

أَفْجَرُ الْمَسَالِكِ

إِلَى

مَوْطَأِ مَالِكٍ

الْجُزْءُ الْخَادِي عَشَرَ

تَأليف

الإمام المحدث

محمد زكريا الكاندهلوي المدني

المتوفى سنة ١٢٠٢ هـ

اعتنى به وعاقب عليه

الأستاذ الدكتور في الدين لدوي

دار الفقه

دمشق



إِجْرَاءُ السَّالِكِ
مِنْ
مَوْظِعِ أَمَّاكَتْ

الطبعة الأولى
مُحَقَّاةٌ وَمُفَحَّاةٌ
١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م
خُفُوقٌ تَغْلِيغٌ بِخُلُوصَةٍ لِلْمُحَقِّقِ

SHEIKH ABULHASAN ADWI CENTER
For Research & Islamic Studies,
MOZAFIAR PUR, AZAMGARH U.P. (INDIA),
Tel. : 091-54622-70, 04
0091-54622-70317
Fax: 091-54622-76936

مركز شيخ أبي الحسن الندوي
للبحوث والدراسات الإسلامية
مظفر نواز . (نظام جرام پوری (الہند)) .

بسم الله الرحمن الرحيم

٢٨ - كتاب الطلاق

بسم الله الرحمن الرحيم

قدّمت النسبة على الترجمة في أكثر النسخ المصرية، وفي بعضها كنيديّة قدّمت الترجمة لأنها سمّره العنوان. وفتحبت الأول ليكون بدء الكذب أيضاً بالنسبة.

(٢٨) كتاب الطلاق

اسم بمعنى المحذور الذي هو التطليق، كالتام والسباح بمعنى السليم واليسريح، ومع قوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرْفُوعٌ﴾ أي التطليق، والطلاق في النعمة حلّ الوثاق، مشتق من الاطلاق، وهو الإرسال والتفكك، وفلان طلق أيد بالخير أي كثيراً البذل، كما في «البدعي»^(١).

وفي «الدر المختار»^(٢) هو لغة رفع القيد لكن جعلوه في المرأة طلاقاً، وفي غيرها إطلاقاً، فلما كان أنت مطلقه بالسكون كناية، قال ابن عابدس: عبارة «البحر» قائم: إنه استعمال في التكاثر بالتطليق، وهي عبرة بالإطلاق حتى كان الأول صريحاً، والثاني كناية.

قال في «البدائع»^(٣): هذا الاستعمال في المرف، وإن كان المعنى في التطليق لا يختلف في اللغة، كما قال. حصان يبيع الحاء في المرأة، ويكسرها من الفرس قال الحافظ^(٤): وفي الشرع حلّ نفقة الزوج فقط، وهو موافق لمعص

(١) «السيهرة» (١٠/٢٣٨).

(٢) (٢٤٩/٣).

(٣) «بدائع فضائل» (٣/١٥٧).

(٤) «البحر» (٩/٣٤٦).

أفراد عائلته المغيرة، قال إمام الحرمين: هو عطف جامع بين ورد الشرح بتفريده، وحلفته امرأة، ففتح الطاء وضم اللام وفتحها أيضاً رعيها أصبح، وتحدث أيضاً بضم أوله وكسر اللام المصدرة، فإن خفضت فهو حرم من ولد أو ولد، والمصدر فيهما بضم اللام، والمصدر في الولادة طلقاً سكنى اللام، فهي طالق فيهما.

ثم الطلاق قد يكون حراماً أو مكروهاً أو واجباً أو مباحاً أو جائزاً، أما الأول: فيهما إذا كان بدعيّاً، وله صورتان: والثاني: فيما إذا وقع بعير مباح مع استقامة الحد، والثالث: في صير منهن الطلاق إلى رأي ذلك الحكام. والرابع: فيما إذا كانت غير عفيفة، وأما الخامس: فيما التوري، وصورده غيره، إذا كان لا يورثها ولا يطير نفسه أن يحصل مؤنتها من غير حصول محرر الاستباح، فقد صرح لإمام أن الطلاق في هذه الصورة لا يكره، انتهى.

وفي المذهب المختار: أن يقع مباح عند عامة لإطلاق الآيات. وقيل: لا يصح حظره إلا للحاجة، والمذهب الأول. وفيهم: لا بأس فيه لحظر معناه. أو الشارع ترك هذا الأصل، بل يستحب لمو عاقبه أو غاركة صلاته، ويحب نوافات لإسداء بالمعروف، وسعوم لمو ماماً، انتهى.

وقال اندرديري^(١): إن الطلاق من حيث هو جائز، وقد اعتبره لأحكام أربعة من حرمه، كما هو علم أنه إن ظفها وقع في الزنا لعنفه جاء أو لعدم فخره على زواج غيرها، وكراهة كما لو كان له رعيه من الشك أو يزوج به نكراً، ووجوب كما لو علم أن بقاءه يوقعه في محرم من نكته أو غيرها، وبعث كما لو كانت ربة اللسان، فاللهي ما استوفي فيه التبرؤ ولو حرم، وما لم يستوفها بدعي، وهو يجب كمن لم يقدر على القيام بحقوقها، انتهى بزيادة من الله في.

(١) (١٠٤٤/١)

(٢) (١٠٤٤/٢) (٣٦١)

(١) باب ما جاء في البتة

قال قزويني^(١): وفي مشروعية التكاثر - مصالح المبادئ الدينية والدينية، وفي إطلاق إبطال له إذ قد لا بد منه في الكرج، فيطرد، التخلّص منه عند انقراض الأخلاق وعروض الأعضاء، فتوسر راحة منه مسخنة وتعالج، وفي جعله حداً حكمة لطيفة، لأن النفس كالموت، وما يظهر عدم الحاجة إلى المرافة، فإذا وقع حصل الندم، وهلاك الصدر، فشرعه مسخنة ومثلها ثلاثة تحجب نفسه في المرد الأولى، فإذا كان الواقع صدقها استمر حتى تنقضي العدة، ولا يمكنه التدارك بالرجعة، أم

(٢) ما جاء في البتة

فتح الموحدة والفنونة المشددة، أي يسر قال لامرأته: أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق، في قصه بدعه الشرطي وامرأته إذ قالت: أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق، أي أنه قال لها: أنت طالق، أنت طالق، ويحتمل أن يكون السرد طلقها طلاقاً حصل به قطع عصمتها منه، وهو أعلم من أن يكون طلقها إلا ما عداه، وسف أن يعرفه، أم وحصل استتار الفطع، وحذفها من طلاق النكاح، وفي عدم الإتمام بذلك لغرض، كما مبين، التصريح بذلك في آخر الباب، ولما ورد في الباب روايات ثلاثة، وإن لم يكن أقلّ من

قال قزويني^(٢): في من قال: أنت خليفة، أنت بريق، أنت باني، ونحو ذلك: أكثر الروايات من أبي عبد الله كراهة الفتوى في ذلك مع ماله إلى أنها ثلاث، وحكى ابن أبي موسى في الإرشادات روايتين: إحداهما أنها ثلاث، والثانية: يرجع إلى ما سواه، اختارها أبو الخطاب، وهو مذهب

(١) مشرّع الزيدي، ١/٢٦٠.

(٢) فتح الباري، ١/٣٦٦.

(٣) مسرّع، ١/٣٦٤.

الخاصة. قال: أرجع إلى ما روي. فإن أم بنو شيثاء بنت أحنف، وهو، هو.
الخاصة إلا أنه قال: يقع طلاقه لأنه لأن أحنف، بضم الحاء، ولا يختص
بحد، روي حد عن أحمد ما يدل على ذلك.

وحيث شافعي رحمه الله لما دنا أبو داود^(١) من كتابة مقال
عن أبيه، فاحس السر في ذلك، فقال: والله ما أدت إلا - بعد فتن
رسول الله ﷺ - أنه ما أعز إلا واحدا منكم، كلفه دمه وأبى الله تعالى
عليه الحديث، وقال الثوري وأصحاب الرأي: إن سر ما لنا خلاف، بين سر
السرور، وخدمة فرجنا، وما يقع السير، لأن الكتابة تقتضي لغيره من
العلماء، والبدعة بيننا صغرى وكبرى، فاحسوا في الإجماع، والكبرى
بالثلاث، وإن أوقفنا الناس كان عليه العدل، وفي لا فخر.

وقال: ربعة ومائة ربيع من الثلاث، وثمان مائة إذا فني خلق أو غير
المدحون، كتاب نظمها، وادعوا، لأنها مقتصر الدينونة، وهي تحصل من الخلق
وتنزل المدحون من جهة، وقد روى عليها، لأن النطق لا يقتضي زيادة غنة، وهي
غيره، ربيع الثلاث ضرورة أن الدينونة لا تحصل إلا بها، ووجه ثلاث بأنه ثلاث
أصحاب، والله أعلم بالصواب.

بعض الروايات الواردة في الكتاب كقولها: «فقد روي عن علي بن الحسين عليه السلام أنه قال: لا يقع بكثرة روي ظاهرة مطلقاً إلا سببه إما سبب خصوصية أو تخصص أو حيز أو وجه أو شيء، ولو لم يكن شيء من ذلك لكان روي في كل واحد من هذه الجهات، يقع فالحديث الواحد».

این کتاب به زبان فارسی و به صورت چاپی در دسترس قرار دارد.

4121, 4122, 4123

١/١١٢١ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ نَفَقَ أَنِّي رَجُلًا قَالَ

نَعِيَ اللَّهُ بْنُ عَبَّاسٍ: إِنِّي طَلَقْتُ امْرَأَتِي مائة تَطْلِيقَةٍ.....

وهكذا منعهب المالكية كما في الدرديره إذ قال: ألماط الطلاق ثلاثة: صريح، وكناية ظاهرة، وكناية خفية، ثم قال في القسم الثاني: أي الكناية الظاهرة فلم الثلاث في المدخول بها وغيرها في أحد هذين التفسيرين أنت، وبنت، وحيلك على غاربك، اهـ.

وما حكى السوفى من منعهب مالك من التفريق بين المدخول بها وغيرها ليس في لفظ البنت، بل في ألقاط آخر من لفظ أنت طالق بانه، وغيره، كما بسطه الدردير، وكذا ما ميأتي عن ابن همام من موافقة مالك وأحمد للشافعي في ذلك ليس بوجه.

ففي الهداية: إذا وصفت لطلاق بضرب من الشدة كان بائناً، مثل أن يقول: أنت طالق بائن أو البتة، وقال الشافعي: يقع رجعي إذا كان بعد الدخول بها، قال ابن الهمام: وبقوله قال مالك وأحمد، ولنا: أنه وصفت الطلاق بما يحتمله وهو التبنوة، فإنه يثبت به التبنوة قبل الدخول في الحال وبعده بعد العدة، فيقع واحدة بانه، إذا لم نكر له بة أو نوى التبنين، أما إذا نوى الثلاث، فالثلاث انتهى^(١)

فعلينا من هذا كله أن السنة ثلاث وإن نوى واحدة أو اثنين عند مالك وأحمد، وواحدة رجعية عند الشافعي، إن لم ينو شيئاً إلا ما نواه، وثلاث عندنا إذا نواه وإن لم ينو الثلاث فواحدة بانه.

١/١١٢١ - (مالك أنه نفقه) مما رواه عبد الرزاق وأبو بكر من أبي شيبه

عن سميد بن جبير وغيره قاله الرزقاني، وسبأني عن السجستاني (أن رجلاً قال لابن عباس): أي لعبد الله بن عباس (إني طلقْتُ امرأتِي مائة تَطْلِيقَةٍ)، الظاهر بكلام واحد.

(١) انظر: «فتح المغيث» (٣/٣٨٧).

فَمَاذَا تَرَى عَنِّي؟ فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: طَلَّقْتَ مَتَكَ بِثَلَاثٍ، وَزَيْجُكَ وَتَتَفَوَّذُ تُحَاذِثُ بِهِ أَقَابَ اللَّهِ خُرُؤًا.

وروى البخاري^(١) بحمل إشاعها محسنة ومضروفة، ولا تأثير للثالث على الثلاث من أحدها إلا ما به من التأثير في تعريفها، وذلك أنه أتم فيها، ولا بعد حذيه بشيء منها، وإن حذاه لكأحدها، روح، وإنما الذي يرقى بقوله: فإن الذي يطلقها واحدة بعد أخرى، يعني أنه ثاني بحرم بها عليه، وهي الثلاث الأولى، وما حذاه من الطلاق، وإنما يبدل، مرة واحدة لا يمس بها طلاقه، والذي يجمع لا يتعرى له الثلاث، فهي تحرم بها عنه، وهذا لا تأثير له في الحكم إلا في الاستثناء.

وهو إذا قال لها: طَلَّقْتُ مَتَكَ، إلا سبعة وسبعين، فقد روي عن سحون أنها ماتت به بثلاث، وروي عنه أنه قال: لا يقع عليها إلا واحدة، فمن جعل ما روي على لفظ ثلاث ليس له عبر حكم الثلاث، أرواه الثلاث بمنزلة قوله: أنت طالق ثلاثاً إلا ثلاثاً، ومن جعل اللفظ الثلاثة تأثيراً جعل له زاد من الاستثناء، على الثلاث تأثيراً، فلم ينو من الطلاق إلا واحدة، بعد.

(فَمَاذَا تَرَى عَنِّي) في ذلك من ضمن تكلهن أو بعضهن؟ (فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: طَلَّقْتَ) حسنة في «السبعين» فتح الطاء، وصحة اللام، وهكذا أعربت في النسخ المصرية، وبمثل ضم الطاء، وكس اللام المتشبهة، تلك ثلاث، الأولى في المضروفة، وعبر تسمية في المحتملة يعني أن الثلاث وقعت بها، فزاد على ذلك، فأبها (لا تعلق أياها)، (لَوْ سَمِعَ وَتَسْمَعُونَ) اتخذت بتفسير الخطأ، (بِهَا آيَاتُ اللَّهِ) المأمورون الأول أقواله، (التي تقرأها) (أقوال) أي مذكورة بها، وروي بمعنى ما في آيات مرفوعة، كما سألني بعد الأثر الأبي.

قال البخاري^(٢) يريد أنه أتى بها ثلاثاً واسمها ومخالفة لما أتى به

(١) «الشيخ» (١/٢١)

(٢) «الشيخ» (١/٢١)

أباحت لله عز وجل من أن: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِنْ سَاكَ بِتَرْكِهِ أَوْ فَتَحَ بِإِذْنِهِ﴾^(١) وهي الثالثة عند كثير من العلماء منهم فتاة، وقال غيره: إن الثالثة قوله عز وجل: ﴿إِنْ خِفْتُمْ فَلَاحِلٌ لَّكُمْ بَرَاءُ مِلًّا﴾^(٢) فإذا كان البراء عز اسمه قد نُصِرَ في كتابه الكريم على أن الطلاق ثلاث، ثم طلق رجل أكثر من ثلاث، فقد خالف كتاب الله، وقصد الاستهزاء والتلاعب. اهـ.

وفي المحض: إشارة إلى ما ذكر بعد قوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾ إلخ. ﴿وَلَا تَحْذَرُوا الْوَيْلَ مِنَ اللَّهِ مَرَّةً وَوَكَيْفَ﴾^(٣) وقال السبوعي في تفسير هذه الآية: أخرج مالك والشافعي وعبد الرزاق وابن المنذر والبيهقي عن ابن عباس أنه حذاه رجل فقال: إني طفقت امرأتي الماء، وفي لفظ: مائة، قال: ثلاث نحرها عليك، وبقيتين وزوا، اتخذت أبنت الله حروا.

وفي المعنى^(٤): روى الدارقطني^(٥) بإسناده عن عبادة بن الصامت قال: «صلى بعض آبائي امرأته ألفاً، فأنطلق ينوء إلى رسول الله ﷺ، فقالوا: يا رسول الله إن أبانا طلق ألفاً، فهل له مخرج؟ فقال: إن أباكم لم ينأ الله، فيجعل له من أمره مخرجاً، باتت منه ثلاث على غير السنة، وتسعمائة وسبعة وتسعون إنهم في عتقه».

وحذاء في الدار المنشور^(٦) إلى ابن مردويه وابن عساكر، وفيه أيضاً أخرج عبد الرزاق عن داود بن عبادة بن الصامت قال: «طلق جدي امرأة له

(١) سورة البقرة: الآية ٢٢٩.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٣٠.

(٣) سورة البقرة: الآية ٢٣٦.

(٤) (١٠٦/٣٣٤).

(٥) مسند الدارقطني (١/٢٠).

(٦) انظر: «الدار المنشور» (١/١٦٩).

ألف تطلقه، فاستلقت أي إلى رسول الله ﷺ، فذكر ذلك له، فقال النبي ﷺ: ما أتيتني الله حذرك، أما ثلاث فله، وسبعة وسبعون فعدوا أن يرضم. إن شاء عدت، وإن شاء ضم له، وهي ثمر الثوب ذبل على وقوع الثلاث بدنه ثلاثاً، أما موافقها فلهما والحدود وهو قول الأئمة الأربعة والمحققين.

وحكى الشيخ نور الدين^(١) عن حذفي الشيخ ابن الشيبة أنه اختلفوا في ذلك على أربعة مذاهب. أحدها: بفتح، وهذا قول الجمهور كذا سيأتي، الثاني: أنها لا تقع بل تزده لأنها ردة صرفة، والثالث: ردة مبردة، أقوى بثبوتها من عدل عملاً ليس عليه أمناً فهو ردة ومثلها المذهب حكاة ومعدود من حزم، وحكي الرابع: أنها تبارك، وقال: هو قول الرافضة، وحكاة الساجي عن بعض أهل الغضاه. وقال: سألت أبي عن الفخاخ من أوطاد ومحمد بن إسحاق.

الثالث: أنه يقع به بإحدى رجليه، وهذا ثابت عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: (سألت أبا عبد الله وملازمه ابن إسحاق يقول: تختلف المسألة، فبرأ إلى السنة، وهو قول طاووس وعندهما اختيار الشيخ ابن أبي عمير).

الرابع: أنه يفرق بين التمسح بها وبغيرها، فتقع ثلاث - مضمون به - وتقع بغيرها واحدة، وهذا قول جماعة من أصحاب ابن عباس، وهو مذهب إسحاق بن راهوية فيما مكأ عنه محمد بن عمار البرزنجي في كتاب الاختلاف المجلد ١، انتهى.

وحكى الشافعي^(٢) عن المذهب عن شعاع وطاروس وسعيد بن جبيرة وأبي الشعب وعبد بن نيار، قلت: وأول حديث الحمويه، قال الشافعي: إذا طلق ثلاث بكثرة واحدة وقع الثلاث، وحرمت عليه حتى تنكح رجلاً غيره، ولا

(١) عمال صحبه (١٠٠: ٢٩٩)

(٢) المبني (١٠٠: ٢٣٤)

هو في غير الدخول وبعده، روي ذلك عن ابن عباس وأبي هريرة وابن عمر وعبد الله بن عمرو وأبي مسعود وأنس، وهو قول أكثر أهل العلم من التاميين والأئمة بعدهم.

قال الزرقاني^(١): والجمهور على وقوع الثلاث، بل حكى ابن عبد البر الإجماع قائلًا: إن خلافه شذوذ لا يلتفت إليه، انتهى.

وقال الحافظ في الفتح^(٢) يند ما أجاز الكلام في ذلك: وفي الجملة فالذي وقع في هذه المسألة تطير ما وقع في مسألة المتعة سواء، أعني قول جابر: إنها كانت تفعل على عهد النبي ﷺ وأبي بكر ووصلوا من خلافة عمر - رضي الله عنه -، قال: ثم نهانا عمر - رضي الله عنه - عنها فانتهيها، فالراجح في الموضوعين تحريم المتعة وإيقاع الثلاث الإجماع الذي انعقد في عهد عمر - رضي الله عنه - على ذلك، ولا يحفظ أن أحداً في عهد عمر - رضي الله عنه - خالفه في واحدة منهما، وقد دل إجماعهم على وجود ناسخ، وإن كان خفي عن بعضهم قبل ذلك، حتى ظهر لجمهورهم في عهد عمر - رضي الله عنه - فالمخالف بعد هذا الإجماع سائب له، والجمهور على عدم اعتناء من أحدث الاختلاف بعد الاتفاق، اهـ.

وقال النعيني^(٣): مذهب جماهير العلماء أن من طلق امرأته ثلاثاً وتعتز، ولكنه يأنم، والمواد من خلاف في ذلك فهو شاذ مخالف لأهل السنة، وإنما تعلق به أهل البدع ومن لا يلتفت إليه لشذوذه عن الجماعة التي لا يجوز عليهم التواضع على تحريف الكتاب والسنة، اهـ.

(١) شرح الزرقاني، (١/١٦٧).

(٢) فتح الباري، (٩/٣٦٥).

(٣) معجمه القاري، (١٤/٢٢٦).

قال السريفي: نقل ابن عبد البر وغيره الإجماع على لزوم اثنتات من حرم أوقعتها، يحكى في الإزنشاده عن بعض المستدعة أنه إنما ينزله واحده، ببعض الفسقة بسبب لإمام انتهت أن يصل به الناس، وقد كذب على هذا الإمام.

زاد القاضي تيسن زاد لزوم اثنتات عمران بن حصيب وعائشة، وقال: والدليل على، قوله إجماع الصحابة، لأن هذا مروى عن هؤلاء ولا محالة لهم، وما روي عن ابن عباس في ذلك من رواية طاووس فإن فيه بعض المحدثين هو وهم، وقد روى ابن طاووس عن أبيه عن ابن وهب خلاف ذلك، وإسناد وضع الإهم في التأميل.

قال الباجي^(١) وعندي أن الرواية عن ابن طاووس بذلك صحيحة، فقد روى عنه الأئمة معمر وابن حريج وغيرهما، والحديث الذي يشروا إليه هو ما رواه ابن طاووس عن أبيه عن ابن عباس قال: كان الطلاق على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر رستين من خلافه عمر - رضي الله عنه - طلاق اثنتات واحدته فغار عمر - رضي الله عنه - قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه ردة، فلو أمضيه عليهم، فأعضاء عليهم

ومعنى الحديث أنهم كانوا يرفعون طلقه، أحده بدل يضاع الناس ثلاث تعاقبات، وبدل على صحة هذا التأويل أن عمرو - رضي الله عنه - قال: إنهم قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة، فأنكر عليهم أن أخذوا الاستعجال، أمر كانت لهم فيه أناة، فلو كان حالهم من أول الإسلام ما قام ما عاب عليها الاستعجال، وبدل على صحة هذا التأويل ما روي عن ابن عباس من غير طريق أنه أضى بلزوم اثنتات من أرفعتها مجتمعهم، فإن كان هذا معنى حديث

(١) - التبري (٤/٤٤)

عن طائفة من أصحابنا، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «إذا طلق رجل امرأته، فوجد في يده من الذهب ما يفي بدينها، فليطهره، وليعقد الإصبع، وليقل: «أنت طلاق»».

وروي محمد بن عيسى، وعمر بن دينار، وسجدة بن عمار، وأبو بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «إذا طلق رجل امرأته، فوجد في يده من الذهب ما يفي بدينها، فليطهره، وليعقد الإصبع، وليقل: «أنت طلاق»».

وروي محمد بن عيسى، وعمر بن دينار، وسجدة بن عمار، وأبو بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «إذا طلق رجل امرأته، فوجد في يده من الذهب ما يفي بدينها، فليطهره، وليعقد الإصبع، وليقل: «أنت طلاق»».

وروي محمد بن عيسى، وعمر بن دينار، وسجدة بن عمار، وأبو بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «إذا طلق رجل امرأته، فوجد في يده من الذهب ما يفي بدينها، فليطهره، وليعقد الإصبع، وليقل: «أنت طلاق»».

قال أبو بصير: «إذا طلق رجل امرأته، فوجد في يده من الذهب ما يفي بدينها، فليطهره، وليعقد الإصبع، وليقل: «أنت طلاق»».

وروي محمد بن عيسى، وعمر بن دينار، وسجدة بن عمار، وأبو بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «إذا طلق رجل امرأته، فوجد في يده من الذهب ما يفي بدينها، فليطهره، وليعقد الإصبع، وليقل: «أنت طلاق»».

وروي محمد بن عيسى، وعمر بن دينار، وسجدة بن عمار، وأبو بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «إذا طلق رجل امرأته، فوجد في يده من الذهب ما يفي بدينها، فليطهره، وليعقد الإصبع، وليقل: «أنت طلاق»».

وروي محمد بن عيسى، وعمر بن دينار، وسجدة بن عمار، وأبو بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «إذا طلق رجل امرأته، فوجد في يده من الذهب ما يفي بدينها، فليطهره، وليعقد الإصبع، وليقل: «أنت طلاق»».

وروي محمد بن عيسى، وعمر بن دينار، وسجدة بن عمار، وأبو بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «إذا طلق رجل امرأته، فوجد في يده من الذهب ما يفي بدينها، فليطهره، وليعقد الإصبع، وليقل: «أنت طلاق»».

وروي محمد بن عيسى، وعمر بن دينار، وسجدة بن عمار، وأبو بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «إذا طلق رجل امرأته، فوجد في يده من الذهب ما يفي بدينها، فليطهره، وليعقد الإصبع، وليقل: «أنت طلاق»».

(١) «المعجم» (١: ٣٣٥).

(٢) «المعجم» (١: ٣٣٥).

(٣) «المعجم» (١: ٣٣٥).

(٤) «المعجم» (١: ٣٣٥).

من جوز الطلاق الثلاث، الآثار التي فيها البتة، والأحاديث التي فيها التصريح بالثلاث، كأنه يشير إلى عدم الفرق بينهما، وأن البتة إذا أطلقت تشمل على الثلاث إلا إن أراد المطلق واحدًا فيقول، وكانوا في العصر الأول يقبلون معنى قال: أردت بالبتة الواحدة، فلما كان عهد عمر - رضي الله عنه - أمضى الثلاث في ظاهر الحكم.

ومنها: أنه ورد في صورة خاصة، وهي تكرير لفظ أنت طالق أنت طالق، وكانوا أولاً على سلامة صدورهم يقبل منهم، أنهم أرادوا التأكيد، فلما كثرت الناس في زمان عمر - رضي الله عنه -، وكثر فيهم الخداع ونحوه مما يسع قبول من ادعى التأكيد، وحمل عمر اللفظ على ظاهر التكرار، فأمضاه عليهم، وهذا الجواب ارتضاه القرطبي، وقال النووي: هذا أصح الأجوبة، وهذا الجوابان أرجح الأجوبة عندي، فاشتقت عليهما رويًا للاختصار في هذا الأثر.

وقال شيخ مشايخنا الشافعي رضي الله عنه في إزالة الخفاء: إن في حديث طاووس إشكالاً قوياً، لأن النسخ لا يتصور بعد وفاة النبي ﷺ، فحكى البيهقي للعلماء فيه ثلاث تأويلات، إحداهما: معناه قول الرجل: أنت طالق أنت طالق أنت طالق، كانوا في الزمن الأول يفسدونها في أنهم أرادوا واحدة، فلما رأى عمر - رضي الله عنه - في زمانه أموراً أنكرها أئرمهم الثلاث، ناسياً قول الرجل لغير المدخول بها: أنت طالق ثلاثاً، ذهب أصحاب عبد الله بن عباس إلى أنها واحدة، وقول عمر - رضي الله عنه - وعليه جمهور أهل العلم: إنها ثلاث، ثالثها: معناه أنت بنت، كان عمر - رضي الله عنه - رآها واحدة، فلما تابع الناس أئرمهم الثلاث.

والأوجه عندي أن قوله: أنت طالق ثلاثاً دفعة واحدة لفظاً لأنه أرسل الكلمة دفعة واحدة، وثلاث دفعات معنى؛ لأنه أراد أن يقول: أنت طالق،

أَنْتَ طَالِقٌ، أَنْتَ طَالِقٌ، فَاصْتَعِمَ كَلَامَهُ، وَقَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا. فَكَانَ الْمَرْءُ
فِي رِمَاةٍ ۖ لَمْ يَنْكُشْ لَيْعَ الْأَمْرِ، فَكَاسُوا كَثِيرًا مَا يَذْهَبُونَ إِلَى الْإِحْتِمَالِ
الْأَوَّلِ، وَكَفَلَتْ فِي زَمَانِ الْأَصْدِيقِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَلِمَا كَانَ عَمْرٌ - رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ - وَرَفَعَتْ إِلَيْهِ الْمَسْأَلَةَ أَتَاهُمُ بِالْمَعْنَى الثَّانِي، وَصَرَحَ بِذَلِكَ، وَلَمْ يَنْدَعْ مَحَلًّا
لِلْخِلَافِ، وَلَمَّا قُلْنَا نَظَائِرَ كَثِيرًا، فَهَرَمَهَا أَهْلُ الْعِلْمِ، كَتَبُوا مِنْهَا حَدِيثَ بَيْعِ
أَمَهَاتِ الْأَوْلَادِ، أَمَّا:

وَفِي «الْمَحَلِّ»^(١)، اخْتَلَفُوا مَعَ الْإِنْبِلَاقِ عَلَى وَقْعِ الثَّلَاثِ، فَبَلَ يَكْرَهُ أَوْ
يَحْرُمُ أَوْ يَبَاحٌ، فَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَجُوزُ جَمْعًا وَلَوْ نَفْعَةً، وَإِنَّ الْأَوَّلَى نَفَرِيهَا.
وَقَالَ بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ: أَنْتَبِ مَكْرُوهًا، وَالثَّلَاثُ مَسْنُوعٌ، وَقَالَ الْحَنَفِيَّةُ: كَوْنُ
بِنْدَعِيًّا إِذَا أَوْقَعَهُ كُلُّمَا رَحَلَةً لِحَدِيثِ أَبِي عَمْرٍ عِنْدَ الدَّارِغُطِيِّ. قُلْتُ: بَا
رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ لَوْ صَلَّيْتُهَا ثَلَاثًا، فَقَالَ: إِذَا عَصَيْتَ رَبَّكَ، وَبَاتَ مِنْكَ
أَمْرُكَ، أَمَّا:

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ^(٢): أَمَّا لِمَعْدُ فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ أَنْ يَوْقَعَ أَكْثَرَ مِنْ طَلْعَةٍ وَاحِدَةٍ،
فَمَنْ أَوْقَعَ طَلْعَتَيْنِ وَثَلَاثًا فَقَدْ طَلَّقَ بِغَيْرِ الْمَعْنَى، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: سَوْفَ الثَّلَاثُ
جُمْلَةٌ مُطْلَقٌ لِلْمَعْنَى، أَمَّا:

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ^(٣): اخْتَلَفَتِ الرِّوَايَةُ عَنْ أَحْمَدَ فِي جَمْعِ الثَّلَاثِ، فَرَوَى عَنْهُ
أَنَّهُ غَيْرُ مَحْرُومٍ، خَتَانُ الْحَرْفِيِّ، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَأَبِي نُورٍ وَدَاوُدَ، وَرَوَى
ذَلِكَ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عُثْمَانَ وَعَبْدِ اللَّهِ وَحَسَنَ بْنِ عَوْفٍ وَاسْتَحْسِبُ^(٤)، لِأَنَّ عَوْبَسَ
الْعَجَلَانِي لَمَّا لَا عَمْرُؤَهُ قَالَ: كَذَبْتَ عَلَيْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَمَكْتُهَا، فَطَلَّقَهَا

(١) «الْمَحَلِّ» (٣/٤).

(٢) «الْمَعْنَى» (١-١٠/٣٣٣ - ٣٣٣).

ثَلَاثًا قُلْتُ إِنَّ أَمْرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، مَتَّقُوا عِلْمَهُ، وَلَمْ تَعْلَمُوا إِنْكَارَ النَّبِيِّ ﷺ.

وعن عائشة أَنَّ امْرَأَةً رَوَّاعَةً جَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ رَوَّاعَةً ضَلَقْنِي، فَهِيَ ثَلَاثَتِي، مَتَّقِي عَمَلِي، وَلِي حَدِيثُ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَسٍّ أَنَّ زَوْجَهَا أَرْسَلَ إِلَيْهَا بِثَلَاثِ تَغْلِيظَاتٍ.

والرواية الثانية أَنَّ جَمْعَ الثَّلَاثِ طَلَاقٌ بِدَعْوَى مُحَرَّمٍ، اخْتَارَهَا أَبُو بَكْرٍ وَابُو خَفْصَرٍ، وَبَيَّ قُتِبَ عَنْ عُمَرَ وَعَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - وَهُوَ قَوْلُ عَائِشَةَ وَأُمِّ سُبَيْحَةَ، قَالَ عَلِيٌّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: لَا يُطْلَقُ أَحَدٌ لِلْمَنَّةِ فَيَنْتَدِمُ، وَعَنْ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ كَانَ إِذَا أُنْثِيَ بِرَجُلٍ طَلَقَ ثَلَاثًا أَوْجَعَهُ حَمْرًا، وَعَنْ حَالِكٍ أَنَّ شِجَارَةَ قَالَتْ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، فَقَالَ: إِنَّ عَمِّي طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا، فَقَالَ: يَا عَمِّكَ عَصَى اللَّهَ، وَأَهْدَعَ الشَّيْطَانَ، فَعَمَّ يَجْعَلُ اللَّهُ لَهُ مَخْرَجًا.

وروى النسائي^(١) بإسناده إِلَى مُحْسِنٍ بْنِ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: أَخْبَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثَ تَغْلِيظَاتٍ مُجْبِغًا، فَغَضِبَ، ثُمَّ قَالَ: أَيْلُصَبْ، يَكْتَسِبُ اللَّهُ وَأَنَا بَيْنَ أَظْهُرِكُمْ؟ حَتَّى قَامَ رَجُلٌ، فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَوَلَا أَقْنُظُهُ؟ وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ بِإِسْنَادِهِ إِلَى عَلِيٍّ قَالَ: سَمِعْتُ نَسِيًّا رَجُلًا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فَغَضِبَ، وَقَالَ: فَتَحْتَدُونَ آيَاتِ اللَّهِ هَرَوًا، أَوْ دِينِ اللَّهِ لِعِبَادِهِ مِنْ طَائِفِي الدِّينِ الْزُّمَانِ ثَلَاثًا لَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى يَتَكَبَّرَ زَوْجًا غَيْرَهُ، وَلَئِنْ تَحَرَّمَ لِلْبَيْعِ مِنَ الزَّوْجِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ، فَحَرَّمَ كَالظُّهَارِ. بَلْ هَذَا قَوْلِي؛ لِأَنَّ الظُّهَارَ يَرْفَعُ تَحْرِيمَهُ بِالتَّكْفِيرِ، وَهَذَا لَا سَبِيلَ لِلزَّوْجِ إِلَى دَفْعِهِ بِحَالٍ.

ولأنه ضرر، وإفساد سمعه، وبإمرائه من غير حاجة، فيدخر في عموم النهي - وربما كان وميعة إلى غيره إياها حراماً، أو بحيلة لا تحل التحريم ونوع

(١) مسند النسائي (١/١٦٦: ١٦٧).

٢/١١٢٢ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ فَقَالَ: إِنِّي طَلَقْتُ امْرَأَتِي ثَعْنَانِي تَطْلِيفًا. فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: فَمَادًا قِيلَ لَكَ؟

الندم وخسارة الدنيا والآخرة، فكان أولى بالتحريم من الطلاق في التحيض الذي ضرره نفاذه في العدة أياً ما يبره.

أو الطلاق في شهر منها، هو الذي ضرره احتمال الندم بظهور الحمل، فإن ضرر جميع الثلاث بضعاف على ذلك إجماعاً كثيرة، ولأنه قول من سبها من الصحابة، رواد الأثرم وغيره، ولم يصح عندنا في عصرهم خلاف قولهم فيكون ذلك إجماعاً، ولا خلاف بين الجميع في أن الاعتبار بالأولى أن يعاقب واحدة ثم يدعى حتى تنقضي عدتها إلا ما قيل: إنه يطلق في كل قرء طلقه، والأول أولى، فإن في ذلك امتثالاً لأمر الله سبحانه، وموافقة لقول السلف، وأما من الندم، فإنه متى ندم راجعها، فإن قاته ذلك بالنقض عدتها، فله نكاحها.

قال محمد بن سيرين: إن علياً - كرم الله وجهه - قال: لو أن الناس أحذروا بما أمر الله من الطلاق ما بيع رجل نفسه امرأة أبداً، بطلتها تطليقه. ثم يدعى ما بينها وبين أن تحيض ثلاثاً، متى شاء راجعها، أم.

٢/١١٢٢ - (مالك أنه بلغه) وقد رواه ابن أبي شيبه عن علفمة، قاله الزرقاني، وذكره السيوطي في «الاشرة»^(١) برواية عبد الرزاق وأبيهقي عن علفمة كما سيأتي (أن رجلاً جاء إلى عبد الله بن مسعود فقال: إني طلقْتُ امرأتِي ثَعْنَانِي) بالياء في النسخ الهندية، وبحدتها في البصرية (تطليقات) فإن الزرقاني^(٢): في كلمة بأن قست لها: أنت حائض ثمان تطليقات، وهو كذلك في رواية الدارمي الأثنية (فقال ابن مسعود: فماداً قيل لك؟) أي بأي شيء أفكاك المتنون.

(١) «المتر المتنزه» (١/٦٢٠).

(٢) «شرح الزرقاني» (٢/١٦٧).

قال: **بَيْنَ لِي إِنَّهَا قَدْ بَانَتْ بَيْنِي**. فقال ابن مسعود: صدقوا. **فَنُتِنَ كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ فَقَدْ بَيْنَ اللَّهُ لَهُ**. ومن تبين على نفسه لبساً، **جَعَلْنَا بَيْنَهُ مَصْقاً** .

قال الباجي^(١): يحتمل أنه قال ذلك ليرى أنوار الناس في ذلك، ويذهب الفقهاء من اختلافهم، وربما كذب نفسي في ذلك شيء إلى^(٢) أمر أعفاه. وإن وجد العشاء قد خالفوا ما ظهر إليه حملة ذلك على إعادة النظر، والزيادة في الاجتهاد والتثبت، وإن رأى فطها، قد وافقوا رأيهم فوي في نفسه وظهر إليه وشكر الله تعالى على ما أعانه عليه.

(قال) السائل: (قيل لي: إنها قد بانت سي) فلا تحل لي، لا بعد روج آخر (فقال ابن مسعود: صدقوا) أي المسمون (من طلق كما أمره الله تعالى فقد بين الله له) قال الزرقاني كما أمره الله بقوله: **فَوَالطَّلَاقُ مَرْثَقٌ**، وقد بين الله له أن المراد الذي فيه الرجعة بقوله: **فَوَالطَّلَاقُ بِمَرْثَقٍ** كترجيح^(٣)، اهـ. وفي المحلى^(٤): كما أمره الله في كتابه بقوله: **فَوَالطَّلَاقُ مَرْثَقٌ** بأن طلق ثلاثاً متفرقة، اهـ. قال الباجي: يريد أن سر الطلاق ينة قد بينها الله عز وجل في كتابه، لا يحتاج العامل بها، ولا اسمني فيها إلى بحث ولا نظر ولا اجتهاد، ومن أطاع الله تعالى في طلاقه، وأوقعه على حسب ما أمره به فهو بين واضح، اهـ.

(ومن لبس) بفتح الموحدة بالتخفيف، وهي (المحلى) سميده الموحدة وهو لغة في اللبس بمعنى الخلط، والمعروف التخفيف، اهـ. (على نفسه لبساً) بإمكان الموحدة، خلطاً أي من اختلط على نفسه خلطاً بأن طلق أكثر من أمر الله به (جعلنا بینه به) أي مصقاً ومزماً به.

(١) (المنهاج: ٤/٤٤).

(٢) كذا في الأصل. مشـ.

(٣) (١٠/١٠٦).

لَا تَلْبِسُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ وَتَنْحِمِلُوا عَنْكُمْ. هُوَ كَمَا يَقُولُونَ.

قال القاضي^(١): يريد من معنى تواضع من أمر الله في الطلاق. فقد تلبس على نفسه، ودخل في أمر متلبس مثله يحتاج المفتي فيه إلى تبحر والاجتهاد، فيحمل نفسه به ويميل على عقده، وذلك من وجوب: أحدهما: أنه متى بردت الأدلة بين التعمير والإباحة، ولم يكن وجه الحكم بينا قلب التعمير وانفتح، والثاني: أن الطلاق المصح هو الذي يقتضي التحقيق، فمن غاب عنه إلى الطلاق الممنوع المحرم، قضى بالغيب عليه. هـ.

وأخرج الدرر^(٢) عن الزوال من سيرة قال: ما حفظ عبد الله خطبة بالكوفة إلا شهدتها، فسمعه يوماً، وسئل عن رجل يظن امرأته نجسة وأنشأه ذلك، قال: هو كما قال، ثم قال: إن الله أنزل كتابه، وإنه برأه، فمن ألقى الأمر من قبل وجهه فقد بين له، ومن خالف فواش ما نطق خلافكم.

(لا تلبسوا) بحدف التوهم، والدرر^(٣) لا تلبسوا بالثبات النون، قال صاحب «المصنف»: هو الظاهر، وسكر توجه الخلاف (عني أنفسكم) أي لا تخلطوا عنيتهم بزيادة الثلاث مما فوقه دعة واحدة بخلاف أحكام الفوق (وتحمله عنكم) بارتكاب التأويل البعيد بأن تقول مثلاً: إنها بدعة محرمة، وأبدعة مردودة، فلا تقع شيئاً، أو تقول مثلاً: ربه عاتق السنة، فيرجع إلى نفسه، صنع به مودة رجمعية، كما تقدم في المذهب الثاني والثالث من المذاهب الأربعة المذكورة تحت أثر ابن عباس.

(هو) أي الحكم والفتوى (كما يقولون) من أنه يقع الثلاث. وأخرج الدرر^(٤) بإسناده إلى محمد بن سيرين عن عتبة قال: جاء رجل إلى عبد الله،

(١) المصنف (٤/٤٥).

(٢) من الدرر (١/٣٥) ج (١٠٢).

٣/١٩٢٣ - وَحَقَّقْنِي عَنْ مَالِكٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَزْمٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ لَهُ:

فَقَالَ: إِنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ الْبَارِجَةَ ثَعَالِبًا. قَالَ: بِكَلَامٍ وَاحِدٍ؟ قَالَ: بِكَلَامٍ وَاحِدٍ. قَالَ: فَيُرِيدُونَ أَنْ يَبْنُوا مِنْكُمْ امْرَأَتُكَ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: وَجَاءَ رَجُلٌ، فَقَالَ: إِنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ مِائَةَ طَلْقَةٍ. قَالَ: بِكَلَامٍ وَاحِدٍ؟ قَالَ: بِكَلَامٍ وَاحِدٍ. قَالَ: فَيُرِيدُونَ أَنْ يَبْنُوا مِنْكُمْ امْرَأَتُكَ؟ قَالَ: نَعَمْ. فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: مَنْ طَلَّقَ كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ فَقَدْ بَيَّنَّ اللَّهُ الطَّلَاقَ، وَمَنْ لَسَّ عَلَى نَفْسِهِ وَكَلَّمَا بِهِ لَبْسًا، وَاللَّهُ لَا تَلْبِسُونَ عَلَى أَنْفُسِكُمْ، وَتَحْمِلُهُ نَحْنُ هُوَ كَمَا تَقُولُونَ.

وفي «الشرح المشهور»: أخرج عبد الرزاق^(١) والبيهقي عن علقمة بن قيس: قَالَ: أَتَى رَجُلٌ ابْنَ مَسْعُودٍ، فَقَالَ: إِنْ رَجُلًا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ الْبَارِجَةَ مِائَةَ، قَالَ: فَلَهَا مَرَّةً وَاحِدَةً؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: نَرِيدُ أَنْ نَبْنِيَ مِنْكَ امْرَأَتُكَ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: هُوَ كَمَا قُلْتِ. قَالَ: وَأَتَانَا رَجُلٌ فَقَالَ: رَجُلٌ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ الْبَارِجَةَ عِدَّةَ النُّجُومِ، قَالَ: فَلَهَا مَرَّةً وَاحِدَةً؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: نَرِيدُ أَنْ نَبْنِيَ مِنْكَ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: هُوَ كَمَا قُلْتِ، ثُمَّ قَالَ: قَدْ بَيَّنَّ اللَّهُ أَمْرَ الطَّلَاقِ، فَمَنْ طَلَّقَ كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ، فَقَدْ بَيَّنَّ اللَّهُ، وَمَنْ لَبَسَ عَلَى نَفْسِهِ جَعَلْنَا بِهِ لَبْسًا، وَاللَّهُ لَا تَلْبِسُونَ عَلَى أَنْفُسِكُمْ، وَتَحْمِلُهُ عَنْكُمُ، هُوَ كَمَا تَقُولُونَ.

قال الزرقاني^(٢): «والأصل أني شعبة أيضاً عن علقمة أن رجلاً قال لابن مسعود: إني طَلَّقْتُ امْرَأَتِي مِائَةَ، بَانَتْ مِنْكَ ثَلَاثٌ، وَسَدَّوْهُنَ مَعْصِيَةً، وَفِي لَفْظِ «عِدَّةِ النُّجُومِ» وَعِنْدَهُ أَيْضاً أَنَّ رَجُلًا قَالَ: كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ أَهْلِي كَلَامٌ، فَطَلَّقْتُهَا عِدَّةَ النُّجُومِ، فَقَالَ: بَانَتْ مِنْكَ، فَهِيَ وَقَائِعٌ مُتَعَدَّةٌ.

٣/١٩٢٣ - (مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَزْمٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ) فَسَأَلَ إِلَى جَدِّ أَبِيهِ (أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ لَهُ) أَيُّ سَأَلٍ أَنْ

(١) مصنف عبد الرزاق، (٦/٣٩٤، ٣٩٥)، و«سنن البيهقي» (٧/٣٣٥).

(٢) «شرح الزرقاني» (٣/١٦٧).

الْبَيْتُ، مَا يَقُولُ النَّاسُ بَيْتًا؟ قَالَ أَبُو بَكْرٍ: فَطَلْتُ لَهُ: كَانَ أَنْ يَكُونَ
عُثْمَانُ يُبْعِثُهَا وَاحِدَةً، فَقَالَ عُثْمَانُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: نَزَّكَانَ الطَّلَاقُ
أَلْفًا، مَا تَقْبَلُ أَلْفَةً مِنْهَا شَيْئًا، مِنْ قَالَ أَلْفَةً فَقَدْ رَضِيَ أَلْفَةً
الْقَطْعِيُّ

١١٢٤/٤ - وَحَدَّثَنِي عَنْ تَائِبِكَ، عَنْ أَبِي شَهَابٍ: أَنَّ
مُرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ كَانَ يَقْضِي فِي الَّذِي يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ

بكر (البنت) أي الطلاق لم يظ البنت (ما يقول الناس فيها؟) سألها عما يلزمه من
أقوال النصحاة ومن بعدهم من أهل العلم، وقد اختلفوا في ذلك اختلافًا
كثيرًا، كما تقدم شيء من في أول الباب، وسيأتي في آخره أيضًا

(قَالَ أَبُو بَكْرٍ: فَطَلْتُ لَهُ: كَانَ أَهَانُ بْنُ عَثْمَانَ أَمِيرَ أَمِيرِ الْجَدِثَةِ
(بِجَعْلِهَا وَاحِدَةً)، وَحَكَى ذَلِكَ عَنْ عَمْرِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَيْضًا (فَقَالَ عَمْرُ بْنُ
عَبْدِ الْعَزِيزِ: لَوْ كَانَ الْفُضْلُ) أَيِ عِدَدِ حَسَنَتِهَا (أَلْفًا) بِذَلِكَ التَّلَاتِ (مَا أَجَبْتُ) لَفظة
(أَلْفَةً مِنْهُ) أَيِ مِنَ أَلْفٍ (شَيْئًا) لِأَنَّهَا مِنَ أَلْفٍ، وَهُوَ الْفُضْلُ، أَعْمَاءُ قُضِعَ جَمِيعُ
لَوْصَةِ الَّتِي بَيْنَهُمَا.

(مَنْ قَالَ) لَامْرَأَتِهِ أَنْتَ طَالِقٌ (أَلْفَةً) أَوْ أَنْتَ أَلْفَةً (تَقْدِرُ مِنْ لُغَاةِ الْقُصُورِ)
يُرِيدُ أَنَّهُ مَنْ قَالَ: أَلْفَةً فِي مِثْلِهِ، فَقَدْ بَلَغَ أَقْصَى الْفَرَاقِ فِي الطَّلَاقِ، وَمَعَ
الْتِرَاجُعِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ مَقْتَضَى الْبَيْتِ، وَعَلَى ذَلِكَ أَلْفَةً يَسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ
الطَّلَاقِ، فَيَقُولُ لَمْ يَكُنْ: لَا أَفْعَلُ ذَلِكَ أَلْفَةً أَيْ لَا سَبِيلَ إِلَيَّ مَخَالَفَةِ قَوْلِهِ، وَلَا
إِلَى الْعَدُولِ مِنْهُ بَوْحِهِ، فَكَذَلِكَ مَنْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ أَلْفَةً، مَعَهُ طَلَاقٌ لَا سَبِيلَ
فِيهِ إِلَى مِرَاحِمَةِ الزَّوْجِيَّةِ.

١١٢٤/٥ - (مَالِكُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ) الزُّهْرِيُّ (أَنَّ مُرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ) الْأُمَوِيَّ
أَمِيرَ الْمَدِينَةِ أَيْضًا (كَانَ يَقْضِي) قَالَ الْمَاجِي: يَقْتَضِي سُكْرَارَ هَذَا الْقَضَاءِ مِنْهُ،
وَعَلَى هَذَا الْوُجْهِ يَسْتَعْمَلُ هَذَا الْفُضْلُ بَيْنَ بَكْرٍ مِنْهُ الصَّحْلُ (فِي الَّذِي يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ

البينة، أنها ثلاث تطليقات.

فإن مالئك: وهذا أحسن ما سيقف، إني في ذلك

البينة، أنها ثلاث تطليقات) وإنما استظهر مالك ذلك: لأن مروان كان أسير
السدينة في زمن جماعة من الصحابة وأحله النابغس وعصانيد، فإظهار أنه
كان لا يقضى إلا عن مشورتهم، فإذا تكرّر ذلك معه ذلك على أنه كثر
الظاهر من أقوالهم، والممدود به من مذهبهم، كما في المتن.

(أقال مالك، وهذا) يذكر من كون البينة ثلاثاً (أحب ما سمعت) من
الأقوال المختلفة في ذلك (إني في ذلك) اللفظ، قال صاحب المحرر: يدفع
عنه في البينة ثلاث تطليقات، نوى واحدة أو أكثر أو لم يدر شيئاً، دخل به أو
لم يدخل، كما في المسألة، اهـ.

وقال الساجي: اختلف أصحاب في البينة فروي عن غير من الخطابي أنه
قال: هي واحدة، وبه قال أبان بن حنبل، وقال علي - رضي الله عنه - هي
ثلاث، (روى أيضاً عن غير - رضي الله عنه -) وبه قال الزهري وعمر بن
عبد العزيز، اهـ. مكفأ قال، ولم يذكر اختلاف أصحابه.

ثم قال: هذا في المدخول به، وأما غير المدخول به، فإن نوى الثلاث
أو لم ينو شيئاً فلا خلاف في مذهب أمية ثلاث، وإن نوى واحدة فهل يجرى
أولاً، فيه روايتان إحداهما: لا بنوى وتلزمه الثلاث، وبه قال سحنون وابن
حبيب، والرواية الثانية: أنه بنوى، وبها قال مالك، اهـ.

وتقدم في أول أسباب مذاهب الأئمة في ذلك، واستدل من قال: إن البينة
محتاج لواحدة والثلاث بعدد ركعة إذ قال له النبي ﷺ وقد طلق امرأته البينة
فإنه ما أردت إلا واحدة؟ فقال: أنه ما أردت إلا واحدة، رواه أبو داود وأبو حنيفة
فيها يدل على أنه لو أراد الثلاث بغيره، وألا لم يكن لتطليقة معنى.

(٢) باب ما جاء في الخلية والبرية وأشباه ذلك

(٢) ما جاء في الخلية والبرية وأشباه ذلك

قال الموفق^(١): إن الطلاق لا يقع إلا بنفط، ولو نواه بقلبه من غير نفط لم يقع في قول عامة أهل العلم، وقال الزهري: إذا عزم على ذلك طُلِّقَتْ، وقال ابن سيرين فيمن طلق في نفسه: أدبس قد عذمه الله، ولنا، قوله **يُطْلَقُ**: «إن الله تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها ما لم تتكلم به أو تعمل» رواه الترمذي وقال: صحيح، وإذا ثبت أنه يُغَيَّرُ فيه اللفظ، فاللفظ يتقسم إلى صريح، وكتابة، فالصريح يقع به الطلاق من غير نية، والكتابة لا يقع بها الطلاق حتى يتوبه، أو يأتي بما يعوم مقامه.

وصريح الطلاق ثلاثة أقطار: الطلاق، والسرّاح، والنفراق، وما نُصِّرَفَ مِنْهُنَّ، وهذا ما ذهب إليه الشافعي، ذهب أبو عبد الله بن حامد إلى أن صريح الطلاق لفظ الطلاق وحده، وما نُصِّرَفَ منه لا عبرة، وهو ما ذهب إليه حنيفة ومالك.

وجه الأول أن هذه الألفاظ وردت بها الكتاب، بمعنى الشفقة بين الزوجين فكانت صريحين فيه، قال تعالى: **فَإِمْسَاكُ بِمَرْحَمَةٍ** أو **فَتَرْجِيحُ بِإِقْتِنَانٍ**^(٢) وقال تعالى: **فَإِنْ يَتَوَقَّعُ يَتَنَزَّاهُ يَتَنَزَّاهُ يَتَنَزَّاهُ**^(٣) الآية، ووجه قول ابن حامد وهو أصح أن لفظ الفراق والسرّاح يستعملان في غير الطلاق كثيراً، فلم يكونا صريحين، فإن قال: فأدركت أو سرحتك فمن يراه صريحاً أوقع به الطلاق بغیر نية، ومن أم يراه صريحاً لم يوقع به إلا أن يتوب.

والكتابات ثلاثة أقسام^(٤): الأولى: كتابة ظاهرة، وهي منه أقطار: حلية،

(١) المعنى: (٣٥٥/١٠).

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٢٩.

(٣) سورة النساء: الآية ١٣٠.

(٤) المعنى: (٣٦٢/١٠).

وبريقته، وبيان، وبنته، وبنقة، وأمر بك ببدك، وحكى صاحب «الشرح الكبير» عن الموفق مسعة، ولم يذكر فيها أمر بك ببدك، بل عدّ فيها أنت حرة، وأنت المخرج، وذكرهما الموفق في النوع الآخر كسا سياني، وأكثر الروايات عن الإمام أحمد كراهة أنثيا في هذه الكتابات مع ميله إلى أنها ثلاث، وحكى ابن أبي موسى في الإرشاد عنه روايتان: إحداهما: أنها ثلاث، والثانية: يزعم إلى ما نواه، اختارها أبو الخطّاب، وهو مذنب الشافعي، قال: يرجع إلى ما نوى. فإن لم ينو فاختلف، والثاني مختلف فيها في أنها كتابة ظاهرة أو خفية.

وهي ضربان مخصوص عليهما، وهي عشرة: المحقق بأهلك، وحملك على غاربك، ولا سبلي لي عليك، وأنت على حرج، وأنت علي حرام، وادهبي فتزوجي من شئت، وغطّي شعرك، وأنت حرة، وقد أعتقتك، هكنا ذكر الموفق مسعة، وقال: مهله عن أحمد فيها روايتان: إحداهما: أنها ثلاث، والثانية: ترجع إلى ما نواه. فإن لم ينو شيئاً فواحدة كسائر الكتابات،^١

والضرب الثاني مقبوس على هذه، وهي: استبرلي رحكك، وحللت للأزواج، وتقدّي ولا سلطان لي عليك، مهله في حكم المتصوّر عليها، فيكون حكمها حكمها

فقسم الثالث: الكتابة الخفية نحو: اخرجي، وادهبي، وغوفي، وتجري، وأنت مخلعة، واختاري، ووهبتك لأهلك، وسائر ما يدر على انقرقة، ويؤدي معنى الغلاق سوى ما تقدم ذكره من الألفاظ

وعدّ فيها في «الشرح الكبير»^(٢): وخطبتك، وأنت واحدة، ولست لي بامرأة، واحمدني أيضاً، فلهذا على ما نوى، وإن لم ينو فواحدة، وهذا قول الشافعي، وقال أبو حنيفة والثوري: لا يقع ثنتان، وإن نواهما وقع واحدة لأن الكتابة تقتضي التثنية دون العدد.

والبيوتية بينوشاد: هجري، وكري، فالصغرى بالواحدة، والكبرى بالثلاث، والطلاق الواقع بالكتابات رجعي ما لم يقع الثلاث في ظاهر المذهب، وهو قول الشافعي، وقال أبو حنيفة: كلها يوائن إلا اعتدلي، واستبرني وحطك، وأنت واحدة، اهـ.

وفي «الروص المربع»^(١): صريح الطلاق لنقض الطلاق وما تصرف منه، وكتابه بوعان: ظاهرة، وخفية، فالظاهرة الألفاظ الموصوعة للبيوتية تحو: أنت خلية، ويرثة. وباش، وبنة، والخفية الموصوعة للطلقة الواحدة نحو: اخرجي واذهبي، وما أشبه، ولا يقع بالكتابة ولو ظاهرة طلاق إلا بنية مقابلة للمفط إلا حال شصومة أو غصب أو جواب سؤالها، فيقع بالكتابة الظاهرة ثلاث وإن نوى واحدة، وبالخفية ما نواه، فإن نوى الطلاق فنقض فواحدة، اهـ.

وفي شرح الإقناع^(٢): انغلاق خبران فقط: صريح، وكتابة، والصريح ثلاثة ألفاظ: انطلاق، والسراح، والنراق، ولا يفتقر فيها إلى اثنية، والكتابة كل لفظ احتمل الطلاق وغيره، وتفتقر في وقوع الانغلاق بها إلى اثنية، وألفاظها كثيرة لا تكاد تنحصر، مثل أنت خلية، وأنت بنة، وبانن، وما أشبه ذلك، اهـ.

وحكي الحافظان ابن حجر والعيني: أن قول الشافعي القديم أن الصريح لنقض الطلاق أو ما تصرف منه فقط، والقول الجديد ثلاثة ألفاظ: ويرجع جماعة منهم لتقديم كالتطري والمعاملي وغيرهما.

وقال الدردير^(٣): ألفاظ الطلاق ثلاثة: صريح، وكتابة ظاهرة، وكتابة خفية، والكتابة الظاهرة ثلاثة أقسام، ما يلزم فيه الطلاق الثلاث في المدحول

(١) (١٢٧/٣) - (١٥٦)

(٢) (١٩٠/٣)، (١٩١)

(٣) «الشرح الكبير» (٣٧٨/٢)

بها وغيرها ولا يوى، وما يرم به الثلاث في المداخول وما يوى في غيرها، وما يرم به الثلاث ويوى مطلقاً، ثم ذكر في مثل المداخول ان الطلاق يقع بصريح مخصوصة. وفي النوع الأول من الكتابات الطاهرة أنت تارة وحيدك علي غارتك. وفي النوع الثاني أنت واحد بآنت. أنت كالحبنة والدم، ومثلاً لا مثلك. أنت حرام. أنت حبة وبيبة، وغير ذلك، وفي النوع الثالث منه خلقت حديث.

وفي الكتابة الخاصة أنت مطلق، مطلق، مطلق، مطلق، مطلق، مطلق، مطلق، ثم تروى أنت حرة، الحرة بالطلاق، أنت في المداخول، ثم قال: إن بعض الألفاظ كالحبة، وبيبة، وحمت حل غارتك، وكذلك الحبة، أنت يرم به ما ذكر إذا جرى بها العرف. أراد إذا تولى استعمالها في الطلاق بحث لم يجرى الثاني كما هو الآن، فيكون من الكتابات الحمية، اهـ.

وسمع الطلاق إذا قصد المطلق، المطلق، المطلق، والكتابة الطاهرة ولو لم قصد حل العصة، يقع في الكتابة الحصة إذا قصد حل العصة، كما حرم، فالدورية، فالكتابة الطاهرة صدق به الصريح في أنها لا تحتاج التولية حل العصة.

وهذا من رشد^(١) أما اختلافهم في الحكم بصريح الثلاث الطلاق، ففيه مسائل مشهورتان، إحداهما أن مالكاً والشافعي وأبو حنيفة انفقوا على أنه لا يفل قول المطلق إذا نطق بالطلاق، طلاق أنه لم يرد به خلافاً، إذا قال لزوجتي أنت طاهرة، واستمسك بالثانية، قالت: إلا أن فترت الحاجة أو بالعدالة فربما يدل على عدم قصد العدة، ورفع التمسك عند الشافعي وأبي حنيفة أن الطلاق لا يحتاج عندهم ثم نية. وأما مالك فالمشهور عنه أن الطلاق عند، يحتاج إلى نية، لكن لم يورد لها لموضع التمسك.

(١) بداية المجتهد (٢: ٧٤).

والسبالة الثانية: اختلافهم ممن قال تزوجته أنت عاصي، واذهب إلى
أراد بذلك أكثر من واحد، إما اثنين وإما ثلاث، فقول مالك: هو ما نرى وقد
لزمه، وبه قال الشافعي إلا أن يعيد، فيقول: طلقته واحدا، وفيه خلاف أبي
حيفة إذ العدد لا يقتضيه لفظ الإفراد لا كتابة ولا تصريحاً.

وأما القاطع الطلاق التي ليست بصريح، فمما ما هم كناية ظاهرة،
ومنها ما هي كتابة محض، وبذهب مالك أنه إذا اتفق في الكتابة، لظاهره أنه
لم يرد طلاقاً لم يقبل قوله، إلا أن تكون عيناتك قريبة تدل على ذلك غير أن في
الصريح، وكذلك لا يقبل عدة ما يدهيه من دور الثلاث في الكتابات الظاهرة،
وذلك في المدخول بها، وأما غير المدخول بها، فيصدي في الكتابة الظاهرة
فبدون الثلاث، وأما القاطع الطلاق أمحمله سير الظاهرة، بعد ما لا يغير
فيها ربه، اهـ.

وحكى الشيخ^(١) عن الإمام مالك أنه إذا خاطبها تأتي بعد كتاب، ونفس
الطلاق حادثة، حتى لو قال: يا خلاه، يريد به الطلاق فهو طلاق، وبه قال
الحسن بن صالح بن حي، اهـ.

قلت: وهو كذلك، وبعد نحو هذا عندهم من الكتابات الخفية، قال
الدردير^(٢): إن قصد الطلاق بلفظ الماء، أو بكل كلام لا يدخل وكس،
وشره، لزمه ما قصد من الطلاق وحده، لا أن قصد التامض بالطلاق، فيعط
بذلك طلاقاً بأن سبقه ساءل، فلا يلزمه شيء لعدم وجود ركنه، وهو اللفظ
الصريح أو غيره مع نية، بل أراد يقاضه، فلفظ، فوقع في الخارج غير، اهـ.

وهي النذر المتحتم^(٣): ألقاظه صريح، وملحوظ به، وكما، فإن من

(١) الشيخ الطبري، (٢٧٠/٢٩)

(٢) الشيخ الصغير، (٢٢٨٢/٢٢)

(٣) (٢١٩/٢٥)

عامة من التصريح ^{١٢١} لا يستعمل إلا في حل غلبة النكاح، سواء كان الواقع به
حجب أو نشاء، فلو لم يلاحظ به في من حيث عدم حاشية إلى أنه كلف
لتحريمه أو من حيث وقوع أثره في زيادة الخنازير إلى ما لا يقتضي واستتير
رحمة. وأنت واحد، والكتاب ما لم يوضع لفظاً واحتمله وغيره

ثم قال صاحب الدرر: صريح ما لم يستعمل إلا مع، فخطبت رأيت
ثاني، ويقع بها واحدة رجعية، وإن نوى حلاليتها من النباش أو أكثر خلاف
لما ذهب إليه قال ابن سنان: راجع إلى قوله: أو أكثر فقط، والأولى أن يكون
خلافاً للأحد الثلاثة، وهو الحد الأول، لأنهم قد لا يمتنع لفظاً وقوة
رجعية، أي عند عدم ما جعل مائلاً، فخر "المسلم" ^{١٢٢} نصريح بوجاهة صريح
حمي: بصرح بالثاني، فلو كان أن يكون خروج الطلاق غير مبرور بغيره
ولا بعد الثلاث، ولا موصوف بصفة نين عن الجنونة، ولا شبه بعد أو صفه
مثل سبيها، وأما الذي قيل من أنه

وهي "الحدية" ^{١٢٣} الخفاء على صريح، منها ثلاث ألفاظ يقع بها الطلاق
بجميع، ولا يقع بها لا واحدة، وهي: المدي، واستتير، وحشة، وأما
واحدة، وثمة الكتابات إذا ما في بها المدة في كذا واحدة مائة، وإن نوى ثلاثاً
قالت ثلاث، وإن نوى ثنتين قالت واحدة، وحدث ابن القيم في بعض الألفاظ
من خية الكتابات هل يقع فيها جميعاً أم غاي؟

وقال الحافظ في "المنهاج" ^{١٢٤}، مباح ذلك أن كل كلام منهم بصفة ولم
مع الدقة يقع به الخلاف مع القصد، فأما إذا لم يحتم بفرقة من اللفظ، فلا يقع

(١٢١) انظر: المطالع (١٤٠٣: ١٢٢)

(١٢٢) (١٤٠٣: ١٢٢)

(١٢٣) انظر: (١٤٠٣: ١٢٢)

٥/١١٢٥ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ نَلَّغَهُ أَنَّهُ ثَبِتَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ مِنَ الْيَمَنِيِّ: أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِامْرَأَتِهِ: حَبْلُكَ عَلَى غَارِبِكَ.....

الطلاق ولم قصد إنثيه، كما لو قال: كُلي واشربي ونحو ذلك. وهذا تحرير مذهب الشافعي في ذلك. وقاله قسمة الشعبي وعطاء وعمرو بن دينار وغيرهم، وبهذا قال الأوزاعي وأصحاب الرأي. وقال مالك: إذا غاضبها بأي لفظ كان، وقصد الطلاق طلقت، أم.

٥/١١٢٥ - (مالك أنه بلغه) هكذا أخرجه البيهقي برواية الشافعي عن مالك، وأخرج بمعناه بطريق آخر كما سيأتي (أنه كتب) بينا المجهول وفاعله عامل عمر - رضي الله عنه - على العراق على الظاهر كما يدل عليه السياق. وعلى هذا فكان عامل عمر - رضي الله عنه - سائئ عن أمر رجل قال لامرأته هكذا. ويحتمل أن يكون المسائل صاحب القول بنفسه. وأجابه عمر - رضي الله عنه - بنموط عامله لمصالح لا تخفى (إلى عمر بن الخطاب) - رضي الله عنه - (من العراق) على حسب ما يلزم من مطالعة رأي الإمام العليم بما يقع للناس من المسائل التي لم يتقدم فيها قول أو تقدم فيها الخلاف، وفيها إشكال، ولم نقرر أحكامها بعد. ولا انصح وجه الحكم فيها، كذا في «المنتقى»^(١).

(أن رجلاً قال لامرأته: حبلك على غاربك) العاروب ما تقدم من الظهور وارتفع من العتق، والمضى خلت سبلك، كما يخلى البعير في الصحراء، ويترك زمامه على غاربه ليرعى كيف شاء. وقال النردمبر^(٢): أي عصمتك على كثفك كنايةً عن كونه ثم يكن له عليها عصمة. كالممسك برمام دابته، يرميه على كثفها، وفي «المنتقى»: قال أبو بكر بن الأباري: العاروب من البعير أسفل

(١) (٢/٤).

(٢) «الشرح الكبير» (٣/٣٢٩).

فَكَتَبَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ إِلَى عَامِلِهِ: أَنْ مَرَهُ يُزَاجِيَنِي بِمَكَّةَ فِي
الْمَوْسِمِ. فَيَنْتَمَا عُمَرُ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ، إِذْ لَقِيَهُ الرَّجُلُ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ. فَقَالَ
عُمَرُ: مَنْ أَنْتَ؟ فَقَالَ: أَنَا الَّذِي أَمَرْتُ أَنْ أُجْلِبَ عَلَيْكَ. فَقَالَ
عُمَرُ: أَتَأْتِكَ بِرَبِّ هَذِهِ الْبَيْتَةِ،

السنام، وهو ما انحدر من العنق، وقال أبو العباس: كانت العرب في الجاهلية
يُظَلِّقُونَ نساءهم بهذا الكلام، اهـ.

(فكتب عمر بن الخطاب إلى عامله) على العراقي (أن مره) بصفة الأمر أي
مر الفاعل بذلك (أن يواظبني) أي يواظبني (بمكة في الموسم) أي أيام الحج،
قال الشافعي^(١): هذا مما يجب على المني وتناظر في أمور المسلمين أن يفعلوه
إذا أشكلت عليه مسألة أو بشخص من زلت به، ويسأله ويتأجبه عن قبولها،
والمعاني التي تتعلق بالحكم بها، ولحل عمر - رضي الله عنه - وقت له الموسم؛
لأنه الأيسر على المقاصد في وروده وانصرافه، ويضيف إلى ذلك عمل الحج،
وتحصيل عبادة في الموسم إن تيسر ذلك له، وثو أشخصه إلى موضع آخر لم
يحصل له من ذلك ما يحصل لمن قصد مكة، ويحتمل أيضاً أنه قصد المبالغة
في وعظه واستخبار جليلة ما عنده باستحلافه على ذلك عند البيت، لما يتعين
من تعظيم المسلمين له، اهـ.

(فبينما) بزيادة الميم في الترخيم المصرية، وفي التهذيب «بينما عمر» بدون
الميم (عمر) - رضي الله عنه - إذ ذهب في الموسم بمكة يطوف بالبيت، إذ
لقيه الرجل الثقات لأمرائه: حبك على غارك (فسلم) الرجل (عليه)، فقال
عمر - رضي الله عنه -: (من أنت؟) لعله سأله لسا أنكز قصده إياه بالسلام إذ
ذاك وهو يطوف (فقال) الرجل (أنا الذي أمرت) بصفة الخطاب لعمر - رضي الله
عنه - (أن أجلب) بغض الهمة وسكون العجم ساء المجهول أي أبحر (عليك)،
فقال له (عمر) - رضي الله عنه - (أتأتك برب هذا البيت) مكذا في النسخ

مَا أُرِدْتُ بِقَوْلِكَ خُتْلُكَ عَلَى خَدِّكَ؟ فَقَالَ يَا الرَّاحِلُ: لَوْ اسْتَحْلَفْتَنِي فِي عَذْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ مَا صَدَّقْتُكَ (أُرِدْتُ، بِذَلِكَ، الْفَرَقِ فَقَدْ عَمِرْتُ مِنَ الْخُتَابِ، غَرَّ مَا أُرِدْتُ).

التهذيب، وفي جميع النسخ المصرية من المتن، ولشروحه عرب هذه البنية.

١٠، الناحي هكذا، إلا قوله البنية، وهو اسم وقع عذر كل منته، لكنه حص البنية بالإشارة إليه، كما قال: ورب هذا أنت، وأردت رب هذه البنية، عني مثل فعيلة، قال ابن السكيت: لئلا: الكعبة، بدل: لا ورب هذه البنية، اهـ.

وفي «المجمع»^(١) وكانت تدعى به إبراهيم، وقال المحدث: لبني بالحب والكسر: ما بينه حممه بنى ماظم والكسر، والبنية كعبة، الزكاة فتعرفها، اهـ. رساله سراجا لمع علم من تعظم المسلمين للبيت، وحصى كثير ممن يستبح الكتاب في غير ذلك الموضع (٢) استحل في.

أما أُرِدْتُ بِقَوْلِكَ: حَبْلِكَ عَنِّي خَدِّكَ؟ أي ما فصلت بقولك (فقال) (٣) (الرَّاحِلُ) لَوْ اسْتَحْلَفْتَنِي فِي غَيْرِ هَذَا الْمَكَانِ مَا صَدَّقْتُكَ (إِجَارَ مِنْ تَعْلِيلِهِ النَّاسَ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ، وَإِلَّا يُلْزَمُ مِنْ أَمْرِ فِي حِفْظِهِ عَنَّهُ مَا لَا يَعْلَمُ فِي غَيْرِهِ، وَلَعَلَّهُ كَانَ يَدْعُوهُ مِنْ أَمْرٍ نَادَاهُ عَلَى الْإِطْلَاقِ وَرَوَاهُ مَعَهُ أَمْرٌ فَلَمَّا (أُرِدْتُ بِذَلِكَ) الْخُتْلَامَ (الْفَرَقِ، فَقَالَ عَمِرْتُ مِنَ الْخُتَابِ) رَجَعِي إِلَهُ عَدُوِّ إِسْدَاءِ أَوْ مُوَافَقَةِ لِقَوْلِ عَمِي - رَجَعِي إِلَهُ عَدُوِّ - (هُوَ مَا أُرِدْتُ).

وأخرجه البيهقي^(٤)، رواية التلميذ عن مالك بهذا اللفظ، ثم أخرج برواية غيره عن السدي عن عثمان بن عمرو عن سعد بن زيد عن أبي الحلال عن يحيى قال: هذا رجل إلى عمر بن الخطاب فصار: إنه ذر لاسمائه: حبلى على

(١) المجمع جاز (١٠٠٠) (١٠٠٠)

(٢) من الخريف (٧) (٣١٣)

غدا بك فقال له عمر: والله ففما اليوم، فأبى الرجل في أن يـ... حد الحرام، ففرض عليه الفضة، فقال، نرى ذلك الأصح بطرف ما نيت، ادع إلى قسطه، ثم ارجع، فأخبرنا ما رجع إليه. قال: فذمت إليه، فإذا أمر علي - رضي الله عنه - فقال: من بعثك إلي فقال: أمير المؤمنين، فقال: امض أنت، واحلف بالله ما أردت طلاقاً، فقال الرجل: وأنت أحلف بالله ما أردت إلا طلاقاً، فقال: أنت ملك امرأتك.

ثم روى يرويه هشيم عن منصور عن عطاء عن أبي رباح أن رجلاً قال لامرأته: جارك على غارتك، قال ذلك مراراً، فأبى عن الحطاب - رضي الله عنه - فاستحاضه بين المؤدب والمعلم، ما الذي أردت بقولك؟ قال: أردت الطلاق مشق بينهما، قال البيهقي: وكأنه إنما استحاضه على إرادة التناهي والتكبير دون الاستيفاء، وكأنه أقر فقال: أردت بكل مرة إحداث طلاق، فخرق بينهما.

قال الشافعي - رحمه الله - في كتاب التلخيص: وذكر ابن حريج عن عطاء، أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - رفع إليه رجل قال لامرأته: جارك على غارتك، فقال لعلي - رضي الله عنه -: عقر بينهما، فذكر يحيى ما روي إلا أنه قال: فأما عقر علي - رضي الله عنه - ثلاثاً، قال: وذكر عن سعيد عن قتادة عن الحسن بن علي - رضي الله عنه - مثله، قال البيهقي: وهذا لا يخالف، رواية مالك، وكان عمر - رضي الله عنه - جعلها واحدة، كما قال في البيهقي، وعنه - رضي الله عنه - جعلها ثلاثاً، ويحتمل أنها جميعاً جعلها ثلاثاً، ككبره الخط في المدحور به ثلاثاً وإرادته بكل مرة إحداث طلاق، كما قلنا في رواية منصور عن عطاء، أنه.

وقال الزرقاني^(١) في حديث الشافعي: هو ما أردت، مؤنث، وفي «العدونة»

(١) شرح الزرقاني (١/١٢٩).

عن مالك بلزوم الثلاث ولا ينوي، وظاهره مدخولاً بها أم لا، وفي «الموازاة» عنه بنوي في غير المدخول بها ويختلف، وفي «الترادف» عن أشهب عن مالك لو ثبت عندي أن عمر - رضي الله عنه - قال: ينوي ما حالفت. وقال بعض البغداديين: يحتمل أن ما جاء عن عمر - رضي الله عنه - لم يدخل بها إذ ليس في أثره أنه بنى أو لم يبن، اهـ.

وقال الباغي^(١) قوله: ما أردت، يريد أنه ألزمه الفراق وحكم به عليه، ولم يبين في الحديث مقداراً فهو طلعة واحدة رجعية أو طلعة واحدة لا رجعة فيها؛ لأنه آخر ما بقي له فيها؛ أو ثلاث تطليغات، ونفط الفرقة عند مالك ثلاث لا ينوي في المدخول بها - روى أشهب عن مالك في «المنية» قال: فإن لم يدخل بها فعسى أن تكون واحدة، ولو ثبت عندي أن عمر - رضي الله عنه - قال: ينوي ما حالفت، وقد قال بعض أصحابنا العراقيين: يحتمل ما جاء عن عمر في أنني لم يدخل بها، ولم يذكر في الحديث بنى بها أو لم يبن فهو محتمل.

وهذا يقتضي أنه حمل قول عمر في العرقه على أنها واحدة، وقول مالك: لو ثبت عندي أنه نواه ما حالفت، يحتمل معنيين؛ أحدهما: أنه من أهلي اللغة، وهو أعلم بما يقتضيه هذا اللفظ، فإن كان هذا اللفظ يقتضي عنده أنه ينوي لما خالته العرب؛ لأن العرب لا تختلف في اللغة لا سيما مع ما يفترون بذلك من عم عمر - رضي الله عنه - ودينه وفقهه.

والمعنى الثاني: أن يكون الأمر فيه بعض الإشكال، ولا يترجح بين أن ينويه أو لا ينويه، وترجح عنده الآن أنه لا ينويه في المدخول بها، فلم يصح عنده أن عمر بن الخطاب نواه في مثل هذه القضية التي قد شاعت لترجح عنده

(١) المتن: (١/٣).

هذا القول، وظاهر قصة عمر - رضي الله عنه - يقتضي أنها كانت حين لم يبق له إلا طئفة واحدة، أو فيمن كان له فيها جميع الطلاق، فأثرم الثلاث، وذلك مقتضى مذهب مالك فيمن قال للإمرأة: حلالاً، على غاريك، ووجه ذلك أن الحمل هو الذي كان بين الزوج منها، وذلك كتابة عن عصمة الزوجة وملكه لها، فإذا قال: حيلتك على غاريك، فقد أقرّ بخروجه عن يده وكونه يدها، وذلك يقتضي أن يكون طلاقه لا رجعة فيه؛ لأنه إن كان له فيها رجعة، فليس حيلتها على غاريها، بل هو يدها، ويرجعها متى شاء، فخرج لملك من يد الزوج حين إيقاعه لا يكون إلا بالثلاثة وبأحر الطلاق، اهـ.

وفي المعلى: قال الشافعي في «الأم»^(١): وبهذا نقول، وفيه دلالة على أن كل كلام أشبه الطلاق لم يحكم به حتى يسأل قائله، فإن أراد الطلاق يكون طلاقاً، وخالف مالك وأتباعه عمر - رضي الله عنه - في ذلك، فزعموا أنه يقع بذلك القول ثلاث طلاقات، وقال ابن أبي زيد المالكي في «رسائله»: هي ثلاث في التي دخلت بها، ويسوي في التي لم يدخل بها، وفي «شرح الرسالة» ما ذكره هو في كتاب ابن المواز، وفي «المدة»، وفي «كتاب الحجير»: أنه لا يري قبل ولا بعد. وعلى هذا مشي الشيخ خليل في «مختصره» وقرنها بمسألة اليقة، اهـ.

ونقدم قول الباب في كلام المودير: أنها من كلمات تلزم به الثلاث في المدعول بها وغيرها، ولا ينوي، وفي كلام الموفق: أن لأحمد فيه روايتين، إحداهما: أنها الثلاث، والثانية: ترجع إلى ما نواه، وإن لم ينو شيئاً، فواحدة رجعية كسائر الكنايات، وهو مذهب الشافعي، والواقع بالكتابيات عندهما رحمي. ما لم يقع الثلاث، وغناها صاحب «الهداية» في الكتابيات التي إذا نوى بها الطلاق، كانت واحدة بائنة، سواء نوى واحدة أو اثنين وإن نوى ثلاثاً فتلاث.

أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي ذَلِكَ.

تطبيقات مع الاختلاف عند المالكية في مزاريعها كسا سباني (أحسن ما سمعت في ذلك) أي ضمن قال (إمرأته) أنت علي حرام ويدل على أنه - رحمه الله - سمع في ذلك أقوالاً مختلفة، وهو كذلك، قال المحافظ: في المسألة اختلاف كثير من السلف، بلغها القرطبي إلى ثمانية عشر قولاً، ورواه غيره عنها، وفي ما ذهب مالك فيها فقاميل أيضاً يطول استيعابها

قال القرطبي: قال بعض علمائنا - سب الاختلاف أنه لم يقع في القرآن صريحاً، ولا في السنة نص ظاهر صحيح يعتمد عليه في حكم هذه المسألة، فتعاطبها العلماء، فمن تسلك بالبراءة الأسلية قال: لا ينزعه شيء، ومن قال: إنه يمين، أخذ بظاهر قوله تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ لَكُمْ إِذْ أَخَذَ مِنْكُم مِّيثَاقَ أَنْتَبِهْتُمْ﴾^(١) بعد قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْجِعُوا فِي الْعُقُودِ﴾^(٢) ومن قال: نجس الكفارة ونجس يمينه على أن معنى اليمين التحريم، فوفقت الكفارة على المعنى، ومن قال: وقع به طائفة وجعل جعل اليمين على أقل وجوهه انظاهرة، ومن قال: براءة فلا استمرار التحريم بها ما لم يجدد العقد، ومن قال: ثلاث، حسن النظم على منتهى وجوهه، ومن قال: ضار نظير إلى معنى التحريم، وقطع النظر عن الطلاق، فاحصر الأمر عنه في الطهار، اهـ.

وقال الشوكاني: ومن المتولين تبحث في هذه المسألة المحافظ ابن القيم في النهدي^(٣) تكلم عليها كلاماً طويلاً، وذكر ثلاثة عشر مذاهب أصولاً تفرعت إلى عشرين مذهباً، وذكر في إعلام الموقعين^(٤) خمسة عشر مذهباً، وسندكر المذاهب على طريق الاختصار عن الشوكاني، ويريد عليه حرائد عن غيره.

(١) سورة التحريم: الآية ٢.

(٢) سورة التحريم: الآية ١.

(٣) إراد المعاني: ٥١/٥٦٦.

(٤) نظر: ٩٢/٩٠ - ٩٠.

الأول: أن هذا القول تعم بإطلاق لا يترتب عليه شيء، وهو إحدى الروايتين عن ابن عباس، وبه قال مسروق وعطاء والتشبي وجميع أهل الظاهر وأكثر أصحاب الحديث، وهو أحد فوئي المالكية، واختاره أصيبع بن الفرج منهم، وبه قال ربيعة كما في «الفتح»^(١).

الثاني: أنها ثلاث تطليقات، وهو قول علي وزيد بن ثابت وابن عمر والحسن البصري، وحكي عن أبي هريرة، واعترض ابن زعيم^(٢) على الرواية. عن زيد بن ثابت وابن عمر، وقول الثالث عنها ما رواه ابن حزم أنهما قالوا: عليه كفارة يمين ولم يصح عنهما خلاف ذلك، وحكى الحافظ عن بعضهم أنها ثلاث تطليقات، ولا يسل عن نيته. وبه قال مالك.

الثالث: أنها بهذا القول حرام عند، قال ابن حزم وابن القيم: صح عن أبي هريرة، والحسن، وخالد بن عمرو، وخالد بن زيد، وقتادة، ولم يذكر هؤلاء إطلاقاً، بل أمره باحتسابها فقط، وصح عن علي - رضي الله عنه - أيضاً، إما أن يكون عنه روايتان أو أراد تحريم الثلاث.

الرابع: الوقف وسح عن علي وهو قول الشعبي، الخامس: إن نوى الطلاق فهو، وإن لم ينو فيمين، وهو قول طائفة من المالكية، والثاني: رواية عن الحسن، وحكاه في «الفتح» عن الشعبي، وإسحاق، وابن مسعود، وابن عمر، السادس: إن نوى الثلاث فتلاث. وإن نوى واحدة فواحدة بانقضاء، وإن نوى يميناً فيمين، وإن لم ينو شيئاً فهو كفارة لا شيء، فيها قاله سفيان، وحكاه الشعبي عن أصحابه، وهكذا حكى ابن رشد مذهب الثوري.

الخامس: مثل هذا، غير أنه إذا لم ينو شيئاً فهو يمين يكفرها، وهو قول

(١) انظر: فتح الباري (٩/٢٩٢).

(٢) انظر: زاد المعاد (٥/٢٧٧).

الأولاهي، الثاني: مثل هذا، غير أنه إذا لم ينو شيئاً فواحدة تامة وعملاً للفظ التحريم، فكذلك هي إجماع المؤلفين^(١) ولم يحكمه عن أحد، وحكمه ابن حزم عن إمامهم النخعي، التلمع: فيه كفارة، الطهارة حكمه في المحاسن عن إسحاق، قال ابن القيم: صح عن ابن عباس: وأبي قلاب، وسعيد بن جبير، ووهب بن منبه، وعثمان بنني، وهو إحدى الروايات عن أحمد، قال ابن القيم: هذا أقرب الأقوال العاشر: أنها تحليلة واحدة، وهو إحدى الروايتين عن عمر، ونوف بن حماد بن أبي سليمان نصح أبي حنيفة

العاشر عشر: أنه يوي ما أراد من أصل الطلاق وعدده، وإن نوى تحريماً بغير طلاق شيئاً مكفرة، وهو قول الشافعي كما حكمه ابن القيم، ونظم في القول الخامس أنه مذهب الشافعي، وهو الذي حكاه عنه في «المصحح» بل حكاه عنه من اتهم بنفسه قاله الشوكاني، وأنت خير بأنه ليس به هذا والخامس كبير فرق غير أنه التحريم وعدمه

العاشر عشر: أنه يوي ما شاء من عدد الطلاق، إلا أنه إذا نوى واحدة فائنة وإن لم ينو شيئاً فإيلاً، وإن نوى الكذب قبل شيء، وهو قول أبي حنيفة، أصحابه كما دأبه ابن القيم، وفي «الذبح» عن تحفة: أنه إذا نوى شيئاً فهي واحدة بانه، وإن لم ينو طلاقاً فهو يمين، وبصير مؤثماً وفي رواية عن أبي حنيفة: أنه إذا نوى الكذب فليس. ولم يقل في حكمه، ولا يكون مظاهراً عند نواه أو لم ينو، ولو صرح به فقال: أهي به الظاهر لم يكن مظاهراً.

الثالث عشر: أنه يمين يكفوه ما يكفر اليمين ما كان كل حال، قال ابن القيم: صح ذلك عن أبي بكر، وعمر، وابن عباس، وعائشة، وروى من ثابت، وابن مسعود، وسداه بن عمر، وعكرمة، وعطاء، وحنيفة، والحسن،

والشعبي، وسعيد بن المسيب، وسلمان بن يسار، وجابر بن زيد، وسعيد بن جبر، ونازع، والأوزاعي، وثيبر، ثور، وعلي سواهم.

الرابع عشر: أنه يدين مغالطة يتعين بها عتق رقية، قال ابن القيم: صحيح، نبأ عن ابن عباس وثيبر وعمر بن الخطاب ومعهود وجماعة من التابعين.

الخامس عشر: أنه طلاق، ثم إنها إن كانت غير مدخول بها، فهو ما نواه من إباحة لما فوقها، وإن كانت مدخولاً بها فهو ثلاث، وإن نوى أقل منها وهو إحدى الروايتين من مالك، ودواء في نهاية المجتهد، عن علي وزيد بن ثابت، اهـ.

واختلفت إردابات عن الأئمة أيضاً في ذلك والمرجع عندهم، كما في فروعه، حكى قال الأصولي^(١): إذا قال لزوجتي: أنت علي حرام، وأطلق فهو ظهار، وأما إن نوى غير الظهار فالمقصود عن أحمد في رواية جماعة أنه ظهار، نوى الطلاق أو لم ينو.

وفي «الروض السريح»^(٢): إن قال لزوجته: أنت عتي حرام، أو كظهر أبي، فهو ظهار ترك نوى به الطلاق، وعذ في شرح الإمتاع من المفاط الكتابيات أنت حرام، قال البيهقي^(٣): وهكذا علي الحرام فكتابة إن قصد به الخلاق وقع وإلا فلا، ومع عدم النية يزمه كضارة يمين اهـ.

وعنه صاحب «الهدية» في الكتابات التي إذا نوى بها الطلاق كانت واحدة باشة، وإن نوى ثلاثاً كانت ثلاثاً، ثم قال في الإيلاء: إذا قال لامرأته: أنت عتي حرام، مثل عن نية، فإن قال: أردت الكذب فهو كما قال؛ لأنه

(١) «المسي» (١٠/٣٩٩).

(٢) (٣/١٥٣).

(٣) (٣/١٩٥).

١١٢٧/٧ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كُنَادَ يَقُولُ فِي الْخَلِيلَةِ وَالْبَرِيَّةِ: إِنَّهَا ثَلَاثُ تَطْلِيقَاتٍ، كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا.

نوى حقيقة كلامه، وقيل: لا يُصَدَّقُ فِي الْفُضَاءِ؛ لِأَنَّهُ يَمِينٌ ظَاهِرٌ، وَإِنْ قَالَ: أَرَدْتُ الطَّلَاقَ فَهِيَ تَطْلِيقَةٌ بَانَتْ إِلَّا أَنْ يَشُوِيَ الثَّلَاثُ، وَإِنْ قَالَ: أَرَدْتُ الظَّهَارَ فَهُوَ ظَهَارٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُونُسَ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ: لَيْسَ بِظَهَارٍ، وَإِنْ قَالَ: أَرَدْتُ التَّحْرِيمَ أَوْ لَمْ أَرِدْ بِهِ شَيْئًا فَهُوَ يَمِينٌ يَصِيرُ بِهِ مُوْتَبَأً، اهـ.

وَقَالَ الْبَاجِي^(١) بَعْدَ أَمْرِ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: وَهَذَا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ مَالِكٌ: إِنَّهَا فِي الْمَدْخُولِ بِهَا ثَلَاثُ نَوَى وَاحِدَةٍ أَوْ ثَلَاثًا، وَإِنْ زَعَمَ أَنَّهُ لَمْ يَرِ طَلَاقًا لَمْ يَصْدُقْ، وَأَمَّا غَيْرُ الْمَدْخُولِ بِهَا فَإِنَّ مَالِكًا يَنْوِيهِ، وَقَوْلُهُ: أَرَدْتُ وَاحِدَةً وَيَحْتَمِلُهُ عَلَى الثَّلَاثِ إِذَا لَمْ يَرِ عِدَّةً، وَحَكَى الزُّرْقَانِيُّ عَنْ «الْعِدَّةِ» هِيَ ثَلَاثٌ فِي الْمَدْخُولِ بِهَا وَلَا يَنْوِي، وَلَهُ نَيْتُهُ فِي النَّتَى لَمْ يَدْخُلْ بِهَا.

وَفِي «الْمَحَلِّيِّ»: قَالَ عِيَّاضُ: الْمَشْهُورُ عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ يَقَعُ بِهِ ثَلَاثُ سَرَاءٍ كَانَتْ مَدْخُولَةً بِهَا أَوْ لَا، لَكِنْ لَوْ نَوَى أَقْلٌ مِنْ ثَلَاثٍ قَبْلَ فِي غَيْرِ الْمَدْخُولِ بِهَا لِحَاصَةٍ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ يَقَعُ بِهِ ثَلَاثُ، وَلَا تَقِيلُ نَيْتُهُ فِي الْمَدْخُولِ بِهَا وَلَا غَيْرِهَا، قَالَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى رَعِدَ الْمَلِكُ الْمَاجِشُونَ الْمَالِكِيَّ.

وَالثَّلَاثُ: أَنَّهُ يَقَعُ عَلَى الْمَدْخُولِ بِهَا ثَلَاثًا، وَعَلَى غَيْرِ الْمَدْخُولِ بِهَا وَاحِدَةً، قَالَ أَبُو مَعْصُوبٍ وَابْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْمَالِكِيَّ، وَرَوَى عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ يَقَعُ بِهِ وَاحِدَةً بَانَةً. وَعَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ الْمَالِكِيَّ ظَلَمَهُ رَجْعِيَّةً، اهـ. وَهَذِهِ التَّرْوِيدُ^(٢) فِي أَلْفَاظٍ تَحْتَبُ بِهَا الثَّلَاثُ إِلَّا أَنْ يَسُوِيَ أَهْلُ فِي غَيْرِ الْمَدْخُولِ بِهَا.

١١٢٧/٧ - (مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (كَانَ يَقُولُ فِي الْخَلِيلَةِ وَالْبَرِيَّةِ: إِنَّهَا ثَلَاثُ تَطْلِيقَاتٍ، كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا) أَيُّ مِنَ الْمَقْطُوعِ

(١) «الْمَشْرِقِيُّ» (٩/٤)

(٢) انظر: «الشرح الكبير» (٢٧/٢٧٩)

١١٢٨/٨ - وحدثني عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن

القاسم بن محمد، أن رجلاً كانت تحته وليدة تقوم، فقال لأهلها
شأنكم بها، فرأى الناس أنها نطيقة واحدة.

المذكورين، قال الباقى^(١): هذا هو المشهور من مذهب مالك، وبه قال علي بن
أبي طالب وعائشة وابن عمر ويزيد بن ثابت، ولم يرو مالك في المدحول بها، وقد
روى أبو الفرج عن أصيب عن مالك في النخلة والبرية أنه يروي في المدحول بها،
وقال الشافعى: هي ما روى أهل من ثلاثة في رجعية، وهو نحو رواية أشعث، وقال
أبو حنيفة في النخلة والبرية: إذا أراد طلاقاً فواحدة مائة، أما

وقال الدردير، يلزم ثلاث إلا أن يروي أهل في غير المدحول بها،
وتقدم في أول الباب من كلام السوفى، وقد عذب في الكتابة الظاهرة أن
لأحمد في روايتين، أحدهما: أنها ثلاث، والثانية: يرجع إلى ما نواه، وهو
منصب الشافعى، فإن لم يرو شيئاً وقعت واحدة رجعية، وفي المروى
الرجع^(٢) أحدهما في الكتابة الظاهرة، وأنه يقع بها ثلاث وإن نوى واحدة

١١٢٨/٩ - (مالك)، عن يحيى بن سعيد، عن القاسم بن محمد، أن رجلاً

كانت تحته وليدة (أي أنه (لقوم غفلة) الزوج المذكور (لأهلها) أي مع أهلها
(شأنكم) أصيب (بها) أي حدها (فرأى الناس أنها نطيقة واحدة) وفي
النسخة: هو قول الأصم، ويقع بها رضى عند مالك والشافعى، ويأتى عنه
أبو حنيفة، أما

قال البرقلى^(٣): لأنها كناية حمية، فإذا أراد الفلأى وقع واحدة إلا لية

أكثر، أما

(١) الباقى (١/١٠٩).

(٢) (٣/٥٦٠).

(٣) (٣/١١٩).

قال الخرفي^(١) إذا وهب روحه لأهلها، فإن قبلوها فواحدة بملك الرجعة إن كانت مدحولاً بها، وإن لم يقبلوها فلا شيء، قال الموفق: هذا المصنف يبين عن أحمد في هذه المسألة، أنه قال إن سمعوا وعطاء، ومسروق، ونزوي، ومكحول، ومالك، وإسحاق، وروى عن علي - رضي الله عنه - والمجعي أن قبلوها فواحدة مائة، وإن لم يقبلوها فواحدة ربيعة، وعن زيد بن ثابت وأحمد إن قبلوها ثلاث، وإن لم يقبلوها فواحدة ربيعة، وروى عن أحمد مثل ذلك.

وقال ربيعة، ويحيى بن سعيد، وأبو الزناد، ومالك: هي ثلاث في كل حال قبلوها أو ردوها، وقال أبو حنيفة فيها كفوف في الكتابة الظاهرة، قبلوها أو ردوها، وكذا قال الشافعي: واحدة إذا عاينها بناء على اختلافهما، أحد يعني أن اتفقت ثلاث أن نوها، وإلا فما نرى عند الشافعي، وهي ربيعة، وواحدة بأية عند أبي حنيفة.

قال الساجي^(٢): قوله: سألكم بها، يريد أنه قال ذلك على وجه الاستعانة، أو طلب الطلاق منه، أو ما يقتضي أن ينهم منه الطلاق، وأما لو تقدمت قبل ذلك رغبة في إيه في أن ليت عندهم أو تسافر معهم، فقال نيم: سألكم بها، وقال: ثم أرد بملك إلا إباحة ما سألتهم في نيم يكن عليه شيء، قال أشهب: وأما إذا قال ذلك على ما قدمناه، وقال: ثم أرد طلاقاً لم يؤول منه، لأن هذا من الألفاظ التي حوت العدة، فاستعملها في الطلاق، فإذا وقع على وجه ينهم منه ذلك تحلل عليه.

ثم إن قال: نيمت الطلاق، فقد روى ابن القاسم عن مالك أنها واحدة،

(١) المصنف: ١١٠١، ١١٢٩.

(٢) المصنف: ١١٢، ١١٣.

٩/١١٢٩ - **وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ شِهَابٍ يَقُولُ، فِي الرِّجَالِ يَقُولُ لَامْرَأَتِهِ: بَرِئْتُ مَعِيَ وَبَرِئْتُ مِنْكَ: إِنَّهَا ثَلَاثٌ تَطْلُقُكَ بِمُتْرَةٍ لَيْتَةٍ.**

إلا أن يرد أكثر من ذلك في غير المذخور بهن، فإنها ثلاث ولا زيادة، كما لو قال: وبهاكم بضاعاً، وقال ابن حبيب: إنه حمل حديث الثعالب على غير المذخور بهن، ولذلك رأى أهل العلم أنها تطليقة، وفي رواية أخرى: أن مازكاً قال: لا يعجزني ذلك، فربما حديث الثعالب قال: بضاعاً، وإنها لست قد مضت بها، وإن لم يدخلها فهو بتر، أنه ليس إلا واحد، إذا لم يكن له إلا

وقد ابن حبيب، وأصح: هي ثلاث بين بها أو جز بين بها، إلا أن ينوي واحدة كالخوعدة، ورواه أنس، وابن زهد عن مالك، وروى أنس، بين أنه يقول لأهله: شأكم بهن، ليس أن يقول لها: شأك، فله ينوي في الأول، وسوي في الثاني، وروى ليس عن ابن الثعالب أن ذلك سواء، ينوي في الثاني، بين بها، ولا حرج، في المذخور بها، أخر.

٩/١١٢٩ - **مَالِكٌ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ شِهَابٍ: لَزُهْرِي (يَقُولُ فِي الرِّجَالِ يَقُولُ لَامْرَأَتِهِ: بَرِئْتُ) بِكَمِ الدَّاءِ (مَعِيَ وَبَرِئْتُ) رَضِيهِ، (مِنْكَ) إِنَّهَا ثَلَاثٌ تَطْلُقُكَ بِمُتْرَةٍ لَيْتَةٍ، مِمَّا أَنَّ الْبَيْتَ أَوَّلُ الْإِنَاءِ تَطْلُقُكَ بِهِ الدَّاءُ الرَّهْرِي، وَتَقْدَمُ فِي أَوَّلِ الثَّانِي فِي الثَّلَاثِ وَابْنِ أَحْمَدَ: إِحْدَاهَا: أَنَّهُ ثَلَاثٌ، وَهُوَ مُحْذَرُ الْخُرُوجِ، وَغَرَضُهَا الْمَلَكِيَّةُ، لَا يَنْوِي لَوْ كَذَّبَ بِهَا وَلَا غَرَضًا، وَكَانَ لِأَحْمَدَ مَا بَوَى، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ، فَإِنْ بَوَى أَقْلَ مِنْ اثْنَلَيْسَ مِثْرٍ وَخَمْسٍ، وَمَذْهَبُ الْحَنَفِيَّةِ أَنَّهُ يَرْبُوعٌ لِمَا عَذَّلَهُ، وَإِنْ بَوَى أَكْثَرَ مِنْهَا فَهُوَ وَاحِدَةٌ بِلَاغَةٍ.**

قال الباجي^(١) فيه مسائل: إذا أضافها إلى الذم، استلزامه بفضي الثلاث، لا، به شفع براءتها من الزوجية وقد تقدم ذكره، أحد روايته ما تقدم في

السرية من أن معنى السرية هي نفي بركت من عصمة الزوج ؛ لأن كلام الزوج راجع إلى ذلك : لأنه لم يظنها بغيره ، عرجح قوله إليه ، اهـ
 ونحو الدردير^(١) أن مقتضى بركته في الانتفاضة التي يلزم منها التمتع إلا أن ينوي أقل في غير ما دخل بها ، اهـ . وفي البحر المحرر (البرهان) هي التي بركت ، مقتضى لا يقع وإن نوى . ونحو قال : أنزاعك من الزوجية . يقع بلاية ، اهـ .

لمسألة الثانية : ما قال القاضي : إن إضافة الطلاق إلى الزوج أو الزوجة سواء ، فإذا قال : بركت مني أو نزلت منك فهو سواء ، كذا قال أبو قال : أنت مني دائري . أو أنت حرام ، وأنت عليك حرام ، وكذلك لو قال لها : أنا منك حلال ، أو أنت طالق سواء أضاف الطلاق إلى الزوج أو الزوجة . وقال أبو حنيفة : إن إضافة الطلاق إلى الزوج يلغى الطلاق لا يقع به الطلاق ، والدليل على ما نوه أنها جهة ، لو أضاف إليها الطلاق يلغى الميمونة ثبت حكمه فحبه الزوجية ، اهـ .

وقال الصرخي في المسطرة^(٢) : هو ذل : أنا منك طالق ، فليس هذا بشيء . وإن نوى الطلاق عند ذلك ، وقال شافعي : يقع به الطلاق إذا نوى الوقوع عليها ، لأنه لو ذل : أنا منك ، بائن أو أنا عليك حرام ، ويؤثر به وقوع الطلاق ، ولفظ التصريح أقوى من لفظ الكتابة ، وهذا لأن ذلك التكاثر مشترك بين الزوجين فإنه سميّا متاكفين ، ويسميان في التكاح بقدر كل واحد منهما ، ويهيئ التكاح موت كل واحد منهما ، حتى يترك كل واحد منهما من صاحبه ، فيصح إضافة الطلاق إلى كل واحد منهما ، إلا أن إضافة الطلاق إلى الزوج غير مندوب ، فيحتاج فيه إلى تيمم ، ومحل وقوع الطلاق المرأة ، فلا بد من نية التلويح عندها ، كما هي القاطة لكديت .

(١) «شرح الكبير» (٢/٢٧٩)

(٢) «المسطرة الصرخي» (١/٧٨)

وحديثنا في ذلك ما روي أن امرأة قالت فزوجها. لو كان إلي ما البت لرأيت ماذا أصنع؟ فقال: جعلت إليك ما إلي، فقالت: طلقك، فرجع ذلك إلى ابن عباس - رضي الله عنهما -، فقال: قُضِيَ اللُّهُ ماها هَلَا قالت: طلقك نفسي منك، وفي الكتاب بطل، فقال: لأن الزوج لا يكون طائفاً من امرأته، ومعنى الطلاق هو الإطلاق والإرسال، وقيد البُعْثُ في جانبها، لا في جانبها، ألا نرى أنها لا تزوج بغيره، والزوج ينزوي بغيرها، فلا يتحقق الإرسال في جانبها، ولأنه يكون الوقوع عليها لا عليه، ومه فاروق البسوة والحرمة، لأن البسوة قطع الوصلة، والوصلة مشتركة بينهما، ألا نرى أنه يقال: بانت عنك زمان عساه، وكذلك لعظ الحرمة، يقال: حرم عنيتها وحرمت عنيه. والذي يقول: الملك مشترك، كلام لا معنى له، بل الملك للزوج عليها خاصة، حتى يتزوج المسلم الكتابية، إلى آخر ما بسطه.

والمسألة خلافية عند الأئمة، قال الموفق^(١). إن قال: أنا منك طائفة، أو جعل أمر امرأته بيدها، فقالت: أنت طائفة لم تطلق زوجك، نص عليه أحمد في رواية الأثرم، وهو قول ابن عباس والثوري وأبي عبيد وأصحاب الرأي وابن المنذر، وروي ذلك عن عثمان، وقال مالك والشافعي: تطلق إذا نوى به الإطلاق، وروي نحو ذلك عن حماد - رضي الله عنه - وابن مسعود - رضي الله عنه - وعطاء والنخعي والقاسم وإسحاق، لأن الطلاق إزالة النكاح وهو مشترك بينهما، ولا خلاف في أنه لا يقع به الإطلاق من غير نية.

ولنا، أنه محل لا يقع الطلاق بإضافته إليه من غير نية. فلم يقع وإن نوى كالأجنبي، ولأنه لو قال: أنا طائفة، ولم يقل: منك، لم يقع، ولو كان محلاً للطلاق لوقع بذلك كالمرأة، ولأن الرجل مالك في النكاح، والمرأة مملوكة، فلم يقع إزالة الملك بإضافة الإزالة إلى المالك كالعتق.

(١) المعنى (١٠٩/٣٧١).

ورواه علي هذا أن الرجل لا يوصف بأنه مُطَلَّقٌ بخلاف المرأة، ورواه رجل إلى ابن عباس فقال: ملكت امرأتي امرأة، فطلقني ثلاثاً، فقال: خطأ^(١)، الله تبارك وتعالى، إن الطلاق لك ونسب لها عاتك، ورواه أبو عبيد^(٢) وأبو زرعة وأحمد بن أحمد.

وإن قال: أن ملك راسن أو مربي، سئل فله أحمد، قال أبو عبد الله بن حاتم بن حمر بن عيسى وحسين، أئذهما لا يقع، لأن الرجل سحل لا يقع اتصالاً بغيره، بل لم يقع باجتماع كنهاته إليه كالأجس، والثاني، يقع، لأن لفظ النسيئة وبراءة يوصف بهما كل واحد من الزوجين، يقال: ردتني، ورددتني، ورددني، ورددتني، وكذلك لفظ الفراق يصف إليهم، قال تعالى: فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَبْتُغُونَ الْأَيْمَانَ

وإنما البيهقي^(٣)، روى عن ابن عباس أنه سئل عن رجل جعل امرأته يبيعها، فقال: أنت طاهر ثلاثاً، فقال ابن عباس: خطأ، الله تبارك وتعالى، لا هلكت، نعمنا ثلاثاً، ثم أخرج سبعة إلى الأعمش، وعن حماد بن أبي ثابت عن ابن عباس مذكورة، ثم قال: ورواه الحسن بن عمارة عن الحكم، وحسب من سمع من خير عن ابن عباس أنه من ذلك، والحسن يروي، ثم أخرج بهذا السند، أن امرأة قامت لزوجها: لو أن ما حدث من أمري كان بيدي لعنتك كيف أصعب، قال: بن جابر، من أمراء بنيك، قال: قد طلقك ثلاثاً، فقل ذلك لأبي عبد الله، فقال: خطأ، الله تبارك وتعالى، فأنزلت نفسها، إنما الطلاق عليها وليس عليه.

(١) أي: الخطأ، الخطأ، وما عناه، انظر: «تاريخ الحديث»، لأبي عبد الله (٢١١: ٢١٢).

(٢) «تاريخ الحديث» (٢١١: ٢١٢).

(٣) «السنن الكبرى» (٣٤٩: ٣٥٠).

لأنه لا يَحْيِي الْمَرْأَةَ الَّتِي قَدْ دَخَلَ بِهَا زَوْجُهَا وَلَا يُبَيِّنُهَا وَلَا يُبْرِئُهَا إِلَّا ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ. وَالَّتِي لَمْ يَدْخُلْ بِهَا، تُخْلِبُهَا وَتُبْرِئُهَا وَتُبَيِّنُهَا الْوَاحِدَةُ.

قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي ذَلِكَ.

(٣) باب ما يبين من التعليل

ثَلَاثٌ فِي الْمَرْحُولِ بِهَا وَلَا يَدُلُّ، وَثَلَاثٌ فِي عَمَرِ الْمَرْحُولِ بِهَا. فَذَلِكَ (لِأَنَّهُ) النَّصِيرُ لثَلَاثٍ (لَا يَخْلِي) خِصْمَ تَحْنِيهِ وَسُكُوتِ الْخِيَمَةِ وَقِسْرِ تِلَافِ (الْمَرْأَةِ) مَرْحُولِ (الَّتِي قَدْ دَخَلَ بِهَا زَوْجُهَا) صِفَةُ الْمَرْأَةِ وَزَوْجُهَا دَخَلَ دَخْلٌ (وَلَا يُبَيِّنُهَا وَلَا يَبْرِئُهَا) بِتِسْعَةِ أَوَّلِهَا الثَّلَاثَةُ مَضْرُوعٌ مِنَ الْإِخْلَاءِ وَالْإِبْرَاءِ وَالْإِبْرَاءِ (إِلَّا ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ) فَلَا يَحْتَقِقُ مَعْنَى هَذِهِ الْإِثْقَاطِ ثَلَاثَةٌ فِي الْمَرْحُولِ بِهَا إِلَّا بِثَلَاثِ كَهَذِهِاتِ

(وَالَّتِي لَمْ يَدْخُلْ بِهَا) زَوْجُهَا (تُخْلِبُهَا وَتُبْرِئُهَا وَتُبَيِّنُهَا) بِالنِّصَارِ كَالْأَوَّلِ (الْوَاحِدَةُ) فَاعِلٌ مَلَكٌ، وَالْمَعْنَى أَنَّ هَذِهِ الْإِثْقَاطَ سَدَّ عَلَى قَطْعِ تَرْصُلَةِ وَالْحَصَّةِ بَيْنَهُمَا. وَقَطْعُ الْعَصْمَةِ لَا يَنْفَعُ فِي الْمَرْحُولِ بِهَا إِلَّا بِثَلَاثٍ لَا يَنْفَعُ قَطْعُهَا عِشْرَ أَرْبَعٍ عِشْرَ رَحْمَتِهَا مَعْنَى شَاءَ، فَهِيَ بَاقِيَةٌ فِي عَصْمَتِهَا. ثُمَّ سَخِلَ عَنْهُ، وَلَمْ يَسِرْ وَلَمْ تُسْرَأْ مَعَهُ، وَعَبَّرَ الْمَرْحُولُ بِهَا أَتَيْنَ الْوَاحِدَةَ، فَإِنْ ادَّعَى ذَلِكَ بِرَحْمَتِهِ عَلَيْهِ لَمَسَتْ قَوْلَهُ، لِأَنَّهُ لَمْ يَحْمِلْهَا شَحْمَلُ الْإِبْرَاءِ حِينَئِذٍ أَيْضاً

(قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا) الَّذِي اخْتَارَهُ (أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ إِلَيَّ فِي ذَلِكَ) عِنْدِي، إِنْ دَفَعَ بِهَا قَوْلُ أَحَرٍ أَيْضاً

(٣) ما يبين من التعليل

يَعْنِي إِذَا مَلَكَ الرَّجُلُ امْرَأَةً أَنْ يَخْلُقَ نَفْسًا مِنْ أَنْ يَقُولَ لَهَا: قَدْ مَلَكَتْكَ امْرَأَتِي، أَوْ امْرَأَتِي بِذَلِكَ، أَوْ طَلَقْتُكَ بِذَلِكَ أَوْ سَحَرْتُكَ بِذَلِكَ، فَهَلْ يَكُونُ ذَلِكَ طَلَاقًا أَمْ لَا

لا؟ وعلى الأول كم يكون من التطبيقات؟ ولما كان هذا طلاقاً في حض
المصور، ولا يكون طلاقاً في بعضها ترجم المصنف - رحمه الله تعالى - بثلاث
تراجم. الأول: بيان الصورة التي يقع فيها الطلاق، وهذا إذا ظلمت نفسها،
والثاني: كم تطلق في ذلك، والثالث: بيان الصورة التي لا يقع فيها الطلاق،
وهي إذا اختارت الزوج

قال الدردير^(١): الباية في الطلاق أربعة: التوكيل، والتخيير، والتعليك،
والرمانة، والتوكيل: جعل إنشاء الطلاق بيد الغير بائناً منع الزوج من إيقاعه،
قال العسوقي: قوله: جعل إنشاء الطلاق بيد الغير جسد بعم التعليك والتخيير
أيضاً، وقوله: بائناً منع الزوج منه فصل بخرجهما، لأن له العرن في التوكيل
دونها، وكل لفظ دل على أن الزوج فرس لها المقاء عن العصة أو الذهاب
عنها، فهو تخيير، ومن صيغة: اختاري نفسك، وكذا من صيغة
اختاري أمرك، وكل لفظ دل على جعل الطلاق بيدها دون تخيير فهو تعليق،
ومن صيغة: أمرك بهذا، أو طلاقك بهذا، اهـ.

قال الحوفي: إذ قال لها: أمرك بهذا، فهو بيدها ما لم يفسخ أو
يطأها، قال المعرفي^(٢): جملة ذلك أن الزوج مخير بين أن يطلق نفسه وبين أن
يوكل فيه، وبين أن يقوضه إلى المرأة، ويجعله إلى اختيارها، بدليل أن
الشيء **يُخَيَّرُ** نساءه فاحترنه، ومتى جعل أمرها بيدها فهو بيدها أبداً لا يتقيد
ذلك بالمجلس، وبقي ذلك عن علي - رضي الله عنه -، وبه قال المحكم وأبو
نور وابن المنذر، وقال مالك والشافعي وأصحاب الرأي: هو مقصور على
المجلس، ولا طلاق لها بعد مفارقتها؛ لأنه تخيير لها، فكان مقصوراً على
المجلس، كقوله: اختاري.

(١) الشرح الكبير (١/٥٠٤).

(٢) المغني (١/٣٨١).

ولما قول علي - رضي الله عنه - في رجل حمل أمر امرأته بعداً، قال هو نها حتى شكل، ولا تعرف له في الصحابة مخالف، فيكون إجماعاً، ولأن نوع نوكيل في الطلاق، فكذلك علي الفراءسي، كما لو جعله لأختين والمارق قوله، اختاري، فإنه تحبير.

فثبت قوله: «لا تعرف له في الصحابة مخالف» متكل. فثبت روي عن ابن مسعود وعمر وعثمان وغيرهم من التملك أيضاً أنه يقتصر على المجلس، كما سألني في آخر الباب الثالث، ثم قال السوفق: «إن رجوع الزوج فيها جعل إليها أو قال: مسخت ما جعلت إليك بطل، وبذلك قال عطاء ومجاهد والنسعي والنسفي والأوراعي وإسحاق، وقال الفرهي والثوري ومالك وأصحاب الرأي: ليس له الرجوع» لأنه ماكنها تلك فلم يملك الرجوع، كما لو طلق ولا يقع الطلاق بمجرد هذا القول ما لم ينو به إغفار طلاقها في الحال، أو نطق نفسه، ونحو ردت الأمر الذي جعل إليها بطل.

ونم يقع شيء في قول أكثر أهل العلم، منهم ابن عمر، وسعيد بن المسيب، وعمر بن عبد العزيز، ومسروق، وعطاء، ومجاهد، والزهري، والكرخي، والأوراعي، والشافعي. وقال ثمانية: إن ردت فواحدة رجعية.

قال المحافظ^(١): «جمهور الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار على أن من حرم زوجته، واختار له لا يقع عليه بذلك هلاق. وحكى الترمذي عن علي إن اختارت نفسها فواحدة بائة، وإن اختارت زوجها فواحدة رجعية، وعن زيد بن ثابت إن اختارت نفسها ثلاث، وإن اختارت زوجها فواحدة بائة. وعن عمر وأبي مسعود إن اختارت نفسها فواحدة بائة، وعنه ما رجعت، وإن اختارت زوجها فلا شيء، اهـ»

(١) فتح الباري، (٩/٢٦٨)

١١٣٠ / ١٠ - **حَفَّتْنِي بِعَيْنِي عَنْ فَالَيْدٍ أَنَّهُ بَنُوهُ أَنَّ رَجُلًا خَاءَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ - إِنِّي حَفَّتُ أَمْرًا أَمْرًا فِي يَدِي يَدًا، فَطَلَقْتُ نَفْسَهَا . . .**

وقال الموفق^(١): رد قالت: اخترت نفسي، فهي واحدة، صبي، وري ذلك عن عمر بن الخطاب ومعه وائس عباس - وبه قال عمر بن عبد العزيز والثوري وابن أبي ليلى والشافعي وإسحاق وأبو حنيفة وأبو ثور - وروى عن علي بن حصص أنه عنه: أنها واحدة، لأنه قال أبو حنيفة وأصحابه: لأن تمليكها إباحة أمرها بخصي رول معطائه عنها - وإذا قلب ذلك بالاحتياط وجب أن يرول عنها، ولا يحصل ذلك مع بقاء الرحقة، وعن زيد بن ثابت أنها ثلاث - وبه قال الحسن ومالك والشافعي إلا أن مالكاً قال: إذا لم تكن مدخولاً بها فبر منه، إذا أراد واحدة أو السنين، لأن غير المدخول بها يزول سلطانه عنها بواحدة، لا فتنها بها، اهـ

هذا اختصار الأبيات الثلاثة، وما حكى المؤلف في آخر كلامه من التثنية عند ذلك يكون في بعض النسخ، كما سألني في كلام الباحث، وأيضاً وهذا إذا لم يور أكثر من واحدة، فإن يور أكثر منها - سألني قريباً.

١١٣٠ / ١٠ - (مالك أنه بلغه أن رجلاً جاء إلى عبد الله بن عمر) - رضي الله عنهما - (فقال: يا أبا عبد الرحمن) كنية نبي عمر - رضي الله عنه - (إني جعلت أمر امرأتي في يدي، فطلعت نفسها) قال الشافعي^(٢): يقتضي أنها جارية، فترى: طلق نفسها، والمذهب في المذهب أن المرأة تملك عبد أرادته بغيرها، طلق نفسها، وروي عن ابن القيم أنها لا تملك، وهي واحدة في التملك، قال محمد - هو أحب إلي.

(١) المصنف: ١٠٦ / ٢٨٢

(٢) المصنف: ١١٦ / ٢٩١

فَمَاذَا تُرَى؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: أَرَأَيْتَ كَمَا قَالَتْ: فَقَالَ الرَّجُلُ: لَا تَفْعَلْ، يَا ابْنَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ. فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: أَنَا أَفْعَلُ؟ أَنتَ فَخَاتَمُهُ.

١١/١١٣١ - وَحَدَّثَنِي عَنْ خَالِكَ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: إِذَا مَلَكَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ

وجه القول الأول أنها تسأل لئلا تدعي أكثر من واحدة، فتتناكر أو تمضي، ووجه القول الثاني أنها إن دعت أكثر من واحدة لم يقبل دولها؛ لأن اللفظ كثيراً ما يستعمل في المطلقة الواحدة، فإذا أطلقت هذا اللفظ، لنذي يستعمل غالباً في الواحدة لم يقبل دعواها أنها أرادت أكثر من واحدة؛ لأن ذلك استئناف دعوى منها، وهكذا كل لفظ لا يستدل به على الثلاث؛ لأنه يحتمل غيره، فإن المرأة سأل عما أرادت بذلك، فإنه ابن القاسم.

وروى ابن حبيب عن ابن القاسم في العمليكة تقول: قد طلقتك هي واحدة، إلا أن تريد المرأة أكثر من ذلك، ثبت القولان لابن القاسم، وأما إن قالت: قبلت نفسي، أو اخترت نفسي، أو حلفت نفسي ثلاثاً، أو بنت منك، أو حرمت عليك، أو برئت منك، فإنه محمول على الثلاث، ولا تسأل المرأة عما أرادت بذلك؛ لأنها لو قالت: أردت أقل من ثلاثة هي المدخول بها ثم تعلق فيه، رواه ابن القاسم عن مالك، ومالك قوبها: أنا خلية منك، أو يربقة، أو باني، وأن عليك حرام، وهذه الألفاظ كلها قد تقدم القول فيها، اهـ.

(هناذا ترى) في ذلك من طلقته أم لا؟ (فقال عبد الله بن عمر) - رضي الله عنهم - (أراه) أي أظنه (كما قالت) أي وقع الطلاق (فقال الرجل) لا تفعل - يا لبنا عبد الرحمن) أي لا تحملني مطلقاً (فقال ابن عمر) رداً عليه (أنا أفعل؟) أي ما فعلته (بني أنت ففعلت) حيث حملت أمرها بيده.

١١/١١٣١ - (مالك)، عن نافع أن عبد الله بن عمر - رضي الله عنه - (كان يقول: إذا ملكك) بصيغة الماضي من التملك (الرجل) فاعل (امراته) مفعوله

أَمْرُهَا، فَأَنْقَضَاهُ مَا أَقْبَضْتَ بِهِ، إِلَّا أَنْ يَنْكُرَ عَلَيْهَا فَيَقُولَ: لَمْ أَرُدْ إِلَّا رَاجِعَةً، فَيُحْصِنُكَ عَلَى ذَلِكَ، وَيَكُونُ أَفْلُكَ بِهَا، مَا كُنْتَ فِي بَدَنِهَا.

الْأَوَّلُ (أَمْرُهَا) مَعْرُوفٌ ثَانِي (فَأَنْقَضَاهُ مَا أَقْبَضْتَ) هُوَ مِنْ رَاجِعَةٍ أَوْ أَكْثَرٍ، فَإِنْ شَاحَى^(١) بَرَدٌ لَمْ تَنْقُضْ تَمَسُّكَ بِشَيْءٍ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ ظَاهِرُهُ تَمَسُّبُتْ نَفْسُهَا، وَذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا «مُطْلَاقٌ» وَهَذَا فَهْمٌ مِنْ هَذَا الِتْفَظِ وَضَعِ الطَّلَاقَ يَدَهَا، وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ لِمَعْلُومٍ مِنَ النِّقَاطِ وَجِبَ أَنْ يَكُنَّ حَكْمُهُ، كَمَا تَرَى تَلَفُظَ بَعْدَ الطَّلَاقِ، فَلَا يَدْرِي مِنْهُ إِنْ لَمْ أَرُدْ تَعَارُفَ الطَّلَاقِ، كَمَا لَا يَقْبَلُ مِنْهُ ذَلِكَ إِذَا تَلَفُظَ «مُطْلَاقٌ»، إِعْرَ.

وَهَذَا صَرِيحٌ فِيَعَا مَبْنًى فِي آخِرِ الْبَحْثِ أَنَّ هَذَا الِتْفَظَ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَبَيُّنٍ عِنْدَ ذَلِكَ خِلَافًا لِلثَّلَاثَةِ، لَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ الْمَرْأَةُ مَكْنُوعَةً أَوْ عَمِيرَ مَكْنُوعَةٍ، فَإِنْ كَانَتْ مَكْنُوعَةً لَمْ يَمُحَ مَا تَحْصِنُ بِهِ، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مَكْنُوعَةٍ فَلَا يَخْلُو أَنْ تَعْدَلَ كَمَالِيَةً أَوْ لَا تَعْدَلَ، فَإِنْ عَدَلَتْ، فَفِي «الْمَوَارِثَةِ» عَنْ مَا كَانَ فِي الَّذِي يُخْبِرُ زَوْجَهُ قَبْلَ أَنْ يَنْسَحِقَ وَقَبْلَ ذَلِكَ، فَاحْذَرْتِ عَمَلَهُ فِيهِ طَّلَاقٌ، فَإِنْ أَرَادَ الْفَاسِمُ بَرَدًا إِذَا سَلَّغَتْ حَدَّ الْمَوْفُودِ، رَوَى عِيسَى عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ إِذَا سَلَّغَتْ سَلَّغَتْ تَعْرِفَهُ، مَا مَكْنُوعَةٍ، قَالَ عِدَّةُ الْمُتَكَلِّفِ وَصَحَّوْهُ، وَكَذَلِكَ لَوْ جَعَلَ أَمْرُهَا بَرَدًا حَسْبِي، إِعْرَ.

(إِلَّا أَنْ يَنْكُرَ) تَرْجُحُ (عَلَيْهَا) قَضَاهَا (فَيَقُولُ: لَمْ أَرُدْ) بِالنِّسْبَةِ (إِلَّا) وَاحِدَةً (فَيُحْصِنُكَ) التَّرْجُحُ (عَلَى ذَلِكَ) أَيَّ عَلَى قَوْلِهِ، لَمْ أَرُدْ إِلَّا وَاحِدَةً (وَيَكُونُ) الرَّجُلُ (أَفْلُكَ) أَيَّ أَحَدًا (بِهَا) مِنْ غَيْرِهَا (مَا كَانَتْ) مَا سَمِعَتْهُ مِنْهُ أَوْ مِنْ مَدَّةٍ كَوْنَهَا (فِي بَدَنِهَا) قَالَ ابْنُ الْمَوَارِثَةِ: رَأَيْتُ مَا لَمْ يَكُنْ عَمِيرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنْ يَنْقَضَاهُ مَا أَقْبَضْتَ بِهِ، إِلَّا أَنْ يَنْكُرَ، هَذَا يَحْتَضِرُ أَيْضًا أَنَّ رَدَّ النِّسْبَةِ أَنْ لَا يَفْعَلَ بِهِ طَّلَاقٌ لِأَنَّهَا نَفْسٌ سَالِفَةٌ عَلَى الزَّوْجَةِ.

وَقَدْ رَوَى ابْنُ الْمَوَارِثَةِ أَنَّ مَلْعَبَ رَمِيَهُ فِي النِّسْبَةِ هِيَ وَاحِدَةٌ قَدْ تَرَى

(١) - لَمْ يَشْرُفْ (١١٣٦).

روى، قال مالك: إذا قرئ من آية نكح، ولما اختلأ أو أوج، نسي يخلع النكاح مع فلم يكن ذلك قرأ، وقول عمر - رضي الله عنه - لا أن يكره عليها الزوج فقول: لم يرد إلا واحدة، قلت أنه لا يخلو النكاح من أن يزوج به واحدة أو أكثر من ذلك؛ أو لا يزوج شيئاً. فإن نوى واحدة أو اثنين فخلعت بهما نوا، لزم ذلك ولم يلزم أكثر من ذلك؛ لأنه قد ملكها طهقة واحدة، وأرقت عنها، فأرماه، فإن وأم بأرمها أكثر من ذلك؛ لأنه لم يوجع به نكاحاً، أما إذا ولا من رضي بذلك ولا إيقاع به، فيكون له الرجعة، وإن في الشافعي.

وقال أبو حنيفة: يقع طهقة واحدة ثانية إلا أن سوي ثلاثاً، فيكون ثلاثاً، فإن أوقعت ثلاثاً، وهو قد سوي واحدة للزمنة واحدة، وبه يرحم أكثر منها، وبهذا أحد مالك، وهو يولي عهد الله من عمر؛ لأن له أن ينكحها، ويروي من علي - رضي الله عنه - ومعه من نسب أن الأمر على ما فعلت ولا يقع النكاح.

والدليل على صحة ما قلنا أن الفلاقي إذا صار يدها، جعله ذلك إليها ونكحها، والذي جعل إليها طهقة واحدة، وما بعد ذلك من الفلاقي لم يخلعها، فلم يكن لها بقاؤه كالمرة قبل أن يجعل ذلك إليها، وإن ملكها ثلاثاً حرج، وأما واحدة واحدة فلا يزوج شيء في زينة أس القاسم، وقال الشافعي: يزوج طهقة، وهي رواية مطرف من مالك، قال مالك: ولو قال لها قد ملكتك أنت، وأوقعت واحدة لم يكن ذلك سداً لأن طهقة لا تنفس وأنت تفسم، الخ.

قلت: قد علمت في كلام الصريح أنها إن رقت فواحدة رجعت عهد طهقة خلافاً لأكثر أهل العلم، وإن قالت: أحترمت علي فهي واحدة رجعت عهد

أحمد والشافعي والثوري وأبي عبيد وإسحاق وأبي ثور، وواحدة بائنة عند الحنفية، وثلاث عند المالكية.

قال الميرفي^(١): هذا إذا لم تنو أكثر من واحدة، فإن نوت أكثر من واحدة وقع ما نوت، لأنها تنبذ الثلاث بانصریح، فتعكنها بالكتابة، وهكذا إن أنت شيء من الكتابة فحكمها فيها حكم الزوج، إن كانت مما يقع بها الثلاث من الزوج وقع بها الثلاث إذا أنت بها، وإن كانت من الكتابة الخفية وقع ما نوت، قال أحمد: إذا قال نها أمرك بيبك، فقال: لا بدخل علي إلا بإذن، تنوي في ذلك، إذ قالت: واحدة، فواحدة، وإن قالت: أردت أن أعيقه قبل منها، ولا يقع شيء، وقوله: أمرك ببذك كتابة في حق الزوج يفتر إلى نية أو دلالة حال، كما في سائر الكتابات، فإن غنم لم يقع شيء، لأنه ليس بصريح، وبهذا قال أبو حنيفة والشافعي.

وقال مالك: لا يفتر إلى نية، لأن من الكتابات القاهرة، وقد سبى الكلام فيها، وهو أيضاً كتابة في حق المرأة إن قبله بلفظ الكتابة، وبهذا قال الشافعي، وقال أبو حنيفة: لا يفتر وقوع الطلاق إلى نيتها إذا نوى الزوج: لأن الزوج علق الطلاق بفعل من جهتها، فلم يفتر إلى نيتها، كما لو قال: إن تكلمت فأنت طالق فتكلمت، وقال: لا يقع إلا واحدة بائنة وإن نوت ثلاثاً، لأن ذلك تخيير، والتخيير لا يبدله عدد.

ثم قال الموفق: وإن طنفت نفسها ثلاثاً، وقال: لم أجعل إليها إلا واحدة لم يلفت إلى قوله، والقضاء ما قصت، وعن قال: القضاء ما قصت عثمان وابن عمر وابن عباس، وروي ذلك عن علي وفضالة بن عبد، وبه قال سعيد بن المسيب وعطاء والزهری. وعن عمر وابن مسعود: أنها تطليقة

(١) «المغني» (١٠/٢٨٣).

واحدة، وبه قال غطاء، ومجاهد، وأبو إسحاق، ورواه، ومالك، والأوزاعي، والشافعي. ونقل عبد الله عن أحمد ما يدل على أنه يرجع فيه إلى غيره.

وهي «الزوجه السري»^(١١٣١)، أي قال زوج: «أمرتك بكذا» فبطلت ثلاثاً ولو بنوي واحدة لأنه كتابه ظاهرة، وإذا نوى، قلنا: إن يطلق نفسه متى شاء ما أمراً حراً، ولم يفسخ، ويختص قوله لها: «اختاري لنفسك واحدة» بالجلس المتصل ما لم يرددها فيها ما يقول لها: «اختاري نفسك متى شئت أو أي عدت شئت، فيكون على ما قدر. لأن الحرة له. هـ

وهي «الحرة المختارة»^(١١٣٢)، أي قال لها: «اختاري، أو أمرتك بكذا، بنوي بطلت الطلاق، لأنهما من كلمة «لا بعدل ولا بلا» قلنا: إن تطرق في الصبي لا عدل، إلا إذا رد من شئت، ولا يصح رجوعه عن ذلك؛ لأنه تملكه ونسي بنوكين، والفرق بينهما في خمسة أحكام، فمن الثلاث لا يرمع، ولا يعول، ولا يطل من الزوج، ويغيب مجلس لا يغفل، فيصح تعرضه لحسن وصبي لا يغفل. خلاف التوكيل.

وهي «اختاري» لا يصح نية الثلاث، بل تبين بواحدة إذا قالت: «اخترت نفسي» خلاصه «أمرتك بكذا» إذا قال لها ذلك بنوي ثلاثاً، قالت: «اخترت نفسي بواحدة» ففعل؛ لأن «الاختيار» يصح جواباً للأمر بالية، ولو قالت: «طلقت نفسي بواحدة» فهي واحدة باقعة، وإنما تصح نية الثلاث في مرة. «أمرتك بكذا» لأنه يحتمل الحسوم بخلاف قوله: «اختاري» لأنه لا يحصل العموم كما حقق في الهدية.

وقال أبو القاسم^(١١٣٣): «أمر المرأة بالتخيير في جميع مسائله» ونية

(١١٣١) (٣) / ٢٨

(١١٣٢) (٣) / ٢٨

(١١٣٣) صحيح للبيهقي (٣) / ١١٩

الثلاث، وإنما تصحّ عنها لا في التخيير، وقال صاحب «البدائع»^(١) بعد ما بسط الكلام على الألفاظ التي تصلح جواباً لتعليكه الواقع بها طلاق وأسد بانين عينا: إن كان التفويض مطلقاً من ثوبية الطلاق بأن قال لها: أمرك بيدك، ولم ينو الثلاث، أما وتخرج الطفلة الواحدة، فلأنه ليس في التفويض ما يُبين عن المحدد، وأما كونها مائة، فلأن هذه الألفاظ جواب الكناية، والكتابات على أصلها مبنات، ولأن قوله: أمرك بيدك، جعل أمر نفسها يندفع وإنما تصير مالكة نفسها بالبان لا بالرجعي.

وإن قرن به ذكر الطلاق بأن قال: أمرك بيدك في تطليقة، فاحتشرت نفسها، فهي واحدة بمنك الرجعة؛ لأنه فوس إليها المصريح حيث نهر عليه، وأو قال: أمرك بيدك، ونوى الثلاث، فطلقت نفسها ثلاثاً، كان ثلاثاً؛ لأنه جعل أمرها بيدها مطلقاً، فيحتمل الواحد، ويحتسب الثلاث، فإذا نوى ثلاثاً، فقد نوى ما يحتمله مطلق الأمر، فصحت نيته، وإن نوى اثنين فهي واحدة عند أصحابنا الثلاثة خلافاً لزعمه، انتهى.

ونحنم بما سبق كله أن قول الرجل لامرأته: أمرك بينك كناية في حق الزوج يفترق إلى نية أو دلالة الحال، فإن عدما فلا شيء عند الثلاثة، وقال مالك: هو من الكدبة الصامرة، فلا يعضو إلى نيته، ثم لطلاق بيدها أيدياً، ما لم يفسخ ولا يتفرد بالمجلس عند أسماء خلافاً للأئمة الثلاثة إذ قالوا: يتفرد بالمجلس، هذا في التملك.

وأما التخيير فالأربعة متفق على أنه على انقور، صرح به السوفق، وسباني في الباب الآتي عن مالك في: تملك قولان حكهما الباجي، وسباني في آخر الباب الثالث اليس في ذلك، وأن لمالك في التخيير أيضاً قولين، إلا

(١) انظر: بدائع الصنائع (٣/١٨٧، ١٨٨).

من الراجح فيهم موافقة الجمهور، فإن رجع الزوج حيناً جعل إليها، أو قال: فحلت ذلك، بطل اختيارها عند أحمد، وقال مالك والحنفية: ليس له الرجوع.

ثم المدة إن ردت الأمر لندي جعل إليها بطل، ولم يقع شيء، هي قول الجمهور، وقد قلنا: نعم واحدة رجعية، وحكى جود عن علي من أنها إن اختارت الزوج فواحدة رجعية، وعن زيد بن ثابت: واحدة بائنة، وحكى مالك مذهب ربه أن واحدة فلت أو ردت، والألعة الأربعة وجمهور العلماء على أنها إن اختارت الزوج فلا شيء، وإن اختارت نفسها فواحدة رجعية عند الثلاثة، وبإتة عند الحنفية.

هذا إذا تم نكاح أكثر من واحدة، فإن نكح أكثر منها وقع ما سبب عند الثلاثة، ولا يقع اشتتان عند الجمعية، بل واحدة أو ثلاثة، فإن فطقت نفسها ثلاثاً، وبطل الزوج: لم أجعل إليها إلا واحدة، فالتقاء ما فطقت عند أحمد، وعند الأئمة الثلاثة أنها تطليقة واحدة.

ولا يذهب عليك أن المشهور في كتب فقه المذاهب وشرح الحديث أن قوله: «أمر بك ثلاث» عند المالكية مطلقاً، وهذا ليس بصحيح، فقد تقدم قريباً عن الباقين، وهو صاحب المذهب، اعتمد فيه الزوج في التعدد، ولا يعتبر بضعها على نفسها بأكثر مما سكنها روحها.

وصرح بذلك المودبر^(١) أيضاً إذا قال: «أمر بك» الزوج مخيرة، تدخل وممكنة مطلقاً إن راداً إلى المحيرة والمعلقة في الخلاف على الوحدة بأن يقول الزوج: إنك لو دت واحدة فقط شروط خمسة، إن نوى الواحدة عند

(١) الشرح لمكره (٢/٤٠٨).

(٢) الشكر: ١٨٨، عدم الاعتراف.

وَعِيَاءُ تَذْمَعِي. فَقَالَ لَهُ زَيْدٌ: مَا شَأْنُكَ؟ فَقَالَ: خَلَّكَتُ امْرَأَتِي امْرَأَةً فَخَارَقْتَنِي. فَقَالَ لَهُ زَيْدٌ: مَا حَسَنْتَ عَلَى ذَلِكَ؟ قَالَ: الْخَارَقُ. فَقَالَ لَهُ زَيْدٌ: رَتِّجِيهِ إِنْ مَنَعَتْ. فَإِنَّمَا هِيَ وَاحِدَةٌ. وَأَنْتَ أَنْتَكَ بِهِ.

(وعِيَاءُ) أي عيبت محمداً (تذمعيان) بفتح الذيم تصيلاً من امر عيبت، يفتضي بها بعدة فوط ذمعه وتأسفه على فراق امرأته، وذلك يقتضي اعتقاد أنه لا رجعة له عليها، إما لأنه ضر أنها واحدة بانه أو أنه ثلاث، ولو اعتقد أن له عليها الرجعة لراجعها، ولم يحتج إلى ذلك لما فعل بعد أمره به زيد من ثابت وأرسله إليه، كما في المسقى^(١).

(فقال له زيد بن ثابت) لما رأى به من الذم (ما شألك؟) أي شأنك (فقال) محمداً (ملكت) بتشديد اللام (امرأتي امرها) أي جعلتها مالكة أمرها (فخارقتني) فالت الموجب له بي من اليكأ والخروج (فقال له زيد: ما حملك على هذا؟) بحمل أنه أراد به توبيخه على ما فعل وعليله فيه، حتى لا يأتيه مرة أخرى، ويحتمل أن يكون أراد سؤاله عن سبب هذا لئلا يكون الحكم يحنث به بخلاف سببه.

(قال: القدر) بالترويع أي جعلني عليه الخدر، يعني ليس له سبب خاص (فقال له زيد: ارتجعها إن شئت فإنما هي) الطائفة التي طلق بها نفسها (واحدة) رجعية قيل لعاد كان مقدر. زيد: قالت: لكن المعروف من مقدر، روي كما غدم في أول كتاب النكاح، أنها إن انحلت بسبب ثلاث (وأنت أهلك بها) أي أضر بها من غيرك.

قال محمد بن موهبة^(٢) بعد أثر زيد: هذا عندنا على ما سوي الزوج، فإن سوي واحدة واحدة بانه. وهو مخاطب عن الحلقاب، وإن سوي ثلاثاً ثلاث، وهو قول أبي حنيفة والمعاملة من فقهائنا.

(١) (٢٠/٤)

(٢) (٢٠/٤) روي مع فتح المجدد (٢٠/٤)

١١٣٣/١٣ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُجْرٍ، أَنَّ النَّاسِمَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَجُلًا مِنْ ثَقِيفٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً، فَقَالَتْ:

وَمِنِي الْمُسْتَفِي^(١)، قَالَ مَالِكٌ: لَا أَخَذَ بِحَدِيثِ زَيْدٍ فِي امْتِلَاقِكَ، وَلَكِنِّي أَرَى إِذَا مَلَكَ امْرَأَتَهُ أَنْ الْفَصَاءَ مَا قَضَتْ، إِلَّا أَنْ تَكُنَّ عَلَيْهَا، فَيَحْبِلُ، كَمَا قَالَ ابْنُ عَسَى - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -، وَيَحْتَمِلُ قَوْلَ مَالِكٍ هَذَا أَنْ يَكُونَ، عَلِمَ مَذْهَبَ رَبِّدٍ أَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا وَاحِدَةً، وَإِنْ لَوِصَتْ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ عَلَى كَيْلٍ [ساق]

ويحتمل أيضا أن يكون مَالِكٌ يريد بذلك، أَمَّا لَا أَقُولُ بِزَاوَرِ الْمَلْطَةِ عَلَى الْإِطْلَاقِ لِقَوْلِهِ: فَارْتَفَضْنِي، وَالْفُرَاقُ عِنْدَ مَالِكٍ لَيْ يَعْصِي الرِّبَايَاتِ عِنْدَ بَيْتِصِيِّ أَكْثَرِ مِنَ الْوَاحِدَةِ، وَالْحَدِيثُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذَكَرَ فُرَاقًا عَلَى غَيْرِ لُحْظِ الْفُرَاقِ، وَأَنَّهَا فَارْتَفَضَتْ بِطَلْفَةٍ وَاحِدَةٍ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ مَالِكًا طَلْفَةً وَاحِدَةً بِالْمَصْرُوحِ، وَلَا يَلْزِمُهُ مَا زَادَتْ، وَأَمَّا مَا قَالَ ابْنُ أَبِي رَجْعَةَ، فَيَكُونُ ذَلِكَ مُوَافَقًا لِأَمْرٍ مَالِكٍ، وَبِالْمَعْنَى: جَزَاعُهُ عَلَيْهِمْ هَذَا فُرَاقًا مِنْ أَنْ تَكُونَ وَاحِدَةً نَائِلَةً، وَعَلِمَ مِنْ مَخَالَفَتِهِ لَهُ أَنَّهَا إِذَا مَلَكَتْ رَدَّهَا لَمْ تَكُنْ رَجْعًا أَحَدًا.

١١٣٣/١٣ - (مَالِكٌ)، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ النَّاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرِ الصَّدِيقِ (أَوْ رَجُلًا مِنْ ثَقِيفٍ) ثُمَّ لُسَمَ (مَلِكٌ) تَزَوَّجَتْ لِلْإِمَامِ (امْرَأَتَهُ أَمْرَهَا فَقَالَتْ) بَعْدَ امْتِلَاقِكَ مَعًا فِي هَذَا الْمَجْلِسِ عِنْدَ الثَّلَاثَةِ خِلَافًا لِأَحَدٍ إِذْ لَمْ يَقْبَلْهُ بِالْمَحْضَى، كَمَا تَقَامُ فِي أَكْثَرِ الْأَدَبِ الْمُحَاضِي، وَفَالِ فَيَاخِي! قَالَ خُذْهُ، وَبِهِ قَوْلُ مَالِكٍ: خُذْهُ بِالْمَدَامِ، وَإِذَا هِيَ دَاخِلَةٌ مَا دَامَ فِي الْمَجْلِسِ، وَبِذَا قَامَ فَلَنْ أَنْ تَقْضِيَ شَيْئًا بَعْدَ بَطْلِ امْتِلَاقِكَ، ثُمَّ رَجَعَ عَنِ الدَّلَالِ، وَقَالَ: بِهَا ذَلِكَ، وَلَا يَرِبُ لِلْامْتِلَاقِ سَهْوٌ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنَ الْاسْتِمْنَاعِ، أَوْ يَوْفَقَهَا الْبَطْلَانُ، فَتَطْلُقُ أَوْ تُرَدُّ، قَالَ بِنُ الْقَاسِمِ: وَقَوْلُهُ الْأَوَّلُ أَحَبُّ إِلَيَّ، انْتَهَى.

أَنْتَ انْطَلَقَ فَنَسَكْتَ، ثُمَّ قَالَتْ: أَنْتَ الْغُلَاقُ. فَقَالَ: بِفَيْكِ الْحَجَرُ، ثُمَّ قَالَتْ: أَنْتَ الْغُلَاقُ. فَقَالَ: بِفَيْكِ الْحَجَرُ. فَانْخَضَ إِلَى مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ. فَاسْتَحْلَفَهُ مَا فَتَكُهَا إِلَّا وَحْدَهُ، وَزِدْهَا إِلَيْهِ.

(أنت لطلّاق) وتقدم قريباً الاختلاف في إضافة لطلّاق إلى الرجل من أنها تقع عند مالك والشافعي^(١) خلافاً للحنفية وأحمد (نسكت) الرجل ثم قالت مرة أخرى (أنت الغلاق، فقال) الرجل (بفيك) بكسر الكاف (الحجر) قال الناجي^(٢). فله في الثانية إنكاراً للطلقة الثانية، وإنما سكّت في الأولى لأن سكّيك يقتضيها، فما ردت على ما اعتقد من الطلاق شكر تلك عليها، فهذا حكم المتكبر أن يكون متصلاً بقولها على ما سيجز أن يكون موافقاً لقولها، فإنه مالك في «المبسوط».

وجدت أنه بعد تحرير إنكاره عما اعتقد حين التعليل، فلا يحدج إلى إرباب ولا تظلم، فإذا لم يحاوها بالإنكار وسكت عنه رضي عن أوقعته من الطلاق، أو كان سكونه بمعنى الإقرار منه أن ذلك هو الذي ملكها، فذلك لم يحز أن يتأخر إنكاره عن قولها، ولا يدخل في ذلك من اختلاف قول مالك ما روي عنه في التعليل. ثم أن تقضي بعد المجلس ما تم بوقع، أو تمكن من نفسها، انتهى.

(ثم قالت) مرة ثالثة (أنت الطلاق، فقال الرجل) إذ ذلك أيضاً (بفيك) الحجر. فاختصما في ذلك إلى مروان بن الحكم) الأسوي أمير المدينة (فاستحلها) مروان (ما ملكها) بشديد اليلام (إلا واحدة) وإنما حلف على ذلك (وزاد) أي مروان المرأة (إليه) حملاً ذلك على الطلقة الرجعية، كما هو مالك، الأئمة الثلاثة، قال الناجي. يريد أنها كانت رجعية، فجعل له أن يرجعها، فتكون عمدة على ما بقي من طلاقها.

(١) «مطهر» (١٤٦/٦٤).

(٢) «المتن» (٢٣/٤).

قَالَ مَا ذَلِكُ؟ قَالَ غَسَدُ الرَّاحِلَيْنِ. فَكَانَ الْفَاسِمُ يُعْجِلُهُ غَسَدُ
الْغُضَاءِ. وَبِزَةِ أَحْسَنَ مَا سَمِعَ فِي ذَلِكَ.
قَالَ مَالِكُ: وَهَذَا أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي ذَلِكَ، وَأَحَبُّهُ إِلَيَّ

(قَالَ مَالِكُ: قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْقَاسِمِ الرَّازِيُّ [فَكَانَ] أَبُوهُ [الْقَاسِمُ] الْمَذْكُورُ [بِعِجْهِ] بَصَدُّهُ [هَذَا] الْقَضَاءُ) فَأَعْلَهُ [وَبَرَأَ أَحْسَنَ مَا سَمِعَ فِي ذَلِكَ] بِعَنِي فِي مَسْأَلَةِ تَعْيِيقِ الْمَرْأَةِ وَقَضَائِهَا بِأَنَّ الْقَضَاءَ مَا قَضَيْتَ إِلَّا أَنْ يَتَاكَرَمَ الرَّوْحُ فَيُخْلَفَ عَلَى الْمَذْكُورِ، فَلَا يَقْبَلُ أَكْثَرَ سَمَاعٍ مِنْهُ وَنَوَاهُ

(قَالَ مَالِكُ: وَهَذَا) الْمَذْكُورُ (أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي ذَلِكَ، وَأَحَبُّهُ إِلَيَّ) عَنِي أَنَّ أَيْضًا اخْتَارَ قَضَاءَ مَرْوَرٍ هَذَا، وَقَدْ قَدِمَ فِي آخِرِ الْجِلْدِ لِمَا نَسِيتُ اخْتِلَافَ الْأُصْحَابِ فِي ذَلِكَ وَبَيَّضَ مَخَارِجَهُمْ، قَالَ صَاحِبُ التَّسْلِيْلِ: بِعَنِي كَوْنُ الْقَضَاءِ مَا قَضَيْتَ إِلَّا أَنْ يَكْرَهَا الرُّوْحُ أَحْسَنَ مَا سَمِعْتُ فِي الشَّيْءِ يَجْعَلُ 'مَرْحَلًا' وَهِيَ الْمُسْتَلْكَةُ، فَتَوَقَّاتُ. ضَلَّتْ نَفْسِي ذَلِيلًا يَقُولُ: مَا أَرَدْتُ ذَلِكَ، عَلَى أَنْ يَكْرَهَ تَسْلِيْلُكَ لَكَ نَفْسُكَ صَفَةً أَوْ ضَمَّتَيْنِ مِثْلًا، فَتَسْتَوِلُ لَهُ خِلَافَ مَا تَوَقَّاتُ. عَلَى مَا أَرَدْتُ بِالتَّسْلِيْلِ لَكَ شَيْئًا أَيْدًا، فَلَا يَقْبَلُ^(١) قَوْلَهُ، عَلَى بَعْضِ مَا أَقْرَعْتُ، هَذَا فِي التَّسْلِيْلَةِ، وَأَمَّا التَّخْيِيرُ، فَإِذَا اخْتَارَتْ نَفْسُهَا بَعْضَ عِنْدِ ثَلَاثٍ وَإِنْ أَمَرَهَا^(٢) الرَّوْحُ، هَذَا تَفْصِيلٌ مَذْهُبِ مَالِكٍ كَمَا ذَكَرَهُ الرَّاوِي أَبُو دَاوُدَ.

وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ^(٣) يَقَعُ فِي 'أَمْرِكَ بِهَذَا' عَلَى مَا سَوَى الرَّوْحِ، فَإِنْ سَوَى وَاحِدَةٍ فَوَاحِدَةٍ، وَبِثَلَاثٍ ثَلَاثَاتٍ، هِيَ 'الْخِطَابِي' بِبَعْضِ رَاحِلَةٍ مَائِيَةٍ وَإِنْ سَوَى الرُّوْحُ ثَلَاثًا، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ يَجْعَلُ رَاحِلَةً فِي التَّعْيِيقِ وَبِخَيْرِهِ كِلَاهُمَا، وَهُوَ لِمَوْلَى عَمْرِو بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يَرْوِي الشَّافِعِيُّ وَعِنْدَ الرُّدَرِّقِ وَابْنِ أَبِي عَاصِمٍ

(١) ابْنُ تَيْمِيَّةٍ قَالَ: مِنَ الْكَلِمَاتِ الْمَعَارِفَةِ هَذَا، لَمْ

(٢) أَنَّى فِي الْمَذْهُبِ مَا لَمْ يَتَّخِذْ تَر

(٣) ابْنُ عَسَاكَرٍ الْمَدِينِيُّ (١١٧٧/٥)، وَافْتَحَ لِلْقَدِيرِ (١١٧٨/٣)

(٥) بَابُ مَا لَا يَبِينُ مِنَ التَّمْلِيكِ

١٩٣١ - حَدَّثَنِي سُلَيْمٌ عَنْ مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا حُطَّتْ غُلَّةُ الْإِسْلَامِ بِأَنِّي بَكَرْتُ خَيْرًا مِنْ خَيْرِهِ»

سُورِقَ قُلُوبُهُمْ إِذْ جَاءَ رَجُلٌ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فَقَالَ: إِنِّي جَعَلْتُ بَيْنَ أُمَّتِي بَيْنَهُمْ فَطَلَفْتُ نَفْسِي تَلَاةً - فَقَالَ خَيْرٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - لَا بَيْنَ بَيْنِهِمْ وَنَقُولُ: فَقَالَ: أَرَأَيْتَ إِذَا وَجَدْتَهُ يَزْهُقُ أَمَلًا - قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنِّي بَكَرْتُ خَيْرًا مِنْ خَيْرِهِ»

(٥) مَا لَا يَبِينُ مِنَ التَّمْلِيكِ

بَعَثَ بَيْنَ التَّمْلِيكِ الَّذِي لَا يَتَوَضَّعُ لَهُ جِلْدُ الْفَرَسِ

١٩٣٢ - مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا حُطَّتْ غُلَّةُ الْإِسْلَامِ بِأَنِّي بَكَرْتُ خَيْرًا مِنْ خَيْرِهِ»

وَرَفَعَ عَنْهُ خَيْرٌ مِنْ خَيْرِهِ مِنَ الْخَطِّ الْمَكْتُوبِ لَمَّا وَجَّهَتْ أَمَّتُهُ - قَالَ: الَّذِي يَتَوَضَّعُ لِعَبْدٍ مِنْ عِبَادَةِ اللَّهِ - قَالَ: أَمَّا رَأَيْتُمْ أَنِّي بَكَرْتُ خَيْرًا مِنْ خَيْرِهِ»

(١) خَيْرٌ مِنْ خَيْرِهِ: أَمَّا رَأَيْتُمْ أَنِّي بَكَرْتُ خَيْرًا مِنْ خَيْرِهِ

فَرُوجُوا. ثُمَّ إِنَّهُمْ عَتَبُوا عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَقَالُوا: مَا زَوَّجْنَا إِلَّا عَائِشَةَ، فَأَرْسَلَتْ عَائِشَةُ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لَهُ فَجَعَلَ أَمْرَ قَرِيْبَةٍ بَيْنَهُمَا، فَأَخْبَارَتْ زَوْجَهَا، فَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ خَلَاقًا.

قال ابن سعد: تزوجها عبد الرحمن بن أبي بكر، فولدت له عبد الله وأم حكيم ومحمد، ثم ساق بسند صحيح إلى ابن أبي مليكة قال: تزوج عبد الرحمن قريبة أخت أم سلمة، وكان في حلقه شدة، فقالت له يوماً: أما والله لقد حزنك، قال: فأمرك بيدي، قالت: لا أختار على ابن الصديق أحداً، فاقام عليها، كذا في «الإصابة»^(١).

وفي «المحلى» أيضاً برواية ابن سعد: نحر هذه القصة، إلا أن فيها: لقد حزنوك منك، قال: فأمرك بيدي، الحديث (فروجوا) أي زوج أوابد قريبة عبد الرحمن أيها (ثم إنهم عتبوا) أي غضبوا ووجدوا (على عبد الرحمن) في أمر فعله وبخالفهم فيه، وكان في حلقه شدة (وقالوا: ما زوَّجنا إلا عائشة) يعني إنما وثقنا بفضيلها، وإنما لا نرضى لك بأذى، ولا تسرع أخاها الإضرار بنا في ولتنا.

(فأرسلت عائشة) - رضي الله عنها - (إلى عبد الرحمن) من يحيى به أو يحرمه بذلك (فذكرت) عائشة (ذلك) الخير (له) أي لعبد الرحمن حضوراً أو غيبة، ونعلما أرادت أن تصرفه، وتستزله عن المعنى الذي عتبوا عليه لأجله. (فجعل) عبد الرحمن (أمر قريبة بينهما) أي ملكها نفسها، ولعلها وقع إن ذلك ما تقدم من أنها قالت: حزنك، وأراد عبد الرحمن بذلك إزالة السلامة عن عائشة - رضي الله عنها - فخيرها على أن تبقى عنده على الأمر الذي عتبوا عليه من أجله أو تطلق نفسها إن شئت (فأخبرت) قريبة (زوجها) عبد الرحمن، وقالت: لا أختار على ابن الصديق أحداً (فلم يكن ذلك) أي اختياره لزوجها (خلَاقاً).

١٥/١١٣٥ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ رَوَّجَتْ خَفْضَةَ بِنْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، الْمُتَنَزِّلِ مِنَ الرُّبَيْعِ، وَعَقَّدَ الرَّحْمَنُ غَالِبَ بَالِشَامِ.

وتقدم في أول الباب السابق وآخره أن الأئمة الأربعة وجمهور فقهاء الأمصار على ذلك؛ خلافاً لبعض المصنف إذ قالوا: إن في اختيارها لزواجها أيضاً طلاقاً رجعية أو بائة.

١٥/١١٣٥ - (مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أن عائشة زوج النبي ﷺ روجت) قال الألباني^(١): يحتمل أمرين، أحدهما: أنها باشرت عقد النكاح، ورواه ابن مزين عن عيسى بن دينار، قال: وليس عليه العمل يريد حمل أهل المدينة حين كان بها عيسى، لأن مالكا وفقهاء المدينة لا يجوزون نكاحاً عقدته امرأة، وإن صح قيل البناء بعده على كل حال، والوجه الثاني: أنها فرت المهر وأحوال النكاح، وتولى العقد أحد من عصبها، وكسب العقد إلى عائشة لما كان نُفِزَ إليها، وقد روي عن عائشة أنها كانت تُفَرِّزُ أمر النكاح، لم تقول: اعتدوا، فإن النساء لا يعقدن، اهـ.

وفي المحلى: ظاهر الحديث يدل على جواز ولاية المرأة عند النكاح، وهو قول الحنيفة، وأوله الشافعية على معنى أنها مهتد أسبابه، لما أسند البيهقي عن الناسم كانت عائشة تخطب إليها لمرأة من أهلها وشهد، فإذا بقيت على النكاح، قالت لبعض أهلها: رُوِّجْ، وإن المرأة لا تلي عقد النكاح، اهـ. (خفصة بنت عبد الرحمن) من أبي بكر الصديق من ثقات التابعين، روى عنها مسلم والبخاري وغير ابن ماجة (المختار) مضمول ثان لزوجه (ابن الزبير) بن العوام الأسدي أمر عثمان شقيق عبد الله من ثقات التابعين (وعبد الرحمن) بن أبي بكر بالرفع على الإبداء بخبره (غالب بالشام).

(١) المعتمد (٤/٦٤).

قال الناجي^(١) أما نكاح حفصة وأبوها عذاب وفي ذكره فإن مذهب مالك - رضي الله عنه - أنه لا يجوز أن يعقد نكاح بكر ذات لب غير أبيه، وإن كان غالياً، إلا أن يعقد عتق مطلق، قال ابن حبيب عن مالك لا ترجع رجعت، فإذا لم تكون عتقت بأن غير هذا، وبما لم تكون معه الرخص قد نقل من بعض علماء النكاح، فيعقد على أدنى من الشهر الثاني طأن معتد به أو بك مثله، ويحتمل أن يكون لم يعقد الزوج وطأ أن بعد له عن مثل المسير إلى مثل عروة أو عبد الله مع أن أفضل من المعتد به وذلك أنكر أن يصنع به مثل جد أو يفتاب عليه، ولذلك خرج المعتد أن يعقد الأمر بعده، ولو لم يكن النكاح إلا ذلك، لما احتاج إلى ذلك، ولم يكن النكاح تاماً لا يجوز أن يقر عنه

قال الناجي^(٢) ويعتبر عندني أن يكون العاقد لنكاح حفصة بنت عبد الرحمن أحره أو أنه إن كان قائماً بأمره، فعلى المعتد به من وريثة ميسرة غير أبيه أن يزوج أخته النكحاً وأبوها عذاب، إن كان أخته وأمره، فاجازة أنه يزوج، وإن كان لها جاز على كل حاله فعلى هذا إن كان عاقد نكاح حفصة بنت عبد الرحمن أو أمه إن كان في هذا محمد بن أبي بكر أو غيره من عشيقة ممن كان الخاتم بأمره والظاهر أنه يزوجها بما يجوز بها أحرار عبد الرحمن، وقد قال ابن القاسم في المعتد به أوطأ واتجه في ذلك سنة الألف، قال محمد بن السوار كما زوجت عائشة بنت أبيها فرجعي بذلك، قال مالك، وذلك حكايتها من رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد وكلت عائشة رجلاً من بني عبد الله فكانت بكر، وإن كانت لها، فذلك حال - لا زوج، وإن لم يزوجها عبد الرحمن، لا محضاً

(١) النسخة (٢٥) (٢)

(٢) (٢٥) (٢٥)

فَلَمَّا قَدِمَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ قَالَ: وَمِثْلِي يَضْلَعُ هَذَا؟ وَمِثْلِي يُفْسَدُ غَايِبُ؟ فَكَأَلَتْ عَائِشَةُ الْأُمْسَرُ لِي الزَّائِرَ فَقَالَ: نَعْتَدُّهُ فَإِنْ ذَلِكَ بِيَدِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، فَضَلَّ عَبْدُ الرَّحْمَنِ مَا كُنْتُ لِأَرُدَّ أَمْرًا فَضَيْتِهِ، فَفُتِرَتْ حُضْمَةُ عَبْدِ الْأُمْسَرِ، وَتَمَّ يَكُنْ ذَلِكَ حِلًّا.

وأوله الزرقاني^(١) بصحوة عائشة - رضي الله عنها - ولا إشكال على مسلك الحنفية إذا كانت بالغة، وهو الظاهر (فلما قدم عبد الرحمن) من الشام وأخبر بذلك (قال: ومثلي يضرع) أي يقول (هذه به؟ ومثلي يفسد عليه؟) يصم الماء وسكوتها إقراره على شاة المجهول من الاقتيات المأخوذ من نعت بالغة، قال صاحب المجموع^(٢): يقال: تعوت فلان على بلاء من كذا، وادعات عليه إذا تعوذ برأيه دونه في التصرف فيه، ولحناني، فعلى، فتصرف معنى المنع، يقال: نكل من أحدث شيئا في أمرك: دونك، فقد ادعات عليك فيه.

(فكلمت عائشة) بالرفع (المنذر بن الزبير) بالنصب، أي أخبره بنحو: أحبها وأنه سخط بذلك (فقال المنذر: فإن ذلك) أي إبقاء النكاح والطلاق (بعد عبد الرحمن) منك بذلك ليزيل عن عائشة يوم عبد الرحمن.

(فقال عبد الرحمن: ما كنت) بصيغة المتكلم (لأرد أمرا فضيته) بكسر الهمزة وإدغام الألف عاتشة، وهي مسحة فضيته بإنيأت البدء بالإشباع الكسرة، ولم يلفظ محمد بن عوف^(٣) فقال عبد الرحمن: مالي رغبة عنه، ولكن فني لغير يقات عليه بئانه. وما كنت لأرد أمرا فضيه (فقرت حزمة عبد المنذر، ولم يكن ذلك طلاقا) كما تقدم في الحديث السابق، وذكر الزبير بن عمار أن المنذر فارق حزمة، ورواه الحسن بن علي - رضي الله عنه - فأحاديث المنذر عليه

(١) شرح الزرقاني (١/٣٧٢).

(٢) مجمع البحار (١/١٨٠).

(٣) مؤلفا محمد بن علي بن النعمان (١/١٢٧).

١٩٣٦/١٦ - وحديثني عن مالك بن مارية أنه بلغه أن عبد الله بن عمر وأبا هريرة، شبلًا غي لرجل، بذلك امرأته أمرها، فترد ذلك إليه، ولا تقضي فيه شيئًا، فقالا: ليس ذلك بطلاق.

وحديثني عن ثابت، عن يحيى بن سعيد، عن سميد بن المسيب، أنه قال: إذا ملك الرجل امرأته أمرها، فلم يفرقها، ودرت عنه، وليس ذلك بطلاق.
قال مالك، في المملوكة يد ملكها زوجها أمرها، ثم أفرقها، ولم يقل من ذلك.....

حتى يطلقها، فأعادها النكاح، اهـ. الظاهر أنها عر هذه القصة، سباني طلاق شخصه عن زوج في باب الإفراق.

١٩٣٦/١٦ - (مالك أنه بلغه) حكاه زواه البيهقي برواية ابن بكير عن مالك، (أن عبد الله بن عمر وأبا هريرة مثلاً) بناءً على الجمهور (من رجل يملك) يشاءه اللام (امرأته أمرها) مده ولان (فترد) بناءً على ما عني (المرأة) (ذلك) الاختيار (إليه) أي إلى الزوج (ولا تقضي فيه) بناءً على ما عني (شيئاً فقللاً) ليس ذلك بطلاق) كما قاله فقهاء الأمصار.

(مالك عن يحيى بن سعيد) الأصبهاني (عن سعيد بن المسيب أنه قال: إذا ملك) تشديد اللام (الرجل امرأته أمرها، فلم يفرقها) أي لم يخر نفسها ولم يفسخ بالطلاق (وولدت) بالفاء أي أحارت الفيم (عنده، فليس ذلك بطلاق) قال الأصمعي^(١)، كثر مالك في هذه المسألة القول وأكثر من الآثار لمخالفة ربيعة في ذلك، اهـ. فقلت: ربما نُسب أيضاً، كما تقدم في الباب الماضي.

(قال مالك في المملوكة) بناءً على الجمهور أي المرأة التي ملكها زوجها أمرها (إذا ملكها زوجها أمرها، ثم أفرقها) من المملوك (ولم يقل) المرأة (من ذلك

(١) السبكي (١: ٢٥)

شيئا، فليست بعدها من ذلك شيء، وهو لها ما دائما في أنفسهم.

شيئا من الاختيار (فليس) بقدر أيدها بعد هذا المجلس (من ذلك) الاعتبار (شيء، وهو) الاختيار (لها ما دائما) أي الزوجان (في مجالسهما) الذي ملكها فيه، وبذلك فذلك الاختيارية وإنشأه، خلافا للإمام أحمد إذ قال: لا ينشأ الاختيار في السبب على المجلس، وأنا في الحيز خلافا، بينهم في التقيا بالمجلس، كما نعلم في آخر الباب الثالث.

في المنهج^(١) قوله: (أيضا إذا افترض، لم نضرب مبرر مدعي من ذلك شيء، ذلك قوله الأول، واختاره ابن القاسم، وقد رجع عن هذا القول إلى أن لها ذلك ووقعها السند. قال أئمة: وإنه قد كان ذلك القول مرة، ثم رجع إلى أن لها ذلك وتساء عليه، وقد روى حسين بن يحيى القول الأول في المطاوعة وهو من آخر من روى عنه، وهذا يدل على أن مالكاً كان يرجع فيه في قوله، لا فرق في بقوله: «مطوعة» قوله: لا إله، ولا يعبر عنه.

قال اندردير^(٢): رجع مالك من قوله الأول في التحجير بإسنادك المتطهرين إلى غير المتطهرين بالفرمان أو التوكيد. وهو أقدم بهذين القولين. هذا بالمجلس بعد ما يور أنها تحدث في مثلها، فإن جرحا عن جرحا عن كانا من له مرة، وإن لم يجرها سقط اختصاصها إلى شائعهما، أي التمس والتملك بهذه، ولم يجرها ما لم يوقف عند حاكم، أو يوطأ أو تسكن من ذلك. وأما ابن القاسم بسقوط حيزها به، فخصه بالمجلس أو الخروج عنه لخلام قول، وإن رجع هو الذي أخذ به ابن القاسم، بل رجع إليه إمامنا، وشي عليه جازي ذلك، فالوجه لاختصاص عليه.

ونعم من أن المراجع في مثلها لا إله مالك أيضاً السيد بالمجلس، وهو

(١) المنهج (٢٠٠/٢)

(٢) مالك في الكبير (٢٠٠/٢)

«المحلى»: ربه قال أبو حنيفة: إن لها أن تطلق نفسها ما قامت في المجلس، قال في «التهذيب»: فإن قامت منه وأخذت في حمل آخر خرج الأمر من يدك؛ لأن المخيرة لها المجلس بإجماع الصحابة. وقال الزهري وقبادة ومالك في رواية والشافعي في القديم لا بتفيد بالمجلس. وقال أحمد: لا يتفد الأمر باليد بالمجلس، ويشهد لما قال به أبو حنيفة ومالك في «الموطأ» ما رواه عبد الرزاق عن ابن مسعود أنه قال: إذا منكها أمرها فترقا قبل أن يقضى شيء فلا أمر نه، وما روى أيضاً عن جابر أنه قال: إذا غير الرجل امرأته، فتم تغير في مجلسها ذلك. إلا خياراً لها. وما روى أيضاً هو وابن أبي شيبة عن عمر وعثمان أنهما قالاً: أي رجل ملك امرأته أمرها، وغيرها، ثم اختلفا من ذلك المجلس، فليس لها خيار وأمرها إلى زوجها.

راه في «التعليق المسحوق»^(١) وفي الباب عن عبد الله بن عمرو بن العاص أخرجه ابن أبي شيبة، وحماد أخرجه عن حماد، جابر بن زيد، والشافعي والنخعي وطاووس وعطاء. قال البيهقي: وقد تعلق بعض من يجعل لها الخيرة، وثم قامت من المجلس بحديث عائشة - رضي الله عنها - هي «الصحيحين» قال رسول الله ﷺ: «منني ذكرك لك أمراً فلا عليك أن لا تعجنني فيه حتى تستشيرني أموك»، الحديث، وهذا غير ظاهر؛ لأنه ﷺ لم يخبرها في إيقاع الطلاق بنفسها، وإنما خيّر لها على أنها إن احتازت نفسها أخذت لها طلاقاً، كذا في «مخرج الزيلعي»^(٢)، إلخ.

و«حاشي الموهن»^(٣) عن الحديث بأنه انسي ﷺ جسد لها الخيار على

(١) {٢٦/٢٨}.

(٢) «نصب الرافعة» (٢/٢٣٠).

(٣) «المنها» (٢٠/٢٨٨).

(٦) باب الإيلاء

التراخي، وقال ابن الهمام^(١): التمسك به ضعيف، لأنه يُخَيَّرُ لم يكن تخييره ذلك هذا التخيير المتكلم فيه، وهي أن توقع بنفسها بل على أنها إن احتارت نفسها ظلفها، ألا ترى إلى قوله تعالى في الآية التي هي سبب التخيير من يُخَيَّرُ **فَإِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا فَوَيْدَعُوكُنَّ أَنْ تُكَلَّفَنَّ** وَأَسْرَقَنَّ **مَرْكَا** يَمْلِكُ^(٢)، اهـ.

وقال الماوردي: اختلف هل كان التخيير بين الدنيا والآخرة أو بين الطلاق والإقامة عنده على قولين للعلماء، وأشبههما بقول الشافعي الثاني، ثم قال: إنه الصحيح، وكذا قال القرطبي. اختلف في التخيير، هل كان في البناء والطلاق، أم كان بين الدنيا والآخرة؟

قال الحافظ^(٣): والذي يظهر الجمع بين القولين؛ لأن أحد الأمرين ملزوم للآخر، وكأنهن خيرت بين الدنيا فيطلقهن، وبين الآخرة فيمسكنهن، ثم ظهر لي أن محل القولين هو فوض إليهن الطلاق أم لا؟ ولذا أخرج أحمد عن علي قال: لم يحجر رسول الله ﷺ نساءه إلا بين الدنيا والآخرة، اهـ.

(٦) باب الإيلاء

قال الراغب^(٤): ألوث في الأمر؛ فصرت فيه، وما أنوته جهداً، أي ما أوثنته نقصيراً بحسب الجهد، فجهداً تعبيراً، وحقيقة الإيلاء والأكبة: الحلف المقضي بتخصيره في الأمر الذي يحلف عليه، وجعل الإيلاء في الشرع للمحلف المانع من جناب المرأة، انتهى.

(١) انظر: فتح القدير (١/٣٠٤).

(٢) سورة الأحزاب: الآية ٢٨.

(٣) فتح الباري (١/٥٦٦).

(٤) مفردات لفرآء (ص ٨٢).

وقال عياض في «الإكمال»: الإيلاء الحلف، وأصله الامتناع من الشيء، يقال: آلى يولي إيلاءً ونألى تألياً، وتأتلى أتلاءً.

وقال في تنبيهاته: الإيلاء لغة: الامتناع، ثم استعمل فيما إذا كان الامتناع من أجل اليمين، فسموا اليمين إليه، فصار الإيلاء الحلف، وهو في عرف الفقهاء الحنف على ترك وطء الزوجة، وشق ابن سيرين، فقال: هو الحلف على ما في تركه مساء لها وطأً كان أو غيره كحلفه لا يكلمها.

قال الزرقاني^(١): وقال ابن العاجشون: الإيلاء اليمين، فمن حلف فقد آلى، قال النجاشي: وهذا كما قال: إن الإيلاء في اللغة اليمين، وقال أبو إسحاق الزجاج: يقال: آليت أولى إيلاء، وإليته، وقال المفضل: الإيلاء اليمين، يقال: آلى يولي إيلاء، والاسم الآلية، انتهى.

وفي «المحلى»: الأصل فيه قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾^(٢) الآية، وكان طلاقاً في الجاهلية، فغير الشارع حكمه بما ذكر في الآية، وهو حرام للإيلاء، قال الشافعي: سمعت أهل العلم بالقرآن يقول: كان أهل الجاهلية يطلقون بثلاث تطبيقات الإيلاء والظهار والطلاق، فأقر الله تعالى انطلاق طلاقاً، وحكم في الإيلاء والظهار بما في القرآن، انتهى.

قال السرقسي^(٣): الإيلاء في اللغة الحلف، وفي الشرع الحلف على ترك وطء امرأة، وشروط الإيلاء أربعة: أحدها: أن يحلف بالله، أو بصفة من صفاته، ولا خلاف بين أهل العلم في أن الحلف بذلك إيلاء، فإن حلف على ترك الوطء بغير هذا، مثل إن حلف بطلاق أو صفاق أو صدقة أو حج أو

(١) (١/١٧٤).

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٢٦.

(٣) المعنى (١/١٦٥ - ٦).

فلهذه فقه روايتان: إحداهما لا يكون مولياً، وهو قول الشافعي المضمين، والثانية: هو مؤن، وروى عن ابن عباس: كل يمين سعت جصداً فهو إيلاء، ويثبت ذلك الشعبي والنخعي ومالك وأهل الحجاز والثوري وأبو حنيفة وأهل العراق والشافعي وأبو نؤير وأبو عبيد وغيرهم؛ لأنها يمين سعت جماعتها، فكان كأنه سب ماقة.

وقال أبو بكر: كل يمين من حرام أو غيرها يحجب بها كفارة يكون بخلافها مراً، وأما الطلاق والعتاق فليس الحذف به إيلاء، لأنه يتضمن به حق أنمي، وما أوجب به كفارة تعلق به من الله تعالى. والثروية الأولى هي المشهورة، والتعليق بشروط ليس بنفسه، ولذا لا يثبت فيه بحرفه القسم، ولا يحجب جوابه، ولا يدكره أهل العربية في باب القسم، فلا يكون إيلاء، وإنما يسمى حلفاً تحذراً لمشاركة القسم في معنى المشهور في القسم، وهو الحث على الفعل أو المنع منه أو تأكيد الخبر، والكلام عند إطلاقه لحذفه.

ولا خلاف في أن القسم بغير الله وصعاقبه لا يكون إيلاء؛ لأنه لا يوجب كفارة، ولا شيئاً يمنع من الوطء.

الشرط الثاني: أن يحلف على ترك الوطء أكثر من أربعة أشهر، وهذا قول ابن عباس وطرووس وصعيد بن جبير ومالك والأوزاعي والشافعي وأبي ثور وأبو عبيد، وقال عطاء والثوري وأصحاب الرأي: لا حلف على أربعة أشهر، فقد رآه مالك مولياً، وحكى ذلك أبو العباس ورواية عن أحمد؛ لأنه مستقيم من الوطء، فالجواب أربعة أشهر. وقال النخعي وقتادة وحماد وابن أبي ليلى وإسحاق: من حلف على ترك الوطء في قليل من الأوقات أو كثير، وتركها أربعة أشهر فهو مؤن؛ لقوله تعالى: **مَنْ لَفِيَ بَرْئٌ يَسْتَبِيهِمْ آيَةٌ**، وهذا مؤن؛ لأن الإيلاء الحلف، وهذا حالف، وراد الباجي فيمن قال بذلك الحسن وابن سيرين.

وحكى الموفق^(١) عن ابن عباس أن الصربي من يحلف على ترك الوطء أبداً ومطلقاً لأنه إذا حلف على ما دون ذلك أمكنه الحلص بغير حنث، ولأنه أن الأربعة الأشهر مدة تصير المرأة تأخير الوطء عنها، فإذا حلف على أكثر منهما كان موباً كالأبد، وحكى الزرقاني ذلك القول عن ابن عمر - رضي الله عنهما - فقال: قال ابن عمر: كل من وقت في سبيله وقتاً، وإن قال فليس بموباً، إنما الموبى من حلف على ترك الوطء للأبد، اهـ.

فإن الموفق: ودليل الوصف ما روي أن عمر - رضي الله عنه - كان يطوف ليلة في المدينة سمع امرأة تقول:

نظرت هذا السيل وأزور جيبه وليس إلى خبي غنم إلا عبه
فوالله لولا الله لا شيء غيره لأعجز عن هذا السرير جوابه
مخافة ربي والحباء يثكفي وأحرم نية لمي أن أزال سراجه

فإن عمر - رضي الله عنه - ساء: كم تصير المرأة عن الزوج؟ فقالوا: شهرين، وفي الثالث يقر العسر، وفي الرابع ينفذ، فكتب إلى أمراء الأجداد أن لا نجسوا رجلاً من امرأته أكثر من أربعة أشهر.

الشرط الثالث: أن يحلف على ترك الوطء في المفرج، ولو قال: والله لا وجهك دون انفرج لم يكن موباً؛ لأنه لم يحلف على الوطء الذي يطالب به في النية، ولا صبر على المرأة في تركه.

الرابع: أن يكون المحلوف عليها امرأته تقول تعالى: **فَمَنْ يَتَّبِعْهُ**، فإن حلف على ترك وطء أمته، لم يكن موباً، وإن حلف على ترك وطء أجنبية، لم يكن موباً لذلك. وبه قال الشافعي وإسحاق وأبو نوح وابن المنذر. وقال مالك: يصير موباً إذا بقي من عدة بيته أكثر من أربعة أشهر؛ لأنه ممتنع

(١) «المس» (١/١٨).

من وطء امرأته بحكم يمينه مدة الإيلاء، مكان مولياً، كما لو حلف في الزوجية، وحكمي عن أصحاب الرأي إن حلف أن لا يفر بها، ثم تزوجها، لم يكن مولياً، وإن قال: إن تزوجت فلانة فوافقه لا قُرْبَتها صار مولياً؛ لأنه أضاف اليمين إلى حال الزوجية، فأشبه ما لو حلف بعد تزويجها.

ويصح الإيلاء من كل زوجة مسلمة كانت أو ضمة، حرة كانت أو أمة. لعموم الآية: ويصح الإيلاء قبل الدخول وبعد، وبهذا قال النخعي ومالك والأوزاعي والشافعي، وقال عطاء والزهرى والثوري: إنما يصح الإيلاء بعد الدخول.

ولاء عموم الآية، ويصح الإيلاء من كل زوج مكلف قادر على الوطاء، وأما الصبي والمحتون فلا يصح إيلاؤهما؛ لأن افتقار مرفوع عنهما، ويصح إيلاء الذمي، ويلزمه ما يلزم المسلم إذا تقاضوا إلينا، وقال أبو حنيفة والشافعي وأبو ثور: وإن أسلم لم ينقطع حكم إيلائه، وقال مالك: إن أسلم سقط حكم يمينه، وقال أبو يوسف ومحمد: إذ حلف ما لم يكن مولياً، لأنه لا بحث إذا جامع لكونه غير مكلف.

وإن كانت يمينه بطلاق أو عناق فهو مولياً؛ لأنه يصح عتقه وطلاقه. ولا يشترط في الإيلاء الغضب ولا قصد الإصرار. روي ذلك عن ابن مسعود، وبه قال الثوري والشافعي وأهل العراق وابن العنبري وروى عن علي - رضي الله عنه - ليس في إصلاح إيلاء، وعمر ابن عباس^(١): إنما الإيلاء في الغضب، ويحرم ذلك عن الحسن والنخعي وقادة، وقال مالك والأوزاعي وأبو عبيد: من حلف لا يطلق زوجته حتى تعظم ولده، لا يكون إيلاء، إذا أراد الإصلاح لولده، اهـ ملخصاً.

(١) أخرجه البيهقي في باب الإيلاء في الغضب (٧/٢٨١).

١٧/١١٣٧ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ هَالِكٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ بْنِ أَبِي هَالِبٍ؛ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: إِذَا أَلَى الرَّجُلُ مِنَ امْرَأَتِهِ،

وقال المددوير^(١): الإيلاء يمين زوج مسلم ولو عبداً، والعمران ماليسين ما يشمل الحلف بالله أو بصفة من صفاته، أو الرام نحو عنق أو صدقة، أو نذر ولو مبهماً، مكلف لا صبي ومجنون، فلا يتعقد لهما إيلاء كالكافر يتصور وقاعه، وإن مريضاً على ترك وطء زوجته غير المرضعة، أما هي فلا إيلاء عليه فيها إن قصد مصلحة الولد، أو لا قصد شيئاً أكثر من أربعة أشهر، أو أكثر من شهرين للمبد، انتهى.

وفي الدر المختار^(٢): هو الحلف على ترك غريبتها مدته ولو ذمياً، بشرط محلية المرأة بكونها متكوحة وقت تنعيز الإيلاء وأهلية الزوج للطلاق، وعندهما أهلية الكفارة، والمدة أثنائها ثلثة أربعة أشهر وللأمة شهران، انتهى.

١٧/١١٣٧ - (مالك، عن جعفر) الصادق (ابن محمد) الباقر (عن أبيه) الباقر بن علي بن حسين (عن علي بن أبي طالب) وفيه انقطاع؛ لأن محمد لم يذكره علياً - رضي الله عنه - لكن وواه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن علي - رضي الله عنه - (أنه كان يقول: إذا ألى الرجل من امرأته) أي حلف أن لا يقربها أربعة أشهر، أو أزيد منها على قولين للعلماء كما تقدم. وظاهر السياق الأول، إذا دار الحكم الأتم على أربعة أشهر.

وقال الباجي^(٣): المشهور من مذهب علي - رضي الله عنه - أن الإيلاء إنما يكون في الغضب دون الرضاء، وأنه إذا حلف في الرضاء لم يكن مؤثماً، والذي عليه جمهور الفقهاء أنه يكون مؤثماً.

(١) الشرح الكبير (٢/٤٢٦).

(٢) (٢/٦٦٠).

(٣) المنتقى (١/٢٦٦).

لَمْ يَتَّبِعْ عَلَيْهِ طَلَاقٌ، وَإِنْ مَضَتْ الْأَرْبَعَةُ الْأَشْهُرُ،

(لم يفع عليه طلاق) بالإيلاء - (وإن مضت) مدة الإيلاء وهي (الأربعة الأشهر). وهو قول الحنمية في مدة الإيلاء، وهو رواية عن أحمد، والآخرى له، وبه قال مالك والشافعي: مدة الإيلاء أكثر من أربعة أشهر، كما تقدم قريباً في كلام المؤلف.

لم قال عياض: لا خلاف في أنه لا يقع الطلاق قبل الأربعة أشهر، وأنه يسقط الطلاق إذا حثت نفسه قبل تمامها، فإن مضت فقال الكوفيون: يقع الطلاق، وروي مثله عن مالك، والمشهور عنه، وعن أصحابه، وهو قول الكافة: (به لا يقع بسفيها، بل حتى يرفقه الحاكم، فينفى أو يطلق عليه، فيتغير الآية عند الكوفيين: فإن قاموا فيهم، وعند الجمهور فإن قاموا بعدها، انتهى.

قال المؤلف^(١): إن المؤلفي يترجم أربعة أشهر، كما أمره الله تعالى، ولا يطلب فيهم، فإذا مضت أربعة أشهر، ورافعت امرأته إلى الحاكم وخفّه وأمره بالقبض، فإن أبى أمره بالطلاق. ولا تطلق زوجته بنفس مضي المدة. قال أحمد في الإيلاء: يرفقه، عن الأكابر من أصحاب النبي ﷺ؛ عن عمر - رضي الله عنه - شيء يدل على ذلك، وعن عثمان، وعلي - رضي الله عنهما - وجعل يثبث حديث علي - رضي الله عنه - وبه قال ابن عمر وعائشة، وروي ذلك عن أبي القرياء، وقال سليمان بن يسار: كان تسعة عشر رجلاً من أصحاب النبي ﷺ يؤقتون في الإيلاء. وقال سهيل بن أبي صالح: سألت أثنى عشر من أصحاب النبي ﷺ، فكلهم يقول: ليس عليه شيء حتى يمضي أربعة أشهر؛ يرفقه، فإن قام، وإلا طلق.

وبهذا قال سعيد بن المسيب وعروة ومجاهد وظاهره ومالك والشافعي وإسحاق وأبو عبيد وأبو نود وابن المنذر. وقال ابن مسعود وابن عباس

(١) - انظر (١٦/٢٢)

حَتَّى يُوقَفَ، فَإِنَّمَا أَنْ يُطْلَقَ، وَإِنَّمَا أَنْ يُنْفَى.

وعكرمة وجابر بن زيد وعطاء والحسن ومرووق وقبيصة والشامي والأوراعي وابن أبي ليلى وأصحاب الرأي: إذا مضت أربعة أشهر فهي تطليقة بآنة، وروى ذلك عن عثمان وعلي وزيد وابن عمر - رضي الله عنهم - وروى عن أبي بكر بن عبد الرحمن ومكحول والزهري، تطليقة رجعية، وحكي عن ابن مسعود أن كان يقرأ: ﴿إِن كَانَ طَائِفٌ مِّنْهُمْ﴾ فيقول ﴿إِنَّمَا اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ﴾^(١)

وقال محمد في موطنه: بلغنا عن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت أنهم قالوا: إذا ألى الرجل من امرأته فمضت أربعة أشهر قيل أن ينفي، فقد بانت تطليقة بآنة، وهو حاطب من الخطباء، وكانوا لا يرون أن يوقف بعد الأربعة.

وقال ابن عباس في تفسير الآية: الضمة انضمام في الأربعة الأشهر وعزيمة الطلاق انقضاء الأربعة الأشهر، فإذا مضت بانت تطليقة، ولا يوقف بعدها، وكان عبد الله بن عباس أعظم بتفسير القرآن من غيره، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاء.

وفي «التعليق المسجدة»^(٢): هذا البلاغ استعمله عبد المذاق وابن جرير وابن أبي حاتم والبيهقي، عن عمرو وعثمان وعني وابن مسعود وزيد بن ثابت وابن عمر وابن عباس قالوا: إذا مضت أربعة أشهر قيل أن ينفي، فهي أحق بنفسها، وبسط فيه، وفي «الدر المختار»^(٣): «وتسعين النظام» الآثار في ذلك (حتى يوقف) بينه المجهول أي يحبس عند الحاكم (فإنما أن يطلق، وإما أن ينفي) أي يرجع عن البين، ويكثر عن بيته، فإن امتنع طلق القاصي، وهو

(١) سورة البقرة: الآية ٢٢٦.

(٢) (٢/٥٤١).

(٣) انظر (١/٦١١).

قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا.

١٨/١١٣٨ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: أَيُّهَا رَجُلُ آلِي مِنْ أَمْرَاتِهِ، فَإِنَّهُ إِذَا مَضَتْ الْأَرْبَعَةُ الْأَشْهُرُ، وَقَفَ حَتَّى يَطْلُقَ، أَوْ يَقِيَّ، وَلَا يَقْعُ عَلَيْهِ طَلَاقٌ، إِذَا مَضَتْ الْأَرْبَعَةُ الْأَشْهُرُ، حَتَّى يُوقِفَ.

المشهور عن مالك، وبه قال الشافعي، وعن مالك رواية لا يطلق القاضي عليه، بل يجبر على الجماع أو الطلاق، ويعزى على ذلك إن استبح، كما حكاه النووي عن عياض، انتهى.

قال الأباحي^(١): ومن ذا الذي يرفع الخلاف؟ الظاهر من المذهب أن الحاكم يأمر بإيقاع الطلاق، فإن أوقفه كان على حسب ذلك، وإن أيسر من إيقاعه مع امتناع من التيقن، فقد قال مالك في «المسوط»: إن الإمام يلزمه ذلك طائفاً أو كائفاً، وذوي عز ابن العاجشون يأمره الإمام بطلاقها إن لم يره التيقن، فإن ظنَّ وإلا طلق عليه الإمام، انتهى. وتقدم قريباً في كلام السوفى اختلاف الأئمة في ذلك.

(قال مالك: وفلك) أتمذكور من أنه يوقف بعد أربعة أشهر، فاما أن يطلق، وإما أن يعي (الأمر) المختار (عندنا) بالمدينة المنورة.

١٨/١١٣٨ - (مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر، أنه كان يقول: أيما رجل ألى من امراته، فإنه إذا مضت الأربعة الأشهر وقف) بناء المجهول (حتى يطلق) نفسه (أو يقى)، أي يرجع إلى جماعها (ولا يضع عليه طلاق، إذا مضت الأربعة الأشهر) ولم يجامع فيها (حتى يوقف)^(٢) عند الحاكم، كما تقدم في الأمر السابق، وأثر ابن عمر - رضي الله عنهما - أخرجه البخاري برواية إسماعيل عن مالك.

(١) «المسقط» (٣٦/٤)

(٢) بصيغة المجهول: أي يملك.

وحدثني عن مالك، عن ابن شهاب: أن سعيد بن المسيب، وأبا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث، كانا يقولان: في الرجل يولي من امرأته: إنها إذا مضت الأربعة الأشهر، فهي تطليقة. ولزوجها عليها الرجعة، ما كانت في العدة.

وحدثني عن مالك، أنه سئل: إن مروان بن الحكم كان يفتي في الرجل إذا كثر من امرأته: أنها إذا مضت الأربعة الأشهر، فهي تطليقة. وله عليها الرجعة، ما دامت في عدها.

قال مالك: وعلى ذلك كان رأي ابن شهاب.

(مالك عن ابن شهاب، أن سعيد بن المسيب، النامي الشهير (وأما بكر بن عبد الرحمن) من أحبار المذاهب في الفقه السبعة عبد الحميد كانا يقولان في الرجل يولي من امرأته: إنها إذا مضت الأربعة الأشهر، فهي تطليقة) رحمه نفع حسبا (ولزوجها عليها الرجعة ما كانت) أي ما دامت المرأة (في العدة) ولعل محمد بن إسحق قد أورد في مالك، عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال: إذا كثر من امرأته، ثم جاء بعد أن مضت أربعة أشهر، فهي امرأته لم يذهب من طلاقها شيء. فإن مضت الأربعة الأشهر قبل أو بقيت فهي بطلان، وهو أم لك بالرجعة ما لم تنصر عدتها.

(١١٣٩/١) - (مالك أنه بلغه أن مروان بن الحكم) الأُموي (أمير) كان يفتي في الرجل إذا كثر من امرأته أنها إذا مضت الأربعة الأشهر، فهي تطليقة واحدة رجعية (وله عليها الرجعة ما دامت في عدها).

(قال مالك: وعلى ذلك) الذي حكى عن مروان (كان رأي ابن شهاب) الزهري، فوافق رأي الزهري رأي شيخ ابن المسيب وأبي بكر

(١) انظر: المطبوعات مع تعليقات المدققين (١٩٨٢/١٠٢)

قال الماجي^(١): «أظهر مالك - رحمه الله - خلاف العلماء لما اختاره من التوفيق بعد الأربعة الأشهر، وأورد أقوال العلماء في ذلك بخلاف ما اختاره بأن بانقضائه الأربعة الأشهر تقع تطليقة، سواء أراد الميثة بعد ذلك أو لم يردّها، وهذا فعل منه من أهل الدين والعقل ونوسع في العلم، اهـ».

وحكى بعض شراح الحديث بعد هذه الآثار أنها قول أبي حنيفة، وقد عرفت فيه، سيؤ أن الحنفية لم يقولوا بأنها تطليقة رجعية، بل هي عددهم تطليقة بائة، قال صاحب الهداية: «فإن وطنها هي الأربعة الأشهر حدث في يومه، وزمته الكفارة: لأن الكفارة موجبة الحدث وسقط الإلزام، وإن لم يقرها حتى مضت أربعة أشهر ماتت من بتصفية، وقال الشافعي: ليس بتفريق انقاضي، قال ابن القيم^(٢): «لم يقل انه ممي نيس، بل قال: يقع رجعيًا، سواء طلق الزوج نفسه أو الحاكم، وبه قال مالك، وأحمد».

والخلاف في موضعين، أحدهما: أن القهر عده يكون قبل مضي العدد ويعدّه، وعند مصيها يوقف إلى أن يضي أو يضمن، وعندنا القهر في الأمة لا ضرر، كثنائي، أن بمضي السنة تقع انفقة بينهما ضلًا بأننا عدنا، وعده لا يكون إلا بطلاعه، أو بطلاق القاضي، ثم بسط في دلائل الفريقين.

وقال الموفق^(٣): «المؤولي إذا امتنع من العينة بعد الشرع أمر بالطلاق، فإن طلق رفع ضلّاه الذي أوقفه راحدًا كانت أو أكثر، وليس للحاكم إجباره على أكثر من طلقه، وإن امتنع من الطلاق طلق الحاكم عنه، وبهذا قال مالك، وعن أحمد رواية أخرى: «ليس للحاكم انعطاف عليه، فيجبهه ويضيق

(١) (ص ١٤١/٣٣).

(٢) فتح القدير (١١/٤٢).

(٣) (ص ١١٩/٤٧).

قَالَ مَالِكٌ، فِي الرَّجُلِ يُؤَيِّ مِنْ امْرَأَتِهِ، فَيُوقِفُ، فَيُطْلَقُ عَنْهُ
 انْقِضَاءُ الْأَرْبَعَةِ الْأَشْهُرِ. ثُمَّ يُرَاجَعُ امْرَأَتَهُ: إِنَّهُ إِنْ لَمْ يُصِبْهَا حَتَّى
 تَنْقَضِيَ عِدَّتُهَا، فَلَا سَبِيلَ لَهُ إِلَيْهَا. وَلَا رُجْعَةٌ لَهُ عَلَيْهَا، إِلَّا أَنْ
 يَكُونَ لَهُ عَذْرَاءٌ مِنْ مَوْصِيٍّ، أَوْ سَجْنٍ، أَوْ مَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ مِنَ الْمَذْرُوعِ.
 فَإِنْ ارْتَجَاعَهُ إِثَامًا ثَابِتٌ عَلَيْهَا.

عليه حتى يفي، أو يطلق، وللشافعي قولان كالروايتين. والطلاق الواجب على
 المولي رجعي، سواء أوقعه بنفسه أو منن الحاكم عليه، وبهذا قال الشافعي.
 وعن أحمد رواية أخرى أن طلاق المولي رجعي، وتطريق الحاكم بآئن.

(قال مالك في الرجل يؤي من امرأته، فيوقف) ببناء المحذور (فيطلق)
 ببناء القاعل (عند انقضاء الأربعة الأشهر) كما هو مذهب المالكية ومن وافقهم؛
 كما تقدم، والطلاق عندهم رجعي (ثم يراجع امرأته) إن أراد ذلك، فإن له
 الرجعة عندهم (إنه) أي الرجل، وهذا معونة مالك في الصورة المذكورة (إن لم
 يصيبها) أي لم يجامعها في زمان المدة (حتى تنقضي عِدَّتُهَا، فلا سبيل له إليها،
 ولا رجعة له عليها) يعني أنه إصابتها وجماعتها شرط في صحة رجوعه، وقال
 الشافعي: رجعة صحيحة، وإن لم يصيبها، قاله الباغي.

وقال الحافظ في «الفتح»^(١): ذهب الجمهور إلى أن الطلاق يكون فيه
 رجعيًا، لكن قال مالك: لا تصح رجعة إلا إن جامع في العدة، اهـ. ويمكن
 قال الأبي، وزاد. ولا يعلم أحد قاله غيره، اهـ. يعني لم يشترط لجماع في
 (عدة غير الإمام مالك - رحمه الله -.

(إلا أن يكون له عذر) مانع من الجماع (من مَوْصِيٍّ) بيان للعذر (أو سجن
 أو ما أشبه ذلك من العذر) يعني لا تخصيص للعذرين المذكورين، بل هما
 تعشيل (فإن ارتجاعه إثمًا) بالثبات (عليها) ومعتبر.

(١) فتح الباري (١/٢٦٩).

وإن مضت عدتها ثم تزوجها بعد ذلك، فإنه إن أمّ إحصائها حتى تنقضي الأربعة الأشهر، وقف أيضاً. فإن لم يهرأ دخل عليه الطلاق بالإيلاء الأول. إذا مضت الأربعة الأشهر. ولم يكن له عليها رجعة؛ لأنه تكحها.

قال الباجي^(١): ومعنى ذلك أنه إن كان له عذر من مرض أو سحر أو غيره، فإن رجعت ثابتة عليها، فإذا زال العذر بقدمه من سفره أو إفاقه من مرضه أو انطلاقه من سجنه، فمكّن شب وأبى الوطء فزق بينهما، إن كانت العدة قد انقضت، قاله مالك في «المدونة» و«المبسوط». وقال عبد الملك: وتكون يائناً من يوم انقضت العدة، قال مالك. ولا عدة عليها الآن، قال ابن القاسم. ومحل ذلك عدي أن زوجها لم يعمل بها في العدة، فإن خلاها في العدة فعليها عدة الأرواح ولا رجعة عسيها، بمنزلة رجل خلا بزوجته، ونظراً^(٢) على أنه لم يحصها، ثم عطفها فإن عسيها العدة للأرواح، لا رجعة له عليها، أنه.

(وإن مضت عدتها) يعني لم يرجع حتى باتت مضى العدة (ثم تزوجها بعد ذلك) وكانت مدة الإيلاء نافذة بأنه كان ألى منها إلى زمان ضوئل أو إلى الأبد (فإن لم يهرأ) أي لم يجد معها بعد النكاح الجديد (حتى تنقضي الأربعة الأشهر) مرة أخرى (وقف) ببناء المجهول (أيضاً) عند الحائض كالمرأة الأولى (فإن لم يهرأ) أي لم يرجع عن إيلائه إذ ذاك أيضاً (دخل عليها) بصير الثابت في المسخ الهندية، وعليه بصير تدكير في المصرية (الطلاق) الآخر تطبقة أو يطالئ انحاكم (بالإيلاء الأول) الذي كان باقياً بعد لقول المدة.

(إذا مضت الأربعة الأشهر) هذا تأكيد لقوله: حتى تنقضي الأربعة الأشهر، (ولم يكن له عليها رجعة) بعد هذا الطلاق الثاني (لأنه) كان (تكحها) بعد

(١) المسخر: (٢/٣٤)

(٢) مكفا في الأصل والطاهر: غور.

ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَنْسِفَهَا . فَلَا عِدَّةَ لَهُ عَلَيْهَا

الطلاق الأول كما جاء جديداً (ثم طلقها قبل أن يمسه) لأنه تم بصها بعد النكاح حتى حلفت الأربعة الأشهر، فهذا الطلاق الثاني وقع عليه قبل الدخول، والطلاق قبل الدخول يكون بائناً (فلا عدة له عليها) لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ خَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ لَدُنْ أَنْ يَنْصُرَهُنَّ فَأَمَّا لَكُمُ نَحْيُهُنَّ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِمْ﴾^(١).

قال المصنف^(٢) : إن الموصي إذا أبان زوجته المنقصة مدة الإيلاء بعير خلافه، فإنه إذا ساء، بانت بفسخ، أو طلاق ثلاث، أو بخلع، أو بانتقضاء عدتها من حين الطلاق الرجعي؛ لأنها صارت أجنبية عنه، فإن عاد فزوجها عاد حكم الإيلاء من حين تزوجها، واستؤنفت المدة حينئذ، وإن كان الباقي من مدة يمتهن أربعة أشهر فقد دون لم ينت حكم الإيلاء؛ لأن مدة التبريس أربعة أشهر، وإن كان أكثر من أربعة أشهر تبريس أربعة أشهر، ثم وقع لها، فوما أن بقي، أو يفتق، وإن لم يطلق طلق الحكم عليه، وهذا قول مالك.

وقال أبو حنيفة: إن كان الطلاق قبل يوم ثلاثه، لم نكحها عاد الإيلاء، وإن استوفى عدد الطلاق لم يعد الإيلاء؛ لأن حكم النكاح الأول وإن كان كالمباة، ولما ترجع إليه على طلاق ثلاث، وقال أصحاب الشافعي: يحصل من أقوال ثلاثة أقاويل، قولان كالمذهبين، وقد نال. لا يعود حكم الإيلاء، بحال، وهو قول ابن المنذر؛ لأنها صارت بحال أو ألى منه لم يصح بإلاؤه، فطلق حكم الإيلاء منها كالمطقة ثلاثاً، اهـ.

ومع «الهداية»^(٣) . من كان حلف على أربعة أشهر فقد سقطت «يمين» لأنها كانت مؤقته به، وإن كان حلف على الأبد فاليمين باقية، فإن عاد

(١) - سورة الأحزاب الآية ٥٩.

(٢) - «المعجم» (١/٥١).

(٣) - (١/٢٥٩).

وَلَا رَجْعَةَ.

قَالَ مَالِكٌ، فِي الرَّجُلِ يُؤَلِّي مِنْ امْرَأَتِهِ، فَيُؤَقِّتُ بَعْدَ الْأَرْبَعَةِ الْأَشْهُرِ، فَيُفْلِتُ، ثُمَّ يَرْتَجِعُ وَلَا يَمْسُهَا، فَتَنْقُضِي أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ قَبْلَ أَنْ تَنْقُضِي عِدَّتَهَا؛ إِنَّهُ لَا يُؤَقِّتُ، وَلَا يَقَعُ عَلَيْهِ طَلَاقٌ. وَإِنَّهُ إِذَا أَصَابَهَا قَبْلَ أَنْ تَنْقُضِي عِدَّتَهَا، كَانَ أَحَقَّ بِهَا. وَإِنْ مَضَتْ عِدَّتُهَا قَبْلَ أَنْ يُصِيبَهَا، فَلَا سَبِيلَ لَهُ إِلَيْهَا.

فتزوجها، عاد الإيلاء، فإن وطئها وإلا وقعت بمضي أربعة أشهر تطليقة أخرى؛ لأن البين باقية، فإن تزوجها ثالثاً عاد الإيلاء، ووقعت بمضي أربعة أشهر أخرى إن لم يقربها، فإن تزوجها بعد زوج آخر لم يقع بذلك الإيلاء. طلاق تشييده بطلاق عينا المنك، واليمين باقية لإطلاقها وعدم الحنث، فإن وطئها كُفِّرَ عن بعينه لوجود الحنث، اهـ.

وذكر سُورَاحُ «الهداية»^(١) في المطلقة الثلاثة خلافاً لزمز إذا بقي عنده حكم الإيلاء فيها أيضاً (ولا رجعة) لأن الطلاق قبل الدخول يكون باتناً.

(قال مالك في الرجل يؤلي من امرأته، فيؤقت) بناء المجهول (بعد الأربعة الأشهر) كما هو وظيفة المولي عند المالكية وغيرهم (فيطلق، ثم يرتجع) بالمس وغيره (ولا يمسها) أي لا يجامعها (فتنقضي أربعة أشهر قبل أن تنقضي عدتها) لطول العدة بحمل أو تأخير حبس (إنه لا يؤقت) بناء المجهول (ولا يقع عليه طلاق) آخر (وإنه إذا أصابها قبل أن تنقضي عدتها، كان أحق بها) لصحة الرجوع بالجماع في العدة (وإن مضت عدتها قبل أن يصيبها، فلا سبيل له إليها) حكماً في الهندية وأكثر المصرية، وفي بعضها «عليها» لما تقدم قريباً من أن الجماع في العدة شرط لصحة الرجوع عند الإمام مالك، فإن لم يجامع في العدة فلا يصح الرجوع عدو.

(١) انظر: فتح القدير (٤/١٧)

وَهَذَا أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي ذَلِكَ.

(قال مالك: وهذا) التفصيل المذكور (أحسن ما سمعت في ذلك) قال (الشافعي^(١)) وهذا كما قال: إنه إذا طلق عايه لامتناعه من التقيّة، فارتجع في العدة، فإنه لا بُدَّ لَهُ، مرة أخرى غير التوقيف، الأول: رَأَى يَطْلُقُ عَنْهُ طَلَقٌ آخَرٌ، وإنما يكمن أمره مراعى، فإن سئل في العدة صحت الرجعة، وبطل الإيلاء، نحو حود الحث فيه، وإن لم يطل في العدة مع ارتفاع أحواله، بطلت الرجعة.

وقال الشافعي: إن راجع في العدة، فبضت أربعة أشهر، ولم يطل، وقب مرة أخرى، فإن فاء، وإلا طلق عليه طلقة بائنة، فإن ارتجع وفعل، فبضت ثلاث من التوقيف والطلاق، حتى يكمل ماله فيه من الطلاق، اهـ.

ومذهب أحمد في ذلك موافق للشافعي كما صرح به العوفي^(٢)، إذ قال: إذا طلق دون الثلاث، فراجعها في عدتها استؤنفت العدة من حين رجعه. فإن كان الباقي منها أقل من أربعة أشهر بسط الإيلاء، وإن كان أكثر منها فزنط به أربعة أشهر، ثم وقفاء ليبي، أو يظن، ثم يكون الحكم هاهنا كالحكم في وقته الأول. فإن طلق أو طلق الحاكم عليه واحدة، ثم راجع وقد بقي من مدة الإيلاء، أكثر من أربعة أشهر، انظرناه أربعة أشهر، ثم طوئب بالعينة أو الطلاق، فإن طلق فقد كملت الثلاث وحرمت عليه، وهذا مذهب الشافعي، اهـ.

قلت: وكذلك عند الحنفية ينكر الطلاق إلا أن الطلاق عندهم بائن، كما تنص في محله، فبذار الحكم عندهم على التزوج الجديد محل الرجوع، كما تقدم قريباً في كلام صاحب الهداية من قوة، فإن عاد فنزوجه، عاد الإيلاء، فإن وطئها ولا وقع يمضي أربعة أشهر أخرى.

(١) التفتي، (٣١/١)

(٢) المعري، (١١/١)

قَالَ مَالِكٌ، فِي الرَّجُلِ يُؤَلِّي مِنْ أَمْرَاتِهِ، ثُمَّ يُطَلِّقُهَا، فَتَنْقُضِي الْأَرْبَعَةَ الْأَشْهُرَ قَبْلَ انْقِضَاءِ هَذِهِ الطَّلَاقِ. قَالَ: هُمَا تَطْلِيقَتَانِ. إِنْ هُوَ وَقَفَ وَلَمْ يَمُرَّ. وَإِنْ مَضَتْ عِدَّةُ الطَّلَاقِ قَبْلَ الْأَرْبَعَةِ الْأَشْهُرِ، فَلَيْسَ الْإِبْلَاءُ بِطَّلَاقٍ. وَذَلِكَ أَنَّ الْأَرْبَعَةَ الْأَشْهُرَ الَّتِي كَانَتْ تَوْقُفُ بَعْدَهَا، مَضَتْ وَلَيْسَتْ لَهُ، يَوْمَئِذٍ، بِأَمْرَأَةٍ.

(قال مالك في الرجل يؤلي من امرأته، ثم يطلقها) طلاقاً رجعيّاً مستأنفاً في مدة الإيلاء (لتنقضي الأربعة الأشهر) التي هي مدة التريص (قبل انقضاء عدة الطلاق) المستأنف (قال) مالك في الصورة المذكورة (هما تطليقتان) مستملتان لكن كون الإيلاء إذ ذاك مشروطاً بشرطين: أحدهما: بوقفه المرأة، والثاني: تنقضي مدة التريص قبل انقضاء عدة الطلاق.

ولذا بينهما بقوله: (إن هو) الرجل (وقف) عند الحاكم (ولم يفر) فيطلق مر أو يطلق عليه الحاكم.

(وإن مضت عدة الطلاق) أي انقضت عدتها من الطلاق المستأنف (قبل الأربعة الأشهر، فليس) يكون (الإيلاء) حينئذ (بطلاق) لأن المرأة صارت في حق الرجل المولي أجنبية بإنقضاء العدة، ولذا قال: (وذلك) أي دليل أن الإيلاء لا يكون حينئذ طلاقاً (أن الأربعة الأشهر) يعني مدة التريص (التي كان) الرجل (يوقف بعدها مضت، وليست) الواو حالية أي لم يبق المرأة (له يومئذ بمرأة).

قال الباجي^(١): وهذا كما قال: إن المولي منها يصح إيفاع الطلاق عليها، لأنها زوجته، ولا يبطل طلاقه حكم الأشهر، لأنه طلاق رجعي يلحق فيه الطلاق والظهار، فلمحق به حكم الإيلاء، فإذا انقضت الأشهر، وهي في حديثها أنها توقفه إن شاءت، فإن فاء فحكم الفية أن يطلق، فإن لم يفر طلفت عليه بالإيلاء، وكانت مع الطلقة التي أرفعها تطليقتين على ما ذكر، قال في

(١) المصنف (١/٣٥).

قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَطْأَ امْرَأَتَهُ يَوْمًا أَوْ شَهْرًا، ثُمَّ مَكَثَ حَتَّى يَنْقَضِيَ أَكْثَرُ مِنَ الْأَرْبَعَةِ الْأَشْهُرِ، فَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إِبْلَاءً، وَإِنَّمَا يَوْقِفُ فِي الْإِبْلَاءِ.....

(المبرط): فإذا أوقفه الإمام فلا بد أن يفيء أو يطلق بعد، ولا يجزئ عنه ما مضى من الطلاق، اهـ.

قلت: فإن شاء يكون رجوعاً عن الطلاق المستأنف أيضاً؛ لأنه رجعي، قال الواحي: وقوله: فإن مضت عدة الطلاق، يريد أن الطلاق، الذي أوقفه إن انقضت عدته قبل إنقضاء الأشهر، فقد بطل حكم الأشهر؛ لأنها قد بانت منه، ولم يبق لها عليه حق مطالبة بوطء، ولذا قال: وليست له بامراء، اهـ.

وتقدم قريباً في كلام الموقوف، أن المولي إذا أبان زوجته انتقضت مدة الإيلاء بخير خلاف تعذبه، سواء بانت بانقضاء عدتها من الطلاق الرجعي أو غيره.

وقال محمد في كتاب الآثار^(١): أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال: إذا كلى الرجل من امرأت ثم طلقها، فالطلاق يهزم الإيلاء، وأخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن الشعبي قال: [إذا] كلى الرجل من امرأته ثم طلقها، فهما كغيرهما رهان، إن جاوزت الأربعة الأشهر وهي في شيء من عتقها، وقعت نظيفة الإيلاء مع التطليقة التي طلق. وإن انقضت العدة قبل أن يجهي، وقت الأربعة الأشهر سقط الإيلاء، قال محمد: فقلت لأبي حنيفة: بأي القولين نأخذ؟ قال: بقول الشعبي، قال محمد: وبه نأخذ، اهـ.

(قال مالك: ومن حلف أن لا يطأ امرأته يوماً أو شهراً) مثلاً (ثم مكث) عن الوطء (حتى ينقضي أكثر من الأربعة الأشهر، فلا يكون ذلك إيلاء) لأن شرط الإيلاء الحلف على أربعة أشهر عند الحنفية، وعلى أكثر منها عند الأئمة الثلاثة (إنما يوقف) عند الحاكم (في الإيلاء) هكذا في النسخ المصرية وهامش

مَنْ خَلَفَ عَلَى أَكْثَرِ مِنَ الثَّوْبَيْنِ الْأَشْهُرِ، فَأَمَّا مَنْ خَلَفَ أَنْ لَا يَقْلُ
امْرَأَتَهُ ثَرْبَةَ أَشْهُرٍ، أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، فَلَا أَرَى عَلَيْهِ إِيلَاءٌ، لِأَنَّهُ إِذَا
جَاءَ الْأَجَلَ الَّذِي يُوَفَّقُ عِنْدَهُ، خَرَجَ مِنْ نَيْبِهِ، وَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ
وُفْقٌ.

قَالَ مَالِكٌ: مَنْ خَلَفَ لِامْرَأَتِهِ أَنْ لَا يَطْلُقَهَا حَتَّى تَقْطَعَ وَلَدَهَا.
فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَكُونُ إِيلَاءً.

الصحاح الهندية، وقما في متوننا هذه إيلاء الإيلاء (من حلف على) ترك الوطء، (أكثر
من الأربعة أشهر، فأما من حلف أن لا يوطئ امرأته أربعة أشهر، أو أنقض من ذلك،
فلا أرى عليه، إيلاء؛ لأنه إذا جاء الأجل الذي يوفق عنده وهو بعد أربعة أشهر
(خرج من نيبه) تمام مدة الحلف (ولم يكن عليه رفق) أي، حبس إلى ذلك، كما
نقنم في الشروط الثاني من شرائط الإيلاء في كلام الموفق في أول الباب، بعد.

(قال مالك: ومن حلف لاسرائه أن لا يوطئها حتى تقطم ولدها) فطام
العسي: فصلته عن أمه، يقال: فصلت الأم ولدها عطية ساكر فطاماً، فهو
فطيم، كذا في المختار، مسحاج (فإن ذلك لا يكون إيلاء) قال البيهقي (١).
ومعنى ذلك أنه ليس بالإيلاء الذي يثبت به حكم الإيلاء من توقيف الزوج عند
انقضاء أربعة أشهر، وإن كان اسم الإيلاء يقع عليه؛ لأنه لا خلاف أنه حصص
من جهة اللغة، إلا أن السرتي الذي يلزمه التوقيف هو الذي وجد منه الإيلاء
الشرعي، وهو قول مالك وأحد قولنا المشاهير، وأما قول آخر: إنه سوب، ولا
اعتبار برضاخ الولد. وبه قال أبو حنيفة.

والدليل على ما نقوله أن الإيلاء الشرعي تعتبر به بعد قررها الشرع عن
أن يكون التحالف إنما قصد الإضرار بالزوجة في ذلك، لأنه تعالى قد منع من
إسناد النساء على وجه الإضرار بهن، فقال عز اسمه: **وَلَا تُكْرِهْنَ أَنْ يَمْسَا**

وَقَدْ بَلَغَنِي أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ شَبِلَ عَنْ ذَلِكَ، فَلَمْ يَزِدْ إِلَّا.

لَقَعْنَهُ^(١) وَرَوَى عَنْ النَّبِيِّ نَحْنُ أَنَّهُ قَالَ: «لَعَدَ هَسْبَتُ بْنُ أَنَسٍ عَنِ الْمَعْبِلَةِ^(٢) حَتَّى ذَكَرَتْ أَنَّ فَارِسَ وَابْنَهُ نَعَلَهُ نَبِيٌّ بِقَوْلِهِ هَذَا عَلَى أَنَّهُ مِمَّا يَحَافِ ضَرَرَهُ، وَإِذَا تَرَكَ النَّبِيَّ عَنْهُ عَلَى وَجْهِهِ التَّوَكُّيدُ لَأَنَّهُ ضَرَرَهُ لَيْسَ بِإِلَافٍ، إِنْ تَوَقَّعْتُ فِي أَوَّلِ الْبَابِ اخْتِلَافَ الْعُلَمَاءِ فِي ذَلِكَ، مِنْ أَهْلِ الْأَمْوَاقِ^(٣) وَأَنَا، عَمُومُ الْآيَةِ؛ لِأَنَّهُ مَانِعٌ لِنَفْسٍ مِنْ حَمْدِهَا يَبِيحُ، فَكَانَ مُوَلِّياً كَحَالِ الْمَنْصُوبِ، يَحْقِيقُهُ أَنَّ حُكْمَ الْإِلَافِ يَنْبَغِي لِلْعَمَلِ الزَّوْجَةِ، فَيَجِبُ أَنْ يَنْبَغِي سَوَاءُ فَضْدِ الْإِضْرَارِ أَوْ لَمْ يَقْصِدْ، كَالْمَنْصُوبِ، بِمَوْنِهَا وَانْتِلَافِ مَالِهَا، وَلِأَنَّ انْطِلَافَ وَإِظْهَارَ وَسْطِ الْأَحَادِ سَوَاءٌ فِي الرِّضَى وَالْمَنْصُوبِ، فَكَذَلِكَ الْإِلَافُ، وَلِأَنَّ حُكْمَ الْبَيْعِ فِي التَّكْهَامَةِ وَغَيْرِهَا سَوَاءٌ فِي الرِّضَى وَالْمَنْصُوبِ، فَكَذَلِكَ فِي الْإِلَافِ، إِنْ تَوَقَّعْتُ^(٤)».

(قَالَ مَالِكٌ) ذَكَرَ تَقْوِيَةُ ثَقُوفُهُ الْمَذْكُورَ سَابِقاً (وَقَدْ بَلَغَنِي) سَيَّأَنِي وَصْنَهُ (أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (شَبِلَ) سَاءَ الْمَجْهُولِ (عَنِ ذَلِكَ) أَيِ الْحَلْفِ عَلَى تَرْكِ الْوُطْءِ مِلَّةَ الرِّجَالِ (فَلَمْ يَزِدْ إِلَّا) رَوَى عَنْهُ الْوَزَائِدُ^(٥) عَنْ سَعِيدِ بْنِ حَبِيبٍ قَالَ: «قَالَ رَجُلٌ عَلِيّاً: رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فَقَالَ: إِنِّي حَلَفْتُ أَنْ لَا أَتِيَ امْرَأَتِي سَتِينًا، فَقَالَ: إِنِّي أَبْرَأُكَ فَمَا أَيْتُكَ، فَقَالَ: حَلَفْتُ مِنْ أَجْلِ أَنْهَا تَرْضَعُ بَنِيَّ هَذَا؟» قَالَ: فَلَا إِدْرَأُ، كَذَا فِي دَلَالَتِهِ.

وَقَالَ لِسِيرَتِي فِي «الْأَنْدَلُسِ^(٦)»: أَخْرَجَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ وَعَبْدُ بْنُ حَمَلٍ وَالْبَيْهَقِيُّ

(١) سورة البقرة: الآية ٢٣١

(٢) المَعْبِلَةُ: وَطْءُ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ فِي حَالِ الرِّضَا، كَمَا فِي «دَلَالَةِ الْفَائِزَةِ» (١٧/١٠٨).

(٣) انظر: «الْمَنْصُوبُ» (١١/٣٦).

(٤) «حَبَسَ عَنِ الرِّضَا» (١٦/٤٤٦).

(٥) (٦١٢/٨).

(٧) باب إيلاء العبد

حدثني يحيى بن عمار عن مالك أنه سأل ابن شهاب عن إيلاء العبد؟ فقال: هو نحو إيلاء الحر. وهو عليه واجب. وإيلاء العبد شهران.

عن عطية بن حبيب قال: ماتت أم عبي بيني وبينه فراقه، فحلف أبي أن لا يفا أمي حتى تفضي، فمضى أربعة أشهر، فقالوا: قد بانت منك، فأبى علياً، فقال: إن كنت حللت علي نضرة فقد بانت منك وإلا لا، وأخرج أيضاً عنه بطريق، وكنا البيهقي^(١) هـ.

(٧) باب إيلاء العبد

كذا بالأفراد في النسخ الهندية، وأكثر المصرية، وفي بعضها العبد بالجمع.

(مالك أنه سأل ابن شهاب) الزهري (عن إيلاء العبد؟) فقال: أي أحاب الزهري (هو نحو إيلاء الحر) في اللزوم (وهو) أي الحنف (عليه واجب) أي لازم، قال الباغي^(٢): يريد أنه نحو إيلاء الحر في لزومه حكم الأيمان واعتباره مدة التبرص والتوقيف عند انقضائها مع بقاء البمين، فإن فاء وإلا طلق عليه، هـ. قلت: ويصح الطلاق بسفي المدة عند الحنفية كالحر كما تقدم الخلاف في الحر.

(وإيلاء العبد شهران) قال الباغي: هو قول مالك سواء كان تحت الأمة أو الحرة، وقال أبو حنيفة: إيلاء العبد من الحرية أربعة أشهر، ومن الأمة شهران، وقال الشافعي: إيلاءه متعماً أربعة أشهر، والدليل على ما نقوله ما استدلل به

(١) السنن الكبرى (٧/٢٨٣)

(٢) المستدرك (٤/٣٧).

(أ) باب طهار الحر

انقضى أبو محمد أن مدة الإيلاء ينصق بها حكم النسيئة، فوجب أن لا يسأري
بب البحر المبدئ أصل ذلك الطلاق، اهـ.

قال الشافعي^(١) مدة الإيلاء في حق الأحرار والعبيد والمستسلمين وأهل
البيعة سواء، ولا فرق بين الحرية والأمة والعساسة والخدمية والصغيرة والكبيرة في
طاهر سابع، وهو قول الشافعي وابن المنذر، وعن أحمد ورواية الحزن، أن
مدة إيلاء العبد شهران، وهو أشهر أبي بكر، وقول عطاء والزهري ومالك
والشافعي لأنهم علموا النصف في إطلاقه وعدم المنكوحات، فكانت في مدة
الإيلاء، وقال أحمد والشافعي قبلًا من الأمة شهران، ومن الحرية أربعة،
وقال الشافعي: إيلاء الأمة نصف إيلاء الحرية، وهو قول أبي حنيفة، اهـ.

وما في مال برقاني^(٢) من موافقة أبي حنيفة والشافعي في ذلك ليس
بصحيح، قال صاحب "الهداية"^(٣) مدة إيلاء الأمة شهران، لأن هذه مدة
فرت أصلًا للبرقة فتشعبت بأربع مدة العدة، اهـ.

(أ) طهار الحر

فيه بالحر أنه في طهار الحر والعبد من الاختلاف في بعض القروم،
ويأتي طهار العبد قريبًا

والطهر بكسر الظاء، المستحب منه مصدر طاهر مدحمة من الطهر، قال
الحافظ^(٤) الطهر قول الرجل لامرأته: أنت على طهر أمي، وإسا خير
الطهر بذلك دون سائر وأعضاء لأنه محل التركوب، عارًا، وإذ كان سمي

(١) المجموع (١٠/٣٠٠)

(٢) شرح الرافعي (٣/١٧١)

(٣) (٥/٢٦٠)

(٤) فتح الباري (٤/٤٣٩)

المركوب ظهرأ، فبطلت الزوجة بذلك، لأنها مركوب الرجل، اهـ.

وقال ابن الهمام^(١)، وقيل: الظهر منها مجاز عن البطن، لأنه إما يركب البطن، فكظهر أمي أي كظهرها بحلاقة المجاورة، ولأنه عمود، لكن لا يظهر ما هو المصروف عن الحقيقة من النكاح، وقيل: غمر الظهر لأن إتيان المرأة من ظهرها كان حراماً، وإتيان أمه من ظهرها أحرم، ذكر تنظيف.

وقال الزرقاني^(٢)، قل: مأخوذ من الظهر لأن البطن مركوب، وهو غالباً إنما يكون على الظهر يؤيده أن عادة كثير من العرب وغيرهم إتيان النساء من قبل ظهورهن، وتم تكن الأنصار تفعل غير استقاء للحياء وطلباً للستر وكراهة لاجتماع الزوجين حيثك والاطلاع على العورات، والمهاجرون بأنوفهم من قبل الوجه، فزوج مهاجر من أنصارية، فراودها على ذلك فاستنعت، فأبى الله: **وَمَا تَزْنِ أَنْ تَزْنَ فَلَئِنْ تَزْنَيْتِ لَتَكُونِ مِنَ الْهَاجِرَاتِ** الآية على أحد الوجوه في نزولها، اهـ.

قال الموفق^(٣)، في هذه المسألة فصول خمسة: أحدها: أنه متى شبَّ مرأته بمن تحرم عليه على التأييد، فقال: أبى علي كظهر أمي أو أخبي، فهو مظلم، وهذا على ثلاثة أصرب.

أحدها: أن يقول: أنت علي كظهر أمي، فهذا ظاهر إجماعاً، قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن مصرح بظهور، أنت علي كظهر أمي.

الضرب الثاني: أن يُبَيِّنَها بظهر من تحريم عليه من ذوي رحمه، كجدته وعمته وخالته وأخته، فهذا ظاهر في قول أكثر أهل العلم، منهم الحسن وعطاء وحابر بن زياد والنسيمي والنخعي والزهري والثوري والأوزاعي ومالك وإسحاق

(١) فتح القدير (٤/٨٥).

(٢) شرح الزرقاني، (٢/١٧٧).

(٣) المعجم، (١١/٥٧).

وأبو عبيد وأبو ثور وأصحاب الرأي، وهو جديد ثوري الشافعي، وفاء، في القديم: لا يكون ظهاراً إلا بأم أو جدة؛ لأنها أياً أم، لأن اللفظ الذي ورد به لقرآن مختص بالأم، وإذا عدل عنه لم يتعلق به ما أوجه الله تعالى به.

ولما: أنهم محرمات بالقراءة فاشبههن الأم، فأما الآية، فقد قال فيها: ﴿وَأَيْتُمُ يَتَوَلَّوْنَ مَحْكَوًّا مِنْ الْقَوْلِ وَزُورًا﴾^(١) وهذا موجود في مسألتنا فحري محراه.

للضرب الثالث: أن يشبهها بظهر من تحرم عليه على التأبيد سوى الأقارب، كالأمهات المرضعات، والأخوات من الرضاعة، وحلاتل الآماء والأبناء، وأمهات النساء، والبرائب اللاتي دخلن بهن، فهذا ظهار أيضاً، والخلاف فيها كانهي فيها، ووجه المذهبين ما تقدم.

وفان الباجي^(٢): قال: إذا سقته بظهر غير الأم مثل أن يقول: أنت علي كظهر فلانة، فلا يغلو أن تكون المرأة المذكورة من ذوي محارمه، أو أجنبية، فإن كانت من ذوي محارمه، فهو مظاهر في قول مالك، وإن كانت أجنبية، فسأني بأنه قريباً.

المصل الثاني: إذا شبهها بظهر من تحرم عليه تحريماً مؤلفاً، كانت امرأته وصحتها أو الأجنبية، فمن أحمد فيه روايتان، [جداهما]: أنه ظاهر، وهو اختيار الخرفي، وقول أصحاب مالك، والثانية: ليس بظاهر؛ لأنها غير محرمة على التأبيد، وقال الباجي: وإن كتب أجنبية، فقد قال مالك: هو مظاهر، كان له زوج أم لا، وقال عبد الملك: يكون طلاقاً، وقال أبو حنيفة والشافعي: لا يكون طلاقاً ولا ظهاراً، انتهى.

(١) سورة المائدة: الآية ٢.

(٢) المغني (٤)، ٣٩.

وإن شئها ظهر أبه أو غيره من الرجال، أو قال: كظمير الهمزة، أو
أنت كالميتة، ففي ذلك كله رأتني إحداهما: أنه غفار، وهذا قد ابن
القاسم صاحب مآلك بعد إذا قال: أنت عسى كظمير أمي، وزوي ذلك عن
حاتم بن زيد، والرواية الثانية: ليس بغفار، وهو قول أكثر العلماء؛ لأنه يشبه
بما ليس بمحل للألزام، أشبه بما لو قال: أنت علي مآلك زيد.

وفي «نقد المختار»^(١) عن «البدائع» من شرائط الظهار كون المتطهر به
من نفس النساء، حتى لا يشبهها بغيره أبه أو ابنته ثم يصح: أنه إذا عرف
بالشرح، والشرح بما ورد في النساء انتهى.

قال الموفق^(٢): فإذا قال: أنت عدي أو مكي أو معي كظمير أمي كان
ظهاراً معتزلاً عتيحاً، لأن هذه الألفاظ هي أسماء، وإن قال: جمدانك، أو زلزل، أو
جسديك، أو تأنت كظمير أمي كان غفاراً، وإذا قال: أنت علي كأمي، أو منال
أمي، أو بويء به الغفار، فهو ظهار، في قول عامة العلماء، منهم أبو حنيفة
وصاحبه، والشافعي وإسحاق، لأن بويء به تكراهه والتوضيح، أو أنها متبها في
الكر أو الصفة، وليس بظهار، والقول بكونه مني يمتنع.

والأطلق، فقال أبو بكر: هو صريح في الظهار، وهو قول مالك ومحمد بن
الحسن، وقال ابن أبي موسى: فيه رواية: ظهرياً أنه ليس بظهار، مني بنوعه،
وهو قول أبي حنيفة والشافعي، لأن هذا اللفظ يستعمل في الزنا أمة أكثر مما
يستعمل في النكاح، وقد قام بصرف إليه معنى كذا: إذا أطلق

رفق المصحح^(٣)، إن قال: أنت علي كأمي، فقد قال مآلك، وهو مظهر،
قال أبو القاسم: كانت «ب» نوناً لا.

(١) (٢١٣/٣)

(٢) «المعجم» (١/١٠١) (١٠١)

(٣) «المعجم» (١/٢٩)

١٤٤٠/٢٠ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ، عَنْ سَعِيدٍ

قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ: وَكَذَلِكَ ابْنُ ذَرٍّ. أَنْتَ أَمْسِي، خِلَافَ لَأَمْسِي حَبِيبَهُ
وَالشَّافِعِيُّ فِي قَوْلَيْهِمَا أَنَّ لَمْ يَمُؤْ الظُّهَارُ، فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى أَنْتَ وَالْكَرَامَةُ
انْتَهَى

الفصل الثالث: إِذَا قَالَ: أَنْتَ عَلَيَّ حَرَامٌ، فَلَا يَتَوَيَّ الظُّهْرُ فَهُوَ ظَنُّهُ، فِي
قَوْلِهِ: خَاصُّهُمْ وَهُوَ يَقُولُ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ، وَبِسَطِ الشَّافِعِيِّ اخْتِلَافَ فُرُوحِ
الْمَالِكِيَّةِ فِي ذَلِكَ.

الرابع: ثُمَّ إِذَا شَاءَ حَصَوْنَ مِنْ مِرَاتِهِ يَظْهَرُ أَمَّهُ أَوْ سَطَوِ مِنْ أَنْصَابِهَا، فَهِيَ
مُطَاهَرَةٌ، فَإِنْ قَالَ: مَرَجَاكَ أَوْ طَهَّرَكَ أَوْ رَأْسَكَ أَوْ جِلْدَكَ عَلَيَّ كَظْهَرِ أَمِّي أَوْ
مَدْيَا أَوْ رَأْسِي فَهُوَ مُطَاهَرٌ، وَبِهَذَا قَالَ مَالِكٌ. وَبِهِ يَحْسِبُ الشَّافِعِيُّ، وَهِيَ أَحَدُ
رَوَايَةِ أُخْرَى: لَيْسَ سَطَاظُهُ عَنِّي يُشَبِّهُ حَسْلَةَ امْرَأَةٍ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: بِنِ شَبَّهَهَا
مِمَّا يَحْرُمُ النَّظَرُ إِلَيْهِ مِنَ الْأَمِّ، كَالْفُرْجِ وَالنَّاحِدِ وَمِجْوَسَاتِهَا فَهِيَ مُطَاهَرَةٌ، وَإِنْ لَمْ
يَحْرُمِ النَّظَرُ إِلَيْهِ كَالرَّأْسِ وَالْوَجْهِ لَمْ يَكُنْ مُطَاهَرًا.

وَقَالَ السَّاحِبِيُّ^(١): بِنِ شَبَّهَ امْرَأَتَهُ بِعَصَا مِنْ أَمٍّ مِثْلُ أَوْ يَقُولُ: أَنْتَ عَمِّي
كِرَاسٍ أَمِّي أَوْ يَقُولُ كَاجِلِي أَوْ التَّخَمُّ أَوْ التَّعْضُدُ، فَبِنِ «الْمَدْوُونَةِ» يَكُونُ مُطَاهَرًا
مِنْ هَذِهِ قَوْلُهُ، وَإِذَا عَلَيَّ، فَغَيْرُ الظُّهْرِ بِغَيْرِ الْأَمِّ مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: أَنْتَ عَمِّي كِرَاسٍ
وَلِلَّانَةِ أَوْ بَدَنًا، فَهُوَ مُطَاهَرٌ مِمَّا يَصَافُ بِهِ ذَاتُ حَرَمٍ بِسَبِّ أَوْ صِهْرٍ أَوْ وَهْدَانٍ
أَوْ أَجِيْبَةٍ، أَوْ مُخْتَصَرًا.

الخامس: أَنَّ احْتِظَارَ يَحْرُمُ عَلَيْهِ وَطْءَ امْرَأَتِهِ قُلُوبَ أَنْ يَكْفُرَ، وَلَيْسَ فِي
ذَلِكَ اخْتِلَافٌ إِذَا كَرِهَتْ الْكَافِرَةُ حَتْفًا أَوْ صِهْرًا، وَأَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ
التَّكْفِيرَ بِالْإِطْعَامِ مِنْ ذَلِكَ، وَبِنِ يَحْسِبُ الْكَلَامَ عَلَى ذَلِكَ فِي حَدِيثِهِ هـ

١٤٤٠/٢٠ - (مَالِكٌ عَنْ سَعِيدٍ) يَكْسِرُ الْعَبِيرَ الْمَهْمَدَةَ، وَقِيلَ يَسْكُونُهَا

(١) السَّاحِبِيُّ (١٣٨٦).

ابن عمرو بن سليم الرزقي؛ أَنَّهُ سَأَلَ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ، عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَةً، إِنَّ هُوَ تَزَوَّجَهَا. فَقَالَ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ: إِنَّ رَجُلًا جَعَلَ امْرَأَةً عَلَيْهِ كَظْهَرِ أُمِّهِ، إِنَّ هُوَ تَزَوَّجَهَا. فَأَمْرُهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، إِنَّ هُوَ تَزَوَّجَهَا، أَنْ لَا يَقْرُبَهَا، حَتَّى يُكْفَرَ كَفَارَةَ الْمَنَظَّاهِرِ.

إياها، وفيمن اسمه سعيد ذكره الحافظ في التمهيد^(١) وقال: قال البخاري: قيل: اسمه سعد (ابن عمرو) يفتح العين (ابن سليم) بضم السين المهملة (الرزقي) بضم الزاي وفتح الراء وبالقاف الأنصاري وثقه ابن معين وابن حبان، وقال: مات سنة ١٣٤ هـ. (أنه سأل القاسم بن محمد) بن أبي بكر (عن رجل طلق امرأة إن هو تزوجها) يعني علق طلاقها على تزوجه إياها (فقال القاسم بن محمد) قال البيهقي: هذا منقطع، فإن القاسم بن محمد أم يدره عمر - رضي الله عنه - (إن رجلاً جعل امرأة عليه كظهر أمه إن هو تزوجها) يعني كان رجل علق زواجها على تزوجه إياها (فأمره عمر بن الخطاب) - رضي الله عنه - (إن هو تزوجها لا يقربها حتى يكفر كفارة المنظاهر) يعني جأوه القاسم بما روي عن عمر - رضي الله عنه - في مسألة الظهار، ففسر تعليق الطلاق على تعليق الظهار في المزمع بجامع ما بينهما من تحريم المرأة.

وهنا مسألان: إحداهما: مسألة الطلاق، والثانية: مسألة الظهار، أما الأولى: فإن العلماء كافة أجمعوا على أنه لا يقع طلاق الناجز على الأجنبية، وأما تعليق الطلاق فقد قال الحافظ في الفتح^(٢): هي من المسائل الخلافية الشهيرة والعمياء فيه مذاهب، الوقوع مطلقاً، وعدم الوقوع مطلقاً، والتفصيل بين ما إذا عين أو غمض، ومنهم من توقف، فقال بعدم الوانوح الجدهرو، وهو

(١) التمهيد (ص ١٥٤)

(٢) فتح الباري (٩/٢٨٦).

فقال الشافعي وأحمد وإسحاق وداود وأتباعهم وجمهور أصحاب الحديث، وقال بالرفوع مطلقاً أبو حنيفة وأصحابه، وقال بالتفصيل ربيعة والثوري والليث والأوزاعي وابن أبي ليلى، ومن قبلهم ابن مسعود وأتباعه. وبه قال مالك في المشهور عنه، وعنه عام الرفوع مطلقاً، وهو عمّن، وعن ابن القاسم مثله، وعنه أنه توقف، وكذا عن الثوري وأبي عبد.

وقال جمهور المالكية بالتفصيل، فإن سعى امرأة أو طائفة أو قبيلة أو مكاناً أو زماناً يذكر أن يعرض إليه ليرمه الطلاقي والعتيق، وجاء عن عطاء مذهب آخر مفصّل بين أن يشترط ذلك في عقد النكاح أمراً أو لا، فإن شرطه لم يصح تزويج من عندها، والأصح أخرجه عن أي شيء اهـ.

وقال الموفق^(١): اختلفت الروايات عن أحمد في هاتين المسألتين يعني مسألة الطلاقي أو العتيق، فعمد: لا يصح طلاق ولا عتيق، روي هذا عن ابن عباس. وبه قال سعيد بن المسيب وعطاء والحسن وعروة وجابر والشافعي وأبو ثور وابن المنذر. ورواه الثرمذي عن علي وجابر بن عبد الله وسعيد بن جابر وعمي بن العيص وشونج. وقال: هو قول أكثر أهل العلم، وهي مختار الموفق.

والرواية الثانية عن أحمد، وهي مختار الخرفي، أنه يصح في العتيق ولا يصح في الطلاق، قال في رواية أبي طالب: إذا قال: إن أشتريت هذا الغلام فهو حرّ، فاشتره عتيق، وإن قال: إن تزوجت فلانة فهي طالق، فهذا عمر الطلاق، وقال أبو بكر في كتاب الشافعي: لا يختلف قول أبي عبد الله أن الطلاق إذا وقع قبل النكاح لا يقع، وأن العتيق يقع إلا ما روى محمد بن الحسن بن هارون، في العتيق أنه لا يقع، وما أورد إلا خطأ، كذلك سمعت الخلّك، وعن أحمد - رحمه الله - ما يدل على وقوع الطلاقي والعتيق، وهو

(١) (الموفق/١٣) (٤٨٨).

قوله الثوري وأصحاب الرأي؛ لأنه يصح تعاقبه على الأخطار، فصيح تعليفه على حديث العلق كالفوصة والشار والنجيب، وقال مالك: إن محض حبساً من لأحداس أو عبداً بعينه على إذا دلّكه، اهـ.

وأخرج محمد في «موطئه» عن ابن عمر: رضي الله عنهما - أنه كان يقول: إذا قال الرجل: إذا نكحت فلانة فهي طالق، فهي كذلك إذا نكحها، قال محمد: وهذا باطل، وهو قول أبي حنيفة، وهي التعليق المصحح^(١) به قال طائفة من السلف، فأخرج ابن أبي شيبة عن سالم بن عبد الله بن عمر والناسم بن محمد وعمر بن حمد المرير وعاصم الشعمي وإبراهيم النخعي والأسود بن يزيد وأبي بكر بن عبد الرحمن وأبي بكر بن عمرو بن حزم والزهرى ومكحول الشامي في رجل قال: إن تزوجت فلانة فهي طالق، أو كل امرأة أتزوجها فهي طالق قالوا: هو كما قال، اهـ.

وأما المسألة الثالثة: فقد قال الحنفى: إذا قال لامرأة أجنبية: أنت على كظهر أمي لم يطلما إن تزوجها حتى يأتي بالكفارة، قال الحنفى^(٢): وجبته أن يظهر من الأجنبية بصح سواء قال ذلك لامرأة بعينها، أو قال: كل النساء على كظهر أمي، وسواء أوقعه مطلقاً أو عطفه على التزويج، فقال: كل امرأة أتزوجها فهي على كظهر أمي. وسنرى تزويج التي طاهر منها لم يطلما حتى يكفر، يروى نحو هذا عن عمر - رضي الله عنه -، وبه قال سعيد بن المسيب وعروة وعطاء والحسن ومالك وإسحاق. ويحتمل أن لا يثبت حكم الظهار قبل التزويج، وهو قول الثوري وأبي حنيفة والثوري، ويرى ذلك عن ابن عباس، لقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِنُسْبِهِمْ﴾^(٣) الآية، اهـ.

(١) (٥١٨، ٥١٩).

(٢) «المنها» (٧٥/١١).

(٣) سورة أسحاطة: الآية ٢.

قلت : هكذا قال الشافعي ، ولم يصب من نقل المذهب ، وإن ذهب مالك ليس حواقي لمذهب أحمد في ذلك ، بل يصح الظاهر عنده في التخيير لا في التنجيز ، كما سيأتي في الأثر الآتي من كلام الباجي ، وكذا ما حكى من نوافذ الشافعي وأبي حنيفة في ذلك ، وليس بذلك فإن محمداً - رحمه الله - أخرج في أمولته^(١) أثر عمر - رضي الله عنه - المذكور في الباب بهذا السند عن أنس أنه قال : إن تزوجها فلا نفقة فقال : إن قلت : إن تزوجت فلانة فهي عتيق كظهور أبي - قال : إن تزوجها فلا نفقة حتى تكفر . قال محمد : وهذا ناحي ، وهو قول أبي حنيفة يكون مظاهراً متى إذا تزوجها فلا نفقة حتى يكفر .

وقال ابن رشد^(٢) : وأما هل من شرط الظاهر كون المظاهر منها في المحنة؟ فذهب مالك أن ذلك ليس بشرط ، وأن من عتق امرأة بعينها ، فظاهر منها بشرط التزويج كان مظاهراً منها ، ركذبت إن لم يعبر ، وقال : كل امرأة أتزوجها فهي عتيق كظهور أبي ، وذلك بخلاف الطلاق ، ويقول مالك في الظاهر قال أبو حنيفة والثوري والأوزاعي ، وقال قائلون : لا يلزم الظاهر إلا فيما يملك الرجل ، ومن قال بهذا أقول الشافعي وأبو ثور وداد .

وفريق قوم غفوا : إن أطلق أم ولزيمه فإقرار ، وهو أن يقول : كل امرأة أتزوجها فهي عتيق كظهور أبي ، فإن قيد لزمه ، وهو أن يقول : إن تزوجت فلانة أو سمى قرية أو قبيلة ، فمثل هذا القول من أبي ليلي والحنين بن يحيى ، ودليل الفريق الأول قوله تعالى : ﴿أَزْوَاجًا مَّتَّصِينَ﴾ ولأنه عقد على شرط الملك ، فأشبه إذا ملك ، وهو قول - عمر رضي الله عنه - ، ودليل الشافعي حديث : «لا طلاق إلا فيما تمتعت» والظاهر شبهة بالطلاق ، وهو قول ابن عباس ، ^(١) .

(١) أمولته محمد مع التصحيح المصحح (٢/٥٢٠).

(٢) إبداء المصنف (٢/١٠٨).

١١٤١ / ٢١ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ

الْقَاسِمَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَسَلِيمَانَ بْنَ بَسَّارٍ، عَنْ رَجُلٍ تَظَاهَرَ مِنْ أَمْرَأَتَيْهِ قُلَّ
أَن يَنْكِحَهَا؟ فَقَالَا: إِنَّا نَكِّحُهَا، فَلَا يَمْسُهَا حَتَّى يَكْفُرَ بِكُفْرَةِ
الْمُنْظَرِ.

١١٤٢ / ٢٢ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ

أَبِيهِ، أَنَّهُ قَالَ، فِي رَجُلٍ تَظَاهَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ نِسْوَةٍ لَهُ بِكُفْرَتِهِ وَاحِدَةً...

١١٤١ / ٢١ - (مالك أنه بلغه أن رجلاً سأل القاسم بن محمد) من أبي بكر

(وسليمان بن بشار) الهلالي أحد الفقهاء السبعة (عن رجل تظاهر من امرأتين) أي
جعلها عليه كظهر أمه (قبل أن ينكحها) قال الباجي^(١): سؤاله عن رجل تظاهر
من امرأته قبل أن ينكحها، يريد قال لها: إن تزوجتك فانت علي كظهر أمي،
فهذه التي يلزمه التظاهر منها إن تزوجها، وأما لو قال: أنت علي كظهر أمي،
ولم يضاف ذلك إلى تزوجها لم يلزمه شيء، وروى ابن مزيين عن عيسى بن
دينار أن معنى قول القاسم وسليمان: أن السائل كان قد قال: إن تزوجت،
وأما إن لم يقل ذلك، فلا تظاهر عليه إذا تزوجها، وقال الشافعي والثوري: لا
يلزمه تظاهر في التوجيهين، والدليل على ما نقوله أن هذا أصاب التظاهر إلى حال
الزوجة، فوجب أن يلزمه إذا وجدت تزوجية: أم.

(فقالوا: إن نكحها، فلا يمسها حتى يكفر بكفارة المنظهر) قال الباجي:

يريد أن يعقد النكاح تتعين عليه الكفارة لما وجدت منه العودة المصححة
للكفارة قبل المسيس، أما لو كُفِّر قبل أن يتزوجها فإنه لا يجوز له؛ لأن العودة لا
تصح منه، وهي شرط في صحة الكفارة.

١١٤٢ / ٢٢ - (مالك عن هشام بن عروة عن أبيه) عروة بن الزبير (أنه قال

في رجل تظاهر من أربع نسوة له بكلمة واحدة) يعني قال لهن: أنت علي كظهر

إِنَّهُ نَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا كَفَّارَةً وَجَسَدًا.

وحديثي عن مالك بن النضر، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن، عن أبي
ذؤيب.

قال مالك: وعني ذلك الأمر عندنا

أمر، فهو مظاهر من جميعها، (إيه نيس عليه) في الحديث (إلا كفارة واحدة)
 (إلا أربع كفارات، مبياني اختلاف الأئمة في ذلك

(مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن) الرأي النفي المشهور (مثل ذلك) أي
 مثل الذي روي عن عروة.

(قال مالك: وعني ذلك) أي توحيد الكفارة (الأمر) السخت، (عندنا) قال
 البرقي^(١)، ومع "مشهور في المذهب" وفيه قول ضعيف بالاعتداد، قال
 الشافعي^(٢) معني ذلك أنه من قال لأربع سنة له أنثن عني كظهر أمي أنه
 متصهر بها، لم يخط من جميعهن، ويجزئه في ذلك كفارة واحدة لا لأحد
 فولي الشافعي، أسي مسفة لأن يمينه واحدة، وظهره واحد، فلم يلزمه إلا
 كفارة واحدة، فإن وعني واحدة منه، فقد حث في جميعهن، ولم يحر له أن
 يقرن سنة منه، حتى يكفر لوجوب تقديم كفارة على المسيس.

فإن كفّر عن واحدة منهن فقد بطل حكم الطهار. وبيان أن بطل سائرهن
 دون كفارة تفرعه وإن لم يوجب كفارته إلا الأولى، قاله كله في المدونة، ولو
 أورد كل واحدة منهن بفظ طهار في مجلس أو محاض، فيقول لأحدهن: أنت
 علي كظهر أمي، ثم يقبل الأخرى. وأنت علي كظهر أمي، ثم قال ثالثة
 كذلك، ويقول للثالثة كذلك، وجب عليه لكل واحدة منهن كفارة كاملة
 بالعبارة هـ.

(١) شرح البرقي: (٣/٢٦٧)

(٢) المسفر: (١/١٠١)

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي كُفْرَةِ نُسْتَهْمٍ: ﴿فَتَحْرِيرٌ رَقَبَةٍ﴾

وقال الخريفي: لو تظاهر من أربع نساء مكلمة واحدة لم يكن عليه أكثر من كفرة واحدة، قال الموفق^(١): بغير خلاف في المذهب، وهو قول علي وعمر - رضي الله عنهما - وعروة وطاؤوس وعطاء وربيعة ومالك والأوزاعي وإسحاق وأبي ثور والشافعي في القديم، وقال الحسن والنخعي والزهري ويحيى الأنصاري والحنك والثرودي وأصحاب الرأي والشافعي في الجديد: عليه لكل امرأة كفارة؛ لأنه وحده الظهار والعدو في حق كل امرأة - هـ - فوجب عليه عن كل واحدة كفارة كما لو أفردتها بـ.

ولما عصى قول عمر وعلي - رضي الله عنهما - رواء عنهما الأثر، ولا يعرف لهما في الصحابة مخالفاً، فكان إجماعاً.

ومفهوم كلام الخريفي أنه إذا ظاهر مبني بكلمات، فقال لكل واحدة هـ: أت عني كظهر أمي، وإن لكل بعين كفارة، بهذا قول عمر وعطاء، قال أبو عبد الله بن حنبل المذهب بـ هـ واحدة في هذا، قال القاضي: المذهب عندي ما ذكره الشيخ أبو عبد الله. وقال أبو بكر: فيه رواية أخرى أنه يحزبه كفرة واحدة، وأختار ذلك، وقال: هذا الذي قلنا سابقاً لعمر - رضي الله عنه - والحسن وعطاء وإبراهيم وغيرهم، لأن كفارة الظهار حق لله تعالى، فلم تنكح بمكرر سببها، وإنما أنها أبعد منكرة على أعيان متفرقة، فكان نكح واحدة كفارة هـ.

(قال مالك: قال الله تبارك وتعالى في كتابه في أقسام (كفارة المتظاهرين) قال الزرقاني^(٢): وفي نسخة في كتابه: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَهَّجُونَ مِنْ بَنَاتِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا﴾ (فَتَحْرِيرٌ رَقَبَةٍ) أي إعتاقها، قال الموفق^(٣): كفارة المتظاهر القادر

(١) المغني (٧٨/١١).

(٢) شرح البرهان (١٧٧/٣).

(٣) المغني (٨١/١١).

فَلْيَنْكِحْ أُنْ يَنْكِحَ

على الإعتاق عتق رقية لا يُجزئه غيره بغير حلف علمناه بين أهل العلم، فمن وجد رقية يستغني عنها، أو وجد ثمنها فاسداً عن حاجته ووجد لها به لم يجزئه إلا الإعتاق.

ولا يجزئه إلا ما سبق رقية مؤمنة في كفارة لأظهار وسائل الكفارات، هذا ظاهر المذهب، وهو قول الحسن ومالك والشافعي وإسحاق وأبي عبيد. وعن أحمد رواية ثانية أنه يجزئ فيما عدا كفارة القتل من الظهور وغيره، عن رقة دية. وهو قول عطاء والنخعي والثوري وأبي ثور. وأصحاب الرأي وابن المنذر؛ لأنه تعالى أطلق الرقية في هذه الكفارة، فوجب أن يجزئ ما تناول الإطلاق، انتهى.

قال الباجي^(١) قوله تعالى: ﴿فَتَرَوْا كُفْرًا﴾ يقتضي أن الرقية تجزئ، ولها صفات الإسلام والسلامة.

قال الموفق^(٢) لا يجزئه إلا رقة سالمة من العيوب المصرفة مانعاً ضرراً يئس، لأن المقصود تحريك العبد منافع، وبزكاه التصرف، ليعمل، ولا يحصل هذا مع ما يفسد بالعمل ضرراً يئس، فلا يجزئ الأعمى، ولا الشقي، ولا المنطوق بالدين والرجلين، ولا المحبون جنوناً مطلقاً، وبهذا كله قال مالك والشافعي وأبو ثور، وأصحاب الرأي، ونكفي عن شاذ أنه جزأ كل رقة يقع عليها الاسم أخذاً بطلاق النمط (فَلْيَنْكِحْ أُنْ يَنْكِحَ) بالوطء والاستمتاع بقبلة أو مباشرة حملاً له على عمومته عند أكثر العلماء، وبعضهم حكى على الوطء، منه أن يقبل ويضطر ويوطئ في غير طهر، قال الزوافني^(٣).

(١) المنتهى (١١/٤١).

(٢) المصنف (١١/٨٣).

(٣) شرح الزوافني (٣/١٧٨).

فَمَنْ أُوْرِيَهُ

وفان ابن رشد^(١): اتفقوا على أن المظاهر يحرم عليه لومته، واختلفوا فيما حرمه من ملامته ونظر لفته، فذهب مالك إلى أنه يحرم الجماع وجميع أنواع الاستمتاع ما عدا وجهها ويديها وقسيها، وقال الشافعي: إنما يحرم اللوط في انفرج قسط. وبه قال الثوري وأحمد، انتهى.

قال الموفق^(٢): المظاهر يحرم عليه وطء امرأه قبل أن يكفر، وليس في ذلك اختلاف إذا كانت الكفارة عتقاً أو صوماً؛ لقوله تعالى: ﴿يَنْتَهِى عَنْ ذَلِكَ﴾ وأكثر أهل العلم على أن التكفير بالإضمار مثل ذلك، كما سيأتي قريباً، وأما التذد بما دون الجماع من الخلطة واللمس والباشرة فيما دون انفرج، ففيه روايتان، إحداهما: يحرم وهو اختار أبي بكر، وهو قول الزهري ومالك والأوزاعي وأبي عبيد وأصحاب الرأي، ورؤي ذلك، عن انسجي وهو أحد قولي شافعي.

والرواية الثانية: لا تحرم. قال أحمد: أرجو أن لا يكون به بأس، وهو قول الثوري وإسحاق وأبي حنيفة. وحكى عن مالك، وهو القول الثاني للشافعي، انتهى.

وفي الهداية^(٣): لا يحل له وطؤها ولا منها ولا تغليلها حتى يكفر من ظهارها، انتهى.

(١) (لم يجد) الرقية، وتقدم قريباً أن الإعتاق يشين على واجد الرقية إجماعاً، وقال المياجي: الوجود هو أن يملك رقية أو تسنها أو ما يمينه قدر تسنها من عرض أو غيره، فمن لم يكن عنده إلا أمة ظاهرها منها، فقد قال ابن

(١) عمدة السعيد (١٠٩/٢).

(٢) المعنى (٦٦/١١).

(٣) (٢٦٥/١).

الغاسم لا يجرئه نصيام، وكذلك روي عن مالك فيمن يملك من العروضي ما يشترى به رقبة، أو كانت له دار يكتها ثمنها قيمة رقبة لا يجرئه الصوم؛ لأنه راجع لرقبة، انتهى.

قال السرقني^(١): أجمعوا على أن من وجد رقبة فوضلة عن حاجته فليس له الانتقال إلى الصيام، وإن كانت له رقبة محتاج إلى خدمتها ليزني^(٢) أو كبر أو مرض أو عظم خلقي وسوء مع يجرئه عن خدمة نفسه، أو يكون مس لا يخدم نفسه في العادة، ولا يجد رقبة فاضلة عن خدمته، فليس عليه الاعتناق. وهذا قال الشافعي، وقال أبو حنيفة ومالك والأوزاعي: متى وجد رقبة لزوم إعتاقها، ولم يجر له الانتقال إلى الصيام، سواء كان محتاجاً إليها أو لم يكن؛ لأنه تعالى شرط في الانتقال إلى الصيام أن لا يجد رقبة، وهذا واجب، وإذا وجد ثمنها وهو محتاج إليه لم يلزمه شرائها، وبه قال أبو حنيفة. وقال مالك: يلزمه لأن وجدان ثمنها كوجودها، انتهى.

وقال أيضاً^(٣): الاعتبار في الكفارة بحالة الوجوب في أظهر الرأيتين، وهو أحد أقوال الشافعي، فعلى هذا يُغفر بشاره وعساره حال وجوبها عليه، فإن كان مؤسراً حال الوجوب استقر وجوب الرقبة عليه، فلم يسقط بإعساره بعد ذلك، وإن كان معسراً ففرضه الصوم. فانه أبسر بعد ذلك لم يلزم الانتقال إلى الرقبة، والرواية الثانية الاعتبار بأعظ الأحوال من حين الوجوب إلى حين التكفير، فمتى وجد رقبة فيها بين ذلك لم يجرئه إلا الاعتناق، وهذا قول ثاني للشافعي. وبه قول ثالث أن الاعتبار بحالة الأداء، وهو قول أبي حنيفة ومالك، انتهى.

(١) المعنى (١١/٨٦).

(٢) الزنن: العلة الملازمة.

(٣) المعنى (١١/١٠٧).

فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَلْبٍ أَوْ بَشَاطَةٍ

(«أَمَّا يَوْمَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ») قال بعض^(١) أجمع أهل العلم على وجوب التتابع في الصيام في كفارة لظهور^(٢) وأجمعوا على أن من صام بعض الشهر ثم قطع لعدم علمه وأفطر أن عليه استئناف الشهرين. وإذا كان كذلك فتردد لفظ الكتاب والسنة به، ومعنى التتابع التوالى بين صياميهما، ولا يفطر فيها ولا يصوم عن غير التكفارة، وأجمع أهل العلم على أن التتابع متتابع، إذا حافظ، فلإمداده بقصبي^(٣) ظهر^(٤) ونسي، وذلك لأثر الحيفر لا يحسن التحيز منه في الشهرين إلا بتأخيرهما إلى الإيسر، وفيه تغير بالتصوم^(٥) لأثوابه، ما انت قبله، والفراس كالحجر في أنه لا ينقطع التتابع في أحد الوجهين؛ لأنه بمنزلة في أحكامه.

والوجه الثاني: أنه يقع التتابع؛ لأنه فطر أمكن التأخر به، لا يتكرر كل عام فمقطع التتابع، كما قصر عمر عمر، وإن أفطر لمصر محووف تم فمقطع التتابع أيضا. وفيه شدة من أين تدبر^(٦) وفيه قال ابن السكيت وأحسن وعطاء^(٧) والشعبي ومرويس وسجاء ومالك وإسحاق. وفي «النهاية»^(٨) إذا لم يعد المتطاعم ما يعتز، فكفارة صوم شهرين متتابعين، ليس فيها شبر ومعاذ. ولا يوم افطر ولا يوم النحر ولا أيام التشريق، انتهى.

وفي «المعني»^(٩) إذا تحلل صوم الظهار زمانا لا يصح حصره عن الكفارة، دليل أن يتلوا الصوم من أول شعبان فيشمله رمضان أو يمتد من ذي الحجة فيشمله أيام النحر والتشريق، فإن التتابع لا ينقطع بهذا ويبنى على ما مضى من صومه، وقال الشافعي: يقطع التتابع ويلزم الاستئناف.

(«فَمَنْ شَاءَ بِتَابِعَاتِهِ») وتقدم قريبا أن تقدم لكفارة إذا كانت مائة أو

(١) (١٩) (٢٨)

(٢) (٢١) (٢٨٨)

(٣) (٢٢) (١٠٢)

مَنْ لَزَّ يَتَطَّلِعَ فَوَضَعَهُ يَدَيْهِ يَتَوَكَّلُ^(١).

صوماً إجماعاً، قال الموفق: فإن أصابها في ليالي الصوم أحد ما مضى من صيامه، وأبداً الشهرين. وهذا قال مالك والثوري وأبو عبيد وأصحاب الرأي. وروى الأثرم عن أحمد بن النابغ لا يتطالع بهذا، وبني. وهو مذهب الشافعي وأبي ثور وابن المنذر. وإن وطنها أو وطن غيرها في نهار الشهرين عامداً أقطر، وانقطع التتابع إجماعاً.

قال الشافعي^(٢): إن جامع في أثناء صومه ليلاً أو نهاراً: المظاهر منها أو عبرها نهاراً ابتداء الصوم، قاله في «المختصر الكبير» والمدونة خلافاً للشافعي في أنه إن وطنها ليلاً لم يطل صيامه، انتهى.

قال البيهقي^(٣): يحرم الوطء فيهما ولو ليلاً؛ لأنه لا يجوز له الوطء في الظهار إلا بعد تسم الكفارة، لكنه فيه لا يقطع التتابع خلافاً لمالك وأبي حنيفة، انتهى.

وقال ابن رشد^(٤): إذا رضى في صيام الشهرين من عبه استأنف الصيام؟ فقال مالك وأبو حنيفة: يستأنف إلا أن أبا حنيفة شرط في ذلك العمد، ولم يفرق مالكاً بين العمد والسيان، وقال الشافعي: لا يستأنف على حال، (مَصْرُؤُ يَتَطَّلِعُ) انصيام (فَوَضَعَهُ يَدَيْهِ يَتَوَكَّلُ).

فيه عدة مباحث، الأول: ما قال الموفق^(٥): أكثر أهل العلم على أن التكفير بالاضتمام مثل العتق والصوم في أنه يحرم وطؤها قبل التكفير. منهم عطاء والرحري والشافعي وأصحاب الرأي. ودعب أبو ثور إلى إباحة الجماع

(١) «المعنى» (١٤/٤).

(٢) «شرح الإنشاء» (١٣/٤).

(٣) «بداية المجتهد» (١١/٢).

(٤) «المعنى» (٦٦/١١).

فيل التَّكْفِيرُ بِالْإِطْعَامِ: وَمِنْ أَحْمَدَ مَا يَنْتَضِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ عَمَرُ اسْمِهِ ثُمَّ يَنْتَعِمُ الْمَحْسُورُ بِهِ: تَمَامًا فِي الْعَقْدِ وَالصِّيَامِ.

وَلَمَّا مَا دُوِيَ عَنْ عِكْرَمَةَ بْنِ أَمْرِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي نَظَّاهُ مِنْ أَمْرٍ أَنِي فَوَقَعْتُ عَلَيْهِ فَيَلَّ أَنْ أَكْفُرًا. فَقَالَ: مَا حَدَّثَكَ شَيْءٌ ذَلِكَ بِرَحِمَتِكَ الْهٓ قَالَ: وَابْتِ خُلُوعِهَا فِي سِرِّهِ الْخَصْمِ. قَالَ: أَفَلَا تَقْرِبُهَا حَتَّى تَدْخُلَ مَا أَسْرَكَ إِلَيْهِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ. وَقَالَ: حَسَنٌ. اهـ.

قَالَ الْبَاجِي^(١): لَا يَجُوزُ لَهُ الْوُطْءُ فِي أَثْنَاءِ إِطْعَامِهِ، وَمِنْ شَرْطِ إِطْعَامِهِ تَقْدِيمُهُ عَلَى رِطَهِ الْمَظَاهِرِ مِنْهَا خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ، وَسَوَاءٌ وَطِئَ نَاسِيًا أَوْ عَادِمًا، فَإِنَّهُ يَطْلُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ إِطْعَامِهِ، وَيَحِبُّ عَلَيْهِ اتِّدَاءُ الْإِطْعَامِ آخِرًا. اهـ.

قَالَ السَّوْفِيُّ: لَوْ وَطِئَ فِي أَثْنَاءِ الْإِطْعَامِ لَمْ تَلْزَمْهُ إِعَادَةُ مَا مَضَى مِنْهُ. وَبِهِ قَالَ أَبُو حَبِيبَةَ وَالشَّافِعِيُّ. وَقَالَ مَالِكٌ: يَسْتَأْنَفُ. اهـ.

وَعَلِمَ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ أَنَّ فِيهَا مَسْأَلَتَيْنِ: إِحْدَاهُمَا: حُرْمَةُ الْوُطْءِ قَبْلَ التَّكْفِيرِ وَلَا خِلَافَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْأَثَمَةِ، وَمِنْ حُكْمِي بَيْنَ خِلَافِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ وَعَدِّ وَهْمٍ. فَصَحِيحُ الْإِقْتِنَاعِ^(٢) مِنْ فُرُوعِ الشَّافِعِيَّةِ لَا يَمْنَعُ وَطْئَهَا حَتَّى يَكْفُرَ؛ لِقَوْلِهِ لِعَالِي: *لَا تَقْرُبُوا زَوَاجَهُمُ الْيَدَى*، وَيَقْدَرُ مِنْ قِيلِ أَنْ يَتِمَّاسًا فِي الْإِطْعَامِ حِمْلًا لِلْمِظَاقِ عَلَى الْقَائِدِ. اهـ. وَالثَّانِيَّةُ: اسْتِثْنَاءُ الْإِطْعَامِ. وَفِيهِ خِلَافُ الْإِمَامِ مَالِكٍ، وَفِي التَّوْبَةِ. إِنَّ قُرْبَ الْوُطْءِ مِنْهَا فِي حِلَالِ الْإِطْعَامِ لَمْ يَسْتَأْنَفْ، لَمَنْعِهِ.

وَالثَّلَاثُ: مَا قَالَ السَّوْفِيُّ^(٣) أَجْمَعَ أَهْلَ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْمَظَاهِرَ إِذَا حَمَّ

(١) وَالْمُتَضَيِّعُ (١١٤/٢).

(٢) (١٢٦/٤).

(٣) وَالْمُتَضَيِّعُ (١١٤/٢).

يجد الرب، ولم يستطع انصيام، أن يفرضه إطعام ستين مسكيناً على ما أمره الله عز وجل، وجاء في سنة نبيه سواء عجز عن انصيام لكبر أو مرض بخاف الصوم نياطه، أو الزيادة فيه، أو الشيق، فلا يصير فيه من الجماع، فإن أوس من الصامت لما أمره رسول الله ﷺ بالنصيام قالت ثمران: يا رسول الله إنه شيخ كبير، ما به من صيام، قال: أفليصم ستين مسكيناً^(١)، ولما أمر سلمة بن صخر بالنصيام قال: هل أصبت الذي أصبت إلا من نصيام؟ قل: فأطعم، فنفته إلى الإطعام لما أخبره أن به من الشيق والشهوة ما يمنعه من الصيام.

والواجب في الإطعام إطعام ستين مسكيناً لا يعجزه أقل من ذلك، وبهذا قال الشافعي، وقال أبو حنيفة: لو أطعم مسكيناً واحداً في ستين يوماً أجزأه، وحكمه القاضي أبو الحسين رواية عن أحمد، انتهى.

قال الرزقاني: ولا خلاف عند المالكية أن هذا العدد معتبر، فلا يعجزه ما نوته، ولو دفع إليهم مقدار إطعام الستين، وقاله الشافعي، انتهى.

والثالث: ما قال الرزقاني^(٢): إن مقدار الطعام لكل مسكين مدّ وفلّتان بمدّه ﷺ، انتهى. وهكذا قال اندرير، قال الدسوقي: المجموعها، عانة مدّ بمدّه ﷺ، وذلك خمسة وعشرون صاعاً لأن الصاع أربعة أمداد، انتهى. ويوسط انباضي^(٣) اختلاف أقوال المالكية في ذلك، وجزم أيضاً أن مدّ هشام مدان بمد النبي ﷺ، وقال: المستحب أن يزداد في كفارة الظهور ويبلغ المدين، فقد روى عيسى بن دينار عن ابن القاسم في «المدينة»، أما الظهار فمدّ بمدّ

(١) مسن أبي داود (١/٥١٢).

(٢) شرح الرزقاني، (٣/١٢٨).

(٣) انظر: «المنهاج» (١/٤).

هشام أو مدان بعد النبي ﷺ انتهى. وهو موافق لما تقدم في «الموهبة» في أبواب صدقة الفطر من قول الإمام مالك - رضي الله عنه - إن الكفارات كلها بالمد الأصغر مد النبي ﷺ إلا الظهار، فإن الكفارة فيه بالمد الأعظم مد هشام، انتهى.

قال الترمذي^(١): لكل منهم مد وثلاثان من بر إن اقتانوه، وإن اقتانوا ثمر أو مخرجاً في الفطرة من شعير أو سلت أو غيرها، فعده شبعاً لا كيلاً خلافاً للهاجي، قال عياض: معنى عده شبعاً أن يفاد: إذا شبع الرجل من مد حنطة كم يشبعه غيرها، فيقال: كذا، فيخرج سواء، زاد عن مد هشام أو نقص، انتهى.

وقال المؤلف: إن قدر المعتزم في الكفارات كلها مد من بر لكل مسكين أو نصف صاع من ثمر أو شعير، وممن قد ملئ زبد بن ثابت وابن عباس وابن عمر حكاها عنهم الإمام أحمد، ورواه عنهم الأثرم، وعن عطاء وسليمان بن موسى، وقال سليمان بن يسار: أدركت الناس إذا أعطوا في كفارة التبعين أعطوا مداً من حنطة بالمد الأصغر مد النبي ﷺ، وقال أبو هريرة: يضم مداً من أي الأنواع كان. ويبدأ قال عطاء والأوزاعي والشافعي.

وقال مالك: مدان من جميع الأنواع، وممن قال: مدان من قمح مجدّد وعكرمة الشعير والنخعي، وقال الترمذي وأصحاب الرأي: من القمح مدان، ومن الثمر والشعير صاع لكل مسكين. لقول النبي ﷺ في حديث سلمة بن صخر: «فأطعم وسقاً من تمر»، رواه الإمام أحمد في «المسند» وأبو داود^(٢) وغيرهما، انتهى.

(١) «الشرح الكبير» (٣/ ٤٠٤).

(٢) أخرجه أبو داود (٢٦٦٢)، والترمذي (١١٩٨)، وابن ماجه (٢٠٦٣).

والرابع ما قال النووي^(١): إن الواجب نسيك كل إنسان من العمكين العذر الواحد له من التكفارة، ولو عذبي السابق أو غناهم ثم يجزيه سواء فعل ذلك بالتفريق الواحد أو أقل أو أكثر، ولو عذبي على واحد يفيده بحوزة إلا أن يمسكه بواحد، وهذا مذهب الشافعي. وعن أحمد رواية أخرى أنه يجره إذا أطعمهم بالقدار الواجب، وهو قول تطعي رأبي حنيفة انتهى.

وقال الإمام مالك: لا أحب في كفارة التطهار الحناء والحناء؛ لأن لا أظن يبع معاً بالشمع.

قال الشافعي^(٢): معنى لا أحب: لا يجزئ، وسئل عليه قوله: لأنني لا أظن يبع معاً بالشمع، فأخذ به أنه لو تحفل بلونه أجراه انتهى.

وهي الهداية^(٣): وإن غناهم وعشاهم حائل، فليلاً كان ما أكسوا أو كثيراً، وقال الشافعي: لا يجزئ إلا التسليك اعتباراً بالركاة وصداقة الفطر، وهذا لأن التسليك أجمع للمحاجة فلا يتوب منه إلا واحدة، ولذا، أن أحدصوص عليه من الإطعام، وهو حفظ في التسكين من الضم وفي الإحاجة ذلك كما في التسليك، أما الواجب في الركاة الواحدة، وهي صدقة الفطر الأدنى، وجباً للتسليك حقيقة انتهى.

والخامس ما دل الناحي^(٤): إن الذي يجره منه في انحبس على حب ما تقدم في كفارة النجس انتهى.

ثبت. وتقدم في كفارة اليمين أن نزع الأطعمة هي ما يخرج في زكاة

(١) المجموع (١١/٩٦)

(٢) الشرح الكبير (٤٥٤/٢)

(٣) (٣٩٨/١)

(٤) المحقق (٤٥/٤١)

قَالَ مَالِكٌ، فِي الرَّجُلِ يَنْتَظِرُ مِنْ فَرَأْنِهِ فِي مَجَالِسٍ مُتَفَرِّقَةٍ.
قَالَ: لَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا كَفَرَةٌ وَاحِدَةٌ.

الفطرة، وهي الأنواع الثلاثة، وتقدم في الفطرة أن العبرة عند المالكية لغالب قوت السند. وبه جزم الدردير في الظهور أيضاً إذا قال: «مد» وثلاثان برأ إن افتتاوه، وإن افتتاوا شعراً أو مخرجاً في الفطرة من شعير أو سلت أو أرر أو ححر أو ذرة فعدله شعراً لا كلاً، انتهى.

وقال الموفق^(١): إن المجزئ في الإطعام ما يُجْزئ في الفطرة وهو السر والشعير والتمر والزبيب سواء كانت قوته أو لم تكن، وما عداها، فقال القاضي: لا يُجْزئ إخراجها سواء كان قوت بلده أو لم يكن؛ لأن الخبر ورد بإخراج هذه الأصناف على ما جاء في الأحاديث، وقال أبو الخطاب: «عندي يجرئ الإخراج من جميع الحبوب التي هي قوت بلده كالثرة والشعير، وهذا مذهب الشافعي».

ولا تُجْزئ القُبعة في الكفارة بقنها الميموسي والأثرم وهو مذهب الشافعي، وشرح سحر أصحابنا من كلام أحمد رواية أخرى، أنه يجزئ، وهو ما روى الأثرم أن رجلاً سأل أحمد قال: «أعطيت في كفارة خمسة دنانير؟ فقال: ثم استغفرني قبل أن تُعطي لم أُبْرَ عليك، وهذا ليس برواية، وإنما سكت عن الذي أعطى؛ لأنه مختلف فيه فلم ير التصديق عليه فيه، انتهى».

وفي «الهداية»^(٢): يطعم كل مسكين نصف صاع برأ وصاعاً من حر أو شعير؛ لأن الشعر دفع حاجة اليوم لكل مسكين، فيعتبر بصدقة الفطر، وقوله: قبعة ذلك مذهبا، انتهى.

(قال مالك في الرجل ينتظر من امرأته في مجالس متفرقة قال: ليس عليه [لا كفارة واحدة] قال الباجي^(٣): وهذا على إطلاق الآية دون تقييدها بالتكرار،

(١) «المعني» (١١/٢٩)

(٢) (١١/٢٢٨).

(٣) «المعني» (١١/٤٦)

مثير أن يقول لها: أنت علي كظهر أمي، ثم يقول لها مثل ذلك في ذلك المجلس أو مجلس آخر، ويؤي تأكيد لقول الأول، وتكراره، أو ثم ينو شيئاً، فليس عليه إلا كفارة واحدة؛ لأنها يمين واحدة تكررت في شيء واحد، فكان إطلائها يلغضي التأكيد، ونو نوي بالقول أنني كفارة ثانية، ففي كتاب ابن الموزان: تلزمه كفارة ثانية، وهذا كله ما ثم تلزمه الكفارة الأولى بالنوط، فإن وطئ ثم ظاهر منها مرة أخرى، فهي مختصر ابن عبيد الحكم: عليه كفارة ثانية، ووجه ذلك أنه لما وقع الحث بالنوط ولزمته الكفارة كان ظهاره بعد ذلك ظهاراً مبتدأ له حكمه، انتهى.

وقال المديني^(١)، إذا ظاهر من زوجته مراراً، فلم يكفر فكفارة واحدة. هذا ظاهر المذهب، سواء كان في مجلس أو مجالس، بنوي بذلك التأكيد أو الاستئناف أو اطلاق، فقد عني أحمد جماعة وانتداه أبو بكر وابن حامد، وروي ذلك عن حماد بن عيسى - رضي الله عنه -، ورواه غالب أعضاء وخبايا من زاهد وخادوس والشافعي وأبو حنيفة ومالك وإسحاق وأبو عبيد وأبو ثور، وهو قول الشافعي القديم، وينقل عن أحمد فليس حلف أيماناً كثيرة، فإن أراد تأكيد اليمين، فكفارة واحدة، فمفهومه إن نوي الاستئناف فكفارتان، وروى ذلك الثوري والشافعي في الجديد، وقال أصحاب الرأي: إن كان في مجلس واحد فكفارة واحدة، وإن كان في مجالس فكفارات، وروى عن علي وعمر بن دينار وكثافة، انتهى.

وفي قول المستاذ^(٢) من مذهب النخعي: لو كرر الظهار من امرأة في مجلس أو مجالس تكرار الكفارة بتعدد، إلا إن سوي بما بعد الأول - كيداً، فيصدق قضاء بهما، لا كما قيل في المجلس لا المجالس، انتهى. قال في

(١) (١٠٤/١١٤)

(٢) (٤١٨/٢)

فَإِنْ تَظَاهَرَ ثُمَّ كَفَرَ، ثُمَّ تَظَاهَرَ بَعْدَ أَنْ يَكْفُرَ، فَعَمِيَهُ تَكْفَارُهُ إِذَا بَلَغَ.
 قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ تَظَاهَرَ مِنْ امْرَأَتِهِ ثُمَّ مَشَى قَبْلَ أَنْ يَكْفُرَ،
 لَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ. وَيُكْفَرُ عَنْهَا حَتَّى يَكْفُرَ. وَيُسْتَعْفَرُ اللَّهُ
 فَإِنَّ مَالِكًا: وَذَلِكَ أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ.

والبحر: وفي بعض النسخ فرق بين المجنس والمجنس والمعتد الأول، انتهى

(فإن تظاهر) أحد (ثم كفر، ثم تظاهر بعد أن يكفر) أي بعد الكفارة
 (فعليه الكفارة) الأخرى (أيضا) حذفت لأنه قد ظاهر به، أن أهم الكفارة، فلا
 بد لذلك الظاهر من كفارة، لأن الكفارة الأولى ليست بكفارة عما يأتي بعدها
 من الأيمان، وهذا جده، قال الموفق: فأما إن كفر عن الأولى ثم ظهر
 تركه فكفي كفارة بلا خلاف، انتهى.

(قال مالك: من تظاهر من امرأته ثم مشى قبل أن يكفر أنه ليس عليه إلا
 كفارة واحدة) وهي كفارة الظاهر، وليس عليه لأجل أن الكفارة أخرى، وذهب
 ذلك حرامه لقوله عز الله: **وَمَنْ قُلَّ أَنْ يَتَّقَ مِنْهُ** لكن مع الحرمة لا تعدد
 الكفارة (ويكف عنها) مرة ذلك (حتى يكفر) ولا يبرأ منه إذا وقع مرة قبل
 التكفير بإباح له الوقوع إلا في ذلك متى شاء، لأنه عليه قال لمحل ظاهر من امرأته
 يواظبها لا تعديها حتى تكفر، رواه أبو داود وغيره^(١) (ومستغفر الله) عز
 وجل، أي ليس عليه فعله ذلك لكونه حراماً.

(قال مالك: وذلك) أي وجوب الكفارة الواحدة لا غير (أحسن ما
 سمعت) في ذلك، وعبد منه أنه رضى به عنه، سمع في ذلك أمراً
 مختلفاً، قال الموفق^(٢)، (تظاهر بحرم عليه) وطأ زوجته قبل التكفير لقوله عز

(١) أخرجه أبو داود (٢٢٢٧)، وابن ماجه (١١٩٩)، والبيهقي (٢٢٥٥)، وابن ماجه (٢٠٦٥).

(٢) المغني (١٦٠/١١).

اسمه من العتق والصيام. ^(١) لم يقل أن شاكاً ^(٢) فإن وطمح محصى ربه استجابه أموره. ونستظهر الكفارة في دمه، فلا تستغفر بعد ذلك سورت ولا ضلوق ولا عبادة، وتحريم زوجته عليه باقي حياته حتى يكفر. هذا قول أكثر أهل العلم، وروي ذلك عن سعيد بن المسيب وجابر بن زيد وأبي بختازة النخعي وعبد الله بن أدية رسلان والنوري والأوراعي والشافعي والحنافلي وأبي ثور. وروي الخليل عن الثوري بن دينار قال: سألت عشرة من الفقهاء عن المذاهب، فجمعوا قول أن يكفر ^(٣) قالوا: ليس هذا، لا كفارة، حدثنا الحسن وابن سيرين وبكر الصوري، وموثق النخعي وعطاء، وطاوس ومجاهد، ومكرمة وقتادة، قال وكيع وأطر، المذاهب معاً.

وتحكي عن عمرو بن العاص أن عليه كذا بين، وروي ذلك عن فيصه وسعيد بن جبير والزهري وقتادة، لأن الله يوجب كفارة، والظاهر مدحاً لا غير، وقال أبو حنيفة: لا تنبى الكفارة في دم، وإنما هي شرط الإرجاف، كما كانت قبله، وتحكي عن بعض الناس أن الكفارة لا يغفر لأحد دم، وأبو،

وفي الهداية: إن وطئها قبل أن يكفر استغفر الله ولا شيء عليه غير الكفارة الأولى، ولا يعود حتى يكفر، أقوله بخلاف الذي وقع في قوله قبل الكفارة، استغفر الله ولا يغفر حتى يكفر، ولو كان شيء من غير واحد، لكانت عليه الكفارة من المسامحة ^(٤) لأنه مقام التوبة، فمثل أنه عام الحكم انعادته، فلا يجب كفارتان، كما نقل عن عمرو بن العاص وقتادة وصعب بن جبير والزهري وقتادة، ولا خلاف كفارتان، فمروى عن الحسن الصوري والشافعي والحنافلي.

(١) سورة المجادلة الآية ٣، ٤.

(٢) معجم النسخ، (٢/٤٨).

قَالَ مَالِكٌ، وَالظُّهَارُ مِنْ ذَوَاتِ الْحَرَامِ، مِنَ الرِّضَاعَةِ
وَالنَّسَبِ، سَوَاءٌ.
قَالَ مَالِكٌ: وَلَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ طَهَارٌ.

(قَالَ مَالِكٌ: وَالظُّهَارُ مِنْ ذَوَاتِ الْحَرَامِ مِنَ الرِّضَاعَةِ وَالنَّسَبِ سَوَاءٌ) لِأَنَّهُ
نَحْلٌ مِنْ نَحْلٍ سَوَاءٌ، فَهُوَ شَامِلٌ لِمَنْ حُرِّمَتْ بِالرِّضَاعَةِ، قَالَ الشَّافِعِيُّ (١)
وَلَمْ يَذْكُرْ مَحْرِمَ الْمَعْدُومَةِ لَأَمْ زَوْجَتِهِ وَزَوْجَةِ أُمِّهِ، وَبِحَبِّ أَنْ يَكُونَ حَكَمُهُنَّ
حَكْمٌ مِنْ طَاهِرٍ: لِأَنَّهُنَّ مِمَّنْ حُرِّمَ عَلَيْهِ عَلَى التَّأْيِيدِ، انْتَهَى.

وَقِيَّ الْمَحْرَمُ: فَهُوَ قَالَهُ: أَبٌ عَنِّي كَطَهْرَ أُخْتِي مِنَ الرِّضَاعِ، أَوْ عَمَّتِي
مِنَ النَّسَبِ، أَوْ أُمُّ امْرَأَتِي فَهُوَ مَضَاهِرٌ. وَهُوَ مَغْبُوتٌ أَيْ حَبِيقَةٌ، وَعَنْ الْحَسَنِ
وَالنَّخَعِيِّ وَالزَّهْرِيِّ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَالتَّوْدِيِّ نَحْوَهُ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَكُونُ الظُّهَارُ
إِلَّا بِأَمٍّ وَحِدَةٍ، وَهُوَ قَوْلُ قَتَادَةَ وَالشَّيْبَانِيِّ، وَعَنْ الشَّعْبِيِّ: لَمْ يَنْسِ اللَّهُ أَنْ يَذْكُرَ
الْبَنَاتِ وَالْأَخَوَاتِ وَالْعَمَّاتِ وَالْأَخَالَاتِ إِذَا أَخْبِرَ أَنَّ الظُّهَارَ إِنَّمَا يَكُونُ
بِالْأُمَّهَاتِ، انْتَهَى.

وَنَضَمَ فِي أَوَّلِهِ آيَاتٍ مِنْ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ أَوْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ انْتِدَابٌ.
وَالْجِدَّةُ فِي هَذَا الْقَوْلِ بِسُزْلَةِ الْأُمِّ، وَأَمَّا قَوْلُهُ الْجَدِيدُ، فَهُوَ مَوَاضٍ لِلْجَسَدِ، فِي
أَنَّ الظُّهَارَ يَكُونُ مَنْ يَحْرُمُ عَلَى التَّأْيِيدِ، انْتَهَى.

(قَالَ مَالِكٌ: وَلَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ طَهَارٌ) فَتَوَقَّاتُ الْمَرْأَةِ لِلرِّجَالِ: أُنْتُ عَلَى
كَطَافٍ أَيْ وَنَحْوَهُ نَحْوَهُ، وَهُوَ قَوْلُ سَائِرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، كَذَا فِي التَّاجِ، وَقَالَ
ابْنُ رَشْدٍ (٢): عَنْ الْعُلَمَاءِ فِي ذَلِكَ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ: أَحَدُهَا أَنَّهُ لَا يَكُونُ مِنْهَا
ظُهُارٌ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ، وَالثَّانِي: أَنَّهُ مَحْبُوتٌ كَقَارِهِ بِمَنْ، وَالثَّالِثُ:
عَلَيْهَا كَقَارَةُ الظُّهَارِ، أَعَدَّ.

(١) الشَّافِعِيُّ (١/١٨٨)

(٢) فِتَايَةُ الْمَحَنَّدِ (١/١٠٩، ١١٠)

وقال الحرقي: إذا قالت المرأة لزوجها: أنت علي كظهر أبي، لم تكن مظهرة وثمرتها كفارة الظهار؛ لأنها أنت بالمتكر من القول والزوج. وقال الموفق^(١): جملة ذلك أن المرأة إذا قالت لزوجها: أنت علي كظهر أبي، أو قالت: إن تزوجت فلاناً فهو علي كظهر أبي، فليس ذلك بظهار، قال القاضي: لا تكون مظهرة براءة واحدة، وهذا قول أكثر أهل العلم، منهم مالك والشافعي وإسحاق وأبو ثور وأصحاب الرأي، وقال الزهري والأوزاعي: هو بظهار، وروي ذلك عن الحسن والنخعي، لا أن النخعي قال: إذا قلت ذلك بعد ما تزوج فليس بشيء، ولعنهم يحنون بأنها أحد الزوجين تغادر من الآخر.

وقال، قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ﴾^(٢) الآية، فخصهم بذلك، ولأن نكح في المرأة حق بلرجل، فسمي بذلك المرأة بزالمة، إذا ثبت هذا فاختص عن أحمد في الكفارة، فيقول عنه جماعة: عليها كفارة الظهار، أما روى الأثر بإسناده عن إبراهيم أن عائشة بنت طلحة قالت: إن تزوجت مصعب بن الزبير فهد علي كظهر أبي، فقامت أهل المدينة فرأوا أن عليها الكفارة.

وروي علي بن مسهر عن المشيباني قال: كنت جائلاً في المسجد أنا وعبد الله بن مغفل الحمزي، فجاء رجل حتى جلس إلينا، فسأته من أنت؟ فقال: أنا موسى لعائشة بنت طلحة التي أعطيتي عن ظهارها، خطبها مصعب بن الزبير، ففانسا: هو عني كظهر أبي إن تزوجته، ثم رعبت فيه، فاستفتت أصحاب رسول الله ﷺ، وهم يومئذ كثير، فأمروها أن تحن رقبة وتزوجه، فأعفتني وتزوجته.

(١) (المضي) (١١٢/١١).

(٢) سورة المجادلة الآية ٢.

قَالَ مَالِكٌ بَنِي قَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن بَنَاتِهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ إِنَّمَا قُلُوبُنَا قَدَرٌ. سَمِعْتُ أَنَّهُ تَفْسِيرُ ذَلِكَ أَنَّ بِنْتَ ظَاهِرِ الرَّجُلِ مِنْ امْرَأَتِهِ. ثُمَّ يُجْمَعُ عَلَى إِسْكَانِهَا.....

وردى سعيد هدير النخري من مختصره، ولأنها زوج أبي المصكو من القول والزور، فخرته كفارة أظهرى الآخرة، ولأن الواجب كفارة يمين، فاستوى فيها الموضحان كاليمن بالله تعالى

والرواية الثالثة: ليس عليها كفارة، وهو قول مالك والشافعي وإسحاق وأبي ثور، لأنه قول منكر وزور، وليس بظهار، فتم بدوجب كفارة نالسب والنفق، والرواية الثالثة: عليها كفارة اليمين، قال أحمد: ذهب طفاء مذهبا حسنا، جعله يسيرة من حرم على نفسه شيئا، مثل لطفام وما أشبه، وهذا أقبل على مذهب أحمد وأشبه بأصوله، انتهى

وهي الدار المختارة^(١)، ظاهرها منه نحو فلا حرمة عليها ولا كفارة، به يعني، وروى ابن النخعة إيجاب كفارة يمين، قال ابن عابد بن: قوله لا حرمة، بيان لكون لغوا أي فلا حرمة عليها إذا مكنته من نفسها، ولا كفارة ظهار ولا يمين، وقوله لا يفتى، مذهب ما في مخرج الروحية، بلشرفلاني عن الحسن بن زياد من صحة ظهارها، وعليها كفارة الظهار، روى عن أبي يوسف، انتهى.

(قال مالك في) تفسير (قوله) تبارك (وتعالى): ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن بَنَاتِهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ إِنَّمَا قُلُوبُنَا قَدَرٌ﴾^(٢) رتبة (قال) مالك (سمعت) من أهل العلم (أن تفسير ذلك) أي تفسير العودة المذكور في الآية (أن يتظاهر الرجل من امرأته ثم يجمع) محرم النساء وسكون جمع وكسر ميم أي سؤم وحسم (على إسكانها) أي إمساك المرأة

(١) (٣٣/٥١٠).

(٢) سورة مائدة الآية ٣

وَإِصَابَتِهَا. فَمَنْ أَجْمَعَ عَلَى ذَلِكَ فَقَدْ رُجِبَتْ عَلَيْهِ الْكُفَّارَةُ.

في نكاحها (وإصابتها) أي جماعها (فإن أجمع) أي عزم رصم (على إصابتها وإصابتها) هكذا في النسخ الهمدية. وفي النسخ النصرية: فإن أجمع على ذلك (فقد رُجبت عليه الكفارة) لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَجْمَعَ﴾ الآية.

قال أبي الجي^(١). قال مالك: إن تفسير ذلك يعني العودة أن يجمع بعد الظهار على إصابتها وإصابتها. هذا الذي ذكره في الموطأ وعنه أكثر أصحابه. وقد قيل عت غير ذلك. وأميل هذا أن العلماء اختلفوا في الكفارة إذا تمت، فذهب مالك ومسلم النخعي إلى أنها تمت بشرطين: وجود الظهار، والعودة، وقال مجاهد والثوري: تحب بنفس الظهار دون شرط آخر، والدليل على ما نقونه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ بَنَاتِهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ﴾ الآية. فملئ الكفارة بظهار والعودة.

ثم اختلف العلماء في العودة ما هي. ولما لك في ذلك ثلاثة أقوال، قال الشيخ أبو القاسم: إحدى الروايتين العزم على إصابتها، والثانية: العزم على وطئها، وقد ذكر في الموطأ الأمرين جميعاً، ويتضمن قوله هذا أن مراد كل واحد منهما بالتمزم عودة، قال أبي الجي^(٢): وهذا محمدي واجتماع إلى الإمام، وقال أحمد من حنبل: روى عن مالك أبو القاسم بن الجلاب وغيره رواية أخرى: أن العزم هو نفس الموطأ، وبه قال الحسن والزهري وطاووس، وقال الشافعي: أن يتضمن من الزمان مدة يمكنه فيها إيقاع الطلاق، فلا يوفعه، وذهب نازد إلى أن العودة هي رعاية لفظ الظهار.

والدليل على ما نقونه أن الكفارة إنما تحب في الأحيان بمخافة اليمين،

(١) المصنف (٤٩/٢).

(٢) سورة المجادلة: الآية ٢.

(٣) المصنف (٥٩/٤١).

ومن ظاهر أقصى ظاهره بحرية روحه، فإن أراد استحالتها، عقد عاد فيه ترك ورجع إلى الوطء الذي حرم، وفي مثل هذا يقال: «عد فلان لك»، ولو كان السقط باظهار ثانياً يوجب الكفارة لأوجبتها الأول، فلما لم يوجبه الأول لم يوجب الثاني، لأنهما من جنس واحد نظراً ومعنى، انتهى.

وفي «السنن»^(١): فالعود في «السوط» العزم على الوطء، والإسك معاً وفي «المعدونة» عسى الوطء حاصداً، وروى الإمامك خاتمة. كذا في المختصر، انتهى.

وقال ابن رشد^(٢): عن مائت في ذلك ثلاث روايات: إحداهن: أن العود هو العزم على إساقها «وطء معاً، والثانية: العزم على الوطء فقط، وهي الرواية الصحيحة المشهورة عند أصحابه، وبه قال أبو حنيفة وأحمد، والثالثة: هو نفس الوطء، وهي أضعف الروايات، وقال الشافعي: العود الإمساك نفسه، انتهى.

وقال نذير^(٣): يجب الكفارة وجوباً موسعاً بالعود والتزام بالوطء ولو ماسحاً، لا يمتنع لا يمتنع السوط، سواء تمت في عصمته أو طفقها، ولا تجزئ قبل العود. والعزم هو العزم على الوطء، فقط، ثم العزم مع الإمساك في العصة، أي لا يباحها على الفور تأويلان، وخلافه، وسقطت الكفارة بعد العود المندفع، وأولى منه إذا لم يقف المفاعرة بطلانها الثاني لا الرجعي.

قال المدققي: قوله: تأويلان وخلافه، أي تأويلان على «المعدونة» وخلاف في المذهب، يعني في الساعب قولان نهض كل منهما، وحصلت

(١) انظر «السنن»: (١١١٢، ٩).

(٢) رسالة المختصر: (١١٦، ٢٩).

(٣) «الشرح الكبير»: (١١٦، ٢١).

«المدة» على كل منهما، ولفظ «المدة» يعود إلى «الوطء» لإجماع عليه.

واختلف الأشيخ بعد ذلك فيما تقتضيه «المدة»، فابن رشد فهم «المدة» على أن يعود مجرد العزم على الوطء بقصد لقاء العصف، وأم يعرض للعزم على الإمساك، وقال: إنه المشهور، فدلها والإجماع عليه، أي العزم عليه مرادف لما قبله، وهو زيادة الوطء. وفهم عبارة من «المدة» على أنه العزم على الوطء مع العزم على الإمساك وقال: إنه المشهور انتهى.

وقال العوفي^(١) العدد وهو الوطء، فمن وطئ لرمته الكفارة، ولا نجس قبل ذلك، إلا أنها شرط لتحل الوطء، فيبطل به من أراد أن يستحل، كما يؤسر بعقد النكاح من أراد حل المرأة، وحكي ذلك عن الحسن والنخعي، وهو قول أبي حنيفة إلا أنه لا يوجب الكفارة متى من وطئ، وهي عند أبي حنيفة من وطئ ممن لم يوطأ، وقال القاسي وأصحابه: يعود العزم على الوطء إلا أنهم لم يوجبوا الكفارة على التعازم على الوطء إذا مات أحداهم أو طلق قبل الوطء إلا أبا الخطاب، فإنه قال: إذا مات بعد العزم أو طلق بعده الكفارة. وهذا قول مالك وأبي سعيد.

وأكثر أحمد هنا، فقال: مالك يقول: إذا أجمع ارمته الكفارة، فكيف يكون هذا لو طلقها بعد ما يجمع كان عليه كفارة؟ إلا أن يكون يجب أن قول ضروري، إذ تكلم بظاهر لزوم مثل الطلاق، ولم يجب أحمد قول طائفة، وقال الشافعي: يعود بمسكها بعد ظهارة زمنها يمكنه طلقها فيه؛ لأن ظهارة منها يقتضي إبانها، فبمسكها عود فيه، وبما داود: يعود تكرار الظهار مرة ثانية؛ لأن العود في الشيء إعادته، ولذا أن العود فعل شد قول، ومنه اعادته في غنمه، انتهى.

(١) «تكملة» (١١/٢٢)

وَأِنْ طَلَّقَهَا، وَلَمْ تُجْمِعْ بَعْدَ تَطَاهُرِهَا، عَلَى إِسْكَانِهَا وَإِصَابَتِهَا، فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ.

وفي «المحلى»: اختلفوا في تفسير العود، فقال الجمهور: معناه يعودون إلى قولهم ما علموا ذلك؛ وذلك يحصل عند مالك بالعزم على الجماع، وعند الشافعي بإسكانها في النكاح، وعند أبي حنيفة باستباحة استمتاعها ولو بنظر شهوة، وقال جماعة: معناه يعودون إلى قولهم بالظهار في الإسلام بعد ما كانوا بظاهرون في الجاهلية، وهو قول الثوري ومجاهد، وشكراره لفظاً، وهو قول الظاهرية، أو معنى بأن يحلف على ما قال، وهو قول أبي مسلم، انتهى.

وفي «النز المبحر»^(١): وهو المذكور في الآية عزمه عزمًا مؤكدًا على استباحة وطنها، فلو عزم ثم بدا له أن لا يطأف لا كفارة عليه، قال ابن عاشر: لعدم العزم المؤكد، لا لأنها رجعت عليه بنفس العزم ثم سقطت، كما قال بعضهم: لأنها بعد سقوطها لا تعود إلا بسبب جسد، انتهى.

وفيها أيضاً من قال: أنت علي كظهر أمي في كل يوم تجتذ الظهار كل يوم، وله قريبها نيلًا، وكذا من قال في رمضان كله، وجب كله، له وظواهر في شحان بلا كفارة لعدم دخوله في مدة الظهار.

(وإن طلقها) أي زوجته (ولم تجمع) صبح أوله فسكون أي لم يعزم (بعد تطهره منها على إسكانها) عنده في عصته (وإصابتها) فلا كفارة عليه لعدم تحقق العود الموجب للكفارة. قال الموفق^(٢): إن الكفارة لا تجب بمجرد الظهار، فلو مات أحدهما أو فارقها قبل العود فلا كفارة عليه. وهذا قول عطاء والنخعي والأوزاعي والحسن والثوري وأبي عبيد وأصحاب الرأي، وقال طاووس ومجاهد والشافعي وأبو حنيفة: عليه الكفارة بمجرد انقضاء، لأنه

(١) (٥١٥/٣)

(٢) المعنى (٧١/١١).

قَالَ خَالِدٌ: فَإِنْ تَزَوَّجَ بَعْدَ ذَلِكَ، لَمْ يَسْتَوْفِ حَتَّى يُكْفِّرَ كُفْرَةَ الْمُنْظَاهِرِ.

سبب للكفارة، وقد وجب، وقال الشافعي: متى أمسكتها بعد طهاره رماً لم يكن طلاقاً فيه، فلم يظلمها فعليه الكفارة؛ لأن ذلك هو العود عنده.
وله: قوله تعالى: «وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْ بَيْنِهِمْ تَزَوَّجُوا» الآية، وأوجب الكفارة بأمرين: طهاره، وعوده فلا تنكح، بأحداهما، ولأن الكفارة هي لتطهير كفارة بعين، فلا يحدث تغير الحدث كصائر الأيمان، وإن حدث فيها هو التزويج، وترك طلاقها ليس بحدث فيها، ولا يقال إنما حلفت على تركه، فلا نكح به الكفارة.

(قال مالك: فإن تزوجها بعد ذلك) أي بعد التخلي المذكور، وهو التخلي بعد الطهار، قبل العود لم يمسها؛ أي لا يجوز له أن يجامعها سكاخ جديد أيضاً (حتى يكفر كفارة المتظاهر) لبقاء حكم الطهار، قال الموفق^(١): إذا طلق من ظاهر منها ثم تزوجها لم يحل له وطئها حتى يكفر، سواء كان الطلاق ثلاثاً أو أقل منه، وسواء رجعت إليه بعد زوج آخر أو فيه، نص عليه أحمد، وهو قول عطاء والحسن والزهري والشافعي ومالك وأبي عبيد، وقال قدامة: وإن كانت سبط الظهار، فإذا عاد فنكحها فلا كفارة عليه، والشافعي قولان: أنه عيب وقول ثالث: إن كانت البينة بالثلاث ثم تعيد الطهار والآن عاد، ولما عدم الآية، فإنه قد طاهر من امرأه فلا يحل أن يتناسا حتى يكفر، انتهى.

وفي المسند المختار^(٢): يحرم وطئ عيب ودواعيه حتى يكفر، وإن عادت إليه خللاً، يعني أو بعد زوج آخر لبقاء حكم الطهار، قال ابن عابدين: أورد أنه لو طلقها ثلاثاً ثم عادت إليه بعد سبط الظهار، انتهى.

(١) سورة الاحقاف: الآية ٣.

(٢) المعنى (١١/٧٩).

(٣) (٢/٦٤٤).

قَالَ مَالِكٌ، فِي الرَّجُلِ يَنْظُرُ مِنْ أُمْتِهِ: إِنَّهُ إِنْ أَرَادَ أَنْ يَصِيَّهَا، فَعَلَيْهِ كُفَّارَةٌ نَظَاهًا، قِيلَ أَنْ يَنْظُرَهَا.

(قال مالك، في الرجل ينظر من أمة: إنه إن أراد أن يصيها) بعد ما نظره منها (ففيه كفارة النظار قبل أن ينظرها) لأنه فرج حلال فيحرم بالتحريم، ويدخل في عسوم قوله تعالى: ﴿مِنْ نِسَائِهِمْ﴾ وقد أخرج ابن الأعرابي في معجمه من طريق همام: مثل قتادة عن رجل ظهر من سريره؟ فقال: فإن الحسن وابن المسيب وعطاء وسليمان بن يسار: مثل نهار الحرة، وهو قول الفقهاء السبعة، وبه قال مالك وربيعة والثوري والليث، قاله الحفاظ^(١).

وقال ابن رشد^(٢): اتفقوا على لزوم النظار من الزوجة التي في العصمة واحتلوا في النظار من الأمة، ومن التي في غير العصمة، ونظار المرأة من الرجل، أما النظار من الأمة فقال مالك والثوري وجماعة: النظار منها لازم كالنظار من الزوجة الحرة وكذا المدبرة وأم الولد، وقال الشافعي وأبو حنيفة وأحمد وأبو ثور: لا نظار من أمة، وقال الأوزاعي: إن كان بطناً أمة فهو مطاهر، وإن لم يطمأ فهو يمين، وفيها كفارة يمين، وقال عطاء: هو مطاهر، لكن عليه نصف كفارة، انتهى.

وقال الموفق^(٣): لا يصح النظار من أمة ولا أم ولده، زوي ذلك عن ابن عمر وابن عمرو وسعيد بن المسيب ومجاهد والشمسي وربيعة والأوزاعي والشافعي وأبي حنيفة وأصحابه، وزوي عن الحسن وعكرمة والنخعي وعمرو بن دينار وسليمان بن يسار والزهري وقاتدة والحنك والثوري ومالك في النظار من الأمة كفارة تامة لأنها مباحة لها، فصح النظار منها كالزوجة، وعن الحسن والأوزاعي إن كان يطمأ فهو نظار، وإلا فلا؛ لأنه إذا لم يطمأ فهو كتحريم

(١) فتح الباري (٩/٤٣٤).

(٢) بداية المجتهد (٢/١٠٧).

(٣) المغنم (١٤/٦٧).

قَالَ مَالِكٌ: لَا يَدْخُلُ عَلَى الرَّجُلِ إِيْلَاءٌ فِي تَطَاهُرِهِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُضَارًّا لَا يُرِيدُ أَنْ يَفِيءَ، مِنْ تَطَاهُرِهِ.

مَالِكٌ، وَقَالَ عِصَاءٌ: عَلَيْهِ صَفٌّ كَفَّارَةٌ حَرَّةٌ؛ لِأَنَّ الْأُمَّةَ عَلَى الْإِصْفِ، مِنَ الْحَرَّةِ فِي كَثِيرٍ مِنْ أَحْكَامِهَا، وَهَذَا مِنْ أَحْكَامِهَا، فَتَكُونُ عَلَى النِّصْفِ.
وَمَالِكٌ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ بَنَاتِهِمْ﴾^(١) فَحَصْنَهُ بِهِ، وَلِأَنَّهُ لَفْظٌ يَتَعَزَّزُ بِهِ تَحْرِيمُ الرُّوْحَةِ، فَلَا تَحْرِمُ الْأُمَّةَ مِنَ الْإِطْلَاقِ، وَلِأَنَّ الظَّاهِرَ كَانَ مُطْلَقًا فِي الْعَاهِلِيَّةِ، فَفُتِلَ حُكْمُهُ، وَبَقِيَ مَحَلُّهُ، وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ أَنَّ عَلَى الظَّاهِرِ مِنَ امْتِنَاعِ كَفَّارَةِ ظَهَرِهِ، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: لَا يَتَوَجَّهُ هَذَا عَلَى مَذْهَبِهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَتْ عَلَيْهِ كَفَّارَةُ ظَهَرٍ كَذَلِكَ ظَاهِرًا، وَلَكِنْ عَلَيْهِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ؛ لِأَنَّهُ تَحْرِيمٌ لِمُبَاحٍ مِنْ مَالِهِ، فَكَانَتْ فِيهِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ، كَتَحْرِيمِ سَائِرِ مَالِهِ؛ فَانْتَهَى.

(قَالَ مَالِكٌ: لَا يَدْخُلُ عَلَى الرَّجُلِ إِيْلَاءٌ فِي تَطَاهُرِهِ) قَالَ الْبَاقِي^(٢): يُرِيدُ أَنْ يَكُونَ تَطَاهُرًا غَيْرَ مَعْلُومٍ بِصِفَةٍ، وَإِنْ عَنَّفَتْ بِصِفَةٍ مِثْلَ أَنْ يَقُولَ: إِنْ لَمْ أَفْعَلْ كَذَا وَكَذَا، عَلَيْهِ بَضْرِبٌ لَمْ أَجَلِ الْإِيْلَاءِ مِنْ يَوْمٍ يَرْفَعُهُ إِلَى السَّلَاطَةِ، وَيُلْزِمُهُ حُكْمَ الْمُؤَلِّي؛ لِأَنَّ الْوَطْءَ مَسْبُوحٌ مَحْرُومٌ عَلَيْهِ حَتَّى يَفْعَلَ مَا عَنَّفَ بِمِثْلِهِ بِهِ، فَإِنَّمَا كَانَ مُسْتَعْنًا مِنَ الْوَطْءِ لِأَجْلِ يَمِينِهِ نَافِظًا، وَلَوْ لَكُنِ الْيَمِينُ مُبَاشِرَةً لِلْمَنْعِ مِنَ الْوَطْءِ، لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهِ الْإِيْلَاءُ، إِلَّا إِذَا طَلَبَتْهُ الرُّوْحَةُ بِذَلِكَ وَرَفَعَتْ، فَيَضْرِبُ بِهِ السَّلَاطَةَ مِنْ ذَلِكَ الْيَوْمِ أَجَلَ الْمُؤَلِّي، وَأَمَّا إِذَا كَانَ الظَّاهِرُ مُطْلَقًا غَيْرَ مَعْلُومٍ بِصِفَةٍ، فَلَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ تَحْرِيمُ الظَّاهِرِ؛ لِأَنَّ يَمِينَهُ لَمْ يُبَاشِرِ الْمَنْعَ مِنَ الْوَطْءِ، وَإِنَّمَا تَحْرِيمُ الْوَطْءِ حُكْمٌ مِنْ أَحْكَامِهِ كَتَطْلَاقِ الرَّجْعِيِّ، فَانْتَهَى.

(إِلَّا أَنْ يَكُونَ) الزَّوْجُ (مُضَارًّا) اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ ضَارَّرَ أَيُّ مُدْخِلِ الْمُضَرَّةِ عَلَى الرُّوْحَةِ، وَفَسَدِهِ بِقَوْلِهِ: (لَا يُرِيدُ أَنْ يَفِيءَ) أَيُّ يَعُودَ (مِنْ تَطَاهُرِهِ) كَذَا فِي النُّسخِ الْمِصْرِيَّةِ، وَفِي الْمُهَنْدِيَّةِ مِنْ ظَاهِرِهِ وَفِي الْآخَرَى مِنْ ظَاهِرِهِ.

(١) سورة المائدة الآية ٣.

(٢) المستقى ٤١/٥٠.

قال الباجي^(١): معنى ذلك أن يجد الكفارة فلا يكفر، قاله مالك في المبسوط، قال مالك: وإذا لم يتبين ضرره لم يوقف إلا أن يطول ذلك، وروى أشهب عن مالك في المتظاهر لا يجد ما يثنى ولا يفدر على الصيام، ولا يجد ما يطعم، فلا مخرج له، وليتكف عن أهله حتى يجد ما يكفر به. يريد ولا حجة لها، ففي هذا ثلاثة أحوال: أحدها: أن يتبين ضرره، فيدخل عليه الإيلاء والثنية؛ لا يتبين ضرره. ولا عذره فلا يدخل عليه أجل الإيلاء، يطول المدة، والحالة الثالثة: أن يتبين عذره. فلا يدخل عليه إيلاء جملة.

واختلف قول مالك في أجل الإيلاء، ففي «المدينة»: يبدأ له أجل الموتي عنه ما يرى الناس من إصراره، ثم يجري بحسب المولي، فأول بعض القرويين على أنه يضرب له الأجل من يوم يتبين ضرره، وفي كتاب محمد: أجله من يوم الظاهر، انتهى.

وقال ابن رشد^(٢): عل يدخل الإيلاء على الظهار إذا كان مضاراً، وذلك بأن لا يكفر مع فبرته على الكفارة، فإن فيه اختلافاً، فأبو حنيفة والشافعي يقولان: لا يدخل الحكماء؛ لأن حكم الظهار خلاف حكم الإيلاء، وسواء كان عندهم مضاراً أو لم يكن، وبه قال الأوزاعي وأحمد وجماعة، وقال مالك: يدخل الإيلاء على الظهار بشرط أن يكون مضاراً. وقال النووي: يدخل الإيلاء على الظهار وتبين منه منقضاء الأربعة أشهر من غير اعتناء بالمعصرة، فيه ثلاثة أحوال للعلماء، انتهى.

وقال ابن عابدين^(٣): الظاهر أن الوقت إذا كان أربعة أشهر فأكثر أنه لا

(١) «المعنى» (٥٠/٢).

(٢) «بداية المجتهد» (٢/١١٠).

(٣) «رد المحتار» (٣/٥١٧).

٢٣/١٩٤٣ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، أَنَّهُ
سَمِعَ رَجُلًا يَسْأَلُ

يَكُونُ إِيلَاءً لِمَعْدَمِ رُكْنِهِ، وَهُوَ الْحَلْفُ أَوْ التَّمْلِيقُ بِمَشْقٍ، وَفِي «الزَّيْلَعِيِّ»: قَوْلُ
مَنْ قَالَ: إِنَّ الظَّهَارَ يَمِينٌ فَاسِدٌ؛ لِأَنَّ الظَّهَارَ مُشْكِرٌ مِنَ الْقَوْلِ وَزَوْرٌ مُحْضٍ،
وَالْيَمِينُ تَصَوُّفٌ مَشْرُوعٌ مَبَاحٌ، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي «كَافِي الْحَاكِمِ» لَا يَدْخُلُ عَلَى
الْمَظَاهِرِ (إِيلَاءٌ وَإِنْ لَمْ يَجَامِعْهَا أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ، انْتَهَى).

وَقَالَ الْمُؤَلِّفُ^(١): إِنْ تَرَكَ الرُّطَّةَ بِشِيرٍ يَمِينٍ لَمْ يَكُنْ مُؤَلِّيًا، لِأَنَّ الْإِيلَاءَ
الْحَلْفَ، لَكِنْ إِنْ تَرَكَ ذَلِكَ لِعَذْرِ مِنْ مَرَضٍ أَوْ غِيَةِ وَنَحْوِ لَمْ تُضْرَبْ لَهُ مَدَّةٌ،
وَإِنْ تَرَكَ حَقِيرًا بِهَا، فَهَلْ تُضْرَبُ لَهُ مَدَّةٌ؟ عَلَى رَوَائِبِيٍّ: إِحْدَاهُمَا: تُضْرَبُ لَهُ
مَدَّةٌ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ، فَإِنْ وَطَّنَهَا، وَإِلَّا ذَهَبَ بِمَعْدَمِ إِلَى الرُّطَّةِ، فَإِنْ امْتَنَعَ مِنْهُ أَمِيرٌ
بِالطَّلَاقِ، كَمَا يَفْعَلُ فِي الْإِيلَاءِ سَوَاءً، لِأَنَّهُ أَضْرَبُ بِهَا بِشَرِكِ الرُّطَّةِ فِي مَدَّةِ
الْإِيلَاءِ، فَلِزِمَ حُكْمُهُ كَمَا لَوْ حَلَفَ، وَلَأنَّ وَجُوبَهُ فِي الْإِيلَاءِ، إِنَّمَا كَانَ لِدَفْعِ
حَاجَةِ الْمَرْأَةِ إِلَى زِلْزَالَةِ الضَّرَرِ عَنْهَا، وَضَرُورُهَا لَا يَخْتَلِفُ بِالْإِيلَاءِ وَعَدَمِهِ، فَلَا
يَخْتَلِفُ الْوَجُوبُ.

فَإِنْ قِيلَ: فَلَا يَبْقَى الْإِيلَاءُ أَثَرًا، فَلَمْ أَفْرَدْتُمْ لَهُ بَيَآءًا؟ فُلْنَا: بَلْ لَهُ أَثَرٌ، فَإِنَّهُ
يَدُلُّ عَلَى قَصْدِ الْإِضْرَارِ، فَيَتِمَّلِقُ الْحَكَمَ بِهِ وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُ قَصْدُ الْإِضْرَارِ
اِكْتَمَى بِدَلَالَتِهِ، وَإِذَا لَمْ تَوْجِدِ الْيَمِينِ احْتَجَجْنَا إِلَى دَلِيلٍ سِوَاهُ. يَدُلُّ عَلَى
الْمَصَارَةِ، فَيُجْتَبَرُ الْإِيلَاءُ لِدَلَالَتِهِ عَلَى الْعَقْدِ إِلَى لَفِظَتِهِ، وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ: لَا
تُضْرَبُ لَهُ مَدَّةٌ. وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسُوءُ بِمُؤَلِّئِهِ، فَلَمْ تُضْرَبْ
لَهُ مَدَّةٌ، كَمَا لَوْ لَمْ يَقْصِدِ الْإِضْرَارَ، وَلَأنَّ تَعْلِيقَ الْحَكَمِ بِالْإِيلَاءِ يَدُلُّ عَلَى انْتِفَاقِهِ
عَنْ عَدَمِهِ، إِذْ لَوْ ثَبَتَ هَذَا الْحَكَمُ بِدُونِهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَثَرٌ، انْتَهَى.

٢٣/١٩٤٣ - (مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ أَنَّهُ سَمِعَ رَجُلًا يَسْأَلُ) بَيْنَاءُ الْفَاعِلِ

(١) «الْمُعْتَمَدُ» (١١/٥٢).

عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ عَنْ زَيْلٍ قَالَ لِامْرَأَتِهِ: كُلِّي امْرَأَةً أَتَكْتَحِفَا عَلَيْكَ. مَا بَشَرْتُ، فَهِيَ عَلَيَّ كَطَهْرٍ أُمِّي. فَقَالَ عُرْوَةُ بْنُ زُبَيْرٍ: يُخْزِيهِ عَنْ ذَلِكَ عَقْلُ زَوْجَةٍ.

(عروة بن الزبير عن) حكيم (رجل قال لامرأته: كل امرأة أتكتحفا عليك) بكسر (لكاف) ما عشت) بكسر (الهاء) فهي علي كطهر أمي، فقال عروة بن الزبير: يخزيه من ذلك) أي عن ظهاره المأكور (عقل زوجة) إن وحدها، وإلا فالنقص ثم لإلحاحه، والمعنى يخزيه كفارة واحدة.

قَالَ ابْنُ مَرْزُوقٍ^(١) قَالَ: لَيْسَ مِنْ دِيَارِ. أَرَأَيْتَ مَعْنَى هَذَا أَيْ أَوَّلَ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا عَلَيْهَا، فَإِنَّهُ يَتَوَزَّعُ عَنْهَا رَقَّةً، ثُمَّ إِنْ تَزَوَّجَ بَعْدَ ذَلِكَ مَلَائِكَةً عَلَيْهِمْ قَالَ: نَعَمْ، هُوَ مَعْنَى نَوَلِهِ، وَهُوَ عَمَلٌ مَالِكٌ سَرَقَتْ مِنْ تَطَاهُرٍ مِنْ سُرَّةٍ لَهُ فِي كَمْعَةٍ وَحَدَّةٍ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ، بِجَزَائِ بِهَا عَيْنٌ.

وَقَالَ مَجْبِي بْنُ سَحْبٍ، عَنْ نَافِعٍ بْنِ زَافِعٍ، سَمِعْتُ أَحْمَدَ يَدْعُو، وَلَمْ يَكُنْ أَرَى أَنَّهُ قَدْ تَطَاهَرَ مِنْ كُلِّ امْرَأَةٍ يَكْتَحِفَا عَلَيْهَا، فَكَلَّمَا نَكَّحَ امْرَأَةً كُفِّرَ عَنْهَا قَبْلَ أَنْ يَسْمَحَ كَفَّارَةً عَنْ كُلِّ امْرَأَةٍ، وَمِثْلُهُ فِي كَذِبِ ابْنِ السَّوْدِيِّ^(٢) قَسَمَ قَالَ: كُلُّ امْرَأَةٍ تُزَوَّجُهَا، فَهِيَ عَلَيَّ كَطَهْرٍ أُمِّي، فَإِنَّهُ نَوَلَهُ كَفَّارَةً عَنْ كُلِّ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا أَبَدًا، وَفِي «الْعَبِيدِ» عَنْ مَالِكٍ مِنْ ذُرِّيَةِ ابْنِ الْقَسَمِ مِثْلُ مَا فِي «الْمَوْطَأِ» مِنْ قَوْلِهِ: كُلُّ امْرَأَةٍ تُزَوَّجُهَا عَلَيْكَ مَا عَشْتُ، أَيْ عَلَيَّ كَطَهْرٍ أُمِّي، بِجَزَائِهِ فِي ذَلِكَ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ، أَيْ بَيْتِي.

وَقَالَ ابْنُ السَّوْدِيِّ^(٣) إِذَا قَالَ: كُلِّي امْرَأَةً أَنْتَزَوَّجُهَا فَهِيَ عَلَيَّ كَطَهْرٍ أُمِّي، ثُمَّ تَزَوَّجَ سَائًا، وَأَرَادَ نَعُودَ، فَعَلَيْهِ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ، سِوَاهُ تَزَوُّجِهِمْ فِي عَقْدٍ أَوْ فِي عَقْدٍ مُتَعَرِّفَةٍ، نَفْسٌ عَلَيْهِ أَحَدٌ، وَهُوَ قَوْلُ عُرْوَةَ (سَاحِقٍ) لِأَنَّهَا يَمِينٌ وَاحِدَةٌ،

(١) انظر «السنن» (١/٢١٠).

(٢) «السنن» (١/٢١٠).

(٩) باب طهارة العبد

١١٤٤/٢٤ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ شِهَابٍ عَنْ طَهَارِ الْعَبْدِ؟ فَقَالَ: نَحْوُ طَهَارِ الْحُرِّ.
قَالَ مَالِكٌ: يُرِيدُ أَنَّهُ يَغُفُّ عَلَيْهِ كَمَا يَغُفُّ عَلَى الْحُرِّ.

فكفارونها واحدة، كما لو طاهر من أرح نساء بكلمة واحدة، وعنه: أن لكل عند كفاره، هو تزوج ثنتين في عقد، وأراد العود، فعليه كفارة واحدة، ثم إذا تزوج أخرى وأراد العود، فعليه كفارة أخرى، روي ذلك عن إسحاق، انتهى.

وقد عرفت فيما سبق أن الطهارة بالأجنبية لا يصح عند الشافعي رحمه الله مطلقاً، سواء كان بالتعلق أو بدونه، وعند الحنفية يصح إن كان معلقاً.

إذا نظهر نسائه في كلمة واحدة، فعليه لكل واحدة كفارة مستقلة، قال في «التهذبة»^(١): مر قال لسانه: أنتن علي كظهر أُمي فإن مظاهراً متهن جميعاً، وعليه لكل واحدة كفارة؛ لأن الحرمة ثبتت في حق كل واحدة، والكفارة لإيهاء الحرمة، فتعذر بتعدد ما، بخلاف الإيلاء؛ لأن الكفارة فيه لصيانة حرمة الاسم وتمتع ذكر الاسم، انتهى.

(٩) طهارة العبد

هكذا في التهذبة وأكثر المصرية، وفي بعضها طهارة العبد بالجمع.

١١٤٤/٢٤ - (مالك) وأخرجه البخاري في «صحيحه» برواية إسماعيل بن أبي أويس عن مالك (ثم سأل ابن شهاب) الزهري (عن طهارة العبد) وفي بعض النسخ «العبد» (فقال: نحو طهارة الحر) في لزومه وتعلق الأحكام به.

(قال مالك: يريد) الزهري (أنه) أي الطهارة (يقع عليه) أي عسر العبد (كما يقع على الحر) قال النجاشي^(٢): «الأسل به قول تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُطَهَّرُونَ﴾»

(١) ٢٦٦/١

(٢) المستدرج ١/١٠٦

قَالَ مَالِكٌ: وَظَهَرَ الْعَبْدُ عَلَيْهِ رَاحِبٌ، وَصَيَّامٌ تُنْبِئُ فِي الظُّهْرِ شَهْرَانِ.

لَا بَةَ. وَلَمْ يَفْرُقْ بَيْنَ الْأَحْرَارِ وَالْعَبِيدِ، وَلَا حُجُوزَ أَنْ يَقَالَ: إِنَّ الْعَبْدَ لَمَّا سَمَّيْتُ يَكْفُرُ بِالْعَتَقِ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الظُّهْرِ وَلَا مُخَاطَباً بِالْأَبَةِ، كَمَا لَا حُجُوزَ أَنْ يَقَالَ: ذَلِكَ، فِي تَنْبِيئِهِ الضَّعِيفَ عَنِ الصَّيَّامِ، وَالْأَبَةَ فَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿لَوْ كُنَّ أُمَّرَأَةٌ أَوْ بَنَاتٌ لَأَخَذَ صَيِّمَاتَهُمْ شَهْرَتَيْنِ﴾، وَالْعَبْدُ لَيْسَ بِوَاحِدٍ لِلرَّفِيقَةِ، فَيَصُومُ شَهْرَيْنِ، انتهى.

وَقَالَ الْمَذَاهِبُ^(١)، يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ شَهَابٍ كَانَ يَعْطِي الْعَبْدَ فِي ذَلِكَ جَمِيعَ أَحْكَامِ الْحُرِّ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ بِالتَّنْبِيئِ مَطْلَقَ صَحَةِ الظُّهْرِ مِنْ الْعَبْدِ، كَمَا يَصُحُّ مِنَ الْحُرِّ، وَلَا يُلْزَمُ أَنْ يَعْطَى جَمِيعَ أَحْكَامِهِ، لَكِنَّ نَقْلَ مَنْ يَقُولُ بِالإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا طَامَرَ لَزِمَهُ، وَأَنَّ كِفَارَهُ - الصَّيَّامِ شَهْرَانِ كَالْحُرِّ، سَمَّيْتُ، اخْتَلَفُوا فِي الْإِجْمَاعِ وَالْعَتَقِ كَمَا سَبَقَتْ، وَمَا نَقَلَ مِنَ الْإِجْمَاعِ فَمُرْدُودٌ، فَقَدْ نَقَلَ الشَّيْخُ الْمُؤَوِّقُ عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ لَا يَصُحُّ ظَهَرُ الْعَبْدِ، لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ الرِّقَابَ، وَتَعَذُّبُهُ بِأَنْ تَعْرِضَ الرِّقَّةُ إِنَّمَا هُوَ عَلَى مَنْ يَجِدُّهَا، فَكَانَ كَالْعَبْرِ فَمَرَّخَهُ الصَّيَّامُ، انتهى.

قَالَ مَالِكٌ: وَظَهَرَ الْعَبْدُ عَلَيْهِ رَاحِبٌ (كَالْحُرِّ) وَصَيَّامٌ (كَالْحُرِّ) فِي الظُّهْرِ شَهْرَانِ) كَالْحُرِّ، قَالَ السَّاجِي^(٢)، يُرِيدُ أَنْ حَكَمَهُ فِي قَدْرِ الصَّيَّامِ حَكَمَ الْحُرِّ، لِأَنَّ صَيَّامَهُ عَلَى وَجْهِ تَكْفَارِهِ، وَالتَّكْفَارُ إِنَّمَا يَسْتَوْفِي فِيهَا حَكَمَ الْأَحْرَارِ وَالْعَبِيدِ، وَأَمَّا الْعَتَقُ فَلَا يَشْتَرِي فِي حَتْمِهِ، لَوْ جُهِنَ، مُعْلَمًا أَنَّهُ مُحَجُّوزٌ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ. وَثَانِي: أَنَّ التَّوَلَّى لَا يَبْتَغِي لَهُ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ مَا ذَكَرَ: الْمُحَجُّوزُ عَلَيْهِ، حَتَّى يَفْسَخَ تَأْسِيسُهُ، أَمَّا الْمُحَجُّوزُ عَلَيْهِ لِحَقِّ غَيْرِهِ كَالْعَبْدِ، فَوَلَّيَ لَا حُجُوزَ لَهُ التَّكْفَارَ بِالْعَتَقِ

(١) - نَسَخَ (١/٤) (٤٤٠)

(٢) - السَّاجِي - (٤١/٤).

لعيسى: أضعفنا حق الرب، والثاني: أن الولاء لا يسب، وذلك يمنع وقوع العتق عنه.

ومن عالت في المدونة والمسروطة لا يحزنه العتق وإن أذن له السيد فيه؛ لأنه لا يكون له الولاء، وقد قال عبد الملك بن الماجشون: لا يكون للعقب؛ لأن الولاء لسيد، فإذا قلب: لا يجوز العتق، وإن مرصه النسيان، فهل لسيد أن يجمعه؟ ففي كتاب ابن الجوار: روى ابن القاسم عن مالك لأخت منعه إذ أضر نكاحهم في خدمتهم، وإذا لم يضر ذلك بهما، وإذا فصلوا ليعرفوا بينه وبين أهله أجروا على ذلك.

وقال ابن الماجشون: ليس لسيد منعه من العيوض وإن أضر ذلك في عمله، وقاله محمد بن دينار في «الفتحية»، ووجه قول مالك أنه ممنوع أن يجمع على نفسه، فليس له أن يدخل على نفسه ما يضر سيده في عمله، تحفوف الأدبي، ووجه قول ابن الماجشون أن هذا صوم، لا يثبت عليه، فلم يكن لسيد منعه كالقروض، وإذا كان يضر عمله، وسوغنا للسيد منعه من الصوم، فقد قال ابن القاسم: إن منعه سيده في الصيام وأذن له في الإطعام أجراه، وقال مالك في «المسودة»: إن أذن له سيده في الإطعام، فالصوم أحب إلي منه.

قال ابن القاسم: لا تؤدي ما هذا، وليس بطعم أحد يستطيع الصيام، ولا أرى جواب مالك في المسألة إلا وهماً، ولعله أراد كثرة اليمين، وقال القاضي أمر إسحاق: معناه أنه لا يندر على الصيام، فيقول: الإطعام يحزنه، وليس يستحسنه، لأن السيد لا تصرف فيه قبل أن يخرج إلى سواك، إلى آخره، بسطه في توجيه كلام مالك من الأقاوي.

وقال ابن رشد: اختلفوا في العتق هل يكون بالعتق أو بالإطعام معه.

«فأجابهم أنه الذي يبدأ به الصيام، أعني إذا عجز عن انصيام؟ فأجاز لعبد العتق إن أذن له سيده أبو ثور وأبو داود، وأبى ذلك سائر العلماء، وأبى الإطعام. فأجاز مالك إن أطلعهم بإذن سيده، ولم يعز ذلك أبو حنيفة والشافعي، ومبني الخلاف في هذه المسألة هل يملك العبد أو لا يملك؟ انتهى.

وقال الخرقي: إذا كان المظاهر عبداً ثم يُتَّكَّرَ إلا بالصيام، وإذا صام فلا يجزئه إلا شهران متتابعان، قال العوفي^(١): لأن العبد لا يستطيع الإعتاق فهو كالحر المعسر. وأسوأ منه حالاً، وظاهر كلام الخرقي أنه لا يجزئه غير الصيام، سواء أذن له سيده في التكفير بالعتق أو لم يأذن، وحكي هذا عن الحسن وأبي حنيفة والشافعي، وعن أحمد رواية أخرى: إن أذن له السيد في التكفير بالمال، حاز، وهو مذهب الأوزاعي وأبي ثور؛ لأنه بإذن سيده يصير قادراً على التكفير بالمال. وعلى هذه الرواية يجوز له التكفير بالإطعام عند العجز عن الصيام.

وهل له العتق على روايتين؟ إحداهما: لا يجوز، وحكي هذا عن مالك، وقال: أرجو أن يجزئه الإطعام. وأنكر ذلك ابن القاسم صاحب، وقال: لا يجزئه إلا الصيام، وجه هذه الرواية أن العتق يقتضي اتولاء والولاية، والإرث. وليس ذلك للعتق.

والرواية الثانية: له العتق وهو قول الأوزاعي، واختاره أبو بكر، وعلى كلتا الروايتين لا يلزمه التكفير بالمال، وإن أذن له سيده؛ لأن فرضه انصيام، فلم يلزمه غيره، كما أذن مؤسر لحر شمس في التكفير بماله، وإذا صام فلا يجزئه إلا شهران متتابعان، وهذا قال الحسن والشعبي والبخاري والزهري والشافعي وإسحاق، ولا نعمت لهم مخالفاً إلا ما روي عن عطاء أنه لم صام

(١) المصنف: (١١٤/١-١٠)

قَالَ مَالِكٌ. فِي التَّغْيِيرِ يَنْظَاهِرُ مِنْ امْرَأَتِهِ: إِنَّهُ لَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ إِيلَاءٌ. وَذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ ذَهَبَ بِصَوْمِ كَفَّارَةِ الْمَنْظَاهِرِ. دَخَلَ عَلَيْهِ طَلَاقُ الْإِيلَاءِ. قِيلَ أَنْ يَفْرَغَ مِنْ صِيَامِهِ.

شهرًا أجزاء، وقاله النخعي، ثم رجع إلى قول الجماعة، انتهى.

(قال مالك، في العبد يتظاهر من امرأته: إنه لا يدخل عليه إيلاء) ونقدم في الباب السابق أنه يدخل على الحر عند مالك إذا كان مضاًواً بها بخلاف الأئمة الثلاثة، فإنه لا يدخل عندهم الإيلاء، على الظاهر، كما جزم به ابن رشد (وذلك) أي وجه عدم دخوله على العبد (إنه) أي العبد، (لو ذهب بصوم) صيام (كفارة المنظاهر) وهو صيام شهرين (دخل عليه طلاق الإيلاء) قيل أن يفرغ من صيامه عن الظاهر.

قال الزرقاني^(١): لأن إيلاء العبد شهران وأجمعه شهران، فلو أظفر ساعياً أو لمريض لا يقتضي أجله قبل تمام كفارته، وهو بعض ما يذهب به العبد في عدم دخول الإيلاء عليه، هكذا وجهه الباجي، وهو أحسن من توجيه ابن عبيد البر بأنه مبني على لزوم الطلاق بمجرد مضي الشهرين؛ لأنه خلاف المعروف من مذهب مالك، انتهى.

وقال الباجي^(٢): هذا القول من مالك بحتمل وجهين: أحدهما: أنه لا يضرب له أجل الإيلاء بوجه، ولو أذن له السيد في الصوم؛ لأن صومه لا يقتضي حتى يقتضي أجل الإيلاء، وتحليل مالك في «الموطأ» يقتضي غير هذا غير أنني لا أعلم أحداً من أصحابنا قال بذلك، ولا يوجد لمالك على هذا التفسير. ونعله أراد أن هذا من بعض ما يعتذر به من العبد في رفع أجل الإيلاء عن نفسه.

(١) «شرح الزرقاني» (١/٣٧٩).

(٢) «المنهاج» (٤/٥٣).

(١٠) باب ما جاء في الخيار

والثاني: أن يريد العبد المصوم، ويسته منه سبعمائة، لأنه يقسم به، فإن في ذلك عذراً للعبد مع دعوى الإيلاء عليه، وبه قال الأصح، وروى ابن القاسم عن مالك: لا بدخل على العبد إيلاء، إلا أن يكون مصراً، لا يريد أن يضيء أو يستعده أهله، الضميمة بأمر لهم فيه عذر، فهذا يضرب له أجل إيلاء إن ضمت امرأته، انتهى.

(١٠) ما جاء في الخيار

وكسر المعجمة اسم من الأخيار، وهو طلب خير الأمور، وخيار المرأة في النكاح يكون لوجوه، منها لعب في الزوج، وقد تقدم الكلام عليه مبوطاً. وسبأني شيء منه، ومنها خيار الحرة إذا كسح عليها الأمة عند مالك خاصة، كما تقدم في محله، ومنها خيار الزوجين بعد التلويح في خيار النسيء، ويقام شيء منه، ومنها خيار المتفق، وهو المذكور هنا، ومنها خيار المرأة لنفسها في تخيير الطلاق، وتقدم شيء منه في التنسك، وسبأني في آخر هذا الباب.

وهذان الخياران مقصود المصنف من الترجمة، وسبأني بينهما، وذكر أنراً في خبر: اتعيب أيضاً، ولا يشب في نكاح خيار العجاس ولا خيار الشيوخ، قال المصنف: لا يثبت في النكاح خيار وسوء في ذلك خيار المجلس، جيد، بشرط، ولا يحل أحدًا غائث في هذا، ودلت لأن الحاجة غير داعية إليه، فإنه لا يقع في الغالب إلا بعد نردد وتكرار مسألة كل واحد من الزوجين عن صاحبه، والسفوف بحاله، بخلاف البيع الواقع في الأسواق من غير تكرار ولا وقوف، ولأن النكاح ليس بمعاوضة محضة، ولهذا لا يعتبر فيه العلم بالسقوط عليه برؤية ولا صفه، ويصح من غير تسمية لهوض ومع بساوه، ولأن ثبوت الخيار مردّه على إتيان أهله، فلهذا ينال المرأة، فإن في صحة بيعه

العقد ضرراً بالمرأة، ولينكأ أبو حبيب الطلاق قبل المدخول نصف الصداق.
انتهى.

وقال ابن رشد^(١): موجبات الحيز أربعة: لعبوب، والإعسار بالصداق،
أو بالشفقة والكسوة، والثالث: فقد المروج، والرابع: العتق للأمة المزوجة،
انتهى.

وقد عرفت أن منصرف المصنف من الترجمة بيان الخيارين خيار العتق،
وخيار التخيير، أما حيز العتق، فقال الشيخ في المنبذ^(٢): إذا كان الزوج
عبداً، فأعتقت زوجته، فلها الخيار اتفاقاً. وأما إذا كان الزوج حراً، فأعتقت
زوجة، فذهب الجمهور إلى أنه لا يثبت لها الخيار، وجعلوا العلة في النسخ
عدم تكفائه، وذهب لشعبي والتخمي والتوري والحنفية إلى أنه يثبت لها
الخيار، انتهى.

يعني وجعلوا علة النسخ ملكها بعبثها، ويستوي فيه كون زوجها حراً أو
عبداً، وهذه لينة أولى؛ لأنه يستغاد من قوله **فإذا**: فملكك بعبثها فاختاري،
رتب خيارها على ملك بعبثها.

وقال العموق^(٣): إذا عتقت الأمة وورثها عبد، فلها الخيار في مسح
النكاح، وأجمع أهل العلم على هذا، ذكره بن المنذر، وابن عبد البر
وعبرهما، وإن عتقت تحت حر فلا خيار لها، وهو قول ابن عمر وابن عباس
وسعيد بن المسيب والحن وعطاء وسليمان بن يسار وأبي قلابة وابن أبي ليلى
وما لك والأوزاعي والشافعي وإسحاق، وقال قنابوس وأبي سبيح وسجاءد

(١) بداية المجتهد (٥١/٢٩).

(٢) المنبذ (٣٦٢/١٠٠).

(٣) المغني (٦٨/١٠٤).

٢٥/١١٢٥ - **حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زُبَيْدَةَ بِنْتِ أَبِي**

عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ؛

والنعمي وحماد بن أبي سلمان والثوري وأصحاب الرأي أنها أُنْجِلَتْ . انتهى .

وفيه «التعليق المصحح»^(١) بعن قولنا قال جماعة من أهل العلم، فأخرج
البيهقي وابن أبي شيبة عن طبروس أنه قال: ثلاثة الخبار إذا أُعْتُقَتْ، فإن
كانت تحت فرس، وفي رواية: لها الخيار نعت حرٍّ وعبد، وأخرج ابن أبي
شيبه عن ابن سيرين قال: تُعْتَبَرُ حراً إذا كان زوجها أو عبداً، ويُخْرَجُ عن معاهد
قال: تُعْتَبَرُ ولو كانت تحت أمير المؤمنين .

وفي «تهذيبه»^(٢) إن تزوجت بإذن مولاهَا ثم أُعْتُقَتْ، فلها الخيار حرٌّ
كان زوجها أو عبداً، لقوله **طَبَرُوسٌ** حين عُتِقَتْ: املكك بصديق فاحتاري
فالتعليل بملك البصع حذر مطلقاً، فينظم الصبيان، والشافعي يخالفاً فيما إذا
كان زوجها حراً، ولأنه يرداد الملك عليها عند العتق، فبعثت الزوج بعده
ثلاث تطلقات، فملك ومع أمس العقد دفعاً للزينة، وكذلك المكاتب، يعني
إذا تزوجت بإذن مولاهَا، ثم عُتِقَتْ، وقال زُفَرٍ: لا خيار لها لأن انعقادها
عليها برضاها، وكان المهر لها، فلا معنى لإثبات الخيار بخلاف الأمة؛ لأن
لا يعتبر رضاها، ولذا، أن كعدة ازدياد السلك، وقد وجدناها في المبكات؛ لأن
عقدتها قرآن وطلاقاً نكاحاً، انتهى .

٢٥/١١٢٥ - (مالك عن زبيدة بنت أبي عبد الرحمن) فزوج المعروف ببيعة

الرأي (عن القاسم بن محمد) بن الصديق الأكبر - روى الله عنه - (عن) عبد
(عائشة أم المؤمنين) أخرج البيهقي هذه القصة في عدة مواضع من «سبحته»
أطولاً ومختصراً، وأخرج هذا الحديث في باب: لا يكون بيع الأمة طلاقاً،

(١) {٢/٥٢٢}

(٢) {٣/١١٧}

أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَتْ فِي بَريرة ثَلَاثَ حُرَرٍ.....

يرواه إسماعيل بن عبد الله عن مالك، قال ابن عينة: ثيرة قد أكثر الناس هي شقيق النخعي من حديث بريرة ونخريحها، فلهذا لم يرد خبره في ذلك كتاب، ولمحمد بن خزيمة في ذلك كتابه، ولجماعة أبواب، وأكثر ذلك تخلف واستساغ محتمل، لا يستغني عن دليل

وذكر ابن العربي: أن ابن خزيمة استخرج منه ما يثبت عن عائشة وخمسين فائدة، وجمع بعض الأئمة هؤلاء هذه الحديث، فزادت على ثمانية، لمخضب في فتح الباري، قال الزرقاني^(١).

وقال الحافظ^(٢): قال نسوي: ضعف فيه ابن خزيمة وابن جابر نصيبين كبيرين، أكثرهم من أساطير الفوائد، ولم أتب على نصيب ابن خزيمة، ووقفت على كلام ابن جرير من كتابه تهذيب الأئمة، وفعيت منها ما نشره وقد بلغ بعض المتأخرين المتأخرين من حديث بريرة إلى أربعة، أكثرها مستبعد مشكوك، كما وقع نظير ذلك للذي ضعف في الكلام على حديث الصحاح في مصنف، فبلغ به ألف فائدة، انتهى

(أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَتْ فِي بَريرة) تقدم ذكرها في آخر الحناظر، معينة من البرير وهو سمر الأراك، وقيل: محيلة بمعنى منسوبة، أو فاعلة من البر، وبنيته القبطي، ونعنه الحافظ أنه لو كان كذلك لغير اسمها كذا غير اسم جويرية، وكان اسمها برة (ثلاث سنين) جمع سنة أريد ثلاثة أحكام مشروعة سنها رسول الله ﷺ، كانت اسمها مخصصة لبريرة، وقال عاصم: المعنى أنها شرفت في قصتها وما يظهر فيها ما سوى ذلك، كان قد علم من غير نصها

قال النخعي^(٣): وفي هذا ما يدل على أن تحفظ أمييات الأحكام مما

(١) شرح الزرقاني (٢/ ١٨٠)

(٢) فتح الباري (٥/ ١٤٤)

(٣) المعنى (٤٢/ ٤٣)

أقبل به الصدقة، وتلقاه عندهم ألعلماء، لأن ذلك عون على فهم معنى الحديث وعمومه أو خصوصه، ووجه تعلقه بمن تعلق به من اختصاص به أو ثمة إلى غيره. وفيه عون على حفظ الأحكام واستدانة حفظها، ولأبي داود من وجه آخر عن عائشة: أربع سنين، وزاد أمها أن تعتد عدة الحرائر، قالت "البرقي" (١)، ولم أجد لها غير أبي داود. مل ثلث الحافظ (٢)، في حديث ابن عباس عند أبي داود: بأحمد قصي ضياء النبي ﷺ أربع قصبات، وذكر نحو حديث عائشة، وزاد وأمرها أن تعتد عدة الحرة، أخرجه الدارقطني، وهذه الزيادة لم تنع في حديث عائشة، ولذلك اقتصر على ثلاث. لكن أخرج ابن ماجه من طريق الاسود عن عائشة قالت: أمرت بيرة أن تعتد بثلاث حبيرة، وهذه مثله حديث ابن عباس في قوله: تعتد عدة الحرة، وبخالف ما وقع في رواية أخرى عن ابن عباس تعتد بحبيرة، والبحث فيه محذور.

ومراد عائشة - رضي الله عنها - من قولها: ثلاث سنين ما وقع من الأحرار فيها مقصود، خاصة، لكن لما كان حكم كل منها يشتمل على تعبد قاعده، يستنبط العلم الفطن منها فائدة جملة. وقع التكرار من هذه الحبيبة، وانضم إلى ذلك ما وقع في سابق القصة غير مقصود، فإن في ذلك أيضاً فوائد تؤخذ بطريق التخصيص، أو الاستنباط، إذا اقتصر على الثلاث أو الأربع يكون أظهر ما فيها، وما عداها إنما يؤخذ بطريق الاستنباط أو لأنها أهم والمجاجة إليها أولى.

وزاد لقصي عباس. معنى ثلاث أو أربع أنها شيعت في قصتها، وما يظهر منها مما سوى ذلك فكان قد علم من غير قصتها، وهذا أولى من قول من قال: ليس في كلام عائشة حصر، ومفهوم العدة ليس بحجة. وما أشبه ذلك

(١) صحيح البرقي (٣/١٨٠).

(٢) صحيح ابن أبي (٢/٤٠٥).

فَكَانَتْ إِحْدَى النِّسَاءِ الَّتِي أُعْطِيَ فَخْرُوتُ فِي رُوحِهَا . . .

من الامتدادات التي لا تدفع سزال ما المحكمة في الامتداد على ذلك؟ انتهى.

(فكانت إحدى النيس الثلاث) شرعت في تعصي ما أحبت أولاً من النيس الثلاث (أنها) أي بريرة (أعقت) ساء السجوي واعتقها عنه - رضي الله عنها - كما أني مفصلاً في كتاب نعل (فخبرت في زوجها) أي خبرها رسول الله ﷺ في الفاء مع الزرع والفراق، وكان اسم زوجها عسكاً، وكان اسمه زميداً، مولى لأن العميرة وغيرهم.

وفي «المحاري» من ابن عباس كان زوج بريرة عبداً، يقال: لها منيت، كآني أنظر إليه بطرف حقيقاء، ويذكرني، ودموعه تسيل على نحيبه، فقال النبي ﷺ لعباس - رضي الله عنه - ما عباس ألا تعجب من حد منيت بريرة ومن بعض بريرة معيشاً؟ فقال النبي ﷺ: ألم رجبته، قالت: يا رسول الله! أعمرني، قال: «إنما أشجع»، قالت: لا حاجة لي به.

واختلفت الروايات في أنه كان إما ذاك حراً أو عبداً، وفي كلا المعنى تعددت الروايات، أما الروايات التي ورد فيها أنه كان عبداً، وقد تعاضت أحداً من الأئمة الأربعة لأنه تقدم في أول الباب أن عبداً المرأة إذا كان زوجها عبداً إجماعاً، ولما الروايات التي ورد فيها أنه كان حراً اختلفت الأئمة الثلاثة، ولا محالة الحفظ، لأن الجور مقدم على كل حال.

وفي «السحلي»: اختلفت الروايات في أن زوجها يوم أعقت كان حراً أو عبداً، عروى أبو داود والترمذي عن ابن عباس: أن زوجها كان عبداً أسوداً، ولم يحتجب القواء من ابن عباس في أنه كان عبداً، وحزم به الترمذي عن ابن عمر، وحديثه عبد الشامي والدارقطني، وكذا أخرجه الباقى من حديث صفية بنت أبي نبيد أنه كان عبداً، وإسناده صحيح.

وإختلفت الروايات عن عائشة، وقد ابن النعمان^(١) ويرجع في حديث عائشة أنه كان حرّاً، وذلك أن الرواة عنها ثلاثة: أسود، وحرّة، وابن القاسم، فأما الأسود فلم يختلف فيه عن عائشة - رضي الله عنها - أنه كان حرّاً، وأما حرّة، فمنه روايتان صحيحتان - إحداهما أنه كان حرّاً، والأخرى أنه كان عبداً، وأما ابن القاسم فعت روايتان صحيحتان، (إحداهما أنه كان حرّاً، والثانية الشك، انتهى).

وكذا حكى الشيخ في «البدل»^(٢) عن ابن النعمان في الرواة عن عائشة. وقال الحافظ: قال البخاري: قول الأسود منقطع، وقول ابن عباس: رأيتُه عبداً أصح. وقال إبراهيم بن أبي طالب أحد حفاظ الحديث: خالف الأسود الناس في زواج بريرة، وقال الإمام أحمد: إنما يصح أنه كان حرّاً عن الأسود وحده، وما جاء عن غيره فليس بذلك، وصح عن ابن عباس، وغيره أنه كان عبداً، ورواه علماء المدينة، وإن روى علماء المدينة شيئاً وعملوا به، فهو أصح شيء، وإذا عشت امرأة تحت الحر فعقدتها المتوفى على صحته لا يفسخ بأمر مختلف فيه، انتهى.

وقد اعني^(٣) بعد حديث ابن عباس: والاحتجاج به على أنه كان عبداً حين أعتقت بريرة غير قوي، لأن قول: رأيتُه عبداً يعني زوج بريرة لا يدل على أنه كان عبداً حين أعتقت بريرة، لأن الظاهر أن يُخَيَّرَ بأنه كان عبداً، فلا يتم الاستدلال به. والنحوي في أن نقول: إن اختلافهم فيه في صفتين لا مجتمعين في حالة واحدة، فجعلهما في حالتين، بمعنى أنه كان عبداً في حالة، حرّاً في حالة أخرى، فالمعصية تكون إحدى الحاليتين متأخرة عن الأخرى.

(١) «فتح المكي» (٣/ ٢٦٤).

(٢) «بدل المجتهد» (١٠/ ٢٦٢).

(٣) «معدة القاري» (١٤/ ٢٨٣).

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

وقد عَلِمَ أن الرقَّ بعينه الحرية، والحرية لا يعقبها نرق، وهذا مما لا نزاع فيه. فإذا كان كذلك جعلنا حال العبودية متقدمة، وحال الحرية متأخرة، بهذا الطريق أنه كان حراً في الوقت الذي خُيرت فيه بريرة، وعيلاً قبل ذلك، فيكون قول من قال: كان عبداً محمولاً على الحالة المتقدمة، وقول من قال: كان حراً على الحالة المتأخرة، فإذا لا يفي تعارض، وثبت قول من قال: كان حراً، فيعلق الحكم به.

ولئن سلمنا أن جميع الروايات أخبرت بأنه كان عبداً، فليس فيه ما يدل على صحة ما يذهب ممن يذهب أن زوج الأمة إذا كان حراً، فأصفت الأمة ليس لها الخيرة؛ لأنه ليس فيه ما يدل على ذلك؛ لأنه لم يأت عنه ﷺ أنه قال: إنما خيرة لها لأن زوجها عبد، وهذا لا يوجد أصلاً في الآثار، ثبت أنه خيرها لكونها قد اعتقت، فحينئذ يستوي به أن يكون زوجها حراً أو عبداً، انتهى.

وفي الحديث حجة لتجهيز أن مع الأمة لا يكون مطلقاً، وبه ترجح الجذاري في «صحيحه» خلافاً لبعض السلف. كما تقدم الخلاف فيه في «باب الإحصان».

(وقال رسول الله ﷺ) وهذه المسألة الثانية أن بريرة لما كانتها موالها جاءت عائشة - رضي الله عنها - تستعين في كتابتها، وقد أخرج البخاري من «صحيحه» في «باب ما يجوز من شروط المكاتب»^(١) عن عائشة - رضي الله عنها - أن بريرة جاءت تستعين في كتابتها، ولم تكن قضت من كتابتها شيئاً، قالت لها عائشة: أرجعي إلى أهلك، فإن أحبوا أن أقضي عنك كتابتك ويكون ولاءك لي فملت، فذكرت ذلك بريرة لأهلها، فأبوا، وقالوا: إن شئت أن تحسب عليك فلنصل، ويكون ولاءك لنا.

(١) «متح الباري» (١/١٨٧).

وَدَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْقَوْمُ نَفُوزٌ بِهِمْ.....

أَجْعَلُ. إِنْ اللَّامُ عَلَى أَصْلِهِ، لَا يَحْدُورُ أَنْ يَمْلِكَ بِهَا مِنْ ذَلِكَ إِلَّا...
وَالثَّانِي: فِي أَنَّهُ كَانَ زَجَرٌ عَنْ ذَلِكَ، لِضَلَالَةِ الْيَهُودِ، فَكُنَّا نَسْأَلُ رِجَالَنَا بِشَرِّهِمْ
لِحَدِيثِ وَجْهِ: ثَوْبُهَا الْوَلَاءُ لَمْ أَتَقَرَّ.

وَوَجْهِ ثَالِثٍ: مَا رَوَى شُعْبَةُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْيَسْرِ أَنَّهَا قَالَتْ: فِي
ذَلِكَ، قَالَتْ: إِنَّمَا كَانَ رِجَالًا مَذْكُومًا يَقُولُ لِحَدِيثِهِمْ: أَعْتَقَ يَا فُلَانُ، وَأَيُّهَا، نِي،
وَالْوَلَاءُ لَيْسَ أَعْتَقَ. وَرَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَرْسَبٍ عَنْ مَاتٍ عَنْ خَالِعٍ عَنْ
عَدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍاءَ أَنَّ ذَلِكَ مَاتَ فِي الشَّرِّ جَدِيدِهِ أَوْ ذِيهِ، قَالَ أَصْحَابُ: عَلَى
بِالْأَمْرِ نَسًا، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِلَّا يَمْلِكُكَ ذَلِكَ. فَإِنْ الْوَلَاءُ لَمْ يَأْتِ
بِهَذَا مَعْنَى فِي هَذَا الْمَثَلِ، أَمْ.

وَمِنْ رِوَايَةِ بْنِ عَمْرٍاءَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي النَّضْرِ: أَنَّ الْوَلَاءَ لَيْسَ أَعْتَقَ، وَكَانَ
خَلْفَ الشَّرِّ عَنْ عَائِشَةَ، وَاسْتَعْدَدَ بِهِ مَحْضَرٌ. وَإِلَّا كَانَ لَيْسَ مِنْ إِبْرَاهِيمَ، لَمْ يَلَا
لِغَيْرِهِ فِيهِ عَمْرٍاءَ، وَهُوَ الَّذِي رَوَى عَنْ الْحَبِيبِ.

وَيَزُجِدُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا وِلَاءَ لِلْإِسْلَامِ عَمَّا أَحَدٌ يُعْبَرُ الْعَتَقُ، جَبْتَنِي مِنَ الْإِسْلَامِ
عَلَى يَدِ أَحَدٍ، وَالْإِسْلَامُ، بِهِ مَشْهُورٌ، وَأَنَّهُ لَا وِلَاءَ لِلْإِسْلَامِ خِلَافًا لِإِسْعَاقِي،
وَلَا لِمَنْ عَدَا، فَتَسْمَعُ خِلَافًا لِمَنْ عَدَا، وَبِذَا قَالَ أَبُو حَبِيبَةَ، يَزُجِدُ مِنْ
عَمْرٍاءَ أَنَّ الْحَبِيبِي نُو أَعْتَقَ عَمَّا، ثُمَّ سَمِعَ أَنَّهُ يَسْتَعْرِ وَيَأْتِي، وَبِهِ قَالَ
الْمُتَأَمِّلِي، وَنَالِ ابْنَ عَبْدِ الْحَكَمِ: إِنَّهُ قَبْلَ فَوْنٍ مَاتَ، وَوَادِي عَلَى ذَلِكَ أَبُو
يَرْسَبٍ، وَخَالِصُ أَصْحَابِهِ، فَإِنَّهُمْ قَالُوا: لِيَعْتَقَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ أَنَّهُ يَتَوَلَّى مِنْ
قَدَمِهِ، قَالَ الْمُهَافِظُ.

وَنَسَبُهُ الثَّانِي: رَوَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَرٍ عَائِشَةَ (وَالْقَوْمُ) عَمَّا
الْمَوْجِبَةِ وَيَسْكُونُ الْوَلَاءَ الْمَجْمُوعُ، قَالَ: بِنِ الْإِثْبَاتِ مِنَ الْإِثْبَاتِ مُطَقَّعًا، وَحَدِيثُ
نَزَمَ، وَمِنْ فِي الْأَصْلِ الْمَتَّحِدُ مِنَ الْحَجَرِ الْمَعْرُوفِ بِالْحَجَرِ (تَقْوَى) مَالِغَةً أَيْ
تَعْلِي (بِفَحْمِ).

فَقَرُبَ إِلَيْهِ خَيْرٌ وَأَدَمَ مِنْ النَّيِّبِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَلَمْ أَرِ نَرْمَةً فِيهَا لَحْمٌ؟ فَقَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَلَكِنْ ذَلِكَ لَحْمٌ تُصَدَّقُ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ، وَأَنْتَ لَا تَأْكُلُ الصَّدَقَةَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هُوَ عَلَيْنَا صَدَقَةٌ، وَهُوَ لَنَا مِنْهَا هَدِيَّةٌ.

أُخْرِجَ الْبُخَارِيُّ فِي ٦٨ - كِتَابِ الطَّلَاقِ، ٦٤ - بَابِ لَا يَكُونُ بَيْعُ الْأَمَةِ مُطْلَاقًا.

وَمُسْلِمٌ فِي ٢٠ - كِتَابِ الْحَقِّ، ٦ - بَابِ إِذَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْطَى، حَدِيثُ ١٤.

قال الحافظ^(١): وقع في بعض الشروح أنه كان لحم بقرة، وفيه نظر، بل جاء عن عائشة تُصَدِّقُ عسى مولائي بشاة من الصدقة، خير لوني أن يؤخذ به، زادني رواية: قدما ماخذاه (فقرب) بضم القاف وتشديد الراء المكسورة (إليه) بفتح الخيمز وأدم بضم الهمزة ومكرن الدال المهملة جمع إدام، وهو ما يؤكل مع لحبز أي شيء كان (من آدم) بصيغة الجمع فيهما في النسخ الهندية وأكثر المصرية، وفي بعضها إدام بالمفرد، في التوضيح (البيت) الإضافة للتخصيص.

قال الباجي^(٢): يريد ما يكون مدخراً في السنوات كالسمن والمثلج، ولا يكاد يحتم منها (فقال رسول الله ﷺ)، بكسرة لتقديسهم إليه ما دون اللحم من الإدام مع وجود اللحم (لحم أو برمة) على الثار والهمزة لتخفيف (فيها لحم) قال الباجي: فيه أن أكل الإنسان أفضل ما سعه من الإدام ليس بمناف لتدور أموره تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُوبِ إِنَّهُ كَانَ رِيسَ الْإِنسَانِ أَوْدَارًا لَّيْسَ بِمُتَذَكِّرٍ﴾ الآية.

(فقالوا: بلى يا رسول الله ولكن ذلك) الذي في القدر (لحم تصدق) بشاء المجهول (به على بريرة) مولاه لنا (وأنت لا تأكل الصدقة) إخبار له بأنزله الذي منع من تقديمه إليه، وهو أن لا يأكل الصدقة (فقال رسول الله ﷺ: هو عليها) وفي رواية لها (صدقة وهو لنا منها) أي من بريرة (هدية) حيث أهدت

(١) فتح الباري: (٢/٩).

(٢) المغني: (١٠/٥٥).

(٣) سورة البقرة: الآية ١٧٢.

ك : لأن الصدقة بسوغ لتغيير التصرف فيها بالإهداء والبيع وشبه ذلك .
 أعاد أن التحريم إنما هو على الصفة لا على العين ، فإذا تغيرت صفة
 الصدقة تغير حكمها ، فيحوز للمعني ولو هاشمياً أكلها وشراها ، وقوله في
 حديث أم زرع^(١) : «ولا يسأل عما عهده ليس من هذا؟ وإنما ذلك أن يقول
 فيما عهده : أين هو ، وما صنع به؟ وأما شيء بجذبه فيقول : ما هذا؟ وليس منه ،
 مع أن ماله يملك إنما كان ليس لهم حكم ما جههوا لأنه عدم أنهم لم يملكوا
 له إدام البت دون سيد الأدم إلا لأمر اعتدوه ، فكان كذلك فين لهم حكمه .
 قال الحافظ^(٢) : وقع في رواية الأسود عن عائشة : «أتني النبي ﷺ بلحم
 فقالوا : هذا ما تُصَلِّق على بريرة؟» وكذا في حديث أس من النخبة ، وجميع
 بينهما بأنه لما سأل عبد الله به ، وقبل له ذلك ، ووقع في رواية الثمام عن
 عائشة في كتابه الهبة ، فأهدي لها لحم ، فقيل : «هذا تُصَلِّق به على بريرة» ، وإذا
 كان الضمير لبريرة ، فكأنه أطلق على الصدقة عليها هبة لها ، وإن كان تعالفاً ،
 فلاه بريرة لما صدقوا عليها بالنعم أهدت منه لعائشة .

ويزيده ما وقع في رواية الثمام سند أحمد وابن ماجه : دخل على
 رسول الله ﷺ والمرجل يفر بلحم ، فقال : «من أين لك هذا؟» فقلت : أهدته
 لفريرة ، وتُصَلِّق به عليها .

قال الناجي^(٣) : ولا خلاف بين المصنفين أنها تنقل من حكم الصدقة إلى
 حكم البيع والهبة والعبراء ، فيرتها الغني عن مودته الفقير ، وتصير إليه عنه
 بالهبة وغير ذلك من أنواع الملكية ، ولا يكون شيء من ذلك حكم لصدقة ،
 وإنما له حكم الوجه الذي نقل أخره . انتهى .

(١) أخرجه البخاري ج (٥١٨٩) ، باب : «حين السخاسة مع الأهل» .

(٢) «نسخ الإيادي» (٤٠٦/٥) .

(٣) «السفي» (٤٦/١) .

٢٦/١١٤٦ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ، فِي الْأَمَةِ تَكُونُ تَحْتَ الْعَبْدِ مُتَعَقًّا؛ إِنَّ الْأُمَّةَ لَهَا الْخِيَارُ مَا لَمْ يَمْسَسْهَا.

٢٦/١١٤٦ - (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر) ومضى الله عنهما (أنه كان يقول في الأمة) التي (تكون تحت العبد فتعق) بقاء المجهول أي الأمة، ولها الخيار حتى إجماعا لكون زوجها عبداً (إن لها الخيار ما) بمعنى ما دام (لم يمسها) الزوج، وقد أخرج أبو داود في قصة بريدة (فخبرها رسول الله ﷺ، وقال لها: إن فرتك فلا خيار لك).

قال الشيخ في «البدل»^(١): فيه دليل على أن خيار من عتقت على انحرافي، وأنه يبطل إذا سكنت الزوج من نفسها، وإلى ذلك ذهب مالك وأبو حنيفة وأحمد، وهو قول للشافعي. وله قول آخر: إنه على الفور، وهي رواية عنه إلى ثلاثة أيام، وقيل: بقيامها من مجرد احكامهم، وقيل: من مجلسها، وهذا القولان للحنفية، ويقول الأول هو الظاهر لإطلاق التحجير لها إلى غاية، هي تمكيبها من نفسها، ويؤيد ذلك ما أخرجه أحمد^(٢) عن النبي ﷺ بلفظ: إذا عتقت الأمة فهي بالخيار، ما لم يمسها إلى تشاء فارقت، وإن وطئها فلا خيار لها، ولا تستطيع فراقه. وهي رواية للدارقطني^(٣): إن وطئك فلا خيار لك.

وفي «البدائع»^(٤): وهذا الخيار يبطل بالإبطال سبباً ودلالة من قول: أو فعل بدل على الرضا بالانكاح، ويبطل بالانكاح عن المجنس؛ لأنه دليل لإعراض كخيار المخيرة، ولا يبطل بالسكوت، بل يستدل إلى آخر المجنس إذا لم يوجد منها دليل الإعراض، انتهى.

(١) قبل المجهول (١٠/٣٦٨) وانظر من الأوامار (٤/٢٣٦).

(٢) أخرجه أحمد (٤/٦٥) و (٥/٣٧٨).

(٣) سنن الدارقطني (٣/٢٩٤).

(٤) (٢/٦٤٠).

وقال ابياجي^(١): لا يختص خيارها بالمجنس الذي يعلم فيه بفسخها، بل لها ذلك ما لم تمكنه من نفسها طائفة، أو يترك ذلك ابتداءً، أو يوفقها السلطان، فلما قضت وإما أخرج ذلك من يدها، انتهى.

وقال الحرقي: إن أُمْتُقِيلَ قبل أن تختار أو وطنها بطل خيارها، علمت أن الخيار لها أو لم تعلم، وقال الموفق^(٢): إن خيار المحقة على التراخي، ما لم يوجد أحد هذين الأمرين: عشق زوجها، أو وطنه لها. ولا يُقْتَضَى الزوج من وطنها، ومن قال: إنه على التراخي ماله والأوزاعي، وروى ذلك من ابن عمر وأخته حفصة - رضي الله عنهما -، وبه قال سليمان بن يسار، وتافع، والزهرى، وفائدة: وحكاة بعض أهل العلم عن الفقهاء السبعة، وقال أبو حنيفة وسائر الصحابة: لها الخيار في مجلس العلم، وللشافعي ثلاثة أقوال: أظهرها: كقولنا، والثاني: على الفور كخيار الشفعة، والثالث: إلى ثلاثة أيام. وقال ابن عبد البر: لا أعلم لابن عمر وحفصة - رضي الله عنهما - مخالفاً في الصحابة، انتهى.

قلت. هذا المذكور أثر ابن عمر وسيأتي أثر حفصة قريباً، وقال محمد في «مرطته»^(٣) بعدهما: قال محمد: إذا خَلِمَتْ أن لها خياراً، فأمرها بيدها ما دامت في مجلسها، ما لم تقم منه، أو تأخذ في عمل آخر، أو يمسها، فإذا كان شيء من هذا بطل خيارها، فأما إن مسها، ولم تعلم بالعتق، أو علمت به ولم تعلم أن لها الخيار، فإن ذلك لا يُبطل خيارها، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا، انتهى.

(١) «المصنف» (٥٦/٤).

(٢) «المعني» (٧١/١٠).

(٣) «مرطاً محمد مع التعليل المجدد» (٥٣١/٦ - ٥٣٢).

قال مالك: وإن مضى زوجها فزعمت أنها جهلت. أن لها
الحيار. فإنها تُنهم ولا تصدق بها إحداهن من الجهلة. وإن حيار لها
بعد أن يسلها.

٢٧١١٤٧ - وحديثي عن عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي
عروة بن الزبير: أن مولاة لبني عدي بقا لها ولزوجه الأخيرة.....

قال مالك: وإن مضى زوجها فزعمت أنها جهلت. أن لها
الحيار. فإنها تُنهم (ولا تصدق) بذلك. والجهلة
أولئك التي ادعت من الجهالة. يعني: (ولا خيار لها) في مرض الزوج (بعد أن
سلها) الزوج. من كبرياها^(١) لا تنهاه أحكام ذلك. وقال الشافعي: إن
زعمت بعض خاوها غلبت بالحيار أو لم تغلب. من سمع أحدها وهو قول من
مريب لم يصدق إلا من عدل من الناس. أمضت أن لها الحيار وإن أنسبت
د - تعلم. فإن أنسبها بعد غيرها فلا خيار لها. وعدا قول عطاء وأحكام
وحسان والشافعي والأوزاعي (مسحوا) لأنها إذا أنكحت من وطنها قبل علمها.
فلم يرد ما بعد ذلك. طرأ وترضا.

وفي «الدر المختار» أن المجوز بخيار العدي مائة. قال ابن عديم:
لا تسحبها حدود السور. ولا يخرج المعلوم. ثم إذا علم. سقط بعد ذلك عن
الأمر. في مجلس العلم. كخيار المجزوء. انتهى.

٢٧١١٤٧ - (مالك عن ابن شهاب) الزمزمي (عن عروة بن الزبير أن مولاة
لبني عدي) بن كعب بن خنسر (بقا لها ولزوجه) رواية متنوعة مسندة
بإسناده. كما مضى ابن الزبير. فإنه الزوجي. وفي «التحصيل»: إن
بها مولاة عدي بن كعب عن حفصة بن عبد الرحمن (أو أحمد بن

(١) زوج ورثني (٣) (٢٠٠)

أَنَّهُ قَالَ: أَيُّهَا زَوْجُ امْرَأَةٍ رَجَعْتُ عَنْهُ، أَوْ خُتِنَتْ، فَلَيْسَ لَهَا نِكَاحٌ.
وَإِنْ شَاءَتْ قَرَّتْ، وَإِنْ شَاءَتْ وَرَثَتْ.

١١٤٩/٢٩ - قَالَ مَالِكٌ، فِي الْأَمَةِ تَكُونُ نَحْتَ تُعْنَدُ، ثُمَّ
تُعْتَقُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا، أَوْ يُعْشِيَهَا: إِنَّهَا بِإِخْتَارِ نَفْسِهَا فَلَا
صِدَاقَ لَهَا. وَيُحْيِي تَطْلِيقُهَا.....

مرواة عن بكر بن مالك، وقد أوردته محمد بن موطأ في «موطأ» برواية مالك أسيرها
محمد بن سعيد بن المسيب، ومخير فقدعت ترجمته في «أخبار النجج» وبحتميل
عندي أن يكون تصحيف محبر. فإن مجزاً عن رواية محمد بن مالك - رضي الله
عنه - بعد أن يورد عن سعيد بن المسيب، وأما عبد الرحمن بن محمد بن
شيوخ مالك.

(أَنَّهُ) أي محمداً. قَالَ أَيُّهَا زَوْجُ امْرَأَةٍ (أَيَّ) أي - أَوْ - (خُتِنَتْ) (لَوْضُرَّ)
أخر كائناً من - والخاتم وغير ذلك من التعريب التي يستعمل في محله (فَلَيْسَ لَهَا) أي المرأة
(تُخْبِرُ إِذَا شَاءَتْ قَرَّتْ) أي منيت عند الزوج (وَإِنْ شَاءَتْ وَرَثَتْ) أي اختارت الميراث.
وتقدم اختلافهم في الخبر يعيوب أحد الزوجين منفصلاً

وهذا محمد في موطأه (أَيُّهَا زَوْجُ امْرَأَةٍ) قَالَ مُحَمَّدٌ: إِذَا كَانَ امْرَأَةً لَا
يَحْتَمِلُ خَيْرٌ، فَإِنْ شَاءَ قَرَّتْ، وَإِنْ شَاءَ فَارْتَحَتْ، وَإِلَّا لَا حَيَاةَ لَهَا، إِلَّا فِي
الْعَبْثِ وَالْمَجْبُوبِ

١١٤٩/٢٩ - (قَالَ مَالِكٌ، فِي الْأَمَةِ تَكُونُ نَحْتَ تُعْنَدُ) يعني
المجبوب (قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا أَوْ) قبل أن (يُعْشِيَهَا) (إِنَّهَا) أي المرأة (إِنْ اخْتَارَتْ
نَفْسَهَا) ولا ترعى النساء معه (فَلَا صِدَاقَ لَهَا) لأن المرأة جاءت من نفسها
ووهبت قبل التمسيم (وَيُحْيِي تَطْلِيقُهَا) وأما، فإن الناحية^(١) هذا من

(١) - أخرجه محمد بن موطأ في «موطأ» (١١٤٩/٢٩).

(٢) - «المسند» (١١٤٩/٢٩).

وَذَلِكَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا.

٣٠/١١٥٠ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ؛ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: إِذَا خَيْرَ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ، فَأَخَذَ رَتْنَهُ، فَتَيْسَ قَبْلَكَ

قَوْلُ ابْنِ نَافِعٍ: إِنْ لَمْ يَوْقِعْ غَيْرَ وَاحِدَةٍ أَوْ لَمْ يَمُوتْ شَيْئًا، وَلَوْ أَوْتَعَتِ الطَّلَاقَ لَكَانَ لَهَا ذَلِكَ، وَمَعْنَى الْقِوَايَةِ الثَّانِيَةِ عَنِ مَالِكٍ أَنَّهُ تَيْسَ لَهَا غَيْرَ طَلَقَةٍ؛ لِأَنَّهَا تَيْسَ بِهَا، أَنْتَهَى.

(وَذَلِكَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا) بِاتِّسَافِ الْمَنْوُورَةِ، وَقَالَ الْمُؤَلِّفُ^(١): وَمَعْرِفَةُ الْحَبَّارِ مَعَ لَا يَمْتَصِحُ بِهَا عِدَّةُ الطَّلَاقِ، نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ، وَلَا أَعْلَمُ بِهِ خِلَافًا، قِيلَ لِأَحْمَدَ: لَمْ لَا يَكُنْ طَلَاقًا؟ قَالَ: لِأَنَّ الطَّلَاقَ مَا تَكَلَّمَ بِهِ الرَّجُلُ، وَلِأَنَّهَا خُرُفَةٌ لِاخْتِبَارِ الْمَرْأَةِ، فَكَانَتْ فَضْحًا كَالْفَصْحِ لَعَنَهُ، أَنْتَهَى. قُلْتُ: لِمَ الْخِلَافُ لَيْسَ صَحِيحًا، فَقَدْ عَرِضَتْ لَوَاقِدُ مَالِكٍ.

وَقَالَ الْحَافِظُ فِي «الْمُنْتَجِعِ»^(٢): الْخِلَافُ فِي الشَّيْءِ تَخْتَارُ الْفِرَاقَ هَلْ يَكُونُ ذَلِكَ طَلَاقًا أَوْ فَضْحًا؟ فَذَاكَ مَالِكُ الْأَوْزَاعِيِّ وَالْمَلِيشَةِ: تَكُونُ طَلَقًا بَاطِلًا، وَبَيَّنَّ هُنَاكَ عَنِ الْحَسَنِ وَابْنِ سَبْرِينَ، أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَقَالَ الْمَالِكِيُّ: يَكُونُ فَضْحًا لَا طَلَاقًا، أَنْتَهَى.

فِي «الْبَزْرِ الْمُحْتَارِ»^(٣): فَإِنْ اخْتَارَتْ نَفْسُهَا فَلَا مَهْرَ نَهَاهُ، قَالَ ابْنُ عَابِدِينَ: إِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا (الرَّوْحُ)؛ لِأَنَّ اخْتِيَارَهَا نَفْسُهَا فَسَحَ مِنْ الْأَصْلِ، وَإِنْ كَانَ دَخَلَ بِهَا فَالْمَهْرُ لِمَبْدَعِهَا؛ لِأَنَّ الدُّخُولَ بِحَكْمِ نِكَاحٍ صَحِيحٍ، فَتَقَرَّرَ بِهِ الْمَسْمُومُ - أَنْتَهَى.

٣٠/١١٥٠ - (مَالِكُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّمَرِيُّ (أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: إِذَا خَيْرَ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ) فِي اتِّبَاءِ فِي عَصِيَّتِهِ وَفِرَاقِهِ (فَأَخَذَ رَتْنَهُ) أَيِ الزَّوْجِ (فَلَيْسَ ذَلِكَ)

(١) «الْمُنْتَجِعُ» (٧٠/١٠).

(٢) «نَجْمُ الْبَارِي» (١٠٨/٩).

(٣) (٢٣٦/٤).

بِطَّلَانِي.

قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ.

قَالَ مَالِكٌ، فِي الْمُخَيَّرَةِ: إِذَا خَيَّرَهَا زَوْجَهَا، فَأَخْتَارَتْ نَفْسَهَا،
فَقَدْ طَلَّقَتْ ثَلَاثًا.....

أي تخييرها واختيارها الزوج (بطلاق) وبه قال الأئمة الثلاثة الباقية والجمهور لما
في «الصحيحين» عن عائشة - رضي الله عنها - خيَّرتنا النبي ﷺ فأخترناه، فلم
يُغَدِّ ذلك علينا شيئاً انتهى.

(قال مالك: وذلك) أي عدم كونه طلاقاً (أحسن ما سمعت) من أهل
العلم في ذلك وفيه أنه سمع فيه غير ذلك أيضاً، قال الموفق^(١): فإن خيَّرها
فأختارت زوجها، أو رُدَّتْ الْخِيَارُ أو الأمر لم يقع شيء، نص عليه أحمد في
رواية الجماعة، وروى ذلك عن عمرو وعلي وزيد وابن مسعود وابن عباس
وعمر بن عبد العزيز وابن شبرمة وابن أبي ليلى والثوري والشافعي وابن
الحنبل، وعن الحسن: تكون واحدة وجعبة، وروى ذلك عن علي، ورواه
إسحاق بن منصور عن أحمد قال: فإن اختارت زوجها فواحدة يملك الرجعة،
وإن اختارت نفسها ثلاثاً، قال أبو بكر: الفرد بهذا إسحاق بن منصور،
والعمل على ما رواه الجماعة.

(قال مالك في المخيرة) بصيغة المفعول التي خيَّرها زوجها (إذا خيَّرها
زوجها، فاختارت نفسها، فقد طلقت) أي صارت مطلقة (ثلاثاً) لأن التخيير
ثلاث طلقات عند المالكية، والمسألة خلافية عند الأئمة، كما مباني

قال الباجي^(٢): يريد أن إطلاق لفظ التخيير يقتضي تملكها ثلاث
تطبيقات؛ لأنه تخيير بين قطع العصمة وإبقاء الزوجية، وذلك لا يكون في

(١) «المعني» (١٠/٣٩١).

(٢) «المتن» (٤/٥٨).

وَأِنْ قَالَ رَوَّجَهَا: لَمْ أُخْبِرْكَ إِلَّا وَاحِدَةً. فَلَيْسَ ذَلِكَ لَهُ. وَذَلِكَ أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُهُ.

المدخول بها إلا بثلاث تطليقات، وقد اختلف العلماء في معنى التخيير، فذهب أبو بكر القاضي إلى أن التخيير مكرره، لما فيه من جمع الطلاق الثلاث، قال الشيخ أبو عمران: وما علمت من كرهه. وهذا القول عن جمهور العلماء. لحديث عائشة: سخرنا رسول الله ﷺ فاختارناه. الحديث. والفرق بين هذا وبين إغراق الطلاق الثلاث جميعاً إن هذا ليس بإغراق طلاق، وإنما هو تعليق الروجة إياه وإنما منع هو من إيقاعه. فإذا قلنا: إن التخيير مباح للتزوج، فهل يعزم على الزوجة اختيار الفرقه وهي ثلاث؟ قال الشيخ أبو عمران: إنما يكره ذلك للتزوج دون الزوجة، انتهى.

(وإن قال) شرطية (زوجه): لم أخبرك إلا طلاقاً (واحدة فليس ذلك) له أي للتزوج؛ لأن التخيير عند مالك لا يكون إلا بثلاث طلاقات (وذلك) أي كون التخيير ثلاث طلاقات (أحسن ما سمعت) من أهل العلم.

قال الموفق^(١): نفقة التخيير لا يقتضي بمطلقها أكثر من تطليقة واحدة، قال أحمد: هذا قول ابن عمر وابن مسعود وزيد بن ثابت وعمر وعائشة رضي الله عنهم، وروي ذلك عن جابر وعبد الله بن عمرو، وقال أبو حنيفة: هي واحدة بآئنة، وهو قول ابن شبرمة؛ لأن اختيارها نفسها يقتضي زوال سلطانه عنها، ولا يكون إلا مائتونة.

وقال مالك: هي ثلاث في المدخول بها؛ لأن المدخول بها لا يبين بأقل من ثلاث إلا أن تكون معزلة، ولما إجماع الصحابة، قال: من سمينا منهم قالوا: إن اختارت نفسها فهي راحنة وهو أحق بها، رواه السجاء عنهم بأسانيد، ولأن قوله: اختاري تفويض مطلق، فيتناول أقل ما يقع عليه الاسم، وذلك طلاق واحدة.

(١) المعنى (١٠٠/٣٩٦).

قَالَ مَالِكٌ : وَإِنْ خَيْرَهَا فَقَالَتْ : قَدْ قَبِلْتُ وَاحِدَهُ وَقَالَ : لَمْ أَرِدْ هَذَا وَإِنَّمَا خَيْرْتُكَ فِي الثَّلَاثِ جَمِيعًا . أَنَهَا إِنْ لَمْ تَقْبَلْ إِلَّا وَاحِدَهُ ، أَقَامَتْ عِدَّتَهُ عَلَى تَكْرَرِهَا وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فِرَاقًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

(قال مالك : وإن خيرها) الزوج (فقالت : قد قبلت) طلاقه (واحدة) فقط لا غير (وقال) الزوج : (لم أرد هذا) أي واحدة (إنما خيرتك في الثلاث) كلها (جميعاً لأنها) أي المرأة (إن لم تقبل) أي لم تحتر (إلا واحدة أقامت) المرأة (عنده) ، أي الزوج في عصمته (على تكرارها ولم يكن ذلك) أي اختيارها ، ويقولها الواحدة (فراقاً إن شاء الله عز وجل) ليس التعليق بالمشية في النسخ الهندية .

وقال الباجي^(١) : لأن تحييره يقتضي التخيير بين المقام أو قطع العصمة ، فإذا اختارت واحدة ، فقد أعرضت عما حمل لها ، فاختارت غيره . فلم يلزمه ما اختاره ؛ لأنه لم يعمل ذلك إليها ، انتهى .

وقال الموفق^(٢) بعد أنه قال : إنها نطقية رجعية ، لكن إن جعل إليها أكثر من ذلك ، فلها ما حمل إليها سواء جعله بلغة ، مثل أن يقول : اختاري ما شئت ، أو اختاري الطلقات الثلاث إن شئت ، فلها أن تختار ذلك ، فإن قال : اختاري من الثلاث ما شئت ، فلها أن تختار واحدة أو اثنين ، وليس لها اختيار الثلاث بكسالتها ؛ لأن أصلها للتعريض ، فقد جعل لها الخيار بعض الثلاث فلا يكون لها اختيار الجميع أو جعله نية ، وهو أن ينوي بقوله : اختاري عدداً فإنه يرجع إلى ما نواه ؛ لأن قوله : اختاري كتابة تحيية ، فيرجع في قدر ما يقع بها إلى نية كسائر الكتابات الحسية ، فإن نوى ثلاثة أو اثنين أو واحدة فهو على ما نوى ، وإن أطلق النية فهي واحدة ، وإن نوى ثلاثة ، فطلقت أقل منها وقع ما طلقه ؛ لأنه يحترقونهما جميعاً ، فيقع ما احتسما عليه ، انتهى .

(١) «الشمس» (٦٠/٤) .

(٢) «الشمس» (١٠٠/٢٩١) - ٣٩٢ .

ونقدم في ابواب التمسك أن الحرفي يده وبين الحبيب بدخسه وجوه عند الحقيقة، منها: أنه تصح ثمة الثلاث في الملك لا التعبير، وفي «التمهيد»^(١) إذا فاز الأمر أنه اختاري بنوي، مثلث التلافي، فلها أن تطلق نفسها ما دامت في ملكها ذلك، فإن قامت منه أو أخذت في صل آخر حرج الأمر من بعدها، لأن التمويه لها السجلين باجماع الصحابة، فإن اختارت نفسها كانت واحدة دائمة، والقبائل أن لا يقع بعدها شيء، وإن نوى الزوج الطلاق، لأنه لا يملك الإشباع بهذا اللفظ، فلا يسلك الموقوف على غيره، إلا أنا استحسنه لأجماع الصحابة، ولا يكون إلا أن نوى المراجع ذلك، لأن الاختيار لا يمنع بخلاف الإلزام، لأن البرهنة قد نتجت

قال ابن الهمام^(٢)، وروي عن زيد بن ثابت أنه ثلاث، ربه أحد ماله في المردود بها، ربه غيرها بغير منه دعوى أنه واحدة، ربه عمره، وابن عمر، وابن مسعود، واحدة واحدة، ربه أحد الشافعي وأحمد، وثبت عن علي - رضي الله عنه - أن المراجع له واحدة ثلاث، توسط بين العائنين، ولفظ اختارت نفس من نفس تعبيره يفيد ملكها نفسها إذا اختارتها؛ لأنه إذا كان الاستحسان من ذلك الملك، وهو بالتمويه، وإذا لم تحصل ثمة التعبير، إذا كان له أن يرجعها شدة أو دلت.

وقد روي الترمذي عن ابن مسعود وعمر - رضي الله عنهما - أن نواحيها بدنة كما روي عبيد الرحمن، فاحتلت الرواية عهد، ثم هو غير منوط؛ لأنه لما قيد التخصيص والقبائل، والبرهنة ثبت فيه منظم، فلا يعم، بخلاف أنه ما من رجوع، فلا يقع الثلاث في قوله - اختاري - وإن نواحيها بخلاف، التخصيص بقوله - أعزك بذلك - حيث تصح ثمة الثلاث فيه؛ لأن الأمر شامل

(١) (٢٢٦/١) ٢٨١

(٢) انظر: مجمع التمهيد (٢١، ٢٢).

(١١) باب ما جاء في الخلع

بعمومه لمعنى الشأن للطلاق، فكان من أفراد لفظاً، والمصدر يحتمل نية العموم.

وقيل: انفرق أن انفرق بلفظ الاختيار على خلاف التماس بإجماع الصحابة، وإجماعهم انعقد على الظلقة الواحدة بخلاف تلك المسائل، أي بانن ونحوه، لأن الوقوع مفتضى نفس الألفاظ، ومقتضاها البينونة وهي متنوعة، وفيه نظر، لأنفسه إجماعهم على اتوحدته، كما قدنا من قول زيد بن ثابت أن الواقع به ثلاث، اهـ.

وفي أن تبوت الطلاق بذلك بإجماع الصحابة، بخلاف التماس، وإجماعهم على اتوحدته ثابت، بخلاف ما زاده فإنهم لم يجمعوا عليه، بل اختلفوا فيه.

(١١) ما جاء في الخلع

يضم الممجمة وسكون اللام، مأخوذ من الخلع، بفتح الخاء، النزع، سُي به؛ لأن كلمة من الزوجين لباس للأخر متري، قال تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ بِأَسْ لَكُمْ وَأَنْتُمْ بِأَسْ لَكُمْ﴾^(١) فكانه بمشارقة الآخر نزع لباس، وضم مصدره، تفرقة بين الجسدي والمعنوي.

وفي الدر المختار^(٢): الخلع لغة: الإزالة، واستعمل في إزالة الزوجية بالضم، وفي غيره بالفتح، اهـ. وذكر أبو بكر بن جرير في «أحاليه» أن أول خلع كان في الدنيا أن عامر بن الظرب - بفتح الظاء الممجمة وكسر الراء وموحدة - زوج بنته لابن أخيه عامر بن الحارث بن الظرب، فلما دخلت عليه نفرت منه.

(١) سورة النورة: الآية ١٨٧.

(٢) (٣/ ٤٨٢).

فإنكما إن شئتم، فقال: لا أجمع عليه فرأى أعدل، ومالك: وقد غلبتكم منك
بما سطيتهم، قال: فرأى العلماء، هذا إذا، قول جلع نبي العرب.

وأما قول جلع في الإسلام مبياني ذكره، ويسمى أيضاً فدية وأداء،
بأنجع العلماء على مشروعيته إلا بكر بن عبد الله المزني الفاضل المشهور،
قال: لا يجعل لفرج من يأخذ من امرأته في مفسد فرأىها شيئاً، لقوله
تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بَنَاتٍ﴾^(١)، وأورد عنه جلعاً غريباً، فقد
يؤم^(٢)، فأدعى نسخها مائة الف، وأخرج ابن أبي نسيه وغيره عنه، ونقلت
مع شذوذه يقول: معاني من النساء أوصى: ﴿يَهْدِي بَيْنَ لَكُمْ عَنْ طَرَفِ بَيْتٍ تَقْدُ تَكَلُّوْهُ
فِيهِ تَرْبَاً﴾^(٣)، ويحذف الإجماع بعده على اعتباره، هذا من الفتح^(٤).

قال المعروف^(٥): إن المرأة إذا كرهت زوجها لحنقه أو الخافه أو دونه أو
كبره أو ضمه له نعم غلبت، وحسب أن لا يؤدي حوائج الله تعالى في فاعله،
حار لها أن تحالعه بموص، نفوته تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ إِذَا دُفِعَ عَنْهُمَا الْأَلْهُامُ
الَّذِي، والمصلحة حبيبة بنت سهل، وهو حديث صحيح ثابت بالإسناد، رواه الأئمة
مالك وأحمد وغيرهم، وإدانة البخاري في قصة امرأة ثابت بن عيسى، وهذا
فإن جميع الفقهاء ما أجازوا فيه.

قال ابن عبد البر: لا يلزم أحدنا خلافه إلا بكر بن عبد الله المزني، فونه
لم يجز، وزعم أن أمة الفحل مشروعة، بشرطه تعالى: ﴿وَإِنْ أَرَادْتُمْ كَسْبَهَا

(١) سورة النساء الآية ٢٠.

(٢) سورة النور الآية ٢٤.

(٣) سورة النساء الآية ١.

(٤) فتح الباري، (١-٣٩٤).

(٥) المعنى (١-١٢٦٢).

(٦) سورة النور الآية ٢٤.

٣١/١١٥١ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ؛ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ عَنْ حَبِيبَةَ بِنْتِ سَهْلٍ الْأَنْصَارِيَّةِ،

رَوَى^(١)، وَرَوَى مِنْ ابْنِ مَسْرُورٍ وَأَبِي قَلَابَةَ أَنَّهُ لَا يَحِلُّ الْخُلْعُ حَتَّى يَجِدَ عَلَى بَطْنِهَا وَحَلًّا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَسْلُمُوهُنَّ لَتَذْفِفُنَّ أَنْ تَابَعْتُمُوهُنَّ إِلَى أَنْ يَأْتِيَنَّ يَنْجِسَنَّ شَيْئُهُنَّ﴾^(٢)، وَلَنَا، الْآيَةُ الَّتِي نَلُونَا وَالْخَبَرُ، وَأَنَّ قَوْلَ عُمَرَ وَعِثْمَانَ وَعَلِيٍّ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْعَصَبَةِ، لَمْ نَعْرِفْ لَهُمْ فِي عَصَرِهِمْ مَخَالَفَةً فَبُكُونُ إِجْمَاعًا.

وَدَعَوَى النِّسَاحِ لَا تَسْمَعُ حَتَّى يَثْبُتَ تَعَذُّرُ الْجَمْعِ، وَأَنَّ الْآيَةَ النَّاسِخَةُ سَاطِرَةٌ، وَلَمْ يَثْبُتْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ وَلَا يَفْتَقِرُ الْخُلْعُ إِلَى حَاكِمٍ، نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ، وَرَوَاهُ الْحَنَافِيُّ عَنْ عُمَرَ وَعِثْمَانَ، وَبِهِ قَالَ الزَّهْرِيُّ وَشَرِيحُ وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَإِسْحَاقُ وَأَهْلُ الرَّايِ، وَهُوَ الْحَسَرُ وَأَبِي مَسْرُورٍ؛ لَا يَجُوزُ إِلَّا عِنْدَ السُّلْطَانِ.

وَلَنَا، قَوْلُ عُمَرَ وَعِثْمَانَ، وَلأنَّهُ مَعَارِضُهُ، فَلَمْ يَفْتَقِرْ إِلَى السُّلْطَانِ كَالنِّسَاحِ وَالنِّكَاحِ، وَلَا أَمْسَ بِالْخُلْعِ فِي الْحَيْضِ وَالْيَمِينِ الَّذِي أَصَابَهَا، لِأَنَّ الْمَنْعَ مِنْ أَجْلِ الضَّرَرِ الَّذِي يُلْحَقُهَا بِطَوْلِ الْعِدَّةِ، وَالْخُلْعُ لِإِزَالَةِ الضَّرَرِ الَّذِي يُلْحَقُهَا بِسَوَاءِ الْعِدَّةِ، وَالْمَقَامُ مَعَ مَنْ نَكَرَها، وَتُبْخَصَ، وَذَلِكَ أَعْظَمُ مِنْ ضَرَرِ طَوْلِ الْعِدَّةِ، لِهَذَا.

٣١/١١٥١ - (مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ) الْأَنْصَارِيُّ (عَنْ عُمَرَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) بِنِ سَعْدِ بْنِ زُرَّارَةَ الْأَنْصَارِيَّةِ الْمَدَنِيَّةِ (أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ عَنْ حَبِيبَةَ) بِنْتِ سَهْلٍ (بَفَتْحِ الْمَهْمَلَةِ وَمَوْحِدَتَيْنِ بَيْنَهُمَا نَحْوِيَّةٌ سَاكِنَةٌ) (بِنْتُ سَهْلٍ) بِنْتُ ثَعْلَبَةَ بِنِ الْحَارِثِ بْنِ وَهَبٍ (الْأَنْصَارِيُّ) صَحَابِيَّةٌ أُخْتُ رَغِيْنَةَ شَقِيقَتِهَا، أُمُّهَا عُمَرَةُ بِنْتُ مَسْعُودٍ.

وَعِنْدَ ابْنِ سَعْدٍ عَنْ يَزِيدَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّ عُمَرَ أَخْبَرَتْهُ

(١) سُورَةُ النِّسَاءِ: الْآيَةُ ٢٠.

(٢) سُورَةُ النِّسَاءِ: الْآيَةُ ١٩.

أن حبيبة بنت سهل تزوجها ثابت بن قيس، وذكرت أن النبي ﷺ ذو كان فمَّ
 أن يزوجها، وكانت جارية، وإن ثابتاً ضربها، فعقد ابن أبي حاتم من مرو
 أنزأوردى، وعقد ابن سعد من طريق حماد بن زيد كلاهما عن يحيى بن سعيد
 مطولا، وفيه: «هي إحدى عساني، وفيه: ذكر عدة الأنصاري، فذكره أن
 سواهم في سائرهم، وفيه: أن ثابتاً خطبها فزوجها، وكان في خلفه شدة،
 فضربها، واختلف في سم هذه المختلفة التي تحت ثوبه، هل هي حبيبة أو
 جميلة أو عريم* وفي الثاني: أي جميلة هي؟

قال الشيخ: اضطرب الحديث في سبعة أمراء ثابت، وأخرج البخاري
 في صحيحه عن عكرمة عن ابن عباس أن امرأة ثابت بن قيس أتت النبي ﷺ
 الخشب، قال الحافظ^(١): أي في هذا الطريق اسم المرأة، وثبتت في امر
 الثابت عن عكرمة مرسلا حسيه، ورفع في روايه أن تحت سدائه بن أبي بكر
 كبير العروج ورأس الشاف، ففلاخره أنها جميلة بنت أبي ربيعة، وفي ابن
 ماجه عن ابن سائر أن جميلة بنت سول امرأة احبها فيها هل هي أم أبي أو
 امرأة؟ ورفع في رواية أساني والضرائي من حديث الربيع بنت معوذ أن ثابت
 ضرب امرأته فكسر يدها، وهي حبيبة بنت عبد الله بن أبي، وإلى آخرها
 بشككي.

وبذلك نرى أن سعد بن الطائفة، قال: حبيبة بنت عبد الله بن أبي
 أسلمت، ورايحت، وكانت تحت حفصة بن أبي عامر غسيل أسلاكك، لفعل
 عنها مأخذ، وفي حماد، فولدت له عبد الله بن حفصة، فخطب عليها ثابت بن
 قيس، فولدت له ابنة محمد، ثم اختلفت هذه وتزوجت ثابت بن الأشعث، ثم
 حبيب بن أساني.

(١) الشيخ البازي، (٩/ ١٣٩٨).

ووقع في رواية أبي الزبير أن ثابثاً كانت عنده ربيب بنت عبد الله بن أبي
 بن سلالة، وثابث أصلمها حديثه، فكفره، والحديث، أخرجه الأئمة
 والبيهقي، وسعد قتيبي مع إسناده. ولا تدفع فيه وجه، لأن احتمال أن
 يكون الجد، يسمي ابن أخيه هذا لقباً، وبين ثم يزوج هذا الجمع، فالحديث
 صحيح.

وقد عvid قول أبي السائب أن إسناده، حديثه، رواه جده، ثم ياتي،
 وذكر أني كانت أحب عبد الله بن عبد الله بن أبي، شقيقه، أمهم، حيلة بنت
 السائب بن حرام، قال الأئمة طي، وإسناده وقع في السند من أنها بنت أبي
 هذه.

قال الحافظ: ولا يلتزم إسناده كونه وحده، فإنه نسب، حراماً في هذه
 الرواية إلى جده أبي، كما نسبت في رواية إلى جده سلالة، فهذا صحيح
 من حيث نسب من نسب، وأما ابن الأثير وسعد السوي، فحزباً ما يؤول من
 قولها أنها بنت عبد الله بن أبي وهلم، وإن الصدوق أيضاً تحت عبد الله بن أبي،
 وليس كما قال، بل الصحيح أني، وجميع معشيم بالتحاد اسم السراة وعدي،
 وأن ثابثاً حاتم التميمي واحدة، ما أعرف، ولا يوافق، ولا شيء، مع اتحاد
 السراة، وقد ذكرنا، سنة التبعين المير جده، والأصل في التبعين حرم، يشك
 صحيحاً.

وجاء في اسم امرأة ثابت بن قيس قولان آخران، أحدهما أنها مريم
 المغيرة، أخرجه النسائي وابن عديم عن الربيع بن معوية ذات، احتلت من
 زوجها، فذكرت قصة فيها، وإنما مع عثمان في ذلك قصة، رسول الله ﷺ في
 مريم السعدي، وكانت تحت ثابت بن قيس، فاحتلت منه، وإسناده جيد، قال
 البيهقي: اضطرب الحديث في نسبة امرأة ثابت، ويمكن أن يكون الصحيح تعدد
 من ثابت، أم.

قال الحافظ: ويمكن رده للأول: لأن التعاليه فتح التميم وتخفيف الغين نسبة إلى مغالة، وهي امرأة من الخزرج، ولدت لعبد بن مالك بن النجار ولده عدياً، فبنو عدى كلهم يعرفون بني مغالة منهم عبد الله بن أبي، فإذا كان هو من بني مغالة، فيكون النوحم وقع في اسمها أو يكون مريم اسماً ثالثاً، أو بعضها لقب لها، والقول الثاني في اسمها أنها حبيبة بنت سهل، فأخرج مالك في «الموطأ» وأصحاب السنن الثلاثة، وصححه ابن خزيمة وابن حبان من هذا الوجه. وأخرج أبو داود بطريق أخر عن عائشة أن حبيبة بنت سهل كانت عند ثابت.

قال ابن عبد البر: اختلف في امرأة ثابت بن قيس فذكر البصريون أنها جميلة بنت أمي، وذكر النسائيون أنها حبيبة بنت سهل، قال الحافظ: والذي يظهر أنهما فصنان، وقعنا لأميرأتين شهرة الغمرين (وصحة الطريقين). إختلاف تسبائهن يخلو ما وقع من الاختلاف في نسبه جميلة، ونسبها، فك سياق قصتها متضارب، فأمكن رد الاختلاف فيه إلى التوافق، وقد أخرج البيهقي من طريق عمر - رضي الله عنه - قال: أول سخطعه في الإسلام حبيبة بنت سهل كانت نحت ثابت بن قيس، الحديث. وهذا على تقدير التعدد يقتضي أن ثابت تزوج حبيبة قيس جميلة، ولو لم يكن في لبوت ما ذكره المصريون إلا كون محمد بن ثابت بن قيس من جميلة، لكان ذلكاً دليلاً على صحة تزوج ثابت بجميلة، ووقع لأبن الجوزي في «تتبعه» أنها سهلة بنت حبيب، وما أظنه إلا مغلطاً، والصواب حبيبة بنت سهل. وقد مرجم لها ابن سعد في «الطبقات»، وساق نسبه إلى مالك بن النجار، وأخرج حديثها نحو حديث مالك، وزاد في أخره: وقد كان رسول الله ﷺ فم أن يزوجها، ثم كره ذلك لخيرة الأنصار، وكره أن يزوجهم في مسانهم، كذا في «التتبع»^(١).

(١) انظر: «فتح الباري» (٩/٦٩٨-٦٩٩).

أَنَّهَا كَانَتْ تَحْتُ ثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ بْنِ شَمَّاسٍ . وَأَذَّنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ إِلَى الصُّبْحِ . فَوَجَدَ حَبِيبَةَ بِنْتَ سَهْلٍ جُنْدًا بِأَيْمٍ فِي الْفُلِّ . فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «مَنْ هَذِهِ؟» فَقَالَتْ : أَنَا حَبِيبَةُ بِنْتُ سَهْلٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ : «مَا شَأْنُكِ؟» قَالَتْ : لَا أَنَا وَلَا ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ . يُزَوِّجُهَا . فَلَمَّا جَاءَ زَوْجُهَا ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ . قَالَ لَهُ

(انها) أي حبيبة (كانت تحت) أي في نكاح (ثابت بن قيس بن شماس) بمنح النسيء المعجزة والسليم المستدرة فأنت فسر مهمله، الأنصاري الخزرجي خطيب الأنصار، من كبار الصحابة، مشرء النبي ﷺ بالجنة، واستشهد بالإمامة، ونفذ خالد بن الوليد وصيت بعد موته بمشام رأه بعضهم (وأن رسول الله ﷺ خرج) من بيته يوماً (إلى) صلاة (الصبح فوجد حبيبة بنت سهل عند بلبه لي الفليس) بالفين المعجمة واللام المضمومة: بقية الظلام

(فقال لها رسول الله ﷺ : من هذه)، قال الهاجي^(١) : سؤاله هذا يقتضي المباعدة في التغليس إلا أن لا يميزها، وإن عرف أنها من النساء إلا أن تكون مسنودة الوجه، لكن ذكر الفليس مع قوله : من هذه، أظهر فيما قلناه (فقالت : أنا حبيبة بنت سهل، يا رسول الله قل) ﷺ - (ما شأنك) أي ما أمرك وحالك؟ إنكار تعجبها في ذلك الوقت، إذ لم يكن وقت زيارة لأمهات المؤمنين ولا وقت طلب حاجة، وإنما تنكر في هذا الوقت لسمي بهم فأخبرت بشأنها، (لالت : لا أنا ولا ثابت بن قيس)، أي لا نجمع.

وفي «البخاري» عن ابن عباس أول خلق كان في الإسلام، امرأة ثابت بن قيس، قالت : يا رسول الله لا يجمع رأسي ورأسي ثلاث أبداً (لزوجها)، من قول الرازي ليجمع من نقل إليه الحديث أن ثابتاً الذي أرادته ميايته وقطع ما بينها وبينه هو زوجها.

(فلما جاء زوجها ثابت بن قيس)، في مجلس رسول الله ﷺ، (قال له

(١) «المضي» (٦١/٤).

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (أَحَدُ خِيْبَةٍ بَنَتْ سَهْلًا. فَلَمْ ذَكَرْتُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَذْكُرَ).....

رسول الله ﷺ: هذه خيبة بنت سهل (أنت يلي (قد ذكرت) في أمرك (ما شاء الله (أن تذكر) فإن الباطني حال ذلك إعلاماً له بما أنت، ومظهر اللفظ يقتضي أنه قصد ﷺ الإخبار عما أنت له، ولم يفسر تفاصيل قولها، ويحتمل أن تكون هي قد شككت إليه ضرراً، ولم يحتج في أول الأمر إلى أن يقدم له ذلك المصير حتى يسأل عنه الزوج، ويكفي من الإعلام الزوج أن يقال له: اشتكت ضرراً، فإن أنكره سكت البتة عما شككت منه، ويحتمل أن تكون خيبة لم تشكك من ثبت من قيس ضرراً، ولكنها كرمت مصاحته خاصة، فلذلك لم يحتج أن يذكر له ما تشككت منه.

وقد روى البخاري من حديث ابن عباس أن امرأة ثابت أخت النبي ﷺ قتلت: يا رسول الله! ثابت من قيس ما أحب عليه في خلق ولادين، ولكن لا أطيقه أي بغضاً، كما في رواية البيهقي، وفي أخرى لمبخاري عن ابن عباس يحفظ: ما أحب عليه في خلق ولا دين، ولكنني أكره الكفر في الإسلام، قال الحافظ^(١): بضم الحاء المعجمة أي لا أريد مفارقتها لسوء خلقه ولا لتقصا ديه، لكنني أكره إن أقمت عنده أن أضع وجهي بقتضي الكفر.

وهذا ظاهره أنه لم يصنع بها شيئاً يقتضي الشكوى منه بسببه، لكن في رواية النسائي: أنه كسر يدها، يحمل على أنها أرادت أنه سبب الخلق، لكنها ما تعبه بذلك بل بشرى آخر، وقد وقع في قصة خيبة بنت سهل عنه أبي نازد أنه ضربها، فكسر بعضها.

لكن لم يشكه واحدة منهما بسبب ذلك. بل وقع التصريح بسبب آخر، وهو أنه كان دميم الحنفية، ففي حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عنه

(١) انظر: فتح الباري (٤/٣٤٩)

ان ما جاء: «كانت حبيبة بنت سبيل عند ثابت بن قيس وكان رجلاً دميماً، فضالت: والله لولا مخالفة الله إني أدخل عليّ لخصمت في وجهه»

وأخرج عبد الرزاق^(١) عن معمر قال: السلمي أنها قالت يا رسول الله بي من الجبان ما ترى، وثبت وجل دميماً، وفي رواية عن ابن عباس «قالت: يا رسول الله لا يجتمع رأسي ورأس ثابت أبداً، إني رفعت جانب الخاء، فراهته أفس في عنقه، فإذا هرأشدهم موداً وأقصرهم فامة وأقصهم وجهاً»، اهـ.

قال الساجي^(٢): والذي علب جمهور الفقهاء أنه يجوز الخلع من غير اشتراك. ضرر خلافاً لما ينعى ذلك، والدليل على ما نقوله قوله تعالى: ﴿لَكُمْ عَنْ شُرُوبِهِمْ فَنَاءٌ﴾^(٣) الآية، وإذا كان الضرر من قبيل الزوجية والكراهية للزوج، فلا خلاف، في جواز انحلال، وإن كان الضرر منهما معاً، فقد قاله بعض الفرويين: لا يجوز أن يدخلها علم ذلك بأن يأخذ منها شيئاً، قال: وهو مخصوص لمن يقدم من علمائنا، قال: «ولست كما ألة الحكمين إذا كان الضرر منها حاز ذلك، لأن التفريق في مسألة الحكمين للحكمين، فيبعد حكمهما في ذلك»، اهـ.

وخلاصة ما في السلمي^(٤): أنها إذا خالعت بغير علم وخشية من أن لا يقيم حدود الله، والحال عامرة، ولأخلاق ملتهمة، فإنه يكره لها ذلك، فإن فعت مع الخلع في قول أكمل العلم، منهم أبو حنيفة والنووي ومالك والأوزاعي والساجي، ويحتمل كلام أحمد تحريمه، فإنه قال: الخلع مثل

(١) - مصنف عبد الرزاق: (١١٧٥٤).

(٢) - المعنى: (١١٠٤٦).

(٣) - سورة النساء: الآية ٤.

(٤) - المعنى: (١٠٠٠) - (١٢٧٠).

فَقَالَتْ حَبِيبَةُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كُلُّ مَا أُعْطَانِي عُمَيْرٌ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِإِبْنِ عَبَّاسٍ: «خُذْ مِنْهَا».....

حدث سهلة نكرة الرجل، فنعطيه المير هذا الخلع، وهنا يدل على أن الخلع لا يكون صحيحاً إلا في هذه الحالة، وهذا قول ابن المنذر وداود، قال ابن المنذر: وروى معنى ذلك عن ابن عباس، وكثير من أهل العلم؛ يقول تعالى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا قَالْتُمْ شَيْئًا﴾^(١) الآية.

ثم غلط الموصد فقال: ﴿يَتْلُو حُذُودَهُ أَتَوْا﴾ الآية، وروى ثوبان قال: قال رسول الله ﷺ: «أبما امرأة سألت زوجها الطلاق من غير ما بأسه، فحرام عليها رائحة الجنة»، رواه أبو داود^(٢)، وهذا يدل على تحريم المسالمة لمير حاجة. ولأنه إضرار بها، وبزوجها، وإزالة لمصالح النكاح بغير حاجة، فحرم، واحتج من أحازه بقوله سبحانه: ﴿وَإِنْ يُلْقَاكَ لَتَكُنَّ مِنَ الْغَاظِينَ﴾ الآية، اهـ.

(فَقَالَتْ حَبِيبَةُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كُلُّ مَا أُعْطَانِي) زوجي من المصدق نهر موجود (هنيئ) إشارة إلى أنها بدلت زوجها على أن يفارقها^(٣)، وقد صرح ذلك في حديث عكرمة عن ابن عباس أن أنسي ﷺ قال لها: «أترذين عليه حديثي»^(٤) قالت: نعم.

قلت: وهذا أخرجه البخاري في «صحيحه»، قال الحافظ^(٥): ووقع في حديث عمر، يعني هذا البزار أنه كان أصدقها الحديقة المذكورة، ولعله: وكان تزوجها على حديقة نخل.

(فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِثَابِتٍ: خُذْ الْحَدِيقَةَ (هنا) قال الحافظ: أمر بإرشاد

(١) سورة لقمة: الآية ٢٢٩.

(٢) أخرجه أبو داود ج (٢٢٢٦).

(٣) انظر: «المستقى» (١/٦٦).

(٤) «فتح الباري» (٩/٤٠٠).

فَأَخَذَ وَتَمَّهَا. وَجَلَسَتْ فِي بَيْتِ أَهْلِهَا.

أُمرجه أبو داود في ١٣ - كتاب الطلاق، ١٧ - باب في الخلع.

والإمام في ٢٧ - كتاب الطلاق، ٣٤ - باب ما جاء في الخلع

وإن ما يحد: ١٠ - كتاب الطلاق، ٢٢ - باب المختلفة تأخذ ما أعطاهما.

وإصلاح، لا إيجاب، ووقع في رواية جرير بن حازم: فَرَّقَتْ صَنِيْعَهُ، وَأَمَرَهُ بِفِرَاقِهَا، وَقَالَ الدَّجِي: فَوَلَّه. خذ منها إباحة منه بِلَوْلَا أَخَذَ الْفَدَاءَ مِنْهَا، وَقَدْ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ نَدَاءً لِمَا ذَلِكَ، لَمَّا رَأَى مِنْ إِشْمَالِهَا وَاسْتِصْرَافِهَا بِالْمَقَامِ مَعَهُ.

(فأخذ) ثابت (منها) أي من حبيبة ما أعطاهما (وجلس) حبيبة (في أهلها) هل الباجي^(١): إتماماً منه لما قرره النبي ﷺ بينهما من الخلع، وليس فيه أنه تكلم بطلاق ولا خلع، اهـ.

ونقط البخاري في حديث عكرمة عن ابن عباس: أَقْبَلَ الْحَذِيْقَةَ وَطَلَّقَهَا تَحْلِيْقَةً. قال السكاكيني^(٢): استدلل بهذا السياق على أن الخلع ليس بطلاق، وفيه نظر، وليس في الحديث ما يشهد ذلك ولا ما يفيده، فإن قوله: طَلَّقَهَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَرَادَ طَلَّقَهَا عَلَى ذَلِكَ، فَيَكُونُ خِلَافاً صَرِيحاً عَلَى مَوْضِعٍ، وليس البحث فيه.

إنما الاختلاف فيما إذا وقع لفظ الخلع، أو ما كان في حكمه من غير نصوص مطلق صراحة، ولا كناية، هل يكون خلع طلاقاً أو فسخاً؟ وكذلك ليس فيه لتصريح أن الخلع وقع فعل الطلاق أو بالتمكس، نعم في رواية عطاء المرسلة عند البخاري: وَتَمَّهَا، وَأَمَرَهُ عَطَلَهَا، وليس صريحاً في تثنية المعطية على الأمر بالطلاق، بل يحتمل أيضاً أن يكون المراد إن أعطتك طلقها، وليس فيه أيضاً لتصريح برفوع صيغة الخلع

(١) «المسخر» (١/٤١).

(٢) «فتح الباري» (٩/٤٠٠).

أوقع في مرسلي أبي الزمر عند أبي عطفي. فأحدهما أنه وحلي سبيح،
وهي حديث الموطأ: فأحد دلها وحلست في أنهما، لكن مصنف الروايات في
الكتاب تسميته حلما، فهي رواية عمرو بن مسلم عن عكرمة عن أبي عبد الله. أنها
اغتسلت من زوجها، أخرجه أبو داود والترمذي.

والعلماء جميعا إذا وقع الخلع محرراً عن الطلاق لفظاً وأنه ثلاثة أراء،
وهي أقوم لتسامعي أحدها: ما حل عليه في أكثر كتبه الجديدة، أنه الخلع
طلاق، وهو قول الجمهور، فإذا وقع بلفظ الخلع، ما تصرف منه مفسر
أحد، وقد إن وقع بعد لفظه مفسراً، فإنه، وقد نفس الشافعي في الإجماع على
أنه من صرائح الطلاق.

أشبهني: وهو قول الشافعي في القديم، وذكره في الأحكام القرآن من
الحديث أنه فسخ، وليس بطلاق، وجمع ذلك من أبي حنيفة وأبي الزبير، وزوي
عن عثمان وبني زكرية وطاؤوس، وهو ما يذهب إليه أحد.

والثالث: إذا لم يشر الطلاق لا يقع به مرة أصلاً، وهو عليه في «الأم»،
وقواء المسكني من السنن حرس، وذكر محمد بن نصر الميرازي في كتاب
اختلاف العلماء أنه آخر قول الشافعي، أنه.

وقال الموفق^(١): اختلفت الرواية عن أحمد في الخلع، فهي أحدهما أنه
فسخ، وهذا اختيار أبي بكر رفوف أبي حنيفة وطاؤوس وعكرمة وإسحاق وأبي
ثور وأحمد قول الشافعي، والرواية الثانية: أنه طلاقاً بانه، زوي ذلك عن
محمد بن الحسن وعطاء وقبيصة وشريح ومجاهد وأبي حنيفة من
عند ثمر حنبل والشافعي والشافعي والشافعي، ومكحول وابن أبي شبيب وعطاء
والأمامي والشافعي، أصحاب السرائر، وقد زوي عن عثمان وعبيد الله.

(١) (١١٥١) (١١٥١) (١١٥١)

٣٢/١١٥٢ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ مَوْلَاةٍ لَصِيفَةَ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدٍ، أَنَّهَا اخْتَلَعَتْ مِنْ زَوْجِهَا بِكُلِّ شَيْءٍ لَهَا. فَلَمْ يَنْكَرْ ذَلِكَ

مسعود، لكن ضعيف أحمد الحديث عهد، وقال: ليس في الباب حديث أصح من حديث ابن عباس أنه نسخ.

وخالفه الروايتان أنا إذا قلنا: هو طلاق، فعالمها مرة، خُسكت طلاقاً، فبتقضى بها عدد خلافه. وإن عالمها ثلاثاً، فلا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره، وإن قلنا: هو نسخ لم يحرم عليه، وإن عالمها مائة مرة، وهذا الخلاف فيما إذا عالمها بغير لفظ الطلاق، ولم ينو، فأما إن بطلت له العوض على مرافقها، فهو طلاق لا اختلاف فيه، اهـ.

وفي المتن^(١) عن المبسوط من رواية ابن وهب عن مالك في رجل نكح امرأة، فقدم، فقال له أهلها: تؤذي إليكِ ما أخذنا منك، وتؤذي إليكِ اختاً، ولم يكن بينهم طلاق ولا كلمة، فقيل: إنه إن تزوجها بعد ذلك كان ما تقدم من ذلك تطليقاً، وتكون عنده على تطليقتين، وفي "النعية" من رواية ابن القاسم إذا قصد إلى الصبح على أن أخذ متاعاً، وسلم إليها متاعها، فهو خلع لازم، قال لها: أنت طالق، أو لم يقل، ووجه ذلك أن الفهرم مما أنه إنفاد الطلاق وإيقاعه والفرقة الموجودة بينهما، والانفصال إنما كان عن وجه الطلاق. فوجب أن يكون طلاقاً كالإشارة به أو الكتابة له، اهـ.

٣٩/١١٥٢ - (مالك من نافع عن مولاة) أي أمة (الصفبة بنت أبي عبيد) يغتم العيس الممثلة زوجة ابن عمر - رضي الله عنه - (أثمها) أي لمولاة (اختلعت من زوجها بكل شيء لها) أي بكل شيء يكون في ملكها، زاد ابن أبي شبة: حتى اختلعت بعض ثيابها، كذا في "المسحلي" (فلم ينكر ذلك) أي

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ .

الافتداء بهدء (عبد الله بن عمر) - رضي الله عنهما - حين بلغه ذلك .

قال محمد في مسوطه^(١) بعد ذلك : ما اختلفت به المرأة من زوجها فهو جائز في الفداء ، وما نحب له أن يأخذ أكثر مما أعطاها . وإن جاء النور من قبلها ، فأما إذا جاء النور من فناء ، لم نحب له أن يأخذ منها قليلاً ولا كثيراً ، وإن أخذ فهو جائز في الفداء . وهو مكروه له فيما بينه وبين الله تعالى ، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله . اهـ .

وفي الآخر مألوفان . أولهما : ما قال الناجي : فونه : بكل شيء لها . يحتمل أن يكون ذلك قدر ما أصعبها ، وأن يكون أكثر أو أقل . فأما الخلع بكل ما أصعبها أو أقل فصائر عند جميع الفقهاء ، وأما الخلع بأكثر من ذلك ، فنسذكره بعد هذا ، والمسألة الثانية : ما قال الناجي^(٢) أيضاً : قولها بكل شيء لها . يحتمل أن يكون سهو ووصفه وأحضرته حتى كان معروفاً غير مجهولاً ، ويحتمل أن يكون الخلع وقع لها ، بهذا اللفظ على أن تنفخ له من كل شيء لها . فيكون ذلك مجهولاً ، ولا يحل ذلك من أن يوجد لها شيء ، أو لا يوجد لها شيء . فإن وجد لها شيء له مقدره ، فالخلع نافذ . وذلك أن الخلع على العبد الأبق جائز عند مالك ، ويجوز ذلك على الجني في ظل أمه ، أو الجمل الشارد ، والتمسرة التي لم يبد صلاحها ، خلافاً لأبي حنيفة وإسماعيل رحمه الله . اهـ .

وقال الخرقى : إذا قالت له " احلني على ما في يدي من الدراهم ففعل ، فلم يكن في بقها شيء . لزمه ثلاثة دراهم . قال الموفق^(٣) : الجملة أن الخلع

(١) مسوطاً سمع مع الخلق المسجد (١/٥٦٦) .

(٢) النجاشي (٤/٦٢) .

(٣) المعنى (١-٢/٢٨٩) .

بالمجهول جائز، وله ما يجعل له، وهذا قول أصحاب الرأي، وقول أبو بكر: لا يصح الخلع ولا شيء له؛ لأنه معاوضة، فلا يصح بالمجهول فالبيع، وهذا قول أبي ثور، وقال القاسمي: يصح الخلع، وله مهر مثلهما، لأنه معاوضة بالبيع، فإذا كان العوض مجهولاً وجب مهر العطل كالتكاح.

ولما، أن الطلاق معنى يحور تعليقه بالشرط، فحار أن يستلزم به العوض المجهول كالمصداق، ولأن الخلع إسقاط فحظه من البضع، وليس فيه تمليك شيء، والإسقاط تدخله المدة محضة، ولذلك جاز من غير عوض، وعلى هذا إن خلعتها على ما في يدها من الدراهم صح، فإن كان في يدها دراهم فهي ١٠، وإن لم يكن في يدها شيء، فله عليها ثلاثة، نص عنه أحمد، لأنه أقل ما يقع عليه اسم الدراهم حقة.

والخلع على المجهول ينقسم قسمين.

أحدهما: أن يخالفها على عدد مجهول من شيء، غير مختلف كالدراهم والدنانير، فهي التي ذكرها الخرفي.

الثاني: أن يكون ذلك من شيء مختلف لا يعظم اختلافه مثل أن يخالفها على عبد مطلق، فإنها مطلق بأي عبد أعطته، وقد قال أحمد فيما إذا قال: إذا أعطيتني عبداً فأنت طائفة، فإذا أعطته غداً، فهي طائفة، والقاهر من كلامه، قلناه، وقال القاسمي: له عبد وسط. وتأويل كلام أحمد على أنها أسطه عبد وسطاً. ولنا: أنها مخالفته على مسمى مجهول، فكان قد أقل ما يقع عليه الاسم، كما في الدراهم.

والثالث: أن يخالفها على مسمى تعظم الجهالة مثل أن يخالفها على دابة أو بعير أو بقرة أو أوب، فالواجب في الخلع ما يقع عليه الاسم من ذلك، ورفع الطلاق بها إذا أعطته إياه، وقال القاسمي وأصحابه من الفقهاء: ترد عليه ما أحدث من صدقها.

ومن هذا القسم لو خالعهما على ما هي بينهما من المتاع، فإن كان فيه متاع فهو له، قليلاً كان أو كثيراً، معلوماً أو مجهولاً، وإن لم يكن فيه متاع، فله أفل ما يقع عليه اسم المتاع، وفي قول القاضي عليها المسمى في المتاع، وهو قول أصحاب الرأي.

الرابع أن يخالعهما على حمل أمها أو غنمها أو قان: على ما في بطونها أو ضرعوها، وعن أبي حنيفة يصح الخلع على ما في بطونها، ولا يصح على حملها، وإذا ثبت هذا فإن خرج الولد سليماً، أو كان في ضرعوها شيء من اللبن فهو له، وإن لم يخرج شيء، فكان القاضي: لا شيء له، وهو قول مالك، وأصحاب الرأي، وقال ابن عقيل: لها مهر المثل، اهـ.

قال ابن رشد^(١): أما صفة العوض، فإن الشافعي وأبا حنيفة يشترطان فيه أن يكون معلوم الصفة ومعلوم الوجود، ومالك يجيز فيه مجهول الوجود والضرر المعلوم مثل الأبق والشارد، والشعرة التي لم يبد صلاحها، والعبد غير الموصوف، ونكحي عن أبي حنيفة جواز الفرار وضع المعلوم، وسبب الخلاف تردد الموضع هنا بين الموضع في البيع والأشياء المعهودة، فمن شبهه بالبيع اشترط فيه ما يشترط فيها، ومن شبهه بالهبة لم يشترط ذلك، اهـ.

وفي الهدية^(٢): إن قالت له: خالعتني على ما في يدي، فخالعها فلم يكن في يدها شيء، فلا شيء له عليها؛ لأنها لم تخره بتسمية المال، وإن قالت: خالعتني متى ما في يدي من مال، فخالعها، فلم يكن من يدها شيء، ردت عليه مهرها، ولو قالت: خالعتني على ما في يدي من درهم، ففعل فلم يكن في يدها شيء، فعليها ثلاثة دراهم، اهـ.

(١) «مقالة المهر» (٢/٦٧).

(٢) (١/٢١٢).

قال مالك، في الْمُخْتَلَعَةِ التي تَفْتَدِي مِنْ زَوْجِهَا، ثُمَّ إِذَا غَلِمَ
أَنَّ زَوْجَهَا أَصْرَ بِهَا، وَضَبَّ

(قال مالك في المختلعة) وقال الحافظ^(١): نقل ابن عبد البر عن مالك أن
المختلعة هي التي أخذت من جميع ماله. وأن المختلعة التي أخذت ببعض
مالها، والمساورة التي برأت زوجها قبل الدخول، قال ابن عبد البر: وقد
يستعمل بعض ذلك موضع بعض، اهـ.

وقال الباجي^(٢): روى ابن وهب عن مالك، أن المسورة هي التي تباري
من زوجها قبل البناء بها، فتقول: حذ الذي لك وتركني، والمختلعة هي التي
تعطيه بعض الذي لها، وتمسك بعضه، وكذلك المصاحبة، والمختلعة هي التي
تعطيه جميع ماله، وتسلم عنه، وفي المختلعة من رواية محمد بن يحيى عن
مالك، مثلاً: فأتت في الثالثة، وروى عيسى بن دينار عن مالك أن المسورة هي
التي لا تأخذ شيئاً ولا تعطى، والمختلعة هي التي تعطي، اهـ.

وقال ابن رشد^(٣): الخلع والتخيبة والصلح والبراءة كلها تؤول إلى معنى
واحد، وهو أن المرأة العوض على مازقها، إلا أنه اسم الخلع يختص بذلها
له جميع ما أعطاه، والصلح محض، والعدة مأثورة، والمساورة بإسقاطها عنه
حقها عليها على ما رغب الغناء، اهـ.

(التي تفتدي من زوجها بما إن) وفي نسخة: إذا (علم) بناء المجهول أي
يعلم ويعرف ذلك عنه الناس، قال الباجي: يقتضي أن ذلك لا يكون بصحرو
وهو ما أنه أصر بها، وإنما يكون ذلك بإقراره إن أقر سمك أو بيعة تشهد له.
إلى آخر ما بسطه الباجي (أن زوجها أصر بها) أي أصره المرأة مضرة (وضبط)

(١) صحيح البخاري (٤/٤١٠).

(٢) مختصر (٤/٢٧٧).

(٣) مقدمة البجها (٣/١١٦).

عليها، ونحوهم أنه ظالم لها، مضى لطلاقها، نرد عليها ما فيها، قال:
فهذا الذي كنت أشنع والذي عليه أمر الناس هكذا.

قال مالك: لا بأس بأن تنادي المرأة من زوجها، بأكثر مما
أعطاهَا

الزوج (عليها وحكم) بناءً المجبول (أنه ظالم لها مضى الطلاق) أن تعد عليها
الطلاق (ورد) الزوج (عليها ما لها) الذي ائتمت به

(قال مالك: (فهذا) المذكور أن اقتداعها إذا كان بإضرار الزوج يرد ما
الشيخ (الذي كنت أشنع) من أهل العلم (ر) هو (الذي عليه أمر الناس عندما)
قدّر الباجي^(١): يعني أن السفانة إذا كان اقتداعه لإضرار زوجها، وظلمه به
لم يلزمه ما ائتمت به، وذلك أن إضرار زوجها لإضرار زوجها، وظلمه به
منه، فما التزمه من طلاق لم يلزمه لأنه أوقعه بإختياره، ويرد ما أخذ
منه، ولا يأخذ منها ما كانت التزمه به من نفقة ورجاع، إله. وتقدم قريباً في
قصة حبة بنت سهر بن قاتل أفعوه في الخلع من غير اشتكاك ضرر للزوج

(قال مالك: لا بأس بأن تنادي المرأة من زوجها بأكثر مما أعطاه) نعموم
لاية، وقال الباجي: وهذا كما قال، إنه يجوز لرجل أن يطلق المرأة عن أن
يأخذ منها أكثر مما أصدقها أو أقل أو مثل ذلك، والتدلل عليه قوله تعالى:
﴿لَا حَرَجَ عَلَيْهَا فِي أَفْذَقِ بِذٍ﴾^(٢)، وهذا عام في الجنس والمغفر إلا ما خصه
لكنائره.

قال ابن رشد^(٣): إن مالكاً والشافعي وجماعة قالوا: حائز أن نختص
المرأة بأكثر مما يصير لها من الزوج في صداقها إذا كان مشهور من قبلها،

(١) «المغنى» (١/٢٤٤).

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٢٩.

(٣) «إبادة المجتهدين» (٢/٢٧٧).

وقال فتكون. ليس له أن يأخذ أكثر مما أعطاه على طهر حديث ثابت، ثم
وقال الخنزري: لا يستحب له أن يأخذ أكثر مما أعطاه

قال الحنفى^(١) وهذا يدل على صحة الجمع بأكثر من الصداق، وأنه
إذا تراضا على الطلح شيء صحيح، وهذا قول أكثر أهل العلم، ويؤيد ذلك عن
عثمان وابن عمر وابن عباس وعكرمة ومجاهد وقبيصة بن ذؤيب والنخعي
ومالك وشافعي وأصحاب الأئمة. ويؤيد عن ابن عباس وابن عمر - رضي الله
عنه - أنها قالوا: لو انحلت امرأة من زوجها مبرأين وانفصل رأسها كان
ذلك جائزاً. وقال عطاء وطاوس والزهري وعمرو بن شعيب: لا يأخذ أكثر
مما أعطاه، يروي ذلك عن علي - رضي الله عنه - بإسناد متصل، واختاره أبو
يوسف. قال: فإن فعل وذل الزيادة، وعن سعيد بن المسيب قال: ما أرى أن يأخذ
كل ما شاء، ولكن ليدع لها شيئاً.

واحد بما يروي أن حصة بنت سلول أتت النبي ﷺ فذات: «والله ما
أحب علي ثات من ديني الحديث، وفيه، فأمره النبي ﷺ أن يأخذ منها
حقيقته، ولا يزداد، رواه ابن ماجه^(٢)، ولنا، قوله تعالى: ﴿لَا تَكُنْ غَنِيًّا بِمَا
أَنْقَضَ بِوَالِدَيْهِ﴾^(٣) ولأنه قول من سب من الأصحاب، وقالت الربيع بنت عوذ:
«خشعت من زوجي بما دون عفا من رأسي، فأجاز ذلك عثمان بن عفان، ومثل
هذا يشهر، فلم ينجح فيكون إجماعاً، ولم يصح عن علي خلافه، فإذا كنت
عداء فيه لا يستحب له أن يأخذ أكثر مما أعطاه، فإن فعل حاز مع الكراهة،
ولم يكره أبو حنيفة ومالك والشافعي، قال مالك: سم أذل أسمع بجارة الفداء،
أكثر من الصداق.

(١) المعنى (١٠١/١٦٦)

(٢) من ابن ماجه (١/٦٦٣).

(٣) سورة البقرة: الآية (٢١٩).

ولنا، حديث جميلة: ورُوي عن عطاء عن النبي ﷺ أنه كره أن يأخذ من المختلعة أكثر مما أعطاه، روى أبو حفص بإسناده، وهو صريح في الحكم، فتجتمع بين الآية والخبر، فنقول: الآية دالة على الجوار، والنهي عن الزيادة للكرهية، اهـ.

وعلق البخاري في «صحيحه»: وأجاز عثمان الخلع دون عفاص رأسها، وذكر تخريجه الحافظ^(١)، وقال: للعفاص بكسر الميم جمع عفاصة، وهو ما يربط به شعر الرأس بعد جمعه، وأخرجه البيهقي مطولاً، وقال في آخره: فدفعنا إليه كل شيء، حتى أجفت الباب بيني وبينه، وهذا يدل على أن معنى «دون» سوى، أي أجاز للرجل أن يأخذ من المرأة في الخلع ما سوى عفاص رأسها.

قال ابن بطال: ذهب الجمهور إلى أنه يجوز للرجل أن يأخذ في الخلع أكثر مما أعطاه، وقال مالك: لم أر أحداً ممن يقتدى به يمنع ذلك، لكنه ليس من مكارم الأخلاق، واستدل على أن النفدية لا تكون إلا بما أعطى الرجل المرأة عبداً، أو نكحاً، بقوله ﷺ: «أتردين عليه حديثه؟» وقد وقع في حديث ابن عباس عند ابن ماجه والبيهقي، فأمره أن يأخذ منها ولا يردده، وفي رواية: قال أيوب: ولا أحفظ هؤلاء تزده، وفي رواية: وأما الزيادة فلا، وفي أخرى: كره أن يأخذ منها أكثر مما أعطاه، ذكر ذلك كنه البيهقي.

وفي مرسل أبي الزبير عند الدارقطني والبيهقي، «أتردين عليه حديثه التي أعطاك؟» قالت: نعم وزيادته، قال النبي ﷺ: «أما الزيادة فلا، ولكن حديثه»، قالت: نعم، فأخذ ماله وخلّى سبيلها، ورجان بإسناده ثقات، اهـ. وسباني أثر

(١) فتح الباري (٩/٢٩٧).

(١٢) بِلَاب طَلَاقِ الْمَخْتَلَمَةِ

الربيع في الباب الأثني، رفقدهم قريباً ما قال محمد في «موطئه»^(١) بعد أثر مولاه صفية بنت أبي عبيد من قوله: جاز في النقصاء، وما نحب له أن يأخذ أكثر مما أعطاه.

وفي «الهداية»^(٢): إن كان التشوز من قبله، يكره له أن يأخذ منها عوضاً؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ أَرْوَاحٌ تَسْتَفِيدُونَ﴾ إلى أن قال: ﴿فَلَا تَأْخُذُوا بِهِمْ كَبَيْتًا﴾ ولأنه أوحشها بالاستبدال، فلا يزيد في وحشتها بأخذ المال، وإن كان التشوز منها، كرهنا له أن يأخذ منها أكثر مما أعطاه، وفي رواية «الجمع الصغير»: طاب الفضل أيضاً لإطلاق ما تلونا مدداً، ووجه الأخرى قوله ﷺ في امرأة ثابت بن قيس: «أما الزيادة فلا»، ذكر ابن حنبل^(٣) تخريجه، وقال: قد روينا مرسة ومسندة، وأخرى الأسانيد من عبد الرزاق، ثم قال صاحب «الهداية»: ولو أخذ الزيادة جاز في النقصاء، وكذا إذا أخذ، والتشوز منه، اهـ.

(١٢) طَلَاقِ الْمَخْتَلَمَةِ

قال الباجي^(٤): الخلع طلاق، وليس بفسخ، وفي الهداية: وقع بالخلع تطليقة بائنة، ولزمها المال، قال ابن الهمام^(٥): هذا حكم الخلع عند جماهير الأئمة من السلف والخلف، وقالت الحنابلة: لا يقع بالخلع طلاق، بل هو فسخ بشرط عدم تبة الطلاق، وقال آخرون: يقع، ويكون رجعياً، فإن رجعها

(١) (٥/٦٢).

(٢) (٦١١/٦).

(٣) انظر: «فتح القدير» (٦١/٤١).

(٤) «المصنوع» (٦٧/٢١).

(٥) «فتح القدير» (٥٨/٤).

١١٥٣/٣٣ - حَقَّقْنِي بِحَبِيٍّ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ رُبَيْعَ بِنْتِ مُعَوِّذِ بْنِ عَمْرٍاءَ، جَاءَتْ هِيَ وَعَمُّهَا إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، فَأَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا اخْتَلَعَتْ مِنْ زَوْجِهَا

رَدَّ البَدَلُ الَّذِي أَخَذَهُ، رَوَاهُ عَبْدُ الزُّرَّاقِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ، قَالَ: فَكَانَ الزُّهْرِيُّ يَقُولُ ذَلِكَ، أَمَّا وَتَقَدَّمَ فِي الْبَابِ السَّابِقِ مَا قَالَ الْحَافِظُ: إِنَّ لِلْعُلَمَاءِ فِيهِ ثَلَاثَةَ آرَاءَ، وَهِيَ أَقْوَالُ لِلشَّافِعِيِّ، وَتَقَدَّمَ كَلَامُ الْمُؤَلَّفِ فِي ذَلِكَ

١١٥٣/٣٣ - (مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ أَوْ رُبَيْعٍ) بِقِسْمِ الرِّوَايَةِ وَفَتْحِ الْمَوْجُودَةِ وَتَقْبِيلِ التَّحِيَّةِ وَعَيْنِ مَهْمَلَةٍ، صَحَابِيَّةٌ لَهَا أَحَادِيثٌ^(١)، وَرَبِمَا غَزَتْ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ مِنَ الْعِيَابَعَاتِ بَعْدَ الشَّجَرَةِ، رَوَى عَنْهَا إِكْبَادُ النَّبِيِّ ﷺ بِأَتْيَاءِ نَفَاسٍ: اسْكَبِي لِي وَضْءًا^(٢) الْحَدِيثَ، أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ، وَرَوَى الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ عَنْهَا: جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ حِينَ بَنَى عَلِيٌّ فَحُتِسَ عَلَى قَرَّاشِي، كَمَا حُدِّثْتُكَ مِنِّي، وَجُوْزِيْرَاتٌ يَضْرِبْنَ بِالْأُفْءِ الْحَدِيثَ، تَزَوَّجَهَا إِيَّاسُ بْنُ بَكْرِ بْنِ إِلْيَاسٍ كَذَا فِي «الْإِصَابَةِ» (بِنْتُ مَعُوذٍ) بِشَدِّ الْوَاوِ مَفْتُوحَةٌ عَلَى الْأَشْهُرِ، وَجُزْمَ بَعْضِهِمْ بِالْكَسْرِ ابْنُ الْحَارِثِ الْأَنْصَارِيُّ شَهِيدٌ بِدَرَأٍ، وَكَانَ مِمَّنْ قَتَلَ أَبَا جَهْلٍ، ثُمَّ قَاتَلَ حَتَّى اسْتَشْهَدَ بِدَرٍ (ابْنُ عَمْرٍاءَ) بِنْتُ عَبْدِ النَّحَّارِ الْعَصَابِيَّةِ، وَهِيَ أُمُّ مَعُوذٍ وَمَعَاذٍ وَغَرَفٍ أَوْلَادُ الْحَارِثِ، وَإِلَيْهَا يُنْسَبُونَ، وَلَهَا خَصِيصَةٌ لَمْ تُرَجِدْ لغيرِهَا، وَهِيَ أَنَّهَا صَحَابِيَّةٌ لَهَا سَبْعَةٌ بَنِينَ، كُلُّهُمْ شَهِيدُونَ بِدَرَأٍ، هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةُ وَابْنُوهُمْ لِأُمِّهِمْ: إِيَّاسٌ، وَخَالِدٌ، وَغَائِلٌ، وَغَامِرٌ أَوْلَادُ الْبَكْرِ بْنِ يَالِيلِ اللَّيْثِيِّ.

(جَاءَتْ هِيَ وَعَمُّهَا) كَذَا فِي النُّسخِ الْمِصْرِيَّةِ^(٣)، وَفِي الْهِنْدِيَّةِ بَدَلَهُ عَنْهَا (إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هَمْرٍ) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - (فَأَخْبَرَتْهُ لَهَا) أَيْ الرِّوَايَةَ (اخْتَلَعَتْ مِنْ زَوْجِهَا) أَخْرَجَ ابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ» بِسَمِّهِ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مِقْبَلٍ

(١) انظر: شرح الزُّرَّاقِيِّ (١٨٥/٣).

(٢) وكذا في «الاستبصار» (١٨٣/١٧).

فِي زَمَانٍ عُمَانُ بْنُ عَفَانَ. فَبَلَغَ ذَلِكَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَانَ، فَلَمْ يُنْكِرْهُ.

عن الربيع بنت معوذ بن عفراء، قالت: كان بيني وبين ابن عسي كلام، وهو زوجها. قالت: فقلت له: لك كل شيء لي وفارقي، قال: قد فعلت، قالت: فأخذ - والله - كل شيء، كان لي حتى فراشي. قالت: فحدث عثمان بن عفان، فذكرت له ذلك، وقد حُجِر، فقال: الشرط أملك، أخذ كل شيء لها حتى عفاص رأسه، إن شئت (في زمان عثمان بن عفان) - رضي الله عنه - أي في زمان خلافته وكان ذلك في زمان حصاره - رضي الله عنه - يعني سنة خمس وثلاثين.

(فبلغ ذلك) أي خير الاختلاعهما بكل شيء لها (عثمان بن عفان) - رضي الله عنه - (فلم ينكره) بل قضى بوفق ذلك، وأخرج ابن سعد عن الربيع، قالت: قلت لزوجي: أختلع منك بجميع ما أملك؟ قال: نعم، فعدعت إليه كل شيء، غير درعي، فخاصمني إلى عثمان، فقال: له شرطه، فلدغته إليه، وتقدم قريباً بلفظ آخر، وفيه: الشرط أملك.

وقال السيوطي في (الدر): أنسخ عبد الرزاق^(١) والبيهقي^(٢) عن الربيع، قالت: كان لي زوج بقل على الخير إذا حضرني، ويحرمني إذا غاب عني، فكانت مني زلة يوماً، فقلت له: أختلع منك بكل شيء أملكه؟ قال: نعم، فعدعت، فخاصم عتي معاذ بن عفراء إلى عثمان بن عفان، فأجاز الخلع، وأمره أن يأخذ عفاص رأسي. فما دونه، ولفظ البيهقي يستد إلى الربيع قالت: تزوجت ابن عم لي نفسي بي، وشقيت به، وعنى بي وعيت به، وإنني استأذنت عليه عثمان - رضي الله عنه - ففعلتني وظلمتني^(٣)، ركز علي وكثرت عليه، وإنما انفلتت مني كلمة، أنا أفندي بمالي كله، قال: قد قبلت، فقال عثمان -

(١) مصنف عبد الرزاق (٦/٥٠٤)، (١١٨٥٠).

(٢) السنن الكبرى (٧/٣١٥).

(٣) معناه: نسني إلى الظلم ونسته إليه.

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: عِدَّتُهَا عِدَّةُ الْمُطَلَّاقَةِ

رضي الله عنه .. حذ منها، قالت: فانطلقت، فدفعت إليه مناعي كله (إلا ثيابي وقراشي، وأنه قال: لا أرضي، وأنه منأفاني على عثمان - رضي الله عنه .. فلما دونا منه، قال يا أمير المؤمنين: الشرط أمك؟ قال: أجل، فخذ منها مناعها كله حتى عقاصها، قالت: فانطلقت، فدفعت إليه كل شيء، حتى جفت بيني وبينه الباب.

(وقال عبد الله بن عمر) رضي الله عنه - (عدها) أي عدة المعلقة (عدة المطلقة) إذا الخلع طلاق بموعن، والعدة لا تختلف باختلاف الطلاق، ومن السيوري: أخرج ابن أبي شيبة^(١) عن نافع أن الربيع اختلعت من زوجها فأتى عيها عثمان - رضي الله عنه - فقال: تعتد حبيصة، قال: وكان ابن عمر - رضي الله عنه - يقول: تعتد ثلاث حبيص حتى قال: هذا عثمان - رضي الله عنه - فكان ابن عمر يفتي به، ويقول عثمان: حيرنا وأعلمنا.

وأخرج النسائي وابن ماجة^(٢) عن عباد بن الوليد بن عباد بن الصامت: قلت للربيع: حدثيني حديثك قالت: اختلعت من زوجي، ثم جئت عثمان - رضي الله عنه - فسألت: ماذا علي من العدة؟ فقال: لا عدة عليك إلا أن يكون حديث عهد بك، فتعكثين حتى تحيض حبيصة، قال: إنما أتبع في ذلك نص رسول الله ﷺ هي مريم المجدية.

وأخرج الترمذي^(٣) عن الربيع بنت معوذ بن عمرو أنها اختلعت على عهد رسول الله ﷺ فأمرها النبي ﷺ أن تعتد بحبيصة. قال صاحب المسحوط: فعدة وقع للربيع الخلع مرتين، مرة في عهده ﷺ، ومرة في زمن عثمان - رضي الله عنه ..

(١) مصنف، بر أبي شبة (١٤/٥).

(٢) أخرجه النسائي (٣/٩٨)، وابن ماجة (٢-٥٨).

(٣) أخرجه الترمذي (١١٨٥).

وحدثني عن مالك أنه بلغه أن سعيد بن المسيب، وسليمان بن يسار، زسيمان بن يساره وابن شهاب، كانوا يقولون: عدة المختلعة مثل عدة المطلقة. ثلاثة قروء.

(مالك أنه بلغه أن سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار) الهلالي أحد الفقهاء. البجة (وابن شهاب) الزهري (كانوا يقولون، عدة المختلعة مثل عدة المطلقة ثلاثة قروء) إن لم تكن حاملاً أو آيسة، قال البيهقي: أخرج البيهقي^(١) عن ابن عباس - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ جعل الخلع نظيفة بائنة.

وأخرج عبد الرزاق^(٢) عن علي بن أبي طالب، قال: عدة المختلعة مثل عدة المطلقة، وأخرج ابن أبي شيبة وغيره عن ابن عمر وابن عباس: عدة المختلعة حبضة. وأخرج أبو داود والترمذي وحسنه والحاكم وصححه عن ابن عباس في قصة امرأة ثابت بن عيس أمرها النبي ﷺ أن تعتد بحبضة.

قال السوفق^(٣): كل قُرْقَرٍ بين زوجين فعدتها عدة طلاق، سواء كانت بخلع أو رضاع أو لعان أو فسخ ببيع أو إحصار أو غيره في قول أكثر أهل العلم، وزوي عن ابن عباس أن عدة العلاءنة تسعة أشهر، وأبى ذلك سائر أهل العلم. وقالوا: عدتها عدة الطلاق، وأكثر أهل العلم يقولون: عدة المختلعة عدة المطلقة، منهم سعيد بن المسيب ومالك بن عبد الله وعروة وسليمان بن يسار وعمر بن عبد العزيز والحسن والشعبي والنخعي والزهري وقتادة وإسلام بن عمر وأبو عياض ومالك والليث والأوزاعي والشافعي، وزوي عن عثمان وابن عمر وابن عباس وأبان بن عثمان وإسحاق وابن المنذر: أن عدة المختلعة حبضة، وزواه ابن القاسم عن أحمد لما روى ابن عباس أن

(١) مس البيهقي (٧/٤٤٦).

(٢) مصنف عبد الرزاق (٦/٥٠٦).

(٣) المعني (١١٦/١٩٥).

قال مالك في المقتضية:

أمرأة ثاب بن قيس الخثعمي، منه، فجعل النبي يثبته عندها حينئذ، وراه النسائي.
وعن أبيه بن سعد بن عبد الله، وأن عثمان رضي الله عنه، روى النسائي وابن ماجه.

ونسأله تعالى: ﴿الْمَلَأْتُكَ يَرْثُكَ﴾ الآية، ولأنها دقة بعد الدخول
في نكاحه، فكانت ثلاثة مائة وخمسة عشر سنة، قال أبو بكر:
هو ضعف مرسى، وفراء عثمان وابن عباس قد حالله قول عمر وعلي، فبينما
قالا: عندها ثلاث مائة وخمسة عشر سنة، وفواتهما أولى، اهـ.

وفي التعليق المصنف^(١) عن أبي العباس في شرح نهاية الحكيم وكتاب
عثمان بن عمار ما ذكره قال: اختلفوا أن الجمع تطليقة أم لا؟ يقول أصحابنا: إنه
تطليقة بآلته، وهو قول عثمان وعني ابن مسعود والحسن وعطاء وشريح
وربيعة ومجاهد وأبي سلمة والثوري ومكحول وابن أبي حنيم والشافعي في
المعتمد ومالك، وقاله الظاهرية: تطليقة بجمع، ولا، أحمد وشافعي: حرفة
غير ظلال، وهو قول الشافعي في القليوب، اهـ.

وحكي المصنف في المزيل^(٢) عن المنح انودود: أن الواجب في عدة
ثلاثة قرو، مانص: ولا ترك الصبر الأحكام، وعن غيره أن العدة بالحيضة
لحسن الذي يصدق على الغسل والكثير، وأعنف بأنه وقع في النسائي التصريح
بالمدة، ويحتاج عنه بأن زيادة الزيادة في رواية النسائي مني عنهم الرازي
بهم من لغة الحيضة حيضة واحدة، اهـ.

قال مالك في المقتضية: تقدم في الباب السابق تقدم في باب المقتضية
والمختلفة إلا أن حكمهما واحد، قال الشافعي^(٣): إن المقتضية حكمها حكم

(١) (٤٧٧/٢)

(٢) مسألة المصنف (١٠/٢٣٢).

(٣) المستخرج (٤١/٦٧)

إِنَّمَا لَا تَرْجِعُ إِلَى زَوْجِهَا إِلَّا بِتَكَاحٍ جَدِيدٍ

المستثناة (إنما لا ترجع إلى زوجها إلا بتكاح جديد) لأن التخلع طلاق بائن عند الجمهور.

قال ابن رشد^(١): جمهور من رأى أنه طلاق يجمعه بائناً، لأن لو كان للزوج في العدة من الرجعة عليها، لم يكن لافتدتها معنى، وقال أبو ثور: إن لم يكن يقطع الطلاق لم يكن له عليها رجعة، وإن كان يقطع الطلاق كان له عليها الرجعة، اهـ.

قال الباجي: قوله: في المفتدية يقتضي فصلين: أحدهما: أن طلاقه ليس بارجعي، بل بائن خلافاً لأبي ثور، والدليل على ما نقوله أنها إنما أعطته العوض لثباتك نفسها، ولو كان طلاقاً تخلع رجعياً لم تملك نفسها، ولا يجمع للزوج العوض، والعوض منه.

والفصل الثاني: أن له أن يتزوجها بتكاح جديد في العدة وبعدها. فأما بعد العدة فهو أحد الحُفَّتَابِ، وأما في العدة فإن العدة من فلا تمنعه عند التكااح، وإنما تصعه غيره. فإن كانت حاملاً ففلت صباح له في جميع أوقات العدة، وإن كانت حاملاً فذلك له ما لم يقتل حمها، فتكون حبيسة بسيرة من تزوج مريضة.

ولو بذلت العوض وشرط الرجعة، ففيها روايتان، رواهما ابن وهب عن مالك، إحداهما: ثبوتها، وبها قال سحنون، والثانية: نفيها، قال سحنون: وجه الرواية الأولى أنها قد اتفقا على أن يكون العوض في مقابلة ما سقط من عده الطلاق وذلك جائز، ووجه الرواية الثانية أنه شرط في العقد ما يمنع المفسود منه، كما لو شرط في هذا التكااح أني لا أطأ، اهـ.

قال ابن رشد: إن جمهور العلماء أجمعوا على أنه لا رجعة للزوج على

(١) بداية المجتهد، (٦/٦٩).

المختلعة في العدة، إلا ما روي عن سعيد بن العسيب وابن شهاب أنهما قالاً: إن رد لها ما أخذ منها في العدة أشهد على رجعتها، والفرق الذي ذكرنا عن أبي ثور بين أن يكون بلفظ الطلاق أو لا يكون، وأجمع الجمهور على أن له أن يتزوجها برضاها في عدتها، وقالت فرقة من المتأخرين: لا يتزوجها هو ولا غيره في العدة.

قال النووي^(١): لا يثبت في الخلع رجعة سواء قلنا: هو نسخ أو طلاق في قول أكثر أهل العلم، منهم الحسن، وعطاء، وطاووس، والشامي، والثوري، والأوراعي، ومالك، والشافعي، وإسحاق، وحكي عن الرهري، وسعيد بن المسيب أنهما قالاً: الزوج بالخيار بين إمسالك العوض، ولا رجعة له، وبين رده، وله الرجعة، وقال أبو ثور: إن كان الخلع بلفظ الطلاق قل له الرجعة، لأن الرجعة من حرق الطلاق، فلا تقط بالعوض كالولاء مع العتق.

ولنا قول سبحانه: ﴿فَإِذَا فُتِنَتْ بِذَلِكَ﴾ وإنما يكون فداء إذا خرجت به عن فيضه وسلطانه، وإذا كانت له الرجعة فهي تحت حكمه، ولأن المقصد لإزالة الضرر عن المرأة، فلو جاز ارتجاعها بعد الضرر وفارق الرأى، فإن العتق لا يفك منه، والطلاق ينفك عن الرجعة فيما قبل الدخول، وإذا أكمل العدة.

فإن شرط في الخلع أن له الرجعة، فقال ابن حامد: يبطل الشرط، ويصح الخلع، وهو قول أبي حيفة، وإحدى الروايتين عن مالك؛ لأن الخلع لا يفسد بكون العوض فاسداً، فلا يفسد بالشرط الفاسد، كالنكاح، ولأن لفظ يقتضي اليقونة، فإذا شرط الرجعة معه بطل الشرط كالطلاق الثلاث، ويحتمل أن يفسد الخلع وتثبت الرجعة، وهو منصوص الشافعي؛ لأن شرط الرجعة والعوض متنافيان، فإذا شرطاهما سقطا، وبقي مجرد الطلاق، فثبت الرجعة بالأصل لا بالشرط، اهـ.

(١) «المفهر» (١٠/٢٧٨)

«وَلَا هُوَ نِكَاحٌ، فَصَارَ قَبْلُ أَنْ يَصْنَعَهَا، لَمْ يَكُنْ تَعَلَّقَ بِهَا عِدَّةٌ مِنَ الطَّلَاقِ الْأَخْرَ وَتَبَيَّ عَلَى عِدَّتِهِ الْأَوَّلَى».

قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي ذَلِكَ.

قَالَ مَالِكٌ: إِذَا انْتَدَبَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ زَوْجِهَا بِشَيْءٍ عَلَى أَنْ يَطْلُقَهَا، فَطَلَقَهَا طَلَقًا مُتَابَعًا نِكَاحًا،

(قَالَ هُوَ نِكَاحُهَا) أَيْ عِنْدَ عَلَيْهَا مَدَّ الْخُلْعِ عِنْدَ حُدُودِ فِي عِدَّةِ النِّكَاحِ (صَارَ قَبْلُ أَنْ يَصْنَعَهَا) قَبْلُ أَنْ يَصْنَعَهَا لَمْ يَكُنْ لَهُ عَلَيْهَا عِدَّةٌ أُخْرَى (مِنَ الطَّلَاقِ الْأَخْرَ) أَيْ الطَّلَاقِ الْاِئْتِمَارِيِّ الَّذِي وَقَعَ بَعْدَ النِّكَاحِ فِي مَدَّ الْخُلْعِ (وَتَبَيَّ عَلَى عِدَّتِهِ الْأَوَّلَى) أَيْ شَرَعَتْهُ بَعْدَ الْخُلْعِ لَعَدَمِ التَّمَسُّكِ فِي هَذَا النِّكَاحِ الثَّانِي، فَلَمْ تَكُنْ عَلَيْهَا إِلَّا الْعِدَّةُ الْأَوَّلَى ثُمَّ سَرَّ بَعْدَ

(قَالَ مَالِكٌ وَهَذَا) الْمَذْهُوبُ مِنْ عَدَمِ تَحْدِيدِ الْعِدَّةِ (أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي ذَلِكَ) حَاجِبٌ لِمَوْلَاهُ عَالِي: «قُلْتُ: مُتَقَبَّلٌ مِنْ قَوْلِ ابْنِ سُلَيْمَانَ إِذَا كُنَّ يَتَبَيَّرُ مِنْ بَابِ تَبَيَّرَ» (١) «وَأَمَّا مَا أَهْلُ الْبُحْثِ وَالنَّحْوِ قَالُوا: فَإِنَّهُ لَا يَرُودُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنَّ هَذَا نِكَاحٌ لَمْ يَكُنْ فِيهِ، فَلَا نَدَبَتْ فِي عِدَّةِ لَأَمَّا الْمُتَذَكِّرُ، هَذَا إِنْ كَانَ تَزْوُجَهَا بَعْدَ انْقِصَاءِ الْعِدَّةِ، فَإِنْ تَزَوَّجَهَا وَهِيَ قَبْلُ أَنْ تَنْقَضِيَ الْعِدَّةُ، فَبَيَّ عَلَى عِدَّتِهَا دَائِمًا؛ لِأَنَّ النِّكَاحَ الْكُلِّيَّ لَا يَزُولُ فِي الْعِدَّةِ، وَلَا يَبْطُلُ الْاِئْتِمَارِيُّ عَنْهَا إِلَّا بِمَحْضٍ، فَإِذَا عَادَ مِنَ التَّمَسُّكِ فَلَا يَدُلُّ بِهِ حُكْمُ الْعِدَّةِ، أَمَّا

أَقَالَ مَالِكٌ: إِذَا انْتَدَبَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ زَوْجِهَا بِشَيْءٍ عَلَى أَنْ يَطْلُقَهَا، فَطَلَقَهَا طَلَقًا مُتَابَعًا وَهُوَ الْمَرْءُ بِشَيْءٍ (مُسْقًًا بِمَذْهَبِ) قَالَ سَاحِدٌ: «وَمِنْ خِلَافِ السَّاحِدِ» نَعَرُ حَتَّى إِذَا كَانَتْ أَمْسَانَهُ مُسْتَوْبَةً، وَالنِّسَاءُ أَرْضًا مَا حُدَّ مِنَ النِّكَاحِ عَلَى نِظَامِ

(١) سورة الأحزاب: ٥١، ٥٩

(٢) المصنف: ٤٠٥/٢٢٠

فَقُلْتُكَ تَرَيْتَ عَلَيْهِ. فَإِنْ كَانَ بَيْنَ ذَلِكَ ضَمَاتٌ، فَقَدْ أَتَيْتَهُ بِغَدِ
الضَّمَاتِ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ.

واحد، والنسق بالنسقين مصدر نسق الكلام، إذا عطف بعضه على بعض،
وبابه نصر (فذلك) الطلاق كله (ثابت عليه).

قال الباسي: يريد أن من قال نزوجته في طلاق الخناع الذي تبين به
الزوجه، وتخرج به عن حكم الزوج: أنت طالق أنت طالق أنت طالق، وكان
ذلك متصلاً، فإن حكمه في اللزوم حكم من قال لها ذلك في لفظ واحد: أنت
طالق ثلاثاً حلقاً الشافعي، والتدليل على ذلك أن نسق الكلام بعضه على بعض
متصلاً، يوجب له حكماً واحداً، ولذلك إذا اتصل الاستثناء بانيمين بالله أثر،
ونسق له حكم الاستثناء، اهـ.

قال ابن رشد^(١): قال مالك: لا يرتد عن المصلحة طلاق إلا إن كان
الكلام متصلاً، وقال الشافعي: لا يرتد وإن كان الكلام متصلاً، وقال أبو
حنيفة: يرتد، ولم يفرق بين الغور والبراني (فإن كان بين ذلك أي بين
كلامه في التلخيص (ضمت) بالضم سكوت (فما أتبعه) أي ما تكلم من الطلاق
(بعد الضمت فليس بشيء).

قال الباسي^(٢): يريد إن لم يتصل كلامه وتخلط صمت أو كلام، لم
يتعلق بما فيه، ولما كانت المصلحة لا يلحقها طلاق متداً لم يلحقها طلاق
يتخلل بينه وبين المخالفة صمت، لأن ما حال بينه وبين طلاق صمت، فهو
كلام متداً له حكم الطلاق المتداً، ولما كانت المصلحة لا يلحقها طلاق في
العدة، لم يلحقها الطلاق الذي حال بينه وبين الطلاق الأول صمت، وقال أبو
حنيفة: يلحق المصلحة الطلاق في العدة، اهـ.

(١) بداية المجتهد (٧/٢٠٧).

(٢) المبين (٤/٦٨).

(١٣) باب ما جاء في اللعان

وقال السوفي^(١) : المختلعة لا يلحقها طلاق بحدال، وبه قال ابن عباس، وابن الزبير، وعكرمة، وجابر بن عبد الله، والحسن، والسبي. ومالك، والشافعي، وإسحاق، وأبو ثور، وعيسى بن أبي حنيفة أنه يلحقها الطلاق الصريح المعين دون الكنية، والطلاق البطل، وهو أن يقول: كل امرأة في طائفتي، وزوي نحو ذلك عن سعيد بن المسيب، وشريح، وطاووس، والحمي، والرهري، والحكم، وحماد، وأشوري، لما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «المختلعة بحدتها الطلاق ما دامت في الحد»^(٢)

ولما، أنه قول ابن عباس وابن الزبير، ولا يعرف لهم مخالفاً في مصرهما، ولأنها لا تحل له إلا بتكاثف جديد، فلم يلحقها «تلافه» بالمطابقة قبل المدخول أو المنقضية عدتها، وحدتهم لا يعرف له أصلاً ولا ذكره أصحاب السنن. اهـ.

وقال ابن الهمام^(٣) : المختلعة يلحقها صريح الطلاق عدتها، وبه قالت القاهرية، وهو قول ابن مسعود، وعمران بن حصين، وأبي العرداء، وابن المسيب، وراد علي من ذكر المومن مكحولاً وعطاء، وقال: قال مالك والشافعي وأحمد: لا يلحقها، ولما ما رواد أبو يوسف بإسناده في «الأماني» عن النبي ﷺ أنه قال: «المختلعة يلحقها صريح الطلاق ما دامت في نكته». اهـ.

(١٣) ما جاء في اللعان

مصدر لأعين كقاتل من القتل، وهو انطرد والإبعاد، حسني له لا

(١) السوفي (١٠٠/٢٨٨)

(٢) أخرجه عبد الرزاق في «المعتمد» ٢/ ٤٨٩

(٣) دفع النكته (٤/ ٨٩)

بالمغضب، مع أنه مشتمل على ذكر الغضب في جانبها، كاللعن في جانبها للعة نفسه فعلها، والسبق من أسباب الشرحيح، وفرت شهادتها بالمغضب؛ لأنهن يكثرن اللعن، كما ورد في الحديث، فعلمن يجرشن على الإقدام عليه؛ لكثرة جريه على اللعن، وسقوط رفعه عن قلوبهن، ففرن المكن في جبههن بالمغضب ردعاً لهن عن الإقدام، اهـ. كذا في «الموسم المستدر»^(١) وشرحه.

وقال لحافظ^(٢) ماخوذ من اللعن، لأن الملاعن بقول: لعنة الله عليه إن كان من الكافرين، واختير لفظ الملن دون المغضب في النسبة؛ لأنه قول الرجل، وهو الذي تدعى به في الآية، وهو أيضاً بدأ به، وله أن يرجع عنه فيسقط عن المرأة بغير عكس، وقيل: سُمي ملعناً؛ لأن الملن انطرد والإبعاد، وهو مشترك بينهما، وإنما خصت المرأة بالمغضب؛ لعظم الذنب بالنسبة إليها؛ لأن الرجل إذا كان كافراً لم يصل ذنبه إلى أكثر من الغضب. وإن كانت هي كاذبة فذنبها أعظم؛ لما فيه من تلويث العواشي والتعرض للحاق من ليس من الزوج به، فتشتر المحرمية، ونبت التولية والتعيرات لمن لا يستحقها، والملعان والاللعان والملاعة بمعنى، ويقال: لالعاً واللعاً ولاعن الحاكم بينهما، والمرجل ملعن لو فوسه غالباً من الجانيز، اهـ.

قال المصنف^(٣) سُمي به لعاً فيه من لعن نفسه في الحامية، وهي من تسعية الكل باسم البعض، كالصلاة تسمى ركوعاً وسجوداً، ومعناه الشرعي شهادات مذكّات بالأيدان مقرونة باللعن، وقال الشافعي: هي أيمان مذكّات باللفظ الشهادة فيشترط أهلية اليمين عنده، فيحري بين المسلم وامرأته الكافرة، وبين الكافر والكافرة، ومن العبد وامرأته، وبه قال مالك وأحمد، وعذا

(١) (٣/٥٣٠).

(٢) مجمع الزكي (٩/٤٤٠).

(٣) عمدة القاري (١/٣١٦).

بشروط أهلية لشهادة فلا يجري إلا بين المسلمين الحرين اعاقلين البالغين غير
معدومين في قذف، اهـ.

وقال الموهب^(١): اختلفت الرواية في صفة الزوجين المذنبين يصح للحنان
بينهما، فروي عنه أنه يصح من كل زوجين مكلنين، سواء كانا مسلمين أو
كافرين عدلين أو فاسقين، وأجسموا على مشروعيتها، وعلى أنه لا يجوز مع
عدم التحقق، واختلف في وجوبه على الزوج، لكن لو تحقق أن الولد ليس منه
فروي الوجوب، اهـ.

وقال أيضاً: هو ينقسم إلى واجب ومكروه وحرام.

فالأول: أنه يراها تزني أو أقرت بالزنا، فضدّها، وقتك في طهر لم
يجامعها فيه، ثم اعتزلها مدة العدة، فأنت بولد لزمه قذفها لتعي الولد لتلا
يلغوه، فيترتب عليه الفاساد.

الثاني: أن يرى اجتنباً يدخل عليها حبس يقلب عن طنه أنه زنى بها،
فيجوز له أن يلاعن، لكن لو ترك فكان أولى لمستر؛ لأنه يمكنه فراقها
بالطلاق.

الثالث: ما عدا ذلك لكن لو استغاض، فوجهان لأصحاب الشافعي
وأحمد الإجارة والمسع، اهـ. وبسط هذه الأنواع الثلاثة الرازي في تفسيره
فقال: القذف ينقسم إلى محظور، ومباح، وواجب.

وجملة الكلام أنه إذا لم يكن ثم ولد يريد نفيه فلا يجب، وهل يباح أم
لا؟ ينظر إن رآها بعينه تزني، أو أقرت هي على نفسها، ووقع في قلبه صدقها
أو نحو ذلك، فباح للزوج القذف لتأكد التهمة، ويجوز أن يحبسها ويستر

(١) «الشمي» (١١/١٢٢).

عليها، لحديث: «امرأتي لا تردُّ يدَ لأمي»، أما إذا سمع من لا يوثق بقوله أو استفاض من بين الناس، لكن الزوج لم يره معها، أو بالعكس، ثم يحلُّ له قذفها؛ لأنه قد يذكره من لا يكون ثقة فينتشر، اهـ مختصراً. وسبأتي قريباً في كلام الباجي: لعان من وجد مع امرأته رجلاً ولم يرها تزني.

وقال الموفق^(١): القذف على ثلاثة أضرب: واجب: وهو أن يرى امرأته تزني في طهر لم يطأها فيه، فإنه يلزمه اعتزالها حتى تنقضي عدتها، فإذا أتت بولد لسنة أشهر من حين الزنا، وأمكنته نفيه عنه، لزمه قذفها رضي ولها؛ لأن ذلك يجري مجرى اليقين، هي أن الولد للزاني، فإذا لم ينفه لحقه الولد، وورثه، وورث أهليه وورثوا منه، ونظر إلى بناته وأخواته، وليس ذلك بحتّ، فيجب نفيه لإزالة ذلك، ولو اقترنت بالزنا، ووقع في قلبه صديقها، فهو كما لو رآها.

الثاني: أن يراها تزني أو يثبت عنده زناها، وليس ثم ولد يلحقه نسيها، وثم ولد، لكن لم يعلم أنه من الزنا، أو بشيع في الناس أن فلاناً يفسد فلانة، ويشاهده عندها، أو داخلها (أيها)، أو يغلب على ظنه فجورُها، فهذا له قذفها، وإن سكت جاز وهو أحسن؛ لأنه يمكنه فراقها بطلاقها، ويكون فيه سترها وستر نفسه، وليس ثم ولد يحتاج إلى نفيه.

وقد روي عن عبد الله^(٢): أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال: أرايت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً، فنكلم جدّهم، أو قتل فلتلوموه، أو سكت سكت على غيبه، فذكر أنه ينكلم أو يسكت، ولم ينكر عليه النبي ﷺ.

الحال الثالث: محرم، وهو ما عدا ذلك من قذف أزواجه والأحابس،

(١) المتن: (١٥٦/١١).

(٢) أخرجه مسلم في الممان (١٤٩٥)، وأبو داود (٢٢٥٣).

فإنه من الكفاية، قال تعالى: **عَلَيْهَا أَثَرُ الذَّلِيلِ** ^(١) **يُؤْتَى الْفَقِيرُ** ^(٢) **تَلْعَقَهَا نَبِيذُ الْفَقِيرِ** ^(٣) الآية، ولا يجوز تلعق بغير من لا يؤتى بغيره؛ لأنه غير مأهول على الكفاية، عليها، ولا يزوج به رجلاً خارجاً من عهدها من غير أن ينفق، وإنها لا يجوز أن يكون دخل سارقاً أو خافياً أو لمرأة أو لغير من وجد فلم يملك، ولا لاستفادته فذلك في الناس من غير حرمة بل على ما فيه لاحتمال أن يكون أعتاده أساعوه ذلك بها.

وفي وجه آخر أنه يجوز، لأن الاستفادته أقوى من غير النقص، ولا يستلزم التملك لكونه باليد، ولا تشبه بغيره واليد، لعدم ما يحصى أن يكون بوجه عرق، وذكر القاضي أبو الخطاب أن ظاهر كلام أحمد جواز الخد، وهو الوجه الثاني لأصعب انتفاعي. لشوكة فتحة في حديث اللعان، فإن حاست به أروق جعداً خبيثاً^(٤)، فهو للذي زمت به.

فأنت تـ على الوجه المذكور، فقال القسبي: ^(٥) **مَنْ لَا أَلْعَانَ لَكَ لِي** ولها خلاف يجعل ثمة دليل على تيمم، ونسجج الأول، وعند الحديث أنها بدل على فيه مع ما تقدم من إمامه، وفيه إياه عن أحمد.

وفي المتن الصحيح^(٦): **الْإِمْرَأَةُ وَالْمَرْءُ لَيْسَ مِنْهُ حَرَامٌ كَالْمَكْرُورِ** للاستحقاق ليس من أيمر به، بل من حامدين لقوله **يُخْرِجُ حِينَ مَزْنَتْ أَيْةَ الْمَلَأَةِ**، أما امرأة أدخلت شأن قدم من ليس منهم، فليست من أهلي شيء، ولو أدخلها الله عتبه، أحد رقيه أيضاً؛ جاز نكاح من أيمر لحي، وفيه وظهوره لا يستبرأه، وإن قوله تعالى: **وَأَرْزُقْهُ لَا يَكُنْ مِنْكُمْ إِلَّا رِزْقٌ** ^(٧)

(١) سورة الشرح: الآية ١

(٢) تعالى: **يُؤْتَى** مع الأوصاف، كما يجعل

(٣) ٤١: ٤١

(٤) سورة المراء: الآية ٢

عوانة بنند آخر عن الزهري، ووقع في «الاستيعاب» عويمر بن أبيص، وعند الخطيب في «المسند» عويمر بن الحارث، وهذا هو المعتمد، قال الطبري سبه في التهذيب الآثار، فقال: هو عويمر بن الحارث بن ريد بن الحد بن عجلان، فلعل أنه كان يلقب أشقر أو أبيص.

وفي لصحابة ابن أشقر آخر، وهو حاذق، أخرج له ابن ماجة، قلت: وتقدمت روايت في «الموهبة» في «الإخبار» قال: رانفتت الروايات عن ابن شهاب على أنه في مسند سهل، إلا ما أخرجه النسائي من طريق عبد العزيز وإبراهيم كلاهما عن الزهري، فقال فيه: عن سهل عن عاصم بن عدي، قال: كان عويمر رجلاً من بني عجلان، فقال أي عاصم، فذكر الحديث، والمحصول الأول.

وفي كتاب الحدود من البحاري، قال سهل بن سعد: شهدت مع الأنصار وأنا ابن خمس عشرة سنة، وفي نسخة أبي إسماعيل عن شبيب عن الزهري عن سهل بن سعد قال: توفي رسول الله ﷺ وأنا ابن خمس عشرة سنة، فهذا يدل على أن قصة النعان كانت في السنة الأخيرة من زمان النبي ﷺ، لكن جزم الطبري وأبو حاتم وابن حبان بأن النعان كان في شعبان سنة تسع، وحرم به غير واحد من المتأخرين، ووقع في حديث عبد الله بن جعفر عند الدارقطني أن قصة النعان كانت بمنصرف النبي ﷺ من ثوك، وهو قريب من قول الطبري ومن وافقه.

لكن في إسناده الوافدي، فلا بد من تأويل أحد نقول، فإن أمكن والا فطريق شبيب أصح، ومما يوهن رواية الوافدي ما انفق عليه أهل السير أن التوجه إلى ثوك كان في رجب، وما ثبت في «الاصحاح» أن عجلان بن أمية أحد الثلاثة الذين تيب عليهم، وفي قصة أن امرأته استأذنت له النبي ﷺ أن يخدمه، فأذن لها بشرط أن لا يفر بها.

جاء إلى عاصم بن عدي الأنصاري. فقال له: يا عاصم. أرايت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً،

وفيه: أن ذلك كان بعد أن مضى لهم أربعون يوماً، فكيف نزع قصة اللعان في الشهر الذي انصرفوا فيه من نكاح، ويقع الهلال مع كونه فيما ذكر من الشغل بنفسه وهجران الناس له وغير ذلك، وقد ثبت في حديث ابن عباس أن آية اللعان نزلت في حقه، وكذا عند مسلم^(١) من حديث أنس أنه أوفى من لاهن في الإسلام.

والذي يظهر أن القصة كانت متأخرة، ولعلها كانت في شعبان سنة عشر لا تسع، وكانت الوقاء النبوية في شهر ربيع الأول سنة إحدى عشرة بانفاق، فليتم حينئذ مع حديث سهل بن سعد، ووقع عند مسلم من حديث ابن مسعود: كنا ليلة الجمعة في المسجد، إذ جاء رجل من الأنصار، فذكر القصة في اللعان باختصار، فتمين البرم، لكن لم يتعين الشهر ولا السنة، اه مختصراً.

(جاء إلى) ابن عم أبيه (عاصم بن عدي) بن الجد العجلاني (الأنصاري) وكان سيد بني عجلان، كما تقدم في آخر الحج (فقال له: يا عاصم أرايت رجلاً) أي أخبرني عن حكم رجل وعثر بالإحصار من الإخبار؛ لأن الرواية سبب العلم، وبه يحصل الإعلام (وجد مع امرأته رجلاً) أجنبياً، كذا اقتصر على قوله: سمع، فاستعمل الكتابة، ومراده معة خاصة، يعني جزم بأنه زنى بها.

وقال أئباجي^(٢): قوله: وجد مع امرأته رجلاً يحتمل أن يكون اقتصر على هذا اللفظ فقط، ويحتمل أنه زاد على هذا رأياً نزهي، فإن نسر ذلك، فقال القاضي أبو محمد: إنه إذا ادعى الرؤية ووصف ذلك كما يصف الشهود على إحدى الروايتين، وادعى الرؤية، ولم يفسرها على الرواية الثانية، فإن له

(١) أخرجه مسلم ح (١٤٩٦).

(٢) المنقح (٧٠/٤).

أَيُّهَا تَفْتَتِلُونِي؟

أَنْ يَلْعَنَ، وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَنْتَحِ رُؤْيَا، فَهَلْ يَلْعَنُ أَوْ لَا؟ فَعَلَّ مَا لَكَ مِنْ ذَلِكَ
وَرَأَيْتَ إِحْدَاهُمَا، يَلْعَنُ، وَهُوَ قَالَ أَيْضًا حَيْثُ وَتَشَافَعِي، وَالثَّانِيَةُ أَنَّهُ يُعَذِّبُ
وَلَا يَلْعَنُ، وَجِهَةٌ قِيلَ أَنَّهُ يَلْعَنُ، قِيلَ أَيْضًا: «أَوْ لَيْتَ يُؤْتِيكَ اللَّهُ مِنْهُ لِيُضَاعِفَهُ»^(١) وَهُوَ
يَعْنِي بَيْنَ أَنْ يَلْعَنَ رُؤْيَا أَوْ لَا، وَأَنَّهُ قَدْ ذُكِرَ لِرُؤْيَاهُ، فَمِنْ بَيْنِ كُنْهٍ، فَكَانَ لَهُ
أَنْ يَلْعَنَ كَمَا نُوِدِعَ رُؤْيَا، وَجِهَةُ الرَّوَايَةِ الثَّانِيَةِ أَنَّهَا حُرَّةٌ عَقِيْقَةٌ مُلْعَمَةٌ، فَتَلْعَنُ
مِنْ أَمْرِ يَحَقُّ قَائِلُهُ، وَلِزِمَهُ الْحَذُّ كَالْأَحْسَنِ، وَلِلْفَرْقِ الْوُجُودِ مَعَ أَمْرٍ أَنَّهُ يُبْرَأُ بِصَرْحٍ
مِنْ الْإِدْعَاءِ (أَيْضًا) بِبَصَرَةِ الْأَسْتَحْبَرِيِّ (تَفْتَتِلُونِي) فَصَاعِدًا لِنَفْسِهِ عِنْدَهُ بِحُكْمِ
الْمُصَاحَفِ

قَالَ الْمُحَافِظُ^(٢) قَدْ خَالَفَ الْعَدَّةَاءُ فِيهِمْ بِهَذَا مَعَ أَمْرٍ أَنَّهُ رَجُلٌ صَحِيحُ
الْأَمْرِ فَتَنَّهُ هَلْ يَتَلَبَّسُ؟ فَتَنَّهُ الْحَبِيرُ الْأَقْدَامُ، وَهَلْ يُنْقَضُ مِنْهُ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ
بِثَبَاتٍ، أَوْ عَلَى الْمَقْصُولِ بِالْإِعْرَافِ، أَوْ بِعَرَفِهِ بِهِ وَرُؤْيَاهُ، فَلَا يَتَلَبَّسُ بِهَذَا
بِطَرَفٍ أَنْ يَكُونَ الْمَشْهُورُ مُخْتَصًّا، وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ: «لَا أَدْرِي لَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَلَبَّسَ الْعَدُّ
بِغَيْرِ ذَلِكَ الْإِمَامِ، وَذَلِكَ لِغُلْبَةِ الْأَعْدَاءِ عَلَى لَا يَقْدِرُ أَحَدًا أَنْ يُغَيِّرَ قَبْلَهَا فَعَلَهُ إِذَا
فُتِرَتْ أَعْيَادُ صِدْقِهِ، وَتَلَبَّسَ أَحَدُهُمْ بِالْحَقِّ، مِنْ تَعْيِينِهِ أَنْ يَأْتِيَ شَاهِدِينَ أَنَّهُ
قَائِلُهُ بِحَيْثُ ذَلِكَ، بِوَأَفْقِهِمْ مِنْ الْخُطْبَةِ بِأَمْرِ حَبِيبٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، لَكِنْ إِذَا كَانَ
يَكُونُ الْمَشْهُورُ قَدْ أَدْعَى، أَوْ لَا»

وَقَالَ السُّوَيْمِيُّ^(٣) إِذَا تَلَبَّسَ رَجُلًا، أَدْعَى أَنَّهُ وَجَدَهُ مَعَ مِرَاتِهِ، أَنَّهُ أَنَّهُ قِيلَ
دَفْعًا عَنْ نَفْسِهِ، أَوْ أَنَّهُ دَخَلَ مِرَاتِهِ بِكَامَرِهِ عَنْ مَالِهِ، فَلَمْ يَنْتَحِ، فَغَضِبَ دَفْعَهُ إِلَّا
بِقَبْضِهِ، لَمْ يَتَلَبَّسْ قَوْلُهُ وَلَا مَبْنِيَّةٌ، وَلِزِمَهُ الْقَضَائِيَّةُ رُؤْيَا حَرَّةً عَنْ عَمِيٍّ، وَهُوَ
قَالَ السُّوَيْمِيُّ وَأَمَّا نَوَازِلُ الْبَصَرِ، وَلَا أُحْسِنُ فِيهِ مُحَافَظَةً، وَجَدْتُ فِي دَرْ

(١) - وَهُوَ الْوَرْدُ الْفَرَسِيُّ

(٢) - صَبِيحُ الْبُزْجَةِ (١٤٩: ١٥٠)

(٣) - السُّوَيْمِيُّ (١١١: ١١٢)

القاتل أو غيرها، أو وُجِدَ معه سلاح، أو لم يوجد، لما روي عن علي - رضي الله عنه - أنه سئل عن وجد مع امرأته رجلاً فقتله، فقال: إن لم يأت بأربعة شهداء، فليحط برأسه.

ولأن الأصل عدم ما يدعيه، فلا يثبت بمجرد الشهوى، وإن اعترف الولي بذلك فلا قصاص عليه ولا دية؛ لما روي عن عمر - رضي الله عنه - أنه كان يوماً يتنقذ إذا جاءه رجل يعلو، وفي يده سيف مفلطح يدم، ووراءه قوم يمدون حلقه، فجاء حتى جلس مع عمر - رضي الله عنه -، فجاء الآخرون فقالوا: يا أمير المؤمنين هذا قتل صاحبنا فقال له عمر - رضي الله عنه -، ما يقولون؟ فقال: يا أمير المؤمنين؟ إنني ضربت فخذني امرأتي، فإن كان بينهما أحد فقتله، فقال عمر - رضي الله عنه -: ما يقول؟ قالوا: يا أمير المؤمنين إنه ضرب بالسيف، فوقع في وسط الرجل وفخذ المرأة، فأخذ عمر - رضي الله عنه - سيفه ففرقه، ثم دفعه إليه، وقال: إن عادوا فعد، رواه سعيد في «سننه».

وروي عن الزبير أنه كان يوماً قد تخلف عن الجيش، ومعه جارية له، فأثناء رجولان فقالا: أعطنا شيئاً، فألقى إليهما طعاماً كان معه، فقالا: نخلي عن الحارية، فصربهما بسيفه، فقطعهما مضربة واحدة، ثم.

وفي «المدر المختار»^(١): ويكون التعزير بالقتل، كمن وجد رسلاً مع امرأته لا يحل له، ولو أكرهها فلها قتله ودمه هدر، وكذا الغلام إن كان يئتم؛ لأن لا ينزجر بصياح وضرب بما دون السلاح، وإن علم أنه يسرح، لا وإن كانت المرأة مطاوعة فقتلها، ولو كان مع امرأته وهو يزني بها أو مع محرمه وهما مطاوعان فقتلها جميعاً.

ومناهة الفراق بين الأجنبية والزوجة والمحرم، فمع الأجنبية لا يحل القتل

(١) (٩٩/٦ - ١٠٢).

أَمْ كُنْتُمْ تَقُولُونَ؟

إلا بالشرط المذكور من عدم الانرجاء، وفي غيرها بحل مطلقاً، ورؤيته في «لنهر» من التوبة بين الأختية وغيرها بلا شرط إحسان، لأنه ليس من أخذ بل من الأمر بالمعروف. وفي «المختار» الأصل أن كل شخص رأى مسلماً يزني بحل له قتله، وإنه يمتنع خوفاً من أن لا يصدق أنه زني.

قال ابن عباسين: حاصله أنه بحل ديانه لا فضاء، فلا يصفى القاضي إلا بينة، والظاهر أنه يأتي فيها التخصيص المذكور في السرفة، وهو ما في «الميزانية» وغيرها إن لم يكن لصاحب الدار بينة، وإن لم يكن لمقتول معروفاً يائس والسرقة قتل صاحب أمار قصاصاً، وإن كان متهماً به فكذلك قياساً. وفي الاستحسان: تجب الدية في ماله لأن دلالة الحال أثبتت شبهة في القصاص، اهـ.

(أم كيف) مفعول به ثبوته (يفعل) أي: أي شيء يفعل، وأم يحتمل أن يكون متصلة، يعني إذا رأى الرجل هذا العكر والأمر انقطع أيقن يقتلونه؟ أم يعبر عن ذلك الشك والعار، ويحتمل أن تكون منقطعة، ورحمته صاحب «مجمع البحار».

والمعنى أنه سأل أولاً عن القتل مع القصاص، ثم أصرب عنه إلى سؤال آخر: لأن «أم» المستقلة متصلة بمعنى «هل»، ولمسلم عن ابن عمر - رضي الله عنهما - فقال: «رأيت ابن وجد مع امرأته رجلاً، فإن تكلم تكلم بأمر عظيم، وإن سكوت سكوت عن مثل ذلك؟» وله عن ابن مسعود: «إن تكلم جلدتكم، وإن قتل قتلتم، وإن سكوت سكوت عن غيبة»، وفي رواية عن ابن عباس: «إذا سئل رجل عن رجل يزني أو يربو الكهنة»^(١) قال عاصم بن عدي: «إن دخل رجل ما يبتغى فرأى رجلاً على من امرأته، فإن جاء بأربعة رجال يشهدون بذلك، فقد قضى

(١) سورة نور الآية ٤

سئل لي، يا عاصم، عن ذلك رسول الله ﷺ فقال عاصم
رسول الله ﷺ عن ذلك. فذكر رسول الله ﷺ المسائل وعابها.

الرجل حخته، وذهب. وإن فله قتل به. وإن قال وجدت ولاناً معها ضرب،
وإن مكنت مكنت على غيط، قاله الزرقاني^(١)

(حل) صيغة أمر من السؤال (لي يا عاصم عن ذلك رسول الله ﷺ) وإنما
خص عاصماً بالسؤال، لأنه كان كبيراً فوعده، وصهره، على ابنته أو ابنة أخته،
ولعله كان ائتماعاً على محابلي ما سأل عنه، لكن أم يشققة، فلذلك لم ينصح به
أو طلع حقيقة، لكنه خشى إذا صرح به من العقوبة التي تعسبها من رمي
المحصنة بغير بينة، أشار إلى ذلك ابن العربي، قال: ويحتمل أن يكون لم يقع
له شيء من ذلك، لكن اتفق أنه وقع في نفسه زيادة الاطلاق على الحكم،
فابتلي به، كما يقال. البلاء موكلاً بالمنطق، ومن ثم قال: إن اتفقت سألتك
عنه، قد ابتليت به، كذا في «المنيع»^(٢).

وقال المناجي^(٣). قول عويسر من البحر في السؤال، لئلا يصرح بقذف
من سبب إليه ذلك، فيجب عليه الحد، وحكم اللعان ثم يكره نزل الحد، ووعده
أيضاً لم يرد أن يعترف بخبره، وأراد أن يكون إعلانه وكتمانه على حب ما يرد
إليه من حكم القضية في السؤال. ولذا استجاب عاصم بن عدي في
السؤال، أم.

(سأل عاصم رسول الله ﷺ عن ذلك، فذكر رسول الله ﷺ المسائل)
المذكورة (وعابها)، قال عياض: يحتمل أنه كره قذف الرجل امرأته بلا بينة
لا اعتقاده الحد، لأن ذلك كان قبل نزول حكم اللعان، بل قيل قوله ﷺ ليهلاك بن

(١) شرح الزرقاني، (١٨٧/٣).

(٢) انظر «منيع النوري» ٤٦/٤٤٩.

(٣) «المنيع» (٦٦/٤).

حَتَّى تَبْرُ عَلَى عَاصِمٍ مَا سَوَّغَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقَدْ رَجَعَ عَاصِمٌ إِلَى أَهْلِهِ، جَاءَ عُذَيْرٌ. فَقَالَ: يَا عَاصِمُ مَاذَا قَالَتْ لَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ عَاصِمٌ يُعَذِّرُ: لَمْ تَأْتِي بِخَيْرٍ.....

أما: «التيبة أو النعأ في فمهمك»، ويحتمل أنه كره السؤال لفتح النارلة، وهتك سر المسلم، أو لما كان نهى عنه من كثرة السؤال. وقد نهى عن كثرة سدا لسبب سؤال أهل الشنيب، أو سدا عن كثرة من التضييق في الأحكام التي لو حكمتها عنها لم تلزمهم، وتركوا لاحتجاجهم فيها، كما قال «التركوني ما تركتكم، وإنما ذلك من كان قبلكم تكثره سؤالاتهم أنبياءهم»، ويقولون ﷺ: «أعظم الناس جرماً من سأل عما لم يحرم، فحرم من فجعل مسأله».

وقال الحافظ^(١): سب كراهة ذلك ما قال الشافعي، قامت المسائل فيما لم ينزل فيه حكم ومن ينزل الوحي ممنوعة، فلا ينزل الوحي بالمحرم، فما لم يكن فيه ذلك محرماً فيحرم. وبشهادة بذلك الحديث المخرج في «المسحح»: «أعظم الناس جرماً، الحديث».

وقال النووي: «أمر كراهة المسائل التي لا يحتاج إليها لا سيما ما كان فيه هناك سر مسلم أو إشاعة فاحشة أو شناعة منه، وليس المراد للمسائل المحتاج إليها إما وقعت فقد كان المسلمون يسألون عن النوازل فيحرمهم ﷺ بغير كراهة، وإنما كان في سؤال عاصم شناعة، وترتب عليه تسليط اليهود والمساكين على أعراض المسلمين كره مسأله».

(حتى كبر) بفتح الكاف وضبط المرحمة أي عظم ورأى ومنى (على عاصم ما سمع من رسول الله ﷺ)، فلما رجع عاصم) من سرله ﷺ (إلى أهله جاءه عويمر فقال: يا عاصم ماذا قال لك رسول الله ﷺ في جواب ما سألني في كثرتك السؤال عني؟ (فقال عاصم لعويمر: لم تأتني بخير) يعني ما كنتني من

(١) شرح الزركلي، (١: ١١٩/٩).

فَدُكِّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَسْأَلَةُ الَّتِي سَأَلَتْهُ عَنْهَا. فَقَالَ عُمَيْرُ: وَاللَّهِ لَا أَتَنْتَهِي حَتَّى أَسْأَلَهُ عَنْهَا. فَأَقْبَلَ عُمَيْرُ حَتَّى أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَسَطَ النَّاسِ. فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ

لَمَزَالٍ لَمْ يَشْرَ خَيْرًا (قد كره رسول الله ﷺ المسألة التي سأله عنها) ولم يجب فيها بشي، غير الكراهة.

(فقال عومير: والله لا أنتهي حتى أسأله) ﷺ (عنها) يريد استدامه ما كان عليه من السؤال عن مسأله، وطلب حكمة، ولم يرد عن ذلك ما ظهر إليه من كراهة النبي ﷺ لمسأله حين لم يمكنه الصبر على ما زعم أنه ظهر إليه، ولم يعلم ماله في ذلك من القول والفعل، ولعله خاف حملاً، فاحتاج إلى أن يعلم وجه نفيه عنه، ولعله قد تأول في الكراهة لمسأله بعض ما ذكرناه مما لا يمنع المزال عنها، إن كانت قد نزلت به، أو لعله رجا أن يبين من حادثة إذا سأله ما يصل به إلى معرفة ما يريد من غير أن يوجب على نفسه حذاء، وترفع به الكراهية، كذا في «المستقى»^(١)

وقال ابن العربي في شرح الترمذي^(٢): إلحاح عومير في السؤال محتمل أن يكون؛ لأن الشارحة وقعت عنده، ويحتمل أن يكون؛ لأن مضمانه كان قد عاينها. فخشف الانتهاء إلى المكره، وكذلك كان، ولعله لما سأل تحقق فيه الحال؛ لأن البلاء موكن بالمنطق، ولذا قال: إن الذي سألتك عنه قد ابتليت به، أم.

(تأويل) عومير (حتى أتى رسول الله ﷺ وسط الناس) بفتح السين وسكونها (فقال: يا رسول الله ﷺ (أرأيت رجلاً وجد مع امرأته) أي يزني، كما تقدم

قال الساجي: فيه تحوز من التصريح باسم المقدوف؛ لأنه لو صرح به

(١) «المستقى» (٧٠/٤).

(٢) معارضة الأحرقي، (١٨٩/٥).

رَجُلًا، أَيَقْتُلُهُ فَنَقُتْلُوهُ؟ أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَقَدْ أَنْزَلَ فِيكَ.....»

ولو تفرق له البيعة لكان قاذفاً له، يجب عليه الحد، ولم يتخلص منه باللعان، خلافاً لذلك، فمعي أنه يحفظ ذلك لئلا يحل للزوجة، فإن حد لأجل المسمى فإنه يسقط عنه اللعان، قال مجنون: وجه ذلك أن من حد بقذف رجل دخل فيه كل قذف ثبت عليه قبل ذلك الحد، وإذا لم يُسَمَّه فلم يجب عليه حد، خلافاً لأحد قولي الشافعي: إنه يجب عليه الحد وإن لم يسمه، اهـ.

(رجلاً أبقته فبقتلونه أم كيف يفعل؟) مثل الذي تقدم في سزانه عن عاصم، زاد في حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - عند مسلم: فسكب النبي ﷺ فلم يجبه، فلما كان بعد ذلك أباه، فقال: إن الذي سألتك عنه قد ابتليت به، لما أنزل الله عز وجل هذه الآيات في سورة النور ﴿وَالَّذِينَ يُزَوَّنُونَ أَزْوَاجَهُمْ﴾ الآية.

(فقال رسول الله ﷺ: قد أنزل) بضم الهمزة وكسر الراء، وفي رواية: أنزل بفتح نون بلا همزة، وفي أخرى: قد أنزل الله، قاله الزرقاني^(١)، وهذا يدل على أن الرواية هي الأولى، وهو كذلك هي النسخ المصرية، والنسخ الهندية توافق الثانية. (فيلن) هكذا في «البحاري» أيضاً في رواية سهل بن سعد أن أبيات اللعان نزلت في قصة عويمر، وفي رواية ابن عباس عند البحاري أنها نزلت في قصة هلال بن أمية.

في الحافظ^(٢): قد اختلف الأئمة في هذا الموضع، فعنهم من رجح أنها نزلت في شأن عويمر، ومنهم من رجح أنها نزلت في شأن هلال، ومنهم من جمع بينهما بأن أول من وقع له ذلك هلاك، وصادف مجيء عويمر أيضاً،

(١) شرح الرامحاني (٤/١٨٨).

(٢) فتح الباري (٨/١٦٠).

فنزلت في شأنهما معاً في وقت واحد، وقد جئنا الشروي إلى هذا، وسبقه لخطيبه، فقال: لعلهما اتفق كونهما جازاً في وقت واحد.

ويؤيد الزمخشري أن القائل في قصة هلال، سعد بن عباد، كما أخرجه أبو داود والطبري من طريق عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس، لما نزلت: ﴿وَالَّذِينَ يَزِينُونَ أَزْوَاجَهُمْ﴾ الآية. قال سعد بن عباد: لو رأيت لكاعاً قد نفعدها رجل لم يكن لي أن أخبجه حتى أتي بأربعة شهداء، ما كنت لأني بهم حتى نزع من حاجته، قال: فما كثروا إلا يسيراً حتى جاء هلال بن أمية الحديث، والقائل في قصة عويس بن عدي، كما في حديث سهل بن سعد عند البخاري، وأخرج الطبري من طريق الشامي مرسلاً، قال: لما نزلت: ﴿وَالَّذِينَ يَزِينُونَ أَزْوَاجَهُمْ﴾ الآية. قال عاصم بن عدي: فإن أنا رأيت فتكلمت بكلمة، وإن سك سككت على شفتي، ولا مانع أن تتعدد القصص، ويتردد النزول.

ويحتمل أن النزول سبق بسبب هلال، فلما جاء عويس ولم يكن علم بما وقع لهلاك عليه النبي ﷺ بالحكم، ولهذا قال في قصة هلال: نزل جبرائيل، وفي قصة عويس: قد أنزل الله عليك، فيؤول قوله: قد أنزل الله عليك أي وفيه كد مثلك، وهذا أحاب من الصاغ، قال: نزلت الآية في هلال، وأما قوله لعويس: قد نزل عليك معناه ما نزل في قصة هلال. ويؤيد أن في حديث انس عند أبي يعلى قال: لو أن لعان كان في الإسلام أن شريك من سحباء قدغه هلال بن أمية بأمراته، الحديث. وجميع القرطبي إلى تحوير نزول الآية مرتين، قال: وهذه الاحتمالات وإن بدلت أولى من تخليط الرواة الجفاف.

وقد أنكر جماعة ذكر هلال فيمن لاعن، فأن الغرطبي أنكره أبو

(١) حكاه في الأصل، والصحيح لما نزلت: ﴿وَالَّذِينَ يَزِينُونَ أَزْوَاجَهُمْ﴾ الآية، الحديث، أخرجه السيوطي في «تدريج بطوله، الحد، الش»،

عبد الله بن أبي صبرة أخو المهلب، وقال: هو خطأ، والصحيح أنه عويمر، وسبقه إلى نحو ذلك الطبري، وقال ابن العربي: قال الناس: هو وهم من هشام بن حسان، وعليه دار حديث ابن عباس وأبو بلال، وقال عباس في «المشاركة»: كذا جاء من رواية هشام بن حسان ولم يقله غيره، وإنما القصة لعويمر المجلاني.

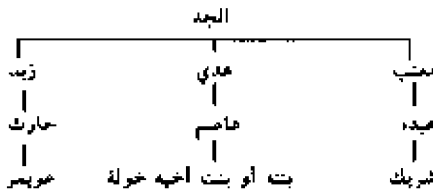
وقال النووي في «مبهماته»: اختلفوا في السلاخ على ثلاثة أقوال: عويمر المجلاني، وهلال بن أمية، وعاصم بن عدي، ثم نقل عن الواحدي أن أظهر هذه الأقوال أنه عويمر، وكلام الجميع مُتَعَقَّبٌ، أما قول ابن أبي صبرة فدعوى مجردة، وكيف يحزم بخطأ حديث ثابت في «الصحيحين» مع إمكان الجمع، وما نسب إلى الطبري لم أره في كلامه.

وأما قول ابن العربي: إن ذكر هلال دار على هشام بن حسان، وكذا جزم عباس بأنه لم يقله غيره فمردود؛ لأن هشام بن حسان لم ينفرد به، فقد وافقه عباد بن منصور وجريير بن حازم عن أبيه، وأما قول النووي تبعاً للواحدي وجنوحه إلى الترجيح فمرجوح؛ لأن الجمع مع إمكانه أولى من الترجيح، ثم قوله: وقيل: عاصم بن عدي، به نظر؛ لأنه لعاصم فيه قصة أنه الذي لام امرأته، وإنما الذي رفع من عاصم نظير الذي رفع من سعد بن عباد، اهـ.

ثم قاله المحافظ^(١) في «اللمعان»: والذي ظهر لي الآن احتمال أن يكون عاصم سأل قبل النزول، ثم جاء هلال بعده، فنزلت عند سزائه، فجاء عويمر في المرة الثانية التي قال فيها: إن الذي سألتك عنه قد ابتليت به، فوجد الآية نزلت في شأن هلال، فأعلمه النبي ﷺ بأنها نزلت فيه، يعني أنها نزلت في كل

(١) «فتح الباري» (٩/١٥٠).

قلت: فإن شريك بن سحماء وهي أمه، واسم أبيه عبدة بن معتب بن
الجد بن النجلائي، وهكذا نصيره:



كما تقدم قريباً من أنسابهم، وما تقدم قريباً من كلام الحافظ في «الفتح»
عن ابن الكلبي أن امرأة عويصر هي بنت عاصم المذكور، واسمها خولة يخالفه
ما في «الإصابة»^(١)، ونصه: خولة بنت عاصم، امرأة هلال بن أمية هي التي
قدفها، ففرق بينهما النبي ﷺ يعني باللعان، بها ذكر، ولا يعرف لها زوجة،
قاله ابن منجد، اهـ.

ولم يذكر الحافظ في «الإصابة» امرأة اسمها خولة زوجة عويصر، وكذا
الذهبي في «التحريد» ذكر خولة بنت عاصم زوجة هلال بن أمية التي لاغتها،
ففرق رسول الله ﷺ بينهما، ولم يذكر غيرها.

ثم قال الحافظ في «الفتح»^(٢): وفي مرسل مقاتل بن حيان عن أبي حاتم
فقال الزوج لعاصم: يا ابن عم أقسم بالله لقد رأيت شريك بن سحماء علو، بطنها
وأنها نحلي، وما قرنتها منذ أربعة أشهر، وفي حديث عبد الله بن جعفر عند
الدارقطني: لا عين بين عويصر النجلائي وامرأته، فأنكر حملها الذي في بطنها،
وقال: هو لابن سحماء، ولا يستنع أن يتهم شريك بن سحماء بالمرأتين معاً.

(١) (٧٨/٨)

(٢) دفتح الجاري، (١١٨/٩).

وأما قول ابن الصانع في الشامل: "بن الثعربي ذكر في التمهيد": أن
 أم حلائي فذو: "وجهه بشريك من سحباء وهو مهو في الغفل، ولما القادف
 بشريك هلال بن أمية، فكأنه لم يعرف مستند الثعربي في ذلك، وإذا جاء الآخر
 من طريق متعلقة، فإن بعضها يعقد بدماء: والحسم ممكن، فتعين انحصار أنه
 فهو أولى من التعليل، اهـ. وذو هلال امرأته بشريك معروف في الروايات
 عند الشبخي وغيرهما

قال القاري^(١) روى ابن سعد في "الطبقات" في ترجمة عويمر عن
 عبد الله بن جعفر قال: شهدت عويمر بن الحارث النخعي. وقد رمى امرأته
 بشريك بن سحباء، فلأعن بينهما رسول الله ﷺ، وهي حامل، قرأتهما
 بتلاعنان فأنصن عند الصبر، ثم وبثت، فألحى الولد بالمرأة، وجاءت به أشبه
 التامر بشريك، وكان عويمر قد لأمه قومه، وقالوا: امرأة لا تعلم عليها إلا
 حيراً، فلما جاء الشبه بشريك عنده أناس، وعاش السلولود مشين، ثم مات،
 وعاشت أمه بعده بغيراً، وصار سريك بعد ذلك بحالة سوء.

قال الواقدي: "وحدثني الضحاك بن عثمان أن عويمراً، وسأله الحديث
 إن أن قال: "ولم يجد رسول الله ﷺ عويمراً في فذفه بشريك، ونسب إلى
 شريك في قصة هلال أيضاً، ويجمع بينهما بأنهما ولقعتان ونبي الثعربي منه
 شيء، اهـ.

وقال الزرقاني^(٢): "لا مانع أن ينهم شريك بكن من امرأته عويمر
 وهلال، فلا يعارض ما في "الصحيح" أن هلالاً فذف امرأته بشريك بن
 سحباء، اهـ.

(١) حرماء الطائيف (٣١١/٦)

(٢) شرح الزرقاني (١٨٨/٣)

فَأَذْهَبَ فَأَتَى بِهَا.

وذكر الحافظ في الإيضاح^(١) في ترجمة شريك، رضى هلال امرأته به، لا رضى العجلاني امرأته به، وأنو يذكر بن عبد البر في الاستيعاب في ترجمة خولة قصة النعاع، وذكر في ترجمة عويمر العجلاني عن أنطوني، هو الذي زعم زوجة شريك بن محمّد فلائز رسول الله كخلة سحابة، وذلك هي سحابة بنت سبيع من المجرى، كان قدم من ثوك، فوجدتها حنيناً، فغاش المبروءة سبيلاً، ثم مات، وغاشت أمه بعده سبيلاً أيضاً.

وقال في ترجمة شريك بن حمزة بن معبد بن الجند بن عجلان البجلي هو شريك بن سحابة نسب في ذلك الحديث إلى أمه، وهو الذي قذف هلال بن أمية بامرأته، ثم

رقان السوي في التمهيد الاستيعاب^(٢) عويمر العجلاني، وهو صاحب المصنف الذي يجرى (زوج شريك بن سحابة، ثم قال: هلال بن أمية، وهو الذي روى امرأته شريك بن سحابة، وقال في التمهيد: احتلوا في الذي وجد مع امرأته رجلاً، وثلاثاً على ثلاثة أهوال. أعددها أنه هلال بن أمية، والثاني: عاصم بن عدي، والثالث: عويمر المحلّي، قال الإمام أبو الحسن النواحي: أظهر هذه الأقوال أن عويمر، لكثرة الأحاديث، وانفقوا على أنه الموصوف زانياً شريك بن سحابة، ثم

(فأذهب فأتى بها) يقتضي أن النبي ﷺ قد عرف أنه صاحب المسألة ولعل ذلك كان منوحي لست أنزل في قصتها، فأدغم فيه أن السائل وإن كان ورئياً، فيؤيد به الأمر إلى غيره، فإنه حسان، فكان، وسمي به، أو يكون منه ذلك له قبل الوحي، كما في الغنص^(٣).

(١) (١٢٠٦٣).

(٢) (١٢٠٦٣).

(٣) (١٢٠٦٣).

قَالَ سَهْلٌ: فَتَلَاغَتَا وَأَنَا مَعَ النَّاسِ، عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

قلت: ويؤيد الثاني ما حكى المحافظ من حديث من عمر - رضي الله عنه - في قصة المحلاني بعد قوله: إِنْ تَكَلَّمْتُ بِكَلِمٍ بِأَمْرِ عَظِيمٍ، وَإِنْ سَكَتُ سَكَتٌ بِمِثْلِ ذَلِكَ، فَسَكَتَ عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ. لَمَّا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ أَنَاءَهُ، فَقَالَ: إِنْ الَّذِي سَأَلْتُكَ عَنْهُ قَدْ ابْتَدِئْتُ بِهِ، فَوَيْلٌ لَهُ أَنِ اخِيرَ الْفَصَةَ قَبْلَ ذَلِكَ.

قال المحافظ^(١): واستدل به على أن اللعان يكون عند الحاكم وبأمره، فلم تراضيا لمن يلاعن بينهما فلاغتن لم يصح؛ لأن في اللعان من التغليب ما يقتضي أن يختص به الحاكم، وفي حديث ابن عمر: فتلاهن عليه، أي الآيات التي في سورة النور.

(قَالَ سَهْلٌ: فَتَلَاغَتَا) فيه حذف تقديره، قد عذب فأني بها قضائها فأنكرت، فأمرت باللعان فتلاغتا (وَأَنَا مَعَ النَّاسِ)، قال النجاشي^(٢): يدل على أنه ليس من سنة اللعان لاستنار به، بل من سنة إحضار الناس ليشهر أمره بسوق نسب بالزوج أو انتفاله عنه، ولا يكون إلا عند الإمام أو الحاكم؛ لأنه حكم يقتضيه إلى حاكم به، اهـ. (عند رسول الله ﷺ) راد في رواية لشافعي: في المسجد، ونوحم عليه آيات التلاعن في المسجد، وعند أحمد في هذا الحديث: بعد العصر، وفي حديث عبد الله بن جعفر: عند العير، وبسنه ضعيف.

قال المحافظ^(٣): واستدل بمجموع ذلك على أن اللعان يكون بحضرة الحاكم، وبمجمع من الناس، وهو أحد أنواع التغليب، تأييداً: الزمان، تأييداً: المكان، وهذا التغليب مستحب، وقيل: واجب، اهـ.

وقال تموفق^(٤): اللعان لا يصح إلا بمحضر من الحاكم أو من يقوم

(١) فتح الباري (٤/٤٥٠).

(٢) المنتقى، (٤/١٧٦).

(٣) فتح الباري (٤/٤٥١).

(٤) المعنى، (١١٦/١٧١).

مقامه، وهذا مذهب الشافعي، لأنه يُحْكَمُ أمر هلال بن أمية أن يستدعي زوجته إليه ولا عن بينهما، ولأنه إما يحين، وإما يشهد، وأيهما كان ضمن شرطه الحاكم، وإن تراضيا غير الحاكم بلا عن بينهما لم يصح ذلك؛ لأن النعان مسمي على التغليب والتشكيك، فلم يجر بغير الحاكم كالنكاح سواء كان الزوجان حزينين أو مملوكين في ظاهر كلام الحنفية.

وقال أصحاب الشافعي: لتفيد أن دلاء بين عبده وأمه، ويستحب أن يكون النعان بمحض جماعة من المسلمين، لأن ابن عباس وابن عمر وسهل بن سعد حصروه مع حدائنه أسنانهم، فدل ذلك على أنه حضره جمع كثير، لأن الصبيان يحضرون المجالس تبعاً لأزجاله، ولأن النعان يبي على التغليب مبالغة في الروع به؛ وفعله في الجماعة أبلغ في ذلك، ويستحب أن لا ينصوا غير أربعة، وليس شيء من هذا واجباً، ويستحب أن يتلاعنا قياماً، ثم روي عن النبي ﷺ أنه قال نهلال بن أمية: قم، فاشهد أربع شهادات، ولأنه إذا قام شاهده الناس، فكان أبلغ في شهرته، فاستحب كثرة التجمع، وليس ذلك واجباً، وهذا كله قال أبو حنيفة والشافعي، ولا أعلم به مخالفاً.

ولا يستحب التغليب في اللعان مكان ولا زمان، وبهذا قال أبو حنيفة؛ لأن الله تعالى أطلق الأمر بدلائله ولم يقيده بزمان ولا مكان، فلا يجوز تقيده إلا بتدليل، ولأن النبي ﷺ أمر الرجل بإحضار امرأته، ولم يخصه بزمن، ولو خصه بذلك لفرد، ولم يهمل.

وقال أبو الخطاب: يستحب أن يتلاعنا في الأزمان والأماكن التي تعظم، وهذا مذهب الشافعي، إلا أن عنده في التغليب بالمكان قولين، أحدهما: أن التغليب به مستحب، كالزمان، والثاني: وجب لأن النبي ﷺ لا هن عند المنبر، فكان عمله بياناً للزمان.

ومعنى التغليب بالمكان أنهم إذا كانا بمكة لأرض بينهما بين الركن

قُلْنَا فَرَعًا مِنْ تَلَاغِيهِمَا.....

والنِّبَام. والتمليحة عند من رسول الله ﷺ، وفي بيته المقدس عند النصارى. وفي منبر القندان في حواميمها، وأما الزمان فبعد العصر، والصحيح لأوله. ولو استحب ذلك لعلنه النبي ﷺ ولو فعله لنقر، ولم يذبح إيمانه، وتركه، وأما قولهم: إن النبي ﷺ لأمن عند الثعير، فليس هن في شيء من الأحاديث المشهورة. وإن ثبت هذا فيحتمل أنه كان يحكم الأعمى. اهـ.

وقال النجاشي^(١): هو جائز في كل وقت من أوقات النهار، وأنه مانع في كتاب محمد. وذاً أنه حكى: فلم يخص وقت دون وقت. قال من ذهب بكونه بئر صلاه، قال مالك: وبئر مكتوبة أحب إلي، وقد كان ذلك عندنا بعد العصر. ولم يكن سنة، يريد أنها يمين نفصى التعليط، فغلط بالتكليف على جهة الاستحباب لما روى أبو هريرة - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ أنه قال: ثلاث لا يضر الله إليهن يوم القيامة ألا يزكيهن، وإنهم عذاب أليم الحديث. وفيه: رجل أقام ساعة بعد العصر، فقال: والله الذي لا إله إلا هو لقد أغضبت به كذا وكذا، فغلط.

وفي ذلك فائدة اجتماع الناس مع الانصراف من عبادة تذكّر بالله، وتنبؤ عن الباطل، وقال سيد الملوك من الموحدين: لا يكون إلا بئر صلاه، وفي مقطع الحقوقي، فكانه جعل ذلك شرطاً كالمكان، وأما التعليط بالمكان فأنها يمين فيما له قال يحتاج إلى التعليط، فكان من شرطها أن تغلظ بالمكان كاليمين في الحقوقي. وعليه جماعة العلماء، وفيه في هذا الحديث: اغلاها في المسجد. اهـ.

(قُلْنَا فَرَعًا مِنْ تَلَاغِيهِمَا) يريد أكمل كل واحد منهما من ذلك، ما يجب في حقه، قال - المحقق^(٢) - لم أر في شيء من طرق حديث - هل صلة تلاغيهما.

(١) «المنهاج» (٧٤/٢).

(٢) «مع الفوائد» (١٢٠/٩).

ثُمَّ قَالَ عُمَيْرٌ: كَذَبْتُ عَلَيْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ كُنْتُ كُنْتُهَا.....

ألا ما في رواية الأوزاعي في تفسير من البحاري بلفظ: «فأمرهما بالملاعنة بما سمي الله في كتابه»، وطاعره أنهما لم يزيدا على ما في الآية، وحديث ابن عمر - رضي الله عنهما - عند مسلم صحيح في ذلك، فإن فيه: «فبدأ بالرجل فتشهد أربع شهادات بأنه إن لم يكن الصادق، والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين، ثم ثنى بالمرأة»، الحديث.

وحديث ابن مسعود نحوه، لكن زاد فيه «فذهبت لشعير، فقال النبي ﷺ: نعم، فأب قالع»، وفي حديث أنس عند أبي يعنى وأصله في مسلم: «دعا النبي ﷺ فقال: «أشهد بالله إنك لمن الصادقين فيما وميتها به من الزنا»»، فتشهد بذلك أربعاً، ثم قال له في الخامسة: ولعنة الله عليك إن كنت من الكاذبين»^١، فعل، ثم دعاه، فأمر نحوه، فلما كان في الخامسة سكنت مكانة حتى طمأن أنها ستعترف، ثم قالت: لا أفصح فإني منكر اليوم، فمضت على القول، وصرخ في حديث أنس بأنها في قصة هلال بن أمية، فإذ كانت القصة وحيدة وقع الزعم في تسمية الملاعن، كما جزم به غير واحد ممن ذكر قبل ذلك، وهذه رواية من الثقة تعتمد، وإن كانت متعددة، فقد نت منها في قصة امرأة هلال، انتهى مختصراً.

(قال هويمر: كذبت) حسب التاء على التنكير (عليها) يا رسول الله إن أمسكتها شرط قدم عليه الجواب، وفي رواية لأوزاعي: إن حسنها فقد طلمتها، قال انسجي^(١) يريد إن أمسكها بعد ما علم وتيقن من حالها الموجب للعنانها، فهو كاذب عليها، ويحتمل أن يريد به أن ذلك مما يبين كذبه، وهو كما قال: إن من زعم أن زوجته قد زنت وثبت في حقه اللعان إما سرية أو قذف أو انشاء من حبل، لم يظهر منه من البناء على ذلك، السكوت عنه طويل

فَطْلَفُهَا ثَلَاثًا

المدة، أو وطنها، أو الاستئذان بها ما يدل على رضاها لها، فإنه يبطل حقه من الطلاق، رتبها بما فعلته كدونه، ويجب عليه الحد، وهو الذي قاله مالك وجماعة أصحابنا.

ولوجه الثاني: أنه يقول: إنني أحكم على نفسي بحكم الكتاب إن أمسكتها. كما يقول الغزالي: أن فاسق إن لم يفعل كذا، وأنا قارم إن تركت حقه، اهـ.

(فَطْلَفُهَا ثَلَاثًا) قال النجاشي: يريد أنه أنى هذه اللفظة، وهو قوله: ثلاثًا، ويحتمل أن يريد به أن ذلك مقتضى قوله: كذبت عليها يا رسول الله إن أمسكتها، لأن المصنف من قوله: هذا أن من دس صدفه أن لا يمكنه التمسك معها، ولا الإمساك بها على حكم الزوجة، وهذا يقتضي الطلاق الثلاث، لأنه لو طلقها طلاقاً رجعياً، لكان في معنى الممسك بها، اهـ.

ويزيد الأول ما قال الحافظ: وهي رواية ابن إسحاق، علمت إن أمسكتها فهي الطلاق فهي الطلاق وهي الطلاق، وقد نفرد بهذه الرواية، ثم يتابع عليها، وكأنه رواد ما لم يسمي لا اعتفاده مع جمع الطلقات الثلاث بكلمة واحدة، اهـ.

يعني أن الظاهر أنه طلقها ثلاثاً بلفظ واحد، وهذا ترجحه النجاشي على حديث الباب فبب من حوز الطلاق الثلاث: قال الحافظ: ^(١) وتغلب على المتأخرة في الملاحة وقعت بنفس اللعان، فلم يضاف لطلقاتها إلاها ثلاثاً موقعاً، وأحسب أن الاحتجاج به من كونه الذي ينفذ لم يذكر عليه يقع الثلاث مجعولة، ولو كان معجولةً ذكره، ولو وقعت الفرق بنفس اللعان، اهـ.

وهي رواية لأمي داود: فطلقها ثلاث تطلقات، فأنعده رسول الله ﷺ.

قِيلَ أَنْ يَأْمُرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

قَالَ مَالِكٌ، قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَكَانَتْ بَيْنَهُمَا، بَعْدَ، سِتَّةِ الشُّهُورِ.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي: ٦٨ - كِتَابِ الطَّلَاقِ، ٢ - بَابِ مَنْ أَحَارَ طَلَاقَ، التَّلَاثِ.

وَمُسْلِمٌ فِي: ١٩ - كِتَابِ التَّلَاثِ، حَدِيثٌ ١.

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: قَالَ الشَّافِعِيُّ: عَوِيصُ - رَمَى اللَّهَ عَنْهُ - حِينَ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا كَانِ حَامِلًا بِأَنَّ التَّلَاعَانَ بَرَقَ، وَطُنَ أَنَّ التَّلَاعَانَ لَا يَحْرِمُهَا عَلَيْهِ، فَأَرَادَ تَحْرِيمَهَا بِالطَّلَاقِ، كَلَّمَ فِي «الْمَرْقَاةِ»^(١).

(قِيلَ أَنْ يَأْمُرَهُ) أَيِ عَوِيصَ (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) بِطَلَّقَهَا، قَالَ الْبَاهِجِيُّ^(٢): لَيْسَ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَأْمُرَ الْمُتَلَاعِنَ بِأَمْرِ الْفِرَاقِ مِنَ التَّلَاعَانِ بِالطَّلَاقِ؛ لِأَنَّهُ لَا تَأْثِيرَ لِفَعْلِهِ، وَلَمْ يَرِدْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أَمَرَ بِذَلِكَ، فَيَقْضَى بِمَا صَحَّ عَنْهُ، رَوَاهُ ابْنُ مَرْزُوقٍ عَنْ عِيْسَى، قَالَ: إِنِّي لِأَحِبُّ الزَّوْجَ أَنْ يَطْلُقَ بِعَثَلٍ مَا صَنَعَ عَوِيصُ، وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ، لَيَكْفِي فِي ذَلِكَ مَا مَضَى مِنْ سِتَّةِ الشُّهُورِ، أَنَّهُمَا لَا يَتَنَاجَاكَانِ أَبَدًا.

(قَالَ مَالِكٌ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ) الرَّحْمَرِيُّ: (فَكَانَتْ بَيْنَهُمَا) أَيِ الْفِرَاقِ، وَجِيلٌ: غَيْرُهَا. كَمَا سَبَقَ بَيَّنَّا (بَعْدَ) بِضَمِّ الدَّالِّ أَيِ بَعْدَ ذَلِكَ (سِتَّةِ الشُّهُورِ)، فَلَا يَجْتَمِعَانِ بَعْدَ التَّلَاعَانِ أَمَدًا، قَالَ الْبَاهِجِيُّ: يُرِيدُ أَنَّ الْمَرْقَاةَ بَيْنَهُمَا سِتَّةُ شُهُورٍ بَيْنَ الْمُتَلَاعِنِينَ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ بِذَلِكَ اسْتِحْبَابَ إِظْهَارِ الطَّلَاقِ بَعْدَ التَّلَاعَانِ عَلَى مَا قَالَ عِيْسَى بْنُ دِينَارٍ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ بِذَلِكَ وَقُوعَ الْفِرَاقِ بَيْنَهُمَا بِانْقِضَاءِ التَّلَاعَانِ وَقَدْ بَيَّنَّا تَحْرِيمَهُمَا.

وَفِي «الْبَاهِجِيِّ»^(٣): فَصَارَ طَلَاقُ الزَّوْجِ عَفِيبَ التَّلَاعَانِ سِتَّةَ الشُّهُورِ، لِأَنَّ

(١) «الْمَرْقَاةُ الْمُنَاجَاةُ» (٢/٩٠٩).

(٢) «الْبَاهِجِيُّ» (١/٧٣).

(٣) «الْبَاهِجِيُّ» (٣/٣٩٠).

عويماً كلُّ زوجته ثلاثاً بعد اللعان عند رسول الله ﷺ. فأخذها رسول الله ﷺ. فحبس عن كل ملاءم أن يطلقوه. فإذا امتنع بنو القاضي منه في التذريق، فيكون طلاقاً. اهـ.

وسط الحافظ في «الفتح» الاختلاف في أن قوله: فكانت تلك إلخ من كلام الرمزي أو غيره، وقال: إذا ذكر المدايع في «غرائب مالك» اختلاف الرواة على ابن شهاب، ثم على مالك في تعيين من قال: فكان فوائدها منه، هل هو من قول سهل أو ابن شهاب؟ وذكر ذلك الشافعي. وأشار إلى أن نسبه إلى ابن شهاب لا يمنع نسبه إلى سهل.

وترجم البخاري على حديث الباب فباب اللعان. ومن أطلق بعد اللعان قال: «الحافظ»: في الترجمة إشارة إلى الخلاف هل تقع المروة في اللعان بنفس اللعان أو بقطع الحاكم بعد الفراغ أو بإيقاع الزوج؟ مذهب مالك والشافعي ومن تبعهما إلى أن الفرقة تقع بنفس اللعان، قال مالك وغالب أصحابه: بعد فراغ المرأة. وقال الشافعي وأتباعه وسجنون من المالكية: بعد فراغ الزوج، وأصلُّ بأن اللعان السراة إنما شرع لدفع الحقد عنها بحلّ الرجل، فإنه يزيد على ذلك في حقه نفي النسب وزوال العراش.

وتطهير فائدة الخلاف في الثوارث لو مات أحدهما عقب فراغ الرجل، وفيما إذا علّق طلاق امرأة بغراق أخرى، ثم لأمن الأخرى. وقال الشوري وأبو حنيفة وأتباعهما: لا تقع الفرقة حتى يوقع عليها الحاكم، وعن أحمد وروايان، ومذهب عثمان النبي أن لا تقع الفرقة حتى يوقعها الزوج، «دخل بأن الفرقة لم تذكر في القرآن، ولأن ضاهر الأحاديث أن الزوج هو الذي طأني ابتداءً، ويقال: إن عثمان قرأه بذلك، لكن نقل الطبري عن أبي الشعثاء جابر بن

زيد البصري أحد أصحاب ابن عباس من فقهاء التابعين نحوه، ومثابه قول أبي عبد أن الفرة بين الزوجين تقع بنفس الغنغول ولو لم يقع اللعان.

وكأنه مفرع على وجوب اللعان على من تحقق ذلك من المرأة، فإذا أدخل به عوقب بالفرقة تخطيطاً عليه، وقال أيضاً استدلالاً بقوله: «فلقنها ثلاثاً» أن الفرقة بين المتلاعنين شرقت على تطبيق الرجل، كما قاله عثمان البني، وأجيب بقوله في حديث ابن عمر: فرق النبي ﷺ بين المتلاعنين، من حديث سهل بن حنيف ابن عمر - رضي الله عنهما - في قصة واحدة، وظاهر حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - أن الفرقة وقعت بتريق النبي ﷺ، اهـ.

وذلك الرازي في «التفسير الكبير»^(١) اختاب المجتهدون في رفع الفرقة باللعان على أربعة أقوال، أحدها: قال عثمان البني: لا أرى صلاحية الزوج امرأته تقتضي شيئاً يوجب أن يطلقها، الثاني: قال أبو حنيفة وصاحبه: لا تقع الفرقة حتى يفرق الحاكم بينهما، الثالث: قال مالك وأئلب وزفر: إذا فرغاً من اللعان وقعت الفرقة، وإن لم يفرق الحاكم، الرابع: قال الشافعي: إذا أكمل الزوج الشهادة فقد زال عرائس امرأته، ولا تحل له أبداً، ألعنت أو لم تعتن، ثم بسط في وجوه استدلالهم.

وقال الموفق^(٢): الفرقة بين المتلاعنين لا تحصل إلا بتعاقبهما جميعاً، وهل يعتبر تفرق الحاكم بينهما؟ فيه روايتان، إحداهما: أنه معسر، ولا تحصل الفرقة حتى يفرق الحاكم بينهما، وهو ظاهر كلام الخرقي، وقول أصحاب الرأي: لقول ابن عباس في حديثه: «افرق رسول الله ﷺ بينهما»، وهذا يقتضي أن الفرقة لم تحصل قبله، وفي حديث عويس قال: «كذبت عليهما يا رسول الله

(١) (١٢٣/١٧٠ - ١٧٧).

(٢) «معني» (١٦/١٤٤).

إن أمسكتها، ففعلها ثلاثاً قبل أن يأسر رسول الله ﷺ، وهذا يقتضي إمكان إمساكها، وأنه وقع طلاقه ولو كانت الفرقة وقعت قبل ذلك لما وقع طلاقه ولا أمكه إمساكها.

والرواية الثانية: تحصل الفرقة بمجرد لمعانها، وهي اختيار أبي بكر وقول مالك وأبي عبيد عنه وأبي ثور، وداود وإسحاق الثملي، وروى ذلك عن ابن عباس ثم روي عن عمر - رضي الله عنه - أنه قال: المتلاعنان يفرق بينهما ولا يحتاجان إلى شيء، رواه أحمد، لأنه معنى يقتضي التفريق العزبة، فلم يفت على حكم الحاكم فالرضاء، وعلى كت الروابطين لا تحصل الفرقة قبل شيء انتهى.

وقال الشافعي: لا تحصل الفرقة بلعان الزوج وحده، لأنها فرقة تحصل بالقول، فحصل بقول الزوج وحده، كالطلاق، ولا يعلم أحداً وافق الشافعي - رحمه الله - على هذا القول، والنشر إنما ورد بالتفريق بين المتلاعنين، ولا يكون متلاعنين بلعان أحدهما، وإنما فرق الشافعي بينهما بعد تمام اللعان معهما، فالتفريق بفرقة قبله تحكم يخالف ما لو لم يثبت هذا.

فإن قلت: إن الفرقة تحصل بمعانتهما، فلا تحصل إلا بعد إكمال اللعان معهما، وإن قلنا: لا تحصل إلا بتفريق الحاكم لم يجز له أنه يفرق بينهما إلا بعد إكمال لمعانتهما، فإن فرق قبل ذلك كان تفريقه باطلاً، ووجوده كعدمه، وبهذا قال مالك. وقال شافعي: لا تقع الفرقة حتى يكمل الزوج لمعانه، وقال أبو حنيفة ومحمد بن الحسن: إذا فرق بينهما بعد أن لا يحل كل واحد منهما ثلاث مرات أحداً لثقة والفرقة جائزة، وإن فرق بينهما بأحد من ثلاث، وفرقة باطله؛ لأن من أتى بثلاث فقد أتى بالأكثر، فيتعلق الحكم به، ثم إذا تم اللعان للحاكم أن يفرق بينهما من غير استئذنيه، لأنه يفرق بينهما ولم يستأذنيه، ومن قلنا: إن الفرقة لا تحصل إلا بتفريق الحاكم فلم يفرق بينهما،

٣٥/١١٥٥ - وحدثني عن مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر، أن رجلاً لاعن امرأته في زمان رسول الله ﷺ، وانفق
 فالتكاح باقٍ بحاله، لأن ما يبطل النكاح لم يوجد. اهـ. وسيأتي الكلام على تأكيد تقريب قريباً.

قال الزرقاني^(١): وقد زاد سويد بن سعد عن مالك، وكان حاملاً، فأبكر حملها، وكان زوجها يدعى إلهاء، ثم جرت النسبة في السررات أن برثها وبُرت عنه ما فرغى الله لها، قال ابن عبد البر: وهذه الألفاظ لم يروها عن مالك فيما عرفت سويد.

وتعقبه الزرقاني بأنه لو انفرد به سويد عن مالك فده أصح، فقد رواه يونس عند مسلم وابن جرير عند البخاري عن ابن شهاب عن سهل مثل رواية سويد، وفي رواية لأبي إسحاق أنها جاءت بالسويد عن الصنفه ثني تعدد في عويبراً وسواء في رواية ابن حريج.

٣٥/١١٥٥ - (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رجلاً) هو عويبر العجلاني، كما جزم به المحيني والزرقاني، وبه جزم صاحب «التعليق المجدد»^(٢) تبعاً لمقدمة فتح الباري، وقال الشيخ في «البداهة»^(٣): هو عويبر أبو هلال.

(لاعن امرأته) أي زوجته خولة بنت خيسر العجلانية، قاله الزرقاني تبعاً لمقدمة فتح الباري، (في زمان رسول الله ﷺ) تقدم الكلام على تعيين الوقت قريباً (وانفق) ما لباه في آخره في نسخ الهندية وبعض المصرية، وهكذا في البخاري، برواية ابن كثير عن مالك، ورواية هيبند الله عن نافع، وفي أكثر

(١) شرح الزرقاني، (١٩٩/٣١).

(٢) (٥٣/٩).

(٣) بدل المجهول (١٠٠/١٠٢).

بينَ وَلَيْسَ بِهَا

الصبرية الشريفة باللام بدل اللام، وهكذا ضبطه المرفعاني - فقال: باتف صون
سائفة فعرفه فناء فلام أي شرأ، وهي رواية بألف بدل اللام، اهـ.

وقد احتفظ^{١١١} تحت رواية ابن بكير: «ثم إن عبد الله بن أن يهضم الرواة
عن مالك ذكره بخط: «رواه ثقل» وفيه غلط بدل الفاء فلام أخذه، وكأنه
تصحيف، وإن كان جمعاً ظاهراً، مع أنه قريب من الأول، اهـ.

وهي المصحح في المتن والفاء. البطل يفتح واء «يكون» الحلب. ومنه
حديث ابن عمر أن فلاناً استحل من ولده أي شراً به (من ولدها) والحدود
أشرفه البخاري من رواية ابن بكير من مالك بلفظ «انقضت»، قال الطبيب: «فأما
سببه، أي المصلحة بسبب الانقضاء، ونعني الانقضاء، فإن أراد أن المصلحة
سبب لزوم الانقضاء، فمجهول، فإن أراد أن المصلحة سبب وجود الانقضاء، فليس
كذلك، فإنه إن لم يعرفه في الولد في المصلحة لم يتبع، والحدوث في
«المصلحة» بلفظ: «أعظم» ما لا زال بالفاء.

وهي تفسير النور من البخاري من وجه آخر عن نافع بلفظ «أن رجلاً من
أمرأته» وانتهى من ولدها، فأمرها «تبي بطلان» فوضع أن الانقضاء -
المصلحة لا العكس، واستدل بهذا الحديث على مشروعية النكاح لتبي أصله
وهو أحمد، ينتهي الولد بمجرد النكاح، ولو لم يعرفه الرجل ذكره في النكاح.

وهذه نظره. لأنه لو استلحقه نفسه، وإنه يؤخر نكاح الرجل دفع حد الفذف
عنه، وثبتت زنا السراق. ثم يجمع عليها التحذ بالتحذ، وقال ابن أبي عمير: «إن نكاح
نكاح في المصلحة انتهى، وإن لم يعرفه له فيه أن يبعد النكاح لانقضاء، ولا
يعتد على المرأة، اهـ.

وقال السوف^{١١٢} في شروط المصلحة: «شروط الرابع أن يذكر نفي الولد في

(١١) «فتح الباري» (٩- ١٢٠).

(١٢) «المحلى» (١١٢/ ٢٠٢).

فَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُمَا

المعان، فإنه لم يذكره ثم كتب إلا أن بعد المعان، يذكر فيه، وهذا ظاهر خلاف الحرفي، واختار القاسي ومذهب الشافعي، وقد توكلنا لا يحدج أبو بكر الولد ونفيه، وبني برزخ الغرائز، ولأن حديث سهل لم يذكر فيه الولد، وقال فيه: «ففرق رسول الله ﷺ بينهما»، وقضى أن لا يدعى ولده أب، ولا يرعى وسماه رواء أبو دارود^(١).

وفي حديث رواء مسلم عن عبد الله أن رجلاً لأعس امرأته غلي شهيد رسول الله ﷺ، ففرق النبي ﷺ والحق الولد بأبيه، ولما أن من سقط حقه بالمعان، ثم ذكره شرطاً كالمسألة، وأنه ثابته ما في المعان أنه بنت زناها، وذلك لا يوجب نفي الولد، كما لو أنكرت به أو قامت به بيعة، فأمر حديث سهل، فلم يرد فيه أو كانت حمله أكثر حسبياء من رواء البخاري، وروى ابن عمر - رضي الله عنه - أن رجلاً لأعس امرأته في زمن رسول الله ﷺ، وانصى من ولداه، الحديث والزيادة من الثقة مقبولة، غلى هذا لا بد من ذكر الرأى في كل المقام، ومع الحق في الخصومة لأنها من لفظ المعان، أهـ

وفي ذلك زيادة^(٢)، هو قاضها عائلاً، وقهر الله له، ذكر في المعان الأربعين، ثم بلغه القاسي روى أبو دارود، وباحته بأهـ

(فرق) بتشديد الراء، (رسول الله ﷺ بينهما) أي من البنات، واستدل به الحجة على أن مجرد المعان لا يحصل به تفرق، بل لا بد من حكم حاكم يفرق بينهما، قال صاحب الصانع^(٣): قال أصحابنا الثلاثة: حكم للمعان وجوب التفرق ما دام على حال المعان لا ونوع التفرق نفس المعان من غير

(١) حسن أبي داود، كتاب الطلاق، باب المعان (١١٥٥)

(٢) (١١٥٦/١)

(٣) مع الصانع (١١٥٦/١)

تفريق الحاكم، حتى يحوز طلاق الزوج وصهاره وإياه، ويجري التفريق بينهما قبل التفريق؛ لما روي عن ابن عمر - رضي الله عنه - مذكور حديث الساب، وعن ابن عباس أن النبي ﷺ لما لامع بين عاصم بن عدي وبين امرأته فُرق بينهما.

وروي أن رسول الله ﷺ لامع بين العجلاني وامرأته، فلما فرقا من اللعان فُرق بينهما، فذلك الأحاديث على أن الفقرة لا تنفع بعبان الزوج ولا بلعانها، إذا وقع لما احتمل التفريق من رسول الله ﷺ بعد وقوع الفقرة بينهما بنفس اللعان، ولأن ملك النكاح كان تاماً قبل اللعان، والأصل أن الملك من حيث لا يشك لا يزول إلا بإذنه أو محروجه من أن يكون مستغنياً به في حقه لمجيزه عن الانفصاح به، ولم توجد الإزالة من الزوج؛ لأن اللعان لا يثبت عن روائ الملك، لأنه شهادة مؤكدة باليمين أو بيمين، وكل واحدة منهما لا تنفي عن زوال العنت، ولهذا لا يزول بباشر الشهادات، والأيمان، والفقرة على الاستماع^(١) ثانية، فلا تنفع الفقرة بنفس اللعان، أشهر مختصراً.

وحمل الحديث من قال: إن الفقرة تعدل لللعان أو بعبان الزوج وحده على أن المراد الإخبار عن حكم الشروع لا إيقاع الفرق، دليل ما ورد في رواية أخرى: إلا سبيل لك، عابها^(٢)، قال الحافظ^(٣): ونعقب بأن ذلك وقع جواباً لسؤال عن مال الذي أخذته منه، وأجيب بأن العبرة للمعوم الملقط، وهو بخرة في سياق النبي، فيشمل المال والبدن، ويتضمن نفي تسلط عليه بوجه من الوجوه، ووقع في آخر حديث ابن عباس عبد أبي داود: وانفس أن ليس عليه نفقة، ولا سكرى من أجل أنهما يعترفان بغير طلاق، ولا عتوى عنها، وهو ظاهر في أن الفقرة دفعت بينهما بنفس اللعان، اهـ.

(١) كما في لأخر، والاصواب على الظاهر أنه الاستماع؛

(٢) اتبع الطبري، (٥٩/٢٩)

والحدوث الولد بالمرأة.

أخرجه البخاري في: ٦٨ - كتاب الطلاق، ٢٥ - باب يلحق الولد بالملأينة.

ومسلم في: ٦٩ - كتاب المغان، حديث ٨.

قال ابن الهيثم^(١): وأجيب بأنه لو وقعت الفرج بسجود اللعان لأكر عليه النبي ﷺ تطليقه، وقوله ﷺ: «لا سبيل لك عليها»، إنما هو إنكار طلب ماله منها على ما يدل عليه عدم الحديث وهو قوله: «ها رسول الله مالي» الحديث، فدل تطريقه ﷺ على وقوع الطلاق، فلا يعارضه قول ابن عباس: من أجل أنهما يختلفان سير طلاق، فإنه من قوله، اهد، وأجاب الشيخ في «المأنة»^(٢) بوجه، حديث ابن عباس.

(والحق) ﷺ (الولد بالمرأة) يعني صرف نسب إلى أمه. وبغض عن أبيه فنزل عنه ما فرض الله لها، كما سيأتي قريباً في مبررات وتدل للملاعة، والحديث هكذا أخرجه البخاري في «صحيحه».

قال الحافظ^(٣): قال الزاوي قطبي: تفرد مالك بهذه الزيادة، قال ابن حبان: ذكرها أن ما ذكر تفرد بهذه اللفظة في حديث ابن عمر، وقد جاءت من أوجه أخرى في حديث سهل بن سعد، واللفظة عند أبي داود: «ثم خرجت حاملاً، فكان الولد يدعى إني أمه»، ومعنى قوله: «الحق الولد بأمه، أي صيره لها وحدها، ونفاه عن الزوج، فلا توارث بينهما، وأما أمه فنزلت منه ما فرض الله لها، كما وقع صريحاً في حديث سهل بن سعد بلفظ: «ثم جرت الأمة في ميراثها أنها ترثه ويرث منها ما فرض الله لها».

وقيل: معنى إلحاقه بأمه أنه صيرها له أم وأما، فنزلت جميع ماله إذا لم

(١) انظر القندوز (١/١١٩).

(٢) اسلم مسجود (١٠/٢١٢).

(٣) فتح الباري (٩/٢٦٠).

قَالَ مَالِكٌ: قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾.....

يَكُنْ لَهُ وَارِثٌ آخَرٌ مِنْ وَلَدٍ وَنَحْوَهُ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ وَوَالِدَتِهِ، بِرَوَايَةٍ عَنْ أَحْمَدَ، وَزَيْدٍ أَيْضاً عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ، وَعَنْهُ: مَعْنَاهُ أَنَّ عَصْبَةَ أُمِّهِ تُصِيرُ عَصْبَةَ بَنِهِ، وَهُوَ قَوْلُ عَلِيِّ بْنِ رَبِيعٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -، وَالْمَشْهُورُ عَنْ أَحْمَدَ، وَقِيلَ: تَوَرَّثَ أُمُّهُ وَخَوْنَتُهُ مِنْهَا بِاتِّغَرَضِ الْوَرْدِ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي عُبَيْدٍ وَمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، وَرَوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ، قَالَ: فَإِنْ لَمْ يَرْتِدْ ذُو فَرْعٍ بِحَالٍ، فَمَصَّتْهُ عَصْبَةُ أُمِّهِ.

وَاسْتَمَدَّ بِهِ عَلِيُّ بْنُ ابْنِ أَبِي ثَوَابٍ السَّنْطِيُّ بِالنُّشْمَانِ نَوْكَانَ بَيْتاً حُلّاً لِلْمَلَاعِنِ كَحَاجِبِهَا، وَهُوَ وَاحِدٌ شَادٌّ لِمَعْرِ الشَّافِعِيَّةِ، وَالْأَصَحُّ كَقَوْلِ الْجُمْهُورِ: إِنَّهَا نَحَرُهُ لِأَنَّهَا رِبِيَّةٌ فِي الْجُمَّلَةِ، أَمَّا:

(قَالَ) الْإِسْمُ (مَالِكٌ) وَالْمَقْصُودُ مِنْ ذَلِكَ عَنِ الظَّاهِرِ بَيَانُ أَلْفَاظِ الْمَلَاعِنَةِ، وَلَمَّا كَانَ الْأَصْلُ فِيهَا الْقَوَائِدَ ذَكَرَ أَلْفَاظَ التَّنْزِيلِ مَوْضِعَ الْبَيَانِ.

وَقَدْ قَالَ الْحَافِظُ فِي الْمَدْرَجِ^(١) أَمَّا أَرَفِي شَيْءٍ مِنْ طَرَفِ حَدِيثٍ سَهْلٍ صِفَةً لِلْعَصْبَةِ، إِلَّا مَا فِي رَوَايَةِ الْأَرْدَاغِيِّ فِي التَّفْسِيرِ، فَإِنَّهُ قَالَ: فَأَمْرُهُمَا بِالْمَلَاعِنَةِ يَمَّا سَمِيَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ، وَظَاهِرُهُ أَنَّهَا لَمْ يَزِيدَا عَلَى مَا فِي آيَةٍ، وَحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ عِنْدَ مُسْلِمٍ صَرِيحٌ فِي ذَلِكَ، فَإِنْ قِيلَ: «فَبَدَأَ بِالرَّجُلِ، فَشَهِدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ ثَعْلَبُ الصَّادِقِينَ»^(٢) الْحَدِيثُ، وَحَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ وَنَحْوَهُ، لَكِنْ زِدْ فِيهِ: «فَدَعَيْتَ ثَلَاثِينَ»، فَقَالَ الثَّانِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «فَأَبَيْتَ فَتَلَعَنْتَ» إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ الْحَافِظِ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ إِبْرَاهِيمَ فِي الْأَحَادِيثِ أَيْضاً هِيَ أَلْفَاظُ الْقُرْآنِ، وَلِذَا اكْتَفَى الْإِمَامُ فِي ذَلِكَ عَنِ ذِكْرِ آيَةِ الشَّرِيفَةِ

فَقَالَ: (قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى) فِي سُورَةِ النُّورِ: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾ أَيْ يَقْبَلُونَ ﴿الْإِسْلَامَ﴾ بِالْوَلَاةِ جَمِيعٌ زَوْجٌ بِمَعْنَى الزَّوْجَةِ، وَإِنْ حُذِفَ الشَّاءُ مِنْهُ أَفْصَحَ مِنْ إِشْبَاهِهِ.

(١) مَدْرَجُ الْبَارِي (٩/ ٤٥١).

وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شَهَادَةٌ إِلَّا فَمَنْعُكُمْ عَنْهَا: أَحَدُهُمَا.....

إلا هي الترافض، كذا في «الجميل»^(١)، قال المياحي^(٢)، هذا يقتضي احتصاص هذا بالزوجات دون ميرهن إذا لم يكن للأزواج شاهد، بما يدعون من الزوجات من الزنا (وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شَهَادَةٌ إِلَّا فَمَنْعُكُمْ) في رفع أنفسهم وحدها: أحدهما: أنه يدل من شهادته، ولم يذكر الزمخشري غيره، والثاني: أنه نعت له على أن «إلا» بمعنى غير، ولا مفهوم لهذا، فقد، بن يلاعن، ولو كان واجداً للشهود.

وعباره «المسهب» مع شرحه: وبلاعن ولو مع إمكان بيته بزناها، لأنه حجة كاثلية، وصحت عن الأخذ بظاهره الآية من اشتراط تعدد البيعة الإجماع، فدلالة مؤولة بأن يقال: فإن لم يرعب في ثبوتة فليلاعن، كذا في «الجميل»^(٣).

وقال الموفق^(٤): إذا قذف امرأته، وله بيعة تشهد زناها، فهو مستبر بين نكاحها وبين إقامة البيعة؛ لأنهما بيتان، فكانت له الخيرة في إقامة أيهما شاء، كمن له بدلتين شاهدان، وشاهد وامرأتان، ولأن كل واحد منهما يحصل بها ما لا يحصل بالأخرى، فإنه يحصل باللعان نفي النسب الباطل، ولا يحصل ذلك بالبيعة، وبحصل بالبيعة ثبوت زناها وإقامة الحد عليها، ولا يحصل باللعان، فإن لا عنها ومنى والدعا، ثم أريد إقامة البيعة فله ذلك، فإذا أقامها ثبت موجب اللعان (وموجب البيعة) اهـ.

(فَمَنْعُكُمْ عَنْهَا: أَحَدُهُمَا) حجة للحنفية في مسألة خلافية تعددت أول الباب من أن حقيقة اللعان شهادتان أو إيمان.

قال صاحب «الهداية»^(٥): قال نعلاني: (فَمَنْعُكُمْ عَنْهَا: أَحَدُهُمَا) (وَالْأُخْرَى)

(١) (٢٦٨/٥٥).

(٢) (المعنى) (٦٦/٤١).

(٣) (٢٦٨/٥٥).

(٤) (المعنى) (٢٦٨/٥٥).

(٥) (٢٦٨/٥٥).

(٦) سورة النور: الآية ٤.

عص على الشهادة واليمين، قلنا: الركن هو الشهادة، والمعركة باليمين، اهـ

وقال الساجي^(١): الذي ذهب إليه أصحابنا، أن لأدراك المؤمن أبداً، وأن
أبى حنيفة: أن تكون شهادة، والسبيل على ما نقوله قوله تعالى: ﴿فَقَدْ هَمَّتْ أَن تَبْذُرَ
شَيْئاً يَكْفُرُ بِهِ جِلْمُكَ مِنَ الْإِيمَانِ أَنَّهُ يَقُولُ بِطَعْنِ الشَّهَادَةِ قَوْلَهُ: يَاللَّهُ، وَهَذَا
مَعْنَى السَّجِي، فَإِنَّ السَّجِي قَدْ عَلِمَ بَيِّنًا: أَنَّ هَذَا قَوْلُهُ كَانَ كَذَا، وَكَذَا، وَالثَّانِي:
أَنَّهُ أَقْبَلَ عَلَى مَعْنَى: وَالشَّهَادَةُ لَا تَشْهَدُ عَلَى فَعْنَةٍ، وَوَجْهٌ ثَالِثٌ: أَنَّهُ لَا خِلَافَ أَنَّ
يُذْفَعُ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ الْمُحَذَّرَتَيْنِ، وَالْحَبْسِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَهَذَا حُكْمُ الْيَمِينِ.

فَأَمَّا الشَّهَادَةُ فَلَا يَصِحُّ أَنْ تُقْبَلَ شَهَادَةُ الْأَنْسَابِ لِيُذْفَعَ بِهَا عَنْ نَفْسِهِ
خِطَرًا، وَمَعْنَى بَيِّنًا عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَى عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ فِي لَفْظِ هَذَا: أَنَّ أَمِيَّةَ
قَالَتْ: لَا أَتَمَّانَ لَكُمْ لِي وَلَهَا شَأْنٌ، وَفَاسِدَ الْخِلَافَ فِي هَذِهِ الْأَمْرَةِ أَنَّهُ لَمْ يَدْرُ
يَصِحُّ مِنَ الْفَاسِدِ وَالْأَمْرِ، وَالشَّهَادَةُ لَا يَصِحُّ مِنَ الْفَاسِدِ، وَلَا يَصِحُّ عِنْدَ أَبِي
حَنِيفَةَ مِنَ الْأَمْرِ، اهـ

وفي المدائيم^(٢): أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَبْذُرُونَ كَيْدَهُمْ فِي الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ
بِأَيِّ الْكُفْرِ يَوْمَئِذٍ مِنْ وَجْهِهِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ تَعَالَى سَمَاهُمْ شَهَادَةً لِأَنَّهُ مُنْتَدِعَةٌ
مِنَ الشَّهَادَةِ، وَالْحَقُّ مِنْ حَسَنِ التَّحْسِنِ مِنْهُ، وَالثَّانِي: أَنَّهُ تَعَالَى سَمِيحٌ
لِنَعْمَانِ شَهَادَةٍ نَعْمًا بِشَيْءٍ عَرِضٍ وَجِلٍّ: ﴿فَقَدْ هَمَّتْ أَن تَبْذُرَ شَيْئاً يَكْفُرُ بِهِ جِلْمُكَ مِنَ الْإِيمَانِ
أَنَّهُ يَقُولُ بِطَعْنِ الشَّهَادَةِ قَوْلَهُ: يَاللَّهُ، وَهَذَا مَعْنَى أَنَّهُ تَعَالَى سَمَاهُمْ شَهَادَةً تَكْفِيرًا
بِشَيْءٍ، فَقَوْلُهُ: أَمْرٌ شَهَادَةٌ، وَقَوْلُهُ: يَاللَّهُ يَمِينٌ، هَذَا مَعْنَى أَنَّهُ شَهَادَاتٌ
مُؤَكَّدَاتٌ بِالْأَيْدِي، وَهُوَ أَوَّلَى مِنْ قَوْلِهِ الْمُحَذَّرَاتُ: لِأَنَّهُ عَمَلٌ بِاللِّغْظِ فِي

(١) (المصنف: ١/١١٩٥٥)

(٢) مدائيم، (١/٣٨٣)

(٣) سورة التوبة، الآية ١١

أَتَيْتُ شَهَدَتِي وَأَقْرَبُ إِلَيَّ مِنَ الْفُكْرِينِ

معين، وفيما فاته حمل اللغظين في معنيين على معنى واحد. والدليل على أنه شهادة أنه شرط فيه لفظ الشهادة وحضرة الحاكم، ولا حاجة له في الحديث، لأنه روي في بعض الروايات، لولا مضي من الشهادات، انتهى مختصراً.

وقال الحافظ^(١): إن العلمان يمين، على قول مالك والشافعي والجمهور، وقال أبو حنيفة: اللعان شهادة، وهو وجه للشافعية، وقيل: شهادة فيها شائبة اليمين، وقيل بالعكس، ومن ثم قال بعض العلماء: ليس يمين ولا شهادة. والذي حرد لي أنها من حيث الجزم بنفي الكذب والنيات الصلح يمين، لكن أطلق عليها شهادة لاشتراط أن لا يكفي في ذلك بالظن، بل لا بد من وجود كلي منهما بالأميين حسماً يصبح معه أن يشهد به.

ويؤيد كونها يميناً أن الشخص لو قال: أشهد بالله فقد كان كذا لعنه حانفاً. وقد قال القفال في معاصن الشريعة: كررت أيمان النعان لأنها أقيمت مقام أربع شهود في غيره ليقام عليها الخد ومن ثم سميت شهادات، اهـ.

(تَتَبَّعْتُ شَهَدَتِي وَتَمَّ) لا بد من أربع هذا، والخامسة الآتي ذكرها. قال الحافظ: قلنا الثمن ثلاث مرات فقط، فالتسنت المرأة مثله، ففرق الحاكم بينهما، لم تقع العرقا عند الجمهور، لأن ظاهر القرآن أن الحد وجب عليهما، وأنه لا يندفع إلا بما ذكر فتمس الإتيان بجميعه، وقال أبو حنيفة: أحطأ السنة وتحصل الفرقة، لأنه أتى بالأكثر فمعلق به الحكم، اهـ. (تَتَبَّعْتُ) أي الزوج (تَتَبَّعْتُ أَتَّبَعْتُ) فيما روى به زوجته من الزنا.

قال الموفق: قال الوزير محيي بن محمد بن خُسْرُو^(٢) من الفقهاء: من اشترط أن يؤاد بعد قوله: «من الصادقين» فيما رويتها به من الزنا، واشترط في

(١) فتح الباري (٩/٢٤٤)

(٢) انظر ترجمته في «العبارة» (٤/١٧٢-١٧٣).

وَالْمَنِيَّةُ أَنْ تَعْتَ ثَوْبًا عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنْ لَكْزَيْنِ ﴿٧﴾ وَيَبْرَأَ عَنْهَا الْعَذَاتُ ...

نفيها عن نفسها فيما يمتني به من الزنا، ولا أراء يحتاج إليه. لأن الله سبحانه أنزل ذلك ويؤيده، ولم يذكر هذا الاشتراط، اهـ. ﴿وَالْمَنِيَّةُ﴾: الزرع ﴿كُلُّ نَسْتِ ثَوْبٍ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنْ لَكْزَيْنِ﴾ في ذلك.

وجزم لموفق^(١) أن يكون الفص في المرة الخامسة شرط، إذ قال: يشترط في صحة النعان شروط ستة: أحدها: أن يكون محصور الإمام أو نائبه، الثاني: أن يأتي كل واحد منهما بالنعان بعد إلقائه عليه، عن بائر به فلي أن يلقيه الإمام عليه ثم يصح، كما لو حلف قبل أن يحرمه أحاكم، الثالث: استحسان لفظ النعان الخمسة، فإن نقص منها نقطة لم يصح، الرابع: أن يأتي بصورته، إلا ما سيأتي من الاختلاف في إبدال لفظه بعثتها في الممنى.

الخامس: الترتيب، فإن قدم لفظ اللمعة على شيء من الألفاظ الأربعة، أو قدمت المرأة لعانها على ثمان الرجل لم يمتد به.

السادس: الإشارة من كل واحد منهما، إلى صاحبه إن كان حاضراً، وتسميته ونسبه إن كان غائباً، اهـ.

﴿وَيَبْرَأُ عَنْهَا الْعَذَاتُ﴾ واختلف في تفسير العذات على قولين أحدهما:

حد الزنا، وه قال الشافعي ومن وافقه، والثاني: الحرس، وه قال الحنفية ومن وافقهم، قال الرازي في «التحصيل» ذكره: قال الشافعي: إذا حلف الرجل زوجته فالواجب هو الحد، لكن المخلص منه بالعان، كما أن الواجب بفذف الأجنبية الحد، والمخلص منه بالشهود، فإذا نكل الزوج عن اللعان يلزمه الحد، فإذا لاعن ونكلت عن اللعان يلزمها حد الزنا، وقال أبو حنيفة: إذا نكل الزوج عن اللعان حبس حتى يلاعن، وكذا المرأة إذا نكلت حبست حتى يلاعن، اهـ. وبالأول قامت تسلكية.

(١) المعبر (١١٥٥، ١١٥٦).

قال الباقر^(ع) إن يداك قد ذلتا على امرأة ففعلت الحد، وسألتك أن تستغفره فافعل، وقل إنك حنيف، لا حد عليك، ولكني نجس حتى تغتسل، فإذا اغتسل الرجل، وسقط عنه الحد، فإنه يطلق طلاقاً أحكاماً، فيها سقوط الحد عنه وتبرئته على السراقة، وإنشاء الموت إن كان الطلاق ببعض ذلك، وقال أبو جعفر^(ع) لا شيء من ذلك، وإنما تحبس أو تشمت من المعلن، ولا شيء على ما تقول، فإنه من قوله ﴿وَيَرْجُوا أَنَّهَا تَأْتِيهِمْ﴾ الآية، وهذا يقتضي أنه قد يوجه إليها من غير نوبح محض، وهو محذور، وإن لها أن تفرأ عن نصيبها من المال، من وبالكس أو من الحيلة.

قال الحرشي: قد اتفقوا على أن يتركوا ما كان عليه، فلا حد عليها، وتبرئتها بتمامها، قال الموفق^(ع) وسألتك أنه إذا اغتسل، برئحت من نكاحه فلا حد عليها، وبه قال الحرشي والأورامي وأصحاب الرائي، ويؤيد ذلك من حدوث العقلية وعطاء العدا ساني، وذهب متكلمون وشعبي ومالك والشافعي وأبو حنيفة وأبو ثور وأبو إسحاق الجوزجاني وابن كمين إلى أن عليها الحد، لقوله تعالى ﴿وَيَرْجُوا أَنَّهَا تَأْتِيهِمْ﴾ وهو الحد المذكور في قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ كَذَّبْنَا بِرَبِّهِمْ إِذْ كَانُوا أَتَمُّونَ﴾^(١) ولما أنه لم يتحقق زنا، فلا حد عليها الحد لأنه لا دليل على أن يكون بعده أو بدونها أو بهما معاً، ولا يجوز أن يكون شيء من ذلك، كما سطر.

وقال: إن الشافعي لا يرى انقضاء بكون في شيء، فذهب فقهي به في اعظم لأمر، واجدعا ليوناً وأسرعها مشهوراً، فذهب إلى أن حدها، ثم

(١) سورة البقرة: ٢٥٥

(٢) سورة البقرة: ٢٥٥

(٣) سورة البقرة: ٢٥٥

(٤) سورة البقرة: ٢٥٥

رجعت لم يجب عليها الحدة، فلأن لا يجب بمجرد اعتناها من البعير أولى،
والعذاب في الآية يجوز أن يكون الحبس أو غيره.

واختلعت الرواية فيما يصنع بها، فروي أنها تحبس حتى تلتعن أو تُفَرَّ
أربعاً، ولا يسقط النسب إلا بالتعانها جميعاً، لأن الفراش قائم حتى تلتعن،
والولد للفراش، قال القاضي: هذه الرواية أصح، وهذا قول من وافقنا في أنه
لا حد عليها، والرواية الثانية: يخلئ سبيلها، وهو قول أبي بكر؛ لأنه لم يجب
عليها الحدة، فيجب تخليئ سبيلها، فأما الزوجية فلا تزور، والولد لا ينفي ما
لم يتم اتعان بينهما لم قول عامة أهل العلم إلا الشافعي، فإنه قضى بالفرقة،
ونفي الولد بمجرد لحان الرجل، اهـ.

واستدل بالآية على مسألة أخرى وهي خلافة أيضاً، قال البجلي^(١): إن
بدأت المرأة باللعان فهل تعيده بعد اتعان الزوج الذي ذكره القاضي أبو محمد
عن المنعب أنها لا تحتد بما تقدم من لعانها قبل الزوج وتعبد اللعان، وهذا
الذي ذكره هو قول أشهب. والذي حكاه ابن المواز عن ابن القاسم أنها لا
تعبد اللعان. وبه قال أبو حنيفة.

وجه القول الأول ما احتج به القاضي أبو محمد من قول الله تعالى:
﴿وَيَمْلَأُ مَنَاقِبُ﴾ الآية، وهذا يجب أن يكون بعد أن حن عليها العذاب،
وذلك لا يكون إلا بالتعان الزوج، ووجه رواية ابن القاسم أن هذا لعان من
أحد الزوجين، فيصح أولاً كللعان الزوج، اهـ.

وترجم البخاري في «صحيحه» باب: يبدأ الرجل بالشلاعن، قال
الحافظ^(٢): ذكر فيه حديث ابن عباس في قصة هلال بلقظ، «ثم قامت

(١) «المصنف» (٧٧/٤).

(٢) «فتح الباري» (٤٤٥/٩).

فشهدت^١ فيه فهاجر في أن الرجل يقدم قبل المرأة في المصاهرة، وبه قال: الشافعي ومن تبعه، أشبهت من العاتكة^٢ ورجله ابن العريبي، وقال ابن القاسم: لو ابتدأت به المرأة لصح، واعتد به، وهو قول أبي حنيفة، واحتجوا بأن الله عطفه بنواول، وهي لا تفتنى الشريب، هـ

وفي الأمر المحذور^٣، فإن لأمن لا تحت بعده، لأنه المعدعي، فلو بدأ بمعانها أعادت، فلو فرق قبل الإعادة صح لتفصيل المفسود، قال ابن عابدين: تولد: أعادت، ليكون من اشتريب المشروي، وظاهره الموم، تكن في النهاية، لا نجب الإعادة، وقد أخطأ المسألة، ورجحه في الفتوح، بأنه الوجه، وهو قول مالك، اهـ

قال: وبه نصي كلام البدائع^٤ الموجه إذ قال: إنما يلحق بالرجل؛ لقوله تعالى: ﴿شَهِدَتْ قُبُورُ﴾ وإنما لتعقب، فيفتني أن يكون لعان الزوج غيب القذف، فتقع لعان المرأة بعد لعان، وكذا زوجي من فعله $\text{فَلَمَّا سَأَلْنَا بِالرَّحْلِ}$ وهو فلوله، ولأن لعان الزوج وجب حفاؤها، لأنه أصح من العار بالقدح، فهي يحفظ لها إياه، لعان، تنفع العار عن نفسها، ودفع العار عن نفسها حتفاً.

فإن أخطأ الحاكم، قبل بها ينبغي أن يمسك القلم على المرأة، لأن اللعان شهادة، والمرأة شهادتها، أفلح في شهادة الزوج، فلا يصح قبل وجود شهادته، ولذا في باب الشكاري. بدأ بشهادة معدعي، فإن لم يعد لعانها حتى يفرق بينهما عدت العرقه لأن بفرقة حصاد محل الإحشاء، ولأنه يعم أن اللعان بين رئيس بشهادة، اهـ مختصراً.

(١) (٣/٥٣٤).

(٢) مدارج الصالح (٣/٣٦٧).

أَنَّ شَهِدَ رَجُلٌ شَهِدَ لِلَّهِ وَاللَّهُ بِهِنَّ الْكَذِبِيَّاتِ (١) وَالْمُؤَيَّمَةَ أَنَّ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْعَصِيَّةِينَ (٢).

(أَنَّ شَهِدَ) امرأة (أَنَّ شَهِدَ) بالله (أَنَّ شَهِدَ) أي الزوج (الْمُؤَيَّمَةَ) فيما رماها به من الزنا (وَالْمُؤَيَّمَةَ) بالنصب (أَنَّ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْعَصِيَّةِينَ) فيما رماها به.

قال النووي^(١): أن أفعال اللعان فهي خمسة في حق كل واحد منهما. وستة إذا الإجماع يبدأ بالزوج، وبقول له: قل أربع مرات: أشهد بالله أنني لمز قسماً فيما رمت به زوجتي هذه من الزنا، وتشير إليها إن كانت حاضرة، ولا يحتاج مع الحضور، والإشارة إلى نية وتسمية كما لا يحتاج إلى ذلك في سائر العقود، وإن كانت غائبة أسماها ونسبها، فقال: امرأتني فلانة بنت فلان، ويرفع في نسبها حتى ينتهي المشاركة بينها وبين غيرها، فإذا شهد أربع مرات وقعه الحاكم، وقال له: انظر الله، فإنها لموجبة، وعذاب الدنيا أهول من عذاب الآخرة، وكل شيء أهول من نكاحه.

ويأمر رجلاً يصح يده على فيه حتى لا ينادر بالخامسة قبل الموعظة، ثم يأمر رجل، فيرسل يده عن فيه، فإن رآه يعضي في ذلك، قال له: قل وأني لعنة الله علي إن كنت من الكاذبين فما رمت به زوجتي هذه من الزنا، ثم يأمر المرأة بالقيام، ويقول لها: قل: أشهد بالله أن زوجي هذا من الكذابين، فيما رماها به من الزنا، وتشير إليه، وإن كان غائبا أممته وتسميته، فإذا كررت ذلك أربع مرات وقعه، ووعظها، كما ذكرنا في الرجل، ويأمر امرأة تضع يدها على فيها، فإن رماها يعضي على ذلك قال لها: قل: وأني غضب الله علي إن كان زوجي هذا من العصاة.

وعند هذه الأفعال الخمسة شرط في اللعان، فإن فعل بواحدة منها لم

يصح، وإن أتى لفظ سوء، فظاهر كلام الحرعي أنه يجوز أن يدل قوله: إني لمن الصادقين، بقوله: فقد زنت، لأن معاصهما واحد، ويجوز لها بذلك: إنه نعم الكاذبين بقولها: لقد كذبت، وإتباع لفظ أنتم، أولى، وإن أتى لفظ: «شبه» لفظ من ألفاظ اليمين فقال: أحلف أو نحو ذلك لم يفتد به، وقال أبو الخطاب: فيه وجه آخر، أنه يفتد به، لأنه إني باليمين، فأشبه ما لو أتى إني لمن الصادقين بقوله: لقد زنت، والمشاعني وجهان في هذا، والتصحيح أنه لا يصح: لأن ما اعتبر فيه لفظ الشهادة، لم يتم غيره مقامه، ولأن اللعان يفتد فيه باليمين، واعتبار لفظ الشهادات يبلغ في التعليل، فلم يحز ترده.

وإن أتى لفظ الطاعة بالإبعاد، لم يخبر: لأن لفظ الطاعة يبلغ في الزجر وأشد في نفس الناس، وقبل: يجوز لأن معاصهما واحد، وإن أتت المرأة لفظ العصب بالزينة لم يخبر: لأن العصب أغلظ، ولهذا حُضت المرأة به لأن المعيرة بزناها أقيح، وإلها بذل الزنا أعظم من إثمها بالنكاح، وإن أتتها بالسيخط خرج على وجهين إما إذا أتت لفظ الطاعة بالإبعاد، وإن أتت الرجل لفظ الطاعة بالعصب احتمل أن يحزر، لأنه أبلغ، واحتمل أن لا يجوز لمخالفة المصوح، اهـ.

وقال الباجي^(١): صفة الإمام، قال مالك: يقول: أشهد بالله، وهو اختيار ابن القاسم، وقال أيضاً مالك: أشهد بعلم الله، قال ابن القاسم: ويقول في الرواية: أشهد بالله إني لمن الصادقين لو أبشأ تزني، بقوله في كل مرة، وقال أصح: يقول كالمروء في المكحلة، ثم يقول: نعمة الله عليه في الحامصة إن كان من الكاذبين، ثم قال: فإن أصح: فإن قال هو في الحامصة: إن كنت كذبت أحزاه، ولو قالت المرأة في الحامصة مكان إن كذبت من الصادقين: إنه من الكاذبين أحزاه، وأحب إني لفظ الثمران، وفي كتاب محمد عن ابن

(١) المستدرج (١/٧٧).

قَالَ مَالِكٌ: السُّنَّةُ عِدَّتَانِ أُنْ أَسْلَاحَتَيْنِ لَا يَتَنَاقَحَانِ أَبَدًا. وَإِنْ أَكْذَبَ نَفْسَهُ جُلِدَ.....

وهب، يقول هو في الأربعة: أشهد بالله أني لعن الصادقين إلح، فكان أصبح أشار إلى أن لفظ اللعن غير متعين، وأن لهما أن يثبتا بأي لفظ شاء، ويرأى الإمام إذا كان موافقاً للمعنى إلا أن لفظ لقرآن، فحصل، وظاهر قول ابن وهب أن لفظه متعين بلفظ القرآن، اهـ.

وفي الآثار المختارة^(١): سمعته ما يتعلق بالنص الشرعي به من كتاب وسنة، قال ابن عابدين: قوله: من كتاب وسنة بيان للنص الشرعي، وبه استغنى عما في «البحر الطاهر» أنه أراد بالصفة التركن بحسب المعايير، إذ صحت على وجه السنة ثم يتعلق بها النص، وهو أن القاضي يفحصها متقابلين، ويقول: هذا النص، فيقول الزوج: أشهد بالله أني لعن الصادقين فيما رويتها به من الزنا، وفي الخامسة نعمة الله عليه إن كان من الكاذبين فيما رماه به من الزنا، يشير إليها في كل مرة ثم تقول المرأة: أربع مرات أشهد بالله أنه لعن الكاذبين فيما رماه به من الزنا، وفي الخامسة غضب الله عليها إن كان من الصادقين فيما رماه به من الزنا.

(قال مالك: السنة) الحديث (عدتَانِ أُنْ أَسْلَاحَتَيْنِ لَا يَتَنَاقَحَانِ أَبَدًا) بل يتأيد التحريم بينهما، قال ابن عبد البر: أنشأ بعض أصحابنا له قاعدة، وهو أن لا يجتمع ملعون مع غير ملعون، لأن أحدهما ملعون في الجملة، بخلاف ما إذا تزوجت امرأة غير ضالعة، فإنه لا يتحقق، ونعقب بأنه لو كان كذلك لامتنع عليهما التزويج معاً؛ لأنه يتحقق أن أحدهما ملعون، ويمكن أن يجيب بأن في هذه العمدة اختراقاً في الجملة، كذا في «الفتح»^(٢).

(وإن) شرطية (أكذب) بقاء الفاعل أي الزوج (نفسه) مفعول (جلد) يبتدأ،

(١) (٥٣٦/٤).

(٢) انصاف الباري، (١/٤٥٩).

الْحُدُّ. وَأُلْحِقَ الزَّوْجُ بِهِ. وَلَمْ تُرْجَعْ إِلَيْهِ أَبَدًا.
وَعَلَى هَذَا السُّنَّةِ بَيِّنَاتٌ، الَّتِي لَا شَكَّ فِيهَا، وَلَا اخْتِلَافَ.

المفعول، أي الزوج (الحَدُّ) أي حد الكُذْف (وَالْحَقُّ) بَيِّنَاتٌ الْمَقْصُورُ (الزَّوْجُ بِهِ) نائب الفاعل، يعني أن الزَّوْجَ لَا يُحَقُّ بِهِ إِذَا أَكْذَبَ نَفْسَهُ، سِوَاهُ كَذِّكَ فَكَيْفَ قَبِلَ اللِّعَانُ أَوْ بَعْدَهُ، فَوَيْلَكَ قَبْلَ أَنْ يَلَاغِيَنَّ تَرْوِجَ حُدِّهِ، وَتَمَّ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَلَاغِيَنَّ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَ أَنْ لَاغِيَنَّ هُوَ، وَقَبْلَ أَنْ تَلَاغِيَنَّ هِيَ، حَلَلَهُ الْحَدُّ وَبَقِيَ عَنْهَا الصُّعَادُ، وَيُلْحَقُ بِهِ الزَّوْجُ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَرَوَى عِيْسَى عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي الْعَتَبَةِ، يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِسُنَّةِ الْحَمَلِ وَأَجْرِ الرِّضَاعِ وَيُعْقِدُهَا بِهِ. ذَلِكَ، إِنْ كَانَ فِي ذَلِكَ لَمَدٌ مَلِيًّا، كَذَا فِي «الْمُنَقَّى».

(وَلَمْ تُرْجَعْ إِلَيْهِ أَبَدًا) يعني أن إكذابه نفسه بعد اللِّعَانِ لَا يَرْجِعُ لِلنَّحْوِ الرَّافِعِ بَيْنَهُمَا بَالِغَانِ، وَلَا يَحْتَرُ أَنْ يَكْذِبَ نَفْسَهُ قَبْلَ إِتِمَامِ اللِّعَانِ أَوْ بَعْدَهُ، فَإِنْ أَكْذَبَ نَفْسَهُ قَبْلَ إِتِمَامِ اللِّعَانِ، رَفَدَ فِي شَيْءٍ مِنَ لَعْنَتِهِ، قَالَ مَالِكٌ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: بَعْدَهُ، وَهَذَا عَلَى تَكَاثُفِهِمَا، وَهَذَا ذَلِكَ أَنَّ اللِّعَانَ أَمٌّ يَمُّ مَعَهُ، فَهَذَا عَلَى حُكْمِ الزَّوْجِيَّةِ بَيْنَهُمَا، كَذَا فِي «الْمُنَقَّى»^(١).

(قَالَ مَالِكٌ: وَعَلَى هَذَا السُّنَّةِ بَيِّنَاتٌ الَّتِي لَا شَكَّ فِيهَا) أي لَا شَكَّ فِي ثَبُوتِهَا (وَلَا اخْتِلَافَ) فِيهَا عِدْنَا، كَرَّرَهُ تَكْبِيدًا، قَالِ الْمَوْفِقُ^(٢): بِإِثْمِ الْمَرْأَةِ تَحْرِمُ عَلَيْهِ بِاللِّعَانِ تَحْرِيمًا مُؤَبَّدًا، فَلَا تَحِلُّ لَهُ، وَإِنْ أَكْذَبَ نَفْسَهُ فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ، وَلَا خِلَافَ فِي أَهْلِ الْعِلْمِ فِي أَنَّهُ إِذَا تَمَّ يَكْذِبُ نَفْسَهُ لَا تَحِلُّ لَهُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَوْلًا شَدِيدًا، وَأَمَّا إِذَا كُذِّبَ نَفْسَهُ، فَالَّذِي رَوَاهُ الصُّعَادَةُ عَنْ أَحْمَدَ: أَنَّهَا لَا تَحِلُّ لَهُ أَيْضًا. وَجَاءَتِ الْأَخْبَارُ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَعَنْ بَنِي أَبِي طَالِبٍ وَابْنِ مَسْرُودٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - أَنَّ الْمُتَلَاعِيَيْنِ لَا يَحْتَمِلَانِ أَبَدًا، وَبِهِ

(١) (٢٨/٩).

(٢) «الْمُنَقَّى» (١١٩/١).

قال الحسن وعطاء وجابر بن زيد والشافعي والزهرري والحكم ومالك والثوري والأوزاعي والشافعي وأبو عبيد وأبو ثور وأبو يوسف.

وعن أحمد رواية أخرى: إن أكذب نفسه حلت له، وعاد مراضه بحاله، وهي رواية شاذة، شذَّ بها حنبل عن أصحابه، قال أبو بكر: لا نعلم أحدا رواها غيره، وبشيء أن نحمل هذه الرواية على ما إذا لم يفرق بينهما الحاكم، فأما مع تفريق الحاكم بينهما، فلا وجه لبقاء التكاثر بحاله، وقد ذكرنا أن مذهب حسان النبي أن اللعان لا يتعلق به فرقة، وعن سعيد بن المسيب: إن أكذب نفسه، فهو خاطب من الخطاب، وبه قال أبو حنيفة ومحمد بن الحسن؛ لأن فرقة اللعان عندهما طلاق، وقال سعيد بن جبير: إن أكذب نفسه ردت إليه ما دامت في العدة.

ثم قال: إن الرجل إذا فذف امرأته، ثم أكذب نفسه فلها عليه الحد، سواء أكذب نفسه قبل لعانها أو بعده، وهذا قول الشافعي وأبي ثور وأصحاب الرأي، ولا نعلم لهم مخالفاً، وينحرف نسب الولد، سواء كان الولد حياً أو ميتاً، غنياً كان أو فقيراً، وصحفاً قال الشافعي وأبو ثور، وقال الثوري: إذا استلحق الولد الميت نظرناه، فإن كان ذا مال لم يلحقه؛ لأنه إنما يدعي مالاً، وإن لم يكن ذا مال لحقه، وقال أصحاب الرأي: إن كان الولد الميت ترك ولداً ثبت نسب من المستلحق، ونسبه نسب ابنه، وإن لم يكن ترك ولداً، لم يصح استلحاقه، ولم يثبت نسبه، ولا يرث منه العدي شيئاً؛ لأن نسبه سقط بالموت، فلم يصح استلحاقه، فإذا كان له ولد كان مستلحقاً لولده، ونسبه نسب الميت، ولذا، أن هذا ولد نفاء باللعان، فلذلك له استلحاقه، كما لو كان حياً.

ثم قال^(١): وجملة ذلك أن الرجل إذا لعن امرأته، ونفي ولدها، ثم

(١) المصنف (١/١١٦).

قَالَ مَالِكٌ : وَإِذَا فَارَقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فِرَاقًا بَاتًا ، لَيْسَ لَهُ عَلَيْهَا فِيهِ رُحْمَةٌ ، ثُمَّ أَنْكَرَ حَمْلَهَا . لَاعْنَهَا إِذَا كَانَتْ حَامِلًا . وَكَانَ حَمْلُهَا يُشْبِهُ أَنْ يَكُونَ مَتًى .

أَكْذَبَ نَفْسَهُ لِحِفْهِ لَوْلَا ، إِذَا كَانَ حَيًّا صَاحِبِ عِلَافٍ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَإِنْ كَانَ مَيِّتًا لِحِثِّ نَفْسِهِ أَيْضًا فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، سَوَاءٌ كَانَ لَهُ وَلَدٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ ، وَسَوَاءٌ حَلَسَ مَدًّا أَوْ لَمْ يَخْلُفْ ، وَسَوَاءٌ تَقَدَّمَ انْكَارُهُ لَهُ أَوْ لَمْ يَكُنْ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَكْذَبَ نَفْسَهُ ، فَقَدْ رَأَى سَبَبَ التَّنْيِ ، وَبَطَلَ ، فَجَوِبَ أَنْ يُلْحَقَهُ لِسَبَبِ حُكْمِ النِّكَاحِ الْمَوْجِبِ لِلْحَقِّ نَفْسَهُ بِهِ . اهـ .

(قَالَ مَالِكٌ : وَإِذَا فَارَقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فِرَاقًا بَاتًا) بِشَيْئِذٍ أَيْ بَعْضٍ الْمُقَطْعِ ، وَفِي نَسْخَةِ «بِاتًا» وَهُوَ بِمَعْنَى «فُسِرَ» يَقُولُ : (لَيْسَ لَهُ عَلَيْهَا فِيهِ رُحْمَةٌ) فَهُوَ بَيْنَ قَوْلَيْهِ : بَاتًا (ثُمَّ أَنْكَرَ حَمْلَهَا لِاعْنَهَا) لَفِي اللَّسِّ ، وَوَضَعَ التَّحْرِيفَ فِي النِّسْخِ الْهِنْدِيَّةِ ، مَعْدَّةً «لَا» مِنْ «لَاعْنَهَا» (إِذَا كَانَتْ) الْمَرْءُ (حَامِلًا) عَادَ هَذَا التَّكْلَامُ ، وَقَدْ عَلِمَ كَوْنُهَا حَامِلًا ، يَقُولُ : «أَنْكَرَ حَمْلَهَا» لِنَفْسِهِ يَقُولُ : «وَكَانَ حَمْلُهَا يُشْبِهُ أَنْ يَكُونَ مَتًى» .

قَالَ الْبَاحِي^(١) : يَرِيدُ أَنْ تَأْتِيَ بِهِ لِأَمْدِ الْحَمْلِ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْمَطْلُفَةَ لَا يَدْرِي أَنْ تَأْتِيَ بِالْوَلَدِ قَبْلَ أَنْ تُحْبِضَ أَوْ بَعْدَ الْحَبْضِ ، فَإِنْ أَتَتْهُ قَبْلَ الْحَبْضِ لِأَكْثَرِ أَمْدِ الْحَمْلِ ، فَهُوَ لِأَحَقِّ بِالزَّوْجِ ، إِلَّا أَنْ يَنْفِيهِ بِلَعَانٍ ، وَأَكْثَرُ أَمْدِ الْحَمْلِ ، اخْتِطَبَ بِهِ قَوْلُ التَّكْبِيرِ ، فَقَالِ الْعَرَفِيُّونَ : أَرْبَعَةُ أَهْوََاءٍ . وَهِيَ هَذِهِ أَرْبَعُهَا : وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ وَاسْتَحْوَى ، وَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ وَأَشْهَدُ : سَبْعَ سَنِينَ ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : أَكْثَرَ الْحَمْلِ سَنَانًا .

وَإِنْ حَاصَتْ ، ثُمَّ أَنْتَ بَوْلُهُ لَمْ تَلِمْ هَذِهِ الْمَدَّةَ ، فَقَدْ قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : يَلْحَقُ

(١) كَذَا فِي نَسْخَةِ «الْإِسْكَرَةِ» (١٧/٢٣٩) مَالِكًا .

(٢) «الْمُتَضَرِّ» (٤١/٧٩) .

إِذَا ادَّعَتْهُ. مَا لَمْ يَأْتِ دُونَ ذَلِكَ مِنَ الزَّمَانِ الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ. فَلَا يُعْرِفُ أَنَّهُ يَتَنَّهُ.

قَالَ: فَهَذَا الْأَمْرُ عِنْدَنَا. وَالَّذِي سَمِعْتُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ.
قَالَ مَالِكٌ: إِذَا قَلَّتِ الرَّجُلُ امْرَأَتُهُ، بَعْدَ أَنْ يُطْلَقَهَا ثَلَاثًا.
وَهِيَ حَامِلٌ. يُعْرِى بِحَمْلَيْهَا. ثُمَّ يَزْعُمُ أَنَّهُ رَأَاهَا تَزْنِي قَلَّ أَنْ يُفَارِقَهَا،
جُلْدَ الْحَدِّ. وَلَمْ يَلَاغِنَهَا. وَإِنْ أَنْكَرَ حَمْلَهَا بَعْدَ أَنْ يُطْلَقَهَا ثَلَاثًا،
لَاغِنَهَا.

به، وإن حاضت ثلاث حيض، وقد تحبض المرأة على الحمل (إذا ادعته) يعني
ادعت المرأة أن هنا الحمل من الزوج؛ لأنها إذا لم تقبل؛ إنه منه ولم تنسبه.
إليه، لم يحتاج هو إلى لعان؛ لأنها قد صدقته في القذف (ما لم يأت دون ذلك)
أي يعد الطلاق (من الزمان الذي يشك) بيناء المعجول (له) أي في الزمان،
ومِن الشك بقوله: (فلا يعرف أنه) أي الحمل (منه) أو من غيره.

قال الباجي: يعني يأتي من طول الزمان ما يزيد على أكثر أمد الحمل
على ما تقدم من الخلاف في ذلك، فشك حينئذ أنه منه شكاً يمنع إلحاقه به،
أما في مدة الحمل فهذا الشك معلوم، بل الظاهر منه لثبوت حق الفرائض له،
أما وسباني شيء من الكلام على ذلك بعد القول الآتي.

(قَالَ) مَالِكٌ: (فَهَذَا الْأَمْرُ) الْمُخْتَارُ (عِنْدَنَا) وَهُوَ (الَّذِي سَمِعْتُ مِنْ أَهْلِ
الْعِلْمِ) وَعِزُّ الزَّرْقَانِي^(١) لَفَظَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى نَسَخَةٍ.

(قَالَ) مَالِكٌ: وَإِذَا قَلَّتِ الرَّجُلُ امْرَأَتُهُ، بَعْدَ أَنْ يُطْلَقَهَا ثَلَاثًا، وَهِيَ حَامِلٌ
حِينَئِذٍ حَالُ كَوْنِهِ (يُعْرِى بِحَمْلَيْهَا) إِذْ ذَلِكَ، بِخِلَافِ الْمَسْأَلَةِ الْمَقْدَمَةِ إِذْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا
إِقْرَارٌ (ثُمَّ يَزْعُمُ) الزَّوْجَ يَعِدُ الْإِقْرَارَ (أَنَّهُ) قَدْ رَأَاهَا تَزْنِي لِبَلِّ أَنْ يَفَارِقَهَا جُلْدَ بِنَاءِ
الْمَسْجُوعِ (الْحَدِّ، وَلَمْ يَلَاغِنَهَا) وَإِنْ أَنْكَرَ حَمْلَهَا بَعْدَ أَنْ يُطْلَقَهَا ثَلَاثًا لَاغِنَهَا

(١) «شرح الزرقاني» (٣/١٩١).

قَالَ: وَهَذَا الَّذِي سَمِعْتُ.

بالشرط الذي ذكر في القول الماضي (قال) مالك: (وهذا الذي سمعت) من أهل العلم.

وههنا مسألتان: الأولى: اللعان بنفي الحمل، قال صاحب (المحلى): قال مالك وأبو يوسف ومحمد: إنه بلاعن بنفي الحمل، إذا جاءت به لأقل من ستة أشهر؛ لأننا ثبتنا بقيام الحمل عند نفه، فينقض القذف، وقال أبو حنيفة وأحمد والثوري: لا لعان بنفي الحمل لعدم اليقين بالحمل عند القذف لاحتمال أن ما بها نفع. فلم يكن قلعاً، فإذا لم يكن قذفاً في الحال يكون تعبيراً بالشرط، اهـ.

وقال الخريفي: إن نفي الحمل في النعانة لم ينف عنه حتى ينف عنه ويلاعن.

قال النوفلي^(١): اختلف أصحابنا فيما إذا لاعن امرأته وهي حامل، ونفي حملها في لعان. فقال الخريفي وجماعة: لا ينتفي الحمل بنفيه قبل الوضع، ولا ينتفي حتى يلاعنها بعد الوضع، وينتهي الولد فيه، وهذا قول أبي حنيفة وجماعة من أهل الكوفة؛ لأن الحمل غير مستيقن، يجوز أن يكون ريعاً أو غيرها، يصير نفيه مشروطاً بوجوده، ولا يجوز تطبيق اللعان بشرط، وقال مالك والشافعي وجماعة من أهل الحجاز: يصح نفي الحمل، وينفي عنه، محسبين بحديث هلال، وأنه نفى حملها، فنفاه عنه النبي ﷺ، ولا يخاف أن كان حياً، ولذا قال النبي ﷺ: «انظروها، فإن جاءت به كفا وكذا».

قال ابن عبد البر: الإتيان الدالة على هذا القول كثيرة، ورجع النوفلي هذا القول، وقال أبو بكر: ينتفي الولد بزوال العرائش، ولا يحتاج إلى ذكره في اللعان احتجاجاً بظاهر الأحاديث، حيث لم ينفل فيها نفي الحمل، ولا

(١) المبني: (١١/٦٦٠).

قولهما، وبينهما ولد يريد نفية، فنه أن يلاعن نفسه ولا أحد عليهما، وإن لم يكن بينهما ولد أحد ولا إيمان بينهما، وبينهما قال الشافعي، وقد بر حنيفة: ما حقه الولد رلبي له نفيه ولا النعان؛ لأنها أجنبية، فأشبهت سائر الأجنبيات، ولد، أن هذا ولد يلحقه بحكم النكاح، فكان له نفوه، كما لم كان النكاح صحيحاً، وبدرق إذا لم يكن، لقد، ولد لا حاجة إلى التقيد بكونها أجنبية.

وهل يثبت التحريم المؤبد؟ فيه وجهان: أحدهما: يشترط؛ لأنه بعد صحيح أنه لعاد الزوج، والثاني: لا يشترط؛ لأن النوبة لم يحصل به، فإنه لا نكاح سبهما يحصل قطعه به، بخلاف إعاد الزوج، فإن الفرقه حصلت به، ولو لأنكها من غير ولد لم يسقط المحل، ولم يثبت التحريم المؤبد؛ لأنه لم يفسد، فلم يثبت تحريمه، فهو أنان زوجته ثم قدفها بربنا أنضافه إلى حائل الزوجية وهي، كالمتألف قلهما، إذ كانت بينهما ولد يريد نفية، فله أن يلعن بلا إيمان، وإذا حن ولم يلعن، وبينهما ولد مائت والشافعي، وقال أبو حنيفة، بعد وداخه المرأة، ولا يلعن، وهو قول عطاء، ووجه السامعين ما تقدم في التي قلها.

ولعل عثمان الشافعي له أن يلعن، وإن لم يكن بينهما ولد، ويؤي عن ابن عباس والحن أنه يلعنها؛ لأنه قدول مضاف إلى حد الزوجية، أنه ما لو كانت زوجته، ولأن، أنه إذا كان بينهما ولد فيه حاجة إلى التقيد فليس، كما قدفها وهي زوجته، إذ لم يكن له ولد، ولا حاجة به إليه، وقد قدفها وهي أجنبية.

وإذا ثبت مطلقته الرجعية فله معها سواء كان سبهما ولد أو لم يكن، وقال ابن عباس: لا يلعن ويحله، وقال ابن عمر: يلعن ما دامت هي العدة، ول أحمد: وقول ابن عمر أجوده؛ لأنها زوجته وهو يربها ونثره، فهو بلائس. وبينما قال حابر من زيد والنخعي والزهري وداقة والشافعي وإسحاق وأبو حنيفة وأبو ثور وأصحاب الرأي.

قَالَ مَالِكٌ: وَالْعَبْدُ بِمِثْلَةِ الْحُرِّ فِي قُدْفِهِ وَلِعَانِهِ، بِخَيْرٍ مِنْ خَيْرِ الْحُرِّ فِي مُلَاعِنَتِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى مَوْلَى قُدْفَ مَمْلُوكَةٍ حَذًّا.

وإن قذف زوجته، ثم أبانها، فله نعاتها نفس عليه أحمد، سواء كان له ولد أو لم يكن، روي ذلك عن ابن عباس، وبه قال الحسن والقاسم ومكحول ومالك والشافعي وأبو حنيفة وأبو ثور وابن المنذر، وقال الحارث المكنبي وجابر بن زيد وقتادة والحنك: يجلد، وقال حماد بن أبي سليمان وأصحاب الرأي: لا حد ولا لعان؛ لأن اللعان إنما يكون بين الزوجين، وليس هناك برزجين، ولا يحد، لأنه لم يذف أجية، اهـ.

(قال مالك: والعبد بمِثْلَةِ الْحُرِّ فِي قُدْفِهِ وَلِعَانِهِ) لعدم قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْنُونَ يَزْنُونَ أَزْوَاجَهُمْ﴾^(١) الآية، وهو شامل للعبد والحُر (بخير) العبد (بخير) العبد (ملاعنته) قسم السيم، قال في «المغرب» بعد لما دلاعه ملاعنة ولعاناً، وتلاعنوا: لعن بعضهم بعضاً، قال الياحي^(٢): وروى في «النتبية» أشهب عن مالك أن لعان العبد كالْحُرِّ في الحرة، والأمة تشهد أربع مرات، وتحبس بالغلصب، وإن أكذب نفسه حُدَّ للحرة أربعين، ولا يُحَدُّ للأمة، اهـ.

(غير أنه ليس على من قذف مملوكة) هكذا في أكثر النسخ المصرية والهندية والثانية، وفي بعضها «مملوكة» بضمير المضاف، وتذكير المملوك (حد)، قال الياحي: يريد سواء كان القذف عبداً أو حراً، فهذا اللفظ وإن كان بلفظ الاستثناء، فمعناه العطف، على ما مضى، والتفسير أنه؛ لأنه لا يخرج اللفظ الأول ما لم يلازم لدخل فيه، اهـ.

وقال الموفق^(٣) في صفة الزوجين اللذين يصح اللعان بينهما: قد اختلفت

(١) سورة النور الآية ٦.

(٢) «المنقى» (٨٠/٤).

(٣) «المضي» (١١٤/٦٢٢).

الرواية بينهما، فأي أنه يصح من كل زوج من متكلمين، سواء كان مسلمين أو كافرين أو عذبيين أو فاسقين أو محدودين في ذنب أو كان أحدهما كذلك، وبه قال سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار والحسن وربيعة ومالك وإسحاق، قال أحمد: جميع الأزواج بالتعمود، وعن أحمد رواية أخرى: لا يصح لشعان إلا من زوجين مسلمين عتليين حديث غير محدودين في الذنوب، وزوي هذا عن الزهري والنوري والأورعي وحماد وأصحاب الرأي. اهـ

وهذا الخلاف مبني على حقيقته فلعان من أنه أيمان، كما قال به أصحاب القول الأول، أو شهادتان، كما قال به أصحاب القول الثاني، فمن قال بالأول قال بالعدد ونحوه في ذلك، قال عبد حب المصلي، وهو قول الشافعي، وأهل ائتمان عدده من هو أهل التيسير، وقال أبو حنيفة أهل النعان هم أهل الشهادة، فإن كان الزوج عدداً أو كافراً أو محدوداً في ذنب حنأ. اهـ

أما مسألة الاستثناء على نسخة التعلوكة، فقد دار الموفق. لا لعان بين غير الزوجين، فإذا دعت ثنية محسنة حنأ ولم يلاعن، وإن لم تكن محسنة حنأ، ولا لعان أيضاً، ولا خلاف في هذا لأنه لعان قاتل: ﴿بِكَفَرٍ بَرَاءةِ الشَّعَائِنِ ثُمَّ نَزَّ بِمَرَّةٍ مَرَّةً﴾^(١) الآية، ثم خص الزوجات بقوله: ﴿وَالزَّوْجَيْنِ الزَّوْجَانِ﴾^(٢) الآية، فيما عداهن بقي عن قصة العموم، وإن ملك أمة ثم فذها فلا لعان، سواء كانت مراًثاً له أو لم تكن، ولا حد عليه فذها. اهـ

وأما على نسخة التدكير، فقد قال الموفق^(٣) أيضاً: أجمع العلماء على

(١) سورة النور: الآية ٦.

(٢) سورة النور: الآية ٨.

(٣) ١/٢٢١ (٢٢) (٣٨٨).

قَالَ مَا بَيْتُ : وَالْأُمَّةُ الْمُسْلِمَةُ وَالْحُرَّةُ الْمَصْرَانِيَّةُ وَتُيَهَوُّيَّةُ ثَلَاثِينَ
الْمَحْرُ الْمُسْلِمِينَ إِذَا تَزَوَّجَ إِحْدَاهُمَا فَأَصَابَهَا

وجوب الحد على من قذف المحصن إذا كان مكنتاً، وشروط الإحصان الذي
سحب الحد بقذف صاحبه حسنة: العقل، والحرية، والإسلام، + جفئة عن
الزنا، وأن يكون كبيراً يجامع منه، وله يقول جدعة العلة، ندباً وحدثاً،
سوى ما روي عن داود أنه أرحب الحد على قاذف العمد، وعن ابن المسيب
وإن أبي ليلى. فأتوا: إذا قذف دعيه، ولها ولد مسلم يحدُّ، وبخثنت الرواية
عن أحمد بن أبي السراة البلوي، فزوي عنه أنه ترك له وجه قبل الله، في وأبرئوه
وأصحاب الرأي، والثنية: لا يحدُّ، لأنه حرٌّ عاقل عفيف يحدُّ بهذا القول.
وهذا قول مالك وإسحاق، وعلى هذه الرواية لا بد أن يكون كياً يجامع منه.
وأما أن يكون للعلام عشر، وللجدة تسع، أم.

أقال مالك: والأمة المسلمة، فبدها بالمسنة، لأن نكاح الأمة كتابية
بالإمام لا يجوز عند مالك والشافعي خلافاً للحنفية. وهذا قولان لأحمد،
كما تقدم بي ما حث الشهي عن نكاح إماء أهل الكتاب (والحررة المصرية
واليهودية) أي حررات أهل الكتاب، إلا تزويج المسلمين، وضد هذا الحررات
للاختلاف المذكور. كل ذلك من هؤلاء الثلاثة (أهل الحر المسلم).

قال الباجي^(١): حصص الأمة بالإسلام؛ لأنه لا يجوز أن يتزوج المسلم
أمة كسبية، وأما الحررة الكتابية فيحرم له ذلك، ولذلك عدل عن ذكر الأمة
الكتابية إلى ذكر الحررة، فلكل واحد من هؤلاء أن يزوج الحر المسلم (إذا
تزوج إحداها فأصابها) قال: باجي: ليس الإحصان شرعاً في صحة اللعان ولا
وجوبه.

قال الموفق^(٢): لا فرق بين كون الزوجة مدخولاً بها أو غير مدخول بها

(١) «النصي» (٨٠/٢٢)

(٢) «المحبر» (١١٢/٢٢٢)

وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: ﴿وَالَّذِينَ يَزْنُونَ يَزْنُوْنَ كَذِبَهُمْ﴾^(١)
 فَهُمْ مِنَ الْأَزْوَاجِ.
 وَعَلَى هَذَا، الْأَمْرُ جُنْدًا.
 قَالَ مَالِكٌ: وَالْعَبْدُ إِذَا تَزَوَّجَ الْمَرْأَةُ الْخُرَّةُ الْمُسْلِمَةُ أَوْ الْأَمَةُ الْمُسْلِمَةُ،

فِي أَنَّهُ يُلَاحِظُهَا، قَالَ بَنُ السَّلْتِ: أَجْمَعَ عَلَى هَذَا كُلِّ مَنْ مَحْفَظُهُ عَنْهُ مِنْ عُلَمَاءِ
 الْأَمْصَارِ، مِنْهُمْ عَطَاءٌ وَالْحَسَنُ وَالشَّعْبِيُّ وَالنَّخَعِيُّ وَتَادَةُ وَمَالِكٌ وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ
 وَالشُّوَرِيِّ وَأَهْلُ الْعِرَاقِ وَالشَّافِعِيُّ، فَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مَدْخُولٍ بِهَا، فَلَهَا نِصْفُ
 الصَّدَاقِ؛ لِأَنَّهَا مُرْفُوعَةٌ مِنْهُ، كَذَا قَالَ الْحَسَنُ، وَسَعِيدُ بْنُ جَبْرِ، وَمَالِكٌ، وَفِيهِ
 رَوَايَةٌ أُخْرَى: لَا صَدَاقَ لَهَا؛ لِأَنَّ الْفُرْقَةَ حَصَلَتْ بِلَعَانَتِهَا جَمِيعًا، اهـ.

(وَذَلِكَ) أَي دَلِيلُ صَحَّةِ النِّعَانِ الْمَذْكُورِ (ثُمَّ لَمْ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ فِي
 كِتَابِهِ) الْمَسْجُودِ: ﴿وَالَّذِينَ يَزْنُونَ يَزْنُوْنَ كَذِبَهُمْ﴾^(٢) الْآيَةُ (فَهُمْ) أَي الْأَنْوَاعُ الثَّلَاثَةُ
 الْمَذْكُورَةُ (مِنَ الْأَزْوَاجِ) فَمُسَوِّمُ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ بِسُلْطَانِهِ.

(قَالَ مَالِكٌ: وَعَلَى هَذَا، الْأَمْرُ) الْمَرْجُوحُ (هَذَا) قَالَ صَاحِبُ «الْمَحَلِيِّ»:
 وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: نُوْ صِلَحٌ هُوَ شَاهِدٌ، وَهِيَ أَمَةٌ، أَوْ كَافِرَةٌ
 وَنَحْوُ ذَلِكَ، فَلَا حُجَّةَ عَلَيْهِ وَلَا نَعَانَ، وَاسْتَدِلَّ لِذَلِكَ بِمَا رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ^(٣) بِتَعْلُوقِ
 الطَّرِيقِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «أَرْبَعَةٌ مِنَ النِّسَاءِ لَا
 مَلَاعَةَ بَيْنَهُمْ: النَّصْرَانِيَّةُ تَحْتَ الْمُسْلِمِ، وَالْيَهُودِيَّةُ تَحْتَ الْمُسْلِمِ، وَالْمَمْلُوكَةُ
 تَحْتَ الْحُرِّ، وَالْحُرَّةُ تَحْتَ الْمَمْلُوكِ»، وَرَجَّحَ الدَّارِقُطَنِيُّ كَوْنَهُ مَرْفُوعًا، وَرَشَّهَدَ
 لَهُ رَوَايَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيٍّ وَالْبَيْهَقِيِّ، وَرَوَاهُ الدَّارِقُطَنِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ عَنْ ابْنِ
 عَمْرِو، وَلِكِلَيْهِمَا حَقٌّ، اهـ.

(قَالَ مَالِكٌ: وَالْعَبْدُ إِذَا تَزَوَّجَ الْمَرْأَةُ الْخُرَّةُ الْمُسْلِمَةُ أَوْ الْأَمَةُ الْمُسْلِمَةُ)

(١) سُورَةُ النُّورِ: الْآيَةُ ١٦.

(٢) ابْنُ مَاجَةَ ٢٠٧١.

أو الحرّة النصرانيّة، أو اليهوديّة، لأعنها.

فإنّ ذلك، هو الرجل يلاعن امرأته فيزوج، ويكذب نفسه بقدر
يمين أو يمينين، ما لم يُلْتَحِمْ في الخامسة: إنّه إذا نزع قتل أن
يُلْتَحِمْ بليل الحذف، ولم يفرّق بينهما.

(أو) نروح (الحرّة النصرانيّة أو) الحرّة اليهوديّة) فهي كل من ذلك (لأعنها) لأن
سواء من أصحاب الأعداء، والنداء أبعده، بخلاف من قال: (إن النعان
شهادته، كما تقدم قديماً، فهدء المروج كلها حيلة على هذا الاختلاف

(فإنّ ذلك في الرجل يلاعن امرأته فيزوج) بكسر الزاي يرجع عن الممان
(ويكذب نفسه) من التكذيب (بعد يمين) مثلاً (أو يمينين ما) بمعنى ما دام (لم)
يلتحم في الخامسة) أي يرجع عنه قبل تكمين لعانه بالجملة (إله) بالخسر النسوة
(إذا نزع) أي جيع عن حقه (قبل أن يلتحم) من الخامسة (يُجْلَد) بناء المحبوب
(الحذف) أي حذو الحذف (ولم يفرق بينهما) لأن الفقرة لا تدل على ولم يتحقق. فإن
دفعه (دامحى) هو قول أبي حنيفة، والشافعي

قال النياحي^(١١): أورد من المسألة بعضها المتفق عليه منها، وهو أنه إذا
أثبت نفسه قبل الخامسة الواقعة منه، فإنها على كاحيهما، وإن كان مداه عنده
حكم كذابه بحسب قول أن ثاني هي بالخاصة، وهذا المشهور من قول مالك:
لأن مذهب مالك أنه إذا أثبت نفسه قبل تمام لعانها أن الزوجية باقية بينهما،
ولما نفع الفرق، وثأرك بنام معانها، أي

قال السمرقاني^(١٢): إن الرجل إذا غدق مرأته، ثم كذب نفسه، فلها على
الحمد، سواء كذبها قبل لعانها، أو بعده، وهذا قول الشافعي وأبي نعيم
وأصحاب الرأي: ولا يحكم لهم مخالفاً، وذلك لأن النداء أقيم مقدمه المسببة

(١١) المغني، ١/١٦٨

(١٢) المغني، ١/١٦٨-١٦٩

قال مالك، في الرجل يطلق امرأته، فإذا مضت الثلاثة الأشهر فأتته المرأة، أنا حامل، قال: إن أنكر زوجها حملها، لأعنها

في حق الزوج، فإذا أكلت نفسه بأن أنعمها كذب وريادة في حكمها، وتكرار لغتها، فلا أقل من أن يجب الحد الذي كان واجباً باللفظ المتجدد.

وقال أيضاً في موضع آخر: إن المرأة تحرم عليه واللعان تحريماً مؤبداً، فلا تحل له، وإن أكلت نفسه في ظاهر المذهب، ولا خلاف بين أهل العلم في أنه إذا لم يكذب نفسه لا تحل له إلا أن يكون قولاً شاذاً، وأما إذا أكلت نفسه، فالذي رواه الجماعة عن أحمد: أنها لا تحل له أيضاً، وحاشا لأحبار عن عمر وعلي وابن مسعود. رضي الله عنهم - أن المتلاعنين لا يجتمعان أبداً، وبه قال أحمد بن حنبل، ومالك، وشريك، والشافعي وأبو ثور، ويوسف.

وعن أحمد رواية أخرى: إذا أكلت نفسه حلت له، وعاد عراشه بحاله، وهي رواية شاذة، لأنها حسنة عن أصحابه، ويروى أن يحدل هذه الرواية على ما إذا لم يفرق بينهما التحاكم. فأمر مع نظير التحاكم، فلا وجه لبقائه التكاثر بحاله، ومذهب عثمان لشي أن اللعان لا يتعلق به قرفة، وعن سعيد بن المسيب: إن أكلت نفسه، فهو مخاطب من الخطاب، وبه قال أبو حنيفة ومحمد بن الحسن، لأن قرفة اللعان عندهم طلاق، وقال سعيد بن جبيرة: إن أكلت نفسه ردت إليه ما دامت في العدة، اهـ.

(قال مالك في الرجل يطلق امرأته، فإذا مضت الثلاثة الأشهر) قال الشافعي: يخص الثلاثة الأشهر بذلك، لأنها أول العدة التي تحس المرأة فيها بالحمل، ولذلك يختص بها حكم العدة دون ما قصر عن ذلك، اهـ. (فأتت المرأة: أنا حامل قال مالك في ضرورة المسألة المذكورة. (إن أنكر زوجها حملها لأعنها).

قار ابن أبي: ظاهره يقتضي تعليق هذا التحكم بسجود قولها دون ظهور الحمل، ومعنى ذلك محتمل أنه إن أنكر حملها حين أدت الحمل، أريد، اهـ.

فَإِنْ مَاتَ، بَيِّنَ الْأَمَةَ الْمَمْلُوكَةَ بِإِلَاعِنَتِهَا زَوْجَهَا ثُمَّ يَشْتَرِيهَا: بِقَدِّهَا لَا يَطْوُهَا، وَإِنْ مَلَكَهَا. وَذَلِكَ أَنَّ الشَّيْءَ مَضَى، أَنَّ الْمُتْلَاعِينَ لَا يَتَرَاخَمَانِ أَبَدًا.

حكم الإيثار، وكان له أن يلاعن إذا ظهر الحمل، وإذا ولدت، وقد فهِمَ بعد الحمل حين ادعائها إيهام، ثبت له حكم الإقرار به، وأم يكن له أن يلاعن بعد ذلك لظهور حمل ولا لولادة، اهـ. وتقدم الخلاف قريباً في اللعان بالحمل والمطلقة.

(قَالَ مَاتَ فِي الْأَمَةِ الْمَمْلُوكَةِ) الْحُرُوجُ (بِإِلَاعِنَتِهَا زَوْجَهَا ثُمَّ يَشْتَرِيهَا) زَوْجَهَا الْمَلَاعِنَ (إِنَّهُ لَا يَطْوُهَا) بِمِلْكِ الْيَمِينِ (وَإِنْ مَلَكَهَا) الْوَلَاوُ وَحَرْبِيَّةٌ، مَعْنَى وَإِنْ سَقَطَ، وَنَبَتْ مَلَكَهَا، قَالَ الْبَاقِي^(١): يَرِيدُ أَنْ كَرَّالَ الْفَوَاقِ بَيْنَهُمَا قَدْ أَبَدَ تَحْرِيمَ الْوَطءِ، وَمَا لَا سِتْرَاحَ وَطْءٍ مَأْزُوجِهِ، لَا يَسْبَاحُ سِتْرَاحُ الْيَمِينِ كَمَا وَتَ الْمَحَارِمِ، وَالْتِكَاخُ أَشْبَحَ مِنْ إِبَاحَةِ الْوَطءِ مِنْ مِلْكِ الْيَمِينِ؛ لِأَنَّهُ مَقْصُودُ الْتِكَاخِ الْوَطْءُ، وَلَيْسَ مَقْصُودُ الْمِلْكِ الْوَطْءُ، فَلَمَّا كُنْ يَسْبَحُ وَطْءُ الْمَلَاعِنَةِ بِالْتِكَاخِ، فَبُذِنَ لَا يَسْتَبِيحُ ذَلِكَ بِمِلْكِ الْيَمِينِ نُؤْنِي، اهـ.

قَالَ السُّوْفِيُّ^(٢): هَذَا كَانَتْ أَمَةٌ فَاشْتَرَاهَا مُلَاعِنُهَا لَمْ تَحِلَّ لَهُ؛ لِأَنَّهُ تَحْرِيمُهَا تَحْرِيمَ مَوْلَا، فَحُرِّمَتْ لَهُ عَلَى يَمِينِهَا كَالْبَرِّصِ، هَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ، اهـ. قَالَ صَاحِبُ دَلَالَةِ الْإِسْلَامِ^(٣): أَمَّا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ فَلَا لِعَانَ فِي الْإِرَةِ، اهـ.

(وَذَلِكَ) أَيُّ وَجْهِ عَرِّمَ حَوَازِ الْوَطْءِ، وَلَوْ بِمِلْكِ الْيَمِينِ، (أَنَّ الشَّيْءَ مَضَى) مِنَ الْأَوَّلِ (أَنَّ الْمُتْلَاعِينَ لَا يَتَرَاخَمَانِ أَبَدًا) سَوَاءً كَانَتْ تَتَرَاخَعُ بِالْتِكَاخِ أَمْ بِمِلْكِ الْيَمِينِ، وَتَدْفَعُ الْكَلَامَ عَلَيْهِ فِي بَوْلِ مَالِكِ الشَّيْءَ، أَنَّهُمَا لَا يَتَرَاخَمَانِ أَبَدًا.

(١) «المعنى» (٨٩/٤٤).

(٢) «المعنى» (١١٩/١١٩).

قَالَ مَالِكٌ: إِذَا لَاعَنَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا، فَلَيْسَ لَهَا إِلَّا نِصْفُ الصَّدَاقِ.

(١٤) بَابُ مِيرَاثِ وَلَدِ الْمَلَاعَةِ

(قَالَ مَالِكٌ: إِذَا لَاعَنَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا) أَي قَبْلَ الْبِنَاءِ (فَلَيْسَ لَهَا إِلَّا نِصْفُ الصَّدَاقِ) قَالَ صَاحِبُ الْمَحَلِّ: وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالثَّوْمِينِيِّ، وَاخْتَلَفَ فِيهِ عَنْ أَحْمَدَ، اهـ.

قَالَ النَّاجِي^(١): لَهَا نِصْفُ الصَّدَاقِ، لِأَنَّ الْفَرْقَةَ وَغُتَتْ سَبَبُ الزَّوْجِ عَلَى وَجْهِ لَا يَعْلَمُ بِهِ صَدَقَتُهُ كَالْإِعْسَارِ بِالْمُتَّفَقَةِ، وَحَكَى الشَّيْخُ أَبُو الْقَاسِمِ فِي تَرْجُمَةٍ: أَنَّهُ لَا شَيْءَ لَهَا مِنَ الصَّدَاقِ، وَوَجْهٌ بَنَى أَنَّهُ فَسَخَ قَبْلَ الْبِنَاءِ، اهـ.

قَالَ التَّوْفِيقِيُّ^(٢): لَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِ الزَّوْجَةِ مَدْخُولًا بِهَا، أَوْ غَيْرَ مَدْخُولٍ بِهَا فِي أَنَّهُ يَلَاعِنُهَا، قَالَ ابْنُ الْمُنْكَدَرِ: أَجْمَعَ عَلَى هَذَا كُلِّ مَنْ نَحَفَظَ عَنْهُ عُلَمَاءُ الْأَعْيَارِ، مِنْهُمْ عَطَاءُ وَالْحَسَنُ وَالشَّعْبِيُّ وَالنَّحْمِيُّ وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ وَقَتَادَةُ وَمَالِكٌ وَأَهْلُ الثَّمَدِيَّةِ، وَالتَّوْرِيُّ وَأَهْلُ الْعِرَاقِ وَالشَّافِعِيُّ، فَإِنَّهُ كَانَتْ غَيْرَ مَدْخُولٍ بِهَا فَلَهَا نِصْفُ الصَّدَاقِ؛ لِأَنَّهَا فَرَقَتْهُ، كَذَلِكَ قَالَ الْحَسَنُ وَسَعِيدُ بْنُ جَبْرِ وَقَتَادَةُ وَمَالِكٌ. وَفِيهِ رَوَايَةٌ أُخْرَى: لَا صَدَاقَ لَهَا، لِأَنَّ الْفَرْقَةَ حَصَلَتْ بِلَاعِنَتِهَا جَمِيعًا، اهـ.

(١٤) مِيرَاثِ وَلَدِ الْمَلَاعَةِ

يَعْنِي حَكْمَ مِيرَاثِ هَذَا الْوَلَدِ الَّذِي لَاعَنَ فِيهِ أَبُوهُ وَأُمُّهُ، وَسَيَاتِي هَذِهِ التَّرْجُمَةَ مَكْرُورَةً فِي كِتَابِ الْغَرَائِضِ بِقَوْلِهِ: مِيرَاثُ وَلَدِ الْمَلَاعَةِ وَوَلَدُ الزَّوْنِ، وَكَوَرَدَ فِيهِ الْإِمَامُ هُنَيْسُ الْأَكْبَرِيُّ وَلَمْ يَذْكُرْ غَيْرَهُمَا.

(١) الْمُبْتَدَأُ (٤/١٨٢).

(٢) الْمُبْتَدَأُ (١١/١٢٤).

٣٦/١١٥٦ - حَقَّقْنِي نَحْيِي عَنْ مَالِكَ؛ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ كَانَ يَقُولُ فِي وَلَدِ الْمَلَاحَةِ وَزَوْجَةِ الزُّنَا: إِنَّهُ إِذَا مَاتَ وَرِثَتْهُ أُمُّهُ حَقَّقَهَا فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَإِخْوَتُهُ لِأُمِّهِ حُقُوقُهُمْ، وَبِئَرِ الْبَيْعَةِ مَوَالِي أُمِّهِ، إِنْ كَانَتْ مَوْلَاةً. وَبِئَرِ كَانَتْ غَرِيبَةً وَرِثَتْ حَقَّهَا. وَوَرِثَتْ إِخْوَتُهُ لِأُمِّهِ حُقُوقَهُمْ. وَكَانَ مَا بَقِيَ لِلْمُسْلِمِينَ.

٣٦/١١٥٦ - (مالك أنه بلغه أن عروة بن الزبير، كان يقول في ولد الملاحة) يفتح لعين، كسرهما، وهي التي وجع ثلثان منها ومن زوجها (وولد الزنا) يانجر تحت في (إنه إذا مات) كل واحد منهما (ورثته أمه) بالرفع (حقها) بالنصب بدل من حمير ورثته (في كتاب الله) أي في آية السراة، وهو الطلاق أو السدس في قوله عز اسمه: ﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ زِينَةً يُنْتَهَى إِلَيْهَا الشُّكُوفُ يَتَّبِعُونَ زِينَةً يَدْرُسُ بِهَا كُلُّ لَمْ يَدْرُسْ وَلَدًا وَوَرِثَتِ الْوَلَدَ عَلَى الْوَلَدِ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِلْأُمِّهِ الشُّكُوفُ وَوَرِثَتْ (إخوته لأمه حقوقهم) الساس للواحد وثلث الاثنين فصاعداً، قال تعالى: ﴿وَبِئَرِ كَانَتْ وَكُلُّ يُوْرَتْ حَقَّقَهَا أَوْ أَمْرًا وَكُلُّ أَوْ أَمْرًا فَلِكُلِّ وَجِبِ بَيْنَهُمَا الشُّكُوفُ فَإِنْ كَانُوا أَحْسَنَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شَرِكَا فِي الشُّكُوفِ﴾ (١).

وقلت لأنه لا يطل اسمه من جهة أمه، لأنه لا يحتاج في إلحافه بها إلى عند كراح، فلا يضي عنها بعدن ولا إقرار، الزنا، إخلاء، الأب، نفى عنه نسبه باللعان، ولم يثبت منه في الزنا، لأنه لا يباح له إلا بكاح أو بملك بعين (ويرث البقية) بالنصب أي ما بقي من نصيب الأم والإخوة (موالي أمه) في موضع الرفع فاعل يرث (إن كانت) الأم (مولاة) أي معتقة (وإن كانت غريبة) أي حرة أصلية (ورثت) الأم (حقها) بالنصب (وورثت إخوته لأمه حقوقهم) كما تقدم (وكان ما بقي) بعد نصيب الأم والإخوة (للمسلمين) خير كان أي بحس في بيت مالهم.

(١) سورة النساء الآيات ١١، ١٢.

قَالَ مَالِكٌ: وَتَلَفَسَى عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ بَشَّارٍ مِثْلَ ذَلِكَ. وَعَلَى ذَلِكَ أَهْرَكَتُ أَهْلَ الْعِلْمِ بِلَدُنَا.

(قال مالك: وتلفسى عن سليمان بن بشار مثل ذلك) نلفي سعني عن عروة بن الزبير

(قال مالك: وعنى ذلك أهركتُ رأي أهل العلم ملدنا) التمدية المنورة، قال صاحب المحلى: وهو قول الشافعي، وقال أبو حنيفة: لا لام فرضها، وأبو نفي يرد عليها، وإن كان معها صاحب فرض آخر يرد الغرض عليهم على قدر ما هم وشهدته ما رواه عبد الرزاق عن ابن مسعود: ميراث، وإذا الملائكة كله لأمه، ويشهد له من السرفوع ما رواه أبو نازع عن عائشة بن الأسقع: منحوز المرأة ثلاث مزاريت عتيقها ولقيحها وولدها الذي لا تحت منه، إله.

وقال الموفق^(١): إذا أهرجل إذا لاهن امرأته ونفى ولدها، وفارق الحاكم بينهما انتهى ولدها عنه، والنقطع تعصبه من جهة الخلاع، فلم يرته هو ولا أحد من عصبائه، وفرت أمه ودور الفروض منه فروصهم، وينقطع الفواريت من الزوجين، لا نعلم بين أهل العلم في هذه المسألة خلافاً، وإن سأت أحدهم قبل تمام اللعان ويرثه الآخران في قول الجمهور، وقال الشافعي رحمه الله: إذا اكمل الزوج لعمته دم بنوارثها، وقال مالك: إن مات الزوج بعد لعمته، فإن لا تحت المرأة لم ترث، ولم تلحقه وإن لم تلحق ورثت وتلدت.

واختلف أهل العلم في ميراث تولد السفى باللعان، فروي عن أحمد فيه روايتان: إحداهما: أن عصبته عصبه أمه، تفقه الأئمة وحليل، يردى ذلك عن علي بن عيسى وابن عمر - رضي الله عنهم -، وبه قال الحارثي وابن سيرين وعطاء والشعبي والبخمي والثوري، إلا أن حنبلًا - رضي الله عنه - يجمع ما

(١) المعنى (١١٤/٥) - (١١٥).

السهم من ذوي الأرحام أحق سهم لا سهم له. وقدم الرد على غيره، والرواية الثانية عن أحمد. أن أمه عصية، فإن لم يكن معصيتها عصيته، نقله أبو الحارث، وهذا قول ابن مسعود، وروي نحوه عن علي ومكحول والشمسي.

لما روي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ جعل ميراث ابن السلافة لأمه. ولو رثتها من بعدهاء ورواه أيضاً مكحول عن النبي ﷺ مرسلاً. وروي والمثله بن الأسقع عن النبي ﷺ ثَمُوزُ البراءة، الحديث. رواه أبو داود^(١)، ولأنها كانت مدم أبيه وأمّه هي تنسأه إليهما، فقامت مقامهما هي حبرة الميراث، ولأن عصيات الأم أذكرا بها، فلم يرثوا منها كأقارب الأب

نحو

وكان زيد بن ثابت يؤثّر عن ابن السلافة كما يؤثّر عن غير ابن السلافة، ولا يجعلها عصية أبها ولا عصيتها عصيته. فإن كانت أمه مولاة لقوم جعل النامي من ميراثها لمولاها، وإن لم تكن مولاة جعله لبيت المال، وعن ابن عباس نحوه، وبه قال سعيد بن المسيب وغيره. وسليمان بن يسار وعمر بن عبد العزيز والزهري وربيعة وأبو الزناد ومالك وأهل المدينة والشافعي وأبو حنيفة وصاحباه وأهل البصرة، إلا أن ثَمُوزَ حبيبة وأهل البصرة جعلوا الرد وذوي الأرحام أحق من بيت المال.

فإذا خلف ابن السلافة أمًا وخالًا، فلامه الثلث بلا خلاف، والباقي لخال. لأنه عصية أمه. وعلى الرواية الثانية هو لها كله، وهذا قول علي وابن مسعود وأبي حنيفة وموافقيه. إلا أن ابن مسعود يعطيها إياه لكونها عصية. والباقيون بالرد. وعند زيد الأثري لبيت المال، فإن لم يترك أمه السلافة ذًا سهم فامتنان لعصية أمه في قول الجماعة، وقال أبو حنيفة وأصحابه. هو بين ذوي الأرحام.

(١) ابن أبي داود (٢١، ١١٢، ١١٣)

(١٥) باب طلاق البكر

ثم قال^(١) في آخر البحث: والحكم في ميراث ولد الزنا في جميع ما ذكرناه، كالحكم في ولد الملاعة على ما ذكرنا من الاختلاف والأقوال، إلا أن الحسن بن صالح قال: عصبة ولد الزنا سائر المسلمين، لأن أمه ليست فراشاً، بخلاف ولد الملاعة، والجمهور على التسوية بينهما لانقطاع نسب كل واحد منهما من أبه، إلا أن ولد الملاعة يلحق الملاءن إذا استلحقه، وولد الزنا لا يلحق الزاني في قول الجمهور.

وقال الحسن وابن سيرين: يلحق الواطن إذا أقيم عليه الحد وبيرته، وقال إبراهيم: يلحقه إذا حُلِدَ الحد أو ملك الموطوءة، وقال إسحاق: يلحقه. وذكر عن عروة وسليمان بن يسار نحوه، وروى علي بن عاصم عن أبي حنيفة أنه قال: لا أرى بأساً إذا زنى الرجل بالمرأة، فحلفت منه أن يتزوجها مع حملها، والولد ولد له، اهـ.

وقال الشيخ في المبطل^(٢): يقل من البحر عن الفخيرة: ثم إذا قطع النسب عن الأب، وألحق الولد بالأم يعني النسب في حق سائر الأحكام من الشهادة والزكاة وعلم القصاص على الأب بقتله ونحو ذلك من الأحكام، إلا أنه لا يجري التوارث بينهما، ولا نفقة على الأب؛ لأن لفي بالمعان ثبت شرعاً، بخلاف الأصل بناء على ظنه ورعده، مع كونه مولوداً على فراشه، وقد قال ابنه^(٣): الولد للمراش، فلا يظهر في حق سائر الأحكام، اهـ.

(١٥) طلاق البكر

أي بيان طلاق الغير المتدخل بها، سواء كانت بكرًا أو شيئاً، إلا أن الغالب فيها أن تكون بكرًا، فترجم بها، قال الموفق^(٤): أجبع أهل العلم على

(١) مظنة: المحيي (١٢٤/٩).

(٢) مبطل المجهود (٤٠٢/١١).

(٣) الذهبي (١٠١/٥٤٧).

١١٥٧/٣٧ - حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ

أَبِي عُبَيْدٍ الْمَدْحُولِ بِهَا تَبَيَّنَ بَطْلَانُ وَاحِدَةٍ، وَلَا يَسْتَحِقُّ مَطْلَقُهَا رَجْعَتَهَا، لِأَنَّ الرَّجْعَةَ إِنَّمَا تَكُونُ فِي الْعِدَّةِ، وَلَا عِدَّةَ قَبْلَ الدَّخُولِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: **فَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مِن قَبْلِ الدَّخُولِ أَفَّا تَكْتُمُونَ مَا لَكُم مِّنْهُنَّ حَتَّىٰ تَبْلُغُوا أَجَلَ حَيْضَتِهِنَّ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْمَغْلُوبِ**، وَهِيَ كَالْمَدْحُولِ بِهَا بَعْدَ الْعِدَّةِ لَا رَجْعَةَ عَلَيْهَا، وَإِنْ رَجَعَ مَطْلَقُهَا فِيهَا فَهُوَ مُخَاطَبٌ مِنَ الْخَطَابِ، يَتَزَوَّجُهَا بِرِضَايَا مُنْكَاحٍ حَدِيدٍ، وَتَرْجِعُ إِلَيْهِ بِطَلْقَيْنِ، وَإِنْ طَلَّقَهَا اثْنَيْنِ تَرْجِعُ بِطَلْقَةٍ بَغِيرِ خِلَافِ بَيْنِ أَهْلِ الْعِلْمِ.

وَإِنْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا بِلَعَطٍ وَاحِدٍ حَرَمَتْ عَلَيْهِ حَتَّى تَنْكَحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ الشَّافِعِيِّ وَالْأَمَّةِ بَعْدَهُمْ، وَكَانَ عَطَاءُ وَطَارُوسُ وَسَعِيدُ بْنُ جَبْرِ وَأَبُو الشَّعْثَاءِ وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ يَقُولُونَ: مِنْ طَلْقِ الْبِكْرِ ثَلَاثًا، فَهِيَ وَاحِدَةٌ، وَإِلَّا فَادَّعَى الْمَدْحُولُ بِهَا: أَمْتُ طَالِقٍ وَطَالِقٍ وَطَالِقٍ ثَلَاثَ لَعَطَاتٍ، وَهُوَ مِثْلُ قَوْلِهِ: أَمْتُ طَالِقٍ ثَلَاثًا، وَبِهَذَا قَالَ مَالِكٌ وَالْأَوْرَاعِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ وَرَبِيعَةُ وَابْنُ أَبِي لَيْسَى، وَنَحْوَهُ عَنِ الشَّافِعِيِّ فِي التَّنْذِيمِ مَا بَدَّلَ عَلَيْهِ، وَقَالَ الشَّوَيْبِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ وَأَبُو ثَوْرٍ: لَا يَبْعُ إِلَّا وَاحِدَةً؛ لِأَنَّهُ أَوْعَى الْأَوَّلَى حِلَّ الثَّانِيَةِ، فَلَمْ يَبْعُ عَلَيْهَا شَيْءَ آخَرَ، كَمَا لَوْ دَفَعَهَا.

وَلَنَا: أَنَّ الْوَارِثَ يَنْتَضِي الْجَمْعُ، وَلَا تَرْتِيبَ فِيهَا، فَيَكُونُ مُوجِعًا لِلثَّلَاثِ جَمِيعًا، قَبْلَ أَنْ يَبْعَهَا عَلَيْهَا كَقَوْلِهِ: أَمْتُ طَالِقٍ ثَلَاثًا، فَيَفَارِقُ مَا إِذَا فَرَّقَهَا، فَهِيَ لَا تَبْعُ جَمِيعًا، وَكَذَلِكَ إِذَا عَطَتْ بِمِغْشَاهَا عَلَى بَعْضِ بَحْرِ يَنْتَضِي التَّرْتِيبُ، فَهِيَ الْأَوَّلَى تَبْعُ قَبْلَ الثَّانِيَةِ بِمِغْشَاهَا، وَهِيَ وَحْدَى اسْمُهَا مَدْحُولٌ بِإِبْرَاهِيمَ الشَّافِعِيِّ مِثْلَ الْحَفِيَّةِ قَالَ: وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

١١٥٧/٣٧ - (مَالِكٌ عَنْ) مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ (بْنِ شِهَابٍ) الرَّهَوِيِّ (عَنْ

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ الْكُتَيْبِ، أَنَّهُ قَالَ: طَلَّقَ رَجُلٌ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا، ثُمَّ بَدَأَ لَهَا أَنْ يَنْكِحَهَا، فَجَاءَ بِشُعْطِي، فَذَهَبَتْ مَعَهُ أَسْأَلَ لَهَا، فَسَأَلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ وَأَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَا: لَا تَرَى أَنَّ نِكَاحَهَا حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَكَ قَالَ: فَإِنَّمَا طَلَّقَهَا إِذَا مَا وَاجِدَهُ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: بَلَّغْتُ أُرْسَلَتْ مِنْ يَدِكَ مَا كَانَ لَكَ مِنْ فَضْلٍ.

محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، قرشي العسري (عن محمد بن إسماعيل بن الكبير) بسم لمودة وفتح الكاف، ثبتي العدني، ثقة من الشافعية، أي المطيعة الواسطة من التابعين، وروى عن ذكره في الصحابة، كذا في «التقريب»^(١) وأنه قال: طلق رجل امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها، أو قال النساء بها (ثم بدأ له) أي ظهر له (أن ينكحها، فجاء) (بشعطي) (بشعطي، فذهبت) بصيغة المتكلم (سأله) (سأله) عرا الزرقاني^(٢) لفظ الله إلى روايه وهو موجود في جميع النسخ بأبدينا.

(فَسَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ وَأَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَا: لَا تَرَى أَنَّ نِكَاحَهَا) بصيغة المتكلم (حتى تنكح) بصيغة المؤنث العتق (زوجاً غيرك) لأن المطيعة ثلاثاً لا ترجع إلى الأول حتى تذهب عسلة وأخر (قال) المطلق: (فإنما كان طلاقاً لئلا واحدة) بالرفع، فكذا في جميع النسخ المصرية، وفي الهندية: (فإنما كان طلاقاً واحدة، وهكذا لفظ محمد.

قال البجلي^(٣): يحصل أن يريد بقتل إنما أوقعها في دعة واحدة، وهو أن يقول لها: أنت طالق ثلاثاً، فيجمع ذلك في لفظ واحد (فقال ابن عباس: إليك أرسلت من يدك ما كان لك من فضل) أي زيادة سني (واحدة) بإشاعتك

(١) «تقريب الهندية» (١/١٨٦).

(٢) «شرح الزرقاني» (١/١٩٣).

(٣) «الحنفي» (١/١٨٣).

٣٨/١١٥٨ - وحدثني عن مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ
 ثَكْرَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَجِّ، عَنْ الثَّعْمَانِ بْنِ أَبِي عِيَّاشٍ الْأَنْصَارِيِّ،
 عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، أَنَّهُ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ بِثَدَّانٍ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ
 الْعَاصِ، عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا، قَبْلَ أَنْ يَمْسُهَا. قَالَ عَطَاءٌ:
 فَقُلْتُ إِنَّمَا طَلَّاقُ ثَكْرٍ وَاجِدَةٌ.....

الثلاث، فلو اكتفيت على الواحدة يبقى لك انفصل فخير، تستمع بها متى
 شئت.

قال محمد^(١) بعد أثر الباب: وبهذا تأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة
 من فقهاهما؛ لأنه طلق ثلاثاً جميعاً، فوفق عليها جميعاً معاً، ولو فرقهن وقت
 الأولى خاصة؛ لأنها بانث بها قبل أن يتكلم بالثانية، ولا عدة عليها فتقع عليها
 الثانية والثالثة ما دامت في العدة.

٢٨/١١٥٨ - (مالك عن يحيى بن سعيد) الأنصاري (عن بكير) بضم
 الموحدة وفتح لكاف (ابن عبد الله بن الأشج) الدمشقي المصري (عن الثعمان بن
 أبي عياش) بفتح ثاء ومعجمة الزعفراني (الأنصاري) أبو سلمة المدني، كان شيخاً
 كبيراً من أفضل أبناء أصحاب رسول الله ﷺ، من رواة السنة إلا أبا داود (عن
 عطاء بن يسار) الهلالي المدني (أنه قال: جاء رجل يسأل عبد الله بن عمرو بن
 العاص) الصحابي ابن الصحابي (عن رجل طلق امرأته ثلاثاً قبل أن يمسه؟) أي
 يمسه؟ (قال عطاء: فقلت) نعمه ثمحل في الفتوى، وقد سأل لسائل ابن عمرو؛
 لأنه كان رآه في ذلك مستظلاً مخالفاً للجمهور، كما عرفت من مذهبه.

(إنما طلاق البكر واحدة) قال البابي^(٢): يستعمل اسمه وجهير؛ إما أن

(١) انظر: درمأ محمد مع تصحيح المسيد، ٢/٢٤٢ (٥٤٢)

(٢) المنظر، ٢/٨٣ (٨٣)

فقال لي عبد الله بن عمرو بن العاص: إنما أتيت لأصالح. (الواحدة
لبيها. والثلاثة تحرمتها حتى سكت زوجها غيرها).

١١٥٩/٣٩ - **وهشبي عن مالك**. عن يحيى بن سعيد. عن

بكر بن عبد الله بن الأشج: أنه أخبر عن معاوية بن أبي عبيان
الأنصاري: أنه كان جالسا مع عبد الله بن الزبير.

يريد أن لا يجوز له أن يطلق إلا واحدة. ثم أنه لا يبرح أن يطلقها إلا طلقة
واحدة. ولا يحمل على نفي نكاحه. لأن ذلك حكم المدخول به أيضا مع أن
جواب عبد الله بن عمرو يمنع ذلك. فلم ير إلا أن يريد أنه لا تلحقها إلا
طلقة واحدة. وإن أوقع الزوج غيرها أكثر من ذلك. فهو المصوم من قول
عطاء. أي بقي مدب عطاء في ذلك معروف. كما تقدم.

(فقال لي عبد الله بن عمرو بن العاص: إنما أتيت لأصالح. فتشدد انصاف
الجمعة. يعني: يست وطبعت الفتنة. إنما وطبعت أن تقصر على الناس
وامتناعه. دون أن يفيهم (الواحدة بينها) أي تجعلها نكاحا. كما هو مدب علماء
الأنصار. وقد تقدم (الثلاث تحرمتها) يعني بقول عديب. فلا يجوز لها أن
ترجع إليه (حتى تنكح زوجها غيره) وذلك في حديثه.

١١٥٩/٣٩ - (مالك عن يحيى بن سعيد) الأنصاري (عن بكر بن

عبد الله بن الأشج: أنه أخبر عن معاوية بن أبي عبيان) نسخة مصححة. ترد في
(الأنصاري) المسمى آخر حديث أبو داود في مسنده. والعجب أنه لم يذكره
الحافظ في التلخيص ولا "عديب" ولا "المحبين" ولا البيهقي في إكمال
السرطاني. وذكره أحمد بن محمد الشيباني في "نزهة" غير الطبقات من بعد. وهو حال
جامع لأصول.

(أنه كان جالسا مع عبد الله بن الزبير) الصحابي ابن الصحابي - رضي الله

ثُمَّ أَمَّا وَأَخْبِرْنَا فَهَبَ فَسَأَلَهُمَا. فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ لِأُمِّ هُرَيْرَةَ: أَتَجِبُ
بِأُمِّ هُرَيْرَةَ، فَقَدْ جَاءَتْكَ مُعْصَلَةٌ. فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: لَوَاجِدَةٌ نُسَيْبُهَا،
وَالثَّلَاثُ لِحَرَمِهَا حَتَّى تَنْكِحَ رَوْحًا غَيْرَهُ. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: مِثْلُ
ذَلِكَ.

وَيَكُونُ الْإِلَامُ مُخَفَّفًا فَسَأَلَهُمَا، وَهُوَ تَكْلُفٌ فِي نَسْخَةِ (لَمْ يَكُنْ) بِصِيغَةِ الْأَمْرِ
(فَأَخْبِرْنَا) بِجَوَابِهَا لِنَعْلَمَ نَحْنُ أَيْضًا بِجَوَابِ الْمَسْأَلَةِ.

(فَهَبَ) مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ (فَسَأَلَهُمَا) عَنْ ذَلِكَ (فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ لِأُمِّ هُرَيْرَةَ:
أَتَجِبُ يَا أُمُّ هُرَيْرَةَ، فَقَدْ جَاءَتْكَ مُعْصَلَةٌ) كَسَرَ الْعَجْزِيَّةُ أَيْ شَدِيدَتُهُ، قَالَ صَاحِبُ
الْمِخْتَارِ الصَّحَاحُ: كَلِمَةُ لِحَمِّهِ مَحْتَمِلَةٌ مَحْتَمِلَةٌ لِي عَصَةٍ، فَهِيَ مُعْصَلَةٌ،
وَدَاءُ شُعْطَانٍ، وَأَمْرٌ عَصَاكَ، أَيْ شَدِيدَ أَعْيَا الْأَطْيَاءِ، وَأَعْيَلْنِي فَلَانُ: عَصَايَ
أَمْرَهُ، وَفَدَّ أَعْيَلْتُ الْأَمْرَ: اشْتَدَّ وَاسْتَعْلَى، وَأَمْرٌ مُعْصَلٌ لَا يَهْتَدِي وَجْهَهُ،
وَالْمُعْصَلَاتُ: الشَّدَائِدُ، وَقَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ هَذَا إِشْبَارٌ عَنْ حِفَاءِ الْمَسْأَلَةِ عَلَيْهِ،
وَتَعْدُّهُ الْوَصُولُ إِلَى وَجْهِ الْقَضَايَا فِيهِ.

(فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: الْوَاسِدَةُ نُسَيْبُهَا) حَتَّى إِنْ خَلَقَهَا وَاحِدَةٌ نَصَرَ بَاتَّةً (وَالثَّلَاثَةُ
لِحَرَمِهَا) بِعَنْ إِنْ خَلَقَهَا ثَلَاثَةٌ نَصَرَ مُحَرَّمَهُ عَلَيْهِ، دَلَالَةٌ تَرْجِعُ إِلَيْهِ (حَتَّى تَنْكِحَ
رَوْحًا غَيْرَهُ) وَتَدْرُقَ عَصِيَّتَهُ (وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: مِثْلُ ذَلِكَ) أَيْ (فَقَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ أَمَّا
هُرَيْرَةُ فِيهِ).

قَالَ السَّجِيُّ^(١): وَقَدْ رَوَى طَبْرُوسٌ وَعَطَاءٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ:
هِيَ وَاحِدَةٌ، فَلَمَّا كَانَ يَقُولُ بِذَلِكَ حَتَّى سَمِعَ مِنْ قَوْلِ أُمِّ هُرَيْرَةَ مَا يُبَيِّنُ لَهُ
الْقَضَايَا فِيهِ، فَرَجَعَ إِلَى الْقَوْلِ بِهِ، وَقَدْ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ ثَوْمَانَ
أَنَّ السَّائِلَ هُنَا الْمَسْأَلَةُ كَانَ رَجُلًا مِنْ مَرْبُوعَةٍ، وَأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ لِأُمِّ هُرَيْرَةَ
لَمَّا أَتَتْ بِمَا تَقْدِمُ مِنْ قَوْلِهِ: رَزَقْتُهَا يَا أُمُّ هُرَيْرَةَ، أَوْ مَوَّزْتُهَا أَوْ كَلِمَةً نَسَبَهَا،

(١) المستدرک، (٤/٨٤)، والاستدکار، (١٧٦/٢٥٧)

قال مالك: وعلى ذلك، لأمر عتقها، والشيء إذا منكفئ
الرجل فلم يدخل بها، إنها تجري مجرى البكر، الواحدة بينهما،
والثلاث تحريمها حتى تنكح زوجاً غيره.

(١٦) باب طلاق المويض

يعني أنه أصاب به، وهذا الأمر أيضاً يؤيد ما رواه الجمهور عن ابن عمر
أن الثلاثة محرمة، كما تقدم في طلاق النكاح.

(قال مالك: وعلى ذلك، الأمر) المخرج (محمداً) بالمدسة البسورة، وتقدم
قول الشافعي أقوال الفقهاء في ذلك.

(قال مالك: والشيء إذا منكفئ الرجل، فلم يدخل بها) وضمتها قبل البناء
بها (إنها تجري مجرى البكر) ففسر قوله: تجري مجرى البكر بقوله (الواحدة
بينهما، والثلاث تحريمها) فلا تجوز للأول (حتى تنكح زوجاً غيره) إذا لا فرق
بينهما، والمدار على الطلاق قبل الدخول.

قال الباجي: قوله: الشيء كالسكر في ذلك واضح، لأن الحكم لا يتعلق
بمكانها، وإنما يتعلق بمانها غير مدخول بها، أمر.

وتقدم في أول كتاب الإجماع على أن غير المدخول بها ليس الواحدة.
وله يفرق في ذلك في البكر والشيء، وقد أخرج البيهقي هذه الآثار وغيرها في
مناها.

(١٦) طلاق المويض

حكى صاحب التعليل المسحوق^(١) عن ابن عباس (رضي الله عنه) أنه نكح عترة مذهباً
للعصاة، منها، أنه لا يقع طلاقه، حكاه ابن حزم عن عثمان، ومذهب الأئمة

الأربعة عنى ما حكاه هو وصاحب «المحلى» أربعة أقوال؛ الأول: أنها ترثه ما لم تتزوج زوجاً غيره، وإن انقضت عدتها، وهو قول ابن أبي ليلى وأحمد وإسحاق.

والثاني: أنها ترثه وإن تزوجت بغيره أزواج، وهو مدعي مالک والثلث في رواية.

الثالث: لا ترثه أصلاً لا قبل الدخول ولا بعده، وهو قول الظاهرية وأبي ثور والحنيفة للشافعي، وفي تقديم عدته الزوج فارق، وفي الميراث ثلاثة أقوال: الأول: مثل قولنا، والثاني: مثل قول أحمد، والثالث: مثل قول مالك.

والرابع من مناهب الأئمة: أنها ترثه ما دامت هي العدة، وهو قول عمر وابنه وابن مسعود وأبي بن كعب وعائشة، وبه قال الشافعية والتخمي وابن سيرين وعمرو والشعبي وشريح وربيعة بن عبد الرحمن وطاووس والأوزاعي وابن شبرمة والثلث والثوري وحمام بن أبي سليمان وأصحابنا.

قال محمد في «موطئه»: يرثه ما دُثر في العدة، فإذا انقضت العدة قيل أن يموت فلا ميراث لهن، وكذلك ذكر هشيم يسنله عن شريح أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - كتب إليه في رجل طلق امرأته ثلاثاً وهو مريض، أن يرثها ما دامت هي عدتها، فإذا انقضت العدة فلا ميراث لها، وهو قول أبي حنيفة والعمامة في قضائنا، اهـ.

قال صاحب «المحلى»: وهو الذي رواه ابن أبي شيبة وغيره عن عمر وعائشة وابن مسعود وإبراهيم وشريح، وقال ابن الهيثم^(١): قول المالكية: كان قضاء عثمان بعد العدة مدارى بقول الجمهور. إنه كان فيها، اهـ.

(١) «فتح تعبير» (٢/٤٧).

٤٠/١١٦٠ - حدثني يحيى عن مالك، عن ابن شهاب، عن طلحة بن عبد الله بن عوف، قال، وكان أعلمهم بذلك. وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، أن عبد الرحمن بن عوف ...

قال الموفق^(١) إذا ضلَّ الرجل امرأته طلاقاً بملك، رجعتها في عدتها لم يسقط التوارث بينهما ما دامت في العدة، سواء كان في المرض أو الصحة بغير خلاف تعلمه؛ لأنَّ الرجعية زوجة يلحقها طلاقه وظهاره، ويسلك إسكانها بالرجعة بغير رضاها ولا ولي ولا شهود ولا صداق، وإن طلقها في الصحة طلاقاً يائساً أو رجعيّاً فبانت بانتقضاء عدتها، لم يتوارث إجمالاً.

وإن كان الطلاق في المرض المخوف، ثم مات من مرضه ذلك في عدتها ورثته، ولم يرثها إن مات. يُروى ذلك عن عمر وعثمان - رضي الله عنهما - وبه قال عمرو وأحمد والنخعي والثوري وأبو حنيفة في أهل العراق، ومالك في أهل المدينة، وهو قول الشافعي القاسم، وروى عن عتبة بن عبد الله بن الزبير: لا تراث ميتة، (يُروى ذلك عن علي وعبد الرحمن بن عوف - رضي الله عنهما - وهو قول الشافعي أبجد، والمشهور عن أحمد أنها تركة في العدة وبمدها ما لم تنزوج، ويُروى عنه ما يدل على أنها لا تراث بعد العدة، اهـ).

٤٠/١١٦٠ - (مالك عن ابن شهاب) الزهري (عن طلحة بن عبد الله بن عوف) الزهري النمذني القاضي ابن أبي عبد الرحمن بن عوف بن طلحة النسي. ثقة، مكثر، ضيق، مات سنة ٩٧ وهو ابن ٧٢ سنة عن رواية البخاري والأربعة (قال الزهري) وكان طلحة أعلمهم بذلك، انظر الآتي من طلاق بن عوف وتورث عثمان. ولعله قال ذلك؛ لأنَّ الرواة مختلفة في هذه القصة من أن تورث عثمان - رضي الله عنه - كان في العدة أو بعدها (وهو أبي سلمة) عطف على طلحة (ابن عبد الرحمن بن عوف) أنهما قالَا: (أن عبد الرحمن بن عوف) أحد العشرة المشرة.

ظَلَّقَ امْرَأَتَهُ الثَّلَاةَ وَهُوَ مَرِيضٌ. فَوَزَّيْتُهَا

(طلق امرأته) اسمها تماضر بنت الأصم الخجائية، قال الروي في «تهذيب اللغات»^(١) هي صم الراء وكسر الراء المعجمة آخرها واء ميسلة، وأبوه الأصم مفتاح الجمرة وسكون الراء المعجلة وبعدها موحدة ومترحة ثم غلبت محضة.

قال الحافظ في «الإصابة»^(٢) تماضر بنت الأصم من عمرو بن شعيب، وقيل: هي تماضر بنت زيات بن الأصم، وذكر ابن سعد بسنده أن النبي ﷺ بعث عبد الرحمن بن عوف إلى بني كلب، فقال: إن استجابوا لك، فزوج ابنة منهم أو سيدهم، فلما قدم عبد الرحمن دعاهم إلى الإسلام، فاستجابوا وأقام من أقم منهم على إعطاء الخديعة، فزوج تماضر بنت الأصم من عمرو ملكهم، ثم قدم لها ابنته، وهي أم أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، قال محمد بن عمر يعني الواقدي: هي أود كلبية نكحها ذريح، ولم تلد لعبد الرحمن غير أبي سلمة، قال الواقدي: ثم تزوجها الزبير بن العوام بعد من عوف، فلم تلبث عنده إلا يسيراً حتى طلقها، وروي أنه كان في تماضر منه حلق.

(الثلاثة) أي ثلاث نكاحات. قال المصنف^(٣) يريد أن طلاقه إياها كان البتة، بحيث أنه إذا روى واحدة ذلك، ويعتبر أنه طلقها بوحدة هي ثمر ثلاث مصيقات، فكانت تلك الخطيئة ثلثة لأنها بها ليس حنة، أي قلت: الثاني من المصنفين ههنا، لما في «تهذيب النووي» «والإصابة» من غير طريق أنه كان طلقها في مرضه نكاحاً، وكنت آخر طلاقه.

(وهو مريض) مسات في مرضه ذلك (فوزَّيْتُهَا) تشديد الراء المعجمة

(١) (٢/٢٢٢)

(٢) (٨/٢٢٢)

(٣) (١/٨٢)

عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانٍ يَمَنُ، نَعَدَ الْفُقَهَاءُ حَدِيثَهَا.

١١٦٦١/١ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَضْلِ،
عَنِ الْأَعْرَجِ: أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانٍ وَذَاتُ نِسَاءٍ ابْنُ مُكَيْمٍ.....

(عثمان بن عفان منه) أي من ابن عوف (بعد انقضاء عدتها) كان المذوي في
«تهذيب المعاني» (١) مكانه جاء في رواية مالك، وجاء في رواية الشافعي عن
غير مالك أن عبد الرحمن مات وهي في العدة، فزوجها عثمان وذكر الزواجر
من الأثير في «شرح مسند الشافعي» (٢).

وتقدم عن ابن الصمام أنه قول الجمهور، وأخرج الأثير في «المسند»
لرواية ابنه، وحكى عن الشافعي أنه قال: حدثت ابن الزبير مصلياً، وهو
يفرك. وروى عثمان في نسخة، وحدث ابن شهاب بسطوح.

وهي «الحواشي لسنن» عن الاستدكار (٣) تختلف عن عثمان بن واثق
زوجه عبد الرحمن في العدة أو بعدها؟ وأصح الروايات أنه زوجها بعد انقضاء
العدة، (٤).

وهي «المعاني» (٥) قال ابن عوف والماوردي: فموسحت من ربع الثمن على
تأمين ألف، قيل: دبره، وقيل: ذراعه. (٦)

١١٦٦١/٢ - (مالك عن عبد الله بن الفضل) بن العباس بن ربيعة الميماسي
(عن الأعرج) عبد الرحمن بن عوف (أن عثمان بن عفان) - رضى الله عنه -
(ووثق) (شديد الثراء) (نسأه ابن مكمل) روى الشيخ النجاشي (عن مكمل) وهو
وهم، وهم نظم الديم ويكون النكاح يكرر نسيم الثانية على ما ضبطه النووي
والإمامي في «مغرمها»، وفي «المعاني» (٧) أنه انفاخل من الإفعال أم تمهبل - (٨)
قال الساجي: يريد - والله أعلم - عبد الرحمن بن عبد الرحمن بن مكمل العامري

(١) ١٣٣٤/٢: ١٣٣٤.

(٢) ١٣٣٤/٢: ١٣٣٤.

منه . وكان طلقها وقهر فريضة .

الأعمش ، عن ثكن عامة أهل الشام عن أبي أنس أنه سمع عبد الله بن مكيال بن عوف بن عبد الحارث ، وذكر الطوري وعشرو بن شد ، عن الصحابة ، واستلحق من تنحريه . وقال : أكره ما يأتي في الروايات من مكمل غير مسمى .

قال الحافظ . ومساء بعضهم عبد الرحمن ، وهو وهب ، وإسحاق عبد الرحمن . وذكره الحافظ في «الإصابة»^(١) من القسم الأول . هذا . عبد الله بن مكيال بن عوف بن عبد الحارث بن زهرة بن كلاب . وذكره ابن خزيمة في الصحيح وقال : إنه أشد أهل المدينة صدقاً . وأما ابن أبي في أنها عثمان بعد أن حلق شحمه ، وذكر الأثير في الحديث : أكره من مكمل أصلاً . وذكر ابن خزيمة ، وأنه عازى إلى حلاقة عبد الصلث ، وهو . وسواء كان ذلك . كما روى عبد الواقف^(٢) ، وقهر النخعي في رواية فضاء عثمان - روى ابن عنه - في أم حاكم بنت فارط مريضة من عبد الله بن مكمل (منه) أبي من ابن مكمل (لو كان طلقها وهو مريض) ثم مكث بعد طلاقه مستحباً ، فوريث عثمان بعد اغتصاب العدة ، كما روى أيضاً عبد الرزاق ، فإنه الرواية في

وقال النخعي^(٣) : لا يعلم من هذا الحديث من يؤلف بعد انقضاء عدتها أو قبل ذلك ، وإن كان قد روى عبد الرحمن بن هرم عن أبي سلمة بن الأكوع . إجماعاً جويلاً . عند فاطمة ، وأنه طلق اثنين عيين هو ، فلاح أصدهم ، ثم مكث بعد طلاقه يومين . وأنها ورثته وإن كان مهر من لم يدخل بها . فضاء روى مروي . أو من أفضت عدتها ونزوت بعد اغتصاب عدتها ، وذلك كله سواء . عند مائت ثلثة غير كل حال . خلافاً لأبي حنيفة في ذلك : لا ثبت الشطبة في النكاح ولا بعد العدة .

(١) (٢٠٦/١٢٢)

(٢) (١٣٠٧/١٢٢)

(٣) (١٢١/١٢٢)

١١٦٢/٤٢ - وحدثني عن مالك أنه سمع زبيدة بن

أبي عبد الرحمن يقول: بلغني أن امرأة عبد الرحمن بن عوف سألته أن يطلقها. فقال: إذا حبست ثم طهرت فأقيني. ثم نحض حتى مرض عبد الرحمن بن عوف. فلما ظهرت آفته، فطلقها ابنة. أو نكحها. لم يكن بقي له عليها من الطلاق غيرها. وعبد الرحمن بن عوف يومئذ مريض. فزوجها عثمان بن عفان مئة، بعد انقضائه عنها.

١١٦٢/٤٢ - (مالك أنه سمع زبيدة بن أبي عبد الرحمن يقول:

بلغني أن امرأة عبد الرحمن بن عوف) وهي تناصر المذكورة قبل ذلك. والمحدث هكذا أخرجه البيهقي في مسنده^(١) برونه ابن بكير عن مالك (صاته أن يطلقها) ثم وقع بينهما شيء من النزاع (فقال: إذا حبست) - فحضانة المؤمنات (ثم طهرت فأقيني) بدان مدمعه والحمد. أي أقمني، وقد ثبت مراعاة سنة الطلاق؛ لأنه لا كان أصابها هي ذلك الطهر، بسنة الطلاق أن تطلق في مهر لم يمس فيه.

(ثم نحض حتى مرض عبد الرحمن بن عوف، فلما ظهرت آفته) أي أعلامته ذلك يقول بعثته إليه (فطلقها ابنة) أي ثلاثاً (أو نكحها) لم يكن بقي له عليها من الطلاق غيرها) شك من الرواية، والذي هو اتصعين من الروايات كما تقدم.

(وعبد الرحمن بن عوف يومئذ مريض) أعاد في مرضه ذلك (فزوجها) تشبيه الزاء (عثمان بن عفان مئة) أي من ابن عوف (بعد انقضائه عنها) وهذا المبلغ أخرجه نحوه ابن سعد عن يزيد بن هرون عن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن جده قال: كان في تناصر سوء خلق، وكانت علي تطالبه، فله مرض

(١) (السنن الكبرى) ١١/٥٣٢٣.

٤٣/١٦٦٣ - وَحَقَّقَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَحْيِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بِحْيٍ بْنِ حَبَّانٍ، قَالَ: كُنْتُ بَعْدَ جَدِّي خِزَّانَ أَمْرَائِينَ هَاشِمِيَّةٍ وَأَنْصَارِيَّةٍ.....

عبد الرحمن بن حريش، «بينها شي»، فقال لها: والله لئن سألتني الله فقل لأخلفت، فقلت: والله لأخانتك، فقال: أما لا خالعتيني إذا مضت وظهرت، فلما مضت وظهرت أوسلت إليه نفسي، قال: خير رسولاً، فمضت أعمى، فقال: أين تذهب؟ قال: أريدني لما مضى إلى عبد الرحمن أعاده الله، فمضت ثم ظهرت، قال: أرحم إليهما، قال لها: لا تغفل، فوالله ما كان يبرأ منكما، قال: والله لا أرى فاسي، قال: فأعلمه فظنهما، كذا في «أخبارنا»^(١)

٤٣/١٦٦٣ - (مالك عن يحيى بن سعيد)، الأنصاري (عن محمد بن يحيى بن حبان) صححه الشيخ الهادي والمصنف، «الأنصاري»، قال النووي في «مناها»^(٢)، هو يندرج الحياء بلا خلاف بين أهل العلم من أهل الحديث والشيخ والأسماء، وأنت من تصحيفه ليكسر حاءه، وهذا غلط بلا شك، قال: كنت عند جدِّي حبان بن عتبة بن عمرو بن صفية الأنصاري الخزرجي المصعباني الذي قال له النبي ﷺ: إذا بعدت فقل: لا جلاوتك، والجلاد، هي القصة قبل رجعت له أو لأبيه وقده^(٣) والأكثر علمي الأول، مات حبان في خلافة أم المؤمنين (أمرأتين) جدادها (هاشمية) وهي بنت الصعري بنت ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب، كذا في «السلط» و«عمدة» والأخرى (أنصارية) قال النووي في «جلب الأسماء» ثم أنسبها، وقد مضى أنها ربيب الصغرى، وهذا غلط عظيم، هي هاشمية، وهي أنصارية

(١) (٤٣/١٦٦٣)

(٢) «مناها» الأسماء والمصنف، (٤٣/١٦٦٣)

فصلوا الأنصارية وهي ترضع فمروا بها سنة. ثم هلك عنها وثنا
تحضر. فقالت: أنا أرته. لم أحض. فاحتضت إلى عثمان بن
عثمان فقصي لها بالحيث فلاحت الهاشمية عثمان. فقال:

(فطلق الأنصارية وهي) أي الأنصارية (ترضع) إذ ذاك، (مروا بها سنة ثم
هلك) أي مات (زوجها حيان) (ولم تحضر) (لأجل الرضاع) (فقالت: أنا أرته)
لأن لم أحض، فلم يكمل عدتي، لأنها كانت من ذوات "الحريم". ولم فصل
إلى حد الإباحة، فعليه كانت بالأقواء.

قال الباجي^(١) ورويت أن رتفاع حوض المصنعة يكون نسب معروف،
وتغير نسب معروف، فإذا ما كان نسب معروف كترضع والمرض، فإنها
تخرج لرضع، فإنها لا تعد إلا بالأقواء، هناك الوقت أو قصور، وقد أصبح
القاضي أبو محمد في ذلك لا جدح، اهـ.

(فاحتضت) أي الهاشمية والأنصارية، وغير السبع الهاشمية، فاحتضت،
بصيغة التذكير أي التبريد، (أي عثمان بن عفان) - رضي الله عنه - قال الباجي
وعنه عبي (زيد بن ثابت، فقال لهما: ما قربان؟ فقال: بوي أمي فونه؛ لأنها
ليست من القواعد الثلاثي بل من المحيض، ولا من الثلاثي لم تحض، فهي
عنده على حريمها، ما كان لم يسعها إلا الرضاع، فأنزع حيان له، فلما
حاضت حيزت بوي ماله حيان، فورثت منه وتبنت عنه الوفاة. قال القاضي
أبو محمد: فأجسوا على أن الأخير بالرضاع لا يسوغ الاحتداد بهما والحجر
وعنه ذلك بأنها ليست ممن لم تحض، ولا من يثنى من المحيض، اهـ.

(فقصي) عثمان - رضي الله عنه - (لها) أي الأنصارية (بالحيث) أي
بالمشاركة في الميراث مع الهاشمية (أفلاحت الهاشمية عثمان) - رضي الله عنه - (في
لها) إذ طلقته، فكيف اشتراكها في الميراث (فقال) عثمان - رضي الله عنه -:

هَذَا عَمَلُ أَبِي عَمَّتْ. هُوَ أَشَارَ عَلَيْنَا بِهَذَا. يَعْنِي عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ.
 ٤٤/١١٦٤ - وَحْتَشَنِي عَنْ مَائِكَ، أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ شِهَابٍ
 يَقُولُ: إِذَا طَلَّقَ الرَّحْلُ امْرَأَةً ثَلَاثًا وَهُوَ مَرِيضٌ فَمِنْهَا ثَوْتٌ.

(هَذَا عَمَلُ ابْنِ عَمَّتْ) عَمِي - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - (هُوَ أَشَارَ عَلَيْنَا بِهَذَا) أَمَرَكَ -
 (يَعْنِي) شِهَابٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - بِابْنِ عَمِيٍّ (عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ)

قَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: أَرَادَ مُطِيبُ نَفْسِهَا بِأَنَّهُ حَكَمَ بِهَا، وَلَا مَرَّ عَلَيْهِ، ثُمَّ حَكَمَ
 بِهِ لَا بَعْدَ مَضَاهِ الْمُدَّةِ، وَأَنَّ ابْنَ عَمِيٍّ عَمِيٌّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - الَّذِي لَا تَشْكُ
 فِيهِ مِنَ الشَّافَةِ عَلَيْهَا، وَإِذَا دَعَا الْخَبْرَ لَهَا، هُوَ سَمِيٌّ أَيْ بِذَلِكَ

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١) مُعْتَصِلًا، فَقَدْ بَرَزَ بِمُسْنَدِهِ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي
 بَكْرٍ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ يَمَانِيٌّ لَهُ: حَبَانٌ مِنْ سَفَدٍ، طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهُوَ صَحِيحٌ،
 وَهِيَ تَرْصَعُ اسْتِئْثَاءً، فَمَكَثَتْ سَبْعَةَ عَشَرَ شَهْرًا لَا حَبْلَ، وَبَعَثَهَا الرِّجَالُ إِلَى
 تَحْيِصٍ، ثُمَّ مَرِضَ حَبَانٌ بَعْدَ أَنْ طَلَّقَهَا سَبْعَةَ أَشْهُرٍ أَوْ ثَلَاثَةَ قَبِيلٍ لَهُ: أَلِ
 أَمْرُكَ تَرِيدُ أَنْ تَرْتَدَّ؟ فَقَالَ لِأَهْلِهِ: احْمِلُونِي إِلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -
 وَحَدِّثُوهُ بِهِ، فَذَكَرَ لَهُ لَأَنَّهُ امْرَأَتَهُ، وَعَمِدَ عَلِيٌّ مِنْ أَمْرِ ذَلِكَ، وَبَدَأَ تَلَسُّتَ
 فَتَنَ لَهَا عُمَرَاؤُهَا: مَا تَرِيدُ؟ فَقَالَا: نَرَى أَنَّهَا تَرْتَدُّ إِلَى مَاتَةٍ، وَبَرَاءَتِهَا إِلَى مَاتَةٍ،
 فَإِنَّهَا لَيْسَتْ مِنَ الْمَرْأَةِ الثَّلَاثِ فَدَيْسَتْ مِنْ ذَمِّ حَيْضَةٍ، وَلَيْسَتْ مِنَ الْأَنْكَارِ
 الثَّلَاثِ لَمْ يَمَسَّ الْمَحْضُ، ثُمَّ هِيَ عَلَى عِلَّةِ حَيْضَتِهَا مَا كَانَ مِنْ قَلِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ،
 فَرَجَعَ حَبَانٌ إِلَى أَهْلِهِ، فَأَحَدَ بَدَأَ، وَثَلَاثَةَ أَفْعَالٍ الرِّجَالُ حَادِثَ حَيْضَةٍ، ثُمَّ
 حَادِثَ حَيْضَةٍ أُخْرَى، ثُمَّ نَزَمِي حَبَانٌ قُلْتُ أَلَمْ تُحْبِضِ الثَّلَاثَةَ، فَأَعْتَدْتَ عِدَّةَ
 الثَّلَاثِ عِنْدَ رُوحِيهَا، وَوَرَدَتْ

٤٤/١١٦٤ - (مَائِكَ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ شِهَابٍ) ابْنُ هُرَيْرٍ (يَقُولُ) أَيْضًا: (إِذَا طَلَّقَ
 الرَّحْلُ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا وَهُوَ مَرِيضٌ فَلَهَا ثَوْتٌ) قَالَ مَا تَقْدَمُ عَلَى عُمَرَ وَعَلِيٍّ،

(١) سَمِعَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١١٨-٧)

قَالَ مَالِكٌ: وَإِنْ طَلَّقَهَا وَهُوَ مَرِيضٌ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا، فَلَهَا نِصْفُ الصَّدَاقِ وَلَهَا الْمِيرَاثُ، وَلَا عِدَّةٌ عَلَيْهَا. وَإِنْ دَخَلَ بِهَا ثُمَّ طَلَّقَهَا، فَلَهَا الْمَهْرُ كُلُّهُ، وَالْمِيرَاثُ.

(قال مالك: وإن طلقها وهو مريض قبل أن يدخل بها، فلها نصف الصداق) قال الباقي: وبه قال مالك وعليه جماعة الفقهاء ابن شهاب والتخمي وغيرهم، وقال الحسن البصري: لها الصداق كاملاً، والدليل على ما نقوله أن هذه مطلقة قبل البناء بها، فلم يكن لها الصداق كاملاً، كما لو طلق في الصحة (ولها الميراث) وروي نحو ذلك عن عطاء، خلافاً للزهري وهمر بن عبد العزيز (ولا عدة عليها) خلافاً للحسن في قوله: لها الصداق والميراث وعليها العدة.

وقال الموفق^(١): لو طلق امرأته ثلاثاً في مرضه قبل ادخول بها، فقال أبو بكر: فيها أربع روايات: لإحدها: لها الصداق كاملاً والميراث وعليها العدة، واعتارها أبو بكر، وهو قول الحسن وعطاء وأبي حنيفة، لأن الميراث ثبت للدخول بها لقراءته منه، وهذا قار، وإذا ثبت الميراث ثبت وجوب تكميل الصداق، وينبغي أن تكون العدة عدة الوفاة. لأننا جعلناها في حكم من توفي عنها، وهي زوجة.

الثانية: لها الميراث والصداق ولا عدة عليها، وهو قول عطاء.

الثالثة: لها الميراث ونصف الصداق، وعليها العدة، وهذا قول مالك في رواية أبي سعيد عنه.

والرابعة: لا ميراث لها ولا عدة عليها، ولها نصف الصداق، وهو قول جابر بن زيد، والتخمي، وأبي حنيفة، والشافعي، وأكثر أهل العلم، اهـ.

(وإن دخل بها ثم طلقها، فلها المهر كله) لتكمله بالدخول (والميراث) مطلقاً عند الإمام مالك، وفي تفاصيل عند الأئمة كما في أول الباب.

(١) المفتي (١/١٧٢).

الْبِكْرُ وَالْتَّيِّبُ فِي هَذَا عَيْنًا سَوَاءً.

(١٧) بَابُ مَا جَاءَ فِي مَتْنِ الطَّلَاقِ

(قال مالك: البكر والتَّيِّبُ في هذا الحكم حدنا سواء) إذ لا فرق بين البكر والتَّيِّبِ في ذلك.

(١٧) مَا جَاءَ فِي مَتْنِ الطَّلَاقِ

قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَلَا تُنَافِقُوا﴾ الآية، قال صاحب «التمليق المنجد»^(١) المطلقة لا تخلو إما أن تكون مدخونة أو غير مدخونة. وعلى كل تقدير لا يخلو أن يكون المهر مسمى وجبت المتعة عندنا، لقوله تعالى: ﴿لَا يُنَافِقُ عَلَيْكَ إِذْ حَلَفْتَ﴾ الآية، أو تقرضها لها فريضة وتقرضها، وعلم الأمر المرجوح، وبه قال ابن عمر وابن عباس والحسن وعطاء وجابر بن زيد والشمس والنخعي والزهري والثوري والشافعي في رواية وعنه أنه يجب نصف مهر مثل، وقال مالك والثليث وابن أبي ليلى: ليست بواجبة بل مستحبة.

قال الموفق^(٢)، إذا خلقت المتوعدة^(٣) المصح قبل الدخول، فليس لها إلا المتعة، نص عنها أحمد في رواية الجماعة، وهو قول من ذكر، وزاد فيهم إسحاق وأبو عبيد وأصحاب الرأي، وعن أحمد رواية أخرى أن الواجب لها نصف مهر منها، وقال مالك: المتعة مستحبة، لأنه تعالى قال: ﴿حَقًّا عَلَى الْمُتَّحِينَ﴾^(٤) فخصهم بهاء فدل على أنها على حبل الإمان والتفضل، أنه.

(١) (٢٧/٥٥٤).

(٢) النسخ (١٣٩/١٠٠).

(٣) المروحة غير مهر تنسئ فريضة، بكم الزاد وقسمها.

(٤) سورة البقرة الآية ٢٣٦.

وإن كانت المطلقة غير مدخولة والمهر مسمى، فلا متعة لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ حَتَّىٰ تَخْرُجُوا مِنْ بَنَاتِكُمْ بِزَوَّاجِكُمْ مِمَّا بَيْنَ يَدَيْكُمْ ۚ وَمَنْ نَكَحَ أَبَاؤُكُمْ مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِمَّا بَيْنَ يَدَيْكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِي ذَلِكَ ۚ﴾ (١).

قال المؤلف: ومن وجب لها نصف المهر لم تجب لها متعة، سواء كانت من سُمِّي لها صداق أو لم يُسم لها صداق، تكن فُرُض بعد العقد، وبهذا قال أبو حنيفة حين سُمِّي لها، وهو قديم قول الشافعي، وروى عن أحمد: لكل مطلقة متاع، وروى ذلك عن علي بن أبي طالب والحسن وسعيد بن جبير وأبي فلابة والزهري وقنادة والضحك وأبي ثور لظاهر قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ حَتَّىٰ تَخْرُجُوا مِنْ بَنَاتِكُمْ بِزَوَّاجِكُمْ مِمَّا بَيْنَ يَدَيْكُمْ ۚ وَمَنْ نَكَحَ أَبَاؤُكُمْ مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِمَّا بَيْنَ يَدَيْكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِي ذَلِكَ ۚ﴾ (٢).

ولما قوله تعالى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِي ذَلِكَ ۚ﴾ (٣) لم يُشترط أن تكون المطلقة ما لم تُسَوِّهاً أو تُفَرِّقاً، ثم قال: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ حَتَّىٰ تَخْرُجُوا مِنْ بَنَاتِكُمْ بِزَوَّاجِكُمْ مِمَّا بَيْنَ يَدَيْكُمْ ۚ وَمَنْ نَكَحَ أَبَاؤُكُمْ مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِمَّا بَيْنَ يَدَيْكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِي ذَلِكَ ۚ﴾ (٤) الآية، فخص الأولى بالمتعة. والثانية: بتصف المفروض مع نفسه النساء قسمين وإثباته لكل قسم حكماً فبدل ذلك على اختصاص كل قسم بحكمه، اهـ.

وفي صورتين الباقيتين من الصور الأربع تستحب المتعة، وعند الشافعي تجب المتعة لكل مطلقة إلا لعير المدخولة والمهر غير مسمى، وقال مالك: المتعة مستحبة في الجميع كذا في (البينة) وغيرها، اهـ بزيادة من «المعنى».

وفي «المحلى» قال الشافعي في التجديد وأحمد في رواية: تجب لكل مطلقة إلا لعير المدخولة المفروض لها، فهي مُتَّة في حقها، ويُحكى عن علي، وقال أبو حنيفة وأحمد في رواية: يستحب للمدخولة مطلقة، وتجب لعير المدخولة التي لم يُسَمَّ لها، فإذا سُمِّي لها لم تُسَمَّ في حقها، اهـ.

(١) سورة الأحزاب الآية ٤٩.

(٢) سورة البقرة الآية ٢١١.

١١٦٥/٤٥ - **حدثني يحيى عن مالك أنه سأل عن** عبد الرحمن بن عوف **عن امرأة له**، فسق برأيه.

أمر قال المحدث^(١) إن المرأة مدبرة، حال المروج في بشاره وأعباءه، نص عليه أحمد، وهو أحد أصحاب الشافعي، وأما أحد الآخر فكانوا مدبرة حال تزواجه لأن المهر يعتبر حال كدست المرأة لثالثه مضمرة، وسهم من قبل، حرة في لثامه ما يقع عليه الاسم، كما يخبر من الصدوق ذلك، ولم يرد عارضاً، ثم تكلم في الآية، وهذا نص في أنها معتبرة بحال المروج.

ثم خالف الرواية عن أحمد فيها، بحري عنه أنها حرة، هذا إذا كان مرسلاً، وإن كان مقراً بأنها قدوتها بزناً وخملوا وتوا، فهي حرة، وتكون ذلك قال ابن عباس والزهري والشافعي، قال ابن عباس: أفعال السعة نخدم، ثم دون ذلك لثامه، ثم دون ذلك الكسوة، وهو ما ذكرنا في كتابنا، فإن البري والأزاعي وعطاء ومالك وبنو عبد الصمد ورواه، قالوا: حرة، أحمد، والمحدث.

والرواية الشافعية، يرجع من تصحيحه، بنى الحكم، وغير أنه فوير الشافعي، وذكر القاضي في «المحذات» روايه لأنه أنها مضمرة، ما به يوافق نفسه وهو الشافعي، وهذه الرواية شاذة.

وهي مرفوعة، أحمد، أنتم الشافعية ليسها في بينها المرح والمصلحة والحدود، وفي الجاهل^(٢) عن «الشافعية» القادر دلالة أن ابن مروي عن عائشة ومن حماد بن سعيد عن السيب والحسن والشافعي، (أ).

١١٦٥/٤٦ - (مالك أنه بلغه أن عبد الرحمن بن عوف **عن امرأة له**) وهي تدعى الجدة في ابن السكيت (ففتح) إياها (يوسف) أي أنه سرقها، وأخرج

(١) المعجم: ١/١١٣.

(٢) المعجم: ١/١١٣.

٤٦/١١١١ - **وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: لِكُلِّ مَظْلُوقَةٍ مَنَعَةٌ. إِلَّا الَّتِي تُطْلَقُ، وَتُؤْخَرُ لَهَا صِدَاقٌ وَلَهُ نَسَبٌ، فَخَصَّيْنَاهَا نَصْفَ مَا تُؤْخَرُ لَهَا.**
وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّهُ قَالَ: لِكُلِّ مَظْلُوقَةٍ مَنَعَةٌ.

قَالَ مَالِكٌ: وَبَلَغَنِي عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ مِثْلَ ذَلِكَ.

بن سعد عن ابن سير عن محمد بن إسحاق عن سفيان بن إبراهيم عن أبيه عن أم كلثوم حذوه قالت: لما طلق عبد الرحمن امرأة الكنيسة بظاهر مشيها بحاله سواداً. زاد في رواية كما هي والاستدكار^(١) فبشرها بتناول دينها.

٤٦/١١١١ - (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول: لكل مظلقة منعة) حراً لها مالها من كتب الطلاق قال ابن أبي شيبة^(٢): اختلف العلماء في المنعة، وذهب مالك إلى أنها ليست مما يحرم عليها المطلق ولا يحرك بها عليه، قال مالك: إنها تحل على الزوج، ولا يقضى بها على الزوج، ويحرقه السلطان، ولا يحاكم امرءاً بها، وكل قرابة من قبل المرأة قبل النكاح أو بعده فلا منعة فيها، ووجه ذلك أنها التي اختارت انفراق فلا نسبو (إلا التي تطلق وقد فرض) أي سقي على الألف (لها صداق ولم تفسل) بناءً لا يقول أي طلاقاً، قبل البناء (فخصها) أي كافيها (نصف ما فرض لها) لأنه عز اسمه خصها نصف المفروض مع نفسها نساء نسبي، كما تقدم في كلامه المعني، ولأنه لم يخص لها كبير كسر ونقصها ما ذكر.

(مالك عن ابن شهاب) الزهري (أنه قال: لكل مظلقة منعة) ويقدم في أول الباب مذبح الزهري إيجاباً لمنعة.

(قال مالك: وبَلَغَنِي عن القاسم بن محمد) بن أبي بكر الصديق (مثل ذلك)

(١) (١٧٦-١٧٧)

(٢) المعنى (١٨٨/٢)

قَالَ مَالِكٌ: نَبَسَ لِمُتَعَمِّعٍ عِنْدَنَا خَدًّا مَعْرُوفًا فِي قَلْبِهَا وَلَا كَبِيرَةً.

(١٨) باب ما جاء في طلاق العبد

الَّذِي ذَكَرَ عَنْ الزَّهْرِيِّ (فَإِنْ مَالِكٌ: وَلَيْسَ لِمُتَعَمِّعٍ عِنْدَنَا خَدًّا) بِشِدِّ الْمَالِ أَيْ مَقْدَارِ (مَعْرُوفٍ فِي قَلْبِهَا وَلَا كَبِيرَةً) قَالَ الْبَاجِي^(١): وَهَذَا عَنْ مَا قَالَ مَالِكٌ: لَا خَدٌّ فِي جَنْبِهَا وَلَا قَدْرُهَا، قَالَ مَالِكٌ: وَهِيَ عَلَى قَدْرِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ لَعَلَّهُ تَعَالَى: ﴿عَلَى الْوُسْعِ قَدْرٌ وَعَلَى الْفَقْرِ قَدْرٌ﴾. اهـ.

قَالَ الْبُزْجَانِيُّ: نَدَبُ الْمُتَعَمِّعَةِ وَهِيَ مَا يُعْطِيهِ الزَّوْجُ وَلَوْ عَبْدًا نَزَوِجَتَهُ الْمُطْلَقَةُ زِيَادَةً عَلَى الصَّدَاقِ لِجَبْرِ غَاظِهَا عَلَى قَلْبِ حَالِهِ، قَالَ الْمَوْسِقِيُّ: إِنْ قُلْتَ: أَيْ فَرَّقِي بَيْنَهَا وَبَيْنَ النِّعَةِ، حَيْثُ رُوعِي فِي النِّعَةِ حَالُهَا، وَفِي النِّعَةِ حَالُهُ فَتَقَطُّ؟ قُلْتُ: الْغَرَى أَنْ الْمُطْلَقَةُ أَنْكَسَرَ غَاظُهَا بِالْإِفْرَاقِ، وَالْإِفْرَاقُ جَاءَ مِنْ قَبْلِهِ، فَرُوعِي فِيهَا حَالَهُ. وَنِعَةُ الزَّوْجَةِ مُسْتَمِرَّةٌ، فَلَمْ يَشْفَتْهَا رُوعِي فِيهَا حَالُهَا، اهـ. وَتَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ الْبَابِ أَقْوَالُ الْعُلَمَاءِ فِي مَقْدَارِ النِّعَةِ.

(١٨) ما جاء في طلاق العبد

قَالَ الْمَوْسِقِيُّ^(٢): إِنْ الطَّلَاقُ مُعْتَبَرٌ بِالرَّجَالِ، فَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ حُرًّا، فَطَّلَاقُهُ ثَلَاثًا، حُرَّةً كَانَتْ الزَّوْجَةُ أَوْ أَمَةً، وَإِنْ كَانَ عَبْدًا، فَطَّلَاقُهُ اثْنَتَانِ حُرَّةً كَانَتْ زَوْجَتُهُ أَوْ أَمَةً، فَإِنْ طَلَّقَ اثْنَيْنِ حُرْمَتُهُ عَلَيْهِ حَتَّى تَنْكَحَ زَوْجًا غَيْرَهُ، وَبَيَّ ذَلِكُ عَنْ حَمْرٍ وَعِثْمَانَ وَزَيْدٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ -، وَبِهِ قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَإِسْحَاقُ وَابْنُ الْمُنْذِرِ، وَقَالَ ابْنُ عَمْرٍ: أَيْهَمَا رَفَى نَفْصَ الطَّلَاقِ بِرَفْعِهِ، فَطَّلَاقُ الْعَبْدِ اثْنَتَانِ، وَإِنْ كَانَ تَحْتَهُ حُرَّةً، وَطَّلَاقُ الْأَمَةِ

(١) (٨٩/٤).

(٢) المُعْتَمِدُ (١٠٠/٤٢٣).

٤٧/١١٦٧ - حَقَّقْنِي يَخْنَى عَنْ فَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ يَسَارٍ: أَنَّ نَفِيعًا، مَكْتَابًا كَانَ لِأُمِّ سَلَمَةَ، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ اثْنَانِ، وَإِنْ كَانَ وَجْهًا حَرًّا، وَهُوَ أَخَذَ أَبُو نُورٍ، كَمَا قَالَ السَّاحِبِيُّ^(١).

وروي عمر علي وابن مسعود أن الطلاق معتبر بالنساء، فطلاق الأمة اثنتان حرًّا كان الزوج أو عبدًا، وطلاق الحرة ثلاث، حرًّا كان زوجها أو عبدًا، وبه قال الحسن وابن سيرين وعكرمة وعبيدة ومسروق والزهري والحكم وحماد والثوري وأبو حنيفة، لما روت عائشة - رضي الله عنها - عن النبي ﷺ أنه قال: «طلاق الأمة تطلقان وقرؤها حيضتان» روى أبو داود وابن ماجه^(٢).

ولما أن الله تعالى خاطب الرجال بالطلاق، فكان حكمه معتبراً بهم، وحديث عائشة، قال أبو داود: رآويه مُظَاهَرٌ مِنْ أَشْلَمَ مَكْرُ الْحَدِيثِ، وَفَدَّ أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطَنِيُّ فِي مَسْنَدِهِ^(٣) عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «طلاق العبد اثنتان، فلا تحلَّ له حتى تنكح زوجاً غيره»، اهـ.

وأجاب الشيخ في «البلد»^(٤) عن ضعف مُظَاهِرٍ، وبسطه في «التعليق الممجَّد»^(٥) وقال: صححه الحاكم.

٤٧/١١٦٧ - (مالك عن أبي الزناد) بكسر الزاي وخفة الميم عبد الله بن ذكوان (عن سليمان بن يسار) بنحشة ومهملة مخففة أحد الفقهاء السبعة (أن نفيعاً) بضم النون وفتح الهمزة، مصغراً (مكتاباً كان لأم سلمة) أم المؤمنين (زوج النبي ﷺ) قال المحافظ في تهذيبه: «نص مكتاب أم سلمة، ذكره ابن حبان في

(١) انظر: «السنن» (٨٩/٤).

(٢) أخرجه أبو داود من كتاب الطلاق (١٥٠٦/١)، وابن ماجه (١/٦٧٢).

(٣) مسند الدارقطني (٣٩/٤).

(٤) بلد المسجود (١٠/١٦٦).

(٥) (٢/٥٠٩).

أَوْ غِيَاً، إِذْ نَحْنُ امْرَأَةً حُرَّةً. فَطَلَّقَهَا اثْنَيْنِ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَرُاجِعَهَا.
فَأَمَرَهُ أَزْوَاجُ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَأْتِيَ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ، فَيَسْأَلَهُ عَنْ ذَلِكَ.
فَلَقِيَهُ عِنْدَ الْمَرْجِ أَجَدًا بَيْنَ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ فَسَأَلَهُمَا، فَاثْتَرَاهُ خَمِيصاً
فَقَالَا: حُرِّمْتُ عَلَيْكَ حُرْمَتُ عَلِيٍّ.

الصفحات. روى أبو داود في حديث مالك أن أبا موفراً عن سعيد بن المسيب أن
نفيماً مكاناً أم سلمة طلق امرأته حرةً تطليقتين، واستأذى عثمان، فقال:
«حُرِّمْتُ عَلَيْكَ، وَقَدْ فِي «التضريب»: لعنه نافع المتقدم، وقال: في نافع مولى
أم سلمة مفروق من الثالثة.

(أو عيناً لها) أي لأم سلمة، وهذا شك من الراوي وهكذا بالشك في
«موطأ محمد»، وسيأتي في الروايتين الآتيتين الحزم بأنه كان مكاناً (كانت
نحنته) أي زحمت نفع (امرأة حرة طلقها اثنتين ثم أراد أن يراجعها) طلقته أنه
الحرمة لا تثبت إلا بالثلاث.

(فأمره أزواج النبي ﷺ أن يأتي) أمير المؤمنين (عثمان بن عفان) - رضي الله
عنه - (فيسأله عن ذلك فلقبه عند الدرج) بالدلال والراء المهملتين المفتوحين،
قال الزرقاني^(١): موضع بالمدينة، وقال صاحب «المحلى»: جمع درجة، يريد
به درجة المسجد، وهكذا حكاه في «النعيلين الممجد»^(٢) عن القاري، ولم
ينعرض له صاحب «معجم البلدان» وغيره، ممن تكلم في أسكن المدينة، وهذا
يزيد الثاني، (أخذاً بيد) كاتب الوحي (زيد بن ثابت فسألهم) معاً (فاثتراه
جميعاً) أي استقبلاه بالجواب استجاباً (فقالا: حرمت) نصم الراء الخفيفة
(عليك، حرمت عليك) مرتين، كراه تأكيداً، ومعنى التحريم استنباه عدد
الطلاق والمنع من الانرجاع إلى الزوجية حتى تنكح زوجاً غيره.

(١) «شرح الزرقاني» (١/١٩٨)

(٢) (١٠٢/٢)

وَعِدَّةُ الْحُرِّ ثَلَاثٌ حَبِصٌ. وَعِدَّةُ الْأُمَةِ حَبِصَتَانِ.

الطلاق^(١) عند ابن عمر - رضي الله عنه - ومن وافقه للزوج، كما تقدم في أول الباب مع الخلاف فيه (وعدة الحرة) إذا كانت بالاقراء (ثلاث حبص) كونها ثلاثاً إجماع، والخلاف في أن الثلاثة حبص أو أظهار.

قال الموفق^(٢): إن عدة المطلقة إذا كانت حرة وهي من ذوات القربى ثلاثة قروء بلا خلاف بين أهل العلم، وذلك لقول الله تعالى: ﴿وَاللَّكُفُّنَ يُرْتَضَّكَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَ قُرُوءٍ﴾^(٣) والقرء في كلام العرب يقع على الحبص، والظاهر جميعاً، فهو من الأسماء المشتركة، واختلف أهل العلم في التمراد بالآية، كما سيأتي بيانه في ترجمة مستقلة، وأثر الباب نص في أن مذهب ابن عمر - رضي الله عنه - أن القرء في العدة الحبص، بخلاف ما حكى من مذهبهم أنهم إلا أن يكون له روايتان.

(وعدة الأمة حبستان) قال الموفق: أكثر أهل العلم يقولون، عدة الأمة بانقرء قرءان، منهم عمر وعلي وابن عمر وسعيد بن المسيب وعطاء وعبد الله بن عتبة والقاسم وسالم وزيد بن أسلم والزهري وقتادة ومالك والثوري والشافعي وإسحاق وأبو نواز وأصحاب الرأي ومن ابن سيرين عدتها عدة الحرة إلا أن تكون قد مضت بذلك سنة، وهو قول داود للعموم قوله تعالى: ﴿وَاللَّكُفُّنَ يُرْتَضَّكَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَ قُرُوءٍ﴾.

وكذا قول النبي ﷺ: «قرأ الأمة حبستان» رواه أبو داود وغيره، وهو قول عمر وعلي وابن عمر، ولم نعرف لهم مخالفاً في الصحابة، وكان إجماعاً، وهذا يخص عموم الآية.

(١) انظر: الاستذكار (١٧ / ٢٩١)

(٢) المنهاج (١١ / ١٩٥)

(٣) سورة النقرة: الآية ٢٢٨.

١١٧١/١ - **وحدثني** عن مالك، عن ماعز: أن غنم له من غير مكان بشري: من أذن لعبد أن ينكح، ويطلق بيد العبد، ليس بيد غيره من طلاقه شيء. فإما أن يأخذ الرجوع

١١٧١/٢ - (مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر) - رضي الله عنه - (كان يقول: من أذن لعبد أن ينكح، أي يتزوج (الطلاق) بعد ذلك (بيد العبد) ولا يستطاع السيد أن يطلق زوجته بعده. وأكدته توضيحاً لقوله: (ليس بيد غيره) أي غير العبد، ولو كان مبدأً لراح (من طلاقه شيء).

قال الباقى^(١): يريد أن السيد لا يملك أن يفارق بيده ومن زوجته، ولا يرفع عليها صلافة، ولا يبيع العبد من إغراق ذلك، وإن كان له منه من النكاح، وهذا قال جمهور الفقهاء، عمر وعلي وعبد الرحمن بن عوف، وبه أخذ مالك وأبو حنيفة وآل أبي حنيفة، فقهاء الحجاز والعراق، وزوي عن جابر عن عبد الله وعبد الله بن عباس أن الطلاق بيد السيد، وقال غيرهما: إن كان السيد وزوجه، فالطلاق بيد العبد، وإن كان لغيره فلا رجوع، قال يعقوب بن شيعة، اهـ.

ويشهد للجمهور من المرفوع ما رواه ابن ماجه^(٢) والدارقطني عن ابن عباس قال: سمعت رجلاً إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله سيدي وزوجني أمته، وهو يريد أن يفارق بيني وبينها، ففعلت الذي تكلمت به، فقال: يا أيها الناس ما بال أحدكم يزوج عبده أمته، ثم يريد أن يفارق بينه وبينها؟ إنما الطلاق لمن أخذ بالملك، اهـ كما في المحصر وغيره.

ثم بين ابن عمر - رضي الله عنه - الفرق بين أمه لعبد وزوجه بأنه ليس للسيد حكم في زوجته، نعم له حكم في أمته، فقال: (فإما أن يأخذ الرجل) أي

(١) المصنف: (١١٧١/٢).

(٢) ابن ماجه (١١٧١/٢)، ومسنن الدارقطني (١١٧١/٢).

أمة غلاميه، أو أمة وبيته، فلا جناح عليه.

(١٩٠) باب نفقة الأمة إذا طلقت وهي حامل

تصرف بالحصة والوطء (أمة غلامه أو أمة وبيته) أي جازيت (فلا جناح) أي لاثم (عليه) لأن له أخذ مال زوجته، قال محمد في امرئته^(١) بعد أثر الباب: ويهد لأخذ.

(١٩١) ما جاء في نفقة الأمة إذا طلقت وهي حامل

قال العمري^(٢): إذا طلق الأمة طلاقاً رجعيّاً عليها النفقة في المدة، لأنها روجعة، وإن أدامه، وهي حامل. فلا نفقة لها، لأنها لو كانت حرة لم يكن لها نفقة، فالأمة أوسر. وإن كانت حاملاً قبل النفقة، لقوله تعالى: «وَأُولَئِكَ أَكُفُلُ أُمَّاتِكُمْ» البقرة، يصر على هـ أحمد، وبه قال إسحاق، وقد روي عن أبي عبد الله في نفقة الحامل روايتان. هل هي للحمل أو للحامل بغيره؟ إحداهما: للحمل، فعلى هذا لا تجب لمصيركة الحامل الزمان نفقة، لأن الحمل مملوك أعبد لها، فنفت عليه. والثاني في هذا قولان، كأبراهيم.

وإن طلق العبد زوجته الحامل طلاقاً دائماً فبئس على وحبس النفقة على الرويتر في النفقة، هل هي للحمل أو للحامل؟ فإن قلنا: هي للحمل فلا نفقة على العبد، وبه قال مالك، وروي ذلك عن الشعبي لأنه لا تجب عليه نفقة ولده. وإن قلنا: هي للحامل بغيره وجدت لها النفقة. وعدا قول الأوزاعي، إحد.

وفي الهدية^(٣): إذا طلق الرجل امرأة فيها الشقة والسكنى في عدتها رجعيّاً كان أو مائتاً، يقال الشامي: لا نفقة للمسوة إلا إذا كانت حاملاً.

(١) موطأ محمد مع التعليق (٢/٣٢٢)

(٢) فليسي (١/١٩٦)

(٣) (١/٢٩٠).

قَالَ مَالِكٌ: يُبْسَى عَلَى حُرٍّ وَلَا عَلَى عَبْدٍ طَلَّقًا مَمْلُوكَةً، وَلَا عَلَى عَبْدٍ طَلَّقَ حُرَّةً طَلَّاقًا بَاطِلًا، نَفَقَةٌ وَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا، إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ عَلَيْهَا رَجْعَةٌ.

قَالَ مَالِكٌ: وَلَيْسَ عَلَى حُرٍّ أَنْ يَسْتَرْضِعَ لِابْنِهِ، وَهُوَ يَقْبِذُ قَوْمَ آخَرِينَ، وَلَا عَلَى عَبْدٍ أَنْ يَقْبِذَ.....

(قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: لَيْسَ عَلَى حُرٍّ وَلَا عَلَى عَبْدٍ طَلَّقًا مَمْلُوكَةً) أَيْ طَلَّاقًا بَاطِلًا (وَلَا عَلَى عَبْدٍ طَلَّقَ حُرَّةً طَلَّاقًا بَاطِلًا نَفَقَةٌ وَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا)

قَالَ الشَّافِعِيُّ^(١): يَرِيدُ الطَّلَاقُ الْبَاطِلَ: وَلَا نَفَقَةُ نِهَا وَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا لِأَنَّهَا رَقِيقٌ لِسُدَّهَا، فَالنَّفَقَةُ تَنْزِيهِهُ دُونَ الْفُرُوجِ الْعَطْلُوقِ، وَبِهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ وَجَمْعُهَا الْمَنْفَقَةُ، وَدَوَّى عَنِ الْحَسَنِ وَالْحَكَمِ أَنَّ النَّفَقَةَ عَلَى الْفُرُوجِ الْحَرِّ يَطْلُقُ الْأَمَةَ، وَهِيَ حَامِلٌ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا فَحُكْمُهَا حُكْمُ الزَّوْجَةِ فِي النَّفَقَةِ، أَعَدَّ

وَمِنْ «الْمَحْذُورِ»: قَالَ الشَّافِعِيُّ: تَجِبُ تِلْكَ السُّوْمَةُ إِذَا كَانَتْ حَامِلًا وَلَوْ أَمَةً أَوْ تَحْتَ عَبْدٍ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: تَجِبُ نِهَا مَضْنَقًا وَلَوْ عَمْرٍاءَ حَامِلًا، وَلَا يَزِي أَيْ شَبَهَ عَنِ الشَّعْبِيِّ فِي الْعَبْدِ يَطْلُقُ امْرَأَتَهُ، وَهِيَ حَامِلًا، عَلَيْهِ النَّفَقَةُ حَتَّى تَضَعُ، وَلَهُ عَنِ الْحَسَنِ فِي الْحُرَّةِ تَحْتَ الْعَمِيدِ أَوْ الْأَمَةِ نَحْبُ الْحَرِّ يَطْلُقَانِ، وَهِيَ حَامِلَانِ، نَحْبُ النَّفَقَةِ، أَعَدَّ

(إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ) أَيْ لِلزَّوْجِ (عَلَيْهَا رَجْعَةٌ) وَهَذَا تَفْسِيرُ تَقْوِيمِهِ: بَاطِلًا وَوَحْدًا ذَلِكَ أَنَّ الرَّجْعَةَ فِي حُكْمِ التَّنَاقُحِ، فَحُكْمُهَا حُكْمُ الزَّوْجَةِ فِي النَّفَقَةِ.

(قَالَ مَالِكٌ: وَلَيْسَ عَلَى حُرٍّ أَنْ يَسْتَرْضِعَ) أَيْ يَسْتَحْمِلَ مِلْوَ الرِّضَاعِ (لِابْنِهِ وَهُوَ) أَيْ الْإِبْنُ (عَبْدٌ قَوْمٍ آخَرِينَ) بَلْ رِضَاعُهُ عَلَى مَوَالِيهِ (وَلَا عَلَى عَبْدٍ أَنْ يَقْبِذَ

(١) «الْمَحْذُورُ» (٩٠/٩١)، وَاسْتَرْضِعَ (١٧/١٧٩).

بِمَنْ مَالِهِ عَلَى مَا لَا يَمْلِكُ سَيْلُهُ، إِلَّا بِإِذْنِ سَيِّدِهِ.

(٢٠) باب عدة التي تفقد زوجها

٥٢/١١٧٢ - حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: إِذَا امْرَأَةٌ فَقَدَتْ زَوْجَهَا فَلَمْ تَدْرِ أَيْنَ هُوَ؟ فَإِنَّهَا تَنْتَظِرُ أَرْبَعَ سَنِينَ. ثُمَّ تَعُدُّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا. ثُمَّ تُحِلُّ.

من ماله) أي مال العبد (على من^(١) لا يملك) إياه (سيده) لأنه إيفاق لعمال السيد على الغير، فإن مال العبد مال السيد (إلا بإذن سيده) فيجوز له حيثه الإنفاق عليه.
قال الباجي: يريد ليس عليه رهاع ابنه، وكذلك ليس عنه نفقة، وأجمع المعنائه على هذا ممن يقول بالنفقة على المحامل، ومن لا يقول بذلك، اهـ.
وفي «المحلى»: وبه قال سائر أهل العلم.

(٢٠) (عدة التي تفقد)

يفتح أوله وكسر قافه

(زوجها)

مفعول تفقد يعني بيان عدة المفقود

٥٢/١١٧٢ - (مالك عن يحيى بن سعيد) الأنصاري (عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب) - رضي الله عنه - (قال: إذا امرأة فقدت) فتح الغاف (زوجها فلم تدري أين هو) وهل هو حي أو مات؟ (فإنها تنتظر) بعد البرائة إلى الإمام وحكمه فيه بالفقدان عند المالكية (أربع سنين ثم تعد) عدة المرأة (أربعة أشهر وعشراً) سواء بنى بها الزوج المفقود أو لم يبن بها بعد. فإن رجع الزوج في هذه المدة، فهي زوجته (ثم تحل) للأزواج.

(١) هكذا في نسخة الشارح.

قال الباجي^(١): قوله: تنتظر أربع سنين إلخ لم يبين بما أقامت قبل أن ترفع إليه، ولو أقامت عشرين سنة، وقال عيسى عن ابن القاسم: المفقود على ثلاثة أوجه: مفقود لا يبرى موضعه، فهذا يكشف الإمام عن أمره، ثم يضرب له الأجل، أربع سنين. ومفقود في صف المسلمين في قتال العدو، فهذا لا نكح زوجته أبداً، وتوقف هي وماله حتى ينقضي تعميره، ومفقود في قتال المسلمين بينهم، لا يضرب له أجل، وتُنْزَلُ زوجته بقدر اجتهاده.

فالمفقود الذي ذكره ابن القاسم أولاً، هو الذي يسأل أهله عن وجهه، ووقت انقطاع خبره، ثم يبحث عن خبره، فإن لم يوقف على خير استأنف لها ضرب أجل أربع سنين، فإن جاء في العدة، أو جاء خير حياته فهي على الزوجية، وإن لم يسمع له خير حتى انقضت العدة احتد عدة الوفاة، فإن جاء في لعدة فهي على الزوجية، وإن انقطع وانقضت العدة قل محبته أو مجيئه علم بحياته، فقد حَلَّتْ للأزواج.

وانما قلنا: إن الإمام يضرب لها أجلاً بعد البحث لما ذكره القاضي أبو محمد أن ذلك إجماع الصحابة، لأنه مروى عن عمر وعثمان وعلي وجماعة من التابعين، ولم يعلم لهم في عصر الصحابة مخالفة، ثبت أنه إجماع، اهـ.

وقال المعروف^(٢): إذا غاب الرجل عن امرأته لم يدخل من حالين: أحدهما: أن تكون غيبة غير مقطوعة بخبر، وبأنه كتابه، فهذا ليس لأمر أن تزوج في قول أهل العلم أجمعين إلا أن يتعذر الإنفاق عليها من ماله، فلها أن تطلب فسخ النكاح، تَبْلُغُ نكاحه.

الثاني: أن يَظُنَّ، ويقطع خبره، ولا يُعْلَمُ له موضع، فهذا ينقسم قسمين:

(١) «المغني» (٩١/٤)، وانظر بداية المجتهد (٥٩/٧)، والمهذب (٢٤٦/٢).

(٢) «المغني» (٢٤٧/١١).

أحدهما: أن يكون ظاهر غيبه السلامة، كسفر التجارة في غير مهلكة، وإباق العبد، وطلب العلم والسياسة، فلا نزول الزوجة أيضاً ما لم يثبت موته. روي ذلك عن علي، وإليه ذهب ابن شبرمة وابن أبي ليلى والثوري وأبو حنيفة والشافعي في الجديد، ورؤي ذلك عن أبي فلابة والنخعي وأبي حنيفة.

وقال مالك والشافعي في القديم: تزوّج أربع سنين، فتعتد عدة الوفاة، وتُحلّ للأزواج، واحتجوا بحديث عمر - رضي الله عنه - في المفقود، مع موافقة الصحابة له، ونقل أحمد بن أسلم عن أحمد: إذا مضى عليه تسعون سنة قُسم ماله، وهذا يقتضي أن زوجة تعتد عدة الوفاة، ثم تزوّج، والمنع الأول، لأن منه غيبه ظاهرها السلامة، فلم يُحكّم بموته، ولأن هذا تقدير بغير توقيف، والتقدير لا ينبغي أن يُصار إليه إلا بالتوقيف.

القسم الثاني: أن تكون غيبه ظاهرها الهلاك، فالذي يُتقد من بين أهله ليلاً أو نهاراً، أو يخرج إلى الصلاة فلا يرجع، أو يحض إلى مكان قريب لبغض صاحبه، فلا يظهر له خبر، أو يُفقد بين الصنفين، أو يُفقد في مهلكة كبرية الحجاز، فمذهب أحمد، الظاهر عنه أن زوجته تزوّج أربع سنين فتعتد، وتُحلّ للأزواج.

قال الأثرم: قيل لأبي عبد الله: ذهب إلى حديث عمر رضي الله عنه؟ قال: هو أصلها، يروي عنه من ثمانية وجوه، ثم قال^(١): رغبوا أن عمر - رضي الله عنه - رجع عن هذا، هؤلاء الكفايين^(٢)، وهو قول عاصم وعثمان وعلي وابن عباس وابن الزبير، وبه قال عطاء وعمر بن عبد العزيز والحسن والزهري وقتادة والثلب وعلي بن النخعي وعبد العزيز بن أبي سلمة، وبه يقول

(١) من نسخة: «مألو».

(٢) كذا على حكاية قوله.

مالك، والشافعي في القديم، إلا أن مالكاً قال: ليس في انتظار من يُفقد في القتال وقتٌ.

وقال سعيد بن السبب في امرأة المفقود بين الضمَّين: تَرَبَّصُ سنة، لأن خلة هلاكه ههنا أكثر، ونقل عن أحمد، كنت أقول: إذا تربصت أربع سنين، ثم اعتدت تزوجت، وقد اُرْتُبْتُ فيها، وحيثُ الجواب فيها، فما اختلف الناس فيها، فكأنني أحب السلامة، وهذا توقفٌ، يحتمل الرجوع عما قاله، وتبرص أبداً ويحتمل التزوج فيكون المنع ما قاله أولاً.

وقال أبو قلابة والنعمي والثوري وابن أبي نجيلى وابن شرفة وأصحاب الرأي والشافعي في الجديد: لا تزوج امرأة المفقود حتى يبين موته أو فرافه، لما روى المنيرة أن النبي ﷺ قال: «المرأة المفقود امرأته حتى يأتي زوجها»^(١) وروى الحكم وحماد عن علي^(٢): لا تزوج امرأة المفقود حتى يأتي موته أو طلاقه؛ لأنه شك في زوال الزوجية فلم تثبت به الفرقة.

ولنا حديث عمر - رضي الله عنه - وأما حديثهم فمزمع بذكره أصحاب السنن، وما رَوَاهُ عن علي مرسل، والمسلم منه مثل قولنا، اهـ.

وفي «المحلى»: قال أبو حنيفة والشافعي في الجديد وأحمد في رواية: إن زوجة المفقود لا تحل للأزواج حتى يمضي مدة لا يمش في مثلها غالباً، وقدره أبو حنيفة مائة سنة، وخلفه الشافعي وأحمد بسبعين، وفي «الترهان»: أن تربصها أربع سنين، كان قول عمر - رضي الله عنه - في الابتداء، ثم رجع إلى قول علي: إنها امرأة ابتليت، فلنعبر حتى يأتيها موت أو طلاق، ورواه عبد الرزاق^(٣)، وقه أن ابن جبريل قال: يلحق أن ابن مسعود وافق علياً أن تنتظره أبداً، اهـ.

(١) وفي «سنن الدارقطني» (٣/٢١٢) الخبر بدل زوجها.

(٢) «السنن الكبرى» تليهن (٧/٤٤٦).

(٣) «مصنف عبد الرزاق» (١٢٢٢١) و(١٢٣٢٢).

قَالَ مَالِكٌ: وَزَوْجَتُ بَعْدَ الْقَضَاءِ عَذَّتْهَا، فَادْخُلَ بِهَا زَوْجُهَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا، فَلَا سَبِيلَ لِرُزْجِهَا الْأَوَّلِ إِلَيْهَا.
قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا، وَإِنْ أَفْرَكَهَا زَوْجُهَا قَبْلَ أَنْ تَتَزَوَّجَ، فَهِيَ أَحْوَجُ بِهَا.

(قال مالك: وإن تزوجت) زوجاً آخر (بعد انقضاء عذتها) أربعة أشهر وعشرًا بعد أربع سنين (فدخل بها زوجها) الثاني (أو لم يدخل بها) بعد فرجع زوجها الأول (فلا سبيل لزوجها الأول) حيثن (إليها).

(قال مالك: وذلك الأمر عندنا) أما بمجرد العقد مع الثاني لا ترجع إلى الأول، وإن سمى يدخل بها الثاني بعد، قال المباحي^(١): «اختلف قول مالك في زوجة المفقود تعتق، ثم تزوج فيقدم المفقود قبل أن يبنى بها الثاني، فقال في الموطأ: لا سبيل للأول إليها واختاره الصغير، وروى عنه أنه قال: الأول أمضى بها ما لم يدخل الثاني، رواه ابن القاسم عنه واختاره، اهـ».

قال الزرقاني^(٢) بعد قول «الموطأ»: ثم رجع مالك عن هذا قبل موته عام، وقال: لا يفتنها عسى الأول، إلا دخول الثاني غير عالم بحبائه، وأخذ به ابن القاسم وأشهب، قال في «الكافي»: وهو الأصح من سريته الأثر، لأنها مكنته فلان فيها عسر - رضي الله عنه - اهـ - (وإن أفرقتها زوجها) الأول الثاني كان مفقوداً (قبل أن تتزوج) الثاني (فهو) أي الأول (أحق بها).

قال الموفق^(٣): فإن قدم زوجها الأول قبل أن تتزوج فهي امرأته، وقال بعض أصحاب الشافعي: إذا صيرت لها نكحة، فانقضت بطل نكاح الأول، والذي ذكرناه أولى، لأنما إيسر أبحث لها التزوج، لأن الظاهر منه، فإذا بان

(١) «المغني» ١/١٩٢.

(٢) «شرح الزرقاني» ٣/٢٠٠.

(٣) «المنهاج» ١/١١٢.

قَالَ مَالِكٌ: وَأَدْرَكْتُ النَّاسَ يُتَكَرَّرُونَ الَّذِي قَالَ تَغْضُ النَّاسُ عَلَى عَمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، أَنَّهُ قَالَ: يُخَيَّرُ زَوْجُهَا الْأَوَّلُ إِذَا جَاءَ، فِي صَدَاقِهَا أَوْ فِي مَزَاجٍ.

حيث انخرم ذلك الظاهر، فلما إن قدم بعد أن تزوجت نظرنا، فإن كان قبل دخول الثاني بها، فهي زوجة الأول، تَرَقَّ إليه، ولا شيء له، وإسما التخيير بعد المدخول، وهذا قول الحسين وعطاء وعجلان بن عمرو والتخمي وثلاثة ومالك وإسحاق، وإن قدم بعد دخول الثاني بها خيَّر الأول بين أخذها، فتكون زوجته بالعقد الأول، وبين أخذ صداقها فتكون زوجة لثاني، اهـ.

(قال مالك: وأدركت الناس) هكذا في النسخ المصرية^(١) وفي الهندية أدركت بعض الناس، والمراد بالناس العلماء أي سمعت أهل العلم أنهم (يتكروون الذي قال) أي يقولون: (بعض الناس) أي بعض الرواة (على عمر بن الخطاب أنه قال) أي عمر، وهذا الذي حكاه بعض الناس عن عمر (بختيار) بناء المجهول (زوجها الأول) نائب الفاعل (إذا جاء) بعد تزوجها الثاني (في) أخذ صداقها أو في (مزاها) (أخذ امرأته) والعرف يتعلق بالتخيير.

والمعنى أن بعض الناس حكى عن عمر - رضي الله عنه -، أن تزوج الأول إذا رجع بعد تزوج المرأة فهو مُخَيَّرٌ في أنه يأخذ المرأة إن شاء أو يأخذ الصداق إن شاء، وأهل العلم يتكروونه.

قال البيهقي^(٢): وهذا يحتمل وجهين: أحدهما: أنه يتكروون هذا القول مع صحته عن عمر - رضي الله عنه -، ولكنهم لا يرونه ولا يعملون به، والثاني: أنهم يتكروون الرواية عن عمر - رضي الله عنه -، وهذا قد رواه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن العصور أن عمر وعثمان قضيا في المفقود أن امرأته

(١) هكذا في الاستبصار (١٧/٣٠٣).

(٢) المصنف (٤/٩٣).

تتراجع أربع سنين وأربعة أشهر وعشراً بعد ذلك، فإن جاء زوجها الأول خيراً بين الزوجين وبين المصداق، قال الزهري: يفرقه الزوج، وقال معمر: نعمه الصديق، أما:

ونرجس السبيعي في السنة^(١) ثم قال: «خير المفقود إذا قدم بينهما وبين المصداق ومن أنكره»، ثم أخرج السبيعي قصة المفقود الذي سببهته النجدة، ثم رجع، وقد تزوجت امرأته بعفاء عمر - رضي الله عنه -، فخير بين المصداق وبين امرأته، وفي ظروفي: فاختار المصداق، قال حمدة: وأحسبه قال: فأعطاه المصداق من بيت المال.

وفي رواية عن عمر - رضي الله عنه - في امرأة المفقود، قال: «إن جاء زوجها وقد روجت خيراً بين امرأته وبين صدقائه، فإن احب المصداق كان علم زوجها الآخر، وإن احب امرأته اعتدت حتى تحرق، ثم ترجع إلى زوجها الأول، وكان لها من زوجها الآخر ميراثها بما استحل من فرجها»، قال من شهاب: «رفض بذلك عثمان بن عفان - رضي الله عنه -، وقال مالك - رضي الله عنه - بكر رواية من روى عن عمر - رضي الله عنه - في التخيير».

ثم أخرج برواية ابن بكير عن مالك قال: «أدركت الناس وجه يذكرون الذي حل بعصر الناس عن عمر - رضي الله عنه - أنه قال: «خير زوجوها في المعتدات، والمرأة، قال مالك: إذا روجت بعد عفاء المعتدة، فإن دخلت به أو لم يدخل بها، فلا سبيل لزوجها الأول إليها، وذلك لأمر عندنا».

ثم أخرج عن الربيع، قال: «قلت لشافعي: فإذا جاءنا قال: «أدركت من سكر ما قال بعض الناس عن عمر - رضي الله عنه -، قال الشافعي: فقد رأينا من ينكر تشبهه نسب كالمها في المعتقود، ويقول: «هذا لا يشبه أبا، يكون من قضاء

قَالَ مَالِكٌ، وَبِإِسْنَانٍ أَنَّهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ قَالَ، فِي الْمَرْأَةِ يُضَلِّقُهَا زَوْجُهَا وَهُوَ عَائِلٌ، غُلَّتْهَا أُمُّ يُرَاجِعُهَا، فَلَا يُنَاقِضُهَا رَجْعَةً، وَفَدَّ بِأَمْرِهَا طَلَاقَهُ بِأَنَّهُ فَتَزَوَّجَتْ: إِنَّهُ إِنْ دَخَلَ بِهَا زَوْجُهَا الْآخَرُ، أَوْ لَمْ يَدْخُرْ بِهَا، فَلَا سَبِيلَ لِمُزْوَاجِهَا الْآخَرِ الَّذِي كَانَ طَلَّقَهَا، بَيْنَهُمَا.

قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ بِشَيْءٍ، فِيهِ فِدَا - وَفِيهِ الْمُتَّفِقُونَ.

عمر - رضي الله عنه - مهمل كانت الحجة عليه إلا أن انتقلت إذا حملوا ذلك على عمر - رضي الله عنه - أم بينهموا، فكذلك لا حجة عليهما، وكذا - جاز أنه يروي التقات عمر - رضي الله عنه - حدث واحدا، فأخذ سبعا، وسدس بعض؟

(قال مالك: وبإسناد أن عمر بن الخطاب) - رضي الله عنه - (قال، في امرأة يطلّقها زوجها وهو) أي الزوج (غائب عنها، ثم يراجعها، فلا يسلّمها رجعتا) معنى ثم يلعن المرأة غير الرجوع (وقد بلغها طلاق إياها) ولما بلغها غير الطلاق (فتزوّجت) بعد المدة (إنه) بكسر الهمزة مفتوحة عمر (إن دخل بها زوجها الآخر) أي الثاني (أو لم يدخل بها) بعد، لكن تزوّجها فلا سبيل لزوجها الأول الذي كان طلقها، أولاً وقد بلغها غير الطلاق (إيها) طرء، أسير.

(قال مالك: وهذا) المذكور في هذا الباب من حديث الإمام مالك (أحب ما سمعت إلي في هذا) أي في طلاق العائِل (وفي المتفقين) كما تقدم حكمه فرياً، ففي المسائلين يختار المصنف أن المرأة تفرق على الزوج إذا لم يعجز (تعتد) لا توقف على دخول الثاني - يكون في مسألة طلاق الغائب أيضاً قبل أن تملك كالمفقود، أحدهما، قول المصنف، والثاني، قول الحديثين.

قال المصنف: (١) هذا مذهب في المصنف، ومذهب في الحديثين أنهما

تخوت بدخول الثاني قبيلها، لا يعتد به، وهو المشهور في المذهب. ورأى اللخني أنها لا امرت بدخول، وفرق بينها وبين امرأة المفقود بأنه لم يكن في هذا أمر ولا قضية من حاكم، بخلاف امرأة المفقودة اهـ.

وقال الباجي^(١) في طلاق المأثب: هذا ما اختلف فيه أيضاً، فقد قال محمد بن القول في المفقود والمعتق زوجته ولم يعمد رجعه متى تزوجت؛ إن عقد الثاني عليها فينبهه أن ابن القاسم^(٢) ثم إن ما تكا^(٣) وفل قبل موته بعام أو نحو في امرأة المطلق، فذلك زوجها الأول أدرك بها ما لم يدخل بها الثاني، اهـ.

وقال سموق^(٤): إن زوج الزوجة إذا راجعها وهي لا تعلم صحت المراجعة؛ لأنها لا تتفكر في رضاها، فلم تعتق إلى الله، فإذا راجعها ولم تعلم، فأنقضت عدتها، ثم تزوجت، ثم جاء وأدعى أنه كان راجعها قبل انقضاء العدة، وأقام البينة على ذلك، ثبت أنها زوجته، وأدعى نكاح الثاني حسداً، لأنه تزوج امرأة غيره، ونزح إلى الأول، سواء دخل بها الثاني أو لم يدخل بها، وهذا هو الصحيح. وهو مذهب أكثر الفقهاء، منهم الحنوي، والشافعي، وأبو عبيد، وأصحاب الرأي.

وروي ذلك عن علي بن رضى أنه عنه - وعن أبي عبد الله - رواية ناسية، إن دخل بها الثاني، فهي امرأته، وبطل نكاح الأول، وروي ذلك عن عمر بن رضى أنه عنه - وهو قول مالك، وروي معناه عن سعيد بن المسيب، وعبد الرحمن بن القاسم، ووافق ذلك كل واحد منهم عقد عليها، وهي ممن يجوز له العقد في ظاهره، ومع الثاني مزية النكاح، فنكح بها، ولأن الرجعة قد صحت، وزوجت، وهي زوجة الأول، فلم يصح نكاحها. اهـ.

(١) المعنى (٩٤/٩٤)

(٢) المعنى (٥٧٣/٦٠)

(٢١١) باب ما جاء في الأقراء عدة الطلاق وطلاق الحائض

١١٧٣/٥٣ - حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ يَحْيَى عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي عَدَسٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنْ طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ فَلْيُطَلِّقْهَا ثَلَاثَةً».....

(٢١١) ما جاء في الأقراء

جميع أفراد الوارد في تلك تعالى: «وَإِنْ طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ فَلْيُطَلِّقْهَا ثَلَاثَةً» والأمر ببيان تفسير الأقراء لاجتماعهم في أنها الحائض أو الضهر

وعدة الطلاق

عكذا بالوارد في جميع النسخ المصرية: وعلى هذا، فهي مسألة متفق عليها، أي بيان عدة الطلاق من أنها تكون بالثلاثة لا الأشهر كعدة الوفاة، وإنما في النسخ الهندية لم يطرأ في الإطلاق شيء متعلق بها من، والمعنى بيان الأقراء الواردة في العدة، فإن الفرق اللفظ مشترك: وطلّق على الحائض أيضاً في كثير من النسخ، كما في أحداث المسحاحات، فالمقصود بيان تفسير الوارد في الإطلاق.

وطلاق الحائض

قال هو جائز أم لا؟ والمذكور في الباب على النسخ المصرية ثلاثة مسائل، وعلى النسخ الهندية مسائل،

١١٧٣/٥٤ - (مايت عن نافع أن عبد الله بن عمر) - روى الله عنه - قد في رواية يحيى، وظاهرها الإرسال إذ نافع لم يذكر النسخة، وقد روى جماعة في «الموطأ» وغيره عن نافع عن ابن عمر - رضي الله عنه - أنه «طلّق امرأته»، قال الخوري في «التهذيب»^(١) ويعد جملة منهم النسخة: إن اسمها هو أمّ - بعد

(١) سورة النور: الآية ١٢٤.

(٢) القسم الثاني من الجزء الأول (ص ٣٧٢)

وهي حائض. على عهد رسول الله ﷺ. فقال عمر بن الخطاب
رسول الله ﷺ عن ذلك.....

لهمة وكسر السيم - بنت غمار - بكسر المعجمة وبخفيف الهمزة والمراء - كما
شذذه بن بقطعة. وعزاد لأن سعد. وذكر أنه وجد كذلك بخط الحفاظ أبي
الفضل بن ناصر. أو بنت عمار بن شح العن المهدي والسم السندة. قال
الحافظ^(١) والأول أولى. وأقوى من ذلك ما هي أمه أحمد بن رواية
يوس عن الثالث عن نافع. وفيه قال عمر: يا رسول الله إن عبد الله قلق
أمراته الثوار الحث. وهذا الإسناد على شرط الشيخين. ويمكن الجمع بأن
يكون اسمها أمه. ونفع الثوار

(وهي حائض) حملة حالية. راد ثبت عن نافع نفيقة واحدة. أخرجه
مسلم. وقال. جرد الثالث في قوله تطيق واحدة. قال عياض: يعني أنه حفظ
وأفمن ما لم يشبه غيره ممن لم يفسر كم الطلاق. روى عطاء. وروى. وقال:
طلقها ثلاثا. ووقع عند مسلم من طين ابن حيرين. قال: مكث. علم من مدة
يحاكي من لا أنهم أد ابن عمر - رضي الله عنه - طلق امرأته ثلاثا. وهي
حضر. فأمره أن يراجعها. مكث. لا أنهمهم ولا عرف وجه الحدث حتى
لقبت يونس بن حير. وكان ثابت. فحدثني أنه سأل ابن عمر. فحدثه أنه
طلق امرأته تطيق. وهي حائض. وأخرجه الدارقطني وكبيهم من طين
الشمعي. قال: طلق ابن عمر - رضي الله عنه - امرأته وهي حائض واحدة.

(على عهد رسول الله ﷺ) هكذا في رواية مالك. ومثله عند مسلم من
رواية أبي الزبير عن ابن عمر. وأكثر الروايات يذكرها ذلك أسعدا بعد في
الخير أن عمر - رضي الله عنه - سأل عن ذلك رسول الله ﷺ. فاستلزم أن ذلك
وقع في عهد (فقال عمر بن الخطاب) - رضي الله عنه - (رسول الله ﷺ) عن
ذلك) أي عن حكم خلاي ابنه زاد الشيخان من رواية سالم عن أبيه: استعبط

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَرْءٌ فَلَيْسَ بِأَجْمَلٍهَا،»

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) لعمر - رضي الله عنه -: (مَرْءٌ) أَي ابْنُكَ (فَلَيْسَ بِأَجْمَلٍهَا).

قال المزيدي^(١): الأمر متوجوب عند مالك رحمه الله، وصححه صاحب الهداية من الحنفية، ولشبهت عبد الله الثلاثة، وفي المعلى: ثلثاً عند الشافعي وأحمد وبعض الحنفية، ورجحوا عند مالك، والبعض الآخر من الحنفية، منهم صاحب الهداية، ورجحه من الهنكام^(٢)، قال: وهو ظاهر عبارة محمد بن الحسن في السوط، اهـ

قال الساجي^(٣): من ظن أن حائضاً أتجبر على الرجعة، فإن امتنع، ففي كتاب من المواز عز ابن القاسم وأشهب يهتد سواء ابتداء الطلاق أو حدث، فإن أبى لتجبر الحاكم. فإن فعل، وإلا ضرب بالسوط، فإن تعادى الرجم الحاكم الرجعة، وكانت له رجعة، ووجه ذلك أن امتناعه من الرجعة ويقاوم على حكم الطلاق معصية، اهـ

وقال الحافظ^(٤): احتجب في وجوب الرجعة، فذهب إليه مالك وأحمد في رواية والشيبور منه - وهو قول الجمهور - أنها مستحقة، اهـ

وقال الموفق^(٥): إن ظن أنها تبتدع، وهو أن يظن أنها حائضاً أو في ظن غير أصبها، فيه أئتم، ووقع طلاقه من قول عامة أهل العلم، قال ابن السكيت وابن عبد البر: لم يخائف في ذلك إلا أهل البدع والفساد. وحكاها أبو نصر عن

(١) (٢٠٠/٢١).

(٢) فتح القدير (٤١/٤١٨).

(٣) المعنى (٤١/٢٩٧).

(٤) وضع الماري (٩/٣٤٩).

(٥) المعنى (١٠/٣٢٧).

ثُمَّ يَمْسِكُهَا حَتَّى تَطْهَرُ، ثُمَّ يَجْبِرُ، ثُمَّ يَقْطَعُ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ
بَعْدَ وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ.....

ابن عُثَيْمٍ، وَهَنَّامُ بْنُ الْحَكَمِ وَتَشِيمَةُ، وَحَكَاةٌ فِي «الْمَحْنَى» مِنَ الظَّاهِرَةِ، مِنْهُمْ
ابْنُ حَزَمٍ وَالْخَوَارِجُ وَنُورُافِقُ وَاحْتَاوَهُ بْنُ نَيْمَةَ وَابْنُ الْقَيْمِ، وَقَالُوا: لَا يَبْغِ
طَلَّاقُهُ، لِأَنَّ اللَّهَ نَعَى أَمْرَهُ فِي قَوْلِهِ الْبَيْتِ، فَوَإِنْ طَلَّقَ فِي غَيْرِهِ لَمْ يَبْغِ.

وَلَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عَمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ يَقْطَعُ أَمْرَهُ أَنْ يُرَاجِعَهَا، وَفِي
رِوَايَةِ الدَّارِمِيِّ ^(١) قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ الْوَرَأَيْتُ لَوْ أَنِّي طَلَّقْتُهَا لَوْلَا أَنَا
يَجِلُّ لِي أَنْ أُرَاجِعَهَا؟ قَالَ: لَا، كَأَنَّتَ بَيْنَ مَنكَ، وَتَكُونُ مَعْصِيَةً، وَقَالَ
يَا نَسِ بْنِ حَبِيرٍ لَابِنِ عَمَرَ: أَتَقْتَعُهُ عَلَيْهِ أَوْ تَحْتَسِبُ عَلَيْهِ، قَالَ: نَعَمْ لَرَأَيْتُ ابْنَ
عَمَرَ وَاسْتَحْزَمَ؟ وَكَأَلَهَا أَحَادِيثُ صَحَّاحٍ، وَيَسْتَحْبِبُ أَنْ يَرُاجِعَهَا لِأَمْرِ ^(٢)
بِالْمُرَاجَعَةِ، وَأَقْلُ أَمْحَوَالِ الْأَمْرِ: الِاسْتِحْبَابُ، وَلَا يَجِبُ ذَلِكَ فِي ظَهْرِ الْمَنْعِ،
بَعْدَ قَوْلِ الشَّوْبِيِّ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَإِنْ لَمْ يَلِمْ وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ، وَحَكَى
سُؤَالَ أَبِي مُوسَى عَنْ أَحْمَدَ رِوَايَةَ أُخْرَى أَنَّ الرُّجْعَةَ تَحِبُّ، وَخَذَرَهَا، وَهِيَ قَوْلُ
مَالِكٍ وَدَاوُدَ لِفَظِ الظَّاهِرِ الْأَمْرِ فِي التَّوَجُّوبِ، وَلِأَنَّ الرُّجْعَةَ تَجْرِي مَجْرَى السَّبْقِ،
الِنِكَاحِ، وَاسْتِيقَازُ مَعْنَى وَاحِبٍ، بِدَلِيلِ تَحْرِيمِ الطَّلَاقِ.

وَلَمَّا أَمَرَ طَلَّاقٌ لَا يَرْتَفِعُ بِالرُّجْعَةِ فَلَمْ تَحِبَّ سَبِيهِ الرُّجْعَةُ فِيهِ، كَالطَّلَاقِ فِي
ظَهْرِ مَعْنَاهَا فِيهِ، فَإِذَا هُمْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الرُّجْعَةَ لَا مَجْبِرَ، حَكَاهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ عَنْ
جَمِيعِ الْعُلَمَاءِ.

(ثُمَّ يَمْسِكُهَا) مَحْزُومٌ، وَدَوْرُ أَبِي الرَّفْعِ عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ أَيْ يَدْبِغُ
إِمَّاكَهَا، وَإِلَّا فَالرُّجْعَةُ إِمَّاكٌ، وَفِي رِوَايَةٍ: ثُمَّ يَتْرُكُهَا (حَتَّى تَطْهَرُ ثُمَّ يَحْبِسُ)
حَبْضَةً أُخْرَى (ثُمَّ تَطْهَرُ) مَرَّةً أُخْرَى (لَمْ إِذْ شَاءَ أَمْسَكَ بَعْدَ) أَيْ بَعْدَ تَطْهَرُ
الْأَثَرِ (وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ).

(١) مسند الدارمي (٢/ ٣٦).

[illegible]

واحتفظ في حوزة تطعيمه في بطنه كغيره من المصابة الأولى، وفيه
ثلاثة وجهات أصحها: سفع، ودفع المغمومي، وهو الذي يختص به كثرة
من في الحوزة، وأما العاكفة فيقتضي أن يتأخروا عن السفع، وفي كتب
الحكمة عن أبي حنيفة الجوارح، وفي أبي حنيفة السفع والسفع اسم
والسفع أن ينفخها ولازم الزاوية عن أبي حنيفة، ولجوار رواه له

قَالَ السَّوْفِيُّ^(١٢) : فَإِنَّ رَأْيَهُ هَذَا وَجَدَ إِسْلَامَهُمْ حِينَ تَطْلُبُهُ، وَنَسَبَ إِسْلَامَهُمْ حِينَ جَعَلَ حَصَّةَ أُخْرَى لَهُ تَطْلُبُ عَمَلٍ مَا أَتَى بِهِ الْبُزْجِيُّ فِي حَدِيثٍ لَمْ يَسْمَعْ لِعَمَلِي رِوَايَةً، وَلَمْ يَكُنْ يَدْرِي أَنَّ حَصَّةَ الْبُزْجِيِّ وَالْجَمَلِيَّ وَابْنُ عَسَاكِرَ وَابْنُ الْأَثَرِ عَلَى أَبِي عَسَاكِرَ هُوَ بَعْضُ مَا يَتَوَقَّعُ أَنَّهُ يَبْرَاجُ حَقًّا حِينَ تَطْلُبُهُ، وَنَحْنُ إِذْ قَدْ طَلَقْنَا ذَلِكَ قَدْ أَسْبَغْنَا، وَلَمْ نَذْكُرْ حَقَّ الْمُرَادِ، وَهُوَ حَدِيثُ مَرْجِيءٍ مِنْ عَدَدِ الْأَثَرِ وَحَدَّثَ أَبُو الْأَسْتَعْيَانِ، لَمْ

$$f(x) = \begin{cases} 1 & \text{if } x \in \mathbb{Q} \\ 0 & \text{if } x \notin \mathbb{Q} \end{cases}$$

1914/15: 2, 4, 5, 6, 7, 8, 9, 10, 11, 12, 13, 14, 15, 16, 17, 18, 19, 20, 21, 22, 23, 24, 25, 26, 27, 28, 29, 30, 31, 32, 33, 34, 35, 36, 37, 38, 39, 40, 41, 42, 43, 44, 45, 46, 47, 48, 49, 50, 51, 52, 53, 54, 55, 56, 57, 58, 59, 60, 61, 62, 63, 64, 65, 66, 67, 68, 69, 70, 71, 72, 73, 74, 75, 76, 77, 78, 79, 80, 81, 82, 83, 84, 85, 86, 87, 88, 89, 90, 91, 92, 93, 94, 95, 96, 97, 98, 99, 100, 101, 102, 103, 104, 105, 106, 107, 108, 109, 110, 111, 112, 113, 114, 115, 116, 117, 118, 119, 120, 121, 122, 123, 124, 125, 126, 127, 128, 129, 130, 131, 132, 133, 134, 135, 136, 137, 138, 139, 140, 141, 142, 143, 144, 145, 146, 147, 148, 149, 150, 151, 152, 153, 154, 155, 156, 157, 158, 159, 160, 161, 162, 163, 164, 165, 166, 167, 168, 169, 170, 171, 172, 173, 174, 175, 176, 177, 178, 179, 180, 181, 182, 183, 184, 185, 186, 187, 188, 189, 190, 191, 192, 193, 194, 195, 196, 197, 198, 199, 200, 201, 202, 203, 204, 205, 206, 207, 208, 209, 210, 211, 212, 213, 214, 215, 216, 217, 218, 219, 220, 221, 222, 223, 224, 225, 226, 227, 228, 229, 230, 231, 232, 233, 234, 235, 236, 237, 238, 239, 240, 241, 242, 243, 244, 245, 246, 247, 248, 249, 250, 251, 252, 253, 254, 255, 256, 257, 258, 259, 260, 261, 262, 263, 264, 265, 266, 267, 268, 269, 270, 271, 272, 273, 274, 275, 276, 277, 278, 279, 280, 281, 282, 283, 284, 285, 286, 287, 288, 289, 290, 291, 292, 293, 294, 295, 296, 297, 298, 299, 300, 301, 302, 303, 304, 305, 306, 307, 308, 309, 310, 311, 312, 313, 314, 315, 316, 317, 318, 319, 320, 321, 322, 323, 324, 325, 326, 327, 328, 329, 330, 331, 332, 333, 334, 335, 336, 337, 338, 339, 340, 341, 342, 343, 344, 345, 346, 347, 348, 349, 350, 351, 352, 353, 354, 355, 356, 357, 358, 359, 360, 361, 362, 363, 364, 365, 366, 367, 368, 369, 370, 371, 372, 373, 374, 375, 376, 377, 378, 379, 380, 381, 382, 383, 384, 385, 386, 387, 388, 389, 390, 391, 392, 393, 394, 395, 396, 397, 398, 399, 400, 401, 402, 403, 404, 405, 406, 407, 408, 409, 410, 411, 412, 413, 414, 415, 416, 417, 418, 419, 420, 421, 422, 423, 424, 425, 426, 427, 428, 429, 430, 431, 432, 433, 434, 435, 436, 437, 438, 439, 440, 441, 442, 443, 444, 445, 446, 447, 448, 449, 450, 451, 452, 453, 454, 455, 456, 457, 458, 459, 460, 461, 462, 463, 464, 465, 466, 467, 468, 469, 470, 471, 472, 473, 474, 475, 476, 477, 478, 479, 480, 481, 482, 483, 484, 485, 486, 487, 488, 489, 490, 491, 492, 493, 494, 495, 496, 497, 498, 499, 500, 501, 502, 503, 504, 505, 506, 507, 508, 509, 510, 511, 512, 513, 514, 515, 516, 517, 518, 519, 520, 521, 522, 523, 524, 525, 526, 527, 528, 529, 530, 531, 532, 533, 534, 535, 536, 537, 538, 539, 540, 541, 542, 543, 544, 545, 546, 547, 548, 549, 550, 551, 552, 553, 554, 555, 556, 557, 558, 559, 560, 561, 562, 563, 564, 565, 566, 567, 568, 569, 570, 571, 572, 573, 574, 575, 576, 577, 578, 579, 580, 581, 582, 583, 584, 585, 586, 587, 588, 589, 590, 591, 592, 593, 594, 595, 596, 597, 598, 599, 600, 601, 602, 603, 604, 605, 606, 607, 608, 609, 610, 611, 612, 613, 614, 615, 616, 617, 618, 619, 620, 621, 622, 623, 624, 625, 626, 627, 628, 629, 630, 631, 632, 633, 634, 635, 636, 637, 638, 639, 640, 641, 642, 643, 644, 645, 646, 647, 648, 649, 650, 651, 652, 653, 654, 655, 656, 657, 658, 659, 660, 661, 662, 663, 664, 665, 666, 667, 668, 669, 670, 671, 672, 673, 674, 675, 676, 677, 678, 679, 680, 681, 682, 683, 684, 685, 686, 687, 688, 689, 690, 691, 692, 693, 694, 695, 696, 697, 698, 699, 700, 701, 702, 703, 704, 705, 706, 707, 708, 709, 710, 711, 712, 713, 714, 715, 716, 717, 718, 719, 720, 721, 722, 723, 724, 725, 726, 727, 728, 729, 730, 731, 732, 733, 734, 735, 736, 737, 738, 739, 740, 741, 742, 743, 744, 745, 746, 747, 748, 749, 750, 751, 752, 753, 754, 755, 756, 757, 758, 759, 760, 761, 762, 763, 764, 765, 766, 767, 768, 769, 770, 771, 772, 773, 774, 775, 776, 777, 778, 779, 780, 781, 782, 783, 784, 785, 786, 787, 788, 789, 790, 791, 792, 793, 794, 795, 796, 797, 798, 799, 800, 801, 802, 803, 804, 805, 806, 807, 808, 809, 810, 811, 812, 813, 814, 815, 816, 817, 818, 819, 820, 821, 822, 823, 824, 825, 826, 827, 828, 829, 830, 831, 832, 833, 834, 835, 836, 837, 838, 839, 840,

(1975, 1976, 1977, 1978, 1979)

واعتلّف في حكمة التأخير إلى الظهر الثاني على أقواله:

الأول: لئلا يصير الرجعة لغرض الطلاق، فوجب أن يُمسكها زماناً كان يحلّ له طلاقها.

الثاني: لتظهر فائدة الرجعة، فإذا أمسكها زماناً يحلّ له فيه وضوؤها، فقد يُجامعها فيذهب ما في نفسه من سبب طلاقها فيمسكها.

والثالث: ما قال ابن عبد البر^(١): إن الرجعة لا تكاد تعلم مسحتها إلا بالوطء؛ لأنه المبني من النكاح، ولا يحصل الوطء إلا في الظهر، فإذا وضئ حرم طلاقها فيه حتى تحيض، ثم تطهر، واعتبرنا مُطَهَّاة الوطء ومحلّه، لا حقيقة.

والرابع: ما قال أيضاً: إن الطلاق كره في الحيض؛ لظهور الاعمى، فلو طلقها عقيب الرجعة من غير وطء كانت في معنى المطلقة قبل الدخول، وكنت تبني على عدتها، فأراد رسول الله ﷺ قطع حكم الطلاق بالوطء، واعتبر الطهر الذي هو موضع الوطء، فإذا وطئ حرم طلاقها حتى تحيض، فتطهر، وقد جاء في حديث ابن عمر - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال: أمره أن يراجعها، فإذا طهرت مسّها حتى إذا طهرت أخرى، فإن شاء طلقها، وإن شاء أمسكها، رواه ابن عبد البر.

والخامس: أنه عقوبة له على إيقاعه في الوقت المحرم بمنعه منه في الوقت الذي يباح له.

السادس: أن الطهر الأول مع الحيض الذي طلق فيه كره واحد، فلو طلقها في أول طهر كان كمن طلقها في حيض.

(١) انظر: «الاستبصار» (١٨/١٥).

قِيلَ أَنْ يَمْسُ. فَتِلْكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُطْلَقَ لَهَا النِّسَاءُ.

أُخْرِجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي ٦٨ - كِتَابِ الطَّلَاقِ، ١ - بَابِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى مَا يَدْرِي أَيُّ يَوْمٍ يَمْسُ. وَتِلْكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُطْلَقَ لَهَا النِّسَاءُ.

وَمُسْلِمٌ فِي ١٨ - كِتَابِ الطَّلَاقِ، ١ - بَابِ حَرْمِ عِلَاقِ الْحَائِضِ بِغَيْرِ رِمَاحٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ وَجْهِ بْنِ الْمُثَنَّبِيِّ.

وَالسَّابِقُ. مَا تَحْكِي عَنِ الشَّافِعِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بِحَدِيثِ مَنْ أَرَادَ بِفُلْكَ أَنْ يَسْتَبْرَأَ بِعِدَّةِ الْحَيْضَةِ، الَّتِي دَلَّلُوا بِهَـ بِظَهَرِ نَمٍ، ثُمَّ حَقَبُوا، تَامَ، لِيَكُونَ تَطْبِيقُهَا بِرَحْمَةِ تَعْلَمُ عِدَّتَهَا، إِمَّا سَحْلٌ أَوْ حَبِيصٌ.

وَالثَّانِي: أَنَّ النِّسَاءَ أَنْ يَفْصَلَ بَيْنَ كُلِّ تَطْبِيقَتَيْنِ حَيْضَةً، وَالْعَامِلُ هَهُنَا بَعْضُ الْحَبِيصِ، فَوَجِبَ تَكَامُلُهُ.

الْثَّالِثُ: أَنَّ الْأَمْرَ بِالرَّجُوعِ عَنِ الطَّلَاقِ أَمْرٌ بِإِيَّاحَةِ الْوُطءِ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ الْوُطءُ فِي الْحَبِيصِ، وَإِذَا طَلَّقَ فِي الظُّهْرِ الْمُتَّصِلِ، فَلَا يَجُوزُ لَهُ الْوُطءُ فِيهِ أَيْضًا، فَيَكُونُ الْأَمْرُ بِالرَّجُوعِ عَنِ الطَّلَاقِ سَمْعِيًّا مَعَ الْوُطءِ، وَهُوَ خِلَافُ مَقْصُودِ النَّكَاحِ.

(قِيلَ أَنْ يَمْسُ) أَيُّ يَجْمَعُ لِمَا فِي الطَّلَاقِ فِي صَهْرِ قَدْرٍ فَرَمَ مِنْ إِنْجَامِهِ فِي الْعِدَّةِ؛ لِأَنَّهُ لَا تَنْدِي أَمْتَةً لِأَقْرَبَاءِ أَوْ مَحْجَمٍ، وَلَقَدْ يَظْهَرُ الْحَمْلُ، فَيَسُدُّ عَلَى التَّرَاقِ (فَتِلْكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ) عَزَّ وَجَلَّ (أَنْ يُطْلَقَ لَهَا) أَيُّ الْمَعْدَةِ (النِّسَاءُ)، فِي قَوْلِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: (لَا تُطْبِقُونَهَا فِيهَا) ^(١) قِيلَ الْخَارِيُّ ^(٢) فَتِلْكَ الْعِدَّةُ تَمَسُّ إِلَيْهَا عِدَّةُ الْحَبِيصِ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ حَالَةُ الظُّهْرِ، قِيلَ: الْإِلَامُ فِي لَهَا سَمْعِيٌّ فِي، فَتَكُونُ حُجَّةً لِمَنْ نَعِبَ إِلَيْهِ الشَّافِعِيُّ مِنَ أَنَّ الْعِدَّةَ بِالْأَطْفَارِ، إِذْ لَوْ كَانَتْ مَحْضٌ يَلْزَمُ أَنَّ يَكُونَ الطَّلَاقُ أَمْرًا بِهَـ،

(١) سُبُوْرُ الْعِلَاقِ الْآيَةُ ١

(٢) أَمْرُهُ الْخَطْبِيُّ (٦)، ٢٨٠، ٢٨١

وليس كذا، وأحب بآنا لا نُسَلِّم أن اللام عهد بمعنى في، من لعاقبة. اهـ

وفي «السنن» قال المحطبة: إن اللام في الحديث والآية بمعنى القاية والاستقبال، كما يقال: لقيته ثلاثين من الشهر، يريد مستقبل ثلاث، والمعنى فذلك أي حانة النجس المدة التي أمر الله أن يطهر مستقبلاتها، انتهى، ورجع به في «مسند» عن ابن عمر - رضي الله عنه - قرأ النبي ﷺ: «طهروا» في قبل عاتقهن» وهذا على تقدير كون الحديث مرموعاً، والأقوى أن ابن عباس - انتهى حديثه بـ «إلى قوله»: قبل أن يمسه، فيكون قوله: «فذلك» مدرجاً عن ابن عمر - رضي الله عنه - اهـ

وفي «الجمل»^(١) قال البيضاوي: لعدين أي في «فنها» وهو الظاهر، فإن اللام في الأوامر وما يتلوهما نكائيت، ومن غدا العذر بالنجس على اللام بحذف مثل مستقبلات يعني يعلقها بمحذوف دل عليه معنى الكلام، أي طهروهن مستقبلات لعدين، أي متوجبات إليها، وإذا خلعت المرأة في الظاهر استندم على انقضاء الأول من أوقاتهما، فإذا خلعت مستقبلتها، والمراد أن طهروا في ظنهم لم يجامروا فيه ثم يتركان حتى تنقضي عدتهن، وأبد هذا بفراقة «فطهروهن من قبل عدتهن» - اهـ

وفي حاشي «بيان القرآن» عن «فروح» في آخر الحديث السابق: «وإذا نسي ﷺ: «يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطهروهن» في قبل عدتهن» وكان ابن عمر كما أخرج عنه ابن المنذر وغيره يقرأ كذلك، وكذلك ابن عباس، وفي رواية عنهما أنها «قرأ قبل عدتهن» - اهـ

وفي «الذميمة المسحودة»^(٢) عن الصداوي في شرح معاني الآثار: ليس

(١) (٢٨/٨).

(٢) (٢٠/٢).

٥٤/١١٧٤ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، أَنَّهَا تَنَقَّلَتْ حَفِصَةَ بِنْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، حِينَ دَخَلَتْ فِي الدَّمِ مِنَ الْعِيْضَةِ ثَانِيَةً.

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَذَكَرَ ذَلِكَ يَعْمُرَةُ بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ فَقَالَتْ: صَدَقَ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ. وَقَدْ جَدَلَهَا فِي ذَلِكَ رَجُلٌ.....

لعمري هذا الحديث هو النسخة المصطلحة لكافة ما كتبه في هذه المسألة التي هي ثلاثة أبواب، بل هي عدة حقائق النساء التي رتبها. وليس أن ما يكون عدة طلاق لها النساء يجب أن تكون عدة التي تعتد بها النساء. وقد جاءت عدة النساء، وهي حجة أخرى، وهي أن عمر - رضي الله عنه - هو الذي حلفه رسول الله ﷺ بهذا القول. ولم يكن هذا القول عند ذلك على أن المرأة هي العدة هو انقلب، فإن ما جاء أن المرأة هي العدة هو الحديث.

قلت: وكذلك هو من هذا. من عمر الذي وقع له النسخة، فإن ما جاء أن عدة الأمة هي من هذا، كما تقدم قريباً.

٥٤/١١٧٤ - (مالك عن ابن شهاب) الزجري (عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين أنها تنقلت) حكوا في السج الهدي، وفي بعض المصنفات «نقلت»، وفي بعضها الآخر أنزلت، والأول أوجه (حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق) لما حلفتها المنذر بن الزبير من الحرام (حين دخلت في الدم من العيضة الثالثة) لعدم حبسها عند عائشة أم المؤمنين، فإن عروة عندها الأهل.

(قال ابن شهاب: فذكرت) بناء المتكلم في النسخ الهندي، ويغفل فذكر بيناء المجهول في المصداق (ذلك الأمر) أي نقل عائشة إليها في بدء العيضة الثالثة (لعروة بنت عبد الرحمن) الأمارية. أحد المكثرين عن عائشة.

(قالت عروة: صديق عروة) في هذا نسخة (وقد جادلها) أي عائشة (في ذلك المسألة) أن الصحابة والتابعين إنما أن في المسألة خلافاً شهيماً، وفي...

فَقَالُوا: إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ - ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ - فَقَالَتْ عَائِشَةُ: صَدَقْتُمْ. تَدْرُونَ مَا الْأَقْرَاءُ؟ إِنَّمَا الْأَقْرَاءُ الْأَطْهَارُ.

الماجي^(١): وقول عمره: وقد حانها في ذلك نام، يخصي أن المجدلة مباح عند الصحابة، بل هي مأمور بها، إذا كانت على وجهه من قصد إلى الحز، وطلب حقيقه الحكم، اهـ.

(فَقَالُوا) في المجدلة - (إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ^(٢))، المجيد ﴿وَاللَّطْفُ يُرَفِّعُكَ بِأَنْفُسِهِ﴾ ﴿ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ﴾ جمع قرء، منفتح الثقات، وحفصة هذه لم تنم لها ثلاثة قرء، فإنها قد انتفت في أول القرء الثالث (فَقَالَتْ عَائِشَةُ) - رضي الله عنها - (صَدَقْتُمْ) في أنه عز اسمه قال: ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ (وَهَلْ تَدْرُونَ) كذا في النسخ الهندية، وفي المصرية بحذف الاستفهام (مَا الْأَقْرَاءُ؟) أي ما المراد بها، ثم بيّن المراد بها، فقالت: (إِنَّمَا الْأَقْرَاءُ الْأَطْهَارُ) وحفصة هذه تمت لها ثلاثة أظهار مع الظاهر الذي وقع فيه الطلاق^(٣)

قال ابن حيد الم: لم تختلف العلماء ولا الفقهاء أن القرء ثمة يقع على الظاهر والحقيقة، إنما اختلفوا في الآية، قال العوفي^(٤) القرء في كلام العرب يقع على الحيضي والظهير جميعاً، فهو من الأسماء المشتركة، واختلف أهل العلم في السرد بالآية، واختلفت الرواية في ذلك عن أحمد، روي أنها الحيضي، روي ذلك عن عمر وعلي وابن عباس وسعيد بن المسيب والثوري والأوزاعي والعمري وإسحاق وأبي عبد وأصحاب الرأي، روي ذلك عن أبي بكر الصديق وعثمان بن عفان، وأبي موسى، وعبد الله بن الصامت، وأبي النضر، قال القاضي: الصحيح عن أحمد أن الأقراء الحيض، وإليه ذهب

(١) المتن: (٤/١٩).

(٢) سورة القرة الآية ٢٢٨.

(٣) انظر: الاستذكار (١٨/٣٦)، والشميد (١٥/٨٦).

(٤) السفي (١١/١٩٩).

أصحابنا، ورجع عن قوله بالأطهار، فقال في رواية السباغوري: كنت أقول بالأطهار، وأما أقرب اليوم إلى أن الأقراء الحيض، وذلك في رواية الأثرم: كنت أقول: الأطهار، ثم رقت لقول الأكار، والرواية الثالثة عن أحمد أنها الأطهار، وهو قول زيد وابن عمر وعائشة وسليمان بن يسار والنفاسم بن محمد ومسلم بن عبد الله، وأبان بن عثمان وعمر بن عبد العزيز والمزهرى ومالك والشافعي وأبي نورة، لأن الأحاديث عن علي قال: اتقوا الحيض تختلف، والاحاديث عن علي: إن أحق بها حتى تدخل في الحيضة الثالثة صريح وقوة.

ولما أن المعهود في نكاح التمتع استعمال القرء بمعنى الحيض، فإن النبي ﷺ قد دعى الصلاة أيام أقرانياه ولم يجه في ثبته استعماله بمعنى الطهر في موضع، فوجب أن يحمل كلامه على المعهود في ثبته، ويرى عنه أنه قال: طلاق الأمة طلقتان وفروها حصتان، ولأن ظاهر قوله تعالى: **فَوَلَّىهَا فَرْوًا** وجوب أن تقصر ثلاثة كاملة، ومن حمل الأطهار لم يوجب ثلاثة، لأن يكفي بطهرين وبعض الثالث، فيحالف ظاهر النص، ومن حمل حيضاً أوجب ثلاثة كاملة، فيوافق ظاهر النص، فيكون أولى من مخالفته، لأن العادة استبراء، فكانت بالحيض، واستبراء الأمة؛ لأن الاستبراء لمعرفة زيادة الترحم من الحمل، والذي يدل عليه النص، فوجب أن يكون الاستبراء به.

وقال أيضاً^(١): الحيضة اثنتي ثلثون فيها لا تحسب من عدتها، بغير خلاف بين أهل العلم؛ لأنه تعالى أمر بثلاثة فروع، فتناول ثلاثة كاملة، ومن قال: القروء الأطهار احتسب لها بالغير اثنتي ثلثين فيه فراء، فهو لحقها، وقد بقي من فروعها لحظة حبساً قرءاً، وحده قول كل من قال: القروء الأطهار، إلا الزمهرى وحده، قال: تعد بثلاثة فروع سوى الطهر الذي ضلتها فيه، وحكي عن

(١) الصغير - (١١-٣-٢).

٥٥/١١٧٥ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَقُولُ: مَا أَفْرَكْتُ أَحَدًا مِنْ فُقَهَائِنَا إِلَّا وَهُوَ يَقُولُ هَذَا. يُرِيدُ قَوْلَ عَائِشَةَ.

٥٦/١١٧٦ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، وَزَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، أَنَّ الْأَحْوَصَ.....

أبي عبيد أنه إن جمعتها في الطهر لم تحسب ببغته، لأنه ومن عزم به طلاقاً، فلم يحسب به من العدة. اهـ.

وفي موطأ محمد^(١) عن الشامي عن ثلاثة عشر من أصحاب النبي ﷺ كلهم قالوا: الرجل أحق بالمرأة حتى تنسل من حيضتها الثالثة، وأخرج ابن أبي شيبة عن مكحول أن أبا بكر وعمر وعلياً وابن مسعود وأبا الدرداء وعبد الله بن الصامت، وعبد الله بن قيس الأشعري كانوا يقولون في الرجل يطلق امرأته تطليقة أو تطليقتين: إنه أحق بها ما لم تنسل من حيضتها الثالثة، برئها وتوفه ما دامت في العدة.

٥٥/١١٧٥ - (مالك عن ابن شهاب) الزهري (أنه قال: سمعت أبا بكر بن عبد الرحمن) بن الحارث المخزومي أحد الفقهاء السبعة على قول (يقوله: ما أفركت أحداً من فقهاءنا إلا وهو يقول بهذا)، وفي نسخة «ذلك»، ثم فسر الإشارة بقوله: (يريد) بهذا (قول عائشة) يعني أنهم وافقوا عائشة - رضي الله عنها - في أن المردء الأظهر، وقد عرفت أن قول الخلفاء الراشدين أنها الحيض فلا بد أن يقال: إنه - رحمه الله - لم يسمع قولهم، أو أراد بفقهاءنا جماعة مخصوصة من علماء المدينة، فقد قال الأباخي لقول عائشة: هو مذهب أكثر علماء المدينة.

٥٦/١١٧٦ - (مالك عن نافع) مولى ابن عمر (وزيد بن أسلم) مولى عمر - رضي الله عنه - (عن سليمان بن يسار) أحد الفقهاء السبعة (عن الأحوص)

(١) موطأ محمد مع التعليق المسجدة (٢/٤٨١).

هذه بالشام حين دخلت امرأته في الدم من الحيضة الثالثة، وإذا كان صنفها فكذب بعد ذلك أي ستمائة

الحمد، والثناء السامع، أي بعد من أمه من عبد شمس من عبد مناف، ذكر ابن النكعي والبلذري، أنه قد عُدَّ له معاوية على ابنه عمر بن الخطاب في قصة جرحه له، وبشهادة أن يكون له صحيفة، كما قاله الحفاظ في «أصناف»^(١) وذكر في القسم الأول، وقال: وروى هذا الحديث ابن عيينة عن الزهري عن سمعان بن سنان عن الأعمش بن قلان بن الأحموص، وذكر سمع عن السوطي، قال ابن النجاشي: الأقوى أن ألفاظ الأعمش، وهو ابن عبيد، ربما يحتمل أن يكون ثوبه عند أحد من الأحموص، ولم يحم لي رواية ابن عيينة عن الزهري، اهـ.

وقد روي الحديث السوطي، وأخبره أهل علم أنها للأحموص، وذكره أحمد بن حنبل في رواية ابن بكير، وشافعي عن مالك، وألفظ نسخة في «سوطي»^(٢) بهذا لسان ابن عبيد عن أقبل، استاء على أنه الأحموص فلقن امرأته الحديث، سيأتي بيانه.

أهلك بالشام حين دخلت امرأته في الدم من الحيضة الثالثة، وكان قد طلقها) ثم ذلك في العجوة عام مائة مائة، كما تقدم في أول صلاه له من مائة، أنه من خلق، هو مرضى برب روحه، ولم تزوج بعده تزواج، وإذا في رواية من أبي شعبة طلق أم عيسى، والآثار أخرجه الشيخ في رواية الشافعي وابن بكير عن مالك، ثم قال: وفي رواية أحمد بن حنبل، قال حنبل: «شافعي»^(٣)

(انكتب) أمير المؤمنين (معاوية بن أبي سفيان) إذا أمر أبي شعبة^(٤) لسان

(١) (١٧٦) (٢٠٠)

(٢) سوطي مع التعبير الصحيح (٢٠٠) (٢٠٠)

(٣) مصنف ابن عبيد (٢٠٠) (٢٠٠)

إلى زيد بن ثابت يسأله عن ذلك. فكتب إليه زيد: إنك إن كنت في
الدم من الحصة الثالثة، فقد نزلت منه، وبقيت منه، ولا ثروة ولا ميراث.

١١٧٧/٥٧ - وحديثي عن عائشة: أن ينفذ عن القاسم بن
سليم، وسالم بن عبد الله، وأبي بكر بن عبد الرحمن، وسلمان بن
سالم،

عند وفاة عمر عبيد، ومن هناك من الصحابة، فلم يجد عنه فيها جلاء،
فكتب إلى (إلى زيد بن ثابت) أن يصاري ذنب النبي (يسأله عن ذلك) إلا
أن يرفع.

قال الناجي: "كتب معاوية إلى زيد علي ما جرت به عادة الأمراء أو
الحكام من مشاوره أهل العلم، واستدعاء فتوى أهل الحنفية فيما تشكل من
المسائل بالآفاق (فكتب إليه) في أبي معاوية (زيد) في جوابه (إنها إذا دخلت
في الدم من الحصة الثالثة فقد) تمت بعده (هرثت منه) أي نزلت الزوجه من
المزوج (وبقي منها) أي انقضت علاقة النكاح، وانقضت ما كان بينهما من
أحكام العدة من الإرتجاع والشفقة والسكينة والبراءة والنسب من الزوج غيره.

(ولا ثروة) الزوجة إن مات الزوج (ولا ميراثها) الميراث إن ماتت الزوجة،
وأخرج محمد بن سفيان، وثقة بهذا الحديث: أن رجلاً من أهل الشام كان
له الأوصياء، طلق امرأته، ثم ماتت، فسألت في الدم من الحصة الثالثة،
فقال: أنا وارثته، وقال يومئذ لا ثروة، فاعتصموا إلى معاوية بن أبي سفيان،
فقال معاوية فضاله بن عبيد وثقة من أهل الشام، فلم يجد عندهم عطف عليه،
فكتب إلى زيد بن ثابت، فكتب إليه زيد بن ثابت، فذكر بنحوه.

١١٧٧/٥٧ - أمالك أنه بلغه عن القاسم بن محمد عن أبي بكر نصيب
- رضي الله عنه - (وسالم بن عبد الله) بن عمر رضي الله عنه (وأبي بكر بن
عبد الرحمن) بن النخعات السجستاني (وسلمان بن يسار) البجلي، والأربعة من

وَابْنُ شَهَابٍ، أَنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ: إِذَا دَخَلَتْ الْمُطْمَئِنَّةُ فِي الدَّمِ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّلَاثَةِ، فَقَدْ دَخَلَ مِنْ زَوْجِهَا وَلَا مِيرَاثَ بَيْنَهُمَا وَلَا رَجْعَةَ لَهَا عَلَيْهَا

٥٨/١٧٧٨ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ قَافٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: إِذَا ضَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ، فَدَخَلَتْ فِي الدَّمِ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّلَاثَةِ، فَقَدْ بَرِئَتْ مِنْهُ وَبَرِئَ مِنْهَا، قَالَ مَالِكٌ، وَغَرِ الْأَمْرُ عِنْدَنَا.

قوله، المدينة المسماة، (ابن شهاب) الزهري (أنهم) أي الخمسة (كانوا يقولون، إذا دخلت المطلقة في الدم من الحيضة الثالثة فقد) تَنَحَّى جَذَبَ (وبانت من زوجها ولا ميراث بينهما ولا رجعة له عليها) لأنها من أحكام العدة، وقد نسب بالتحليل في الحيضة الثالثة، ذلك الأقوال الأظهر

٥٨/١٧٧٨ - (مالك عن قاف عن عبد الله بن عمر) - رضي الله عنه - (أنه) كان يقول: إذا ضلَّق الرجل امرأته، فدخلت في الدم من الحيضة الثالثة، فقد برئت منه) أي برأت الزوجة من الزوج (وبرئ منها) نساء العدة (ولا تركه ولا مرنها)^(١) لا يطع أحكام الكناح. ويهدم نحو ذلك عن مغيرة

(قال مالك: وهو الأمر) الترخُّج (معتللاً) بالمدينة المنورة، يعني العمارة بالمعروفة في الآية الأطير^(٢)، وأزاد عليهم ما في القول: لأطهار مخالفاً للقول، لأن الورع فيه ثلاثة قروء، ولازم تعلُّقهم بالأطهار أن يكون العدة أقل من ثلاث لا اعتدادهم بالطهر الذي ضلَّق منه. إيجاب عنه بعضهم ما أصل الفراء الانسفال من حال الترحال. فبما تم العيب الذي يقع فيه الخلاف تحقُّق الانسفال فنزلت

(١) قوله: ولا مرنها ولا رننا، مراده في سبب الشرح

(٢) اعلم أن الأسماء المذكورة (١٧٧٨) هي قول مالك والشافعي، والاصح عند أحمد بن حنبل البراء بالأمر والأطهار

٥٩/١١٧٩ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ لُقْطَيْلِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، قَوْلِي الْمَهْرِيُّ: أَنَّ الْقَابِضَ بِنَ مُحَمَّدٍ، وَنَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، كَانَا يَقُولَانِ: إِذَا طَلَّقَ الْمَرْأَةُ فَدَخَلَتْ فِي الدَّمِ، مِنَ الْحَبِضَةِ الْكَلْبَةِ، فَقَدْ بَاتَتْ بَنَةً وَحَلَّتْ.

١١٨٠/٦٠ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، أَنَّهُ سَأَلَهُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَابْنِ شَهَابٍ،

الْثَّلَاثَةِ، وَأَجَابَ عَنْ آخَرُونَ أَنَّ الثَّلَاثَةَ مَجَازٌ، فَقَوْلُهُ عَنِ اسْمِهِ: (فَاتَمَّ أَشْهُرُ مُعْلُونَتٌ) ١.

٥٩/١١٧٩ - (مالك عن القُضَيْلِ) بضم القاء مصغراً (ابن أبي عبد الله) الحُدَيْمِي، هكذا في جميع النسخ لمصرية بل مط ابن أبي عبد الله بالكتابة، وكذا في «التهذيب» مرواية ابن بكير عن مالك، وكذا في كتب الرجال من «التهذيب»^(١) و«التقريب»^(٢) وغيرهما، فالظاهر أن ما في النسخ الهندية من لفظ ابن عبد الله معطوف من النسخ (مولي المهري) بفتح الحيم وسكون الهاء، ثقة من رواية مسلم وغيره، (أن القاسم بن محمد) ابن أبي بكر - رضي الله عنه - (وسالم بن عبد الله) بن عمر - رضي الله عنه - (كانا يقولان: إذا طَلَّقَتْ بَاءَ الْمَجْهُولِ) (المرأة فدخلت في الدم من الحبضة الثالثة، فقد بأت منه وحلَّت) (لبن أُرْد أن يزوجه).

قال صاحب «المعلى»: في هذه الآثار دليل على أنه تنفصي العدة بمجرد الدخول في الحبضة الثالثة، وهو أصح قولي الشافعي. والثاني: متى بسفي يوم وثبلة، واختلفت الرواية عن مالك أيضاً اهـ.

١١٨٠/٦٠ - (مالك أنه بلغه عن سعيد بن المسيب وابن شهاب) الزهري

(١) (٢٩٢/٨)

(٢) (١١٣/١)

وَسَلِيمَانُ بْنُ يَسَارٍ، أَنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ: عِدَّةُ الْمَحْلُوعَةِ ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ.

١١٨١/٦١ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ شِهَابٍ يَقُولُ: عِدَّةُ الْمَطْلُوقَةِ الْأَفْرَاءِ، وَهِيَ ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ.

(وسليمان بن يسار) لاهلاني (أنهم كانوا يقولون: عدة المختلعة ثلاثة قروء)، هكذا في جميع النسخ الهادية وأكثر المصنفين، وهو الصواب عندنا، فإن الأثر بهذا اللفظ تقدم في إطلاق المحلعة، وتقدم الكلام عليه، وأعاد المصنف لذلك، ووقع في شرح أبي جهم، حيث لفظ عدة المطلقة ثلاثة قروء، وعليه من شرحه إذ قال: يريدون التي تعدد بالأفراء، ولا خلاف في ذلك لنس القرآن: **وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَدَّدْنَ فِيهِمْ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ** (١)، **أَمْ لَا شَكَّ فِي عِدَّةِ الْمَطْلُوقَةِ إِحْسَابِيَّةٍ**، لكن عدة المحلعة مختلف فيها، وتقدم فيها ثلاثة مذاهب تقدمت في محلها.

١١٨١/٦٢ - (مالك أنه سمع ابن شهاب الزهري يقول: عدة المطلقة) التي تكون من ذوات الأفراء (ثلاثة قروء) هكذا سبأ الأثر في جميع النسخ المصنفة من السنن والشروح، وسبأ النسخ الهادية، يقول: عدة المطلقة الأفراء، يعني تكون عدتها بأفراء، لا بالأشهر، كما في عدة الرخاء (أو) تباعدت) الأفراء، يعني إن تعد ما بين القريتين لا يجمع الاعتساب بها ما لم تبعد حد قرية أو حد الإيالة، وسبأني مذهباً قديماً في أول جامع المطلاق.

قال المصنف (٢): إن كانت عدة المرأة أن يتباعد ما بين حيضتيها لم تنقض عدتها، حتى تحيض ثلاث حيض وإن طالت، لأن هذه أم يرتفع حبسها، وأم تنأخر عن عدتها، فهي من ذوات الأشهر، باقية على عدتها، فذهب من لم يتباعد حيضها ولا عدتها في هذه مذهباً، **وَمَنْ**

(١) سورة البقرة، الآية ٢٢٨.

(٢) "المعجم" (١١/١١٨).

٦٢/١١٨٢ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ زَيْنٍ مِنَ الْأَنْصَارِ أَنَّ امْرَأَتَهُ سَأَلَتْهُ الطَّلَاقَ. فَقَالَ لَهَا: إِذَا حَضَتْ فَأَذِينِي. فَلَمَّا حَاضَتْ أَذِنَتْ. فَقَالَ: إِذَا طَهَرْتُ فَأَذِينِي. فَلَمَّا طَهَرْتُ أَذِنْتُ. فَطَلَّقَهَا.

قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي ذَلِكَ.

٦٢/١١٨٢ (مالك، عن يحيى بن سعيد) الأنصاري (عن رجل من الأنصار) قال الزرقاني^(١): يحتمل أنه زوج الربيع بنت معوذ وأمه عيرة (أن امرأته سألته الطلاق، فقال لها) الزوج: (إذا حضت فأذيني) مائداً، أي أعلمني (فلما حاضت أذنته) أي أعبرته (فقال: إذا طهرت فأذيني، فلما طهرت أذنته فطلقها)

قال الباجي^(٢): قول الأنصاري لامرأته إذ سألته الطلاق: إذا حضت فأذيني، يحتمل أن يكون في طهر قد نكحها فيه، وإيقاع الطلاق فيه ممنوع، فأمرها أن تؤذنه بحيضها ليسلم طلاقه من ذلك، فلما حاضت قال لها: إذا طهرت فأذيني، لأن إيقاع الطلاق حال الحيض موقوف، فلما طهرت أوقع الطلاق في طهر لم ينكحها فيه.

(قال مالك: وهذا) أي الطلاق في طهر لم ينكحها فيه (أحسن ما سمعت في ذلك) أي في زمان إيقاع الطلاق، فإن الطلاق في الحيض - أو في طهر منها فيه محظور.

قال الموفق^(٣): أما المحظور، فانطلاق في الحيض أو في طهر جامعها فيه، أجمع أئمتنا في جميع الأنصار وكل الأعصار على تحريمه، ونسفي طلاقه بدسه، لأن العطاء خالف السنة، وترك أمر الله تعالى وأمر رسوله، قال

(١) شرح الزرقاني (٢/٣٠٥).

(٢) المستدرج (١/١٠١).

(٣) النجاشي (١٠٠/٢٦٦).

(٢٢) باب ما جاء في عدة المرأة في بينها إذا طلقت فيه

نعمالي: ﴿فَلْيَرْوُفْ لِبَيْنَيْنِ﴾ وقال السيوطي: «هو أن شاء طلق قبل أن يعمى، تلك العدة التي أمر الله تعالى أن يطلق لها النساء»، اهـ.

(٢٢) عدة المرأة في بينها إذا طلقت فيه

اعلم أولاً أنهم اختلفوا في مسألة النفقة والسكنى للمعتدة، فهي «المتعنة المبيدة»^(١): اختلف العلماء في هذا الباب، فذهب عمر بن الخطاب من الصحابة وأخرون، وروى قال أصحابنا: إن للمطلقة المتتمة النفقة والسكنى في العدة، وإن لم تكن حاملاً، وقال ابن عباس وأحمد: لا نفقة لها ولا سكنى، وقال مالك والشافعي وغيرهما: يجب السكنى دون النفقة، وأما المتوفى عنها زوجها فلا نفقة لها بالإجماع، والأصح وجوب السكنى، وأما المطلقة الرجعية فيجب لها النفقة والسكنى، اهـ.

وفي البذل^(٢) من البدائع: أن المعتدة عن طلاق رجعي لها النفقة والسكنى بلا خلاف؛ لأن ذلك الشكاح قائم، فكان الحال بعد الطلاق كالحال قبله، وإن كان الطلاق ثلاثاً أو مائتاً، فلها النفقة والسكنى إن كانت حاملاً بالإجماع، اهـ. وهكذا قال النووي: إن الرجعية نكاح لها، أي النفقة والسكنى بالإجماع، وهكذا حكى عليهما الإجماع غير واحد، وقال النووي^(٣): المطلقة الحامل البائن لها النفقة والسكنى عند عمر - رضي الله عنه - وأبي حنيفة وأخريين، وقال ابن عباس وأحمد: لا نفقة لها ولا سكنى، وقال مالك والشافعي وأخرون: تحب لها السكنى لا النفقة.

وأما البائن الحامل، فتجب لها السكنى والنفقة والرجعية نكاح لها

(١) (٥٥٨/٢)

(٢) البذل المجهوده (٣٥/١١)

(٣) النظر اشرح صحيح مسلمة لنووي (٥/١٠/٩٥، ٩٦)

بالإجماع، والمنعوى عنها زوجها فلا نفقة لها بالإجماع، والأصح عندنا وجوب السكنى لها، ولو كانت حاملاً، فالمشهور أنه لا نفقة لها، كما لو كانت حائلاً، وقال بعض أصحابنا: تجب وهو غلظ، اهـ.

وقال الناجي: اهـ وفي سائر زوجها، لا نفقة لها وإن كانت حاملاً. وقال الموفق^(١): إن الرجل إذا طلق امرأته طلاقاً باتناً، فزماً أن يكون ثلاثاً أو بغيره أو مائت يفسخ، وكانت حاملاً، فلها النفقة والسكنى بإجماع أهل العلم، لأن الحمل ولده، فيزمره الإنعاق عليه، ولا يمكن إلا بالإتفاق عليها، وإن كانت حائلاً، فلا نفقة لها، وفي السكنى روايتان: إحداهما: لها ذلك، وهو قول عمر، وأبي سعيد، وابن مسعود، وعائشة، وفقهاء المدينة السبعة، ومالك، والشافعي، والرواية الثانية: لا سكنى لها ولا نفقة، وهي ظاهر المذهب. وقول علي، وابن عباس، وجابر وعطاء وطاوس وأبي الحسن وعكرمة وميمون بن مهران وإسحاق وإبراهيم، وقال أكثر الفقهاء العراقيين: لها السكنى والنفقة، وبه قال ابن شبرمة ومن تبعه ليلي والثوري وأحمد بن صالح وأبو حنيفة، وأصحابه والشي والخليلي؛ لأن ذلك يؤيد عن عمر، وابن مسعود، ولأنها مقلقة فيجب لها النفقة والسكنى، كالمرجعية.

وقال أيضاً^(٢): أما المعتدة من الوفاة، فإن كانت حائلاً، فلا نفقة لها ولا سكنى، وإن كانت حاملاً، ففيها روايتان: إحداهما: لها السكنى والنفقة لأنها حامل من زوجها، والثانية: لا نفقة لها ولا سكنى؛ لأن المال قد صار للورثة، وقال في موضع آخر: قال أصحابنا: لا سكنى المترقى عنها إذا كانت حائلاً رواية واحدة، وإن كانت حاملاً فعلى روينين، والشافعي في سكنى المترقى عنها قولان.

(١) تهذيب (١/١٠٣).

(٢) (١/١٠٤).

وقال أيضاً: إذا كانت المبتوتة حاملاً، وجب لها السكنى رواية إحداه، ولا تعلم بين أهل العلم فيه خلافاً، وإن لم يكن حاملاً، ففيها روايتان: إحداهما: لا يجب لها ذلك، وهو قول ابن عباس وخاسر، وبه قال عطاء وطاووس والحسن وعمر بن ميمون وعكرمة وإسحاق وأبو ثور وداود والثابت: يجب لها ذلك، وهو قول ابن مسعود وأبي نعيم وعائشة وسعيد بن المسيب والثمام وسالم وأبي بكر بن عبد الرحمن وخارجة بن زيد، اهـ.

وقال الدردير^(١): للمعتدة المعلقة بدناً أو رجباً السكنى وجوباً على الزوج، ولم يوجبها عنها السكنى مدة عدتها بشرطين: إن دخل بها ولو صغيره مطبقة، والشرط الثاني: أن يسكن الذي هي ساكنة فيه وقت الثبوت للزوج ملكاً أو جارية، فقد كراهه كنه قبل موته، ولو نفذ البعض قلب السكنى بقدره فقط، اهـ. وهي الهنداية^(٢): إذا قتل الرجل امرأته، فلهما النفقة والسكنى في عدتها رجبياً كان أو بئشاً، ولا نفقة للمستغنى عنها، وجهها، اهـ. وفي «الطحطاوي» من «التهذيب»: المعتدة عن الطلاق تستحق النفقة والسكنى، كان الطلاق رجعياً أو بئشاً أو ثلاثاً، حاملاً كانت المرأة أو لا، اهـ.

وفي «البيان»^(٣): المعتدة عن وفاة لا سكنى لها ولا نفقة في مال الزوج، سواء كانت حائلاً أو حاملاً إلى أن قال: إذا مات الزوج، انتقل ملك أسواله إلى الورثة، فلا يجوز أن تجب النفقة والسكنى في مال الورثة، سواء كانت حرة أو أمه، كبرى أو صغيرة مسلمة أو كتابية؛ لأن الحرية المسماة الكبيرة إنما لم تستحق النفقة والسكنى في عهد الوفاة، فهؤلاء أولى، اهـ.

(١) «الشرح المكمّل» (٢/ ٤٨٣).

(٢) (١/ ٤٢٩).

(٣) «بدائع الصنائع» (٢/ ٣٣٥).

١١٨٣/٦٣ - حدثني يحيى عن مَالِيْهِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، وَسُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، أَنَّهُ سَمِعَهُمَا يَذْكُرَانِ، أَنَّ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ بْنُ الْعَاصِ طَلَّقَ امْرَأَةً عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَكَمِ الْبَيْتَةَ.

وقد عرفت، مما سبق أن السكنى للمثونة، وإن لم يكن حاملاً تجب عنها الحنفية، وبه قال مالك والشافعي وهو رواية لأحمد، والأخرى له. وهو ظاهر مذهبه أن لا سكنى لها، وبه قال داود، أما إن كانت حاملاً، فلا خلاف بين أهل العلم في وجوب السكنى.

قال الباقي^(١): قال مالك: للميثونة السكنى على زوجها في العدة، ويحبس وباع عليه فيه مائة، ومعنى ذلك أن هذا حق على الزوج، وإن كان له ما يؤخذ به كما يؤخذ بسائر المحقوق اللازمة، وإذا ثبت أن لها السكنى، فلا نيت في غير بيتها، ولها أن تخرج نهاراً خلافاً لأبي حنيفة، أنه يعني لا يجوز عنه الخروج في النهار أيضاً.

١١٨٣/٦٣ - (مالك عن يحيى بن سعيد) الأنصاري (عن القاسم بن محمد) بن أبي بكر الصديق (وسليمان بن يسار) الهلالي أحد أئمة السبعة (أنه) أي يحيى (سمعهما) أي القاسم وسليمان (يذكوران أن يحيى بن سعيد بن العاصي) أبو العارث المدني أخو عمرو بن سعيد الأندلسي، وكان عبد الملك لما قتل أخاه عمرو الأندلسي منيَّراً إلى المدينة، فلاحق مازن الزبير، ثم آمنه عبد الملك بعد قتل ابن الزبير، وكان يقول: ما رأيت أفصل منه مات في حدود الأندلسين^(٢).

(خلق ابنة عبد الرحمن بن الحكم) بن العاص أخي مروان، قال في المدونة: هي عمرة فيما أظن، أنه وبها جزم في «المحلى» (البيتة) فإن

(١) المحلى (١: ١٠٦، ٢: ١٠٠).

(٢) انظر ترجمته في تهذيب التهذيب (١١: ٢١٥).

فَانْتَقَلَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَكَمِ فَأَرْسَلَتْ عَائِشَةُ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ إِلَى
مُرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ، وَهُوَ يَوْمَئِذٍ أَمِيرُ الْمَدِينَةِ فَقَالَتْ: اتَّقِ اللَّهَ وَارْجِعْ
الْمَرْأَةَ إِلَى بَيْتِهَا.....

الراجي: يعنى أن يكون فلانها أحد ثلاث تطليقات، فإن ذلك الطلاق يوصف
بها أنه (فانتقها) أي نفسها أيها (عبد الرحمن بن الحكم) من موضع عانها،
وهو موضع سكنها مع زوجها. قال الرازي^(١): وذلك أن السكس وإن كانت
جاء من حقوق الزوجية، فإن المذهب قد حفظ النسب، ولحق الله تعالى به
نعتاً، فحفظ لذلك، فليس لمروحة بضاعة.

فأُرسِلت عائشة أم المؤمنين - رضي الله عنها - رسولا (إلى) عبد الرحمن بن الحكم وهو يومئذ أمير المدينة) من جهة معاريفه - رضي الله عنه -
(فقالت) عائشة: (اتق الله) يا مروان (وردد المرأة إلى بيتها) نعتاً فيه، فإن
الراجي: أُرسلت عائشة إلى مروان إنكاراً منها لأنفائها من بيتها قبل انقضائها
عانها، لأن ذلك عند عائشة واجب عليها، فحبر عليه أن أعود، وهذا معنى
قولها: رد امرأتي إلى بيتها، وهو أمر المدينة يومئذ، ولو كانت الزوجة لا تجز
عليه لما خاطب بذلك من إليه حكم المدينة، وإنما كانت مخاطبة المرأة من
خاصتها، وتضمن أن ذلك أفضل لها.

وذلك أن استئذانها لا يخلو أن يكون صدر أو بغير علم، فقد قال ابن
الكلاب في المملوكة: إذا خافت الزوجة اتبعته من وفاة زوجها سقوط
العيب، أو قامت بقرينة ليس فيها مسلمون، وتخاف على نفسها (المهرص)،
وما أمته فمت منها لا يؤمن عاينها في نفسها فلها أن تتحدر، وأما غير ذلك
فلا يجوز. ولو كانت في صدر من لا يصدخ فحلفت جود سبوا، هذا وهو ابن
الذهب: فربح أمرها إلى السبوا: لا مال لك قال لا ينقل إلا لأمر لا

فَقَالَ مَرْوَانُ، فِي حَدِيثِ سَلِيمَانَ: إِنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ عَنِينِي. وَقَالَ مَرْوَانُ، فِي حَدِيثِ الْقَاسِمِ: أَوْ مَا بَلَغَكَ شَأْنُ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ؟

سَنُطَبِّحُ انْفِرَازَ عَلَيْهِ، وَالْحَسْبُ مِنْهُ بِخِلَافِ الْقُرْبَى؛ لِأَنَّ الْعَدُوَّةَ فِيهَا مِنْ تَرْفَعِ أَمْرِهَا إِلَيْهِ، وَيَحْكُمُهَا مِنْ تَنْقِبِهِ مِنَ الْجَارِ السُّوءِ وَغَيْرِهِ، وَالْقُرْبَى فِي الْعَالَمِ نَبَسٌ فِيهَا سُلْطَانٌ، هـ.

(قَالَ مَرْوَانُ) مَجِيباً لِعَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - وَهَذَا اللَّفْظُ مُشْرَكٌ فِي رِوَايَةِ الْقَاسِمِ وَسَلِيمَانَ، ثُمَّ اخْتَلَفَا فِي ذِكْرِ حَوَابِ مَرْوَانَ، فَحَوَابُهُ (فِي حَدِيثِ سَلِيمَانَ) بِنِ بَسَارٍ (إِنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ) مِنَ الْحَكَمِ أَبِي السُّطَلْفَةِ (عَلِيٍّ) فَلَمْ أَقْدِرْ عَلَى مُنْعِبِهَا، فَإِنَّ السُّطَلْفَةَ^(١) أَنِّي لَمْ يُخْبِرْنِي فِي رَدِّهَا إِلَى بَيْتِهَا، وَقِيلَ: مُرَادُهُ غُثِّي بِالْحَجَّةِ، لِأَنَّهُ احْتَجَّ بِالنَّسْرِ الَّذِي كَانَ بَيْنَهُمَا.

(قَالَ مَرْوَانُ) مَجِيباً لِعَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - (فِي حَدِيثِ الْقَاسِمِ) وَهَكَذَا اخْتَلَفَ فِي «مَوْطَأِ مُحَمَّدٍ»^(٢) وَأَمَّا دَاوُدُ بِرِوَايَةِ الْقَعْنَبِيِّ عَنْ مَالِكٍ، وَبَحْوٍ فِي السَّحَابِيِّ بِرِوَايَةِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ مَالِكٍ (أَوْ مَا بَلَغَكَ) رَكِبَ السُّطَلْفَةَ لِعَائِشَةَ (شَأْنُ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ) مِنْ خَائِفٍ، وَهِيَ أَخُوهُ الْأَخْضَعِيُّ بْنُ قَيْسٍ الَّذِي وَلِيَ الْحَرَقَ لِيَزِيدَ بْنِ مَعَاوِيَةَ، وَهِيَ أَسَى مَهْ، وَكَانَتْ مِنَ الْمَهَاجِرَاتِ الْأَوَّلِ، وَكَانَ بِهَا عَقْلٌ وَجَمَالٌ، تَزَوَّجَهَا أَبُو حَمْرٍو بْنُ حَمْرٍو، وَيُقَالُ أَبُو حَمْرٍو بْنُ عَمْرِو بْنِ الصَّغِيرَةِ الْأَخْضَرِيِّ - وَهُوَ ابْنُ عَمِّ حَالِدِ بْنِ كَثِيرٍ.

فَخَرَجَ مَعَ عَنِي لِمَا بَعَثَهُ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْبَحْرِ، فَبَعَثَ إِلَيْهَا بِتَطْلِيقَةٍ ثَالِثَةٍ بَقِيََتْ لَهَا، وَأَمَرَ ابْنَتِي عَمِّهِ الْحَارِثَ بْنَ هِشَامٍ وَعَائِشَةَ مِنْ أُمِّي رُبْعَةً أَنْ يَدْعِيَا لَهَا نَسْراً وَشِعْراً، فَاسْتَنْفَتَ ذَلِكَ وَشَكَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ لَهَا: أَلَيْسَ لَكَ سَكْنَى وَلَا نَفَقَةٌ، هَكَذَا أَخْرَجَ قِصَّتُهَا مُسْلِمٌ مِنْ طَرَفٍ مُتَعَدِّدَةٍ.

(١) وَفُتِحَ الدَّوِيُّ (٩/١٧٨).

(٢) (ص ٣٠٦).

فَقَالَتْ عَائِشَةُ: لَا يَضُرُّكَ أَنْ لَا تُذَكِّرَ حَدِيثَ فَاطِمَةَ.....

واعتمدت الروايات عن فاطمة على كثرتها عنها، أنها يانت بالطلاق. وروى في آخر صحيح مسلم في حديث الجعدة عن فاطمة بنت قيس نكحت ابن المغيرة. وروى من خيار شباب فريش يومئذ، فأصيب في الجهد مع رسول الله ﷺ، فلما نأى شئت خطبني أبو جهم، المحدث، وهذه الرواية وهم، ومات ابن المغيرة مع علي رضي الله عنه باليمن بعد أن أُرسل إليها بطلاقها^(١)، وقد استأذنت النبي ﷺ في الانتقال من بيت عدتها، فأذن لها فقالت: أين أنت يا رسول الله؟ فقال رسول الله ﷺ: عند ابن أم مكتوم، وكان أعشى تضع ثيابها عنه ولا يصرها، فلم تزل هناك حتى مضت عدتها، فأنكحها النبي ﷺ أسامة، كذا أخرجه أبو داود^(٢).

(فَقَالَتْ عَائِشَةُ) - رضي الله عنها - لمروان (لا يضررك أن لا تذكر حديث فاطمة) يعني لا حجة فيه لجواز انتقال المطلقة من منزلها بغير سبب، وقال الباجي: قول عائشة لما اعترض مروان بحديث فاطمة: لا يضررك أن لا تذكر حديثها، تريد أن حكم فاطمة غير حكم هذه، لما اعتقدت أن فاطمة إنما انتقلت؛ لأن منزلها كان غير ساموني، واعتقد مروان أنه إسد حار خروجهما، كما كان بينهما وبين زوجها من الشر، على ما روي عن سعيد بن المسيب أن فاطمة كانت لبنة. وفي البخاري: عابت عائشة أي على فاطمة أشد المييب، وقالت: إن فاطمة كانت في مكان وحش، فخيف على ناحتها، فذلك أرخص لها النبي ﷺ في الانتقال، وفي التلثاني^(٣) عن ابن المسيب أنها كانت لبنة، ولأبي داود^(٤) عن سليمان بن يسار إنما كان ذلك من سوء التخلق.

(١) انظر: فتح الباري (٤/٤٧٨).

(٢) عسى أبي داود (٢٢٩٦) في الطلاق، باب: من ذكر ذلك على فاطمة.

(٣) رواه أبو داود (٢٢٩٦).

(٤) عسى أبي داود (٢٢٩٤).

فَقَالَ مَرْوَانُ: إِنْ كَانَ بِكَ الشَّرُّ، فَحَسْبُكَ مَا بَيْنَ هَذَيْنِ مِنَ الشَّرِّ.

أخرجه البخاري في ٦٨ - كتاب الطلاق، ١١ - باب قصة فاطمة بنت قيس.

قال الحافظ^(١): قد أخذ البخاري من مجموع ما ورد في قصتها الجواز على أحد الأمرين؛ إما خشية الافتحام عليها، وإما أن يقع منها على أهل مطلقها فحس من الثبوت، ولم ير بين الأمرين هي قصة فاطمة بمبارضة، لاحتمال وقوعها معاً في شأنها، اهـ.

(فقال مروان: إن كان بك) بكسر الخطات لعائشة (الشَّرُّ) اسم كان (فحسبك) بكسر الكاف، أي يكفيك في جوار انفصال حمرة (أما بين هذين) أي حمرة ويحيى (من الشر) الشُّحُورُ لانفصال، قال الحافظ: أي إن كان عندك أن سبب خروج فاطمة ما وقع بينها وبين أقارب زوجها من الشر، فهذا السبب موجود، ولذلك قال: فحسبك ما بين هذين من الشر، وهذا مصير من مروان إلى الرجوع عن رد خير فاطمة، فقد كان أنكر ذلك على فاطمة بنت قيس.

كما أخرجه الثماني أن عبد الله بن عمرو بن عطاء طلق بنت سعيد بن زيد، البتة، وأنها حزمة بنت قيس، فأمرتها حالتها فاطمة بنت قيس بالانفصال، فسمع بذلك مروان وأنكر، فذكرت أن شاتها أخبرتها أن رسول الله ﷺ أمتها بذلك، فأرسل مروان قبيصة بن ذؤيب إلى فاطمة يسأها عن ذلك، فذكرت، الحديث، وزاد في طريق تسليم، فقال مروان: ثم يسمع هذا الحديث إلا من امرأة، فسادت بالعصاة التي وجدنا عليها الناس، فكان مروان أنكر الخروج مطلقاً، ثم رجع إلى السماح بشرط وجود عارض يقتضي جواز خروجها من منزل الطلاق، اهـ.

وحديث فاطمة المذكور به أحسن ومن وافقه^(٢)، أي أن لا نفقة لها ولا

(١) افتح الباري ٩/ ١٧٩.

(٢) النظر: التمهيد ١٩/ ١١٧.

١١٨٤/٦٤ - وحدثني عن مالك، عن نافع، أن ابنة سعيد بن

زيد بن عمرو

سكنى، وبسط الطحاوي الكلام في جوابه، وأجاب عنه في «النهاية» بأن حدثت فاطمة وده عمر، وإنه قال: «لا تدع كتاب ربنا وسنه بينا يقول امرأة، لا تدري صدقت أم كذبت، حفظت أم نسيت، سمعت رسول الله ﷺ يقول: تلحققة الثلاث النفقة والمركنى ما دامت في النعفة» وده أيضاً زيد بن ثابت وأسامة بن زيد وحمر وعائشة، وبسط الزيلعي^(١) والحافظ في «التلخيص»^(٢) في تحريجهما.

قال الحافظ - حديث فاطمة أخرج من سنن والنسائي من طريق أبي إسحاق، قال: حدث الشعبي يحدث فاطمة: فأخا الأسوة كذا من حصو، فخصمه به، فقال: ويحك تحدث بهذا؟ قال عمر - رضي الله عنه: - «لا ترك كتاب ربنا ولا سنه نبينا ﷺ يقول امرأة لا تدري حفظت أم نسيت» زاد الترمذي: وده عمر - رضي الله عنه - يجعل لها السكنى والنفقة، ولا بن أبي نية عن الأسود عن عمر - رضي الله عنه: - «لا تعيز قول امرأة في دين الله، المطلقة ثلاثاً: السكنى والنفقة» اهـ.

وفي «البدل»^(٣): وقد أسكر هذا الحديث أسامه من زيد، فإنه كان إذا ذكرت فاطمة من ذلك شيئاً رماها بما كان في يده، وكذلك أنكرته عائشة، أخرج الطحاوي هذه الأقاويل، ثم أشرح عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن الناس أنكروا عليها ما تحدث به من خروجها فبر أن تحمل، وقد أنكر عمر - رضي الله عنه - ذلك بحضرة أصحاب رسول الله ﷺ فلم ينكر عليه مكر، اهـ.

١١٨٤/٦٤ - (مالك عن نافع أن ابنة سعيد بن زيد بن عمرو) ينتج العين

(١) انظر: «النهاية» (٣/٦٧٧).

(٢) انظر: «الدرية» (٢٦/٨٣)، رقم المسألة (٦٠٩).

(٣) «البدل المجهود» (١١/٢٣).

أمر نبيّ، فحدثت تحت عهده الله بين عمرو بن عبدان بن عفان.
ومضاهما أخته. وانتمعت. وأمر ذلك عنها عاد الله في عمر.

١٨٥ - وحشي من مالك، من جامع، أبو عبد الله بن
عبد عتيق مرأه

(ابن قتيب) قسم لوزن وضع الفاء العدوي أحد الأقسام، وهي ثمانية (كانت تحت
عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان) الأسماء التي تنبئ المظرف تكون الفاء وفتح
الراء المشددة، ففتح المظرف، مات بمصر سنة ثمان وثمانين، كذا في المظرف^(١)
وفي التهذيب^(٢) يقال ثلث المظرف من حنة وحمله، وهي مصبوغة بضم الحنة
وسكون الميملة وتفتح الراء ومنهم من فتح الحنة وشذوا الراء^(٣).

أفعلها البنية أي ثلاث أو نحو الثلاث أو - سنة (فاخلفت) من بيتها الذي طننت به (فأنكر) ذلك الانتقال (عليها عبد الله بن عمر) أي الخطيب - رضي الله عنه -

وأخرج الترمذي^{١٢} - عنه ابن الزهري عن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن
عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان - وهو علام ثقات في إجازة مروان - بن
سعيد بن زيد وأنها بنت قيس البكر، فأرسلت إليها خالتها فاطمة بنت قيس،
تأمرها بالانتقال من بيت عبد الله بن عمرو، وتصح بذلك مروان، فأرسل إلى
أبيه سعيد، فأمره أن يرجع إلى مسكنها، وسأله ما حملك على الانتقال من
محل أن تعزل في مسكنها حتى تنقضي مدتها^{١٣} فأرسلت إليه تحريمه أن غلبها
أمرتها بذلك، فزادت فاطمة بنت قيس أنها كانت قد أبت عمرو من حنن،
فذكر قصتها، وفي الخبر: فذكر عنها مروان، وقال: سمع هذا الحديث
من أحد قبته، وماخذ بالنسب التي وجدنا الدرس عليها.

1185/16. (مالك عن يافع بن عبد الله بن عمرو) رضى عنه أطلق امرأة لها

1273 (3) 111

1879/21 17:

$$(f \circ g)(x) = f(g(x)) = f(2x) = 3(2x) = 6x = (fg)(x)$$

فِي مَسْكَنِ حَفْصَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ. وَكَانَ طَرِيقُهُ إِلَى الْمَسْجِدِ. فَكَانَ بِسُكِّ الطَّرِيقِ الْآخَرَى مِنْ أَدْبَارِ الْبُيُوتِ، كَرَاهِيَةً أَنْ يَسْتَأْذِنَ عَلَيْهَا.

وَكَانَتْ تَسْكُنُ (فِي مَسْكَنِ) أختَه (حَفْصَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ) قَالَ الْبَاقِي (١): بَرِيدٌ أَنَّهُ كَانَ مَسْكَنُهَا فِي دَارِ حَفْصَةَ، أَوْ فِي دَارِ فِيهَا سَكَنِي حَفْصَةَ (وَكَانَ) ذَلِكَ انْمَسْكَنَ (طَرِيقُهُ) أَيِ طَرِيقِ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - (إِلَى الْمَسْجِدِ) قَالَ ابْنُ أَبِي بَرٍ: إِمَّا لِأَنَّ سَكَنَ ذَلِكَ الدَّارِ وَأَرْبَابَهَا أَجَابُوا لَهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَرْغَى بَدَنٍ أَوْ لِأَنَّهُ كَانَ فِيهَا الْمَسْرُ بِاسْتِحْقَاقِ رِقِيَةِ الْعُمَرَاءِ، فَلَمَّا طَلَعَ عَبْدُ اللَّهِ مِنْ عَمْرِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - هَذِهِ الزَّوْجَةِ اسْتَحَقَّتِ الْإِعْتِدَادَ فِي ذَلِكَ الْمَسْكَنِ تَرَكَّ أَنْ يَسِيرَ مِنْ بَابِ ذَلِكَ الدَّارِ.

(فَكَانَ) ابْنُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - (يَسْلُكُ الطَّرِيقَ الْآخَرَ مِنْ أَدْبَارِ) بِالْمُتَّحِجِ جَمْعُ الدِّمْرِ بِضَمِّينَ، أَيِ مِنْ حُلَمٍ، (الْبُيُوتِ) إِلَى الْمَسْجِدِ، وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّهُ كَانَ هُنَاكَ طَرِيقَانِ: إِمْنَاهُمَا بَيْنَ يَدَيْ تِلْكَ الْبُيُوتِ، وَفَاتِيَةً مِنْ أَدْبَارِهَا (كَرَاهِيَةً) بِتَخْفِيفِ الْتِيَاءِ، (أَنْ يَسْتَأْذِنَ عَلَيْهَا) قَالَ الْبَاقِي: كَانَ بِأَخْذِ طَرِيقِ أَدْبَارِ الْبُيُوتِ، لِثَلَاثِ كُنُفٍ عَلَى هَذِهِ الْمَرْأَةِ الْمَظْلُوقَةِ أَوْ بِتَكْلُفِ الْإِسْتِذَانِ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهُ كَانَ لَا يَسْتَحِبُّ النَّظَرَ إِلَيْهَا لِكُونِهَا مَظْلُوقَةً، وَإِنْ كَانَتْ رَجَعَتْ

وَقَدْ اخْتَلَفَ قَوْلُ مَالِكٍ فِي دُخُولِ الْمَظْلُوقَةِ عَلَى ابْنِ زَوْجِهَا الرَّجْعِيَّةِ، فَقِي الْمَدُونَةُ: قَالَ مَالِكٌ أَوَّلًا فِي الرَّجْعِيَّةِ: لَا يَأْسُ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهَا مَظْلُوقُهَا، وَيَأْكُلُ مَعَهَا إِذَا كَانَ مَعَهَا مِنْ يَحْفَظُ بِهَا، ثُمَّ قَالَ مَالِكٌ: لَا يَدْخُلُ عَلَيْهَا، وَلَا يَبْرِي شَعْرَهَا، وَلَا يَأْكُلُ مَعَهَا حَتَّى يَرَاغِبَهَا، وَهَذَا الَّذِي رَوَاهُ ابْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مَالِكٍ فِي «الْعَنْبَةِ» أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ عَلَيْهَا إِذَنْ وَلَا بِعَمَرٍ إِذَنْ. وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَجِهَ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: أَنَّهَا لَمْ تَحْرَمْ عَلَيْهِ، وَكَانَ يَجِبُ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ أَنْ يَكُونَ الْإِسْتِثْنَاءُ مِمَّا رَجَعَتْ وَإِنْ لَمْ يَبْنِ ذَلِكَ، وَجِهَ الْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّهُ

قد حرم الله الاستمتاع بها والتلذذ بشيء منها، فلا يجوز له النظر إليها، لأن الطلاق قد فُقدَ تحريم ذلك، وإنما له فيه الرجعة وإزالة التحريم بإثارة إلى الزوجية، وإذا فُقدَ برؤية المتع، فليس له أن يتلذذ بشيء منها وإن كان يريد الارتماع، إلا بشرط تقديم الرجعة ولا سائلها، وإن كان معه نكاح عنها، ولا يكون معها في موضع يتغلغل عليه وسلها، سواء كانت رجعية أو بآثته، قاله مالك، اهـ.

وقال سفيان^(١): ظاهر كلام الحنفية أن الرجعة محرمة. وقد روي عن أحمد ما يدل على هذا، وهو مذهب الشافعية، وحكي ذلك عن عطاء ومالك. وقال القاسمي: ظاهر المذهب أنها مباحة، قال أحمد في رواية أبي طالب: لا نهيب. وفي رواية أبي لحadh: تشترط له ما كانت في العدة؛ فظاهر هذا أنها مباحة له، له أن يسافر بها ويحبس بها وبطعام، وهذا مذهب أبي حنيفة؛ لأنها في حكم الزوجات، اهـ.

وقال ابن التركماني^(٢): رجع إمام الحرمين أن نطلاق الرجعي لا يزيل الملك، واستدل على ذلك النووي في «الروضه» برفع انطلاق، وعدم الحد، ومصلحة الإيلاء، والظهار، واللعان، ونبوت الإرث، واستظهر لفظ الشافعية أن الرجعية زوجة في خمس أدات، وقال ابن حزم: وإذا هي زوجته، حاز أن ينظر منها إلى ما كان ينظر قبل أن يطلقها، وأن يطلقها، إذا لم يأت بضرب سمعه من شيء من ذلك. وقد سماه الله تعالى بعلًا، فقال: ﴿وَتَزَوَّجْتَهُمْ لَمْ يَرْجِعْ﴾^(٣).

وروي عن الحكم وابن المسيب أن المرأة رجعة، وصح هذا عن الحمي

(١) الشافعية (١٠/٥٥٤).

(٢) المحرمات، نقله على هامش «السر الكبير» صيفي (٧/٣٧٢).

(٣) سورة بقره الآية ٢٢٨.

حَتَّى رَاجَعَهَا

وطاويس والحنس والمزني وعطاء، وهو قول الأوداعي وابن أبي إمام، وقال مالك وابن راهويه: إن نوى بالرجوع فهو رجعة، وفي التواتر المتقدم لا رجعة بعده رجعة، إلا أن الشافعي على أن الرجوع في الرجعة رجعة إلا الشافعي، قال: ليس رجعة.

وحكي صاحب الاستذكار^(١) عن الشافعي أنه إن حرمها وليس رجعة، ولها عيب مبرر القتل، فإنه: ولا أعلم أحدا أوجب حله بعد القتل خيرا، وليس قوله بالقول: لأنها في حكم الزوجان، لأنه ويرثها، ويؤتي من طهره - وهو - ما عنه - أنه قال: تستوفى له، وكان حرامه من ماله، فالتابعين يأفرون الرجعة أن يتزوج، ويحرم من طهرها، ولم يكن لأبى عبد - رضي الله عنه - بمقصود من الاستاذاء عليها، ولو أراد رجعا، فكما لا يبرح من تركه الاستاذاء ساعدا، فكذا لا يبرح امتناع الوفاء لغير أولاد.

وقال أبو عبد الرزاق^(٢) عن عبيد الله بن عمر عن مافع أن ابن عمر - رضي الله عنه - حكى امرأة تضايق، فكان يستأذن عليها إذا أراد أن يسهر، وروى عن أبي ثعلبة عن عبد الله بن عمرو، أنه:

(حَتَّى رَاجَعَهَا) فكذا أخرجه البيهقي^(٣) بسند، ابن شاذلي عن مالك، وأخرج ابن ماجة أخرجه إلى عبيد الله عن أبيه قال: روى ابن عمر رضي الله عنه امرأة مودة بنت أبي عبيد تطايعة وتطلبين، فكان لا يدخل عندها إلا يؤذن فيها راجعها فأنها على رجعتها، ودخل عندها.

(١) الفهرست: ٥٩، ٦٠ - ٦١.

(٢) مسند عبد الرزاق: ٢٥٠، ٢٥١.

(٣) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى: ٣٧٢، ٣٧٣.

١١٨٦/٦٦ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ
سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ سَمِعَ عُمَرَ بْنَ الْوَلِيدِ يَقُولُ لِرَجُلٍ مِنْ أَهْلِ بَيْتِ
بَكْرَةَ، غُلِي مِنْ الْكِرَاءِ؟ فَقَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ: عَلَى زَوْجِهِ.
قَالَ: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَ زَوْجِهَا؟ قَالَ: فَعَلَيْهَا. قَالَ: فَإِنْ لَمْ تَكُنْ
عِنْدَهَا؟ قَالَ: فَعَلَى الْأَمْرِ.

١١٨٦/٦٦ - (مالك عن يحيى بن سعيد) (الاصطفاي) أن سعيد بن
العسيب (مثل) يذكّر الحجهون (عن المرأة ينفقها زوجها وهي) حاشية (في بيت
بكره) أي (إجارته (على من) بيت (الكره) أي كراه أب، في مدة العدة (فقال
سعيد عني زوجها) لأن سكناها في البيت (واحب عليه هي المجمع) (إحصاءه
ومن غير الرجعي أيضاً عند الأنثى الثلاثة ومن راضيه) وفيه خلاف لأحمد
وعبد، كما تقدم.

(قال الاصطفاي) (فإن لم يكن عند زوجها شيء) (للأجرة (قال) سعيد:
(فعلينا) أي غير الأجرة (قال) الاصطفاي: (فإن لم يكن عندها) أيضاً شيء
(قال) - م - (فمضى الأمر) به و... (قال) الاصطفاي: (فإن لم يكن عند
بكره) أي أن ينقل إلى كره عندنا (مدهم في كراهة المسكن) لأنه قال: (فإن لم
يكن عنده شيء) (الامر) (ولم يرد ذلك) (قال) - م - (فإن لم يكن عند الزوج
شيء) حيث لم يرد.

قال السوفن^(١) إن حاجت عبداً أو عرقاً أو عدواً أو نسراً (ملك) أو
خايناً أو دابةً (ملك) أو كونه عارية، أو (إجارة) خفضت ملكها، أو مبعوثاً
السكر (تأدياً) أو ملك به أكثر من (أجرة) الشئ، أو لم يجد ما يكره به، أو لم
يجد إلا من ماله، فلهما أن تستعمل لأنها حال عار، ولا ياردها ذلك أجر

(١) التفسير: ١١٨٦/٦٦.

(٢) التفسير: ١١٨٦/٦٦.

(٢٣) باب ما جاء في نفقة المطلقة

٦٧/١١٨٧ - حدثني يحيى بن خالد، عن عبد الله بن يزيد

مولى الأسود بن سفيان،

المسكن، وإما الواجب عليها فعل المسكن، لا تحصيل المسكن، وإذا عذرت
 المسكن مفعلة، ولها أن تسكن حيث شاءت، ذكره القاضي، وذكر أبو
 الحقاب أنها تنقل إلى أقرب ما يمكنها التثله إليه، وهو مذهب الشافعي؛ لأنه
 أقرب إلى موضع الوجوب، وأقرب من وجب عليه الركة في موضع لا يجد فيه
 أهل التثله، فإنه ينقلها إلى أقرب موضع يجدهم فيه، ولذا، أن الواجب
 سقط لعدم، ولم يرد الشارع به بدل، فلا يجب كما لو سقط الحج، اهـ.

وفى الدر المختار^(١)، تعتد في بيت وجب فيه، ولا يخرج منه إلا أن
 تخرج أو يهشم المنزل أو تحلف انها منه، أو لا تجد كراه البيت، ونحو ذلك
 من القيود، فخرج لأقرب موضع إليه، وفي الطلاق حيث شاء الزوج، اهـ.

(٢٣) ما جاء في نفقة المطلقة

قد تقدم في أول الباب السابق أن المعدة بالوفاء لا نفقة لها ما لإحصاء
 إذا كانت حائلاً، واحتلوا في الحامل، وهكذا لا خلاف بينهم في أنه
 المطلقة الرجعية لها النفقة، وهكذا لا خلاف بينهم أن المطلقة الباقية إذا كانت
 حاملاً فلها النفقة، واحتلوا فيما بينهم إذا كانت حائلاً ولا نفقة لها عند
 الأنبياء الثلاثة، ومن وافقهم بخلاف الحنفية^(٢) ومن وافقهم، بعدهم لها أيضاً
 النفقة

٦٧/١١٨٧ - مالك عن عبد الله بن يزيد (الأعور) مولى الأسود بن سفيان

(١) ١٥٨٩/٣

(٢) انظر: الدر المختار (٢/٢٦٩)

عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، أَنَّ
أَبَا عَمْرٍو بْنَ حَفْصٍ
.....

عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، الثَّرَاسِيُّ (عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ) م.
خَالِدُ الثَّرَاسِيُّ (أَبُو عَمْرٍو) هَذَا الثَّرَاسِيُّ (بَنُ حَفْصٍ) م. الثَّرَاسِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ م.
عَمْرُ بْنُ صَوْرٍ، الثَّرَاسِيُّ السَّجُورِيُّ الصَّحَابِيُّ، وَفَقَالَ: بَنُ حَفْصٍ بْنُ عَمْرٍو م.
الثَّرَاسِيُّ، وَفَقَالَ: أَبُو حَفْصٍ بْنُ عَمْرٍو م. الثَّرَاسِيُّ م. هَذَا هُوَ هُوَ الثَّرَاسِيُّ بْنُ
الثَّرَاسِيُّ، اِخْتَلَفَ فِي اسْمِهِ، فَفَقَالَ: اسْمُهُ كُنْيَتُهُ، وَقِيلَ: اسْمُهُ، وَقِيلَ:
عَبْدُ الْحَمِيدِ، قَالَ الثَّرَاسِيُّ^(١)، هُوَ الْأَكْبَرُ، وَهَذَا عَمْرُ بْنُ الْأَشْجَرِ، أَخْرَجَ سَمْعُ
عَمْرٍو - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - إِبْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْعَيْدِ الثَّانِي، وَمَاتَ مَاتَ، وَفَقَالَ: بَلِ
رَجَعَ إِلَيْهِ، أَنَّهُ شَهِدَ مَدْرَجَ الشَّامِ.

فَقَدْ رَوَى السَّامِيُّ عَنْ ثَائِرٍ، سَمِعْتُ عَمْرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَقُولُ: إِبْنُ
أَعْيُنَ السَّامِيِّ مِنْ عَمْرٍو خَالِدُ بْنُ ثَوْبَانَ، فَقَالَ أَبُو عَمْرٍو م. حَفْصُ بْنُ عَمْرٍو م.
عَمْرُ بْنُ عَمْرٍو م. رَجُلٌ لَمْ يَكُنْ، قَالَ فِي الثَّرَاسِيِّ، مَاتَ الْكَلْبِيُّ فِي أَوَّلِ
حَيَاتِهِ بَعْدَ عَلَى الصَّحْبِ، وَقِيلَ: عَمْرُ بْنُ ثَائِرٍ، إِبْنُ ثَائِرٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَهُوَ
وَهُوَ، وَصَاحِبُ الْقَصَّةِ فِي هَذَا عَمْرُ.

وَوَجَعَ فِي أَمْرِ الصَّحْبِ مَسِيرُهُ فِي حَدِيثِ الْحَدِيثِ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ م.
بَكَّتْ أُمُّ الثَّرَاسِيِّ، فَاصْبِ فِي الْجِهَادِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا مَاتَتْ حَظِي
أَبُو حَمْدٍ، اِخْتَلَفَ، وَهَذَا الثَّرَاسِيُّ أَيْضًا وَهُوَ، فَكُنْ أَوْلَى حَفْصٍ عَلَى أُمِّ
الثَّرَاسِيِّ، بِمَرَاةٍ أَوْ أَصْبَ، فِي مَاتَ، أَوْ حُوَ ذَلِكَ، حَكَاهُ الْهَوَاسِيُّ وَغَيْرُهُ،
قَالَ الْحَافِظُ: وَالْمَنْ يَنْظُرُ أَنَّ الْمَدْرَجَ الثَّرَاسِيُّ أَصْبَ، مَاتَ عَلَى عَهْدِهِ، وَقَالَ
فِي بَعَثَ عَلِيٌّ إِلَى السَّامِيِّ، وَفَقَالَ: أَنَّهُ تَعَرَّبَ فِي الْجِهَادِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنِي
فِي طَعْمِهِ بَعَثَ، أَد.

(١) شرح الثَّرَاسِيِّ (٧٠٣-٧٠٤).

طَلَّقَهَا الْبَيْتَةَ. وَهُوَ غَائِبٌ بِالشَّامِ.

قال النووي^(١): اختلفوا في وقت دفنائه فقيل: توفي مع علي - رضي الله عنه - عقب طلاقها بأكبر، حكاه ابن عبد البر، وقيل: بل عاش إلى خلافة عمر - رضي الله عنه - حكاه البخاري في التاريخ، اهـ.

قال الزرقاني^(٢): إن أبا عمرو بن حفص، حكاه رواد من ابن شهاب وغيرهما، وقلبه بعض الرواة، فقال: أبو حفص بن عمرو، وبعضهم أبو حفص بن المغيرة، قال العلماء: والمحفوظ الأول.

(طلقها البيت) بهمة وصل، ونح موحدة وتشديد فوقية، قال النووي قوله: طَلَّقَهَا، هذا هو الصحيح المشهور الذي رواه الحفاظ، وافق على رواية الثقات على اختلاف المآلظهم في أنه طَلَّقَهَا ثَلَاثًا أو الْبَيْتَةَ أو آخر ثلاث تطلقات، وجاء في آخر صحيح مسلم في حديثه الجساسة ما يؤمم أنه مات، قال العلماء: ليست هذه الرواية على ظاهرها بل هي وهم أو مزورة.

وأما قوله في رواية: أنه طَلَّقَهَا ثَلَاثًا. وفي أخرى: طَلَّقَهَا الْبَيْتَةَ، وفي رواية: طَلَّقَهَا آخر ثلاث تطلقات، وفي رواية: طَلَّقَهَا طَلْفَةً كانت بقيت من طلائها، وفي رواية: طَلَّقَهَا، ولم يذكر عدداً ولا غيره.

والجمع بين هذه الروايات أنه كان طَلَّقَهَا قبل هذا طَلْفَتَيْنِ، ثم طلق هذه المرة الطلقة الثالثة، فمن روى أنه طَلَّقَهَا عَطْفَةً أو واحدة أو آخر ثلاث تطلقات فهو ظاهر، ومن روى الْبَيْتَةَ فمراد طَلْفَتَهَا طَلْفَةً صارت بها مبيتة بالثلاث، ومن روى ثَلَاثًا أراد به تمام الثلاث.

(وهو غائب بالشام) هكذا في رواية 'المعطاء'، والحديث أخرجه مسلم^(٣)

(١) شرح النووي على صحيح مسلم (٩٥/٦٠/٥).

(٢) شرح الزرقاني (٣٠٧/٣).

(٣) صحيح مسلم (١٤٨٠)، (١١٤/٢).

فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا وَكِيلَهُ بِشَعِيرٍ

ورواية يحيى بن يحيى عن عائشة زوجة النبي صلى الله عليه وسلم فيه لفظ «بالشام» بل انحصر فيه على بعض ما هو غائب، والمعروف في الروايات: «وجدت العجنتين أن لنا شعير خرج مع عني - رضي الله عنه - إلى اليمن» فحث إليها بطريقه ثالثة بقيت فيها عني من اليمن

وبه الشكك آخر، وهو ما قال الشيخ في «الذيل»^(١) قوله: «ومر عتب» بخلفه - أخرجه الطحاوي عن أبي زبير المكي أنه سأل عبد الحميد عن علقم بن عبد أبي عمرو، فقال له سيد الحميد: «فلنقلها» أم «خرج إلى اليمن» وكذلك أخرجه عن حدث ابن جريج عن عطاء عن عبد الرحمن بن عاصم أن عطاء أخبره: «وكانت عند رجل من بني مخزوم، فأخبرته أن طأفها»^(٢) وأخرج أبو يعقوب الحميري، ووجه اتجمع بينها أن كان ابن خنقها في العديبة، ثم يظهر أمر انطلاق حتى خرج مع عني - رضي الله عنه - «فوقع النزاع بينه وبين وكيل النرج»

فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا وَكِيلَهُ بِشَعِيرٍ مَارِعٍ عَلَى الدَّعْلَةِ: لأنه هو الرسل على ما قاله السهوي، «السوقي»، «فخرج».

ويشكل عليه ما في «المسلم»^(٣) عن طريق أبي بكر بن الحجاج: «سمعت عائشة تقول: أرسل إلي ورجي أنه عمرو غياث بن أبي ربيعة بطلامي، وأرسل بعد محمسة صبح من تمر، وخمسة أضع من تمر» وهو نص في أن الحرسل الزوج، ووكيله بالنصب على السفولية، قال السهوي: فيه أن انطلاق دفع في عيبة المرأة، وحوار الرذالة في أثناء الحصول، وقد أجمع المؤلف على هذا الحكمين.

أول الزواني بعد الغيرة كان رسول هذا شعير متعة، فحسمه في

(١) «الذيل المحمود» (١١٩/٢٩)

(٢) أخرجه مسلم (١١٩/٢٩)

فَسَحَطْتُهُ. فَقَالَ: وَإِلَيْهِ مَا لَكَ عَلَيْهَا مِنْ شَيْءٍ. فَجَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ: «رَأَيْتَ لَكَ عَلَيْهِ بَقْعَةً.....»

النفقة الواجبة عليه، أما - وهذا توجيه للمحدث عند من قال أن لا نفقة للميتة، وأما من ذهب إلى أن لها النفقة لا يحتاج إلى ذلك.

(فَسَحَطْتُهُ) بكسر الخاء أي استغفله مثلاً: سَحَطْتُ أَي استغفله ولم يرس به، فغره الطيب، وفي «المفاتيح» أي ما رصت به تكبته شعراً أو تكونه قبلاً. ويمكن أن يكون من باب المحذوف والإبدال، والتفسير يرجع إلى الركن أي غصت على الوكيل، كما في «الترغاة»^(١).

(فَقَالَ الْوَكِيلُ: أَوَإِنَّهُ مَا لَكَ عَلَيْهَا مِنْ شَيْءٍ) أي غير هذا عند القائلين بوجوب النفقة، أو وإلا هذا، على تعطيه معاً نبرساً عند من لا يقول بدفقة الميتة. قال تامل قول الوكيل، فشأت عليها نياها (فجاءت إلى رسول الله ﷺ) وفي نسخة: رسول الله ﷺ حذفت إلى (فذكرت ذلك له) أي ما جرى بها وبين زوجها وكلام الوكيل (فَقَالَ) ﷺ، وهي رواية ناسية، فقال: كما طلبت؟ قلت: ثلاثاً، قال: صدق (ليس لك عليه نفقة).

قال النجاشي^(٢) هذا يبين في أن المطلقه الميتة غير الفاحشة لا نفقة لها، خلافاً لأبي حنيفة والثوري من قولهم: تكرر مطلقه النفقة في العدة، والدليل على ما قوله قول ﷺ، فاعلم: ليس لك نفقة، أما.

قلت: والأعذر عن الحنفية ومن معهم أن جمعة من الصحابة منهم عمر وعائشة - رضي الله عنهما - وعمرهما أنكروا على هذا الحديث أن يذ الإتيان، كما تقدم في الباب السابق، وحب عمر - رضي الله عنه - مخالفاً للكتاب والسنة، به قال: ولا يرد كتاب ربنا ولا سنة نبينا قول امرأة لا تعزى أحفظت أم سميت؟

(١) «ترغاة المفاتيح» (٢٢٦/٢)

(٢) «النجاشي» (١٠٤، ١٠٥)

وأمرها أن تعتد في بيت أم شريك. ثم قال: "قلت امرأة يفتشها
أصحابي".

(وأمرها أن تعتد في بيت أم شريك). قال النووي^(١): هذه قرينة عدمية،
وقيل: أصارية، وقد ذكر مسلم في آخر الكتاب في حديث الجبانة أنها
أصارية، واسمها عروة، وقيل: عرولة بعين مضمومة ثم "أي: فحمة"،
وهي بنت ودان بن عوف بن عمرو، وحلف في سبها قيل إنها التي وهبت
نفسها للنبي ﷺ، وقيل غيرها، وقال أيضا في حديث الحساسة: فوفاء أم
شريك من الانصار، هذا قد أنكره بعض العلماء، وقال: إنما هي قرينة من
بي عدم، وقال آخرون: هما بيتان قرينة وأصارية، اهـ.

وذكر الحافظ في^(٢) الإحصاء^(٣) هذا الحديث فيه ذكر أم شريك انقرضية
والأصارية معاً، وفيه دليل^(٤)؛ وقع في رواية النسائي من حديث محمد بن ابن
جريح في هذه النسخة قال النبي ﷺ: "فانظري إلى أم كلثوم فاعندي عندها ثم قاري:
إن أم كلثوم امرأة نكثت عودها فانظري إلى عبد الله بن أم مكتوم، اهـ.

وذكر الحافظ في^(٥) الإحصاء^(٦) في ترجمة أم كلثوم غير مسبوقة، وقع في
النسائي من قصة فاطمة العدني عند أم كلثوم بدل أم شريك، وقيل: اهـ.

(ثم قال) ﷺ: (تلك) بكسر الكاف أي أم شريك (امرأة يفتشها أصحابي)
أي يردونها عنيتها ويرزونها لعلاقتها، وكانت كثيرة أمه عرولة والاندفة في
سبل الله، ولعلهم الخوف من المهاجرين وغيرهم، مرأى لشيء كثر أن عم
فاطمة من الاعتداد عندنا خرجاً من حيث إنه يفرها التحفظ من نظروهم إليها
ونظرها إليهم، واكتشاف شيء منها، وهي التحفظ من هذا مع كثرة دخولهم
وترددهم مشقة ظاهرة.

(١) شرح صحيح مسلم: (٥/١٠٠، ١٠٦)

(٢) (١٢٨/٨٩١)

(٣) بدل المحفوظ: (١١/٣١١)

لَإِنَّهُ رَجُلٌ أَهْمُهُ أَنْ تُضْمِنَ ثِيَابَكَ جَنَّةً؟

فاطمية أنها كانت في مكان وحش، فحببت على ناحيتها، فلذلك ترخص لها رسول الله ﷺ.

فهذه الأقوال تدل على أنه لا يباح لها الالتفات إلا للعدو، وإذا اختصرا في تعيين العدو، هو:

ونقدم ما قال عمر - رضي الله عنه - «لا ندع كتاب رب ولا سنة نبينا يقول امرأة»، وأخرج البخاري عن عائشة - رضي الله عنها - أنها قالت: ما غافلة؟ ألا تنم، الله، يعني في ذلها لا مكبي ولا نعد.

(بابه رجل أعمى تضمين ثيابك عنده ثمان زقاري^(١) استثنى أو حال من فاعل استثنى، والمعنى لا تنسى ثياب الرتبة في حال العنة، ويحصل أن يكون كذابة عن عدم جوار الخروج في تمام العنة، أو تكون كذابة عن قولها غير محتاجة إلى الحجاب، هو.

قلت: هذا الأخير السمي لنا في مسلم من وجه آخر: فبك إذا وضعت عمارك لم ترك، قال النووي^(٢): أحتم بعضهم بهذا الحديث على حوار ظر المرأة إلى الأجنبي بخلاف ظرها إليها، وهذا قول ضعيف، والصحيح الذي عليه جمهور العلماء وأكثر أصحاب أنه يحرم على المرأة النظر إلى الأجنبي، كما يحرم عليه النظر إليها لقوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا مَّا لَيْسَ بِكُمْ﴾ وقوله ﴿لَا تَقْرَبُوا مَّا لَيْسَ بِكُمْ﴾ ولأن الثانية مشتركة

ويدل عليه من السنة حديث بهان عن أم سلمة أنها كانت هي وميمونة عند النبي ﷺ فدخل ابن أم مكتوم فقال لهما: «أحججكم الله، ففازا» إنه أعمى لا

(١) «مرقاة المفاتيح» (٦/١٣٢).

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم (١٠/١٦٦).

(٣) سورة النور: الآيات ٢٤، ٢١.

ببصرها^(١)، فقال النبي ﷺ: «أفعميادان أنتما؟» وهو حديث حسن رواه أبو داود^(٢) والترمذي وغيرهما، وقال الترمذي: حديث حسن، ولا يلتفت إلى قدح من قدح فيه بغير حجة، وأما حديث قاطمة بنت فيس مع ابن أم مكتوم، فليس فيه إذن في النظر إليه، بل فيه أنه تأمن عنده من نظر غيرها إليها، وهي مأمورة بغض بصرها، فيمكنها الاحتراز عن النظر ملا مشقة، بخلاف مكانها في بيت أم شريك، اهـ.

وقال الموفق^(٣): أما نظر الرجل إلى الأجنبية من غير سبب، فإنه محرم إلى جميعها في ظاهر كلام أحمد، قال أحمد: لا يأكل مع مطلقة، هو أجنبي لا يحل له أن ينظر إليها كيف باكن معها، ينظر إلى كفها لا يحل له ذلك، وقال القاضي: يحرم عليه النظر إلى ما عدا الوجه والكفين؛ لأنه عورة، ويباح له النظر إليها مع الكراهة إذا أمن الفتنة، ونظر لغير شهوة، وهذا ملحق الشافعي لقوله عز اسمه: ﴿لَا يَتَّبِعُكَ زِينَتُهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ قال ابن عباس: الوجه والكفين، وقال عليه الصلاة والسلام لأسماء بنت أبي بكر: إن المرأة إذا بلغت المحيض لم يصلح أن يرى منها إلا هذا وهذا.

ولما نوله شعالب: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا مَنَافِقَ فَيُتَلَوْنَ مِنْ دُونِ جَاهٍ﴾^(٤) وقوله ﷺ: «إِذَا كَانَ لِإِحْدَاكُنَّ كِتَابَ فَعَلِكُ مَا يَدْرِي فَلْتَحْجِبْ مِنْهُ وَحَدِيث الفصل مع الخثمية المذكورة في الحج، وعن جرير بن عبد الله قال: سأله ﷺ عن نظر الفجاءة، فأمرني أن أصرف بصري، حديث صحيح، وعن علي مرفوعاً: «لَا تَتَّبِعِ النَّظْرَةَ النَّظْرَةَ» رواها أبو داود^(٥)، وأما حديث أسماء إن صبح فبحمل أن يكون قل نزول الحجاب.

(١) أخرجه أبو داود في اللباس (٤١١٣)، والترمذي في الأدب (٢٧٧٨).

(٢) المغني (٤٩٨/٩).

(٣) سورة الأحزاب: الآية ٥٣.

(٤) أخرجهما أبو داود (٢١٤٨، ٢١٤٩).

وأما نظر المرأة إلى الرجل^(١) فبها يؤمن أحداهما، كذا ينظر إلى ما ليس بعورة، والأخرى: لا يجوز لها النظر إلى الرجل إلا إلى مثل ما ينظر إليها منها. فخره أبو بكر، وهذا أحد قولنا الشافعي لحديث نهاده عن أم سلمة، رواية أبو داود^(٢) وغيره، ولأنه تعالى أمر النساء بعض الأجزاء كذا أمر الرجال.

ولما حديث فاحصة بنت ميمون معلق عليه، وقالت ما تشاء، وكان رسول الله صلى الله عليه وآله يردنه وإذا أضر الحيلة يعيون في الدجلة فتقول علمه، ويده مع نسى^(٣) من حيلة العبد مضى في الماء، فلا تفرغ منه ما شاء ولا يفرغ لو سمن للنظر، حب على الرجال المحرم.

وأما حديث نهاده فقال أحدنا: نهاده، وفي حديثين عجيبين معنى هذا الحديث، وحديث إذا كان لأحدكم مكاتب فلتعجب منه، وثلاثة أخبار إني صحت حديثه، إذ لم يرد إلا هذا الحديثين. وقال ابن عبد البر: مجهول، وحديث فاحصة صحيح، ولحجة به لا ريب، ثم يحصل أن حديث نهاده خارج لأبواب التي يجهل. كذلك قال أحمد وأبو داود، أو.

وقال الدردير^(٤) وهي من خبره مع رجل أحمر، مسلم لم يوجهه والكثير من جميع حسنها حتى فقتها، وإن لم يحضر إلا الشاف، وأما مع أحسن كلام وجه حسنها حتى الوجه والكف، ونرى أن هذا من الرجل الأجنبي ما يراه المجل من حسنها ثم به بالأطراف، أي من تحت ذراع ومنه قدم، قال القسغري: قوله، غير الوجه والكف أي وأما ما غير عورة بحسب النظر إليها.

(١) - أبو داود (٢٠٩٠-٢٠٩١)

(٢) - أبو داود (٣٨٤٠)

(٣) - نفع الكثير (١١٠١٠٠)

فإذا حلفت فأذنبني، قالت: فقلت: حلفت فذكرت لك، أن معاوية بن أبي سفيان.....

ولا فرق بين طاهر المكفر ومطهره بشرط أن لا يحل في الطهر فذلك فيه، وإن يكون الطهر غير طاهر، ولا حرم الطهر أيها

ربي وسبحه^(١) لا يجوز أن ينظر الرجل إلى الأجنبية إلا أن يجهها وكعبه: لقوله تعالى: «وَلَا يَتَرَفَّعْ بِكُمُ الْفَرْقُ بَيْنَهُمْ إِلَّا مَا لَهُمْ بِبَهْرَةٍ»^(٢) فإن عبي وابن عباس: ما ظهر منها الكحل والعمام والسراد موععتهم، وحج الوجه والكتف، ويجوز للمرأة أن تنظر إلى الرجل إلى ما خطر الرجل إليه منه، لما أمنت الشهوة واستوى الرجل والمرأة في النظر إلى ما ليس بمعروفه، ثم وضعهم في «أبواب الحج» في حديث الصحابة أخرجه بينهم في الطهر مشهور.

أما حلفت بكسر التاء، أي فرغت من عدة (فأذنبني) بعد انقضائه أي أغلبي، وفي رواية نسيت: لا تنوين بكسر، هي أخرى أو وإرسل إليها أن لا تنفي بكسر، قال النووي^(٣)، بل، فيه حوار التعريض خطبة بيان وهو الصحيح عندنا، ثم

وسبحه عياض بأنه ليس في قوله: أنسى، ولا ساقى، وسبحه غير أمر ما يشترط دون تسبيح روح، والتعريض أنه هو من الفروج أو البهائم أما العجوز فلا تعرض فيه، وذكر من بعد الذكر، كونه حجة أن يقول: لا تعذبني بكسر، والحدث مرد عليه، ونظر فيه الأبي بأنه إنما ذكره هذا من الخاطوب تحية أو تهنئة، ولم يكن يجه حاصلاً منه ولا غيره، ثم

(قالت: فلما حلفت ذكرت لك أن معاوية بن أبي سفيان) بن حريز القسري؛

(١) (١) (٢) (٣) (٤)

(٤) سورة شور الآية ٣١

(٣) شرح النووي عن صحيح مسلم - ١/١٠١ - ١٠٢

وَأَنَا جِهْمُ بْنُ حِشَامٍ خُطْبَاتِي

هكذا في رواية مسلم وغيره التصريح بأن أبي سفيان، ووقع في بعض الروايات بلفظ معاوية فقط، فتوهم منه بعضهم بأنه غيره، قال النووي: هذا غلط صريح، ثبت عليه فلا يفتروا به، اهـ.

(وأبا جهم بن هشام) قال النووي: أبو جهم هذا بفتح الجيم، مكبر، وهو أبو جهم المذكور في حديث الأبيحانية، وهو غير أبي جهم المذكور في التيمم، وفي المروزي بين يدي المصلي، فإن ذلك ينضم الجيم مصغراً، اهـ.

قلت: ونقدم الكلام على ترجمته في «كتاب الصلاة» في «باب المصل في الغزاة» وهو أبو جهم بن حذيفة، اختلف في اسمه، فقيل: عامر، وقيل: عبيد، صحابي قرشي حذوي من مسلمة الفتح، وما في «الموطأ» من قوله: ابن هشام غلط من الراوي «الموطأ»، والمعروف في الروايات أبا جهم بدون النسب، قال عياض: ذكره الناس كلهم ولم ينسبوه إلا يحيى بن يحيى الأندلسي، فقال: ابن هشام، وهو غلط، ولا يعرف في الصحابة أحد، يقال له أبو جهم بن هشام، ولم يوافق يحيى على ذلك أحد من رواة «الموطأ» ولا غيرهم، وكذا قال ابن عبيد البر^(١)، إلا أنه قال: اسمه عوبهر بن حذيفة بن غاتم العدوي، ويقال: اسمه عبيد بن حذيفة، قال: وفي رواية ابن القاسم: «ابن هشام» كما في رواية يحيى، اهـ.

(خطباني) قيل: فيه حواز التعريض بخطبة البائن، ونعق بأنه ليس في الحديث دلالة على ذلك، بل الظاهر أن الخطبة وقعت صريحاً بعد العدة، وفي حديث الجساسة عند مسلم: فلما تأييت خطبتي عبد الرحمن بن عوف هي نفر من أصحاب محمد، وخطبني رسول الله ﷺ على مولاه أسامة بن زيد، الحديث.

(١) ١٠٧٠ سنن داود، (١٨/٨٦)

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَّا أَبُو جَهْمٍ فَلَا يَضَعُ غَضَاءَهُ عَنْ غَائِبَةٍ،
وَأَمَّا مُعَاوِيَةُ فَتَضَعُكَ لَا مَالَ لَهُ.....»

ولا إشكال فيه لعمري، رواية عند مسلم: فخطبني خطابٌ منهم معاوية،
وأمر جهم، الحارثي، ورغبة الصراحة فيها، مع كونها نسيئةً لدينها وجمالها
وسها وسرافها وسافقتها للإسلام، وفي هذه الأمور كانوا يبالغون.

(فقال رسول الله ﷺ: «أما أبو جهم فلا يضع غداءه عن عائته» وانعاق: ما
س السكب والنعق: قال النووي: «فيه تأويلان مشهوران: أحدهما: أنه كثير
الأسفار. والثاني: كثير الشرب لئلا» وهذا أخرج ينادين رواية أخرى عند
مسلم: «أنه ضرب لئلا»، وفيه دليل على جواز ذكر الإنسان بما فيه عند
الحداثة وطلب النصيحة، ولا يكون هذا من الثعينة المحرمة، بل من النصيحة
الواحدة.

(وَمَا مُعَاوِيَةُ فَتَضَعُكَ) يضرب النضاد المهمة: أي فخير (لا مال له) صفة
كاشفة: وهذا يدل على أنه كان في غاية من الغنى، قيل: وكان فقره إذ ذاك؛
لأن أباه كان كافراً، ولم يسلم بعد، ولم يعط أباه شيئاً بعد ما أسلم، وهذا
مردود، إذ صرح فم: «العوايب» أن معاوية وأباه من مسلعة الفتح، فالأظهر أنه
لشيخ والده، وكان شجعاناً على أمراته وولده، كما في «المعاني»^(١). وقد قال،
أمراته هنذا: «يا رسول الله، إن أبنا مغيان دخل شعبيح، وليس يعطيني ما
يكفيني ويولدي، إلا ما أخذت منه، وهو لا يعلم» تحدثت عند الشيخين.

واستدل الموفق^(٢) بهذا على اشتراط البسر في الكفاءة، فقال: «فيه
روايتان إحداهما هو شرط في الكفاءة لقوله ﷺ: «الحسب المال»^(٣) وقوله

(١) عمدة المفاتيح (٦/٣٢٦)

(٢) «المعاني» (٤/٣٩٤)

(٣) أخرجه الترمذي (٢٧٧٠).

خَيْرًا وَاعْتَصَلَتْ بِهِ.

أخرجه مسلم في: ١٨ - كتاب الطلاق، ٢ - باب المطلقة ثلاثاً لا تسقط لها، حديث ٣٤.

النكاح (خيراً) كثيراً (واغتبطت به) بنين مسجعة وفتح المدة القرنية والموحدة، أي صرّت ذا غبطة، بحيث اغتبطني النساء. لاحظ كان لي به.

قال النووي^(١) يقال غبطت ساء مال أغبطه - بكسر الباء - واغتبط هو كمنعه وامتنع، وحبه فاحسن، وفي القاموس^(٢) الغبطة بالكسر: حسن الحال والمسرور، وقد اغتبط وغبطه، كصبره ومعه تعني معه على أن لا يتحول عن صاحبها، والأغنياء: المتبحر بالتحول الحسنة.

وأجمل النووي الكلام على فوائد حديث فاطمة هذا، فذكر ستة عشر فائدة، وقال الفاري^(٣) وفي شرح السنة: فيه دليل على أن المال معتبر في الكفاية، وعلى أن الرجل إذا لم يجد نفقة أهله، وطلبت المرأة فراقه فارق بينهما، قلت: ليس هي الحديث دليل على ذلك، قال: وعلى جوار تزويج المرأة من غير كنز برصاها، فإن فاطمة هذه كانت قريشة، وأسامة من العوالي، وفيه أنه لم يعرف عدم رضا الأولياء، بل العاقر أنهم رضوا بذلك، لأجل أمره بخلة، اهـ. والخلاص، في مسألة الكفاية شهر.

قال الموفق^(٤): اختلفت الرواية عن أحمد في اشتراط الكفاية لصحة النكاح، فروي عنه أنها شرط له، قال: إذا تزوج العولي فعرية فارق بينهما، وهذا قول مبنيان، وقال أحمد في رجل يشرب الشراب: ما هو بكف؛ لهما، يفر، بينهما، وقال أبو كان المزوج حاكماً فرقت بينهما، فقولي عمر - رضي الله

(١) شرح النووي على الصحيح نسخة (٩٨/١٠/٥).

(٢) حرفة للمناصب، (٣٦٧/٦) - (٣٩٢).

(٣) التمر، (٣٨٧/٦) - (٣٩٦).

عنه - لا تمنع فروج ذوات الأحساب إلا من الأكفاء. روى الخليل بإسناده
وعن أبي إسحاق أنهم قالوا: قال: «أخرج سلمان وجبر في سر فأقيمت
الصلوة فقال جبر لسلمان: تقدم، قال سلمان: بن أنت تقدم، فإنكم تمشرون
العرب لا يمتنع عليكم في صلاتكم، ولا تنكح نساءكم» الحديث.

وقد روي أن النبي ﷺ قال: «لا تنكحوا أنفساً إلا من الأكفاء» روى
الدارقطني^(١) إلا أن ابن عبد شير قال: هذا ضعيف لا أصل له، ولا يخفى منه.

والمراد بالثانية عن أحمد: أنها ليست بشرفة. وهذا قول أكثر أهل
العلم، روي جرحاً عن عمر وابن مسعود وعمر بن عبد العزيز وحفص بن أبي
سليمان^(٢) وابن سيرين ومالك والشافعي وأصحاب الرأي لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا
أَكْرَمُكُمْ عَبْدُ اللَّهِ﴾ وقال عائشة: إن أبا حذيفة شمس سالمًا، وأنكحه
ابنة أخيه، أخرجه البخاري، ونكحت فاطمة بنت قيس أمامة بأمره ﷺ، منفرد
عنه، والصحيح أنها غير مشرقة، وما روي فيها يدل على اعتبارها في
الجملة.

ولا يزم منه انصراطها، وذلك لأن الزوجة وكى واحد من الأولياء فه فيها
حق. ومن لم يرض عنهم وله الفسخ، ولذلك لما تزوج رجل ابنته من ابن أخيه
ليرفع بها حبسه، جعل لها النبي ﷺ الخيار، فأجازت ما منع أبوها، ولم
فقد الشرط لم يكن لها خيار، فإذا قلنا بانصراطها، قلنا: نعتبر وجودها حال
النفقة، فإن عدت بعلده لم يطل الشكاح. وإن قلنا: ليست شرطاً، فرضيت
امرأ والأرثاء، كلهم صغ الشكاح.

(١) ابن الدارقطني (٢٤٥، ٣)

(٢) كما في الأصل، والظاهر أن أبي سلمان كما في «الشرح الكبير» وهو المعروف، أحد
أبي بكر في «التعريب».

(٣) سورة النحر: ١٥ - الآية ١٣.

روى لم يرض بعضهم، ليس يمنع المهر من أحد، أو من جهة فيه
روايات عن أحمد، وقولان للشافعي، أحدهما: أنه مطلق لأل الكفاءة من
أحبهم، والآخر: متصرف فيها بغير رضاهم، والثاني: أنه صحيح، وهو ظاهر
المذهب، كما في «الشرح الكبير» دليل أن المهر أني زوجية أمه من مهر
نحو غيرها الذي يملكه، وأم يرض الشكاح من أصله، وعلى هذه الرواية نحن ثم
روى الشيخ، وهذا قال الشافعي ومالك.

وقال أبو حنيفة: إذا دعت المرأة وبعض الأولياء، لم يكن تيمم في الأولياء.
فسخ، لأن هذا الحق لا ينحصر، وقد أسقط بعض شركاء حنف، فسقط جميعه
المرضى، وإنه أن كل واحد من الأولياء بعتر رفضه، فلم يسقط برضا
غيره، ومما كانوا متساوين في الشرع أو متساوين، مثل أن يزوج الأب بغير
كتب، فإن نكاحه الفسخ، وقال مالك والشافعي: ليس لهم فسخ إذا زوج
الأخرى، لأنه لا حق للأب معه، برضا لا بغير.

ونقل أنه وثي في حال بنحوه العار بنقد الكفاءة ففسخ الفسخ
كالمتارين.

واختلفت الرواية عن أحمد في شرط الكفاءة، فعد عبد شريط، الذين
والصحب، بمنى السيد، وعنه أنها خمسة: هذان، والحرية، والمساواة،
والشهادة، وذكر الشافعي في «المعزة» أن نقد هذه أفتلته لا يفضل المكنح
رواية واحدة، وإما الروايات في الشرطين الآخرين، وذكر في الجامع المرواني
في جميع الشروط، وذكر أبو الخطاب: أيضا. وقال مالك: الكفاءة في تيمم
لا شيء، قال ابن عبد البر: هذا جملة مذهب مالك وأصحابه، وعن الشافعي
كفر ذلك، ويقول آخر أنها الخمسة المذكورة، والمساواة من العيوب الأربع
تكون سنة، وكذلك قول أبي حنيفة والشافعي إلا في الصنعة والسمعة من
العيوب الأربعة.

ولم يعتبر محمد بن الحسن الدين، إلا أن يكون ممن يستكره ويخرج ويستخر معه الصبيان، فلا يكون كفراً؛ لأن المال على الجند الفاسق، ولأنه ذلك نقصاً، والدليل على اعتبار الدين قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ كَانُوا يُؤْمِنُ بِكُمْ كَانُوا كَافِرِينَ﴾ ولأن الفاسق مردود مردود الشهادة والرواية، غير مأمون على النفس والمال، مسلوب الولاية، ناقص عند الله وعند خلقه، قليل الحظ في الدنيا والآخرة، فلا يجوز أن يكون كفراً لعفوية ولا مساوياً لها، لكن يكون كفراً نملة.

قال الدردير^(١): الكفاءة لغة المماثلة، والمعتبر فيها أمران: الدين أي الدين، أي كونه ذا دين غير فاسق، والحال أي السلامة من العيوب التي توجب لها الخيار في الزوج، لا الحال بمعنى الحب والنسب، وإنما تشدب فقط، ولها وللولي تركها، وتزويجها من فاسق يتغير يؤمن عليها منه؛ وإلا رده الإمام، وإن رضيت لحق الله حفظاً لنفسه، وكذا تزويجها من معيب، لكن السلامة من العيب حتى للمرأة فقط، وليس لولي فيه كلام.

قال المدسوقي: الحاصل أن الأوصاف التي اعتبروها في الكفاءة ستة، أشار لها بعض بقوله:

سبب ودين صنعة حرية فقد العيوب وفي انيسار تردد

فإن ساواها الرجل في السنة، فلا خلاف في كفايته، واقتصر المصنف على ما ذكر لقول القاضي عبد الوهاب: إنها المماثلة في الدين والحال، ولا يشترط فيها المماثلة في غير ذلك من باقي الأوصاف، متى ساواها الرجل فيها فقط كان كفراً، فإن تركتها المرأة بأن رضيت بغير كفراً ولم يرخص الولي تركها، فلا ولياء النسخ ما لم يدخل.

(١) «الشرح الكبير» (٢/٢٤٨).

والخاص أو المرأة إن تركتها، فحق الولي باقي والمكس، وقوله تزويجها من قس، وذلك لأن الحق لهم في الكفاءة، فإذا أسقطوا حظها وزوجوها، فإن النكاح صحيحاً على الاعتماد، وحاصل ما في المسألة أن ظاهر ما نقله ح وغيره واستظهره الشيخ ابن رشد مع تزويجها من العاصي ابتداءً، وإن كان يؤمن عندها منه، وأنه ليس لها ولا للولي الرضا به، وهو ظاهر، لأن مخالطة العاصي ممنوعة، وهجره واجب شرعاً، فكيف بخلفه نكاح.

فيذا وقع وتزوجها، فهي العتق ثلاثة أقوال: لزوم فسخه لمسأله، وهو ظاهر النكاحي وغيره الثاني، أنه صحيح، وشبهه لثاكناني، والثالث لأصيح. إن كان لا يؤمن منه، إذ الإمام وإن رخصت به.

وفي الهداية، الكفاءة في النكاح معتبرة، وإذا تزوجت امرأة نفسها من غير كف، فللاولياء أو يقرؤا به، دفعاً لفسد العلل عن أنفسهم، والكفاءة تعتبر في النسب لأن يقع به النكاح، وتعتبر في الدين أي المديانة، وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومو الصحيح، لأنه من أعلى النكاح، والمرأة تعتبر بفسق الزوج فوق ما تعتبر بضعة^(١) نسبه، وقال محمد: لا تعتبر، لأنه من أمور الآخرة، فلا يثبت عليه أحكام الدنيا إلا إذا كان يفسق ويسحر منه، أو يخرج إلى الأسواق سكران، ويلعب به الغيبيان لأنه مستحب به.

ويعتبر في المدا، وهو أن يكون مائكاً المهر والنفقة، وهذا هو المعتبر في ظاهر الرواية.

وعن أبي يوسف أنه اعتبر القدرة على النفقة دون المهر، وأما الكفاءة هي

(١) قوله: بضعة بفتح الباء المحجمة وتحت الهمزة أصله ومعه واحد، بكسر الصاد أيضاً، ومعاً للمرجع، وهو الثاني من الناس في النسب.

٦٨/١١٨٨ - وَحَقَّقْنِي عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ شِهَابٍ يَقُولُ: الْمَسْتَوْنَةُ لَا تَخْرُجُ مِنْ بَيْتِهَا حَتَّى تَحِلَّ وَلَيْسَتْ لَهَا نَفَقَةٌ إِلَّا أَنْ تَكُونَ حَامِلًا، فَيَنْفَقُ عَلَيْهَا، حَتَّى تَضَعُ حَمْلَهَا

الغنى، فمعتبره عند أبي حنيفة ومحمد، حتى إن الفاتفة في البسار لا يكادنها القادر على المهر والنفقة، لأن الناس يتفاخرون بالغنى، ويمتدحون بالفقر، وتكثر في الصنائع عند أبي يوسف ومحمد، ومن أبي حنيفة في ذلك روايتان، قال ابن الهمام: أظهرهما لا تعتبر في الصنائع، اهـ.

٦٨/١١٨٨ - (مالك أنه سمع ابن شهاب) الزهري (يقول: المستونة لا تخرج من بيتها) أي لا تنقل عنها فيكون من باب سكناها، وتقدم اختلاف الفقهاء في ذلك، وبحسب أن يكون اتصاف لا تخرج من بيت العدة ليلاً ولا نهاراً، فيكون من باب الحرج، وهي أيضاً خلافية عند الفقهاء، قال المرفقي^(١): للمعدة الخروج في حوائجها نهاراً سواء كانت مطلقة أو متوفى عنها.

وقال محمد في موطئه^(٢): المتوفى عنها تخرج بالنهار في حوائجها، ولا تبيت إلا في بيتها، وأما المطلقة مستونة كانت أو غير مستونة، فلا تخرج ليلاً ولا نهاراً ما دامت في عتبتها، اهـ.

وقال مالك: تخرج المستونة أيضاً بالنهار لغضاء الحاجة، وأما تلزم بيتها هي اللبس، وسواء في ذلك الرجعية والبالغة، وقال الشافعي في الرجعية: لا تخرج ليلاً ولا نهاراً، وإذا تخرج نهاراً المستونة، كما قال ابن رسلان، وهكذا حكى الزرقاني مذهب مالك (حتى تحل) بانقضاء العدة (وليس لها نفقة إلا أن تكون حاملاً، فينفق عليها، حتى تضع حملها) بقوله عز اسمه: ﴿وَالَّذِينَ كُنْزُ أَمْوَالِهِمْ غُلَقَتْ عَنْهُمْ فَلْيَنْفِقُوا مِنْهَا حَتَّى يَسْمَعُوا كَلِمَ اللَّهِ﴾

(١) التلخيص (١٦٣/٨).

(٢) (ص ١٨٧).

قال مالك: وهذا الأثر عندنا.

(٢٤) باب ما جاء في عدة الأمة من طلاق زوجها

١١٨٩/٢٩ - قال مالك: الأثر عندنا في طلاق العبد الأمة، إذا طلقها وهي أمة، ثم عتقت بعد، فعدتها عدة الأمة لا يغير عتقها عتقها كانت له عليها رجعة، أو لم تكن له عليها رجعة. لا تنقض عدتها.....

.....
 حلفون^(١) وتقدم الكلام والخاضع على الفقة مما سار.

(قال مالك: وهذا) المذكور الأسر) المرحح (عندنا) وهذا باعتبار السكنى، فإن الأثر موهوب للإمام مات والعبيد، وأما في مائة الخروج موافق للحنفية، لا غير.

(٢٤) عدة الأمة من طلاق زوجها

يعني ما تنقض عدة الأمة إذا طلقت

١١٨٩/٢٩ - (قال مالك: الأسر عندنا) المرحح (في طلاق العبد) وكذا في طلاق الحر (الأمة) فمحول طلاق (إذا طلقها) زوجها (وهي أمة) وقت الطلاق (ثم عتقت) بناءً المجهول (بعد) عتقاً على الأمة أي بعد الطلاق (فعدتها عدة الأمة) فإن (لا يغير عدتها). المذهب مذهب (عتقها) بالرفع فاعله سواء (كانت له عليها رجعة أو لم تكن له عليها رجعة) بعض الطلاق المرحح وغير المرحح في ذلك سواء.

(لا تنقض عدتها) بالعتق من عدة الأمة إلى عدة الحر، فإن الناجي^(٢) وهذا كما قال: فإن عتق الأمة لم تعد لا يغير عدتها سواء كان طلاقاً مائلاً أو رجوعاً أو فداً. فتمتady على عدة الأمة، وذلك إنما يرأس في عدتها وقت

(١) المعنى (١١٨٩/٢٩).

وحرّبا لنفوق أخلاق عليها، فلا يعبر بحكمها ما طرأ بعد ذلك عليها، ولم يفرق بين ذلك وبين الأمة بطلانها زوجها طلاقاً رجعيّاً، ثم تفتل في أعده ثم يموت زوجها، فإنها تنظر إلى عدة الوفاة عدة الحرة، ولو كان باناً لم تنتقل إلى عدة وفاة.

والفرق بينهما أن عدة الوفاة ترميها في الطلاق الرجعي، لأنها حكم من أحلّهم الرجعية كالتوارث، وأحوال الطلاق والظهار وغير ذلك، وهي باقية بينهما في الطلاق الرجعي دون البائن. وإنسا وجبت عليها عدة الوفاة وهي حرة، فتلزمها عدة الحرة. وليس كذلك الأمة المطلقة فإنها لا وجب عليها عدة الطلاق، ولم يجب عليها عدة بائنت، فبئنت ثم تنتقل إلى عدة الحرة، وذلك التاميم: تنتقل إلى عدة الحرة إذا كانت طلاقاً رجعيّاً. واختلف قول أبي حنيفة في الطلاق البائن فقال: لا تنتقل إلى عدة الحرة. وقال أيضاً: تنتقل: قال الطحاوي: وهو الخواص، لا.

وقال الموفق^(١) إذا طلقها طلاقاً سلباً، فيه الرجعة وهي أمة، فلم تنصر عنها حتى اعتقت، بئنت على عدة حرة، وإن ضفها طلاقاً لا يملك فيه الرجعة فأعتقت. عتقت عدة أمة، وهو قول الحسن والشعبي والضحاك وإسحاق وأصحاب الرأي، وهو أحد أقوال الشافعي، والقول الثاني له: تكمل عدة أمة سواء كانت مائة أو رجعية، وهم قول مالك وأبي ثور، لأن الحرة طرأت بعد وجوب عدة عليها، فلا يعبر بحكمها كما لو كانت سائاً، وقال عطاء والزهري وقادة: بئنت على عدة حرة بكل حال، وهو القول الثالث للشافعي؛ لأن سبب العدة الكاملة إذا وجد في أمّا، أعده اعتقت إليها، وإن كانت مائة، كما لو اعتدت بالشهر ثم رأت الدم.

(١) (المعنى: ٨/٤٣٣)

قَالَ مَالِكٌ: وَمِثْلُ ذَلِكَ الْمَحْدُ. يَفْعُ عَلَى الْعَبْدِ. ثُمَّ يَفْعُو بَعْدَ أَنْ يَفْعَ الْخَدُّ عَلَيْهِ فَإِنَّمَا خَدُّهُ خَدُّ عَبْدٍ.

قَالَ مَالِكٌ: وَالْحَرُّ يَفْعُو الْأُمَّةَ ثَلَاثًا.....

ولما أنها إذا أعتقت وهي رجمية فقد وجدت الحرية، وهي روضة تعتد عدة الوفاة، لو مات، فوجب أن تعد عدة الحرائر، وإن أعتقت وهي بائنة، فلم توجد الحرية في الزوجية، فم يجب عليها عدة الحرائر، لأن عدة المرحية تنتقل إلى عدة الوفاة لو مات، فانتقل إلى عدة الحرائر، والبائنة لا تسلك إلى عدة الوفاة فلا تنتقل إلى عدة الحرائر كما لم تنقصت عدتها، وما ذكرناه حالك يظن ما إذا مات زوج المرحية، فإنها تنقل إلى عدة الوفاة، اهـ.

وفي «الهداية» إذا أعتقت الأمة في عتقها من طلاق رجعي فتتقات عدتها، إلى عدة الحرائر، لقام التكاثر من كل وجه، وإن أعتقت وهي موبة أو موفى عنها زوجها ثم تنتقل عدتها إلى عدة الحرائر، والالتكاثر بسبوة أو الموت، اهـ.

قَالَ مَالِكٌ: وَمِثْلُ ذَلِكَ أَي مِثْلُ الَّذِي ذَكَرْنَا فِي عِدَّةِ الْأُمَّةِ إِذَا عُدَّتْ (المحد) بالرفع (يفْعُ) أي يبيع (على العبد ثم يعتق) سواء المصحول (بعد أن يَفْعَ العبد عليه) أي بعد أن يلزمه، ويحب عليه بيع استيفائه (فإنما حده حد عبد) يعني نصف حد الحر للزوم حال العبودية، فلا يظن بعقده إلى حد الحر، وبه جره الموقفي إذ قال^(١): إذا زنى العبد ثم عتق خُدَّ حد الرقيق، لأنه إما يدم عليه الحد الذي وجب عليه، اهـ. ولم يحك فيه خلافاً، وقال ابن عبدبر: إن قل بعد عقده زنيته وأما عدل لزمه حد العبد.

قَالَ مَالِكٌ: وَالْحَرُّ يَفْعُو (الأمة ثلاثاً) أي يملك ثلاث تطليقات

(١) «المعنى» (٢/٢٤٤).

وَتُعْتَدُ بِحَيْضَتَيْنِ. وَاعْتَدَ بِطُلُقِ الْحَرَّةِ تَطْلِيفَتَيْنِ. وَتُعْتَدُ ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ.
 فَإِنْ مَاتَ فِي الرَّحْلِ لَكُنْ نَحْتَهُ الْأَمَةُ، ثُمَّ يَسَاعُهَا فَيُعْتَقُهَا؛
 (ثُمَّ تَعْتَدُ عِدَّةَ الْأَمَةِ حَيْضَتَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يُصَبِّهَا.....

(وتعتد الأمه حيضتين) ولا ينتقل عدتها إلى عدة الحران تكون زوجها حراً
 (والعبد يطلق) زوجته (الحرمة تطلقين) فإنها في حلقها بمنزلة ثلاث (وتعتد ثلاثة
 قروء) ولا ينتقل عدتها إلى عدة الإمام، تكون زوجها عبداً، وذلك لما تقدم في
 كتاب طلاق العبد أن مذهب الإمام مالك ومن رفعه في ذلك أن الطلاق
 بالرحال، والعدة بالنساء خلافاً للحقيرة

(قال مالك في الرجل يكون نَحْتَهُ الْأَمَةُ) أي يكون متزوجاً بها (ثم يساعها)
 وانفسخ النكاح. لأن ملك اليمين يوجب فسخ النكاح، وحلت له حبيد ملك
 اليمين (فيعتقها، إنها تعد عدة الأمه حيضتين) لأن فسخ النكاح ماذنها وهي
 أمة، فلم ينقلها المقتضى بعدة لعدة الحره (ما لم يصبها) أي لم يجامعها بعد
 الشراء ملك الحر.

قال ابن الجي^(١): من اشترى زوجته فقد انفسخ النكاح، وحلت له بملك
 اليمين، فإن اشترىها قبل أن يدخل بها، ثم أعتقها فلا عدة عليها، لأن القرقة
 وقعت قبل النساء، ولكنه إذا أعتقها سبوا بحصة، لأن عقد ملك اليمين يبطل
 عند النكاح، وإذا بطل ثم بطل لعقد النكاح حكم في العدة لعدم البناء، فإن
 اشترى بعد أن دخل بها، فأعتقها قبل أن يمسيها، اعتدت عدة الأمه قرأين،
 على حسب ما وجبت عندها العدة حين انفسخ، ولا تتغير عدتها بحقوقها، هذا
 قول مالك وأصحابه، وقال الكوفيون: تعتد بثلاثة أقراء، هذا

وهي النهاية. كما لو اشترى أم رثته ثم أعتقها، قال ابن القيم^(٢).

(١) المغني (١٠٢/٤).

(٢) معجم القدير (٦٥٢/٤).

وَإِنْ أَصَابَهَا عَدَّةٌ وَلَمْ يَكُنْ بِهَا عَدَّةٌ فَإِنَّهَا عَدَّةٌ أَوْ لَا. وَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا إِلَّا الْأَشْرَاءُ حَبْشَةً.

أَيُّ كَمَا لَوْ اشْتَرَى رَجُلٌ امْرَأَةً أَوْ وَلَدَهُ إِذَا كَانَتْ أَمَةً، فَإِنَّهُ يَنْتَضِعُ لِلنِّكَاحِ بِالشَّرَاءِ. وَلَمْ يَظْهَرِ الْعِدَّةُ حَتَّى حُلِّ وَطْئُهَا بِهَذَا الْيَمِينِ، ثُمَّ يَأْتِي بِمَنْ يَظْهَرُ، غَيْرَ أَنْ هَهُنَا تَجِبُ عَلَيْهَا عِدَّةٌ أُخْرَى، لِأَنَّهَا أَمٌ وَلَدٌ أَعْتَقَتْ وَقَدْ خَلَّتِ الْعِدَّتَانِ، فَيَحِبُّ عَلَيْهَا الْإِحْدَادُ، وَإِلَى أَوْ تَذَوَّبَ عِدَّةَ النِّكَاحِ، وَهِيَ حَيْضَتَانِ مِنْ وَقْتِ الشَّرَاءِ، لِأَنَّهَا عِدَّةُ النِّكَاحِ، وَلَا يَحِبُّ عَلَيْهَا فِيمَا بَقِيَ مِنَ الْحَبْشَةِ الْأُخْرَى، لِأَنَّهَا عِدَّةٌ أَمٌ وَلَدٌ أَعْتَقَتْ، أَم.

وَقِي الْعَابَةُ: قَوْلُهُ: ثُمَّ أَعْتَقَهَا فَإِنَّهُ يَحِبُّ عَلَيْهَا ثَلَاثَ حَبْشٍ، حَيْضَتَانِ مِنَ النِّكَاحِ نَحْتَنِبُ فِيهِمَا مَا تَحْتَنِبُ مِنَ الْخُرُوجِ وَالْقِرَافَةِ وَحَبْشَةٍ مِنَ الْفَتْقِ لَا تَحْتَنِبُ فِيهَا، لِأَنَّهُ لَمَّا اشْتَرَاهَا فَسَدَ النِّكَاحُ، وَوَحَّتِ الْعِدَّةُ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا سَحَرُ أَنْ يَشْرَوْجَهُ، وَإِنَّمَا تَبَيَّنَ بِظَهَرِ حُكْمِ الْعِدَّةِ فِي حَقِّ السَّامِعِ، وَهُوَ مَلِكُ الْيَمِينِ، فَإِذَا زَالَ السَّامِعُ ظَهَرَ حُكْمُ الْعِدَّةِ فِي حَقِّ أَنْفُسٍ، وَلِزِمَ الْإِحْدَادُ، وَأَمَّا الثَّلَاثَةُ فَهِيَ تَجِبُ مِنَ الْعَتَقِ خَاصَّةً، فَلَا يُلْزِمُهَا الْإِحْدَادُ، أَم.

(وَإِنْ أَصَابَهَا بَعْدَ ذَلِكَ بِمَا كَانَ قَبْلَ هَذَا) فَهِيَ مَتَّعَتْ عَلَيْهَا الْفَتْخُ النِّكَاحِ بِأَمَلِكَ إِذَا أَعْتَقَهَا (لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا إِلَّا الْأَشْرَاءُ بِحَبْشَةٍ) قَالَ السَّامِعِيُّ (١) وَذَلِكَ أَنَّ عِدَّةَ أَمَلِكِ يَهْدِمُ حُكْمَ عِدَّةِ النِّكَاحِ، وَوَطْءُ الْعَتَقِ يَهْدِمُ حُكْمَ الْوَطْءِ بِالنِّكَاحِ، فَيَكُونُ بِمَنْزِلَةِ مَنْ أَسْنَى أَمَةً وَطْئَهَا، فَتَمِيسُ عَلَيْهَا إِلَّا أَوْ تَسْتَبْرِئُ الْحَبْشَةَ، أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهَا مِنَ الشَّهْوِ.

ثُمَّ قَالَ: هَذَا إِذَا كَانَتْ سَوِيًّا تَعْتَدُ بِالْأَفْرَاءِ، فَإِنْ كَانَتْ مَعْنَى تَعْتَدُ بِالشَّهْوِ لِمَصْرُورٍ أَوْ كَبِيرٍ، فَعِدَّتُهَا مِنَ الطَّلَاقِ ثَلَاثَةٌ أَشْهُرٍ، هَذَا قَوْلُ مَالِكٍ، وَهُوَ قَالَ: حَبِيبُ بْنُ سَعِيدٍ وَرَبِيعَةُ وَحَدِيدُورُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَالْحَسَنُ

(١) انتهى (١٠٧، ١٠٨).

(٢٥) باب جامع عدة الطلاق

٧٠ / ١١٩٠ - حَقَّقَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، وَعَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُسَيْطٍ اللَّيْثِي، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّهُ قَالَ: قَالَ عَمْرُو بْنُ الْخَطَّابِ: أَلَيْسَ امْرَأَةٌ طَلَّقَتْ فَتَحَاضَتْ حَيْضَةً أَوْ حَيْضَتَيْنِ، ثُمَّ رُفِعَتْهَا حَيْضَتُهَا، فَإِنَّهَا تَنْتَظِرُ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ، فَإِنْ بَانَ بِهَا حَمْلٌ فَذَلِكَ. وَإِلَّا اعْتَدَتْ بِنَدَى الثَّمَنِ الْأَشْهُرَ، ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ، ثُمَّ حَلَّتْ.

البصري والتخمي، وقال أبو حنيفة والشافعي: عدتها شهر ونصف، وقال الزهري وحطاب: عدتها شهران، والدليل على ما نقوله أن الأشهر بدل من الأقراء، فلم تختلف بكثرة الأقراء وقتها، اهـ.

(٢٥) جامع عدة الطلاق

بني الأحاديث المختلفة المפרقة في عدة الطلاق

٧٠ / ١١٩٠ - (مالك عن يحيى بن سعيد) الأنصاري (وعن) باللفظ على يحيى (يزيد) بنحوية فزاي (ابن عبد الله بن قُسيط) بقاف ومهملة مصحراً (الليثي) الملقني كلاهما (عن سعيد بن المسيب أنه) أي سعيد (قال): قال عمر بن الخطاب: أليسا امرأة طلقت) بيناء المسجور (تعاوضت حيضة أو حيضتين) يعني لم يكمل الثلاث (ثم رُفِعَتْهَا) بينا المسجور (حيضتها) نائب الفاعل أي انقطعت عنها حيضتها (لأنها تنتظر تسعة أشهر) فإنها غالب مدة وضع الحمل.

(لأن بان) أي ظهر في هذه المدة (بها حمل لذلك) فظاهر، انتقل عدتها إلى وضع الحمل (والا) أي إن لم يظهر بها حمل في غالب السنة (اعتدت بعد) تربعين (التسعة الأشهر) يجعلها في حكم الأيسة (ثلاثة أشهر) بالنصب مفعولاً (اعتدت) ثم حلت، للأزواج.

قال الباجي^(١)، التي تحيض في عاشرها، ثم ترفعها حبصتها تنتظر تسعة أشهر، هو قول عامة أصحابنا على الإطلاق، غير ابن دهم، فإنه قال: إن كانت من نحيص، فحاضت حبصة أو حبصتين، ثم رفعها حبصتها، فإنها تنتظر خمس سنين أقصى أمد الحمل، وإن كانت يائسة من النحيص اعتدت بالسنة تسعة أشهر، ثم ثلاثة أشهر، فإن سمعن. وأصحابنا لا يعرفون بينهما، وما قال الجمهور أولى. لأن التسعة أشهر هي أمد الحمل المعتاد

ثم قال: والمعتد من الطلاق على صريين: حائض، وغير حائض، أما الحائض فهي التي قد وأت الحيض ولو مرة في عمرها، ثم لم تنف من البأس منها، فهذه إذا طلق، فحكمها أن تعتد بالأثراء، فإن لم تر حبصاً انظرت تسعة أشهر، وهذا مذهب عمر - رضي الله عنه -، ووه قال بن عباس والحسن الصري، قال أبو حنيفة والشافعي: تنتظر الحيض ألباً، والدليل على ما نقله أن هذا إجماع الصحابة، لأنه روي عن عمر وابن عباس، وليس في الصحابة مخالف، اهـ. ويقول مالك قال أحمد،

قال العوفي^(٢): إنها تعتد سنة، تسعة أشهر منها تحيض فيها لتعلم براءة رحمها، لأن هذه العدة هي غالب مدة الحمل، فإذا لم يبين الحمل فيها علم براءة زوجها ظهراً، فتعتد بذلك عدة الآيات ثلاثة أشهر، هذا قول عمر - رضي الله عنه -، قال الشافعي - وهذا قضاء عمر - رضي الله عنه - بين المهاجرين والأنصار، ولا يكره منهم منكر، وبه قال مالك والشافعي في أحد قوليه، وروي ذلك عن الحسن.

وقال الشافعي في قول آخر: ترضع أربع سنين أكثر مدة الحمل، ثم تعتد

(١) (٢٨٠/٤٤).

(٢) المعنى (٢٩١/١١).

بشعته أشهر، لأن هذه المدة هي التي طيس بها برؤسهم، فوجب اعتبارها
استصحاباً، وقال: فمر الجديداً: تكون في مدة أحد عشر نحيفاً، أو تسع من
الإيام، فعند حين ذلك وثلاثة أشهر، وهذا قول جليل من أئمة وجمهور
والشافعي والحنفي والمهري وأبي الزناد والقرني وأبي عبيد وأبي العرق، لأن
الأعداد بالاشهر جعل بعد الإياس، فلم يحذف، ولمدة يسيرة
ولما الإجماع الذي حرمه الشافعي، اهـ.

فلهذا ومذهب الحنفية في ذلك ما بين حديث قول الشافعي، فقد صح
ابن نجيم في النعمان^(١) أن المدة عند طهر لا تعد بالاشهر، بل عدتها
بالنحيف، أي أن تسع أشهر، وهو خمس وخمسون سنة في
المختار، اهـ.

وأخرج محمد في مسنده^(٢) أن عمر رضي الله عنه لما كور، ثم
أخرج أم علقمة بن قيس طلقاً منك إلى عمة، وصارت عمة أو
حبشية، ثم رجع حبشها عنها ثمانية عشر شهراً، ثم ماتت، فسأل عمة
عند الله من مسموم عن ذلك فقال: هذه امرأة حسن الله عقلت من الهاء فكنت،
ثم أخرج عن الشعبي أن علقمة بن قيس مات من عسر - وصلى الله عنه - عن
دنت، فأمره بأكل ميراثها، قال محمد: فهذا أكثر من تسعة أشهر وثلاثة أشهر
بعدها، فهذا أخذ، وهو قول أبي حنيفة، العامة من فقهاءنا.

لأن المدة في كتاب الله عز وجل على أربعة أوجه: لا حمل لهذا
الرجل على غيره، والذي لم يولد الحيضة الثلاثة أشهر، والذي انقطع من
الحمل ثلاثة أشهر، والذي تحيض ثلاث حبض، فهذا الذي ذكره ابن سعد
الحاض إلا غيره، اهـ.

(١) مسند النعمان (٢/٢٢٠).

(٢) مسند (٢/٢٢٠) - مسند أبي حنيفة (٢/٢٢٠).

وحدثني عن مالك، عن يافعي بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، أنه كان يقول: «الطلاق للرئيس». وأُخذت له.

(١١٩١/٧١ - حدثني عن مالك، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، أنه قال: «أخذت المسخافة»).

وقال المحقق في التلخيص^(١) لفتوى من مسعود أخرج البيهقي بسند صحيح، أن قال: «سنة عشر شهراً أو ثمانية عشر، فكل من أتى ما قيل: أن لا مخالف، ففتوى عمر - رضي الله عنه - ليس بصحيح، وقد أخرج البيهقي أثر عمر - رضي الله عنه - المنكور، ثم قال: «والله أعلم بهذا كما رأيت الشافعي رحمه الله في التلخيص، ثم رجع عنه في الحديث إلى قول من مسعود - رضي الله عنه - ومثل كلام عمر على كلام عبد الله، فقال: قد حصل قول عمر - رضي الله عنه - أن يكون في المرأة قد بلغ - السن التي من أعيانها - سنهم، ينزل من المحصر، فلا يكون له لها قول ابن مسعود - رضي الله عنه - وذلك وجه عدل،»

فقد تقدم في طلاق المريض أن عاش - ع - رضي الله عنها - أنها في مرة حبس من وقت وقد مدت بها سنة، ولم تحض بأحد ميراثها من زوجها، وذكر البيهقي في باب عدة من أريد حدها.

(مالك عن يحيى بن سعيد، الأعمش، عن ابن مسعود بن المسيب أنه كان يقول: «الطلاق للرئيس» يعني العبرة في الطلاق ثم جاز، فإذا كان الزوج حراً بطلت ثلاث تعاقبات، سواء كانت الزوجة حرة أو أمة - وإن كان الزوج عبداً تغلظ امرأته بتلفيقين، سواء كان حرة أو أمة، يوم قال: «أخذت الأمانة» خلافاً للحنفية، إذ قالوا: العبرة في الطلاق أيضاً للمرأة كما تقدم، ليس في أول طلاق العبد. (والعدة للنساء) وهذا مما لا خلاف فيه.

(١١٩١/٧١ - مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه قال: «عدة المستحضة سنة» أي تهيم في العدة سنة، قال أبو يافعي^(٢): «إن لم تعبر بين

(١) (٢٣٦/٣٢).

(٢) الشرح لم يفي (٢١٢/٣).

الذين بلا خلاف، فمن ميزت فعدتها بالأثر، لا دفعة على المنهر، وقول
ابن القاسم، وقال ابن وهب: مائة مطلقاً، وهذا وإن كان عن مالك.

وقال النجاشي^(١): ويحد رمي من السوازل عن مالك أنه قال: مدة
الاستحاضة هي الفطاني سنة كالسنة، تسعة أشهر استبراء، وثلاثة أشهر عه.
حره كانت أو أنه أو كثرية، يعني هذا يتناول قول منعه في أن السنة الأشهر
استبراء، والثلاثة الأشهر عه، ولذلك استوى فيها حكم المعرة والأمة، لأن
العدة للأشهر لا يختلفان فيها، وهذا إذا كانت النكاح لا تسبب شاء، وإن فصل
ذلك بها لم يجمع العام، فإن تغير حكمه، فلا يخلو أنه لا يقل إلى حيز أو
إلى أفترج دم، فإن استعذت إلى حصي يطل حكم الاستحاضة، فعندت
بالأشهر، قال مالك في سنن أبيه، اهـ.

وقال السهوي^(٢): الاستحاضة لا يخفى إما أن يكون لها حصي محكوم به
بعادة أو تمييز أو لا تكون كذلك، فإن كان لها حصي محكوم به سألته،
فحكمه به حكم غير المستحاضة، إذ مرت لها ثلاثة فوره انقضت عدتها،
قال أحمد: الاستحاضة تحت أيام أفترج التي كانت فترج، وإن عشت أن لها
في كل شهر مبيضة، ولم تعلم موعدها، فعدتها ثلاثة أشهر، وإن تنكحت في
سنة مرتضت حتى تدبش أن أفترج الثلاث قد انقضت.

وإن كانت مائة لا تحييها، أو ناسية لا تعرف أنها وقتاً ولا تعبيراً،
فمن أحيد بها رواها، إحداهما: أن عدتها ثلاثة أشهر، وهو قول منكره
وحدود أبي عبيد، والثانية: تحت سنة سبولة من أعت حبسها، لا تدري ما
بها، وهو قول مالك وإسماعيل، هـ.

(١) النجاشي، (١/١٠٩)

(٢) السهوي، (١/٢٢٩)

استقبلت الحيض فإن مرّت بها تسعة أشهر قبل أن تحيض. اعتدت ثلاثة أشهر. فإن حاضت الثانية قبل أن تستكمل الأشهر الثلاثة. استقبلت الحيض. فإن مرّت بها تسعة أشهر قبل أن تحيض. اعتدت ثلاثة أشهر. فإن حاضت الثالثة كانت قد استكملت عدة الحيض. فإن لم تحض استقبلت ثلاثة أشهر. ثم حلت ولزوجها في ذلك عليها الرجعة قبل أن تحل. إلا أن يكون قد ثبت طلاق.

قال مالك: السنة عندنا أن الرجل إذا طلق امرأته وله عليها رجعة، فاعتدت بغض عدتها، ثم ارتجعها،

(استقبلت الحيض) أي استأنفت العدة بالحيض، لأنها صارت من دوات الفروع (فإن مرّت بها) مره أخرى بعد الحيض المتكدر (تسعة أشهر قبل أن تحيض) نائياً أي اتصلت تسعة أشهر من يوم طهرها من تلك الحيضة أم لو فيه دماً (اعتدت ثلاثة أشهر) كما تقدم (فإن حاضت الثانية قبل أن تستكمل الأشهر الثلاثة استقبلت الحيض) أي استأنفت العدة بالحيض

(فإن مرّت بها) بعد الحيض الثانية أيضاً (تسعة أشهر قبل أن تحيض) نائياً (اعتدت ثلاثة أشهر) كما تقدم. لأن ما صارت آتية بعد الحيضة الثانية (فإن حاضت الثالثة) فحينئذ كانت قد استكملت عدة الحيض) توجد أن ثلاثة فروع في العدة (فإن لم تحض) نائياً (استقبلت ثلاثة أشهر، ثم حلت) للأزواج (ولزوجها في ذلك عليها) أي في ذلك العدة التي مرّت قبل استكمال ثلاثة فروع. وقبل استكمال سنة غالية عن الحيض (الرجعة) لبقاء العدة مع طول مدتها. (قبل أن تحل) أي قبل أن تكمل العدة (إلا أن يكون) الرجل (قد ثبت طلاقها) فلا رجعة له عليها.

(قال مالك: السنة عندنا أن الرجل إذا طلق امرأته وله عليها رجعة) أي طلقها رجماً (فاعتدت بغض عدتها) ولم تستكمل السنة كلها (ثم ارتجعها)

ثُمَّ فَارَقَهَا قَبْلَ أَنْ يَنْسِئَهَا: أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي عَلَى مَنْ فُضِيَ مِنْ عَدَّتِهِ
وَأَنَّهُ تَنَاسَلَتْ مِنْ يَوْمِ طَلَقَهَا عِدَّةً مُسْتَقْبِلَةً. وَقَدْ ظَنِمَ رُوحُهَا لِنَفْسِهِ
وَإِخْطَاءُ إِنْ كَانَ ارْتَجَعَهَا وَلَا حَاجَةَ لَهُ بِهَا.

روى عبد الله (ثم فارقتها قبل أن ينسئها) أي طلقها بعد الرجوع قبل انقضاء
ثبتي (العدة الآتية (على ما مضى من) بعض (عدتها) لأن الرجعة تهمم لعدة
(وإنها تستأنف) العدة (من يوم طلقها) زوجها مرة ثانية (عدة مستقبلية) معقول
لأنه.

قال الساجي^(١) لأن حكم الرجعية ينال حاكم العدة فإذا ثبت رجعها
بعضت العدة، فإذا وقع بعد ذلك طلاق استأنفت العدة، لأنها مدحون بها، ثم
يستأنف رجوعها بانقضاء عدتها، فترت العدة، ولم يصح البناء على ما ظنم
(وإبطال الرجعة لعدة، فلزم استئناف الحكم من يوم الطلاق الذي (وقد ظنم
زوجها) ما قبل ظنم (نفسه) معوله (وإخطاء) في فعله ذلك (إن كان ارتجعها
والحال أنه (لا حاجة له بها)

وقد روى ابن جرير عن ابن عباس ذكر الرجل يطلق امرأته ثم يراجعها
قبل انقضاء عدتها ثم يطلقها، يفعل ذلك مراراً، ويخصها، وتزول الله عز وجل
طَلَقَتْ أَيْتَ فَبَعَثَ أَبَاهُ^(٢) الآية.

ومنها قوله: تَحْكُمُونَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا وَلَوْ كُنَّا لَعَدُّوا وَأَوْفَى بِقَوْلِ قَوْمِنَا لَقَدْ ظَنِمَ نَفْسُهُ^(٣) وروى
ابن جرير عن السدي مرث في رجل من الأنصار يدعى ثابت بن يسار طلق
امرأته حتى إذا انقضت عدتها إلا يومين أو ثلاثاً واحميت، ثم طلبت مضارفاً،
فأمر الله: (وَلَا تَحْكُمُوا بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا لَعَدُّوا).

(١) (الاصح: ١١٠/٢)

(٢) سورة الشورى الآية ٢٢

(٣) سورة الشورى الآية ٢٣

وقوله: فلا تبني شهر ما مضى من الزوجاني^(١): أي: تبدأ من التمسك، وتبني من بداية ما إذا لم يرد رجعه التاميل عليها، أي: على ما كان عليها الأولي إن لم يمسها، وإنه إن عرفت منصوص الموصاة هذا، لأن قوله: وقد ظلمتني، بعد، أما إن لم، وبني، أي: أنا قصد التمسك، أي:

وقال المرفق^(٢): إن طلقها واحدة ولم ترض عدتها حتى طلقها ثانية على ما مضى من العدة، وبنيها على ما مضى، وهو قول الشافعي، وله قول من أنها تسأل العدة، لأنه خلف كاشفة من حق مدحول به، فاقصبت على العدة الأولى، وإن أجمعت طلقته، لم يتخلل بينهما إحصاء، ولا عرفة، ثم يجب بهما أكثر من مرة واحدة، كما لم يرفق بينهما

وإن طلقها، ثم واحدة، ثم طلقها لم يحواله بها، فبني روايتان، إحداهما: بني على ما مضى من العدة، عليها الجعدي، وهي: حبلى، أي: بكر، وحول عطا، وأحد قول الشافعي: لا يجب طلاقان لم تتحللها، وحول به، فكانت العدة من الأول تمسكاً، كما لم يرفق بينهما.

والثانية: تسأل العدة نفسها من حضور، وهي أصح، وهذا قول طائفة من، وأبي قلاب، وعمرو بن دينار، وجابر، وسعيد بن عبد العزيز، وسحنان، وأبي ثور، وأبي عمير، وأصحاب الأئمة، وأبي السناد، وأبي الثوري، وأصحاب الفقهاء على ثلاث، وذكر في المصنفات عن عائدة بن محمد الأحمر، به، ولا استأنفت، لأنه على ما رجعت لمن أراد الإصلاح بعد ما غير العدة: *الْمُحْرَّمَاتُ تَحْتَ يَدَيْهِ فِي ذَلِكَ إِنْ ارْتَدَّوا إِتْمَعُوا*^(٣)، والذي قصد

(١) المرجع المرفق، (٢٥٣)

(٢) التمسك، (٥٧)

(٣) سورة الشورى، الآية ٢٨

قال مالك: «الأمر عندك، أني لو أتيتك بعد أن طلقته، وزوجها
 مرة أخرى، أنه أسلمه وزوجها، فهو أحق بها ب ما كانت في حلتها، فإن
 أنقضت عدتها، فلا سبيل له عليها، وإن تزوجها بعد أنقض عدتها،
 لم يقع ذلك طلاقاً، وإنما فسح به الإسلام بغير طلاق».

الامر، ثم رد الإصلاح، وكذا أمر طلاق في كتاب ما حولها بعد ماوسب
 هذا قوله، كما روي عنه طلاقاً، لأن الرجعة فطعت على نظام

(قال مالك: «والامر عندك أن امرأة إذا أسلمت وزوجها ثانية، ثم أسلمه
 زوجها بعد إسلامها (فهو أحق بها) أي زوجها (في ما كانت في حلتها) أي ما
 هو في زمان عدتها (فإن أنقضت عدتها) فإن إسلامه (فلا سبيل له عليها) أي لا
 يسقطها (وإن تزوجها) زوجها المستتر (بعد أنقض عدتها) بخلاف ما سجد ذلك
 بعد ما سجد المحققين من بعده (ذلك) الفسخ الذي وقع بينهم (إسلامه) أي إسلامها
 (طلاقاً) أي نكاحاً من بعد الطلاق، ووجهه أنه لا يفسخ على امرأة طلاقاً، وإنما
 يفسخ على زوجها (فإن أسلمه) أي أسلمه (وإن أسلمه) أي أسلمه (بغير طلاق) أي ما
 قال الشعبي أحد».

قال النووي: «إذا أسلم أحد الزوجين أو الشترين، أو طلق، أو طلق
 بزوج ثانية أو زوجة قبل الطلاق، فعجلت المرأة بجهدها من حين إسلامه،
 ويكون ذلك طلاقاً، وهذا الذي لا ينبغي، وإن لم يكن طلاقاً، لا يفسخ
 الطلاق، بل إن كان في دار الإسلام عدلين (أو إسلامه على الأعراب) فإن لم يفسخ
 الطلاق».

وان شاع في دار الحرب وقت ذلك على بعض العلماء، وإن لم يفسخ
 الآخر ووجوب الفدية، فإن كان زوجها من الأعراب، كان طلاقاً، لأن فدية حصلت
 من طلاقه، فكان طلاقاً، وإن كان من المسلمين، كان طلاقاً، لأن فدية لا تسقط

(٢٦) باب ما جاء في الحكمين

٧٢/١١٩٢ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَرْثَدٍ: أَنَّ بَدْعَهُ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ قَالَ فِي الْحَكَمَيْنِ، الْمَلْدُونِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى:

الطلاق، وكذا على أنها فرقة فسخ، أنها فرقة باختلاف الدين، فكان فسخاً، كما لو أسلم الزوج وأمت المرأة، ولأنها فرقة بغير لفظ، فكانت فسخاً كفرقة الرضاغ، اهـ.

وذكر صاحب «الهداية» اختلاف الإمام أبي حنيفة وأبي يوسف في ذلك. قال ابن الأمام^(١): والخاص أن أبا يوسف لا يفرق بين التفريق في العورتين، فيجعله فسخاً لا ينفس شيئاً من عند الطلاق، وأبو حنيفة ومحمد يجعلان الفرقة بإزاء الزوج طلاقاً، وإبـاء المرأة فسخاً، اهـ.

وقال محمد في «موطئه»^(٢): إذا أسلمت المرأة وزوجها كافر في دار الإسلام لم يفرق بينهما حتى يعرض على الروح الإسلام، فإن أسلم فهي امرأته، وإن أبى أن يسلم فُرّق بينهما، وكانت غرقتها تطليقة باتة، وهو قول أبي حنيفة وإبراهيم النخعي، اهـ.

(٢٦) باب ما جاء في الحكمين

للذين جاء ذكرهما في القرآن المجيد كما سنأتي ساء

٧٢/١١٩٢ - (مالك أنه بلغه) مما جاء يعزق عديله ثابتة رواها عبد الرزاق والبيهقي وغيرهما (أن علي بن أبي طالب) - رضي الله عنه - قال في الحكمين اللذين قال الله تبارك وتعالى في الآية الشريفة الآتية، وقال البيهقي في

(١) «فتح المظهر» (٢٨٨/٢).

(٢) «موطأ» محمد مع التطوير الممبدا (٥٧٤/٢).

﴿وَأِنْ جِئْتُمْ بِثَقَاتٍ بَيْنَهُمَا.....﴾

«الدرة»^(١): أخرج الشافعي في «الأم» وعبد لرزاق^(٢) وعبد بن منصور وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والبيهقي في «سننه» عن عبيدة السلماني في هذه الآية قال: جاء رجل وامرأة إلى علي - رضي الله عنه - ومع كل واحد منهما فتاة من الناس، فأمرهم علي - رضي الله عنه - فبعثوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها.

ثم قال للحكمين: تدريان ما عليكما؟ عليكما إن رأيتم أن نجسها أن نجسها، وإن رأيتم أن نقرقها أن نقرقها، قالت المرأة: رضيت بكتاب الله بما علي فيه وليي، وقال الرجل: أما العرق فلاء، فقال علي - رضي الله عنه -: كذب والله حتى نقر بثلثي ألفي أفرقت به.

وقال الياحي^(٣): غور علي - رضي الله عنه - ذكر أنه في شأن عقيل بن أبي طالب وفاطمة بنت عتبة من ربيعة بعث في أمرهما عثمان بن عفان وعبد الله بن عباس ومعاوية بن أبي سفيان، فقال علي - رضي الله عنه - للحكمين: تدريان ما عليكما؟ إن رأيتم أن نجسها فنجسها، وإن رأيتم أن نقرقها فنقرقها.

وأخرج السيوطي في «الدرة»^(٤) برواية عبد الرزاق وغيره عن ابن عباس قال: بعثت أما ومعاوية حكمين، فقبلتا؛ إن رأيتم أن نجسها فنجسها، وإن رأيتم أن نقرقها فنقرقها، والذي بعثهما عثمان - رضي الله عنه - ﴿وَأِنْ جِئْتُمْ بِثَقَاتٍ بَيْنَهُمَا﴾^(٥) فيه وجهان: أحدهما: أن الثقات مضاف إلى ييهما،

(١) «الدرة» (١/١٩١).

(٢) انظر «الاستبصار» (١/١٨٠).

(٣) «المنظرة» (٤/١١٤).

(٤) «الدرة» (١/١٩٢).

(٥) سورة النساء: الآية ٣٥.

«أَبْتَوُا حَكَمًا بَيْنَ أَهْلِيهِ وَحَكَمًا بَيْنَ أَهْلَيْهَا»

ومعناها: الطرفية، والأصل شقاق بينهما، لكن اتسع فيه، فأضيف المصدر إلى طرده. وطريقته باقية، بل نحو مكر الليل والنهار أي بل مكر في الليل والنهار.

والثاني: أنه خرج عن الطرفية، وفي كسائر الآساء، قال أبو البقاء: «البيان هنا الموصل للكائن بين الزوجين، والشتاق العداوة والمخالفة، وشتي الخلاف شقاقاً، لأن المخالف يفعل ما يشق على صاحبه، أو لأن كلا منهما صار في شق أي جانب، والاضمار إلى الزوجين، وإن لم ينجر له ذكر، ﴿فَابْتَوُا حَكَمًا﴾ أي رجلاً عدلاً يصلح للحكومة والإصلاح بينهما ﴿بَيْنَ أَهْلِيهِ﴾ أي أقاربه ﴿وَحَكَمًا بَيْنَ أَهْلَيْهَا﴾ لأن الأقارب أعرف ببيواطن الأحوال.

قال صاحب «الجمل»^(١): البحث واجب، وكونهما من أهلهما مذروب، وقال الباجي^(٢): ذهب جمهور العلماء إلى أن المخاطب بقوله: ﴿وَبَيْنَ بَيْنْتُمْ﴾ الحَكَم، المراد بقوله: ﴿إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّي كُلَّهُمَا إِلَهُهُنَّ﴾ الحكمان، ومن صفة الحكيم التي هي شرط في صحة كونهما حكيمين: الإسلام، والبلوغ، والحرية، والذكورة، فإن عدم شيء من ذلك لم يجز تحكيمهما برضا الزوجين، ولا سعة السلطان، قال مالك، وكذلك العدالة، وهما صفات أخر هي من صفة كمالهما أن يكونا من أهلهما، وأن يكونا فقيهين، اهـ.

قال الموفق^(٣): إذا وقع بين الزوجين شقاق نظر الحاكم، فإن كان له أنه من المرأة فهو نشوز، وله حكم آخر، فإن بان أن من الرجل أسكنهما إلى جانب ثقة يحسنه من الإضرار بهما، والتعدي عليهما، وكذلك إن بان من كل

(١) (٥٠/٢).

(٢) «المطر» (١١٢/٢).

(٣) «الحضي» (٢٦٣/١٠).

إِنْ يُرِيدَ إِصْلَاحًا يُوَفِّي اللَّهُ بَيْنَهُمَا.....

واحد منهما بعد، أو ادعى كل واحد منهما أن الآخر ظلمه، أسكنتهما إلى جانب من يُشرف عليهما، فإن لم شجاً ذلك وتساوى اشتر بينهما، وخفف الشقاق، بحث الحاكم حكماً من أهله وحكماً من أهلها، فنظرا بينهما، وباعاً ما يريدان المصلحة.

والحدائق الرواية عن أحمد، في شجها وكيلان إحداهما أو حكمان، والحكماء لا يكونان إلا عدلين بالبين عدلين مسلمين، لأن ههنا من شروط العدالة، سواء قلنا: هما حكمان أو وكيلان، لأن الوكيل إذا كان متعلقاً بنظر الحاكم لم يجز أن يكون إلا عدلاً، ويكونان ذكراً، لأنه مقتصر إلى الرأي والنظر، قال القاضي: ويُشترط كونهما حراً، وهو مذهب الشافعي، لأن العبد عنده لا نفع لشهادته، فتكون الحرية من شروط العدالة، والأولى أن يقال: إن كانا وكيلين ثم تُعبر الحرية، لأن تركيل العبد جائز، وإن كانا حكيمين أُعبر الحرية، وبغير أن يكونا عالقين بالجمع والتفريق، لأنهما يتصرفان في ذلك، فيعبر علمهما به، والأولى أن يكونا من أهلها، فإن كانا من غير أهلها جاز، لأن القرابة ليست شرطاً في الحكم ولا الوكالة، فكان الأمر بذلك إرشاداً واستحباباً.

قال البيهقي^(١) ولو جادل الزوجان ذلك إلى رجل واحد جاز إذا كان من أهل الحكم، قاله ابن القاسم في «المأرقة»، ولا يحوز ذلك السلطان، لأن في ذلك إسقاطاً لحق الزوجين، اهـ.

(إِنْ يُرِيدُ) أي الحكمان (يُصْلَحُ) أي قطعاً للحفصومة، وهذا شامل للصالح والشرقي (يُوَفِّي اللَّهُ بَيْنَهُمَا) أي بين الزوجين.
قال صاحب «الجميل»^(٢): أي كانت بينهما صحيحة، وقبولهما ناصحة

(١) «الشيخ» (١/١١٣).

(٢) (٢/١٥٠).

إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا ﴿٢٦﴾ إِنَّ إِلَهُمَا الْفَرْقَةُ بَيْنَهُمَا، وَالْاجْتِمَاعُ.
 قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، أَنَّ
 الْحَكَمَيْنِ يَجُوزُ قَوْلُهُمَا بَيْنَ الرَّجُلِ وَامْرَأَتِهِ، فِي الْفَرْقَةِ وَالْاجْتِمَاعِ.

لوحده الله تعالى، فذلك رتب على هذه الإرادة توفيق الزوجين أي بركة فيه
 الحكمين وسعيهما في الخير تقع الموافقة بين الزوجين، وفي «السير»:
 الضميران في «يريدان» وفيهما يجوز أن يعودا على الزوجين و أن يعودا على
 الحكمين، وأن يعود الأول على الحكمين، والثاني على الزوجين، وأن يكونا
 بالعكس، أم (إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا) بكل شيء (خَبِيرًا) بالباطن (إِنَّ) هذه
 مقولة قال على (إليهما) أي الحكمين (الفرقة بينهما والاجتماع) فينضي على
 الزوجين ما اتفقا عليه من الفرقة والاجتماع.

(قال مالك: وذلك) أي كون الفرقة والاجتماع معاً إليهما، وسباني ذكر
 انشار إليه نصاً (أحسن ما سمعت من أهل العلم) مع الاختلاف بينهم في ذلك
 كما سباني يانه (لن الحكمين) وهذا بيان للمشار إليه (يجوز) أي ينعذ قولهما
 بين الرجل وامرأته في الفرقة والاجتماع معاً بغير توكيل، ولا إذن من الزوجين،
 قال ابن عبد البر^(١): أجمعوا على أن قولهما نافذ في الجمع وإن لم يؤثقلهما
 الزوجان، واختلفوا في التفريق، ثم حكى عن الجمهور نفوذ قولهما فيه من غير
 توكيل، وعن كثير أنه ينعذ في الجمع ولا ينعذ في التفريق.

قال الموفق^(٢): اختلفت الرواية عن أحمد في الحكمين، ففي إحداهما
 أنهما وكيلان لهما لا يملكان التفريق بينهما إلا بإذنهما، وهذا مذهب عطاء
 وأحد قولي الشافعي، وحكي ذلك عن الحسن وأبي حنيفة لأن البضع حقه،
 والمال حقه، وهما رشيذان، فلا يجوز لغيرهما التصرف فيه إلا بوكالة منهما

(١) انظر: «الاستدكار» (١٨/١١١).

(٢) «المفتي» (١٠/١٦٣).

(٢٧) باب يمين الرجل بطلاق ما لم ينكح

الرضا بكتاب الله، قال: وليس هذا عنى ما ذكره، لأن الرجل لما قال: أما الفرقة فلا، قال علي: كذبت، أما والله لا تفعلت مني حتى تُفَرِّقَ كما أفرقت، فإنما أنكروا على الزوج ترك التوكيل بالفرقة، وأمره أن يركل بالفرقة، وما قال الرجل: لا أُرْسِي بكتاب الله حتى ينكر عليه، وإنما قال: لا أُرْسِي بالفرقة بعد رضى المرأة بالتحكيم.

وفي هذا دليل على أن الفرقة عليه غير نائمة إلا بعد توكيله بها، قال: وقد روي عن ابن عباس وغيره أنهم قالوا: ما مضى به الحكماء من شيء فهو جائز، وهذا عندنا كذلك أيضاً، ولا دلالة فيه على قوله، لأنهم لم يقولوا: إن فعل الحكمير في الجمع والتفريق جائز بغير رضا الزوجين، بل جاز أن يكون منهم أن الحكمير لا يمتنعان التصريح إلا برضا الزوجين بالتوكيل، ولا يكونان حكمين إلا بذلك، أم.

(٢٧) بيمين الرجل بطلاق ما لم ينكح

استعمل ما في العاقل على لغة، وقد تقدم في أبواب الظهار أن العلماء كافة أجمعوا على أن تنجز الطلاق على الأجنبية لا بصح، مثل أن يقول أحد: زوج فلان طالق أو هذه المرأة طالق، وإن تزوجها بعد، لا يقع أيضاً عليها الطلاق، ولا خلاف بينهم في ذلك أصلاً، أما تعليق الطلاق، فالخلاف فيه شهور معروف في الفقه والأصول^(١).

ومذهب الحنفية في ذلك أن الرجل إذا علق الطلاق أو المعتق إلى الميت أو سب الميت فبصح التعليق، ويُشَدُّ في الطلاق والمعتق معاً، مثل أن يقول: أرحل: إذا زوجت فلانة فبي هاتين، أو كل امرأة أتزوجها فبي طالق، أو إذا

(١) انظر: في هذه المسألة، الفتح المبدى (١/١٢٧)، المصنف (١٠١/٤٧٤)، والمهذب (١/٢٨٨).

ملكك هذا العبد فهو حر، أو كل عبد ملكك فهو حر، فينفذ الطلاق، والعق في الصور كلها، قول واحد، لا خلاف بين الحنفية في ذلك.

ولا يصح الطلاق، ولا العق عند الشافعية لا تجبر ولا تعليقاً لا تعميماً ولا تخصيصاً، وللإمام أحمد في ذلك ثلاث روايات: الأولى مثل الحنفية، والثانية مثل الشافعية، والثالثة التفريق بين الطلاق والعق، ففي الطلاق مثل المشافعية، وفي العق مثل الحنمية، واختلفت الحنابلة في ترجيح، فنعينهم من رجح الرواية الثانية كالعق، ومنهم من اختار الثالثة كالخرفي.

وللإمام مالك في ذلك ثلاث روايات: الأولى: المرجوحة عدم الوقوع مطلقاً، وهي رواية ابن وهب والمحرومي عنه، والثانية: الثبوت في ذلك، والثالثة: الراجحة في المذهب، وهو المشهور المعروف من مذهبه، والمختار عند المالكية أنه إن عين امرأة أو عبداً، مثل أن يقول: إن تزوجت هذه المرأة أو ملكك هذا العبد، أو نسهما إلى قبيلة أو مكان أو زمان لزمه الطلاق والعق، وإن أطلق وعقّم مثل أن يقول: كل امرأة أتزوجها أو كل عبد ملكك. فلا يعتمد الطلاق ولا العق، وفي «الجوهر النقي» عن «الاستذكار»^(١) لم يختلف عن مالك أنه إن عَمَّ لم يلزمه، وإن سَمِيَ امرأة أو أرضاً أو قبيلة لزمه، اهـ.

قال الباجي^(٢) لرواية ابن وهب والمحرومي: ليست هذه الرواية بالمشهورة، قال ابن عبد البر^(٣): روي أحاديث كثيرة في عدم الوقوع إلا أنها معلولة عند أهل الحديث، ومنهم من يصحح بعضها، وأحسنها ما رواه الترمذي وغيره مرفوعاً: «لا طلاق إلا بعد نكاح»، ولأبي دأود «لا طلاق إلا فيما يملك».

(١) انظر: «الاستذكار» (١٨/١١٩).

(٢) «المضي» (٤/١١٥).

(٣) انظر: «شرح الزوفايي» (٣/٢١٤).

٧٣/١١٩٣ - وَحَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ، أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ

الْخَطَّابِ،

قال البخاري: هو أصح شيء في الطلاق قبل النكاح، وأجيب عنهما بأننا نقول بموجبهما، لأن الذي دللنا عليه إنما هو انتفاء وقوع الطلاق قبل النكاح، ولا نزاع فيه، وإنما النزاع في التزامه قبل النكاح، اهـ.

قال الشيخ في البذل^(١): والجواب عن الأحاديث المذكورة أنها محمولة على نفي التنجيز، لأنه هو الطلاق، وأما المعلق به، فليس به بل عرضية أن يصير طلاقاً، وذلك عند الشرط، والحمل مأثور عن السلف كالشعبي والزهري، قال عبد الرزاق في مصنفه^(٢): أنا معمر عن الزهري أنه قال في رجل قال: كل امرأة أتزوجها فهي طالق، وكل أمة أشتريها فهي حرة هو كما قال، فقال له معمر: أوليس قد جاءه إلا طلاق قبل النكاح ولا عتق إلا بعد ملكه قال: إنما ذلك أن يقول: امرأة فلان طالق وعبد فلان حراً، اهـ.

٧٣/١١٩٣ - (مالك أنه بلغه) وقد روي الآثار عن هؤلاء، وعن غيرهم في ذلك عند ابن أبي شيبة وعبد الرزاق والبيهقي وغيرهم (أن عمر بن الخطاب) قال الزرقاني^(٣): مما روي عنه يستدل فيه ضعف وانقطاع، لكنه يعتد بما صح عنه من علق ظهار امرأته على نزوجها، فيقاس عليه تعليق الطلاق أشار له أبو عمر، اهـ. وفي «الجواهر النقي» عن «الاستبصار»^(٤): ولا أعلم أنه روي عن عمر - رضي الله عنه - في الطلاق قبل النكاح شيء صحيح، وإنما روي عنه فيمن ظاهر عن امرأة، وجائز أن يقاس على هذا الطلاق، اهـ. وحديثه في الظهار مر في باب.

(١) بذل المجاهد (١٠/٢٧٢).

(٢) مصنف عبد الرزاق (٦/١٢٠) ج (١١١٧٥).

(٣) شرح الزرقاني (٣/٢١٤).

(٤) (١١٥/١٨).

وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ، وَنَسَائِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ،
وَالْقَاسِمُ بْنُ مُخَلَّمٍ.....

وقال الجصاص: روي عن ياسين الثريات عن عطاء الخرماني عن أبي
سلمة عن عبد الرحمن بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: في رجل
قال: كل امرأة أتزوجها طالق، قال: هو كما قال^(١).

(وعبد الله بن عمر) رضي الله عنه وحسنه محمد بن عمرو^(٢) عن مالك
أخبرنا سجيروا عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنه - أنه كان يقول: إذا قال
الرجل: إذا تكلمت فلانة فهي طالق، فهي كذا، إذا تكلمها، الحديث

(وعبد الله بن مسعود) قال الجصاص^(٣): روي الثوري عن مجاهد بن
قيس، عن إبراهيم بن الأسود أنه قال: إن تزوجت فلانة فهي طالق، أتزوجها
ثامياً، فأمر ابن مسعود فذكر ذلك له، فألزمه الطلاق، وسعداه أخرجه ابن أبي
شبة برواية وكيع عن سفيان بن علف، وأخرجه أبيه في السنة والبطوني
في النذر^(٤) عن ابن مسعود أنه قال بذلك، وأنكر عليه ابن سنان قوله
نعمسالمس، (بَلَاغٌ أَلِيمٌ، أَلَمُوا بِمَا كُنْتُمْ كَتَبْتُمْ ثُمَّ عَفَوْتُمْ بِهِ، قُلْ لَمْ
تُشْفِرُوا^(٥)) الآية.

(ومسلم بن عبد الله) بن عمر - رضي الله عنه - (والقاسم بن محمد) بن
أبي بكر - رضي الله عنه -، أخرجه ابن أبي شبة^(٦) عن ابن عمر وأبي أسامة عن

(١) مصنف عبد الرزاق، (١٢١/١)، الأثر (١١٣٧٤).

(٢) موطأ مسند (ص ٥١٣)، والمصنف المسند (٥١٨/٢).

(٣) أحكام عمر، (٣/٣٢٢).

(٤) إسناده، المستدر، (١/٥٥٢).

(٥) سورة الأحزاب الآية ٤٩.

(٦) المصنف، (١٦٢/٤)، (١٧).

وَأَبْنِ شِهَابٍ، وَسَلِيمَانَ بْنِ يَسَارٍ. غَاوُوا بِقَوْلِهِ: إِذَا خَلَفَ الرَّجُلُ
بِغُلَاقِ إِسْرَافٍ قَبْلَ أَنْ يَتَكَبَّحَهَا ثُمَّ أَيْمَ، إِنَّ ذَلِكَ لَا يَزِمُ لَهُ إِذَا تَكَبَّحَهَا.

يحيى بن سعيد قال: كان سلم وقاسم وعبد بن عبد العزيز يروونه جازراً، وعن أبي أسامة عن عمرو بن حمزة أنه سأل صالحاً والقاسم وأبياً بكر بن عبد الرحمن، وأباً بكر بن حمز، وعبد الله بن عبد الرحمن عن رجل قال: يوم أنزوج ولانة هي طلقتني، فقالوا كنه: لا ينزوها.

(أوليس شهاب) الزهري، وصلة بين أبي شيبة. عن حماد بن خالد عن هشام بن سعد قال: قال الزهري: إذا وقع الشكاح وقع الطلاق، وقال الربيعي^(١): روى عبد الرزاق في مصنفه أخبرنا معمر عن الزهري أنه قال في رجل قال: كن امرأه أتزوجها فهي طالق، وكان أمه أمثريها فهي حرة، حر كذا قال، فقال معمر: أوليس قد جاء فلا طلاق قبل نكاح؟، فوالا عشت إلا بعد ذلك، قال: إنما ذلك أن يقول الرجل: امرأة فلا طالق، وعبد فلا، حر^٢ (ومليمان بن يسار) الهلالي الشامي أحد الفقهاء السبعة كلهم (كانوا يقولون: إذا حلف الرجل) والعليين في معنى الحلف كما ثبت في محله (بطلاق المرأة) المعينة عند ذلك، ومن وافقه، والمطلقة عند الحنيفة (قل إن ينكحها).

قال ابن ماجي^(١) : يريدون أن يقول : إن تزوجتك فأنت طائر، أو يقول : إن تزوجتك ثم دخلت الدار فأنت طائر، فيضيف الطلاق إلى الكاح، وأما إذا لم يضيف الطلاق إلى الكاح، فإنه لا يلزمه شيء، مثل أن يقول لأختيه أنت طائر، ثم يتزوجها، فيدخل انداره، فهذا لا خلاف أنه لا يلزمه من ذلك شيء، قال ابن حبيب : هذا مجيب عليه، هـ. وكذا حكم الإجماع عليه غير واحد.

(ثم أتم) أي حدث (إن فئت) الطلاق (لازم له إذا تكبها) قال الزيلعي^(٢).

(١١) تصدق المولى (١٢٣٣)

(۲۵) *مستقر* (۱۹۹۵) ۲۶۶۵.

(*) $\text{supp } \mu \subset \text{supp } \nu$ and $\mu \ll \nu$.

وَحَقَّقَنِي عَنْ مَالِكٍ، أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ كَانَ يَقُولُ بَيْنَمَا قَالَ: كُلُّ امْرَأَةٍ أَنْكَحَهَا فِيهَا طَالِقٌ: إِنَّهُ إِذَا لَمْ يُسَمَّ قَبِيلَةً أَوْ امْرَأَةً بِعَيْتِهَا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.
قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ.

قَالَ مَالِكٌ، فِي الرَّجُلِ يَقُولُ لِامْرَأَتِهِ: أَنْتِ انْطَلَقِي. وَكُلُّ امْرَأَةٍ أَنْكَحَهَا فِيهَا طَالِقٌ. وَمَالُهُ صَدَقَةٌ إِنْ لَمْ تَفْعَلْ كَذَا وَخَفَا، فَخَبْتُ. قَالَ:

أُخْرِجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُصَنِّعِهِ» عَنْ سَالِمٍ، وَالْقَاسِمِ، وَعَمْرِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَالشَّعْبِيِّ، وَالنَّحْعِيِّ، وَالزَّهْرِيِّ، وَالْأَسَدِ، وَأَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ. رَأَى مَكْرَ بْنَ عَمْرٍو بْنَ حَزْمٍ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ. وَمَكْحُولٌ، فِي رَجُلٍ قَالَ: إِنْ تَزَوَّجْتَ فَلَانَةَ فِيهَا طَالِقٌ. أَوْ يَوْمَ أَنْزَوَّجَهَا فِيهَا طَالِقٌ، أَوْ كُنْ امْرَأَةً أَنْزَوَّجَهَا فِيهَا طَالِقٌ، فَأَمَّا: هُوَ كَمَا قَالَ، وَفِي نَفْظٍ. يَجُوزُ ذَلِكَ عَلَيْهِ، إِذَا:

(مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ) قَالَ صَاحِبُ «النَّحْلِيِّ»: هَذَا الْبَلَاغُ أَسَدُهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ طَرِيقِ الْأَسَدِ سَنَهُ، إِذَا: (أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ كَانَ يَقُولُ بَيْنَمَا قَالَ: كُلُّ امْرَأَةٍ أَنْكَحَهَا فِيهَا طَالِقٌ: إِنَّهُ إِذَا لَمْ يُسَمَّ) أَيُّ لَمْ يُعَيَّنْ (قَبِيلَةً) بِعَيْتِهَا (أَوْ امْرَأَةً بِعَيْتِهَا) أَيُّ الْمَرْأَةِ الْفُلَانِيَّةِ مِثْلًا (فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ) أَيُّ لَا يُلْزَمُهُ هَذَا الصَّلَاقُ الْعَبْرِيُّ. قَالَ مَالِكٌ: إِذَا بِهِ سَدُّ نَدَبِ الْمَكَاحِ.

(قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا) الَّذِي تَنَادَمَ مِنْ أَفَاوِيلِهِمْ، وَجَعَلْنَهَا أَنَّهُ إِذَا هِيَ امْرَأَةٌ أَوْ قَبِيلَةٌ أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ لَزِمَ الطَّلَاقُ، وَإِنْ لَمْ يَعْينْ بَلْ أَضْلَقَ كُلَّ امْرَأَةٍ لَمْ يَلْزَمْ (أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ) فِي هَذَا آثَابٌ يَعْنِي فِي تَعْلِيلِ انْطِلَاقِ.

(قَالَ مَالِكٌ، فِي الرَّجُلِ يَقُولُ لِامْرَأَتِهِ) وَاحِدَةً كَانَتْ أَوْ كَثُرَتْ (لَمَسْتَ الطَّلَاقَ) إِذَا لَمْ يَفْعَلْ كَذَا (وَكُلُّ امْرَأَةٍ أَنْكَحَهَا فِيهَا طَالِقٌ) إِنْ لَمْ يَفْعَلْ كَذَا (وَمَالُهُ) كَذَا (صَدَقَةٌ) إِنْ لَمْ يَفْعَلْ كَذَا وَكَذَا) الْفَرْطُ يَعْنِي بِالنَّصْرِ (الثَّلَاثَةُ الْمَذْكُورَةُ) (فَحُشْتُ) أَيُّ نَعِلَ الَّذِي عَلَّقَ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ أَوْ الصَّدَقَةُ، (قَالَ) مَالِكٌ فِي هَذِهِ الصُّوَرِ

أَمَّا نِسَاؤُهُ، فَفُلَانٌ كَسِبَ قَاتِلًا، وَأَمَّا قَتِيلُهُ: فَكُلُّ امْرَأَةٍ أُنْكِحَهَا فَهِيَ طَالِقٌ فَإِنَّهُ إِذَا تَمَّ نِسْمُ امْرَأَةٍ بِعَيْتِهَا، أَوْ قَبِيلَةٍ أَوْ أَرْضًا أَوْ نَحْوَ هَذَا، فَلَيْسَ بِزَمَنِهِ ذَلِكَ، وَلَيْتَزَوَّجَ مَا شَاءَ، وَإِنَّمَا هَؤُلَاءِ فِي بِلَاغِهِ.

(٢٨) باب أجل الذي لا يحس امرأته

١١٩٤/٧٤ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: مَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً.....

المرأة (أما سائر ما قلناه) بغير انقضاء العيطة وتنشيد اللام بجمع صلتها، وهي نسخة طبرقي، وبالمعنى لا في الصورة الأولى بعينها، ويطبق بساوة واحدة كانت أو متعينة (كما قاله) لصحة تعليله في الخصوص.

(وأما قوله) في الصورة الثانية: (كل امرأة أنكحها فهي طالق فإنه إذا لم يحس) ولم يحس (مرأة بعينها) ولم يذكرها بالنسبة (أو قبيلة) بالنسبة، عطف على امرأة أي لم يحس المرأة بعينها إلى القبيلة (أو أرضاً) أو لم يحسها بالنسبة إلى البلدة (أو نحو هذا) أي لم يحسها بهج أحد من أنواع التعيين، كالحليلة أو المرداء (فليس يلزمه ذلك) التعليل لما تقدم من الإجماع مالمك أن التعليل العمومي لا يصح عنه بخلاف التعينة (وليتزوج ما شاء) لعدم لزوم الإطلاق.

(وأما) في الصورة الثالثة (ماله فليصدق) أي يجب عليه التصديق (بذلك) عند الإجماع مالمك، وذلك لما تقدم في أبواب النذور أن من حلف تصديق جميع ما له يجب ذلك عنه، وفي ما لا... أنه عشرة مدافع للعلماء، لم يذكر من هذا.

(٢٨) أجل الذي لا يحس امرأته

يعني الذي لا يقدر على حصر امرأته باعتبار ما هو ونحوه في الذكر لغيره لزمان أو علاج، فهذا بيان هذا الزمان كما يجوز؟ ومن أي وقت يبدأ؟

١١٩٤/٧٤ - (مالك عن ابن شهاب) الزهري (عن سعيد بن المسيب) أنه كان يقول: من تزوج امرأة فكفها في البيع المضربة، وهو أوفى مما في

فَلَمْ يَنْتَظِعْ أَنْ يَنْتَهِيَ فَوَيْلٌ لَهَا يَضْرِبُ لَهُ أَجَلٌ سَنَةً.....

النسخ الهندية من نغمة امراته (فلَمْ يَنْتَظِعْ لَنْ يَنْتَهِيَ) أي بجامعتها، قال الساجي^(١): ظاهره أنه مترض عنها، ظن أنه يستطيع ذلك، فاعترض عنها، لأن المجبوب المسبوح لا يستعمل فيه ذلك إلا أن يكون بمعنى أنه ظهر إلى الزوجة ذلك منه المؤثر في منع الوطء، (فَوَيْلٌ لَهَا يَضْرِبُ لَهُ) يساء المجهول أي يعين الحاكم (أجل سنة) بالإضافة، أو تنوين أجل سنة بالنصب، وعين السنة لأنها مستوعبة لجميع الفصول الموافقة له والمخالفة، فأبيح له أن يتعاني في جميعها ليصل إلى المعاناة على الوجه الذي يرافقه مع ما في ذلك من مدة المدة والنسعة، كذا في الاستغنى^(٢).

وقال الموفق^(٣): ضربت له سنة لئلا يشر به الفصول الأربعة، فإن كان من يئس زال في فصل الرطوبة، وإن كان من رطوبة زال في فصل الحرارة، وإن كان انحراف من مزاج زال في فصل الاعتدال، فإذا مضت الفصول الأربعة، واختلفت عليه الأهوية فتم تزل. حُثِمَ أنه خلفه، وحكي عن أبي عبيدة أنه قال: أهل الطب يقولون: الماء لا يستمر في البدن أكثر من سنة، ثم يظهر.

قال ابن الهمام^(٤): لا يد من مدة معرفة لكون الامتناع لعلة معترضة أو أفة أصلية في أصل الخلقة، فقلوب الناس، لأنها معرفة لذلك، لأنه إن كان من علة معترضة، فلا يخلو من كونها من غلبة حرارة أو برودة أو رطوبة أو يبوسة، والسنة تشمل على الفصول الأربعة، كل فصل بأحد هذه الكيفيات، فانصيف حار بابس، والخريف بارد بابس، والشتاء بارد رطب، والربيع حار رطب، اهد.

(١) «المعنى» (١١٧/٤).

(٢) (١١٨/٤).

(٣) «المعنى» (٨٣/١٠).

(٤) «ضع القدير» (١٢٨/٤).

ثم قال الموقن: وما حل سنة في قول عامة أهل العلم: وعن الحارث بن ربيعة أنه أحل رجلاً عشرة أشهر، اهـ.

قال أبي سفيان^(١) قال: امر حبيب: الاعتزال من ولعته وحضه وانحصاء والحب، وقال أمير محمد: هي أربعة أشياء: الاستبراء ولعته والحب وانحصاء، قال ابن حبيب: الاعتزال هو بصفة من يأتي النساء، ويجمع بينهما جمع بعضهن، واعتزال من عن بعض، والعين، قال ابن حبيب: لا ينشر ذكره، هو كالأصبع في الجسد لا يتفصص ولا ينقطع، ولحضور امرئ ابن حبيب منكروه، قال: هو الذي خلق بغير ذكر أو بذكر صغير لا يمكن به وطء، وقال أمير محمد: العين هو الذي ذكره شديد الضرر، لا يمكنه الجماع مثله، والعين هو لمتنع الأشياء.

فأما العيس والتخصن والمحبوب فمن أمه منهم بحال، فلا وجه الخيار في فترته دون ضرب أجل، لأن كل واحد منهم قد أمه بمعنى لا يرجى رؤاه، وهو مما يوجب الخيار للمراجعة، فمن أنكر ذلك منهم، فقد قال ابن حبيب في الحضور والمحبوب أو مفضوع الحضي: يعني هذا بالجماع على الثوب.

وقال الناجي: عندي إذا كان للنساء أن ينظرن إلى الفرج فيما يصدق فيه النساء جاز لرجال مشهود أن ينظروا إلى هذا، إذا كان غير مطلق فيه، وأما المعتزل، فإن أمر بذلك فلا يخلو أن يكون حراً أو عبداً، فإن كان حراً ضرب له أهلاً سنة، وإن كان عبداً، فقد روى ابن القاسم عن مالك: أجهده سنة شهر.

وقال الناجي: اختلف في أجل العبد، فوجه القول بأنه سنة، باعتباره بالحر، ولأن العرس في ذلك احتباره بتأثير الأرض فيه، وذلك يستوي فيه الحر

(١) (١١٨/٤)

والعيب، فأشار إلى أنها مقترنة مالك، وبها قال الجمهور، ووجه القول بأنها ستة أشهر، أنها مدة تفرقه من الفراق، فكان له فيها نصف مدة الحر كعدة الإيلاء، اعد.

قال الموفق^(١): العتین هو العنجر عن الإيلاج، مأخوذ من غر، أي اغترض، فإذا كان الرجل كذلك فهو عيب به، ويستحق به فسخ النكاح بعد أن تُضرب له مدة، يختبر فيها ويعلم حاله، وهذا قول عمر وعثمان وابن مسعود والمغيرة بن شعبة - رضي الله عنهم -، وبه قال سعيد بن المسيب وعطاء والشامي وقتادة، وعليه فتوى فقهاء الأمازيغ، منهم مالك، وأبو حنيفة، وأصحابه، والثوري، والأوزاعي، والشافعي، وإسحاق، وأبو عبيد، وشذَّ الحكم بن عيينة، وحارود، فقالا: لا يُولج، رضي امرأته.

وروي ذلك عن علي - رضي الله عنه - نصفه امرأة عبد الرحمن بن الزبير، قال لها النبي ﷺ: «تريدین أن ترجعی إلی ذقاعة؟ لا، حتی تذوقی عَیْبَهُ، ویدوق عَیْبَکَ»، ولم يضرب له مدة.

ولنا ما روي أن عمر - رضي الله عنه - أجل اثنتين سنة، وروي ذلك الدارقطني بإسناده عن عمر وابن مسعود والمغيرة بن شعبة - رضي الله عنهم -، ولا يخالف لهم، ورواه أبو حفص عن علي، ولأنه عيب يمنع الوطء، فأثبت الخياو كالجب في الرجل، والوثق في المرأة، فأما الغرة، فلا حجة لهم فيه، فإن المدة إنما تُضرب له مع اعتراجه، وطنب المرأة ذلك، ولم يوجد واحد منهم، وقد روي أن الرجل أنكر ذلك، وقال: إني لأعركها غرقة الأسيب.

قال ابن عبد البر: وقد صح أن ذلك كان بعد طلاقه، فلا معنى لضرب العدة، وصحح ذلك قول النبي ﷺ: «تريدین أن ترجعی إلی ذقاعة؟ ولو كان

(١) «المفتي» (٨٢/١٠).

فَإِنْ سَتَّاهَا، وَإِلَّا فَرَّقَ بَيْنَهُمَا.

قبل طلاقه لما كان ذلك إليها، وقيل: إنها ذكرت معصيته، وشتمته بهذه الثوب، ولذلك قال النبي ﷺ: «حتى تدوفي عصبته» والمعازر عن الوطء لا يحصل منه فلك، اهـ.

وقال الباجي^(١): لا خلاف بين الفعالية في تلك مهلة نعلم إلا رواية عن علي - رضي الله عنه - لا تثب - والمفرد دارة بقوله: لا يؤجل للخروج، ولا خير المراجعة، وهو محجوج بالإجماع، اهـ.

(فإن سَتَّاهَا) أي حاكمها في هذه المدة بينها (وإلا فرق) بينا المسجون من التفريق أي يفرق الحاكم بينهما) قال الموفق^(٢): فإذا انقضت المدة فلم يظأ فيها فلها الخيار، فإن اختارت الفسخ لم يجر إلا بحكم الحاكم، لأنه مخالف فيه. فإذا أدر يفسخ، وإذا أن يرد إليها فتفسخ هي في قول عامة القائلين به، ولا يفسخ حتى تختار الفسخ، وتطلبه، لأنه لحقها، فلا تحجز على استيفائه كالتفسخ بالإعسار، وإذا فسخ فهو فسخ، وليس بطلاق، وهذا قول الشافعي، وقال أبو حنيفة، ومالك، والشافعي: يفرق الحاكم بينهما، ويكون تطلقته، لأنه عرقه لعدم الوطء، وكانت طلاقاً كعرقه السولي، اهـ.

وفي «المحلى»: فرق القاضي بينهما «تطلقته». وتبين بطلانها عند أبي حنيفة، ولها كل المهر، إن خلا بها، ونصفها إن لم يخل بها، وقال الشافعي وأحمد: فسخ لا يجب المهر، ولا المستعة، وتجب المدة، لأنه عرقه من جهتها، اهـ.

وقال الباجي^(٣): إن انقضت السنة، وأقرأ بعدم الوطء كان لها الخيار في

(١) «المحلى» (١/١١٨).

(٢) «تدوير» (١/١٨٤).

(٣) «المحلى» (١/١١٩).

٧٥/١١٩٥ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ شِهَابٍ: مَتَى

يُفَرِّقُ

أَنْ تَقِيمَ عِنْدَهُ أَوْ تَفَارِقَهُ، ثُمَّ نَيسَ لَهَا أَنْ تَفَارِقَ دُونَ ابْنِ السَّلْطَانِ، قَالَهُ ابْنُ حَبِيبٍ، وَوَرَى أَبُو زَيْدٍ عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ أَنَّ لَهَا أَنْ تَطْلُقَ نَفْسَهَا مَتَى شَاءَتْ بِغَيْرِ ابْنِ السَّلْطَانِ، وَجِهَ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَنَّهُ أَمْرٌ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، فَلَا يَدْرِي سَ حَاكِمٌ يَحْكُمُ بِهِ، وَجِهَ الْقَوْلُ الثَّانِي، أَنَّ احْتَاكِمَ لَمْ يَضْرِبْ لَهُ الْأَجَلَ، فَقَدْ حَكَمَ سَمًا بِذَوْلِ ابْنِهِ.

وَالطَّلَاقُ فِي ذَلِكَ طَلَقٌ بَاطِلٌ، وَلَا رُجْعَةَ لَهُ، وَحَكَمَ بِإِفْخَاقِ الطَّلَاقِ أَنْ يُولِيَ الزَّوْجَ بِإِيقَاعِهِ، فَيُوقِعُ مِنْهُ مَا شَاءَ، فَإِنْ امْتَنَعَ مِنْ إِيقَاعِهِ، فَالْحَاكِمُ يَقْضِي نِكَاحَهُ بِطَّلَاقٍ خِلَافًا لِلشَّاعِرِ، وَإِنَّمَا يُوَقِّعُ الْحَاكِمُ عَلَيْهِ طَلَقًا وَاحِدًا نَكْرًا بَاطِلًا، لِأَنَّهَا قُلُوبُ الدَّخُولِ، فَلَا رُجْعَةَ فِيهَا، وَلَا حَاجَةَ إِلَى إِيقَاعٍ أَكْثَرَ مِنْهَا.

فَإِذَا فُرِقَ بَيْنَهُمَا قَضَى (الْمَوَازِيةُ): رَوَى أَشْهَبُ عَنْ مَالِكٍ: إِذَا ضَرَبَ لَهَا الْأَجَلَ بِضَرْبِ الْبَتَاءِ، قُلْتُهَا نَصَفَ الصَّدَاقَ. وَقَدْ قَالَ مَالِكٌ مَرَّةً: لَهَا جَمِيعُهُ، وَبِهِ أَخَذَ ابْنُ الْقَاسِمِ، قُلْ أَشْهَبُ عَنْ مَالِكٍ: وَإِنْ دَفَعْتَهُ بَعْدَ طَوْلٍ لَعْنَةً، ثُمَّ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا بَعْدَ انْقِضَاءِ الْأَجْلِ فَلَهَا الصَّدَاقُ كُلُّهُ، (م).

وَفِي (الْمَحَلِيِّ): رَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ أَهَلَ النِّسَاءَ سِتَّةً، فَإِنْ أَتَاهَا إِلَّا فُرِقَ بَيْنَهُمَا، وَلَهَا الصَّدَاقُ كَذَلِكَ.

وَقَالَ مُحَمَّدٌ فِي «الْأَثَارِ»^(١): أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ لَمَّا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مَسْعُودٍ الْمَكِّيَّ عَنْ ابْنِ الْحَسَنِ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ امْرَأَةً أَتَتْهُ، فَأَخْبَرَتْهُ أَنَّ زَوْجَهَا لَا يَصِلُ إِلَيْهَا، وَأَجَلُهُ حَوْلًا، فَدَمَا تَقْصَى الْحَوْلَ وَلَمْ يَصِلْ إِلَيْهَا خَيْرَهَا، فَاخْتَارَتْ مَسَهَا، فَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا عُمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَحَمَلَهَا نَطْلَقِيَةً بَاطِلًا، قَالَ مُحَمَّدٌ: وَبِهَذَا نَأْخُذُ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ (الْمَحَلِيِّ).

٧٥/١١٩٥ - (مَالِكٌ أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ شِهَابٍ) الْفُزَارِيُّ (مَتَى يَضْرِبُ) سَمًا

لَهُ أَجَلٌ، وَلَا يَفْرُقُ بَيْنَهُمَا.

(٢٩) باب جامع الطلاق

لَهُ أَجَلٌ) بل هي زوجته (ولا يفرق بينهما) قال الزرقاني^(١): أي ما لم تنفرد
فلها الطلاق بالضرر كما بين في الفروع، اهـ.

قال الباجي^(٢): هنا على ما قال مالك أن من مس امرأته ولو مرة
واحدة، ثم اعترض عنها، فإنه لا يوجب له سنة، ولا يفرق بينهما، ولا حجة
نها عليه في ذلك، وعلى هذا قضاء الأمصار غير أبي ثور، فإنه قال: يوجب،
وهو محجور بالإجماع قبله، ولأن العلامة الواحدة يكمل بها الصداق،
فيبطل بها الاعتراض، اهـ.

قال الموفق^(٣): أكثر أهل العلم على هذا يقولون: متى وطئ امرأته مرة،
ثم ادعت عجزه، ثم تسنخ دعواها، ولم تضرب له مدة، منهم عطاء، وطاووس،
والحسن، والرهري، وقتادة، ومالك، والأوزاعي، والشافعي، وإسحاق، وأبو
عبيد، وأصحاب الرأي، وقال أبو ثور: إن عجز عن وطئها أجل لها، لأنه
عجز عن رطئها، قبضت حنفها، كما لو حبس بعد الوطء، ولنا أنه قد تحققت
قدرته على الوطء في هذا النكاح وزوال عنته، فلم تضرب له مدة، ولأن حقوق
النزوية من استقرار المهر، والعدة ثبتت بوطء واحد، وقد وجد، وأما الكب
فإنه يتحقق به العجز، فافترقا اهـ.

(٢٩) جامع الطلاق

أي الأحاديث المتفرقة في الطلاق

(١) «شرح الزرقاني» (١/١٦٦).

(٢) «المحلى» (١/١٢٢).

(٣) «المنهاج» (١٠/٨٨).

٧٦/١١٩٦ - وَحَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ - عَنِ ابْنِ شَيْبَانَ أَنَّهُ

قَالَ: بَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ
.....

٧٦/١١٩٦ - (صالح بن إبراهيم شهاب) الزهري (أنه قال: بلغني أن

رسول الله ﷺ قال) قال ابن عبد البر^(١) هكذا رواية جماعة رواية عالم وطائفة
وأكثر رواية ابن شهاب ورواه ابن يونس عن ابن شهاب عن عطاء بن محمد بن
سويد أن رسول الله ﷺ قال غيلان بن سلمة الثملي حين أسلم، فذكره.

ووصفه الترمذي^(٢) ومن رآه من طريق معمر عن الزهري عن سالم عن
أبيه، وقال الترمذي: هكذا روى معمر، حدث محمد بن إسماعيل يقول: هذا
غير محفوظ، والصحيح: روى شعب وعمره عن الزهري، قال: حَدَّثَنِي عَنْ
مُحَمَّدَ بْنِ سُوَيْدٍ الثَّمَلِيِّ أَنَّ غِيلَانَ، فذكره، ويقولون: إنه من خط معمر عما
حدث به بالعرفان، اهـ.

قال الترمذي^(٣) وقد حدث به جماعة من أهل المدينة عن معمر،
ويقال: إن معمرًا حدث بالنسبة أحاديث وهم فيها، وتنفست مسلم في كتاب
تفسيره من علمه، ويثبها بيانًا شافياً فقال: كان عبد الزهري في قصة غيلان
حديثان أحدهما مرفوع، والآخر موقوف، فأدرج معمر المرفوع على إسناده
لموقوف، فاما المرفوع، فرواه عقیل عن الزهري، قال: بلغني عن عثمان بن
محمد بن أبي غيلان غيلان فذكره، وأما الموقوف فرواه الزهري عن سالم
عن أبيه أن غيلان طلق نسائه في عهد عمر، وتسلم ميراثه من أبيه، اهـ.

قال: أي أدرجه في أوله هو في نسخة إسحاق بن راهوية عن معمر عن
الزهري عن سالم عن أبيه أن غيلان أسلم، وبهتة مشهورة سرقة فقال النسابة^(٤)

(١) - تاريخ ابن عبد البر (١٨١/١٩٦)

(٢) - الترمذي (١٢٦/١٩٦)، ومنه في نسخة ج (١٩٦٤)

(٣) - شرح الترمذي (٢١٩/١٩٦)

الرَّجُلِ مِنْ ثَقِيفٍ أَسْلَمَ

«احترمتهن أربعمائة، فلما كان في عهد عمر بن الخطاب ساءوا، وقسم مالك بين سيد، فبيع ذلك عمر، فقال: والله إني لأظن الشيطان فيما يسترق مني السمع، سمع سموتك، فقدده في نفسك ولا أراك نمكت لا قتيلًا، وأيم الله لترحلن في مالك وليراحمن نساك أو لأورتهن منك، ولأمرن بغيرك فإرجمكم»، يرحم قبر أبي رغال، وماتت عيلان في آخر خلافة عمر، اه كلام الرقناني ملخص في «الإحصاء».

(الرجل من ثقيف أسلم) وهو عيلان بنت النجاشي المحممة، ابن سلمة بن معتب بمهمة عمشاة ثقبلة ثم موحدة، ابن مالك الثقيفي، كذا في «الفتح»، مكس الطائف، وأسلم بعد فتح الطائف، وكان أحد وجوه ثقف، وقيل: إنه أحد من نزل فيه: «فَوَعَلَى رَأْسِهِ مِنَ الْقُرَيْشِيِّ مَخْجِلُهُ» وهو أول من بني له أطم بالطائف، ومات في آخر خلافة عمر، وثقيف قبيلة كبيرة في أهل الطائف والحجاز، وكون هذا الرجل هو عيلان على ما جزم به أكثر أشراف الحديث في هذه الرواية، لما تقدم في الروايات عن الزهري التصحيح بثمنه. ولا فقد كان في نفسه عدة رجال لهم عشر نسوة.

قال ابن الجوزي في «الفتح» في تسمية من جاء الإسلام: «وعند الرجل منهم عشر نسوة: مسعود بن مصعب، مسعود بن عمرو، عمرو بن مسعود، سفيد بن عبد الله، عيلان بن سلمة، أبو عقيل بن مسعود بن عامر، كلهم من ثقف، اه».

وقال أيضًا في موضع آخر: روى الزهري قال: بلغنا، فذكر حديث الباب، ثم قال: اختلف في هذا الثاني هو عيلان بن سلمة، وقيل: عمرو بن مسعود، وقيل: إنه أبو مسعود بن عبد ياليل بن عمرو، وأن النسوة كانت لعمارة، اه».

والظاهر الأول، فإن عمرو قيل: إنه استشهد في أول ما أسلم، وأبو

وَعِنْدَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ، حِينَ أَسْلَمَ الثَّقَفِيُّ «أَمْسَكَ بِنَهْزٍ أَرْبَعًا. وَفَارِقَ سَائِرَهُنَّ»^(١).

مسعود بن عبد الباقيل ليس في الصحاح أحد مع أنه صاحب صحابة، وهذه عشرة. (وعنده عشر نسوة) فأسمر معه، قاله الزرقاني (حين أسلم الثقفى) قال الزرقاني: ظرف مقال، والأوجه عندي أنه ظرف لكان عنده عشر نسوة.

(أَمْسَكَ) وفي دراية اختر، وهذه مفرقة ^(٢)، واللفظ محدد في «مواضعه» قال لرحل من ليف، وكان عنده عشر نسوة حين أسلم الثقفى، فقال: أَمْسَكَ، (منهن) أربعاً وفارق سائرهن) أي: فبهن.

وفي الحديث مسألتان، أولهما ما قال الشيخ في «البدل»^(٣): استدل به الجمهور على تحريم الرابة على أربع. وذهبت الظاهرية إلى أنه يحل للرجل أن يتزوج تسعاً، ولعل مرجع قوله تعالى: «لَا تُنكِحُوا أُمَّهَاتِكُمْ وَمَحْضُوعَاتِكُمْ» لا باعتبار ما فيه من التعديل تسعاً، اهـ.

وفي شرح الإقناع^(٤): قال بعض الحوارج: الآية تدل على جواز تسع. وقال بعضهم: قول النبي «أربعة عشر» يعني أن المعدول يدل على التكرار، ومضجوع ذلك ما ذكرناه، وهذا يخرق للإجماع، اهـ.

رحمى صاحب الصحابة هاتين القولين عن الروافض إذ قال بعد ذكر الآية: «وكون هذه الألفاظ معدولة، فإن قيل: معناه تسع أو ثمانية عشر كما أن الواو للجمع؟ فنسأله هذا الوهم هو الذي أوقع الرافضة - لعنهم الله - في التسمية بينهم وبين أقصّل الموجودات أو إربادهم عليه. فإن منهم من ذهب إلى جواز التسع، ومنهم من ذهب إلى جواز ثمانية عشر، نظراً إلى معنى المعدول وخرق الجمع».

(١) مثل التجهود (١٠/١٣٧٩).

(٢) (٣/١٣٦).

لكن ليس الأمر على ما ذهبوا، لأن المراد بمثل هذا الكلام أحد شئيه الأعداد، قال الفقهاء: لا وجه لعمل هذا على التجميع، لأن الإدارة على السبع بهذا اللفظ من السعي في التكلام، والتكلام الحيد مرة عن ذلك، وقد صرح أن رسول الله ﷺ فرق بين غيلان وبين ما زاد على الأربع حين أملم، ولم يفر عن أحد في حياته بخلاف ولا بعده في يوم هذا أنه جمع بين أكثر من أربع نسوة بكراً، اهـ.

وقال ابن الهيثم^(١): أحبار الروافض تسع من النساء، وتقل عن النخعي وابن أبي ليلى، وأجاز العوارج ثمانى عشرة، وحكي عن بعض الناس إباحة أي عدة شاء بلا حصر. قال الشيخ^(٢): وأحاديث من حديث غيلان، بنفسه وحديث نوفل بن معاوية عند الشافعي بها فيها من العقال، وقد بدلوا بها عدة، أن رسول الله ﷺ جمع بين تسع، وقد قال ثمانى: **خُلِقَ كُنْزُكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أَتَوْهُ حَتَّى** وأما دعوى اختصاصه بأربعة على الأربع، فلم يبق عليه دليل.

وقد تحدث بأن محسنة الأحاديث المذكورة في الباب لا تقتصر عن عدة الحسن لغيره، فتقتصر مجموعها للاحتجاج؛ وإن كان كل واحد منها لا يحلر عن مقال. ويؤيد ذلك كون الأصل في التزوج الحنيفة، فلا يجوز الإقدام على شيء منها إلا بدليل، وأيضا هذا الخلاف مسوق بالأجماع على عدم حوز الريادة على الأربع، كما صرح بذلك في البحر، ألا ترى أن التصديق مع عدة اتابعهم لرسول الله ﷺ ذكره فثبتهم ودعتهم في النساء لم يرد واحد منهم على الأربع، فهذا كما صريح في أن الزيادة على الأربع مخصصة برسول الله ﷺ، اهـ.

وفي شرح الإنعاق^(٣): ذكر ابن عبد السلام في شريعة موسى - عليه

(١) فتح الباري (٣/١١٤).

(٢) النظر، مثل شحيرة (١٠/٣٩٠).

(٣) (٣/٣٦٦).

الحرام - الحرّاز من غير حصر تعليلاً لمصلحة الرجال - ، في شريعته يسمى - محله
 اسلام - لا يجوز غير واحد تغليباً لمصلحة النساء ، وراحت شريعة محمد
 عليه السلام وعلى منائر الانبياء مصدقة التواخير ، كان التمييز في مصلحة الرجال
 كثيرة لا تمنع من التسامح ، ومصلحة النساء أغيرة لأنها لا تجد كزوجها أن يمنع
 غيرها ، وقيل : كد السبب في التثنية بزيادة سوى - اري - وكان لداود غلبة
 السلام على المرأة ، وتوفي سنة عن تسع .

قال النووي في نهجه ^(١) عن فتاوة الزوج تكلل حسن عليه امرأة ،
 ودمل بسلامت عشرة ، وصحح حين إحدى عشرة ، ونوفي عن تسع ، ورد
 النسياطي في المسيرة من دخل بها مرة أو فلقه من المذخور ، غطها ولم
 يعقد عليها ثلاثين ، وقيل في حكمة تخصيص الأربع - مراعاة الأخلاق - لا يبره
 في الاندكان المبركة عنها أربع أشهر ، ورد بعضهم عدد بعدم اعتبارها في
 ارفق مع تمام الأخلاق ، إلا أن يقال : إن الحكمة لا يرم الطراد ، أو

ثلاث وثلاثين حكم أخرى تظهر بأذن التأمل - منها : أن الرجل إذا تزوج
 امرأة ، فأكبر ما بين المتزوج ثلاثة أشهر ، وبعد ظهور العرس بضره الجماع ،
 فلا بد أن تكمل ، ويحتاج إلى الثانية ، وشين حملها أبغ كذا بعد ثلاثة
 أشهر ، فيترك ، ويحتاج إلى الثالثة ، وحالها أنها كذلك لا تدن ، من تركها
 بعد ثلاثة أشهر ، إن كان فيه قوة ، وفي هذه التسعة أشهر نصيب الأولى
 حملها ، تكن تقرب عهدها بالولادة ، وتعتلها بالنداس وغيره لا بد أن يتركها
 شهرين أو أكثر منها شيئاً ، فلا بد أن يراجع إلى الرابعة

وبعد ذلك أشهر تستغل هي بحملها ، لكن تشرع الأولى لفراق كل
 التراجع ، وبعد ما تعطي عهدها ثلاثة أشهر ، ويأتي زمان شعنها تفرج الثانية

(١) إجماع الأئمة والفتاوى (٢٧٠)

كذلك، وعلم جرأ، فلا بد مرجح من أربعة سواء، ولا يحتاج إلى الحاشية.

والعبد لما كان فيه الشكال بخدمة مولاه أيضاً اشترك فيه أمون: خدومة المولى والاشتغال بالزوجة، فلا بد أن يحتاج إلى تصف ما يحتاجه فعراً، وهو طاهر.

وأما المسألة الثانية فقد قال الموفق^(١): إن الكافر إذا أسلم ومعه أكثر من أربع سرور، فأسلم في مذهبهم، أو كن كدنيات لم يكن له مسألتهم بغير خلاف معلوم، ولا يمسك أكثر من أربع، فإذا أحب ذلك اختار أربعاً منهم، ويرد سائرهن، سواء تزوجن في عقد واحد، أو في عقود، وسواء أحرار الأوتال أو الأواخر، نص عليه أحمد، وبه قال الحسن ومالك والليث، والأوزاعي والثوري، والشافعي، وإسحاق، ومحمد بن الحسن، وقال أبو حنيفة وأبو يوسف، إن كان مزوجهن في عقد الفسخ فكأن صحيح، وإن كان في عقد، فكأن الأوتال صحيح، ونكاح ما زاد على أربع باطل، اهـ.

وفي النفل^(٢) من الشوكاني: ذهبت لعترة وأبو حنيفة وأبو يوسف والثوري والأوزاعي والزمري وأخذ قول الشافعي إلى أنه لا يفتر من أذكحة الكفار ولا ما وافق الإسلام، فيقولون: إذا أسلم الكافر ونحوه أختان وحب عليه إرسال من تأخر عقدها، وكذلك إذا كان تحت أكثر من أربع أسست من تقدم العقد عليها مهر، وإسمل من تأخر في عتدها إذا كانت خامسة أو نحو ذلك.

وحكي النعني في شرح الطحاوي: مذهب الأوزاعي في فجمع بين الأختين كأبي حنيفة، وبما زاد على أربع كشافعي وغيره، وحكي مذهب

(١) المصنف (١/١٩٦).

(٢) بدون لمجهود (١/١٩٠/٣٨٠).

الثوري موافقاً لأبي حنيفة، فإذا سجد في سوطه^(١) بعد ثلث الساب: وبهذا تأخذ بخيار منهن أربعاً أيتهن شاء، ويفارق ما بقي، وأما أبو حنيفة فقال: نكاح الأربع الأول جائز، ونكاح من بقي منهن باطل، وهو قول إبراهيم النخعي، اهـ.

وأوضح الأجوبة حنفي عن حديث الباب وما في معناه أن العقد كان قبل نزول التحريم، فكان صحيحاً إلى أن طرأ التحريم، فأنه خيار الأربع منهن وبمشاركة سائرهن، كرحل له امرأتان، فطلق إحداهما ثلاثاً، فيقال له: اختر بينهما شئت، لأن العقد كان صحيحاً إلى أن طرأ التحريم.

وقال الشيخ في «النبذ»^(٢) تبعاً لمصاحب «المنهاج»: وأبي حنيفة وأبي يوسف أن الجمع محرم على المسلم والكافر جميعاً، لأن حرمة نكح لمعنى معقول، وهو خوف الجور في إيذاء حقوقهن، والإفضاء إلى قطع الرحم، وهذا لمعنى لا يوجب الفصل بين المسلم والكافر، إلا أنه لا يتعرض لأهل الذمة مع قيام الحرمة، لأن ذلك ديانتهم، وهو غير مستثنى من عهودهم، وقد نُهيّا عن التعرض لهن من مثله بعد إعطاء الذمة، وليس له ولاية التعرض لأهل الحرب، فإذا أسلم ففسد زال المنع، فلا يمكن من استيفاء التجمع بعد الإسلام، فإذا كان تزوج الخمس في عقد واحد فقد حصل نكاح كل واحد منهن جميعاً، إذ ليست إحداهن بأولى من الأخرى، والتجمع محرم، وقد زال المنع من التعرض، فلا بد من الاسترخاء بالتفريق.

وإذا تزوجهن على الترتيب في عقود متفرقة فنكاح الأربع منهن وقع صحيحاً، لأن الحر يملك التزوج بأربع نسوة مسلمة كان أو كافراً، ولو صح

(١) «مرطاً» محمد مع التعليل المسجود (٢/ ٥٦٠).

(٢) «نبذ المجهول» (١٠/ ٢٨٦).

٧٧/١١٩٧ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ، وَحَنِيذَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَغَيْدَ اللَّوْثِيِّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُثَيْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، وَسُتَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ، كُلُّهُمْ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ: أَيْمًا امْرَأَةً طَلَّقَهَا زَوْجُهَا تَطْلِقَةً أَوْ تَطْلِيقَتَيْنِ ثُمَّ نَزَّحَهَا حَتَّى تَحِلَّ وَتَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ، فَيَمُوتَ عَنْهَا أَوْ يُطْلَقَهَا، ثُمَّ يَنْكِحَهَا زَوْجُهَا الْأَوَّلَ، ...

نكاح انعامه لحصوله جميعاً، فيعرق بينهما بعد الإسلام، وأما الأحاديث، ففيها إثبات الإحصار للزوج المسلم، لكن ليس فيها أن له أن يختار ذلك بالنكاح الأول أو بنكاح جديد، فاحتمل أنه أثبت له الاختيار ليعيد العقد عليهن، ويحتمل أنه أثبت له الاختيار ليمسكهن بالعقد الأول، فلا يكون حاجة مع الاحتمال، مع ما أنه قد روي أن ذلك قبل تحريم الجمع، اهـ.

٧٧/١١٩٧ - (مالك عن ابن شهاب) الزهري (أنه قال: سمعت سعيد بن المسيب) التابعي ابن الصحابي (وحميد) بضم الحاء (ابن عبد الرحمن بن عوف) الزهري (وحميد الله) بضم الميم مسنداً (ابن عبد الله) بفتح الميم مكبراً (ابن عتبة) بضم السين وسكون المشدة المعروفة (ابن مسعود) عبد الله^(١) (وسليمان بن يسار) الهلالي (كلهم) من أجرة التابعين (يقولون) روي نسخة: يقول، أي كل واحد منهم (سمعت أبا هريرة يقول: سمعت عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - (يقول: أيمًا امرأة طلقها زوجها).

نقط محمد في موطنه^(٢) عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أنه استفتى عمر بن الخطاب في رجل طلق امرأته (تطليقة أو تطليقتين) أي ما دون الثلاث (ثم نزعها حتى تحل) أي أتمت العدة (وتنكح) بعد ذلك (زوجاً غيره) أي غير الأول (فيموت عنها) الزوج الثاني (أو يطلقها) مثلاً (ثم ينكحها زوجها الأول،

(١) حكاه في الأصل.

(٢) (ص ٩٠) «الطليق المسجد» (٢/٤٢١)

فَإِنَّمَا تَكُونُ جَنَدَةً عَلَى مَا بَقِيَ مِنْ طَلَاقِهَا .
قَالَ مَالِكٌ : وَعَلَى ذَلِكَ الثَّلَاثَةُ عِدَّةً ، الَّتِي لَا اخْتِلَافَ فِيهَا .

فإنها تكون عند أي عند الزوج الأول (على ما بقي من طلاقها).

يعني تكون عدتها على اثنين إن كان طلقها أولاً واحدة ، وتكون على واحدة ، فتكون سبوتة بها إن كان طلقها أولاً الشبر ، قال محمد بعد ذلك : وسبباً نأخذ ، فأما أبو حنيفة ، فقال : إذا عادت إلى الأول بعد ما دخل بها الآخر عادت على طلاق جديد ثلاثة طليقات مستتيلات ، وفي أصلي ابن الصيراف هو قول ابن عباس وأبي عمر - رضي الله عنهما - ، اعد . قلت : وما قال أبو يوسف .

(قال مالك : وعلى ذلك الحكم المذكور (الثلاثة) العدة (عندنا التي لا اختلاف فيها) على علمنا بدار الهجرة ، في الموضع^١ : البصق إذا باتت زوجته منه ، ثم تزوجها لم يخل من ثلاثة أحوال : أحدها : أن تنكح غيره وصيها ، ثم يتزوجها الأول ، هذه ترجع إليه على طلاق ثلاث بإسراع أهل نكح ، قال ابن المبر ، قلت : وقد كان طلقها زوجها الأول ثلاثاً كما يدل عليه سياق الكلام ، والثاني : أن يطلقها دون الثلاث ، ثم تعود إليه برجعة أو نكاح جديد قبل زوج ثاني ، فهذه ترجع إليه على ما بقي من طلاقها بغير خلاف تعلمه .

والثالث : طلقها دور الثلاث ، ففصت عدتها ، ثم نكحت غيره ، ثم تزوجها لأول ، فعن أحمد فيها روايتان ، إحداهما : أنها ترجع على ما بقي من طلاقها ، وهذا قول كبار الصحابة عمر وعلي وأبي ومعاذ وعمر بن حصين وأبي هريرة ، وروي ذلك عن زيد وعبد الله بن عمرو بن العاص ، وبه قال سعيد بن المسيب وعبيدة والحسن ومالك والثوري وابن أبي ليلى ، والشافعي وإسحاق وأبو عبيد وأبو ثور ومحمد بن الحسن وابن المنذر .

(١) جامع (١٠٠/٥٣٢) .

٧٨/١١٩٨ - وَحَقَّقْنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ الْأَحْنَفِ، أَنَّهُ تَزَوَّجَ أُمَّ وَلَدٍ لِبُعْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ الْأَخْطَابِ. قَالَ: فَذَعَانِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ الْأَخْطَابِ.

والرواية الثانية عن أحمد أنها ترجع إليه على طلاق ثلاث، وهذا قول ابن عمر وابن عباس وعطاء والنخعي وشريح وأبي حنيفة وأبي برص؛ لأن وطء الزوج الثاني مثبت للحل، عيشت حلاً يَنْسُجُ لثلاث تطلعات كما بعد الثلاث، لأن طء الثاني يهدم التطلعات الثلاث، فأولي أن يهدم ما دونها، ولنا أن وطء الثاني لا يحتاج إليه في الإحلال للزوج الأول، فلا يغير حكم الطلاق. اهـ. ويبط البحث في المسألة في أصول الفقه.

٧٨/١١٩٨ - (مالك عن ثابت) بن عياض (الأحنف) الأعرج العدوي مولاهم ثقة من رواية الشجين وغيرهما، وترك لفظ ابن بين ثابت والأحف في الفسخ الهندية، وهو موجود في جميع النسخ المصرية^(١) (أنه تزوج أم ولد لعبد الرحمن بن زيد بن الخطاب) العدوي ابن أخي عمر - رضي الله عنه - ولد في حياته وَلَدًا، فأحضره أبو أمه عنده بَعَثَ نحته، ومسح رأسه، ودعا له بالبركة، فكان نبياً عاقلاً. وزوجه عنه عمر - رضي الله عنه - بنته قاطبة، وولي امرأة مكة ليزيد بن معاوية، ومات سنة بضع وستين.

(قال) ثابت: (فذهاني) ابنه (عبد الله بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب) ذكره رحمه الحفاظ في «المعجل»^(٢) ولم يذكر حاله، بل ذكر في حديث الباب. ثم قال: قال ابن الحنبل: بين يحيى بن يحيى النعمي في روايته عن مالك أنه عبد الله بن عبد الرحمن بن يزيد، وذكره البخاري في «التاريخ» وقال: أظنه أخا عبد الحميد بن عبد الرحمن بن يزيد. اهـ.

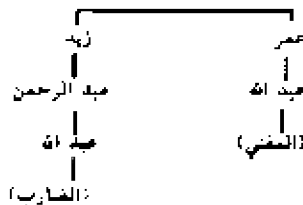
(١) انظر: «المستدرر» (١٨/١٤٩).

(٢) (ص ٣٢٧).

فَجِئْتُ فَدَخَلْتُ عَلَيْهِ. فَإِذَا سَبَاطٌ مَوْضُوعَةٌ. وَإِذَا قُبَّانٌ مِنْ حَدِيدٍ. وَغُبَّانٌ لَهُ قَدْ أُجْلِسَتْهُمَا. فَقَالَ: طَلَّقْهَا وَلَا، وَالَّذِي يُحْلِفُ بِهِ، قُتِلْتُ بِكَ كَذَا وَكَذَا.

قلت: وأخرجه البيهقي برواية القعنبي وابن أبي ثونس عن عائشة، بلفظ «فدعاني عبد الله بن عبد الرحمن»، ولم يسه إلى جده، ثم أخرجه برواية الحميدي عن سفيان عم عمرو عن ثابت الأعرج قال: تزوجت أم ولد عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب، فدعاني ابنه ودعا غلامين، الحديث، فهذا نص في أنه ابنه لا ابن عبد الرحمن بن زيد.

الخطاب



(فجئت فدخلت عليه، فإذا سباط) جمع سوط (موضوعة) عنه (وإذا قببان) تشبة قيد (من حديد وغبان) تشبة عبد (له قد أجلسهما عنده) بلفظ الحميدي عبد البيهقي^(١) فدعاني ابنه، ودعا غلامين له، فربطوني وضربوني بسياط، وقالوا: لطلقنها أو لنمعلن ولنمعلن.

(فقال لي) عبد الله: (طلّقها ولا) أي إن لم تفعل (والذي يحلف به) وهو الله اندي لا إله إلا هو (فعلت بك كذا وكذا) أي لأوجعتك بالسياط، وأغريتك فوق ذلك، وفيه: حكى الربيعي^(٢) من ألفاظ هذا الحديث، قال في: تزوجت أم ولد

(١) مشن السهقي، (٢/٣٥٨).

(٢) نصب الراية، (٣/٢٢٤).

قَالَ: فَقُتِلْتُ. هِيَ بَطْلَانُ أَلْفَا. قَالَ: فَخَرَجْتُ مِنْ عَتِدِهِ، فَادْرَكْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، بِضَرْبِ مَكَّةَ. فَأَخْبِرْتُهُ بِأَلَّذِي كَانَ مِنْ شَأْنِي. فَخَطَّطَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَقَالَ: لَيْسَ ذَلِكَ بِطَلَا. وَإِنَّهُ لَمْ تَحْرَمْ عَلَيْكَ. فَارْجِعْ إِلَيَّ أَهْلِكَ. فَإِنَّ قَلَمَ تَقْرُونِي نَفْسِي حَتَّى أَتَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ وَهُوَ يَوْمَئِذٍ بِمَكَّةَ، أَمِيرُ سَنَاهَا. فَأَخْبِرْتُهُ بِأَلَّذِي كَانَ مِنْ شَأْنِي. بِأَلَّذِي قَالَ لِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ. فَقَالَ لِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ: لَمْ تَحْرَمْ عَلَيْكَ. فَارْجِعْ إِلَيَّ أَهْلِكَ. وَكُنْتُ إِلَى جَانِبِ بْنِ الْأَسْوَدِ الزُّهْرِيِّ، وَهُوَ أَمِيرُ بَدِينَةَ.

أبي مغيرة رضي الله عنه، فإنه لا يزال أضربك حتى نموت، ثم قال: طلقها وإلا فعلت (قال) ثابت: (أفعلت: هي الطلاق ألفاً) أي ألف مرة (فخرجت من عتده) وأردت السفر إلى مكة (فأدركت) ابن عمه (عبد الله بن عمر) من الحطاب (بضرب مكة) قال ثابت: (فأخبرته بالذي كان من شأني) وما مضى علي من الطلاق بالإكراه والتنهيد.

(فخطط عبد الله بن عمر) - رضي الله عنه - على سعيد عمه (وقال) لي: (ليس ذلك بطلاق) للإكراه (وإنها لم تحرم عليك) بذلك الذي قلت سكرها (فارجع إلى أهلك) ذاتها زوجتك (قلم تقروني نفسي) ونسخت البيهقي برأيه المتعني وبغيره. عن ذلك مع تقريري نفسي، وهي نسخة قلم تقرني، أي كم يجرى في نفسي القرار من قوله (حتى أتيت عبد الله بن الزبير) - رضي الله عنه - (وهو يومئذ بمكة أمير عليها) فشكوت إليه (فأخبرته بالذي كان من شأني) وما مضى علي من عبد الله بن عبد الرحمن، وأخبره أيضاً (بالذي قال لي عبد الله بن عمر) - رضي الله عنه - من أنها لم تحرم علي.

(فقال لي عبد الله بن الزبير) أجباً إنها (لم تحرم عليك). فارجع إلى أهلك، (وكتب) ابن الزبير (إلى جابر بن الأسود الزهري وهو أمير المدينة) من جهة ابن الزبير وبني مرثها سنة سبع وستين بعد مصعب، كما هي الرحلة

تَأْمُرُ أَنْ لَعَائِبَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ. وَأَنْ يَخَافَ ابْنِي وَابْنِ أَهْلِي. قَالَ: فَقَدِمْتُ الْمَدِينَةَ، فَجَهَّزْتُ صَفِيَّةَ امْرَأَةَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، امْرَأَتِي، حَتَّى أَذْخُلْتُهَا عَنِّي، يَعْلَمُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ ثُمَّ دَعَوْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، يَوْمَ عُرْسِي، بَوَلِيَّتِي، فَجَاءَنِي.

الحجازية عن امرأة الحرمين (يأمره) أي يأمر ابن الزبير حذراً (أن يحاسب عبد الله بن عبد الرحمن) أي يُعزِّزه على ظلمه (وأن يحلّي) أي يفتيّ أسباب التحلية (بني وبين أهلي) أي زوجتي التي طلقتها مكرهاً.

(قال) ثابت: (فقدمت المدينة فجهّزت) بصيغة الغائب (صفية) فاعل جهّزت وهي ابنة أبي عبيد كما في رواية البيهقي (امرأة عبد الله بن عمر) - رضي الله عنه - بدل من صفية (امرأتي) مفعول جهّزت (حتى أدخلتها) أي أدخلت صفية امرأتي (ههنا) شدّ ألباء (يعلم عبد الله بن عمر) - رضي الله عنه - (وهناك) وثقوبة لما أفتاه أولاً.

(ثم دعوت عبد الله بن عمر) من الخطاب (يوم عرسي بوليّتي، فجاءني) في الدعوة، فكلم أن طلاق المكره ليس بشيء عند ابن عمر وابن الزبير رضي الله عنهما.

قال المؤلف^(١): لا تختلف الرواية عن أحمد أن طلاق المكره لا يقع، وروي ذلك عن عمر وعلي وابن عمر وابن عباس وابن الزبير وجابر بن سمرة، ومه قال عكرمة والحسن وجابر بن زيد وشريح وعطاء وطاوس وعمر بن عبد العزيز وابن عون وأيوب السخيتي ومالك والأوزاعي والشافعي وإسحاق وأبو ثور وأبو عبيد، وأجازة أبو قلابة والنسعي والنخعي والزهري والثوري وأبو حنيفة وصاحبه، لأنه طلاق من مكلف في محل يملكه، فيشكك كطلاق غير المكره.

وقد قول النبي ﷺ: **إِنْ لَمْ يَضَعْ عَنْ أَمْنِي الْخَطَأَ وَالسَّيِّئَ وَمَا**

(١) (المعنى) (١١٩٨-٢٥٠).

استكرهوا عليه، رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ^(١)، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْإِطْلَاقُ فِي إِحْلَاقٍ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٢)، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ النَّسَائِيُّ: سَمِعَهُ فِي إِكْرَاهٍ، وَأَلَا يَهْوِي مِنْ حَبِيبَاتِ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَلَا مُخَالَفَ لَهُمْ فِي حَصْرِهِمْ فَيَكُونُ بِجَمَاعَةٍ، أَوْ.

قُلْتُ: وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فَقَدْ رَوَى الْبَيْهَقِيُّ عَنْهُ مَا بَدَّلَ عَلَى أَنَّهُ أَبَانُ امْرَأَةٍ فِي طَلَاقِ الْإِكْرَاهِ، وَقَالَ: الرَّوَابِغُ لِأَرْثِيَةِ أَشْيَةٍ يَعْنِي عِنْدَ الطَّلَاقِ.

وَقَالَ الْعَيْنِيُّ^(٣) فِيمَنْ يَرَى طَلَاقَ الْمَكْرَهَةِ: قَالَ ابْنُ حَزَمٍ: سَخَّ أَخْبَأَ عَنْ التَّوَهُّمِ وَتَنَافُؤِ وَمُعِيدِ بْنِ حَبِيبٍ، وَرَوَى الْفَرَجُ بْنُ مُضَالَمٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ شَرَاهِيلٍ أَنَّ امْرَأَةً أَكْرَهَتْ زَوْجَهَا عَلِمَ طَلَاقُهَا فَضَفِيفٌ، فَرَفَعَ ذَلِكَ إِلَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَأَعَادَ طَلَاقُهَا، وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حُجُودٌ وَكُنَا عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْزُوقٍ، أَوْ.

وَرَوَى صَاحِبُ الْجَوْهَرِ لَيْثِيُّ^(٤) عَنِ الْأَسَدِ كَاهِلٍ^(٥) قَبْلَ أَنْ يَبْلُغَ طَلَاقَ الْمَكْرَهَةِ ابْنَ الْمُسَيَّبِ وَأَبَا هِلَالٍ وَشَرِيحًا فِي رِوَايَةٍ، وَيَسَطُ النُّكَاثُ عَلَى حَدِيثٍ: «الْإِطْلَاقُ فِي إِحْلَاقٍ» وَكَذَا يَسَطُ عَلَيْهِ الْحَافِظُ فِي «الْمَنْجَعِ» وَرَجَّحَ أَنَّ الرِّوَايَةَ يَسَطُ عَلَى طَلَاقِهِ قَالَ أَبُو دَاوُدَ^(٦)، الْإِطْلَاقُ أَظْهَرُ النُّصَبِ.

(١) مشر من مخرجه (٦٤٩/١).

(٢) مسر من دوده (٦١٩٣).

(٣) مسر من نقابي (٢٥٩/١٤).

(٤) المسعودي، الذي على ماسن السنن الكبرى (٣٥٨/٧).

(٥) الأسنن كاهل (١٥٣/١٨).

(٦) أظن: بطل المجهود (٣٨١/١٠٠).

٧٩/١١٩٩ وحديثي عن فائلك، عن عبيد الله بن يسار: قال: سمعت عبد الله بن عمر قرأ: يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لئلا يفسدن أنفسهن.

قلت: وأما الاستدلال بحديث النجاشي على رفع الحكم مشككاً، فإن المعروف الإنم فقط، ألا ترى أنهم أجمعوا على وجوب الدية في قتل الخطأ، وحكى ابن رسلان عن أصحاب الشافعي أنهم قرؤوا، يبر أن ينوي الطلاق، فالأصح أن يتم، ومن أن لا ينوي فالأصح أن لا يقع.

وهي المحلى عن إبراهيم: هو وضع السبع على مفرقه، ثم طلق لأجزاء طلاق، وهو المأثور عن ابن عمر والزهري وقناة وسعيد بن جبيرة، أخرجه عنهم عبد الرزاق، وروى محمد والعبيللي بإسنادهما عن صفوان الثعلبي أن امرأة كانت تخلص زوجها، فوجدته نائماً، فأخذت شفرة وجلست على صدره، ثم سرته، وقالت: ليطننني ثلاثاً أو لأذحك، فاشد الله، فأبى، فطلقها ثلاثاً، ثم جاءه إني رسول الله يلقك، فسأله عن ذلك، فقال النبي يلقك، فلا قبلوة في طلاق.

قلت: ذكره الربيعي في نصب الراية^(١) وتكلم على الغاري من جيلة وحقوان الأصم، وحكى عن البخاري وابن أبي حاتم أن كلا منهما مكر الحديث.

٧٩/١١٩٩ (مالك عن عبد الله بن دينار) مولى ابن عمر - رضي الله عنه - (قال: سمعت عبد الله بن عمر) - رضي الله عنه - (قرأ: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ﴾) لسراة أشقة بغيره ما بعده، أو قل كيم، كذا في «الجلالين» وعنى الأولى أطلق لفظ النبي، وأريد به أمته، فكانه قيل: يا أيها الأمة، وقيل: في الكلام حذف أي النبي وأمه على سبيل ﴿يَرْبِّكُمْ الْحَرِّ﴾، كذا في «الحمل» ﴿إِذَا طَلَقْتُمْ أَفْئِدَةً﴾ أي أدم طلقها (فطلقوهن لقبيل) بضم القاف والياء وباسكانها (عدتهن) قال القسيري وغيره: هذه القراءة على التفسير لا

قَالَ مَالِكٌ: يُجْزِي بَيْنَكَ. أَوْ يَنْقُلُ فِي كُلِّ ظَهْرٍ مَرَّةً.

أَمْرُهُ، وَنَعْنَمُ فِي بَعْضِ أَهْلِ هَذَا مَدِينَةِ أَسْ عَمْرٍ عِنْدَ مَسْمٍ وَغَيْرِهِ، وَقَرَأَ
الْحَسَنُ بِحَذِّهِ. أَطْلَقَهُمْ فِي قَلْبِ عَمْرٍ، أَمَّا، أَيْ فَطَاقُوا مِنْ مَسْتَقْبَلِ بَعْضِهِمْ
أَيَّ عَمْرٍ ابْتَدَأَ شَرَاهُمْ فِي الْعَمْرَةِ.

(قَالَ مَالِكٌ: يَعْنِي بِبَيْنِكَ أَوْ يَنْقُلُ فِي كُلِّ ظَهْرٍ مَرَّةً) قَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: «مَدَا
مَدَا أَفْرَدَ بِهِ حَسَنٌ بْنُ حَسَنٍ، وَنَدَّ أَكْثَرُ هَذِهِ الرِّوَايَةِ عَنِ حَسَنٍ بْنِ حَسَنٍ،
وَنَبَّأَ أَنَّهَا مَحَافِظُ لِمَذْهَبِ مَالِكٍ، وَضَمِّي اللَّهُ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ طَلَّقَ أَلَسَهُ عِنْدَهُ أَنْ
يَعْنَى ضَرْفٌ فِي كُلِّ ظَهْرٍ أَيْ فِي أَيْ ظَهْرٍ مَرَّةً أَيْ بِبَيْنِكَ أَوْ يَنْقُلُ فِي كُلِّ ظَهْرٍ مَرَّةً
وَاحِدَةً لَا يُنْبَغُهَا فِي وَتَكِ الْعَمْرَةِ ضَرْفَةً ثَانِيَةً، وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ الطَّلَاقُ زِنَاحٌ
طَلَّقَ فِي ظَهْرٍ ثَانِيٍّ وَلَا نَسَحَ بِهِ، أَمَّا

وَقَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: «مَدَا أَفْرَدَ بِهِ حَسَنٌ بْنُ حَسَنٍ، وَنَدَّ أَكْثَرُ هَذِهِ الرِّوَايَةِ عَنِ حَسَنٍ بْنِ حَسَنٍ،
وَنَبَّأَ أَنَّهَا مَحَافِظُ لِمَذْهَبِ مَالِكٍ، وَضَمِّي اللَّهُ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ طَلَّقَ أَلَسَهُ عِنْدَهُ أَنْ
يَعْنَى ضَرْفٌ فِي كُلِّ ظَهْرٍ أَيْ فِي أَيْ ظَهْرٍ مَرَّةً أَيْ بِبَيْنِكَ أَوْ يَنْقُلُ فِي كُلِّ ظَهْرٍ مَرَّةً
وَاحِدَةً لَا يُنْبَغُهَا فِي وَتَكِ الْعَمْرَةِ ضَرْفَةً ثَانِيَةً، وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ الطَّلَاقُ زِنَاحٌ
طَلَّقَ فِي ظَهْرٍ ثَانِيٍّ وَلَا نَسَحَ بِهِ، أَمَّا

وَقَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: «مَدَا أَفْرَدَ بِهِ حَسَنٌ بْنُ حَسَنٍ، وَنَدَّ أَكْثَرُ هَذِهِ الرِّوَايَةِ عَنِ حَسَنٍ بْنِ حَسَنٍ،
وَنَبَّأَ أَنَّهَا مَحَافِظُ لِمَذْهَبِ مَالِكٍ، وَضَمِّي اللَّهُ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ طَلَّقَ أَلَسَهُ عِنْدَهُ أَنْ
يَعْنَى ضَرْفٌ فِي كُلِّ ظَهْرٍ أَيْ فِي أَيْ ظَهْرٍ مَرَّةً أَيْ بِبَيْنِكَ أَوْ يَنْقُلُ فِي كُلِّ ظَهْرٍ مَرَّةً
وَاحِدَةً لَا يُنْبَغُهَا فِي وَتَكِ الْعَمْرَةِ ضَرْفَةً ثَانِيَةً، وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ الطَّلَاقُ زِنَاحٌ
طَلَّقَ فِي ظَهْرٍ ثَانِيٍّ وَلَا نَسَحَ بِهِ، أَمَّا

(٢٩١) حديث (٢٩١) / ١٩٩٨١

(٢٩١) شرح الكافي (١١٠/٣٦٦)

٨٠ / ١٦٠٠ - **وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ حَنَانِ بْنِ سُرَةَ، عَنْ**
أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ الرَّجُلُ إِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثُمَّ ارْتَجَعَهَا قَبْلَ أَنْ
تَنْقَضِيَ عَدَّتُهَا، كَانَ ذَلِكَ لَهُ. وَإِنْ طَلَّقَهَا أَلْفَ مَرَّةٍ، فَعَدَّتْ رَجُلٌ بِأَيِّ
امْرَأَتِهِ يَطْلُقُهَا، حَتَّى إِذَا شَاءَتْ انْقِصَاءَ عَدَّتِهَا رَاجَعَهَا، ثُمَّ طَلَّقَهَا
ثُمَّ قَالَ:

سَأَلُ أَوَّلَ مَنْ ارْتَجَعَهَا أَوْ فِي يَوْمٍ أَوْ فِي لَيْلٍ أَوْ فِي لَحْظٍ مِنْهَا فِيهِ، أَوْ
 أَوَّلَ أُخْرَى فِي عِدَّةِ رَجَعَهَا، أَلَا،

قَالَ الْمُؤَلِّفُ: "طَلَّقَ الْمَرْءُ امْرَأَتَهُ وَأَمَرَ رَسُولَهُ فِي ذَلِكَ،
 وَالْخَبَرُ الْمَذْكُورُ هُوَ الطَّلَاقُ فِي ظَهْرِ بَيْتِهَا فِيهِ، ثُمَّ بَرَكَهَا حَتَّى تَنْقَضِيَ
 عَدَّتُهَا، وَلَا يَقْدِرُ طَلَاقُ أُخْرَى قَبْلَ مَضَى عَدَّتِهَا، وَلَمْ يَطْلُقْهَا ثَلَاثًا فِي ثَلَاثَةِ
 أَظْهَارٍ كَمَا حَكَمَ ذَلِكَ حَكَمُ جَمِيعِ الثَّلَاثِ فِي ظَهْرِ وَاحِدٍ، ذَلِكَ أَحْمَدُ: طَلَاقُ
 الْمَرْءِ وَاحِدٌ، ثُمَّ بَرَكَهَا حَتَّى يَجْعَلَ ثَلَاثَ جَعَلٍ."

كَذَا قَالَ مَالِكٌ وَالْأَوَّلُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ عَبَّاسٍ
 وَابْنُ عَبَّاسٍ: الْمَرْءُ أَنْ يَطْلُقَهَا ثَلَاثًا فِي كُلِّ فَرَسٍ طَلَّقَهَا ثَمَّا فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ
 الْمَرْءُ أَنْ يَطْلُقَهَا ثَلَاثًا فِي كُلِّ فَرَسٍ، وَابْنُ عَبَّاسٍ يَسْتَدِلُّ بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ:
 طَلَاقُ الْمَرْءِ أَنْ يَطْلُقَهَا ثَلَاثًا فِي كُلِّ فَرَسٍ، وَابْنُ عَبَّاسٍ يَسْتَدِلُّ بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ:
 طَلَاقُ الْمَرْءِ أَنْ يَطْلُقَهَا ثَلَاثًا فِي كُلِّ فَرَسٍ، وَابْنُ عَبَّاسٍ يَسْتَدِلُّ بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ:
 طَلَاقُ الْمَرْءِ أَنْ يَطْلُقَهَا ثَلَاثًا فِي كُلِّ فَرَسٍ، وَابْنُ عَبَّاسٍ يَسْتَدِلُّ بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ:

٨٠ / ١٦٠٠ - (مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ) إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ
 وَصَلَهُ فِي أَثَرِ الْحَدِيثِ (كَانَ الرَّجُلُ) فِي رِمَانِ الْحَاظِلَةِ وَبَدَأَ الْإِسْلَامَ (إِذَا طَلَّقَ
 امْرَأَتَهُ ثُمَّ ارْتَجَعَهَا قَبْلَ أَنْ تَنْقَضِيَ عَدَّتُهَا كَانَ ذَلِكَ) حَقًّا (لَهُ وَإِنْ رَجَعَهَا) (طَلَّقَهَا أَلْفَ
 مَرَّةٍ فَعَدَّتْ) فَسَجَّ السَّجْمَ أَيَّ قَصْدَ (رَجُلٍ إِلَى امْرَأَتِهِ، فَطَلَّقَهَا حَتَّى إِذَا شَاءَتْ) (أَيَّ
 شَاءَتْ) (الْقَصْدَ) (عَدَّتْهَا رَاجَعَهَا ثُمَّ طَلَّقَهَا) عَنِ طَرِيقِ الْجَاهِلِيَّةِ (ثُمَّ قَالَ) (أَبْرَحَ

وَاللَّهِ، لَا أُرِيكَ إِلَيَّ وَلَا تَحْلِينَ لِي أَبَدًا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿الطَّلَاقُ مَرْكَاتٌ فَلَمَّا كَفَتْ يَغْزُوبُ أَوْ يُشْرِبُ﴾.....

(والله لا أُرِيكَ إِلَيَّ) أي لا أُمسكُ إني مسمُ الهزيمة كما في النسخ الهدمية وهكذا في الترمذي والبيهقي وغيرهما، وهو انصواب، فإنه من الإيواء، وفي جميع النسخ المصرية سدة الهزيمة ولا وجه له، قال المراهب: أوى إلى كذا انضم إليه بأوى أرباً وماوى، وأواه غيره يزويه إيواء، قال تعالى: ﴿سَتَأْتِيَكَ أَكْ بَجَنِي﴾ وقال: ﴿وَتَقْوَى بِاللَّهِ مَرَّ تَقْوَى﴾.

(ولا تحلين أبداً) يفتح الحناء والحاء المهملة وتشديد اللام أي لا تخرجين من عدتك أبداً، وزيد في النسخ الهدمية لفظ لي قبل أبداً، ولا وجه له، وليس هذا في روايات الترمذي والبيهقي وغيرهما من كتب الحديث، ولفظ الترمذي^{١١١} من حديث عائشة حتى قال رجل لا مرأته: والله لا أطلقك، فتبين مني، ولا أُرِيكَ أَبَدًا، قالت: وكيف ذلك؟ قال: أطلقك، فكنا حست عدتك أن ننفضي واجعتك، فهديت المرأة حتى دخلت على عائشة، فأخبرتها، فسكتت عائشة حتى جاء النبي ﷺ، فأخبرته، فسكت النبي ﷺ حتى نزل القرآن: ﴿الطَّلَاقُ مَرْكَاتٌ﴾

(فأنزل الله تبارك وتعالى: ﴿الطَّلَاقُ﴾) أي التطبيق الذي يراجع بعده ﴿مَرْكَاتٌ﴾ أي تدرج، ثم بعد ذلك ﴿يُشْرِبُ﴾ أي فليكن بمسأكنه بعده بأن تراجعوهن ﴿يَغْزُوبُ﴾ من غير ضرار عيبنه، يعني إذا راجعها بعد التطبيق الثانية، معلب أن يمسكها بالمعروف، وهو كل ما عُرف في الشرع من أداء حقوق النكاح وحسن الصحبة ﴿أَوْ شُرِبَ﴾ أي مع إحسان من نحو ذل مال لهم خيراً لمخاطبهم أو عدم المصاهرة، وقيل: هو أن يزوي إليها جميع حقوقها المالية، ولا يذكرها بعد المفارقة بسوء ولا يُنْفَرُ الناس عنها.

(١) أخرجه الترمذي (١١٩٢).

فَاسْتَقْبَلَ النَّاسُ الطَّلَاقَ جَدِيداً مِنْ يَوْمَيْهِ. مَنْ كَانَ ظَلَقَ مِنْهُمْ أَوْ لَمْ يَطْلُقْ.

وفي «الفرطى»: «التسريح يحتمل لفظه معنيين: أحدهما: تركها حتى تتم العدة من الطلقة الثانية، وهذا قول لسدي والصحاح، والمعنى الآخر، أن يطلقها ثلاثة تفرقها، وهذا قول مجاهد وعطاء وغيرهما، وهو أصح بوجود ثلاثة: أحدهما: ما رواه الدارقطني^(١) عن أنس أن رجلاً قال: يا رسول الله قال الله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ ثَلَاثَةٌ﴾ فليتم صارت ثلاثة؟ قال: إسماء بعد وفاة. أو تسريح بوجوبه. وفي رواية هي الثالثة، الثاني: أن التسريح من أفعال الطلاق، الثالث: أن لتعين خطي أنه أحدث فعلاً مكرراً على الطلقة الثانية، وليس في الترك إحداث فعل يُغَيِّرُ به بالتعجيل.

قال أبو عمر^(٢): أجمع العلماء على أن قوله تعالى: ﴿أَوْ تَسْرِحْ﴾ (الحسن) هي الطلقة الثالثة، وإياهما تحتي بقوله تعالى: ﴿إِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِهَا﴾. وعلى المعنى الأول أي إذا أريد به تركها حتى تنقضي العدة، فيكون الطلقة الثالثة في قوله تعالى: ﴿إِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِهَا﴾ الآية. (فاستقبل الناس الطلاق جديداً من يومئذ) أي من يوم نزول الآية، ولفظ الترمذي: «فاستأنف الناس الطلاق مستقبلاً».

(من كان منهم طلق) نساء قبل ذلك (أو لم يطلق) يعني استأنفوا تعديد الطلاق من ذلك اليوم، سواء طلق واحد منهم قبل ذلك أو لم يطلق، ولم يعدوا التطليقات الماضية، وهذا الحديث مرسل، وتابع ما ذكرنا على إرساله عبد الله بن ربيعة، وعبد بن سلمان، وجوز من عبد الحميد، وجعفر بن عون، كلهم عن هشام عن أبيه مرسلًا.

(١) «الدارقطني» (٤/٢١).

(٢) انظر: «الاستدرك» ١/١٨٨، ١/١٥٨، و«شرح الترمذي» (٣/١٩٩).

٨١٩٦٠٦ - **وحدثني** عن مالك، عن ثور بن زبيدة اللبني: أن الرجل إذا يطلق امرأته لم يراجعها ولا حاجة له بها، ولا يريد إمساكها، كيفما يطوّر ذلك، وليها المدة بصراحها، قالوا: الله تبارك وتعالى: «وَلَا تُكْرَهُنَّ بَرًّا إِلَّا تَلَدُّوا» ومن يمتلئ ذلك فقد ظفر نفسه». -

ووصله الترمذي^(١)، المعتمد، غير هذا من طريق يعلى بن شبيب وأبو هريرة من طريق محمد بن إسحق كلاهما عن هشام عن أبيه عن عائشة، قال الترمذي: والعموم أصح من حديثه بعضه من شبيب، وأخرج الأرملة من حديث ابن إدريس عن هشام، وبكلا الطريقين أخرجه البيهقي^(٢) موصولا من طريق يعلى بن شبيب، ثم موصلا من طريق الساجي عن مالك، ثم قال: هذا مرسل، وهو الصحيح، قاله البخاري وغيره، اهـ

٨١٩٦٠٨ - (مالك عن ثور) بسلسلة في أوله (ابن زبيدة) برأي من أوله (اللبني) بك الداني الجملة (أن الرجل) في زمن الجاهلية، واستمرت العادة في بدء الإسلام (كان يطلق امرأته لم يراجعها) في آخر العدة (ولا حاجة له بها) أي بالمرأه يعني لا يكون مراجعتها (احتياجه إليها) (ولا يريد إمساكها) بل راح (كيسا طول بذلك) أي ما مراجعتها أغلبها لعدة) لأن يعتدب مرة أخرى، وإذا خافت العدة أن يحتم مراجعتها مرة أخرى، وكذلك مرة بعد مرة، وعلم جوا (ببضاؤها) أي يمتلئ المرأة في المنة بأن لا يوجها، ولا حلقها حتى تسحب زوجها ثانية.

(أمرن الله عز وجل ونارك وتعالى) (وَلَا تُكْرَهُنَّ) ما راجعه (المباررة) ممنوع له تأكيد للأمر = (إمساك سموات المسكور قبل ذلك) (المتعة) عليهم مطلوب لحبس (ومن يمتلئ ذلك) أي الإمساك للإصرار (فقد ظفر نفسه).

(١) الترمذي (٢٩٠٦) (٢٩٠٦)

(٢) البيهقي (٢٩٠٦) (٢٩٠٦)

يُعْظَمُهُمُ اللَّهُ بِذَلِكَ.

٨٦ / ١٢٠٢ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ؛ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ وَنَتِيقَةَ بْنَ يَسَارٍ سَتَلَا عَنْ طَلَّاقِ السَّكْرَانِ؟ فَقَالَا: إِذَا طَلَّقَ السَّكْرَانُ جَزَا طَلَّاقَهُ. وَإِنْ قُتِلَ فَبِهِ.

بتعريضها إلى عذاب الله عز وجل (يعظمهم الله) عز وجل (بذلك) قال ابن عبد البر: أفاد هذا وما قبله أن نزول الآيتين في معنى واحد متعارف، وذلك حسن الرجل ومراحمته بقصد الإضرار، بعد.

وفي «الدر المنثور»^(١): أخرج ابن جرير وابن المنذر عن السدي قال: نزلت هذه الآية في رجل من الأنصار يدعى ثابت بن يسار طلق امرأته حتى إذا انقضت عدتها إلا يومين أو ثلاثة رجعا ثم طلقها. ففعل ذلك بها حتى مضت لها تسعة أشهر يقاضها. فأنزل الله تعالى: ﴿وَلَا تُكْرَهُ﴾ الآية، وأخرج البيهقي وغيره عن الحسن في هذه الآية، قال: هو الرجل يطلق امرأته، فإذا أرادت أن تنفص عتقها أشهد على رجعتها، يريد أن يطول عليها.

٨٦ / ١٢٠٢ - (مالك أنه بلغه) هكذا أخرجه البيهقي برواية ابن بكير عن مالك، وأسنده ابن أبي شيبة عن حاتم بن إسماعيل عن عبد الرحمن بن حرملة (أن سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار ستلا) بيناء المجهول (عن طلاق السكران؟ فقالا) أي كلاهما (إذا طلق السكران جاز طلاقه وإن قتل) السكران أحداً (قتل به) بيناء المجهول.

قال الزيلعي^(٢): أخرج ابن أبي شيبة في «مصنفه»^(٣) أن عمر - رضي الله عنه - أجاز طلاق السكران بشهادة نسوة، وأخرج عن عطاء ومجاهد والحسن

(١) (١٢٨٧/١).

(٢) «مصنف الزيلعي» (٣/٢٢٤).

(٣) (٣٧/٥).

وحدثني عن مالك أنه بلغه أن سعيد بن المسيب كان يقول: إذا لم يجد الرجل ما ينفق على امرأته فارق بينهما.

رخص الله عليهما ومن سيرى وأكثر الفقهاء، ويشافعي في ذلك قولان أحدهما: يلزمه الطلاق، وعنده أكثر أصحابه.

والثاني: لا يلزمه، وإن قال النسفي: وإن شئت على ما نقول، أن كل من يلزمه القطع بالسرفه والفساخ في القتل يلزمه الطلاق، ولا خلاف في إلزامه لقطع بالسرفه إلا ما روي عن عثمان بن عيسى، وليس معنى يعتد بخلافه، وهو معجوج الإجماع فيه، وأما انفصاخ في القتل فلا خلاف فيه، اهـ.

وفي المحلى: فيمن لا يجد طلاق السكران هو المروي عن ابن عباس وعكرمة وجابر بن زيد، وهو قول زهر وإسحق وسبعة، وأختاره أصحابي والكرخي، وفي التارخانية: والفتوى عليه، اهـ.

قال الحافظ في المصنف^(١): عن الشافعي قولان: السطح منها وهو وجه، والخلاف عندنا عندنا، لكن الترجيح بالعكس، اهـ^(٢).

(مالك أنه بلغه أن سعيد بن المسيب كان يقول) ريباني وصله في آخر الحديث (إذا لم يجد الرجل ما ينفق على امرأته فارق بينهما) السجول (بينهما) لأن نفقتهما لازمه له، وإذا عجز عنها فلا بد من التفريق، وسط الباحي في خروج هذه المسألة

وأخرج البيهقي^(٣) بسنده إلى شافعي أما عثمان بن أبي الزناد، قال: سألت سعيد بن المسيب عن الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته، قال: فارق سعيد، قال: أبو الزناد، قلت: شئت؟ قال سعيد: شئت، قال شافعي: والفتوى يشيه قول سعيد أنه إذا تكون سنة من رسول الله ﷺ.

(١) فتح الباري (١/٢٤٩)

(٢) نظير التامدك (١/٢٨١)، ومعرفة أكثر والسنة (١/٢٤٢)، (١/٢٤٢).

(٣) التلخيص الكبير (١/٢٤٩)

قَالَ مَالِكٌ: وَعَلَى ذَلِكَ، أَتَزَكَّتْ أَهْلُ أَنْعَلَمَ يَلْدَنَا.

ثم أخرج بسنده إلى حماد بن سلمة عن يحيى بن سعيد عن سعد بن المسيب في الرجل لا يجد ما ينطق على امرأته، قال: ينفق سنهما، وعن حماد بن سلمة عن عاصم بن بهدلة عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ بحقه.

(قال مالك: وعلى ذلك) أي على جواز التفريق بالإعسار (أدركت أهل العلم بيلدنا) قال الموفق^(١): إن الرجل إذا منع مرأته النفقة لعسرته، وعدم ما ينفق فالمرأة محيرة بين الصبر عليه وبين فراقه، وزوي نحو ذلك عن عمر وعلي وأبي هريرة - رضي الله عنهم -، وبه قال ابن المسيب والحسن وعمر بن ميمون العزيز وربيعة وحماد ومالك ويحيى القطان وعبد الرحمن بن مهدي والشافعي وإسحاق وأبو عبيد وأبو ثور.

وزعم عطاء والثوري وابن شيرمة وأبو حنيفة وصاحباه إلى أنها لا تملك فراقه بذلك، ولكن يرفع يده عنها لتكتسب، لأنه حق لها عليه، فلا يفسح التكاثر لمعزته كالدين، وقال الثوري: يجب أن لا ينفق.

ولنا قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْكُنُ مَعَهُ حَتَّىٰ تَصِلَ إِلَىٰ الْمَسْكِ﴾^(٢) وليس الإمساك مع ذلك الإنفاق إسقاطاً بمعروف، فينبى التبريح.

وزوي عن ابن المسيب أنه شئت، وهذا ينصرف إلى منة رسول الله ﷺ، وقال ابن المسيب: ثبت أن عمر - رضي الله عنه - كتب إلى أمراء الأجناد في رجال غابوا عن سائهم، فأمرهم بأن ينفقوا أو ينفقوا، فإن ظنوا ينفقوا ينفقوا ما مضى^(٣)، ولأنه إذا ثبت الفسخ بالعجز عن الوفاء، والصبر فيه قتل، لأنه إنما

(١) الموفق (١١/٣٦١).

(٢) سورة النقرة، الآية ٢٢٩.

(٣) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٤/٤٦٩).

هو فقد لذة وشهوة يقوم ليبدن بدونه، فلان يبت بالعجز عن الخفة التي لا يقوم اليدين الا بها أولى، اهـ.

وقال ابن التركماني بعد ما ذكر: أن عمر - رضي الله عنه - كتب إلى أمراء الأجناد إلخ: ذكر ابن حزم أنه لا حجة لهم فيه، لأنه لم يُخطب بذلك إلا أغنياء قادريين على النفقة، وليس فيه ذكر حكم المعسر، بل قد صح عن عمر - رضي الله عنه - إسقاط طلب المرأة للنفقة إذا أعسر بها الزوج.

ثم قال ابن حزم: ثم نحدد لأهل هذه المقالة حجة أصلاً إلا تعلّقهم بقول ابن المسيب إنه سنة، وقد صرح عنه قولان: أحدهما: يُجرى على مقارنتها، وإلا يفرق بينهما، وهما مختلفان، ولم يقل إنه سنة رسول الله ﷺ، ولو قال ذلك كان مرسلًا، وفعله أرواد سنة عمر - رضي الله عنه - كما روينا من فعله.

ثم ذكر الأئمة عن لا يفرق بالإحصاء ثم قال: ويؤيد ما قلنا قوله تعالى: ﴿إِنِّي ذُو كَرْهٍ مِّنْ مَّعِيَّةٍ﴾ إلى قوله: ﴿مَعَدَّ حَسْرٍ شَهِيرٍ﴾ وذكر أيضاً حديث مسلم عن جابر أن أبا بكر - رضي الله عنه - قال: يا رسول الله لو رأيت امرأة خادجة سألتني النفقة، فعمت إليها، فوخلت عنفها، فضحك رسول الله ﷺ وقال: «من حولي كما ترى سألتني النفقة، فقام أبو بكر - رضي الله عنه - إلى عائشة بجأ عنفها، وقام عمر - رضي الله عنه - إلى حفصة بجأ عنفها، كلاهما يقول: تسألني رسول الله ﷺ ما ليس عنده الحديث، ومن المحال العتق: أن يضراً طالبة حق^(١)، اهـ.

وفي «المحلى»: قال الشافعي: إن لها حق الفسخ إن «عسر الزوج مالا»
وكمباً لإيافته بأقل نفقة أو كسوة أو سكن أو مهر واجب قبل وبعده. كذا في
«السنن».

(٦) انظر: «الجواهر النقي على هامش السنن الكبرى» (١٧٠: ١٧).

(٣٠) باب عدة المتوفى عنها زوجها إذا كانت حاملاً

وقال أبو حنيفة - ليس لها ذلك، بل تؤمر باستدانة عليه، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُنَّ ذُو عُرْشٍ قَتَلْتُمْ إِلَىٰ عُرْشِكُمْ﴾^(١) وهو قول الثوري وابن أبي نبيس والحسن وسعد بن أبي سليمان والظاهرية، وروى ابن أبي شيبة عن الحسن وعطاء بن الرحل يعجز عن نفقة امرأته، لا يفرض بينهما، أنزلت فلتصبر، اهـ.

وأجاب في الهداية^(٢) عن قولهم: إن التعريق للنفقة أولى من التفریق بالحجب والمعتق، لأن الحاجة إلى النفقة أقوى، بقوله: ولما أن حقه يظل وجبها يتأخر، والأول أقوى في الضرر، وهذا لأن النفقة تصير ديناً يعرض القاضي، فتشترط في الزمان الثاني.

وفوت المال وهو تابع في النكاح لا يلحق بما هو المقصود، وهو الشئ، ويطلب ابن الهمام^(٣) لتحليلهم بالمعقول، وهو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُنَّ ذُو عُرْشٍ﴾ الآية، وبالمعقول، وأجاب عن قول سعيد: سنة فإنه - رحمه الله - قد يطلق ذلك على غير سنة بشيء ، فارجع إليه لو شئت التفصيل.

(٣٠) عدة المتوفى عنها زوجها إذا كانت حاملاً

كان فيه شيء من الاختلاف في السلف، ثم أجمع أئمة الفتوى وجمهور الفقهاء على أن عدتها وضع الحمل، قال الباجي^(٤): وبه قال علماء الأمصار، ولا تعلم فيه مخالفاً إلا ما روي عن ابن عباس - وقد رجع عنه، وقد روي عن علي أنه قال: آخر الأجلين، اهـ.

(١) سورة البقرة الآية ٢٨١.

(٢) (١/٢٨٧).

(٣) فتح القدير (١/٢٠٢).

(٤) المنهاج (١/١٢٢).

قال الموفق^(١): أجمع أهل العلم في جميع الأقسام على أن المطلقة الحامل تنقض عهدها بوضع حملها، وكذلك كل مفارقة في الحياة. وأجمعوا أيضاً على أن الماتوف عنها زوجها إذا مات حاملاً لأجلها وضع حملها، إلا ابن عباس. وروي عن علي من وجه أنه تعتد راقصي الأجلين، وقائه أبو السنايل من يحك في حياته عنه فرد عليه النبي عليه قوله، وروي عن ابن عباس أنه رجح إلى قول الجماعة لما بلغه حديث سبيعة، وذكره الحسن ولشعب أن تنكح في دمها، وتحكي هر حمار وإسحاق. أد عندنا لا تنقض حتى تطهر. وأبو سائر أهل العلم هذا القول، وقالوا: لم وضعت بعد ساعة من وفاة زوجها حل لها أن تتزوج، ولكن لا يطأها زوجها حتى يظهر من نفاسها، وتغتسل.

وذلك لقوله عز اسمه: ﴿وَأَزْوَاجُ الْأَخْيَارِ أَكْفَرُ أَنْ يَقْتُلُوا حَمْلَهُمْ﴾ وروي عن أبي بن كعب، قال: قلت للنبي صلى: ﴿وَأَزْوَاجُ الْأَخْيَارِ أَكْفَرُ أَنْ يَقْتُلُوا حَمْلَهُمْ﴾ للمطلقة ثلاثاً أو لتستوي عنها، قال: هي للمطقة ثلاثاً وللمتوفى عنها. وقال ابن مسعود: من شاء بامتنه أو لاعتنه، أن الآية التي في سورة النساء، القصص: ﴿وَأَزْوَاجُ الْأَخْيَارِ أَكْفَرُ أَنْ يَقْتُلُوا حَمْلَهُمْ﴾ نزلت بعد النبي في سورة البقرة: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مِنْكُمْ﴾ الآية، يعني أن هذه الآية هي الأخيرة.

فتقدم على ما خالفها من عموم الآيات المتشعبة ويخصر بها عمومها، أحمد. وحديث أبي بن كعب أخرجه الطبري وابن أبي حاتم بطرق متعدة إلى أبي، كذا في الفتح^(٢).

وقال أيضاً^(٣): قال جمهور العلماء من التمسك وأئمة الفتوى في

(١) «المعنى» (١١/٢٢٧)

(٢) الفتح الباري (٨/١٦٥٤)

(٣) الفتح الباري (٩/١٢٩٤)

٨٣/١٢٠٣ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ - عَنْ عَبْدِ رَبِّهِ بْنِ
سَعِيدٍ بْنِ قَيْسٍ - عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ؛ أَنَّهُ قَالَ: سُبُلُ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ، عَنِ امْرَأَةِ الْخَامِرِ يَتَوَفَّى عَنْهَا
زَوْجَهَا؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: آخِرُ الْأَجَلِينَ.....

الأمصور: إنه الحامل إذا مات زوجها نحلَّ جميع الحمل، وحائض في ذلك
عني فقال: تعذَّ آخِرُ الْأَجَلِينَ، أَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَسْرُورٍ وَغَيْرُهُ عَنْ عَنِّي بِسَنَةِ
صَحِيحٍ، وَهُوَ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَجَعَ عَنْهُ، وَيَقُولُهُ أَنَّهُ
الْمَاتُونَ مِنْ أَتْبَاعِهِ بِمَقَاتِلِ الْجَمْعَةِ فِي ذَلِكَ، وَوَقَّتِ سَحَنُونَ مِنَ الْمَانِكَةِ عَلِيًّا -
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فَقَالَهُ الْمَدَنِيُّ وَغَيْرُهُ، وَهُوَ شَرٌّ وَأَمْرٌ بِهِ، لِأَنَّهُ يَحْدِثُ خِلَافَ
بَعْدِ سَنَتِهِ، الْإِجْمَاعُ، اهـ

٨٣/١٢٠٣ - (مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ رَبِّهِ بْنِ سَعِيدٍ بْنِ قَيْسٍ) بْنِ هَمْدَانَ الْأَنْصَارِيِّ
أَخِي، هُوَ فِي «الْمَوْطَأِ» ثَلَاثَةَ أَحَادِيثَ مَرْبُوعَةٌ هَذِهِ ثَانِيهَا (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ
عَدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ قَالَ: سُبُلُ) بَيَانُ السَّجِيهِ، وَنَفْثُ الْحَاوِي فِي التَّفْسِيرِ^١ بِرَوَايَةِ
يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، قَالَ: هَذَا رَجَعَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ جَانِسٌ عَدُوٌّ
فَقَالَ: أَوَلَيْسَ فِي امْرَأَةِ وَالِدَتِ بَعْدَ زَوْجِهَا بِأَرْبَعِينَ لَيْلَةً؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: آخِرُ
الْأَجَلِينَ، الْحَادِثُ، اهـ

قال الحافظ: لم أقف على اسم الرجل الساتل (عبد الله بن عباس وأبو
هريرة عن امرأة الحامل يتوفى عنها زوجها؟ بعد ولادته بعد زوجها بأربعين ليلة
كما تقدم عن البخاري، ووقع عند الإسماعيليين، قيل لأبي عباس في امرأة
وضعت بعد وفاة زوجها بشرين ليلة: يصلح أن يتزوج؟ قال: لا، إلى آخر
الأميين، قال أبو سلمة: فقلت: قال لله تعالى ﴿وَأُولَئِكَ الْأَعْمَالُ يُكْتَفَى﴾ الآية
قال: هي من الطلاق.

(فقال ابن عباس: «سنة» ثلثتها (آخر الأجلين) يعني ثلثين أربعة أشهر وعشرة،

(١) انظر: فتح الباري ٥/٩٥٣ (٩٥٣/٨) ج ٩/٩٩٠.

وقال أبو هريرة: إذا ولدت مفدة حلت. فدخل أبو سلمة سرّاً عند المصحف على أم سلمة، وزوج ثلثي ^{بني} فأنزلها عن ذلك؟ فقالت أم سلمة: ولدت مسبعة الأسلمية.....

إن وصفت قس ذلك، وإن وصفت ولم يصح تترى أن نصح (وقال أبو هريرة: إذا ولدت فقد حلت، قال الناجي^(١): يقول ابن عباس بأبي هريرة كان برأيهما دون غيره، ولو كان عند أبي هريرة النص الذي أظهره أم سلمة لاستبح به كما احتجبت به أم سلمة؛ لأنهم إنما كانوا يبدون في احتجاجهم بالنص.

(فدخل أبو سلمة بن عبد الرحمن على أم سلمة زوج النبي ﷺ، ولعل البيهقي في التحثيل المذكور: فأرسل بن عباس غلامه كريماً إلى أم سلمة سألها، ولا مانع من أن أم سلمة أخذت فحب مع كريب، ويحتمل أن أم سلمة لها سألها وأمر من عباس برؤيتها أوامر ابن عباس كرساً بعد ذلك لتبين الرواية أو العكس، وسيأتي المسط في ذلك.

(سألها عن ذلك؟ فقالت أم سلمة: ولدت مسبعة) يصح لسنن الترمذي وفتح الباع حلة وبين مهملة مصححاً أداة التحارث (الأسلمية) كصاحبة زوج سعد بن حولة، قال الفاكهي. هي أول امرأة أسست بعد صلح الحديبية، ولم تحف، فزالت أيام الامتناع، دخلتها النبي ﷺ. ورد على زوجها عمر مثله، وتزوجها عمر. ووفق العفيلي بينها وبين الأسلمية، ورد ابن حيد الس، فقالة: لا يصح ذلك عدي، كذا في الإصحاح^(٢)

وقال البيهقي: قيل: هي أول امرأة أسلمت بعد صلح الحديبية، وتزوجها سعد بن حولة، الخ.

قلت: ولا خلاف بين أهل الرجال أن صاحبة قصة العدة هي زوجة

(١) - المعنى: (١٢/١٠).

(٢) - (١٠٢/٦).

يَعْدُ وَفَاةَ زَوْجِهَا يَعْطَبُ شَهْرًا.....

سعد بن حوثة، توفى زوجها في حجة الوداع، قال الحافظ^(١): وقع في مغازي البخاري سبعة بنت الحدوث، وذكره ابن سعد في المعجم، وقع في رواية لابن إسحاق عند أحمد مبعة عن أبي برزة الأسلمي. فإن كان محفوظاً فهو أبو برزة تغر غير الصحابي المشهور، فهو إما كنية للحديث والد مبعة أو نسبت إلى جد لها، اهـ

(بعد وفاة زوجها) سعد بن حوثة. وقد توفي في حجة الوداع. ونقل من حديث ابن أبي عمير عن ذلك، قال الحافظ. وفيه نظر، فقد ذكر محمد بن سعد أنه مات قبل الفتح، وذكر الطبري أنه مات سنة سبع، وهي رواية عند البخاري في المغازي أنه قتل، ومعظم الروايات أنه مات وهو المعتقل، اهـ. قال المعنى^(٢): مات بمكة في حجة الوداع هو الصحيح، اهـ. وفي الإصابة: سعد بن حوثة القرشي العامري، وقيل: من خلفائهم من مواليهم، قال ابن هشام: هو فارسي من اليمن، حالف بني عامر، ذكره موسى بن عتبة وغيره في المدينتين، وله ذكر في «المصحيحين» حيث قال رحمته الله: لكن الناس سعد بن حوثة يروى له رسول الله ﷺ أن مات بمكة، وفي «المصحيحين» في حديث مبعة: أنها كسدت لحاء رسول الله ﷺ بن غوثه، فوفى عنها في حجة الوداع، اهـ. قلت: وسبأتي شيء من ذلك في الروايات في قوله رحمته الله. لكن الناس سعد بن حوثة.

(انصف شهر) وفي رواية صحيح البخاري بعد موته بأربعين ليلة، وفي لفظ لمسلم «فم تمس»، أن وضعت، وفي انصف عبد الرزاق: «سبع ليل»، وعن إبراهيم النخعي: سبع عشرة ليلة، أو ثلثة عشر ليلة، وعن عكرمة بن خالد وأربعين ليلة. وفي معجم قال: يقول بعضهم: مكث سبع عشرة ليلة، ومنهم من يقول: أربعين ليلة، وعند أحمد عن مبعة: لم أمكث إلا شهراً.

(١) فتح بخاري (١/١٧٧).

(٢) مسند البخاري (١/٣١٤).

فخطبها رجلان أحدهما شاب والآخر كهلاً.....

حتى وضعت، وفي النسائي: عشرين ليلة، وفي رواية لأحمد: فلم أمكث إلا شهرين حتى وضعت، وغير ذلك ذكرها الحافظ في «الفتح»^(١)

وقال: والجمع بين هذه الروايات متعذر لانحداد القصة، وليس هذا هو السر في إبهام من أتيهم التهمة، إذ محلي الخلاف أن تصح دون أربعة أشهر وعشر، وأقل ما قيل في هذه الروايات نصف شهر، وما وقع في بعض الشروح أن في البخاري رواية عشر ليال، وفي رواية «الطبراني» ثماد أربع، فهو في مدة إقامتها بعد الوضع إلى أن استضحت النبي ﷺ لا في مدة بنية الحمل، وأكثر ما قيل فيه بالانصراف شهرين، وبغيره دون أربعة أشهر، اهـ.

وقال السيوطي في «الملاح»: أخرج ابن أبي شيبة، وعبد بن حميد، وابن مردويه عن أبي السدبيل، أن سبعة بنت الحارث وضعت بعد وفاة زوجها بثلاث وعشرين يوماً، الحديث، وأخرج ابن أبي شيبة وابن مردويه عن سبعة الأسامة أنها وضعت بعد وفاته بحسر وعشرين ليلة، الحديث.

(فخطبها رجلان أحدهما شاب) هو أبو البشر بفتحين على ما ضبطه الحافظ في «الإصابة»، وخطبه في «الفتح» كسر الموحدة. وسكون المعجمة، ابن الحارث السدبلي من بني عبد الدار كما أفاده ابن وهاب، واستتركة ابن الذماعة وابن فتحون (والآخر كهلاً) وهو من نخلة الشيخ، ورواه الكهولة من الثلاثين إلى الأربعين، كما في «الحمل» وهو أبو السدبيل، يخرج النسيب المعجمة والسر والموحدة المكسورة، اختلف في اسمه: قتل: عمرو، وقل: عامر، وقيل: حبة موحدة مبدلة وقيل: بنون، وقيل: ليمدوم، وقيل: أنصرم، وقيل: عبدة، ووقع في بعض الشروح بعض، جزم الحافظ في «الفتح»^(٢) بأنه غلط، وذكر سبب التوهم.

(١) (٣/٢٨٣).

(٢) «الملاح» (٨/١٩٢).

(٣) «فتح الباري» (٩/١٧٦)، ونظر نظير تهذيب (٣/١٢٦).

فَحَفِظْتُ إِلَى الثَّلَاثِ فَقَالَ الْكَهْلُ: سَمِ تَجَلِّي نَعْدُ وَكَانَ أَهْلُهَا غِيَا.
وَرَجَا، إِذَا جَاءَ أَهْلُهَا، أَنْ يُؤْتِيَهُمْ بِنَا.....

أقول: اسمه كَتَيْبَةُ، ابن يعقوب بن حمزة ثم مسندة ثم كافي حوت جعفر،
ابن العباس بن عتبة، وقيل: هو ابن يعقوب بن النعمان بن النضر بن النضر بن
المؤلف، وسكن الكوفة، وكان شاعرا.

قال العسلي^(١): وكان من مسندة النضر، ومات بسكرة، قبل أن يمدني عن
البحري لا أعلم أن أبي المسائل عاش بعد النبي ﷺ، كما قاله، لكن حرم ابن
مسند أنه عاش بعد، بغير عهد، وبزيد ما قال البرقي: إنه تزوج سبعة بعد ذلك،
وأولها مسائل بن أبي المسائل، ومضى ذلك أن يكون أبو المسائل غاص
بعد بغيره، لأنه وقع في ولاية السمرقند، أنها تزوجت الشاب، وكذا في رواية
داود بن عاصم أنها تزوجت في من مومنا.

ونقدم أن قصتنا كانت بعد حجة الوداع، فيحتاج - إن كان الشاب داخل
عليها، ثم طلقها - إلى زمان عدة منه، ثم إلى زمان التحلل من نكاح، وثمة
مسائل، حتى صار يؤيد بغيره، كما في الفتح.

(فحفظت) خرج له، وتقدم الطاء السبعين في مائتين ومثلت (إلى
الشباب) عن عادة النساء المذمومة (فقال الكهل) كما في النسخ الهندية وهو
الأوجه، وفي النسخ المصرية محله، فقال النسخ^(٢)، ونحو واحد، وهو أبو
المسائل المذكور (سَمِ تَجَلِّي) أي لم يذبح من العدة (بعد) بالياء على الأصل،
ولفظ البحري مخففة أبو المسائل، قالت أم النضر، فقال: راء ما يصح أن
تلكه حتى يعتد آخر الأختين (وكان أهلها) أي ابن - (شيباً) متحيز
جميع ثمة كذا، رجع أبو المسائل أن إذا جاء أهلها أن يؤثروها بها.

(١) عند أبي (١٢١٤) (٣٢٩).

(٢) عند أبي (١٢١٤) (٣٢٩).

فجاءت رسول الله ﷺ فذكرت أنه ذاك فقال: «فقد خُشِبَ منكحي من شئت».

أمرته سنان بن عمرو: ٢٧ - كتاب الطلاق: ٥٦ - باب عدة الحائض المتوعدة: ٤٧ - ٤٨

٨٤/١٢٠٤ - وحدثني عن مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر: أنه سئل عن المرأة يتوفى عنها زوجها وهي حائض، فقال: «عبد الله بن عمر: إذا وضعت حوضها فقد خُشِبَ.....»

أي يقدمون على غيره. قال الساجي: رواه ابن عمر عن ربيعة عن أبي الرعيه فيه، لا أنهم يقدمون عليها عن لا يزيد، هـ

(فجاءت) مسبوقة رضي الله عنها (رسول الله ﷺ) ونظير يؤخرون هي الساجي، فلما قال في ذلك، حدثت علي بن سنان حين أسئت، وأمرت رسول الله ﷺ فذكرت له (يخبر) (ذلك) الأمر (فقال) (فقد خُشِبَ) (كسب) أي خرجت من عدتك بوضع لحمل (منكحي من شئت) رد من رواية الأسود عن أبي عبد الله، وذلك رغم أنه لم يسم، رواه أبو القاسم

٨٥/١٢٠٥ - (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه سئل) بناء العجول (عن امرأة يتوفى عنها زوجها وهي) الحائض حالية الحامل، فقال عبد الله بن عمر: «نسي الله عنها» (إذا وضعت حملها) بعد وفاة زوجها، ولو كان لم ينف بعد (فقد خُشِبَ) قال مالك في «المعدة»: ما أخذت امرأة من مصبه أو علقته برئس. يستنصر أنه وقد نفذه تنقضى به العدة، وتكون به الأمة ثم ولد، كذا في «المعنى».

ونظير أحمد في أمية قال: إذا رجعت ما في بطنها حلت، وإن

١١١ (ص ١٣٣).

١٢١ (ص ١٩٤).

فأشهره رجل من الأنصار قال سأله أن يأمروا ابن الخطاب قال: لم يزل وضعت وزوجها على سريريه لم يذفر قط، لحقت.

١٢٠٥/٨٥ - وحديثي عن مالك: عن هشام بن عروة عن أبيه عن المسور بن مخرمة: أن أخته: أن سبيته الأسلية لم يزل يذفر وفاة زوجها بإزاره.....

هذا عن أبي أثر، ثم قال: قد محمد. وهذا ما حدث في العدا والعدا جميعاً، فتشبهت بها بالولادة، وهو قول أبي حنيفة.

ورد في رواية يجر (فأشهره) أي من عبد رجل من الأنصار (وكان) الأنصاري (عنده) أي عبد. من عمر - رضي الله عنه - (أن عمر بن الخطاب) رضي الله عنه - (قال: لو وضعت) المرأة حبلها (وزوجها على سريريه) أي (لم يذفر قط) لأنه على النصب (لحقت) أي خرجت من العدة.

١٢٠٥/٨٥ - (مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن المسور) بكسر الميم وسكون السين المشبهة وفتح الواو وآخره وا، (بن مخرمة) بفتح الميم وسكون السين (أنه) أي المسور (أشهره) أي عروا (أن سبيته) بنت الحارث (الأسلية) نسبة إلى أسلم بنه شهره.

قال الحافظ^(١): يحتمل أن يكون المسور حممه أو أرميه عن سبيته أو حصر النصف، فإنه حصر خطبه النبي ﷺ في شأن عائشة الزهراء، وكانت قبله معه سبعة، فلحقه حشر قصه السبيته أيضاً. اهـ

(نصفه) قسم التوكل على المشهور. وفي لغة بفتحها. والله مكشورة في فمهم (بعد وفاة زوجها) سعد بن خولة (بليال) وقد تقدم الاختلاف التوسيع في مفادها.

(١) فتح الباري (٥/٦٦٩)

فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَقَدْ حَلَلْتَ فَأَنْكِحِي مِنْ شِئْثِهِ».

أخرجه البخاري في ١٨ - كتاب الطلاق، ٣٩ - باب أوولات الأحمال
أنكِحي أن يصنع مسلماً.

١٢٠٦/٨٦ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ، عَنْ
سُلَيْمَانَ بْنِ يُسَيْرٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ وَأَبَا سَلَمَةَ بْنَ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، اخْتَلَفَا فِي الْمَرْأَةِ تُفَسِّرُ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا
بِلَالٍ فَقَالَ أَبُو سَلَمَةَ: إِذَا وَصِيتَ مَا فِي بَطْنِهَا فَقَدْ حَلَلَتْ. وَقَالَ
ابْنُ عَبَّاسٍ: آجِرُ الْأَجْنَبِيِّ، فَجَاءَ أَبُو هُرَيْرَةَ

(فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) فِي جَوَابِ اسْتِظْنَاهَا (فَقَدْ حَلَلْتَ) كَسَرَ التَّاءَ
(فَأَنْكِحِي مِنْ شِئْثِهِ) وَالْعِدَّتُ الْخُرُوجُ الْخَارِجِي بِرَوَايَةِ يَحْيَى بْنِ فَرْقَةَ، عَنْ مَالِكٍ
هَذَا السَّدُّ، لَمَعَهُ هُنَّ سَبْعَةٌ لِأَسْمَاءَ ثَمَّتْ خَدَّ رِفَاةٍ زَوْجِهَا بِلَالٌ، أَمَّا
لِسِيٍّ وَشَدَّذَتْهُ أَنْ سَكَّحَ مَالِكٌ لَهَا، مَكْتُبٌ.

١٢٠٦/٨٦ - (مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ) الْأَنْصَارِيُّ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ
يُسَيْرٍ السُّدَنِيِّ (أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ) الْأَنْصَارِيَّ الْحَرَّ الْحَبِيرَ (وَأَبَا سَلَمَةَ بْنَ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ) الْمُرُمِيَّ النَّاسِيَّ الْمَدِينِيَّ (اخْتَلَفَا فِي الْمَرْأَةِ تُفَسِّرُ) مَبْطُوءَةٌ
سَاءَ الْمَحْبُورُ - وَيَحْتَمِلُ الْمَعْلُومُ (بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بِلَالٍ) بَعْنِي مَائِلٌ مِنْ أَرْبَعَةِ
أَشْهُرٍ وَعَشْرٍ عِدَّةِ الْوَفَاةِ (فَقَالَ أَبُو سَلَمَةَ: إِذَا وَصِيتَ مَا فِي بَطْنِهَا فَقَدْ حَلَلْتَ)
لَقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَأَنْكِحُوا الْأَيَّامَ الَّتِي كُنْتُمْ فِيهَا» (وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ)
عِدَّتُهَا (أَخْبَرَ الْأَجْلَبِينَ) مِنْ وَصِيعِ الْحَدِّ وَعِدَّةِ الْوَفَاةِ، وَتَقَرَّرَ ابْنُ عَبَّاسٍ الْأَيَّامَ
الْأُولَى عَلَى الْخُلَاقِ.

(فَجَاءَ أَبُو هُرَيْرَةَ) ذَلِكَ الْزَّوْجَانِي^(١) (فَعَلِمَ أَنَّ نَامَ لِحَاجَتِهِ، وَإِلَّا فَقَدْ كَانَ

(١) سورة الطلاق: الآية ٥.

(٢) شرح الزمخشري (٣/٢٦٠).

فَقَالَ: أَنَا مَعَ ابْنِ أَخِي. يَتَعَذَّبُ أَنْ سَلَمَةَ. فَبَعَثُوا كُرْبِيًّا مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ يَسْأَلُونَهَا عَنْ ذَلِكَ.

عند ابن عباس لما استفتي، كما في البخاري وغيره، ولعل البخاري برواية شيبان عن يحيى عن أبي سلمة، قال: جاء رجل إلى ابن عباس، وأبو هريرة جالس عنده، فقال: أفقتي في امرأة ولدت بعد زوجها بأربعين ليلة، فقال ابن عباس: آخر الأجلين، قلت أنا: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْقَالُ أَكْثَرُهُمْ أَنْ يَسْمَعَ تَحَتَهُمْ﴾ قال أبو هريرة: أنا مع ابن أخي يعني أبا سلمة، الحديث.

قال المحقق^(١): روى عن الإسماعيلي قبل لابن عباس في امرأة وضعت بعد وفاة زوجها بعشرين ليلة: أ يصلح أن تزوج؟ قال: لا، إلى آخر الأجلين، قال أبو سلمة: فقلت: قال الله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْقَالُ أَكْثَرُهُمْ أَنْ يَسْمَعَ تَحَتَهُمْ﴾ قال: إنما ذلك في الطلاق، وأخرج مسلم من طريق سليمان بن يسار أن أبا سلمة وابن عباس اجتمعا عند أبي هريرة، وهما يذكران المرأة تنض بعد وفاة زوجها ملدا، فقال ابن عباس: عدتها آخر الأجلين، فقال أبو سلمة: خلت، فجعلا يتنازعان، فقال أبو هريرة: أنا مع ابن أخي، الحديث (فقال) أبو هريرة: (أنا مع ابن أخي يعني أبا سلمة) قال العيني^(٢) قال ذلك عن عاده العرب إذ ليس هو ابن أخيه.

(فيبحث كريباً) بضم الكاف وفتح الراء (مولى عبد الله بن عباس) وفي لفظ لبيدوي، فأرسل ابن عباس غلامه كريباً إلى أم سلمة يسأله: (إلى أم سلمة زوج النبي ﷺ يسأله عن ذلك) هنا هو المحفوظ أن القصة لأم سلمة، وهي معروفة لها، وما أخرجه عبد بن حميد من رواية صالح بن أبي حصان عن أبي سلمة، وذكر مع قصته مع ابن عباس وأبي هريرة، قال: فأرسلوا إلى عائشة فذكرت حديث

(١) صحيح البخاري (٦٥٦/٨).

(٢) عمدة القاري (١٣/١١١).

فَجَاءَهُمْ فَأَخْبَرَهُمْ أَنَّهَا قَالَتْ:

سبعة فهو شاذٌّ، وصالح من أبي حسان مختلف فيه، كنا في «الفتح».

(فجاءهم) أي كريب (فأخبرهم أنها) أي أم سلمة (قالت) ظهري، أن
أبا سلمة أخذ عن كريب، وتقدم في قول الباب عن أبي سلمة، قال: دخلت
على أم سلمة، وفي «السخاري» بطريق الأعرج عن أبي سلمة أن زينب بنت
أبي سلمة أخبرته عن أمها أم سلمة، وفي «النسائي» من طريق داود بن
إسماعيل، أن أبا سلمة أخبره، فذكر قصته مع ابن عباس وأبي هريرة، وفيه
قال أبو سلمة: أخبرني رحن من أصحاب النبي ﷺ أن سبيعة الأسلمية، مذكر
قصتها، وأخرج أحمد من طريق محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سلمة قال:
دخلت على سبيعة.

قال الحافظ^(١): هذا الاختلاف على أبي هريرة لا يفتح في صحة الخبر،
فإن لأبي سلمة اعتناء بالقصة من حين تنازع هو وابن عباس فيها، فكانه لما
بلغه الخبر من كريب عن أم سلمة لم يقتنع بذلك حتى دخل عليها، ثم دخل
على سبيعة صاحبة القصة، ثم تحللها عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، وهذا
الرجل يحتمل أن يكون هو المسور بن مخرمة، ويحتمل أن يكون أبا هريرة،
فإن في آخر الحديث عند النسائي فقال أبو هريرة: أشهد على ذلك، يحتمل أن
يكون أبو سلمة أبهمه أولاً، لما قال: أخبرني رجل، أي.

ويحتمل عندي أن أبا سلمة سمع القصة أولاً عن رجل من الصحابة،
وزينب، ولأجل ذلك اختلف مع ابن عباس - رضي الله عنه - على جلالته
وصحته، ولما أرسلوا قريباً إلى أم سلمة، لأنه قد كان سمعها عن زينب عنها،
ثم دخل أبو سلمة بنفسه مع كريب أو بعده، عن أم سلمة، ثم عن سبيعة
صاحبة القصة للثبوت في ذلك.

(١) «فتح الباري» (١/٩٧٩).

وَلَدَتْ سَبْعَةً الْأَسْلَمِيَّةُ بَعْدَ زَوَاجِهَا بِبَيْتِهَا فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «فَدَحَلَّتْ فَانْكَحِي مَنْ شِئْتِ».

أخرجه النسائي في: ٢٧ - كتاب الطلاق، ٥٦ - باب عدة المتوفى عنها زوجها

وعنه يحيى بن سعيد، أخرجه مسلم في: ١٨ - كتاب الطلاق، ٨ - نقصاء عدة المتوفى عنها زوجها وغيرها بوضع الحمل، حديث ٤٧، وبه طرق في الصحيحين والس.

قَالَ مَالِكٌ: «وَهَذَا الْأَمْرُ الَّذِي لَمْ يَزَلْ عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ عُدَّةً».

(٣١) باب مقام المتوفى عنها زوجها في بيتها حتى تحل

(ولدت سبعة الأسلمية بعد وفاة زوجها ببياض فذكرت) سيكون البناء، أي سبعة (ذلك لرسول الله ﷺ) لما أنكر عليها أبو السائب (فقال) ﷺ: (فدحلت فانكحي من شئت) قال الزرقاني^(١): وهذا الحديث ليس عند الثعني وابن بكير في الموطأ وهو عند غيره.

(قال مالك: وهذا الأمر) عندما (لنفي لم يزال) أي استمر (علي أهل العلم يبلدنا) وتقدم أنه صحيح عليه عند فقهاء الأمصار وأصحاب الفتوى في لأحصاء إلا ما روي عن علي وابن عباس - رضي الله عنهما -

(٣١) مقام المتوفى عنها زوجها في بيتها حتى تحل

«علم أن جهنم ثلاثة مساكن، كلها حلاقية، وطائفة غائبين إحداهما بالآخرى على نقلة المذاهب، إحداهما: وحوش سكنى المشرك عينا على الروح، يعني في ماله، الثانية: الكلام على حوار خروجها عن بيت العدة ليلاً أو نهاراً فتعوانعها، والثالثة: لأعتدأ في بيتها الذي يقع فيه عنها، سواء كانت المسكن عليها، أو على

(١) شرح الزرقاني، (٢/ ٢٢١)

٨٧/١٢٠٧ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ، عَنْ سَعِيدٍ

زوجها، والثالثة هي المتقصودة ههنا، كما تدل عليها الروايات الواردة في الباب، أما الأولى، فتقدم الكلام عليها، والخلاف فيها في أول باب عدة المرأة في بيتها بقدر طلقه، وأما الثانية، فمقدم الكلام عليها في آخر ما جاء في نفقة المطلقة.

وأما الثالثة المذكورة ههنا، فقد قال السوفق^(١): ومن أحب أرحب على المتوفى عنها زوجها الاعتداد في منزلها عمر وعثمان، ورؤي ذلك عن ابن عمر، وابن مسعود، وأم سلمة، وبه يقول مالك، والثوري، والأوزاعي، وأبو حنيفة، والشافعي، وإسحاق، وقال ابن عبد البر: وبه يقول جماعة فقهاء الأئمة بالحجاز والشام والعراق ومصر، وقال جابر بن زيد، والحنبل، وعطاء: تعتد حيث شامت، ورؤي ذلك عن علي وابن عباس وجابر ومائشة، قال ابن عباس: نسخت هذه الآية عدتها عند أهله، وسكنت في وصيتها، وإن شامت خرجت تقول الله تعالى: ﴿فَإِنْ خَرَجْتَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ﴾^(٢) الآية، قال عطاء: ثم جاء الميراث، فنسخ السكنى تعتد حيث شامت. رواهما أبو داود^(٣).

ولنا حديث فريفة الأتي في الباب، رآه مالك والأثرم، وهو حديث صحيح، فخص به عثمان في جماعة الصحابة، فتم نكروه، وإذ ثبت هذا، فإنه يجب الاعتداد في المنزل الذي مات زوجها وهي مائة به، سواء كان ممنوكاً لزوجها، أو بإجارة أو بدوية، لأنه ﷺ قال لفريفة: امكني في بيتك، ولم تكن في بيت بملكة زوجها، اهـ.

٨٧/١٢٠٧ - (مالك عن سعيد) يكسر الدين والنحنية هكذا في رواية يحيى، وقال أكثر رواة الموطأ: سعد سمكون الممين، بلون الياء، قال ابن عبد البر^(٤): وهو الأشهر، قلت: وفيه ذكره أهل الرجال، لكن في رواية

(١) المعنى (١١٠/٢٩٠).

(٢) سورة البقرة الآية ٢٤٤.

(٣) ابن أبي داود (٥٣٧).

(٤) نظير الاستدكاره (١٨٠/١٨)، والتميز المجدد (٥٦١/٢)، والخصي (٥٧).

عن إسحاق بن كعب بن عجرة، عن عمته زينب بنت كعب بن عجرة، أن الفريضة بنت مالك بن سنان، وهي أخت أبي سعيد الخدري،

لقمسي عن مالك عند أبي داود أيضاً، النخبة مثل يحيى (عن إسحاق بن كعب بن عجرة) بصم العين لسهنة، وسكون الحميم، اللوى العادي خلفه لأعصار من روافد الأربعة. لغة مات سنة ١٠٦٠هـ، يروي عن إسحاق بن سعيد بن كعب، كما سيأتي (عن عمته زينب بنت كعب بن عجرة).

ذل الحافظ في القسم الأول من الإصالة^(١) بحديث زوجها أبي سعيد الخدري كذا في «التحريز» من زيادة، وقد سلك فيه أبو إسحاق بن الأصبغ، فإنه ذكرها في دبله على الاستيعاب، وهذا ذكرها ابن فتحون، وذكرها غيره في التابعين، وروىها عن زوجها أبي سعيد وأخته الفريضة في المتن لأربعة، وذكرها ابن حبان في الثقات.

(أن الفريضة) بضم الفاء، ومنح الزاء، وسكون النخبة، ويصح القيس لمحمد، قال الحافظ في الإصالة^(٢): كذا عند الأكثر، ووقع لي أنس أسدي^(٣) في سياق حديثها الفريضة، وحيد الطحطاوي الفرقة (بنت مالك بن سنان) الصحابي (وهي أخت أبي سعيد الخدري) - رضي الله عنه - الصحابي، فقهر، ونسبت هي سعة أم زيوان، ومدار حديثها علم سعيد بن إسحاق، ووقع في بعض طرق حديثها في مسند إسحاق بن راهوية أن اسمها كشة بنت مالك، وترجم لها الفرقة، ولها بنت، كذا في الإصالة والتهذيب.

(١) ٩٧/٨/٢١

(٢) ١٠٦٠/٨/٢١

(٣) أخرجه السلي (١٩٧/٦)

أَخْبَرَنَا: أَنَّهَا حَدَّثَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَسْأَلُهُ أَنْ تُرْجَعَ إِلَى أَهْلِهَا فِي بَيْتِ خُدْرَةَ، فَإِنَّ رُوحَهَا خَرَجَ فِي ظَلَمٍ أَغْلَبَ لَهُ أَبْقَا. حَتَّى إِذَا كَانُوا بِمَنْزِلِ الْقُدُومِ أَذْرَكَهُمْ فَفَقَلُوهُ. قَالَتْ: فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ أُرْجَعَ إِلَى أَهْلِي فِي بَيْتِ خُدْرَةَ.....

وفي «التعليق المسحوق»^(١): أخرجه المحاكم من طريق سعد بن إسحاق الحنكوري ومن طريق إسحاق بن سعد بن كعب بن عجرة عن عمته ربيب، وقال: هذا صحيح الإسناد من الوجهين جميعاً، وقال محمد بن يحيى الذهلي: هذا الثاني: سعد بن إسحاق، وهو أشهرهما، وإسحاق بن سعد، وقد روى عنهما جميعاً يحيى الأنصاري، اهـ وبسط الكلام عليه

(أخبرتها) أي زينب (أنها جاءت إلى رسول الله ﷺ) ومعها أموها، كما في رواية النسائي (تسأله) أي تسأله في (أن ترجع إلى أهلها في بيت خدرة) يضم الخاء المعجمة، وسكون الدال من الأنصار (فإن زوجها) كان (أخرجني طلب أحمد) بفتح الهمزة وسكون الميم. وضم الموحدة، جمع عبد (له أبقوا) فخرج الموحدة، أي هربوا.

(حتى إذا كانوا بطرف القدوم) قال ابن الأثير: بالتخفيف والتشديد، موضع على ستة أميال من المدينة، وقال «المجد»: جبل بالمدينة، وفي «معجم البلدان»: اسم جبل قريب من المدينة. كذا في «البرهان»^(٢)

(أذركهم) وفي النسخ المعصرية^(٣) بدلته لحقهم (ففقلوه). قالت فريضة: فسألت رسول الله ﷺ أن أرجع إلى أهلي في بيت خدرة (ويعط ابن ماجه^(٤)) برواية صميم بن حبان عن سعد بن إسحاق، قالت: خرج زوجي لي طلب

(١) (٣/٥٦٢)

(٢) «بذل المجهود» (١١/٦٤٤).

(٣) «الاستدراك» (١٨/١٧٩).

(٤) «ابن ماجه» (١٠/١٢٠٠).

قَوْلُ رَاجِحٍ لَمْ يَتَرَكَنِي فِي مَسْكَنِ تَمِيكَةَ وَلَا نَفَقَةٍ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
«نَعَمْ» قَالَتْ: فَأَنْصَرَفْتُ. حَتَّى إِذَا كُنْتُ فِي الْحَجَرَةِ.....

علاج له، فأخرجهم بطرف القدم، فقتلوه، فحباء نعي زوجي وأنا في دار ابن
دور الأنصار شاسعة من دار أهلي، فثبت النبي ﷺ، فقلت: يا رسول الله! إنه
جاء نعي زوجي وأن في دار شاسعة عن دار أهلي، ودار إخوتي، ولم يدع مالاً
ينفق علي، ولا مالاً ورثته، ولا داراً يملكها، فإن تأذن لي، فالحق
سار أهلي ودار إخوتي، فإنه أحب إلي، وأجمع لي في بعض أمري، قل:
فأعالي إن شئت.

قالت: فخرجت قربة عبي لما قضى الله لي على ناس رسول الله ﷺ
حتى إذا كنت في المسجد أو في بعض الحجرات، دعاني، فقال: كفى زهدت؟
قلت: فقصصت عليه، فقال: اسكني في بيتك الذي جاء فيه مني زوجك حتى
يبلغ الكتاب أجله، وعصمت فيه أربعة أشهر وعشراً، اهـ.

(فإن زوجي لم يتركني في مسكن يملكه ولا في نفقة) قال الباقى:
يحتمل أنها اعتقدت أن للسوفى عنها زوجها نفقة في ماله، ويحتمل وهو
الأصح عدي أنها جعلت ذلك من غيرها في الانتقال إلى قومها، لأن اكسابها
نفقتها. والنسب فيها هناك أمكن لها حين لم يكن زوجها ممن ترك مالاً تنفق
على نفسها ميراثها منه، ولذلك ثم شفع مما حرمت من حائلها إلا الانتقال
إلى قومها، والسوفى عنها زوجها لا نفقة لها، وإن كانت حاملاً، لأن نفقة
الحمل ليس بدين ثابت، فيتعلق بعلمه بعد موته، اهـ.

(قلت: فقال رسول الله ﷺ: نعم) أرجعي إلى أمك (قلت: فأنصرفت)
بعد قوله ﷺ (حتى إذا كنت في الحجر) بضم الحاء المهملة وسكون نجب
ولفظ أبي داود برواية النعماني عن مالك: حتى إذا كنت في الحجر أو في

ثالثاني رسول الله ﷺ، أو أمرني ففديتني ثم فقال: كيف قلت؟^(١)
فوقعت عليه القضية التي ذكرت ثم من شأن زوجي فقال: القلبي
في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله^(٢).....

لمسجد البيت، وهكذا ماتت في الحرم من رواية معن عن مالك، والبيهقي
رواية النعمان عن من مالك (ثالثي رسول الله ﷺ) بحسن الحديث أو أمرني
ففديت لها، أو أنه جردت من الزينة، مما خرج به الزرقاني، وصاحبه
العليني المسجدة أو أحد من الزهاد، وهكذا ماتت آخره الحرمي وأمره
لم يذكر النعماني رواية مالك، وفيها روايات سبقت آخر.

(يقال: **بئس** كيف قلت؟) أي أعاذ بك (فرددت) أي أعدت اعليه
القضية التي ذكرت له، **أو** (من شأن زوجي) وجروحه من طلب أحد من
قتلهم، أي أنها ليست من مسكن ذلك، وهي رواية النعماني وقالت في دار
ناصبه، بعد البيهقي بزيادة حين من بعد من استعاد أنها تائب مع زوجها
في فومه من فومي السعدية، فماتت بالحرم، في مدينتها، وذكر ابن أبي مريز
سبر لها، وأما ابن ثنائي مريز، إخوانها بالدم، وهي أخرى له وهي تربية
لها من سنة زوجها إلى أهلها

(يقال: **بئس** (المكثي) صم الخلف (في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله) أي
نقصي القدر، وهو غيبني من فومه من السنة، **أو** (من شأن زوجي) حتى
يبلغ الكتاب أجله^(٣) رواه بطبري كثير، ولا يدرى لمن حقه كما يسطر عليه ولم
من الأئمة، كما في العنبر المسجدة^(٤)

في المسجدة^(٥) قاله في الفرقة، نعم، لم ينعو من ذلك يحصل أن

(١) سواء العبد أو الأمة

(٢) (١٦٠٧)

(٣) (١٦٠٨) (١٦٠٩)

قَالَتْ: فَأَعْتَدْتُ فِيهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا. قَالَتْ: فَلَمَّا كَانَ عَثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ أَرْسَلَ إِلَيَّ فَسَأَلَنِي عَنْ ذَلِكَ؟ فَأُخْبِرْتُهُ. فَأَتْبَعُهُ وَقَصَصْتُ بِهِ.

أخرجه أبو داود في: ١٣ - كتاب الطلاق، ٤١ - باب في المتوفى عنها تنفل.

والترمذي في: ١١ - كتاب الطلاق، ٢٣ - باب ما جاء أبي نعجة المتوفى عنها زوجها.

والسائي في: ٢٧ - كتاب الطلاق، ٦٠ - باب مقام المتوفى عنها زوجها من بيتها حتى تمهل.

يكون على وجه النسخ للحكم الأول، ويحتمل أن يكون اعتقد أولاً في قولها أن زوجها لم يتركها في مسكن بمنكها، ولا يملك مسكنها، وكان لفظها محتملاً لذلك، فأمرها بالانتقال على ذلك، ثم رأى أن لفظها محتمل، فاسترحمها وأمرها بأن تعيد النسخة، فحس من إحداثها أنها نعت أن يكون ترك منزلها يملك رقبته، وأنها مع ذلك في منزل قد ملك زوجها سكناه إما باكرأ أو هبة أو رجة من الوحوه، فأمرها بالنسخة وإتمام النسخة.

وفي التركيب اللغوي^(١): أما أنه يُخْبِرُ قال: نعم اجتهداً ثم أتى رأيه على خلاف ذلك، ووجه الاجتهاد الأول أنه فهم من سؤالها أن أنبت الذي كان يسكنها لم يكن مملوكه، وليست لها نفقة حتى تستأجرها، فأمرها بالخروج، ثم لما علم أن المالكين عليها لا يخرجونها، ولا يقابلونها بأجرة أنبت. فسمحها من الخروج، أو كاد الحكم الأول اجتهداً، والثاني رجعاً، أو لأنه كان مستحلاً في أمر فلم يتعمق القضية، والأول أولى، اهـ.

(قالت: فأعتدت فيه أربعة أشهر وعشراً، قالت: فلما كان) أي حين (عثمان بن عفان) - رضي الله عنه أميراً للمؤمنين (أرسل إلي) رسولاً (فسألني عن ذلك) الأمر (فأخبرته) بالقصة، وبخضاء رسول الله ﷺ في تلك القصة (فأتمه وقضى به) يحضر من الصحابة، ولم يكر عليه أحد، واستدل به على

٨٨/١٢٠٨ - **وَحَدَّثَنِي غَيْرُ فَاكِهٍ، عَنْ حَمِيدٍ بْنِ قَبِيصٍ**

الْمَكِّي، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ،

أنه يجب الاعتدال في الميزان الذي مات زوجها وهي ساكنة به، سواء كان مملوكاً أو زوجاً أو بإجارة أو بحرية، وأنه يجب قال: «المكّي في بيتك» ولم تكن في بيت سلكها زوجها، وفي بعض ألفاظ «اعتدى» في البيت الذي أتاك فيه نبي زوجته، وفي لفظ «اعتدى» حيث أتاك لغيره، فإن أتاك لغيره في غير مسكنها، رجعت إلى مسكنها فاعتدت فيه.

وقال سعيد بن المسيب والتخمي: لا تبرح من مكانها الذي أتاك فيه نبي زوجها اتباعاً للفظ الخبر، ولنا قولنا **فَقَالَ: «المكّي في بيتك»**، واللفظ الآخر قضية في عين، والعمود به هذا، فإن قضياً العين لا عمود ليه، ولا يمكن حمله على العموم، فإنه لا يرميها الاعتدال في السوق وفي الطريق والبرية إن أتاك الخبر، وهي فيها: كذا في الشافعي^(١).

قال البيهقي^(٢): إن عثمان بن عفان سأله عن ذلك، فأخبره بذلك فنقض به، بقضي إجماع الصحابة على العمل بأخبار الأحاد، وإن خبر المرأة مما يعمل به، ولذلك سأل عثمان علياً سرها، فنقض به، وروى وهيب بن خالد عن سعد بن إسحاق بالإنساب أنه لما كان في خلافة عثمان كان هناك في عصر أهله، فقال الناس هل عند أحد علم من رسول الله **ﷺ** في هذا؟ فقال رجل من الأنصار: إن فريسة تحدث بحديث وهي حية، قالت: فأرسل إلي، فسماني منه، فحدثته، فأخذ به امر.

٨٨/١٢٠٨ - (مالك من حميد) بضم احاء مصفراً (ابن قيس المكي)

الأعرج (عن عمرو) بفتح العين (ابن شعيب) بن محمد، بن عبد الله بن عمرو بن

(١) (٢٩٦/١١)

(٢) (الشافعي) (١٣٨/٢)

عن سعيد بن المسيب: أن عمر بن الخطاب كان يقرأ لعنوني عني
أزواجهن من النساء، فتسعين الحج

الناشر (عمر سعيد بن المسيب، أن عمر بن الخطاب) - رضي الله عنه - (كان
يرد) أي يرجع (المنوفى عنهن أزواجهن من النساء) سبع المرحلة، والمخد صحراء
بطرف ذي الحليفة، ورد في بعض الروايات: «دابة إجماع» فتسعين منها (يسمعهن
الحج) قال محمد في أمهات^(١) وبهذا أحمد، وهو قول أبي حنيفة، وأما
من فتيلها، لا يفي لأمره، أي تسافر في عذب حتى تنفسي من فلاق كانت
أو موت، أي.

قال الزاجي^(٢): قد روي عن القسم عن مالك في تفسير هذا الحديث،
إنما ذلك لما كانت من أهل المدينة، وما قرب منها ثم يحرم، فإذا أحرس
فقدن، وليس ما صيغ، وهذا فساد في حد، وأما الشاهد فعلى صريخ.
تقاعد نس في الرجوع منه مائة، وماعد دعوى فيه المائة.

أما الأول فقد قال ابن القاسم في «المندوحة» ليس له أن الحج القريضة
حتى تنفسي عنها من وفاة أم طلاق، فكان عمر - رضي الله عنه - يرد من
البيدة، وقد قال ابن القاسم في الشيء يخرج من الأندلس فريضة الحج، لو أم
يكن صافرة إلا عسيرة يوم أو يومين أو ثلاثة مهلك زوجها، فإن مالك في الشيء
سخرج إن كان امرأة قرناً وتجد ثمة رجعت، فعدت في بيتها، ولم وصل
أوبقية تعد لحجها، لأنها قد تاعدت، أي.

وقال المغيرة^(٣): المتعدة من الفوعة ليس له أن سخرج إلى الحج ولا إلى
غيره، روي ذلك عن عمر وعثمان، وبه قال ابن المسيب والقاسم ومالك

(١) موطأ محمد مع الطلاق، (المندوحة) ٢٢١، ٢٢٠.

(٢) المغني، (١٢٨، ١٢٩).

(٣) المغيرة، (١٢٠، ١٢١).

والشافعي وأبو عبيدة وأصحاب الرأي والنسائي، وإن خرجت، وولدت زوجها في الطهر، بحيث إن كانت قرينة، وإن تعددت مغلقت في سفرها، ومثل ما لك: إذا ما تم حرمه، والصحيح أن العبد لا يرد لأنه يطرأ، وعابها مشقة، ولا بد لها من سفر.

ويجوز الشريب بما لا تقتصر فيه الخلقة. وهذا قول أبي حنيفة إلا أنه لا يرى لتقصير إلا في مسيرة ثلاثة أيام. فقال متى كان يلبس ويسكنها دون ثلاثة أيام، فعليها الرجوع إليه، وإن كان فوق ذلك لزمها النكاح إلى مقصدها، وإن كان في موضعها الذي هو به موضع يسكنها الإقامة فيه، وإن لم يسكنها الإقامة مغلقت إلى مقصدها، وقال الشافعي إن خرجت إن كان، ولها اختيار بين الرجوع والسام.

وإن علمت، حوت الرجوع إذا كانت قريبة ما ولى سعيد عن جبر من مسعود عن ابن المسيب، قال: نومي أربع سنين حاجات أو معسرات، فرددني عمر من ذي النخيلة حتى يعتدني في بيوتهم، متى رجعت، وقد بقي عيب شيء من عندها لزمها أن تأتي به في منزل زوجها، إلا خلاف يعلوه منهم في ذلك^(١).

وأخرج ابن أبي شيبة^(٢) عن حميد الأعمش أن عمر وعثمان ردا مسود حواج أو معسرات حتى اعتدني في بيوتهم، وعن إبراهيم أن ابن مسعود ردا مسود حجات ومعسرات خرجن في عنتهن، وعن سعيد بن المسيب أنه قال: البت في عنها والمصلحة لا تلج ولا تعتم، وعن ابن عمر أنه زجر امرأة تلج في عدها، وأخرج أيضاً عن عطاء أن عائشة أتت بم كلوم في عنتها.

(١) - طرأ السن الكبير، يعني (١٢٣/٢).

(٢) - المسند، ١: ٢٩٠.

وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ سَمِعَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَّ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ تَوَفَّى. وَإِنْ أَمَرَأَتْهُ جَارَتُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ فَذَكَرَتْ لَهُ وَفَاةَ زَوْجِهَا. وَذَكَرَتْ لَهُ حَرْثًا لَهُمْ بِقَنَاءَ. وَسَأَلَتْهُ هُنَّ يَصْلُحُ لَهَا أَنْ تَبِيتَ؟ فَقَالَهَا عَنْ ذَلِكَ. فَكَانَتْ تَخْرُجُ مِنَ الْمَدِينَةِ سَحَرًا، فَتَضَعُ فِي حَرْثِهِمْ، فَتَصِلُ فِيهِ بِوَمَيَّا. ثُمَّ تَدْخُلُ الْمَدِينَةَ إِذَا أَتَسَتْ، فَتَبِيتُ فِي بَيْتِهَا.

وعن ابن عباس أنه كان لا يرى بأساً بالمطافات ثلاثاً وانعوض عنهن أرواجهن أن يحججن في عدتهن، وعن حسب المعلم قال: سألت عطاء عن المطلقة ثلاثاً بالنعوض عنها سبحانه في عدتها؟ قال: نعم، هل حبيب وكان النعوض يقول مثل ذلك.

(مالك عن يحيى بن سعيد أنه بلغه أن السائب بن خباب) بمسجدة ومحدثين المدني أبو مسلم صاحب المفصورة، مولى فاطمة بنت عتبة، ع صعدة، مات قبل ابن عمر - رضي الله عنه - كما في «المترقب». وذكره الحافظ في القسم الأول من «الإصابة»، وذكر الاختلاف في صحبه، وفي أنه هو مولى فاطمة أو غيره، وفي أن كنيته أبو مسلم أو أبو عبد الرحمن، (توفي وأبى أمهاته) هي أم مسلم على ما حكى الزرقاني^(١) عن أبي جهم، تكن النعوض التي بين يدي من العتقى؟ فيها أم سليم

(جاءت إلى عبد الله بن عمر) - رضي الله عنه - (تذكرت له وفاة زوجها، وتذكرت له حرثاً لهم بقناة) بفتح القاف والنون لغة حصاة، موضع بالمدينة، وفي «المعلل»: بفتح القاف وخفة الفون، محرق الماء تحت الأرض (وسألت هل يصلح لها أن تبين فيه؟ لأنها عن ذلك) يعني نهاها عن القيام في حرثها ليلاً (فكانت تخرج من المدينة سحراً) أي غيل الضجر (فتضع في حرثهم) أي تصل إليه بعد الفجر (فتنظر فيه يومها) أي تقوم فيها طول النهار (ثم تدخل المدينة إذا أتت تبين في بيتها).

(١) انظر المرح الزرقاني، (٣/٢٢٤).

٨٩/١٢٠٩ - وَحَقَّقْنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ غَرْوَةَ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ، فِي الْمَرْأَةِ الْبَدُونَةِ يُتَوَقَّى عَنْهَا وَرُجْحُهَا، إِنَّهَا تَنْتَوِي حَيْثُ انْتَوَى أَهْلُهَا.

قَالَ الْبَاجِي^(١)، قَالَ مَالِكٌ: نَهَا أَنْ تَخْرُجَ سَحراً قَبْلَ الْفَجْرِ، وَتَأْتِيَ بِهِ، الْمَغْرِبَ مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْعِشَاءِ، وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَقُومُ بِهَذَا مَقْصُودُ الْحَبِثِ فِي بَيْتِهَا، أَوْ.

وَيُقَدِّمُ فِي أَمْرٍ مَا جَاءَ فِي ثَلَاثَةِ الْمَطْلَقَةِ أَنَّ لِلْمَتَوَصِّلِ عَلَيْهَا زَوْجَهَا الْخُرُوجَ لِحَوَائِجِهِ نَهَاراً عِنْدَ آتَمَةِ الْأَرْبَعَةِ، لَا خِلَافَ بَيْنَهُمْ فِي ذَلِكَ، إِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي سَوَازِ الْخُرُوجِ لِلْمَطْلَقَةِ الْمَبْنُوتَةِ وَالزَّوْجِيَّةِ كَمَا تَقْدُمُ هُنَاكَ.

٨٩/١٢٠٩ - (مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ غَرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ، أَيْ غَرْوَةُ سَ الزَّوْجِ كَانَ يَقُولُ فِي الْمَرْأَةِ الْبَدُونَةِ) أَيْ سَاكِنَةِ الْبَادِيَةِ يَعْنِي الصَّحْرَاءَ وَالْبُرْهَةَ، كَانَ الْبَاجِي يَرِيدُ أَصْحَابَ الْعُمُودِ، دُونَ أَصْحَابِ الْغُرَى (يَتَوَقَّى عَنْهَا زَوْجُهَا، إِنَّهَا) أَيْ الْبَدُونَةِ (تَنْتَوِي) بِالسَّاعَةِ لِقَوْفِهِ بَعْدَ لُتُوثِ فِي جَمِيعِ نَسَبِ الْهَنْدِيَّةِ وَالْمِصْرِيَّةِ غَيْرِ الْبَاجِي كَمَا سَبَقَتْ (حَيْثُ انْتَوَى) كَذَلِكَ بِالسَّاعَةِ فِي غَيْرِ الْمُسْتَقَرِّ (أَهْلُهَا).

قَالَ صَاحِبُ «الْمَحْبُوتِ»^(٢) فِي رَأْسِ الْكُتُبِ فِي لَفْظِ تَوَا، فِيهِ: «إِنَّهَا تَنْتَوِي حَيْثُ انْتَوَى أَهْلُهَا» أَيْ تَنْتَقِلُ وَتَتَحَوَّلُ، أَوْ. قَالَ الْمَجْدُ: «السُّؤْيُ: الْفَتَاوُ، وَالتَّحَوَّلُ مِنْ مَكَانٍ إِلَى آخَرَ» أَوْ. وَيَحْتَمِلُ عِنْدِي أَنْ يَكُونَ مِنَ اللَّبِّ بِمَعْنَى الْفَصْدِ. قَالَ صَاحِبُ «مِخْتَارِ الصَّحَاحِ»: لَوْ يَتَوَقَّى تِلْكَ وَنَوَافِدَ، عَزَمَ، وَاسْتَوَى مَتَلَهُ، وَفِي الْمَعْنَى: مَنْ انْتَرَبَتْ لَمْ تَرْكُ تَوَلَّيْتَهُ، وَغَيْلٌ، تَوَلَّحَلْ حَيْثُ ارْتَحَلْ قَوْمُهَا مِنَ النَّوَى بِمَعْنَى تَبَعَهُ، أَوْ.

وَقَالَ الزُّوْرَقَانِيُّ^(٣): قَالَ الْبَاجِي: أَيْ تَنْتَزِلُ حَيْثُ نَزَلُوا مِنَ الشَّرِيتِ الْمَسْرُوبَةِ، أَوْ.

(١) - «الْمَحْبُوتِ» (١/١٦٩).

(٢) - «مِخْتَارِ الصَّحَاحِ» (١/١٦٩).

هكذا حكاها عنه، ولم أجد في اللغة، ولا في الساجي، بل فيه «إنها سبوي» حيث اتوى أهلها، قال: «ومنى قوله» تنوي مع أهلها حيث أتوا ستر حيث نزلوا. من ثويت المنزل، وأهلها عشرين الذين ترجع إليهم، ونحسب بهم، اهـ. وهذا يوافق أهل اللغة.

وقال الباجي^(١) في معنى الأثر المذكور: قوله: في المرأة البدوية يريد أصحابها، العمود دون أصحاب، أقوى، فإذا توفي عنها زوجها وهذه حولها، ثم افترق الجمع الذي كانت فيهم، فصار أهلها وبني أبيها إلى جهة، وصار أهل زوجها إلى جهة أخرى، صدرت مع أهلها وأوتى إليهم، وكانت معهم؛ لأنه لا يسكنها البقاء في الموضع الذي كانت به حين الوفاة لانتقال أهله عنه، ولم يكن وطناً لزوجها، فيكون أحق بسكاها من غيره.

إنما هم قوم يسمون الكلأ وتتجمعون النباه، ويحشرون اليوم في ستر، ويغترفون عند اختيار بعضهم غير للجهة التي اختارها. لا مروء، وليس كذلك المرأة من أهل الأمصار والقرى، فإنها لا تزور من سكنها، لأن ذلك المنزل كان منزلاً لزوجها احتوى بها، وهي أمه، إذا أقامت فيه، والمعتاد من حال أهلها وبني أبيها المذموم والاستيطان، وليس لها أن تنقل بانفصلهم حتى تنفصل عنها، اهـ.

وقال المبرق^(٢): النبوة ٢٠ حضرة في الاعداد في منزلها الذي مدت زوجها، وهي ساكنة فيه، فإن انتقلت المحلة انتقلت معها، لأنها لا يمكنها المقام وحدها، وإن انتقل أهلها انتقلت معهم إلا أن يبقى من الأجرة من لا نحاف على نفسها معهم، فتكون مخبة بين الإقامة والرحيل، اهـ. وفي مختار الصحاح: قوم حنة أي تزور وفيهم كثرة، اهـ.

(١) المحقق (١٣٩/٤)

(٢) المحقق (١٩٨/١١)

ثَانِ مَالِكٌ : وَهَذَا الْأَمْرُ عِنْدَنَا .

٩٠/١٢١٠ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ . عَنْ نَافِعٍ . عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : لَا تَبْتَئِ الْمُنُوقَى عَنْهَا زَوْجَهَا ، وَلَا الْمَبْتُوتَةُ ، إِلَّا فِي بَيْتِهَا .

(٣٢) باب عدة أم الولد إذا توفي عنها سيدها

(قَالَ مَالِكٌ : وَهُوَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا) يَحْيَى أَمْرٌ عَرُودٌ هُوَ الْأَمْرُ الثَّانِي عِنْدَنَا فِي الْمَسْأَلَةِ ، إِنَّمَا تَتَوَفَّى مِثَ امْرَأَةٍ أَهْلِهَا .

٩٠/١٢١٠ - (مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (أَنَّ) كَانَ يَقُولُ : لَا تَبْتَئِ الْمُنُوقَى عَنْهَا زَوْجَهَا وَلَا الْمَبْتُوتَةَ (أَيَ الْمَعْلُومَةَ) (إِلَّا فِي بَيْتِهَا) فَإِنَّ النَّاجِزَ^(١) . بِوَيْدِ الْبَيْتِ تُسَكَّرُ فِيهِ عَنَى حَسَبِ مَا كَانَتْ تُسَكَّرُ فِيهِ وَفَاءَ زَوْجِهَا ، مِنْ كَارِ مَسْكَنًا وَاحِدًا فَيُحْيَى عَلَى مَا كَانَتْ فِيهِ ، وَإِنْ كَانَتْ فِي حَجَرِهَا بَيُوتَ كَثِيرَةٍ ، وَكَانَتْ تُسَكَّرُ فِي بَيْتٍ مِنْهَا ، وَفِيهِ مَاعِدٌ لَهَا أَنْ تَبْتَئَ مِنْ ذَلِكَ مِثَ شَامَةٍ ، لِأَنَّ جَمِيعَ الْمَسْكَنِ الَّذِي هُوَ فِيهِ مِنْ حَجَرِهَا وَأَسْطُوحِهَا وَبَيْتِهَا سَكَنَ لَهَا ، فَلِذَا أَنْ تَبْتَئَ حَيْثُ شَامَتَ مِنْهُ .

وَمِنْ كَانَتْ فِي مَقْصُورَةٍ مِنَ الْمَدِينَةِ . وَفِي الْمَدِينَةِ مَقَاصِيرُ تَقُومُ آخَرِينَ لَمْ يَكُنْ لَهَا أَنْ تَبْتَئَ إِلَّا فِي حَجَرِهَا الَّذِي فِي بَيْدِهَا ، وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَهَا سَكَنٌ بغيرها مِنَ الْمَدِينَةِ ، بَلْ كَانَتْ مَسَاكِينُ بغيرها فَلَا يَحَقُّ لَهَا أَنْ يَحْتَجَّ فِيهِ كَأَنَّ الْمَدِينَةَ أَمْرٌ .

(٣٢) عدة أم الولد إذا توفي عنها سيدها

مختلفة بين أهل العلم، وعن أحمد في ذلك ثلاث روايات، المشهور منها أن عدتها حنفية كاملة^(٢) . وهو قول ابن عمر . وروي ذلك عن عثمان .

(١) مسكوي ١١١/١٢٣٩ .

(٢) انظر ٤٠/المصنف ١١١/٢٦٢ .

وعائشة والحسين والسحسي والمقاسم بن محمد وأبي فلابة ومكحول ومالك
والشافعي وأبي عبد الله أبي ثور.

والرواية الثانية عن أحمد: أنها تعد عدة الوفاة أربعة أشهر وعشرًا، وهو
قول سعيد بن المسيب، وأبي عبيد، وابن سيرين، وسعد بن جبلة،
ومجاهد، وخلاس بن عمرو، وعمر بن عبد العزيز، والزهري، ويزيد بن
عبد الملك، والأوزاعي، وأحمد بن محمد، وأبو عمرو بن العاص أنه قال:
لا تقلدوا عليها سنة نبيها ^{صلى الله عليه وسلم} عدة أم الولد إذا توفي عنها سبعة أشهر
وعشرًا، رواه أبو داود ^(١).

وحكى أبو الخطاب عن أحمد رواية ثالثة، تعدث شهرين وخمسة أيام،
قال الموفق: لم يجد هذه الرواية عن أحمد في «الجامع» ولا أظنها صحيحة
عن أحمد، وروى ذلك عن عطاء وطهروم وقنادة، لأنها خير البرأى،
فكانت عدتها عدة الأمة.

والرابع: مذهب الحنفية أن عدتها ثلاث حيض؛ لأنها حرة مستبرئة،
فكانت مستبرأها بثلاث حيض كالحررة المطلقة، وروى ذلك عن علي وابن مسعود
وعطاء والسحسي وأبو ربي، وأحمد بن إسحاق، وأبي شعبة عن إبراهيم المحمدي
وابن سيرين والشافعي والبخاري.

وهي «الهداية»: إذا مات مؤنن أم الولد أو اعتنتها، فعدتها ثلاث حيض،
وقال الشافعي: حيضة واحدة، وإماما فيه عمر - رضي الله عنه - فإنه قال: عدة
أم الولد ثلاث حيض، قال ابن القيم ^(٢): روى ابن أبي شعبة بسنده عن
يحيى بن أبي كثير أن عمرو بن العاص أمر أم الولد إذا عتقت أن تعدث بثلاث

(١) سنن أبي داود (١/٣٩٩).

(٢) فتح الباري (٤/١٤٩).

٩١/١٢١١ حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ يَقُولُ: إِنَّ يَزِيدَ بْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ

حَضَرَ، وَكَتَبَ إِلَى عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - نَكَبَ بِحَسَنٍ وَأَيُّهُ، فَأَمَّا أَنَّهُ هَازٍ فِي الْوَفَاءِ كَذَلِكَ عَاقِبَةُ أَعْلَامٍ، وَنَحْنُ نُلْزِمُ مِنَ الْقَوْلِ ثَلَاثَ حَيْضٍ فِي اتِّعَاقِ مَرِّ شَهْرٍ قَوَاهُ بِهِ فِي الزَّوَالِ، أَلَا يَرَى أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ قَالَ يَوْمَ، وَيُؤَيُّ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: أَلَا تَعْلَمُونَ عَلِيًّا سُبَّةً تَبِينُ؟ الْحَدِيثُ الْمُنْقَطِعُ رَوَاهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ»، وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ، لَكِنِ قَالَ التَّارِقُطَنِيُّ: قَبِيضَةٌ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عُمَرَ، فَهُوَ مُنْقَطِعٌ وَهُوَ عِنْدَنَا غَيْرُ ضَائِرٍ إِذَا كَانَ قَبِيضَةً ثَقَّةً، أَمْ.

وَمِنْ «الْمَعْنَى»^(١) قَالَ ابْنُ الْمُنْثَرِ: ضَعَفَ أَحْمَدُ وَأَبُو عُبَيْدٍ حَدِيثَ عُمَرَ بْنِ الْعَاصِ، وَهَذَا مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنْ حَدِيثِ عُمَرَ فَقَالَ: لَا يَصِحُّ، أَمْ.

وَمِنْ «الذَّرَايَةِ»: أَعْلَهُ التَّارِقُطَنِيُّ بِأَنَّهُ قَبِيضَةٌ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عُمَرَ، وَقَالَ أَحْمَدُ مَتْنًا، وَزَادَ هَذَا حَدِيثَ مَكْرَمٍ وَأَبِي سَوَّابٍ، وَقَعَهُ، أَمْ.

وَالْخَامِسُ: مَدْعَبُ الظَّاهِرِيَّةِ كَمَا حَكَاهُ ابْنُ الْهَيْثَمِ إِذْ قَالَ: وَحَدَّثَ الظَّاهِرِيَّةُ لَا إِسْرَافًا عَلَى أَمْرٍ، وَتَوَرَّجَ إِلَى شَدِيدٍ إِذْ لَمْ تَكُنْ حَادِلًا، وَهَذَا إِسْرَافٌ عَلَى غَدَمِ اعْتِبَارِهِ الْقَاسِمِ الْحَلِيِّ، أَمْ.

٩١/١٢١١ - (مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ) الْأَصْبَارِيُّ (أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ) ابْنُ الصَّدِيقِ الْأَكْبَرِ (يَقُولُ: إِنَّ يَزِيدَ بْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ) بَنِي مَرْوَانَ أَحَدَ أُمَرَاءِ سِي أُمَيَّةَ، وَتَدْنِي مِنْهُ إِحْدَى وَصَمْعِي وَوَرِي الْخِلَافَةِ بَعْدَ وَفَاةِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بَعْدَ مِنْ أَخِيهِ سُلَيْمَانَ، إِذْ كَتَبَ فِي مَرَضِهِ، وَفَاتَهُ أَنْ يَسْتَحْلِفَ بَعْدَهُ عُمَرَ مِنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَبَعَثَهُ يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَأَحَدَ عَنْهُمْ الْبَيْعَةَ عَلَى الْمَكْنُونِ، مَخْتَوِيًا، وَالْقِصَّةُ مَعْرُوفَةٌ، وَتَرَفَى عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ فِي وَجْهِ مَنَةِ

فَرَّقَ بَيْنَ رَجَالٍ وَبَيْنَ نِسَائِهِمْ. وَكُنَّ أُمَهَاتُ أَوْلَادِهِمْ رَجَالًا هَذَاكَوًا.
وَنَزَوُجُهُمْ بَعْدَ حَيْضَةٍ أَوْ حَيْضَتَيْنِ. فَمَرَّقَ بَيْنَهُمْ حَتَّى يَحْتَدُونَ أَرْبَعَةَ
أَشْهُرًا وَعَشْرًا.

١١١هـ، فاستخلف يزيد بعده، وأقام أربعين يوماً، يسير بمرأه عمر بن
عبد العزيز، ثم عدل من ذلك نية ثنياً ومدة يزيد في آخر شعبان سنة ١٠٥هـ
والأثر هكذا أخرجه مالك في «الموطأ»، وبروايه أخرجه البيهقي بسنده من
طارق مكير عن مالك، وفيه أيضاً يزيد بن عبد الملك، وأخرجه ابن أبي شيبة،
فذكر «حل يزيد أنه عبد الملك» وبراهينه ذكره ابن أبي شيبة في «الموطأ»^(١)
وسعه لحفظ في «الدرية»، ولم يتعرض لهذا الاختلاف.

وأما ابن أبي شيبة^(٢): حدثنا القاسم عن يحيى بن سعيد قال: سمعت
القاسم وذكر له أن عبد الملك بن مروان فرّق بين رجال ونسائهم كن أمهات
أولاد، فذكر بحو «الموطأ»: ولم يتعرض لهذا الاختلاف فشرح «الموطأ» أيضاً.

(فرّق) يزيد (بين رجال وبين نسائهم) الذين تذكوا بعد الاستبراء بحضه
(وكن) النساء، (أمهات أولاد رجال هلكوا) عمة رجال أي ماتوا عنهم، فعن
لذلك (فنزوحهم) أي المراهق الذين فرّق بينهم وبين نسائهم بعد (حيضه أو
حيضتين) بعد موت نسائهم، وهكذا يلفظ «أوله» في رواية ابن أبي شيبة، وأن
يعتدل لذلك، ويحتمل النوح بأن منهم من تزوّج بعد حيضه، ومنهم من تزوّج
بعد حيضتين.

وإن مدد يزيد موطأً سدهب ابن السبّيت رعيه، كما تقدم في
المدد الثاني من المددات المذكورة في ترجمه الباب (ففرّق بينهم حتى
يحتدوا أربعة أشهر وعشراً) يعني ليس ثمة التكو بعد الاستبراء بحضه أو
حيضتين، حتى يحتدوا عدة الوفاة أربعة أشهر وعشراً.

(١) (٢٩٨/٢)

(٢) «حدثنا ابن أبي شيبة (١١٩/٢)»

فَقَالَ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ: سُبْحَانَ اللَّهِ - يَقُولُ الرَّأْيُ فِي كِتَابِهِ: «وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا مَا مِنْ رَجُلٍ مِنْ الْأَرْوَاجِ».

٩٢١/١٢١٢ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ رَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: عَمَّةٌ أُمُّ الْوَلَدِ إِذَا تَوَفِّيَ عَنْهَا سَيِّدَتُهَا، خُصَصَتْ.

(يقال القاسم بن محمد) سخر على فعل زيد (سخران الله) تعجباً من فعل زيد، واستدل على إطلاق فعله بأمه عن اسمها، فقال: (يقول الله) لا شك، وعلى صواب (كتابيه) لا - زيد - (وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا) «يَرِثُنَّ بِأَنْفُسِهِمْ أَرْبَعَةَ أَشْهُارٍ مَعْتَرَةً»^(١)، حصل عن اسمها تربية أربعة أشهر وعشراً للأزواج وأمهات الأولاد، وليس للأزواج، وهذا ظاهر. (وما هنا) أي أمهات الأولاد (من الأزواج) فكيف يعتمد على أمهات الأولاد.

قال الناجي^(٢): «وقول القاسم بن محمد: يقول الله في كتابه بلغ معنا يصح أن يحتج به على من جحد ذلك من الأئمة، ويعلق بسوءها، فخصيصة من القاسم أن يصح من ذلك، ويقول: (و اسم الأزواج لا يتناول أمهات الأولاد، وإنما يتناول الزوجات، وأن من لم ينعقد بذلك، فلا يصح أن يدرج عليه بما قاله القاسم، يجوز أن يثبت هذا الحاكم ليس من غير تأييد مقبول أو غير ذلك، فإن من أمواج الأئمة، ويحصل أن يكون القاسم ضمن دليل الخطاب من الأئمة».

٩٢١/١٢١٢ - (مالك عن رافع عن عبد الله بن عمر) - رضي الله عنه - (أنه قال: عمة أم الولد إذا توفيت) بناءً على الجهر، (عنهما سيدة حبيصة)^(٣) وأخرج البيهقي^(٤) برواية الحمري عن رافع قال: سئل ابن عمر - رضي الله عنهما - عن

(١) - رواه ابن عمر - الأئمة ٢٣٤

(٢) - النجاشي ١٤٨/١٤٨

(٣) - أبو داود محمد (١٢٠٢)، الأثر ٤٤٦١

(٤) - ابن الكثير ١٧١/١٧١

وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: عِدَّةُ أُمِّ الْوَلَدِ إِذَا تَوَفَّى عَنْهَا سَبْعَةٌ، خَيْرٌ.

عِدَّةُ أُمِّ الْوَلَدِ ثَلَاثٌ حِدَّةً، فَتِلْكَ رَحْلٌ إِذَا عَمَلْنَا - رَضِيَ عَنْهُ - كَانَ يَقُولُ: ثَلَاثَةٌ قَرَأَ، فَقَالَ عَتَمَانُ حَبْرًا وَأَعْلَمْنَا قَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: وَالْإِسَاءُ صَحْبٌ، مِمَّنْ جِلَّ: إِبْرَاهِيمُ الْعِدَّةُ عَلَيْهِ تَحْوَرُّ، لَأَنَّهُ اسْتَبْرَأَ.

وَقَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: مَنْ هِيَ عِدَّةُ أُمِّ الْوَلَدِ أَوْ حَبْرًا؟ الَّذِي ذَكَرَهُ الْقَاسِمِيُّ أَبُو مُحَمَّدٍ فِي الْحَبْرَةِ: أَنَّ تَحْوِيرَهُ اسْتَبْرَأَ، وَلَيْسَتْ بِعِدَّةٍ، وَهِيَ الْفَدَايَةُ: عَلَيْهَا الْعِدَّةُ وَعِدَّتُهَا حِدَّةٌ، كَعِدَّةِ أَحَدٍ لِمَرَّةٍ ثَلَاثَةٌ حَيْضٌ.

وَأَمَّا الْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَنَّ هَذِهِ أُمُّ الْوَلَدِ مَوْضُوعَةٌ ثَلَاثَ يَدَيْنِ، فَمِمَّنْ يَجِبُ فِيهَا عِدَّةٌ، وَإِسَاءَةُ الْإِسْتِبْرَاءِ، كَالْأَمَةِ أَيْ لَمْ تَدْرُكْ مِنْ سَبْعَةٍ، وَحَدَّثَنَا أَبُو شَيْبَةَ: أَنَّهُ اخْتَرَعَ بِهِ أَنَّهَا لَوْ بَارَتْ سَبْعَةً، أَوْ أَعْتَقَهَا فِي حَيْضَةٍ ثُمَّ تَحْرِمَهَا ذَلِكَ، حَتَّى تَحْبِضَ بَعْدَ وَفَاتِهِ، فَخِلَافُ الْأَمَةِ إِذَا سَاعَهَا سَبْعَةً فِي أَوَّلِ سَبْعٍ أَجْزَاءَ ذَلِكَ مِنْ اسْتِبْرَائِهِ، وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهُ يَحْتَسِبُ فِي أُمِّ الْوَلَدِ الْخُرُوجُ مِنَ طَهْرٍ إِلَى حَيْضٍ، وَهَذَا حَكَمُ الْعِدَّةِ، إِذَا.

وَفِي «تَحْوِيرِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ»^(١) قَالَ الطَّحَاوِيُّ فِي «اِخْتِلَافِ الْعِلْمَاءِ»: قَدْ اخْتَلَفُوا، أَمَّا لَا يَحْجُزُ لَهَا التَّوْبِيعُ مَدَّةَ الْحَيْضِ، فَذَلِكَ عَلَى أَنَّهَا عِدَّةٌ، لَا اسْتِبْرَاءٌ، لِأَنَّ الْإِسْتِبْرَاءَ لَا يَصِحُّ التَّوْبِيعُ فِي الْأَمَةِ لِمُسْتَبْرَأَةٍ، وَإِنَّمَا ذَاتُ أُمِّ الْوَلَدِ، وَأَمَّا نَجَسٌ فِي الْعِدَّةِ حَيْضَةً وَاجِبَةً، وَجِبَتْ أَنْ تَقُولَ ثَلَاثَةٌ حَيْضَةً، إِذَا.

(مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ) الْأَصْبَارِيُّ (عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ) ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: عِدَّةُ أُمِّ الْوَلَدِ إِذَا تَوَفَّى عَنْهَا سَبْعَةٌ حِدَّةً) وَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ^(٢)

(١) «تَحْوِيرُ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ» (١١٧١٢).

(٢) «تَحْوِيرُ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ» (١١٧١٢).

(٣) «تَحْوِيرُ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ» (١١٧١٢).

قَالَ مَالِكٌ: وَهُوَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا
قَالَ مَالِكٌ: وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ تَحْيِضٌ، فَعِدَّتُهَا ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ.

سنده عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم: عدة أم الولد بعنفها سبعة أو يومين عنها حيضة.

وأخرج سننه إسحاق بن عطاء بن أبي رباح أن امرأة ماتت بثلاث حيض بعد النبي صلى الله عليه وسلم أم إبراهيم، قال: وهذا منقطع، وسواء بين عد الحيز خفيف، ورواية الجماعة عن عطاء مذهبه دون الرواية، اهـ.

وأخرج ابن أبي شيبة^(١) عن أيوب قال: سألت الحكم والزهري عن عدة أم الولد إذا توفي عنها سبعة أو ثلث السنة، قال: ما السنة؟ قال: أصغت بريرة، فأعدت عدة الحر.

(قال مالك: وهو) أي المذكور في كتاب ابن عمر والحاسم من أن عدتها حيضة (الأمر) المرحح (عندنا) إن كانت المرأة ممن تحيض.

(قال مالك: فإن لم يكن ممن تحيض فعِدَّتُهَا ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ) وهو المشهور عن أحمد، قال السوفي^(٢): إن كانت مؤبسة فثلاثة أشهر، وهذا المشهور عن أحمد، وهو قول الحسن وابن سيرين والشافعي وأبي فلاحة وأحمد فولبي الشافعي، وسألت عمر بن عبد العزيز أهل المدينة والمقوس، فقالوا: لا تشترأ الحبلى في أقل من ثلاثة أشهر، فأعجب قولهم، وعن أحمد رواية أخرى: أنها تشترأ شهر، وهو قول ثانی للشافعي، لأن الشهر قائم مقام العدة في حق الحر والأمة المطلقة، فكذلك في الاستبراء.

وذكر القاضي رواية^(٣) أنه تشترأ بشهرين كعدة الأمة المطلقة، ولم أر لذلك وجهاً، ولو كان أميراً أوها شهرين لكان أميراً، ذات القربى قرأين،

(١) «المصنف» (١١٨/٢).

(٢) «المختار» (١١١/٢٦٤).

(٣٢) باب عدة الأمة إذا توفي سيدها أو زوجها

ولم نعلمه قطلاً، وقال سعيد بن المسيب وعطاء والنضحاك وانحزمت في الأمة التي لا تحيض تستمر بظهر ونصف، ورواه جابر عن أحمد، فإنه قال: قال عطاء: إن كانت لا تحيض، محبس وأربعون ليلة، قال غملي: كذلك أوجب، لأن عدة الأمة المطلقة كذلك، والشهور عن أحمد الأول.

قال أحمد بن القاسم: قلت لأبي عبد الله: كيف جعلت ثلاثة أشهر مكان حيضة، وإنما جعل الله في القرآن مكان كل حيضة شهراً؟ فقال: إنما قلنا ثلاثة أشهر من أيام الحمل، فإنه لا يتبين في أقل من ذلك، فلو عمر من عهد العير - بحسبه الله - سأل عن ذلك، وجعل أهل الحميم والفراجل، فأخبروه أن الحمل لا يتبين في أقل من ثلاثة أشهر، فأعجب ذلك، ثم قال: ألا تسع إلى مورد، ثم مسعود: إن المطلقة أربعين يوماً، ثم عطف أربعين يوماً، ثم مضعة بعد ذلك، قال أبو عبد الله: فإذا خرجت النكاح صار بعدها مضعة، وهي لحم، وتبين حينئذ، وقال لي: هذا معروف عند النساء، فأنما شهر فلا معنى فيه، ولا نعلم به خلافاً، اهـ.

قلت: وكذلك عدة الحدية ثلاثة أشهر، قال صاحب الهداية^(١): ولو كانت من لا تحيض، فعدها ثلاثة أشهر، اهـ، ولا إشكال على المحتج؛ لأن ثلاثة أشهر عندهم محل ثلاثة قرو، وهذا موافق لمعنى القرآن.

(٣٣) عدة الأمة إذا توفي سيدها وزوجها

مكدا في البيع الهندية بلفظ الواو، وهو الأوجه عندي كما سيأتي، وفي جميع النسخ انه صرية بلفظ «أو زوجها»، وهكذا في «المحلى» بلفظ «أو»، قال أبو عبد الله^(٢): لا أعلم أحداً من الرواة قال: سيدها إلا يوجب ولا خلاف أن الأمة إذا توفي سيدها لا عدة عليها، إنما عليها الاستبراء، حيضة اهـ.

(١) (١٧٤/١).

(٢) (١٧٤/١) لا يدركه.

قال الموفق^(١): وإن مات من أمه كان بصيها، فاستبرأوا بما ذكرنا في أم المودة؛ لأنها تراثس لسيدتها، فأشبهت أم الولد، إلا أنها إذا كانت من ذوات النقروء، فاستبرأوها بحبضة، رواية واحدة؛ لأنها لا تصبر حرة، اهـ.

وأيضاً لم يذكر المصنف في الباب رواية في موت السيد. وهذا أيضاً بدو على أن لفظ السيد في الباب ليس في محله، ويؤيده أيضاً أن عدتها عند وفاة السيد تقدمت في الترجمة السابقة، وهذا كله على النسخ المشهورة بلفظ الأول، وما في بعض نسخة من لفظ «وزوجها» بلفظ الولد، فلا يبعد أن يكون تعرض هو هذا، فإن هذه النسأة شهيرة بين العلماء خلافة عند الفقهاء. لكن الآثار الواردة في الباب لا يوافق هذه أيضاً، لكن لا علينا أن نذكر حكم المألة، كما يشير إليها الترجمة بلفظ الولد.

قال الموفق^(٢): يد مات زوجها وسيدتها، ولم تعلم أيهما مات أولاً، فعلى قول أبي بكر ليس عليها استبراء؛ لأن تراثس سيدتها قد زال عنها، ولم تعد إليها، وعليها أن تعتد وفاة زوجها عدة الحرائر. ولأنه يستلزم أن سيدتها ماتت أولاً، ثم مات زوجها، وهي حرة، فنزمتها عدة الحرة لتخرج من العدة بغير، وعلى القول الآخر إن كان بينهما شهران وخمسة أيام فما دون، فليس عليها استبراء؛ لأن السيد إن كان مات أولاً فقد مات، وهي زوجته، وإن كان مات آخر، فقد مات، وهي معتدة، وليس عليها استبراء في هاتين الحالين، وعليها أن تعتد بعد موت الآخر منها عدة الحرة، وإن كان بين موتيهما أكثر من ذلك، فعليها بعد موت الآخر منها أطول الأجلين من أربعة أشهر وعشراً، واستبراء بحبضة، فوجب الجمع بينهما بإسقاط القرض يقيين.

(١) «المعنى» (٢٧١/٢٧٢).

(٢) «المعنى» (٢٧٢/٢٧٣).

٩٣/١٢١٣ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ: أَنَّهُ بَلَغَهُ: أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ، وَسُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ، كَانَا يَقُولَانِ: عِدَّةُ الْأَمَةِ: إِذَا هَلَكَ عَنْهَا زَوْجُهَا، شَهْرَانِ وَخَمْسَ لَيَالٍ.

قال ابن عبد البر: وعلى هذا جميع القائلين من العلماء بأن عدة الأمة من سبعة أحيضة، ومن زوجها شهران وخمس ليالٍ. فإن جهل ما بين هاتئنا، فإن حكمه فيه كما لو علمت أن بينهما شهرين وخمس ليالٍ احتياطاً لإسقاط الفرض بيقين، كما أخذنا بالاحتياط في الإيجاب بين عدة حرة وحيضة، فيما إذا علمت أن بينهما شهرين وخمس ليالٍ.

وقول أصحاب الشافعي في هذا القول مثل قول أصحابنا، وكذلك قول أبي حنيفة وأصحابه، إلا أنهم جعلوا مكان الحيضة ثلاث حيضات بناء على أصلهم في إسراء أم الولد.

وقال ابن المنذر: حكمها حكم الإمام، وعليها شهران وخمسة أيام، ولا نقلها إلى حكم الحرائر إلا بإحاطة أن الزوج مات بعد المولى، وقيل: إن هذا قول أبي بكر عبد العزيز أيضاً. اهـ.

٩٣/١٢١٣ - (مالك أنه بلغه أن سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار) التابعين الشهرين (كانا يقولان: عدة الأمة إذا هلك) أي مات (عنها زوجها شهران وخمس ليالٍ) لأن عدتها نصف عدة الحرة، ولا نعلم في ذلك خلافاً إلا ما يروى عن ابن سيرين، وليس بالثابت أنه قال: عدتها عدة الحرة، وعلى ما قدمناه الإجماع، كما في «المتقى»^(١).

وقال المنوق^(٢): أما الأمة المتوفى عنها زوجها، فعدها شهران وخمسة أيام في قول عامة أهل العلم، منهم ابن المسيب وعطاء وسليمان بن يسار

(١) «المتقى» (١/١١١).

(٢) «المنوق» (١/١١١).

٩٤/١٢١٤ - وحدثني عن مالك، عن ابن شهاب مثل ذلك.

قال مالك: في العبد يطلق الأمة طلاقاً لم يثنها فيه، له عليها فيه الرجعة، ثم يموت وهي في عتقها من الطلاق؛ إنَّها تعتد عدة الأمة المتوفى عنها زوجها. شهرين وخمسين ليلاً.

والزهري وقادة ومالك والثوري والشافعي وإسحاق وأبو ثور وأصحاب الرأي وغيرهم، إلا ابن سيرين فإنه قال: ما أرى عدة الأمة إلا عدة المرأة، إلا أن تكون قد مضت في ذلك سنة، فإن السنة أحق أن تسيم، وأخذ بظاهر النص وعمومه، ولذا اتفق الصحابة على أن عدة الأمة المطلقة على النصف من عدة المرأة، فكذاك عدة الوفاة، اهـ.

٩٤/١٢١٤ - (مالك عن ابن شهاب) الزهري (مثل ذلك) أي المذكور عن

ابن المسيب وسليمان.

(قال مالك في العبد يطلق) زوجها (الأمة طلاقاً لم يثنها فيه) تشديد المشاء الفوقية، ثم مر قوله: لم يثنها فيه بقوله: (له عليها فيه) أي في هذا الطلاق (الرجعة) بأن طلقها واحدة، لأن المطلق عيب وهو لا يعنك إلا اثنين عندهم، والمطلقة أمة، وهي محل انطليقين فقط عندنا، فهذه الأمة المذكورة ثبتت بالاثنتين عند الكل، فيحمل على أنه طلقها واحدة.

(ثم يموت) الزوج (وهي) الواو جائية أي الزوجة إذ ذلك (في هبتها من الطلاق) الرحمي المذكور (إنها) بعد طاعة زوجها (تعتد عدة الأمة المتوفى عنها زوجها) يعني تستغل عدة الطلاق لكونه رجعيّاً إلى عدة الوفاة، يعني تعتد شهرين وخمسين ليلاً) وهي عدة الوفاة للأمة.

قال المباهي^(١): وذلك أنها لما كانت رجعية وكانت من الأزواج ما دامت في الحياة، ولزمها عدة الوفاة وهي أمة، فكان عليها شهران وخمسون ليلاً، ولو

(١) المعنى (١/١٢١٤).

وأنه، إن عذبت ولها غاليه رجعة. ^(١) أم تحضر مرافقة بعد العلق، حتى يموت، يعني في عتبتها من طلاقه. اعتدت هذه الحرة المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشراً. وذلك أنها إنسا وقعت عليه عدة الوفاة بعدما غتعت. فعزلها عدة الحرة.

قد كان لطلاق ما إذا لم تنس إلى عدة الوفاة لأنها ليست من الزوجات، كما لم تنسب العدة. ^(٢) وذلك لأن المرأة ما ماتت قبل العدة من الرجعي تكون في حكم الزوجات.

قال السوفق: ^(٣) الرجعية زوجة يلحقها طلاقه وضهاره ونكاحه وبهرت أسدهما صراحه بالاجتماع. ^(٤) وتقدم في أول عدة الأمة من طلاق زوجها في كلام السوفق بحثاً أن عدة الرجعية تنقل إلى عدة الوفاة لو مات (وإنها) أي الأمة (إن عذبت ولها) الوفاة حاله (عليها رجعة) يعني ماتت في العدة من الرجعي.

(لم لم تعتبر نكاحه بعد العلق حتى يموت وهي) لوام مائة ألفي عتبت من طلاقه) ^(٥) الم يعني (اعتدت هذه الحرة المتوفى عنها زوجها) وهي (أربعة أشهر وعشراً) يعني تنقل عدتها إلى عدة الحرائر لأن يموت حاضها. وهي حرة، ويكونها في هذه من الرجعي في حكم الزوجات، فكان الموت مذهب، وهي زوجة.

والله أشد يقوه. (وذلك) أي وجه الانتقال إلى عدة الحرائر (أنها) إنما وقعت عتبتها) أي لم يرد (عدة الوفاة) وهي حرة لأن إجماعاً مات (بعد ما غتعت عدتها عدة الحرة) ^(٦) قال الزرقاني ^(٧) ذلك لأن المطلق ما إذا لم ينقله موته في عدتها على المذهب. ^(٨) وذلك لأن الحظافة المدة يمتد بزوجته.

(١) الصحاح (١٠/٢٥٥).

(٢) شرح الزرقاني (٣/٢٢٠).

— •

$$f_{\text{max}} = \frac{1}{2\pi} \sqrt{\frac{1}{L C_{\text{eq}}}} = \frac{1}{2\pi} \sqrt{\frac{1}{L \left(C_1 + \frac{C_2}{1 + \beta} \right)}}$$

(٣٤) باب ما جاء في العزل

[illegible]

وقال مالك: وهذا الأمر أشدّ اعتناءً به من غيره حتى قالوا: إن بعض من المذاهب من الذي يُعزّل العدة إلى غداً الحرام، ويرى الإمام مالك في العلق والشكوك حتى قيلوا: إن ما في كذا غير العدة والموت، يعني هذه وقته غير أن ما في كذا غير خلاف زوجها واحد يفسق بينهما، والله أعلم بالصواب.

(٣٤) ما جاء في العزل

عن أن يسع الخقم إذا ضرب الأسماء، وإن كان خارج المخرج، ولا بد من
«جاء» من يذهب، عزله إذا جاء، ولا بد من الاختصاص، الصخرة، ومن وجدوه
في حوزة، وقوله جاء، فإنه غائب، وقوله من يذهب، فإنه من الغائب
ومن معونه، إذا جاء من غيب، رخص إلى غيبه، رقا، من غابت أن جاء
من الذي غيب، كأنه، قال، غيب غيب، غيب الله عنه، يحضر الله على
الغيب، رخص، غيبه، من غيب، غيبته أن غيب، وغيبه، غابا، من غاب

العزل، فقال أبو أمامة: ما أرى مسلماً يجعله، وعند أبي حنيفة أن علياً - رضي الله عنه - كان يكرهه، كما في «التعليق المحمّد»^(١)

وقال السمرقني^(٢): العزل مكره، ورؤيت كراهته عن عمر - رضي - وابن عمر، وابن مسعود، ورؤي ذلك عن أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - أيضاً، ورؤيت الرخصة فيه عن هني، وسعد بن أبي وقاص، وأبي أيوب، وزيد بن ثابت، وجابر، وابن عباس، والحسن بن علي، وخباب بن الأثر، وابن المسيب، وطاووس، وعطاء، والنخعي، ومالك، والشافعي، وأصحاب الرأي، ورؤي أبو سعيد قال: «كُبرَ بعني العزل عند رسول الله ﷺ فقال: لم يفعل أحدكم، ولم يزل: لا يعمل، اه».

وحكى «الحافظ في الفتح»^(٣) عن ابن حزم تحريم العزل، لقوله عليه السلام: «ذلك الوأد الخفي» أخرجه مسلم، وحكاها وحياً للشافعية، كما سألني في كلامه في آخر الباب.

واختلف في علة النهي، فقيل: بتفويت حق المرأة، وقيل: فقطع اللذة عنها، فقد روي عنه ﷺ أنه قال: «إذا جامع الرجل أهله فنبضها، ثم إذا قضى حاجته، فلا يجعلها حتى تنضي حاجتها»، وقيل: لما فيه من تغليب النسل، وقد حدث النبي ﷺ على تكثير النسل، فقال: «أروجوا الوفود الولود، فأني مكاثر بكم الأمم» رواه أبو داود^(٤)، وقال: «سواء ولو خير من حسنة عقيم»^(٥)، ذكره الموقر، وقيل: لما فيه من معاندة القدر.

(١) (٤٩٥/٢).

(٢) «المعني» (٢٢٨/١٠).

(٣) فتح الباري (٣٠٨/٩).

(٤) أمسي في داود (٢٠٥٠).

(٥) أوردته الهنري في مجمع الزوائد (٢٦٨/٤).

٩٥/١٢١٥ - حَفْصَةُ نَحِيْلٌ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيْبَةَ بِنْتِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ مُعَمِّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانٍ، عَنْ ابْنِ مُحَيْرِيزٍ أَنَّهُ قَالَ: دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ، فَرَأَيْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ فَعَلِمْتُ أَنَّهُ، فُسَاكَةُ عَنِ الْعَزَلِ؟ فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ بَنِي الْمُصْطَلِقِ.....

٩٥/١٢١٥ - (عالمك من ربيعة) الراي (ابن أبي عبد الرحمن) فروخ (عن محمد بن يحيى بن حبان) بفتح المهملة، قال ابن سعد البهر^(١): هذا من رواية النظير عن النظير والكبير عن الصغير (عن ابن محيريز) بضم الهم وفتح حاء مهملة مصغراً اسم عبد الله (أنه قال: دخلت المسجد، فرأيت أبا سعيد الخدري) الصحابي الشهير جالاً في المسجد (فعلمت إليه) مفتحة لفرائده (فما لك من العزل) أي حكمه أمر جائز أم لا؟ (فقال أبو سعيد الخدري) في جوابه على حسب رأيهم في مثل هذه الأمور أنهم يخبرون ما عتداهم عن رسول الله ﷺ في ذلك من القول والفعل والتقرير.

(خرجنا مع رسول الله ﷺ في غزوة بني المصطلق) بضم الميم وسكون الصاد وفتح الصاد المهملة وكسر اللام آخره فاف لثب، واسمه جذيمة بن سعد بن عمرو بن ربيعة بن حارثة، بطن من خزاعة وأقرب جذيمة بذلك، لحسن صوته، وكان أول من غنم من خزاعة، وأهل المصطلق معتلون، أدلت التاء شاه للصاد، قاله القسطلاني^(٢).

واختلف في هذه الغزوة في أنها سنة ست أو خمس أو أربع، وقيل: من قال: سنة أربع فهو ساقط، ورجح الحفاظ كونها سنة خمس، وقال صاحب

(١) شرح الرافعي، (٣/٣٢٦).

(٢) إرشاد الساري، (٥/١٣٧).

قَاضِيًا سَبِيًّا مِنْ سَبِيِّ الْعَرَبِ.

«الحميم»: هو الأصح، وحزم الظري وغيره بـ«س» ^(١)، وبه حزم صاحب المجموع ^(٢)، وسببها أنه بلغ النبي ﷺ أن بني المصطلق يجمعون له، وقد قدم الحادث بن أبي صرار ^(٣) فخرج إليهم حتى نفقهم على ساء لهم. يقال: تفرسج، قريب إلى الساحل، فتزحف الناس، واقتنوا، ففرسجهم الله، وتل منهم وتقل رسول الله ﷺ نساءهم وأبناءهم وأموالهم، كما ذكره ابن إسحاق بأسانيد مرسله.

والذي في البخاري من حديث بن عمر يدل على أنه أخار عليهم على حين غفلة، ونقطه «أن النبي ﷺ أخار على بني المصطلق وهم غارون، وأبناءهم يستغي على النساء، فقتل مقاتلتهم، وسبي ذراريهم»، الحديث، فيحصل أن يكون حين الإيقاع بهم ثبوتاً قليلاً، فما كثر فيهم القتل «نهرموا»، كما في «الفتح» ^(٤).

ومرجع البخاري في «صحيحه» «عروة بني المصطلق من خزاعة، وهي غزوة المريسج»، قال الحفاظ. بضم الميم وفتح الراء وسكون التحتانيين بينهما مهنة مكسورة وآخره عين مهنة، ماء لبني خزاعة.

(قاضينا سبياً) أي الجواري المسبيات فإن المحدث: السبي ما بُسِيَ (من سبي العرب) أي سبائهم. وتقدم من حديث ابن عمر هند البخاري، اختل مقاتلتهم، وسبي ذراريهم ^(٥). وفي رواية لمسلم ^(٦): فسبينا كرائم العرب، وهذه الروايات وما في معناها سريجة في أن القصة لغزوة بني المصطلق، وروي موسى بن عقبة عن ابن جابر عن أبي سعيد، فقال: قضينا سبياً من سبي

(١) قال ابن عبد البر في المحرر: «نحو ستة سب من الهجرة». والغزوة تعرف بغزوة المريسج، وعروة بني المصطلق عند أهل السير، «الاستدكار» (١٣٧/١٨١).

(٢) الخط: «وج الثاني» (٢٢٠/٧).

(٣) أخرجه مسلم في الفتاح (١٤٢٨) باب حكم عزل.

فَأَشْهَبَتُنَا النِّسَاءُ .

هوازن، وذلك يوم حنين سنة ثمان، قال القرطبي: وَهَمَّ موسى بن عتبة في ذلك، كذا في النجاشي^(١).

قال الروي^(٢): فيه دلالة لمنصب جماعة العلماء أن العرب يجري عليهم الرقي، كما يجري على النجم، وبهذا قال مالك والشافعي في قوله الجديد الصحيح، وقال أبو حنيفة والشافعي في القديم: لا يجري عليهم الرقي لشرفهم.

وهي «الهداية»^(٣): لا توضع الحزمة على عبدة الأوثان من العرب ولا المرتدين، لأن كفرهما قد تخلط، أما مشركو العرب فلأنه ﷺ نشأ بين أظهرهم، والقرآن نزل بلغتهم، والمعجزة في حفيهم أظهر، وأما المرتد فلأنه كفر بربه بعد ما هداه للإسلام، ووقف على محاسنه، فلا يقبل من الفريقين إلا الإسلام أو السيف (زيادة في العقوبة، وعيد الشافعي بسرق مشركوا العرب، وجوابه ما قلنا، فإذا ظهر عليهم، فسأؤهم وصياتهم في^(٤) لأن أبا بكر الصديق استرق نوزل بني حنيفة وصياتهم لما أرموا، وقسمهم بين الناحين.

قال ابن النعمان^(٥): والذي استرق ذؤاري أو طاس وهوازن، وهذا يدل على أن نسبة عدم جواز استرقاق العرب إلى الحنفية غير صحيحة، فإن كتب الحنفية مصرحة بأن استرقاق الرجال غير جائز، وأما استرقاق نسائهم وصياتهم فجائزه فعلى هذا ما ذكر في هذا الحديث من استرقاق مبايا بني المصطلق لا يخالف مذهب الحنفية، ولا يحتاج إلى تأويله، كذا أودع الشيخ في «البدل»^(٦).

(فَأَشْهَبَتُنَا النِّسَاءُ) أي جماعهن، واستدل بذلك من أجاز وطء المشركات

(١) «شرح صحيح مسلم» (١١/٥).

(٢) (١٠٢/١).

(٣) «فتح القدير» (٣٩٣/٥).

(٤) انظر «بدل المجهود» (٢٢٧/١٠).

سماك الفخيري، كذا في ريس وشيخه، خلافاً لقوله الأمازي، فيه الأربعة الأربعة، كما تقدم في أول السهم من كتاب، منه آخر الكتاب، وأجاب عنه المحققون بجهوده، كما تقدم هناك.

وقال الباقي^(١): يحصل أن بني المصطفى وإن كانوا من العرب يدينون بنبي أهل الكتاب، فذلك حاز للمسلمين وطهرهم بمساك أبيين والكتاب، أنواء تعالي: «وَلَقَدْ كُفِّرْتُ مِنَ التَّوْحِيدِ وَتَقَعَّدْتُ مِنَ الْإِيمَانِ أَوْفُوا الْكُتُبَ مِنْ قِيلِكُمْ وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونُوا مَعَى بَدِينِ بَدِينِ الْعَرَبِ، فَاسْتَدْرَجَ الْمُسْلِمُونَ وَهَذَا مِنْ أَسْمَاءِ مَنِيَّةٍ».

وقال الحافظ^(٢): قد انفصل عنه من منع وطء التمسكيات يحدث النبيين باعتدائه أن يكونوا مع دار يدس أهل الكتاب وهو باطل، والاحتدال أن يكون ذلك في أول الأمر كمنع، وفي نظر، يدانس لا ينسب بالاحتمال، ويحتمل أن تكون التمسكيات أسمى من قبل التمسك، وهذا لا يتم مع قوله في الحديث: أحسن الفداء، فإن المسلم لا يعاد فيستبرك.

نعم، يمكن حمل الفداء على معنى أخضره وهو أنه يدين بالنسبة، فيحتسب من الرق، ولا يلزم منه إعادته للمشرقيين، وحمله بعضهم على إرادة التمسك لأن هذا المنحرف من بونه هو حسن، ويؤيد هذا الحمل قوله في الرواية الأخرى: فقال: يا رسول الله إن أعياضاً وفحة الأنعام، فكيف ترى في العرب؟ وهذا أقوى من جميع ما تقدم، أو

قلت: وهذا لفظ المعاذي في كتاب بيع الرقيق، وقال العيني^(٣): اختلف

(١) المستدرج (١/٤٢: ٤٤).

(٢) مع الماربي (٣/٢٩: ٣٠).

(٣) مع المعاذي (١/٢٩: ٣٠).

وَأَشَدُّتْ عَلَيْنَا الْعُرَّةُ.....

فبهم هل كانوا أهل كتاب أم لا؟ على قولين. قال أبو محمد الأصيلي: كانوا عبدة أو ثمان، وإنما جاز وطؤهن قبل نزول قوله تعالى: ﴿وَلَا تُشْرِكُوا الْقُرْآنَ بِشَيْءٍ مِمَّا يَوْمَرُكُمُ﴾^(١) وقال الدارمي: كانوا أهل كتاب، وقال ابن السني: الظاهر الأول، اهـ. وقال أيضاً في موضع آخر^(٢): اختلف السلف في حكم الوثنيات والمجوسيات فأجازهن ابن المسيب وعطاء وطاووس ومجاهد، وهذا قول شاذ لم يلتفت إليه أحد من العلماء، وانتفى أئمة الفتوى على أنه لا يجوز وطء الوثنيات لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُشْرِكُوا الْقُرْآنَ بِشَيْءٍ مِمَّا يَوْمَرُكُمُ﴾ وإنما أباح الله تعالى وطء نساء أهل الكتاب خاصة، وإنما أطين الصحابة على وطء سبائ العرب بعد إسلامهن؛ لأن سبي هوازن كان سنة ثمان، وسبي بني المصطلق سنة ست، وسورة البقرة من أول ما نزل بالمدينة، فقد علموا قوله تعالى: ﴿وَلَا تُشْرِكُوا الْقُرْآنَ بِشَيْءٍ مِمَّا يَوْمَرُكُمُ﴾ وتقرر عندهم أنه لا يجوز وطء الوثنيات البتة حتى يسلمن.

وروى عبيد الرزاق بسنده عن الحسن بن علي: كنا نغزو مع أصحاب رسول الله ﷺ، فإذا أصاب أحدهم حارية من الغي، فأرأى أن يصببها أمرها فاغسلت ثم علمها الإسلام، وأمرها بالصلاة واستبرأها بحيضة ثم أصابها، اهـ.

(واشدت) أي قويت (علينا العرّة) بفهم المهملّة والزاي الساكنة فقد الأرواح والنكاح، قال في «القاموس»: العزب محرّكة: من لا أهل له، ولا تفل أعزب، أو لعل، والاسم: العُرّة والعُرّة بضمّين، قاله القسطلاني، وقال القرطبي: أي تعدّر علينا النكاح لتعدّر أمهاته؛ لأن ذلك لطول الإقامة؛ لأن عيشهم عن المدينة لم تطل.

(١) سورة البقرة: الآية ٢٢٩.

(٢) «معجم القاري» (٩/٣٤٦).

وَأُخِيْبَ الْقَدَاءُ

فَكَانَ الرَّوْقَانِي^(١) رُبْعَهُ عَشْرًا فَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ سَعْدٍ وَغَيْرُهُ أَنَّ مِنْهُمْ فِي هَذِهِ الْعِدَّةِ ثَلَاثَ ثَمَانِيَةِ وَعَشْرِينَ يَوْمًا، فَكُنَّا وَبَرَدَهُ أَنْصَابًا مِثْلَ رِيْدَةِ أُخْرَى، وَمَذَابُ عَدَايَا الْعِرَّةِ

(وَأُخِيْبَا الْقَدَاءُ) وَلَمْ يَسْلَمْ، «وَرَعْنَا فِي الْقَدَاءِ»، وَيَتَكَلَّمُ عَلَيْهِ أَهْلُ بَنِي أَسَمٍ، فَكَيْفَ يَحْجُورُ لِمَنْ هُنَا؟ وَإِنْ لَمْ يَسْلَمْ، فَكَيْفَ يَحْجُوزُ وَطَوْهِي؟ وَالْحَوَابُ أَنَّ الْعِدَّةَ بِالْقَدَاءِ لِقِيَامِهِ، كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ رِوَايَةُ لَيْثٍ بَارِي عَنِ يَاسَعِ الرِّقِيِّ، بِمُطْلَقَةٍ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ يَا نَسِيبَ مَبِيَا وَنَحْبَ الْأَنْعَادِ، فَكَيْفَ تَرَى فِي الْعِدَّةِ؟» قَالَ الْعَبَّاسِيُّ^(٢) عَقَلَانَتَهُ لِلتَّرْجُمَةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يَنْتَقِلُ لَمْ يَمْتَحِ مِنْ بَيْعِ الْمَسِيءِ بَعْدَ خَاتَمِ الْإِدِّ حَسِبَ الْمَسِيءُ فَحَبَّ الْأَنْعَادِ، وَالْأَنْعَادُ لَا تَجِبُ إِلَّا فِي الْبَيْعِ، فَإِنَّ مَنْ غَرِبَ أَنْ يَبْعَثَ فَعَمَلٌ دَعَا لِحَصُولِ الْبَيْعِ، فَكَيْفَ تَمَامُ الْبَيْعِ، إِذَا أُمِدَّتِ الْأَرْوَاحُ بِمِثْلِهِ، وَهُوَ حَاجَةٌ عَلَى دَاوُدَ وَغَيْرِهِ مِنْ حُجُورِ بَيْعِهِ، أَمَّا

وَقَالَ الشَّاعِرُ^(٣) عَذَابُهُ أَوْ الْحَجَلُ الَّذِي بِهِ هُوَ مَنْ لَمْ يَحْجُلْ يَسْمَعُ الْقَدَاءَ وَهُوَ الْبَيْعُ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَرِيدَ بِهِ الْقَدَاءَ بِالنَّزْدِ إِلَى الْإِجْلِ عَنِ قَوْلِنَا: إِنْ هُوَ سَلَفٌ، الْأَمْرُ مِنْ أَسْمٍ مَعْنَى لَمْ تَكُنْ تَرَى، أَنْ تَرُدَّ إِلَى الْكُفَاءِ، هَذَا كَانُوا عَلَيْهِ مِنْ تَعَذُّبِهِ مَنْ أَسْلَمَ وَأَوْجِبُوا لَهُ، وَفَعْلَ ذَلِكَ «الْعِدَّةُ» بَيْعٌ مِنَ الْبَيْعِ، فَكَيْفَ تَمَامُ الْبَيْعِ، إِذَا الْحَجَلُ يَمْتَحِ الْبَيْعَ وَالْقَدَاءَ

وَرَجَعَهُ آخَرًا، وَهُوَ أَنَّهُ لَا خِلَافَ أَنَّ الْحَجَلَ لَا يَمْتَحِ الْقَدَاءَ الَّذِي يَمْتَحِ التَّرْدُ إِلَى الْإِجْلِ فِي غَرِّ الْعِدَّةِ، وَلَا سَعَهُ فِي لَيْسَةَ بِأَحْرَجَ إِلَى حُرَّةٍ، فَلَمْ يَسْ إِلَّا أَنْ يَرَادَ مَا يَمْتَحِ الْحَجَلَ، عَنْ ذَلِكَ التَّسْبِيحُ إِلَى الْإِسْتِغْفَارِ، وَعَنِ هَذَا

(١) شرح ابن أبي عمير، (٢٦٧/٣٤)

(٢) هذا الحديث، (١٥٨/١٦٦)

(٣) المستدرج، (١٤٢/١٦٦)

فَارَدْنَا أَنْ نَعْرَلَ. فَخُفْنَا. نَعْرَلٌ وَرَشَدٌ لِلَّهِ رَجُلٌ نَبِيٌّ كُفِّرْنَا قَبْلَ أَنْ
نَسْأَلَهُ؟ فَسَأَلَهُ عَنْ ذَلِكَ. فَقَالَ: أَمَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا.....

وهذه جميع النسخاء في جميع الامصار انه لا يجوز بيع أم الولد، انه.

(فأردنا أن نعزل) عن أسبانيا محلة العمل القلعة في أسبانيا أو بعضا من
بعض اتعرفت بحديث حريف الاستهيم لورسول الله ﷺ بين (كفّرنا) أي يسأ،
والحملة حدية، مبرضة (قيل أن نسأله) عن العزل هل يجوز أم لا^(١) وفي رواية
أوبك عزول ثم سألنا، وجميع نسخها بار منهم من سأل قبل العزل، وهم من
سأل بعده، أو معس عزول عمرنا عليه، فيرجع معاذ ابن الأوتى (فسألتناه عن
ذلك) ولطخ البخاري في التوحيد: رواية القرشي عن ابن شخير أن أبا سعيد
الخرشي أنه سئل: هل حائض حنة النبي ﷺ حائض من لا يحصر، فقال: ما
رسول الله إنما نصيب حيها ونحو الحديث، كيف ترى في العزل؟ التحريم.

(يقال) لا تأخذ في رواية حديفة عن سائل عند البخاري في الفتح:
أو أنكم تفعلون؟^(٢) قالها ثلاثا، وشاهد أنه يجوز ما اطلع عن تعليل بعد، (أما
عليكم) بأمر أن لا تفعلوا (قال البخاري)^(٣) صنع نهضة وكسرها، وفيه
الرواية بأنكم، أي ليس عليكم صبر أن لا تفعلوا العرب، رسل: زيادة لا،
ومعناه لا بأس عليكم أن تفعلوا، ومن ثم يجوز العزل، ويؤي لا عليكم أن لا
تفعلوا، فحسب أن يقول: لا، أي ليس عليكم، وعلمكم أن لا تفعلوا كلام
مستأنف مؤيد له، وعلى هذا ينبغي أن تكون مفتوحة، انه.

ومن النسخاء: لا بأس عليكم أن تفعلوا، ولا زيادة، قال العرب،
والعنى لا حرج عليكم أن تفعلوا، انه قال ابن سيرين^(٤) قوله لا عليكم
أن لا تفعلوا أقرب إلى انتهى، وقال ابن عوف: قال الحنفية والله يكفل هذا

(١) نسخة في نسخة (١٢٦٥) ١٣٤

(٢) نسخة في نسخة (١٢٦٥) ١٣٤

مَنْ نَسِيَ كَأَنَّهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِلَّا رَغِي كَأَنَّهُ^(١).

أخرجه البخاري في : ٤٩ - كتاب الصلاة : ١٣ - باب من سلك من نحره
وضعا

ووصله في : ١٦ - كتاب النكاح : ٣١ - باب حكم نحره. حديث ١٦٥

أخبرني قاضي الفاضلي : فكان هذا إذا جهلوا من دلاء الله من سألوه عنه فكان
عندهم بعد إلا حديثا، فذكره لا يعللوا، ويكون قوله «وعليكم تأكيد لمنهجي»
ونعقب أثر الأصل عند ١٥ المتأخرين. وإدعاء من سألوه أن تركوا، وهو
أثر : «يرى أن لا تعللوا»

أخبرني غيره : أي لا يخرج عليكم أن لا تعللوا، فيه نفي الخرج عن علم
المعلم. تأنيدهم ليثبت الخرج في فعل العزل. بل هو فإن السراة نفي الخرج عن
العزل لقول : لا عليكم أن تنعروا إلا أن أوصي أن إلا والله. فيقال : الأصل
سدم منه. ورفع في رواية جماعة عند البخاري في التوحيد. وأما : ووصله
مسلم وغيره. ذكر العزل عند رسول الله ﷺ، فقال : ولم يفعل ذلك أحدكم؟
ولم يعلل ذلك. وأثر ابن أبي عمير لم يصرح لهم بالنهي. وإدعاء من أن
الأثر في ترك ذلك

أما من نسي (كأنه) ينحجب أن نسي (كأنه) صفة نسيه (إلى يوم القيامة) أي
فأمر أي عدم الله خافها إلى يوم القيامة (إلا وهي كاشة) أي مخلوقة لا مخافة
سواء علم أم لا. فلا فائدة في العزل.

وفي مسلم عن جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ قال : «إن من حاربه في
خادمته ومنشده وأنا أطوف عليها، وأنا أكره أن تلحل، فقال : اعزل عنها إن
شئت، فإنه سيأتيها دحل لها، فلبث الرجل، ما أتته، فقال : إن الجارية ما
حيئت، فقال : قد أخبرتك أنه سيأتيها ما قدّر لها»^(٢).

(١) أخرجه مسلم ٢١ : ١٠٦٤.

٩٦/١٢١٦ - وَحَدَّثَنِي عَنْ خَالِكَ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى
عُمَرَ بْنِ عُثَيْدٍ اللَّهِ، عَنْ غَامِرِ بْنِ سَعْدٍ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عَنْ أَبِيهِ؛ أَنَّهُ
كَانَ يَغْزُلُ.

٩٧/١٢١٧ - وَحَدَّثَنِي عَنْ خَالِكَ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى
عُمَرَ بْنِ عُثَيْدٍ اللَّهِ، عَنِ ابْنِ أَفْلَحٍ،

قلت: ووجه ذلك أن كل نطفة لا يكون منها الولد وما قدر منها الولد،
لو أراد أن يعزلها لا يستطيع، بل يخرج في داخل الفرج قبل أن يترده.

وقال الحافظ^(١): في حديث الباب أشار ﷺ إلى أن الأولى ترك العزل؛
لأنه إنما كان عشية حصول الولد، فلا فائدة في ذلك؛ لأن الله تعالى إن كان
قد خلق الولد، لم يمنع العزل ذلك، فقد يسبق الماء ولا يشعر بالعزل،
فيحصل الملقوق، ويلحقه الولد، ولا راد لما قضى الله.

٩٦/١٢١٦ - (مالك عن أبي النضر) بالنون والضاد المعجمة سائِم بن
أبي أمية (مولى عمر بن عبید الله) بضم العينين (عن غامر بن سعد بن أبي وقاص)
عن أبيه سعد بن أبي وقاص أحد العشرة المبشرة (لله كان يغزل) لأن كان ممن
يرى جواز العزل، والآخر هكذا أخرجه البيهقي^(٢) برواية ابن بكير عن مالك،
وأخرج برواية مصعب بن سعد عن أم ولد لسعد أن سعداً كان يغزل عنها.

٩٧/١٢١٧ - (مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبید الله) المذكور قبل
(عن ابن أفلح) هكذا في أكثر النسخ (المصرية)، وهو المؤيد يكتب الرجال فهو
الأوجه، وفي النسخ الهندية هُأبي أفلح وفي نسخة الزرقاني «ابن أبي أفلح»
وكلاهما ليس بوجه، وفي موطأ محمد^(٣) عبد الرحمن بن أفلح، وقال

(١) فتح الباري (٢٠٧/٩).

(٢) الطبقات الكبرى (٢٣١/٧).

(٣) موطأ محمد مع التعليق المعجده (١٩٧/٢).

مَوْلَى أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أُمِّ وَلَدِ لَأْبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ، أَنَّ
كَانَ يَغْرُلُ

٩٨/١٢١٨ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَائِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
عَمْرٍ، أَنَّ كَانَ لَا يَغْرُلُ. وَكَانَ يَكْرَهُ الْغُرْلَ.

سَاحِبِ التَّعْلِيقِ: هَكَذَا فِي عِدَّةِ نَسَخٍ، وَكَذَا فِي مَشْرِحِ الْقَارِيِّ، إِذَا هَكَذَا
فِي «التَّهْذِيبِ» كَمَا سَيَأْتِي لَكِنِّي لَمْ أَجِدْ فِي «التَّهْذِيبِ» وَلَا «التَّحْفِيفِ».

(مَوْلَى أَبِي أَيُّوبَ) الْأَنْصَارِيُّ الصَّحَابِيُّ الْحَبْلِيُّ. قَالَ الْحَافِظُ فِي
«التَّهْذِيبِ»^(١) عَمْرٌ بْنُ كَثِيرٍ بْنُ أَوْلَجٍ الْعَدَنِيُّ مَوْلَى أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ
إِسْنَانِي وَبَنَ الْمَدِينِي وَالْمَجْلِي: ثَقَّةٌ، وَذَكَرَهُ ابْنُ حَرَبَانَ فِي «الثَّقَاتِ»، وَكَأَنَّهُ لَمْ
يَصُحَّ عَلَيْهِ أَقْبَى تَفْصِيحُهُ، فَأَخَّرَ ذِكْرَهُ فِي أَتْبَاعِ الثَّابِعِينَ، إِذَا رَوَى لَهُ الْمُسْنَدَ عَمْرُ
إِسْنَانِي، فَفِي مُسْنَدِ مَالِكٍ (عَنْ أُمِّ وَلَدِ لَأْبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ) لَمْ تَسْمَعْ (أُمَّهُ)،
أَيُّ أُمِّ أَرْبَبٍ، وَمَشْرُوحٌ فِي مُوَسَّطٍ سَحْسَدٍ: أَنَّ أُمَّ أَيُّوبَ (كَانَ يَغْرُلُ)
وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ بِرِوَايَةِ ابْنِ كَثِيرٍ عَنْ مَالِكٍ عَنْ أَبِي أَنْصَرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ
أَوْلَجٍ عَنْ أُمِّ وَلَدِ لَأْبِي أَيُّوبَ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ أَنَّ كَانَ يَغْرُلُ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ
بِرِوَايَةِ الضَّحَّاكِ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَوْلَجٍ قَالَ: دَخَلْتُ أُمَّ وَلَدِ
أَبِي أَيُّوبَ فَأَخْبَرَنِي أَنَّ أُمَّ أَيُّوبَ كَانَ يَغْرُلُ.

٩٨/١٢١٨ - مَالِكٌ عَنْ زَائِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ أَنَّ كَانَ لَا يَغْرُلُ، وَكَانَ
يَكْرَهُ الْغُرْلَ أَشَدَّ التَّكْرَاهَةِ حَتَّى كَانَ يَضْرِبُ بِهِ عَمَى الْعُرْلَ، كَمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي
بَرْوَانَةَ ابْنُ عَوْنٍ عَنْ زَائِعٍ عَنْهُ، قَالَ «بِإِسْنَانٍ»^(٢) رَوَى عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي أَيُّوبَ أَنَّهُمَا
كَانَا يَغْرُلَانِ، وَكَرَهُ ذَلِكَ ابْنُ عَمْرٍ، هَذَا مِمَّا اخْتَلَفَ فِيهِ النَّصَّابِيُّ، فَذَهَبَ
الْجَمْهُورُ إِلَى إِسْحَاقَ، وَذَهَبَ ابْنُ عَمْرٍ وَعَمْرُوهُ إِلَى كَرَاهَتِهِ، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ سَمِعَ
الْخُضَاعِيَّ أَنَّ الْعُرْلَ جَاءَتْ عَلَى شَرْطٍ مَذْكُورٍ، إِذَا

(١) (١٩٣/٧١).

(٢) «حَقِيقٌ» (١٤٢/٦٦).

٩٩/١٢١٩ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ضَمْرَةَ بْنِ ضَمِيلٍ
الْمَازِنِيِّ، عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ عُمَرَ بْنِ غَزِيَّةٍ، أَنَّهُ كَانَ جَالِسًا عِنْدَ
زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ. فَجَاءَهُ ابْنُ قَهْدٍ،

٩٩/١٢١٩ - (مالك عن ضمرة) يفتح المعجمة وإسكان الميم (ابن سميد)
بكسر الميم (المازني) الأنصاري (عن الحججاج بن عمرو) يفتح العين (ابن غزوة)
يفتح الخين المعجمة وكسر الزاي وتشديد التحتية الأنصاري المازني السني
صحابي، كذا في «التقريب»^(١) وذكره الحافظ في القسم الأول من «الإصابة»^(٢)
وذكره بعضهم في التابعين، منهم المعلى وابن البرقي، وذكره ابن سعد في
الطبقة الثانية من تابعي أهل المدينة، وشهد مع علي - رضي الله عنه - «بصفين»
من رواة الأربعة.

(أنه كان جالسا عند زيد بن ثابت) الأنصاري (فجاءه ابن قهد) بالفاء في
النسخ لهندية، وسنخه الباجي من المصرية، وهكذا في البيهقي بالفاء، وفي
أكثر النسخ المصرية من «الموطأ» بإثاق، وهكذا في «موطأ» محمد، وقال
صاحب «الإصابة»^(٣) : «فتح الحاء، وسكون الهاء فدلّاه مهملة على ما في
«المعني» اهـ.

قلت : ونص «المعني»^(٤) هكذا : قيس بن قهد يفتح قاف وسكون هاء
فدلّاه مهملة، وقيل : قيس بن عمرو بن قهد، ومن قهد كذا جاء في «الموطأ»
غير منسوب بقال مفتوحة، وقيل : بقاء إذ لا يُعرف بقال إلا قيس بن قهد
الصحابي، اهـ.

(١) «تقريب التهذيب» (ص ١٥٢).

(٢) (٣٢٨/١).

(٣) «التعظيم المجدد» (٢/١٩٨).

(٤) «المعني في حيط أسماء الرجال» (ص ٢٠٢).

رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ. فَقَالَ: يَا أَبَا سَعِيدٍ. إِنَّ عُنْدِي جَوَارِي لِي
لَيْسَ بِنِسَائِي الْإِلَاحِي أَكُنْ

(رجل من أهل اليمن) بدل من ابن فهد، قال الزرقاني^(١). بالغات
المفتوحة، ضبطه ابن الخزاز، وجوز أنه قيس بن فهد الصحابي. قال في
التبصير: وفيه بعد، ولعل وجه قوله: رجل من أهل اليمن، فإنه ليس
الصحابي من الأنصار، فيبعد أن يقال فيه ذلك، وإن كان أصل الأنصار من
اليمن، نعم. وذكر الحافظ في التفسير الأول من الإحصاء: قيس بن فهد
الأنصاري، ولم يذكر فيه كونه من أهل اليمن، وذكر الاختلاف في أنه هو
وقيس بن عمرو واحد أو اثنين؟ يوضح نظري.

(فقال) ابن فهد: (يا أبا سعيد) كناية عن ثابت (إن عندي جوار لي)
فتح الحاء جمع حارة (ليس نِسَائِي الْإِلَاحِي أَكُنْ) هكذا في جميع النسخ
المصرية مرادة الألف قبل كُنْ، وهكذا في السبقي بروايته ابن مكبر عن مالك،
وضبطه الزرقاني بضم الهيمزة وكسر الكاف أي أضمر. اهـ. وقال الراعي^(٢):
الِكُنْ مَا يُخْطِ بِهِ النِّسَاءُ. يقال: كنتُ الشيء جعلته في كُنْ، ونخصر كسباً بما
يُخْطِ بِبَيْتٍ، أو قوم، أو غير ذلك من الأجسام، قيل تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ يَصَرُّ
فَكُورٌ﴾^(٣). وَأَقْسَمْتُ بِمَا بَسُرَ فِي الْمَقَامِ. قال تعالى: ﴿أَوْ أَكْثَمُ فِي
أَنْفُسِكُمْ﴾^(٤). وسعت امرأة المزوجة كنةً لكونها في كل من حفظ زوجها، اهـ.

وفي جميع النسخ الهندية مدرج الهيمزة فهو بصيغة الماضي، وهكذا في
موضع محمد بن قاسم صاحب «تعليل»^(٥). ليس نِسَائِي الْإِلَاحِي كُنْ أي عندي.

(١) شرح الزرقاني: (٢٢٥/٢٤)

(٢) «معارف القرآن» ص ١٢٦.

(٣) سورة الطور: الآية ٢٤.

(٤) سورة البقرة: الآية ٢٢٥.

(٥) «تعليل محمد» (١٩٨/٢).

بِأَعْرَبَ إِلَيَّ مِنْهُنَّ. وَقَالَ كَثِيرٌ لَمْ يَجِبْ أَنْ نَحْمِلَ مِنْهُ. أَلَا عَرَفْتُمْ؟
فَقَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: أَقْبَىٰ يَا حُجَّاجُ قَالَ: فَقُلْتُ: يَغْفِرُ اللَّهُ لَكَ.
إِنَّمَا نَجِئُكَ عِنْدَكَ لِنَتَخَلَّ بِكَ. قَالَ: أَقْبَىٰ قَالَ فَقُلْتُ: هُوَ حُرَّتُكَ.
إِنْ شِئْتَ سَفَيْتَهُ. وَإِنْ شِئْتَ أَعْطَيْتَهُ. قَالَ وَكُنْتُ أَذْهَبُ ذَلِكَ مِنْ
زَيْدٍ. فَقَالَ زَيْدٌ: صَدَقَ

فليس بأعجب إليّ، اهـ. وعليه بنى شيخ مشايخنا في «المعنى»^(١) إذ قال:
«أدباً». من كثير كان مستدركه بوجهه الثاني كه بيس از به بود و در نگاه من
خوشت نزدیک من از اساتذاه اهـ. (بأعجب إليّ) أي أحسن وأرجب إليّ (منهن)
لكمال حسنهن (وليس كمنهن) قال صاحب «العللين»: أي نائي أو إصاتي وهو
الأظهر، كذا في شرح القاري^(٢). اهـ. فنت: الأول بعيد (يعجبني أن تحمل
مني) لأنني قد احتج إلى البيع، وغير ذلك.

(أأعزل؟) قال الباجي^(٣): يريد أن يعزل عن جوابه لما ذكره (فقال زيد بن
ثابت: أفقه يا حجاج) وإنما أمر زيد أن يحجاج أن يفتيه على معنى التلويح له أم إعلام،
لأن فيه فائدة الإفتاء، (قال) حجاج: (فقلت: يغفر الله لك) يريد أنك أحق بالإفتاء
منّي (إنما نجلست عندك لتعلم منك) المسائل لا أن نقتي بمحضر منك (قال) زيد:
(أفقه) كثر عليه الأمر فأقيدك، ولم يغفل معلومته، زاده في المسح الهندية هه أيضاً فقط
يا حجاج، وليس هذا في المسح المصرية (قال) حجاج: (فقلت: هو حُرَّتُكَ) أي
محل زرعك الولد مقتبساً من قوله عز اسمه: ﴿يَسْأَلُكُمْ رَبُّ لَكُمْ فَأَقُوهَا رَبَّكُمْ إِنَّهُ يَشْفِقُ﴾
(لقد شئت سفيته وإن شئت أعطيتته) على معنى التخيير والإباحة، فإن الإنسان يتخير في
حرله أن يسقيه ولا يسقيه، ويؤاخذ العزل من لاية أحد الأفرال الأربعة في تفسيرها،
كما في «الدر المنثور» (قال) حجاج: (وكنيت أسمع ذلك) الكلام قبل ذلك (عن زيد)
فأنتبه به، (فقال زيد: صدق) حجاج، ذكره فأيداً لكلامه.

(١) (٧١/٢)

(٢) «السنن» (١/١٢٣).

١٢٩٠ / ١٠٠ - وحديثي عن مالك: عن حميد بن عيسى التميمي، عن رجل يقال له دقيقت، أنه قال: شير ابن عباس عن العلاء: فدعا جارية له، فقال: أحبريهم. فكأها استحييت. فقال: هو ذلك. ثم أتت العلاء، يعني أنه يقول:

قال مالك: لا يعزل الرجل المرأة العورة.....

١٢٩٠ / ١٠٠ - مالك عن حميد بن عيسى التميمي عن رجل يقال له دقيقة، عن رجل يقال له دقيقت، عن عطاء بن عبيد، ذكره البخاري، ولم يزد على ما في السند. وقال أبو حمزة: مات سنة ١١٩ هـ في خلافة هشام، وهو نعتة في رجل عرقاء، وهو مدخره الحسني، نعتة من النعيرات (أنه قال: مثل) بنته النعيرة (ابن عباس) - رضي الله عنه - (عن) حكم (القول: فدعا ابن عباس جارية له) كان يعزل عنها (فقال: أحبريهم) أي السامعين إشارة إلى أنه يفعل ذلك مع أفراد الجيرة (فكأها استحييت، فقال) ابن عباس (هو ذلك). (الحكم الآخر المصدق، وهو الإباحة أو إظهاره إلى مكوئها، والمعنى أن سكنته هو استحياء منها، وكأنه إقرار منها بأنني أفعل ذلك.

ثم تخرج به نفسه فقال: إنما أنا فافعت يعني أنه يعرف أن الإباحة^(١) لما استحييت أطلعهم أم سكونها إنما قال من أجل العورة، وأنه يفعل ذلك، فجاره حد الزنا من له إلى الإخبار عن نفسه بأنه ينفذ، وأخرج البيهقي بسند آخر عن معاذ بن أبي عيسى أنه كان يعزل عن جارية له، ثم يزوجها، وأخرج ابن أبي شيبة عن ابن أبي مليكة أن ابن عباس حتى عن العزل. فدعا جارية له، فقال: احبري عت أفس.

أقال مالك: لا يعزل الرجل: بناءً النمرة العورة، أي عليها منصوب ينزع

إِلَّا بِإِذْنِهَا. وَلَا مَأْسَ أَنْ يَغْرُلَ عَنْ أُمِّهِ بَعْضُ إِبْنَيْهَا. وَمَنْ كَانَتْ نَحْوُهُ أُمُّهُ قَوْمٍ. فَلَا يَغْرُلُهَا إِلَّا بِإِذْنِهِمْ.

الحاصل (إلا بإذنها) لأن لها سناً في الجماع، وعليه جسهور النكاح، كما سيأتي (ولا بأس) بأن يغزل أمه السلوك به (بغير إذنها) وهو كذلك عند جسهور العقد، (ومن كانت تحت أمه قوم) أعبري بأن يكون متزوجاً لا من الأعرى (فلا يغزلها) كما في النسخ الهندية بصيغ المفعول، وفي النسخ المصرية: فلا يغزل (إلا بإذنتهم) أي بإذن ساداتهم، فإنه حينئذ لا يتعلق بطلب الولد لأنه يكون قريباً لهم^(١)، قال عاصم: ورأى بعض شيوخنا يذهب أيضاً لحن الزوج، وقد أباحي: عدي لأنه فيه من قد ثبت بعد النكاح، فلا يجوز له أن يغزل إلا بإذنها وإذنتهم لأنه وطن زوجته، وتزوجته فيه حقاً، اهـ.

قال الأرميني^(٢): يجوز الغزل عن أمه بغير إذنها، أصل عبارة أحمد - وهو قول مالك وأبي حنيفة والشافعي - لأنه لا حرج لها في النكاح ولا في الولد، ولذلك لم تملك المدة بالنسب ولا الفقة، ولا يغزل عن زوجته الحر إذا بإذنها، قال الغصيني: ظاهر كلام أحمد وجوب الاستئذان، ويحتمل الاستصحاب؛ لأن حقها في النكاح دون الإثلال، بل قيل أنه يخرجه من الفقة والغلة.

وبالشافعية هي ثلث وجهان: الأول أبول؛ لما روي عن عمر - رضي الله عنه - قال: نهي رسول الله ﷺ أن يغزل عن الحر إلا بإذنها، ورواه أحمد في «البيس» وابن حبان^(٣)، لأن لها في نكاح حقد، وحشها في الغزل ضرر، فلم

(١) وفي «الاستئذان» (١٨/١٢٢) قال ابن حبان وأحمد: «لأنه لا يغزل عن الزوجة إلا بإذن مولاه».

(٢) «المبني» (١٠٠/٣٣٠).

(٣) «رواه أحمد» (١٨/٣٣٠) وفي «مناج» (١٨/١٢٢).

عن إبي يافعه، أنه، روي عن الأئمة، ومما حمل حرار العزل حياءً بشير، أنه، روى قول الشافعي المأثلاً في مفهومه هذا الحديث، وقيل من عباس، أنسأذن العدة، ولا تسأذن الأئمة، لأن عدته صبراً في استيفاء ولده، بخلاف الحق، ويحتمل أن لا صبراً لا عاقبة؛ لأنه، أو حدة تلك المسألة بالوطء، أنه

وقال ابن عبد البر^(١) لا خلاف بين العلماء أنه لا يهرب من المروحة الحرة إلى بطنها، لأن الصحيح من حقاها، ونها، أنه، طائفة، من رئيس الجماع المعروف إلا ما لا يلحقه عزل، ووافقه في نقل هذا (الجماع ابن عسيرة)، وتلفت بأن المعروف عند الشافعية أن المراء لا يفي لها في الجماع أصلاً، ثم هي حصر من هذه المسألة عند الشافعية خلاف مشهور في حرار العزل عن الحرة بشير إنشأ، قال لغزالي وغيره: محرومة وهو الصحيح عند الشافعية، واحتج الجمهور لذلك بحديث سمع عند أحمد وابن ماجه مطلق انتهى عن العزل عن العدة إلا عاقبها وهي أسوة ابن أبيه، وفي الوجه الآخر لشافعية الحرة بالجماع إلا الممنوعة، وقيل إذا رضيت وجبت أصحابها الحواز، وقد كلف في الحرة.

أن الأئمة من كانت زوجة فهي مرتبة على العدة إن حار فبها وفي الأئمة، وإن امتنع ما جهل، أصحابها الحواز محروماً من إرتاق لولده، وإن كانت سرية حار لا خلاف بعدهم، إلا في رجة حكاك الرواية في المنع مطلقاً كما ذهب ابن عزم، وإن كانت نسوة مستأنفة، فالراجح الحواز فيه مطلقاً؛ لأنها ليست راسخة في القرض، وغیراً حكمها حكم الأمة المروحة، هذا وافقت المذهب الثلاثة على أن الحرة لا يحرز عنها إلا بإفشاء، بأن الأمة عزل عنها بحر إنشأ، واحتفظوا في المروحة، بعد المأثنية يحتاج إلى من سيدها، وهو حر، أي حبيبة، والراجع إلى أحمد، وقال محمد، وأبو يوسف، إلا أن لها، وفي

(١) انظر: فتح لاديه (٩، ٣٠٨).

(٣٥) باب ما جاء في الإحدااد

رواية عن أحمد، وعنه بإذنها، وعنه: يباح العزل مطلقاً، وعنه: المنع مطلقاً، اهـ.

(٣٥) ما جاء في الإحدااد

قال ابن بطال^(١): الإحدااد بالهمزة: امتنع المرأة المتوفى عنها زوجها من الزينة كلها من لباس وطيب وغيرهما، وكل ما كان من دواعي التجماع، وقال أهل اللغة: أصل الإحدااد المنع، ومنه سُمِّيَ الزوجان حدااداً لِمَنَعَهُمَا الدخول، وسمَّيت العقوبة حداً: لأنها تردع عن المعصية، وقال ابن درستمويه: معنى الإحدااد منع الممتنعة نفسها الزينة وبينها الطيب، ومنع الحُقَاق عَظَمَتِها، والطمع فيها، كما منع الحد السمعية. وقال الفراء: سمي الحديد حداً لِمَنَاعِهِ به أو لِمَنَاعِهِ عَلَى محاربه

وقال الخطابي: يررى بالحاء، وبالجم، وبالسَّاء أشهر، والجيم مأخوذ من حدثت الشيء إذا قطعته، فكأن المرأة انقطعت عن الزينة، وقال أبو حاتم: لم أذكر الأسماء في حدثت، ولم يعرف إلا حدثت، وقال الأمازيغي: كان القدماء يؤثرون الحذف، ولا يخفى أكثر ما في كلام العرب، كذا في «الفتح»^(٢).

وقال الموفق^(٣): تجنب المروجة المتوفى عنها زوجها الطيب والزينة والمبتوتة في غير منزلها، والكحل بالأثمد والنفق، وهذا يسمى الإحدااد، ولا تعم بين أهل النعمن خلاف في وجوبه على المتوفى عنها زوجها إلا عن التحصن، فإنه قال: لا يجب الإحدااد، وهو قول شاذ به عن أهل العلم، وخالف به الشيخ فلا يخرج محبة، ويستثنى في حرمه المرأة والأمة والسليمة والذمية

(١) فتح الباري (١/١٦٦).

(٢) فتح الباري (١/٤٨٥).

(٣) المغني (١/١٨٨).

والكبيرة والصغيرة، وقال أصحاب الرأي: لا إحداد على نعيّة ولا صغيرة؛ لأنها غير مكلفين.

وثاء سموم الأحاديث، ولأن غير المكلفة تساوي المكلفة في اجتناب المحرمات كالخمر والزنا، وإنما يفترون في الإثم، ولا إحداد على غير الزوجات، كما أن الولد إذا مات سيدها، قال ابن المنذر: لا أعلمهم يختلفون في ذلك، وكذلك الأمة التي يطلقها سيدها إذا مات عنها، ولا الموضومة بشبهة والمرتضى بها، ولا إحداد على الرجعية بغير خلاف بعلمه؛ لأنها في حكم الزوجات، لها أن تتزين بزوجهما. وتستشرف له، فيرغب فيها، ولا إحداد على المتكوجة نكاحاً قاسداً؛ لأنها ليست زوجة على الحقيقة.

واختلصت الرواية عن أحمد^(١) في وجوب الإحداد على المطلقة البائن، لعنه: يجب عليها، وهو قول ابن المسيب وأبي عبيد وأبي ثور وأصحاب الرأي، والثانية: لا يجب عليها، وهو قول عطاء وربيعه ومالك وابن المنذر، ويحوه قول الشافعي، اهـ. وسبأني قريباً في كلام الحافظ عن الشعبي أنه كان لا يعرف الإحداد، وقال أحمد: ما كان بالعراق أشدّ تبحراً من هذين يعني الحسن والشعي رضي ذلك عنيهما، اهـ.

وقال الحافظ^(٢) أيضاً: الأصح عند الشافعية أن لا إحداد على المطلقة، أما المرجعية، فلا إحداد عليها إجماعاً، وإنما الاختلاف في البائن، فكان الجمهور لا إحداد عليها، وقالت الحنفية: عليها الإحداد، وبه قال بعض الشافعية والمالكية، والمطلقة قبل الدخول لا إحداد عليها اتفاقاً، اهـ.

(١) انظر المنهاج (١/٢٩٩).

(٢) فتح الباري (١/٢٨٦).

١٠١/١٢٢١ - حدثني يحيى بن مالك، عن عبد الله بن

أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن حميد بن نافع، عن
 زينب بنت أبي سلمة؛ أنها أخبرته هذه الأحاديث الثلاثة. قالت
 زينب: دخلت على أم حبيبة، زوج النبي ﷺ حين توفي أبوها
 أبو سفيان بن حرب.

١٠١/١٢٢١ - (مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن

حزم) يفتح الموهلة وسكون الزاي (عن حميد بن نافع) الانصاري أبو الفتح
 المدني، قال البخاري: يقال له حميد صير ناصبي ثقة من رواية السنة (عن
 زينب بنت أبي سلمة) ربيعة النبي ﷺ (أنها أخبرته) أي حميداً (بهذه الأحاديث
 الثلاثة) الآية أولها (قالت زينب: دخلت على) أم المؤمنين (أم حبيبة زوج
 النبي ﷺ حين توفي أبوها أبو سفيان) صخر (بن حرب) من أمية الأسدي
 الصحابي الشهر أسلم عام الفتح، ومات سنة اثنتين وثلاثين بعد الهجرة،
 وغلب: سنة ثلاث، ووقع في مجازي البخاري^(١) من طريق أيوب بن موسى عن
 حميد بلفظ: «لما جاء نعي أبي سفيان من الشام».

قال الحافظ: في قوله: من الشام نظر؛ لأن أبا سفيان مات بالمدينة، بلا
 خلاف بين أهل العلم بالأخبار، ولم أر في هذا الحديث تفيد بذلك إلا في
 هذا الحديث، وأظنها وعباء، وكنت أظن أنه حذف منه لفظ ابن، لأن الذي
 جاء نعيه من الشام، وأم حبيبة في الحياة هو أخوها يزيد بن أبي سفيان الذي
 كان أميراً على الشام، لكن روى البخاري في «العدد» من رواية مالك والثوري
 كلاهما عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم عن حميد عن نافع بلفظ: «حين توفي
 أبوها أبو سفيان، فظهر أنه لم يسلط منه شيء، ولم يقل فيه واحد من الشام».

ثم وجدت الحديث في «مسند أبي أبي شيبه» برواية شعبة عن حميد

(١) (١٢٨٠) باب إحصاء المرأة على غير زوجها، «فتح الباري» (١٢٢١/١٢٢١).

فَدَعَتْ أُمَّ حَبِيبَةَ بِطَبِيبٍ يَبِيءُ صُفْرَةً خُلُقُ أَوْ غَيْرَهُ. فَدَعَنْتُ بِهِ جَارِيَةً. ثُمَّ مَسَحَتْ بِعَارِضِهَا. ثُمَّ قَالَتْ: وَاللَّهِ، مَا لِي بِالطَّبِيبِ مِنْ حَاجَةٍ. غَيْرَ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: لَا يَحِلُّ.....

بلفظ: «جاء نبي أخي أم حبيبة أو حميم لها، فدعت بصفره، الحديث. وكذا رواه الدارمي بلفظ أن أماً لأُم حبيبة مات أو حميماً لها، رواه أحمد بلفظ: «أن حميماً لها مات من غير تردد». فقوي الخبر أن القصة تعدلت لترتب مع أم حبيبة عند وفاة أخيها يزيد، ثم عند وفاة أبيها أبي سفيان، ولا مانع من ذلك. اهـ. ويزيد بن أبي سفيان أخو معاوية صحابي مشهور، أقره عمر - رضي الله عنه - على دمشق، حتى مات بها سنة ١٩هـ، كذا في «التقريب»^(١).

(فدعت) أي طببت (أم حبيبة بطبيب) مرثب (فيه صفرة خلوق) بوزن صبور، طبيب مركب من الزعفران وغيره، وتنب عليه الحبرة والصفرة، ورد بإسحته تارة، وانتهى عنه أخرى؛ لأنه من طب النساء، كذا في «المجمع»، وتقدم في حديث التوليمة الكلام على الزعفران للرجال (أو غير ذلك) برفعهما^(٢) وجرهما روايتان، واقتصر النووي على الأول، قاله الزرقاني^(٣).

(فدعنت به جارية) بالنصب أي دلكت أم حبيبة بهذا المخلوق الجارية، قال الحافظ: لم أوقف على اسم الجارية (ثم مسحت) أم حبيبة يديها (بعارضها) أي جانبي وجهها (ثم قالت) أم حبيبة: (والله مالي بالطبيب من حاجة) كذا في جميع النسخ الهندية والمصرية التي عندي بلفظ «من حاجة»، وليس في نسخة الزرقاني لفظ «من» بل عزاء إلى رواية، إذ قال: وفي رواية بزيادة «من» (غير أني سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا يحل) استدلل به على تحريم الإحداد على غير الزوج، وهو واضح، وعلى وجوب الإحداد على الزوج.

(١) «تقريب التهذيب» (٢/ ٣٦٥).

(٢) «الغدير إلى الخلفاء» لفظ المير، اهـ. ش.

(٣) «شرح الزرقاني» (٣/ ٢٢٠).

لَا مُرَاقَةَ تَوْحِيدٍ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ

واستشكل بأن الاستثناء وقع بعد النفي، فيدل على الحل على الزوج لا على الوجوب، وأجيب بأن الوجوب استقيد من دليل آخر كالإجماع، ورد بأن المنقول عن الحسن البصري أن الإحداً لا يجيب، أخرجه ابن أبي شيبة، ونقل الخليل يستدعي الشعبي أنه كان لا يعرف الإحداً، قال أحمد: ما كان بالعراق أشدّ تحمراً من هذين، يعني الحسن والشعبي، وخفى ذلك عليهما، اهـ.

ومخالفتها لا تقح في الاحتجاج، وإن كان فيه ردّ على من ادعى الإجماع، وفي أثر الشعبي تعقيب على ابن المنذر حيث نفي الخلاف في المسألة، إلا عن الحسن، وأيضاً حديث التي اشكت عينا الأبي قريباً دالاً على الوجوب، وإلا لم يمنع التناوي المباح، كذا في «الفتح»^(١).

(الأمثلة) نسك بتهويه الحنفية فقالوا: لا يجب الإحداً على الصغيرة، وذهب الجمهور إلى وجوب الإحداً عليها، كما تقدم في أول الباب (تَوْحِيدٌ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ) نفي بمعنى النهي على سبيل التأكيد.

واستدل به الحنفية على أن لا إحداً على الذمية لتنفيد بالإيمان، وبه قال بعض المالكية وأبو ثور، وترجم عليه النسائي بذلك، وفي رواية للمالكية أن الذمية العتوي عنها تعتد بالأقراء، قال ابن العربي: هو قول من قال: لا إحداً عليها، كذا في «الفتح».

وقال الباجي^(٢): قد اختلف قول مالك في تعلق حكم الإحداً بالكتابة يتوهم عنها زوجها المسلم، فردى عنه أشهب لا إحداً عليها، وبه قال أبو حنيفة، وروى عنه ابن القاسم وغيره أن عليها الإحداً، وبه قال الشافعي.

(١) فتح الباري (٤/٤٨٥).

(٢) المنهاج (٤/١٤٤).

أنَّ نَحْدَ عَشْرٍ مِثْقَ فَوْقَ ثَلَاثَةِ لَيْالٍ

وجه الرواية الأولى أن الإحصاء عادة، والثباتية ليست من أهل العادة، ووجه الرواية الثانية أن هذا حكم من أحكام العدة، فعدم الكتابة كغزوهم الميسكين، (أن نحد) بصم أوله وكسر النحد من الإحصاء، وحكي فتح أوله بصم دانيه، يتأكد. حدث المرأة وأعدت، وتقدم في أول القباب أن الأصمعي أكرر حدث (على ميت) أصل به من قال: لا إحصاء على امرأة الميت؛ لأنه لم تنحصر وفاته، خلافا للماتكة، كما في «المنهج»

وقال الناجي قوله: على ميت، يقتضي اختصاص هذا الحكم بالوفاء، وأما حكم المصلحة فلا يعمد له بالحدث. وقد قال مالك: لا إحصاء على مطلقه، وبه قال الأصمعي. وقال أبو حنيفة: عليها الإحصاء، ويروى عن ابن المسيب وسليمان بن يسار: لا

(فوق ثلاث ليل) فيها أن نحد عنى التحريم ثلاثاً فأقول: فإن مات في ليلة يوم أو ليلة الميت تلك الليلة. حدثت الثلاث من الليلة لمصلحة، قال القرطبي، كذا في «البرقاني»^(١).

قال الحافظ: أخذ من هذا الخبر أن لا يراد على الثلاث أي غير الرابع إذا كان أو غيره، وأما ما أخرجه أبو داود في «تكملة أسيل»، عن شعور بن شعيب أن النس يمتن وخص المموات أن يحد على أبيها سبعة أيام، ويعنى من سواء ثلاث أيام، فلو صح لكان لخصوص ذلك يخرج من هذا العموم، نكحه رسول أو معصلي؟ لأن حلي رواية عمرو بن شعيب عن التابعين لم يرو عن أحد من الصحابة إلا الشيء، التفسير عن بعض فقهاء الصحابة، وأصله في حواز الإحصاء على غير الزوج من قريب وبعده ثلاث ليل، فما دونهما، وتحريمه فيما زاد عليهما، وكان هذا المقدر أبج لأجل حفظ النس من الاعتداء وغلبة الظن المضمرة

إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَزْنَعَهُ أَشْهُرٌ وَعَشْرًا.

(إلا على زوج) فإنها تحد عليه (أربعة أشهر وعشرًا).

فيه عدة مباحث: الأولى: ما قيل: الحكمة فيه أن الولد يتكامل بتخلقه، وتنفخ فيه الروح بعد مضي مائة وعشرين يوماً، وهي زيادة على أربعة أشهر بنقصان الأهلّة، فجبر الكسر إلى العقد على طريق الاحتياط، وقال ابن القيم في «إعلام الموفّعين»: وكانت أربعة أشهر وعشرًا على ونش الحكمة والمصلحة، إذ لا بُدَّ من مدة مضمونة لها، وأولى لها المدة التي يُعلم فيها وجود الولد وعدمه، فإنه يكون أربعين يوماً نطفة، ثم أربعين علقة، ثم أربعين مضغة، فهذه أربعة أشهر، ثم ينفخ فيه الروح في الطور الرابع، فقلد بعشرة أيام، لتظهر حياته بالحركة إن كان ثم حمل، اهـ.

الثاني: اختلف في المراد من هذه الأيام أو الليالي؟ وفي قولان للعلماء، الأول: قول الجمهور: إن المراد الليالي مع أيامها، فلا تحلّ حتى تدخل الليلة الحادية عشرة، والثاني: قول الأوزاعي وسحن بن أبي كثير وبعض السلف إن المراد الليالي فقط، فتتضي العدة بمضغيتها، وتحلّ في أول اليوم العاشر، كذا في «الفتح»^(١) و«العيني»^(٢).

وقال الموفق^(٣): العشر المعتبرة في العدة هي عشر ليل بأيامها، فتجب عشرة أيام مع الليالي، وبهذا قال مالك والشافعي وأبو عبيد وابن المنذر وأصحاب الرأي، وقال الأوزاعي: يجب عشر ليل وتسعة أيام، اهـ.

الثالث: ما قال الحافظ^(٤): وقد ورد في حديث قوي الاستناد، أخرجه

(١) «فتح الباري» (٨/٤٨٧).

(٢) «مسند الفقاري» (٨/٩٠).

(٣) «المفتي» (١١/٢٢٦).

(٤) «فتح الباري» (٨/٤٨٧).

أحمد، وصححه ابن حبان عن أسماء بنت عميس قالت: دخل علي رسول الله ﷺ اليوم الثالث من فتل جعفر بن أبي طالب، فقال: «الآنحدي بعد يومك» هذا لفظ أحمد، وفي رواية له وابن حبان والطحاوي: لما أصيب جعفر أنا النبي ﷺ فقال: «نسلي ثلاثاً» ثم استعفى ما شئت^(١) قال شيخنا في «شرح الترمذي»: ظاهره أنه لا يجب الإحداد على المتوفى عنها بعد اليوم الثالث لأن أسماء بنت عميس كانت زوج جعفر بن أبي طالب بالاتفاق، قال: بل ظاهره النهي أن الإحداد لا يجوز، وأجاب بأن هذا الحديث شاذ مخالف للأحاديث الصحيحة، وقد أجمعوا على خلافه.

قال: ويحتمل أن يقال: إن جعفرًا قُتل شهيداً، والشهداء أحياء عند ربهم، قال: وهذا ضيف؛ لأنه لم يرو في حق غير جعفر من الشهداء، ممن قطع بأنهم شهداء، كما قطع لجعفر كحمزة وغيره، وأجاب عنه الطحاوي بأنه متسوخ، وأن الإحداد كان على المعتدة في بعض عدتها في وقت، ثم أمرت بالإحداد أربعة أشهر وعشرًا، ثم ساق أحاديث الباب، وليس فيها ما يدل على ما ادّعاء من النسخ، لكنه يكثر من ادّعاء النسخ بالاجتماع.

وهناك أجوبة أخرى، منها: أن يكون المراد بالإحداد المقيد بالثلاث قدرًا زائلاً على الإحداد المعروف، فملكته أسماء مبالغاً في حزنها على جعفر، فنهاها عن ذلك بعد الثلاث، ومنها: أنها كانت حاملاً، فوصمت بعد ثلاث، فانقضت العدة فنهاها بعدها عن الإحداد، ولا يمنع ذلك قوله في الرواية الأخرى: ثلاثاً، لأنه يحمل على أنه ﷺ اطلع على أن عدتها تنقضي عند الثلاث وغير ذلك مما ذكرها الحافظ.

(١) أخرجه أحمد (٣٦٩/٦ - ٤٣٨/٦)، والطحاوي (٧٥/٢)، وابن حبان (٤١٨/٧) ح (٣١٤٨).

١٩٩٢٢ - ١٠٦ - ثَابِتٌ وَثَنُتُ. ثُمَّ دَخَلْتُ عَلَى يَسْتِ بْنِ جَعْفَرٍ. زَوْجِ ابْنَةِ حَسَنِ تَوْفِيِّ أَخُوهُ.

الرواج: قال البرقي^(١)، اختلف في الحمل بزوج عليهما قبل موته. إلا إحداهن من الزوجة حتى تضع^(٢) أو لا يزوج إحداهن في الزيادة لظاهر الحديث^(٣) حال حاضر.

١٩٩٢٢ - ١٠٦ - (قالت ويني) - أن أس سلسلة دانست. السائل، وقد احدثت الشيء من الأمادة الثلاثة (ثم دخلت علي) أم المؤمنين (زيت بنت جعفر) زوج النبي (ع) حين توفي (أخوها) فها هو مولد. ثم إن قصة دخوله علي زيت. بعد دخوله علي أم حريته. ولا يصح ذلك. لأن زيت بنت جعفر كانت قبل أن يولد لها من عمر سنين على تصحيح. كذا في صحيح.

وأجاب عن هذا القول بأن في ثلاثة من غير ذلك خلافاً. وثمن ما ذكرنا من أنما هذا فيقول الإخبار لا لرسب الحكم. ذلك كما كان. يعني. ما صنعت اليوم. ثم ما صنعت أس أصعب. إذ وأجاب عبد الجاهل بعد دخوله علي أم حبيب. كما تقدم في الحديث الأول مرة بعد أمية. وأمرى بعد أمية. فكذا. ولا يصح ذلك إلا أن هذا بالتعدد. ويكون ذلك عقب وفاة يزيد بن أبي سفيان. لأن وفاته سنة ١٨ أو سنة ١٩ هـ. ولا يصح أن يكون ذلك عقب وفاة أمية. لأن زيت بنت جعفر ماتت قبل أن يولد مولد علي الصحيح. سبيل عبد اهل القوم (الإخبار). فيحصل علي أنه لو ولد لزيت. لم يزوج. وهذا لأن. مريب (الإخبار). ولقد وقع في. وفاة أبي داود بسخط. وحدث. وحدث لا يقتضي الترتيب. إذ.

ومعنى الآية^(٤) بأن المأزق في أبي داود بالفداء. لكن البسخة التي من

(١) شرح البرقي، ٢٣٩/٢٤٠.

(٢) انظر: مصدر القاموس، ١/١٩١.

ينبغي من أبي داود فيه بالواو، فإن الحفاظ^(١) لم تحذف من المراد به لأن
نسب ثلاثة إخوة عند الله، وعند مفر إضافة، وعبد الله بالتصغير، فأما الكبير
فاستشهد ما جاء، وكنت زينب إذ ذاك صغيرة جداً لأن أباهما أبا سلمة مات،
بعد ذلك، وروح النبي ﷺ أم سلمة وهي صغيرة نرسح، فافنى أن يكون
هو المراد ههنا، وإن كان وقع في كثير من الموطآت بلفظ «حين توفي أخوها
عبد الله» كما أخرجه اندلسي من طريق أبو وهب وغيره عن مالك،

وأما عند بغير إضافة فيمر بآبي حميد، وكان شاعراً أعشى، وعاش إلى
خلافة عمر - رضي الله عنه - وقد حزم ابن زحاح وغيره من أهل العلم
بالأخبار بأنه مات بعد أخيه زينب سنة.

بروي ابن سعد في «الطبقات» من وجهين: أن أبا حميد المذكور حضر
خياره زينب مع عمر - رضي الله عنه - وإن كان في إسنادهما إوافدي، لكن
يستدل به في مثل هذا، فافنى أن يكون هذا المراد.

وأما عبد الله الصغير فأسلم قديماً وهاجر زوجته أم حبيبة إلى الحبشة،
ثم انتصر هناك، ومات، فتزوج النبي ﷺ بعد أم حبيبة، فهذا يحتمل أن يكون
هو المراد؛ لأن زينب بنت أبي سلمة عندما جاء الخبر بوفاة عبد الله كانت هي
من من بقيت، ولا مانع أن يحزن المرأة على بريد الكافر، ولا سيما إذا تذكر
سوء مصيره، ولعل الرواية التي في «الموطأ» حين توفي أخوها عبد الله كانت
عند الله بالتصغير، فلم يصطلحوا التكاثر.

ويحتمل أن يكون أمّاً لزينب بنت جحش من أمها، أو من الرضاة، أو
يرجح ما حكاه ابن عبد البر وغيره أن زينب بنت أبي سلمة ولدت بأرض
الحبشة، فإن مقتضى ذلك أن يكون لها عند وفاة عبد الله من حش أربع
بنين، وما مثلها بضط في مثلها، هـ.

(١) «مع الجزى» (٣/١٤٧)

فدعيت بطرب ففتمت منه، ثم قالت: والله مالي بالطيب حاجة، فحضر
 أني سمعت رسول الله ﷺ على الحضر يقول: ولا يحل لامرأة تؤمّر
 بآلها وليلوم الآخر تحذّر مني ميت فوق ثلاث ليالٍ إلا على زوج
 أربعة أشهر وعشراً.

وقال أبو ذرٍّ (١): هو عبد الله بن سحبل لما خشي من كثير من
 السوطات، فأتى زوج وغيره عند أبي ذرٍّ، وأمرهم بمعه من ماله،
 واستشكل بأن عبد الله استشهد بأحد، وزيب حيث صيرة حد، وأجيب بأن
 من عند امر وغيره، فحكوا أن يؤمر، ولقد أرحس الحشر، ومعهضاه أن يكون
 له عند وفاة عبد الله أربع مئة، وبمثابة مئة، لم تكن إلا احتمالات
 الأثر من كلام الحافظ.

وقال النسي (٢): لا جائز أن يكون عند الله لمخر، لأنه قال بأحد من
 جرح النبي ﷺ ربيب بنت جحش، وأمره الاحتمالات أن يكون عابد الله
 لاني مات نصراً على نفا هذه، فلا فله، مثلاً لا حرج على من مات كالمؤر
 خير بعد النبوة؟ قلت: ذلك المخرج بالخدمة والقطع، فتعذر هذه، وقد يحكى
 أني بجهنم لما رأى قبر أمه فجاءه نهار آخر.

أفدعت أم الساميين ربيباً أيضاً (نظير فتمت منه) وفي رواية (وهي
 شئت من حمدوا، ثم قالت: والله مالي بالطيب حاجة)، وفي رواية (وهي
 غير أني سمعت رسول الله ﷺ يقول) زاد في النسخ الهندية بعد ذلك (على
 المنبر) وليس هنا في النسخ المصنف، بل عراه الرزقاني إلى رواية (أن قال: زاد
 التيسر «غير المنبر» إلا يحل لامرأة تؤمّر بآلها وليلوم الآخر تحذّر مني الميت
 المحذر أعلى ميت فوق ثلاث ليالٍ إلا على زوج) فذهب عابده (أربعة أشهر
 وعشراً) وأقدم المصاحف في الحديث الأول.

(١) شرح الزواهي (٢/ ٢٢٨).

(٢) تصحيح القرطبي (١/ ١٩٤).

١٢٢٣/١٠٣ - قَالَتْ زَيْنَبُ: وَبَعَثْتُ أُمِّي ثُمَّ سَفَفْتُ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ فَقُولُ: جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ - يَا ابْنِي تُوَفِّي عَنْهُ زَوْجَهَا.....

١٢٢٣/١٠٣ - (قالت زينب) ما استدع سابق، وهذا الحديث الثالث (وصممت أمي أم سلمة زوج النبي ﷺ تقول: جاءت امرأة هي عائكة بنت نعيم بن عبد الله بن النخام كما في: «معجم الصحابة» لأبي نعيم. قاله البرقاني^(١). وسقط الحافظ في «الفتح»^(٢)، وفي «الإصابة»: عائكة بنت نعيم الأنصارية، والصواب: العديّة (إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله إن ابنتي) قال الحافظ: لم تسم البت ولم يسم قبها، فقد عنه، امر. كذا في «الفتح»

وقال البرقاني: روى الاسم عويبي في: «البرق» مستند يحيى بن سعيد الأنصاري عنه عن حميد بن نافع عن زَيْنَب عن أمها فقالت: جاءت امرأة من قريش، قال يحيى: لا أدري، ابنة النخام أو أمها بنت سعد، ورواه الإسماعيلي من طرق كثيرة فيها التصريح، بأن البنت عائكة، فعلى هذا فأمر. لم نسم، فإنه الحافظ، كذا في «البرقاني»^(٣).

(توفي عنها زوجها) السيرة البخاري، قال الحافظ في «الفتح»: لم تُقب على اسم أبيه. وقد أغفل ابن منده في «الصحابة»، وكذا أبو موسى في «الدين» عليه، وكما ابن عبد البر، لكن استدركه ابن خيثوم عليه، هـ. وفي «الإصابة»: المدفونة المدخومي، مات في عهد النبي ﷺ، وكانت تحت سعد بن أبي وقاص. نعيم بن عبد الله بن النخام المؤدبة، قالت أمها سفيان بن عيينة، وأحدث في

(١) شرح البرقاني (٢/٣٣٧).

(٢) فتح الباري (٢/١٤٣).

(٣) شرح البرقاني (٢/٣٣٧).

(٤) في الأصل: من.

وَقَدْ شَتَكْتُ عَيْنَهَا. أَتَشْكُنُهَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا، مَرْتَبِي أَوْ تَزَوُّجِي. كُلُّ ذَلِكَ يَقُولُ دُلَّاهُ».....

«الصحيحين» عن حديث أم سلمة إلا أن الزوج لم يسم، ولا المستغنية ولا ابنتها، وسماها ابن وهب في «موطئه»، اهـ.

(وقد اشكت) هي أي ابنتي (عينها) بالزواج في النسخ الهندية، فتكون «اعلة لقوله: شتكت»، وفي النسخ المصرية منقطاً: «عينها» بالثنية، والنصب على المفعول، فإن صاحب «المحلى»: هو بالرفع على التامع، وهله اقتصر النووي. ونسبة الشكايه إلى العين مجازاً، وبزيده رواية مسلم «عينها» بالثنية، وكذا هو في سعة من الكتاب. ووجوز النصب على أن العاقل قد مر مباشرة في الشكت، وهي المرأة، وبزيده ما لابن عسار، من رواية «الموطأ» ليعقوب، وروحه لعنبري، وقال لعنبري: إنه الصواب. وإن الرفع لعنبري، وفي «رد المحتار» لا يقال. اشكت عين فلان، والصواب: أي بنتا، اشكى فلان عينه، وزد عليه رواية فثنية المذكورة، اهـ.

(أفتشكها) بالثني على صيغة جمع المتكلم في النسخ الهندية، والمعرفة بصيغة الواحد المؤنث في النسخ المصرية وسائر المفعول بالزواج في الأول، والثنية في الثاني. والهاء مضمومة على كل حال (فقال رسول الله ﷺ: لا) تشكنها، فإن ذلك (مرفوع أو نلأ) ملك من أترابي (كل ذلك) بالنصب وفي النسخ بالرفع يقول (لا) قال انطبي: صيغة مؤكدة لقوله: «لأنا»، قال ابن ملك: فيه حجة لأحد على أنه لا يجوز الاكتحال بالإناء المنوفى منها زوجها، لا في رمد، ولا في غيره، وحدنا وعند مالك يجوز الاكتحال به في الرمد، وقال ابن قتي: يكتحل بالرمد لأ، ونسبته جازاً، وقال بعض علماء: يحسن أنها أولدت الترمز، وقد علم البيهقي، فنهاها، كذا في «المروءة»^{١٧}.

(١٧) امرأة البه نزع (١٢٣٣) (١٢٣٤).

وقال النووي^(١): تجتنب الحدة ما يذهب إلى حمايتها، ويترك في النظر إليها وحشيتها، وذلك أربعة أشياء: أحدها: لطيفه، ولا خلاف في تحريمه، عدا من أوجب الإحذاد، الثاني: احتجاب الرتبة، وذلك واجب في قول عامة أهل العلم، وهو ثلاثة أقسام: أحدها: الرتبة نفسها، فيحرم عليها أن تكتحل، وأن تكتحل بالإمام من غير ضرورة، لرواية أم سلمة وغيرها، ولأن التكتحل من أبلغ الرتبة وتحرك الشهادة فهي قاتلة والمسلم مع.

وحكي عن بعض الشافعية أنه يفتوا بأن تكتحل، وهو معارض للخير والمسمى، فإنه يتركها رتبة الأول، وإن اضطرر، انخاض إلى التكتحل بالإمام للمضاري، فلما أن تكتحل ليلاً وتمسحه يداً، ويرخص فيه عند الضرورة عطاء، والتخفيف، ومالك، وأصحاب الرأي، وأما مع من التكتحل بالأمم؛ لأنه الذي تحصل به الرتبة، فلما التكتحل بالشؤون^(٢) والعبروت^(٣)، ويحرمه، فلا بأس به؛ لأنه لا رتبة فيه، بل يقع بين ويريداه عرفاً^(٤)، ثم

وقال النووي: في حديث أناب ذليل على تحريم التكتحل على الحادة، سواء احتاج إليه أم لا، وحاء في حديث أم سلمة في "الحوطأ" وغيره "أحمله بالليل، وأصعبه بالنهار"، ووجه الجمع أنها إذا لم تخرج إليه لا سناً، وإذا احتاج لم يجوز بالنهار، ويجوز بالليل مع أن الأولى تركه، فإن

(١) والمسمى (٣٨٥/١)

(٢) الشؤون يكون في العادات، منها بيت، ومنها من العشرة، ومنها إلى العشرة مشتركة حادة، وهي حيدة الفروع الغير، "الطابع سادات الأئمة" (٣٨٥/١)

(٣) العبروت هو الأثبات، وهو صحيح تصح حديث من بلاد العرس، الشبهة بالكون صفة المصداق في طهارة، وله أم الحدة، "الطابع الرتبة" (٣٨٥/١)

(٤) سركت العرس، أصبحت حاديتهم، أو، "الطابع التكتحل"

وموت ميمونة بالنهاره قال: وثأؤن بعضهم حديث الجاه على انه لم يحتق الخوف، متى غيبوها، وتعذب بال في حديث شعبة "فمخشوا" معنى ميمونة وهي أخرى، وموتت ربه شديدا. وقد عشت سني خيرة، وفي رواية الطبراني "انما قالت في المرة الثالثة: ايها المثلثي حينها فوق ما يقطن، فقال: لا". وفي رواية عند من حرم: اني اخشى ان نقتل حينها قال: لا، بل انتموات، وميمونة صحيح، وهذا قال مالك في رواية عنه بمعه مطلقا، وعنه يحوز إذا خاضت على عينها مالا عيب فيه، بيه ذلك شاذة ميمونة بالليل.

وأجابوا عن قصة المرأة باحتمال أنه كان يحضر لها الغير. في التحمل، كالنقصيد بالنصر، وميمون من ثأؤن النبي عن كحل مخصوص، وهو ما يختص بالتوثيق، لأن ميمون اقتداري قد يحصل لها لا ربة فيه، فلم يحصل فيما فيه ربة. وقال طائفة من العلماء: حرم ذلك، ولو كان فيه طيب، وحملوا النبي على التبرع جمعا بين الألفه، كذا في "الفتح" (١).

وقال القاضي (٢): "حتم على أن تؤدوا ما اشتكت عينيهما وقد مرت أفتتاحي على الاكتفاء، ويحصل أن ترمي أنها اشتكت عينيهما، وهي لأن على ذلك إلا أنها استأذنت في كحل ربة، ولم تستأذن فيما خلا من العين ما لا ربة به مما يجعل خارج العين، أو ينظر فيه، فلا تكون فيه ربة، فاستأذنت من ذلك، كما رأى أنها سألته عما لا ضرورة بها إليه

ووجدت لكذلك، ولم أحفظه أنه لا لا يمكن التوفيق معها، ووجدت بالائتداء، ولا شيء فيه سواء، ولا يضره أو شيء بعد الأتوان، ولا يمكن بالائتداء فيه طيب. وفي المشتكت عينيهما، يدل صحت عنه هذه الرواية، فبعدها

(١) مجمع الزوائد (٤/٤٨٨)

(٢) الفتاوى (١١/١٤٥)

ثم قال: (بعضها هي أربعة أشهر وعشرون) وقد كانت الجاهلية في
الجاهلية ترمي بالعمرة على رأس الحول.

قال خديجة بن مسمع: فقلت لربي: وما ترمي بالعمرة على
رأس الحول؟ فقالت ربي: كانت المرأة إذا تزوجت.....

أو لا تدعى إلى ذلك ضرورة، فقد ساء في الحديث إلى أنها تكونت من
صبر، إذا دعت إلى تلك ضرورة، وهو المعروف من حديث

ويحتمل أن يكون الذي يثبته، فهو من جهة التبرع ويبره انصر عليه،
وأما برحق قوله من غير محذور، وإنما قال: أم سبعة أشهر على زوجها
استدركت غيره، كالحال الذي سأل، وأما ما سأل به، وقد
من المرأة عن ما كان في كنفها من سنة وصورة ما كان سأل قبل
سألها، وإلى ما كان من صلبها، والضرورة قدس من نسبه، قال مالك في
المنعقد الصغير، لا تكون الحول إلا أن يطرأ، فيقتصر على ما
بالبر من غير طيب يتوزع به، فيجوز أن يريد به، أيا لم ينظر إليه، اهـ

(ثم قال: (بعضها هي أربعة أشهر وعشرون) ما تقدم على حكمه
الطهر، وهي أربعة أشهر وعشرون، وفيه إشارة إلى أن الحول بعد بالنسبة لها
فكان من ذلك وتبين التمس عبيها، ولذا قال بعد ذلك: وقد كانت [عذائكن
في الجاهلية] إشارة إلى أن الحكم في الإسلام خلافاً، وذلك بأنه لما
رجعت من الصبي، لكن التمس ما كان له في المرأة نفس الطهر، ثم
سقطت بقية التمس، ولما سأل خذم ما كان، عند خروجها، ولم يوجه في ذلك
راجحه إلا في حديث، وأما في جودين موجوده، قاله جماعة، اهـ

(ترمي بالعمرة) عتق الحر منه، التمس، واحدة العمرة، والجمع
أبدن، وجمع ذكر الخف (على رأس الحول) أي بعد تمام السنة (قال حميد) من
مسمع (الاستاذ السابق) فقلت لربي: ما أس سبعة (وما) معنى قوله بخذ: الترمي
بالعمرة على رأس الحول؟ فقالت ربي: كانت المرأة في الجاهلية (إن قولني)

عليها زوجها دخلت جفتا وأبست شراها. ولم تفسر طبياً ولا
شيداً حتى تغير بها سنة. ثم تؤتى بدابة. جمار أو شاة أو طير.
فتقتل به. فقلنا تقتل بشيء إلا مات.

يصنعون بيناء المجهول (عها زوجها دخلت جفتا) تكسر الحاء وسكون الخاء
سباني معناه في كلام مالك (وليس) تكسر الموحدة (شرا ليها) أي أردأها.
وعني رواية للمصنفين من أحلاسها جمع حلس يكسر فكون (ولم تفسر)
كذا هي جميع النسخ الهندية وأكثر المصرية بالإدغام. وفي الررقسي^(١) غفك
الإدغام. وقال يشرح أوله وسكون الميم، فبين أن قولاً ما ساكنة. وهي رواية
ثم نسل بالإدغام. اهـ.

(طباً ولا شيداً) أخر نحوه سما نزل به (حتى تغير بها سنة) من موت
زوجها

(ثم تؤتى) سواء المجهول (بدابة. جمار أو شاة أو طير) ثلاثها محروقة
عني الهندية من الدابة. وأما للتبوع. وإطلاق الدابة على الشاة والطير
باعتبار اللغة. قال أهل اللغة. الدابة ما يربط على الأرض. ويطلب استعمالها
عني ما يركب. (فتقتل به) يقات فمشاء مصنوعه لواء ساكنة (فقلنا تقتل بشيء)
سما ذكر (إلا مات) قال صاحب «المصنف»^(٢) يقتل به أي تكسر ما هي فيه
من الهمزة. بأن تأخذ طيراً. فتدبح به فرجها وتبليه. ولا يكاد يعين ما تقتل
به. وقيل. تسبح به. وتغسل حتى تصير كالشاة. وتذهب الدرس. اهـ.

وقال الناجي^(٣): قال مالك: معناه تدمج به كالشاة. وقال ابن زيد عن
عيسى بن أبي وهب: تقتل تسبح بها عليه أو على غيره. وقيل: إن معنى

(١) الفرج الررقسي، (١/٣٢٣).

(٢) وعني الاستدراك (١/١٨٤) (٢) تسبح به جند.

(٣) المحقق (١/١١٦).

ثُمَّ تَخْرُجُ. فَتُعْطَى الْغُرَّةَ فَتُؤْتِي بِهَا.....

ذلك أنها تنطفئ به حتى يصير كدنفقة، وبعد هذا في الحيور؛ لأنه لا يتأني به هذا، وإنما يتأني به ما يفسده ماله، وقد أمن مريض عن عيسى إذا معنى تعطي تصح به، لعلمها لأنها كانت تقيم حراً، لا تتسل ولا تعمل طيباً، ويكثر عليها التوسيع، وتشتد رائحة العرق، فقل تصح بشيء إلا موت، أم.

وفي البخاري: هل مثل ذلك؟ ما تعطي به؟ قال: تسع حلقة، وقال الجاهلي: أفضل الفحل الكسر أي تكسر ما كانت فيه، وتخرج منه بما فعله والدائد، وقال بن قتيبة: سألت الجاهليين عن الاعتصاف؛ فذكروا أن المعتدة كانت لا تسدي ماله ولا تقلم ظفرها ولا تدبيل شعرها، ثم يخرج بعد الحول ما خرج منظر، ثم تعطي أي تكسر ما هو منه من المدة بعد أن تسبح به قلبها، وتشد، فلا تكاد يعيش بعد ذلك، قال القاضي: وهذا لا يخالف غير ما ذكرناه، لأنه أحسن منه، لأنه أخلط الحنفية وبين أن الجراد به حلد قبل، أم.

وفي المشايخ: قال الأزهري عن أم الشافعي: الشافعي والشافعية والشافعية، أي تعدو برعة نحو منزل أبيها؛ لأنها كالمسحوق من نبيم مشافعية، وكذا هم في رواية الشافعي. أم. هكذا ذكره الحافظ برواية الشافعي والشافعية، وقال: لأول أشهر، وهكذا ذكره صاحب «الجمع» وقال: المشهور رواية الشافعي والشافعية. أم. قالت: والنسخة التي بأيدي من الشافعي فيها مثل رواية الجمهور.

(ثم تخرج) المستأنة من الجفش (تعطي) يساء، سجهول (برعة) من عر (الإبل أم النسر) (قصرمي) يساء، النصار (بها) أي البعرة أمامها، فيكون ذلك حلالها. كما في رواية ابن الماحضون عن مالك، أي: إله أي وجهه: من وراء ظهره؛ قلت: هكذا في أكثر الروايات من خلفها، وقد أخرج

نسائي برواية زهير عن يحيى بن سعيد عن حميد بن عبد الحميد بن زكريا عنه^{٢٥}، ورواها من خلال زهير بن موهب عن مثل الدوت^{٢٦}، وأخرج رواية حماد عن يحيى بن سعيد بن موهب باللفظ^{٢٧} وقد كان هذا من في الدعوى أو لم يرها زوجها أناس منه، لم يذهب حاكمها بغيره^{٢٨}.

وأخضع الروايات في الروي بنيعرة، فها ورواها، وهو موقوف على حديث كتابه، وقد أخذ عبد الجبار بن عبد الله، قال الحافظ^{٢٩}، هكذا في هذه الرواية، لم تستفد زبدة، ووقع في رواية دعية عند البخاري وغيره^{٣٠}، موهباً عنه، لكنه اختصاراً، ونظف: فقال لا تخمضه، قد تلت^{٣١}، أحمد بن محمد، في أما اختارها أو لم يذهب، فإذا كان خبره صحيح قلت وقت بعدد، فلا حرج على من يذهب منهم وعشر^{٣٢}، وهذا لا يختص بأربع، رواية الباب^{٣٣}، لأن سبعة من أخلف الناس، فلا يختص على روايته برواية غيره، إلا حاشا، ولعل الموقوف ما في رواية الباب من الزيادة التي ليس في رواية ضعف، أو

ثم قال^{٣٤}: وظاهر رواية سبعة أن رميت المرأة بموتك على مرور الزمان، سواء طلق، أو اشترى صرة، أم تحضر، ولا حرج على المخرج، وفيه حرجي بها من غيرها من كتب، أو غيره، يرى من حميداً أن يقدمها خبراً لا يعرف عليها من بعده، أي بها كذا أو غيره، فقال، عباس بن يحيى التميمي بأن الزكيات إذا لم يذهب بعد، لم يمت المرأة، قال الحافظ: هذا يعني بعد، بالزيادة من التمسك مقبول، ولا يجب، إذا كان حافظ، فإنه لا خلاف بين الروايات حتى يخرج من الجمع

٢٥. صحيح البخاري ١٩١/١٥٨٦.

٢٦. الخطب الاستدلالية ١٦٨١/١٢٢٧.

٢٧. صحيح البخاري ١٩١/١٥٩٠.

ثُمَّ تَرَايَاجُ، تَعْدُ، مَا شَاءَتْ مِنْ طَلَبٍ أَوْ غَيْرِهِ.

قَالَ مَالِكٌ: وَالْحَفْشُ الْبَيْتُ الرَّدِّيُّ.....

واختلف في المراد برمي البعرة، فقيل: هو إشارة إلى أنها رمت البعرة رمي البعرة، وقيل: إشارة إلى أن الفعل الذي فعلته من الترمي وانصر على البلاء الذي كانت فيه كما انحصى كان عندها بمنزلة البعرة التي رمتها استحقاقا له، وتعظيماً لحق زوجها، وقيل: إن ترميها على سبيل المأول لعدم عودها إلى مثل ذلك، اهـ.

وقال الكرمانني: يحتمل أن يكون الباء في تفتش به للتحذية أو الزائدة، يعني تفتش المطائر بأن تكسر بعض أعشاشه، ولعل غرضهم منه الإشعار بإعلاكا ما كثر فيه، ومن الرمي الانفصال عنه بالكفاية، وقال الحافظ: يرد ما تقدم من تفسير الانفصاف صريحاً، اهـ.

(ثم تراجع) بضم القوية فراء فألقب فحجم مكسورة (بعد) برفع على البناء، أي بعد ما تقدم من الانفصاف والرمي (ما شاءت من طيب أو غيره) مما كانت مسوغة منه لتعدة.

(قال مالك: الحفش) المراد من (البيت الردي) قال النجاشي^(١): روى ابن وهب عن مالك: الحفش البيت الصغير، وكذا قال النخيل، وقال أبو عبيد^(٢): الحفش الدرج، وجمعه أحفاش، ولعله شئ البيت الصغير به وسماه باسمه، اهـ.

وقال الحافظ: فسر أبو داود في روايته عن طريق مالك البيت الصغير، وبعد النجاشي من طريق ابن القاسم عن مالك: الحفش الحُصْر، بضم المعجمة بعدها مهملة، وهو أخص من الذي قبله، وقال الشافعي: الحفش البيت المتأني

(١) المنزه (١٤٦/٥).

(٢) انظر: الاستذكار (١٨/٣٢٣).

وَتَقْتَضِي تَمَسُّحُ بِهَا جِلْدَهَا كَالْمَنْشُورَةِ.

أخرج هذه الأحاديث الثلاثة:

البخاري في: ٢٨ - كتاب الطلاق، ٤٦ - باب تحذ المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشراً.

ومسلم في: ١٨ - كتاب الطلاق، ٩ - باب وجوب الإحداق في عدة الوفاة، حديث ٣٨.

١٢٢٤/١٠٤ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ عَائِشَةَ وَحَفْصَةَ زَوْجَي النَّبِيِّ ﷺ.....

اشتمت البناء، وقيل: هو شيء من غوص بشبه القفَّة^(١) تجمع فيه السعداء منها من غرل أو سحوء، وظاهر سياق القصة بآي هذا خصوصاً رواية شعبة، وكذا وقع في رواية النسائي: اعمدت إلى شو بيت لها، فجلست فيه، ولعل أصل الحفش ما ذكر، ثم استعمل في البيت الصغير الحقيق على طريق الاستعارة، اهـ.

(وتقتضي) معناه (تمسح به جلدتها كالمَنْشُورَةِ) هكذا في جميع النسخ الهندية، وضبطه صاحب «المحلى» بضم الميم وكسر الشين المشددة من انتشار، وفي جميع النسخ المصرية «كالمَنْشُورَةِ»، يعني بضم النون وسكون الشين البمعجية، قال صاحب «المحلى»: بضم الميم وكسر الشين من انتشار بمعنى الرقبة ودفع السحر، أي تمسح الجلد كفعل المرأة التي تدفع عن نفسها السحر، وفي «القاموس»: «الانتشار» المَعُولُ بالشر، وهي بالضم رقبة يعالج بها المجنون والمرضى، اهـ. وتقدم في الحديث الكلام على معناه مفصلاً.

١٢٢٤/١٠٤ - (مالك بن نافع) مولى ابن عمر (من صفية بنت أبي عبيد) زوجة ابن عمر - رضي الله عنه - (عن عائشة وحفصة) أمي المؤمنين (زوجي النبي ﷺ)

(١) القفَّة: «الزبير».

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَحِلُّ لَامْرَأَةٍ تَوَافُّنَ مَالِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُجِدَّ عَلَى قَيْثٍ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ.

أُحْرَجَ مُسْلِمٌ فِي ١٨ - كِتَابِ الْخُلَاقِ، ٩ - بَابِ حُوبِ الْإِحْدَادِ فِي عِلَّةِ التَّوْفَادِ، حَدِيثُ ١٢٢٥.

١٢٢٥/١٠٥ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ: أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: أَنَّ أُمَّ سَلْمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ لَامْرَأَةٌ حَادٌّ عَلَى رُؤُوسِهَا، اشْتَكَتْ غَيْبَتَهَا، ...

هَكَذَا يَذْكُرُ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ مَسْجُودٍ وَطَائِفَةٌ مِنَ الْمُرَوِّاتِ وَالْأَسْكَرِيُّ وَآخَرُونَ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ حَفْصَةَ عَلَى الشَّكِّ، وَكَذَا رَوَاهُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ وَالتَّبِثُ بْنُ سَعْدٍ كِلَاهُمَا عَنْ نَافِعٍ بِالشَّكِّ، وَرَوَاهُ يَحْيَى بْنُ سَعْدٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ صَفِيَّةَ عَنِ حَفْصَةَ وَحَدَّثَهَا، وَرَوَاهُ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ رَوْحَةَ عَنْ مَرْثَدَةَ بِنْتِ رُوَيْحٍ النَّبِيِّ ﷺ، أُحْرَجَ ذَلِكَ كَتَبَهُ مُسْلِمٌ. وَأَذْكَرُ مَجْعَدٍ فِي مَوْجُوهَةِ^(١) مِيزَةِ الْإِسْلَامِ عَنْ حَفْصَةَ أَوْ عَائِشَةَ أَوْ غَيْرِهِمَا جَمْعًا.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَحِلُّ لَامْرَأَةٍ تَوَافُّنَ مَالِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُجِدَّ) بِفَسْمِ أَوَّلِهِ وَكُسْرِ الْحَدِّ مِنَ الْإِحْدَادِ (عَلَى مِيتَ فَوْقَ) أَيْ كَثْرَ مِنْ (ثَلَاثِ لَيَالٍ إِلَّا) عَلَى زَوْجٍ فَإِنَّهَا حَادٌّ عَلَيْهِ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَخَمْسُونَ كَمَا زَادَهُ فِي وَاقِعِ يَحْيَى بْنُ سَعْدٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ مُسْلِمٍ، وَتَقَدَّمَ مَسَاحُتُ الْحَدِيثِ فِي الْحَدِيثِ السَّابِقِ.

١٢٢٥/١٠٥ - (مَالِكٌ أَنَّهُ سَمِعَهُ) قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ فِي «التَّحْرِيرِ»^(٢) حَدَّثَنَا الْحَدِيثُ بِمَعْرُوفٍ عَنْ أُمِّ سَلْمَةَ مِنْ حَدِيثِ بَكْرِ بْنِ الْأَشَجِّ، وَهُوَ حَدِيثٌ فِيهِ طَوِيلٌ، اخْتَصَرَهُ مَالِكٌ وَأَرْسَدَهُ إِدْرَاقُ قُلْتِ وَسَيَأْتِي مَوْضِعًا لَأَنَّ أُمَّ سَلْمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ لَامْرَأَةٌ حَادٌّ بِشَدِّدِ ذَلِكَ مِنَ الْمَعْرُوفِ، وَقَالَ حَدَّثَتْ لَامْرَأَةٌ وَأَحَدَتْ بِسَعْنَى (عَنِ زَوْجِهَا اشْتَكَتْ) الْمَاءَ (عَيْنَهَا) بِدَلَالَةِ زَادَ فِي السَّابِقِ

(١) امرأاً محمد بن الفضل السجستاني (١٠٥٧/٢١)

(٢) امرأاً (١٠٥٧/٢١)

١٠٦/١٢٢٦ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَسُلَيْمِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّهُمَا كَانَا يَقُولَانِ، فِي الْمَرْأَةِ يَتَوَقَّى عَشَهَا وَزَوْجَهَا: إِنَّهَا إِذَا خَشِيتْ عَلَى بَصَرِهَا مِنْ رَمَدٍ، أَوْ شَكْوٍ أَصَابَهَا: إِنَّهَا تَكْتَحِلُ وَتَتَذَوَّى بِذَوَائِ أَوْ كُحْلِ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ طَيْبٌ. قَالَ مَالِكٌ: وَإِذَا كَانَتْ الضَّرُورَةُ. فَإِنْ دِينَ اللَّهُ يُسْرًا.

ولا يذهب عليك أن الرواية هكذا في نسخ أبي ذرود، وعليه بنى شيخنا في «البلد»^(١) والحديث أخرجه البيهقي برواية ابن داسه عن أبي ذرود بلفظ: «تكتحل بكحل الجلاء» قال أحمد: المصواب بكحل الجلاء، الحديث بلفظ لكحل في الموضوعين، وقال المعشي: الجلاء بالكسر الإثمد، وانحلاء بضم المهملة حكاكة حجر على حجر بكحل بها، اهـ.

١٠٦/١٢٢٦ - (قال مالك: أنه بلغه عن سالم بن عبد الله) بن عمر - رضي الله عنهما - (وصفيان بن يسار) أحد الفقهاء النسعة (أنهما كانا يقولان في المرأة يتوقى عشاها زوجها) عشاها زوجها: إنها إذا خشيت على بصرها من رمد بها) يقال: رمد من شئ إذا ما جئت عيناه (أو شكوى) يفتح المعجمة وسكون الكاف (أصابها) أي البصر (إنها تكتحل وتذوى بذوائ أو بكحل، وإن كان فيه طيب) يعني أنها إذا خشيت على بصرها تكتحل بأي كحل كان، ولم يخصها كحلاً من كحل. وإنما ذلك بحسب المرض، وما تدعو الضرورة إليه.

(قال مالك: وإذا كانت الضرورة أي وجدت (فإن دين الله يسر) فتكتحل، وإن كان فيه طيب، أما حديث المرأة التي قالت: إن اسنني اشتكت عينها أفأكحلها؟ فقال ﷺ: لا، قالت: إني فخشى أن تنفق عيها، قال: فإن انفقت. فقد تقدم الجواب عنه في كلام الحافظ، وقال ابن القيم، الجمهور حملوه على أنه لم ينفق الخوف على عيناها، اهـ. يعني أن خشيتها نوهت عنها.

(١) انظر «معاش بذل المجهود» (١٦/٧٥).

١٠٧/١٢٢٧ - وحديثي عن مالك، عن نافع، أن صفية بنت أبي عبيد أنها اشتكت عيناها، ومن حاد على زوجها عبد الله بن عمر، فلم تكتحل حتى كادت عيناها ترمضان.

١٠٧/١٢٢٧ - (مالك عن نافع أن) بالمهجرة وتشديد النون في جميع النسخ المصرية وهكذا في رواية محمد، وفي النسخ الهمدانية عن نافع عن صفية أنها اشتكت منظر آخر بين نافع و(صفية بنت أبي عبيد) زوجة ابن عمر - رضي الله عنها - (اشتكت عيناها وهي حادة) بتشديد اللام بلا هاء؛ لأنه نعت للمؤنث، لا يشركه فيه المذكور مثل عائتي وحاذق (على زوجها عبد الله بن عمر) - رضي الله عنه - وقد تزوجها في حياة أبيه.

وحديث الباب أدرك في أنها عانت إلى موت زوجها، وحذت سببه، ولي الصحيحين وغيرهما بعدة طرق أن ابن عمر - رضي الله عنهما - لما رجع من الحج استفرخ على مرأته صفية بنت أبي عبيد فجعل بين الرجلين، وكان ذلك في إمارة ابن الزبير.

قال الغني^(١)، استفرخ، بناء المعجول، أي أخبر صحتها، وقال أيضاً في موضع آخر: كانت من الصالحات العابدات، توفيت في حياة عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، وقال الزوافي الحديث (باب) إنها عوفيت، يعني في قصة الصراخ، ثم مات زوجها في حياتها كما هيء الله، ولم تعرض لحافظ وغيره في كتب الرجال عن وقت وفاتها.

(فلم تكتحل) وأحدث بالشد في نفسها فصبوت على ما أصابها من مرض أو رمد في عيناها (حتى كادت عيناها ترمضان) كذا في جميع النسخ المصرية والهندية من رواية يحيى، ولعل محمد في موطئه^(٢) حتى كادت

(١) انظر «عبد القاري» (٢٠١/٥) (١٠٩٢)

(٢) انظر موطأ محمد مع الصحيح للمصنف (٢٠١/٥٥٦)

عيناها أن ترمضاً، ثم جعل يفاصد الممثلة في جميع النسخ الهندية والمصرية إلا الباجي، والممثلة في رواية محمد، وبها خطه نوزقاني^(١)، فقال: يفتح نعيم وصاد ممثلة من باب نحب محمد الوسخ في مونها. والرجل الرمض. والمرأة الرمض. اهـ.

وفي «المحلى»: رمضت العين من باب علم. إذا جسد أو مدح في عينه. والرمض محركة. وسخ أيضا في الموفين، اهـ. وفي نسخة الباجي: انضاد المعجزة، لكن كلامه يدل على أن لفظ كنها من سهد الكتاب إذا قال: الرمض قاذي أبض تلفظه العين، يقال: عين رمضاء، وهذا يقتضي أن شكوى عينها كان أمراً خفيفاً، لأن الرمض يحدث في العين من أيسر شكوى، وهو قد أخبر أن ما أصابها كاد يبعثها ذلك، ولم يبعثه، وقال: ليس «نوطية» رمضت العين ترمض إذا أضربها الفدى، وهذا أشبه بحق الحديث وطاهره.

فصاع أنه كاد أن يبلغ بها أصابها من شكوى عينها مع إمساكها من الكلل، إلى أن يضربها الرمض، وتضرر ورفع على مقادير مختلفة، فيجمل أنه أراد: لا أنه يضربها ترمض ضرراً شتاً عابها، قال أبو حبيب الهروي: هو من رمضت بالفساد المعجزة مأخوذ من الرمضاء، هو اشتداد الحر على الحجارة حتى تحمي، فنقول: حاج بعينها من الحر مثل ذلك، والمعجزة من الرواية قد صاع، اهـ^(٢).

وعلم منه أن المذكور قيل: كان يغير المعجزة، لكن الورد في الرواية المعجزة أيضاً. قال صاحب «الجميع» في رمض بالممثلة: الرمض يباح تلفظه العين، ويصح في زوايا الأجلان، فالرمض: الرطب منه، والغص

(١) مخرج نوزقاني (٢٣٤/٣).

(٢) المنتقى (١٤٦/٤).

فَإِنْ مَاتَ: تَذَهَنَ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا بِالزَّيْتِ وَالشُّبْرِ وَغَ.
أَشْهُ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ طَبْ

فَإِنْ مَاتَ: وَلَا تُلْبَسُ الْمَرْأَةُ الْحَذَّ عَلَى زَوْجِهَا شَيْئاً مِنْ
الْحَلِيِّ، خَانِئاً وَلَا خُلْخُلَاءً. وَلَا غَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْحَلِيِّ.....

المبايس، ولم تكتحل متى كانت عيناها ترمضان، ويروي مصاد من الترمضان،
رشاة الحر يعني تهيج عيناها.

(قال مالك: ما عن) يشايد الدار (المتوفى عنها زوجها بالزيت والشبرق)
فتح النون المعجمة فموحدة أو تحية ساكنة وهي السمكة (وما أشبه ذلك) من
الأذهان الأخرى (إذا لم يكن فيه طيب) قال الزوهري^(١) ما سم تدفع الضرورة
إلى القليب ولا حازه كذا قدمه، وهو المصنف في المذهب، اهـ.

قال ابن الهمام^(٢): أجمعوا على منع الأذهان المصنفة، واختلفوا في غير
السقف، كالزيت والشبرج البحتين والسم، فمنعاه نحن ولشافعي إلا ضرورة
تحصول الترية به، وأما إزاره الإمامان والطاهرية، اهـ.

وقال الموفق^(٣): لا يجوز لها استعمال الأذهان المصنفة، أما غير المصنفة
كالزيت والشبرج والسم، فلا بأس به لأنه ليس بظبي، اهـ.

(قال مالك: ولا تلبس المرأة الحاذ على زوجها شيئاً من الحلبي) يفتح
الحاء المهملة وسكون الحاء (خائناً) بياناً للخائى (ولا خلخالاً) يفتح الخاء
المعجمة وسكون الخاء (ولا غير ذلك من الحلبي) كسوم وقريد
وعيرمه. قال صاحب الحلبي: به قالت الثلاثة الباقية.

(١) شرح الزرقاني، (٣/٣٢٦).

(٢) فتح القدير، (١/١٦٣).

(٣) المغني، (١١/٢٨٦).

وَلَا تَلْبِسُ شَيْئًا مِنَ الْعَصَبِ.....

قال الساجي^(١): قال من مزين: سألت عيسى بن العصة والذهب؟ قال: نعم. وروى ابن المونر عن مالك: لا تلبس حلياً، وإن كان حريراً، ولا خرساً فصاً ولا غيره. وفي الجملة، أد كل ما تلبسه المرأة على وجه التجميل، ولا تلبسه الحدأة، ولعل عيسى اقتصر على الذهب والفضة لما كان هذا المعروف يلقاه، ولم يكن حلياً تحريراً، ولم يشقها. وأم ينسأ فصحابنا على الجوهر والياقوت. والزمر، وهم داخل تحت قوله: ولا غير ذلك من الحلي. فكان ما يقع عنه بهذا الاسم مبرحاً. اهـ.

وقال العوف^(٢) في جملة ما تجسه الحدأة: الثالث، الخلي، فحرم عليه لبس الخلي كنه حتى انحناء في قول عامة أهل العلم، يقول النبي ﷺ: «ولا الخلق» وقال عطاء: «سأح حلي الفضة دون الذهب، وليس بصحيح» لأن النبي عاه. ولأن الخلي يربط حسنها، يدعو إلى مفاخرتها. اهـ.

(ولا تلبس شيئاً) أي ثوباً (من العصب) ففتح العين وسكون الصاد احسنين وموحدة، قال ابن الأثير: بروة بمعنى يهود. غرايا أي يجمع ويشتد ثم تصح وتصح، فيأتي موشياً لبقاء ما عصب من ابيض ثم يأخذ الصبح، يقال: را عصب بالتونن والإضافة، وقيل: هي بروة مختلطة.

وقال الحافظ في «الفتح»^(٣) ذكر أبو موسى الممنني في أذيل الغرباء عن بعض أهل اليمن أنه من دابة بحرية تسمى قرص فرعون، يتحد منها الحوز وعبره، ويكون أبيض، وهذا غريب، وأعرب منه قول السجستاني: إنه نبات لا سبب إلا بالبحر، وعزه لأبي حنيفة المديني، وأعرب منه قول، الداودي:

(١) المنقذ: (٤/١٤٧).

(٢) المنقذ: (١١/٩٠٢).

(٣) فتح الباري: (٩/٤٤١).

إِلَّا أَنْ يَكُونَ غَضًا غَلِيظًا

المراد بالثوب العصب، الحضرة وهي الجيرة، وليس له سلف في أن العصب الأخير، اهـ. (إلا أن يكون عصباً غليظاً) فتنبه.

قال الساجي^(١): قال ابن القاسم: لأن وفيه بمرقة اثبات المصيبة، ولم ير غليظه بمرقة الثياب المصنعة، وروى ابن العزيم عز حمى بن دينار قال: الحائض الوضئ الغليظ وحلة يمدية غليظة، وإساءة كره لها أو تلبس من العصب وثياب اليسن المحتل والبرود: لأنها رينة، اهـ.

وقد أخرج البخاري في صحيحه^(٢) من حديث أم عطية مرفوعاً: «أنها لا تكتحل ولا تلبس ثوباً مصوغاً إلا ثوب عصب»، وترجم عليه البخاري «باب تلبس الحدة ثياب العصب»، قال الحافظ^(٣): كره عروة العصب، وكره مالك غليظه، وقال النووي: الأصح عند أصحابنا تحريمه، وعند الحديث حجة لبي أجازه، اهـ.

وفي المحلى: تبعاً لأن الهمام: لا تلبس العصب عند الحصة مطلقاً، وأجازه الشافعي مطلقاً وفيه وخلفه، ومع مالك وفيه دون غليظه، والخلاف فيه الحائض، اهـ.

قال الموفق^(٤): ما ضيغ غزله ثم نسج، فيه احتسالات: أحدهما: حرّم لبسه، لأنه أرفع وأحسن، ولأنه مصبرغ للخص، فأشبه ما ضيغ بعد نسجه، والثاني: لا يحرم لقوله ﷺ في حديث أم سلمة: «إلا ثوب عصب»، وهو ما ضيغ غزله قبل نسجه، ولأنه لم يصبغ وهو ثوب، فأشبه ما كان حسناً من

(١) المنيع: (١/١٧٧).

(٢) ح (٥٣٤٢).

(٣) (٩١/٩٩).

(٤) المنيع: (١/٣٨٩).

وَلَا تَلْبَسَ ثَوْبًا مَصْبُوغًا بِشَيْءٍ مِنَ الصَّبْغِ إِلَّا بِالشَّرَافِ

الثياب غير مصبوغ، والأول أصح، وأما العصب فالصحيح أنه ثبت تصبغ به الثياب، قال مباحث، الروض الأنف^(١): «أدوس» والعصب: ثوبان باليمن - لا يثنان إلا به - فأدوس النبي ﷺ للحادة في نسج ما صبغ بالعصب، لأنه في معنى ما صبغ لغير التحسين، أما ما صبغ عزله لتحسين كالأحمر والأصفر، فلا معنى لتجويره معه حصول الزينة بنفسه، كحصولها به صبغ بعد نسجه، اهـ.

(وَلَا تَلْبَسَ ثَوْبًا مَصْبُوغًا بِشَيْءٍ مِنَ الصَّبْغِ) بترك الصاد المهملة وسكون الموحدة (إلا بالسواد) فيجوز لبسه، قال مالك في «المدينة»: لا تلبس الحاد من الثياب المصبغة: الذكر، والخضر، والصفرة، والمصبغات بغير الورس، والزعفران، والمصفر، قال أبو محمد: ولا تلبس الأحمر ولا الأصفر ولا الأخضر ولا الحلوتي، قال مالك: صوفاً كان أو كتاناً أو لباداً. ولا تلبس غزاً ولا حريراً مصبوغاً زعفران ولا مصفر ولا غير ذلك، قال مالك في كتاب: ابن الموزان: ليس بها نسج الأسود، إن كان حريراً، وفي «المدينة»: وتلبس أبيض حريراً، قال أبو محمد: وتلبس من ذلك الأسود والأبيض والسماعي.

قال الباجي^(٢): «وعندي أنهم يريدون بالأسود ما سمي عندنا غراساً، وأما ما يصبغ بالسماعي فإنه جميل وما يتجمل به، وقد قال أبو محمد: كل ما كان من الألوان يتزين به النساء لأزواجهن، فتدفع منه الحاد، اهـ.

قال ابن المنذر: أجمع العلماء على أنه لا يجوز للحاد لبس ثياب المصصرة ولا المصبغة إلا ما صبغ بسود، فرخص فيه مالك والشافعي - لكونه لا يتخذ للزينة، بل هو من لباس الحزن، وقال ابن دقيق: يؤخذ من مفهوم

(١) (٩٩/٧).

(٢) «المصنف» (٢٨/٤).

وَلَا تَنْشَطُ إِلَّا بِالسَّدْرِ. وَمَا أَشْبَهَهُ مِمَّا لَا يَخْتَمِرُ فِي رَأْسِهَا.

حديث أم عطية جواز ما ليس بمصبوغ، وهي الثياب البيضاء. ومع بعض المالكية المرتفع منها الذي يترين به، وكذلك الأسود إذا كان مما يترين به، وقال النووي: رخص أصحابنا فيما لا يترين به، ولو كان مصبوغاً، واختلف في الحرير، والأصح عند الشافعية منه مطلقاً مصبوغاً وغير مصبوغ؛ لأنه أبيع للنساء للترين به، اهـ.

وقال الموفق^(١): تحرم عليها الثياب المصبغة للتحسين، كالمنصف والمزفر وسائر الأحمر وسائر الملون للمحسن، كالأزرق الصافي والأخضر الصافي والأصفر؛ لقوله ﷺ: «ولا تلبس ثوباً مصبوغاً» أما ما لا يُقْبَضُ بصفته حله كالكتلي والأسود والأخضر الشبع، فلا تُشْع منه؛ لأنه ليس زينة.

وما ضُيع غزله، ثم نُسج، فيه احتمالان: أحدهما: بحرته لبسته؛ لأنه أوقع وأحسن، ولأنه مصبوغ للمحسن، فأشبه ما ضُيع بعد نسجه، والثاني: لا يحرم لقوله ﷺ: «إلا ثوب عصب» وهو ما ضُيع غزله قبل نسجه، والأول أصح، ولا تُشْع من جسان الثياب غير المصبوغة، وإن كان رفيقاً، سواء كان من قطع أو كان أو إبريسم؛ لأن حبه من أصل خلقته، فلا يلزم تغييره. كما أن المرأة إذا كانت حسنة الخلقة لا يلزمها أن تغير لبنتها ونشوة نفسها، اهـ.

وقال ابن القيم: يباح لبس ليس الأسود عند الأئمة الأربعة، وجعله الظاهرية كالأحمر والأخضر، اهـ.

(ولا تمشط) وشي: من الطيب (إلا بالسدر وما أشبهه مما لا تختمر به رأسها) كذا في النسخ الهندية، وفي المصرية: مما لا يختمر في رأسها، قال صاحب «المحلى»: بالنساء المعجبة أي مما لا يطيب به رأسها، والخمرة بالتحريث: الريح، يقال: وجدت خمرة الطيب أي ريحه، كذا في «المصالح» اهـ. وقال الراغب: خمرة العطيط ريحه، اهـ.

(١) النسخة (١٢٨٨/١١).

١٠٨/١٢٢٨ - وحديثني عن مالك: أنه بلغه: أن رسول الله ﷺ دخل على أم سلمة زوج النبي ﷺ وهي حادة على أبي سلمة. وقد جفدت على عينيها صبراً. فقال: أما هذا يا أم سلمة؟ قالت: إنما هو صبر يا رسول الله.

وقال ابن الهمام^(١): تمتشط بأसन الشط الواسعة لا الضيقة، ذكره في «المبسوط» وأطلقه الأئمة الثلاثة، وقد ورد في الحديث مطلقاً، وكونه بالضيقة يحصل معنى الزينة، وهي مستوعمة منها بالوسعة يحصل دفع الضرر ممنوع، بل قد تحتاج لإخراج الهوام إلى الضيقة، نعم كل ما أرادت به معنى الزينة لم يحل، الخ.

١٠٨/١٢٢٨ - (مالك أنه بلغه) بإسناد أبو داود والنسائي من طريق ابن وهب عن مخزومة بن بكير عن أبيه عن السفيرة بن الصحاك عن أم حكيم بنت أسيد عن أمها عن أم سلمة، وفي أوله قصة استفتاء المرأة أم سلمة كما تقدمت قريباً (أن رسول الله ﷺ دخل على أم سلمة) زاد في النسخ الهندية بعد ذلك (زوج النبي ﷺ) وليست هذه الزيادة في النسخ المصرية، وهو الأوجه: لأنها لم تكن إلا ذاك زوجة له ﷺ (وهي حادة على أبي سلمة) عند الله من أحد المخرومي زوجها الأول.

(وقد جعلت على عينيها صبراً) بفتح الصاد المهملة وكسر المعرحدة في الأشهر: الدواء الشمر، وحكي سكوت الباء مع كسر الصاد وفتحها، فهي ثلاث لغات، وفي «البيان»^(٢): الصبر ككتف، ولا يسكن إلا في ضرورة الشعر. عصاره شجر من، الخ.

(فقال: ما هذا يا أم سلمة؟) نكير على اكتحانها في العدة (فقالت) اعتذاراً (إنما هو صبر يا رسول الله) زاد في رواية أبي داود: «وليس فيه طيب قال: إنه

(١) فتح القدير ١/٦٣ (٤).

(٢) هذا المجهول ١/١٠٥ (٢٥).

قَالَ: «اجْعَلِي فِي اللَّيْلِ وَامْسَحِيهِ بِالنَّهَارِ».

وصته أبو داود في: ١٣ - كتاب الطلاق، ٤٤ - باب فيما تجتنب المعتقة في حدتها.

والشائع في: ٢٧ - كتاب الطلاق، ١٦ - باب الرخصة للحاجة أن نعيش في عدتها بالسن.

قَالَ مَالِكٌ: الإِحْدَادُ عَلَى الصَّبِيَّةِ الَّتِي لَمْ تُبْلَغِ الْمَحِيضُ، كَهَيْئَتِهِ عَلَى الْبُتِّي قَدْ بَلَغَتْ الْمَحِيضُ. تُجْتَنَّبُ مَا تُجْتَنَّبُ الْمَرْأَةُ الْبَالِغَةُ، إِذَا هَلَكَ زَوْجُهَا.

يشب أنوجه. (قال) رحمه الله: (اجعليه بالليل وامسحيه بالنهار) فيكون أبعد من قصد الزينة، قال الباجي: يحتمل وجهين: أحدهما: الصبي الذي يضارح ما يتجمل به، والثاني: الإلباس على الناس، فالجاعل بفلك فيه، والعالم بكمه، اهـ.

(قال مالك: الإحداد على الصبية) أي الصغيرة (التي لم تبلغ المحيض كهية) أي مثل الإحداد (على) المرأة (التي قد بلغت المحيض) يعني (تجتنب) الصغيرة (ما تجتنب) أيها (المرأة البالغة إذا هلكت زوجها) أي إذا مات زوج الصغيرة فلهذا كالكبيرة.

قال الباجي^(١): هذا على ما قال: إن الإحداد يلزم الحرة الصغيرة على حسب ما يلزم الكبيرة خلافاً لأبي حنيفة، والأصل في ذلك ما روي عن النبي ﷺ أن امرأة سأته عن بنت لها تزوي عنها زوجها، فاشتكت عنها أنتكحها؟ فقال ﷺ: «لا» مرتين أو ثلاث، ولم يسأل عن سنها، اهـ.

وفي البخاري: قال الزهري: ما أرى أن تضرب الصبية الطيب، لأن عليها العدة، قال الحافظ^(٢): أي إذا كانت ذات زوج قُضِيَ عنها، وقوله: لأن

(١) السخري (١٤٨/٤).

(٢) فتح الباري (٤٨٥/٩).

قَالَ فَذَلِكَ: تَجِدُ الْأَمَةَ إِذَا تَوَلَّى سَفْهًا، أَوْ سَفْهًا، شَهْرَيْنِ وَخَمْسَ لَيَالٍ، مِثْلَ عَدَّتِهَا.

عليها العدة، أقلته من تصرف المصنف، فإن أثر الزهري وعنه ابن وهب في موطنه بدونها، وفي التحليل إشارة إلى أن سبب إلحاق العدة بالسفاهة في الإحصاء وجوب العدة على كل منهما اتفاقاً، وبذلك احتج الشافعي أيضاً، واحتج غيره بقوله في حديث أم سلمة: أفكحتها؟ فإنه يشعر بأنها كانت صغيرة، إذ لو كانت كبيرة لقالت: أفكحتها؟ وفي الاستدلال به نظر، لا احتمال أن يكون معنى قولها: أفكحتها؟ أي: أفكحتها من الاكتحال؟ أم.

واستدل الحنفية بقوله ﷺ: لا يحل لامرأة تؤمر بالله واليوم الآخر، الحديث، تقدم في أول الباب، والعصية لا تسمى امرأة، وفي «الهداية»: لا حداد على صغيرة، لأن الخطب مريض عنها، قال ابن الهمام^(١): لا حداد على كافرة ولا صديرة ولا محبوبة، خلافاً للشافعي ومالك، لأنه يجب لموت الزوج، قيس النساء كالعدة، قلنا: يجب الحداد عند موت زوج حقاً من حقول الشريعة، ولذا لو أمرها الزوج بتوكه لا يحوز لها تركه، فلا مخاطب هؤلاء به إنى آخر ما بحث فيه.

(قَالَ مَاثُ: تَجِدُ الْأَمَةَ إِذَا تَوَلَّى) بَرَاءَ الْمُحِبِّينَ (عَلَيْهَا) رُوحَهَا شَهْرَيْنِ وَخَمْسَ لَيَالٍ (مِثْلَ) أَيِ قَدَرِ (عَدَّتِهَا) فَرْنَ عِدَّةِ الْأَمَةِ إِذَا هَبَّتْ عَلَيْهَا رُوحَهَا شَهْرَانِ وَخَمْسَ لَيَالٍ إجمالاً لا خلاف فيه بين أهل العلم، إلا ما روي عن ابن سيرين أنه قال: عدتها عدة المرأة، كما تقدم في أول عِدَّةِ الْأَمَةِ إِذَا تَوَلَّى رُوحَهَا، وأم وجوب الحداد على الأمة فكذلك عند الجمهور، وحكى الباغي وغيره من شراح «الموطأ» خلاف العدة في ذلك، ولما رواه: لا حداد على الأمة عند الله، ولا يصح النقل.

في «الهداية»: وعلى الأمة الإحصاء لأنها محاطة بحقوق الله تعالى فيما ليس فيه إبطال حق المولى، قال ابن الهمام: يعني إذا كانت مكروهة في نكاح

(١) فتح القدير (١/١٦٤).

قَالَ مَالِكٌ: لَيْسَ عَلَى أُمِّ الْوَلَدِ إِحْدَادٌ إِذَا هَلَكَ عَنْهَا سَيِّدُهَا. وَلَا عَلَى أُمِّ بَعُوثَ عَنْهَا سَيِّدُهَا، إِحْدَادٌ. وَإِنَّمَا الْإِحْدَادُ عَلَى ذَوَاتِ الْأَزْوَاجِ ١٠٩/١٢٢٩ - وَحَفَظَنِي عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ، زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ، كَانَتْ تَقُولُ: تَجْمَعُ الْإِحْدَادُ رَأْسُهَا بِالسَّدْرِ وَالزَّيْتِ.

والطلاق الماتر ثبوت العلة الموجبة لأنها مخاطبة بحشوفه تعالى فيما ليس فيه إبطال حق المولى، ونسب في الإحْدَاد ذوات عنه في الاستخدام. اهـ

(قال مالك: ليس على أم الولد إحداد إذا هلك عنها سيدها، ولا على أمة يموت عنها سيدها) وكانت موطوءة (إحداد) لأنها ليستا بزوجة (وإنما الإحداد على ذات الأزواج) لقوله ﷺ في أحاديث الإحداد: فلا نجد على ميت إلا على زوج، ويقدم في أول الباب لا إحداد على غير الية حيث كان المولى إذا مات سيدها، قال ابن المنذر: لا أعلمهم يختلفون في ذلك، وكذلك الأمة التي يضرها سيدها إن مات عنها اهـ.

١٠٩/١٢٢٩ - (مالك أنه بلغه أن أم سلمة زوج النبي ﷺ كانت تقول: تجمع) فتح أوله والنسب، ويكون التحميم (الحاد وشها) أي شعر رأسها (بالسدر والزيت) الذي لا طيب به، قال المايني^(١): رأسها بالسدر والزيت على ما فعلته سماء المشرق من أن تجمع المرأة شعرها بشيء يحفظه لها من ريحان أو سدر أو غير ذلك، فإذا كانت في حال إحداد لم تجمع إلا بما ليس به رائحة خبيثة كالسدر. ويكون ما تحمصه به من الأدهان كالخلل والمريء، وهو الشيريق وهو أشبه ذلك بما ليس بطيب. اهـ

قلت: ويقدم قريباً أن الدعي الذي ليس بطيب يعمور استحماه للحاد عند الإمامين مالك وأحمد خلافاً للأئمة الآخرين، وعندهم يحمل ذلك على الضرورة.

(كامل التكاثر والطلاق وثوابهما بعون الله وتفسيه) هكذا في النسخ الهندية، وليس عليه زيادة في النسخ المصرية، والأولى حذفها، فإذا انزعج أبصارنا من تواب التكاثر

(١) «المعنى» ١/٢٥٥.

بسم الله الرحمن الرحيم

٢٩ - كتاب الرضاع

(١) باب رضاعة الصغير

(٢٩) كتاب الرضاع

قال ابن الهيثم^(١): لما كان المقصود من التكاثر الولد، وهو لا يعيش غالباً في ابتداء شأنه إلا بالرضاع، وكان له أحكام تتعلق به، وهي من آثار التكاثر المتأخرة عنه بمدة وجب تأخيرها إلى آخر أحكامه، والرضاع والرضاعة يكسب الرأب فيهما وتسميها أربع لغات، والرضع الخامسة، وأنكر الأصمعي الكسر مع الهاء، وفعله في التصحيح من باب علم، وأهل محد قانوناً: من باب ضرب، وهو في اللغة مقل اللبن من الثدي، وفي الشرع مقل الرضيع اللبن من الثدي الأدمية في وقت مخصوص أي في مدة الرضاع المختلف في تقديرها اهـ.

بسم الله الرحمن الرحيم

هكذا في جميع النسخ المصرية والهندية بتأخير النسبة عن الكتاب إلا نسخة الناجي، ففيها النسبة مقدمة على الكتاب.

(١) رضاعة الصغير

هكذا في أكثر النسخ، وفي بعضها رضاع الصغير، وفي نسخة: رضاعة الصغيرة، وليس بواجب، وليس في نسخة هذه الترجمة، بل ذكر الروايات في كتاب الرضاع، وأنسى أن الميرضة رضاعة الصغير، وهي المعروفة عند جمهور الصحابة والأئمة الأربعة، قال المؤلف^(٢): من شرط تحريم الرضاع أن يكون في الحولين، وهذا

(١) فتح القدير (٣/٣٠٤).

(٢) المعني (١١/٣١٩).

فوق أكثر أهل العلم، روي نحو ذلك عن عمر وعلي وابن عمر وابن مسعود وابن عباس وأبي هريرة وأزواج النبي ﷺ سوى عائشة، وإليه ذهب الشعبي وابن شبرمة والأوزاعي والشافعي وإسحاق وأبو يوسف ومحمد وأبو ثور، ورواية عن مالك، وروي عنه إن زاد شهراً جاز، وروى شهرذا، وقال أبو حنيفة: يُحرّم الرضاع في ثلاثين شهراً لقوله سبحانه: ﴿وَحَلَمٌ وَهَمْلٌ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾^(١)، ولم يرد بالحمل حسن الأحشاء، لأنه يكون سنين، فعلم أنه أراد الحمل في انفصاله، وقال رفر: مدة الرضاع ثلاث سنين، وكانت عائشة ترى رضاعة الكبيرة تُحرّم، ويروى هذا عن عطاء والليث ودود، لحدثت سهلة الآتي في الباب الآتي، ولما قوله تعالى: ﴿وَاللَّائِي لَرِيضِينَ وَالثَّلَاثُونَ كَابِلِينَ﴾^(٢)، فحعل تمام الرضاعة حولين، فبدل على أنه لا حكم لها بعدها، إذا ثبت هذا، فالاعتبار بانعاش لا بالقطام.

فلو نظم قبل الحولين، ثم ارتضع فيهما بحصل التحريم، ولو لم يفهم حتى تجاوز الحولين، ثم ارتضع بعدهما قبل الفصام، لم يثبت التحريم، وقال ابن القاسم صاحب مالك: لو ارتضع بعد الفصام قبل الحولين لم يحرم، لقوله ﷺ: في حديث أم سلمة لا يحرم من الرضاع، إلا ما فنى الأمعاء، وكان قبل الفصام. أخرجه الترمذي^(٣)، وقال: حسن صحيح، ولنا، قوله تعالى: ﴿ثَلَاثِينَ كَابِلِينَ﴾، وروي عنه ﷺ: لا رضاع إلا ما كان في الحولين والقطام معتر سنده لا يضره، اهـ.

وقال الحافظ^(٤): عند المالكية رواية توافق لحنفية، لكن منزعهم في

(١) سورة الأحقاف: الآية ١٥.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٢٣.

(٣) أخرجه الترمذي ج (١١٥٦).

(٤) الفتح الباري (١/٤٦١).

١٢٣٠ / ١ - حدثني يحيى بن عمار، عن عبد الله بن أبي بكر، عن عمرو بن عبد الرحمن، عن عبد الله بن مسعود، عن عائشة أم المؤمنين أنها أخبرتها: أن رسول الله ﷺ كان عذها. وأنها سمعت صوت رجل يستأذن في بيت حفصة. قالت عائشة: قلت، يا رسول الله.....

ذلك أنه ينظر بعد الحولين مدة يلين نضجها على الطعام؛ لأن لمادة أن العبي لا يظم دعة واحدة، بل على التدرج في أيام قيلات، فلأيام التي يحاول فيها فطامه حكم الحولين، ثم اختفوا في تقدير تلك المدة، قيل: بعشر نصف سنة، وقيل: شهران، وقيل: شهر وسبعة، وقيل: أيام يسيرة، وقيل: شهر، وقيل: لا يزداد على الحولين، اهـ.

وقال الهاجي^(١): مدة الحولين مدة الرضاع إذا توالى فيها الرضاع وانصل، ولو فطمته أمه فاستغنى بالطعام، ثم أرضعته بعد ذلك امرأة من الحولين، لم يحرم ذلك الرضاع، وبه قال الأوراسي وابن القاسم وأصبخ، وقال مطرف وابن الماجشون. يحرم إلى انقضاء الحولين، وسيأتي في أول الباب الثاني الخلاف في منع داود في ذلك. وسيأتي أيضاً من ذهب إلى ذلك غير داود، وذكر الشيخ في البذل، في تقدير المدة التي ينشئ الرضاع فيه التحريم تسعة مناهج للعلماء مفصلاً مبوطاً، فارجع إليه لو شئت التفصيل.

١٢٣٠ / ٢ - (ماثل من عبد الله بن أبي بكر) بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري (من حمزة بنت عبد الرحمن) بن سعد بن ذرارة الأنصارية (أن عائشة أم المؤمنين أخبرتها أن رسول الله ﷺ كان عذها) في حجرها (وأنها) أي عائشة (سمعت صوت رجل) قال الحافظ^(٢): ثم أعرف اسمه (يستأذن) حصة لرجل (في بيت) أم المؤمنين (حفصة) بنت عمر - رضي الله عنها - فإن بينهما كانتا متلاصقتين (قالت عائشة: قلت. يا رسول الله

(١) المستغنى (٤/ ٦٥٦).

(٢) فتح الباري (٩/ ١٢٠).

وَدَخَلَ عَلِيٌّ^١ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَعَمْ، إِنَّ الرُّضَاعَةَ تُحَرِّمُ مَا نُحَرِّمُ الْوِلَادَةَ.

^١ أخرجه ترمذي في ٥٢ - كتب التهذيبات، ٧ - باب انشاده على الألب والرضاع المستفيض.

ومسلم في ١٧ - كتاب الرضاع؛ ١ - باب يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة، حديث ١

الأول مبني، وفي الثاني حيي بالصواب ما قاله القاضي، وذكر القاضي الغولير، ثم قال: قول القاضي أشبه لأنه لو كان واحداً لفهم حكمه من العمرة الأرضية، ولم يحتج به منه بعد ذلك، ثم:

(دخل علي) بتشديد الـ، أي هل كان يجوز أن يدخل علي للرضاعة؟ قال الداعي^١: قالت ذلك مع متباعدة ما أباحه ﷺ من دخول عم حفصة عليها مداه في تحقيق الحكم، وما يتعلق به لجواز أن يكون هذا الحكم مخصص بذلك، أو يكون، هناك يعني يعتبر يشترط بكونه عهد من الرضاعة، فليد، قال لها ﷺ: نعم، قامت عموم الحكم. ثم:

(فقال رسول الله ﷺ: نعم) كان يجوز دخوله عليها، ثم من وجه ثالث، فقال: (إن الرضاعة تحرم) بتشديد الـ - المكسورة من التحريم (أما تحرم) أي (الولادة) يعني أن من يتعلق به التحريم بسبب الولادة يمتنع به بسبب الرضاعة، فكم. إن الولادة تحرم الأعمى والإخوة والأحباب، فكذلك سبب الرضاع.

قال الحافظ^٢: وهو بالإجماع فيما يتعلق بتحريم منكاح وبنو عمه، وإنشأ تحريمه بين الرضيع وأولاء المرضعة ومزنيهم منزلة لأقارب حي جوار النظر والخلوة والمسافرة، ولكن لا يترتب عليه باقي أحكام الأمومة من

(١) المنقح: ١١١/١٢٣٠.

(٢) فتح الباري ١/٩٠.

فَأُيِّيتُ أَنْ اِدْنِ لِي عَلِيًّا، حَتَّى أَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

الياء أي بطيب الإذن هي تدخول (فأُيِّيتُ أَنْ اِدْنِ) بانحد (له علي) للتردد في الإجابة (حتى أَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) زاد في النسخ المصرية بعد ذلك فقط (ومن ذلك) وليس هذا في النسخ الهندية

ويشكل على الحديث أن قصة عم حفصة لم تكن إن كانت ابتداءً قبل لم تأذن لها حينئذ؟ وإن كانت متأخرة، فكيف استعدت الدخول هناك؟ وأجاب عنه القرطبي: ذلك - كما سألان رغبةً مرتين في زمانين من رجلين، وتكرر منها ذلك، إما لأجل تبيد قصة الأولى - وإما لأنها جازت تغير الحكم، فأعادت أسؤالاً، قال الحافظ: ولعلنا أن يقال: السؤال الأول كان في أول الفروع، والثاني بعد الفروع، فلا استبعاد في تجويز ما ذكر من سؤال أو تجويز السج، اهـ.

قلت: وقد وقع أيضاً كثيراً ﷺ عام، عائشة في هذا المسألة، فلي المصصة روبة ثالث. وهي ما أخرجه البخاري عن سفيان عن عائشة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ دخل عليها، وعندها رجل فقامت ففر وجهه ففأثت. إته هي، فقال: أنظر من إخوانك، فلما أخاضعة من المجاعة.

ولا يبعد عندي أن قصة عم حفصة كانت متقدمة، ولذا دلت عائشة أحاديث في الدخول، ولما أكرم عليها أنسي ﷺ، وأرغدها إلى إيمان الطر والفكر في ذلك خلفت إبن دغول عنها على إيمانه ﷺ انصرح في ذلك. وهذا أوجه الأخوة عدي، ولا يلزم على هذا السبيل، ولا تجوز السج.

قال الأمامة^(١)، ووجه من كلام عدل حواشي آخر، وهو أن أحد السبيل كان علي، والآخر أخى أو أخدما كان سفيان والآخر لا يقطر أو

(١) السج، فتح الباري (١/١٤١) و(١/١٤١).

وروى ابن سيرين: ثبت أن تاساً من أهل العقبة اختلفوا فيه، وعن زيب بنت أبي سلمة أنها سألت، ولصحابة من أنثى وأمهات المؤمنين، فقالوا: الرضاعة من قبل الرجل لا تحرم شيئاً، وقال به من الفقهاء ربيعة الزرقي وإبراهيم بن حنيفة وابن بنت الشامي داود وأتاعه، وأغرب عياض ومن تبعه في تحصيلهم ذلك داود وإبراهيم مع وجود الرواية عن ذلك.

قال العيني^(١) فبعض قال بعدم اعتبار لبن الفحل: داود الظاهري فيما حكاه أبو عمر في المصنف، والمعروف من داود خلافاً، قال القاضي عياض: لم يقل أحد من أئمة الفقهاء وأهل الفقه بسقاط حرمة لبن الفحل، إلا أهل الظاهر وابن حنيفة، والمعروف عن داود موافقة الأئمة الأربعة، واحتجوا من حيث المنظر بأن الحن لا يتصل من الرجن؟ وإنما يتصل من المرأة، فكيف تستحب الحرمة إلى الرجل؟ والحوادث أنه قيام في مقابلة النص، وأيضاً فإن سبب اللبس هو ماء الرجل والمرأة معاً، فوجب أن يكون الرضاع منهما، وأيضاً فإن الوطء ينز اللبس، فللفحل فيه نصيب.

وفذهب الجمهور من الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار كالأوزاعي والثوري وأبي حنيفة وصاحبيه وابن جريج ومالك والشامي وأحمد وإسحاق وأبي ثور وأتباعهم إلى أن لبن الفحل يحرم، ومن قال بتحريمه علي بن أبي طالب وعطاء وطاروس ومجاهد والحسن والشامي والشافعي ومروءة وأبو عبيد وابن المنذر، قال ابن عبد البر: وإليه ذهب فقهاء الأمصار بالحجاز والعراق والشام وجماعة أهل الحديث، كذا في المصنف.

وحجتهم هذا الحديث الصحيح، وألزم الشافعي المالكية في هذه المسألة برد أنفسهم عن أهل المدينة، ولم خالف الحديث الصحيح إذا كان من الآحاد. وألزم به بعضهم الحنفية القائلين بأن النصيحة إذا روى حديثاً، ثم

(١) نسخة الفارسي (٤٨/١٤).

قَالَتْ عَائِشَةُ: وَذَلِكَ مَعْدُ مَا ضُرِبَ غِلَبُ الْحِجَابِ وَقَالَتْ عَائِشَةُ:
يُحْرَمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يُحْرَمُ مِنَ الْوِلَادَةِ.

أُخْرِجَ فِي ٩٧ - كِتَابِ اسْتِخَارَ، ١١٧ - بَابِ مَا يَحِلُّ مِنَ الشُّغُولِ
وَانْظُرْ إِلَى السَّمَاءِ فِي الرِّضَاعِ

وَمُسَدَّدًا فِي ١٧ - كِتَابِ الرِّضَاعِ، ٢ - بَابِ تَحْرِيمِ الرِّضَاعَةِ مِنَ بَاءِ الْفَحْلِ،
حَدِيثُ ٧

صَحَّحَ عَنْهُ الْعَمَلُ خِلَافَهُ أَنَّ الْعَمَلُ بَعْدَ رَأْيِ لَا يَمَّا رَوَى، لِأَنَّ عَائِشَةَ صَحَّحَ عَنْهَا
أَنْ لَا أَعْتَدَ بَيْنَ الْفَحْلِ، ذَكَرَهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، وَأَبُو عَبْدِ
بِاسْمَاءٍ حَسَنٌ، وَأَخَذَ الْجَسِيرُ، وَهُمْ ائْتَفَقُوا بِخِلَافِهِ، ذَلِكَ، وَدَعَا بِرُؤْيَاهَا
فِي نَفْسِ أَخِي أَبِي الْقَعْبَسِ، فَكَانَ يُلَاحِظُهُمْ عَلَى قَاعَتِهِمْ أَنْ يَدْعُوا عَنْ عَائِشَةَ،
وَيَعْرِضُوا عَنْ رُؤْيَاهَا، وَلَمْ تَأْنِ رَوَى هَذَا الْحَكَمُ غَيْرَ عَائِشَةَ لَكِنَّهُمْ بَعْدَ،
لَكِنَّ لَمْ يَرَوْهُ غَيْرَهَا، وَهُوَ الْإِزَامُ قَوِيٌّ (١).

قَالَتْ: لَكِنَّهُ مَنَى عَنِ نَفْسِهَا عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - فَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ
مَذْهَبَهَا فِي الشَّعْرِيِّ مِثْلَ الْجَاهِلِيَّةِ، وَأُخْرِجَ الْبُخَارِيُّ فِي تَفْسِيرِ الْأَحْرَابِ بَعْدَ
حَدِيثِ السَّابِ، قَالَ عُرْوَةُ: فَذَلِكَ كِتَابُ عَائِشَةَ يَقُولُ حُرْمَةُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا
يُحْرَمُونَ مِنَ السَّبَبِ، وَهِيَ نَظَرٌ مِنْهَا عَلَى أَنَّ قُبُلَهَا مُوَافِقٌ لِلرَّوَايَةِ، وَسَبَّأَنِي فِي
هَذَا الْحَدِيثِ أَيْضًا بِهَذَا.

أَقَالَتْ عَائِشَةَ: وَذَلِكَ (بَعْضُ) بَعْضِ مَحْوُولِ أَقْلَحَ كَانَ (بَعْدَ مَا ضُرِبَ)
بِنَاءِ الْمَجْهُولِ (عَلَيْهَا الْحِجَابُ) أَيْ بُلَّتْ أَبْنَى، وَفِي دَأْدَاءِ الْعَاثَةِ لَأَسَ الْأَثَرِ
فِي سِتَةِ كَمْسٍ بُلَّتْ آيَةُ الْحِجَابِ فِي ذِي الْقَعْدَةِ، تَرَبُّهُ أَنْ يَسَاءَ دُخُولُ الْعَمَلِ مِنَ
الرِّضَاعَةِ لَمْ يَكُنْ قُلُ الْحِجَابِ حَتَّى يَحْمِلَ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَمْتَنِعْ (إِذَا ذَلِكَ) مَحْوُولِ
الْإِجَابِ (وَذَلِكَ عَائِشَةَ: يَحْرَمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرَمُ) فَتَحَ أَتَوْنَهُ وَخَسَمَ نَائِكٌ فِي
الْمَوْصُفِينَ (مَنْ تَوَلَّاهُ) وَهَذَا نَفْسُهَا، وَلَقَطَ الْخَارِجِيُّ فِي التَّفْسِيرِ فِي رَوَاةِ

(١) انظر الفتح العربي، (٩/ ١٥٦).

٣/١٢٣٢ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ
عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ، أَنَّ أَفْلَحَ،
أَخَا أَبِي الْقَعْبِيسِ،

شعيب عن الزهري بعد حديث الباب، قال عروة: «ذلك»، كانت عائشة تقول: «
مسموماً من الرضاة ما تحرمون من النسب»، وقد سمعت هذا المسمى من
رسول الله ﷺ أيضاً، قد تقدم في الحديث الماضي ذلك عنها مرفوعاً، وكذا
يأتي مرفوعاً عنها في أول الباب الآتي.

٣/١٢٣٢ - (مالك عن ابن شهاب) الزهري (عن عروة بن الزبير عن عائشة
أم المؤمنين أنها أخبرته أن أفلح) بفتح الهمزة وسكون الفاء، وضع اللام آخره جاء
مهملة، صحابي، قال ابن منجد: عتاده في بني سليم، وقال أبو عمر: يقال:
إنه من الأشعريين (أخا أبي القعيس) بدل من أفلح، وهو بضم القاف وفتح
العين المهملة وسكون الحية، آخره سين مهملة، هكذا في «التهذوب» بهذا
السنن، واختلفت الروايات في هذا الاسم، وفي «مسلم» من هذا الوجه
«أفلح بن نجيب»، والمحموق الأول، ويحتمل أن يكون اسم أبيه أوجده
فعبأ، فنسب إليه، فتكون كنية أبي القعيس واقت اسم أبيه أوجده.

وفي «مسلم» من رواية ابن عيينة عن الزهري: أفلح بن أبي القعيس،
وفي أخرى لمسلم: «استأذن عني من الرضاة أبو الجعد»، وقال هشام: إنما
هو القعيس، وفي أخرى له: استأذن أبو القعيس، والمحموق أول الذي استأذن
هو أفلح، وأبو القعيس أخوه، والد عائشة رضاعاً، قال القرطبي: كل ما جاء
في الروايات وهم إلا من قال: أفلح أخو أبي القعيس، أو قال: أبو الجعد،
لأنها كنية أفلح.

قال المحافظ: «أما اسم أبي القعيس، فإم أنه، عليه إلا في كلام

جاء يستأذن عليها. وهو عُمَيَّا بن الرضاغة. تَعَدَّمَا أَزْرَقَ الْحُجَابَ. قَالَتْ: فَأَبَيْتُ أَنْ أَذْنَ لَهُ عَلِيٌّ. فَلَمَّا جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَخْبَرَتْهُ بِالَّذِي صَنَعَتْ. فَأَمَرَنِي أَنْ أَذْنَ لَهُ عَلِيٌّ.

أخرجه البخاري في ٦٧ - كتاب النكاح، ٩٢ - باب نير النعل.

وسلم في: ٩٧ - كتاب الرضاغ ٢ - باب تحريم الرضاغة من ماء النعل، حديث ٣.

انذارقطني، فقال: هو والله بن أفلح الأشعري، وحكى هذا ابن عبد البر. وقال في الاستيعاب: لا أعلم لأبي القيس ذكرًا إلا في هذا الحديث.

(جاء) حال كونه (يستأذن عليها) أي على عائشة (وهو) أي أفلح (عليها) من الرضاغة) فيه التمام. ومقتضى السياق وهو عسي، وفي رواية معمر بن الزهري عند مسلم، (وكان) أبو القيس زوج المرأة التي أوهمت عائشة (بعد ما نزل الحجاب) كذا في الهندية، وفي المصرية: بعد أن نزل الحجاب، وهو ظرف لقوله: جاء.

(قالت) عائشة: (أبَيْتُ أَنْ أَذْنَ) بالمد (له) في المدحول (علي) فبما جاء رسول الله ﷺ أخبرته بالذي صنعت) من منع أفلح عن المدحول (علي) (فأمرني) ﷺ (أَنْ أَذْنَ) بالمد (له) في المدحول (علي) وضربه أنه ثم يأذن له في المدحول، ووقع في رواية الثوري عن مشام عن أبي داود: (دخل علي أفلح فاستمرت منه فقال: أنتسترين مني وأمر عمتك؟ قلت: من أين؟ قال: أُرِصَتِكَ امرأة أخرى، قلت: إنما أُرِصَتُنِي امرأة، ولم يرخصني الرجل، الحائض ويجمع بينهما بأنه دخل عليها أولاً فاستمرت، ودار بينهما الكلام، ثم جاء يستأذن ظناً منه أنها قبلت قوله، فلم تأذن له حتى تستأذن رسول الله ﷺ، كذا في «الفتح»^(١).

٤/١٢٣٣ - وَحَلَفَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ثَوْرِ بْنِ زَيْدٍ الدَّبَلِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: مَا كَانَ فِي سَخُولَيْنِ، وَإِنْ كَانَ مَضَّةً وَاحِدَةً، فَإِنَّهُ يُحْرَمُ.

٤/١٢٣٣ - (مالك عن ثور بن زيد الدبلي) بكسر الدال المهملة وسكون الياء (عن عبد الله بن عباس) قال ابن عبد البر^(١): لم يسمع ثور عن ابن عباس، بينهما عكرمة، والحديث محفوظ لعكرمة وغيره، قلت: وأخرجه البيهقي^(٢) بسنده إلى المزهرى عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن عبد الله بن عباس يعمده (أنه كان يقول: ما كان في الحولين) من الرضاع (وإن كانت الواو رضية (مضّةً واحدةً) بالرفع، وفي نسخة: وإن كان مضّة واحدة، فإِنَّهُ يُحْرَمُ) وفي نسخة: فهي تحرم، يعني الرضاع محرم مطلقاً، ولو كان قليلاً.

وترجم البخاري في صحيحه (لوما يحرم من قليل الرضاع وكثيره)، قال الحافظ^(٣): هذا مصير منه إلى التمسك بالعموم الواردة في الأخبار، وهذا قول مالك وأبي حنيفة والنوري والنيّاب والأوزاعي، وهو المشهور عن أحمد، وذهب آخرون إلى أن الذي يحرم ما زاد على الرضعة الواحدة.

ثم احتموا، فجاء عن عائشة عشر رضعات، أخرجه مالك في الموطأ وعن حفصة كذلك، وجاء عن عائشة أيضاً سبع رضعات، أخرجه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح، وأخرج عبد الرزاق عن عروة كانت عائشة تقول: لا يحرم دون سبع رضعات أو خمس رضعات، وجاء عنها خمس رضعات، فعند مسلم عنها (كان فيما نزل من القرآن عشر رضعات معلومات، ثم نزلت بخمس رضعات معلومات، فتوفي رسول الله ﷺ وَهْنٌ مِمَّا يُقْرَأُ).

(١) الاستذكار: ١/٦٨٧، ٢/٦٨٧.

(٢) السنن الكبرى: ٧/٤٥٨.

(٣) فتح الباري: ٩/١٤٦.

رواه عنه البراء بن باسند صحيح عيب قالت "لا يحرم دون خمس رضعة" معارضة، والى هذا ذهب الشافعي، وهي رواية عن أحمد، فيه قال أبو حرم، وذهب أحمد في سنة وإسحاق وأبو حنيفة وأبو ثور وابن المنذر ونارذ وأساعه إلا أبو حزم إلى أن الثاني يحرم ثلاث رضعات، وأغرب القرظي فقال: ثم غلب به إذا نازد، ويخرج منه أخرجه البيهقي بإسناد صحيح عن أبيه من ثلاث أنه يقول: لا يحرم الرضعة والرضعتان والثلاث، وأن الأربع هي التي يحرم.

وقوي مذهبه الحميم بأن الأخير احتلت في العدد، فوجب الرضعة التي أقل ما سئل عليه لاسه، وقول عائشة: ثم سحر بخصم معومات، لا ينفك عنه على الأصح من قولني الأصوليين: لأن القرآن لا يثبت إلا بالثلاثة، والرواية روى عنه من أنه قرأه، لا غيرها، قلت: لا كونه قولاً، ولا ذكر الرواية أنه خبر يقبل قوله فيه، اهـ

رواه العمري^(١) نفس يرى أن ثلث الرضاع وكبره رواية عن أبي مسعود وابن عمر وابن عباس وابن أمية والنسب والحسن ونطاء ومكحولاً وطاووساً والحكم وأصحاب أبي حنيفة، اهـ وإخبار الخرقى قول حسن رضعات

وقال العمري^(٢) هو الصحيح من المذهب، وروى هذا عن عائشة وابن مسعود وابن الزبير وعطاء وطاووس، وعن أحمد رواية ثانية، أن خليله وشيرة يحرم، وحكاية عن عدي وابن عباس والزهري وقتادة وحماد وغيرهم، وقال زعيم الحديث إن المسلمين أجمعوا على أن ثلث الرضاع وكثيره يحرم في العهد ما سطر به الصائم، وعن أحمد رواية ثالثة: أنه لا يحرم إلا ثلاث رضعات، اهـ

(١) انظر مسند العمري (١: ١٠١).

(٢) «تدوين» (٣: ٩٠١).

١٢٣٤/٥ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الشَّرِيدِ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَرَجُلٌ كَانَتْ لَهُ امْرَأَتَانِ، فَأَرْضَعَتْ إِحْدَهُمَا غَلَامًا، وَأَرْضَعَتْ الْأُخْرَى حَارِثَةً، فَقِيلَ لَهُ: هَلْ يَتَزَوَّجُ تِلْكَ الْغُلَامُ الْخَارِثَةُ؟ فَقَالَ: لَا، لِقِتَاعِهِ وَاجِدَةٍ.

أخرجه الترمذي في ١٠ - كتاب الرضاع - ٦ - باب ما جاء في لبن النسيء

١٢٣٥/٦ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ شَاذَانَ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ: يَقُولُ: لَا رِضَاعَةَ إِلَّا لِلْبَنِّ أَرْضَعُ فِي الصَّغَرِ، وَلَا رِضَاعَةَ لِكَبِيرٍ.

١٢٣٤/٥ - (مالك عن ابن شهاب) الترمذي (عن عمرو) يفتح العين (ابن الشريد) يفتح الشين الموحدة أبو النوار. الشاذاني الطائفي المدجاني، صحبه، ثقة، من دولة أئمة (أن عبد الله بن عباس) - رضي الله عنه - (ممثل) بناء المحصور (عن رجل) كانت له امرأتان؛ وفي الترمذي رواية ثنية وممن عن مالك أسند صحريتان، (فأرضعت إحداهما غلاماً) أي ولدًا (وأرضعت الأخرى حارثه) أي صبيه، (فقيل له) أي لابن عباس، وهذا بناء السؤدد (هل يتزوج) هذا (الغلام) هذه (الحارثة) فقال: بن عباس: (لا) يجوز أن يتزوجها لأن (القِتَاع) مانع الاسم (واحد) زاد الترمذي بعده هذا نصيب ليس للفعل

قال صاحب المجموع^(١) القِتَاع مانع الاسم منه المثل، أراد أن ماء الفعل الذي أخذت منه واحد، والمثل الذي أرضعت حل واحد مهمل قال فصله ماء الفعل، ويحتمل أن يكون القِتَاع بمعنى القِتَاع من لبن الفعل لثاقفه وأصله الرزق، واستعير للقمار. اهـ.

١٢٣٥/٦ - (مالك عن شاذان عن عبد الله بن عمرو) - رضي الله عنه - (كان) يقول: لا رِضَاعَةَ إِلَّا لِلْبَنِّ (أوضح) بناء المحصور (في الصغر) ولا رِضَاعَةَ لِكَبِيرٍ (حي رِضَاعَةَ ككبر لا تحرم شيئاً) أي ما دهم إليه المحصور، خلافاً لما روي

٧/١٣٣٦ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَهُ: أَنَّ عَائِشَةَ أُمَ الْمُؤْمِنِينَ، أَرْسَلَتْ بِهِ رَهْوَ يَرْضَعُ، إِلَى أُخْتِهَا أُمِّ كَلْثُومٍ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ. فَقَالَتْ: أَرْضِعِيهِ عَشْرَ رَضَعَاتٍ حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيَّ. قَالَ: فَأَرْضَعْتَنِي أُمُّ كَلْثُومٍ ثَلَاثَ رَضَعَاتٍ ثُمَّ مَرَضَتْ

عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - رَمَزَ تَبِعَهَا، قَالَ الْبَاحِيُّ^(١): وَلَمْ يُخَذْ ذَلِكَ بِالْحَوْلِينَ، وَحَتَّمَلْ أَنْ يَرِيدَ أَنْ مَا قُرْبَ مِنَ الْحَوْلِينَ فِي حُكْمِ الْحَوْلِينَ، اهـ.

٧/١٣٣٧ - (مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَخْبَرَهُ) أَيُّ نَافِعاً (أَنَّ عَائِشَةَ أُمَ الْمُؤْمِنِينَ أَرْسَلَتْ بِهِ) أَيُّ بِسَالِمٍ (وَهُوَ) صَبِيٌّ (يَرْضَعُ) بِنَاءُ الْمَجْهُولِ يَعْنِي أَرْسَلَتْ عَائِشَةَ سَالِمًا فِي زَمَانِ رَضَاعَتِهِ (إِلَى أُخْتِهَا أُمِّ كَلْثُومٍ) بِضَمِّ الْكَافِ (بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ)، وَكَانَتْ تَحْتَ طَلْحَةَ، كَذَا فِي «الْمَعْلَى».

وَأَمَّا حَبِيبَةُ بِنْتُ خَارِجَةَ، تَوَفِّي أَبُوهَا الصِّدِّيقُ الْأَكْبَرُ وَهِيَ حَامِلَةٌ، فَوَضَعَتْ بَعْدَ وَفَاتِهِ، وَذَكَرَهَا بَعْضُهُمْ فِي الصَّحَابَةِ خَطَأً، قَالَه الْحَافِظُ وَغَيْرُهُ، وَهِيَ الَّتِي قَالَ فِيهَا أَبُو بَكْرٍ عِنْدَ وَفَاتِهِ: أَطْلَعَهَا جَارِيَةً، كَمَا سَيَأْتِي فِي بَابِ مَا لَا يَجُوزُ مِنَ النُّحُلِ^(٢)، وَفِي «الشَّهْرِ الْمَشَاهِيرِ»: تَزَوَّجَهَا طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ، فَوُلِدَتْ زَكْرِيَّا وَعَائِشَةُ، ثُمَّ قُتِلَ عَنْهَا، فَتَزَوَّجَهَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَيْحَةَ الْمَخْرُومِي، اهـ.

(فَقَالَتْ) عَائِشَةُ: (أَرْضِعِيهِ عَشْرَ رَضَعَاتٍ) وَهَذَا أَحَدُ الْأَقْوَابِلِ الْمَخْتَلِفَةِ عَنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ، وَعَلَى هَذَا التَّخَرُّمُ عِنْدَهَا عَشْرَ رَضَعَاتٍ لَا أَقَلَّ مِنْهَا، وَرَوَى هَذَا الْقَوْلَ عَنْ حَفْصَةَ أَيْضاً، كَمَا تَقَدَّمَ فِي كَلَامِ الْحَافِظِ (حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيَّ) بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ، يَعْنِي يَكُونُ لِي مَحْرَمًا بِرَضَاعِ عَشْرَةٍ لِأَنَّهُ يَصِيرُ ابْنًا لِأُخْتِ لِي رَضَاعاً، فَيَحِلُّ لِي أَنْ يَدْخُلَ عَلَيَّ بَعْدَ الْمِلْوُغِ أَيْضاً (قَالَ سَالِمٌ): فَأَرْضَعْتَنِي أُمُّ كَلْثُومٍ ثَلَاثَ رَضَعَاتٍ، ثُمَّ مَرَضَتْ) بِسُكُونِ التَّاءِ أَيُّ أُمِّ كَلْثُومٍ. قَالَ الْبَاحِيُّ:

(١) «الْبَحْثُ» (١/١٥٦).

فَلَمْ تَرْضَعْنِي غَيْرَ ثَلَاثِ رَضَعَاتٍ. فَلَمْ أَكُنْ أَذْخُلْ عَلَى غَائِثَةٍ مِنْ أَهْلِ أَنْ أُمَّ كَلْتُومٍ ثُمَّ تَنَّمَ لِي عَشْرَ رَضَعَاتٍ.

مروى، ص ٢٢٢، بإضافة الرضعي إلى مالم. ويروي مرفضت بإضافة مرفوض إلى أم كلثوم. وهو الأظهر لأن سرور سالم لم يكن يرضعها من ذلك، وإذا معها في وقت من الآوقات، اهـ.

(لم ترضعني) أم كلثوم (غير ثلاث رضعات. فلم أكن أدخل) بعد الفجر (على غائثة من أهل) أي بسبب (أن أم كلثوم لم تنم لي عشر رضعات) انتهى نعمتي محرماً لعائشة، قال البخاري^(١): ثم روي عنها أنها قالت: لم يح ذلك بخمس رضعات بحرهن، ولعل ما احتفظت من النسخ لم يظهر لها إلا بعد فقه سالم، ولم تنم الخمس رضعات الناسخة عندها، فلم يكن يحل عليها، اهـ معاصره.

قلت: قوله: ولم تنم الخمس النسخة مبي على رواية الباب، واحتفظت الرواية في هذا أيضاً، قال ابن الترمذي^(٢): روى عبد الرزاق عن معمر بن الزهري أن عائشة أمرت أم كلثوم أن ترضع سالم، فأرضعته خمساً ومائة، ثم مرضت، فلم يكن يدخل سالم على عائشة، اهـ. وقوله: إن النسخ لم يظهر لها بعد تأمات ألفاظ الرواية المتقدمة، وإنها قالت: توفي رسول الله ﷺ وهو معها يقرأ من القرآن.

وقال السيوطي في «التنوير»^(٣): قولها: أرضعته عشر رضعات، أهول: هذه خصوصية لأزواج النبي ﷺ خاصة نوى مائر النساء، قال عبد التراز في «مصنفه»: عن معمر أخبرني ابن طاووس عن أبيه قال: كان لأزواج النبي ﷺ

(١) «المختار» (١: ٢٠٤).

(٢) «المعجم النوراني على هامش مسند الكوفي» (٦: ١٥٦).

(٣) (١: ١٧٦).

٨/١٣٣٧ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ صَغِيَةَ بِنْتُ أَبِي عَمِيْرٍ أَخْبَرَتْهُ، أَنَّ حَفْصَةَ أُمَ الْمُؤْمِنِينَ أَرْسَلَتْ بِعَاصِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ إِلَى أُخْتَيْهَا، فَاجْتَمَعَتْ بَنَاتُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْخَطَّابِ،

رَضَعَاتٍ مَعْرُوفَاتٍ، وَلَسَنَ الْمَاءِ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ، ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ عَائِشَةَ هَذَا، وَحَدَّثَ حَفْصَةَ الَّتِي بَعْدَهُ، وَهِيَ ثَلَاثٌ يَجْتَاحُ إِلَيْهَا بِأَبْلِ السَّامِيِّ وَقَوْلَهُ. لَعَلَّهُ لَمْ يَظْهَرْ لَهُ ثَلَاثَةٌ لِتَسْخِخَ بَعْضُهَا إِلَّا بَعْدَ هَذِهِ. اهـ.

قال الزرقاني^(١): ربه يريد إشارة إلى عبد البر يلمر شيوخه برواية نافع هذه بأن أصحاح عائشة الذين هم أعلم بها من نافع، وهم عروة والقاسم وحصة ورووا عنها خمس رَضَعَاتٍ، فوهم من روى عنها عشر رَضَعَاتٍ، لأنه مبيح عنها أن الخصم يسخم العشر، ومحال أن تعمل بالصريح، كما قال، وهو سهو؛ لأن نافعاً قال: أخبرني سالم، وكل منكما ثمة حصة حافظ، ويمكن الجمع بأنها حصة نزع رَضَعَاتٍ اشتركت، كما قاله طاروس فلا وسم ولا شذوذ. اهـ.

٨/١٣٣٧ - (مالك عن نافع أن صغية بنت أبي عبيد) الشغبة (أخبرته أن حفصة أم المؤمنين أرسلت بعاصم بن عبد الله بن سعد) يسكنون اليمن موسى عمر بن الخطاب، قال الحافظ في التلخيص^(٢): له ذكر في «الموطأ» فذكر حديث الباب، ثم قال: ورد الحديث في روايته عن نافع أن عبد الله بن سعد يروي عن عمر بن الخطاب ذكر ابن الحذاء، ثم قال: وفي «مسنن ابن أبي شيبة»^(٣) عاصم بن سعد (إلى أختها فاطمة بنت عمر بن الخطاب) أمها أم حكيم بنت الحارث بن هشام أخى أبي جهل نزعها عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب، فوئدت له عبد الله، ذكره الدارقطني، كما في «البحر».

(١) موضح الرواية: ٢١٠/٣٩٠

(٢) (ص ٣-٢)

(٣) (١٨٦/٤١)

تَرْضَعُهُ عَشْرَ رَضَعَاتٍ لِيَدْخُلَ عَلَيْهَا، وَهُوَ ضَغِيرٌ يَرْضَعُ. فَتَمَلَّتْ.
فَكَانَ يَدْخُلُ عَلَيْهَا.

٩/١٢٣٨ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ. عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ. عَنْ أَبِيهِ؛ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ يَدْخُلُ عَلَيْهَا مِنْ أَرْضَعَتِهِ أَخْوَانُهَا، وَبَنَاتُ أُخْيَافِهَا. وَلَا يَدْخُلُ عَلَيْهَا مِنْ أَرْضَعَتِهَا نِسَاءً إِخْوَانُهَا.

(ترضعه عشر رضعات)، وانظر أن العشر عذر التحريم عند حفصة أيضاً، كما تقدم قول لعائشة (للدخل) عاصم (عليها) أي على حفصة بعد ما وعده (وهو) أي عاصم حينئذ إذا أرسلت حفصة (صغير يرضع) بناء المجهول. حمالة حاليه لقوله: أرسلت، أو لقوله: ترضعه. (فتملّت) أي أرضعته فاملته عشر رضعات. (فكان) عاصم (يدخل عليها) أي على حفصة؛ لأنها صارت حائضاً وماءاً

٩/١٢٣٩ - (مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه) القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - (أنه) أي عاصم (أخبره) أي عبد الرحمن (أن عائشة زوج النبي ﷺ كَانَتْ يَدْخُلُ عَلَيْهَا) أي من سنها عبر حجاب (من أرضعته) فاعل يدخل (أخوانها) فاعل أرضعته؛ لأنها نصير غائبة (وبنات أخيفها) عطف على الأخوات؛ لأنها نصير إذا جمعت أي عبد الأم أولاً يدخل عليها من أرضعته نساء إخوانها لعدم اعتبارها ببلن نسحل، فإن المرضع امرأة لا قرابة لها بهايشة.

قال الشيخ^(١) طاهره خلاف لما رونه عن النبي ﷺ أنه إذا نهى أن يدخل عليها أحد أبي القميس، والأصح أنه وقع فيه بعض الترميم فيما روي من ذلك عنها، فلم نكر لمتألف ما سمعته من النبي ﷺ أن دخل عليها - رضي الله

(١) الشافعي (١٥٢/٤)

١٠/١٢٣٩ - وَحَقَّقْنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُثْبَةَ، أَنَّهُ سَأَلَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ عَنِ الرُّضَاعَةِ؟ فَقَالَ سَعِيدٌ: كُلُّ مَا كَانَ فِي

عَنْهَا - تَأْوِيلُ صُرِفَتْ بِهِ مَا سَمِعْتَهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَحَقَّقْنِي أَن تَرِيدَ بِهِ أَن مَنْ أَرْضَعَتْهُ أَخَوَاتُهُ أَوْ بَنَاتُ أَخِيهَا، فَإِي وَجْهٌ وَجِدَ الرُّضَاعَ مِنْهُنَّ، وَمِنْ أَيْ زَوْجٍ كَانَ أَثَبَتْ حُرْمَةَ الرُّضَاعِ فِي الدُّخُولِ وَغَيْرِهِ، وَأَمَّا نِسَاءُ إِخْوَتِهَا، فَمَنْ أَرْضَعَتْهُ قَبْلَ أَنْ يَتَزَوَّجَهُنَّ إِخْوَتُهَا لَمْ يَكُنْ يَدْخُلُ عَلَيْهَا. وَلَا تَبَيَّنَ بِهِ حُرْمَةُ الرُّضَاعِ، أَه.

وَهَذَا أَوَّلُهُ الْفَارِسِيُّ فِي «شَرْحِ مَوْطَأِ مُحَمَّدٍ»^(١) وَنَفَعَهُ صَاحِبُ «الْمَحَلِيِّ» إِذْ قَالَ: مَنْ أَرْضَعَتْ نِسَاءَ إِخْوَتِهَا أَيْ إِذَا كَانَ لِبَنَيْنِ مِنْ غَيْرِ إِخْوَتِهَا، أَه.

وَسَيَأْتِي فِي قِصَّةِ سَالِمٍ فِي الْبَابِ الْآتِي عَنْ ثَابِتِ بْنِ جَبْرِ، مَا حَاصِلُهُ: أَنَّهَا لَمَّا تَرَى أَنَّ الرُّضَاعَ الْأَخَوَاتِ وَبَنَاتِ الْأَخِ يَحْمُ الرُّضَاعَ الصَّغِيرَ وَالْكَبِيرَ، وَلِذَا تَأْسَرُ مِنْ الرُّضَاعِ مَنْ أَحْبَبَتْ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهَا مِنَ الرِّجَالِ، وَرَضَاعَ نِسَاءِ الْإِخْوَةِ يَخْتَصِرُ بِالصَّغِيرِ، لِقَوْلِهِ ﷺ إِبَاهَا، إِذَا الرُّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ، وَلِذَا لَا تَبِيحُ دُخُولُ الرِّجَالِ عَلَيْهَا بِرَضَاعِ نِسَاءِ الْإِخْوَةِ، وَهُوَ تَوْجِيهِ حَسَنٌ عِنْدِي.

قُلْتُ: وَقَدْ أَتَانِي عَنْ عَدَّةٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّهَا قَالَتْ: «يَحْرُمُ مِنَ الرُّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الْوِلَادَةِ»، وَلَفْظُ الْبَحَارِيِّ عَنْ عُرْوَةَ كَأَنَّهَا تَقُولُ: «خَرَّمُوا مِنَ الرُّضَاعَةِ مَا تُكْرَهُونَ مِنَ النَّسَبِ»، وَهُوَ يَتَنَاوَلُ مَنْ أَرْضَعَتْهُ نِسَاءُ الْإِخْوَةِ أَيْضًا، وَهُوَ قَوْلُ لَهَا، وَهَذَا فِعْلٌ، فَيُقَدَّمُ الْقَوْلُ عَلَى مَا هُوَ الْأَصْلُ الْمَقْرَرُ، وَقَالَ ابْنُ حَبِيبٍ: لَا حَاجَةَ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا أُنْذِرُ لِمَنْ شَاءَتْ مِنْ مُحَارِمَتِهَا، وَتَحْتَجِبُ مِنْ شَاءَتْ.

١٠/١٢٣٩ - (مَالِكٌ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُثْبَةَ) ضَمَّ الْعَيْنَ وَسَكُونُ الْفَافِ ابْنُ أَبِي عِبَاسٍ الْأَسَدِيُّ الْحَدَّثِي (أَنَّهُ سَأَلَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ عَنِ الرُّضَاعَةِ) الْمَحْرَمَةِ لِاخْتِلَافِ النَّاسِ فِي صَدَقَتِهِ وَمَقْدَارِهِ (فَقَالَ سَعِيدٌ: كُلُّ مَا كَانَ) مِنَ الرُّضَاعِ (إِلَى

(١) انظر: «التعليق المسجود» (٢/٥٩٤).

الحوولين، وإن كانت قطرة واحدة، فهو بحر، وما كان بعد الحولين، وإنما هو طعام يأكله، قال إسماعيل بن علقمة، ثم سألت عروة بن الزبير، فقال مثل ما قال سعيد بن المسيب.

الحوولين، وإن كانت قطرة واحدة، شرط أن تدخل إلى حواء الغنم (فهو بحر) استلزاماً لراه الماء كسورة، (وما كان بعد الحولين، فإنما هو طعام يأكله) يعني بمروءة الطعام بين بحر وأقال إسماعيل بن علقمة، ثم سألت عروة بن الزبير، فقال مثل ما قال سعيد بن المسيب) مثلاً مثل ما قال العنبري.

قال البيهقي^(١) ما كان في الحولين وإن كانت قطرة واحدة، فهو بحر، وعاشي ثم روى ومن ذلك بحر وجوز^(٢) أو قدود^(٣) ورواه عن حبيب بن سنان وأحمد بن محمد بن أبي بكر، قال ما كان في حواء الغنم في شربها، قال ذلك كله يقع في الحولين، أما العرفاء، فقالوا من تقاسم أن حواء الحولين هي حواء الحوي، وقال ابن مسيب بحر على الأطلاق، روى قال البيهقي، أما العنبري، فقال من تقاسم أن حواء من حواء الحوي حرام، ورواه فلا، وقال ابن خزيمة بحر على الإطلاق، ورواه ابن خزيمة، روى أن يميل إلى موضع يخص به الماء، أي أنه

وقال الحافظ^(٤) إن التقدير على الناحية بحر، حواء حواء، ينوب أو أكل ما في حواء حواء، حتى الحوي والحوي والحوي والحوي، وهو ذلك، لأن ذلك قطرة الحوي، وهو ما حواء في حواء ما ذكر، وبها قال أحمد بن حنبل، واستثنى أحمد بن حنبل، وخالف في ذلك أحمد بن حنبل، وأحمد بن حنبل، وهو أن

(١) البيهقي، (١٤٣، ١٤٤)

(٢) حور، قدود، حواء من الحوي.

(٣) قدود، ما كان في حواء حواء، وهو ما حواء في حواء ما ذكر.

(٤) فتح الباري، (١٤١، ١٤٢)

١١/١٢٤٠ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَحْسٍ بْنِ سَجِيدٍ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ: لَا رَضَاعَةَ إِلَّا مَا كَانَ فِي الْمَهْدِ. وَإِلَّا مَا أَتَيْتَ اللَّحْمَ وَالْدَّمَ.

وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: الرِّضَاعَةُ، قَلِيلُهَا وَكَثِيرُهَا تُحْرِمُ وَالرِّضَاعَةُ مِنْ قَبْلِ الرَّجُلِ تُحْرِمُ. قَالَ نَحْسٌ: وَسَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ: الرِّضَاعَةُ، قَلِيلُهَا وَكَثِيرُهَا إِذَا كَانَ فِي الْحَوْلَيْنِ تُحْرِمُ. فَأَمَّا مَا كَانَ بَعْدَ الْحَوْلَيْنِ.....

١١/١٢٤٠ - (مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال: سمعت سعيد بن المسيب يقول: لا رضاعة محرمة (إلا ما كان في المهد) هو ما يبين للصبي لبتام فيه (ولا ما أتيت اللحم والدم)، وهو الذي يكون في المهد، ورضاع الكمير لا يثبت شيئاً منها، ولترمذي^(١) عن أم سلمة مرفوعاً، «لا يحرم من الرضاع إلا ما أتى الأمعاء في الثدي، وكان قبل الفطام»، ولأبي داود^(٢) عن ابن مسعود مرفوعاً: لا رضاع إلا ما شد العظم، وأتيت اللحم، وبطريق آخر عنه ومرفوعاً سمعناه، وقال: أنشأ اللحم.

(مالك عن ابن شهاب) الزهري (أنه كان يقول: الرضاعة قليلها وكثيرها تحرم) وفقاً لقول الجمهور (والرضاعة من قبل الرجال) تكسر الفاء وتفتح الموحدة، أي من حيثهم أيضاً (تحرم) خلافاً لمن أنكروا لبن الصحن، فإنا نعم بالخلاف فيه مبسوطاً، ووافي الزهري في كلتا المسألتين للجمهور.

(قال يحيى: وسمعت مالكا يقول: والرضاعة قليلها وكثيرها إذا كان في الحولين تحرم) بكسر الراء المتددة، (فأما ما كان بعد الحولين) ولو يوم على هذه الرواية، وهي رواية «المبسوط» عن مالك، وتقدم في أول كتاب أنه

(١) أخرجه الترمذي (١٦٥٢).

(٢) أخرجه أبو داود (٦٠٥٩، ٢٠٦٠).

١٢٤١/١٢ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رِضَاعَةِ الْكَبِيرِ؟ فَقَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّرَّارِ، أَنَّ أَبَا حُدَيْفَةَ

وقال عبد الرزاق عن ابن جريج: قال رجل لعطاء: إن امرأة سفتني من لبنها بعدما كبرت أفانكحها؟ قال: لا. قال ابن جريج: فقلت له: هذا رأيك، قال: نعم، كنت عائشة تأمر بذلك بنات أخيها، وهو قول النبي بن سعد، وقال ابن عبد البر: لم يختلف عنه في ذلك.

قال الحافظ: وذكر الطبري في تهذيب الآثار في مسند علي هذه المصنفات، وساق بإساده الصحيح من حمصه مثل قول عائشة، وهو مما يحسن به عموم قول أم سلمة: «أبى سائر أزواج النبي ﷺ ذلك»، ونقله الطبري أيضاً عن عبد الله بن الزبير والقاسم بن محمد وعروة في آخرين، وفيه تعجب على القرطبي حيث خص الجواز بعد عائشة بدادود، وذهب الجمهور إلى اعتبار العصر في الرضاغ المحرم، كما تقدم في أول الباب السابق.

١٢٤١/١٣ - (مالك عن ابن شهاب) الزهري (أنه مثل) سواء المصحفون (عن رضاعة الكبير) هل يؤخر في التحريم؟ (فقال) الزهري - (أخبرني عروة بن الزبير) قال ابن عبد البر^(١)، هذا حديث يروي في المسند أي الموصوف، لقاء عروة عائشة وسائر أزواجه ﷺ ولقائه مهنة بنت سهيل، وقد وصله جماعة منهم معسر وعقبس ويونس وابن جرير عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة بنحوه، ورواه عثمان بن عمر وعبد الرزاق كلاهما عن مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة قاله الزرقاني، وقال الحافظ^(٢) بعد ما يسط الكلام على طرق الرواية: لكنه عند أكثر الرواة عن مالك مرسل، أم.

(أن أبا حذيفة) يضم الحاء المعجمة اسمه مهشم على المشهور، وقيل:

(١) انظر: الاستذكار (٢٧٨/٢٧٩).

(٢) انظر: معجم البازي (١٣٤/٩).

أما قصة أبي إسحاق، وكان من أصحاب رسول الله ﷺ، وكان قد شهد بدرًا. وكان من تلاميذ علي بن أبي طالب الذي يقال له عالم مولاي أبي خزيمة.

هانسو، وقيل: غير ذلك، وهو حائل محاولة من أبي سعد، كذا في الفتح و
(بن عتبة) بضم العين (التي ونبغة) بن عبد شمس القوسي النخعي (وكان من
أصحاب رسول الله ﷺ) السابقين الأولين، قال ابن إسحاق: أسلم بعد ثلاثة
وأربعين رجلاً، وهما جرهم الجهميين (وكان قد شهد بمرأه والمشاهد بعدد)،
واستشهد يوم السمامة في عهد أبي بكر - رضي الله عنه - وهو ابن ست
وخمسين سنة (وكان قد بنى الجعجعة المسماة بالسجدة وبشارب الدين أبي الخدم
بني (ساعة) العامري المناجيري الانصاري (الذي يقال له سالم مولى أبي حذيفة)
قال الحافظ: ثم بكر مولاه، وأما كان مؤتمراً، بل كان من خلفائه، كما رضي
في رواية لسانه، ثم

[illegible]

قلت: وأخرج البيهقي في مسندهٗ: يوفى في عبادته ثمانون الف مرة.

كَمَا نَشَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَيْنَ خَاتِنَةَ. وَأَنْكَحَ أَبُو حَذِيفَةَ مَنَاخِمًا.
وَهُوَ يَزِي أَنَّهُ ابْنُهُ. أَنْكَحَهُ بِنْتُ أُجَيْمَ فَاطِمَةَ.....

وفي طريق منها: اعتقته، وقالت: وال من شئت، فوالى أنا حذيفة، وفي أخرى: اعتقته سائبة، فقتل يوم كيمامة، فأبى أبو بكر - رضي الله عنه - بيعته، فقال: أعطوها إياها، فأبى أن يقبل.

(كما تبين) أي اتخذها ابنة (رسول الله ﷺ زيد من خاتنة) بن شراحيل بن كعب القرظي نساء، اليهاشي ولأه مولى رسول الله ﷺ، وجته وأبو جته أسامة، كان أمه خرجت به تنزور قومها، فأغارث عليهم بنو النضير، فأخذوا بزيد، وقدموا به سوق حكاظ، فاشتراه حكيم بن حزام لئسمة حديده، فوهبه للنبي ﷺ وهو ابن ثمان سنين، فأعنته وسماه، فدل ابن عمر - رضي الله عنهما -: ما كنا ندعو إلا زيد بن محمد حتى نزل قوله تعالى: ﴿كَرِهْتُمُوهُمْ فَاتِّبِعْتَهُمْ﴾ وهاجر إلى المدينة، وشهد غزاً وانخندق والحديبة وغيرها، واستشهد بمؤنة سنة ثمان من الهجرة، كما في «التعليق المسجد»^(١) عن «تهذيب النووي».

(وأنكح) أي روج (أبو حذيفة سالماً) بنت أجيبة، كما يأتي (وهو) أي أبو حذيفة (يروي أنه) أي سالماً (ابنة) أي يعتقد أنه صار في حكم الابن في جميع الأحكام، كما سيأتي من دأبهم في ذلك (أنكحه) أماده لظول الكلام بالفصل بقوله: وهو يروي إلخ. (ابنة أجيبة فاطمة)، وفي البخاري بنت أجيبة هند بنت النجد، قال المحافظ: كذا في هذه الرواية، ووقع عند مالك فاطمة فعمل لها اسمين، وكذا في «العيني»^(٢)، وقال ابن عبد البر: الصواب فاطمة، قال المورقاني^(٣).

(١) انظر: «التعليق المسجد» (٢/٦٠٠).

(٢) «معدة القرظي» (١٢/١٤٩).

(٣) «شرح المورقاني» (٣/٢٤٤).

بنت الوليد بن عتبة بن ربيعة. وهي يؤتمد من المهاجرات الأول.
وهي من أفضل أيامي قریش. فلما أنزل الله تعالى في كتابي.....

وقال الدمشقي: رواه يونس بن يحيى بن سعيد وشعيب وغيرهم عن
الزهري، فقالوا: هذا ورقي مات عنه. فقال فاطمة، وتصر أبو عمر في
الصحاح على فاطمة بنت الوليد، ولم يترجم لها، ولا ذكرها محمد بن سعد
في الصحاح، ووقع في فاطمة بنت عتبة، فلما نسخها محمد بن سعد، وإما كانت لهذا
أخي، نسخها فاطمة، ١١٩ في -فتح- وهي المذلة^(١) عن الدمشقي: سماها
ماتك فاطمة، وحالفه عمر بن الزهري، فقالوا: هذا وهو الصواب، وسكني
أبي التيسر أن في عني الرويات بنت أخته بضم الهمزة واستثناء الشوقية وهو
غلط.

(بنت الوليد بن عتبة بن ربيعة) وأصل الوليد مدر كافراً (وهي) أي فاطمة
(يؤتمد) أي رمان بك جها سالم (من المهاجرات الأول) بضم الهمزة وتخفيف
الواو المفتوحة جمع لأولى.

(أوهي من أفضل أيامي قریش) جمع أيام، من لا روح لها بكرة أو شيء،
ونعله ذكر مصانفها إحصاءاً بشدة حبه سالماً، فإنه أنكره بنت أبيه على
زفتها وعلو شأنها، وترجم البخاري عن حديث أبيه -باب الأكل- في
الدين^(٢).

قال الذهبي^(٣): مطافه ذكره محمد بن زهير أبي حنيفة بنت أخيه
سالم الذي تبذره وهو سولي لأمراء من الأنصار، ولم يسر فيه الكلام إلا في
الدين (فلما أنزل الله تبارك وتعالى في كتابي) بلفظ البخاري، وكان من سولي

(١) فتح الباري، ٣/١٥٦.

(٢) مثل المجهول، ٣/١٠٠.

(٣) معجم الفقهاء، ٢/١١٠.

في زيد بن حارثة، ما أنزل. فقال: ﴿أَتَشْفِقُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَلِئَحْسَابِكُمْ فِي الْيَمِينِ وَمَوْلَاكُمْ﴾ رَدُّ غُلٍّ وَاجِدٍ مِنْ أَوْلَاكَ إِلَى أَبِيهِ. فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَبُوهُ رَدُّهُ إِلَى مَوْلَاهُ.

رحلاً في الجاهلية دعاه الناس إليه، وورث من ميراثه حتى أنزل الله: ﴿أَتَشْفِقُمْ لِأَبَائِهِمْ﴾ انحدثت في زيد بن حارثة ما أنزل من أول آيات سورة الأنحزاب. قال صاحب «الجملة»^(١) في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ حَقُّ أُولِيَّائِكُمْ أَنْ تَأْكُمُوهُ﴾^(٢) تجمع أهل التفسير على أن هذا القول أنزل في زيد بن حارثة، وذكر البيهقي في «الدرر» وابن كثير الاختلاف في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يَجْعَلُ اللَّهُ لِلرَّحْمَنِ مِنْ قِسْمٍ﴾ الآية نزلت في زيد أو غيره.

(فقال) في جملة ما أنزل فيه، وهذا بيان لما أنزل، فيكون المراد بقوله: ما أنزل، هو قوله تعالى: ﴿أَتَشْفِقُمْ﴾ الآية ﴿أَتَشْفِقُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ﴾ أي أعاد (﴿عِنْدَ اللَّهِ﴾) يعني دعاهم لأبائهم أبلغ في العدى والصدق عند الله عز وجل، وفي «المحلى»: قوله: ﴿هُوَ أَقْسَطُ﴾ تعليل لما قبله والتفسير لمصدر «ادعوا» وأقسط «أفعل» تمصيل، وقصد به الزيادة مطلقاً من القسط بمعنى تعدل، اهـ.

(﴿إِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ﴾) حتى تسموهم إليهم ﴿فَلِئَحْسَابِكُمْ فِي الْيَمِينِ﴾ أي لهم إحسانكم. ما دعوهم بمادة لا عزة، كأن نقول له: يا أخي، يا ابن أخي ﴿وَمَوْلَاكُمْ﴾ أي بنو عمكم، كنا في «الحلالين»، قال صاحب «الجملة»: (إن السولى يطلق على معانٍ من جعلتها ابن النعم، فإذا لم تعرفوا أباً شخصاً وأودتم خطابه، فقولوا له: يا ابن عمي، وفي «المحلى»: فقولوا، يا أخي. ومولائي (رَدُّ) بناء المجهول (كل واحد فَيُنْثَن) ببناء ادمجهول (من أولئك) الذين سماهم أحد (إلى أبيه) الذي ولده (فإن لم يعلم) ببناء المجهول (أبوه رَدُّ) ببناء المجهول (إلى مولاه).

(١) (٦/١٥٠).

(٢) سورة الأحزاب: الآية ٤.

فَجَاءَتْ سَهْلَةً بِنْتُ سُهَيْلٍ، وَهِيَ امْرَأَةُ أَبِي حَذِيفَةَ، وَهِيَ مِنْ بَنِي
غَامِرِ بْنِ نُؤَيٍّ.

وأخرج السيوطي في «الدرر»^(١) عن الحسن بن عثمان - رضي الله عنه -:
قال: حدثني عدة من الأقباء وأهل العلم قالوا: كان عامر بن ربيعة، يقال له:
عامر بن الخطيب، وإليه كان ينسب، فأُتِلَ أنه فيه، وفي زيد بن حارثة،
وسالم مولى أبي حذيفة، والمقداد بن عمرو «أَدْعَوْهُمْ لِأَكْبَائِهِمْ».

وأخرج عن أبي سكرة أنه قال: قال الله تعالى: «أَدْعَوْهُمْ لِأَكْبَائِهِمْ» فإنا
معن لا يعلم أبوه، فإنا من إخوانكم في الدين. وأخرج عن سالم بن أبي الجعد
قال: لما نزلت: «أَدْعَوْهُمْ لِأَكْبَائِهِمْ» لم يعرفوا لسالم أباً، ولكن مولى
أبي حذيفة، إنما كان خليفاً لهم.

(فجاءت سهلة) بفتح السين المهملة وسكود الهاء (بنت سهيل) بضم السين
المهملة مصغراً ابن عمرو - بفتح العين - القروشية العامرية، وأبوها صحابي
شهير، ولدت لأبي حذيفة محمد بن حذيفة، وولدت لشعاع بن معبد بكير بن
شعاع، وولدت لعبد الرحمن بن عوف سالم بن عبد الرحمن، كلها في «التعليق
المصحح»^(٢) عن «الاستيعاب» (وهي امرأة أبي حذيفة) وما جرت معه إلى
الحبيشة، وولدت هناك محمد، وهي زوجة أبي حذيفة الأخرى التي هي
معتقة سالم الأنصارية، هذا هو الظاهر.

وأشكل في «البدل»^(٣) تبعاً للحافظ في «الإصابة» على أنهما امرأتان،
وقال: هو محتمل على بُعد (وهي) أي سهلة (من بني عامر بن نُؤَيٍّ) بضم اللام
وفتح الهمزة وببدل، والهمزة فoul الأكثر على ما ذكره النووي، كذا في

(١) «الدرر المستورة» (٦/١٥٧).

(٢) (٢/٦٠٢).

(٣) «البدل المجهود» (١٠/٢٨).

إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كُنَّا نَرَى سَالِمًا وَلَدًا،
وَكَانَ يَدْخُلُ عَلَيَّ. وَأَنَا فَضْلٌ.....

«المحلى» بطن من فريش (إلى رسول الله ﷺ) متعلق لقوله: جاءت (فقالت) سهلة: (يا رسول الله كنّا نرى) قيل: بضم النون بمعنى نظن، وضبطه الحافظ بفتحها بمعنى نتفقد وهو الأوجه (سالمًا) مولى أبي حذيفة (ولدًا) وفي أبي داود من رواية يونس عن الزهري، فكان بأبي معي ومع أبي حذيفة في بيت واحد، فبراني فضلًا (وكان يدخل عليّ) في بيتي (وأنا فضلٌ) ضبطه الحافظ وغيره بضم الفاء والمعجمة، وفي «المحلى» بضمين، وكذا في «البلد» عن «القاموس»، وفي «التعليق المسجل»^(١) بضم الفاء وسكون الصاد المعجمة.

قال الحافظ^(٢): أي مبتدلة في ثياب المهنة، يقال: تفضلت المرأة إذا فعلت ذلك، وهو قول الخطابي و تبعه ابن الأثير، وزاد «كانت في ثوب واحد» قال ابن عبد البر^(٣): قال الخليل: رجل فضل متوشح في ثوب يخالف بين طرفيه، فعلى هذا كان يدخل عليها، وهي متكشف بعضها، وعن ابن وهب: فضل مكشوفة الرأس والصدر، وقيل: الفضل الذي عليه ثوب واحد، لا إزار تحته، وقال صاحب «الصحاب»: تفضلت المرأة في بينها، إذا كانت في ثوب واحد، كقبيص لا كمين له، آخر.

قال الناجي^(٤): فمعنى ذلك أنه كان يدخل عليها، وبعض حسدها مكشوفة، وقال ابن عبد البر: أصحها الذي عليه ثوب واحد لا إزار تحته، لأن كشف الحرة اصدور لا يجوز عند محرم ولا غيره

(١) (٦٠٣/٢)

(٢) «فتح الباري» (٩/١٢٣).

(٣) انظر: «الإستدراك» (١٨/٣٧١).

(٤) «المضي» (١/١٥٤).

وَلَيْسَ لَنَا إِلَّا بَيْتٌ وَاحِدٌ. فَمَاذَا تَرَى فِي شَأْنِهِ؟ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرْضِعِيهِ خَمْسَ رَضَعَاتٍ فَيَحْرُمَ بِلَيْثِهَا».....

(وليس لنا إلا بيت واحد) فيشكل الاحتجاب (فماذا ترى في شأنه) أي في شأن سائل ماذا أفعل؟

ولمسلم من رواية القاسم عن عائشة جاءت سهلة بنت سهيل، فقالت: يا رسول الله! إني أرى في وجه أبي حذيفة من دغول سائم، وهو حذيفة، فقال: «أرضعيه». وفي لفظ قالت: إن سائماً قد بلغ ما يبلغ الرجال، وإنه يدخل علينا وإني أظن أن في نفس أبي حذيفة شيئاً من ذلك، فقال: «أرضعيه لحرمي عليه»، فرجعت إليه، فقالت: إني قد أرضعته، فذهب الذي في نفس أبي حذيفة^(١)، كذا في «الفتح»^(٢).

ولا يبعد أن سهلة ذكرت الأمرين في السرايل ما يتعلق بنفسها من دخوله عليها فضلاً، وما يتعلق بأبي حذيفة، واقتصر الرواة على واحد منهما.

(فقال لها رسول الله ﷺ) زاد في النسخ الهندية بعد ذلك لفظ: (فيما بلغنا) وليس هذا في النسخ المصرية، وهذا موصول في رواية يونس عن الرمزي عن عمرو عن عائشة ((أرضعيه خمس رضعات) قال ابن عبد البر: وفي رواية يحيى بن سعيد الأنصاري عن ابن شهاب بإسناده «عشر رضعات»، والنسابة رواية مالك، وعائشة يونس خمس رضعات، اهـ، (فيحرم) بضم الراء (بلثها) زاد مسلم في رواية، فقالت: كيف أرضعه، وهو رجل كبير، فنسب ﷺ، وقال: قد علمت أنه رجل كبير، وفي رواية لمسلم قالت: إنه ذو لحية، قال: أرضعيه. ويشكل عليه انتقام سائم لدى سهلة، وهي أجنبية؟

وأحجب ما احتمال أنها جلبت له اللبن. فتبره من غير أن يمتنها، وهذا

(١) أخرجه مسلم (١٢٥٣).

(٢) فتح الباري (١٣٤/٩).

وَكَاثَتْ ثَرَاهُ إِنَّمَا مِنَ الرُّضَاعَةِ. فَأَخَذَتْ بِذَنْبِ غَائِثَةٍ أَمْ تَسْؤِمِينَ.
فِيمَنْ كَانَتْ تُحِبُّ أَنْ يُدْخَلَ عَلَيْهَا مِنَ الرِّجَالِ.

يعني على مثلك الأئمة الأربعة. إذ قالوا: المنعوم شرب لبنها بأي رجل كان، ولا يمتنع على مذهب أهل الظاهر، إذ قالوا: لا بد لحرمه الرضاع أن يمتنع اللبن من الثدي، قال أبو عمر: منه وشاح الكبير أن يحلب له اللبن ويغده، وأما أن قلصه المرأة ثديها، فلا يعني عبد أحد من العلماء. وقال عباس: لكل مهلة خلعت لبنها، فشربه من غير أن يمس ثديها. ولا التفت بشرتها، إذ لا يجوز رؤية الثدي ولا منه ببعض الأعضاء. قال النووي^(١): وهو حسن.

ويحتمل أن عني عن منه الحاجة، كما خص بالرضاعة مع الكرم، وأبعد بعضهم بأنه رجع من ثديها؛ لأنه تبسم، وقال: قد علمت أنه رجل كبير ولم يأمرها بالخلع، وهو موضع بيان، ومطلق الرضاع يقتضي مس الثدي، فكأنه أباح لها ذلك والزهراني^(٢).

وقالت القاضية: إذ الرضاعة المنعومة إما تكون بالثدي أو باللبس منه، واستدل ابن حزم بقصة سالم على حوازم من الأجنبي لدى الأجنبية، والمنعوم ثديها إذا أراد أن يرضع منها مطلقاً، ولا يصح الاستئذان لما روى ابن سعد عن الزوافدي عن محمد بن عبد الله بن أخي الزهري عن أبيه قال: كانت مهلة سعد في مسعط أو إباء قدر رضعته، فبشره سالم في كل يوم حتى دشت حملة أيام، فكان بعد ذلك يدخل عليها وهي حاسرة خاصة من رسول الله ﷺ لمهلة مرقاني.

(وكانت) مهلة (تراه إنا من الرضاعة، فأخذت بذلك) الحكم (عائشة أم المؤمنين) فيمن كانت تحب أن يدخل (بفتح التختانية وضم الخاء) عليها من الرجال، الأجاب

(١) شرح صحيح مسلم للنووي (١٠/٣٦)

(٢) شرح الزوافني، (٣/٢٤٥)

كُنْتُ تَأْمُرُ أَخِيهِ أَمْ كُنْتُمْ بَيْنَ أَبِي تَحْرِمُ تَصَدَّقُ فَبَيَّاتُ أَحْبَبًا.
لَا يُؤْمَرُونَ أَنَّهُ مِنْ أَحَدٍ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهَا مِنَ الرَّجَالِ.

بِأَنَّ لَحْنُ الْمَقَالَةِ تَأْمُرُ أَحْبَبًا أَمْ كُنْتُمْ بَيْنَ أَبِي بِكَرِ التَّصَدَّقُ وَبَيَّاتُ أَحْبَبًا
عِنْدَ الرَّجُلِ. وَلَقَدْ أَبِي دَوْدَ عِبْدُ اللَّهِ كُنْتُ عَائِشَةَ تَأْمُرُ بَيْنَ أَحْبَبًا وَبَيَّاتُ
أَحْبَبًا أَمْ يَرْضَعُونَ. الْحَدِيثُ (أَنْ يَرْضَعُونَ هَذَا) أَيْ عَائِشَةَ (مِنْ أَحْبَبٍ) مُدْعَلٌ
يَرْضَعُونَ (أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهَا مِنَ الرَّجَالِ) قَالَ ابْنُ الْأَوَّازِ: مَا سَأَلْتُ عَنْ أَحَدٍ بِهِ
عَائِشَةَ وَلَا عَائِشَةَ. وَلَوْ أَنَّ هَذَا فِي رَفْعِ الْحِجَابِ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْوُجْهِ وَزَكَاةُ الْحَدِّ الْإِسْلَامِ.

وَقَدْ تَبَيَّنَ. أَمَّا الرَّجُلُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَحْرِمُ. وَهَذَا الْفَرْطِيُّ: فِي تَوَلَّى
ابْنِ الْأَوَّازِ عَائِشَةَ نَظَرًا. وَحَدِيثُ الْفَرَسَاءِ نَظَرٌ فِي أَنَّهَا أَشَدَّتْ لَهُ فِي رَفْعِ
لِحَاجِبِ حَائِضَةٍ. لَا تَبَيَّنَ إِلَى هَوْنِهِ. أَمْ تَحْبِ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهَا مِنَ الرَّجَالِ؟

وَلَمْ تَكُنْ عَلَيْهَا أَنْفًا مَا تَقَدَّمَ مِنْ رِوَايَةِ الزُّهْرِيِّ^(١) تَطْرِيقَ صَبْرٍ. عَلَيْهَا
وَقَدْ دَخَلَ عَلَيْهَا فَخَرَجَتْ مِنَ الرَّفَاحَةِ. هَكَذَا تَعْبِيرُ رَجُلٍ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ:
تَطْرِيقُ مَا يَحْرِمُكَ؟ بَلَى. الرَّفَاحَةُ مِنَ الْحَيْضَةِ.

قَالَ الْبَاقِي^(٢). وَلَمَّا جُمِلَتْ عَلَى التَّحْرِيمِ مِنْ سِتْرِ الْفَعْلِ. وَإِذَا كَانَتْ
تَأْمُرُ بِالرَّفَاحِ مِنْ يَدْخُلَ عَلَيْهَا أَحْبَبًا وَبَيَّاتُ أَحْبَبًا. وَلَا يَسْتَمِيعُ ذَلِكَ بِالرَّفَاحِ
سِوَا أَحْبَبٍ. وَتَرَى أَنَّ التَّحْرِيمَ مِنْ قَبْلِ الْفَعْلِ يَخْصُرُ بِالْمَعْنَى. أَمْ

وَجِيعَ بَيْنَهُمَا صَاحِبُ الْمَعْلَى. مَأْنَاهُ: رَأَى اللَّهُ عِيَالَهُ فَتَبَيَّنَتْ مَا وَهَبَهَا مِنْ
حَدِيثِ الرَّفَاحَةِ مِنَ الْمَجَامَعَةِ عَلَى كَرِيمَةٍ. وَقَالَتْ بَارِقَةُ عَطَاءُ بَعْدِي مَالِكٌ. أَوْ
حَدَّثَ الْمَجَامِعَ عَلَى الْجَعْرِ عَطَاءُ. وَتَمَرٌ حَدَّثَهُ عَطَاءُ الْأَوْفَرُ. وَإِلَيْهِ أَشَارَ الْحَافِظُ. إِذْ
قَالَ: أَمَّا أَهْلُهَا فَمَا مِنْ قَوْلِهِ: «الرَّفَاحَةُ مِنَ الْمَجَامَعَةِ» أَحْبَبًا. فَقَدَارُ مَا يَشُدُّ التَّجَرُّعَ مِنْ لِسَنِ
الْمَرْءِ حَتَّى يَرْتَضِعَ مِنْهَا. وَغُذِيَ أَعْمُ مِنْ أَنْ يَكُونَ الْمَرْضَعُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا. أَمْ

(١) أُمِّهِ الْحَارِثِيُّ ج (٥١٠٠) دَلِيلُ نَجْدِ الْبَاقِي (١٩٤/١)

(٢) الْبَاقِي (١٩٤/١)

وأبي سائر أزوج النبي ﷺ أن يدخل عليهن بثبث الرضاعة أحد من الناس. وقيل: لا. والله، ما رى أني أمر به رسول الله ﷺ سهلة بنت سهيل، إلا رخصه من رسول الله ﷺ، في رضاعه سالم وحده. لا. والله، لا يدخل علينا بهذه الرضاعة أحد.
فعلى هذا كان أزوج النبي ﷺ في رضاعه الكبير.

أخرجه مسلم، عن طريق، عن عائشة

في ١٨ - كتاب الرضاع، ٧ - باب رضاعة الكبير، حديث ٢٦ و ٢٧ و ٢٨.

ومن طريق، عن زيد، عن سالم، عن أبيها

في ١٧ - كتاب الرضاع، ٩ - باب رضاعة الصغير، حديث، ٢٩ و ٣٠ و ٣١.

(وأبي سائر) أي يأمي (أزواج النبي ﷺ) غير عائشة، قال، الحافظ: وذكر الخطيب في تهذيب الأئمة، رضاف، بسند صحيح عن حفصة، مثل قول عائشة: ومن ما حدث عن حماد أنها أمت سائر أزوج النبي ﷺ (أن يدخل) يضم الجاء (عليهن) بتلك الرضاعة، الواقعة في الكبر (أحد من الناس) زيد، وود، عن حماد، يضم في المهد.

(وقيل) تعانته: لا والله ما رى) أي نعتته، (الذي أمر به رسول الله ﷺ سهلة بنت سهيل) في إرضاع سالم (إلا رخصه من رسول الله ﷺ في رضاعه سالم وحده) أي فسد له (والله) وفي النسخ (مختصة) والله ما رى لا في أول القسم (لا يدخل علينا بهذه الرضاعة أحد من الناس) تأكيد له لإخبار مسلم (فعلى هذا) نرى المنجد، كان (أزواج النبي ﷺ) غير عائشة وحفصة (في رضاعة الكبير)

في الحافظ^(١) ودعيت المنصور، إلى إحصاء المصنف في الرضاع، وأجابوا

(١) فتح الباري، (١/٢٩٢).

عن قصة سالم بأجوبة. منها: أنه حرّم مسح، وبه جرم المحب الطبري، وفرزه بعضهم بأن قصة سالم كانت في أوائل الهجرة، والأحاديث الدالة على اعتبار المحدثين من رواية أحداث الصحابة، فدل على تأخيرها، وهو مستند ضعيف، إذ لا يلزم من تأخر إسلام الراوي ولا صفته أن لا يكون ما رواه متقدماً.

وأجبت في سياق قصة سالم ما يشعر بسبق التحكم باعتبار المحدثين، في بعض طرقه: «وكيف أرضعه وهو رجل كبير، فبسم رسول الله ﷺ» وهذا يشعر بأنها كانت تعرف أن الصغر مختير في الرضاع المحرم.

ومنها: دهوى الخصوصية بسالم، والأصل فيه قول أم سلمة وأرواح النبي ﷺ ما يرى هذا إلا رخصة وتخصيص رسول الله ﷺ لسالم خاصة، وقال بعضهم: إن الأصل أن الرضاع لا يحرم، فلما ثبت ذلك في الصغر تحولف الأصل، وفي ما عداه على أصله، وقصة سالم وافعة تبين بطورها احتمال الخصوصية، فيجب الوقوف عن الاحتجاج بها.

ورأيت بخط تاج الدين السبكي أنه رأى في تصنيف لمحمد بن حنبل الأندلسي أنه توقف في أن عائشة وإن صرع عنها اغنيا بذلك، لكن لم يقع منها إدخال أحد من الأجانب تلك الرضاعة، فارتفع الدين: ظاهر الأحاديث ترد عليه، وليس عندي به قول جائز لا من قطع ولا من ظن غائب.

قال الحافظ^(١): «كذا قال، وفيه غفلة عما ثبت عند أبي داود^(٢) في هذه القصة، فكأن عائشة تأمر بنات إخوانها وبنات أخواتها أن يرضعن من أخذت أن يدخل عليها وبرأها، وإن كان كبيراً حبس وضامات، ثم يدخل عليها»، وإسناده صحيح وهو مبرح بأي ظن غالب يراء هذا؟ اهـ.

(١) فتح الباري ٩/١٢٩

(٢) أخرجه أبو داود (٢١-٢٢)

١٢٤٢/١٣ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، أَنَّهُ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، وَإِنَّا مَعَهُ عِنْدَ دَارِ الْقَضَاءِ، يَسْأَلُهُ عَنِ رِضَاعَةِ الْكَبِيرِ؟

روى «المعالي»^(١) قيل: يشه أن عائشة - رضي الله عنها - رجعت عن ذلك، وهذا مخرج مسلم عن ابن أبي مليكة أنه سمع حديث القاب من القاسم عن عائشة قال: فسكتت سنة أو قريباً منها لا أحدث به ربيعة، ثم لعبت القاسم، فأخبرته قال: حدثته عني أن عائشة - رضي الله عنها - أخبرته، قال ابن عمر^(٢): هذا يدل على أن حديث ثورث قدبماً، ولم يعمل به، ولا لقائه الجمهور بالمسؤول عنى عدوه، بل تلقوه على أنه غصص. اهـ.

١٢٤٢/١٤ - (مالك عن عبد الله بن دينار) أبي عبد الرحمن المدني مولى ابن عمر (أنه قال جاء رجل) قال الزرقاني: لم سم. وقال الساجي: هو أبو عيسى. انرحمن بن جبر الافراري. سأل ابن عمر عن رضاعة الكبير فأخبره ابن عمر بما عند في ذلك عن أبيه. فت. أبو عيسى رجل من أكابر الصحابة شهد بدرًا وما بعدها. توفي سنة ٥٢٥ عن ٨٠ سنة. كما في «التبويب»^(٣) ولم يذكره ابن عمر - رضي الله عنه - في منابه.

وهو الزرقاني حكاية عن أبي عمر الرجل أسائل عن عمر بذلك. كما سيأتي وهو أقرب (إلى عبد الله بن عمر) رضي الله عنه - (وأنما معه) أي مع عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - (عند دار القضاء) بالنسبة الموزة. وهي دار كانت عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - فلما استشهد وكان حلب دين فبرعت الدار القضاء فيه، فسببت دار القضاء (يسأله) أي يسأل هذا الرجل ابن عمر - رضي الله عنه - (عن رضاعة الكبير) مثلاً حكمه هل هو محرم أم لا؟

(١) انظر «الاصحاح» (١٢٧٥/١٨٨)

(٢) «تقريب التهذيب» (١٢٤٧/٢)

فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَيَّ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَقَالَ:
إِنِّي كَانَتْ لِي وَلِيدَةٌ، وَكَانَتْ أَطْوَاهَا، فَصَنَدَبَ امْرَأَتِي إِلَيْهَا فَأَرْضَعْتُهَا.
فَدَخَلْتُ عَلَيْهَا، فَقَالَتْ: ذُوْنَكَ، فَقَدْ، وَاللَّهِ، أَرْضَعْتُهَا. فَقَالَ عُمَرُ:
أَوْجَعْتُهَا. وَأَتَ جَارِيَتُكَ فَإِنَّمَا الرُّضَاعَةُ رَضَاعَةُ الصَّغِيرِ.

(فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ) - رضي الله عنهما - معيماً له بما رأى، وسمع في مثل هذه القصة عن أبيه (جاء رجل) قال الزرقاني^(١) قال أبو عمر: هو أبو عيسى بن جبير الأنصاري، ثم الحارثي البصري، وهذا (إلى عمر بن الخطاب، فقال: إِنِّي كَانَتْ لِي وَلِيدَةٌ، وَكَانَتْ أَطْوَاهَا فَمَدَدْتُ) مدح النسيم أي فصدت (امرأتي) أي زوجتي (إليها) أي إلى الأمة (فأرضعتها) لكي تحرم علي (فدخلت) بصيغة المتكلم (عليها) أي على الأمة، وهو الأوجه، أو على الزوجة. (فقالت) الزوجة: (ذوْنَكَ) اسم فعل بمعنى شذ أي خذ مني ما تحرم به عليك جاريتك، وهي «الممصل»: ذوْنَكَ زبناً أي خذ، وهي «المصحاح»: يقال في الإغراء بالشيء: ذوْنَكَ، كذا هي «المعلل».

(فَقَدْ وَاللهِ أَرْضَعْتُهَا) أي أرضعت الجارية فحرمت عليك (فَقَالَ عُمَرُ) - رضي الله عنه -: (أَوْجَعْتُهَا) أي عَزَزْتُ زَوْجَتَكَ (وَأَتَ جَارِيَتُكَ) أي جامعها (فإنما الرضاعة) السحرمة (هو رضاعة الصغير) وهكذا أخرجه البيهقي^(٢) رواية الشافعي عن مالك بهذا السند بلفظه، ثم أخرجه برواية نافع عن ابن عمر قال: عمدت امرأة من الأنصار إلى حارية أزوجه، فأرضعتها، فلما جاءت زوجها، قالت: إن جاريتك هذه قد صارت ابتنتك، فانتطق الرجل إلى عمر - رضي الله عنه -، فذكر ذلك له، فعدل له عمر - رضي الله عنه -: عزمت عليك لما رجعت. فأصبت جاريتك وأوجعت ظهر امرأتك^(٣).

(١) شرح الزرقاني، (٢/١٢٤٦).

(٢) اسم البيهقي، (٧/٤٦١)، ومضيف عبد الرزاق، (٧/٤٦٢).

(٣) انظر: الاستدكار، (٨/١٢٧٧).

١٢٤٣/١٤ - وَحَقَّقْنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ أَبَا مُوسَى الْأَشْعَرِيَّ فَقَالَ: إِنِّي مَصَبُوتٌ.....

١٢٤٣/١٤ - (مالك عن يحيى بن سعيد) الأنصاري، قال ابن عبد البر: مضطجع متصل من وجوه، منها: ما رواه ابن عيينة وغيره عن إسماعيل بن أبي خالد عن أبي عمرو الشيباني، قلت: وقد أخرجه البيهقي بطرق مختلفة، منها برواية الشافعي عن مالك عن يحيى مرسلاً، ثم قال: وهذا وإن كان مرسلاً، وله شواهد عن ابن مسعود، وأخرج فيه قصصين - إحداهما: برواية ابن لابن مسعود أن رجلاً كان معه امرأته وهو في سفر، تولدت، فجعل الصبي لا يرضع، فأخذ زوجها يرضع لبنها ويمسح به حتى وجد طعم لبنها في حلقه، فأتى أبا موسى فذكر ذلك له، فقال: حرمت عليك مرأته، فأتى ابن مسعود فقال: أنت الذي ثقتني هذا بكذا وكذا، وقد قال رسول الله ﷺ: «لا رضاع إلا ما شد العظم»، وأثبت السهماء، وفي رواية زيادة: فقال أبو موسى: لا تسألوني، وهذا الخبر فيكم.

والأخرى برواية أبي عطية قال: جاء رجل إلى أبي موسى فقال: إن امرأتي ودم لديها، فمحصنته فدخل حلقني شيء سطني، فشد عليّ أبو موسى، فأتى عبد الله بن مسعود، فقال: سألت أهدأ غيرة؟ قال: نعم، أيا موسى، فشد عليّ، فأتى أبا موسى، فقال: أرغب هذا؟ فقال أبو موسى: لا تسألوني ما دام هذا الخبر فيكم، وظاهر القصصين التعدد، ويؤيده أيضاً ما في «البلد»^(١) عن «البدائع»: أن سبب تورم الثدي موت الولد، لكن يأتي عن التعدد فوافى أبي موسى - رضي الله عنه - في كل منهما: لا تسألوني ما دام الخبر فيكم، ويأتى أيضاً أن أبا موسى لما رجع عن خباء مرة، فكيف أفنى به آخره، فلا بد أن يرجع كل من الروایتين إلى الوحدة بالتأويل فيهما.

(أن رجلاً) ثم يسم (سأل أبا موسى الأشعري) - رضي الله عنهما - عبد الله بن قيس (فقال: إن مصبوت) بكسر الصاد الأولى وفتحها ومكون

(١) انظر المجموعه (٢٥/١٠).

عَنِ امْرَأَتِي مِنْ ثَدْيِهَا لَبَنًا، فَذَهَبَ فِي بَطْنِي. فَقَالَ أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ: لَا أَرَاهَا إِلَّا قَدْ حَرَمْتَ عَلَيْكَ. فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ: انْظُرْ مَاذَا تَقْنِي بِهِ الرَّجُلُ؟ فَقَالَ أَبُو مُوسَى: قِمَادًا نَقُولُ أَنْتَ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ: لَا رَضَاعَةَ إِلَّا مَا كَانَ فِي الْحَوْلَيْنِ.

المتابعة (هن) وفي نسخة من (امراتي من ثديها لبنًا) معمول مصمت: لأنه يتعدى بنفسه. وقوله: (معن) متعلق مقدم عليه أي لبنًا ناشئًا عن امراتي (فلهب في بطني) شرة من اللبن عند المص (فقال أبو موسى الأشعري: لا أولها) بضم الهمزة أي لا أضها (إلا قد حرمت عليك) لظاهر قول عبد الله بن مسعود: «وَأَمَّا تَقْنِي» أي أَرْضَعْتَكُمْ^(١) وكان ذلك اجتهاد منه - رضي الله عنه -، ولذا قال: لا أراها، ولو كان عنده نص لم يقل بالظن، بل عنى الأمر.

وقال الباجي^(٢): لعله ممن رأى في ذلك أن رضاع الكبير بحرم، وهو مذموم لم يأخذ به أحد من الفقهاء، وقد انعقد الإجماع على خلافه مع ما ظهر من رجوع أبي موسى عنه، اهـ.

(فقال عبد الله بن مسعود) لأبي موسى (انظر) بضم الهمزة أي تذكر وتأمل (ما تقني) بضم ناء، وفي النسخ المصرية: ماذا تقني (به الرجل) قال ذلك ابن مسعود بطريق الإسكندر على فتيا أبي موسى وإدعاء المخالفة له (فقال أبو موسى) لابن مسعود لما رأى مخالفته (فما نقول) وفي النسخ المصرية: فماذا نقول (أنت؟) فقال عبد الله بن مسعود: لا رضاعة محرمة (إلا ما كان في الحولين) ولفظ البيهقي^(٣) من طريق ابن مسعود الله بن مسعود: أنت تقني هذا

(١) سورة البقرة: الآية ٢٣

(٢) (اختصاص) ١/ ١٥٥.

(٣) (السنن الكبرى) ٧/ ١٢٦.

فَقَالَ أَبُو مُوسَى: لَا تَسْأَلُونِي عَنْ شَيْءٍ، خَا كَانَ هَذَا الْحَبِيرُ يَبِينُ أَظْهَرَكُمْ.

(٣) باب جامع ما جاء في الرضا

١٢٤٤/١٥ - وَحَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

دِينَارٍ، عَنْ

بَكْدَا وَكَذَا - وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا رِضَاعَ إِلَّا مَا شَدَّ الْعَطْمُ وَأَنْتَمِ
الْحَمِيمُ، وَذَلِكَ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ نَحْوَهُ مَوْفُوداً عَلَيْهِ، ثُمَّ أَخْرَجَ
عنه مَرْفُوعاً بَعَثَهُ، وَقَالَ: أَشَرُّ الْعَطْمِ، وَصَحَّحَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ^(١) رَفَعَهُ.

(قَالَ أَبُو مُوسَى) زَادَ ابْنُ عِيْنَةَ فِي حَدِيثِهِ يَا أَهْلَ الْكَوْفَةِ (لَا تَسْأَلُونِي عَنْ
شَيْءٍ) مِنَ السَّائِلِ (مَا كَانَ) أَيْ مَا دَامَ (هَذَا الْحَبِيرُ) بِفَتْحِ الْحَاءِ^(٢) عَمْدَ جَمْعِهِ
أَهْلُ الْحَدِيثِ - وَهَذَا قَطْعُ الْأَعْيَانِ، وَبِكُسْرِهَا، وَقَدْ مَنَعَ الْجَوْهَرِيُّ وَالْمُحَدِّثُ أَيْ
الْعَالَمُ (بَيْنَ أَظْهَرَكُمْ).

قَالَ الْبَاجِي: قَوْلُ أَبِي مُوسَى هَذَا رَجُوعٌ إِلَى مَا ظَهَرَ مِنَ الْحَقِّ وَاتِّبَاعٌ
لِفَضْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَرِغْمَهُ وَفَضْلَهُ وَقَصَرَ أَتَانِي عَلَى سَوَالِهِ لَمَّا اعْتَقَدْتُ مِنْ تَقْوَاهُ
فِي الْعِلْمِ عَلَيْهِ، أَع.

وَقَالَ ابْنُ الْهَيْثَمِ^(٣): فَرَجُوعُ أَبِي مُوسَى إِلَيْهِ بَعْدَ ظَهْرِ انْتِصَارِ الْمَطْلُوعَةِ
وَعَسَا أَقْبَاهُ بِالْحَرَمَةِ لَا يَكُونُ إِلَّا لِلذِّكْرِ الدَّاسِخِ لَهُ أَوْ لِلذِّكْرِ عِنْدَهُ، أَع.

(٣) باب جامع ما جاء في الرضا

١٢٤٤/١٥ - (مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ) الْمُدَنِيِّ مَوْفُوداً عَنْ شَيْءٍ (عَنْ

(١) انظر: «الاستبصار» (١٨/٢٦٥)، و«بدل المصنف» (١٠/٣٦).

(٢) انظر: «شرح الزرقاني» (٣/٢٤٧).

(٣) «صح الفقيه» (٣/٣١٠).

سَلِيمَانُ بْنُ بَشَرٍ رَوَى عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَخْرُجُ مِنَ الْوَلَادَةِ».

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي ١٦٠ - كِتَابِ الرِّضَاعِ، ١ - بَابِ مَا حَرَّمَ مَحْرَمٌ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَخْرُجُ مِنَ الْوَلَادَةِ.

١٦٠/١٢٤٥ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ تَوْفِيٍّ،
.....

سَلِيمَانُ بْنُ بَشَرٍ رَوَى عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ (تَلَاوَا سَوِيًّا) عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ (أَنَّ) رَأَى عَبْدَ اللَّهِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) مِمَّا يَخْرُجُ مِنَ الْوَلَادَةِ (يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ) مَا يَخْرُجُ مِنَ الْوَلَادَةِ (وَأَنَّ) بِهِمْ أَحَدٌ مِنَ رِوَاةِ «الْمَوْطَأِ» عِنْدَهُ، وَالتَّحْدِيثُ مَحْفُوظٌ فِي «الْمَوْطَأِ»، وَغَيْرِهِ عَنْ سَلِيمَانَ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ، إِذَا

بَابُ: وَيَذُنُّ الْبَرَاءُ (أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ١٦٠ - رِوَاةٌ بِحَدِيثِ التَّفَاقُحِ، وَهَذَا مِنْ مَالِكٍ بِهَذَا السَّبَبِ، وَأَخْرَجَهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ٤٩٠ عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ بَشَرَ عَنْ عَائِشَةَ بِذَلِكَ ذَكَرَ عُرْوَةَ، فَلَعَلَّهُ سَفَرُهَا مِنَ الْمَسَاجِدِ أَوْ مَخْضَعِ

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَحْرُمُ بِالرِّضَاعَةِ مَا يَخْرُجُ مِنَ الْوَلَادَةِ» (وَرَوَى) بِالْفَتْحِ وَنَسَبَ الْبَرَاءَ، كَذَا فِي «الْمَحْطَى» (أَمِنْ الرِّضَاعَةِ) مَا يَخْرُجُ مِنَ الْوَلَادَةِ (أَنِّي) مِثْلُ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَتَعَمَّلَ عَلَى هَذَا عَنْ عَائِشَةَ أَهْلُ الْأُمَمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ، لَا نَعْلَمُ بَيْنَهُمْ فِي ذَلِكَ اخْتِلَافًا، قُلْتُ: وَفَدَّ نَقَدْتُ الْحَدِيثَ مِمَّا أَخْرَجَ عَنْ عَائِشَةَ فِي أَوَّلِ بَابِ الرِّضَاعَةِ عَمِيرٌ فِي فِقْهِهِ ثُمَّ خِصَّةٌ، وَفِي هَذَا نَكَلَامٌ عَنِ بَنِي الْحَدِيثِ.

١٦٠/١٢٤٥ - (مَالِكُ بْنُ) أَنَسُ الْأَسَدِ (مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ تَوْفِيٍّ)

(١) - سَطَرُ طَابَعَاتِهِ (١٢٤٥-١٢٤٦)

(٢) - أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (١٢٤٥) فِي الْمَطْلَبِ: بَابُ مَا حَرَّمَ مِنَ الرِّضَاعَةِ

(٣) - مَوْطَأُ مَحْمَدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ (١٢٤٥/١٢٤٦)

أما قال الخبازي غزاة بن الخباز، عن عائشة أم المؤمنين، عن
 حفصة بنت رطب الأسيدي،

المعروف منهم عروة أنه قال: أخبرني عروة بن المزير عن عائشة أم المؤمنين عن جدتها بضم الجيم والثقال الشهادة على نول الجدهور. وقال الدارقطني: هي بالجيم وإن كان التهمة، ومن ذكرها بالذال: عنه صاحب، قال شريف: وكذا قال أبو بكر، وحكي بالذال المعجمة عن حماد، وأحدث أخرجه نسيم - وفيه حذف من عنام ونحوه من يحيى عن مالك، وفيه قال شريف حماد، وأحدث ما نقله يحيى بالذال غير مشهور.

قال السجوي^{١١١} : « هذا قال جمهور العلماء إن الصبح أنه بالضم »
والجواب عليه لا خلاف.

[illegible]

أمنت (عقب) ويقال: بنت جملته. ويقال: بنت حذلق، قال الطبري
يحدثون قدام بنت وهيب، والمختار أنه بنت حذلق، قال المصنف: أن
عكاشة من محض الأنثى وذكر الطبري فيه اختلافاً، وقال: المختار أنها بنت
بنت رعب الأسدية بنت عكاشة بن محض المشهور. وتكون أختاً لأمة خلافاً
لما قال: إن عكاشة بن وهب رعي آخر غير المشهور (الأسدية) نسب قديماً
سكك، واختارت مع قومها إلى الدنية.

$$(\mathbf{A} + \mathbf{B})^2 = \mathbf{A}^2 + \mathbf{B}^2 + \mathbf{A}\mathbf{B} + \mathbf{B}\mathbf{A} \quad (7)$$

(١١) $\{ \frac{1}{2}, \frac{1}{3}, \frac{1}{4}, \frac{1}{5}, \frac{1}{6}, \frac{1}{7}, \frac{1}{8}, \frac{1}{9}, \frac{1}{10}, \frac{1}{11}, \frac{1}{12}, \frac{1}{13}, \frac{1}{14}, \frac{1}{15}, \frac{1}{16}, \frac{1}{17}, \frac{1}{18}, \frac{1}{19}, \frac{1}{20}, \frac{1}{21}, \frac{1}{22}, \frac{1}{23}, \frac{1}{24}, \frac{1}{25}, \frac{1}{26}, \frac{1}{27}, \frac{1}{28}, \frac{1}{29}, \frac{1}{30}, \frac{1}{31}, \frac{1}{32}, \frac{1}{33}, \frac{1}{34}, \frac{1}{35}, \frac{1}{36}, \frac{1}{37}, \frac{1}{38}, \frac{1}{39}, \frac{1}{40}, \frac{1}{41}, \frac{1}{42}, \frac{1}{43}, \frac{1}{44}, \frac{1}{45}, \frac{1}{46}, \frac{1}{47}, \frac{1}{48}, \frac{1}{49}, \frac{1}{50}, \frac{1}{51}, \frac{1}{52}, \frac{1}{53}, \frac{1}{54}, \frac{1}{55}, \frac{1}{56}, \frac{1}{57}, \frac{1}{58}, \frac{1}{59}, \frac{1}{60}, \frac{1}{61}, \frac{1}{62}, \frac{1}{63}, \frac{1}{64}, \frac{1}{65}, \frac{1}{66}, \frac{1}{67}, \frac{1}{68}, \frac{1}{69}, \frac{1}{70}, \frac{1}{71}, \frac{1}{72}, \frac{1}{73}, \frac{1}{74}, \frac{1}{75}, \frac{1}{76}, \frac{1}{77}, \frac{1}{78}, \frac{1}{79}, \frac{1}{80}, \frac{1}{81}, \frac{1}{82}, \frac{1}{83}, \frac{1}{84}, \frac{1}{85}, \frac{1}{86}, \frac{1}{87}, \frac{1}{88}, \frac{1}{89}, \frac{1}{90}, \frac{1}{91}, \frac{1}{92}, \frac{1}{93}, \frac{1}{94}, \frac{1}{95}, \frac{1}{96}, \frac{1}{97}, \frac{1}{98}, \frac{1}{99}, \frac{1}{100} \}$

1950/51 14 (2)

[illegible]

أَنَّهَا أَخَذَتْهَا، أَنَّهُ سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «أَنَّهُ قَدْ خَلَعْتُ. أُنْ أَتَيْتُ غَيْرَ الْعَيْلَةِ. حَتَّى ذَكَرْتُ أَنَّ رُؤُوسَ وَدِيَسٍ يَضَعُونَ ذَلِكَ. فَلَا يَصُبُّ أَوْلَادَهُمْ».

(أَنَّهَا) أَيِ حِدْمَةٍ (أَخَذَتْهَا) أَيِ عَائِشَةَ، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ^(١): «كُلُّ الرِّوَاةِ رَوَاهُ هَكَذَا إِلَّا أَنَّ عَامِرَ الْقَعْدِيَّ، مَجْعَعَهُ عَنْ عَائِشَةَ بِمِ بَدَلِ بَدَامَةٍ، وَكَلَّفَا رَوَاهُ الْقَعْدِيَّ فِي غَيْرِ الْمَوْضِعِ، رَوَاهُ فِيهِ كَسَائِرُ الرِّوَاةِ عَنْ عَائِشَةَ بِمِ جَدَانَةٍ».

(أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ): وَفِي رِوَايَةٍ سَمِعْتُ مِمَّنْ رَوَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِي سَمِعَ، رَوَاهُ يَقُولُ: «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنِّي عَرَمْتُ (أَنِ أَنْهَى عَنْ الْعَيْلَةِ) قَالَ الْوَيْ: قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: الْعَيْلَةُ هِيَ كَسْرُ الْغِيْنِ، وَعَالَمُ لَهَا: الْعِيَالُ بِتَنْجِ الْغِيْنِ مَعَ حَذْفِ الْهَاءِ وَالْفَتْحِ، كَسْرُ الْغِيْنِ، كَمَا وَقَعَ فِي رِوَايَةِ ثَمَالَةَ، وَقَالَ جَعَاهُ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ: الْعَيْلَةُ بِالتَّنْجِ الْمَرَّةُ الْوَاحِدَةُ، وَأَمَّا بِالْكَسْرِ فَهِيَ الْأَسْمُ مِنَ الْغُلَّةِ، وَقِيلَ: رَدَّ أَوْدَئِهَا وَطَهَّ الْمَرْضُوعَ جَاءَ كُنْيَتُهُ بِالْكَسْرِ وَالْفَتْحِ، هَذَا.

وَقِيلَ: «وَأَتَنَجَّ الْغِيْنُ إِلَّا مَعَ حَذْفِ الْهَاءِ، وَذَكَرَ ابْنُ الْمَرَايِجِ الْوُحْشِيَّ فِي خِيَلَةِ الرِّضَاعِ، وَأَمَّا عَيْلَةُ الْفَتْلِ فَبِالْكَسْرِ لَا بِغَيْرِهِ، وَخُذُّهُ: فِي الْمَرَادِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، كَمَا سَبَّاهُ قَرِيبًا».

(حَتَّى ذَكَرْتُ أَنَّ الرُّؤُوسَ) أَيْ رِوَاةُ الْقِسْمِ إِلَى رُؤُوسِ بْنِ عَبَّاسٍ بْنِ إِسْحَاقَ (وَفَارِسَ) بِكَسْرِ الرَّاءِ وَعَدَمِ الصَّرْفِ لِلْغِيْلَةِ، لَيْسَ بِأَبٍ وَلَا أُمٍّ، وَإِنَّمَا هُمُ الْغُلَّةُ مِنْ تَعَمُّبٍ حَفْطُوا عَلَى هَذَا الْأَسْمِ (يَضَعُونَ ذَلِكَ) أَيِ الْغُلَّةِ (فَلَا يَصُبُّ) ذَلِكَ الْفَعْلُ (أَوْلَادَهُمْ شَبَقًا) فَلَمَّا لَا أَنْهَى عَنْهُ.

قَالَ ابْنُ رِيسَلَانَ: يَحْتَمِلُ ذَكَرَ حَرَسَ وَالرُّؤُوسَ ثَلَاثَةَ أَوْجِهٍ، أَحَدُهَا: تَكْتَرُّهُمْ، وَالثَّانِي: لِسَلَامَةِ أَوْلَادِهِمْ، وَالثَّلَاثُ: أَنَّهُمْ أَهْلُ طَبِّ وَحِكْمَةٍ، فَمِنْ

(١) انظر: (١٢٤) (١٢٤) (١٢٤)، و(١٢٤) (١٢٤) (١٢٤).

قَالَ مَالِكٌ: وَالْغِيلَةُ أَنْ يَمْسُ الرُّجُلُ امْرَأَتَهُ وَهِيَ تَرْضَعُ.

أخرجه مسلم في: ١٦ - كتاب النكاح، ٢٢ - باب جوار الغيلة، حديث ١٤١ و ١٤٢ و ١٤٣.

علموا أنه يظهر ما فعلوه، كذا في الحديث^(١).

(قال مالك: الغيلة) المراد في الحديث (أن يمس الرجل) أي يجامع (امرأته وهي ترضع) سواء أنزل أو لا ينزل؛ لأنه إن لم ينزل فقد تنزل المرأة، فيسر اللبن، وقيل: إن لم ينزل فليس بغيلة. وقال الثوري^(٢): اختلف العلماء في المراد بالغيلة في هذا الحديث، فقال مالك في «الموطأ» والأصمعي وغيره من أهل اللغة: هي أن يجامع امرأته وهي مرضع، ويقال منه: انحك الرجل وأغبل إذا فعل ذلك، وقال ابن السكيت: هو أن ترضع المرأة وهي حامل، يقال منه: غلب وأغلب، وانفق الأحقر بن السكيت.

وقال ابن عبد البر^(٣): تفسير مالك هو قول أكثر أهل اللغة وغيرهم، وقال الباجي بعد قول مالك: أن يمس الرجل امرأته: قال ابن حبيب: عزل عنها أو لم يعزله، وقال أبو عمران: إنما حفيضة الغيلة الوطء مع الإناث إلا أن يزيد ابن حبيب أن الرجل إذا لم ينزل أنزلت المرأة وماؤها يغيب اللبن، وحكى ابن أبي زئيم أن أصل الغيلة هما الفسور، يقال: جفئت غائلة كذا، أي خفت فسوره. وقال الباجي^(٤): عندي معناه أن الوطء يغيب اللبن أي يكثره، وإذا كان له وجه فأنير بالتكثير جاز أن يكون له تمييز بالتمييز، اهـ.

وفي الحديث عدة أخبار:

(١) مثل المسهوره (٢٠٩/٦).

(٢) شرح صحيح مسلم للثوري، (١١٦/١٠/٥).

(٣) الطبري: الاستبصار (٢٨٢/١٨).

(٤) النسخ: (١٠٦/١).

الأول: ما قال النووي: سبب همه بفتح ما لم يهي عنها أنه يخاف منه صدور
الحادث المزعوم، قالوا: والأطباء يقولون: إن ذلك ليس داءً، ولعرب ذكره
وتنبيه، وقال الباجي: لقد عثم أن ينهى عن انعلاء لما خاف من فساد أحساد
أمته، وضعف قوتهم من أحسائها، حتى ذكر أن فارس والروم تعمل ذلك، فلا
يضر أولادهم، ويحصل أن يريد بفتح أنه لا يصير ضرراً عاماً، وإنما يضر في
الساد، فذلك ثم به عنه، ولم يخبره رفقاً بالناس بما في ذلك من المشقة
على من له زوجة واحدة فيمنع من وضئها مدف، فتلحقه بذلك المشقة، وهذه
مشقة عامة، فكانت مراعاتها أرفق ما من السلطة العامة التي لا تتحقق إلا
البصر من لأهلها.

قال ابن حبيب: العرب تنفي وطء المراضع أن يعود من ذلك صدور ضرر
على الولد في جسد أو باقة، وقال القاري عن القاضي: كان العرب يحذرون
عنها، ويؤمنون أنها تضر الولد، وكان ذلك من المشهورات الدافعة عنهم،
فأراد بفتح أنه يجهل عنه، فلما رأى أن فارس والروم يفعلون ذلك، ولا يبالون
بـ، ثم لا يعود على أولادهم بضر فلم ينع، اهـ. مع ما في فارس والروم من
كثرة الأطباء، وهم لا يمتنعون من ذلك.

قال صاحب «العنى»: انظر ان اجتماع حال الرضاع غير مضر، لأنه
يكون في المرافة وإنما بصر الحمل؛ لأنه ينقص اللبن ويجففه، ولو بهن عن
الخصام فكان لخوف الحمل، قال الزرقاني: لأنه قد يكون عنه حمل، ولا
يعرف. فيرجع إلى إرضاع الحامل المتيقن على مضرة، اهـ.

بحث الثاني: ما قال النووي: في الحديث جواز الاجتهاد برسول الله بفتح
وه قال جمهور أهل الأصول: «نقل لا يجوز لسبب من الوحي، والنسب»
الأول، اهـ. وقال عياض: به أنه بفتح كان يجتهد في الأحكام، قال الأسي:

وهو وجه الاجتهاد أنه لما علم برأيه أو استشهاده به لا يصح فادس (المروم) قدس العرب عنهم فلا يشارك في الخطيئة، قال القاضي: فيه دليل على أنه يمتنع أن كان منصبا برأس ربهين سا ينادي إليه بجهدانه دون أن يبرأ عليه شيء، اهـ.

المبحث الثالث: أن مؤلف حديث المذهب أنه يمتنع هم النبي، وله ما، وبعبارة حديث أبي داود عن أسماء بنت بريد مرفوعة: «لا تقتلوا أولادكم سرًّا» فإن الغالب لذلك انتشار جديده، زاد في من جهة: «فوالذي نفسي بيده إن الغيل يارثا فاعلموا» الحديث، قال الشيخ في القبول: «أما حديث أسماء وحداثة مسند بيان بوجوده أو عدمه» أنه في حديث أسماء، أخير يجوز مؤكداً بالذمة بوجوده أو عدمه، وأخير متبني حديث حدثة بأنه لا يصح الفارس والمروم، والقول في الثاني أن حديث أسماء يدل على أنه يمتنع من جهة، وحديث حدثة ينتضي أنه لم منه عنه، ودونه التوفيق بأن حديث حدثة مقدم، فيه يكتفى بشر على عادة العرب وحيا لا بهم فهم أن يتهاشم، ثم لما رأى فارس والمروم أنه لا يصحهم المنع من النهي، ثم لعدم بعد ذلك من الله عز وجل بأنه يضره، ولكن صدور من عن القاضي، بل هو قليل يؤثّر أحياناً في بعض الأمور، فهو منه يمتنع لا يمتنع، اهـ.

والجواب عن الاستدلال في الأقرب أنه يمتنع من جهة حدثة حدثة حدثة، حيث حقق أنه يصح إذا لم يقصر قد يحلف على الكفر، فيلزم، وإليه يشير صحيح ابن ماجه إذ ذكر أولاً حديث حدثة، ثم ذكر بعد حديث أسماء، ومن خصص بحكم ذلك، أنه يمتنع من حديث أسماء، فإن ذلك على زعم العرب قبل حديث حدثة، ثم لما علم أنه لا يضر، زاد به، كما في رواية حدثة.

وبالجملة، أنه بشر مسيح أبي داود إذ قدم حديث أسماء في الامتناع، ب

ذكر بهاء حديث جدامة كذا في «المعجم»^(١). وفي قال الثقاري، وفيه جمع شيخ مشايخه الشنكرهي في «الكوكب»^(٢) أن لنهي في حديث أسماء للتنزيه، واليهي الذي قصده لتحريره فلا منافاة، وحكي عن الطيبي في وجه الجمع بأن نفيه ~~لأن~~ لآثر العيل، يعني في حديث جدامة كان بطلاً لا اعتقاد الجاهلية كونه مؤثراً، وإثباته يعني في حديث أسماء، لأنه سب في نجهته مع كون المؤثر الحقيقي هو الله تعالى. اهـ.

قلت: ويظهر أن جمع بينهما أيضاً بما تقدم من كلام الناجي؛ بأنه لا يضّر ضرراً عاماً، وإنما يضّر في الدار. فلذلك لم يُعزّمه وفقاً بالناس لما فيه من العسفة على من له زوجة واحدة، فيمتنع من وطئها مدة، فتصفه بذلك الشبهة، وهذه مشقة عامة، فكانت مراعاتها أرفق بأمت من المشقة الخاصة التي تسحق اليسير من الأضرار. اهـ.

وقال ابن تقيم في «التهذيب»^(٣): لا ريب أن وطء الرضا مع نعمة به النبوي، ويتعذر على الرجل الصبر على امرأته مدة الرضا، ولو كان وطئهم حراماً لكان معلوماً من الدين، وكان بياناً من أهم الأمور، وإنهم أهملوا الآية وخبر القرون. ولا يسرح أحد منهم بتحريره. نقلم أن حديث أسماء على وجه الإرشاد والاحتياط لئلا، وأن لا يُعزّمه نقض الدين بالحديث الظاهري عليه. وهذا كان عادة العرب أن يسترضوا الأولادهم غير أمهاتهم، والتمتع منه غايته أن يكون من باب سدّ الخرج، اهـ. يعني أنها إذا حصلت بسدّ الخرج، فيفسد جسم النسي ويضعف، وربما كان ذلك في عمله.

(١) انظر: «معجم المعجم» (١٠/٦٦٦).

(٢) «الكوكب النوري» (٣/٩٥).

(٣) «إزاد المعاد» (٥/٦٣٥).

١٧/١٢٤٦ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ
نَحْسِدٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ
زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ فِيمَا أَنْزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ: عَشْرُ
رَضَعَاتٍ مَقْلُوعَاتٍ يُحْرَمْنَ - ثُمَّ تُبَيِّنُ بِهِ - خَمْسَ مَقْلُوعَاتٍ - فَتَوَفِّي
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ

وقال الأبهي^(١): احتج من قال بأن الغيبة وطء المرضع بأن إرضاع
الحامل مصر، ودليله البيان، فلا يصح حمل الحديث عليه، لأن العيلة التي فيه
لا تصرف، وهذه مصر، امر. وهذا يشير إلى وجه الجمع بطريق آخر، وهو
الأوجه عندي أن القيلة في حديث جدامة الوطء في حالة الرضاع، وفي حديث
أسماء إرضاع الحاملة، والمعروف عند العلماء وأهل الفقه أن الثاني مصر
كثيراً.

١٧/١٢٤٦ - (مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم)
بالإسناد، وفي النسخ المصرية: عبد الله بن أبي بكر بن حزم بالنسبة إلى الجدة
(عن عمرة بنت عبد الرحمن) الأنصارية (عن عائشة) أم المؤمنين (زوج النبي ﷺ)
أنها قالت: كان فيما أنزل من القرآن المجهول (من القرآن) بيان لما يعني كان فيما
نزل في القرآن أولاً (عشر رضعات) يسكون المسلمين وفتح الضاد المعجمين
(معلومات) قال القرطبي: وصفها بذلك نسراً عما شئت في وصوله (يحرمين)
بضم التحتية وكسر الراء المشددة (ثم تبيِّن) بيت المجهول أي العشر
الرضعات (بخمسة) رضعات (معلومات) يعني تزئت خمس رضعات معلومات
يحرمين، ثم نسخت تلاوته أيضاً في آخر زمانه ﷺ.

(فتوفي) ساء المجهول (رسول الله ﷺ) وهن) كذا في النسخ الهندية
وموطأ محمد، أي خمس رضعات، وفي المصرية وهو أي قوله عز اسمه،

فِيمَا يَقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ.

والأين وضاح وهي أي أية حمص وضعت ثبات (مما يقرأ) سواء المجهود وهي النسخ لمصنفه فيما يقرأ (من القرآن) أي أن حمص من لم يلمه الشيخ كان سواء لأن النسخ لا يكون إلا في زمان البرهي، فكيف بعد وفاته بخبره، لا أدب بذلك، قريب. زمان النوحى

قال الشيرازي لا يجوز أن يقرأ من القرآن ما كان رقة، فتركها، كان الله تعالى رفع قدر هذا الكتاب المبارك عن الاحتلال والتقصير، ويرى حفظه، حمص ضابطه، فقال عز من قائل: فَإِذَا نَحَلْتُمُ الْقُرْآنَ فَذُكِّرُوا خُفْيَةً لَا يَجُوزُ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يَضَعَ مِنْهُ آيَةٌ، وَلَا أَنْ يَحْمِلَ حَرْفٌ كَانَ يُقْرَأُ فِي زَمَانِ الرِّمَاءِ، أَمْ

وقال شيخ مشايخ المصنف المكي في «الكتوب»^(١): قد نزل في الأمر (أو أمهاتكم الثاني أو صحتكم عشر رصعات معلوبات) ثم نسخ قوله تعالى: (حصر رصعات معلوبات) وحيدة قال شيخنا: «لا حصر في الرصعة ولا كسرها» ثم نسخ ذلك باطلاق قوله تعالى: «فَأَوْفَيْتُمْ أَنْجِي الْأَرْسَالَكُمْ» إلا أن هذا النسخ الثاني لم يبلغ عاصمه، وكانت تعلم أن الأمر باقي، وقد فادته نوحى رسول الله عز وجل والأمر على ذلك، والتدبير على مخالفة القراءات المستفيضة، استبرأه، إذ لم كان الأمر عند وفاته بخبره على ذلك فكانت الشريعة كذلك، أم.

قلت: وجعل عدي أن المصنف في قرأ يقرأ إلى عشر النسخ، والعصبي أن عشر رصعات، سبع حمص رصعات، سبع فقرات، السبعة رصعات بلاؤه أيضا، لكن لما تأخرت تلاوته إلى قرب وفاته بخبره، فحضر من لم يبلغه النسخ كان إفراغ، وعلى هذا فلا يحتاج إلى الجواب عن أية حمص رصعات؟

(١) سورة الحجر الآية ٩.

(٢) (٢١٨) (٢)

قال يحيى: **قَدْ حَابَكَ، وَتَيْسَرَ، عَلَى هَذَا الْعَمَلِ.**

أخرجه مسلم في: ١٧ - كتاب الرضاع، ٦ - باب التحريم بحسب رصعته.
حديث ٢٤.

لأنه ليس بأية، بل حكم الحديث، والدليل على تأخر نسخ عشر رصعات ما روي عنها أن آية رضاع الكثير عشر كانت في صحيفة تحت سرير عبد الله بن مسعود، ومعهما به دخلت داجس للحمل، فأكدت تلك الصحيفة، فقدمه بأن آية المدسوخة، وكانت بأقوى عدد عائشة - رضي الله عنها - إلى وده فجاءه، لكنه لما كان مشرحة أطمعها الله الشاة، ولم تألف به عائشة - رضي الله عنها -.

وقال النووي^(١): **إِنَّ النِّسْخَ بِحَسْرِ رُصْعَاتٍ تَأْخُرُ إِتْرَالَهُ حَدًّا حَتَّى إِذَا بَلَغَ تَوْبِي، وَبَعْضُ النَّاسِ يَقْرَأُ خَمْسَ رُصْعَاتٍ، وَبِحَمْلِهَا نَرَانًا مَنُورًا لَكُونَهُ لَمْ يَدْعِهِ النِّسْخُ تَكْرِبَ عَهْدِهِ، حَتَّى يَدْعِيَهُمُ النِّسْخُ بَعْدَ ذَلِكَ رَجَعُوا مِنْ دِينِهِ، وَأَحْمَعُوا عَلَى أَنْ هَذَا لَا يَنْطَلِقُ، ٥١.**

(قال مالك: وليس العمل) أي عمل جمهور العلماء من الصحابة والتابعين (على هذا) أي على الأئمة بخمسة رصعات المفهومه من حديث عائشة - رضي الله عنها - بل الرضاعة فميتها وكثيرها محرم، قال ابن عبد البر^(٢): ويحدثني آيات تلك الشاعبي نقول: لا يقع التحريم إلا بخمسة رصعات، وأحب، بأنه لم يثبت قرآن، وهو قد أضافه إلى القرآن، واختلف عنها في التحمل به، فليس بسنة ولا قرآن، وقال المازني: لا حجة فيه لأنه لم يثبت إلا من طريقها، والقرآن لا يثبت بالأحاد.

إن قيل: إذا لم يثبت أنه قرآن بقي الاحتجاج به في عدد الرضعات، لأن المسائل العملية يصح استدراك فيها بالأحاد؟ قيل: هذا وإن قاله بعض الأصوليين، فقد أنكره أحد قُومٍ؛ لأنها لم ترفع، فليس بقرآن ولا حديث.

(١) شرح صحيح مسلم، النووي (٥/١٠٢٩).

(٢) النظر، الاستدراك (١٨١/٢٦٥).

قال المحقق: قول عائشة لا ينتهي للاحتجاج على الأصح من قولي الأصوليين: لأن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر، والرواية روى هذا على أنه قول لا شيء، فلم يثبت كونه قرآناً، ولا ذكر الراوي أنه خير ليقل قوله فيه، اهـ.

وفي «التعليق الممجذ»^(١) قال ابن الهمام وغيره: ما حاصله: أنه لا يخلو إما أن يقال بنسخ الخبر أيضاً أو لا؟ على الثاني ينزح ذهب شيء من القرآن لم يثبت الصحابة، ولا يثبت بقول عائشة وحدها كونه من القرآن، وعلى الأول فلما ثبت نسخ الشريعة، فبطل حكمه بعده يحتاج إلى دليل، اهـ.

على أن الروايات عنها - رضي الله عنها - في ذلك مختلفة جداً، فقد قدم عنها في «الموطأ» عشر رضعات في إرضاع أم كلثوم سالماً، وروي عنها سبع رضعات، قال المحقق^(٢): أخرجه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن ابن الزبير عنها، وأخرج عبد الرزاق عن عروة كانت عائشة تقول: لا يُحرّم دون سبع رضعات أو خمس رضعات، وعند عبد الرزاق عنها بإسناد صحيح عنها قالت: لا يُحرّم دون خمس رضعات معلومات.

وأخرج البيهقي وغيره عنها بطرق مرفوعة وموقوفة: لا تحرم المصّة ولا المضان، ومضى ذلك تحريم الثلاث، ولذا قال ابن عبد البر^(٣) وغيره: إن روايتها - رضي الله عنها - في الرضاع مضطربة، قال ابن جرير: الرواية عنها في ذلك مضطربة، وروي أنها كانت لا تحرم إلا بمشقة، وروي بخمسين، والمعروف عنها بنقل الثقات أنها كانت لا تحرم إلا بسبع مع اختلاف في ذلك، قال ابن التركماني^(٤).

(١) (٢/٥٩٨).

(٢) فتح الباري (٩/١١٧).

(٣) الاستذكار (١٨/٢٦٦).

(٤) الجوامع المعنى على هامش السنن الكبرى (٧/١٥٦).

(كامل الرضاي بمون الله) كذلك في النسخ الهندية، وليست هذه العارة ولا شيء آخر سمناها في النسخ المصرية.

وختلفت النسخ بعد هذا الكتاب في الترتيب جداً، ففي جميع النسخ المصرية بعدها كتاب البيوع، وفي النسخ الهندية كتاب العتق والأولاء، ولما كان ترتيب هذا «الأجزاء» على وفق النسخ الهندية قدمنا كتاب العتق على كتاب البيوع.

بسم الله الرحمن الرحيم

٣٠ - كتاب العتق والولاء

(٣٠) كتاب العتق

هكذا في السج الهندي وأكثر المصرية، وفي بعضها عتقة، وهذا بمعنى، قال صاحب المحلى: العتق، العتاق: الفقة، وعتق الفرج إذا فري عسي العتير، وفري عتيق إذا كان سائماً عربياً، والبيت لعتيق لاخصه بالفترة الدفعة عنه. وقيل للمفدية عتيقاً ففقه، والمخير إذا فادمت لرباية فوثها، وقال الحافظ: العتق بكسر الهمزة بركة اسطة، يقال: عتق يعتق عتقاً بكسر أوله ويضع، وعتقاً وعتاقاً، قال الأزهري: مشتق من قولهم: يعتق الفرس إذا س، وعبر الشيوخ إذا طردوا لال الزايق يتعاقس مايعتق. وهذا حديث شاذ. قال العيني^(١): يعتق لغة الفداء من عتس تطير إذا فري على جناحه، وفي اسفوخ. عبارة عن قوة شرعية في مملوك، وهي لرباله المالك عنه، والوف صيغة شرعية نابت في الممل، فيعبره عن التبرعات الشرعية، ويسميه أخيه المصدا، والشهادة والسلطنة وتزوج وعبر ذلك، ولعتق اسم للعتق، يقال: نعتت العتد أعتته إذا فقه وعتقه، انتهى. قال الذروري^(٢): عتق يعتق من يملك حرره ويدخل لزوج، يتعاضد مايعتق، فلا يفتار. عتق لعتد عتد، قال أعتقه، انتهى.

والولاء

قال العيني^(٣): الولاء، جمع الولاء والاماء، هو حق لربان الأمه من

(١) مجمع البحري: (١/١٦٦).

(٢) معجم التنزي: (١/٣٠٩).

(٣) الشرح الكبير: (١/٣٠٩).

(٤) معجم التنزي: (١/٣٢٥).

(١) باب من أعتق شركاً له في مملوك

العتق، وهذا يسمى ولاء العتقة، وسببه العتق لا الإعتاق؛ لأنه إذا ورت
قريبه بعتق عليه، ويكون رلاؤه نه، ونحو كان سبب الإعتاق لما ثبت نه
الولاء، لأنه لم يوجد الإعتاق، قال المحقق: قال الخطابي، لما كان
الولاء، كان سبب كان من أعتق ثبت له الولاء، كمن ولد له ولدٌ ثبت له
نسه، فلم يسب إلى غيره لم ينتقل نسبه عن والده، وكذا إذا أراد نقل
ولائه عن محله لم ينتقل

بسم الله الرحمن الرحيم

هكذا في جميع النسخ الهندية والمصرية بتدريج الكتاب عن التسمية إلا
سعة الباجي، ففيها التسمية مقدمة على الكتاب، قال الزرقاني^(١)، وقد أسلفت
غير مرة أنه نارة يقدم الترجمة بكتاب؛ لأنه يجعلها كائتوان، فيجعل البسلة
مبدأ المقصود، ونارة يمدُّم البسلة على كتاب تفتأ، انتهى.

(١) ما جاء فيمن أعتق شركاً

بكسر الشين وسكون الراء مصدر أطلق على متعلقه، والمراد بالتصيب في
العبء المشترك، قال العمري: الشقص بكسر الشين وسكون القاف التصيب قبلاً
وكشراً. وينال نه الشقص أيضاً، ويقال نه الشرك أيضاً. وقال الداودي:
الشقص والهم والتصيب والحظ كله واحد.

له في عبد

وفي النسخ المصرية: مملوك

(١) مشرّع الزرقاني ١/٤٧٧.

قال المزرقي^(١): ولذا أُسدر بلفظ السملوك في الترجمة إلى أن المراد بلفظ العبد في الأحاديث السملوك ذكراً أو أنثى، قال الحافظ وأدعى ابن حزم أن لفظ العبد في ثلاثة يتناول الأمة، وفيه نظر. وقال القرطبي: العبد اسم للمملوك الذكر بأصل وضعه والأمة اسم لموتة بغير لفظه، ومن ثم قال إسحاق بن راهويه: إن هذا الحكم لا يشاؤك الأنثى، وخالفه الجمهور، فلم يفرقوا في الحكم بين الذكر والأنثى، إِمَّا لِأَنَّ لَفْظَ الْعَبْدِ يَرَادُ بِهِ الْجَنْسُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمِنْ صَحْلٍ مَنِ فِي النَّكْرَتِ وَالْأُنْثَى إِلَّا مَا لَكَ عِنْدَ رَبِّكَ﴾^(٢) فإِنَّهُ يَتَنَاوَلُ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى نَفْعاً، وَإِذَا عَلَى طَرِيقِ التَّمْحَاقِ لِعَدَمِ الْفَارِقِ، انْتَهَى.

ثم العبد إذا كان مشتركاً بين اثنين أو أكثر، فأعتقوا معاً، فالمسألة إجماعية بين أهل العلم، قال الموفق^(٣): إن العبد متى كان ثلاثة، فأعتقوه معاً، إما بأنفسهم بأن يتلفعوا بعتقه معاً أو يُتْلَفَعُوا عَتَقَهُ عَلَى صِفَةِ وَاحِدَةٍ، فتريده، مثل أن يقول كل واحد منهم: إذا دخلت الدار فتصيبني منك حرٌّ، فدخل عتق عليهم جميعاً، سواء قالوا ذلك دُفْعَةً أو فِي دُفْعَاتٍ مُتَفَرِّقَةٍ، لأن العتق في أنصبتهم يقع دُفْعَةً وَاحِدَةً، وإن اختلفت أوقات تعليقها، أو يوكفوا واحداً، فيعتقه أو يوكف اثنين منهم الثالث، فيعتقه، فتمت بهير حرّاً، ويولاه بينهم على قدر حفرتهم، وهذا لا نعلم بين أهل العلم فيه خلافاً، انتهى.

وأما إذا أعتقه سادته الاثنان أو أكثر، فإحدى بعد واحد، فالمسألة خلافة جدها، والاختلاف فيه واسع

ذكر النووي في عشرة مذاهب^(٤)، والعميني^(٥) على البخاري أربعة عشر

(١) شرح المزرقي (٤/ ٧٧).

(٢) سورة مريم: الآية ٩٣.

(٣) العميني (١٤/ ٣٥٠).

(٤) شرح النووي لصحيح مسلم (١٠/ ١٣٧، ١٣٨).

(٥) حكمة الفاري (٩/ ٢٧١) كتاب الشركة، باب تخوم الأشياء بين الشركاء.

مذهباً، وعند المنحصر يزيد عليها أيضاً، وها أنا أحمل مداهمهم في ذلك مختصراً.

الأول: مذهب أربعة أن من أعتق حصه له من عبد بينه وبين آخر، لم يمتد عتقه، مثله أبو يوسف، عنده قاله العربي، قال الثوري: أجمع لعنه، على أن نصيب المعتق من سائر الإعتاق إلا ما حكاه القاسم عن أربعة أنه قال: لا يعتق نصيب المعتق موراً فانياً أو معسراً، وهكذا حكى عنه الحافظ بأن لا ينفذ عتق الحر من موير ولا معسر، قال: فإنه لم يرب عنه الحديث، انتهى.

الثاني: مذهب أربعة ومحمد بن سيرين والأشود بن برخ وإبراهيم النخعي وروى أنه من أعتق شركاً له في عبد، ضمن قبضة حصه شريكه، موير كان أو معسراً، يروى ذلك عن عبد الله بن مسعود ومحمد بن عطاء، رضي الله عنهما - قاله العيني.

قال الثوري: مذهب زفر وبسب البصريين أنه يُفترق على المعتق ويؤدى القيمة إذا أيسر، انتهى.

قال الحافظ^(١): فإن روى: يعتق كله، ويُفترق حصه الشريك، موحد إن كان المعتق معسراً، وتركب في دمه إن كان معسراً، انتهى.

وحكاه الموفق مدعيه وأنهم يوجبون قتله، بل قال: حكى ابن المنذر قولين شاذين، أحدهما: أنه باطل، لأنه لا يمكن أن يمتد عتقه منفرداً إذ لا يمكن أن يكون إسار بقصد حر، ونهيه عنه، إنما لا يمكن أن يكون نصف الحر أو طائفة، وحسبها روجه، ولا سبيل إلى إعتاق جسده بطلان فده، والثاني: يعتق كله، وتكون قيمة نصيب الذي لم يعتق هي دمة المعتق يتبع بها إذا أيسر كما هو المذهب، وهذا قول شاذان، انتهى.

(١) جامع الزاوية (١/١٦٦)

قلت: الأول منهما سيأتي في المذهب التاسع عشر، والثاني هو مذهب زفر وحكاه ابن المهدي عن زفر وشيخ المريسي، وحكاه البايع قولاً لمالك: إذا قل: فهو كان معسراً، قال مالك في كتاب ابن المواز: لشريكه أن يقوم عليه حصته، ويجه في ذمته، انتهى.

وقال الشوكاني في «النبيل»: حكى في «السير» عن المرففين من الحنفية والشافعية مثل قول زفر، فليظفر في صحة ذلك، انتهى.

الثالث: مذهب الزهري، وعبد الرحمن بن يزيد، وعطاء بن أبي رباح، وعمرو بن دينار، أنه ينفذ عتق من أعتق، ويبقى من لم يعتق على نصيبه، يفعل فيه ما يشاء، قاله العيني. وحكى المرفق مذهب الزهري بخلاف ذلك، كما سيأتي في كلامه في المذهب التاسع.

الرابع: مذهب عثمان البتي أنه ينفذ عتق الذي أعتق في نصيبه، ولا يلزمه شيء لشريكه، إلا أن تكون جارية رائعة، فلتعسر للموطأ، فإنه يتضمن للضرر الذي أدخل على شريكه، قاله العيني، وهكذا حكى النووي مذهب

وقال الموفق^(١): قال البتي لا ينفذ إلا حصة المعتق، ونصيب البايعين باقي على الرق، ولا شيء على المعتق كما دوى ابن التلي عن أبيه أن رجلاً أعتق شخصاً له في مملوك فلم يضمنه النبي ﷺ، رواه أحمد^(٢)، ولأنه لو مانع نصيبه لا اختص البيع به، فكذلك العتق إلا أن تكون جارية نفيسة بغالي فيها، فيكون ذلك بمنزلة الجناية من المعتق للضرر الذي أدخله على شريكه، انتهى.

وحكى الحافظ في «الفتح»^(٣) مذهب بخلاف ذلك، فقال: قال عثمان

(١) «المغني» (١١/٣٥١).

(٢) رواه أبو داود في «السنن» (٢/٢٤٠) بطريق أحمد.

(٣) فتح الباري (٥/١٥٦).

الشيء يمتد عقل الشريك في جميعه، ولا شيء عليه لشريكه، إلا أن تكون الامه
جميعه أراد تلوطه، ويضمن ما أدخل على شريكه بيها من الضرر انتهى - ولا
يبدو أن يكون لفظ «في جميعه» سهواً من النسخ، والحوار في نفسه -

الخامس: مذهب الثوري واللسه والنحوي في قول، فإنهم قالوا، إن
شريكه بالخيار إن شاء اعتق وإن شاء ضمن المعتق، قاله العبي، قلت: حكي
الثوري والخوف مذهب الثوري بخلاف ذلك، وذكره في حجة القائلين إنه يعتق
كله باعتقده، ويُؤم عليه نصيب شريكه وليس للشريك إلا تعاضد ضيقه نصيبه،
فلو اعتق الشريك نصيبه بعد اعتق الأول كان لغواً لأنه صار حراً.

السادس: مذهب ابن سريج وعطاء بن أبي رباح في قول، أنه إن اعتق
أحد الشريكين نصيبه انضمم العبد سواء كان المعتق معسراً أو ميسراً، قاله
العبي.

السابع: مذهب عبد الله بن أبي يزيد أنه إن اعتق شركاً له في عبد، وهو
ميتس، فأرد أحد أحد نصيبه بيمينه، فهو أولى بذلك إن نقد، قاله العيني.

الثامن: مذهب ابن سيرين أنه إذا اعتق نصيبه في عبد، يباقيه يعتق من
رأى من المسلمين، قاله الأئني، وهكذا حكى مذهب الثوري، لكن ذكره في
ذييل إذا كان المعتق ميسراً، وظهر كلام الحافظ في «الفتح» أنه لا يختص
بمسار المعتق الأول، بل يعتق كله يعتق الأول، سواء كان ميسراً أو معسراً،
وكون نصيب من لم يعتق في بيت الحال.

التاسع: مذهب الإمام مالك أن المعتق إذا كان ميسراً يؤم عليه حنظل
تتركانه، وأحرماهم نهم، وأعتق كله بعد التفرغ لا قبله، وإن شاء الشريك أن
يعتق حصته، منه ذلك، وليس له أن يمسكه رقيقاً، ولا أن يكتنه، ولا أن
يبعه، ولا أن يديره، وإن كان معسراً فقد عتق ما اعتق، والباقي رقيق بيده
الذي هو له إن شاء، أو يمسكه رقيقاً أو يكتنه أو يديره، وسواء أصر المعتق
بعد عتقه أو لم يصر، قاله الأئني.

وقال الحافظ: المستجور عند المالكية أنه لا يعتق إلا ببيع المصة، فلم
أعتق الضريق قبل أخذ الفدية بعد عنته، وهو أحد أقوال الشافعي، قال
الموفق^(١٠١)، قال: لأحمد بن محمد بن دينار: «ما كنت والشافعي في قولك: لا يعتق
إلا ببيع المصة، ويكون قولك ذلك» وكأنا نأحب بعد عنته فيه، ولا يعتق بغيره
فيه بغير العتق، انتهى.

وقال النووي: لا يعتق إلا ببيع المصة، هو المشهور من مذهب مالك،
وهو قال أهل الظاهر، وهو قول للشافعي، انتهى.

قلت: وقطاع المذنب، وغيره من الفروع أنه لا يشرط لعتق الشافعي دفع
الفدية بالبيع على المرجح، نعم بشرط قبول السلطان وحكمه، انتهى.

قال الشافعي^(١٠٢): إن من يعتق عليه مائة بتقويم السلطان لا قبل ذلك،
ومعنى ذلك: لتفريقه أو بعت حصه إن شاء، انتهى. وبه حزم ابن رشد في
النهاية^(١٠٣).

وقال المذنب^(١٠٤): وعنت مالكم جميعه، قال المدبري: ما ذكر من نواقض
العتق على الحر ثم إذا أعتق جزء من عتقه وكان الباقي له أو لغيره هو المستجور
من المذهب، كما قال ابن رشد، وبذلك كلحني: هو النصحيح من المذهب،
وقيل: يكمل الشامي من غير حكم، ومن ذلك الشامي تغييره مالكم بولا
فداؤه، أو ذاقوال الثلاثة لذلك، وفي قول المصنف: «جميعه» ماسحة لأن
الاعتق من مالكم بغيره لا جميعه فهو.

(١٠١) - المعبر: (١/٤٥) (٣٥٣).

(١٠٢) - المعبر: (٦١/٥٨).

(١٠٣) - نهاية المصنف: (٣/٢٦٨).

(١٠٤) - الشرح المفيد: (٤١/٢٦٨).

العاشر: مذهب الإمامين الشافعي وأحمد في المرجع عنهما، قال النووي فيما إذا كان المعتق الأول موسراً: الصحيح في مذهب الشافعي، وبه قال أحمد بن حنبل وإسحاق وبعض المالكية أنه عتق بعس الإعتاق، ويغوم عليه نصيب شريكه بقيمة يوم الإعتاق، ويكون ولاء جميعه للمعتق، وليس للشريك إلا المطالبة بقيمة نصيبه، كما لو قتله، وقال هؤلاء: لو أعتق المعتق بعد ذلك استمر بهذا العتق، وكانت القيمة ديناً في ذمته، ولو مات أخذت من تركته، فإن لم تكن له تركه ضاعت القيمة، واستمر عتق جميعه.

قالوا: ولو أعتق الشريك نصيبه بعد إعتاق الأول نصيبه كان إعتاقه لغو، لأنه قد صار كله حراً، قال النووي: وبه قال ابن شبرمة والأوزاعي والثوري وابن أبي ليلى وأبو يوسف ومحمد، قال: وأما إذا كان المعتق الأول موسراً حال الإعتاق، فيذهب مالك والشافعي وأحمد وأبي عبيد وموافقيهم بتقد العتق في نصيب المعتق فقط، ولا يطالب المعتق بشيء ولا يستثنى العبد، بن يئس نصيب الشريك وفقاً كما كان، وبهذا قال جمهور علماء المعتزلة انتهى.

قلت: وهذا هو المرجح في مذهب الإمام أحمد كما يحفظه الموافق بجميع فروعه.

الحادي عشر: مذهب صاحبي أبي حنيفة: أبي يوسف ومحمد، ليس له إلا الأضعاف مع اليسار والسعاية مع الإعسار، ولا يرجع المعتق على العبد بشيء، والولاء للمعتق في الوجهين، وهو مذهب عداقه بن شبرمة والأوزاعي والحسن بن حي وسعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وقشعبي والحسن المصري وحماد بن أبي سليمان وغانف، قاله العيني.

قال ابن القيم^(١) وللشافعي قول كقولهما في اليسار والإعسار واختاره المزني من أصحابه انتهى.

(١) انظر: «فتح القدير» (١/٢٦٥).

قلت: ومبني قول الصاحبين أن العتق لا يتجرأ عندهما مطلقاً؛ فإذا ثبت العتق في الجزء من المعتق الأول سري العتق في سائرهم. وصار حراً، فلم يبق لشريكه إلا التضمين عند يسار المعتق الأول؛ ولا سعاية حيثلده، والسعاية فقط عند إحصاء الأول؛ لأن المفهوم من الروايات أنه إن كان عبداً ضمن، وإن كان فقيراً سعى، وهذا التفسير يشير إلى أن لا سعاية في الأول، ولا تضمين في الثاني، وسعى في حال إحصاءه حراً مديوناً.

لثاني عشر: مذهب الإمام أبي حنيفة أنه إذا أعتق أحد الشريكين نصيبه وشريكه بالحيار، إما أن يحنى نصيبه أو يستمعي العبد، والولاء لهما في الموحدين، أو يضمن المعتق الأول قبضته لو موسراً، ويرجع بالذي ضمن على العبد، ويكون الولاء حينئذ للمعتق الأول فقط، كذا في «العيني» وغيره من الفروع.

ومضى ذلك أن العتق متحرراً عنده مطلقاً؛ فإذا أعتق أحد الشريكين نصيبه لا يسري العتق في نصيب الآخر، بل يبقى العبد بمنزلة المكاتب، قلت: ولا يجوز لشريكه أن يبيعه لو يبيع؛ لأنه كمكاتب، كذا في «المدر المستنارة»^(١).

قال الشريفي فيمن إذا كان المعتق الأول موسراً: مذهب ابن شبرمة والأوزاعي وابن أبي ليلى وسائر الكوفيين وسحاق يئسسى العبد في حصة الشريك، ويختلف هؤلاء في رجوع العبد ما أتى في صحابته على معتقه، فقال ابن أبي ليلى: يرجع عنه، وقال أبو حنيفة وصاحباؤه: لا يرجع، ثم هو عند أبي حنيفة في مدة السعاية بمنزلة المكاتب، وعند الآخرين هو حر بالسراية، انتهى.

قلت: وروايت أبي حنيفة في ذلك البحاري، قال الحافظ^(٢) بعد بسط

(١) (٢٢/٣٠).

(٢) فتح الباري (١٥٩/٥).

الكلام على حديث التسمية فلو أني سمع دفعه أن يقول: معنى لعتقت أن
انمصر إذا أعتق حصته ثم يبر العتق في حصته شريكه، بل تنفي حصته شريكه
على حاليها، وهي الرق، ثم يسمى العبد في تنويعه، فيحصل من الجزء
الذي لشريك سيده، ويدفعه إليه، ويعتق، وجعلوه في ذلك كالمكاتب، وهو
الذي حزمه البخاري.

ثم قال بعد ذلك: وقد ذهب إلى الأخذ بالاستعانة إذا كان المعتق
معتقاً أو حقيقياً ومداخلة بالأوزاعي والشافعي وإسحاق وأحمد في رواية،
وأخرون، ثم احتلوا، فقال الأكثر: يعتق جميعه في التحال، ويستسمى العبد
في تحصيل قيمة نصيب الشريك، وراد أن أبي ليلى. فقال: ثم يرجع العبد
على المعتق الأول بعد أداءه لشريك، وقال أبو حنيفة وحده: يخير الشريك بين
الاستعانة وبر عتق نفسه، وهذا يدل على أنه لا يعتق عنه أدائه إلا للصب
الأول فقط، وهو موافق لما جرح إليه البخاري من أنه يصير كالمكاتب، ومن
عطاء بن خازم الشريك بين ذلك وبين إبقاء حصته في الرق، انتهى.

والأخذ بالتسمية رواية لأحمد، ثم هو موافق للإمام أو صاحبها، لم
يجرم به العوف، بل نكر الاستعانة، وأظهر عندي الأول.

قال المصنف^(١): وزوي عن أحمد أن المصنف إذا أعتق نفسه استسمى
العبد في قيمة حصته الباقية، حتى يؤدبها ليعتق، ثم قال: وإذا قلنا بالتسمية
احتمل أن يعتق كله، فتكون القيمة هي ذمة العبد ديناً، يستسمى في أدائها.
وتكون أحكامه أحكام الأحرار، فإن مات وفي يده مال، كان لسيده بقية
التسمية، وباقى ماله موزون، وهذا قول أبي يوسف ومحمد، ويحتمل أن لا
يعتق حتى يؤدب التسمية، فتكون حكمه قبل أدائها حكم من بعده رفيق إذا

(١) انظر «المصنف» (١٤/٣٥٧، ٣٥٨).

مات؛ لأن يعترف بأداء المال، فلم يعنى قبل إعطائه كالمكاتب، انتهى.

قلت: والأوفق بما حكى من رواية أحمد هذا الثاني؛ لأنه روي عنه بلفظ الغاء حتى يؤديها فيعتق.

الثالث عشر: مذهب ابن شبرمة وابن أبي ليلى على ما تحصل من الأقوال السابقة، وهو أن المعتق إن كان مرسراً عتق كله بنفس الإعتاق من الممسر الأول، ويكون له ولأولاده، ويضمن للشريك قيمة نصيبه، فكفا حكى مذهبهما النووي والموفق وغيرهما، وإن كان المعتق الأول مرسراً سمي المبد في نصيب الشريك، ويرجع على المعتق الأول إذا أيسر.

قال الموفق^(١): قال ابن أبي ليلى وابن شبرمة: إذا استسمى في نصيب قيمته، ثم أيسر معتقه، رجع عليه بنصف القيمة؛ لأنه هو ألجأه إلى هذا وكفاه إياه، انتهى.

وهكذا حكى النووي عن ابن أبي ليلى رجوع المبد على منتهى بما أدى في سعيته، وذكره في جملة الفاتلين بأن العبد حر بالسراية، وهو ظاهر كلام الحافظ في الفتح، كما تقدم في المذهب الثاني عشر.

وقال ابن رشد^(٢): قال أبو يوسف ومحمد: إن كان مرسراً سمي العبد في قيمته لئلا لم يعتق حظه، وهو حر يوم أعتق من الأولاد، ويكون له ولأولاده. ربه فإن الأولاد عتقوا وابن شبرمة وابن أبي ليلى وجماعة الكوفيين، إلا أن ابن شبرمة وابن أبي ليلى جعلوا للعبد أن يرجع على المعتق بما سعى من أيسر، انتهى. وكذا قال تسرعسي: إن مذهب الصحابين، هو مذهب ابن أبي ليلى، إلا في حرف واحد، وهو الرجوع على المعتق إذا أيسر.

(١) «المفني» (١٤/٣٥٨).

(٢) «مبدية المصنف» (٢/٢١٧).

الرابع عشر: مذهب عطاء على ما ذكره الحافظ في «الفتح»، كما تقدم في المذهب الثاني عشر من كلامه، فقال بعد ذكر المائلين بالاستسعاء، وعن عطاء بتحيز القريب من ذلك وبين إخاء حصته في الرق، أسير.

والظاهر أن السرد به عطاء من أسير رباح، فإن الحسن ذكر له فليس، انتهى في المذهب الثالث من صفات غنى الرق، والذي في المذهب السادس من سعاية العبد، سواء كان المبيع مومراً أو مسروراً.

الخامس عشر: قول الظاهري: إن أعتق مزارعي، فإن دفع أي العتق الأول قيمة تبيته، فإن كان عتق من حين أعتق نصيبه، وإن لم يدفع القيمة تبيته أنه لم يكن عتقاً، لأن فيه حياضاً لهما، فله الموقوف في «النفى»^(١).

السادس عشر: مذهب كبير من الأشعري، فإنه قال في رجلين بينهما عبد، وأراد أحدهما أن يعتق أو يكتف، فإيهما يشاؤهما، قال العيني، وحكى الحافظ في «الفتح» عن كبير من الأشعري أن الموقوف يكون عند زيادة العتق لا بعد صدوره، انتهى.

السابع عشر: مذهب الظاهرية على ما ذكره العيني^(٢)، فتنزل مذهب الظاهرية أنه إذا أعتق أحد، فإنه من بعد العتق يعتق كله حين تلفظ بذلك، فإن كان له مال يفي بقيمة حصته سريته على حب طاقته، ليس للمترك غير ذلك، ولا له أن يعتق، والولا، للذي أعتق أولاً، ولا يرجع العبد على من أعتقه بشيء مما سعى فيه حدث له مال أو لم يحدث، انتهى هكذا ذكر العيني، وجعله مذهباً مستقلاً، وجعل مذهب صاحبي أبي حنيفة مذهباً برأيه.

ونتم فتحنا بعد بينهما قرأ، فإن هذا هو مؤيد مذهب الصاحبين، نعم

(١) تهذيبه (١٤/٢٤٤).

(٢) نظر عمدة القاري (٩/٢٧٥).

على ما تقدم من كلام النووي في المذهب التاسع من مذهب أهل الظاهر أنه لا حتى عندهم إلا يدفع القيمة يحصل الفرق بين مذهبه ومذهبهما فأنهما لم يدبرا ليعتق على أداء القيمة، ويحصل الفرق بين لظاهرية وبين مذهب مالك أيضاً فإن مالكاً - رضي الله عنه - لم ير بالسباعية فيكون مذهبه مستغلاً غير داخل في المذاهب المارة، ويزيده أيضاً أن مذهب الظاهرية فيما إذا ملك الإنسان عبداً بكامله، فأعتق شقياً منه، فلا يعتق كله وفقاً لأبي حنيفة، خلافاً للجمهور، كما سيأتي في محله.

فإذا ما لا يجوز عندهم عتق الكل يعتق البعض في عبده، فكيف يعتق كله في العبد البشري، لا يقال: إنه يدخل إذا مذهبهم في مذهب الإمام أبي حنيفة لأنه يمتاز مذهبهم عن مذهب أبي العتق الأول إن كان موسراً، فللشريك ثلاث اختارات عند أبي حنيفة، كما تقدم في المذهب الثاني عشر، وليس له عندهم عتق ما حكاه العبي، إلا التضمين فقط لا غير.

الثامن عشر: مذهب إسحاق بن راهوية أن هذا الحكم للعبد دون الإماء. قال النووي: هذا القول شاذ مخالف لتعلماء كافة، وترجم البخاري في صحيحه «باب: إذا أعتق عبداً بين اثنين أرأى أمه بين الشركاء»، قال الحافظ^(١): كأنه أشار إلى رد قول إسحاق: إن هذا الحكم مختص بالذكر، وهو خطأ، وأدغم ابن حزم أن لفظ العبد في اللغة يتناول الأمة، وفيه نظر.

وقال القرطبي: العبد اسم للمملوك الذكر بأصل وضعه، والأمة اسم لمؤنثه بغير لفظه، ومن ثم قال إسحاق: إن هذا الحكم لا يتناول الأنثى، وخالفه الجمهور، فام يفرقوا في الحكم بين الذكر والأنثى، إما لأن لفظ العبد يراد به الحنسي، كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِعَهْدِي فَإِنَّهُمُ الْغَائِبُونَ﴾، والأنثى

(١) منبع الباري، (١/ ١٥٠).

فعلماً، وإنما علمه طريق الإحراق لعدم العارف، وفي طريق الحديث ابن عمر أنه كان يفتي في العبد والأمة بكونه من المشركاء، الحديث.

وفي أخرى: سحر ذلك عن النبي ﷺ فظاهره أن الجميع مرفوع، وقد أخرج الدارقطني عنه مرفوعاً: «من كان له شرك في شيء أو أمة الحديث وبعد، أصرح ما وجدته في ذلك، انتهى ما في «الفتح».

التامع عشر: حكاه القاضي عياض عن بعض العلماء أنه لو كان المعتز معسراً مطلقاً عنه في نصبه أمناً، فيبقى العبد رقيقاً، كما كان قال النوري، وهذا مذموم باطل، انتهى.

قلت: وهذا أحد المولدين حكاهما الموفق^(١١) إياه قال: حكى ابن المنذر فيما إذا اعتق المعتز نصيبه فولين شائين. أحداهن: باطل، لأنه لا يمكن أن يقع نصيب مفرداً إذ لا يمكن أن يكون إنسان نصفه حراً ونصفه عبداً، ولا سبيل إلى إعتاق جميعه بطل كذا، انتهى. وتقدم كلامه تملعه في المذهب الثاني.

قال العيني: وقد اتفق ابن عبد البر الاتفاق على حله. فقال: قد أجمع العلماء على القول بنفوذ العتق من الشخص، سواء كان العتق معسراً أو مرسراً، انتهى.

العشرون: مذهب الجمهور أن من كان له مال، لكنه لا يبلغ تمام قيمة نصيب الشريك هو في حكم المورس في هذا القول، قال النجاشي^(١٢) ظاهر الأحاديث بذلك: «من كان له مال يبلغ ثمن العبد فقوم عليه أن من كان له مال لا يبلغ قيمة النصيب لا يقوم عليه مطلقاً، نكح الأصح عند الشافعية، وهو مذهب مالك، أنه سري، لم القدر الذي هو مرسر به ثلثيناً للعتق بحسب الإمكان، انتهى.

(١١) السفي (٢/١١٦)

(١٢) فتح الباري (٢/١٥٤)

وقال الموفق^(١): إن وجد بعض ما بقي بالقيمة قُوم عليه قدر ما يملكه منه، ذكره أحمد في رواية ابن منصور، وهو قول مالك، انتهى.

قال البياحي^(٢): إن كان له مال يبلغ بعض ذلك، فقد روى الفاضلي أبو محمد يُقْرَم عليه من نصيب شريكه بقدر ماله، فبعث عليه، ويقضى ما راد على ذلك لشريكه على حكم الرق، قال مسنون: إن وجد عنده بعض القيمة عتق منه بقدر ذلك ما لم يكن نافهاً لا يتزج مثله لغرمائه من التوب له والفضل في قوته والشيء الخفيف، انتهى.

وقال العيني: قيد بقوله: «يبلغ» لأنه إذا كان له مال لا يبلغ ثمن العبد لا يُقْرَم عليه مطلقاً، لكن الأصح عند الشافعية أنه يسرى إلى الثمن الذي هو موزع به، انتهى.

وفي الدر المختار^(٣): ياره بكونه مالاً قد قدر قيمة نصيب الآخر يوم الإعتاق، انتهى. وهكذا في جميع مروج الحنفية.

واختلاف هذه المذاهب كلها مبني على اختلاف في أصل كلف. وهو أن العتق تنجزاً عند الإمام أبي حنيفة ومن وافقه في نزع هذا الفعيل مطلقاً، يعني في حالة البسر والعسر، وليس بمتجزاً مطلقاً عند صاحبيه ومن وافقهما، ومتجزاً في حالة العسر دون البسر عند الأئمة الثلاثة ومن وافقهم.

ويقرب من هذا الاختلافهم في مسألة أخرى، وهي ما قال النووي^(٤): إذا ملك الإنسان عبداً بكماله، فأعتق بعضه فبعث كنه في الحال بغير استعاء عند

(١) المحقق (١٤٦/٣٥٦).

(٢) المستم (٦/٢٥٨).

(٣) (٣١/٤٧٣٥).

(٤) شرح صحيح مسلم، النووي (٥/١٠٣٨).

١/١٢٤٧ - حدثني مالك عن نافع، عن عبد الله بن عمر،
أن رسول الله ﷺ قال: ومن أعتق.....

الشافعي وسأله وأحمد والعلماء كافة، وقال أبو حيفة: يسمى في بقية
الولاء. وقاله أصحابه في ذلك، فقالوا بشول الجمهور، وقال الشافعي
عبد بن. روي عن صاومس ورسة وحسان ورواية عن الحسن، كقول أبي حيفة،
وقال أهل الظاهر، وعن الشعبي وعبد الله بن الحسن العنبري أن للرجل أن
يعتق من عبده ما شاء انتهى.

وقال المرفق^(١): إن أعتق بعضه عتق كله في قول جمهور العلماء، وروي
ذلك عن عمر - رضي الله عنه - وأبيه، وبه قال الحسن والحكم والأوزاعي
والثوري والشافعي. وقال ابن عبد البر: عامة العلماء بالتحجاز والعراق قالوا
يعتق كله إذا أعتق نصفه، وقال طاووس: يعتق في عتقه ويرق في بقده، وقال
حسان وأبو حنيفة: يعتق ما أعتق، ويسمى في باقيه. وحالب أبا حنيفة
أصحابه، فلم يروا عليه سعة، وروي عن مالك في رجل أعتق نصف عبده، ثم
غفل عنه حتى مات، فقال: أرى نصفه حراً، ونصفه رقيقاً لأنه تصرف في
نصفه ثم يبرأ إلى باقيه كالبيع. انتهى.

١/١٢٤٧ - (مالك)، عن نافع عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنه - (أن
رسول الله ﷺ قال: من أعتق) يحتل أن (من) شرطية أو موصولة، وعلى
التقديرين. ففي من صيغ العموم، فتتناول كل من طرعه عتقه، قال الحافظ^(٢):
لكنه مخصص بالاتفاق، فلا يصح من المجنون ولا من المسحور عليه سنة،
وفي المسحور عليه نفس، والعبد، والمبرور ممن الميرث، والكافر معاصي
للعبادة بحسب ما يظهر عنهم من أدلة الشخصين.

(١) الشافعي ١/١٤١ (٣٢٧).

(٢) فتح الباري ٥/١٥٢.

قلت: وسط الناحي^(١) في دراج نسيب الخاقان والعباد. قال أبو راسم: هي من صميم العموم، فتشاور كل من يزيه عنده. وهو الحر المسمى السكك، لا صبي ومجنون وعبد لم يأت له سيده، وإذا أدل بامضاء يرب وقزم عليه ولا كراه. لأن العتق قربة وليس من أهله. ولأنه ليس بمحاطب بالفرج على الصحيح، كذا قاله الأئمة السلف.

قلت: في الكتاب اختلاف عند المالكية أيضا مدخلها الباطني، وإذا كان أحد مسلماً نصرانياً يفتن أحدهما حفته يُقزم على المعركة خاصة شركته، وبه قال الشيخ أبو التميم. حكاه عنه القاضي أبو محمد، وحكى عن المذهب نفي التقيؤ. فإنه، وبه ذلك أن تكميل العتق من حقوق الله تعالى، والكفر لا يزعمون بحقوق الله تعالى، فالله، ووجه إيجاب التقيؤ أن في تكميل الحق ثلاثة حقوق، أحدها لله، والثاني للمسلمين، والثالث للعبد، فيجب على عدا أن يكمل عنصري العتق نصيب، شركته من العبد المسلم؛ لأنه منك بين نصالي ومسلم. انتهى.

قال الحافظ: وخرج بقوله: أعتق، في إنا عتق عليه، بأن ورد: عتق ما يفتن عليه بقراءة، فلا رواية عبد الحميد، وهي أحمد رواية السلف.

قال النووي^(٢): إن كنت سيده ليس يفتن عليه مثل أن يملك سهماً من ولده، فإنه يفتن عليه ما ملك منه، سواء ملكه موصى أو غيره موصى، كالثبة والاعتماد بالصبية، سواء ملكه باختياره كالثدي ذكراً، أو بغير اختياره، كالتبني. لأن كل ما يفتن به أكل يفتن به اليعصب، كالاعتاق بالقبول، ثم ينظر فإن كان معسراً لم يسر لعتق، واستقر في ذلك الخبر، وإن كان موسراً

(١) - مستدرج (٢/٢٥٦)

(٢) - المجموع (١٢/٣٧٤)

وقال المثلث يا اختياروه كانه لك بغير التميرات، سري لغير باقيه، فريتمو جميع احد، ولزومه لشريكه فتمت دفعه، ويهد خال ذلك وشانعي راير موش.
وقال موش لا تحت غيبه إلا ما منك، سواء منك بغيره أو غيره، لأن هذا لم ينفذ، وإما علق عليه بحكم كشرع من غير اختيار منه فلم يسر، كما لم منك بالتميرات، وفارقي ما أعطته لأحد من اختياره، فاختاروا فاختاروا إليه.
وقال موش من سب العلق اختياراً منه وفصلاً إلى خبري، وزمه المصداق، وفارقي الخبر منه لأنه حصل من غير المصداق ولا نقله، كما إن ذلك ما سيرت به من العلق فيه، سواء كان موشراً أو معصراً لأنه لم ينسب إلى إعتاده، وإما حصل بغير اختياره، وهذا قال مانت واشتاعني وأير يوسف، ومن أحمد ما ولد أنه سري إلى صيب شريكه إذا كان موشراً لأنه علق عليه مدعوه، ومن موشر فري إلى راقب، والشهيد الأول لأنه لم ينفذ، وقد نسبت إليه، انتهى.

وهي المهادية^(١) إذا شري إلى جلال أبي أحمد فحق بصيبه الأب؛ لأنه ما له، فحقس قوله، وشراؤه إغاثي، ولا صمان عليه، وكذا إذا ورثه، والشريك بالاختيار بد شاء، فهو، وإن شاء انشعبى العبد، وهذا عند أبي حنيفة، وقالوا في الشراء، بعد من لااب شاف ميتة أن كان موشراً، وإن كان معصراً سمر الدبر لم يصف قيمته كسرت أبيه، وعلى هذا الخلاف إذا مداه به أو عبده.

قال ابن الفهم^(٢) وأحد موافقه لير ورثته لا من من الأب، وكذا في كل قريب بعون، وهو قول شافعي ومالك وأحمد لعدم البيع منه، والخط المحدث من علق شرفاً له بعد من العلق اختياراً، هو.

(١) ٥٧٢/١١١

(٢) ٥٧٢/١١١

..... شمسكلا لئلا يفي عندك مكانك لئلا ما

اشركا) كسر النبي ومكونا له. وفي رواية البخاري: القصاص، وفي
أخرى (أو صرنا، والكل مني) (نه في عبء) أو أمة على الجمهور خلافاً
لإسحاق بن راهوية، إذ حصص الحرك بالذكر، فظهر لفظ العدد، كما تقدم في
المادة الثامنة على

قال الحافظ^(١) طهره لعدم في قول زهير، لأنك يسهل الاحتفاظ
والعربون، عليه خلاف، والأصح من الزهرن والجبابرة مع السراية، لأن فب
إضمار حين الموت، النجس عليه، هو أفضل منبذها بعد أو شاة، وإن كان
يفضل لعدم تناول السكاك، فبعت السراية، وإلا فلا، ولا مانع من صوت احتكام
الزهرن عليه، ومثله لو قبلناه، لأن تناول لخط العبد للمسلم أقوى من التخطيب،
يسرى هذا على الاسم.

فقد انصرف من أمة كانت فوجها ثم ولد لشريكها غلاماً سمي به لا جدته تستخرج
الغلام من حلمات أبي مالك، وأم الغلام لا تعرف ذلك عبد من كذا يرى صحيحاً، وهو
أصح قولهم العلماء، اهـ.

(فَكَانَ لَهُ مَالٌ) هو ما يورثه، وقد كان لغيره من قبله¹⁴³ والجراد به جمعاً ما يبيع بغيره، فاستلوا، وبيع عليه، فمات، فباع على الخليل، فمات عليه، فباع عليه.

قوله الناجي^١ "قل مالك من العوالم" سماي عليه في ثلث داور.
 وشاعر^٢ "جنت وكسوان من غسول اللبنة وشراب في كسوة هذه وعسله الآدم."

11. 12. 13. 14. 15. 16. 17. 18. 19. 20. 21. 22. 23. 24. 25. 26. 27. 28. 29. 30. 31. 32. 33. 34. 35. 36. 37. 38. 39. 40. 41. 42. 43. 44. 45. 46. 47. 48. 49. 50. 51. 52. 53. 54. 55. 56. 57. 58. 59. 60. 61. 62. 63. 64. 65. 66. 67. 68. 69. 70. 71. 72. 73. 74. 75. 76. 77. 78. 79. 80. 81. 82. 83. 84. 85. 86. 87. 88. 89. 90. 91. 92. 93. 94. 95. 96. 97. 98. 99. 100. 101. 102. 103. 104. 105. 106. 107. 108. 109. 110. 111. 112. 113. 114. 115. 116. 117. 118. 119. 120. 121. 122. 123. 124. 125. 126. 127. 128. 129. 130. 131. 132. 133. 134. 135. 136. 137. 138. 139. 140. 141. 142. 143. 144. 145. 146. 147. 148. 149. 150. 151. 152. 153. 154. 155. 156. 157. 158. 159. 160. 161. 162. 163. 164. 165. 166. 167. 168. 169. 170. 171. 172. 173. 174. 175. 176. 177. 178. 179. 180. 181. 182. 183. 184. 185. 186. 187. 188. 189. 190. 191. 192. 193. 194. 195. 196. 197. 198. 199. 200. 201. 202. 203. 204. 205. 206. 207. 208. 209. 210. 211. 212. 213. 214. 215. 216. 217. 218. 219. 220. 221. 222. 223. 224. 225. 226. 227. 228. 229. 230. 231. 232. 233. 234. 235. 236. 237. 238. 239. 240. 241. 242. 243. 244. 245. 246. 247. 248. 249. 250. 251. 252. 253. 254. 255. 256. 257. 258. 259. 260. 261. 262. 263. 264. 265. 266. 267. 268. 269. 270. 271. 272. 273. 274. 275. 276. 277. 278. 279. 280. 281. 282. 283. 284. 285. 286. 287. 288. 289. 290. 291. 292. 293. 294. 295. 296. 297. 298. 299. 300. 301. 302. 303. 304. 305. 306. 307. 308. 309. 310. 311. 312. 313. 314. 315. 316. 317. 318. 319. 320. 321. 322. 323. 324. 325. 326. 327. 328. 329. 330. 331. 332. 333. 334. 335. 336. 337. 338. 339. 340. 341. 342. 343. 344. 345. 346. 347. 348. 349. 350. 351. 352. 353. 354. 355. 356. 357. 358. 359. 360. 361. 362. 363. 364. 365. 366. 367. 368. 369. 370. 371. 372. 373. 374. 375. 376. 377. 378. 379. 380. 381. 382. 383. 384. 385. 386. 387. 388. 389. 390. 391. 392. 393. 394. 395. 396. 397. 398. 399. 400. 401. 402. 403. 404. 405. 406. 407. 408. 409. 410. 411. 412. 413. 414. 415. 416. 417. 418. 419. 420. 421. 422. 423. 424. 425. 426. 427. 428. 429. 430. 431. 432. 433. 434. 435. 436. 437. 438. 439. 440. 441. 442. 443. 444. 445. 446. 447. 448. 449. 450. 451. 452. 453. 454. 455. 456. 457. 458. 459. 460. 461. 462. 463. 464. 465. 466. 467. 468. 469. 470. 471. 472. 473. 474. 475. 476. 477. 478. 479. 480. 481. 482. 483. 484. 485. 486. 487. 488. 489. 490. 491. 492. 493. 494. 495. 496. 497. 498. 499. 500. 501. 502. 503. 504. 505. 506. 507. 508. 509. 510. 511. 512. 513. 514. 515. 516. 517. 518. 519. 520. 521. 522. 523. 524. 525. 526. 527. 528. 529. 530. 531. 532. 533. 534. 535. 536. 537. 538. 539. 540. 541. 542. 543. 544. 545. 546. 547. 548. 549. 550. 551. 552. 553. 554. 555. 556. 557. 558. 559. 560. 561. 562. 563. 564. 565. 566. 567. 568. 569. 570. 571. 572. 573. 574. 575. 576. 577. 578. 579. 580. 581. 582. 583. 584. 585. 586. 587. 588. 589. 590. 591. 592. 593. 594. 595. 596. 597. 598. 599. 600. 601. 602. 603. 604. 605. 606. 607. 608. 609. 610. 611. 612. 613. 614. 615. 616. 617. 618. 619. 620. 621. 622. 623. 624. 625. 626. 627. 628. 629. 630. 631. 632. 633. 634. 635. 636. 637. 638. 639. 640. 641. 642. 643. 644. 645. 646. 647. 648. 649. 650. 651. 652. 653. 654. 655. 656. 657. 658. 659. 660. 661. 662. 663. 664. 665. 666. 667. 668. 669. 670. 671. 672. 673. 674. 675. 676. 677. 678. 679. 680. 681. 682. 683. 684. 685. 686. 687. 688. 689. 690. 691. 692. 693. 694. 695. 696. 697. 698. 699. 700. 701. 702. 703. 704. 705. 706. 707. 708. 709. 710. 711. 712. 713. 714. 715. 716. 717. 718. 719. 720. 721. 722. 723. 724. 725. 726. 727. 728. 729. 730. 731. 732. 733. 734. 735. 736. 737. 738. 739. 740. 741. 742. 743. 744. 745. 746. 747. 748. 749. 750. 751. 752. 753. 754. 755. 756. 757. 758. 759. 760. 761. 762. 763. 764. 765. 766. 767. 768. 769. 770. 771. 772. 773. 774. 775. 776. 777. 778. 779. 780. 781. 782. 783. 784. 785. 786. 787. 788. 789. 790. 791. 792. 793. 794. 795. 796. 797. 798. 799. 800. 801. 802. 803. 804. 805. 806. 807. 808. 809. 810. 811. 812. 813. 814. 815. 816. 817. 818. 819. 820. 821. 822. 823. 824. 825. 826. 827. 828. 829. 830. 831. 832. 833. 834. 835. 836. 837. 838. 839. 840. 841. 842. 843. 844. 845. 846. 847

REV. 10/15/00, 10/15/00, 10/15/00, 10/15/00

$$(Y \in Y, \forall) \vdash_{\text{LJ}} \neg(Y \in Y)$$

(1) Δ is a triangle with vertices A, B, C and sides a, b, c respectively. The area of Δ is $\frac{1}{2}bc \sin A$.

وقال أشهب: إنني بترك له ما يورثه لصلاته، قال عبد الملك: إنا بترك له ما لا يباع على العتق، ووجه ذلك أن حكمه حكم العتق، بل إننا منه نعلق حق العتق به. ومن نعلق حق العتق به لم يترك له إلا ما يورثه لصلاته، انتهى.

وقال الموفق^(١): والمعتق في اليسار في هذا أن يكون له فصل عن فوت يومه وأيامه، وما يحتاج إليه من موانعه الألفية من المكسوة والمكسرة، وسائر ما لا بد له منه ما يدفعه إلى شريكه، ذكره أبو بكر في التنبيه، وقال أحمد: لا يباع فيه دار ولا دابة، ومقتضى ذلك أن لا يباع له أصل ما، وقال مالك وشافعي: يباع عليه موار^(٢) يته وما أنه بال^(٣) من يكونه، ويقضى عليه في ذلك ما يقضى عنه في سائر الذموي، انتهى.

وفي «تهذيب» المعتبر بشار التيسير وهو أن يملك من المال قدر قيمته نصيب - الآخر لا يشار التقي، قال ابن القيم^(٤) قوله: بشار التيسير، هو ظاهر الرواية، وهو قول الشافعي ومالك وأحمد، وفي رواية الحسن استثنى الكفاف وهو المنزل وسائر ذناب البدن. قوله: بشار نعني أي لعني المحرم للصدقة، كما اختار بعض المشايخ. انتهى. وفي «المختار»^(٥) يدره يكونه إذا كان قدر قيمة صيب الآخر سوى مئوسه وموت يومه في الأصح، انتهى.

(١) «استغنى» (١٤، ١٣٤٦).

(٢) كذا في الأصل. وكذا في «الشرح الكبير» والمصواب على الظاهر بالمعجمة، كما تقدم عن المصنف، انتهى.

(٣) في نسخة: دار.

(٤) «مؤيد القدر» (١١، ٢٦٣).

(٥) (٢٠، ٢٢).

يَبْلُغُ ثَمَنَ الْمَبْدُ، قَوْمٌ عَلَيْهِ

(يبلغ ثمن العبد) صفة مال أي كان له من المال ما يبلغ مقدار ثمن بنية قيمة العبد، يعني قيمة نصيب الشريك لا قيمة جميع العبد، والتقييد بقوله: يبلغ ظاهر في أنه إما كان له من المال ما لا يبلغ قيمته، بل ينقص منه شيء، لا يَقُومُ عليه، والمسألة خلافية تقدمت في المذهب العشرين: والمراد ما ضمن في الحديث القيمة؛ لأن الثمن في الاصطلاح ما اشترت به النفس، واللازم عاها اقيمة لا الثمن، لقوله عليه السلام: قَوْمٌ عَلَيْهِ قِيَمَةٌ عَدْلٌ، فإن كان المراد الثمن لا يحتاج إلى تعويم العدل، هذا وقد ورد في عدة روايات عند البخاري وغيره بلفظ: «ما يبلغ قيمته بقيمة عدل» (قَوْمٌ عَلَيْهِ) بناء المجهول من التزويم، وظاهره اعتبار ذلك حال العتق، حتى لو كان مرسواً إذ ذلك، ثم أسر بعد ذلك، لم يتخير المحكم.

قال الموفق^(١): البعير في ذلك حال نلفظه بالعتق؛ لأنه حال الوجوب، فإن أسر المهر بعد ذلك لم يبر إعاقته، وإن أسر المهر لم يسقط ما وجب عليه، نص عليه أحمد، انتهى.

وبذلك قالت النخبة، وفي «الدر المختار»: يساره يكونه مالاً قدر قيمة نصيب الآخر يوم الإعتاق، قال ابن عابدين: فلو أعتق وهو موهب، ثم أسره فشرهه عن الثمنين ربحه لا. انتهى.

قال ابن الهمام^(٢): يحتر اليسار والإعصار وقت العتق، فلو كان مرسواً وقت العتق فأعس، لا يسقط عنه الضمان، ولو كان مرسواً فأيسر لا ضمان، انتهى. وعند المالكية فيه خلاف ذكره الباجي، فقال: لو كان مرسواً يوم العتق، فرفع إلى المحاكم فحكم بسقوط التزويم، ثم أسره فلا يتزوم عليه، ولو

(١) ٢/٢٥٦ (١٥).

(٢) ٢/٢٥٩ (٤).

ثِيَمَةُ الْعَدْلِ. فَأَعْطَى شُرَكَاءَهُ حَصَصَهُمْ.....

ثم يرفع حتى أيسر، ففيه روايتان: إحداهما إثبات التقويم عليه، والأخرى منفيه، وقال ابن مافع: يُنْتَظَرُ إلى حاله يوم التقويم، فإن كان له مال فَوْم عليه، وإن كان يوم المقت ميسراً، وقال مطرف عن مالك: إن كان أعتق وهو ميسر، فإن كان عليه ثِيَمَةٌ عند الناس كلهم ثم أيسر فلا تقويم عليه، إلا أن يكون العبد غائباً، اهـ^(١).

(قيمة العدل) زاد مسلم والنسائي من هذا الوجه: «لا وكس ولا شطط» التوكس بفتح التاء وسكون الكاف بعدها مهملة: القص، والشطط، بمعجمة ثم مهملة مكسرة والفتح: الجور. ووقع في رواية الشافعي والحميدي: يُقَوَّمُ عليه بأعلى القيمة، أو قيمة عدل، وهو شك من سفيان، وقد رواه أكثر أصحابه عنه «قَوَّمُ عليه قيمة عدل» وهو الصواب، كذا في «الفتح»^(٢).

قال الفرطني: طهره أنه يقوم كاملاً لا عتق فيه، وهو معروف المذهب، وقيل: يقوم على أن بعضه حر، والأول أصح؛ لأن سبب التقويم جناية المقت بشروطه نصيب شريكه، فيشترط على ما كان عليه يوم الجناية، كالحكم في سائر الجنابات، قاله الزرقاني، وقال العيني: يقوم على أن كله عبد، ولا يُقَوَّمُ بغير العتق قاله أصعب وغيره، وقيل: يُقَوَّمُ على أنه من العتق، اهـ.

(فأعطى شركاءه) قال الزرقاني تبعاً للمحافظ: بالبناء للفاعل، وشركاءه بالصب حكفاً رواه الأكثر، وللمضمر بالبناء للمجهول ورفع شركاءه (حصصهم) أي قيمة حصصهم، إن كان له شركاء. فإن كان له شريك أعطاه جميع أنافي، وهذا لا خلاف فيه، فلو كان مشتركاً بين الثلاثة فأعتق أحدهم نصيبه، وهي الثلث مثلاً، والثاني حصته وهي السدس، فهل يقوم عليهما نصيب صاحب

(١) المستفيضة (١٣٥٦/٦).

(٢) فتح الباري (١/٥٠٣).

وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَتْدُ. وَإِلَّا فَقَدْ

التصيف بالسوية أو على قدر الحصص؟ انجهمور على الثاني، وعند المالكية واجابة خلاف كالخلاف في الشفعة، إذا كانت لاثنتين هل يأخذان بالسوية أو على قدر الملاك؟ كذا في «الفتح». قال الزرقاني^(١): انجهمور على الثاني، وهو الظهور، ومذهب «المدونة»، اهـ.

وقال العيني: فيه خلاف عند الشافعية والمالكية. والأصح عند أصحاب الشافعي أنه على عدد الرؤوس كالشفعة، وصحح ابن العربي أنه على قدر الحصص، اهـ.

ومذهب الإمام أحمد كما جرم به الخرقى، وتبعه الموفق أن الضمان يكون بينهم على عدد رؤوسهم، يساوون في ضمانه وولاء، قال الموفق: وبهذا قال الشافعي، ويحتمل أن يكون على قدر أملاكهم، وهو قول مالك في إحدى الروايتين عنه، اهـ.

وفي «البحر»^(٢) عن «المسجني»: لو كان العبد بين ثلاثة، لأخذهم نصفه، وللثاني ثلثه، وللثالث سدسه؛ فأعتقه صاحب النصف والثلث يضمنان السلس نصمين، والولاء للأول في النصف، وفيما ضمن من نصف السلس، وللثاني في ثلثه وفيما ضمن من نصف السلس، اهـ.

وعلم من هذه الأقوال أن مذهب الجمهور التصمين على عدد الرؤوس، لا على الحصص، فتأمل.

(وعتق) بفتح العين (عليه العبد) بعد إعطاء القيمة أو بعد التقويم والحكم كما هو المشهور عند المالكية، أو بمجرد العتق أقوال مبنية على اختلاف مذاهبهم المنقذة في ذلك (وإلا) أي إن لم يكن له مال بل يكون مسعراً (فقد

(١) «شرح الزرقاني» (٤/٧٨).

(٢) «البحر الرائق» (٤/٤٠٠).

عتق جنة ما عتق^{١١}.

أخرجه البخاري في ٤٩ - كتاب العتق ٤ - باب إذا أعتق عبد من النسيء.

ورفعه في ٢١ - كتاب العتق، حديث ١.

عتق منه ما عتق قال الذهبي: هو يفتح العبر من الأول، ويحور الفتح والضم في الثاني، ويعطف ابن الأثير بأنه لم يفتح عتق، وإنما يقال: عتق بالفتح وعتق بضم الهاء. ولا يحرم عتق مخرج المرأة لأن العمل لازم غير منعك^{١٢} في الفتح^(١٣).

وراد التعيين^{١٤} عن الإمامة ورد^{١٥} في مقام الآية في مقام الإعتاق، وقال ابن الأثير: بهذا اعتقت العبد أسفه صفاء وعاقبة فهو مهور. وأنا معرو، ومن هو عتق، أي حرته، وما حرته، استدل بذلك لأنه ثلاثة ومثل، وأقضيهم من أصل التماسه، لأن العتق يمتنع بفتحاً في حالة الإحصار، ورفع ابن رجب، وجماعة أن قوله: «ولا عتق منه ما عتق» مخرج من قول جامع، مستدلاً بما في البحاري عن أبيه قال جامع: «ولا فقد عتق منه ما عتق» قال أيوب: لا أدري النسيء قاله جامع أو نسيء في الحديث.

وفي نسخة البخاري: قال ابن حزم: لم نصح هذا الرواية عن الثقة أنه من قول رسول الله ﷺ، ثم قال: وقال ابن حزم في المحملين: هي مكذوبة، وهكذا قال البيهقي.

• حقق المصنف في «الفتح»^(١٦) نسخها، وقال: راجع الأئمة رواية من أنسها مروعة، قال الشافعي: لا أسسه سالمًا بالحديث يشك في أن مالكاً أسقط حديثه جامع من (أيوب) لأنه كان لازم أنه حتى ولو استوياء فشد أحدهما في

(١١) صحيح البخاري (٤/١٥٣).

(١٢) «المعجم الكبير» (٩/٢٧٣).

(١٣) (٥/١٥٤).

قال مالك: والأمر المتختم عليه عندنا في العبد يعتق بثبوت ماله
منه شقصة، ثلثة أو أربعة أو نصفه، أو سهماً من لأشهم بقدر موته.

نبي. لم يترك فيه صاحبه كتاب الحقة مع من لم يشك، وبوجه قول عامر بن
شوامي: قلت لأبي عبد الله مالك في ثوب أحجب إليك أو أبوت؟ قال: مالك،
نهي.

(قال مالك: الأمر المجتمتع عليه عندنا) أي لا خلاف. به عند علمائنا (في
العبد يعتق) بثبوت أولاه وكسر الهمزة (شبهه) فعل (منه شقصة) هكذا في جميع
النسخ المعتبرة، وليس هذا في النسخ الهندية، وإنما أولى صدور من حذفه،
وهو كسر المحجمة وسكود الطاء، أي حره، ثم ذكر بعض أنواعه فسرّاً
تعدّل: (ثلثة أو أربعة أو نصفه أو سهماً من الأشهم) فليلاً كان أو كثيراً (بعد
موته) يعني يموت مثلاً ثلث هذا العبد حر بعد موته، واختصوا من هو وصية أو
شبيه.

قال ابن رشد: الناس في التفسير والعصبة على طبعين: منهم من لم
يترق بينهم، ومنهم من فرق بين يحمل التفسير لارماً، والنوصية غير لارمة،
والذي فرقوا بينهما اختلفوا في مطلق نفع الحرية بعد الموت هل ينشعب معنى
النوصية أو حكم التفسير؟ أعني إذا قال: أنت حر بعد موته، فذلك مالك: إذا
قال، وهو صحيح: أنت حر بعد موته، والظاهر أنه واحد، والقول فهو، هي
ذلك، ويجوز رجوعه فيها إلا أن يرد بالناس.

وقال أبو حنيفة: الظاهر من هذا القول التفسير، وليس له أن يرجع،
وقول مالك قال ابن القاسم، وطول أبي حنيفة قال أشهب: قال: إلا أنه يكون
هناك فرصة تدل على النوصية، وعلى قول من لم يفرق بين النوصية والتفسير،
وهو شافعي، ومن قال بقوله هذا (نلفظ (هو) من ألفاظ صريح التفسير،
نهي). وعلم منه أن عدداً في حكم النوصية عند مالك.

أَنْ لَا يَحْتَقَّ بَنُو إِلَّا مَا أُعْتِقَ سَيِّدُهُ وَسَمَى بَيْنَ ذَلِكَ التَّشْقِصِ، وَذَلِكَ أَنَّ عَتَاةَ ذَلِكَ التَّشْقِصِ، إِنَّمَا وَجِئَتْ رِكَائِلَتْ بَعْدَ وَفَاةِ التَّمَيَّنِ، وَأَنَّ سَيِّدَهُ كَانَ مُحْتَبَرًا فِي ذَلِكَ مَا نَاشَأَ، فَهَذَا رَفَعَ الْعَتَقَ لِلْعَتْدِ عَلَى سَيِّدِهِ الْمُتَوَصِّي، لَمْ يَكُنْ لِلْمُتَوَصِّي إِلَّا مَا أَخَذَ مِنْ مَالِهِ، وَلَمْ يَحْتَقِ مَا بَقِيَ مِنَ الْعَتْدِ.....

وقال مالك في المسألة المذكورة: (أنه لا يعتق منه) سواء لم يعلم أو المجهول (إلا ما أعتق سيده) وهو الذي (سمى) ريس (من ذلك الشخص) المذكور من ثلثة أو ربعة أو غير ذلك يعني لا يعتق إلا ما سمعه، ولا يجري عتق ذلك الجرم في أحد كذا (وذلك) أي سبب عتق هذا الحر، خاصة بدون إسماءه في كذا (إن عتاقة ذلك الشخص) المذكور (إنما وجبت) أي ليست (وكانت) أي تحققت، وهو أوجه مما في نسخ الهيدية من لفظ كذاه بذلك (بعد وفاة الميت).

قال الرافعي^(١) لأنه وصيه فثبت وهو مؤدى كلام ابن رشد المذكور (ولو كان سيده كان محتبراً) بناءً على المفعول (في ذلك) أي إيقاع هذه الوصية (ما) بمعنى ما دام (عاش) أي في مدة حياته، وهذا أثر كونه وصية، فإنه كان محتبراً في بقائه مدة الوصية وبعدها، ولم يكن هذا لازماً له.

قال الشافعي^(٢) يريد أن من أوصى بعتق شخص من عبده أو بعتق شخص له من عبد سائر له يوم، فإنه لا يقوم عليه الآن، ولا يعتق عليه سائر، لأن عتقه بعد لم يلزم، وإنما يلزم بموته لأن له الرجوع فيه في حياته، انتهى (فلما وقع العتق للميت على سيده المتوصي) البيت المذكور أعني بعد موته (لم يكن) إذ ذلك (للموصي) البيت (إلا ما أخذ من ماله) ورشى به وهو هذا الشخص المذكور (وتم يعتق) أي لم يسر العتق (في ما بقي من العبد) غير

(١) شرح الزرعي (٢/٨٠).

(٢) المعنى (١/٢١١).

لَأَنَّ مَالَهُ قَدْ حَارَ لِغَيْرِهِ فَكَيْفَ يَحْتَقُّ مَا بَنَى مِنْ التَّعْبِيدِ عَلَى قَوْمٍ
آخَرِينَ. تَبَسُّوا هُمْ ابْتَدَأُوا الْعِتَاقَ. وَلَا أَلْشَوْهَا. وَلَا لَهُمْ التَّوَلَاءُ. وَلَا
يُثَبِّتُ لَهُمْ. وَإِنَّمَا صَنَعَ ذَلِكَ الْغَثَّ. هُوَ الَّذِي أَحْتَقُّ. وَأُثِبَتْ لَهُ
التَّوَلَاءُ. فَلَا يُحْمَلُ ذَلِكَ فِي مَالٍ غَيْرِهِ.

الشفص المذكور (لأن ماله) سوء ما أوصى به (قد صار لغيره) وهم النورثة
وصار العيت معسراً.

(فكيف يحن ما بقي من العبد على قوم آخرين) وهم النورثة (ليسوا هم
ابتدأوا العتاق ولا هم أئبوا) أي لم يحنوا. ولا محلوا ملاً آخر موحياً للعنق،
من حنق عدا العنق بدون صبح منهم (ولا لهم) أي النورثة (الولاء) لعدم عتقهم
(ولا يثبت لهم) الولاء تأكيد لشي الولاء عنهم لعدم عتقهم، ونظراً لا يثبت
بصبغة المصارح كما في النسخ السحرية أوجه عندني مما هي النسخ الهندية من
نقط. «ولا ثبت» بصبغة الماضي

اوانما صبح ذلك) أي إعاقته (الميت) ماعل صبح اوهو الذي أعنى) بناء
الفاعل (وأثبت) ساء المصنوع (له الولاء) في الحديث في قوله يحن: الولاء لغير
أعنى، (فلا يحتمل) بناء المجهول، وفي بعض النسخ الهندية «فلا يحل» (ذلك)
أي إعاقته (في مال غيره) وهم النورثة.

قال الباقر^(١): العبد يُعَيَّرُ بِبَيْتٍ مِنْ حَيْثُ يَعْدُ مَوْتَهُ. فَإِنَّهُ لَا يَحْتَقُّ عَلَيْهِ
بِغْيَةٍ إِذْ كَانَ لَهُ مَالٌ مَسْجُودٌ وَلَا يَحْتَقُّ عَلَيْهِ تَصْبِيبُ شَرِيكِهِ. قَالَ. وَهُوَ قَوْلُ
جَمِيعِ أَصْحَابِنَا. وَقَوْلُهُ مَا لَكَ فِي «مَوَاطِنَ» وَوَجْهُ ذَلِكَ مَا احْتَجَّ بِهِ مَنْ أَدَّ الْعَمَلُ
يَتَقَلَّبُ عَنِ الْتَوَلَّى لِمَوَاطِنَ. وَلَيْسَ لَهُ بِهِ إِلَّا مَا تَمَسَّكَ بِهِ مِنْ لُكْمِهِ. وَلَمْ يَمَسَّكَ
إِلَّا بِمَا أَوْصَى بِعَتَقِهِ. فَلَا يَحْتَقُّ عَلَى التَّوَلَّى. وَصَارَ ذَلِكَ بِمَرَّةٍ مِنْ أَعْرَاشِ شَفْصَا
لَهُ مِنْ عِبْدِهِ. وَلَيْسَ لَهُ مَالٌ غَيْرُ ذَلِكَ الشَّفْصِ. فَإِنْ بَاقِيَ يَرَى. انْتَهَى مَخْضَرًا.

إِلَّا أَنْ يُوصِي بِأَنْ يُعْتَقَ مَا بَقِيَ مِنْهُ فِي مَالِهِ. فَإِنْ ذَلِكَ لَزِمَ يُشْرِكُ بِهِ وَوَرَثَتِهِ. وَتَمَسَّ بِشُرَكَائِهِ أَنْ يَأْتُوا ذَلِكَ عَلَيْهِ وَهُوَ فِي ثَلَاثَ مَالٍ الْغَيْبَةِ. لِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَى وَرَثَتِهِ فِي ذَلِكَ ضَرَرٌ.

(إِلَّا أَنْ يُوصِي) ياء الفاعل أي الميت المذكور (بأن يعتق ما بقي منه) أي من العبد المذكور بعد التمسس (في ماله) أي في ثلث ماله، لأن له الوصية في ثلث ما غير (فإن ذلك لازم لشركائه وورثته) لأن الميت بمنزلة المهرس إلى (ثلاثة ماله) وليس لشركائه في المهرس (أن يأتوا ذلك عليه) لأنه إنما صار بمنزلة المهرس، فليس المعتق في جميعه، وليس الشركاء إلا الضميمة (وهو) أي العبد (في ثلث ماله الغيبة) أي بشرط أن يكون العبد في جملة الثلث، وإن كان قيمته (أشداً من ثلث ماله، فلا حق له في) (إيصاء بما رآه على ثلث) (لأنه ليس على ورثته في ذلك) أي في إيصاء إلى الثلث (ضرر) لأن الشرع جعل للميت حقاً في الثلث.

قال النجاشي^(١): يعني لو أوصى أن يتسم عليه في ماله، فقد قال مالك: يقوم في ثلثه، ووجه ذلك أنه تمسك بهذا التقدير من ماله، ودرم أن يعتق عليه كالحق يعني، وليس لشركائه أن يأتوا ذلك، ويلزمهم، ويلزم ورثته يعني إذا أوصى بذلك لم يكن لورثته الاعتصام منه إذا ظلت بحملها انتهى.

وقال المروزي^(٢): إذا ملك شخصاً من عبيد، فأعتقه في مرض موته أو ذبحه أو زامى بعتقه، ثم مات، ولم يبق ثلث ماله بقيمة نصيب الشريك لم يعتق إلا نصيبه لا خلاف تعلمه بين أهل العلم إلا خوفاً شافاً، أو قول من يرى نصيباً، وذلك أنه ليس له من ماله إلا الثلث الذي استغفره قيمة الشخص، فبقي موهباً بمنزلة من اعتق في صحته شفيعاً، وهو معسر، فإنه إن كان ثلث

(١) عنه (٢٦٦/٦)

(٢) المعنى (٢٦٦/٦)

ماله يعني نفقة حصّة شريكه، ففقه: وإيتان، إحداهما: سرّي، التي نصيب الشريك، فيعتق العبد جميعه، ويعطى الشريك نفقة نصيبه من نفسه، لأن مات أصل للمعتق والعتق فيه مأم، وله التصرف فيه بالتبرع، ولإعتاقه، فحرى محرى مال المستعبد، ويرى عتقه كسراية عتق المصحيح لموسر.

والرواية الثانية: لا يعتق إلا حصته لأنه يرد إلى يرد ملكه إلى ورثته، ولا يبقى شيء، يقتضي به الشريك، وبهذا قال الأوزاعي، أما إذا مات بعض عبده، وهو أن يفوت: إذا مات فعتق سدي حر، فإن كان النصف المذموم ثلث ماله من غير زيادة عتق ولم يحر، وإن كان العبد كله يخرج من الثلث ففي كعتق الحرة، وإيتان، إحداهما: تكمل، وهو قول أكثر الفقهاء؛ لأن أبا حنيفة وأصحابه يرون التدبير كالإعتاق في السراية، وهو أحد قولي الشعبي، والرواية الثانية: لا يكمل العتق انتهى.

وأما مذهب الحنفية في ذلك مما هي المهدية: إذا قال الولي لمعتقه: إذا مات فأت حرّاً، أو أنت حر عن قريب يعني: أو أنت مدر، فعتق مذهباً، قال ابن الهيثم^(١): لأن هذه الألفاظ ترجع في التدبير، فإنه أي التدبير التي العتق عن قريب، وهو ثلاثة أقسام: الأول: ما يكون بعتق إضافة كعتق ما ذكرنا، يعني نحو: أنت مدر، ومنه حرّرك، أو أنت حر بعد موتي، والثاني: ما يكون بلفظ التمتع كأن مات أو إذا مات فأت حر، والثالث: ما يكون بلفظ الوصية، انتهى.

وفي الدر المختار^(٢): التدبير تعلّق بعتق كإدائه مات فأت حر، أو أنت حر عن قريب، أو أنت مدر، وموتيه عتق من ثلث ماله يوم موته، وسعى بمصاحبه إن لم يخرج من الثلث، وفي ثلثيه إن لم يترك غيره وله وارث ثم حرّ

(١) مدح المختار (١/٢١٧٧)

(٢) انظر الدر المختار (٣/٧٤٠)

قَالَ ثَابِتٌ: وَلَوْ أَعْتَقَ الرَّجُلُ ثَلَاثَ عِبْدِهِ وَهُوَ مَرِيضٌ، قُبِثَ عَتَقُهُ. عَتَقَ عَلَيْهِ كُنْهٌ فِي ثَلَاثِهِ. وَذَلِكَ أَنَّهُ (يُسْرَ) بِمَزَالَةِ الرَّجُلِ يُعْتَقُ ثَلَاثَ عِبْدِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ. لِأَنَّ الثَّابِيَّ يُعْتَقُ ثَلَاثَ عِبْدِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ، لَوْ عَاشَرَ رَجَعَ بِهِ. وَلَمْ يَفْعَدْ عَتَقُهُ. وَأَنَّ الْعَبْدَ الَّذِي يَبِثُ سَيِّدَهُ عَتَقَ ثَلَاثَ فِي مَرَجِهِ. يُعْتَقُ.....

التفسير: فإن لم يكن له وارث أو كان وأجاره عتق كله، لأنه وصية، وسعى في كل قيمته لو كان المولى مديوناً لمحيط وهو حينئذ كمكاتب أي عند الإمام، وقال: حر مديون، انتهى.

وعلم من أن في الفروع المذكورة في «الموطأ» يكون علي السعاية عند الأئمة الثلاثة للعتبة مع الخلاف بينهم في أنه حر مديون أو بمثلثة المكاتب.

(قال مالك: ولو أعتق رجل ثلث عبده وهو مريض) حال من فاعل أعتق يعني أعتق في حالة المرض ثلث عبده (فبِثَ) بتشديد افتاء أي أحرز وأحكم (عتقه) يعني لم يعلقه على شيء (عتق) من المجرد في النسخ الهندية. وأكثر المصرية فهو ببناء المعلوم، وفي بعضها أعتق فهو بناء المجعول (عليه) أي على المريض (كله) أي كل العبد (في ثلثه) أي في ثلث مال المريض المذكور بعد موته إن مات في مرضه هذا.

(وقللك) أي وجه الفرق بين هذا وبين الذي تقدم من وصية الإعاق (أنه ليس) هذا المريض (بمزولة للرجل) انتهى، (يعتق ثلث عبده بعد موته) وهو الذي تقدم حكمه في القول السابق.

(الأن الذي يعنى) ببناء الفاعل من الإعاق، ومفعوله (ثلث عبده بعد موته لو عاش رجع فيه) معنى كان الرجوع مساعاً لو شاء رجع لأبها كانت وصية، وللموصى حق في الرجوع عن الوصية (ولم يفعد عتقه) عند الوصية، بل كان وقت نفاذه بعد الموت (وأن العبد) المذكور في هذا القول الثامن، وهو (الذي يبيث) بتشديد الحثالة (نه سيده) فاعنه (عتق ثلثه) مفعوله (في مرضه بعنى) ببناء.

عَلَيْهِ كَلَّةٌ إِنْ عَاشَ . وَإِنْ مَاتَ أُعْتِقَ عَلَيْهِ فِي ثُلَاثِهِ . وَذَلِكَ أَنَّ أَمْرَ
الْمَمْنُونِ حَائِزٌ فِي ثُلَاثِهِ . كَمَا أَنَّ أَمْرَ الصَّحْبِ حَائِزٌ فِي مَالِهِ كَلَّةٌ .

المجهول (عليه كلة إن عاش) ولم يموت في مرضه ذلك، ولم ينظر فيه إلى ثلث
ماله، لأنه صار بمنزلة الصحيح الذي أعتق شخصاً من عبده.

(وإن مات) هذا المريض الذي يث عتق ثلث عبده في مرضه (أعتق) بيناء
المجهول (عليه في ثلثه) أي في ثلث ماله.

(وقلت) أي وجه تخصيص ثلث ماله (أن أمر الممّن حائز في ثلث ماله)،
لا في زائد منه إجماعاً (كما أن أمر الصحيح حائز في ماله كلة) يعني حكم
المريض الذي مات في مرضه في ثلث ماله حكم الصحيح السالم في جميع
ماله.

قال الباجي^(١) : وهذا على نحو ما قال : إن المريض إذا أعتق جزءاً من
عبده فإنه يعتق جميعه في ثلثه، وذلك إن مات في مرضه ذلك، وقرئ مالك بين
هذا وبين الذي يؤصّي يعتق ثلث عبده، بأن هذا قد لزمه العتق، وإن عاش نعم
عبده، والذي أوصى يعتق ثلث عبده لو عاش كان له الرجوع عنه، ومنى يقوم
عليه باقي العبد الذي أعتق المريض شخصاً منه.

وروى ابن حبيب عن مطرف عن مالك في الذي يعتق شخصاً له من عبد
يقوم عليه في ثلثه، سواء عثر عليه قبل أن يموت أو بعده، وقال ابن الماجشون :
لا يقوم عليه حتى يصح فيقوم عليه في ماله، أو يموت فيعتق عليه في ثلثه ما
أعتق، ولا يقوم عليه نصيب صاحبه وإن حمته الثلث، لأن التبريم لا يلزم إلا
في عتق يتعجل أو يتأجل إلى أجل قريب لا يروه ديناً، وهذا قد يروه الدين،
إلا أن تكون له أموال مأمونة، فيقوم عليه، ويعجل له العتق قبل أن يموت.
وروى سحنون عن أبيه عن ابن القاسم يوقف، فإن مات فوم عليه في ثلثه أو ما
حمل منه، وإن كانت له أموال مأمونة قوم فيها، انتهى.

(١) «الاستبصار» (٢/٦٦).

(٢) باب الشرط في العتق

وقال الموفق^(١): إن أعتق بعض عبده في مرضه فهو كعتق جميعه، إن خرج من الثلث عتق جميعه وإلا عتق منه بقدر الثلث، لأن الإعتاق في المرض كالإعتاق في الصحة إلا في اعتباره من الثلث، وتصرف الموصي في ذلك في حق الأجنبي كتصرف الصحيح في جميع ماله.

وفي «الهداية»: من أعتق في مرضه عبداً، فذلك جائز، وهو معتبر من الثلث لتعلق حق الورثة، وما نفذه من التصرف فائمهتبر فيه حالة العتق، فإن كان صحيحاً فهو من جميع المال، وإن كان مريضاً فممن الثلث، وكل مرض صغ منه فهو كحالة الصحة، لأن بالبره تبين أن لا حق في ماله، انتهى مدخراً.

(٢) الشرط في العتق

قال الخافظ^(٢): الشرط يفتح أوله وسكون آخره هو ما يستلزم نفيه نفي أمر آخر غير السبب، وقال النسي^(٣): الشرط العلامة، وفي الاصطلاح ما يُتوقف عليه وجود الشيء، ولم يكن داخل فيهِ، انتهى. ويصح تعليل العتق بالصفات كدخول النار ومحيط الأمطار، لأنه عتق بصفة، فصح كالنديرة، ومن وجد الشرط، وهو في ملكه عتق بغير خلاف تعلمه.

فإذا خرج عن ملكه ببيع أو ميراث لم يعتق، وبهذا قال أبو حنيفة والشافعي، وقال النخعي وابن أبي ليلى: إذا قال لعبده: إن فعلت كذا فأنت حر، فباعه بعباً صحيحاً، ثم فعل ذلك عتق، وانتقض البيع، قال ابن أبي ليلى: إذا حلف بالطلاق. لا كلسك فلاناً ثم طلقها طلاقاً بائناً، ثم كلمه حنت،

(١) (العتق) (١/٤٢٢).

(٢) (فتح الباري) (٥/٣١٣).

(٣) (عمدة القاري) (٩/٦٠٦).

ورامته أهل دارهم على خلاف هذا القول، كما في «شرح الكبير» والمغني^(١)

قال الخوافي^(٢) وتعليق العتق على أداء شيء، ينقسم ثلاثة أقسام؛ أحدها، تعليقه على صفة محضة كقوله: إن أديت إليّ ألفاً فأنت حر. فهذه صفة لازمة لا سبيل إلى إطلاقها، لأنّ أديت محضة شرط، فمن ملك إطلاقها كما هو قال: إن وصلت الدار فأنت حر، ولو أنكر التسليم والعهد على إطلاقها لم يفتى بملك.

والثاني، صفة حيث معاوضة وصعد، والمغلب فيها حكم المعاوضة، وهي الكتابة التصحيحية، فهي مساوية للتصفية المحضة في العتق بوجودها، وإطلاقها في أن لو أبرأ السيد من المال برئ منه وعتق.

الثالث: صفة فيها معاوضة، والمغلب فيها حكم التصفية وهي الكتابة العائدة نحو الكتابة على مجهول، أو مع إخلال شرط من شروط الكتابة، فسواء في التصفية المحضة والكتابة في أنه لا يفتى بالأداء، لأنه عائق ففانقضى علو شرطه، وبفانقضاءها في أن التسليم فسخها ورفعها؛ لأنها قاسية، انتهى مختصر.

ومع البديع^(٣) الإعتاق لا يغير أن يكون تنجيهاً أو تعليقاً بشرط أو يكون إضافة إلى وقت، عن كونه تنجيهاً بشرط قيام الملك وقت وجوده، لأنّ التحرر إثبات الحق للجار، ولا عتق بدون الملك، وإن كان متخيلاً، كتعليق في الأهل بوعاد: تعلّق محض، ليس فيه معنى المعاوضة، وتعلق به معنى المعاوضة فيكون تعليق من واحد ومعاوضة من واحد.

وتعليق المحقق بوعاد أيضاً التعليق بما سوى الملك وبسه من الشروط، وتعليق بالملك أو بسبب الملك، وكل واحد منهما على صريحتين:

(١) «المغني» (١: ١٠٢، ١٠٣)

(٢) «البدائع» (٣: ١٠٣)

تعلق صورةً ومعنى، وتعلق معنى لا صورةً، فبقع الكلام في الحاصل في المرعفين، إحداهما: في بيان أنواع التعلق ما يشترط لصحة قيام الملك وقت وجوده وما لا يشترط، والثاني: في بيان ما يظهر به وجود الشرط.

أما الأول: فالتعلق المحض بما سوى الملك وسببه، فتحرق التعلق بدخول الدار، وقدم عمرو ونحو ذلك، مثل أن يقول: إن دخلت الدار فأنت حر، أو إذا قدم فلان ونحو ذلك، فإنه تعلق بصورة ومعنى لوجود حرف التعلق والجزاء، وهذا النوع من التعلق لا يصح إلا في الملك، وكذا إذا أضاف اليه إلى الملك أو سبه كان الجزاء مشيقاً للوجود عند وجود الشرط، فيحصل معنى اليقين فتتأكد اليقين.

ومن هذا القبيل قول الرجل لعبده: إن أدبت إلي ألفاً فأنت حر، لأنه تعلق بصورة ومعنى لوجود الشرط والجزاء فيصيح في الملك، ويتعلق العتق بوجود الشرط، وهو الأداء إليه في ملكه.

وقال بعض المشايخ: إن العتق في هذا الفصل ثبت من طريق المعاوضة، لا بوجود الشرط حقيقة كما في الكتابة، والصحيح أنه ثبت بوجود الشرط حقيقة كما في سائر التعليلات بشروطها لا بطريق المعاوضة، وقد روي عن أبي يوسف أنه قال في رجل قال لعبده: إذا أدبت إلي ألفاً فأنت حر، فإن أبا حنيفة قال: ليس هذا بمكاتب، وللمولى أن يبيعه، وكذا قال أبو يوسف ومعه، فإن أدي نبل أن يبيعه بجبر المولى على قبوله ويعتق، لأن ما مات المولى قبل أن يؤدي الألف فالعبد رقيق يرث بخلاف الكتابة.

وقالوا: إن المولى لو باعه قبل الأداء صح كما في قوله: إن دخلت الدار فأنت حر، بخلاف المكاتب، فإنه لا يجوز بيعه من غير رضا المكاتب، وإن رضي تنسخ الكتابة، ومن هذا القبيل التدبير والاستيلاء؛ لأن كل واحدٍ منهما تعلق العتق بشرط الموت، إلا أن التدبير تعلق بالشرط قولاً، والاستيلاء تعلق بالشرط فعلاً، لكن الشرط فيهما يدخل على الحكم، لا على السبب.

وأما التعليق المحض بما سوى الملك وسببه معنى لا صورة، نحو أن يقول لأمنه: كل ولد تلدينه فهو حر، وهذا ليس بتعليق من حيث الصورة لانعدام حرف التعليق، لكنه تعليق معنى لوجوه معنى التعليق، لأنه أوقع العتق على موصوف بصفة، وهو الولد الذي تلده، فيتوقف وقوع العتق على اتصافه بتلك الصفة، كما يتوقف على وجود الشرط المعلق به صريحاً. فلا يصح إلا إذا كانت الأمة في ملكه وقت التعليق.

وأما التعليق بالملك أو بسببه صورة ومعنى نحو أن يقول لعبد لا يملكه: إن ملكتك فأنت حر، أو إن اشتريتك فأنت حر، وهو صحيح عندنا حتى لو ملكه أو اشتراه يمتنع، وإن لم يكن الملك موجوداً وقت التعليق، وقال الشافعي: لا يصح، ولا يمتنع، وقال بشر المريسي: يصح التعليق بالملك، ولا يصح بسبب الملك، وهو الشراء.

وأما التعليق بالملك أو سببه معنى لا صورة، فهو أن يقول الحر: كل مملوك لي أملكه فيما يستقبل فهو حر، ويعلق العتق بذلك يستعيده، وأما التعليق الذي فيه معنى المعاوضة فهو الكتابة والإعتاق على ما أتى إلى آخر ما يسطه.

وقال ابن رشد^(١) اختلفوا في وقوع العتق بشرط الملك، فقال مالك: يقع، وقال الشافعي وغيره: لا يقع لحنث: لا عتق فيما لا يملك ابن آدم، وشخة الفرقة الثانية تشبيههم إياه بالبعين، وألغوا هذا الباب تشبيهه بألغاف الطلاق، وشروطه كشروطه، وكلنا الأيمان فيه تشبيه بأيمان الطلاق، انتهى. هذا كله في الشرط في العتق كما هو مؤدى ترجمة الباب. أما الشرط بعد العتق فيأتي في آخر الباب.

(١) «مداد المحقق» (٢/ ٣٧٣)

٢/١٧٤٨ - قَالَ مَالِكٌ: مَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا لَهُ فَبِتَّ عِتْقُهُ، حَتَّى تَحُوزَ شَهَدَتُهُ وَتَبَيَّنَ حُرَّتُهُ وَبَيَّنَّتْ مِيرَاثُهُ. فَلَيْسَ لِسَيِّدِهِ أَنْ يَشْتَرِطَ عَلَيْهِ بِمَثَلٍ مَا يَشْتَرِطُ عَلَى غَيْرِهِ. مِنْ مَالٍ أَوْ حَقِّقَةٍ.

٢/١٧٤٨ - (قال مالك: من أعتق عبداً له فبِتَّ عتقه) يشهد النسخ أي أنجز (عتقه) ولم يعلقه على شيء، وذكر بعض آثار العتق نصيباً فقال (حتى تجوز شهادته) لكونه حراً، فإن العبد ليس بأهل للشهادة (وبيت ميراثه) لورثته، فإن العبد لا ميراث له؛ لأن ماله كله لمولاه، وفي النسخ تقديم وتأخير هنا، ففي النسخ المصرية، وتنم حرته وبيت ميراثه (وتنم حرته) هكذا بالمعجم بعد الراء في النسخ الهندية وبعض المصرية^(١)، ولعل المراد أن التحرر ممنوع بحرمة من أراد، أو أراد ماله بخلاف العبد، فإن نفسه وماله لمن اشتراه، وفي أكثر النسخ المصرية: تنم حرته، بالتحية بعد الراء، ومعناه ظاهر، يعني لا يبقى فيه أثر من الرق (فليس لسيده أن يشترط عليه) بعد ذلك شيئاً (مثل ما يشترط على عبده) زاد في بعض النسخ المصرية^(٢) بعد ذلك: ومن مال أو خدمة، وليس هذه الزيادة في أكثر النسخ المصرية ولا الهندية.

وهذا بيان لما يشترط على عبده يعني كان للسيد حقاً أن يشترط على عبده ما شاء من مال أو خدمة، أما في حال الرق فظاهر، فإن العبد يكون للخدمة، ويحوز للسيد أن يأمره بكسب. والمال المكتسب يكون للسيد، وأما عند العتق فيجوز أيضاً بعتق عتقه على أداء مال، كما تقدم في أول الباب من كلام «المعني» و«الهدية»

وقال الحوفي^(٣): إذا قال لعبده: أنت حر. وعليك ألف عتق، ولا شيء.

(١) وفي «الاستدكار» أيضاً (١٣٤/٢٣) حرته كما في النسخ الهندية.

(٢) هذه الزيادة توجد في «الاستدكار» (١٣٤/٢٣).

(٣) المعجم (١٤٠٦/١٤).

عليه؛ لأنه أعتقه بعير شرط، وإن قال: أنت حر على أنك؛ وكذلك في حديث الروابين، لأن على كسب من أدوات الشرط، والثانية: إن قيل أعتق عتق، ولزمه الألف، وإن لم يقبل لم يعنى، وهذا قول مالك والشافعي وأبي حنيفة، لأنه أعتقه بعير، فلم يعنى يدرك قبوله، كما لو قال: أنت حر بأنك، وهذه الرواية أصح؛ لأن على كسب العمل بلشروطه، فأما إذا قال: أعتقتك على أن تخدمني سنة، فقول، فيها روايتان كائني قبلها، وقيل: إن لم يقبل لم يعنى رواية واحدة، انتهى.

وفي «الهداية»^(١): من أعتق عبده على ما لم يقبل أعتق عتق، وذلك مثل أن يقول: أنت حر على أنك درهم، ومن أعتق عبده على خدمة أربع سنين، مثل العتق معتق، ولزمه خدمة أربع سنين، اهـ.

قال ابن أبي شيبة^(٢): قال ابن السمواء عن مالك فيمن قال لعتابه: أنت حر وعليك ألف دينار، فلم يرخص العبد؛ فذلك عليه وإن كرهه، وبه قال ابن وهب وعبد الملك وابن القاسم، وهو قول أشهب، وقال ابن المسيب: هو حر، ولا شيء عليه، وروى عن ابن القاسم أنه قال: وذلك أحب إلي.

وروى يحيى في «الغنية» عن ابن القاسم فيمن قال لعتبه: أنت حر على أن عليك خمسين ديناراً، أن العبد مختار إن شاء أن يتبع به، ويجعل عتقه، وإن كره، أن يكون عرقاً فلا عاقبة له، وروى ابن حبيب، عن ابن الماجشون نحوه.

وجه القول الأول ما احتج به ابن السمواء أنه لزمه ذلك قبل العتق، وذلك جائز له كما له أن يلزمه ذلك لتغير حرية، فلم يزد ذلك الحرية إلا صحة، ووجه

(١) (٢١-٢٢).

(٢) «المستدر» (٢٦/٢٦٣).

وَلَا يُجْعَلُ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ الرِّقِّ. لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ
شِرْكَاءَ لَهُ فِي عَيْدِ قَوْمٍ عَلَيْهِ قِيَمَةُ الْفَدْلِ، فَأَعْطَى شِرْكَاءَهُ جِصَصَهُمْ،
وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدَ».

قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي مُتَابَعَةِ سَجِيدٍ أَنَّ الْعَتَقَ قَدْ أَوْقَعَهُ نَهْرَمَهُ؛ لِأَنَّهُ نَبِيٌّ يَسْتَنُ فِيهِ
خِيَارًا، وَلَا يُلْزَمُ الْعَبْدُ مَا أُلْزِمَهُ بَعْدَ الْعَتَقِ مِنَ الْعَمَالِ، كَمَا لَا يُلْزَمُ مَا أُلْزِمَهُ بَعْدَ
الْعَتَقِ مِنَ الْعَسْرِ، وَوَجْهُ الْقَوْلِ الثَّلَاثُ مَا أَحْتِجُّ بِهِ ابْنِ الْمَاجِشُونِ مِنْ أَنَّهُ لَيْسَ
لِلْعَبْدِ أَنْ يَشْغَلَ نَفْسَهُ إِلَّا بِرِضَاهُ، وَأَمَّا إِنْ شَرَطَ عَلَيْهِ عَمَلًا، فَإِنْ كَانَ قَبْلَ الْعَتَقِ
مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: «أَنْتَ حُرٌّ عَلَى أَنْ نَخْتُمِي مَتْنًا، فَذَلِكَ عَلَيْهِ، فَإِنَّ ابْنَ الْقَاسِمِ

وَأَمَّا إِنْ كَانَ الْعَبْدُ بَعْدَ الْعَتَقِ فَقَدْ قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ: إِنْ قَالَ لِعَبْدِهِ: «أَنْتَ
حُرٌّ، وَاخْتُمِي مَتْنًا، يَهْرُ حُرٌّ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ: «أَنْتَ حُرٌّ عَلَى
أَنْ لَا تُدْرِغْتَنِي، قَالَ مُحَمَّدٌ: هُوَ حُرٌّ، وَشَرَطَهُ بِاطْمَأْنَنِ، وَوَجْهُ ذَلِكَ عَلَى مَا قَالَ
مَالِكٌ مِنْ تَعَجُّلِ الْعَتَقِ مَعَ إِيقَاعِ شَيْءٍ مِنَ الرِّقِّ، وَذَلِكَ مُتَنَبِّ بِشَرْطِ الْعَتَقِ،
وَيُهْطَلُ مَا أُبَيِّنُ مِنَ الْأَسْتِزْقَاءِ، انْتَهَى

(وَلَا يُجْعَلُ) السِّدُّ (عَلَيْهِ) أَيُّ عَلَى الْعَبْدِ (شَيْءٌ مِنَ الرِّقِّ) يَعْنِي إِذَا نِمَّ
حَرِيئَتُهُ، فَلَا يَقْدَرُ الْعَمَلُ عَلَى أَنْ يَضْمَعَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ الْعَمَالِ أَوْ الْخِدْمَةِ بَعْدَ
الْعَتَقِ، فَإِنَّهُ صَادِقٌ بِعَقْدِهِ مَالِكًا لِنَفْسِهِ وَمَالِهِ.

وَأَسْتَدِلُّ مَالِكًا عَلَى ذَلِكَ اسْتِدْلَالًا لُطِيفًا دَقِيقًا، فَقَالَ: «لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ» يَكْسِرُ الشَّيْنِ وَيُسْكُونُ الرَّاءَ، أَيُّ مَصْنَعًا لَهُ فِي عَيْدِ قَوْمٍ
عَلَيْهِ) يَنْدُ السَّجِيدُ (قِيَمَةُ الْعَدْلِ) فَانْزَحِبْ عَلَيْهِ فِي قَوْلِهِ ﷺ هَذَا مِثْلُ الْعَدْلِ
فَقَطُّ، لَا غَيْرَ مِنْ مَالٍ وَخِدْمَةٍ، فَإِنْ كَانَ حَائِزًا لِهَذَا شَيْءٍ آخَرَ لَا يَحْتَاجُ إِلَى قِيَمَةِ
الْعَدْلِ، وَأَيْضًا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي قَوْلِهِ هَذَا: «فَأَعْطَى شِرْكَاءَهُ جِصَصَهُمْ
وَعَتَقَ عَلَيْهِ) أَيُّ عَلَى السِّيدِ (الْعَبْدِ) فَجَعَلَ ﷺ عَتَقَهُ مَتْرُفًا بِإِزَاءِ الْقِيَمَةِ، لَا يَحْرُمُهَا
مِنْ الْعَمَالِ وَالدَّخْلَةِ، وَجَلَّمَ مِنْهُ أَيْضًا لَا يَبَيِّنُ عَلَى الْعَبْدِ شَيْءًا، لِأَنَّهُ ﷺ جَعَلَهُ
عَتَقًا بَعْدَ آدَاءِ الْقِيَمَةِ.

قَالَ مَالِكٌ: فَهُوَ إِذَا كَانَ أَوْ الْعَتَا خَالِصًا، أَحْلَى بِاسْتِكْمَالِ عَتَقِهِ. وَلَا يَخْلُقُهَا بِشَيْءٍ مِنَ الرِّقِّ.

قَالَ مَالِكٌ: فَهُوَ أَيُّ الشَّيْءِ مَبْتَدَأُ (إِذَا كَانَ لَهُ الْعَبْدُ خَالِصًا) بِدُونِ شُرْكَاءٍ أَحَدٍ بِهِ (أَحَقُّ) غَيْرُهُ (بِاسْتِكْمَالِ عَتَاقَتِهِ) مَصْدَرٌ عَنْ بَعْضِ عَتَقًا وَعَتَاقَةً (وَلَا يَخْلُقُهَا) أَوْ الْعَتَاقَةَ (بِشَيْءٍ مِنَ الرِّقِّ) بِشَيْءٍ إِذَا لَا أَحْلَى عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ الرِّقِّ مِنْ أَمْرِ الْمُشْتَرِكِ بَعْدَ أَهْلِ الْقِيَمَةِ، كَمَا فِي الْقَوْلِ السَّابِقِ لِكَمَالِ الْعَرَبِيَّةِ، فَأَوَّلَى أَوْ لَا يَحْمِلُ عَلَيْهِ شَيْءٌ إِذَا كَانَ الْعَبْدُ لَهُ خَالِصًا؛ لِأَنَّهُ أَحَقُّ بِاسْتِكْمَالِ الْعَرَبِيَّةِ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مِنْ أَحْزَنِ عَتَقٍ حَبِيبٍ، أَوْ عَتَقَ عَقْدَهُ بِشَرْطٍ وَتَحَقَّقَ الشَّرْطُ، فَتَنَبَّأَ حَرِيَّةً، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَشْتَرِيَهُ بَعْدَ ذَلِكَ شَيْءٌ مِنْ أَمَانٍ وَالْعَمَلِ؛ لِأَنَّهُ يَزِيدُ أَنْ يَبْقَى عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ الرِّقِّ، وَذَلِكَ مُدْفَعٌ لِكَمَالِ حَرِيَّتِهِ.

وَقَدْ أَخْرَجَ إِبْنُ دَاوُدَ^(١) فِي صَاحِبِ الْعَتَقِ عَلَى شَرْطٍ عَنْ سَمِيعَةَ، قَالَ: كُنْتُ سَبْلُوكًا لَأُمِّ سَلَمَةَ، فَظَالَتْ: أَعْتَمَنُكَ، وَأَشْرَطَ عَلَيْكَ أَنْ تَخْدُمَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَا عَشَيْتَ، فَفَرَرْتُ بِكُمْ ثُمَّ نَشَرْتَنِي عَنْهُ مَا قَارَفْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَا هَشَيْتَ، فَأَعْتَمَنَنِي، وَأَشْرَطْتَ عَلَيَّ.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ^(٢): هَذَا وَعْدٌ غَيْرُ عَمَلٍ بِهِ الشَّرْطُ، وَأَكْثَرُ الْعَتَقَاءِ لَا يَصَحِّحُونَ يَفْقَاحَ الشَّرْطِ بَعْدَ الْعَتَقِ، لِأَنَّهُ مَنَعَهُ لَا مَلَاقِي مَلَكَأً، وَمَنَعَهُ أَنْ يَجْرِيَ لَا يَمْلِكُهَا غَيْرُهُ إِلَّا بِإِجَازَةٍ، أَوْ مَا فِي مَعْنَاهَا.

وَقَدْ خْتَلَفُوا فِي هَذَا، فَكَانَ ابْنُ سِيرِينَ يُلَبِّسُ الشَّرْطَ فِي مِثْلِ هَذَا، وَمِثْلُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ عَنْهُ، فَقَالَ: يَشْتَرِي عَذَّةَ الْحَدَّةِ مِنْ صَاحِبِهِ الَّذِي أَشْرَطَ لَهُ، فَبَلَ لَمْ يَشْتَرِ بِالْأَهَمِّ؟ قَالَ: بَعْدَ، تَنْهَى.

وَأَخْرَجَ ابْنُ شَيْبَةَ حَدِيثَ سَمِيعَةَ فِي الْأَبَابِ الْمَذْكُورِ مِنْ «الْعَتَقِ»، وَقَالَ:

(١) إِبْنُ دَاوُدَ (١/ ٢٢) ح (٢٩٣٢).

(٢) مَسَالِمُ السَّرِّ (١/ ١٩٦).

(٣) باب من أعتق رقيقاً لا يملك مالاً غيرهم

أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه، قال الشوكاني: وقد استدل بهذا الحديث على صحة العتق المعلق على شرط.

قال ابن رشد: ولم يختلفوا في أن العبد إذا أعتقه سيده على أن يخدمه سبى أنه لا يتم عتقه إلا بخدمته، قال في «البحر»: من قال: أعتق أولادي في ضيعتهم عشر سنين، فإذا مضت فأنت حر عتق باستكمال ذلك إجماعاً بحصول الشرط والوقت، انتهى.

ولا اختلاف في هذه الأقاويل؛ لأن المدة على شرط الخدمة، إن شرطها للعتق، فلا بد من استكماله قبل ذلك، ولا فلا.

ون القاري^(١): وفي «شرح السنة»: لو قال رجل لعبد: أعتقتك على أن تخدمني شهراً، فقبل: عتق في الحال، وعليه خدمته شهراً، ولو قال: على أن تخدمني أبداً أو مطلقاً، فقبل: عتق في الحال، وعليه قيمة رقبته للمولى، وهذا لشرط إن كان مقروناً بالعتق، فعلى العبد القيمة ولا خدمة، وإن كان بعد العتق فلا يلزم الشرط، ولا شيء على العبد عند أكثر الفقهاء.

(٣) من أعتق رقيقاً لا يملك مالاً غيرهم

يعني عند موته كما يرد عليه أحاديث الباب. أما من أعتق نحو ذلك في حياته، فهو من باب التصديق بجميع ماله إلا أن العتق نافذ في جميعه، كيف؟ وقد قال النبي ﷺ: «فإن لم يكن له مال فقد أعتق منه ما أعتق»، ونفذت المذهب في أول الباب السابق في أن عتق المعتبر نافذ في حقه، لكن قال النووي في حديث منبر مائة النبي ﷺ: تأوله بعض المالكية على أنه لم يكن له مال غيره، فردّ تصرفه، قال هذا القائل: وكذلك يرد تصرف من تصدق بكل

(١) مرقاة المفاتيح (١٩/٧)

٣١/١٢٤٩ - حَدَّثَنَا نَائِكَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، وَعَنْ غَيْرِهِ

وَإِخْوَانِهِ.....

مَالَهُ، وَحَدَّثَ ضَعِيفٌ بِلِ بَاضِلٍ، وَالْقِسْوَابُ نَحْنُ نَصْرِفُ مِنْ نَصْدَقِ بَكْرِ مَالَهُ،
الْمَخْرُجِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ^(١): مَنْ أَعْتَلَ فِي حَيْثُهَا فَقَدْ قَالَ مَالَهُ وَأَمَّا الْقِسْمُ وَغَيْرُهُ
لَا يَسْمَعُ فِي عَقْلِ الصَّحِيحِ، وَمَعْنَاهُ أَنْ يَعْتَقَ جَمِيعَ رَقَبَتِهِ فِي صَحْبِهِ، لِأَنَّ ذَلِكَ
يُقَدِّمُ وَلَا يَزِيدُ عَقْلِي أَحَدٌ مِنْهُمْ، انْتَهَى.

وَقَالَ ابْنُ رَشْدٍ^(٢): أَمَّا الْعَرِيفُ وَالْحَمِيدُ عَلَى أَنْ حَقَّقَهُ إِنْ صَحَّ وَفَعَلَ،
وَبِإِنْ دَعَاهُ إِنْ كَانَ مِنَ الْمَالِكِ، وَفَكَانَ أَهْلُ الْقَضَاءِ هُوَ مِثْلُ عَقْلِ الصَّحِيحِ، انْتَهَى.

٣١/١٢٤٩ - (بِالْمَالِكِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ) لِأَنْصَارِي (وَعَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ)

هَكَذَا بِأَقْصَى الْوَأْدِ فِي جَمِيعِ النُّسخِ الْمَصْرِيَّةِ، وَهُوَ الْقِسْوَابُ، وَسَقَطَ الْوَأْدُ مِنْ
النُّسخِ الْهِنْدِيَّةِ لِتَحْرِيفِ مِنَ النُّسخِ، مَعَارِغٌ غَيْرُ وَاحِدَةٍ وَأَمَّا يَحْيَى وَابْنُ رَاشِدٍ،
وَعَنْ عَدَدٍ فِي رِوَايَةِ يَحْيَى، فَإِنَّ غَيْرَ وَاحِدٍ مِنْ شُيُوخِ مَالِكٍ لَا شَوْخَ يَحْيَى.

وَالْحَدِيثُ ذَكَرَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي التَّجْرِيدِ^(٣) فِي مَوَاصِلِ يَحْيَى، فَقَالَ:
يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ الْحُسَيْنِ وَأَبِي سَبْرٍ حَدِيثٌ وَاحِدٌ، ثُمَّ ذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ ثُمَّ
قَالَ: هَكَذَا رَوَى يَحْيَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، وَعَنْ غَيْرِ
وَاحِدٍ، وَتَلَفَعَهُ طَائِفَةٌ مِنْ رِوَاةِ «الْمُسْتَفَائِدِ» وَرَوْنَهُ جَمْعُهُ أَيْضاً عَنْ مَالِكٍ، عَنْ
يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ نَوْرِ وَاحِدٍ عَنْ الْحُسَيْنِ وَأَبِي سَبْرٍ مِثْلَهُ مُوَسَّلاً، ثُمَّ قَالَ:
وَمِنْ حَدِيثٍ قَامَتْ صَحِيحٌ مُعْتَمَدٌ مِنْ حَدِيثِ غَيْرِكِ عَنْ حَقِيقٍ عَنْ رِوَاةِ الْحُسَيْنِ
وَأَبِي سَبْرٍ عَنْهُ، وَقَدْ ذَكَرَاهُ ابْنُ عَرَفَرٍ فِي «التَّحْقِيقِ»، لَمَّا نَهَى: سُبْحَانِي أَسَدُ
بَعْضِهِمْ.

(١) (المسنون) (١/٣٦٦)

(٢) (تدريج المجتهد) (٢/٣٦٦).

(٣) (ص ٢٢٨).

عَنِ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي النُّعْمَنِ الْبُضْرِيِّ، وَغُنِّي مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ؟

كنهم دووا (عن الحسن بن أبي الحسن) بإد بن حنيفة وخفة سين مهمة (البصري) الأنصاري موداهم، الثقة، القامل المشهور مرجع أهل التصوف مات سنة ١١٠هـ، وقد قارب التسعين، وكان يرسل كثيراً ويُدلى، وقال النيرار: كان يروي عن جماعة ثم يسمع منهم فيحور، ويقول: حدثنا وخطبنا يعني قومه الذين حدثوا، وخطبوا بالبصرة، كذا في «التفريب»^(١) من رواية السنة.

(وعن محمد بن سيرين) الأنصاري وهو تابعيان، فالحديث مرسل، وصله انساني من طريق قتادة وحسين الطويل وسمك بن حرب، ثلاثتهم عن الحسن البصري عن عمران بن حصير، وابن عبد البر من طريق يزيد بن إبراهيم عن الحسن وابن سيرين عن عمران، ومسلم من طريق هشام بن حسان، وأبو داود من طريق أيوب وسجين بن عتيق ثلاثتهم عن محمد بن سيرين عن عمران بن حصير، قاله كزdzاني^(٢).

وقال الهادي^(٣): هذا مرسل، وقد استند من حديث عمران بن حصير أخرجه مسلم من رواية إسماعيل بن علية عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصير، وأخرجه من حديث الثغفي عن أيوب أن رجلاً من الأنصار، والأول أكثر، رواه ابن علية وحمام عن أيوب، قال النووي: هذا الحديث مما استدركه إدارقطني على مسلم، فقال: ثم يسمعه ابن سيرين من عمران فيما يقال، وإنما سمعه عن خاتمة الحذاء عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران، قاله ابن الجذاني.

قال النووي^(٤): ليس فيه تصريح بأن ابن سيرين لم يسمع من عمران،

(١) (١/٢٤٩).

(٢) شرح البوطة (٢/٨١).

(٣) «المتقى» (٦/٢٧٤).

(٤) شرح صحيح مسلم، النووي (٦/١١٤).

أَنَّ رَجُلًا فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أُعْتِقَ غَيِّدًا لَهُ، سِنَّةٌ عِنْدَ مُؤَيَّهِ.

ولم يثبت عدم سماعه، ثم يقدم في صحة الحديث؛ لأنه ذكره متابعة بعد ذكر الطرق الصحيحة، اهـ.

وقال النوفلي^(١): رواه عن عمران بن حصين الحسن وابن سيرين وأبو المهلب، وزواه، أحمد عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي ريد الأصبهاني، وروى نحوه عن أبي هريرة، اهـ.

(أَنَّ رَجُلًا) من الأنصار كما في مسلم وأبي داود (فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) أُعْتِقَ غَيِّدًا لَهُ سَنَةً عِنْدَ مُؤَيَّهِ) قال القرطبي: الظاهر أنه نُكِرَ منهم في مرضه، قال سحنون: قيل: بتلهم، وقيل: أوصى به، فنحن نستعمل القوم فيما جاء فيه الخبر من العتق في المرض، أو الوصية في جملة بعضهم بضيق تلك عنهم ولا يسهم بين المديرين في الصحة، لأننا لم نجد ما جاء فيه الخبر.

قال الباجي^(٢): يريد بذلك أنه بلغته ثروايتان من وجه يجوز له التعلق بها، فعملها على قصتين أو على قصة ثبت فيها حكمان لا يتناقضان، فيحمل عليهما، أما الوصية بعقدهم فلا خلاف في المذهب في أنه يفرق بينهم بالسهم. وأما إن بتلهم في المرض، فقد روى ابن المواز عن ابن الغنم أنه يفرق بينهم، ورواه ابن حبيب عن مطرف وابن العاجشون، وقال أبو زيد وأصيح والعارف: يعتق من كل واحد منهم بغير سهم، وإنما السهم في الوصية.

وإنما وجب الاختلاف فيه لاختلاف لفظ الحديث، ففي حديث عبد الوهاب أن ما حكم فيه النبي ﷺ، «الزكاة»، إنما كان في وصية الأصبهاني يعتق سنة، وروى إسحاق بن علف وحماد بن زيد أنه أعتقهم عند موته، اهـ.

زاد في رواية لمسلم وأبي داود، فقال له النبي ﷺ قولاً شديداً،

(١) المحقق (١٤٤/٣٨٠)

(٢) المحقق (١٤٥/٢٦٠).

فَأَسْهَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُمْ. فَأَعْتَقَ ثُلُثَ تِلْكَ الْعَبِيدِ.

قَالَ مَالِكٌ: وَبَلَّغَنِي أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِتِلْكَ الرَّجُلِ مَالٌ غَيْرُهُمْ.

مرسل. وقد وصله سلم عن صفوان بن يحيى في ٢٧ - كتاب الأيمان،

١٢ - باب من أعتق شركاً له في عبد، حديث ٥٦.

وشرح في رواية أخرى بلفظ: «لو علمت ذلك من صليت عليه» وفي رواية لأبي داود: «لو شهدت قبل أن يدفن لم يدفن في مقابر المسلمين»^(١) (فأشهم) أي أفرع (رسول الله ﷺ بينهم، فأعتق ثلث تلك العبيد) ولمسلم: فدعاهم رسول الله ﷺ فجزأهم ثلاثاً، ثم أفرع بينهم، فأعتق اثنين وأزق أربعة، قال الثوري: قال زين العرب: وذلك لأن أكثر عبيدهم الزوج، وهم مشاؤون في القيمة، اهـ.

(قال مالك: وببلغني أنه لم يكن لتلك الرجل المذكور (مال غيرهم) أي غير الأعداء، وهكذا روي عنه مسلم وأبي داود من حديث عمران أنه لم يكن له مال غيرهم، قال النجاشي^(٢): فإذا قلنا: إن القرعة تستعمل في العتق، فقد روى عيسى بن دينار وسعيد بن عيسى عن ابن نافع أنه لا يسهم في الرقيق إذا كان للمالك شيء من المال، قال ابن نافع: وإنما أسهم رسول الله ﷺ؛ لأنه لم يكن له مال غيرهم، قال ابن المزيّن: درست مطرفاً يقول مثل ذلك، فثلث له: هو قول مالك، فقال: هو الذي لا يعرف غيره، وهو الذي روى ابن المواز عن ابن القاسم أن القرعة لا تكون إلا لمن لم يبق مالا غيرهم.

وروى ابن حبيب عن مطرف وابن الساجشون أن يثلثهم في مرضه أو أوصى بعتق بعضهم، فلم يحملهم الثلث، فليفرغ بينهم كان له مال سواهم أو

(١) أخرجه أبو داود (٣٩٦٠).

(٢) المصنف (٢٦٥/٦).

لم يكن، وقد تقدم من قوله مخرجون ورواية غيره عن مالك أنه يسميهم إذا ضاقت
الملك عنهم، وذلك يقتضي أنه لا مالاً غيرهم، وجه القول الأول: ما في رواية
ابن علية وحمام بن زيد في هذا الحديث بمصطلح «لا مال له غيرهم» ووجه
القول الثاني: أنه ليس في حديث مالك أنه لا مال له غيرهم، فجعل عدة
الفرقة أنه اعتقدهم عند موته، وظاهر حال الوجبة والمريض أنه يعتبر في ذلك
الثقة. اهـ.

قال النووي^(١): في هذا الحديث دلالة لمذهب مالك والشافعي وأحمد
وابن حبان ودارقطن والجمهور في بقاء الفرقة في اعتق ونحوه، وأنه إذا اعتق
عدداً في مريض موته، أو أوصى بعتقهم، ولا يخرجون من الثلث، فخرج بينهم،
يعتق تلكهم بالفرقة.

قال الحوفي^(٢): وبهذا قال عمر بن عبد العزيز وأبان بن عثمان، وقال
أبو حنيفة: يعتق من كل واحد ثلثه، ويشترى في باقيه. وروى نحو هذا عن
مسعد بن المسيب وشريح والشافعي والبخاري وقتادة وحمام لأنهم نسأوا في
سبب الاستحقاق، فيستأدرون في الاستحقاق، وإنكر أصحاب أبي حنيفة
الفرقة، وقالوا: هي من الفقار، ولعنهم يَزَوِّدُ الخير الوارد فيه لمخالفته قياس
الأصو، اهـ. زاد فتاوى فيحيى فإن يقول أبي حنيفة الحسن - وهو راوي
الحديث.

وقال ابن رشد^(٣): من اعتق عبداً له في مرضه أو بعد موته ولا مال له
غيره، يقال مالك وشافعي وأصحابهما وجب عدة قسموا ثلاثة أجزاء، واعتق

(١) شرح صحيح مسلم للنووي (١/١١٠ - ١١١).

(٢) المنهاج (١/٣٨٠).

(٣) إبداء المجتهد (٢/٣٧١).

حزاً منهم بالفراخ، وكذلك الحكم في الرصبة، وخالف أنسب وأصعب ما لنا في العتق الميت، فقالا جميعاً: إنما القرعة في الرصبة، وأما حكم العتق أنسب فهو تحكم المذنب.

ولا خلاف في مدعى ما لنا، أن المذنبين في كلمة واحدة، بما ضاع سهم الثلث أنه يعزى من كل واحد منهم بقدر حصة من الثلث، وقال قوم: يعزى من الجميع ثلثه، فقوم من هؤلاء، عيروا في الثلث البعثة، وهو مذنب مائت والثمانين، وقدم عتبروا العتد، فعد ما لنا إذا كانوا ستة مثلاً فحق سهم الثلث بالبعثة، كان الحاصل في اثنين سهم، أو أقل، أو أكثر، وذلك أيضاً بالفراخ، وقال قوم: على المعتبر العتد، فإن كانوا ستة عتق سهم اثنين، وإن كانوا سبعة عتق اثنين وثلث، هذا.

قال ابن القيم^(١): حدثت عمر بن حارث بن سعيد، لكنهم لم يفتنوه لا تقاضاه بطلاً، وقد علمت أن ما صح عنه مما أن يصعب بعه فادعه، ومن أعلن بحالته الكتاب وألمسه المشهور، وكذا مخالفة العادة فخاصية بخلافه، قالوا: هذا مخالف لنسب الثقات بتحريم الميسر، فإنه من حبه، لأن خاصية تعيين الملاك أو الاستحقة في المأخض، والقرعة من هذا القبيل، لأنها ترجع، استحقاق العتق إذ ظهر كذا، لا إن ظهر كذا، وأما قضاء العتد بخلافه، فإنه خاصية يسي أن واحداً من ملك ستة أعبد، ولا يملك سبعة من دهم، ولا نوب، ولا سحار، ولا قبح، ولا دار يستحقها، ولا شيء طيل، ولا كثير.

وما قيل: إنه قد شفى ذلك للعرب ليأخذوا عتبه أو غير ذلك، فهو أيضاً من نقضى العتد عليه، لأنه أندر ما، وكان مستحيلاً في العادة والعروة، فيوجب رد الزاوية بهذه العلة الناطقة، كما قلنا في المصنف بزيادة من بين

جماعة لا يعمل مثلهم عن مثلها مع اتحاد المجلس أنه يحكم بملطه، وصار هذا من حسن الخير الواحد فيها نعم به الولي، فذلالة العادة والكتاب على نفي منتضاء يحكم بملطه من بعض رواة عن عمران.

ولذلك أجمع على عدم الإقراء عند تعارض البين للمعمل بأحدهما أيضاً عند تعارض الخبرين، ونحن لا ننفي شرعية الفرعة في الجملة، بل سننها شرعاً لتطبيب القلوب ودفع الأحقاد والغداز، كما فعل عليه السلام للسمر سائه، فإنه لما كان السمر بكل من ناء منهم جائزاً، إلا أنه ربما يتسارع الضغائن إلى من يخصه، فكان الإقراء لتطبيب قلوبهم، وكذا إقراء القاضي في الأنصبة المستحقة والبندية بتعاليق أحد المتخالفين، إنما هو لدفع ما ذكرنا من تمة التصيل.

والحاصل أنها إنما تستعمل في المواضع التي يجوز تركها فيها لما ذكرنا من المعسر، ومنه استهزام زكريا - عليه السلام - معهم على كفالة مريم - عليها السلام - كان لذلك، وإلا فهو كان أحق بكفالتها لأن خالتها كانت تحتها، فأما أن يشترط بها الاستحسان بعد اشتراكهم في سوء ما أولى من طاهر التوريع، لأن الفرعة قد تؤدي إلى حرمان المستحق بالكلية، لأن العتق إن كان شائعاً فيهم يقع في كل منهم منه شيء، فإذا جمع الكل في واحد، فقد حرم الآخر بعض حقه، بخلاف إذا وزع، فإنه ينال كلا شيء.

واستدل الطحاوي في مشكل الآثار^(١) على نسخ القرعة بأن علماً - رضي الله عنه - قضى في زمانه عليه السلام بين ثلاثة وقعوا على امرأة باليمن بالقرعة، ثم بعد ذلك قضى بين الرجلين وقعا على امرأة بأن الولد بينهما، ومحال أن يكون علي - رضي الله عنه - بتضي بخلاف ما كان قضى به في زمانه عليه السلام، ولم ينكر عليه النبي عليه السلام إلا وقد اطلع على نسخ القرعة.

١٢٥٠/٤ - وَحَقَّقْنِي مَا بَيْنَكَ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ الرَّحْمَنِ؛

أَنَّهُ رَجُلًا فِي إِيمَارَةِ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ أَخْتَقَى رَقِيقًا لَهُ، كُنْهُهُمْ.....

وَقَالَ الدِّعَاصِيُّ فِي الْأَحْكَامِ ظَرَانَةً^(١) فِي فِصَّةِ أَسْتَهْمَ زَكْرِيَّا عَلَيْهِ السَّلَامُ. وَنَحْنُ مِنْ بَيْتِهِ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى جُودِ الْفِرْعَةِ فِي الْعَبِيدِ بِعَقْدِهِمْ فِي مَرْحَلَةٍ تَمَّ سَوْرَتُهُ. وَلَيْسَ هَذَا مِنْ عَقْدِ أَسْتَهْمَ فِي شَيْءٍ؛ لِأَنَّ الرِّصَا بِكِفَالَةِ الْوَاحِدِ مِنْهُمْ بِعَبْدِهِ حَاطَرٌ فِي ذَلِكَ، وَلَا يَجُوزُ التَّرَاضِي عَلَى اسْتِزْنَائِهِ مِنْ حَصَلَتِ لَهُ التَّحْوِيلَةُ، وَقَدْ كَانَ عَلَى الْبَيْتِ نَافِذًا فِي الْجَمِيعِ، فَلَا يَجُوزُ نَقْلُهُ بِالْفِرْعَةِ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ إِلَى غَيْرِهِ. كَمَا لَا يَجُوزُ التَّرَاضِي عَلَى نَقْلِ الْحُرِّ عَمَّنْ رَقَعَتْ عَلَيْهِ، وَإِلْقَاءِ الْأَقْلَامِ بِشَبِّهِ الْفِرْعَةِ فِي الْقِسْمَةِ، وَبِهِ تَقْدِيمُ الْحَصُومِ إِلَى الْحَاكِمِ، وَهُوَ نَظِيرُ مَا رَوَى عَنْهُ بِحِكْمَةِ أَنَّهُ كَانَ إِذَا أَرَادَ سَيْرًا أَفْرَجَ مِنْ سَبَانِهِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ التَّرَاضِي عَلَى مَا خَرَجَتْ مِنَ الْفِرْعَةِ حَاطَرٌ مِنْ عِبَرِ الْفِرْعَةِ.

وَكُنْتُكَ كَدَّ حِكْمِ كِفَالَةِ مَرْيَمَ - عَلَيْهَا السَّلَامُ - وَغَيْرِ جَانِبِ وَفُوجِ الْوَدَاعِيِّ عَلَى نَقْلِ الْحُرِّ عَمَّنْ رَقَعَتْ عَلَيْهِ.

وَقَدْ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: «وَقَالُوا مَكَانًا مِّنْ أَفْئِدَتِهِمْ^(٢)» أَحْتَجُّ بِهِ بَعْضُهُمْ فِي يَحَابِ الْفِرْعَةِ فِي الْعَبِيدِ بِعَقْدِهِمُ الْمَرْبُوعِ، وَذَلِكَ بِحَقِّقِ مَنَ! لِأَنَّ عِنْدَ السَّلَامِ مِنْهُمْ فِي طَرَحِهِ فِي الْبَحْرِ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ عِنْدَ أَحَدٍ مِنَ الْمُفْقَهَاءِ، كَمَا لَا يَجُوزُ الْفِرْعَةُ فِي عَقْدٍ مِنْ خَرَجَتْ عَلَيْهِ، وَفِي أَخَذِ مَا لَهُ، فَكُلٌّ عَلَى أَنَّهُ خَاسِرٌ فِي عِبَرِ السَّلَامِ دُونَ غَيْرِهِ، انْتَهَى.

١٢٥٠/٥ - (مِثْلُكَ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ الرَّحْمَنِ) الرَّيِّ (أَنْ رَجُلًا) لَهُ

بِسْمِ (فِي إِيمَارَةِ أَبَانِ) فَتَحَ الْهَيْمَةَ وَغَنَى الْوَحْدَةَ (بَيْنَ عَضْنِ) بَنِ عَضْرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَلَى تَمْدِيدِهِ فِي زَمَنِ عِبْدِ الْعَتَاكِ (أَخْتَقَى رَقِيقًا لَهُ كُنْهُهُمْ) بِالنَّصَبِ نَاكِدًا،

(١) (١٢/٣٣).

(٢) (سُورَةُ الصَّافَاتِ: ١٢١).

جَمِيعاً وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُمْ. فَأَمَرَ أَنَاذُ بْنُ عُثْمَانَ بِتِلْكَ الرَّقِيقِ
فَقَسَمَتْ أَثْلَاثاً. ثُمَّ أَشْهَمَ عَلَى إِبْنِهِمْ بِخُرُوجِ سَهْمِ الْمَيْتِ فَبَغْتَقُونَ.
فَوَقَعَ السَّهْمُ عَلَى أَحَدِ الْأَثْلَاثِ. فَتَقَى الثَّلَاثُ الَّذِي وَقَعَ عَلَيْهِ السَّهْمُ.

(جميعاً) أيضاً تأكيد (ولم يكن له مال غيرهم، فأمر أبان بن عثمان) عملاً بما
تقدم من قصة **ثَلَاثُ** (بتلك الرقيق فقسمت) بباء المجهر (أثلاثاً) قال نراغب:
الثلاث أحد الأجزاء الثلاثة، والجمع أثلاث.

(ثم أسهم) أي أقرع أبان، وقال: (على إيهام يخرج سهم الميت فيمضون)
بباء التفاعل، أي الورثة يعيونه عيئاً (فوقع السهم) أي خرج سهم الميت (على
أحد الأثلاث، فتقَى للثلاث الذي وقع عليه السهم) ورَقَى فَاثْلَاثَانِ، وأعل مالكا، ذكر
ذلك ليدل فيه من صورة الاستهزاء، وحكي عن السلف فيه صور مختلفة^(١).

قال الباجي^(٢) وإذا أودت الفرقة بين الرقيق، فإن انقسموا على ثلاثة
أقسام معدلة قسمتهم على ذلك، وأخذ ثلاث بطاقات، في كل بطاقة
أسماء من في الجزء من العبيد، وثلف كل بطاقة في طين بحضرة العدول،
وتعطى لمن بداخلها في كلمة من صغير أو كبير، ثم يخرج واحدة فتخلص، فيعنى
من فيها، رواه ابن حبيب عن مطرف وابن النعاجشون، وإن لم يعادل الرقيق في
نفسه على أجزاء الثلاث، فإنه يكتب اسم كل عبد في بطاقة بعد أن تعرف قيمة
كل واحد منهم، وتكتب قيمته مع اسمه، فمن خرج سهمه منقو، إن حمله
الثلاث، وإلا فما حمل منه ورَقَى باقيه، وإن كان أقل من الثلاث أعيد السهم حتى
يستوفي الثلاث، ورَقَى مثل ذلك كله في «المدنية» عيسى عن ابن المقاسم، اهـ.
وبسط الموفق^(٣) في كيفية الفرقة وصورها.

(١) انظر: أحكام القرآن، (٣/٤٧٨).

(٢) «المعنى» (١/٢٦٦).

(٣) انظر: «المعنى» (١٤/٣٨٣).

(٤) باب القضاء في مال العبد إذا أعتق

(٤) مال المملوك

وفي المسح المجزئة^(١) القضاء في مال العبد إذا أعتق

إذا أعتق

قال الشافعي^(٢) : إذا أعتق عبداً فإنه مال له من ثمنه ما روي «إذا من ابن مسعود وأبي أيوب وأنس بن مالك - وبه قول قتادة والحكم والنخعي والشافعي وأحمد بن الحارثي» روي ذلك عن عطاء بن رسي وداود بن أبي هند وحديثه وقائل الحديث وعطاء بن النعنع والنسبي ومالك وأهل المدينة يبيعونه لأنه إنما روي عن ابن عمر - رضي الله عنهما - مرفوعاً عن أبي أعتق عبد له مال فاستأجر له عبداً، وبه أحمد بن حنبل، وعبيد، ولاثر بن عمر - رضي الله عنهما - أنه قال: إذا أعتق عبداً لم يعرض ثمنه.

وكذا من رواد الأئمة يسأله عن ابن مسعود أنه قال لعلامة صغيراً ما عبيد إلى أبيه أنه أعتقك عتقاً عتقاً فأشترى سيكته، فلي سبحت رسول الله ﷺ يبتاع ألبناً حتى أعتق عبده، أو عتقته، فلم يخرجه سيكته، فماله لسيده، ولأن العبد وماله كان جميعاً لسيده، وأما ملكه من أعتقه، ففي ملكه في الآخر كما لو بعه، وقد دل على هذا حديث الشريفة^(٣) عن داود بن أبي هند أنه قال: فماله فليأخذ إلا أن يشتريه المالك^(٤).

وأما حديث ابن عمر فقال أحمد: يروي عبد الله بن أبي حمزة عن أهل مصر، وهو صحيح في الحديث، كان صاحباً ففقه، وقاد أبو الوليد هذا حديثاً خطأ، وإنما يعرف عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قول الإمام أحمد:

(١) الطحاوي (٢٢١-٢٢٢).

(٢) الطحاوي (٢٢١-٢٢٢).

(٣) أخرجه أبو داود (٢٥٣٠٦).

٥/١٢٥١ - حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: مُضِيتُ السَّنَةَ أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا عَتَقَ نَفْسَهُ مَالَهُ.

كان هنا عندك على التفضيل؟ قال: أي لعصري على التفضل. قبل له: فكانت عندك للسيد؟ فقال: نعم، للسيد مثل البيع؛ سواء. اهـ.

وقال ابن رشد^(١): قالت طائفة: المال للسيد، وقالت طائفة: ماله تبع له، وبالأول قال ابن مسعود من الصحابة، ومن لعنهوا أبو حنيفة وأحمد وإسحاق، وبالثاني قال ابن عمر وعائشة والحسن وعطاء، ومالك، وأهل المدينة، وقال أيضاً في موضع آخر: اختلفوا في مال العبد هل ينبع في العتق والبيع؟ على ثلاثة أقوال. أحدها: أن ماله لسيديه فيهما، وكذلك المكاتب، وبه قال الشافعي والكوفيون، والثاني: ماله تبع له فيهما، وهو قول داود وأبي ثور، والثالث: أنه تبع له في العتق، لا في البيع إلا أن يشترط انشترتي، وبه قال مالك والليث، اهـ.

قلت: وحديث ابن عمر المرفوع أخرجه أبو داود بلفظ: من أعتق عبداً وله مال فمال العبد له، والضمير يحتمل أن يكون تبع أو للسيد، فيحتمل أن من رواه بلفظ: ماله للعبد، رواه بالمعنى حملاً للضمير للعبد.

٥/١٢٥١ - (مالك، عن ابن شهاب) الزهرري أنه سمعه يقول: مضيت السنة أي استمرت، قال ابن عبد البر: قالوا: لم يكن أحد أعظم بالسنه الماخبية من الزهرري (أن العبد إذا عتق) بيناء الممرد في الهندية، والمزيد في المصرية (تبعه ماله) قال الزرقاني^(٢): إلا أن يستثنى السيد قبل أن يعتقه. اهـ.

وفي «المحلى»: به قال الحسن وعطاء والنخعي ومالك: إن المال للعبد إذا أعتقه إن لم يشترط السيد نفسه، اهـ. وهذا مصير منهم إلى أن المال

(١) بداية المجتهد، (٢/٢٧٢)

(٢) شرح الزرقاني، (٤/٨٦)

عَنْ مَالِكٍ: وَمِمَّا يُبَيِّنُ ذَلِكَ أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا عَتَقَ ثَبَعَهُ مَالُهُ، أَنَّ الْمَكْتَابَ إِذَا كُتِبَ ثَبَعَهُ مَالُهُ. وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطْهُ. وَذَلِكَ

للسيد؛ لأنه إن كان للعبد فلا حق للسيد في الإشراف، وعلى هذا فمعنى البتة الماضية أن المساكات لا يتعرضون لأموالهم تفضلاً منهم على عبيدهم حين عتقوا.

وقال الباجي^(١): قوله: مضت السنة إلخ يريد أن ماله يبقى على ملكه ولا يكون لسيد له انتزاعه منه إذا أعتقه ولم يستثن ماله ولا شيئاً منه؛ لأن لفظ العتق لم يشاؤله ماله، وإنما قوي ملكه له بخلاف البيع، فإنه وإن كان لا يشاؤله أيضاً إلا العبد دون ماله، فإنه يخرج إلى مالك له من انتزاع ماله ما للأول، فكان الأول أحق به؛ لأن بيعه دون ماله بمنزلة انتزاعه، وذلك جازم له.

وهذا حكم عتقه المباشر البذل، والوصية؛ لأن الوصية بالعتق حتى، فيلزم أن ينزع المال، وقال أشهب: ليس للورثة انتزاع مال الموصي بعتقه قبل إنفاذ عتقه، إن كان العتق معجلاً، وإن كان مؤجلاً بعد الموت، فقد قال أشهب: للورثة انتزاع ما لم يغرب الأجل، وبه قال ابن المواز، وقال ابن عبد الحكم: ليس للورثة ذلك، وأما الموصى به إلى أجل كرجل، ففي «العتبة» من سماع ابن القاسم: أن مال العبد للموصى له برقة العبد بخلاف الهبة والصدقة، وفي «الموازية» من رواية ابن وهب عن مالك: لا يثبته ماله في وصية ولا هبة ولا صدقة ولا بيع ولا رهن، إلا في عتق جميعه أو بعضه أو بالكتابة أو العينة إلى آخر ما يسطر الباجي من الفروع.

(قال مالك: ومما يبين ذلك) وذكر المشاور إليه تصماً بقوله: (أن للعبد إما حتى تبعه ماله) يعني مما يوضحه، ويكون دليلاً عليه (أن المكاتب إذا كُتِبَ تبعه ماله وإن لم يشتترطه) انعبد المكاتب؛ لأنه أحرز نفسه وماله بالكتابة (وذلك) أي

(١) «المنقح» (٢١٧/٦).

أَنْ عَقَّدَ الْكُتَابَةَ هُوَ عَقْدُ الْوَلَاءِ. إِذَا تَمَّ ذَلِكَ.....

وجه قياس أحدهما على الآخر (لأن عقد الكتابة هو عقد الولاء بعينه إذا تم ذلك) أي تم عتقه بأداء الكتابة، فكذلك العتق أيضاً عقد الولاء لنفسه بنعام العتق.

قال الباجي^(١): يريد أن الكتابة عقد يقتضي ثبوت الولاء كالعتق، وهو بمعنى قولنا: إنه خرج العبد عن ملكه إلى غير مالك، فهذا حكم العتق والكتابة، وإن اختلفا في أن الكتابة عتق بعرض، وكذلك القطاعة والعتق المطلق عتق بغير عرض، وهذا يدل على أن التعليل الصحيح من ذلك أنه خارج إلى غير مالك، ولو علل بأنه خارج بغير عرض بطل بالكتابة اهـ.

قلت: الظاهر أن مراد الإمام مالك بعمال المكاتب ما عنده بعد أداء الكتابة، وهو للمكاتب إجماعاً، وفي الشرح الكبير^(٢): يملك المكاتب اكتسابه، ومنافعه، والشراء، والبيع، والإجارة، والاستجارة، والسفر، وأخذ الصدقة، والإنفاق على نفسه، ولذاته، ورفيقه، وكل ما فيه صلاح المال يملك المكاتب اكتسابه ومنافعه، والشراء والبيع بإجماع أهل العلم؛ لأن عقد الكتابة لتحصيل العتق، ولا يحصل إلا بأداء عرضه، ولا يمكن الأداء إلا بالاكْتِسَابِ، وليس له استهلاك ماله ولا هبته، وبه قال الحسن والثوري ومالك والشافعي وأصحاب الرأي، ولا تعلم فيه خلافاً؛ لأنه حتى سيده لم ينقطع عنه؛ لأنه قد يعجز فيعود إليه، اهـ.

فعلم منه أنه يملك أمواله في زمن الكتابة بالإجماع، فيعد أدائه بدل الكتابة وصيرورته حراً بالأولى، وهو يمكن أن يكون نظيراً للمال عند العبد وقت العتق، لكن قول الماتن: إن المكاتب إذا كوتب تبعه، يدل على أن المراد المال وقت الكتابة، فالسألة خلافية.

(١) «العتق» (٢٦٧/٦).

(٢) «الشرح الكبير» لابن قدامة (٢٦٧/١٢).

وَالَّذِينَ عَلَى الْعُقُودِ وَالْمَكْتَابِ يَحْتَزُّهُ فَإِنْ كَانَ مِنْهُمْ.....

فإن السورقي^(١) إذا كاتب العبد وله ماله فعليه العتق، إلا أن يشتد
المكاتب، فإن كانت له مزية، أو ولد له سيده، وهذا من اليهودي
والحنيني من ماله أو من حذيفة أو من يوسف والشامي، وكان الحسبي، وعطاء،
واسخمي، ومسلمان بن موسى، وعمر بن دينار، ومالك، وابن أبي نجيح، في
المكاتب ماله له، ورافقتا عطاء ومسلمان بن موسى والشامي وعمر بن دينار
ومالك في التوثيق، اهـ.

ويشك في هذا ما يأتي في أبواب المكاتب من حكاية الإجماع على
ذلك، وبشكل أيضاً ما نقل الموقوف أيضاً: إن المكاتب لا زكاة عليه ولا خلاف
بعضه، فإذا أعتق عتق من أهل الرقعة عتق، فمستدرك حول الرقعة من يوم عتق.
وإذا لم التحول وجبت الرقعة إن كان نصيباً، وإن لم يكن نصيباً فلا شيء
منه، اهـ.

ورجوه الإشكال طاهر أن المكاتب إذا سلطت أمواله العادية في زرع المكاتب
أحداً، وأمواله الموصولة وقت الكتابة أيضاً عند مالك ومروافقه، فكيف لا
يكون عليه الرقعة؟

ويمكن انقضاء عنه به تقدم في كلام الفرج الكرخي، وبه جزم الموقوف
أن المكاتب محجور عليه في ماله وجميع أهل تعلم، فليس له استبلاكة ولا
عتق، لأن حق سيده لم ينقطع عنه، لأنه قد يعيد فيعود إليه، وما يرد أيضاً
على أن مراد السعيتي السال وقت عند الكتابة الكلام الأخرى، فإنه ذكر فيه
الفرق بين السال والتوثيق إذ يبعد الأول دون الثاني.

وتقدم في كلام الموقوف أن الإمام والكاتب فرّق في السال والتوثيق في ذلك
الكتابة وذلك (وليس مال العبد) ومالك (المكاتب بمزولة ما كان نهماً) أي

من ولد، إنما أولادهم بمنزلة رقابهم، ليسوا بمنزلة أمهاتهم لأن
الأمهات التي لا اختلاف فيها، أن العتق إذا عتق بعتقه مائة، ولم يبعه
ولده، وأن المكاتب إذا كُتِبَ، تبعه مائة، ولم يبعه ولده.

للمكاتب، والعتق (من ولد) بل بينهما فرق ظاهر، وهو أنه (إنما أولادهم بمنزلة
رقابهم) أي بمنزلة ذواتهم، مملوكة للمسيب.

فإن قيل: إنما عتقوا عتقاً من ولد المكاتب لا يدخل في عتقه
المكاتب إلا بشرط؛ لأنه عند أسر نفسه، وكذلك عتقوا عتقاً دجولاً ما ولد
له في الكفاية فيها، أهـ. قلت: والصواب بالولد ما كان له من أمه له، كما سيأتي
في أبواب المكاتب. أما إن كان من حرة، فهو حر تبعاً لأمه، وإن كان من أمه
مسيبة، فهو مملوك لسيدها، لأن الولد تبع للام في النكاح والعتق (ليسوا) أي
الأولاد (بمنزلة أموالهم) بل أموالهم ملك لهم، عند الإجماع مالك رس وقته.

قال النووي^(١) في حديث من ابتاع حراً وله مال، أعتقه: فيه دليل
على أن العبد إذا ملكه سيده مالا ملكه، وبه قال مالك والشافعي في القديم.
وقال في الجديد، وبه حجة: إن العبد لا يملك شيئاً أصلاً، والظاهر المؤيد،
لأن نسبة المال إلى المملوك تشترط أن يملك، وأنويله بأذن المراء أن يكون
شراء له بد لعتق من مال السيد، وأضيف إليه للاحتصاص خلاف الظاهر، أهـ.

وجه أنه إذا كان مملوكاً له، فكيف صار لغيره بغير إذن الشروط، وتنفذ
ابتاعه بالشرط؟ الآن السنة التي لا اختلاف فيها) عندنا (أن العبد إذا عتق تبعه
ماله) ويكون ذلك للعقيق بعده أيضاً، كما كان مملوكاً له قبل ذلك، (ولم يبعه
ولده) فإن العبد قد عتق لا يبيع معه أولاده (وإن المكاتب إذا كُتِبَ تبعه مائة)
فيكون ملك للمكاتب كما تقدم (ولم يبعه ولده) لأن الولد دون كالأصل ولا
يدخل معه مبيعاً في العتق، ولا يكتسبه.

(١) إندية السجدة (٢٨٣/٢)

قَالَ مَالِكٌ: وَمِمَّا يَبَيِّنُ ذَلِكَ أَيْضًا، أَنَّ الْعَبْدَ وَالْمُسْكَنْتَ إِذَا أَفْلَسَا أُجِذْتُ أَمْوَالُهُمَا. وَأَمْوَالُ أَوْلَادِهِمَا، وَلَمْ تُوْخَذْ أَوْلَادُهُمَا. لِأَنَّهُمْ تَبَسَّوْا بِأَمْوَالِ لَهْمَا.

(قال مالك: ومما يبين ذلك) أي الفرق بين المال والولد (أيضاً أن العبد المأذون (والسكاتب إذا أفلسا) بكثرة الدين عليهما (أفلسا) ببناء المجهول (أموالهما وأموال أولادهما) وتزاد بهما الدينون (ولم تؤخذ أولادهما، لأنهم الأولاد (تبسوا بأموال لهما) بل ملك لساكنتهما، وهذا ظاهر مع الاختلاف بينهم في دين العبد المأذون ما يؤخذ منه.

قال ابن رشد^(١): أما اختلافهم في العبد المفلس المأذون له في التجارة: هل يبيع بالدين في رقبته أم لا؟ فنذهب مالك وأهل الحجاز إلى أنه إنما يبيع بما في يده لا في رقبته، ثم إن أعتق اتبع بما بقي عليه، ورأى قوم أنه يباع، ورأى قوم أن الغرماء يخبرون بين يمينه وبين أن يسحق فيما بقي عليه من الدين، وبه قال شريح، وقالت طائفة: بل يلزم سيده ما عليه وإن لم يشترط. اهـ.

وفي «الهداية»^(٢): دينه أي العبد المأذون متعلقة برقبته، يباع للغرماء إلا أن يفتيه المولى، وقال زفر والشافعي: لا تجاغ، ويباح كسبه في دينه بالإجماع، ثم إن فضل شيء من دينه قلَّبَ به بعد الحرية، اهـ.

وفي «الشرح الكبير»^(٣): العبد المأذون له في التصرف أو الاستئانة فيما يلزمه من الدين على روايتين: إحداهما: بتعلق برقبته، وهو ظاهر قول أبي حنيفة، والثانية: بتعلق بقيمة السيد، وهو الذي ذكره الخوافي، فعلى هذه الرواية يلزم مولاة جميع ما أذن، وقال الشافعي ومالك: إن كان في يده مال قضيت هيونته منه وإلا تعلق بدمته، يبيع به إذا حن وأيسر، اهـ.

(١) بداية المجتهد (٢/٢٩٠).

(٢) (٢٨٩/٢).

(٣) (٥٣٤/٤).

قَالَ مَالِكٌ: وَمِمَّا يَبَيِّنُ ذَلِكَ أَيْضًا، أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا بَاعَ وَاشْتَرَوْهُ
الَّذِي ابْتِاعَهُ، مَالَهُ، ثُمَّ يَدْخُلُ وَلَدُهُ فِي مَالِهِ.
قَالَ مَالِكٌ: وَمِمَّا يَبَيِّنُ ذَلِكَ أَيْضًا، أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا جَرَحَ، أَخَذَ
هُوَ بِمَالِهِ، وَلَمْ يَأْخُذْ وَلَدُهُ.

(٥) باب عتق أمهات الأولاد وجميع القضاة في العتاقة

قَالَ مَالِكٌ: وَمِمَّا يَبَيِّنُ ذَلِكَ أَيْضًا، أَنِّي رَجَعْتُ أَفْقَرِي إِلَى الْأَوْلَادِ وَالْأُمَّهَاتِ
أَنْ الْعَبْدَ إِذَا بَاعَ وَاشْتَرَوْهُ الَّذِي ابْتِاعَهُ مَالَهُ لَمْ يَدْخُلْ وَلَدُهُ فِي مَالِهِ، فَلَا يَكُونُ
لِلْمُشْتَرِي إِذَا اشْتَرَاهُ فِي الْبَيْعِ مَالُ الْعَبْدِ، وَفَإِنَّ لَمْ يَكُنْ يَدْخُلُ فِي الْمَالِ، بَلْ
هُوَ مُسْتَقِلٌّ.

قَالَ مَالِكٌ: وَمِمَّا يَبَيِّنُ ذَلِكَ أَيْضًا أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا جَرَحَ، إِنْسَانًا (أَخَذَ) ...
الْمَجْهُولَ أَوْ يَأْخُذُ فِي لَابِئْسَ (هُوَ وَمَالُهُ، وَلَمْ يَأْخُذْ وَلَدُهُ) فِيهِ، وَبِوُكَايَةِ الْوَلَدِ
فِي حُكْمِ مَالِهِ لِأَخِيذِ الْوَلَدِ أَيْضًا فِي الْعَمَلِ، وَإِذَا لَمْ يَأْخُذْ فِيهَا عَمَلُهُ أَنَّهُ
مُسْتَقِلٌّ.

وهي «الطرح» المكتوبة في المتن، ما دوني بتدريجات العبد، وقيم متناهية فهي متعلقة
برتبة العبد، سواء كان مأذوناً له أولاً، رواية واحدة، وقد يقولون ثم حبيبة
والثانية، وكل ما يتعلق بمرتبة العبد تحسب المسببة بينه وبين ماله،
فإذا بيع، وكان ثمنه أقل مما عليه، فيسبب لرب اثنين إلا ذلك - لأن العبد هو
الحائز، فلم يجز عتق غيره في نفسه، إلخ.

(٥) عتق أمهات الأولاد

يقسم الهمة وقسده، وفصح الترم وكسرها جمع أم، وقال بعضهم: أمهات
للإسماء، وأموات للنسب، وقال أبو حنيفة: يقال: أمهات وآباء، هكذا في

«الحجني» عن الجديري، وقال الرابع^(١): «الأم أصبه أمهة لقولهم: أمهات وأمهة، وقبل: أهله من الضاعف لقولهم: أمات وأمة، اهـ. وأم الولد هي التي ولدت من سيدها في ملكه مع الاختلاف بينهم متى تكون أم ولد، كما تقدم في النكاح، فإذا مات السيد، فتصير هي حرة عند جمهور الفقهاء والأئمة الأربعة»

قال ابن الهيثم^(٢): «لا يجوز بيعها ولا تمليكها ولا هبتها، بل إذا مات السيد ولم ينجز عتقها عتق سوتة من جميع العتاق، ولا تسمى تحريراً، ولو كان السيد مدبوناً مستغرقاً، وهذا كله مذهب جمهور الصحابة والتابعين والمضيد، إلا من لا يعتد به كبشر العربي، وبعض الظاهرية، فقاتلوا: يجوز بيعها، اهـ.»

وقال السوفي^(٣): «تعنى أم الولد من رأس المال، وإن لم يملك سواها، وهنا قول كل من رأى عتقهن، لا يعلم بينهم فيه خلافاً، سواء ولدت في الصحة أو المرض، لأنه حاصل ما تذاذه وشهوته وما يُثْلِفُه في شهوته ولذاته، يحتوي فيه حال الصحة والمرض، كالذي يأكله ويلبسه، اهـ.»

وجامع القضاء في العتاقة

يعني الأحكام المنفردة في العتق فجمع المصنف في الترجمة أمرين، الأول: عتق أم الولد، وهو إجماع خلافاً لمن أباح بيعها، كما سيأتي الخلاف فيه، والثاني: بعض الأقضية المنفردة في العتق، كما سيأتي.

(١) المنبذات الفارقة (٨٦).

(٢) فتح القدير (٤/٤٣٦).

(٣) المنبر (١١/٥٩٧).

٦/١٢٥٢ - حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: «بُيْعًا وَلَيْدَةً وَلَدَتْ مِنْ سَبِيلِهَا. فَإِنَّهُ لَا بَيْعُهَا وَلَا نَهْيُهَا وَلَا يُورَثُهَا. وَهِيَ تَسْتَعْتِقُ بِهَا. فَإِذَا مَاتَ نَهَى حُرَّةً.

٦/١٢٥٢ - (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر) - رضي الله عنه - (أن) أما (عمر بن الخطاب) - رضي الله عنه - (قال: أبا وليدة) أي أمة (ولدت من سبيلها فإنه) أي السيد (لا يبيعها ولا يهبها) أحداً (ولا يورثها) يعني لا يرثها أحد بعد موت السيد يعتقها بعد موته. والحررة لا تورث (وهو) أي السيد (يستمتع منها) بالوطء والتخمة وغيرها (فإذا مات) السيد (فهو حررة) من رأس المال، كما تقدم.

قال المصنف^(١): أحكام أمهات الأولاد أحكام الإماء في جميع أمورهن، إلا أنهن لا يُنْتَن، يعني حكمها حكم الإماء في حمل وطئها لسيدها، واستخدامها، ومثلك كسبها، وتزويجها وإجارتها، وعتقها، وتكليفها، وخلعها، وعورثها، وهذا قول أكثر أهل العلم، وحكي عن مالك أنه لا يملك إجارتها وتزويجها؛ لأنه لا يملك بيعها، فلا يملك تزويجها وإجارتها.

ولما أنها مملوكة يتفع بها، فيعتق سيدها تزويجها وإجارتها كالمدرسة، ولأنها مملوكة تعتق بموت سيدها، فأشبهت المدرسة، وإنما منع بيعها؛ لأنها استحققت أن تعتق بموته، وبميتها يمنع ذلك، بخلاف التزويج والإجارة، إلا أنها تحالف الأمة الغنم في أنها تعتق بموت سيدها من رأس المال، ولا يجوز بيعها، ولا التصرف فيها بما ينقل الملكة من الهبة والوقف، ولا ما يراد للبيع، وهو الرهن، ولا تورث؛ لأنها تعتق بموت السيد، هـ.

وفي العيني^(٢): قال ابن عبد البر^(٣): اختلف السلف والحنابلة من العلماء

(١) المغني، (١/١٤٨).

(٢) انظر: الاستدكار، (١٥٢/٢٣).

ففي عتق أم الولد وفي حوار بيعها، وكان أبو بكر وعلي وابن عباس وابن الزبير وجابر وأبو سعيد الخدري يجيرون بيع أم الولد، وبه قال داود، وقال جابر وأبو سعيد: كان بيع أمهات الأولاد على عهد رسول الله ﷺ، الحديث.

وفي «التعليق المعجم»^(١): ذكر ابن حزم فيهم ابن مسعود وزيد بن ثابت، وقال ابن القيم: لكن عن ابن مسعود بسند صحيح، وابن عباس: نعتي من نصيب ولديها، ذكره ابن قدامة، فهذا يصرح برجوعها على تقليد صيغة الرزية الأولى عنها، وحكي أنشوركاني عنهم الناصر والباقر والصادق والمعزي وفتادة، فكتبه بجوز عند الباقر والصادق بشرط أن يكون بيعها في حياة سبعا، فإن مات ولها منه ولد باق عتقت عندهم، وقيل: هذا مجمع عليه.

والمعاني طويته المذيل، وقد أفردوا ابن كثير بحصن مستغل، وحكي عن الشافعي فيه أربعة أقوال، وذكر أن جملة ما فيها من الأقوال ثمانية، انتهى.

قال أبو حمزة^(٢): والثابت عن عمر - رضي الله عنه - عدم حوار بيعها، وروي مثل ذلك عن عثمان وعمر بن عبد العزيز، وهو قول أكثر الثامنين منهم الحسن وعطاء ومجاهد وسالم وابن شهاب وإبراهيم، وإلى ذلك ذهب مالك والشروري والأوزاعي والليث وأبو حنيفة والشافعي في أكثر كتبه، وقد أحاز بيعها في بعض كتبه، وقال المعزي: قطع في أربعة عشر موضعاً من كتبه بأن لا تباع، وهو المخرج من مذهبه، وعليه جمهور أصحابه، وهو قول أبي يوسف ومحمد وزفر والحسن بن صالح وأحمد وإسحاق وأبي نضر وأبي عبيد، انتهى.

وقال الموفق^(٣): روي هذا عن عمر وعثمان وعائشة وعامة الفقهاء،

(١) (٣٦٣/٣)

(٢) انظر: «الاستبصار» (١٥٢/٢٣١).

(٣) «المعني» (٦٨٥/١٢).

وروي صالح بن أحمد قال: قلت لأبي: إني أرى شراً قد ذهب في بيع نعمات الأولاد؟ قال: أكرهه. وقد بيع علي - رضي الله عنه - وقال أحمد في رواية إسحاق بن منصور: لا يبيعني بيتهن.

قال أبو الخطاب: فظاهر هذا أنه يصح بيعهن مع الكراهة، فبعد هذا رواية ثانية عن أحمد، وأصحح أن هذا ليس رواية مخالفة لقوام: إني لا يبيعن؟ لأن السلف، كما وباضافون الكراهة على التحريم كثيراً، ومثي كان التحريم ولمنع مبرحاً به في سائر الروايات وحسب جعل هذا اللفظ المحسن على المفسر به، ولا يجعل ذلك اختلافاً انتهى.

وقال الطائفة^(١): وقد استقر الأمر عند الحنف على البيع حتى وفى في قتله ابن عزم ومن بعده من أهل الطاهر على عدم حوز بهن، وأبى إلى شذوذه انتهى.

وقال الشوكاني^(٢): حكى ابن قدامة^(٣) إجماع الصحابة على ذلك، ولا يفتح في صحة هذه الحكاية ما روي عن علي وابن عباس وابن الزبير رضي الله عنهم من الجواز؛ لأنه قد روي عنهم الرجوع من المخالفة، كما حكى ذلك ابن رسلان في شرح النسب.

وأخرج عبد الرزاق عن علي - رضي الله عنه - بسند صحيح أنه رجع عن رواية الأخير التي قول جمهور الصحابة، وأخرج أيضاً عنه عن عبيدة السلماني. قال: سمعت عبداً - رضي الله عنه - يقول: لا يبيعن، رأيت علي بن عمر - رضي الله عنه - في أمهات الأولاد أن لا يبيعن، ثم رأيت بعد أن يبيعن، قال عبيدة: فقلت له: حرثك ورأي عمر في الجماعة أحب إليك من رأيك وحدك.

(١) مجمع الشري (٥/٦٤٤).

(٢) مثل الأوطار (٢/١٤٩).

(٣) النظر الثماني (١٤/٥٧٧).

في القصة^(١)، وهذا الإسناد معدود في أصح الأسانيد

ورواه البيهقي^(٢) من طريق أبيوب، وأخرج نحوه ابن أبي شيبة، وروى ابن قدامة في المكني^(٣) أن علياً - رضي الله عنه - لم يرجع رجوعاً صحيحاً، إنما قال أميرة رشيداً: «أفدوا كما كنتم تقضون»، وإني أفكر المحدث، وهذا واضح في أنه لم يرجع عن جهده، وإني أدن لهم أن يقضوا ما اجتهداهم المتوافق لرائي من تقدم انتهى.

وفي «المحلى»: وقال ربيعة: يتعجب عنها لما روي ابن ماجه واحداً من حديث عكرمة بن ابن عباس، قال: ذكرت أم أبي هبم عند النبي ﷺ، فقال: «أعقبوا ولدها»، وإسناده ضعيف، وفي «الإصابة» لكن نه طريق عبد قاسم بن أصبغ، إسناده جيد، انتهى.

واحتج الأولون بحديث جابر عند أبي داود^(٤) وإسناده صحيح، بعد أميرة الأولاد على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر، فلما كان عمر نهدي فأنهينا، وللساني من وجه آخر: كنا نبيع أمهات الأولاد على عهد رسول الله ﷺ، فلا يذكر ذلك علمنا، ولا أبعأ عن أبي سعيد في أمهات الأولاد: كنا نبيعهن في عهد رسول الله ﷺ، كذا في «الدراسة».

قال الشوكاني^(٥): وفي الباب عن أبي سعيد عبد الحاكم بنحو حديث جابر وإسناده ضعيف، وقال السهني: لسي في شيء من الطرق أن النبي ﷺ أحل على ذلك يعني بيع أمهات الأولاد وأقربهم عليه.

(١) أخرجه عبد الرزاق (١٣٢٢).

(٢) السلي الخيري (١٠/٢٤٣).

(٣) ذكره في المعنى (١١٦/١٥٨).

(٤) سنن أبي داود (٤/٢٥٩).

(٥) قبل الأوطار (١/١٦٩).

وقال الحافظ^(١) روى عن أبي سبيبة عن جابر بن عبد الله عن أبي
الاطلاع والنفير، انتهى. وأجيب الجمهور بما روى ابن عمر - رضي الله عنه -
مرفوعاً: «أُمِّيَّةُ الْأَوْلَادِ لَا تُعَزُّ وَلَا يُوَدِّعُ، وَلَا يُؤْمَنُ، يَسْتَعْفِفُ مِنْهَا سِبْغاً
مَا دُمَ حَيًّا، فَإِذَا مَاتَ مِنْهُ، نُكِرَتْ رَوْاهُ الدَّارِقُطِيُّ وَكُتِبَ فِيهِ، وَصُنِّعَ لَهُ رَقْعٌ عَلَى
أَنفِ عَمْرٍ، وَحَاقَتْهُمَا ابْنُ الْأَثَرِ، أَعْبَسُ، وَحَسَنٌ، بِرَفْعِهِ، وَقَالَ: رَوَاهُ كُتَيْبٌ
بِشَاتٍ، وَرَوَى الدَّارِمِيُّ عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ مَرْفُوعاً: «إِذَا وَلِدْتَ أُمَّهُ الرِّجْسَ فِيهِ
مَعْتَقَةً، نَحْنُ قَبْرُ مَعْرُوفٍ»، وَرَوَى ابْنُ مَسْرُودٍ وَالْحَاكِمُ وَبُخَارِيُّ إِسْنَادَهُ، فَأُجِبَ
أَمْرًا رُفِعَ مِنْ سِبْغَةٍ فِيهِ حَرَّةٌ عَنْ ذَرِّئَتِهِ، كَذَا فِي الْمَحْنِيِّ.

قال ابن القيم^(٢) والطريق ذبيرة في هذا الدعوى، وإن قيل: «الأصحاح»
إِنَّهُ مَشْهُودٌ تَحْتَهُ الْأَمَةُ مَأْخُودٌ، وَإِذَا أُرِيدَ أَنَّ طَرَفَ هَذِهِ الدَّعْوَى، وَتَعَدُّتْ
وَأَسْتَشِيرَتْ، فَلَا يَفْرَدُ وَفَعْلٌ بِرِجْسِهِ، وَهُوَ مَعَ أَنَّهُ ابْنُ الْعَمَلِ قَالَ فِي كِتَابِهِ:
وَقَدْ رَوَى بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ نَسِي.

والله أعلم أيضاً بحديث أبي سعيد الخدري المذكور في العزل:
رَأَى أَحَدَهُمُ الْخَاوِيَّ وَغَيْرَهُ يُلْفِظُ: «وَنَحْنُ الْإِنْسَانُ فَكَيْفَ نَرَى فِي الْعَزْلِ؟»
فَحَدَّثَ: وَحَدَّثَ سَعْدُ بْنُ مَعْلَانَ قَالاً: كُنْتُ سَجَّاداً مِنْ غَيْرِهِ، وَبَيَّ بِي
عَلَامَةً، فَكَانَتْ فِي الْمَرْأَةِ: الْقَوْلُ: «يَحْيَى لِي ذِيئُهُ»، فَحَدَّثَ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ^(٣)

«فِي الْمَنْظَرِ» بِإِبْرَاهِيمَ وَهِيَ: فَأَحْضَرُوا فِيهَا بَيْنَهُمَا دُونَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ،
فَقَامَ قَوْمٌ، أَمْ أَمْرٌ مَحْطُوتٌ، سَوَاءٌ لَكَ لَمْ يَمُوتْكُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. وَقَالَ
بَعْضُهُمْ: هِيَ حَرَّةٌ، قَدْ أُخْتِصِمَا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، هِيَ هَذَا كَأَنَّ الْإِخْتِلَافَ، رَوَاهُ

(١) (المعجم ١: ٢٢٦، ٢٢٧).

(٢) (فتح البدر: ٣٦٩/١).

(٣) (أخرجه أبو داود: ٢٩٥٧).

أحمد في «مسنده»، قال: «الخطابي». ليس إسناده بذلك، وذكر البيهقي أنه أحسن شيء روي في هذا الباب، وبما قال الخطابي ثبت أنه عليه السلام قال: «إنا معشر الأنبياء لا نُؤزَّثُ، ما تركنا صدقة، فلو كانت مازية مألأ يبحث، وصار ثمنها صدقة».

وأجاب الجمهور عن حديث جابر وما في معناه بما قال ابن تيمية في «المفتي»^(١): قال بعض العلماء: إنما وجه هذا أن يكون ذلك مباحاً، ثم نُهي عنه، ولم يظهر النهي لمن ياعها، ولا علم أبو بكر بمن ياع في زمانه لقصر مدته واشغاله بأهم أمور الدين، ثم ظهر ذلك في زمان عمر - رضي الله عنه -، فأظهر النهي وانصاع، وهذا مثل حديث جابر - رضي الله عنه - أيهاً كنا نسمع بالقبضة من الثمر والدقيق الأيام على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر حتى نهانا عمر، رواه مسلم، وإنما وجهه ما سبق لاشاع النسخ بعد وفاة النبي ﷺ، انتهى.

وقال الحافظ^(٢): ثم يستند الشافعي في القول بالمنع إلا إلى عمر. فقال: ذلك تقليد لعمر. قال بعض أصحابه: لأن عمر - رضي الله عنه - لما نهي عنه، فاشتهر فصار إجماعاً، يعني فلا عبرة بتدوير المخالف بعد ذلك، ولا بتعيين معرفة سند الإجماع، انتهى. فلا حاجة إلى «الجواب عما ورد بعد الإجماع على ذلك في زمن عمر - رضي الله عنه -».

قال المحقق^(٣): فظهر إجماع الصحابة - رضي الله عنهم - بدليل قول علي: كان رأيي ورأي عمر - رضي الله عنه - أن لا نباع أسهات الأولاد، وقوته:

(١) انظر: «نبيل الأوطار» (١/١٦٦).

(٢) «فتح الباري» (١/٦٦٤).

(٣) «المفتي» (١/٢٤٥).

٧/١٢٥٣ . وحديثي فالك : أَنَّهُ نَلَعَهُ أَنْ عَمَرَ بَيْنَ الْخُطَّابِ
أَنَّهُ وَلَيْدَةٌ قَدْ ضَرَبَهَا سَبْدًا بِنَارٍ . أَوْ أَصَابَهَا بِهَا . فَأَغْنَتْهَا .

نقصى به عمر حياته وعلمد حياته . وقول عبيدة . رأي علي - رضي الله عنه -
في الجماعة أحب إلي من رأيه وحده . فإن قيل كيف تصح دعوى الإجماع
مع مخالفة علي وابن عباس وابن الزبير ؟ قلنا . قد روي عيسى الرجوعي عن
المخالفة . فقد روي عبيدة قال : بعث النبي علي - رضي الله عنه - إلى شريح أن
'أقصر' كما كنتم تفعلون . فإني أبعث الاختلاف . ثم قد ثبت الإجماع بأنفسهم
قبل المخالفة . وأنفسهم معصوم عن الخطأ . ورأي السوفيق في زمن الاتفاق
خير من رأيه في الخلاف بعده . فيكون الاتفاق حجة على المخالف له منهم .
كما هو حجة على غيره .

فإن قيل : فلو كان الاتفاق في بعض العصر إجماعاً حرمت مخالفته .
فكيف خالفه هؤلاء الأنعة الذين لا تجوز سبهم إلى ارتكاب الحرام ؟ قلنا :
الإجماع ينقسم إلى مقطوع . ومضنون . وهذا من المضنون فيمكن وقوع المخالفة
منهم له مع كونه حجة . كما وقع منهم مخالفة النصوص الضعيفة . ولا تخرج
مخالفتهم عن كونها حجة . كذا ذهب النجاشي .

٧/١٢٥٣ - (مثلك أنه بلغة) وقد أسنده عند الأرياني وغيره . بوجود (أن
عمر بن الخطاب) - رضي الله عنه - (أنه وليد) أي أمة (قد ضربها) أقرب على
هـ في النسخ كـ مصرية باعتحات ونحة الرداء . فكانهم ضبطوه من الضرب .
والضمير مفعول . وأعرب عليه في المسح الهدية بتشديد الراء . فكانهم ضبطوه
من المصرفة . وإسما بحرف الجر على التصدير . وأصل 'المحني' يخالف ذلك
كله فيه بدله : قد جرحها (سبدا بنار أو) شك من الراوي (أصابها بها) أي
أصاب الأمة بالنار (فأغنتها) أي حكيم عمر بعنفها . وفي 'المستش' : حكاه
أحمد في رواية ابن منصور قال : وكذلك أقول . انتهى .

ولجند الأرياني عن معمر بن أبي أيوب عن أبي قلابة قال : أقعد سليمان بن
الأسود بن عبد الله أمة له عبي مقلدة له . فاحترق عجزها . فأنت عمر - رضي الله

عنه - فاعتقها، وفي «المحبس»: روى الدارقطني والحاكم عن ابن عباس جاءت جارية إلى عمر، فقالت: إن سيدي أنعمني، فأعتقني علي أثار حتى أعتق فرجي، فقال عمر - رضي الله عنه - هل رأى قنك منك^(١)، قالت: لا، فاعتقت له بشي؟ قالت: لا، فقال عمر - رضي الله عنه -: علي به، فقال له عمر: أتعتب بعذاب الله؟ قال: يا أمير المؤمنين، أنعمتها في نفسها، قال: رأيت ذلك عليها؟ قال: لا، قال: فاعتقت لك به؟ قال: لا، قال: والذي نفسي بيده لو لم أسمع رسول الله ﷺ: «لا يفاد مملوك من مالكه» لأعتقتها منك، فضره مائة موه، ثم قال لها: ادعيني فأنت حرة، وأنت مولاة الله ورسوله، وقال الزبيني^(٢): قال الحاكم^(٣): صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، وأخرجه في العتق والحدود، ونعقبه الذهبي في «مختصره»، فقال: عمر بن عيسى أنقرشي منكر الحديث، انتهى. قلت: نعقبه في العتق، وأقره عليه بعد ذلك في الحدود، وقال: صحيح.

وفي «المحلى»: قال عياض: أجمعوا على أنه لا يجب إعتاق إعتيد بشي، مما يفني به مولاة من الأمر الحليف، واختلفوا فيما أكثر من ذلك من ضرب برج، أو حرقه بنار، أو قطع عضو، ونحوه مما فيه مؤنة، فذهب مالك والبيه إلى عتق كعد بذلك، ويكون ولاؤه له، ويعاقبه السلطان على ذلك. وقال - نوحه: لا يعتق عليه. واختلف أصحاب مالك فيما لو حلق رأس المرأة أو لحنه العبد، انتهى.

وقال التاجي^(٤): الإصانة بالنار عن ضررين: أحدهما العمى، والثاني

(١) في «المستدرک» (٢٦٨/٤) بدله عيت.

(٢) مصب الراية (٣٣٩/٤).

(٣) «المستدرک» (٢٦٨/٤).

(٤) «العتق» (٢٦٩/٦).

الخصاء، فأما العمد ومؤثر في إنجازه لعن: وأما الخطأ فليس مؤثر فيه، وهي التعيينية عن ابن القاسم فيمن ضرب عمده بسوط فلما عينه، قال: لا يعتق عنه، قال ابن القاسم: وإنما بعض ما كان على وجه العمد لا على وجه الخطأ، يريد أنه يقصد فلما عينه، أما إن قصد ضربه وأخطأ فأصاب عينه فلماها، فلا يعتق عليه، قال مسجون: ومن ضرب رأس عمده، فنزله العمد في عينه، وليس بمثلة لعن به، ووجه ذلك أنه لم يقصد ذلك إنما قصد الضرب.

أما إحداهما ما ينولد عنه اثنين، فهم على ضربين: ضرب يبلغ بالعمد شيئاً فاحشاً، فهذا يعتق به العمد على فاعله والمائل، وإن لم يبلغ ذلك لم يعتق به، وإنما يعتق عليه بالجماع أمرين: العمد، والمؤثر النسي الفاحش، ثم من أضيق على التسمية بالمثلة، فقد روي عن الثوري عن ابن القاسم: لا يعتق إلا بالحكم، وقال أدهب: بالمثلة بعين حر، وقال ابن عبد الحكم: أما المثلة المشهورة لا أنت فيها فهو حر بنفس المثلة، وأما ما يشت فيه، فلا يعتق إلا بحكم، انتهى.

وقال ابن رشد^(١)، أما من دخل عليهم لعن كرهماً فهم ثلاثة، من بعض الرءى، وهذا متفق عليه في أحد قسميه، وهو إذا كان المعلن مؤمراً، وإن كان مختلف بينهما، وهما، من ملك من يعتق عليه، ومن مثل بعده، فالإعناق بالثلاثة أصح العلماء فيه، فقال مالك والمالك والأوزاعي: من مثل بعده أعتق عليه، وقال أبو حنيفة والشافعي: لا يعتق عليه، وشذ الأوزاعي، فقال: من مثل بعده غيره أعتق عنه، والجمهور على أن يضمن ما غص من قيمة العبد.

ومالك ومن قال بقوله أحمد حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده في قصة ربيعة، وعمدة الثوري الثاني قوله **يَكْفَى** في حديث ابن عمر: ممن لعنكم

(١) نهاية المحتود (١/٣٦٧).

مسلوكه أو عسرية إكفاره عتقه قالوا: قلم يلزم العتق في ذلك، وإنما يذهب إليه، ولهم من طريق المعنى أن الأصل في الشرح أنه لا يكره المبدأ على عتق عبده إلا ما خصه الدليل، وأحاديث عمرو بن شعيب مختلفة في صحتها، ولم يبلغ في القوة أن يحصر بها مثل هذه القاعدة، انتهى.

وهي فالشرح الكبير: إن دقل عبده، محتج أنه أو أدبه أو نحو ذلك عتق، نص عليه يعني الإمام أحمد لحديث عمرو بن شعيب في قصة زبائح، وقال القاضي: قلنا لا يحتج لأن عبده لم يعتقه بلفظ صريح ولا كتابته وإن ثبت الحديث وجب العمل به، وهذا القياس، انتهى.

وما استدلتوا به من قصة زبائح، فقد روي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن حماد أن زبائحاً أن روج وحيد غلاماً له مع جارية له، فجدع أمته وجعلها، وأن النبي ﷺ فقال: من فعل هذا ملك؟ قال: زبائح، فدعه لسيكف، فقال: ما صنعتك علي هذا؟ فقال: كان من أدبه كذا وكذا، فقال: رسول الله ﷺ ابتلاك، ذهب ما كنت حرره، فقال: يا رسول الله، فصولي من أن، فقال: رسول الله ﷺ ورسوله وأوصى به المسلمين، فليد قس جاء إلى أبي بكر، فقال: وصية رسول الله ﷺ، فقال: نعم، سحري عليك الفضة وعلى عيالك، فأجرها علي حتى فطره، فبعد استخلف عمر جاءه، فقال: رجبة رسول الله ﷺ، قال: نعم، أبي يزيد؟ قال: مصر، قال: فكنت عمر - رضي الله عنه - إلى صاحب مصر أن يعطيه أرضاً يأكلها، روى أحمد^(١) وهي رواية قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ صارخاً، فقال له: مالك؟ قال: ميمتي ربي أقتل جارية له، فحبب لها خيري، فقال النبي ﷺ: عسى بالرجل، فطلب فلم يشفر عليه، فقال: يرموه، لا يفتق، فذهب فأت حرره، روى أبو داود وابن ماجه، وزاد: قال: عسى

(١) روى أحمد في مسنده (٢/٤٨٢).

قَالَ مَا لَكَ الْاَمْرُ الْمَخْتَلِعُ خَلْبِي عَيْنًا، اِنَّهٗ لَا يَجُوزُ عَقَاةُ
وَحْلٍ، وَغَلْبَةُ دِينٍ اِبْعِيدَ سَائِلَهُ

من نصرني يا رسال الله؟ قال تنفوز. اوتيت بن اسرافيل مولائي، فقال
«سور الله يثقل» اعطى كل مؤمن أو مسلم، كذا في «السنن»^(١).

قال الشيخ في «الذيل»^(٢) وفي نسخة امكنوية، قال أبو داود: الذي
عنى كان اسمه روح من ديار، والذي جبه ربيع، قال أبو داود: وهذا ربيع
أبو روح كان عمرو الحب، الذي القى في «الإصابة» في ترجمته ربيع بن
سلامة، ويقال: أي روح بن سلامة، حديث أحمد بن حنبل، ورواه ابن حبان،
فمنهم المحدثون، وروى العمري عن طريق عبد الله بن عبد الله عن أبيه أنه كان
عبد ربيع بن سلامة المدعي، فذكره. وروى ابن حبان القصة من ربيع نفسه
سند صحيح انتهى.

(قال مالك: والأمر المستعار عينا أنه لا يجوز عاقبة رجل، و) انتهى أنه
بحسب اعطيه دين يحيط بهالة أي يستعير جميع ماله، قال الساجي^(٣): وهذا
كما قال: إنه من أمان الدين بيده فإيه لا يندرج عن غيره، أي فعل ذلك،
وأعنى عبده فإن، فغرماء، وبذلك يحكم حكمهم، وليس لهم رقة بدون الإتمام،
في ردود، وواحد، ففي الموازية: مرد الإمام بهم، واعتقد، ومعنى ذلك
أنه يردعه إلى الحالة التي كانوا عليها، ثم ينفق في أمرهم، فإن كان متفصل
العدم رد عنهم، ووجه ذلك أنه حكم بين الغرماء والمعد.

وقال المردود^(٤): إن أحاط بحاله الدين له يصح تخلفه متى لم يرد.

(١) الطحاوي (١٠٢٤/٢) (١٠٢٤/٢)

(٢) في نسخة (١٠٢٤/٢)

(٣) معني (١٠٢٤/٢)

(٤) المردود (١٠٢٤/٢)

والغريمه رده إني أخر ما بسط في درجته، قلت: ويرد تدبيره أيضاً عند ذلك،
كما مبين في أبواب التدبير

وقال ابن رشد^(١): اختلفوا في حواجز عتق من أحاطت أيديهم بمانه، فقال
أكثر أهل المدينة ذلك وتبرره: لا يجوز ذلك، وبه حال الأراعي والمليث.
وقال فقهاء العراق: ذلك جائز حتى يحجر عليه الحاكم، وذلك عند من يرى
التحجير منهم. وقد يخرج عن ذلك في ذلك الجوز قياساً على ما دوي عنه
في الرهن أنه يجوز، وإن أحاط الدين بمان الراهن ما لم يحجر عليه الحاكم.

وعنده من منع عتقه أن مانه في تلك الحال مستحق للفقره، فليس له أن
يجوز منه شيء، بغير محض، وهي العلة التي بها يحجر الحاكم غيره التصرف،
والأحكام يجب أن توجد مع وجود أصلها، وتحجير الحاكم ليس بعتق، وإنما
هو حكم واجب من موجبات العتق، فلا اعتبار بوقوعه

وعنفة الفريق الثاني: أنه قد انعقد الإجماع على أن له أن يبطأ جاريته،
ورحمتها، ولا يرد شيئاً مما أنفقه من ماله على نفسه وعياله، حتى يصرح
الحاكم على يديه، فوجب أن يكون حكم تصرعاه هذا الحكم، وهذا قول
الشافعي - اهـ.

وقال برغسي في المبسوط: قال ابن أبي ليلى: لا يجوز عتق من
قُتِلَ القاضي، وحجبه في الدين، وعدنا، بطله عتقه إلا أن عند أبي حنيفة لا
سعاية على العتق، وعلى قول أبي برة، ومحمد يلزمه السعاية في قيمته
للغرماء، وهو بناء على منة الحجر بسبب الدين، اهـ

وفي الملحق الكبير^(٢) لأن زيادة في أحكام الحجر بسبب الدين: فمن

(١) بداية المصنف (٢)

(٢) (١٤) (١٥).

وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ عَتَاقَةُ الْعَلَامِ حَتَّى يَحْتَلِمَ. أَوْ يَبْلُغَ مَبْلَغَ الْمُحْتَلِمِ. وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ عَتَاقَةُ الْمُؤَلَّى عَلَيْهِ فِي مَالِهِ، وَنَ بَلْغَ الْحَلِمِ. حَتَّى يَلِي مَالَهُ.

أَعْتَقَ بَعْضُ رِثَقِهِ صَاحِبُ إِهْدَى الرِّبَا تَبَيَّنَ بَسْمَهُ وَهُوَ فَوْقَ أَسَى بِسَمِّهِ دِرْسَمًا فَإِنَّهُ عَقَى مِنْ مَالِهِ رَسِيدَ بَسْمَةٍ كَمَا قَبِلَ الْحَجَرُ. وَفَرَى مَبَاشَرِ التَّصَرُّفَاتِ لَا. لِلْعَقَى تَغْلِيظًا وَمَرَايَةً. وَالْآخَرَى لَا يَنْفَعُ عَنْهُ. وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَبَنُ أَبِي لَيْلَى وَالتَّوْرِيُّ وَالشَّافِعِيُّ. وَاحَارَهُ أَبُو الْحَفَلَاتِ فِي أَرْقُوسِ الْمَسَائِلِ: أَنَّهُ مَسْنُوعٌ مِنَ التَّبَرُّعِ إِذَا تَقَرَّمَ. قَلِمَ بَعْدَ عَقْتِهِ. ^{١٢٥٣} أَمَّا مَرَضُ الَّذِي يَسْأَلُ عَنْ دِينِهِ مَالَهُ إِذَا كَانَ الْمَوْفُورَ. وَهَذَا مُصَحِّحٌ لِزَيْدٍ قَدْ

(وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ عَتَاقَةُ الْعَلَامِ) أَيِ النَّصَبِيِّ وَلَوْ دَاهَنَ (حَتَّى يَحْتَلِمَ) أَوْ (حَتَّى يَبْلُغَ مَبْلَغَ الْحَلِمِ) فِي النِّسْبَةِ الْهِنْدِيَّةِ. وَفِي السَّعْدِيَّةِ مَسْمُوحُ الْمُحْتَلِمِ. وَلَفْظُ دَاهَنَ يَحْتَمِلُ الشُّكَّ مِنَ التَّوَارِي. وَيَعْنِي هَذَا فَعْنِي قَوْلُهُ. حَتَّى يَحْتَلِمَ. أَيْ يَبْلُغَ. سَوَاءً كَانَ بِالْإِحْلَامِ أَوْ بغيرِهِ. وَيَحْتَمِلُ السَّرِيعَ. فَمَعْنَى قَوْلِهِ 'حَتَّى يَحْتَلِمَ' أَيْ يَنْزِلَ فِي الْعَلَامِ. وَمَعْنَى قَوْلِهِ: حَتَّى يَبْلُغَ أَيْ يَبْلُغَ مَبْلَغَهُ بغيرِ الْإِحْلَامِ ^{١٢٥٤} السَّرِيعَ. وَنَحْوَهُ.

وَقَدْ لَمَّاحِي ^{١٢٥٥} يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَلَى وَجْهِ الشُّكِّ مِنَ التَّوَارِي. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ أَنْ يَكُونَ بِهِ عِلَامَاتُ الْإِحْلَامِ مَوْجُودَةً. وَهِيَ الْأَسَاتُ أَوْ الْإِسْنُ. وَذَلِكَ أَنَّ الْحَكَمَ إِذَا كَانَ بَيْنَ النَّصَبِيِّ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَتَمِينَ. وَوُجِدَتْ بِهِ عِلَامَاتُ السَّوْغِ. حُكِمَ لَهُ بِحُكْمِ الرَّجُلِ الْبَالِغِينَ. إِذَا. وَانْمُسْتَفَاةٌ إِحْمَامِيَّةٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ. فَإِنْ لَمْ يَرُشِدَ وَانْمُؤَنِّي وَغَيْرُهُمَا مَبْرُحُوا بِالْإِلَاحِاجِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ عَقَى النَّصَبِيِّ حَتَّى يَبْلُغَ.

(وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ عَتَاقَةُ) السَّحْبُورِ (الْمُؤَلَّى عَلَيْهِ) بِنَاءُ الْمُحِبِّينَ مِنَ التَّوَلَّى (أَيِ مَالِهِ) وَلَيْسَ فِي النِّسْبَةِ الْهِنْدِيَّةِ لَفْظُ 'أَيِ' أَيْ يَكُونُ مَالَهُ فِي تَوَلَّيهِ أَحَدٌ (وَلَا يَبْلُغَ الْحَلِمَ) وَصَلِيَّةٌ. يَعْنِي وَإِنْ كَانَ نَالِغًا لَا يَجُوزُ أَيْضًا عَنْهُ (حَتَّى يَلِي) بِنَفْسِهِ (مَالَهُ) ذَلِكَ الْحَجَرُ عَنْهُ

قال الباقبي: يريد أن السبي لا يجوز عتقه لا سيما إذا كان مؤثماً عليه ممنوعاً من التصرف في ماله، لأن ذلك حكم يرد أفعاله، وأما إن كان غير مؤثماً عليه ففي العتبية والموازنة عن مالك في نسبه يابى ماله: يجوز عتقه، وروى ابن زياد عن مالك أن النبي شفعه أفعاله جائزة حتى يُعتق عليه. وهذا قول أصحاب مالك لا ابن القاسم، فإنه قال في لفظي شفعه يابى: يحجر على مثله لا يجوز أمره.

فلذا قلنا: إن عتق المؤثم عليه لا يجوز، فقد قال مالك في «الموازنة»: لا يجوز عتقه وإن أحازه وليه، ووجه ذلك أنه ليس له إثبات ماله، فلذا رُشد، فله دمه كالصبي، وأما عتق السبي أم ونده، فقد روى ابن الموز: أجمع مالك وأصحابه أن عتق السبي لأم ولده لازم جائز، وروى أصحاب عن المبررة وابن داغ: أن عتق أم ولده لا يجوز. اهـ.

وقال الدردير^(٢١): لا يصح عتق السبي إلا لأم ونده؛ لأنه ليس له فيه إلا الاستمتاع وبغير الخدمة، قال السنوسي: لا يصح أي لا يلزم وإن كان صحيحاً، فله إضاؤه إذا رُشد بما لم يكن دمه وليه قتله. اهـ.

وقال المعوق^(٢٢) في أحكام المحجور عليه لسفر أو فسخ: إنه أعتق لم يصح عتقه، وهذا قول القاسم بن محمد الشافعي، وحكى أبو الخطاب عن أحمد رواية أخرى أنه يصح؛ لأنه عتق عن مكف مالك تام الملك فصح عتق الرافض والمفسر، ويصح تدييره وإضياده وتعق المستولاه بعونه. اهـ.

وأما عند الحنفية فيصح عتقه، ولي «الهداية»^(٢٣) قال أبو حنيفة: لا يحجر

(٢١) «الفتح الكبر» (٢/٣٥٩).

(٢٢) «التمهيد» (٦/١٦٣).

(٢٣) (١/٤٣٦).

(٦) باب ما يجوز من العتق في الرقاب الواجبة

على الحر العاقل البالغ السفيه، ونصرفه في ماله جائز، وإن كان ميذراً ينفذ ماله فيما لا غرض له فيه ولا مصلحة، وقال أبو يوسف ومحمد، وهو قول الشافعي، يُتَجَرَّ على السفيه، ويُمنع من التصرف في ماله ولو باع قبل حجر القاضي جاز عند أبي يوسف؛ لأنه لا بد من حجر القاضي عنده؛ لأن الحجر نازل بين الضرر والنظر، فلا بد من فعل القاضي.

وعند محمد لا يجوز؛ لأنه يبلغ محجوراً عنده، إذ العلة هي السفه بمنزلة النصاب، وعلى هذا الخلاف إذا بلغ رشيداً ثم صار سفياً، وإن أعتق عبداً نفذ عتقه عندهما. وعند الشافعي لا ينفذ الأصل عندهما أن كل تصرف يؤثر فيه الهزل يؤثر فيه الحجر؛ لأن السفه في معنى الهزل من حيث أن الهزل يخرج كلامه، لا على نهج الاعتلاء لاتباع النهي، وإذا ضيع العتق عندهما كان على العبد أن يسمى في قيمته؛ لأن الحجر لمعنى النظر، وذلك في رد العتق، وهو متعذر، فيجب رده برد القيمة. وأما عند الإمام فلا أثر للحجر، كما تقدم قريباً.

(٦) ما يجوز من العتق في الرقاب الواجبة

يعني بيان الأنواع التي تجوز في العتق، كمن يجب على الإنسان، فمن أعتق قد يكون متدبراً، وهو ما يكون لوجه الله تعالى من غير إيجاب، فمن أشرع قد تدب إلى ذلك في القرآن والحديث، والخصوص في ذلك كثيرة، ومن أعتق في قتال العدو، كما جزم به التدرير، وقد يكون واجباً، وهو الإعتاق للشر والكفار، وهي أربعة: كقراءة الفاتحة، وإظهاره، واليمين، والإمطار، وقدم الكلام على هذه الكفارات الثلاثة في أبوابها مفصلاً.

وأما عتق الشر، فقال الموفق^(١)، إذا نذر عتق رقبة فهي التي تجزئ في

(١) المعنى (١٣/٦١١).

٨/١٢٥٤ - حَقَّقَنِي مَالِكٌ عَنْ هِلَالِ بْنِ أَسَمَةَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ

بَسَارٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْحَكَمِ؛

الواجب، يعني لا تجزئ ولا رقة مذبذبة سليمة من العيوب المضرة بالعمل، وهي التي تجزئ في الكفارة، لأن النذر السطوئ يحمل على السعير في الشرع، والواجب أصل الشرع كذلك، وهذا أحد الوجهين لأصحاب الشافعي، والوجه الآخر يجرئه أي رقة كانت صحيحة أو معيبة، مسلمة أو كافرة؛ لأن الاسم يتناول الجميع. ولنا، أن العطر يحمل على السعير في الشرع، وهو الواجب في الكفارة، فأما إن نوى رقة بعينها أجزاء ما نوى، اهـ.

وفي هامش الزيلعي على «الكتبة»: قال الإنفاقي: لا خلاف إلا في الرقة الكافرة، فإنها تجزئ عندما عن كعارة الظهار، والإفطار، والبمين، خلافاً للشافعي. فإنها لا تجزئ عنده، وعلى هذا الخلاف إذا نذر أن يعنق رقة، فأعنت رقة كافرة، كما ذكره الإمام علاء الدين في طريقة الخلاف، وقول أحمد كقول الشافعي، اهـ.

٨/١٢٥٤ - (مالك عن هلال بن) علي بن (أسامة) نسب إلى جده، وهو

المعروف بهلال بن أبي ميمونة، ويشال له هلال بن أبي هلال الباعري السدني توفي بعد سنة ١١٠هـ من رواية الستة، لمالك عنه هذا الحديث الواحد، قاله الرزقاني^(١) (عن عطاء بن بشار) شعبة ومهملة غيبة (عن عمر بن الحكم) قال الشافعي. كذا يقول مالك: عمر بن الحكم، وغيره يقول: معاوية بن الحكم السلمي.

وقال ابن عبد البر^(٢): هكذا، قال مالك، وهو رخم عبد جميع أهل العلم الحديث، ونيس في الصحابة رجل يقال له: عمر بن الحكم، وإنما هو

(١) اشرح الرزقاني (٨٤/٤)

(٢) انظر الاستذكار (١٦٦/٢٢١)

معاوية بن الحكم، كما قال فيه كل من روى هذا الحديث عن هلال أو غيره.
ومعاوية بن الحكم معروف في الصحابة، رحدثه هذا معروف به. ومن نفس
على أن مالكاً وهم في ذلك البزور، وغيره. انتهى كذا في التلويح^(١) زاد
الزرقاني. أما عمر بن الحكم فتابعي أنصاري مدني معروف، وقال مالك في
روايته عن ابن شهاب: معاوية بن الحكم كما قال الناس، وإنما ساء عمر في
روايته عن هلال. فربما كان الوهم عن هلال إلا أن جماعة رتبوه عن هلال،
فقالوا: معاوية، قال أبو عمر.

قال الزرقاني^(٢) ولا يمنع ذلك تحوير أن الوهم منه لما حدث مالكاً
وثبت لما حدث غيره، ويؤيد ذلك ما روى أبو الفصم السليماني عن معمر بن
جس، مذت لمالك: الناس يقولون: إنك تخطئ في أناسي الرجال، تقول:
عند الله أنصاحي، وإنما هو أبو عبد الله، وتقول: عمر بن عثمان، وإنما هو
عمرو، وتقول: عمر بن الحكم، وإنما هو معاوية، فقال مالك: هكذا حفظنا،
وهكذا وقع في كتابي، ونحن نخطئ، ومن يسلم من الخطأ^(٣)، هـ.

قلت: ذكر الحافظ في تهذيبه^(٤): معمر بن الحكم بن لوبان، الحجازي
أبو حفص المدني، ثم عمر بن الحكم بن رافع الأنصاري أبو حفص المدني،
وكلاهما تابعيان، ثم ترجم عمر بن الحكم السلمي، وروى له ثنائي وخطأ،
وقال: المحفوظ معاوية بن الحكم.

وأما معاوية بن الحكم السلمي أنصاحي، قال أبو عمرة: كان ينزل
العبدية ويسكن في بني سليم، له عن النبي ﷺ حديث واحد في الكهانة والغيرة.

(١) تلويح العراقي (ص ٥٧٥).

(٢) شرح الزرقاني (١٨٤/٤).

(٣) تهذيب التهذيب (١٢٦/٧).

أَنَّهُ قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ جَارِيَةً لِي كَانَتْ تَرْعِي غَنَمًا لِي، فَجِئْتُهَا وَقَدْ قُبِضَتْ شَاةٌ مِنَ الْغَنَمِ، فَسَأَلْتُهَا عَنْهَا فَقَالَتْ: أَكَلَهَا الذَّنْبُ فَاسَمَعْتُ عَلَيْهَا، وَكُنْتُ مِنْ بَنِي آدَمَ فَلَقَمْتُ وَجْهَهَا. وَعَلَيَّ رَقَّةٌ أَفَأَعْتُقُهَا؟

والخط ونسب الحديث العاطس وعن الجارية، أحسن الناس في سبقة يحيى بن أبي كثير عن هلال بن أبي ميمونة، ومنهم من يقطعه، فيجعله أحاديث، وأصله حديث واحد، قال المحافظ: وله حديث آخر من رواية ابنه كبير بن معاوية، قلت: ذكره أيضاً ابن عبد البر في الاستيعاب.

(لأنه) أي عسر أو معارضة (قال: أتيت رسول الله ﷺ) ونظمت النساني بعد قصة التمسيت، ثم اطلعت التي منبئة لي نزعها جارية بني بيل أحد، والجوزية، فوجدت الذئب قد ذهب منها بشاة، فصككتها ضجة ثم نصرحت إلى رسول الله ﷺ فأخبرته (فقلت: يا رسول الله إن جارية لي) ثم تسم (كانت ترعى غنماً لي) زاد في رواية مسلم وأبي داود، فن أخذ والجوزية، فإذ البروي فيه دليل على جواز استخدام السيد جاريته في الرعي، وإن كانت انفرد في الرعي، ومع هذا فإن حيب مفقود من رعيها لربية فيها أو فقد ممن يكون في الحاجة التي ترعى فيه لم يشرعها، فإذا من البذل^(١).

(فجئتها وقد قبضت منها) يضم الياء على التثنية وسكونها على المؤنث الغائب، قال صاحب «المحني» إلى الأول، وانزواني التي انشائي (شاة من الغنم) وهي نسخة وقد عدلت منها شاة (سألتها عنها؟ فقلت: أكلها الذئب، فاسمعت عليها) أي مضيت (وكنت من بني آدم) زاد في رواية لأسف كما بأسفوزة، يعني أدركني من الغضب ما يدركنهم، وهذا تقديم لبيان الخبر في اللطمة (فلقمت وجهها) أي صرقت وجهها بينظر كفي، وهي رواية: لتني صككتها صكة (وعليّ رقبة) أي رقية واجبة (أعاقها؟)

(١) انظر المسبوق ٥١/٢٦٨.

فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتَيْتِ الْمُدَّ»^(١) قَالَتْ فِي الصَّامَةِ.....

قال الذهبي^(٢): يحتمل أن يريد أن عبه رقة بلطمه بإها إن كان قد ضحك وجهها، ويحتمل أن عليه رقة من معنى آخر كفارة أو غيرها، فَرَأَتْ أَنْ يَسْخَهَا بالحق في ذلك، لما قد سألها من (زلاتها) وسؤال النبي ﷺ لها عن معاصي الإيمان يقتضي أن الرقة كانت واجباً عليه من كفارة يشترط فيها الإيمان؛ لأن العتق للتسليم لا يعترف فيه الإيمان، اهـ.

قلت: وألفظ مسلم وأبو داود^(٣) وغيرهما: «مَكَكْتُهَا صَكْفًا، فَعَلَّمُ ذَلِكَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَدْتُ». «أَفَلَا اعْتَمَاهَا الْحَدِيثُ، يَدُلُّ عَلَى أَنَّ إِزَادَةَ إِسْخَاهَا كَانَتْ لِمُعْظِمِ النَّبِيِّ ﷺ صَدَّقَتْهَا، وَلَا يَدْخُلُ هَذَا فِي عَتَقِ الْعَمَلَةِ لِمَا نَقَدَمُ قَرِيبًا مِنْ أَنَّهُ لَا يَدْفَعُ مِنَ الْحَرَمِ الشَّدِيدِ وَالشَّيْنِ الْفَاحِشِ مَعَ تَصَدُّهِ الْحَرَمِ الشَّدِيدِ.

ولما قال صاحب المعنى^(٤): ثم إنهم أجمعوا على أنه لا يحب العتق بالطمع، فإنه هو مسبب رجعة الكفار ذبه الحديث مسلم^(٥) أبي طيم مبلوكة، أو خبره فكيف يرويه أن يحقه، والذليل على عدم كون الأمر فيه لما يجوز، ما رواه مسلم أيضاً عن سويد بن مقرن: أنه ﷺ أمرهم حين لطم أحدكم خاتمه بعنفها، فقلوا: ليس لنا خادم غيرها، قال: فليست بخديمتها، فإذا استعنتوا عنها فخلوا سبيلها، قاله النووي، اهـ.

(فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) بعدما استدعاه، ولحظ مسلم وأبو داود: انتبهي بها فحجت بهاء فقال لها: (أَتَيْتِ الْمُدَّ) قَالَتْ فِي الصَّامَةِ قال ابن عبد البر: هو على حد: «يُسْمَى مَنْ فِي الصَّامَةِ أَنْ يَتَّخِذَ بِكَ»^(٦) وَ(إِنَّهُ يَتَّخِذُ الْكَبِيرَ الْقَبِيلَ)^(٧)

(١) المعنى (١/٦٧).

(٢) أخرجه مسلم (٤٢٧)، وأبو داود (٣٣٨٩).

(٣) سورة التلك الآية ٦٦.

(٤) سورة طه، الآية ١٠.

قال الباجي: نعلمها تريد وصفه بالعلوم، وبذلك يوصف كل من شأنه اعتق، يقال: مك، فلان في السماء، بمعنى علو حاله ورفعة وشرقه.

وقال السكاوي: لم يرد به التمثال عن مكانه، فإنه منزلة عنه، والرسول أعلى من أن يستل ذلك، بل أراد أن يتعرف أنها مشرقة أو موحدة، لأن كفار العرب كان لكل قوم منهم صنم مخصوص بعبودته، ولعل سلفها هم كانوا لا يعرفون معبوداً غيره، فأراد أن يعرف أنها ما تعبد؟ فلما قالت: في السماء، ونى روايه: أفشارت إلى السماء، فهم عنها أنها موحدة، تريد بذلك نفس الآلهة الأرضية التي هي الأصنام، لا تثبت السماء مكاناً له تعالى، ولأنه كان مأثوراً بأن يكلم الناس على قدر عقولهم، ويهديهم إلى الحق على حسب فهمهم، ووجدنا تعبد أن المستحق للعبودية الذي يدير الأمر من السماء إلى الأرض، لا الآلهة التي يعبدونها المشركون، فتح منها ذلك وتم يكافئها اعتقادنا هو صرف التوحيد، حقيقة، انتهى.

وقال النووي^(١): هذا الحديث من أحاديث المصنفين، وهما الإمامان، تقدم ذكرهما مرات في كتاب الإيمان، أحدهما: الإيمان به من غير غرض في معناه مع اعتقاد أنه الله تعالى ليس كمثل شيء، وتنزيهه عن سمات المخلوقات، والثاني: تأويله بما يليق به، فمن قال بهذا قال: كان المراد أصحانها، هل هي موحدة فقرر بأن الخالق المعبود الثمان هو الله وحده، وهو الذي إذا دعا المذاهبي استقبل السماء، كما إذا صلى العنصر استقبل الكعبة، وليس ذلك، لأنه محصور في السماء، كما أنه ليس منحصر في جهة الكعبة، بل ذلك لأن السماء قبة المذاهبين، كما أن الكعبة قبة المصلين، أم هي من عبدة الأوثان التي بأيديهم؟ فلما قالت: في السماء، علم أنها موحدة، إلى آخر ما حفظه من كلام القاضي عياض وغيره.

(١) شرح النووي على صحيح مسلم، (٥) (٦٤)

فَقَالَ: «مَنْ أَنَا؟» فَقَالَتْ: أَأَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَعْطَيْهَا».

(فقال: من أنا؟ فقالت: أنت رسول الله) قال الباجي^(١): يقتضي أن الإيمان لا يشتمل، ولا يصح الإيمان بالله مع الكفر بمحمد ﷺ (فقال رسول الله ﷺ: أحضها) زاد في رواية مسلم وأبي داود، «فإنها مؤمنة» قال النووي: فيه دليل على أن الكافر لا يصير مؤمناً إلا بالإقرار بالله ورسالة رسول الله ﷺ، وأن من أقر بالشهادتين جزماً كفاء ذلك في صحة إيمانه، وكونه من أهل القبلة والحنيفة، ولا يكلف مع هذا إقامة الدليل والبرهان على ذلك، ولا يلزمه معرفة الدليل، وهذا هو الصحيح الذي عليه الجمهور، انتهى.

قال الباجي: حكم بكونها مؤمنة دون أن يسألها عن نظر واستدلال، وكذلك من أتى ليؤمن أخذنا عليه الشهادتين، فإذا أقر بهما حكمنا بإيمانه، ولم نسأله عن نظره واستدلاله، وإن كنا نأمره بذلك ونحضه عليه بعد إيمانه، انتهى.

وقال النووي^(٢) في هذا الحديث: إن إعتاق المؤمن أفضل من إعتاق الكافر، وأجمع العلماء على جواز عتق الكافر في غير انكفارات، وأجمعوا على أنه لا يجزئ لكافر في كفارة القتل، كما ورد به القرآن، واحتلفوا في كفارة الظهار والمعين والجماع في نهار رمضان، فقال الشافعي والجمهور: لا يجزئ إلا مؤمنة حلاً للمطلق على المفيد في كفارة القتل، وقال أبو حنيفة والكوفيون: يجزه الكافر للإطلاق، فإنها تسمى رقية، انتهى.

وقال الموفق^(٣): لا يجزئ إلا عتق رقية مؤمنة في كفارة الظهار وسائر

(١) المعنى (٦/٢٧٤).

(٢) صحيح مسلم شرح النووي (٥/٢٥).

(٣) المعنى (٨٣/٤٥).

الكفارات. هذا ظاهر المذهب. وهو قول مالك وإسحاق. ومن أحمد رواية ثالثة. أنه يجزئ فضلاً عما كفارة القتل من الظهار وغيره عتق رقعة ذممة، وهو قول عطاء والثوري والشافعي وأبي نوح وأصحاب الرأي ومن المذاهب الأربعة. وظاهر كلام الثوري أنه حمل حديث الباب على العتق المذنب، وهو ظاهر رواية مسلم وأبي داود وغيرهما إذ هي تشير إلى أن العتق لمصلحة والمصلحة، ونزحه عليه في الموطأ العتق الواجب، وهو ظاهر رواية الموطأ بنقطه علي رقعة*.

وبما قال النووي: فيه دليل على أن شرط الرقعة في جميع الكفارات أن تكون مؤمنة لأن المرحل لما قال: عتق وفيه، فأعنيها؟ لم يطلق النبي ﷺ الجواب بإعتاقها حتى امنعتها بالإيمان، ولم يسأله عن جهة وجوبها، فثبت أن جميع الكفارات فيه سواء.

قال صاحب المصنف: وفيه نظر، فإن في المرسـ الآتي أن عتق رقه مؤمنة، والظاهر أن المقصود راحة، وسُلم التعبد، والجراب للعتق أن التقيد بالإيمان زيادة على المطلق في الآية، فلا يجوز تخلف الواحد، ولا القديم حتى التقيد، في كفاية القتل خطأ من الزيادة نسخ من وجه، فلا يجوز إلا بالمواثر المشهورة، انتهى.

وفي كتاب من كتب بن مالك قال: كانت حاربه ترضى عما لم يَأْكُل انتدب مهاجرة، ففريت وجه الحاربه، فندبت، فأبته النبي ﷺ، فقتل. يا رسول الله! أعلم أنها مؤمنة لأعتقتها، فقال لها رسول الله ﷺ: من أنت؟ قالت: أنت رسول الله، قال: فمن أنت؟ قالت: أنزلني في السماء، فقال رسول الله ﷺ: أعتقتها فأبته مؤمنة. رواه أنصاري في «المكبر» (١١٠٧) وأوسطه، وفيه عند الله بن شيب وهو صحيح، كذا في «مجمع الزوائد» (١).

(١) (١٣٦/١) - (١٢٥٤)

٩/١٢٥٥ - وَحَقَّقْنِي مَا لَكَ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ حَاضًا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِجَارِيَةٍ لَهُ سَوْدَاءَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ عَلَيَّ رَقِيَّةً مُؤَمَّنَةً.....

٩/١٢٥٥ - (مالك عن ابن شهاب) الزهري (عن عبيد الله) بضم نعين مصدراً (ابن عبد الله) بفتحها مكبر (ابن عتبة) بضم عين وسكروا انقضاء التوبة (ابن مسعود) أحد الفقهاء (أن رجلاً من الأنصار) ظاهره الإرسال، لكنه محمول على الاتصال لقفا، عند الله جماعة من الصحابة، قاله ابن عبد البر

قال الزرقاني^(١) وفيه نظر، إذ لو كان كذلك ما وجد مرسل قط، إذ المرسل ما رفعه التابعي، وهو من نفي الصحابي، ومن هذا لا يخفى على أبي عمر. ففعله أراد نقلاً عن عبيد الله جماعة من الصحابة، الذين روى هذا الحديث، وقد رآه معمر عن ابن شهاب عن عبيد الله عن رجل من الأنصار أنه جاء مأثراً، وهذا موصول، ورواه الحسن بن الوليد عن مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله عن أبي هريرة، أن رجلاً من الأنصار، انتهى

زاد: (أبو داود في السيرة)^(٢) ورواه المحدثون عن عبد الله عن أبي عبد الله عن أبي هريرة أيضاً، انتهى. فثبت ذكره في «العنق» - رواية عبيد الله عن رجل من الأنصار وعزاه لأحمد، وهي مجمع الزوائد - ورواه أحمد^(٣) ورجاله رجال الصحيح.

(جاء إلى رسول الله ﷺ بجارية له سوداء) أي توبة (فقال: يا رسول الله إن علي) بتشديد الياء (راقية مؤمنة) نعلها نمر عتقها أو رجعت عليه تكفارة القتل

(١) شرح الزرقاني (٤/١٨٥).

(٢) (ص ٥٩٦).

(٣) مسند أحمد (٣/٥٦، ٥٣).

فَوَيْلٌ لِّكَ تَرَاهَا مُؤْمِنَةً أُغْنِيَهَا . فَقَالَ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «أَتَشْهَدُونَ
أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟» قَالَتْ: نَعَمْ . قَالَ: «أَتَشْهَدُونَ أَنَّ مُحَمَّدًا
رَسُولُ اللَّهِ؟» قَالَتْ: نَعَمْ

أو غيره، وذكره صاحب «المعتمد» في كتاب «تدوير» زاد في النسخ الهندية بعد
ذلك «أفأعنت بعدة» «ليست هذه الزيادة في النسخ المصرية، والاولى حذف
فالمعتمد لأبي يانها».

(فإن كتب) بصفة الخطاب (تراهها مؤمنة أعنتها) بصفة التكلم (فقال لها)
أي يلاما (رسول الله ﷺ) أتعلمين أن لا إله إلا الله؟ قالت: نعم . قال:
أتعلمين أن محمداً رسول الله ﷺ؟ قالت: نعم . أتشهد بذلك رعد . رواية
المسعودي عن عوف عن أبيه عن أبي هريرة . «عاد رجل إلى رسول الله ﷺ
بجارية أعجمية، فقال: يا رسول الله إن عليّ ديناً مؤمناً، فأعنت هذه؟» فقال:
رسول الله ﷺ: «أين الله؟ فأشارت إلى السماء، فقال لها: أيعرّ أنا؟ فأشارت
إليه، وإلى السماء أرى أمّ رسول الله، قال: فأعنتها فأنه مؤمنة» أخرجه ابن
حداد الشافعي، وقال: (به تخالف ابن شهاب في النسخة ومعه) وجمعه عن أبي هريرة،
وإن شهور، يقول: رجلى من الأمصار أنه جاء بأمة له سوداء، وهو يحفظ من
عوف، فأخول قوله، انتهى.

قال المروقي^(١): فإن كانت الفضة مائة فلا تخاف، فإن كانت مائة،
فيمكن أن لعبد الله فيه شبحين رجل من الأنصار رواها له عن نفسه، وأبو هريرة
رواها عن قصة ذلك الرجل، ويؤيد قوله: «نعم» على أنها كانت
بالإشارة، أو أنه دفع منها الأموال، فقال: «نعم» باللفظ حين قوله: أتعلمين
إنّ، وأشارت إلى السماء حين قوله: أين الله؟ ومن أنا؟ وذكر كل من الزهري
وعوف ما لم يذكره الآخر، انتهى.

(١) شرح المروقي (١/١٨٦).

قَالَ: «أَتُوفِّيَتَيْنِ بِأَلْبَسَ نَعْلَ النُّبُوَّةِ» قَالَتُ: «نَعَمْ» فَقَالَ
(رَسُولُ اللَّهِ ﷺ): «أَعْبَيْتُهَا».

والأوجه عندي أنه يجوز لما قال: «أين الله؟ فُشِّرَتْ إِلَى السَّمَاءِ: وَهِيَ كُنْ
هَذَا بِالْإِشَارَةِ كَمَا رَوَى أَبُو نُعَيْمٍ؟ فَأَجَابَ بِالنَّقْطَةِ وَهَكَذَا فِي الْمَرَاتَةِ سَائِلَهَا
أَوَّلًا مِنْ أَمَّا؟ فُشِّرَتْ، ثُمَّ قَالَ: «هِيَ» أَشْهَدُ بِأَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ؟ قَالَتْ
نَعَمْ. فَقِي الرُّوَابِيعُ احْتِسَابًا وَهَذَا عَلَى وَحْدَةِ الْقِصَّةِ وَلَا مَالِعَ مِنَ التَّعَدُّدِ.

(قَالَ) قَالَ: (أَتُوفِّيَتَيْنِ) فِي النِّسْخِ الْمَعْرُوبَةِ بِذَلِكَ تُؤْفِئُ (بِالْبَعْثِ بَعْدَ
الْمَوْتِ؟ قَالَتْ: نَعَمْ) قَالَ الرُّوَاهِي: «هِيَ أَنَّهُ لَا يَدْعِي الشَّهَادَتَيْنِ مِنَ الْإِقْرَارِ
بِالْبَعْثِ، فَسِ أَنْكَرَ قُلُوبَ بَعْضِ، وَعَلَيْهِ الْإِجْمَاعُ، سَمِعْتُ (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ):
أَعْبَيْتُهَا) زَادَ فِي رَوَايَةٍ: «فَبَيْنَا مُؤَمَّنَةٌ» قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: «فَدَجُودٌ يَحْبِي بَعْدَ
هَذَا الْحَدِيثِ، وَرَوَاهُ أَبُو مَكِينٍ وَابْنُ الْقَاسِمِ، فَلَمْ يَذْكُرْ، «فَبَيْنَا كُنْتَ نَاحِيَا
مُؤَمَّنَةً، وَفَالَا: «أَيْ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيَّ رُقِيَةٌ مُؤَمَّنَةٌ فَأَعْبَيْتُ هَذِهِ؟» وَرَوَاهُ الْقُفَيْسِيُّ
بِلَفْظٍ: «أَنْ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِحَدَاثَةٍ لَهُ سَوْدَاءُ، فَقَالَ: يَا
رَسُولَ اللَّهِ أَعْبَيْتُ؟ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَحْنُ، فَحَذَفَ مِنْهُ «أَنْ عَلَيَّ رُقِيَةٌ
مُؤَمَّنَةٌ» مَعَ أَنَّهُ قَائِلُهُ الْحَدِيثِ، انْتَهَى.

وَقَالَ الشُّوكَنِيُّ^(١): حَدَّثَنِي أَبِي هَرِيرَةَ الْخَرَجِيُّ أَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ عَوْنِ بْنِ
عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي هَرِيرَةَ أَنَّ رَجُلًا سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِحَدَاثَةٍ لَهَا سَوْدَاءُ^(٢)،
الْحَدِيثُ، وَأَخْرَجَهُ لِحَاكِمٍ فِي الْمُسْتَدْرَكِ مِنَ حَدِيثِ عَوْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عُبَيْدِ
جَدْنِيِّ أَبِي عَن جَدِي فَذَكَرَ حَرَمًا، وَفِي اللَّفْظِ مَخَالَفَةٌ كَثِيرَةٌ، وَرَوَى سَعْدُ حَدَّثَ

(١) المطبوع: لا مستدرك (٢٤١/١٦٦٩).

(٢) ابن الأنباري (٢/٣٦٩).

(٣) العبد: أبو داود (٣٢٨٤).

١٠/١٢٥٦ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ؛ أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ الْمُقْبِرِيِّ أَنَّهُ

قَالَ: سُبُلُ.....

أَبِي دَاوُدَ أَحْمَدَ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ مِنْ حَدِيثِ الشَّرِيدِ بْنِ سُوَيْدٍ وَأَخْرَجَهُ الطِّرَافِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي لُبَابٍ عَنْ أَسْمَاءَ. وَالْحَكَمُ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَحْذُوحٌ حَدَّثَ أَبِي هُرَيْرَةَ الْمَدَنِيَّ. انْهَى.

قلت: حديث حوَنَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ، وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ ذَكَرَهَا صَاحِبُ «مَجْمَعِ الزَّوَادِ» بِالْمَقَاطِ مُخْتَلَفٌ. وَفِيهَا: أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي مُوَيْمَنَةَ، وَهَكَذَا ذَكَرَهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي جَعْفَرٍ بِمَحْزُوحٍ.

«حَدَّثَ الشَّرِيدُ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ»^(١) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو وَبَعْرُورٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ الشَّرِيدِ أَنَّ أُمِّهُ أَوْصَتْهُ أَنْ يَتَّقِيَ عَنْهَا رَقِيَّةَ مَوْمَنَةَ، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أُمِّي أَوْصَتْ أَنْ أَعْتَقَ عَنْهَا رَقِيَّةَ مَوْمَنَةَ، وَعِنْدِي جَارِيَةٌ سَوَاءٌ نَوِيَّةٌ، الْحَدِيثُ، لَمْ يَخْرُجْ أَبُو دَاوُدَ لِقَوْلِهِ: «إِلْ أَحَدًا عَلَى رِوَايَةِ مُعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ السُّلَمِيِّ».

وَأَخْرَجَ لِقَوْلِهِ: «أَتَى بِهِذَا السُّنَدُ» وَنَفَظَهُ: «فَدَلَّتْ» إِنْ أُمِّي أَوْصَتْ أَنْ تَعْتَقَ عَنْهَا رَقِيَّةً، وَإِنْ عِنْدِي جَارِيَةٌ نَوِيَّةٌ، فَيَجْزِي عَنِّي أَنْ أَعْتَقَهَا عَنْهَا؟ قَالَ: أَتَى بِهَا فَأَتَيْتُ بِهَا، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: مِنْ رَيْكَ؟ قَالَتْ: اللَّهُ، قَالَ: مِنْ نَبِيٍّ؟ قَالَتْ: أُنْتُ رَسُولُ اللَّهِ، قَالَ: فَأَعْتَقَهَا فَاتَّهَا مَوْمَنَةَ وَبِهِذَا اللَّفْظِ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «مُسْتَدْرَكِهِ» بِطَرَفٍ.

١٠/١٢٥٦ - (مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ الْمُقْبِرِيِّ) بِصَحِّهِ الْمَوْحُودَةِ وَفَتْحَهَا نَسَبَةً

لِسَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ وَأَبِيهِ أَبِي سَعِيدٍ، كَيْسَانَ، وَكَلَّاهُمَا مِنْ رِوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ، لَكُنْ هَذِهِ الرِّوَايَةُ أَخْرَجَهَا ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ صَرِيحِ الْإِسْبَاطِ، كَمَا سَيَأْتِي (أَنَّهُ قَالَ: سُبُلُ)

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٣٨٤)

أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ الرَّجُلِ تَكُونُ عَلَيْهِ رَقَبَةٌ. هَلْ يُعْتَقُ فِيهَا امْرَأَةٌ زَانًا؟ فَقَالَ
أَبُو هُرَيْرَةَ: نَعَمْ. ذَلِكَ يُجْزَى عَنْهُ.

١٦/١٢٥٧ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ
الْأَنْصَارِيِّ وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. أَنَّهُ سَمِعَ عَنِ الرَّجُلِ
تَكُونُ عَلَيْهِ رَقَبَةٌ. قَالَ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُعْتَقَ وَلَدَ زَانًا؟ قَالَ: نَعَمْ. ذَلِكَ
يُجْزَى عَنْهُ.

بناء المجهول (أبو هريرة عن الرجل يكون عليه رقبة) واجبة (هل يعتق فيها
ابن زنا؟ فقال أبو هريرة: نعم، ذلك يجزئ عنه) وأخرج ابن أبي شيبة من طريق
حفص عن محمد بن إسحاق وعبد الله بن سعيد عن سعيد بن أبي سعيد: أتت
مرأة أبا هريرة، فسأته عن ابن جارية لها من غير رشدة وعليها رقبة، أيجزئها؟
قال: نعم.

١٦/١٢٥٧ - (مالك أنه بلغه) أخرجه ابن المنذر بسند صحيح، كما
سأني في كلام الحفاظ (عن فضالة) بفتح الفاء والضاد المعجمة، قاله الأزرقاني
(ابن حبيب) بضم الحين بدون إقفلة (للأنصاري) الأوسي (وكان من أصحاب
رسول الله ﷺ) وأول شاعده أحد، ثم مرل دمشق، وولي قصاهها من جهة
معاوية، ومات بها سنة ٥٨ هـ، وقيل: قبلها (أنه مثل) ببناء المجهول (عن
الرجل يكون عليه رقبة) واجبة (هل يجوز له أن يعتق ولد زنا؟ فقال: نعم، ذلك
يجزئ عنه).

قال صاحب «المحلى»: وقد قال الجمهور: إنه يجوز عتقه في الكفارة،
وكرهه علي وابن عباس وابن عمرو بن العاص، أخرجه عنهم ابن أبي شيبة،
وعند البيهقي^(١) بسند صحيح عن الزهري، نا أبو الحسن مولى عبد الله بن
الحارث. وكان من أهل العلم «بالصلاح» أنه سمع امرأة تقول لعبد الله بن

(١) «السنن الكبرى» ١/٥٩.

نوفل تستقيبه في غلام لها ابن زينة نعتفه في رقة كانت عليها؟ فقال: لا أراه بجزرك، سمعت عمر - رضي الله عنه - يقول: لأن أحمل علي نعلين في سبيل الله أحب إلي من أن أعثر ابن زينة. وقال إبراهيم والشامي: إنه لا يجوز عثر ولد الزنا في الكفارة، انتهى.

وقال الحافظ^(١): قال الجمهور: يجوز عثفه. وكرهه علي وابن عباس، وابن عمر، وأخرجه عنهم ابن أبي شيبة بأسانيد لينه، ومنع الشعبي والنخعي والأوزاعي، والحجة للجمهور قوله تعالى: ﴿لَوْ تَحَوَّرُوا يَمْنُوا﴾. وقد صرح ملك الحافظ له فيصح إعتاقه له. وقد أخرج ابن المنذر سند صحيح، عن أبي الخير عن عتبة بن عامر أنه سئل عن ذلك فتبع، قال أبو الخير: فسألنا فضالة بن عبيد، فقال: يغفر الله لعقبة، وهل هو إلا نسمة من النسم، انتهى.

وقال العيني^(٢): يجوز عثر ولد الزنا في الرقاب الواجبة، روي ذلك عن عمر وعلي وعائشة وجداعة من الصعابة، وبه قال ابن المسيب، والحسن، وطاووس، وأبو حنيفة، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبو عبد، انتهى.

وفي «الشرح الكبير»^(٣): يجوز عثر ولد الزنا، يعني في الكفارة، وهذا قول أكثر أهل العلم، روي ذلك عن فضالة بن عبيد، وأبي هريرة، وبه قال ابن السبب والحسن وطاووس والشافعي وإسحاق وأبو عبيد وابن المنذر، وروي عن عطاء والشامي والنخعي والأوزاعي وحماة أنه لا يجوز؛ لأن أبا هريرة - رضي الله عنه - روي عن النبي ﷺ: «ولد الزنا شر اثلاثين» قال أبو هريرة: «لأن أمتع يسهو في سبيل الله أحب إلي منه» رواه أبو داود^(٤).

(١) «معجم البازي» (١/١١٠٦).

(٢) «عمدة القاري» (١٥/٧٥٩).

(٣) (١١٦/١٢٧٢).

(٤) أخرجه أبو داود (٢٩٩٣).

(٧) باب ما لا يجوز من العتق في الرقاب الواجبة

١٢/١٦٥٨ - حدثني نايف: أنه بلغه أن غنم الله بن غنم

سئل عن الرقبة الواجبة: هل يُشترى بشرط؟ فقال: لا.

فإن ما سألت: وذلك

وذلك، وخبره في مطلق قوله تعالى: **فَوَقَّعَ الرِّقَابَ**، والأحداث الواردة في دمه اختلف أهل العلم في تفسيره، فذهب الطحاوي: ولد الفداء هو السلام للزنا، كما يقال: إن السبيل الملازم لنهاء رجال العتق عن بعض أهل العلم: هو ثلاثة: أصلاً، وحضراً، ومساباً، أنكر قوم هذا التفسير، وقالوا: ليس عليه من دور والتميز شيء، وقد جاء في الأحاديث: **«هو شر الثلاثة إذا عمل عملهم»**، فإن صح ذلك لدفع الإنكار، انتهى.

وقال الشافعي: من وجب عليه عتق رقبة تكسبه أو غيره، غير ذلك، فإنه يجوز أن يعتق في ذلك ولد زنا؛ لأن التخصيص لا يختص به، وإنما يختص بسببه. وذلك غير مؤثر في العتق كما لو كان أبوه محروسين، وقال يونس أسلم: هو خير الثلاثة ثم يعين مرأه، قال تعالى: **فَوَلَّا زَوْجَهُ وَزَوَّجَهُهُ خَيْرًا**، وفي رواية: إنني أجد في الإسلام شأته تاماً، وقد روى في العتق أشبه من مالك: أحب إلي أن لا يعتق ولد زنا في الرقاب الواجبة، انتهى.

(٧) ما لا يجوز من العتق في الرقاب الواجبة

يعني ما لا يجوز من العتق في الرقاب الواجبة

١٢/١٦٥٨ - (مالك أنه بلغه أن عبد الله بن عمر) رضي الله عنه (سئل)

سواء المصحول (عن الرقبة الواجبة هل يُشترى) سواء كان جاهل (بشرط) أي بشرط العتق (فقال: لا) بشرط هذا الشرط.

(قال مالك: وذلك) ويهاني المشاور إليه قريباً، وهو أنه لا يشتريها بشرط.

أَحْسَنُ مَا سَمِعَ فِي الرِّقَابِ الْوَاجِبَةِ. أَنَّهُ لَا يَشْتَرِيهَا الَّذِي يُعْتِقُهَا فِيمَا
وَجِبَ عَلَيْهِ. بِشَرْطٍ عَلَى أَنْ يُعْتِقَهَا. لِأَنَّهُ إِذَا قَعَلَ ذَلِكَ فَلَيْسَتْ بِرَقَبَةٍ
نَامَةٍ. لِأَنَّهُ يَضَعُ مِنْ نَسَبِهَا لِلَّذِي يَشْتَرِي بِشَرْطٍ مِنْ عَتَقِهَا
قَالَ مَالِكٌ: وَلَا يَأْسُ أَنْ يَشْتَرِيَ الرَّقَبَةَ فِي التَّطَوُّعِ. وَيَشْتَرِ
أَنْ يُعْتِقَهَا.

أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي الرِّقَابِ الْوَاجِبَةِ) عَلَى الرَّجُلِ بِالْغُلَامِ أَوْ الْكُفَّارَةِ (أَنَّهُ لَا
يَشْتَرِيهَا) الرَّجُلُ (الَّذِي يُعْتِقُهَا فِيمَا وَجِبَ عَلَيْهِ بِشَرْطٍ عَلَى أَنْ يُعْتِقَهَا؛ لِأَنَّهُ إِذَا
فَعَلَ ذَلِكَ) أَيِ يَشْتَرِيهَا بِشَرْطِ الْعَتَقِ (فَلَيْسَتْ) هَذِهِ الرَّقَبَةُ (بِرَقَبَةٍ نَامَةٍ) بَلْ صَارَتْ
بِأَمْنَةٍ (لِأَنَّهُ) أَيِ الْبَائِعِ (يَضَعُ) أَيِ يَسْقُطُ (مِنْ نَسَبِهَا) لِمَا عَنَّمُ الْعَتِقُ (الَّذِي
يَشْتَرِي مِنْ عَتَقِهَا) وَلَفْظُ اسْمِ زَائِدَةٍ. وَسَبَّأَنِي فِي كَلَامِ الْمُؤَقَّتِ مِنْ مَذْهَبِ الْإِمَامِ
أَحْمَدَ: لَوْ اشْتَرَاهَا بِشَرْطِ الْعَتَقِ. فَأَعْتَقَهَا فِي الْكُفَّارَةِ عَتَقَتْ. وَلَمْ تَحْزَرْهُ عَنِ
الْكُفَّارَةِ. قَالَ: وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ، النُّهَيْ.

(قَالَ مَالِكٌ) هَكَذَا فِي النُّسخِ الْهِنْدِيَّةِ وَأَكْثَرِ الْمِصْرِيَّةِ، وَلَيْسَ فِي بَعْضِهَا
هَذَا اللَّفْظُ، بَلْ جَعَلَ الْكَلَامَ الْأَنِّي نَتْمَةً لِكَلَامِ السَّابِقِ (وَلَا يَأْسُ) أَيِ يَحْزُرُ (أَنْ
يَشْتَرِيَ الرَّقَبَةَ فِي) عَتَقِ (التَّطَوُّعِ وَيَشْتَرِ أَنْ يُعْتِقَهَا) لِأَنَّ الرَّقَبَةَ فِي التَّطَوُّعِ لَيْسَتْ
بِوَاجِبَةٍ عَلَيْهِ عَتَقَ نَمَاهَا. وَإِنَّمَا هُوَ مُتَرَجِّعٌ بِعَتَقِ مَا شَاءَ سِوَاهُ كَانَ ذَلِكَ جَسِيعًا أَوْ
يَكُونُ بَعْضُهَا، فَإِنْ لِمَجْمَاعَةٍ إِذَا كَانَتْ شُرَكَاءَ، فَأَرَادَ وَاحِدٌ عَتَقَ نَسَبِهَا لَا يَأْسُ
بِذَلِكَ إِجْمَاعًا، كَمَا تَقَدَّمَ.

قَالَ الْبَاهِجِيُّ^(١): مَنْ كَانَتْ عَلَيْهِ رَقَبَةٌ وَاجِبَةٌ عَنْ كُفَّارَةٍ أَوْ نَذَرٍ لَا يَحْزُرُهُ أَنْ
يَشْتَرِيهَا بِشَرْطِ الْعَتَقِ، لِمَا اِجْتَنَبَ بِهِ الْإِمَامُ مَالِكٌ مِنْ أَنَّهُ يَحْظَرُ عَنْهُ مِنْ نَسَبِهَا لِمَا
شَرَطَ عَلَيْهِ مِنْ عَتَقِهَا، فَلَمْ يَعْتَقِ رَقَبَةً نَامَةً، وَرَوَى عِيْسَى فِي «الْمَدِينَةِ» سَأَلَتْ
ابْنَ الْقَاسِمِ عَنْ أَشْتَرَى رَقَبَةً بِشَرْطِ الْعَتَقِ عَنْ وَاجِبٍ، أَوْابَتْ أَنْ أَعْتَقَهَا؟

(١) «المتن»، (٢/٢٧٤).

قَالَ: إِنْ كَانَ عَائِلًا بِأَنْ كَانَ لَا يَسْعَى، وَعَلَيْهِ عَتَقُ رَقَبَةٍ أُخْرَى، وَإِنْ كَانَ حَافِلًا
عَلَى عِلْمٍ لَهُ، نُفِرَ، وَإِنْ كَانَ الْمَدَامَا يَفْقِدُهَا دُونَ تَقَدُّسِهَا لَيْسَ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ
وَصِيحًا مِنْ أُمَّتِهِ شَيْءٌ، سَمَّيَ بِحُرٍّ، وَغَسَّهَ رَقَبَةً أُخْرَى، قَالَ عُمَيْسٌ: وَيُلَاحِظُ عَنْ
أَمْرِ كِتَابِهِ: إِنْ كَانَ حَافِلًا لَمْ يَمُرْ بِالْإِعْتَادِ، وَرَوَى عَنْ سَمٍ نَافِعٌ لَا يَحْرُمُ

وَرُوحَهُ إِنْ تَقَاسَمَ سَرَّ عَانَةَ الْحِلَافِ، وَأَنَّهُ مَنِ اعْتَمَدَ فِي ذَلِكَ مَا يَحْتَدُّ مِنْ
أَنَّهُ لَا يَجُزِّي، فَعَمِلَ ذَلِكَ وَلَا يَحْرُمُ، وَمَنْ كَانَ يَحْتَدُّ إِعْرَافَ ذَلِكَ، فَهُوَ قَوْلُ فَوْزِ
مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ثُمَّ يَكُونُ حَافِلًا مَا اعْتَمَدَ، وَرَوَى إِبْنُ الْقَوَارِ عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ اسْتَلْبِثَ
قَرْنَهُ قِيمَتِ الشَّعْرِ رَقَبَةً سَطْرَ الْعَتَقِ عَنْ وَجِبِ أَمٍّ غَيْرِ وَاحِدٍ، فَدَرَسَ مَرَّةً يَحْنُ
عَلَيْهِ، وَإِنْ كَرِهَ، قَالَ أَنَّهُ مُحَرَّرٌ، بَرِيدٌ وَلَا يَحْرُمُ عَنْ الْمَرَاغِبِ إِذَا اقْتَرَأَ سَطْرَ
الشَّعْرِ، قَالَ مُحَمَّدٌ: ثُمَّ رَجَعَ إِلَيْكَ، فَقَالَ: لَا يَحْنُ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَهُ نَفْسِي
بِحَبْلِ الْعَتَقِ، انْتَهَى.

قَالَ الْعَيْنِيُّ^(١١): الْإِعْرَافُ أَنْ يَقُولَ: إِنْ اشْتَرَيْتَ مِثْلَ فَيْزٍ حُرٍّ، وَإِنْ لَمْ يَجْعَلْ
ذَلِكَ، وَإِلَّا فَعَتَقَ، أَوْ يَسْتَأْذِنَ عَتَقَهُ، مِمَّا كُنَّا فِي مِلْكِهِ لِيَجْعَلَ بِالْجَعْدِ، انْتَهَى
وَيَعْنِي الْعَبْدَ عِنْدَ ذَلِكَ، بِالْشَّرَاءِ عَنِ هَذِهِ الشَّرْطِ.

قَالَ الْفَرَجِيُّ^(١٢): وَعَتَقَ عَلَى الْمُشْتَرِيِّ مَا لَا شَرْءَ فِيهِ فِي قَوْلِهِ يُعْتَدُ، إِنْ
شَرِيَتْكَ فَأَنْتَ حُرٌّ وَعَلَيْهِ نِيَعَتُهُ يَوْمَ النِّسَاءِ؟ أَلَا، عَتَقَهُ عَلَيْهِ نِصَافُ رَقَبَةٍ عَلَى
بَانِهِ، وَإِنَّمَا عَتَقَ بِالْعَاسِدِ؟ أَلَا، الْعَتَاقُ السَّرْعَةُ تَقْلُتُ عَلَى قَاسِدِهَا تَفْصِيحُهَا.

قَالَ الدُّمُؤِيُّ: إِنْ قُلْتَ: أَسْعَى الْعَاسِدُ لَا يَنْتَفِلُ بِهِ الْبَيْتُكَ، فَيَقْتَصِدُ عَدَمَ
نَزْوِمِ الْعَتَقِ لِلْمُشْتَرِيِّ شَرًّا، نَاسِدًا لِعَدَمِ دُخُولِ الْعَبْدِ فِي مِلْكِهِ، قُلْتَ: رَمَيْتُ
شَرَفَ مُشَارِعِ تَفْخِيرِهِ، مَعَ تَسْلِيْطِ السَّاعِ لِلْمُشْتَرِيِّ عَلَى الْخِافِ نَعْتُهُ، فَامْرَأَةٌ.

(١١) أحمد الفري (٣٦٠/٤٩٩).

(١٢) إسناده الكبير (٥٠/٣٠٩).

وقال العتق في المردود في البيع. انزع استراط ما ينهي مقتضى البيع، وعمر على خبرين؛ أحدهما: اشتراط ما يبي على العايب والتمرية مثل إن شرط لماع على المشتري عتق العبد فعن يصح^١ على ورأين^٢ أحدهما صحيح، وهو مذهب مالك وطاهر مذهب الشافعي.

والثانية: الشرط فاسد، وهو مذهب أبي حنيفة لأنه شرط بنافي العتق أشبه إذا اشترط أن لا يبيعه، فإذا حكم بإساده وحكمه حكم سائر الشروط الفاسدة، وإن حكمنا بصحته، فأعتقه المشتري، عند وقي بالشرط، وإن لم يعتقه فبى وخيان، أحدهما يجر عليه، والثاني لا يجر.

الضرب الثاني: بشرط غير العتق من أن يشترط أن لا يبي، ولا يبي، وبحو ذلك، فيه، وما أشبهها شروط فاسدة، وهل يفت بها البيع؟ على ورأين، قال القاضي المصنوع من أحمد البيع صحيح، والثانية: بيع فاسد. هو مذهب أبي حنيفة، والشافعي، يأت حكمنا بصحة البيع فلا مانع الرجوع بما ينفس بشرط من التمس، وإن حكمنا بإساده لم يحصل به ملك، سواء اتصل به القبض أولاً، ولا يتخذ تصرف المشتري به بيع ولا هبة ولا عتق، ولا غيره. وبهذا قال الشافعي. وذهب أبو حنيفة إلى أن الملك يثبت به إذا اتصل به القبض.

وقال أيضاً في موضح آخر: ولم اشتراطها بشرط العتق، فأعتقها في الكفارة عتقت، ولم تحرقه عن الكفارة، وهذا مذهب الشافعي، وروي عن علق بن يسار ما يدل على ذلك، وذلك لأن إذا اشتراطها بشرط العتق، فأنظر أن المبيع نقضه من النقص لأجل ذلك، فكأنه أخذ عن العتق عوضاً فلم تجزه عن الكفارة، قال أحمد: إن كنت رغبة واحدة لم تجزته لأنها ليست رغبة سليمة، انتهى.

(١) انظر التمس على الشرح الكبير (٤، ٥، ٥٥)

وقال القدري^(١) في قصة يرمزة: فحوى الحديث يدل على حواز بيع الرقبة بشرط العتق، وإليه ذهب الشافعي والشافعي وابن أبي ليلى وأبو ثور. ثم اختلفوا في الشرط، ومنهم من صححه، وبه قال الشافعي في الجديد، ومنهم من أنفاه، ويذهب على صحة البيع وفدده: «الشرط أنه لا يرد العقد، وأنفذ، وحكم ببطالان الشرط، وقال: إنما الولاء لمن أعتق، وبه قال ابن أبي ليلى وأبو ثور والشافعي في القديم، وذهب أصحاب أبي حنيفة والاكثرون إلى نفاذ العقد.

ثم قال: وقدر النووي: «الشرط في البيع أقسام: منها: شرط يقتضيه العقد بأن شرط لتسليمه إلى المشتري، وشرك فيه مصلحة العقد، كاشتراط التضمين وسجوه، وهذان شرطان جائزان بلا خلاف، ومنها: اشتراط العتق في العبد والأمة ترغيباً إلى العتق لقوته وسرايته، انتهى مختصراً، فكان الشافعي - رحمه الله - استثنى هذا من جملة النهي عن بيع وشرط.

وقال العيني^(٢): قال الشافعي: البيع فاسد، ويعني العتق اتباعاً للسنة. وروي عنه: البيع جائز، والشرط باطل، وروي عنه لا يجوز نصرف المشتري بحال في البيع الفاسد، انتهى.

وقال الخافظ: إذا وقع البيع بشرط لعتق صحح على أسح الغولير عند الشافعية والمالكية، انتهى.

وفي «التهذيب»^(٣): من باع عبداً علم أن بيعه المشتري قاليع فاسد، لأنه بيع وشرط، «وقد نهى النبي ﷺ عن بيع وشرط»، فلو أعتقه المشتري بعدد.

(١) إرفاق العتاق (٦/٨٧).

(٢) صفة الفارق (٣/٤٩٩).

(٣) (٤٨/٢١).

قَالَ مَالِكٌ: إِنْ أَحْسَنَ مَا سَمِعَ فِي الرِّقَابِ الْوَاجِبَةِ، ثُمَّ لَا يَجُوزُ أَنْ يُعْتَقَ فِيهَا نَصْرَانِيٌّ وَلَا يَهُودِيٌّ. وَلَا يُعْتَقَ فِيهَا مُكَاتَبٌ

اقتراء بشرط العتق صحح لبيع حتى يجب عليه الثمن عند أبي حنيفة، وقالوا: يفي فاسداً حتى تحب عليه القيمة، انتهى.

(قال مالك: إن أحسن ما سمع) هو أي الإجماع مالم يرد، وفي النسخ الهندية: سمعته (في الرقاب الواجبة) للكفاية أو النذر (لأنه لا يجوز أن يعتق فيها) أي في الواجبة (نصراني ولا يهودي) ولا غيرها من الكفار بالأولى، وتقدم في الباب السابق أنه لا يجوز عتق الكافر في كفارة القتل بالإجماع، لنص الكتاب فيها بقيد الإيداع، وأما غيرها من الكفارات والنذر، فكذلك عند الإمام مالك والشافعي وأحمد في الراجح جميعاً، وعن أحمد رواية أخرى في النذر والكفارات غير القتل: الجوز بالعبد مطلقاً، وكذلك عن الشافعي في العتق خاصة وجه للمحواز، وأما عند الحنيفة، فحوز عتق الكافر في الراجح مطلقاً غير كفارة القتل.

(ولا يعتق فيها) أي الرقاب الواجبة (مكاتب) قال النجاشي^(١): عتق المكاتب على ضربين: أحدهما: أن يكاتبه ثم يعتقه عن ظهره، والثاني: أن يشتري مكاتباً ثم يعتقه عنه، أما الأول فقد روى ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون لا يجوز في الرقاب الواجبة مكاتب ولا مدر ولا أم ولد ولا معتق إلى أجل ولا معتل به ولا من يعتق بالخراصة، ووجه ذلك أن كل واحد منهم قد اعتق به عتق ليس لتسليمه، فليس له صرفه إلى وجه آخر وحب عليه.

وأما الثاني أي كاتبه غيره فاشتراه هو، ثم أعتقه عن ظهره، فقد روى ابن المواز عن أصبغ لا يجوز في قول مالك الأول الذي قال: يرد عتقه

(١) المنظر ٦٥٠/٦٧٧.

وَأَلَّا مُدَبِّرًا.....

يرفض البيع، وبه قال أنسب، وفي قوله الآخر يجوزته، قال ابن الموار: وهذا أحبُّ إليَّ، انتهى.

وقال الموفق^(١): عن أحمد - رحمه الله - في المكاتيب ثلاث روايات: إحداهن: بجزي مطلقاً، أحدها أبو بكر، وهو مذهب أبي ثور؛ لأنه عند بجور بيعه، فأجزأ عنه. الثانية: لا بجزي مطلقاً، وهو قول مالك والشافعي وأبي عبيد؛ لأن عتقه مستحق بسبب آخره، ولذا لا يملك إبطال كتابته، والثالثة، وهو مختار البخاري: إن أذى من كتبت شيئاً لم يجزه، ولا أجراً، وهذا قال الثوري والأوزاعي وإسحاق وأصحاب الثوري؛ لأنه إذا أذى شيئاً فقد حصل العوض عن بعضه، فلم يجزي، وإذا لم يؤذ، فقد أعتق رقبة كاملة.

وفي البدائع^(٢): أما تحرير المكاتب عن الكفارة مجازة استحساناً، إذا كان لم يؤذ شيئاً من بدل الكتابة، والقياس أن لا يجوز. وهو قول زهر والشافعي، ولو كان أدى شيئاً من البدل لا يجوز من ظاهر الرواية، وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه يجوز، ولو عجز عن أدائه بدل الكتابة، ثم أعتقه جاز بلا خلاف، سواء كان أذى شيئاً من بدل الكتابة أو لم يؤذ، انتهى.

(ولا مدبراً) وبه قال الأوزاعي وأبو عبد وأصحاب الثوري، وقال الشافعي وأحمد: يجوزته المدبر، وهو قول طاووس وأبي ثور وابن المنذر، كذا في «المعنى».

وأصح البخاري في صحيحه تعليقاً: قال طاووس: يجوز المدبر وأم الولد، قال الحافظ^(٣): وصله ابن أبي شيبة بلفظ «يجزي عتق المدبر في

(١) «التهذيب» (١٣٦/٥٢٦).

(٢) «البدائع الصائغ» (١/٢٦٨).

(٣) «فتح الباري» (١١/٦٠٠).

وَلَا أَلَمَ وَلَدٌ وَلَا عَتَقَ ابْنُ سَيِّدٍ

الكثرة أيام الولد في الظهور، ووافقه الحسن في المدح. والشافعي في أم الولد، وحاشا للرهمزي والنعيمي، وقال مالك والأوزاعي: لا يجزئ في الكفارة مدح، ولا أنه ولد ولا سخط عتقه، وهو قول الكوفي، انتهى.

وفي «البدائع» في شواظ المحار: أنها أن يكون الولد كالملة الرق، ثم إذا بعد ذلك دليله، وعلى هذا يخرج تحريم المدح وأم الولد عن الكفارة أنه لا يجوز لبيد رقه، شذت الحرية من وجه أم حتى الحرية بالسير والأصليان، حتى يمنع تملكهما مالم يبع والهبة وغيرهما، انتهى.

(ولا أم ولد) وهو إحدى الروايتين عن أحمد، وهي مختار الخرافي، قال الصوفي: «(وهو ظاهر المذهب، وبه قال الأوزاعي ومالك والشافعي وأبو عبيد وأصحاب الرأي، وعن أحمد رواية أخرى، أنها مجزئة، وسواء ذلك عن فحس ومطرويس والنعيمي وعثمان التي، تنهى، وتقدم كلام صاحب «البدائع» قريباً، واختلفت نسخ «الموطأ» في ذكر أم ولد واستعتق إلى سنين لي، فقلبه بالتأخير إلا ضرراً».

(ولا معتق إلى سنين) يعني الذي سبق عتقه على مدعيه. قال ابن رشد: قاله عند عتق لا ماله إلى حله، وفي «الشرح الكبير» ويجزئ المعتق عتقه بعتقه ماله وجوده، لأن ملكه فيه ماله، ويجوز بيعه.

قال الموفق: إن عتق عتق عبده أو أمته على محي، وفيت مثل قوله: ألت حر في رأس المالك، ثم يعتق حراً ثانياً رأس الحرة، وله بيعه وهبته ورجلته وبيعته، لأنه إذا كان الأوزاعي والشافعي وابن المنذر، وعندي عن مالك أنه إن قال لعبد: أنت حر، في رأس الحرة عتق في الحال، والذي حكاه عند ابن المبر: أنها إذا كانت حرة ثم بعها، لأمه لا يملكها منكأً لها ولا يهبها،

وَلَا أَعْمَى

وإن مات السيد قبل الوقت كانت حرة عند الوقت من رأس المال، وقد روي عن أحمد: أنه لا بطلان لأن ملكه غير تام عندها، والاول أصح لما روي عن أبي ذر أنه قال لعبد: أنت هتبق إلى رأس الحول، قلولا أن انتعت يتعلق بالحول ثم يعلق عليه لعدم فائدته.

ولا يلزم المكاتب؛ لأنها اشترت نفسها من سيدها بعوض، وزال ملكه عن إكسابها، فإذا جاء الوقت وهو في ملكه عتق بغير خلاف نعلمه، وإن خرج من ملكه ببيع أو ميراث أو هبة لم يعتق، وبهذا قال أبو حنيفة والشافعي، وقد التزمه ابن أبي ليلى؛ إذ قال لعده: إن فعلت كذا فأنت حر، فباعه بيماً صحيحاً، ثم فعل ذلك المفعول، عتق وانقضى البيع، وعمامة أهل العلم على خلاف هذا القول؛ لأن النبي ﷺ قال: «لا طلاق ولا عتاق فيما لا يملك»، ولأنه لا ملك له فلم يقع عتاقه، انتهى.

(ولا أعمى) قال النووي^(١): لا يجزئه إلا رقبة سالمة من العيوب العُظمى بالعمل ضرراً يائماً، فلا يجزئه الأعمى؛ لأنه لا يمكنه العمل في أكثر الصنائع، ولا المقعّد ولا مقطوع اليدين أو الرجلين، وبهذا كله قال مالك والشافعي وأبو نؤر وأصحاب الرأي، وحكي عن داود أنه جوّز كل رقبة يقع عليها الاسم اختناً بإطلاق الاسم، ولنا، أن هذا نوع كفاية، فلم يجزى ما يقع عليه الاسم كالإطعام، فإنه لا يجزى أن يطعم مُتوسماً ولا عتقاً، وإن كان يسمى طعاماً، والآية مقيدة بما ذكرنا، انتهى.

وفي «البدائع»^(٢): ومنها أي من شرائط الجواز، أن تكون قائمة الذات، وهو أن لا يكون جنس من أجناس منافع أعضائها قائماً؛ لأنه إذا كان كذلك

(١) - المعنى (١١/٨٣).

(٢) - بدائع الصنائع (٢/٢٧٠).

وَلَا بِأَمْسٍ أَنْ يُعْتَقَ النَّصْرَانِيُّ وَالْيَهُودِيُّ وَالْمَجْرِسِيُّ. نَطْرُوعًا لِأَنَّ الْمَلَّةَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَالَ فِي كِتَابِهِ: ﴿وَلَمَّا مَتَّ بَدُ وَهَمًا يَفْتَهُ﴾ فَالْمُتُّ الْغَنَاقَةُ.

كاتب الذات هاتكة من وجهه، فلا يكون الموجود تحرير رقية مطلقه، وعلى هذا يخرج ما إذا اعتن عبداً منفرج البدن أو الرجلين أو زبناً أو أعشى، إني آخر ما بطله.

(قال مالك) وألحقه في النسخ الهندية بما سبق (ولا بأس) أي يجوز (أن يعتق النصراني واليهودي والمجوسي) وغيرهما من الكفرة (نطوعاً) وهو إجماع، لأن نين بطل لا خلافة، في جواز عتق المشرك نطوعاً، وإنما احتلوا في عتقه عن الكفرة، انتهى. كذا في «الفتح»^(١) و«المعني».

وقال المعني^(٢): عتق المسلم أفضل من عتق الكافر، وهو قول كافة العلماء، وحكي عن مالك ويعقوب أصحابه: أن الأفضل عتق الرقية انفسه وإن كان كافراً، وقال أيضاً: قد اختلف فيما إذا كان النصراني أو اليهودي أو غيرهما أكثر نعتاً من انفسه. قال مالك: عتق الأجنبي أفضل، وإن كان غير مسلم، وقال أصح: عتق المسلم أفضل، انتهى. وسيأتي في أول باب فضل عتق الرقاب.

(لأن الله تبارك وتعالى) احتج به على مدعيه من جواز عتق العبد الكافر نطوعاً، وفي الاستدلال اختلاف مع أن المسألة إجماعية، كما تقدم (قال في كتابه) في سورة محمد: ﴿وَلَمَّا مَتَّ بَدُ وَهَمًا يَفْتَهُ﴾ بِمَا تَصَوَّرَ مَعْدُوا النَّفْسِ (وَلَمَّا مَتَّ بَدُ وَهَمًا يَفْتَهُ) أي معد شد الوثق (وَلَمَّا مَتَّ بَدُ وَهَمًا يَفْتَهُ)^(٣) أي بعل أو بأسرى المسلمين (فالمتُّ الغنقة) هذا وجه الاستدلال بالآية، أي لمن هو إطلاقه بلا شيء، وهو الغنقة.

(١) فتح بيري، (١٦٩/٥١)

(٢) عمدة القاري، (٩١/٣٩١).

(٣) سورة محمد الآية ٤.

قال البجلي^(١): «هذا كلام فيه تجويز» لأنه وإن كانت العتاقة نوعاً من العمن إلا أن اسم العتاقة أخص بما تقدم الملك عبداً، واسم العمن أخص بما من عليه قبل تقرير الملك، وذلك أن أصحابنا قالوا: إن الإحرام مختار في الأسرى بين خمسة أشياء: القتل، والمضاء، والعمن، والاسترقاق، أو عقد الذمة، انتهى.

وقال الموفق^(٢): «إن من أئمة من أهل الحرب على ثلاثة أضرب: أحدها: النساء والصبيان فلا يجوز قتلهم، ويسمرون رقيقاً للمسلمين ينظر الشيء لأنه ينجو به عن قتل النساء والقولدان، وكان ينجو يسترقهم إذا سباهم. الثاني: الرجال من أهل الكتاب والنسجوس الذين يقرؤون بالجزية، فيختار الإمام فيهم بين أربعة أشياء: القتل، أو العمن، أو المضاء بهم، أو استرقاقهم. الثالث: الرجال من عبدة الأوثان وغيرهم ممن لا يقر بالجزية، فيختار الإمام فيهم بين ثلاثة أشياء: القتل، أو العمن، أو المضاء، ولا يجوز استرقاقهم، وعن أحمد جواز استرقاقهم وهو مذهب الشافعي. وسما ذكرنا في أهل الكتاب، قال الأوزاعي، وشافعي، وأبو ثور، وعن مالك كمذهبتنا. وعنه: لا يجوز العمن بغير عوض لأنه لا مصلحة فيه، وإنما يجوز للإمام فعل ما فيه المصلحة، وسكنى من الحسن وعطاء وسعيد بن جبير كراهة قتل الأسرى. وقالوا: لو من عليه أو فاداه، كما فعل بأسارى بدر، فخير بين هذين لا غير، وكان عمر بن عبد العزيز وعياض بن عتبة يقتلان الأسرى، انتهى.

وفي المصنف^(٣): «وأما اترقات الإمام فيها بين خيارات ثلاثة، إن شاء قتل الأسارى منهم، وهم الرجال المقاتلة، وبسبب النساء والمذاري، وإن شاء

(١) «المصنف» (٢٧٧/٦).

(٢) «المصنف» (٤١/١٣).

(٣) «مدايح المصنف» (٩٤/٦).

استرق الكل فحمسهم وقسمهم؛ لأن الكل غنيمة إلا رجال مشركي العرب والمزندلين، فإنهم لا يسترقون عندنا، بل يقتلون أو يسلمون، وعند الشافعي - رحمه الله - يجوز استرقاقهم، أما النساء والذواهي منهم فيسترقون كما يسترق نساء مشركي العجم وذوازيهم، وإن شاء من عليهم وتركهم أحراراً بالذمة، كما فعل سيدنا عمر - رضي الله عنه - بسواد العراق، إلا مشركي العرب والمزندلين، فإنه لا يجوز تركهم بالذمة وعقد الجزية، كما لا يجوز بالاسترقاق، وليس للإمام أن يعز على الأسير، فيشره من غير ذمة، لا يقتله ولا يقسمه.

وهل للإمام أن يغادي الأسارى؟ أما بالعماء فلا تجوز عند أصحابنا في ظاهر الرواية، وقال محمد: مفاداة الشيخ الكبير الذي لا يؤمن له ولده تجوز، وعند الشافعي تجوز المفاداة بالمال كيفما كان، وأما مفاداة الأسير بالأسير، فلا تجوز عند أبي حنيفة، وعند أبي يوسف ومحمد تجوز، انتهى.

قال ابن الهمام^(١)، هذه إحدى الروايتين عن الإمام، وعنه أنه يغادي بهم، كقول أبي يوسف ومحمد والشافعي ومالك وأحمد إلا بالنساء، فإنه لا تجوز المفاداة بهن عندهم، ومنع أحمد المفاداة بصبيانهم. وهذه رواية الأسير الكبير، قيل: وهو أظهر الروايتين عن أبي حنيفة، وقال أبو يوسف: تجوز المفاداة بالأسارى قبل القسم لا بعدها، وقال محمد: تجوز لكل حال، انتهى.

وأما المجيزون بالفس والعداء استدلوا بآية الباب، وأجاب عنه العلماء بأن قوله عز اسمه: ﴿فَتَلَبَسُوا ثَلَاثًا ۖ لَّوْكَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْقَوْمِ﴾^(٢) إلى قوله عز اسمه:

(١) فتح البدير، (٢١٩/٥).

(٢) سورة التوبة: الآية ٢٩.

قَالَ مَالِكٌ: فَأَمَّا الرِّقَابُ الرَّاحِيَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ فِي الْكِتَابِ، فَإِنَّهُ لَا يَغْتَرُ فِيهَا إِلَّا رِقْبَةُ مُرْغَمَةٍ.

قَالَ مَالِكٌ: وَكَذَلِكَ فِي إِطْعَامِ الْمَسْكِينِ فِي الْكُفَرَاتِ، لَا يَنْبَغِي أَنْ يُطْعَمَ فِيهَا إِلَّا الْمُسْلِمُونَ، وَلَا تَقْضَى فِيهَا أَحَدٌ عَلَى غَيْرِ دِينِ الْإِسْلَامِ.

فَوَيْلٌ لِمَنْ يَتَّقُوا الْجَزَاءَ عَنْ كَيْدٍ وَلَهُمْ سَعِيرٌ ۖ لَيْ سِوَهُ سِرَافَةٍ، وَلَمْ يَحْتَمِلْ أَهْلُ التَّحْقِيقِ وَتَفْهُيمِ الْأَعْيَانِ أَنَّ سُورَةَ بَرَاءَةِ بَرَأَتْ بَعْدَ سُورَةِ مُحَمَّدٍ، فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ الْمَذْكُورُ فِيهَا دَاسِخًا لِلْعَدَاءِ الْمَذْكُورِ فِي غَيْرِهَا، فَاتَّهَمَ الْخُصَاصُ وَغَيْرُهُ.

وَمِنْ أَسْوَاعٍ^(١) وَيَحْتَمِلُ أَنْ تُكُونِ الْآيَةُ فِي أَهْلِ الْكِتَابِ قَبْلَ مَنْ عَدَّ بَعْدَ أَسْرِهِمْ عَلَى أَنْ يَحْيِيُوا كُرَّةَ الْمُسْلِمِينَ فَمَا تَعَلَّ بِسُورَةِ اللَّهِ تَعَالَى حَيِيرُهُ أَوْ دَمُهُ كَمَا فَعَلَ بَيْدَا عَصْرُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِأَهْلِ الْيَهُودِ وَنَسْتَرْفُوزُ، انْتَهَرُوا.

وَمِنْ أَسْوَاعٍ^(٢) لَمِنْ الْعَتَاةِ لَا يَجِبُ، بِقَدْرِ تَسْرِ حَضَرِ الْحَنِينَةِ الْمُسْتَبْرَكِ اضْتِمَالِ وَالْأَسْرَاقِي، نَهَى وَاعْلَى حَمِيرُهَا بِالْعَتَاةِ بِكَوْنِ الْمَعْنَى، أَيْ بَعْدَ الْأَسْرَاقِي، وَاعْلَى هَذَا بِصَحِّ اسْتِدْلَالِ الْإِمَامِ مَالِكٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - بِأَيُّهَا - لَا يَدَى.

أَقَالَ مَالِكٌ: فَأَمَّا الرِّقَابُ الرَّاحِيَةُ الَّتِي ذَكَرَ أَنَّهُ تَعَالَى (أَيُّهَا) فِي الْكِتَابِ، وَهِيَ كَعَارَةُ الْأَسْمَانِ وَالْأَنْفَالِ وَالْأَطْفَالِ (فَإِنَّهُ لَا يَغْتَرُ فِيهَا إِلَّا رِقْبَةُ مُرْغَمَةٍ) وَتَذَمُّرُ الْكَلَامِ عَلَى ذَلِكَ.

(أَقَالَ مَالِكٌ: وَكَذَلِكَ فِي إِطْعَامِ الْمَسْكِينِ فِي الْكُفَرَاتِ لَا يَنْبَغِي) أَيْ لَا يَجُوزُ أَنْ يُطْعَمَ بِهَا الْمُسْلِمُونَ (فِيهَا إِلَّا الْمُسْلِمُونَ وَلَا يُطْعَمُ) بِهَا الْمُسْلِمُونَ (أَيُّهَا أَحَدٌ) يَكُونُ (عَلَى عَمِيرِ دِينِ الْإِسْلَامِ) عَلَى أَيْ دِينِ كَذَا.

(١) - مَدَائِحُ الْفَصَائِحِ (٩٤/٦)

(٨) باب عتق النخعي عن الميت

قال الموفق^(١): في شروط من تدفع إليهم لكفارة أن يكونوا مسلمين، فلا يجوز صرفها إلى كافر مهما كان أو حربياً، وبذلك حال المحسن والنخعي والأوزاعي ومالك، والشافعي وإسحاق وأبو سبيد، وقال أبو ثور وأصحاب الرأي: يجوز دفعها إلى الذمي لدخوله في اسم المحسنيين، فيدخل في عموم الآية، ولأنه مسكين من أهل دار الإسلام، فأجر دفع الكفارة إليه كالسليم، وروي نحوه عن الشعبي، وخرجه أبو الخطاب وجهاً في المذهب بناءً على سواد اعتناقه في الكفارة، وقال الثوري: يحط بهم إن لم يحد غيرهم، انتهى.

وفي المالكي^(٢): حاز دفع غير الزكاة إلى الذمي عند أبي حنيفة، ولو راجعاً كنذر وكفارة ونظراً، خلافاً لأبي يوسف، ويقولون يعني، كذا في الدرر، انتهى.

(٨) عتق الحي عن الميت

قال ابن عبد البر: المصنفة والعتق كل منهما جائز عن الميت إجماعاً، والولاء للمعتق عند مالك وأصحابه قتله الرقاني^(٣)، وهكذا حكى الإجماع على ذلك أناسي، كما سيأتي في كلامه. وكذا غير واحد.

قال الموفق^(٤): من أعتق عبد، عن رجل حي ملاً أمراً، أو عن ميت فالولاء للمعتق. وهذا قول الثوري، والأوزاعي، والشافعي، وأبي حنيفة، وأبي يوسف ودأوده، وروى عن ابن عباس أن ولأه للمعتق عنه، وبه قال النخعي، ومالك، وأبو عبيد، لأنه أعتقه عن غيره، فكان الولاء للمعتق عنه كما لو أذن له، ولما قرئ يلاؤه: «الولاء لمن أعتقه»، وإن أعتق عنه بأمره، فالولاء للمعتق عنه، وهذا قول جميع من حكوا قوله في المصنفة الأولى إلا أبي حنيفة،

(١) «الامسي» (٥٠٨/١٣).

(٢) «شرح الثوري» (١/٨٨).

(٣) «طهر» «المنقي» (١٨٧/٦).

ووافقه أبو يوسف، ومحمد بن الحسن، وداود بن لقان، والولاء لمن يُعْتَق، إلا أنه يُعْتَق عنه بعض، فيكون له الولاء، ويلزمه العوس، ويصير كأنه اشتراه، ثم رُفِّقَ له في اعتاقه.

أما إذا كان يغير عوض فلا يصح تقدير البيع، فيكون الولاء للمعتق لعدم قوته ^{بغير} الولاء للمعتق، وعن أحمد بن ثابت، وإن، أنه وكمل في الاعتاق، فكان لولاء للمعتق عنه كمن لم يأخذ عوضاً، وأنه كما يجوز تقدير البيع إذا أخذ عوضاً، فإنه يجوز تقدير الهبة إذا لم يأخذ عوضاً، فإن الهبة جائزة في العبد، انتهى.

وقال الصرحي في ^{المحيط}: إذا اعتق الرجل عن حي أو مت قريب أو أجنبي فإنه أو يغير إفره، فلعن جابر عن المعتق والولاء له دور المعنى عنه في قول أبي حنيفة ومحمد. أما إذا كان سحر فإنه فهو قول الكل، لأنه ليس لأحد ولاية إخراج الشيء من ملك غيره بغير رضاه، سواء كان قريباً أو أجنبياً، حياً أو ميتاً، وإنما ينطقه العتق على ملك المعتق، فيكون الولاء له، وهذا يختلف إذا تصدق الوارث عن مورثه، فإن ذلك يجوز، لأن نفوذ الصفة لا يستدعي ملك من تكون الصفة منه، ولأنه بالتصدق عنه يكسب له ثواب ولا يلزمه شيئاً، وبالمعنى عنه يلزم الولاء، ^{الموات} لأن يلزم مورثه الولاء بعد موته بغير رضاه.

فأما إذا كان يأذنه فعلي قول أبي حنيفة ومحمد كمالك، لأن التملك من المعتق عنه بغير عوض لا يحصل إلا بالتقصي ولم يوجد. وعلى قول أبي يوسف، يكون الولاء للمعتق عنه، انتهى.

وفي ^{الهداية} (١): إذا اشترى مائة بقرة ليضجوا بها، فمات

أحمدهم، وقالت النوبة: اذبحوها، عنه وعحكم أجزاء، لأن من شرطه أن يكون قصد الكل كُفْرَهُ، وقد وجد هذا الشرط، لأن النصيحة عن الغير عرفت كُفْرَهُ، ألا ترى أنه ﷺ ضَمَنَ عن أمته، وهذا استبعاد، راعياً أن لا يجوز، وهذا رواية من أبي يوسف، لأنه تبرع بالإتلاف، فلا يجوز عن غيره كالإعتاق عن الغير، لكن أقول: النوبة قد تقع عن السيد كالتصدق بخلاف الإعتاق، لأن فيه إرغام الولاء على العتق، انتهى.

وفي صوم الهذاية: من مات وعليه قضاء ريقان وأوصى به أطعمه عنه وله، ولا بد من الإيصاء عبثاً خلافاً للشافعي - رحمه الله - وعلى هذا الركعة هو يعتبره بدين العبد، إذ كل ذلك حُرٌّ مَالِيٌّ تجري فيه النيابة، وثنا أنه عبدة ولا بد فيه من الاختيار، وذلك في الإيصاء.

قال ابن الهيثم^(١): مؤنة لا بد من الإيصاء أي في لزوم الإطعام على الموارث، وعلى هذا الركعة والعشر، ثم إذا أوصى فإلى يلزم الوارث إخراجهما إذا كان يخرج من الثلث، فإن زاد على الثلث لا يجب على الوارث، فإن أخرج كان متعلقاً عن العتق، ويحكم بحواجز بحوائج، وثنا من محله في تبرع الوارث. يجوز إن شاء الله، ويصح الشرع في الكسوة والإطعام لا الإعتاق، لأن في الإعتاق لا إيصاء إرغام الولاء على العتق، ولا إيجاب في الكسوة والإطعام، ثم قال: فإذا أوصى لا يجب عليه إلا بقدر الثلث إلا أن يتطوع، وعلى هذا دين صديقه البطر البعقة الواحدة والكفورات المتتالية والجمع وعدية النصيام والتصدق السنوية والإخراج والحجبة، انتهى.

وقوله الشافعي^(٢): إذا اعتق على الميت لا خلاف في جوازها، فأبى غير

(١) صحيح الترمذي (١/١٧٨).

(٢) المستدرج (١/١٧٧).

١٢٥٩/١٣ - حدثني مالك عن عبد الرحمن بن أبي عمرة

الأنصاري:

الحق فقد قال مالك وابن القاسم: من أعز عن وجه فيعز لوجه من واجب بأمره أو بغير أمره أجزأه، وكذلك إن أطمع به أو كسب، وذلك كدليله عن السب وقال أئمتنا لا يحزنه أمره ولا يحزنه أمره لأن الأمر ممكن كما لو أعطاه عن ذلك عوصاً، ويصح أن يكون بينهما ما كالمعنى لو استثنى المعنى عنه من معنى عليه أجزأه ما لم يوصر الميت بعقله عنه بعد، فلا يحزنه ولا يحزنه في الحق أن يستثنى معنى عنه عن عوصاه من معنى عليه بالملك، ولو أعطاه عوصاً على أن يعقل عنه لم يحزنه، قاله مالك، وابن القاسم، ومعنى ذلك أنه من باب الشراء بشرط العتق، وقد قال مالك: إن استثنى الوصي الرقة الواجبة بشرط العتق مضمناً، وهو بجزءه انتهى.

وقال القاسمي^(١) من اعتق عن غيره بوجه، أو بغير إيدنه فعليه رد المثل عن أجزأه أن الولاء للمعنى عنه، ومذهب أئمتنا وأئمتنا، والأوزاعي الولاء للمعنى عنها، ومذهب الشافعي للمعنى إذا أعطى بلا رد، وإن أسقط ياذن فالولاء للمعنى عنه انتهى.

وتعلم من هذا كله أن هذه مسائل: إحصاءية، إحصاء الشواب إلى الميت، وهو محصل من حكمي الإجماع، فإن أبواب النكاحات الثمانية يصل بلا خلاف بين أهل السنة والجماعة، والاختلاف من الكماليات، والثانية إجراء العتق المرجح عن الميت، فلا يحزنه عدم العتق، ولا يكون الاختلاف عن الميت بدون الوصية، وهذا بخلاف سائر العتق كالمائة، فالمرجع فيها الإجزاء، إن شاء الله، كما تقدم مراراً في كلام ابن القيم، وتقدم أيضاً في أبواب التبرير والصيام والحب.

١٢٥٩/١٣ - (مالك عن عبد الرحمن بن أبي عمرة الأنصاري) المسمى

(١) تيسر التمهيد، ١٢٥: ١٢٤٣

أَنْ أُمُّهُ أَرَادَتْ أَنْ تُرْصِيَ، ثُمَّ أَخْرَجَتْ ذَلِكَ إِلَيَّ أَنْ تُصَيِّحَ، فَهَلَكْتُ،
وَقَدْ كَانَتْ هَمَّتْ بِأَنْ تُعَيِّرَ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: فَقُلْتُ لِلْقَاسِمِ بْنِ
مُحَمَّدٍ: أَيْبَغُهَا أَنْ أُعَيِّرَ عَنْهَا؟ فَقَالَ الْقَاسِمُ: إِنْ سَعَدَ بِنُ عِبَادَةَ قَالَ
بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ:

مسبوغ إلى حله، اختلف في اسم أبيه، قال الحافظ في التمهيد^(١)
والتقرير^(٢) عند الرحمن بن عبد الله بن أبي عمرة، «حكاه عن ابن عبد البر
«قال: قال القاضي في أطراف الموطأ: هو عبد الرحمن بن عمرو بن
أبي عمرة».

وقال أبو رزائي^(٣) روى عن القاسم، ومن عبد الرحمن بن أبي عمرة
القاضي الكبير، وله رواية عن أبي سعيد، وما أظنه سمع منه، ولا أدركه، وإنما
روى عن عبد الله بن عمرو، وروى عنه مالك هذا الحديث بواسطة رجله أبو عمرو
عديلي، فإنه ابن عبد الله.

(أ) أمه أرادت أن ترصي) ترصي: (ثم أخرجت ذلك) أي أرادت أن تخرج
(أيضا) (ولي أن تصيح فهلكت) قيل الإيحاء (وقد كانت همت بأن تعنى) أي
توصي بالمرء (قال عبد الرحمن) أي إيهاء (فقلت للقاسم بن محمد) من أبي بكر
أحد القضاة: (أينبغيها أن أعنى عنها؟ فقال القاسم) في جوابه ما سألني من
فصل سعيد، فإنه قد وقع له، وبذلك السبيل في مثل ما سأله عبد الرحمن، فيكون
جواباً لسؤاله مع ذلك.

(إن سعيد بن عباد، قال لرسول الله ﷺ) يحتدل أن القاسم سمعه عن
سعيد، و عن غيره من الحديث مرسل، كذا في «الترغاة».

(١) «تاريخ الخلفاء» (١١٩٢، ١١٩٣).

(٢) «مناقب السوفى» (٢١، ٢٢).

(٣) «شرح الرزائي» (١١٨، ١١٩).

إِنَّ أَنِّي هَلَكَتُ. فَبَلَ بَعْضُهَا أَنْ أُعْتِقَ عَنْهَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَعَمْ.

وقال ابن عبد البر^(١): هذا مقطوع لأن القاسم لم يثنى - ما أكون - جاءت قصة سعد من وجوه كثيرة متصلة فآله الررقاني، وتقدم في كتاب ما بحسب من النذر في العتق قصة سعد هذه برواية ابن عباس.

(إن أمي) عمرة بنت سميعة الخزرجية (هَلَكَتُ) وكان سعد مع النبي ﷺ في عريضة دومة الجندل سنة خمس، فلما رجع وجد الأم قد ماتت (فَبَلَ بَعْضُهَا أَنْ أُعْتِقَ عَنْهَا؟) قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَعَمْ، بَنِيهِمْ، وَلَفْظُ الْفَسَائِي مِنْ طَرِيقِ سَلِيمِ بْنِ كَثِيرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْبَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ سَعْدًا قَالَ: أَتُجِيرُنِي عَنْهَا أَنْ أُعْتِقَ عَنْهَا؟ قَالَ: أَعْتَقَ عَنْ أَمَلِكِ.

قال الررقاني^(٢): فقد وجدنا عتق عن الميت في قصة سعد من غير طريق مالك أيضاً لا كما يرويه قول أبي عمر: لا شكاد بوجود إلا من حديث مالك هذا. وأكثر الأحاديث في قصة سعد بما هي في الصدقة.

قال: ووجدت في أصل سماع أبي بخطه، أن محمد بن قاسم حدثهم إلى أن قال عن سعد بن عبادة قُتِلَ يا رسول الله والدني كانت تتصدق من مالي وتعتق من مالي حياتها، فقد ماتت، فأريت إن تصدقت عنها أو أعتقت عنها أترجو لها شيئاً؟ قال: نعم، قال: يا رسول الله ثلثي على صدقة، قال: امسك الصدقة، قال: فما زالت حرار سعد بالعتق، انتهى.

وهذا يدل على أنه سأل العتق والصدقة معاً، وفي آخر الأمر عمل على الصدقة. ولذا وردت الروايات في الصدقة أكثر. وقد تقدم في أبواب النذر أنه سأل عن انتشار كان على أمهات، وهكذا أخرجه المحاذي، وذكر الحافظ^(٣)

(١) التهذيب (٣٠/٢٦٠).

(٢) شرح الترمذي (١/٩٨).

(٣) صحيح البخاري (٩/٢٩٠).

١٢٦٠/١٤ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ قَالَ:

تُوفِيَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ فِي يَوْمٍ نَامَهُ. فَأَعْتَقَتْ عَائِشَةُ غُلَامًا
رَفِيعَ رُفْجٍ.....

الاحتمال في لغزها كان مطلقاً. أو غزو رقعة، أو غير ذلك، ثم قال: وفي
الحديث من العوائد: حوزة صداقة من البيت، وأن ذلك ينفذ يومون نوبات
انصدقة إليه. ولا سيما إن كان من الولد، وهو مخصص بحكم قوله تعالى:
﴿وَأُولَئِكَ يَتَرَوْنَ الْكَافِرَ يَكْفُكُهُ﴾^(١) ويتحقق بالصدقة العنق عنه عند الحضور
خلافاً للملحوظ عند المالكية انتهى.

وحكم الزرقاني عن ابن عبد البر أنه قال: كان بينهما أي الصداقة ولعن
جاء من البيت إحصاءً، وقال العيني^(٢): قال ابن المذنب: أما العنق من
البيت فلا أعلم فيه حبراً أشت من رسول الله ﷺ. ولقد ثبت عن عائشة أنها
أعتقت عن أخيها عبد الرحمن، وأخاه ذلك الشامي، وقال بعض أصحابه:
لما صار أن يطوع بالفتنة وهي سال فكذا العنق.

ومروى غيره بينهما، فقال: إنما اجترأ لأنهما بارئان، والعنق لا خير
فيه، بل في قوله: «الولاء» أمر يعتق، دلالة على صحة لأن اتحي هو الدعوى
ممن أمر البيت. فله لولا.. فإذا ثبت له الولاء، فليس لأنت منه شيء، وعند
ليس بصحيح. لأن سعد، سأله يحيى: هل بينهما أن أعتق عنها؟ قال: نعم، فعن
أد أعتق بفتح البيت، ويشهد لذلك فعل عائشة، انتهى.

١٢٦٠/١٤ - (مالك عن يحيى بن سعيد) الأنصاري (أنه قال: توفي

عبد الرحمن بن أبي بكر) (القدس بقبر عائشة) (في يوم نامة) فجأة بطريق مكة
سنة ٨٥٣هـ. وقبل. بعدد (فأعتقت عنه) تنقيته (عائشة) أم المؤمنين (زوج

(١) سورة الحج: ٢٩

(٢) احمد: القاري (١٠٠/٤٢٢).

النبي ﷺ، رفاً كثيرة.

قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَى فِي ذَلِكَ.

النبي ﷺ رفاً كثيرة، قَالَ السرخسي في «المبسوط»: إِنَّمَا يَحْمِلُ عِدَا عَلَى أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ كَانَ أَوْصَى بِمَنْفَعَتِهِمْ، وَجَعَلَ لِيَهَا ذَلِكَ، أَنْتَهَى.

قُلْتُ: هَذَا عَلَى ظَاهِرِ أَلْفَاظِ الرَّوَايَةِ أَنَهَا أَعْتَقَتْ عَنْهُ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى قَوْلِهِ «عَنْهُ» أَيُّ بِمَالِكٍ لِمُتَوَابٍ إِلَيْهِ^(١)، فَلَا إِشْكَالَ، قَالَ مُحَمَّدٌ فِي «مَوْطِئِهِ»^(٢) بَعْدَ الْأَثَرِ الْمَذْكُورِ: وَهِيَ تَأْخُذُ، لَا بَأْسَ أَنْ يَعْنِيَ عَنِ الْمَيْتِ، فَإِنْ كَانَ أَوْصَى بِذَلِكَ كَانَ الْوَلَاءُ لَهُ، وَإِنْ لَمْ يَوْصَ بِهِ الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ، وَطَلَحَهُ الْأَجْرُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، أَنْتَهَى.

(قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا) الْمَذْكُورُ مِنْ حَدِيثِ سَعْدٍ وَفَعَلَ عَائِشَةُ (أَحْسَنُ) وَفِي النُّسخِ الْمَصْرِيَّةِ أَحَبُّ (مَا سَمِعْتُ إِلَى فِي ذَلِكَ) أَيُّ فِي الْعَتَقِ عَنِ الْمَيْتِ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَالِكاً قَالَ بِجَوَازِ الْعَتَقِ عَنِ الْمَيْتِ بِخِلَافِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهُ خِلَافٌ لِمَشْهُورٍ عَنِ مَالِكٍ، لَكِنْ تَقَدَّمَ عَنْ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ أَنَّ الْعَتَقَ جَائِزٌ عَنِ الْمَيْتِ إجماعاً.

قَالَ الزُّرْقَانِيُّ: وَمَنْ أَحْسَنَ مَا يَرَوِي فِي الْعَتَقِ عَنِ الْمَيْتِ مَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ^(٣) عَنْ وَائِلِ بْنِ الْأَسَدِ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ، عَقَلْنَا: إِنْ صَاحِباً لَنَا قَدْ مَاتَ، فَقَالَ ﷺ: «أَعْتَقُوا عَنْهُ بِعَتَقِ اللَّهِ بِكُلِّ عَصَا مِنْهَا عَصُوراً مِنْهُ مِنَ النَّارِ» ذَكَرَهُ فِي «التَّحْفَةِ»^(٤)، أَنْتَهَى.

(١) قَالَ أَبُو عَمْرِو: لَا أَعْلَمُ مِمَّا لَا أَنْ الْعَتَقَ، وَالْعَدَقَةُ، وَمَا جَرَى سِجْرَانَا مِنْ أَمْوَالِ جَزْرَةٍ، وَكُلُّ ذَلِكَ بِمَعْنَى الْحَيِّ عَنِ الْمَيْتِ «الْمُسْتَكْرَر» (١٢٩٠/١٣).

(٢) (٨١٧).

(٣) أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (١٨٧٢).

(٤) التَّحْفَةُ (١٢/١٥٧، ١٥٨).

(٩) باب فضل عتق الرقاب وعتق الزانية وابن الزنا

١٥/١٢٦١ - حدثني مالك عن هشام بن عروة، عن أبيه،

عن عائشة زوج النبي ﷺ

(٩) فضل عتق الرقاب و- جواز - عتق الزانية و- جواز عتق - ابن الزنا

ذكر فيه ثلاث مسائل

١٥/١٢٦١ - (مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي ﷺ)

كأن رواء يحيى وأبو مصعب ومطرف وابن أبي أوس ورواح بن عباد، وأرسله الأكثر وكذا حدث به إسماعيل بن إسحاق عن أبي مصعب سريلاً، وهو عندنا في أمروهاً أبي مصعب^(١) عن عائشة، ورواه أصحاب هشام عنه عن أبيه عن أبي مراح عن أبي ذر قال ابن الجاود: ولا أعلم أحداً قال عن عائشة غير مالك. ورغم قوم أنه أرسله لما بلغه أن غيره من أصحاب هشام يخبرونه في بساطه قاله ابن عبد البر كذا في البرقي

وقال ابن عبد البر في «التحريد»^(٢): هكذا روي يحيى هذا الحديث، وسأله أكثر الرواة، ومنهم من يرويه عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه سريلاً، وسأله أصحاب هشام يروونه عن هشام عن أبيه عن أبي مراح عن أبي ذر. وهذا الإسناد هو الصحيح فيه عند أهل الحديث، انتهى.

وذكره البخاري برواية هشام عن أمه عن أبي مراح عن أبي ذر، قال الحافظ^(٣): وذكر إسماعيل بن علقماً كثيراً نحو العشرين مرسلاً زورده عن هشام بهذا الإسناد، وحاكمهم مالك، فأرسله في المنصور عت عن هشام عن أبيه عن ابن أبي كزة. ورواه يحيى بن يحيى القليلي وطائفة عنه عن هشام عن أبيه عن

(١) ج (٢٢٠)

(٢) ج (١٩٢)

(٣) فتح الباري (٢/١٨٨)

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنِ الرِّقَابِ، أَهِيَ أَفْضَلُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَغْلَاهَا تَمًا، وَأَنْفَسُهَا وَجْدًا أَهْيَا».

أخرجه البخاري عن أبي هريرة: ٤٩ - كتاب العقق: ٢ - باب أبي الرقاب أفضل، من جانب.

وكذلك مسلم في: ١ - كتاب الزكاة: ٢٤ - باب ذوق الإبل: ٤ - كتاب

أفضل الأعمال: حديث ١٢٦١

عائشة، رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ زَادٍ عَنْ عَدَمِ كُورَانَةَ كُحَاعِهِ، قَالَ الدَّارِمِيُّ: «الرَّوَابِ السَّوَابِ مِنْ ذَلِكَ أَصَحُّ، وَالْمَحْفُوظُ مِنْ هَتَاءِ كَمَا قَالَ السَّعْدِيُّ: انتهى».

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ) سئل عن الرقاب، ويقط البخاري رواه أبو مروح عن أبي ذر: سئل: أي الرقاب أفضل؟ (عن الرقاب) زاد في نسخ الحديث عند ذلك لفظ (الواجبة) وتليت هذه الرواية في شيء من النسخ الصحيحة، والآخرة خذها، فإنه لا وجه لما ذكره في رواية المصنف، في الروايات الاطلاحية، ويقط البخاري في حديث أبي ذر قال: سئل أي الرقاب أفضل؟ قال: أغلها، ثم: الحديث.

(أَهِيَ أَفْضَلُ) أي العتق (فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَغْلَاهَا) بالعين المعجمة والمهملة زو يناد، وهو هنا مقارب (تَمًا) ونسلم^١ أكثرها تمًا (وَأَنْفَسُهَا) منع من، أي أكثرها رغبة (عند أهلها) قال النووي: وجاء في نسخة أخرى: أراد أن يعق ولحقه، أو لم يكن مع منعه من ذلك، فإراد أن يشري بها رغبة بعشها، فمحد رغبة تامة أو رغبة منقصة، فإراد أن يعق، قال: وهذا بخلاف الأصحية، فإن ما جاء في رواية المصنف، لأن المعصية عنها في الرواية، وهذا قريب من المعنى، انتهى.

(١) صحيح سنن ج، ١: ١٤٩، ١٢٤١ ما لم يرد من الإجماع أنه تعالى أفضل إلا هذا

١٦/١٢٦٢ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ أَعْتَقَ وَلَدَ زَيْنَا، وَأُمَّهُ.

فإن الحفاظ: والذي يظهر أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص، فرب شخص واحد إذا عتق انتفع بالعتق، وانتفع به أصحاب ما يحصل من النفع عتق أكثر عدداً منه، ورب محتاج إلى كثرة النعم لتعرفته على المحابيح الذي ينتفعون به أكثر مما ينتفع هو بطيب المعنى، فالضابط أن مهما أكثر نفعاً كان أفضل سواء قل أو كثر، واحتج به مالك في أن عتق الرقبة الكافرة إذا كانت أغلى ثمناً من المملوكة أفضل رخصته أصبح وغيره، وقالوا: أغلى ثمناً من المسلمين^(١)، انتهى.

وتقدم قريباً أن مذهب العلماء كافة غير مالك أن الأفضل عتق المسلم، وقال عياض: لا خلاف في حواز عتق الكافر، لكن الفضل انما إنما هو في عتق المؤمن، وعن مالك أن عتق الأعلى أفضل وإن كان كافراً، وخالفه غير واحد من أصحابه وغيرهم وهو الأصح، قال الفرطبي، لحرمة المسلم ولما يحصل منه المنافع الدينية كالشهادات والجهاد وغير ذلك، انتهى.

١٦/١٢٦٢ - (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر) رضي الله عنه (أنه أعتق ولد زينا وأمها) التي وست امتثالاً لأمره ﷺ كما سيأتي، فإن صاحب «المحلى»: وبه أخذ الجمهور، وكرهه بعضهم، وروى أبو داود^(٢) عن أبي هريرة أن قال: «الَّذِي أَمْسَحَ بِسِوَيْ سَبِيلِ اللَّهِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَعْتَقَ وَلَدَ رَنْبِيَّةٍ»، وتقدم قريباً في بحث أجزاء عتق ولد الرقبة ما قال الجمهور: إنه كغيره في أحكام الدنيا من البيع والشراء والعتق وغيرها، وقد روي عن ابن عمر - رضي الله عنه - قال: أمرنا رسول الله ﷺ أن نمن على أولاد الزنا في العتق

(١) انظر: «شرح الزرقاني» (٢/٨٨).

(٢) مسند أبي داود (٢٩/٤) ج (٣٩٦٣).

وقالت: أئني كانت الخدي تسمى شمع أوقى، في كل عام أوقية.
فأجيبني:

نظر أيضاً، وكانت مبررة تخدم عائشة قبل العنبر معه، في حدثت الأوت فها
البراري

(مضات: إني كاتب أهلي) ومباني بيان الكتابه فربما في بابه، وحرار
بالأمر السدان (على شمع أوقى) بوزن حرر، والأصل أوقى شمس اليا.
محدث إحدى الثاني: تدويراً، والثانية علم طريق فاص التي كل عام أوقية)
علم الهندز، وهي أرمون ورحبا، وهذا هو المشهور في الروايات

ورفع في رواية عند البخاري معلنة غلظه خمس أوقى نجت في خمس
سبين، وحرار الإسماعيلى بأنها علفه، ويمكن الجمع بأن الشمع أوقى،
والخمس كانت بقت علفها، وبه حرم الفرطى وسوء، ويعتكر عبد ر في رواية
فتية علم أئني في التصحيح، ولم تكن أوت من كتابها ملة، وأعت بأنها
كاتب حذفت الأربع أوقى فقل أن نعتين بعائشة، ثم حذفتها وقد بني عليها
جمع.

وأجاب الفرطى بأن الخمس هي التي كانت فستحذف عليها بحلول
مجموعة من حيلة الشمع برقي، وببند قوله في رواية عمره عن عائشة عند
البحاري فقال أهله، إن شئت أعطيت ما سقى، وذكر الإسماعيلى أنه رأى في
الأصل المسموع على الشربى: أنها كانت من خمسة أوساق، وقال: إن كان
مسيبوا لهم يدع سائر الأحبار، قال لمعطاً: لم يتم في شيء من المسموع
استعمدة الأوقى، كان يدكر في شيء منحت أن يجمع بأن معه الأوساق
الخمس شمع أوقى، لكن يعكر عليه قوله، في خمس سنين، فهي.

(فأجيبني) تصدق أمر المولات من الإعلاء، ووقع عند بعض رواة البخاري

«فَأَعْيَنِي» بصيغة الخبر الماضي من الإعياء، أي أعمجرتني الأوقاي عن تحصيلها، وفي رواية عند ابن خزيمة وغيره «فَأَعْيَنِي» بصيغة الأمر من العتق، لكن الثابت عن مالك وغيره عن هشام الأول، كذا في «الشرح».

قال الناجي^(١٦): فيه دليل على جواز السعي، وأخذ صدقات التطوع تؤدى بها عن نفسها، وأما الصدقات الواجبة من الزكاة، فإن مالكاً قال: إن أعطي منها ما يتم به عتق المكاتب فجائز، وغيره أحب إلي، وأما إن يعطى منه ما يستعين به على كتابته مع شراء رقه لحلا، وليس في قول بريده «فَأَعْيَنِي»، ما يدل على زكاة، وإنما طلبت النعم على الأداء، انتهى.

وقال المؤلف^(١٧): لا نعلم خلافاً بين أهل العلم أن زكاة الأموال لا تُعطى لعميلوك؛ لأنه لا يملكها مدفعها إليه، وما عطاء فهو لسيد، وفي «الشرح الكبير»: لا نعلم خلافاً بين أهل العلم في ثبوت سهم الرقاب، ولا يختلف المذهب في أن المكاتبين من الرقاب يجوز صرف الزكاة إليهم، وهو قول الجمهور، وقال مالك: إنما يصرف سهم الرقاب في إعتاق العبيد، ولا يعجنى أن يمدن منها مكاتب، انتهى.

وترجم البخاري في «صحيحه» «باب استعانة المكاتب ومساواة الناس». قال الحافظ^(١٨): هو من عطف الخاص على العام، لأن الاستعانة تقع بالسؤال وغيره، وكأنه يشير إلى جواز ذلك؛ لأنه ﷺ أقر بريرة على سؤالها عائشة - رضي الله عنها - في إعانتها على كتابتها، وأما ما أخرجه أبو داود في «المراسيل» مرفوعاً في قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَلْبِسَكُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ قال: حرفة، ولا نرسلوهم ولا على الناس، فهو مرسل، أو معضل، فلا حجة عليه.

(١٦) «المعنى» ٦٦٩/٦٦.

(١٧) «المعنى» ١٠٦/٤.

(١٨) «فتح الباري» ١٩٠/٥.

قَالَتْ عَائِشَةُ: إِنَّ أَحَبَّ أَهْلِكَ أَنْ أُعْطِيَ اللَّهُمَّ عَذَّتُهَا وَيُحْكَمَ لِي وَلَاؤُكَ، فَعَلْتُ.

وقال السيوطي: وهل تكبره كندبة من لا كتب لها، قال الخاسمي: فهاهنا كلام أحمد تراخيه وكان ابن عمر - رضي الله عنه - تكبره وهو قول مسروق، وهو الأذاعي وعن أحمد رواية أخرى: لا يكبره. ونعم تكبره شافعي وإسحاق وابن المنذر وطائفة من أهل العلم، واحتج ابن المنذر بأبو بريدة ثابت، ولا حرفة لها، ولم يكبر ذلك رسول الله ﷺ انتهى. رغبنا منه أن ما في «المراسيل» من بيان الأولى

(فقالت عائشة: رضي الله عنها: (إن أحب أهلك) بكسر الكاف أي مولىك (أن أعطيها) بفتح الهمزة وخم المجرى وتشديد الدال أي أعطيتها، والتفسير للأقوي (لهم) نسأ عنك (عذتها) ج أن العدة هي الفرائض المسمومة توزن بكعب عن الورق، لأن المعاملة كانت بالأقوي (ويكون) ما نصب عطفاً على أمتها (لي ولاؤك) بفتح الواو بعد أن تمسكك (فعلت) جواب الشرط.

قال ابن أبي عمير: يحتسب أن يكون غير معنى شراء الكتاب مع يمكنه من الأداء، ويحتمل أن يكون بمعنى شرائها لبعضها عن الأداء، أو وهم بها إلى الرق، قال ابن مبرس لحسن كسب جاز لعائشة رضي الله عنها - أن تشتري بريدة وهي مكاتبة فقال: نعماء على أنها عجزت، وقاله يحيى بن يحيى عن ابن مافع، فأما شراء المكاتب، فأخفف فيه قول مالك، فقال: مرة إن فات بالعتق أم بريد، وقال مرة: مرد وسفص البيع، ورحم الله الأوز أنه فلعن النبي أقوي من الكفاة، ووجه القول الثاني: أن النبي إنما يترتب على صحة البيع، والبيع لا يجوز، لأن فيه نقصاً للمكاتب، وعند الكفاة عند لازم، ولا يفسد إلا بالعجز، انتهى

وترجم البخاري في صحيحه على حديث بريرة بيع المكاتب إذا رضي، قال المحافظ^(١): هذا اختيار من لأحد الأقران في مسألة بيع المكاتب إذا رضي بذلك. ولو لم يصح نفسه، وهو قوله أحمد وربيعة والأوزاعي والليث وأبو ثور، وأحد قولي الشافعي ومالك، واشتاره ابن حريز وابن المنذر وغيرهما على ضعفين لهم في ذلك، ومنعه أبو حنيفة والشافعي في أوسع القولين، وحسن المالكية، وأجابوا عن قصة بريرة بأنها عجزت نفسها، وجعل الزرقاني هذا القول مشهوراً، فقال: ومنه مالك في المشهور.

وقال النووي^(٢): يجوز بيع المكاتب، وهو قول عطاء والنخعي والمليث وابن المنذر، وهو قديم قولي الشافعي، وحكى أبو الخطاب عن أحمد رواية أخرى، أنه لا يجوز بيعه، وهو قول مالك وأصحاب الرأي والجديد من قولي الشافعي، وقال الترمذي وأبو الزناد: يجوز بيعه برضا، ولا يجوز إذا لم يرص، وحكي ذلك عن أبي يوسف، قال ابن المنذر: بيعت بريرة يعلم النبي ﷺ وهي مكاتبه. ولم ينكر ذلك، ففيه أبين بيان أن بيعه جائز، ولا أعلم خيراً بما رخصه، ولا أعلم في شيء من الأخبار دليلاً على عجزها، وتأوله الشافعي على أنها كانت قد عجزت، وكان بيعها لمباحاً لكتابتها انتهى.

وفي «النهاية»^(٣): بيع المكاتب باطل ولو رضي بالبيع، فنه روائتان، أظهر الحواز، قال ابن عدي بن: وشتمخ الكتابة في ضمنه: لأن المروم كان لحقه، وقد رضي بإسقاطه، أما إذا باعه بغير رضا وأجازته، لم يجز، رواية واحدة، لأن إجازته لم تتضمن فسخ الكتابة قبل العقد، انتهى.

(١) «فتح الباري» (٥/١٩٤)

(٢) «المصنف» (١١/٥٣٥)

(٣) (١٣/١٦٠).

فَذَهَبَتْ بَرِيرَةُ إِلَى أَهْلِهَا. فَقَالَتْ ذَلِكَ لَهُمْ. فَأَبَوْا عَلَيْهَا. فَجَاءَتْ مِنْ عِنْدِ أَهْلِهَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ. فَقَالَتْ لِعَائِشَةَ: إِنِّي قَدْ عَرَضْتُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ فَأَبَوْا عَلَيَّ. إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْوَلَاءُ لَهُمْ فَسَمِعَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَسَأَلَهَا. فَأَخْبَرَتْهُ عَائِشَةُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: خُذِيهَا.....

(فذهبت) يكون الاء (بريرة إلى أهلها) أي موليها (فقالت لهم ذلك) الذي قالته عائشة - رضي الله عنها - (أبوا عليها) أي امتنعوا الولاء لعائشة، وفي لفظ البخاري: «أَبَوْا إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُمْ» (فجاءت) بريرة (من عند أهلها) إلى عائشة - رضي الله عنها - (ورسول الله ﷺ جالس) - هي بينها.

(فقالت) بريرة (لعائشة: إِنِّي قَدْ عَرَضْتُ) بصيغة المتكلم (عليهم فلك) الذي قلت لي (أبوا علي) تنهيد التحية (إلا أَنْ يَكُونَ الْوَلَاءُ لَهُمْ) استثناء مفرغ، لأن مي دأى معنى المي، قال تعالى: ﴿وَيَأْتِيكَ اللَّهُ إِلَّا أَنْ يَجْعَلَ مَرْوَفًا﴾.

قال الرمضاني: إن قلت: كيف حاز أمي الله إلا هذا؟ ولا يقال: كرهت أو، أبغضت إلا زيدا، قلت: أجرى أمي مجرى لم يزد، ألا ترى كيف قول ﴿يُؤْتِيكَ اللَّهُ مَوْلًا فَتَكُونُ لَهِ﴾، وأوقعه موقع ثم برد (سمع فلك) أي قول بريرة (رسول الله ﷺ، فسألها) أي عائشة، وفي لفظ البخاري عنال: «ما شأن بريرة؟».

(فأخبرته عائشة) - رضي الله عنها - بالفضة، ولمسلم وابن خزيمة واللفظ له، من طريق هشام، فجاءني بريرة والنبي ﷺ جالس. فقالت لي عينا بيني وبينها ما أراد أهلها. فقلت: لا هاهنا إذا. ورفضت صوتي وتنهرتها، فسمع ذلك النبي ﷺ فسأني، فأخبرته (فقال رسول الله ﷺ: خذوها) أي اشترها منهم، وفي لفظ البخاري «ابتاعني وأعتني».

قال القاضي، هذا ما يدل على جواز بيع رثة العكائب، وإليه ذهب

واشترطي لهم الولاء.....

السفهي وبذلك وأحمد، وقالوا: يصبح بعده، ولكن لا تفسح الكتابة حينئذ
أكثر الجرم في المشعري عتق، وولاءه نيلنا من التي كفتيه، وأول الشافعي
الحديث، وأنه جرى برضاها، وكان ذلك فسحا فلهذا، ومع أبو حنيفة
والشافعي جواز مع تحريم الكتابة، كذا في «المروقة»^(١١).

قلت: ما قال: إن ولاءه المباح مذهب مالك، وأما عند أحمد وغيره
فولاءه للمشعري.

(واشترطي) بصيغة الأمر المؤنث من الاشتراط (لهم الولاء) قال
الحافظ^(١٢)، قال ابن عبد البر وغيره: كذا يرواه أصحاب هشام عن عمرو
وأصحاب مالك عنه، واستشكل سند روايته بخلافه في البيع على شرط
د.

واختلف العلماء في ذلك فمنهم من أكثر الشرط في الحديث، فرى
الخطابي في «المعلّم» أنه إلى يحيى بن أكثم أنه ذكر ذلك، وعن الشافعي
في «الأم» الإضافة إلى تعصيف رواية هشام المصروفة بالاشتراط، لكونه أحد
بؤة رواة أصحاب أبيه، وروايات غيره قابلة للتأويل.

وقال غيره: إن هشاماً روى ما سمع من أبيه، وليس كما ظن،
وأنت الرواية أخرى، «قانون» هشام ثقة، حافظ، والحديث مقبول على صحته،
ولا وجه لردّه، فإلى ابن حزم، «إسلام يحيى بن أكثم غلط».

ثم احتسبوا في ترويه الحديث، فزعم الطحاوي أن المزني حدثه به عن
الشافعي بالفظ «واشترطوا» بهمة قطع بغير تاء متناه، ثم وحيه بأن معناه «أظهرى»
لهم حكم الولاء، والاشتراط الإظهار، وذكر غيره هذه الرواية بأن الذي في
«السنن» و«الأم» وغيره عن الشافعي كرواية الجمهور بلفظ «واشترطي».

(١١) «مروقة الشافعي» (٨٧/٦).

(١٢) «صح حديث» (١٠٠/١).

ثم حكى الشافعي^(١) أيضاً تأويل لفظ الشرطي فهم بهر كلام معاني
على كونه معاني بأول أدلة قاطعة، وهذا هو المستقر عن لغزي، وحزم -
ص الحطايي، وهو صحيح عن الشافعي، وأما الذي في هي المعرفة عنه

وهو أن الشرطي إذا تأويل أنه يقول عن شرعي لا وضع، وقال
الجزري^(٢) إن تأويل الكلام معني على معية صحتها، لأنه فيكم أنكم الاستدلال
ولو ثبت بمعنى على ثم يتبين، وصحته أيضاً من قول لغيره، بأنه لا بد من
حمله على ذلك من تبيينه، وقال الشافعي: بأن الأصل في الشرطي، دليله، وهو
على وجه الاستدلال على أن قوله لا يتفق به، هو وجوده وعدمه سواء، وكان يقول
استمعني أو لا تستمعني، فذلك لا يترتب، ويقتضي هذا التأويل رواية أحمد بن
علي أن أبواب المكاسب استدل بها وأجوبهم بشرطون، ما عداها.

ومثل: كان في العلم أن من أن الشرط الفاعل الولاء داخل، وأشير ذلك
بأن لا يفتقر على أهل الشرع، بل على أهل الشرع، فلهذا قد تقدم لهم العلم
بطلانهم أفهم الأمر بغيره من التبيين، فتكون معاني ذلك أيضاً، فلهذا قد تقدم
والقول في أي فليس يجوزكم، فلهذا يقول شرعي بهر فيستعملون أن ذلك لا
يستعمل، ويؤيد قوله حين خطبته، ما كان رجالاً بشرطون، وبطال، إلى
فأشبههم بهذا القول، فلهذا إلى أنه قد تقدم منه بيان حكم الله بطلان، إذ لو لم
يقدم بيان ذلك لبدأ ببيان الحكم في الخطبة، لا يؤيد الفاعل.

وقيل: الأمر به بمعنى التوبيخ الذي طافه الأمر وعاطفه التوبيخ، فتكون
معاني: فأفهم ما سئلته وذلك أن المعنى في الأمر، قد تقدم من الشرط حلوه
ما نفس الله ورسوله عامداً، وكان من ذلك التبيين أن يعطى عليهم شروطهم

(١) شرح معاني الآثار، ١٢٩: ١٢٩٢

(٢) شرح صحيح مسلم الجزري، ١٢٩: ١٢٩٢

ليرتدعوا عن ذلك، ويرتدع به غيرهم، كان ذلك من أوسع الأدب، وقد عجز
عني القبطي، الرزق معانفهم فيما شرعوه، ولا نظري رافعهم فيه، فلهذا
من عاة لتجيز العتي للواء، وأمر به.

وقد يُعبر عن التوك والعتي، كقولهم تعاني: فَوَافَا هُمْ بِكَزَامِهِمْ - مِنْ أَكْبَرِ
إِلَّا بِوَفَايَ أَهْلِيهِمْ^١ أي يتركونه، وليس التوك بالاذن وإنما الإصرار
والمحرم، ذلك لأن دقيق العبد، وهذا وإن كان محضاً له خارج عن حفظه من
عمر دلالة على العبد، من حيث العتق.

وقال النووي: أقوى الأخوية أن عدد لحكم خاص بعائنه - رئيس الله
عنها - هي هذه العتية، وإن سبب العبد، في فروع من هذا الشرط لتخلف
حكم المبرور، وهو كفسخ الحج إلى العمرة، أو غاصراً، أو كالعبد مثلاً في
بزة ما كانوا عليه من منع العمرة في شهر الحج، ويستأنف به فركبوا العتق
لنصرين إن شاء الله تعالى.

وتختلف أمة استدلال مختلف في علم مختلف فيه، ونفعه من دفع العبد
بأن المحصر، لا يثبت إلا بدليل، ويأتى الشافعي من معنى عتق هذه
المقالة، وقال ابن الحوزي: كسر في الحديث أن التبريد للواء، والعقد كـ
مبدأ للعقد، فيجعل على أنه كان سائماً عليه، ولا أمر به: «استرحي» محرومة
عنه، لا تحت الوفاء به، وتختلف بالاستعداد أنه يملكه، أو يملكه مع علمه
بأنه لا شيء بذلك الوفاء.

وأمرت من حرم وقال: ١٩. المحكم ثابتاً بجوار شربها للواء، أو
الدم، أو: فرفع الأمر بانسراطه في الوقت، أي كان حراماً، ثم صح
بالخطبة، ويترنم عليه للواء لمن أعنى، ولا يحتمى بعداً قال: وسبق.

(١) سورة المزة الآية ١٠٢.

فَاتَمَّا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ». فَفَعَلْتُ غَائِبَةً ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي النَّاسِ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيَّ. ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا نَعْتُ فَمَا بَالُ رَجُلٍ يَشْتَرِي حُرّاً شُرُوطاً لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ؟.....»

نَحْدِثُ بِدَفْعٍ فِي وَجْهِ هَذَا الْحَوَابِ^(١).

(فَاتَمَّا الْوَلَاءُ) عِبْرَ مَا بَالِ النَّاسِ لِلْحَصْرِ، لِإِبْرَاطِ الْحُكْمِ الْمَذْكُورِ، وَفِيهِ عِبْرَةُ عَدَاةِ (لِمَنْ أَعْتَقَ) وَرَأَى التَّمَعُّمَ. (فَفَعَلْتُ غَائِبَةً) الشَّرَاءَ وَالْعَتَقَ، قَالِ الْخَطَّابِيُّ: وَجْهٌ هَذَا الْحَدِيثُ أَنَّ الْوَلَاءَ لِمَا كَانَ كَلْمَةً نَسَبٍ، وَلَيْسَ تَعَلُّقُ الْمَسْبُوبِ وَأَوْ نَسَبٌ إِلَى غَيْرِهِ، فَكَذَلِكَ إِذَا أَعْتَقَ عِدَاً لَمْ يَلْهُ وَلَاؤُهُ، وَلَمْ يَرَادْ تَعَلُّقُ وَلَاؤُهُ إِلَى غَيْرِهِ لَمْ يَتَعَلَّقْ، فَلَمْ يَجِبْ بِإِشْتِرَاحِهِمُ الْوَلَاءَ، بَلْ هَذَا بِمَنْزِلَةِ نَعْرِ الْكَلَامِ، وَأَخْرَجَ بِعَلَامَتِهِ، تَكُونُ رَدُّهُ وَإِبْرَاطُ قَوْلِهِ مُبْهِمًا يُخْفَى بِهِ عَلَى الْغَنِيِّ، وَهُوَ أَيْضًا فِي التَّكْمِيلِ، انْتَهَى.

وَأَمَّا تَشْيِيعُ فِي التَّكْرِيكِ^(٢) فَقَالَ: لَمَّا نُسِيتُ حُرْمَةُ الشَّرْطِ الْوَاحِدِ أَمَكْتُ أَنْ يَسْتَيْطِعَ مِنْ هَهُنَا إِفَادَةُ الْبَيْعِ الْعَاسِدِ مِنْ التَّشْتَرِي، وَفَادَ الْعَتَقَ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْبَيْعَ حِينَئِذٍ يَكُونُ قَامِدًا، لَا شَرْطَ مَا لَيْسَ مِنْ مَقْصُودَاتِ الْعَدَا، وَبَعْدَ ذَلِكَ الْفَرْقُ بَيْنَ التَّكْرِيكِ، وَالْإِبْرَاطِ أَيْضًا. وَاجْوَابُ سِرِّ ارْتِكَائِهِ ﷺ بِهِ مَعَ مَرْمَتِهِ، وَلَوْ حَوْبَ لَفِخِهِ أَنْ مِنَ التَّنَصُّفَاتِ مَا يَحْرُمُ عَلَى غَيْرِهِ، وَجِبَ عَلَيْهِ ﷺ لِيَبَانَ الْمُنْتَرِاعُ وَالْأَحْكَامُ، انْتَهَى.

(لَمَّا قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) خَطِّيبًا (فِي النَّاسِ، نَحْمَدُ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ لَمَّا بَعْدَ: فَمَا بَالُ) أَيْ حَالِ (رَجُلٍ يَشْتَرِي حُرّاً شُرُوطاً لَيْسَتْ) هَذِهِ الشَّرُوطُ (فِي كِتَابِ اللَّهِ) أَيْ لَيْسَتْ فِي حُكْمِهِ وَقَضَائِهِ مِنْ كِتَابِهِ أَوْ مِنْ رِسْوَتِهِ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى نَسَبَ أَمْرَ تَبَايعِهِ جَازًا أَنْ يَقَالَ لَمَّا حَكَمَ بِهِ: حَكَمَ اللَّهُ وَقَضَاهُ، وَقَدْ أَخْبَرْنَا أَنَّ

(١) - انظر: المصنف البيهقي (١/١٩٦).

(٢) - التَّكْرِيكِ الْفَرِي (١/٣٠٦).

مَا كَانَ مِنْ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابٍ لَنَا فَهُوَ بَاطِلٌ. وَإِذَا كَانَ مِائَةً شَرْطٍ، فَضَاءَ اللَّهُ أَحَقُّ. وَشَرَّفَهُ اللَّهُ.....

الولاء لمن أعنت، ولا يعلم ذلك في نص الكتاب ولا دلالة، فإله ابن حيد الب. زاد ابن بشار: وإجماع الأمة.

وقال القاري: أو المراد بالكتاب المكنون أي في اللوح المحفوظ، وقبل: المراد به القرآن، ينظروا ما قال ابن مسعود في الواشمة: قلبي لا أعتن من لمن رسول الله ﷺ وهو في كتاب الله ثم الله، على خبره في كتاب الله بقوله: ﴿وَمَا تَشَاءُ كَرِهْتُ مَشَدُّهُ﴾

(وما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل) جواب لما المرسلة المتعصية لعن الشرط، ومن: ما شرعية، وس: زائدة (وإن كان مائة شرط) إن إصابة المبالغة، ولا مفهوم للعدد، وقال النووي: معنى قوله: مائة شرط أنه لو شرط مائة مرة توليداً فهو باطل.

ويؤيده قوله في رواية أخرى: فإن شرط مائة مرة، وإنما حمله على تأكيد؛ لأن العموم في قوله: لكل شرط، وفي قوله: من اشترط شرطاً دالاً على إطلاق جميع الشروط المذكورة، فلا حاجة إلى تقييدها بالمائة، وقال: انفرصي. قوله مائة شرط خرج مخرج الكثير، يعني أن الشروط الغير المشروعة باطلة، ولو كثرت، فذا في التعليق^(١).

وقال الأزهري: الشروط ثلاثة: شرط، يفتضيه العقد، كالسليم والتصريح، فلا خلاف في جوارحه، ونزوه، وإن لم يشترط، وشرط: لا يقتضيه بل هو مصلح له كرهين وحمل، فهو مباح، ولا يلزم إلا بشرط، وشرط: مدقق للعقد، فهذا المصطرب به العلماء انتهى

(فضاء الله) أي حكمه (أحق) لا يتبع من الشروط المخالفة (وشرط الله)

(١) فتح الباري (١: ٨٩٤).

أَوْتَقَ. وَأَمَّا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ.

أخرجه البخاري في: ٣٤. كتاب البيوع، ٧٤. باب إذا اشترط شروطاً في
البيع لا تعل.

وسلم في: ٢٠ - كتاب العتق، ٢. باب إيمان الولاء لمن أعتق. حديث ٨.

أي قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَنسَلْنَا بِهِمْ صُلُبَهُمْ وَأَنسَلْنَا بِهِمْ صُلُبَهُمْ﴾ قوله: «وَأَمَّا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ» وقوله «فَمَوْلَى الْقَوْمِ مِنْهُمْ» وقوله «الولاء لحمه كحسبه نسب» (الوثن) بالعمل به. وأفضل قبيها ليس على يابه، إذ لا مشاركة بين الحق والباطل (وإنما الولاء لمن أعتق) ذكرنا كان أو أنشئ، واحداً كان أو جديداً، قال الحافظ^(١): يستند من كلمة «إنما» لتخصيص أنه لا ولاء لمن أسلم على يديه رجل أو وقع بينه وبينه مخالفة. خلافاً للحنفية، ولا للمستطع خلافاً لإمامنا، وأيضاً إثباته الولاء لمن أعتق مائة. خلافاً لمن قال: يصير ولأوله المسلمون، انتهى.

وقال القاري^(٢): إلام للمريد لا للمعتق. فالدفع ما قبل من بطلان ولاء المولاة بإرادة إلام للجنس، انتهى. وقال السارقي: لا ولاء لمصلحة النصب عند مالك والشافعي وأحمد خلافاً للإسحاق، انتهى.

وقال الباجي^(٣): قوله «إنما الولاء لمن أعتق»، قال مسنون: من أعتق عن نفسه، لأنهم أجدهوا أن في الإسمية بمنع عن الميت الولاء للميت، وروى ابن مسعود عن أبيه من أعز عبده عن غيره فولأؤه تغيير، قال كره. قال أبو محمد: سواء أعتق عبداً، أو بغير إذنه، قال أبو حنيفة والشافعي الولاء للمعتق إذا أعتق عنه غيره إذنه.

(١) فتح الباري (١/٢٢٥)

(٢) مرقاة المفاتيح (١/٤٨)

(٣) المغني (١/٣٨٠)

١٨/١٢٦٤ - **وَحَقَّقْتُ مَالِكَ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ**

عُمَرَ، أَنَّ عَائِشَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ

ودليلنا، أن الرق، معنى يورث له على وجه التعصيب، فلا يفتقر حصوله لمن حصل له إلى إذهاب كالكس، ومن هذا الباب عدي من يعتق في الرق، أن الرق، لجماعة المسلمين دون المعتق، لأنه لم يعتق عن نفسه، فقله **يُخْلَقُ** **هَؤُلَاءِ** لمن أعنت، محمول على شمره إلا أنه تعبر منه المعتق عنه غيره، انتهى.

قلت. وهذا علم ملك المالكية. ونقدم قريباً اختلاف العلماء في ذلك في العتق عن الميت، وبسط الحافظ وغيره في التوائد المستنبطة من حديث بريه.

وقال: قال ابن مطال. أقرت الناس في تخريج التوحيد في حديث بريه حتى بلغوها نحو مائة وجه، وقال البرقي: ضُفَّ فيه ابن حزيمة وأن جرير تصنيعين كبيرين، أكثرهما فيهما من استنباط التوائد، قال الحافظ^(١): لم أظف على تصنيع ابن حزيمة، ووقف على كلام ابن جرير، ولخصت منها ما تيسر، وقد بلغ بعض المتأخرين التوائد من حديثها إلى أربعمائة، أكثرها منكلف، كما وقع تغير ذلك للذي صنف في الكلام على حديث المجامع في رمضان، فسح به ألف فائدة وقائفة، انتهى.

١٨/١٢٦٤ - (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر) - رضي الله عنه - (أن عائشة لم المؤمنين)، هكذا أخرجه البخاري في «صحيحه» برواية عبد الله بن يوسف عن مالك فحمله من مسند ابن عمر.

قال الحافظ: وهي رواية مسلم عن يحيى الباقوري عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن عائشة، فصار من مسند عائشة، وأشار من عبد الله إلى عمره.

(١) فتح الباري (١/٥) (١٩٢).

أَزَادَتْ أَنْ تُشْرِي جَارِيَةً تُحِبُّهَا . فَقَالَ أَهْلُهَا : نَبِيعُكَهَا عَلَى أَنْ
وَلَاءَهَا لَنَا . فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : أَلَا بَسْتَعْتَبُ ذَلِكَ .

عن مالك ، وليس كذلك ، فقد أخرجه أبو عوانة عن الشافعي عن مالك كذلك ،
وكذلك أخرجه البيهقي في المعرفة عنه ، ويمكن أن يكون هنا «عن» لا يراد
بها أداة الرواية ، بل في السياق شيء محذوف ، تقديره عن قصة عائشة في إرادة
شراء بربرة .

وقد وقع نظير ذلك في قصة بربرة ، ففي النسائي^(١) عن عروة عن بربرة
أنها كان فيها ثلاث سنين ، قال النسائي : هذا خطأ ، والصواب رواية عروة عن
عائشة ، وإذا حمل على ما خرجه لم يكن خطأ ، بل انفراد عن قصة بربرة ، ولم
يورد الرواية عنها نفسها ، وقد فُوتت هذه المسألة بتظايرها معها كتيبه على
ابن الصلاح ، انتهى . قلت : وذكر الحافظ هذا الترجيح بموضع في «الفتح» .

(أزادت أن تشري جارية) أي بربرة (تعتقها) بالرفع صفة جارية ، وفي
رواية البخاري «تعتقها» باللام ، وفي أخرى «تعتقها» بالفاء ، بل باللام ، فهو
بالنصب من الإعتاق (فقال أهلها) أي موالها (نبيعكها) بكسر النكاف خطأ
لعائشة ، وعسير الغائب بربرة (على أن ولأها لنا فذكرت) عائشة - رضي الله
عنها - (فذلك) أي مقالهم (الرسول لله ﷺ) بعدما سألتها كما تقدم في الحديث
الماضي (فقال : لا يمتنع) بنون التأکید الثقيلة ، وفي رواية مسلم بدونها (فذلك)
أي ما اشترطوا .

قال الزرقاني^(٢) : ليس فيهما شيء من الإشكال الواقع في رواية هشام
السابقة حتى قال الشافعي : لعل هشاماً أو عروة حين سمع أن النبي ﷺ قال ،

(١) أخرجه النسائي في الكبرى (١٩٩٨) .

(٢) شرح المرقاني (١/٤٩٤) .

إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَغْنَىٰ.

أخرجه السخاوي (عن ابن عمر) في: ٣٤ - كتاب البيوع، ١٣ - باب إذا اشترط شروطاً في البيع لا تعل

ومسلم في: ٢٠ - كتاب العنق، ٢ - باب يتعا الولاء لمن أعن، حديث ٥

١٩/١٢٦٥ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ تَحِيٍّ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ بَرِيرَةَ جَاءَتْ تَسْتَعِينُ عَائِشَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ . فَقَالَتْ غَائِبَةٌ : إِنْ أَحَبَّ أَهْلُكَ أَنْ أَصِيبَ لَهُمْ
.....

لا يمتنعك ذلك، بأي أنه أمره أن يشترط لهم الولاء، فلم يقبل من حفظه عسى ما وقف، غاية ابن عمر، ورزأ بأن هناك ثقة، حافظ، حديثه منقول على صحته. فلا رجا لرقه، موجب تأويله بما مر

(إنما الولاء لمن أعنق) قال البخاري قيل ان الذي اشترته عائشة كسامة بريدة لا رقيها، وقد أحياه مالك، وقائد. يؤذي إلى المتعدي، فإن عجز رقي له، ومنعه المتعدي وأبو حنيفة، رأيه غير آه لأنه لا بدري ما يحصل له السجوم أو الرقبة، واستعد الفرضي أيضاً السهي.

١٩/١٢٦٥ - (مالك عن يحيى بن سعيد) الأنصاري (عن عمرة بنت عبد الرحمن) الأحمارية البديهة (أن بريدة جاءت تستعين) أي تطلب الإذنه على ما كانت به (عائشة أم المؤمنين) مكملاً أخرجه البخاري في صحيحه رواية عبد الله بن يوسف عن مالك، قال (الحافظ)^(١): صورة سباقه الإرسال. ولم يختلف لرواية عن مالك في ذلك، لكن رواه البخاري من طريق ابن عبيدة عن يحيى عن عمرة عن عائشة، وفي رواية عن يحيى سمعت عمرة تقول: سمعت عائشة، فظهر أنه موصول.

(فقالت عائشة. إن أحب أهلِكَ) تكسر الكاف أي ساداتك (أن أحب لهم

(١) صحيح أبيه (١٩٤/٥).

ثَمَنُكَ حَبِيَّةٌ وَجَذْفٌ، وَأَعْيَقْتُ، فَعَمْتُ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ بِرِجْلَةٍ لَأَهْلِهَا.
فَقَالُوا: لَا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَنَا وَلَاؤُكَ.

قَالَ مَالِكٌ: قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: قَرَأْتُ عُمَرَ أَيْ عَائِشَةَ
ذَكَرَتْ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَمَّا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «شَرِبَهَا
وَأَغْنِيهَا، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ بِمَنْ أَغْنَى».

رواه البحري في: ١٠٠ - كتاب المكاتيب، ٢ - باب: بيع المكاتب، بإسناد

ثَمَنُكَ حَبِيَّةٌ وَاحِدَةٌ أَيْ أَدَعَا عَامِلًا مَرَّةً وَاحِدَةً بِشَبِيهَا تَهْ بَصَبُ الْمَاءِ،
(وَأَعْيَقْتُ) بَعْدَ تَبَسُّرَةِ مَتَّصِبٍ عَطْفًا عَلَى أَمْسٍ (فَعَمْتُ) بَصَرُ الْمَاءِ (مَذَكَرْتُ)
بِأَمْرِكِ الْمَاءِ (ذَلِكَ) الْأَمْرُ (بِرِجْلَةٍ) فَاسِلٌ ذَكَرْتُ (لَأَهْلِهَا) عَرَبِيهَا (فَقَالُوا: لَا)
أَيُّعًا (لَا) بِشَرَفٍ أَوْ بِكَوْنِ لَنَا وَلَاؤُكَ.

(قَالَ مَالِكٌ: قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ) الْمَذْكُورُ: (قَرَأْتُ عُمَرَ) أَيْ قَالَتْ (أَوْ
عَائِشَةَ) قَالَ الْحَافِظُ: هُوَ مَوْصُولٌ بِالْإِسْنَادِ الْمَذْكُورِ (ذَكَرَتْ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ)
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «شَرِبَهَا وَأَغْنِيهَا، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ بِمَنْ أَغْنَى» وَتَرْجَمَ الْبَحْرِيُّ
فِي الْمَصْنُوعِ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ بَابَ بَيْعِ الْمَكَاتِبِ إِذَا رَضِيَ

قَالَ الْحَافِظُ: هَذَا اخْتِيَارٌ مِنَ الْأَقْوَالِ فِي بَيْعِ الْمَكَاتِبِ إِذَا رَضِيَ
بِذَلِكَ، وَلَمْ يَحْزَرْ بَصَبٌ، وَهُوَ تَوَلَّى أَحْمَدَ، وَبَيَّنَّ الْأَوْرَاقِي وَبَيَّنَّ وَأَمِي تَوَلَّى
وَأَحْمَدُ تَوَلَّى الشَّافِعِي وَبَيَّنَّ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ حَرَمٍ وَابْنُ الْقُضَّافِ وَبَعْرُهَا عَلَى
تَمَاسُّلِ تَبَسُّمٍ فِي ذَلِكَ، وَبَعْدَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِي فِي أَصَحِّهِ قَوْلُهُ وَبَيَّنَّ
الْبَلَاغِيَّةَ، وَأَجَابُوا عَنْ قِصَّةِ بَرِيَّةَ بِأَنَّهَا حَبَرَتْ بِهَا

قَالَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ: لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ حَدِيثٌ يَرَوِي أَنَّهَا حَبَرَتْ عَنْ
تَوَلَّى الشَّافِعِي، وَلَا أُخْبِرْتُ بِأَنَّهَا حَبَرَتْ عَنْ شَيْءٍ، لَكِنْ قَالَ الْفَرَطِيُّ: أَلَيْسَ بِهَا
قِيلَ: إِنَّهَا حَبَرَتْ، كَمَا فِي رِوَايَةِ أَبِي شَهَابٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَائِشَةَ، وَإِنْ أَحْوَا

٢٠/١٢٦٦ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو

أَنَّهُ أَمَضَى عَيْنَكَ كُنْتُ أَتَى لَأَنَّهُ لَا يَخْصِي مِنَ الْحَقِّ إِلَّا مَا وَجِبَ الْمَطَالِبَةُ بِهِ
قَالَ الْوَرِغَانِيُّ^(١)، قُلْتُ: وَمَتَى فِي أَوَّلِ حَدِيثِ هَذَا الْبَابِ شَيْءٌ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى
بَيْعِ الْعُكَاظِ.

٢٠/١٢٦٦ - (مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ) الْعَدَوِيُّ (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو)

- رَوَى اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ^(٢): هَذَا الْحَدِيثُ مِمَّا نَعْرِفُهُ بِهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
دِينَارٍ، وَاجْتِنَاعِ النَّاسِ فِيهِ إِلَيْهِ، وَهُوَ رَوَاهُ الْعَاجِشُونَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ
ابْنِ عَمْرٍو - وَنَسِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَهُوَ خَطَأً، لَمْ يَتَّبِعْ عَلَيْهِ، وَاتَّبَعُوا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
دِينَارٍ، وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ سَلِيمٍ عَنْ مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو.
عَنْ عَمْرِو مَرْفُوعاً، وَلَمْ يَتَّبِعْهُ أَحَدٌ، وَجَمِيعُ الْأَثْمَةِ رَوَاهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ
عَنْ ابْنِ عَمْرٍو، ثُمَّ يَذْكُرُوا عَمْرٍو، انْتَهَى.

وَقَالَ الْحَافِظُ: اشْهَرُ هَذَا الْحَدِيثِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، حَتَّى قَالَ مُسْلِمٌ
لَمَّا أَخْرَجَهُ فِي الصَّحِيحَةِ: النَّاسُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَمَالُ عَمَةٍ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ
عَنْ خُزَيْمَةَ: حَسْبُ صَحِيحٍ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، وَقَالَ
فِيهِ عَلَيْهِ: وَرَبِّ جَلِيٍّ مِنَ الْأَثْمَةِ يَحْدُثُ بِالْحَدِيثِ، لَا يَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ،
فِيَشْتَرِي الْحَدِيثَ لِكثْرَةِ مَنْ رَوَى عَنْهُ، مِثْلَ مَا رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو
مَرْفُوعاً، انْتَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَلَا، وَهِيَ، لَا يَعْرِفُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ
رَوَاهُ عَنْهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَثْمَةِ، وَرَوَى يَحْيَى بْنُ سَلِيمٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو، فَوَجَّهَ بِهِ يَحْيَى بْنُ سَلِيمٍ، وَالصَّحِيحُ
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو.

(١) شرح لورغاني (٩٥/٤).

(٢) تنوير العمالك (ص ٥٧٨).

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَعَنْ هَبْتِهِ.

أخرجه البهاري في: ٤٩ - كتاب العتق، ١٠ - باب بيع الولاء وهبته.

ومسلم في: ٢٠ - كتاب العتق، ٢ - باب النهي عن بيع الولاء وهبته، حديث ١٦.

قال الحافظ^(١): وصي رواية يحيى بن سعيد بن ماجة. وهو ينفرد به يحيى، فقد تابعه أبو ضمرة أنس بن عياض ويحيى بن سعيد الأموي كلاهما عن عبيد الله بن عمر. أخرجه أبو عروة في صحيحه من طريقيهما، لكن قرن كل منهما نافع بن عمار، وأخرج ابن حبان في المقات عن شعب بن عبد الله بن دينار وعمر بن دينار جميعاً عن ابن عمر، وقال: عمرو بن دينار لا غريب، وقد اعتمدني أبو نعيم الأصبهاني بجميع طرقه عن ابن دينار، فأورده عن حصة وثلاثين منسأ من حيث به عن ابن دينار إلى آخر ما بسط الكلام به.

وذكر أن غير واحد شذخوا بسامع ابن دينار عن ابن عمر، وأخرجوه الدارقطني في غرائب مالك من طريق الحسن بن زياد اللؤلؤي عن مالك عن ابن دينار عن حمزة بن عبد الله بن عمر أنه سأل أبا عن شراء الولاء، فذكر الحديث، وهذا ظاهره أن ابن دينار لم يسمعه عن ابن عمر، وليس كذلك، وروى غير واحد عن ابن عمر عن النبي ﷺ. ورواه محمد بن سليمان الخزاز في السند عن ابن عمر عن عمر - رضي الله عنهما - فوهم، أخرجه الدارقطني وصححه، وبسط الحافظ الكلام في تحريج الحديث.

(أ) رسول الله ﷺ نهى عن بيع الولاء) يمنع الواو ممدوحاً إن أحله من الولي، وهو القريب، وإما من الأمتة، فالولاء بكسر الواو، وقيل: قيهما بالتوجهين، ويطلق على عمان، والسراد هنا ولأء الإسماع بالعنق (وعن هبته) أي الولاء. وكانوا في الحاهلية يظلموه بالبيع وغيره، فنهى عن ذلك.

قال الشافعي^(٢): وأما انتقال الولاء بالمواثيق والجده فمن باب ميراث

(١) معجم الباري: (١٢/٤٤٣).

(٢) تنقيح: (١/٣٨١).

الحقوق بسبب المعنى المذكور لا على أن الولاء ينتقل، وإنما هو ما في كاتيب، فمن باع ولأه معتقه، فقد قال الشيخ أبو إسحاق: يبطل بيعه، ويرد النعم على السباع، ولم يره لم تعترض به. وكان الولاء له لا للمعصوب له. لأن الولاء لا ينتقل كما لا ينتقل السبب. وقال ابن بطال: أجمع العلماء على أنه لا يجوز تحريك النسب، فإذا كان حكم الولاء حكم النسب، فلا ينتقل الولاء، وكانوا في المعاملة يفتلونه بالبيع وغيره فهي الشريعة عن ذلك.

وقال ابن عبد كبر^(١)، اعلم الجماعة على العمل بهذا الحديث إلا ما روي عن ميمونة أنها وهبت ولأه سليمان بن يسار لابن عباس، وروي عنه الزرقي عن عطاء بن ميمون بن عبد أن يأتى نعمة أن يوالي من شاء، وقال ابن حبان وغيره: حدث عن عثمان بن حذاف بن الولاء، وكذا عن عروة، وجاء عن ميمونة حذاف بن الولاء، وكذا عن ابن عباس.

وقال المدوني^(٢)، لا يفسخ بيع الولاء ولا هبته ولا أن يادون لسولاء، يوالي من شاء، روي ذلك عن عمرو وعلي وابن مسعود وابن عباس وابن عمر - رضي الله عنهم - وبه قال ابن المسيب وطائفة من الصحابة، وروي أن ميمونة وهبت ولأه سليمان بن يسار لابن عباس، وكان مكاتباً، وروي أن ميمونة وهبت ولأه مالهها للعناصر، ولا لهم أبوم. وأما عروة ابتاع ولأه طيمان أوزة فصرع من الزهر.

وقال ابن جريج: قلت لعصا: أدت لمولاي أن يوالي من شاء فيجوز؟ قال: نعم، رآه أن النبي ﷺ يهي عن بيع الولاء وهبته، وقال: «الولاء نعمة كلجنة النسب» وقال: «لعمري الله من توسى عمر موافقه، ولأنه معنى يوات به».

(١) انظر: فتح الباري (١٥/١٦٦).

(٢) المعنى (٢/٩١).

قَالَ مَالِكٌ، فِي الْعَبْدِ يَتَنَاضَحُ نَفْسَهُ مِنْ سَيِّدِهِ، عَلَى أَنَّهُ يُؤَالِي مَنْ شَاءَ: إِنْ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ. وَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ،

فَلَا تَنْتَقِلُ كَالْعُرَابِ، وَجَعَلَ هَذَا شَادًّا يَخَافُ قَوْلَ النُّجْهَوِيِّ، وَتُرَدُّ السُّنَّةُ فَلَا يَتَوَلَّى عَلَيْهِ، انتهى.

وَأَخْرَجَ أَبُو يَعْقُوبَ وَمَنْ حْدَّثَ عَنْ ابْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْوَلَاءُ لِحِمَّةٍ كَحِمَّةِ النَّسَبِ لَا بِبَاعٍ وَلَا يَوْهٍ»، قَالَ الْأَبِيُّ^(١): حَقًّا مِنْهُ ﷺ تَعْرِيفٌ لِحَقِيقَةِ الْوَلَاءِ شُرْعَاءً وَلَا تَحَدُّ تَعْرِيفًا أَتَمَّ مِنْهُ، وَالْمَعْنَى أَنَّ بَيْنَ الْمُعْتَقِ وَالْعَبْدِ نَسَبَةٌ تَنْشِبُ نَسَبَةَ النَّسَبِ، وَلِجَسَدِهِ، وَوَجْهِ الْمَنْبِهِ أَنَّ الْعَبْدَ لَمَّا يَبِي مِنَ الرِّقِّ كَالْمُعْدُومِ فِي نَفْسِهِ، وَالْمُعْتَقُ خَيْرُهُ مَوْجُودًا كَمَا أَنَّ الْوَلَدَ كَانَ مُعْدُومًا، فَتَنْسَبُ الْأَبَ فِي وَجْهِهِ، وَأَنْسَبُهُ قَوْلُ ابْنِ الْعَرَبِيِّ إِذَا قَالَ بَنِمُو ذَلِكَ، وَوَجْهُهُ أَنَّ الْعَبْدَ كَالْمُعْدُومِ فِي الْأَحْكَامِ لَا يَقْضِي، وَلَا يَنْبِي، وَلَا يَشْهَدُ، فَأَخْرَجَهُ سَبِيلُهُ بِالْحُرِّيَةِ إِلَى وَجُودِ هَذِهِ الْأَحْكَامِ.

(قَالَ مَالِكٌ فِي الْعَبْدِ يَتَنَاضَحُ) أَيُ يَشْتَرِي (نَفْسَهُ مِنْ سَيِّدِهِ عَلَى) شَرْطٍ (أَنَّهُ يُوَالِي) الْعَبْدَ (مَنْ شَاءَ) قَالَ مَالِكٌ، فِي ذَلِكَ: (إِنْ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ، وَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ) قَالَ الزُّرْقَانِيُّ: وَبِهَذَا قَالَ الْأَكْثَرُ، وَقِيلَ: لَا وَلَا عَلَيْهِ.

وَقَالَ الْمُعَوِّقُ^(٢): وَلَا يَتَنَاضَحُ الْمَكْتُوبُ وَالْمُعْتَقُ لِسَبْدِهِمَا إِذَا أَعْتَقَهُ هَذَا قَوْلُ عَادَةِ الدُّقْهَاءِ. وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَأَعْلَى الْعَرَفِيِّ. وَحَكَى ابْنُ مِرَاقَةَ عَنْ عُمَرَ بْنِ دِينَارٍ وَأَبِي ثَوْرٍ أَنَّهُ لَا وَلَا يَتَنَاضَحُ عَلَى الْمَكْتُوبِ؛ لِأَنَّهُ اشْتَرَى نَفْسَهُ مِنْ سَيِّدِهِ، فَلَمْ يَكُنْ لَهُ عَلَيْهِ وَلَا كَمَا لَوْ اشْتَرَاهُ أَجْنَبِيٌّ فَأَعْتَقَهُ، وَكَانَ فَتَادَةً يَقُولُ: مَنْ لَمْ يَشْتَرِطْ وَلَا يَتَنَاضَحُ، فَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ وَلَا يَتَنَاضَحُ أَنْ يُؤَالِي مَنْ شَاءَ، وَقَالَ مَكْحُولٌ: أَمَّا الْمَكْتُوبُ إِذَا اشْتَرِطَ وَلَا يَتَنَاضَحُ، مَعَ رَيْبِهِ فَيَجَازُ.

وَلَمَّا، أَنَّ السُّنَّةَ هِيَ الْمُعْتَقُ لِلْمَكْتُوبِ؛ لِأَنَّهُ يَبِيهُ سَالَهُ، وَمَالَهُ وَكَسْبَهُ لِسَيِّدِهِ،

(١) كَمَا لَمْ يَكُنْ الْمُعْتَقُ عَلَيْهِ (١٢٧/٢).

(٢) الْمُعْتَقُ (١٢٨/٩).

وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا أَذِنَ لِمَوْلَاهُ أَنْ يُؤَاوِي مَنْ شَاءَ مَا جَارَ ذَلِكَ. لَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ» وَنَهَى (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَعَنْ هَبِهِ. فَإِذَا جَارَ لِمَنْ يَشَاءُ أَنْ يَشْتَرِطَ ذَلِكَ لَهُ، وَأَذِنَ يَأْذِنُ لَهُ أَنْ يُؤَاوِي مَنْ شَاءَ، فَبُنِيَكَ أَتَيْتُهُ.

فحينئذ ذلك له، ثم ما عده حتى عتق، فكان هو السيد، ثم قال: وإن اشتري العبد نفسه من سيده بعهوض حلال عتق، والولاء لسببه لأنه يبيع ماله بماله فهو مثل العتاك من سواه، والسيد هو الذي عتق بهما، قالوا، له عتقها، انتهى.

قال الشافعي^(١): رسل عيسى عا كره مالك من أن يبيع العبد نفسه من سيده على أن يؤاوي من شاء، أرأيت إن وقع ذلك، أليكون له أن يؤاوي من شاء؟ قال: الولاء للسيد والشرط باطل، انتهى. (ولو أن رجلاً أذن لمولاه) أي تملكه (أن يؤاوي من شاء ما جاز ذلك) أيضاً (لأن رسول الله ﷺ قال: الولاء لمن أعتق) فلا يجوز للمولى أن يأذن لسيده أن يؤاوي من شاء، وبهذا فانت العلماء كافة خلافاً لما روي عن عطاء كما تقدم قريباً في كلام الموقوف^(٢).

(ونهى) رسول الله ﷺ (عن بيع الولاء وعن هبته) كما تقدم من حديث عمرو بن دينار (فإذا جاز لسببه أن يشترط ذلك) أي الولاء (له) أي للعبد في الصورة الأولى. وهي ما تقدم في قوله: في العبد يبيع نفسه (أو) جاز للمولى أن (يأذن له) أي للعبد (أن يؤاوي من شاء) كما في الصورة الثانية في قوله: لو أن رجلاً أذن لمولاه (فذلك) هي (الهيئة) التي هي فيها، فلا يجوز أصلاً.

ثم بحمد الله وتوفيقه الجزء الحادي عشر من «أوجز المسالك إلى موطأ مالك» ويليهِ إن شاء الله الجزء الثاني عشر، وأوله باب جر العبد للولاء إذا أعتق، وصلى الله على خير خلقه سيدنا ومولانا محمداً وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

(١) الشافعي، (١٢٦٦١)

(٢) انظر الشافعي، (١٢٦٦١)

فهرس الموضوعات

الصفحة

الموضوع

(٢٨) كتاب الطلاق

- ٥ كتاب الطلاق لغةً، وهل هو مباح أو مكروه؟
- ٧ ١ - ما جاء في لبنة والمصريح والكنابة
- ٩ عن ابن عباس في رجل طلق امرأته ثلاثاً
- ١٢ الإجماع في وقوع الطلقات لثلاثة
- ١٧ هل يجوز أن يطلق ثلاثاً أو بكراً أو يحرم؟
- ٢٢ أبان بن عثمان بجعل السنة واحدة؛ وأنكره عمر بن عبد العزيز
- ٢٣ مروان بجعل السنة ثلاثاً وقال مالك: هذا أحب إلي
- ٢٥ ٢ - ما جاء في الخلعة والبرقة وأنشاء ذلك
- ٢٥ اختلافهم في الكديبات الطاهرة والخفية
- ٣١ عن عمر رضي الله عنه في قول رجل لامرأته: جليبي على غاربي
- ٣٧ عن عني - رضي الله عنه - في قول رجل لامرأته: أنت علي حرام
- ٤٣ عن القاسم في رجل قال لأهل امرأته: شأنكم بها
- ٤٥ في رجل قال لامرأته: رثت مني، ويرث منك
- ٤٧ إذا قالت له المرأة: أنت طالق
- ٤٩ إذا قالت المرأة عبر المدخول بها يجوز تجديد الكاح
- ٥٠ ٣ - ما بين من التملك
- ٥١ إذا قال لها: أمرك بذلك
- ٥٢ تخيير المرأة وقولها: أحضرت نفسي
- ٥٣ أبو إسحق - رضي الله عنه - فيمن حمل امرأته بعد ما فطقت نفسها
- ٥٥ أبو إسحق - رضي الله عنه - في الحائكة، القصاص ما قصت
- ٦٠ إذا ذكر الزوج في الغفلة
- ٦١ ٤ - ما يجب فيه تطليقة واحدة في التملك
- ٦١ أبو زيد من ثلث في المملكة، وقوله: ارتجعها

رجل من نصف ملك امرأة، فبانت أن الطلاق متدار عليك اتحضر

١٢ فاحضها إلى مروي

١٣ ٥ - ما لا بين من اتملكك

١٤ خطبت عاتكة لحرية عمر عبد الرحمن ومن أمره بفحص

١٥ زوجت عاتكة حبيبة بنت عبد الرحمن وهو سائقه

١٦ هل يقبل الاختيار المتبادل أو لا؟

١٧ ٦ - الإيلاء، وشروط أربعة

١٨ كبر على - وأضى الله عنه - في الدعوى، لا يقع عنه خلاف حتى يوفى

١٩ لو مواد ونحوه في أن الطلاق ربيعه

٢٠ فأنه سالك لا تصح رخصة دعوى بقول الجاهل في البعد

٢١ الدعوى إذا أدت امرأته بطلاق إنج

٢٢ إن راسع في البعد ولم يطق هل يوفى مرة أخرى؟

٢٣ الدعوى إذا طلق طلاق مسافاً

٢٤ من أين في أقل من أربعة أشهر

٢٥ من طلق أن لا يطق حتى يطق ولده

٢٦ ٧ - إيلاء للعبد

٢٧ ٨ - طهار الحرم، وهو خمسة فصول

٢٨ جعل امرأه عليها كغيره أمه إن تزوجها

٢٩ الطلاق المعلن والطهار المعلن

٣٠ لي : هل طاهر من أربع نسوة بكلمة واحدة

٣١ فسر قوله تعالى في التكفارة : تعزير ، بقية الآية

٣٢ صيام شهرين متتابعين ، والإفطار فيهما والبرقة

٣٣ إعدام من مسكناً ، وفيه أربع

٣٤ لي رجل طاهر من امرأته مراراً في مجلس أو محالين

٣٥ من جامع قبل اكتمال صدا عذبة

٣٦ التواء من ذوات المحارم من أوصافها والحد

٣٧ في تعسير فروع نكاح : وهم يهودية واختلافهم في تعود

٣٨ إن طلقها بعد الطهار ، ولم يرد العود

٣٩ فإن تارحها بعد الطلاق هل يكفر؟

| الموضوع | صفحة |
|---|------|
| فيما مضى من أمة على عدة كـ ٩٠ | ١٢٨ |
| بالعاقبة لا يدخل على الرجال إلا في طاهره إلا أن عدة | ١٢٩ |
| في رجل كان كثر امرأه تزوج عليك قبل غير كظفر أمي | ١٣٢ |
| ٩ - طهار العبد لظنه - البحر في الفروع | ١٣٣ |
| حجاب العبد في الشجر شهران | ١٣٤ |
| على إمرأت أن تترك والإسماع | ١٣٦ |
| في العبد يضام لا بد من عليه في إلالا | ١٣٧ |
| ١٠ - ما جاء في الخيار | ١٣٨ |
| ومرء الخيار في الضحك | ١٣٨ |
| حيدر لأمة لما شئت تحت حر أو عدة | ١٣٩ |
| عن عاتق - روى الله عنها - كتب في رواية ثلاث عشرة الحديث | ١٤٠ |
| الحمل - الرذائل في زوج روى | ١٤٣ |
| نزلت في ثلثه سورة - ما صدقه وما صدق | ١٤٨ |
| عن ابن عمر في الأمة لها اختيار ما لم يفسد الزوج | ١٤٩ |
| حبار الأمة على التراضي - عن ابن عمر | ١٥١ |
| الحمل - حيدر شفق عدم أو لا | ١٥٢ |
| قصة - رواه في الحيدر - وفوقها - هو لطلاق ثم الطلاق | ١٥٢ |
| عن ابن عمر في الأمة تزوجت ربه حيدر أو سموي ثم شافت فومت أو | |
| لا تـ | ١٥٣ |
| في الحيدر قال المدحون امرؤ لا | ١٥٤ |
| تدعوا إذا تدعوا - ووجه | ١٥٥ |
| تتجوز إذا اختارت نفسها ثم تطلق | ١٥٦ |
| ١١ - ما جاء في طلع وأه - طلع من الدنيا | ١٥٦ |
| في طلع ربه المصحح إذا ما شاء | ١٥٦ |
| اختلافهم في اسم المرأة ثابت من فوس | ١٥٦ |
| هل يجوز المصحح من غير التذكير صراحة | ١٥٦ |
| الطلع طلاق أم مصحح | ١٥٦ |
| الطلع والطلاق | ١٥٦ |
| المرء من الله والطلع الإبراء | ١٥٦ |

| | |
|-----|--|
| ١٧٩ | الجنح أكثر من أعطاه الروح |
| ١٨٠ | ١٢ - طلاق المختلعة |
| ١٨١ | بيع سنة يعود خلعت من روحها في زمن عثمان - رضي الله عنه - ربح |
| ١٨٣ | اختلافهم في عدة الحائض |
| ١٨٥ | لا ترجع المغتصبة إلى الزوج إلا بكاتب حديث |
| ١٨٨ | في الطلاق في عدة الحائض قبل الدخول |
| ١٨٩ | هل يجوز تطلاق في الحائض؟ |
| ١٩٠ | ١٣ - ما جاء في اللعان وجه التسمية و كساعه |
| ١٩٣ | أنواع الأدف وأحكامها |
| ١٩٥ | قصة لعن عمر بن الخطاب |
| ١٩٦ | أول لعن كان في سنة |
| ١٩٨ | من وجد رجلا مع امرأته فقتله |
| ٢٠١ | وجه كراهته عليه السلام سؤال عويمر وماضي |
| ٢٠٢ | ردن لاية في قصة عويمر أو خلال |
| ٢٠٨ | أصحاب شريك وعويمر وعاصم |
| ٢١٦ | لعن عند الحاكم والخليفة بالمرء والنكاح |
| ٢١٥ | لعن عويمر عند لعن |
| ٢١٨ | هل يقع القربة باللعن أو تنقض على الحاكم؟ |
| ٢٢١ | هل يفيق الولد باللعن أو يثبت له الحكم؟ |
| ٢٢٤ | لعن الولد بالأم |
| ٢٢٥ | تجب أن لعن وأخاطب اللعان |
| ٢٢٦ | حققة اللعان نكاح أو شهادات؟ |
| ٢٢٩ | نسب اللعان في أية اللعان |
| ٢٣١ | بذنه لعن باللعن قبل الزوج |
| ٢٣٣ | تقبل بعض اللعان لعن متزوجة |
| ٢٣٥ | تحريم لعن مؤبد إجماعاً ومختلف فيه على الإكاذاب |
| ٢٣٨ | اللعن بالحيض واللعن عند اللعان |
| ٢٣٩ | إذا قذف الرجل امرأته بعد الإقرار باللعن |
| ٢٤٣ | العد كذا في في اللعان واللعن وقوف الأمة |

| الموضوع | الصفحة |
|---|--------|
| تلعان بالأمه المسننة وبانصره الشهابية | ٢٤٥ |
| تعد اذا زوج الحرة المسننة لانها | ٢٤٦ |
| إذا كذب التلاعن معه قبل انحصاره | ٢٤٧ |
| تطلقه إذا مات في ثلاثة اشهر ان حامل | ٢٤٨ |
| في الأمه تلاعنها زوجها ثم خسرنا | ٢٤٩ |
| هذا الرخص امراته قبل ان يدخل بها | ٢٥٠ |
| ١٤ - ميراث ولد التلاعنة | ٢٥١ |
| ١٥ - طلاق الكبري الطلاق في المدحور | ٢٥٢ |
| هل يدع الطلاق ثلاثا قبل المدحور | ٢٥٣ |
| ١٦ - طلاق المريض | ٢٥٤ |
| متلافهم في الفيراث إن طلق في تعرض | ٢٥٥ |
| نقد حنة المرحوم بن حوب امراته وهو مريض | ٢٥٦ |
| ١٧ - ما جاء في متعة الطلاق | ٢٥٧ |
| هل يجب المتعة أو بلد؟ وبصداقها | ٢٥٨ |
| ١٨ - ما جاء في طلاق العبد | ٢٥٩ |
| الطلاق في بد العبد لا السيد | ٢٦٠ |
| ١٩ - ما جاء في نفقة الأمه إذا طلقت وهي حامل | ٢٦١ |
| نفقة الرضاع إذا كان لولد محمداً | ٢٦٢ |
| ٢٠ - عدة امي نفقت زوجها | ٢٦٣ |
| إن تزوجت بعد الرخص ثم رجع الزوج الأول | ٢٦٤ |
| إن تراجع طلقاً لمجعية ولم تغفر هي تزوجت | ٢٦٥ |
| ٢١ - ما جاء في الأقراء، وعدة الطلاق، وعدة الحائض | ٢٦٦ |
| طلق ابن عمر - رضي الله عنه - امراته وهي حائض، أخذت | ٢٦٧ |
| هل يجب الرجوع نعم هو حائض أو يد؟ | ٢٦٨ |
| هل يجب الطلاق المدعي؟ | ٢٦٩ |
| حوادث الطلاق من الشهر العتص أو التعتيل | ٢٧٠ |
| فنت بعدد التي أمر الله تعالى أن تطهر لها | ٢٧١ |
| أثر عائشة رضي الله عنها في عدم العدة إذا دخلت في الحيضة الثالثة | ٢٧٢ |
| الطلاق في المبرم المرد هو الطهر أو الحيض | ٢٧٣ |

- ٣١٩ عدة المدة ستة أشهر، وإن تجاوزت هذه المدة
 ٣٢٠ - عدة المرأة في بيها إذا طلقت فيه
 ٣٢١ حلالهم في العفا والسكى بالعدة
 ٣٢٢ متى من بعد طلاق المرأة فقلنا أنه وإن كثرت عليه عائشة
 ٣٢٣ - في غير - رضي الله عنه - طلق المرأة من مسكر خلصه فكان بيها عليها
 ٣٢٤ حلالهم من المطلقة ثم جعلا محرمة عليه أم لا؟
 ٣٢٥ حلالهم في كره أو مائة عوى من حواء
 ٣٢٦ - ما جاء في عدة المطلقة
 ٣٢٧ حدثنا عنه ست أشهر
 ٣٢٨ حواء ينظر في الأجنبي والأجنبية
 ٣٢٩ أنباء انعقاد في الزكاح
 ٣٣٠ النسيئة لا تخرج من بيها
 ٣٣١ - عدة الأمة من طلاق زوجها إذا أعطت
 ٣٣٢ في المرحل يتاح إرجعه ثم ينفقها
 ٣٣٣ - جامع عدة الطلاق
 ٣٣٤ أمرا إلهيا طلت حرامت ثم نكحت حبيبها
 ٣٣٥ هذه المصاحف
 ٣٣٦ لو الرجل رابع زوجته ثم يطلقها هل أنجب
 ٣٣٧ الزوجة بسلام أم لا ثم حين يبيع أو يطلاق
 ٣٣٨ - ما جاء في العتقين
 ٣٣٩ تفسير قوله تعالى: «فأعترا حتما من أهل بيته»
 ٣٤٠ تحكروا به قولها في المرفقة بعد أم لا؟
 ٣٤١ - يمين الرجل بطلاق ما لم ينكح
 ٣٤٢ استلامهم في طلاق ما لم ينكح والأثر في ذلك
 ٣٤٣ أجل الذي لا يعسر امرأته أو أخيه وأصحابهم منه
 ٣٤٤ العسر للغة ابن العربي: إلى العجاس
 ٣٤٥ اعتد اشقة من يوم التراجع أو غيره
 ٣٤٦ - جامع الطلاق
 ٣٤٧ أمته رسول من تحت مائة عشر سنة

| الموضوع | الصفحة |
|---|--------|
| لا يجوز لحر أن تنكح أكثر من أربع غلاماً لأهل الكدح | ٢٨٢ |
| الروح الذي يهدم ما دور الذلات أيضاً أم لا؟ | ٢٨٧ |
| هل ينح طلاء أسكوه أم لا؟ | ٢٩١ |
| نعيذ - طلائق أسنة | ٢٩٥ |
| كان الرجل في الجاهل يطلق ما شاء فرب: (الطلاق مرنان) | ٢٩٦ |
| روى فوه نعلني: (ولا تنكحهم ضرراً في الآية) | ٢٩٩ |
| اختلافهم في طلاق السكران | ٤٠١ |
| الفرقة بالإفسار | ٤٠٢ |
| ٢٠ - علة المتوفى عنها زوجها إذا كانت حاملاً | ٤٠٦ |
| فسدة سيئة لأسلميه وقد رخصت بعد موت زوجها | ٤٠٨ |
| ٢١ - مقام المتوفى عنها زوجها في بيئها | ٤١٧ |
| هاتها ثلاث مسائل: (حبيب المتكفي، وجواز الخروج، والإعداد في الميت) | |
| الخ | ٤١٧ |
| حدث مريضة وقد قتل زوجها عيده فاستأذنته في الاشتغال | ٤١٩ |
| كان عمر - رضي الله عنه - يرد المتوفى عنها من الياء إذا حرمت فصح | ٤٢٢ |
| ستأذنت زوجة ثمانين من حلال في حرث لها بقناة | ٤٢٧ |
| لبديهة المتوفاة تنوي حيث اتفوى عنها | ٤٢٨ |
| عمر ابن عمر لا ثبت العيونة ولا المتوفى عنها إلا في بيئها | ٤٣٠ |
| ٢٢ - علة أم الولد إذا توفي عنها سيدها | ٤٣٠ |
| احلالهم في ذلك | ٤٣٠ |
| فرق بين عبد انحلت بين أمهات أولاد بروجر بعد جيرة | ٤٣٢ |
| الأكثر من أن علة أم الولد حبسة | ٤٣٤ |
| ٢٣ - علة الأمة إذا توفي زوجها وسيدها | ٤٣٧ |
| علة الأمة المتوفى عنها زوجها شهران وخمسة ليال | ٤٣٩ |
| في تبدل إلقاق الأمة رغبة ثم يموت أم صفة | ٤٤١ |
| ٢٤ - ما جاء في العزل واختلافهم في حكمه | ٤٤٢ |
| حديث أبي سعيد: (خرجنا في غزوة المصطلق - الحديث) | ٤٤٤ |
| هل يجري الوقي على المرب؟ | ٤٤٦ |
| استدل به من أباح زناه الأمة المشركة. (جواب المحققين) | ٤٤٦ |

| | |
|-----|--|
| ١٥٠ | ما عليكم أن تافعلوه، ما من شاة كائذ إلى يوم القيامة الحج |
| ١٥٧ | لا يجرى عن امرأة إلا ما ينفذ وعن الأمة بدون إذنها |
| ١٦٠ | ٣٥ - ما جاء في الإحصاء وبنائه |
| ١٦٢ | الأحاديث الثلاث عن زيب عن أم حبيب ورسب وأه ضفة |
| ١٦٢ | وفاة أبي صفوان في النابية والنهي عن اللطم |
| ١٧١ | حظت أم سلمة عن النكاح في الفهر |
| ٢٧٥ | قد كانت إحداهن في الجاهلية ترمي بالجره نبح |
| ٢٨٢ | كحل العلاء أو كحل الغيب |
| ٢٨٦ | لا تلبس ثياب من العصب والثوب المصوغ |
| ٢٩٢ | من لحظ الصغيرة والأمة |

(٢٩) كتاب الرضاع

| | |
|-----|--|
| ٢٩٥ | ١ - رضاعة الصغير والاعلام في تحديد مدة الرضاع |
| ٢٩٥ | دسول نعم مصصة عليها، ومبول عاتقة لو كان غطي حياً |
| ٢٩٦ | قواء عنه المولود - الرضاعة يحرم ما يحرم الولادة |
| ٣٠٩ | استئذان أمي أو الفطيس وإكوار عاتقة |
| ٣٠٩ | الجميع من سواي عاتقة، والاختلاف في لبن المصل |
| ٣١٧ | هل يحرم الرضاعة قبله وكثيره أو لا يابا من الرضاة |
| ٣١٠ | أرسل عاتقة سداً إلى أم تلكم فوضعها على رضعته فلم يتم |
| ٣١٦ | أرسلت حفصة عاتقاً إلى أخيها فوضعها على رضعته |
| ٣١٥ | قال يدحر على عاتقة من أرضعت أخواتها وبنات أمها |
| ٣١٦ | ٢ - ما جاء في الرضاعة بعد الكبر |
| ٣١٨ | قصة سالم مولى أبي حذيفة في رضاعة الكبر |
| ٣٣٢ | في رجل سأل أبا موسى عن رضيعته ثدي امرأة فدخل المهر |
| ٤٣١ | ٣ - جامع ما جاء في الرضاعة |
| ٤٣٦ | حديث حذيفة - لقد هممت أن أنهي من الغيبة |
| ٤٣٨ | في الحديث ثلاث أصحاح في سبب منه عليه السلام، والنسب الأصولي في |
| ٤٣٨ | حديثه عليه السلام، والجمع به وبين حديث أسماء لا يغلب |
| ٥١٢ | كان مما أنزل من القرآن عشر رضعات ثم سحر بخمسة |

(٢٠) كتاب العتق والولاء

- ١ - ما جاء قبيل من أعتق نكاحاً له في عبء، وفيه عشرون حديثاً ٢٩٨
- العتق متجراً أم لا؟ ومن أعتق جراً من عبدة ٢٩٩
- السراية في العتق بدون الاختيار كالأبث ٣٠٣
- البراءة بالقبول، ومن أعتق أعتق ٣٠٦
- إذا اعتكفت سيامة الموكاة من العتق ٣٠٩
- الكلام في قوله عليه السلام: فقد عتق من ما عتق ٣٠٩
- الفرق بين حكم التمييز والوصية بالعتق ٣١١
- من أعتق ثلث عبدة وهو موهن ٣١١
- ٢ - أشرط في عتق وأبوع عتق ٣١٨
- ليس لمسيه أن يشترط على عباء بعد العتق ٣١٨
- ٣ - ممن أعتق رقيقاً لا يملك مالاً غيرهم ٣٢٦
- أعتق رجل ستة عند موته وأمره عليه السلام بالفرقة ٣٢٩
- مال المملوك إذا أعتق ٣٢٦
- مال المالك عند الكتابة ٣٢٩
- الموت لا يدخل في المال ٣٣١
- حالات العتق الصادرة ٣٣٢
- ٥ - عتق أمهات الأولاد وحامع القضاء في العتقة ٣٣٣
- اختلافهم في عتق المعتقة ٣٣٦
- عتق الرجل الذي عليه دين يحيط بجاهه ٣٣٥
- عتق النفسى واستحجور ٣٣٧
- ٦ - ما يجوز من العتق في الرقاب الواجبة ٣٣٩
- كانت في جارية ثمن قل أحد والجارية ٣٤٢
- أقرب الله تقاض في السماء ٣٤٣
- عتق الكافر في الهدم والكناراب ٣٤٥
- قال رجل من لأصار: إن غني فقه مؤنة ٣٤٧
- هل يعتق ولد ربه في العتق الواحد ٣٥١
- ٧ - ما لا يجوز من العتق في الرقاب الواجبة ٣٥٣
- لا يجوز الرقبة المملوءة بشرط العتق ٣٥٣

| الموضوع | الصفحة |
|---|--------|
| ولا نصراني ولا مكاتب ، ولا منير ولا أم ولد ولا معتق إلى أبدي | ٦٣٨ |
| لا . أن من الكافر من تطوع لقوله تعالى : «إنا فاعداً بعداً» . إنفع | ٦٤٢ |
| اختلافهم في الحر والعتق | ٦٤٣ |
| ٨ - عتق المحي عن العتق | ٦٤٦ |
| اختلافهم في الولاء إذا اعتق أحد من غيره | ٦٤٦ |
| نواب الإحتار لأمه | ٦٥٠ |
| ٩ - فضل الرقاب وعتق الزانية وابن زنا | ٦٥٤ |
| أي الرقاب أفضل ؟ قال : «أغلاها ثمن» | ٦٥٥ |
| ١٠ - مبيع لولاء لمن اعتق | ٦٥٧ |
| حديث بريدة وثبت عليهم لولاء لأهلهم | ٦٥٨ |
| هل يجوز لشكاتب أخذ تركته؟ | ٦٥٩ |
| وهذا يجوز بيع المكاتب وشراؤه؟ | ٦٦٠ |
| هل يصح الكتابة بالبيع؟ | ٦٦١ |
| البحث في اداعي واستنقضي | ٦٦٢ |
| البحث في حصر «إنما الولاء لمن اعتق» | ٦٦٦ |
| حدث المتن عن بيع الولاء وهبته | ٦٧٤ |
| العمد بشرع نفسه على شرط أن يوافق من شاء | ٦٧٦ |
| فهرس في مكاتب | ٦٧٨ |